

(فهرسة الجزء السابع من الأتم للإمام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله عنه)

صحيفة	صحيفة
٦٠ من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين	٢ باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى
٦٠ من حنث معسر انتم أسير الخ	٦ الخلاف في اليمين مع الشاهد
٦٠ من أكل أو شرب ساهيا في صيام الكفارة	١١ المدعى والمدعى عليه
٦١ الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن تصدق	٣١ باب اليمين مع الشاهد
بكفارة ثم اشتراها	٣٣ الخلاف في اليمين على المنبر
٦١ كفارة عين العبد	٣٤ باب رد اليمين
٦١ من نذر أن يمسي إلى بيت الله عز وجل	٣٦ في حكم الحاكم
٦٥ فمين حلف على سكنى دار لا يسكنها	٣٨ الخلاف في قضاء القاضي
٦٦ فمين حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت	٣٨ الحكم بين أهل الكتاب
فغير عن حاله	٤٠ (الشهادات)
٦٧ من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما	٤١ باب اجازة شهادة المحدث
ففعل أحدهما	٤٢ باب شهادة الاعمي
٦٨ من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى	٤٢ شهادة الوالد للولد والولد للوالد
يستوفي حقه	٤٣ شهادة الغلام والعبد والكافر
٦٩ من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس	٤٣ شهادة النساء
رجل	٤٤ شهادة القاضي - ٤٤ رؤية الهلال
٦٩ من حلف في أمر أن لا يفعله غدا ففعله اليوم	٤٤ شهادة الصبيان - ٤٤ الشهادة على الشهادة
٧٠ من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله	٤٤ الشهادة على الجراح
٧١ من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى	٤٥ شهادة الوارث
(باب) الاشهاد عند الدفع إلى التامى	٤٦ الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي
٧٥ (باب) ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين	٥١ (باب الحدود)
الفاحشة من نسائك حتى ما يفعل بهن من	٥٥ الأيمان والنذور والكفارات في الايمان
الحبس والأذى	٥٦ الاستثناء في اليمين
٧٦ باب الشهادة في الطلاق	٥٧ لغو اليمين
٧٧ باب الشهادة في الدين	٥٧ الكفارة قبل الحنث وبعده
٧٧ باب الخلاف في هذا	٥٨ من حلف بطلاق امرأته ان تزوج عليها
٧٨ باب اليمين مع الشاهد	٥٨ الاطعام في الكفارات في البلدان كلها
٧٨ اليمين مع الشاهد	٥٩ من لا يطعم من الكفارات
٧٩ باب الخلاف في اليمين مع الشاهد	٥٩ ما يجزئ من الكسوة في الكفارات
٧٩ باب شهادة النساء لارجل معهن	٥٩ العتق في الكفارات
٨٠ الخلاف في اجازة أقل من أربع من النساء	٦٠ الصيام في كفارات الأيمان

كتاب

(أبج)

رفق النساء

صفحة	صفحة
باب شرط الذين تقبل شهادتهم ٨٠	باب في الأوصياء ١٢١
باب شهادة القاذف ٨١	باب في الشراكة والعقود وغيره ١٢٢
باب الخلاف في إجازة شهادة القاذف ٨٢	باب في المكاتب ١٢٥
باب التحفظ في الشهادة ٨٢	باب في الأيمان ١٢٥
باب الخلاف في شهادة الأعمى ٨٣	باب في العارية وأكل الغلة ١٢٧
باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته ٨٤	باب في الأجير والإجارة ١٢٧
باب ما على من دعى يشهد بشهادة قبل أن يستلها ٨٤	باب القسمة - ١٢٨ باب الصلاة ١٢٨
(الدعوى والبيّنات) ٨٤	باب صلاة الخوف ١٢٩
باب الأقضية ٨٤	باب الزكاة ١٣١
باب في اجتهاد الحاكم ٨٥	باب الصيام ١٣٣
باب التثبت في الحكم وغيره ٨٦	باب في الحج ١٣٤
باب المشاورة ٨٦	باب الديات ١٣٦
باب أخذ الولي بالولي ٨٦	باب السرقة ١٣٨
باب ما يجب فيه اليمين ٨٧	باب القضاء ١٣٩
(كتاب) ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى ٨٧	باب الغريرة ١٤١
عن أبي يوسف (وهو كتاب اختلاف العراقيين كما ترجم له بذلك في بعض النسخ)	باب النكاح ١٤٢
باب الغصب ٨٨	باب الطلاق ١٤٥
باب الاختلاف في العيب ٩٠	باب الحدود ١٥٠
باب بيع الثمار قبل أن يبدؤا صلاحها ٩٣	(اختلاف على وعبد الله بن مسعود) ١٥١
باب المضاربة - ٩٨ باب السلم ٩٨	أبواب الوضوء والغسل والتيمم ١٥١
باب الشفعة ٩٩	باب الوضوء ١٥٠
باب المزارعة ١٠١	أبواب الصلاة ١٥٢
باب الدعوى والصلح ١٠٢	باب الجمعة والعيدين ١٥٤
باب الصدقة والهبة ١٠٣	باب الوتر والقنوت والآيات ١٥٥
باب في الوديعة ١٠٥	الحنائز ١٥٦
باب في الرهن ١٠٦	سجود القرآن ١٥٦
باب الحوالة والكفالة في الدين ١٠٧	الصيام ١٥٧
باب في الدين ١١٠	أبواب الزكاة ١٥٧
باب في الأيمان ١١٧	أبواب الطلاق والنكاح ١٥٨
باب الوصايا ١١٨	المتعة ١٦١
باب الموارث ١١٩	ما جاء في البيوع ١٦٢
	باب الديات ١٦٣
	باب الأقضية ١٦٤

صحيفة	صحيفة
باب في العمري ٢٠١	باب اللقطة ١٦٥
باب ما جاء في العقيقة ٢٠٢	باب الفرائض ١٦٥
باب في الحرب يسلّم ٢٠٢	باب المكاتب ١٦٦
باب في أهل دار الحرب ٢٠٣	باب الحدود ١٦٧
باب البيوع ٢٠٤	باب الصيام ١٧٥
باب متى يجب البيع ٢٠٤	باب الحج ١٧٦
باب بيع البرناج ٢٠٤	(كتاب اختلاف مالك والشافعي) ١٧٧
باب بيع الثمر ٢٠٥	باب ما جاء في الصدقات ١٨٠
باب ما جاء في ثمن الكلب ٢٠٥	باب في بيع الثمار ١٨١
باب في الزكاة ٢٠٦	باب في الأقضية ١٨٢
باب النكاح بولي ٢٠٦	(كتاب العتق) ١٨٣
باب ما جاء في الصداق ٢٠٧	باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالمؤمنين ١٨٤
باب في الرضاع ٢٠٨	باب ما جاء في خلفه قياماً ١٨٤
باب ما جاء في الولاء ٢٠٨	باب رفع اليدين في الصلاة ١٨٦
باب الافطار في شهر رمضان ٢٠٩	باب الجهر بآمين ١٨٧
باب في اللقطة ٢٠٩	باب سجود القرآن ١٨٧
باب المسح على الخفين ٢١٠	باب الصلاة في الكعبة ١٨٨
باب ما جاء في الجهاد ٢١٠	باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة ١٨٩
باب ما جاء في الرقية ٢١٢	باب القراءة في العيدين والجمعة ١٩٠
باب في الجهاد ٢١٢	باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ١٩٠
باب فيمن أحياناً أرضاً مواتاً ٢١٣	باب إعادة المكتوبة مع الامام ١٩١
باب في الأقضية ٢١٥	باب القراءة في المغرب ١٩١
باب في الأمانة تغرب بنفسها ٢١٥	باب القراءة في الركعتين الاخيرتين ١٩٢
باب القضاء في المنبوء ٢١٥	باب المستحاضة ١٩٣
باب القضاء في الهبات ٢١٦	باب الكلب يلغ في الاناء أو غيره ١٩٤
باب في إرخاء الستور ٢١٧	باب ما جاء في الجنائز ١٩٥
باب في القسامة والعقل ٢١٧	باب الصلاة على الميت في المسجد ١٩٦
باب القضاء في الضرر والترفوة والضرع ٢١٨	باب في فوت الحج ١٩٦
باب النكاح ٢١٨	باب الحجامة للمحرم ١٩٧
باب ما جاء في المنعة ٢١٩	باب ما يقتل المحرم من الدواب ١٩٧
باب في المفقود ٢١٩	باب الشركة في البدنة ١٩٨
باب في الزكاة ٢٢٠	باب التمتع في الحج ١٩٩
باب في الصلاة ٢٢٠	باب الطيب للمحرم ١٩٩

صفحة	صفحة
٢٣٧ باب المتعة	٢٢١ باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج
٢٣٧ باب الخلية والبرية	٢٢١ باب ما جاء في الصيد
٢٣٨ باب في بيع الحيوان	٢٢٤ باب الأمان لأهل دار الحرب
٢٣٨ باب الكفارات	٢٢٤ باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه
٢٣٩ باب زكاة الفطر	٢٢٥ باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين
٢٤٠ باب في قطع العبد	٢٢٦ باب في بيع المدبر
٢٥٠ (كتاب جماع العلم)	٢٢٦ باب ما جاء في لبس الخنزير
٢٥٠ باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها	٢٢٦ (باب خلاف ابن عباس) في البيوع
٢٥٤ باب حكاية قول من ردت خبر الخاصة	٢٢٧ (باب خلاف زيد بن ثابت) في الطلاق
٢٦٢ بيان فرائض الله تعالى	٢٢٧ باب في عين الأعور
٢٦٣ باب الصوم	٢٢٨ باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة
٢٦٥ (كتاب صفة نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم)	٢٢٩ باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء
٢٦٧ (كتاب إبطال الاستحسان)	٢٢٩ باب في سجود القرآن
٢٧٠ باب إبطال الاستحسان	٢٢٩ باب غسل الجنابة
٢٧٧ (كتاب الرد على محمد بن الحسن في باب الديات)	٢٢٩ باب في الرعاف
٢٧٩ القصاص بين العبيد والحرار	٢٣٠ باب الغسل بفضل الجنب والحائض
٢٨٠ الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص	٢٣٠ باب التيمم
٢٨٢ في عقل المرأة	٢٣٠ باب الوتر
٢٨٣ باب في الجنين	٢٣٠ باب الصلاة بمعنى والنافلة في السفر
٢٨٤ باب الجروح في الجسد	٢٣١ باب القنوت
٢٨٥ باب في الأعور يفتأ عين الصحيح	٢٣١ باب الصلاة قبل الفطر وبعده
٢٨٦ باب ما لا يجب فيه أرش معلوم	٢٣٢ باب نوم الجالس والمضطجع
٢٨٧ باب دية الأضرار	٢٣٢ باب اسراع المشي إلى الصلاة
٢٨٧ باب جراح العبد	٢٣٢ باب رفع الأيدي في التكبير
٢٨٩ باب القصاص بين المماليك	٢٣٣ باب وضع الأيدي في السجود
٢٩٠ باب دية أهل الذمة	٢٣٣ باب من الصيام
٢٩٥ باب العقل على الرجل خاصة	٢٣٤ باب في الحج
٢٩٧ باب الحر إذا جنى على العبد	٢٣٥ باب الإهلال من دون الميقات
٢٩٨ باب ميراث القاتل	٢٣٦ باب في العدو من منى إلى عرفة
٢٩٩ باب قتل الغيلة وغيرها وعقوبات أولياء	٢٣٦ باب قطع التلبية
٢٩٩ باب القصاص في القتل	٢٣٦ باب الشكاح - ٢٣٦ باب التمليل

صحيفة	صحيفة
٣٠٠ باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله	٣٣٢ الصبي يسبي ثم يموت
٣٠١ باب القوديين الرجال والنساء	٣٣٢ المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطوئهما سيدهما
٣٠٢ باب القصاص في كسر اليد والرجل	إذا دخل بأمان
٣٠٣ (كتاب سير الأوزاعي)	٣٣٣ الرجل يشتري أمته بعد ما يحرزها العدو
٣٠٥ أخذ السلاح	٣٣٤ الخرجي يسلم في دار الحرب وله بها مال
٣٠٦ سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل	٣٣٤ الخرجي المستأمن يسلم في دار الاسلام
٣١١ سهمان الخيل	٣٣٥ المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد
٣١٥ في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها	استودع ماله
٣١٨ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم	٣٣٦ (كتاب القرعة)
٣١٩ ما جاء في أمان العبد مع مولاه	٣٣٨ باب القرعة في المماليك وغيرهم
٣١٩ وطء السبايا بالملك	٣٤٠ باب عتق المماليك مع الدين
٣٢٠ بيع السبي في دار الحرب	٣٤١ باب العتق ثم يظهر للميت مال
٣٢١ الرجل يغنم وحده	٣٤٢ باب كيف قيم الرقيق
٣٢٢ في الرجلين يخرجان من العسكر فيصبيان	٣٤٣ باب تبديئة بعض الرقيق على بعض في العتق
جارية فيتبايعانها	في الحياة
٣٢٢ إقامة الحدود في دار الحرب	٣٤٥ عتق الشرط في المرض
٣٢٣ ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم	٣٤٦ اختلاف المعتق وشريكه
٣٢٤ قطع أشجار العدو	٣٤٧ باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما
٣٢٤ ما جاء في صلاة الحرس	٣٤٧ (أحكام التدبير)
٣٢٥ خراج الأرض	٣٤٩ المشيئة في العتق والتدبير
٣٢٥ شراء أرض الجزية	٣٥٠ اخراج المدبر من التدبير
٣٢٥ المستأمن في دار الاسلام	٣٥٢ جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما
٣٢٦ بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب	لا يخرج به
٣٢٦ في أم ولد الخرجي تسلم وتخرج الى دار الاسلام	٣٥٣ كتابة المدبر وتدبير المكاتب
٣٢٦ المرأة تسلم في أرض الحرب	٣٥٤ جامع التدبير
٣٢٧ الجزية تسلم فتزوج وهي حامل	٣٥٤ العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما
٣٢٨ في الخرجي يسلم وعنده خمس نسوة	٣٥٥ في مال السيد المدبر
٣٢٩ في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا	٣٥٥ تدبير النصراني
أو غيرها	٣٥٥ تدبير أهل دار الحرب
٣٣٠ اكتساب المرتد المال في ردة	٣٥٥ في تدبير المرتد
٣٣١ ذبيحة المرتد	٣٥٦ تدبير الصبي الذي لم يبلغ
٣٣١ العبد يسرق من الغنيمة	٣٥٦ تدبير المكاتب
٣٣٢ الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم	٣٥٦ مال المدبر

صحيفة	صحيفة
٣٨٣ ولد المكاتب وماله	٣٥٧ ولد المدبر
٣٨٣ مال العبد المكاتب	٣٥٧ ولد المدبرة ووطؤها
٣٨٤ ما اكتسب المكاتب	٣٥٨ في تدبير ما في البطن
٣٨٥ ولد المكاتب من غير سرية	٣٥٨ في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض
٣٨٥ تسري المكاتب وولده من سرية	٣٥٨ الخلاف في التدبير
٣٨٥ ولد المكاتب من أمته	٣٦١ (المكاتب)
٣٨٦ كتابة المكاتب على ولده	٣٦٢ ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا
٣٨٧ ولد المكاتب	٣٦٣ هل في الكتابة شيء تكرهه
٣٨٧ مال المكاتب	٣٦٤ تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي
٣٨٨ المكاتب بين اثنين يطوؤها أحدهما	آتاكم
٣٩٠ تعجيل الكتابة	٣٦٤ من تجوز كتابته من المالكين
٣٩٠ بيع المكاتب وشراؤه	٣٦٥ كتابة الصبي
٣٩٣ قطاعة المكاتب	٣٦٥ موت السيد
٣٩٤ بيع كتابة المكاتب ورقبته	٣٦٥ كتابة الوصي والاب والولي
٣٩٤ هبة المكاتب وبيعه	٣٦٦ من تجوز كتابته من المالكين
٣٩٥ جناية المكاتب على سيده	٣٦٦ كتابة النصراني
٣٩٥ جناية المكاتب ورقبته	٣٦٧ كتابة الحربي
٣٩٧ جناية عبيد المكاتب	٣٦٩ كتابة المرتد من المالكين والمملوكين
٣٩٨ ما جنى على المكاتب قوله	٣٧٠ العبد يكون للرجل نصفه في كتابته ويكون له
٣٩٨ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه	كله في كتابته نصفه
٣٩٨ الجناية على المكاتب ورقبته	٣٧١ العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما
٤٠١ عتق المكاتب	٣٧٢ العبد بين اثنين يكاتبانه معا
٤٠١ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما	٣٧٣ ما تجوز عليه الكتابة
٤٠٢ ميراث المكاتب	٣٧٤ الكتابة على الاجارة
٤٠٣ عجز المكاتب بلارضاه	٣٧٥ الكتابة على البيع
٤٠٥ بيع كتابة المكاتب	٣٧٥ كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة
٤٠٥ استحقاق الكتابة	٣٧٧ ما يعتق به المكاتب
٤٠٦ الوصية بالمكاتب نفسه	٣٧٧ جملة العبد
٤٠٧ الوصية للمكاتب	٣٧٨ الحكم في الكتابة الفاسدة
٤٠٩ الوصية للعبد أن يكاتب	٣٧٩ الشرط الذي يفسد الكتابة
٤٠٩ الكتابة في المرض	٣٨٠ الخيار في الكتابة
٤٠٩ افلاس سيد العبد	٣٨٠ اختلاف السيد والمكاتب
٤١٠ ميراث سيد المكاتب	٣٨٢ جماع أحكام المكاتب

صحيفة	صحيفة
٤١١ موت المكاتب	٤١٢ ميراث المكاتب وولاؤه
٤١٢ في افلاس المكاتب	٤١٣ باب الولاء
(تمت)	
(فهرسة كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي رضي الله عنه الذي بهامش الجزء السابع من كتاب الام)	
صحيفة	صحيفة
٢ خطبة الكتاب	١٦٢ باب في المرور بين يدي المصلي
٥٩ باب الاختلاف من جهة المباح	١٦٦ باب خروج النساء الى المساجد
٦٠ باب القراءة في الصلاة	١٧٧ باب غسل الجمعة
٦١ باب في التشهد	١٨١ باب نكاح البكر
٦٣ باب في الوتر	١٨٥ باب النجش
٦٤ باب سجود القرآن	١٨٦ باب في بيع الرجل على بيع أخيه
٦٧ باب القصر والاتمام في السفر في الخوف وغير الخوف	١٨٩ باب بيع الحاضر للبادي
٧٠ باب الخلاف في ذلك	١٩١ باب تلقى السلع
٧٦ باب الفطر والصوم في السفر	١٩٢ باب عطية الرجل لولده
٨٦ باب قتل الاسارى والمفاداة بهم والمن عليهم	١٩٥ باب بيع المكاتب
٨٨ باب الماء من الماء	٢٠١ باب الضحايا
٩١ باب الخلاف في أن الغسل لا يجب الا بخروج الماء	٢٠٣ باب المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها دليل
٩٤ باب التيمم	على غسل القدمين ومسحهما
٩٨ باب صلاة الامام جالسا ومن خلفه قياما	٢٠٧ باب الاسفار والتغليس بالفجر
١٠٢ باب صوم يوم عاشوراء	٢١١ باب رفع الأيدي في الصلاة
١٠٥ باب الطهارة بالماء	٢١٣ باب الخلاف فيه
١٢٥ باب الساعات التي تكره فيها الصلاة	٢١٨ باب صلاة المنفرد
١٣٢ باب الخلاف في هذا الباب	٢٢١ باب المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل
١٤٩ باب أكل الضب	على صلاة الخوف
١٥٠ باب الجمل والمفسر	٢٢٦ باب صلاة كسوف الشمس والقمر
١٥٨ باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن	٢٢٧ باب الخلاف في ذلك
	٢٣٢ باب من أصبح جنباً في شهر رمضان
	٢٣٦ باب الحجامة للصائم
	٢٣٨ باب نكاح المحرم

صحيحة	صحيحة
باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ٣٠٤	باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ٢٤١
باب في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠	باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له ٢٤٣
باب طلاق الحائض ٣١٦	باب لحوم الضحايا ٢٤٦
باب بيع الرطب باليابس من الطعام ٣١٨	باب العقوبات في المعاصي ٢٤٩
باب الخلاف في العرايا ٣٢٣	باب نكاح المتعة ٢٥٤
باب بيع الطعام ٣٢٧	باب الخلاف في نكاح المتعة ٢٥٥
باب المصرة * الخراج بالضمان ٣٣٢	باب في الجنائز ٢٥٧
باب الخلاف في المصرة ٣٣٦	باب في الشفعة ٢٥٨
باب كسب الحمام ٣٤٢	باب في بكاء الحي على الميت ٢٦٦
باب الدعوى واليمينات ٣٤٥	باب استقبال القبلة للغائط والبول ٢٦٩
باب الخلاف في هذه الأحاديث ٣٥٢	باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء ٢٧٢
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من مات ولم يحج أو كان عليه نذر ٣٦٠	باب الكلام في الصلاة ٢٧٤
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاه في عبد ٣٦٨	باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهيا ٢٧٧
باب الخلاف في هذا الباب ٣٧٣	باب القنوت في الصلوات كلها ٢٨٥
باب قتل المؤمن بالكافر ٣٨٨	باب الطيب للأحرام ٢٨٧
باب الخلاف في قتل المؤمن بكافر ٣٨٩	باب الخلاف في تطيب المحرم للأحرام ٢٨٩
باب جرح العجماء جبار ٤٠٠	باب ما يأكل المحرم من الصيد ٢٩٢
باب المختلفات التي علمها دلالة ٤٠٤	باب خطبة الرجل على خطبة أخيه ٢٩٦
	باب الصوم لرؤية الهلال والقطر له ٣٠٢

(تمت)

الجزء السابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برواية
الربيع بن سليمان المرادي عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

﴿ وبهامشه كتاب اختلاف الحديث له برواية الربيع أيضا ﴾

﴿ طبع هذا الكتاب ﴾

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

﴿ تنبيه ﴾

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الأم من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسئولا عن التعويض قانونا
أحمد الحسيني

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر الحميه
سنة ١٣٢٥ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو محمد الحسن
ابن علي بن محمد بن
الحسن الجوهري قراءة
عليه وهو يسمع وأنا
أسمع فأقربه قال أخبرنا
أبو عمر محمد بن العباس
ابن محمد بن زكريا بن
حيويه قراءة عليه وأنا
أسمع قال حدثنا أبو
بكر أحمد بن عبد الله
ابن سيف السجستاني
حدثنا الربيع بن
سليمان قال قال محمد
ابن ادريس المطلبي
الشافعي رضي الله عنه
في الحديث بما هو أهله
وكما ينبغي له وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأن محمدا
عبد الله ورسوله (أما بعد)
فإن الله جل ثناؤه وضع
رسوله موضع الإبانة لما
افترض على خلقه في
كتابه ثم على لسان نبيه
صلى الله عليه وإن لم
يكن ما افترض على
لسانه نصافي كتاب الله
فأبان في كتابه أن رسول
الله صلى الله عليه
يهدي إلى صراط مستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل المال فأتى بأمرأتين تشهدان له على حقه
لم يحلف مع امرأتين فإن قال قائل ما الحجة فيه فالحجة فيه أن النساء إذا كن لا يجزن عند الحاكم إلا مع
الرجال إلا فيما لا يراه الرجال فهاتان امرأتان ليس معهما رجل يشهد فإن قال قائل معهما رجل يحلف
فالحالف غير شاهد فإن قال فقد يعطى بيمينه قيل يعطى بها بالسنة ليس أنه شاهد والرجل لا يشهد لنفسه
ولو شهد لنفسه لم يحلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال امرأتان تقومان مقام رجل قيل إذا
كانتا مع رجل ولزمه عندي أن يقول لو شهد أربع نسوة لرجل بحق أخذه كما يأخذ بشاهدين وشاهد
وامرأتين ولا أحسب أحدا يقول بهذا القول قال ولو أن امرأة رجل أقامت شاهداً أنه طلقها لم تحلف
مع شاهدها وقيل اثني شاهد آخر والا أحلفناه ما طلقك ولو أقام رجل شاهد على أنه نكح امرأة بولي
ورضاها وشهود ومهر لم يكن له أن يحلف مع شاهده وذلك أن الرجل لم يملك رقبة المرأة كما يملك الأموال بالبيع
وغيره من وجوه الملك إنما أبيع له منها بالنكاح شيء كان محرماً عليه قبله ولأن المرأة لا تملك من نفسها ما كان
الزوج يملك منها فتقوم في نفسها مقام الزوج فيها في كل أمره أو في بعضه والزواج نفسه لم يكن يملكها ملك
المال فهم أخرجان من معنى من حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد عندى والله تعالى أعلم
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما حكم بها لمن يملك ما حكم له به ولم يكأ يكون له فيه بيعه وهبته أو سلطان
رق أو ملك بوجه من الوجوه مما قدمه ملكه عليه غيره ومما يملك هو على غيره وليس هكذا الزوج والمرأة إنما
سلطانه عليهما سلطان إباحة شيء كان محرماً قبل النكاح ولو أقام عبد شاهد على أن سيده أعته أو كاتبه

لم يحلف مع شاهده وذلك أن العبد لا يملك من نفسه ما كان سيده ماله لأن سيده كان له بيعه وهبته وليس ذلك للعبد في نفسه ولا يثبت شيء من الرق للعبد على نفسه انما يثبت المالك لانسان على غيره فاما على نفسه فلا اذا كان الحق للشهود له في نفسه مثل العبد يعتق والمرأة تطلق والحد يثبت أو يبطل فهذا كله لا يجوز فيه عين مع الشاهد من قبل أن اليمين مع الشاهد فيما يملك به الحالف مع شاهده شيئا كان بيد غيره مما قد عاك بوجه من الوجوه والذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك مال والمال غير المقضى له وغير المقضى عليه بل هو ملك أحدهما ينتقل الى الآخر والعبد الذي يطلب أن يقضى له باليمين على عتقه كان انما يقضى له بنفسه وهو لا يملكها ونفسه ليست كغيره فكان هذا خارجا من معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم عندى والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أتى رجل بشاهد يشهد أن رجلا أشهده أن له على فلان حقالم يقبل الا بشاهد آخر وان قال أحلف لقد شهد لي لم يحلف لان حلفه على أنه شهد له ليس أن يحلف على مال يأخذه انما يحلف على أن يثبت شهادة شاهده وليس اليمين على هذا باليمين على المال يملك ولو أقام رجل شاهدا أن فلانا أوصى اليه أو أن فلانا وكله لم يحلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالوصية ولا بالوكالة شيئا وه مثل ذلك لو أقام بينة أن فلانا أودعه داره أو أرضه لم يحلف مع شاهده ولو أقام شاهدا أن فلانا قد فبه بالزنا لم يحلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالحد شيئا انما الحد ألم على الحدود ولا شيء يملكه المشهود له على المشهود عليه ولو أقام بينة على أنه جرحه جراحة عمد أو قتل ابنه لم يحلف مع شاهده وذلك أن الشهادة ليست بمال بعينه وأنه لا يجب به المال دون التخيير في المال أو القصاص فاذا كان القصاص هو الذي يثبت به القصاص ليس بشيء يملكه أحد على أحد فان قال قائل فالمال يملكه قيل أجل ولكن ليس يملكه الا بأن يملك القصاص معه لا أن المال اذا حلف كان له دون القصاص ولا القصاص دون المال فلما كان انما لا يثبت له أحد هما بعينه وكان المال لا يملك دون القصاص لم يجز أن يكون اليمين مع الشاهد في القصاص وهو لا يملك ولو أقام عليه شاهدا أنه سرق له متاعا من حرز يسوى أكثر مما تقطع فيه اليد كان مخالفا لأن يقيم عليه الشاهد فيما يجب به القصاص فحلف مع شاهده ويغرم السارق ما ذهب له به ولا يقطع فان قيل ما فرق بين هذا والقصاص قيل له في السرقة شيان أحدهما شيء يجب لله عز وجل وهو انقطع والاخر شيء يجب للآدميين وهو الغرم فكل واحد منهما حكمه غير حكم صاحبه فان قال قائل ما دل على هذا قيل قد يسقط القطع عنه ولا يسقط الغرم ويسقط الغرم ولا يسقط القطع فان قال وأين قيل يسرق من غير حرز فلا يقطع ويغرم ويختلس ويتهب (١) فيكون بهذا سارقا فلا يقطع ويغرم ويكون له شبهة في السرقة فلا يقطع ويغرم ويسرق الرجل من امرأته والمرأة من زوجها من منزلهما الذي يسكنانه فلا يقطع واحد منهما ويغرم فان قال وأين يسقط الغرم عنه ويقطع قيل يسرق السرقة فيهما المسروق أو يبرئه من ضمانهما فلا يكون عليه غرم ويقطع فلا يسقط القطع عنه ان سقط عنه غرم ما سرق وفي هذا بيان أن حكم الغرم غير حكم القطع وأن على السارق حكمين قد يزول أحدهما ويثبت الآخر وليس هكذا حكم الجراح التي لا يجب فيها أبدا مال الاومه قصاص أو تخيير بين القود والعقل فأيهما اختار سقط الآخر وان اختار القود ثم عفا لم يكن له عقل وان اختار القود لم يبرأ منه لم يكن له قصاص فهذان حكمان كل واحد منهما يبدل من صاحبه فلا يشبهان الحكمين الذين لا يكون أحدهما بدلا من صاحبه ولا يبطل أحدهما ان بطل صاحبه ويشبه الشهادة على السرقة أن يأتي رجل بشاهد على أنه قال امرأته طالق ان كنت غصبت فلانا هذا العبد ويشهد أنه غصبه فيحلف صاحب العبد مع شاهده ويأخذ العبد ولا تطلق المرأة بشهادة واحد أنه حدث حتى يكون معه آخر وذلك أن الشاهد مع اليمين انما جاز على الغصب دون الطلاق والطلاق ليس

(١) قوله فيكون سارقا كذا في النسخ ولعله فلا يكون تأمل

صراط الله ففرض على العباد طاعته وأمرهم بأخذ ما آتاهم والانتفاء عما نهاهم عنه وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده الى يوم القيامة واحدا في أن على كل طاعته ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله يعلم أمر رسول الله الا بالخبر عنه وأوجب الله جل ثناؤه على عباده حدودا وبينهم حقوقا فدل على أن يؤخذ منهم ولهم من يشهادات والشهادات أخبار ودل في كتابه على لسان نبيه أن الشهود في الزنا أربعة وأمر في الدين بشاهدين أو شاهدا وامرأتين وفي الوصايا بشاهدين وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد الشهود فيهما القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من سنة أو إجماع وأخذ أن يقتل في غير الزنا ويقطع وتؤخذ الحقوق من جميع الجهات بشاهدين بقول الاكثر من أهل العلم ولم يجعلوه

قياسا على الزنا وأخذ
أن تؤخذ الاموال
بشاهد وامرأتين
لذكر الله إياهما في الدين
وهو مال واختنا أن
يؤخذ المال بين وشاهد
بسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم واختنا أن
يجب الحق في القسامة
بدلائل قد وصفناها
وان لم يكن مع الدلائل
شاهد بالخبر عن رسول
الله فكان ما فرض الله
من الخبر عن رسول الله
مودى خبرا كما تودى
الشهادات خبرا وشرط
في اليهود ذوى عدل
ومن نرضى وكان
الواجب أن لا يقبل
خبر أحد على شيء يكون
له حكم حتى يكون عدلا
في نفسه ورضا في خبره
وكان بنا اذا افترض
الله علينا قبول أهل
العدل أنه انما كلفنا
العدل عندنا على ما يظهر
لنا لا نالنا علم مغيب غيرنا
فلما تعبدنا الله بقبول
الشهود على العدالة
عندنا ودلت السنة على
انفاذ الحكم بشهاداتهم
وشهاداتهم أخبار
دل على أن قبول
قولهم وعددهم تعبد

بالعصب انما هي عيّن يحلف بها وحكم الايمان غير حكم الاموال وكذلك حكم الطلاق غير حكم الاموال
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت الجراحة عمدا لا قود فيها بحال مثل أن يقتل الحر المسلم عبدا مسلما
أو يقتل ذميا أو مستأمنًا أو يقتل ابن نفسه أو تكون جراحة لا قود فيها مثل الجائفة والمأمومة وما لا قصاص
فيه فهذا كله لا قود فيه فبالت فيه عيّن المدعي مع شاهده فقطى له به كله ما كان عمدا منه ففي مال الحاني
وما كان خطأ فعلى العاقلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان رجلان من رجلان بسم فأصاب
بعض جسده ثم خرج منه فأصاب آخر فقتله أو جرحه فالرمية الاولى عمد والمصاب الثاني خطأ فان كانت
الرمية الاولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويحلفان مع شاهدهما ويقضى في كل واحد منهما بالارش الاولى
في مال الراعي والثانية على عاقلته وان كانت الرمية الاولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم
القسامة ويستحقون الدية ثم القول في الرمية الثانية قولان أحدهما أن اليمين لا تكون مع الشاهد في هذا
وذلك أن صاحب الخطأ لا يثبت له شيء الا بثبوت لصاحب العمد فلما كانت هذه الحناية واحدة فيها عمد فيه
قصاص لم يجز في القصاص الا شاهدان لانه لم يملك فيه شيئا والقول الثاني أن الشاهد يبطل لصاحب العمد
الا أن يقسم معه أو يباؤه ويثبت لصاحب الخطأ باليمين مع شاهده وهذا أصح القولين عندى والله تعالى أعلم
وبه نأخذ وهي في مثل معنى المسئلة من اليمين بالطلاق على الغصب والشهادة عليها وعلى الغصب ولو أقام
رجل على جارية وابنها شاهدان أحدهما حلف مع شاهده وأخذ الجارية وابنها ولو أقام البينة على أنها له
وابنه له ولد منه حلف أيضا وقضى له بالجارية وكانت وابنه له وكانت أم ولده باقراره وشهادة شاهده وبعينه
قال ولو أقام شاهدان أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة حلف مع شاهده وكانت الدار
صدقة عليه كما شهد شاهده ولو أقام البينة على أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة وعلى
أخوين له موقوفة فاذا انقضى وافعل أولادهم أو على المساكين حلفوا وثبتت حقوقهم فمن حلف ثبت حقه
له فان قال قائل ما بال الرجل اذا أقام شاهدا أن أباه وقف عليه دارا وعلى أخوين له ثم على أولادهم بعدهم
أحلفته وأثبت حقه من الصدقة المحرمة فان حلف أخواه ثبت حقهما وان لم يحلف لم يثبت حقهما بثبوت
حقه قيل له لا نأمنأ نخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد يمين من شهد له فاذا شهد الشاهد لثلاثة
لم يكن لواحد منهم أن يأخذ يمين صاحبه شيئا لان حقه غير حق صاحبه وان كان من شيء واحد فحق كل
واحد منهم غير حق صاحبه فاذا حلفوا معا نأمنأ نخرجنا الدار من ملك صاحبها الى ملك من حلف فكانت بكلها
لمن حلف حياته فقد مضى الحكم فيها لهم ومن جاء بعدهم ممن وقفت عليه اذا ماتوا يقوم مقام الوارث لهم فيها
ألا ترى أن رجلا لو أقام شاهدا على رجل بدار فخلف قضى له بها فان مات كانت لوارثه بعده ولا عيّن على
الوارث لان الحكم قد مضى فيها يمين الذي أقام الشاهد له وانما هي موروثة عن الذي حلف مع شاهده وان
حلف أخواه فهي عليهم مامعة ثم على من بعدهم وان أبى أخواه أن يحلفا فنصيبه منها وهو الثلث صدقة كما
شهد شاهده ثم نصيبه بعد منها على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه فان قال الذين تصدق عليهم
بعد الاثنين نحن نحلف على ما أبى أن يحلف عليه الاثنان فلهم أن يحلفوا من قبل أنهم ما يكون حين كانوا
اذا حلفوا بعدهم موت أبيهم الذي جعل لهم ملكه اذا مات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما قلنا عاك
المتصدق عليهم باليمين لأن السنة والآثار تدل على أن هذا ملك صحيح اذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة
على أقوام بعينهم ثم على من بعدهم (١) فلكه المتصدق عليهم ما ملكه المتصدق كما ملكهموه فهذا ملك صحيح
(قال الشافعي) رحمه الله واذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول الى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل
ملك مال الى مالك ينتفع به انتفاع المال ببيع ما صار في أيديهم من غلته ويوهب ويورث وان كان مسكنا أسكنوا
فيه من أحبوا أو أكرهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان فلانا تصدق بهذه الدار على فلان
(١) لعله فاك المتصدق عليهم ما ملكهم المتصدق كما ملكهموه أى على ما ملكهموه طبقة بعد أخرى تأمل

وفلان وفلان بينهم وبين من حدث بالتصدق من ولد صدقة موقوفة محرمة فقال أحدا القوم أنا أحلف وأبي
 الآخران قلنا فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة ثم كلما حدث معك ولد واحد وقفنا له الثلث الآخر الذي
 ليس في يدك ثم إن حدث آخر وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يدك ولا يوقف للحادث قبله فإن حدث
 آخر نقصناك وكلما حدث ولد بعد الولدين الذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقل
 وانتقص كل من كان معك من حقوقهم لأنه كذلك تصدق عليك فمن حلف من الكبار كان على حقه ومن
 بلغ خلف كان على حقه ومن أبي بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيخلقوا فتكون لهم أو يابوا
 فيرد نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم وإن تصدق على ثلاثة ثم على من بعدهم خلف واحد كان له
 الثلث وبطل الثلثان فصار ميراثا للورثة فإن قيل كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محترمة
 بعضهم ميراث وبعضها موقوف (١) فإنها لو وقفت على عشرة كان لكل واحد منهم العشر فمن حلف أخذ
 حقه ومن أبي لم يكن له فيها حق وما لم يكن لاحد وقف كان ميراثا على الأصل فإن قيل ما يشبه ذلك قيل
 عشرة شهد شاهد أن ميتا وصى لهم بدار خلف واحد فله عشرها فإن أبي التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تصدق بها على ثلاثة خلف واحد وأبي اثنين كان نصيبهم ميراثا وكان
 الثلث صدقة على واحد فإن قال هي صدقة على الثلاثة ثم على أبنائهم من بعدهم خلف واحد جعلنا ثلثها
 له وأبي الاثنين جعلنا نصيبهم ما منها ميراثا وهو الثلثان ثم حدث لهما ولدان وما نوقف لهما نصيب ما حتى يبلغا
 فيخلفا أو يموتا فيخلف وارثهما فإن أبي وارثهما ردم ما بقي ميراثا للورثة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما
 يوقف للمولود من يوم يولد إذا مات أبوه أو من جعلت له الصدقة بعده فإن ولد قبل أن يموت أبوه أو من جعلت له
 الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتهما لأنه إنما يكون له الحق بموتهما فأما ما كان من غلة قبل أن يولد
 أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء لأنه إنما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن شاهدًا شهد أن فلانا تصدق على فلان وولده وولده ما تناسلوا هم فيها سواء
 خلف رجل مع شاهد كان له منها بقدر عدد من معه وذلك أن يكون معه فيها عشرة فيكون له عشرها فكما
 حدث ولد يدخل معه في الصدقة نقص من حقه ووقف حق المولود حتى يخلف فيستحق أو يدع اليمين
 فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كأنه وقف لثنتين
 أحدنا سدس الدار وأكرى بمائة درهم إلى أن يبلغا فلم يخلفا فأبطلنا حقوقهما ما وردنا المائة على العشرة لكل
 واحد منهم عشرة فإن مات من العشرة واحد قبل بلوغ الموقوف عليهم الصدقة في نصف عمر الذين وقف
 لهما فإن بلغا فأبى اليمين فرد نصيبهما على من معهما رد عليه فأعطى ورثته ما استحق مما رد عليه وذلك خمسة
 وترد الخمسة على التسعة الباقي وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبيين الذين بطل ما وقف
 لهما فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه وعلى بني أبي معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له
 حصة بقدر عددهم قلوا أو كثروا وإن شهد أنه تصدق بها عليه وعلى بني أبي لا يحصون أبداً وعلى مساكين
 وفقراء فقد قيل في الوصية يوصى بها الفلان ولقوم يحصون هو كأحدهم وقيل فإن أوصى بها له ولبنى أبي
 لا يحصون أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أمر تخف
 فيه المؤنة ويسهل فيه الجواب في مسئلتنا هذه لو كان يصح قياساً وخيراً أعطيتاه النصف وجعلنا النصف
 على من تصدق به عليه معه ممن لا يحصى ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه
 وعلى الفقراء وهم لا يحصون جائزة (٢) إلا أن يقال له إن شئت فأخلف فكن أسوة الفقراء فإن حلف أعطيتاه
 ذلك وأخلف من معه في الصدقة ثم حاص من قسمنا عليه فإذا زاد الفقراء بعد ذلك ونقصوا حاصهم كواحد
 (١) قوله فإنها هو الجواب ولعله محرف عن قلنا لو وقفت الخ (٢) قوله إلا أن يقال متعلق بالقياس أي
 لا أرى المعقول فيها إلا أن يقال الخ فتنبه

لأنه لا يكون منهم
 عدد إلا وفي الناس أكثر
 منه وكان (١) في قبولهم
 على اختلافهم مقبولا
 من وجوه مما وصفت
 من كتاب أو سنة أو قول
 عوام أهل العلم لأن
 ما ثبت وشهد به عندنا
 من قطعنا الحكم بشهادته
 إحاطة عندنا على المغيب
 ولكنه صدق على
 الظاهر بصدق الخبر
 عندنا وإن أمكن فيه
 الغلط ففيه ما دل على
 الفرض علينا من قبول
 الخبر عن رسول الله
 ولا يؤخذ عدد من يقبل
 خبره عنه صلى الله عليه
 وسلم إلا بأحد الدلائل
 التي قبلنا بها عدد من
 الشهود فرأينا الدلالة
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقبول خبر
 الواحد عنه فلزمنا والله
 أعلم أن نقبل خبره إذا
 كان من أهل الصدق
 كما لزمنا قبول عدد من
 وصفت عدده في الشهادة
 بل قبول خبر الواحد
 عنه أقوى سببا بالدلالة
 عنه ثم ما لم أعلم فيه خلافا
 من أحد من ماضي
 أهل العلم بعد رسول الله
 (١) لعل لفظ في زائدة اهـ

منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قيل اذا كان شرط السكنى سكن كل فقير في أقل ما يكفيه ان كان المتصدق قال يسكن كل واحد منهم بلا أن يدخل عليه من يضيق عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصح من هذا القول والله تعالى أعلم وبه أقول أن السكنى مثل الغلة فاذا ضاق السكن اصطلاحاً أو كبروا ولم يؤثر واحد منهم بالسكن على صاحبه وكلهم فيه شرع واذا كانت غلة أو شيء فيها بين الفقراء وان قل ذلك فلا يعطى واحد منهم أقل مما يعطى الآخر وقد قيل اذا لم يسلم فقراً بقيه فهو على فقراء قرابته قياساً على الصدقات التي يعطى بها المال المأخوذ منه الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول اذا كان قرابته جيران صدقته فان جازت فيها الاثر لبعض الجيران دون بعض كانت لذوي قرابة المتصدق ان لم يجد جيران الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل شاهداً على رجل وحلف أنه غصبه أم ولد وولدها فيخرجان من يده فتمكون أم ولد للشهود له الخالف ويكون الابن ابنه ويخرج من رق الذي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أقام شاهداً على رجل في يديه عبيد يترقه أنه كان عبداً له فأعتقه ثم غصبه اياه بعد العتق حلف وكان هذا مولى له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعلى هذا الباب كله وقياسه وليس يدخل في هذا العبد يقيم شاهداً على سيده أنه أعتقه لان العبد هو الذي فيه الخصوصية كما وصفت في الباب الأول واليمين مع الشاهد في الدين الذي يتنازع فيه المشهود له والمشهود عليه لا واحد منهما والنسب والولاء شيئان يصير صاحبهما مأمناً من غير نفسه وان كانت لا تملك فهي منفعة للخصم في غير نفسه والمملوك لا ينتفع بشيء غير نفسه

(الخلاف في اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخالفنا في اليمين مع الشاهد مع ثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الناس خلافاً أسرف فيه على نفسه فقال لو حكمتكم بما لا نراه حقاً من رأيكم لم نرده وان حكمتكم باليمين مع الشاهد ردناها فقلت لبعضهم رددت الذي يلزمك أن تقول به ولا يحل لأحد من أهل العلم عندنا خلافه لانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجزت آراءنا التي لو رددها كانت أخف عليك في المأثم قال انها خلاف كتاب الله ونحن نردها بأشياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد جهدت أن أتقصي ما كلفني به في رد اليمين مع الشاهد فكان مما كلفني به بعض من ردها أن قال لم تروها الا من حديث مرسل قلنا ثم ثبتها بحديث مرسل وانما ثبتناها بحديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن معه غيره ممن يشده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال منهم قائل فكيف قلتم يقضى بها في الاصل دون غيرها فلو كانت تامة في شيء ناقصة في غيره فقلت له لما قال عمر بن دينار وهو حله قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاموال كان هذا موصولاً في خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال جعفر في الحديث في الدين والدين مال وقاله من لقيت من حلتها والحكام بها قلنا اذا قيل يقضى بها في الاموال دل ذلك والله تعالى أعلم على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى بها فيه لان الشاهدين أصل في الحقوق فهما ثابتان واليمين مع الشاهد أصل فيما يحكم بهما فيه وفيما كان في معناه فان كان شيء يخرج من معناه كان على الأصل الأول وهو الشاهدان قال فالعبد قلت له فاذا أقام رجل شاهداً على عبده أنه حلف مع شاهد واستحق العبد قال فان أقام شاهداً أن سيده أعتقه قلت فلا يعتق قال فما الفرق بين العبد يقيم رجل عليه شاهداً ويحلف ويأخذه وبين العبد يقيم شاهداً أن سيده أعتقه قلت الفرق البين قال وما هو قلت رأيت أن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الاموال أما في هذا بيان أن المال المقضى به للقيم شاهد الخالف هو ما ليس بالمقضى له ولا بالمقضى عليه وانما هو مال أخرجه من يدي المقضى عليه الى يدي المقضى له به فلكه اياه كما كان المقضى عليه له مالاً قال بلى

فتابعهم الى اليوم خبراً نصاً منهم ودلالة معقولة عنهم من قبول عدد الشهود في بعض ما قبلناه فيه وقد كتبت في كتاب جماع العلم الدليل على ما وصفت مما اكتفيت (١) في رد كثير منه في كتابي هذا وقد ردت منه جملاً تدل من لم يحفظ كتاب جماع العلم على ما رواها ان شاء الله فان قال قائل أف يكون الاخير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداً أو أكثر قيل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبران فخير عامة عن عامة عن النبي صلى الله عليه وسلم يحمل ما فسر من على العباد أن يأتوا به بالسنتهم وأفعالهم ويؤتوا به من أنفسهم وأموالهم وهذا ما لا يسع جهله وما كان على أهل العلم والعوام أن يستتروا فيه لان كلا كلفه كعدد الصلاة وصوم رمضان وتحريم الفواحش وأن لله عليهم حقاً في أموالهم وخبر خاصة في خاص

(١) أي في إعادة تأمل

قلت وهكذا العبد الذي سألت عنه أخرجه من يدي مالك المقضي عليه الى مالك مقضى له قال نعم قلت أفليس تجدمعنى العبد اذا أقام شاهداً أن سيده أعتقه غير معنى المال الذي تنازع فيه المشهود له والمشهود عليه لانه انما ينازع في نفسه قال انه ليخالفه في هذا الموضع قلت ويخالفه أنه لا يخرج من يدي مالك الى ملك نفسه فيكون ملك من نفسه ما كان سيده يملكه كما كان المقضى عليه يملك المال ثم أخرج من يده فملكه المقضى له قال أجل قلت فكيف أنقض باليمين مع الشاهد في شيء معناه غير معنى ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانك تعتقه بالشاهدين قلت أجل وأقتل بالشاهدين لانهم أحكم مطلق واليمين مع الشاهد حكم خاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له رأيتك عبت أن تكون الشهادة تامة في بعض الاشياء دون بعض أفرايت الشاهدين أليساتا مين في كل شيء ناقصين في الزنا قال بلى قلت أفرايت الشاهد والامرأتين أليساتا مين في الاموال ناقصين في الحدود وغيرهما قال بلى قلت أرايت شهادة النساء في الاستهلال والرضاع وعيوب النساء أليست تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم من الاموال وأن يكون لمن شهدت له امرأة عندك أن فلانة ولدت له والمشهود عليه ينكر أن يلحق به نسب فيعفودمه ويرى بناته ويرث ماله قال بلى قلت أرايت أهل الذمة أليست تتم شهادتهم عندك فيما بينهم على كل شيء ولو شهدوا على مسلم بفلس لم يجوز قال بلى قلت ولو شهدت لرجل امرأة وحدها على أحد بفلس لم يجوز قال بلى قلت فأسمعك فيما عدا شهود الزنا من المسلمين قد جملت الشهادات كلها تامة في شيء ناقصة في غيره وعبت ذلك علينا وانما قلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فوضعهما حيث وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعهما حكم الله عز وجل حيث وضعه قال فقال فاذا حلفتم الرجل مع شاهده فكيف زعمتم أن رجلا لو كان غائبا عن بلد فشهد له رجل بحق له على رجل من وصية أو وصى له بهاميت أو شهد لانه بحق وهو يرمي شهد الشاهد صغير وغائب أو شهد له بحق (١) وليه عبده أو وكيل حلف وهو لا يعلم شهد شاهده بحق أم لا وهو ان حلف حلف على ما لا يعلم (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم ولكن العلم يكون من وجوه قال وما هي قلت أن يرى الرجل بعينه أو يسمع باذنه من الذي عليه الحق أو يبلغه فيما غاب عنه الخبر يصدق فيسعه اليمين على كل واحد من هذا قال أما الرؤية وما سمع من الذي عليه الحق فأعرفه وأما ما جاء به الخبر الذي يصدق فقد يمكن فيه الكذب فكيف يكون هذا علما أحلفه عليه قال فقلت له الشهادة على علمه أولى أن لا يشهد بها حتى يسمعها من المشهود عليه أو يراها أو يمين قال كل لا ينبغي الا هكذا وان الشهادة لأولاهما أن لا يشهد بها الا على ما رأى أو سمع قلت لأن الله عز وجل حكى عن قوم أنهم قالوا وما شهدنا الا بما علمنا وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال نعم قلت له أفشهد الرجل على أن فلانا ابن فلان وهو غريب لم يربأ به قط قال نعم قلت فاعلم سمعته ينتسب هذا النسب ولم يسمع من يدفعه عنه ولا من شهد له بأن ما قال كما قال قال نعم قلت ويشهد أن هذه الدار دار فلان وأن هذا الثوب ثوبه وقد يمكن أن يكون غصب هذه الدار أو أعيرها ويمكن ذلك في الثوب قال وان أمكن اذالم يرمد افعاله في الدار والثوب وكان الأغلب عليه أن ما شهد به كما شهد وسعته الشهادة وان أمكن فيه أن يكون ليس على ما شهد به ولكن يشهد على الأغلب قلت أرايت لو اشترى رجل من رجل عبدا ولد بالمشرق أو بالمغرب والمشتري ابن مائة سنة أو أكثر والمشتري ابن خمس عشرة سنة ثم باعه فأبقى عند المشتري فكيف تحلف البائع قال أحلفه لقد باع العبد برياً من الا باق قال فقلت يحلف البائع فقال لك هذا مغربي أو مشرقى وقد يمكن أن يكون أبى قبل أن يولد جدى قال وان يسئل قلت وكيف تمكن المسئلة قال كما أمكنتك قلت وكيف يجوز هذا قال لان الايمان يدخلها هذا قال أو رأيت لو كان العبد ولد عنده أما كان يمكن فيه أن يأتى ولا يدري به قلت بلى قال فهذا لا تختلف الناس في أنهم يحلفون على البتة باع برياً من الا باق ولكن يسعه أن

الاحكام لم يكلفه العامة لم يأت أكثره كجاء الاول وكلف علم ذلك من فيه الكفاية للخاصة به دون العامة وهذا مثل ما يكون منهم في الصلاة سهو (١) يجب به سجود السجود وما يكون منهم فيما لا يجب به سجود سهو وما يفسد الحج وما لا يفسده وما تجب به البدنة ولا يجب مما يفعل مما لا يبر فيه نص كتاب وهو الذي على العلماء فيه عندنا والله أعلم ببول خبر الصادق على صدقه ولا يسعهم رده كما لا يسعهم رد العدد من الشهود الذين قبلوا شهادتهم وهو حق صدق عندهم على الظاهر كما يقال فيما شهد به الشهود فن أدخل في شيء من قبول خبر الواحد شيئاً دخل عليه في قبول عدد الشهود الذين ليسوا بنص في كتاب ولا سنة مثل الشهود على القتل وغيره ان شاء الله فان

(١) قوله يجب به سجود الحج لعل مراده يتأكد به تأمل كتبه مصححه

(١) أى تولا عبده أو وكيل الخ فتنبه كتبه مصححه

قال قائل فأن الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله قيل له ان شاء الله كان الناس مستقبلي بيت المقدس ثم حوّلهم الله الى البيت الحرام فأتى أهل قباء آت وهم في الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتاباً وأن النبلة حوّات الى البيت الحرام فاستداروا الى الكعبة وهم في الصلاة وأن أباطلحة وجاعة كانوا يشربون قضيق بسر ولم يحرم يومئذ من الاشرية شيء فأتاهم آت فأخبرهم أن الخمر قد حرمت فأمروا أناساً فكسروا جرار شرابهم ذلك ولا شك أنهم لا يحدثون في مثل هذا الاذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم مما لا يجوز لهم قبوله أن يقول لهم رسول الله قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم أن تحوّلوا عنها اذ كنتم حاضرا معكم حتى أعلمكم أو يعاينكم جماعة أو عدد

يخلف على البت وانما ذلك على علمه قلت فهل طعنت في الخالف على الحق يصير له بوجه من الوجوه وصية أميراث أو شيء يليه عبده أو وكيله غائب عنه بشئ الا لزمك أكثر منه في الشهادات والأيمان قال ما يجد الناس من هذا بدا وما زال الناس يحيزون ما وصفت لك قلت فاذا أجازوا الشئ فلم يحيزوا مثله وأولى أن يكون علماً يسمع عليه الشهادة واليمين منه قال هذا يلزمنا قال فان مما رددناه اليين مع الشاهد أن الزهري أنكرها قلت لقد قضى بها الزهري حين ولي فلوكان أنكرها ثم عرفها وكنت أنما اقتديت به فيها كان ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد انكارها وتعلم انه انما أنكرها غير عارف بها وقضى بها مستفيدا عنها ولو أقام على انكارها ما كان في هذا ما يشبهه على عالم قال وكيف قلت أرويت أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنكر على معقل بن يسار حديث بروع بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه وقال بخلافه قال نعم قلت وقال بخلاف حديث بروع بنت واشق مع علي زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر قال نعم قلت ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الجنب وأقام على ذلك مع عمر ابن مسعود وتأول قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا قال نعم قلت ورويت وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وليس معه من الناس الا بلال وأسامة وعثمان فأغلقها عليه وكاهم سميع بصير حريص على حفظ فعله والاقتداء به فخرج أسامة فقال أراد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها فجعل كلما استقبل منها ناحية استدبر الاخرى وكره أن يستدبر من البيت شأفاً فكبر في نواحيها وخرج ولم يصل فكان ابن عباس يفتي أن لا يصلي في البيت وغيره من أصحابنا بحديث أسامة وقال بلال صلى فإنا تقول أنت قال يصلي في البيت وقول من قال كان أحق من قول من قال لم يكن لأن الذي قال كان شاهداً والذي قال لم يكن ليس بشاهد قلت وجعلت حديث بروع بنت واشق سنة ولم تبطلها بردي على رضي الله تعالى عنه وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروع قال نعم قلت وجعلت تيمم الجنب سنة ولم تبطلها بردي وعمر وخلاف ابن مسعود التيمم وتأولهما قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا والظهور بالماء وقول الله عز ذكره ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا قال نعم قلت له وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت على فقيه أو قاض فخرجت فقلت حدثنا كذا وقضى بكذا وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشئ كان القول قولي لاني شاهد وأنت مضيع أو غافل قال نعم قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه فلما أقام على انكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه اذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يبطل قول من روى الحديث كان الزهري اذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان بعض السنن قد يعزب عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدوها عند الضحالك بن سفيان وحمل بن مالك مع قلة صحبتهما وبعد دارهما وعمر يطلبها من الانصار والمهاجرين فلا يجدوها فان كانا لهما عندنا وعندك أن من حدث أولى ممن أنكر الحديث فكيف احتججت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد فقال لي لقد علمت ما في هذا حجة قلت فلم احتججت به قال احتج به أصحابنا وان عطاء أنكرها قلت والزنجي أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا رجعة الا بشاهدين الا أن يكون عندي بأبي شاهد ويخلف مع شاهده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعطاء يفتي باليمين مع الشاهد فيما لا يقول به أحد من أصحابنا ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه إلا كهى في الزهري وأضعف منها فمين أنكر ما لم يسمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قال لا قلت لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها كان لأحد خلافها وردّها بالتأويل قال لا فذكرت له بعض ما رويناه وقلت له أثبت مثل هذا قال نعم ولكني لم أكن سمعته قلت أفذهب عليك من العلم شيء قال نعم

(١) كذا بالنسخ ولعله قال نعم أو سقط من هنا شيء تأمل

يسمى لهم ويخبرهم
أن الحجة تقوم
عليهم بمثلها إلا بأقل منها
إن كانت لا تثبت عنده
بواحد والفساد لا يجوز
عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عند عالم
وهراقة حلال فساد فلو
لم تكن الحجة أيضا تقوم
عليهم بخبر من أخبرهم
بتحريم لأشبه أن يقول
قد كان لكم حلالا ولم
يكن لكم إفساده حتى
أعلمكم أن الله جل وعز
حرمه أو يأتكم عدد
يخبره وأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم
سلة أن تعلم امرأة أن
تعلم زوجها أن قبلها
وهو صائم لا يحرم عليه
ولم ير الحجة تقوم عليه
بخبرها إذا صدقها لم
يأمرها أن شاء الله به
وأمر رسول الله أن يسأ
الأسلى أن يغدو على
امرأة رجل فإن اعترفت
رجها فاعترفت فرجها
وفي ذلك آفة نفسها
باعترافها عند أنيس
وهو واحد وأمر عمرو
ابن أمية أن يقتل
أبا سفيان وقد سن عليه
إن علمه أسلم لم يخل له قتله
وقد يحدث الإسلام

قلت فاعل هذا مما قد ذهب عليك واذ قد سمعته فصر اليه فكذلك يجب عليك قال فإنه قد بلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (١) أن خزيمة بن ثابت شهادته لصاحب الحق (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فسأله من أخبره فإذا هو يأتي بخبر ضعيف لا يثبت مثله عندنا ولا عند غيره فقلت له أرايت لو كان
خبرك هذا قويا وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق فأحلفه النبي صلى الله عليه وسلم ألم تكن خالفت خبرك
الذي به احتججت قال وأين خالفته قلت أيعدو خزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال لا
ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين قلت فإن جاء طالب حق بشاهدين أحلفه معهما قال لا ولكن
أعطيه حقه بغير يمين قلت له فهذه إذا سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرى خالفها لأنه إن كان قضى
بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين فقد أحلف مع شاهدين وإن كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين
فيماروينا عنه فقد قضى قضيتين خالفتهما معا قال فاعل النبي صلى الله عليه وسلم أنما قضى باليمين أنه علم أن
حق الطالب حق فقلت له أفيجوز في جميع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيه بقضية أما باقرار
من المدعى عليه أو بيمين المدعى أن يقال لعله انما قضى به أنه علم أن ما أقرب به المقر أو ما قامت به اليمين حق فلا
يجوز لأحد بعده أن يقضى بيمينه ولا باقراره لأن أحد بعده لا يعلم صدق اليمين ولا المقر لأن هذا لا يعلم إلا من جهة
الوحي والوحي قد انقطع بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت وما قضى به على ما قضى به ولا يبطل بل عمل
قال نعم قلت فلم أردت إبطال اليمين مع الشاهد بل عمل قلت له وأكملت على لعل أرايت لو جاءك رجل يدعى
على رجل ألفا فقلت أنها عليه ثابتة هل تعدو من أن تكون ممن يقضى بعلمه فتأخذها له منه ولا تكلفه
شاهدا ولا عينا أو ممن لا يأخذ بعلمه فلا تعطيه إياها إلا بشاهدين سواك قال ما أعدو هذا قلت له فلو كان
النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما ادعى المدعى حق كنت خالفته قال
فعل المطالب برضى يمين الطالب قلت وقد عدت إلى لعل قلت أرايت لو جاءك خصمان فرضى المطالب
بيمين الطالب أكنت تكلفه شاهدا وتحلفه قال لا قلت ولو حلف مع شاهده والمطالب برضى يمينه
لم تعطه شيئا قال لا أعطيه بيمينه مع شاهده شيئا ولكن إن أقرب بحقه أعطيته قلت أنت تعطيه إذا أقر
ولا تحلف الطالب قال نعم قلت فهذه سنة أخرى إن كانت كما قلت خالفها قال فمات قول أنت في أحكام
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم وكذلك ألزمهم الله قال فاعل النبي
صلى الله عليه وسلم كان يحكم من جهة الوحي قلت فما حكمه من جهة الوحي فقد بينه وذلك مثل ما أحل للناس
وحرم وما حكم به بين الناس باليمين فعلى الظاهر حكم به قال فأيديل على ذلك قلت أخبرنا مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال انما أنا بشر وانكم تختصمون إلي فلو عمل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما
أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى قلت له فقد أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أنه انما يقضى بينهم بما يظهر له وأن الله ولي
ما غاب عنه وليستن به المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم لأن أحد بعده من ولاية المسلمين لا يعرف صدق
الشاهد أبدا انما يحكم على الظاهر وقد يمكن في الشهود والكذب والغلط ولو كان القضاء لا يكون إلا من
جهة الوحي لم يكن أحد يقضى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لأن أحد لا يعرف الباطن بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال إذا حلفتم الحرم شاهده فكيف أحلفتم المسلول والكافر الذي لا شهادته قلت أرايت
الحرم العدل إذا شهد لنفسه أتجوز شهادته قال لا قلت ولو جازت شهادته أحلف على شهادته قال لا قلت
فكيف توهمت أن تجعله شاهدا لنفسه قال لأنكم أعطيتهم بيمينه فقامت مقام شاهد فقلت له أعطيتهم
بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي وإن أعطى بها كما يعطى بشاهد فليس معناها معنى الشهادة قال

(١) أي من أجل أن خزيمة الخ فهو خصوصية له تأمل

قبل أن يأتيه عمرو بن أمية وأمر أنيس أو عبد الله بن أنيس « شك الربيع » أن يقتل خالد بن سفيان الهذلي فقتله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أسلم أن لا يقتله وكل هؤلاء من معاني ولاته وهم واحد واحد فتصور الحكم بإخبارهم وبعث رسول الله بعماله واحدا واحدا ورسله واحدا واحدا وانما بعث عماله ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله من شرائع دينهم ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ويعطوهم ما لهم ويقيموا عليهم الحدود وينفذوا فيهم الأحكام ولم يبعث منهم واحدا الا مشهورا بالصدق عند من بعثه اليه ولولم تقم الحجة عليهم بهم اذ كانوا في كل ناحية وجههم اليها أهل صدق عندهم ما بعثهم ان شاء الله وبعث أبابكر واليساعلى الج فكان في معنى عماله ثم بعث عليا بعده بأول سورة براءة فقراها في مجمع الناس في الموسم وأبو بكر واحد وعلى

وهل تجد على ما تقول دلالة قلت نعم ان شاء الله تعالى قلت له أرايت ان ادعى عليه حق فداء بشاهدين يشهدان له بالبراءة مما ادعى عليه أيبرأ قال نعم قلت فان حلف ولا بينة عليه أيبرأ قال نعم قلت أفقوم عيونه ببراءته مما ادعى عليه مقام شاهدين قال نعم في هذا الموضع قلت أفيمينه شاهدان قال لا وهما ان اجتماعا في معنى فقد يفتقران في غيره لانه لو حلف فأبرأته ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت عيونه وأخذت لصاحب الحق حقه بشهادته قلنا فلهكذا قلنا في اليمين وان أعطينا بها كما أعطينا بشاهد فليست كالشاهد في كل أمرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعى عليه في زمان أهله أهل عدل واسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه من مشرك ولا مسلم غير عدل قال ليس ذلك له واذا قال النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فهو عام قلنا وكذلك اليمين مع الشاهد لما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطالب الحق كان الحر العدل وغيره سواء فيها والعبد والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان فيكون خير الناس لو كان يعرف اذا ادعى عليه يحلف فيبرأ والكافر أيضا كذلك فكذلك يحلفان ويأخذان وقلت له أرايت أهل محلة وجدين أظهرهم قتيلا فأقام وليه شاهدين أنهم قتلوه خطأ قال فالدية عليهم قلت فلو لم يقيم شاهدين أتخلفهم وتعطيهم الدية قال نعم كما تعطهم اذا أتى بشاهدين قلت فأيمانهم بالبراءة من دمه اذ لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا عليهم بقتله فقال لا فقلت له ولم وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين قال انما أعطيت بالاثار قلت ولا يلزمك ههنا حجة قال لا قلنا فنحن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الاثر فكيف زعمت أن الحجة زمتنا قلت له فأيمان أهل المحلة وهم مشركون كأيمانهم لو كانوا مسلمين قال نعم قلت ولو ادعى رجل على رجل حقا فنكل عن اليمين أنعطى المدعى حقه قال نعم قلت أفنكوله كشاهدين لو شهدا عليه قال لا قلت فقد أعطيته بنكوله كما تعطى منه بشاهدين قال فان النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه قلنا هذا روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبتته وثبتناه برواية ابن عباس خاصة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم فرددته وهو أكثر وأثبت وثبتنا وثبت معنا الذي هو دونه وقلت له أرايت اذ حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت بذلك السنة وقال الله عز وجل شهد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أما صار أهل العلم الى اجازة أربعة في الزنا واثنين في غير الزنا ولم يقولوا ان واحدا منهم مانسح الآخر ولا خالفه وأمضوا كل واحد منهما على ما جاء فيه قال بلى قلت فاذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها من أمر النساء بلا كتاب مضي فيه ولا سنة أيجوز أن يقال اذا حذ الله الشهادات فجعل أقلها شاهدا وامرأتين فلا تجوز شهادة النساء لرجل معهن ومن أجازها خالف القرآن والسنة اذا كان أقل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شاهد وعين قال لا يجوز اذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصا ولم تحظر ذلك السنة والمسلمون أعلم بمعنى القرآن والسنة قلت والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ألزم أو ما قالت الفقهاء عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بل السنة قلت فلم رددت السنة في اليمين مع الشاهد وتأولت القرآن ولم تردأ ثرا بأقل من شاهد وعين فتأولت عليه القرآن قال ولو ثبتت السنة لم أردّها وكانت السنة دليلا على القرآن قلت فان عارضك أحد بمثل ما عارضت به فقال لا يثبت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة قال اذا رواه الثقات فليس له هذا قلت فن روى اليمين مع الشاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوثق وأعرف من روى عن عمرو وعلى

مارويت أفترد القوي وتأخذ بأضعف منه وقلت له لا يعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محترماً أن يجوز أقل منه فأنت تجيزه أولاً لا يكون محترماً ذلك فأنت مخطئ بقولك أنه محترم أن يجوز أقل منه وقد بينا بعض ذلك في مواضعه وسكتنا عن كثير لعله أن يكون أكثر مما بينا اكتفاء بما بينا عمال منين وإن الحجة لتقوم بأدل مما بينا والله تعالى أعلم

(المدعى والمدعى عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال فإتقول في البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه أي عامة قلت لا ولكنها خاصة على بعض الأشياء دون بعض قال فإني أقول إنها عامة قلت حتى يبطل بها جميع ما خالفته عليه قال فإن قلت ذلك قلت إذا تركت عامة ما في يدك قال وأين قلت في البيعة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها قال بشاهدين أو شاهد وامرأتين قلت فإتقول في مولى لج وجدته قتيلاً في محلة فلم أقم بيعة على أحد منهم بعينه أنه قتله قال نحلف منهم نجسين رجلاً نجسين بيئنا ثم نقضى بالدية عليهم وعلى عواقلهم في ثلاث سنين قلت فقالوا لك زعمت أن كتاب الله يحرم أن يعطى بأقل من شاهدين أو شاهد وامرأتين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرم أن يعطى بدع إلا بالبيعة وهي شاهدان عدلان أو شاهد وامرأتان وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين براءة لمن حلف فكيف أعطيت بلا شاهد وأخلفتنا ولم تبرئنا خالفنا في حجة قولك الكتاب والسنة قال لم أخالفهما وهذا عن عمر بن الخطاب قلت أرأيت لو كان ثابتاً عن عمر لكان هذا الحكم مخالفاً للكتاب والسنة وما قال عمر من أن البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال قلت أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دعواه أن الكتاب يحرم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين وأن السنة تحرم أن يحول حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين أو يحلف فيه أحد ثم لا يبرأ ليس بعام على جميع الأشياء كما قلت قال نعم ليس بعام ولكني إنما أخرجت هذا من حجة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر قلت أفأرأيتنا قلنا باليمين مع الشاهد بآرائنا وبالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ألزم لنا ولك من الخبر عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت أرأيت أن قال لك أهل المحلة إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى فلم لا تكلف هذا بيعة وقال اليمين على المدعى عليه وقال ذلك عمر أفدعي علينا قال كأنكم قلنا وكأنكم ظن أو يقين هذا ولي القتل لا يزعم أنا قتلناه وقد يمكن أن يكون غيرنا قتله وطرحه علينا فكيف أخلفتنا وليسنا مدعى علينا قال فأجعلكم كالمدعى عليهم قلنا فقالوا ولم يجعلنا ولى الدم لا يدعى علينا وإذا جعلتنا أفبعضنا مدعى عليه أو كنا فقال بل كنتم فقلنا فقالوا فأخلفنا قلنا ففعل فينا من يقر فتسقط الغرامة عنا وتلزمه قال فلا أخلفكم كلكم إذا جاوزتم نجسين قلنا فقالوا وادعي علينا درهما أخلفنا كلنا قال نعم قلنا فقالوا فأنت تطلم ولى القتل إذا لم تحلف كلنا وكلنا مدعى علينا وتطلمنا إذا أخلفتنا وليسنا مدعى علينا وتخص بالطلم خيارنا ولا تقتصر على عين واحدة على إنسان لو كنا اثنين أخلفت كل واحد منا خمسة وعشرين يميناً أو واحد أخلفته نجسين يميناً وانما الأيمان على كل من حلف من كان فيما سوى هذا عندك وإن عظم عين واحدة وتحلفنا ونعزمنا فكيف جاز هذا قال رويت هذا عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه قلت فقالوا لك فإذا رويت أنت الشيء عن عمر ألا تنهم الخبرين عنه وتتركه بأن ظاهر الكتاب يخالفه والسنة وما جاء عنه قال لا يجوز لي أن أزعم أن الكتاب ولا السنة ولا قوله يخالفه ولكني أقول الكتاب على خاص والسنة وقوله كذلك قلت فإن قيل أنه غلط من رواه عن عمر لأن عمر لا يخالف ظاهر الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا يجوز أن أتهم من أتق به ولكني أقول إن الكتاب والسنة وقول عمر على خاص وهذا كما جاء فيما جاء فيه وأستعمل الأخيار إذا وجدت إلى استعمالها سبيلاً ولا أبطل بعضها ببعض قلت فلم إذا قلنا باليمين مع الشاهد زعمت أن الكتاب

واحد وكلاهما بعثه بغير الذي بعث به صاحبه ولو لم تكن الحجة تقوم عليهم بعثته كل واحد منهما إذا كانا مشهورين عند عوامهم بالصدق وكان من جهلهم ما من عوامهم يحسد من يتق به من أصحابه يعرف صدقهما ما بعث منهما واحدا فقد بعث عليا يعطيهم نقض مدد واعطاه مدد ونبذ إلى قوم ونهى عن أمور وأمر بأخرى وما كان لأحد من المسلمين بلغه على أن لهم مدة أربعة أشهر أن يعرض لهم في مدتهم ولا مأمور بشئ ولا منهي عنه برسالة على أن يقول له أنت واحد ولا تقوم على الحجة بأن رسول الله بعثك إلى بنقض شئ جعله لي ولا بأحداث شئ لم يكن لي ولا لغيري ولا ينهي عن أمر لم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عنه ولا بأحداث أمر لم أعلم رسول الله أحدثه وما يجوز هذا لأحد في شئ قطعه عليه على برسالة النبي ولا أعطاه إياه ولا أمر به ولا نهى به

والسنة عام ثم قلت الآن خاص ولم تجز لنا ما أجزت لنفسك وقلت له أرايت ان قال لك هذا الحديث ثابت
عن عمر قال نعم هو ثابت فقلت فقال لك فقلت به على ما قضى به عمر ولم تلتفت الى شيء ان خالفه في أصل
الجملة وقلت عمر فيه قال نعم وهو ثابت فقلت له فقال لك خالف الحديث عن عمر فيه قال وأين قلت أخبرنا
سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر رضي الله تعالى عنه كتب في قتيل ومجدين خيران ووداعة
أن يقاس ما بين القريتين في أيهما كان أقرب أخرج اليه من أجسود رجلان حتى يوافوه بمكة فدخلهم الحجر
فأحلفهم ثم قضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا أيماننا ولا أيماننا أموالنا فقال عمر كذلك الأمر وقال
غير سفيان عن عاصم الاحول عن الشعبي قال قال عمر حقنتم بآيمانكم دماءكم ولا يطل دم مسلم قال وهكذا
الحديث قلنا أفلا حاكم اليوم أن يرفع قوما من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم ما يحجز حاكمه قال لا
ولا من مسيرة ثلاث قلنا فقد رفعهم عمر من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حكام تجوز أحاسهم هم
أقرب اليهم من مكة قلنا أفلا حاكم أن يكتب الى الحاكم يخرج خمسين رجلا أو أعمد ذلك الى ولي الدم يختار منهم
خمسين رجلا قال بل الى ولي الدم قلنا فمرا نكتب الى الحاكم برفع خمسين فرفعهم زعمت ولم يجعل رفعهم
الى ولي الدم ولم يأمره بتخيرهم في رفعهم الحاكم باختيار الولي قلنا أولهما كم أن يحلفهم في الحجر قال لا ويحلفهم
حيث يحكم قلنا فمرا لا يحكم في الحجر وقد أحلفهم فيه قلنا أولهما كم لو لم يحلفوا أن يقتلهم قال لا قلنا فمرا
يخبر أنهم انما حقنوا دماءهم بآيمانهم وهذا يدل على أنه يقتلهم لو لم يحلفوا فهذه أحكام أربعة تخالف فيها
عمر لا تخالف لعمر فيها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمته خالفه فيها وتقبل عنه حكما يخالف
بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهودية وقد
وجد عبد الله بن سهل بينهم أفتأخذ ببعض ما رويت عن عمر وله عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف وتترك
ما رويت عنه مما لا يخالفه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام فأى جهل
أبين من قولك هذا قال أفتأثبت هو عندك قلت لا انما رواه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث الأعور
مجهول ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الثابت أنه بدأ المدعين فلما لم يحلفوا قال
أفتبرئكم يهود بخمسين يمينا فاذا قال أفتبرئكم لا يكون عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصاريون أيمانهم ودام النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على اليهود والقتيل بين أظهرهم شيئا ويروي عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم
ردوا الايمان على المدعين وهذا ان جميعا يخالفان ما رويتم عنه وقلت له اذ زعمت أن الكتاب يدل على أن
لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد الا بينة فأتقول في رجل قال لامرأته
ما ولدت هذا الولد مني وانما استعرتيه ليلحق بي نسبه قال ان جاءت بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدت له ألحقته
به الا أن يلاعنها قلت وكذلك عيوب النساء والولاد تجيز فيه شهادة امرأة واحدة قال نعم قلت فمرا رويت
هذا القول قال عن علي رضي الله تعالى عنه بعضه قلت أفيد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل
على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين والسنة ليس كما ادعيت قال نعم وقد أعطيتك هذا قبل هذا في
القسامة ولكن في هذا علمه أخرى قلت وما هي قال ان الله عز وجل انما وضع حدوده على ما يحل فلو أن
شاهدين عدا أن يتظرا الى فرج امرأة تلد ليس شهدا لها بذلك كاتا بذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما قلت فهل
في القرآن استثناء الا مالا يراه الرجال قال لا قلت فقد خالف في أصل قولك القرآن قلت أفرأيت شهود
الزنا اذا كانوا يديعون النظر ويرصدون المرأة والرجل يرتبان حتى يثبتوا ذلك يدخل منه دخول المروء في
المكحلة فيرون الفرج والدبر والفخذين وغير ذلك من بدنهما (١) الى ما لا يحل لهم نظره أم الى ما يحرم عليهم
قال بل الى ما يحرم عليهم قلت فكيف أجزت شهادتهم قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

عنه بأن يقول لم أسمع
من رسول الله أو ينقله
الى عدد أو لا أقبل فيه
خبرك وانت واحد
ولا كان لأجد وجه
اليه رسول الله عاملا
يعرفه أو لا يعرفه له من
بصدقه صدقه أن يقول
له العامل عليك أن
تعطى كذا وكذا أو
نفعل بك كذا فيقول
لا أقبل هذا منك لأنك
واحد حتى أتني رسول
الله فخذ بربي أن علي
ما قلت انه علي فأفعله
عن امر رسول الله لا عن
خبرك (١) وقد يمكن أن
يغلط أو يجهل بينة
عامة بشرط في عددهم
واجماعهم على الخبر
عن رسول الله وشهادتهم
معاً ومتفرقين ثم لا يذكر
أحد من خبر العامة
عددا أبدا الا وفي العامة
عددا أكثر منه ولا من
اجتماعهم حين يخبرون
وتفرقهم تثبتنا الا يمكن
في زمان النبي صلى الله
عليه وسلم أو بعض
زمانه حين كثرا أهل
الاسلام فلا يكون
لتثبيت الاخبار غاية
أبدا ينتهي اليها ثم
لا يكون هذا لأحد من

(١) لعل الأوضح إلى ما يحل لهم نظره أم الى الخ تأمل كتيبه

قلت فان كان عمر بن الخطاب يجيز شهادة من نظر الى ما يحرم عليه لانه انما نظري لشهد لا ليفسق فكيف زعمت أنك ترد شهادة من نظر الى ما يحرم عليه ليس بهد وفسقته قال ما أردتها قلت قد زعمت ذلك أولا فانظر فان كانت امرأة مسلمة صالحة عند فاسق فقالت هو ينكر ولدي فيقادي وولدي عارا وأنت تزعم أن الكتاب والسنة لا يجيزان أقل من شاهد وامرأتين فأجلس شاهدين أو شاهدا وامرأتين من خلف الباب والنساء معي فاذا خرج رأس ولدي كشفتني لير واجر وجه مني فيلحق بأبيه فهذا نظرت ثبت به شهادة لي وللولود وهو من حقوق الناس وأنت تشدد في حقوق الناس وليس هذا بنظر يتلذذه الشاهدان بل هو نظري بقدرانه ونظر شهود الزنا يجمع أمرين أنه أطول من نظرهما الى ولادتي وأعم لعامة البدن وانه نظرية يحرك الشهوة ويدعو اليها فأجر هؤلاء كما أجزت شهادة شهود الزنا وأردد شهادة شهود الزنا فهم أولى أن يردوا اذا كان ذلك يجوز لقولك ان من نظر الى ما يحرم عليه فهو بذلك فاسق ترد شهادته اذا كان حدا لله عز وجل وأنت تدرك أحد الله بالشبهات وتأمر بالستر على المسلمين قال لا أرد هؤلاء لو شهدوا ولا أكفل هذا قلت فقد خالفت ما قلت أولا من أن الله عز وجل حرم أن يجوز أقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين ومما ادعيت في السنة وما احتججت به من أن هذا محرم على الناس أن يشهدوا فيه وقلت أرايت استهلال المولود (١) لم تقبل عليه شهادة امرأة والرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولا قلت أفلا تدع ذلك بما ادعيت في الكتاب والسنة قال لا يخالف الكتاب قلت فالكتاب والسنة بهذا وبالقتل يوجد في المحلة خاص قال نعم قلت لا تحتج بأنه عام مرة وتقول أخرى هو خاص وقلت له أرايت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم تحكم فيه بأن تجعل له للذي له البيت أو للمرأة لأنها ألزم للبيت وتجعل الزوج مدعيا والمرأة وتكلف أيهما جعلت مدعيا البينة أو تجعله في أيديهما فتقسمه بينهما وبينهما وأنت تخالف هذا فتعطيها على غير بينة ولا معنى لكينونة الشيء في أيديهما فتجعل متاع الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء وما يصلح لهما معا بينهما وقد علك الرجل متاع النساء والمرأة متاع الرجال أورايت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم تجعل بينهما وكذلك نقول نحن ولم جعلته لمن يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن فتقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن مالك للجدار وقد بيني الرجل الجدار بناء مختلفا وقد يكونان اقتسما المنزل فلم يعتدل القسم الا بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس اليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن ويكون أحدهما اشتراه هكذا أورايت الرجل يتكاري من رجل بيتا فيختلفان في رفاف البيت والرفاف بناء فلم تجعل البناء لصاحب البيت وكذلك نقول زعمت أنك أن الرفاف ان كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت وان كانت ملتصقة فهي للساكن وقد بيني صاحب البيت رفافا ملتصقة وبني الساكن رفافا فيحفر لها في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيت في هذا كله بلا بينة واستعملت فيه أضعف الدلالة ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس ثم لم تنسب نفسك الى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس وان كان قول الله عز وجل فيه واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان محرمان أن يعطى أحدا بأقل من هذا فقد أعطيت بأقل من هذا وخالفته بلا عذر وخالف ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطى أحدا لا بينة فيه وفي غيره مما هذا كاف منه ومبين عليك ترك قولك فيه قال فانه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فاعرضوه على القرآن فان وافقه فأنقلته وان خالفه فلم أقله فقلت له فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا وليس يعرف ما أراد خاصا وعاما وفرضا وأدبا وناسخا ومنسوخا لا يسته صلى الله عليه وسلم فيما أمره الله عز وجل به فيكون الكتاب يحكم الفرض والسنة تبينه قال وما يدل على ذلك قلت قول الله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم

الناس أجوز منه لمن قال هذا ورسول الله بين طهرانيه لانه قد يدرك لقاء رسول الله ويدرك ذلك له أبوه وولده واخوته وقرابته ومن يصدق في نفسه ويفضل صدقه له بالنظر له فان الكاذب قد يصدق نظرا له واذا لم يجز هذا لاحد يدرك لقاء رسول الله ويدرك خبره من يصدق من أهله والعامة عنه كان لمن جاء بعد رسول الله ممن لا يلقاه في الدنيا أولى أن لا يجوز ومن زعم أن الحجة لا تثبت بخبر المخبر الصادق عند من أخبره فما يقول في معاذاذ بعثه رسول الله الى أهل اليمن والبا ومخاربا من خالفه ودعاه قوما لم يلقوا النبي عليه السلام الى أخذ الصدقة منهم وغيرها فامتنعوا فقاتلهم وقتلهم معه من أسلم منهم يأمر رسول الله ولم يكن عنده من قاتل معه أو أكثرهم الا صدق معاذ عندهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بقتالهم اذ كانوا مطيعين لله تعالى بنصر

معاذ تصديقه عن
النبي صلى الله عليه
وسلم وكانت الحجة قائمة
على من رد على معاذ ما جاء
به معاذ حتى قتلته معاذ
وهو محجوج ومعاذ الله
مطيع وما يقول فيمن
كان رسول الله يبعثه في
جيوشه وسراياه الى من
بعث فيدعوهم الى
الاسلام أو اعطاء الجزية
فان أبوا قاتلهم أكان
أمير الجيش والسرية
والجيش والسرية
مطيعين لله فيمن قاتلوا
ومن امتنع ممن دعوهم
محجوجا وقد كانت
سراياه تكون عشرة
نفر أو أقل أو أكثر أم لا
فان زعم أن من جاءه
معاذ وأمره سراياه
محجوجا بنحبرهم فقد
زعم أن الحجة تقوم بنحبر
الواحد وان زعم أن لم
تقم عليهم حجة فقد أعظم
القول وان قال لم يكن
هذا أنكر خبر العامة
عن وصفت وصار الى
طرح خبر الخاصة
والعامة وما يقول في
أمرى ببادية من الله
عليه بالاسلام ثم تنحى
الى باديته بخاء أخوه وأبوه
وهما صادقان عنده

عنه فأتهم وافقدين الله عز وجل أن الرسول قد ينس وفرض الله على الناس طاعته (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما نهيت عنه أو أمرت به
فيقول ما ندرى ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له لو كان هذا الحديث
الذي احتججت به ثابتا كنت قد تركته فيما وصفتنا وفيما سنصف بعض ما يحضرننا منه ان شاء الله تعالى
وقال لي بعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد قال الله عز وجل ذوى عدل منكم وقال شهيد من رجالكم
فكيف أجرتهم أقل من هذا فقلت له لما لم يكن في التنزيل أن لا يجوز أقل من شاهدين وكان التنزيل محتملا
أن يكون الشاهدان تامين في غير الزنا ويؤخذ بهما الحق لطلبه ولا يمين عليه ثم وجدت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يجيز اليمين مع الشاهد لصاحب الحق ويأخذ حقه ووجدت المسلمين يجيزون شهادة أقل من شاهدين
ويعطون به أدلت السنة وعمل المسلمين على أن قول الله عز وجل شهيد من رجالكم ليس محرم أن يجوز
أقل منه والله تعالى أعلم ونحن نسأل فان قلت بعث قولنا لزمك أن ترجع الى اليمين مع الشاهد وان خالفته
لزمك أن تترك عامة قولك وان تبين لك أن ما قلت من هذا ونحوه تناقض على غير ما قلت وأنت أولى بما تجلته من الخطأ
في القرآن منا قال فسل فقلت حدثني كل حكم في شهيد من رجالكم قال أن يجوز فيؤخذ به الحق بغير
يمين من الطالب قلت وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ الحق بأقل منه قلت وما الشاهدان من رجالنا قال
حران مسلمان عدلان قلت له فالأثنان ذوى عدل كما وصفت يجوزان ومحرم أن يجوز إلا ما زعمت ووصفت
أنهم شرطوا في الكتاب قال نعم قلت فلم أجرت شهادة أهل الذمة فيما بينهم والآيتين بينتان أنهما
في المؤمنين وانما قلت (١) في الأحرار المؤمنين خاصة بتأول ونحن بالآيتين لا نجيز شهادة أهل الذمة فيما
بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم الى قولنا فقال لا تجوز شهادة أهل الذمة وقال القرآن
يدل على ما قلتم وأقام أكثرهم على إجازتها فقلت له لو لم يكن عليكم حجة فيما ادعيتهم في الآيتين إلا إجازة
شهادة أهل الذمة كنتم محجوجين ليس لكم أن تتأولوا على أحد ما قلتم لأنكم خالفتموه وكنتم أولى بخلاف
ظاهر ما تأولتم من غيركم قال فانما أجرت شهادة أهل الذمة بآية أخرى قلنا وما هي قال قول الله عز وجل
حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له أنا نسخة هذه الآية عندك لشهيد من
رجالكم أو منسوخة بها قال ليست بنسخة ولا منسوخة ولكن كل فيما نزل فيه قلت فقولا اذا لا يجوز
الا لأحرار المسلمون ليس كما قلت قال فأنت تقول بهذا قلت لست أقول به بل سمعت من أَرْضِي يقول فيه
غير ما قلت قال فإنا نقول هي في المشركين فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الأوثان وغيرهم لأن
كلهم مشرك وأجرت شهادة بعضهم لبعض قال لا قلت فمن قال هي في أهل الكتاب خاصة أرايت ان قال
قائل أجيز شهادة أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأن أهل الأوثان لم يبدلوا كتابا انما وجدوا آباءهم على ضلال
فتمنعوهم وأهل الكتاب قد بدلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذان عند الله فلما بان
لنا أن أهل الكتاب عمدوا بالكذب على الله لم تكن شهادتهم جائزة فأخبرنا الله عز وجل أنهم كذبة واذ كنا
نبطل الشهادة بالكذب على الآدميين كانوا هم أولى فبأذا نقول له ما أعلمه إلا أحسن مذهبنا وأقوى حجة منك
قلت له أفحيز شهادة أهل الذمة على وصية مسلم اليوم كما زعمت أنهم في القرآن قال لا قلت ولم قال هي منسوخة
قلت بماذا قال بقوله ذوى عدل منكم قلت وما نسخ لم يعمل به وعمل بالذي نسخته قال نعم قلت فقد زعمت
بلسانك أنك خالفت القرآن اذ زعمت أن الله شرط أن لا يجوز إلا مسلم وأجرت كافرا واذنا نسخت فيما زعمت
أنها نزلت فيه أفثبت في غير ما نزلت فيه قال لا قلت فما الحجة في إجازة شهادة أهل الذمة قال ان شريحا

(١) لعلة وانما قلت في الأحرار المؤمنين بين المؤمنين خاصة الخ تأمل

أجازها فقلت له أنت تزعم أنها منسوخة بقول الله عز وجل ذوى عدل متكم أو شهيد من رجالكم يعنى المؤمنين ثم يخالف هذا قال فان شريحا أعلم منى قلت فلا تقل هي منسوخة اذا قال فهل يخالف شريحا غيره قلت نعم سعيد بن المسيب وابن خزم وغيرهما وفى كتاب الله الحجة التى هى أقوى من هذا وقلت له تخالف أنت شريحا فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه مخالف مثله قال انى لأفعل قلت له وكيف تحتج به على الكتاب وعلى ماله فيه مخالف وأنت تدع قوله لرأى نفسك فقال أجزت شهادتهم للرفق بهم لثلاث بطل حقوقهم ان لم تجز شهادتهم بينهم فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم حكام لم ير الوايتراضون بهم لاندخل فى أمرهم فان أرادوا دخولنا فى أحكامهم لم ندخل الا بما أمرنا الله تعالى به من اجازة شهادة من أمرنا من المسلمين وقلت له أرأيت اذا اعتلت بالرفق بهم لثلاث بطل حقوقهم فالرفق بالمسلمين أوجب أو الرق بهم قال بل الرفق بالمسلمين قلت له مات قول فى عبيد عدول مأمونين كانوا بموضع فى صناعة أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض فى دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فمات قول فى أهل البحر والاعراب الاحرار المسلمين لا يخالطهم غيرهم اذا لم يجد من يعدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض فى دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فاذا لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم قال وان بطلت فأنالما أبطلها وانما أمرت بأخذ الحق بالعدول الاحرار فاذا كانوا عدولا ولا غيرا حرار فقد نقصوا أحد الشرطين أو كانوا احرارا لا يعرف عدلهم فقد نقصوا أحد الشرطين قلت والشرط الثالث مؤمنين قال نعم قلت فقد نقص أهل الكتاب أعظم الشروط الايمان وأجزت شهادتهم ونقص العبيد والاحرار أقل الشروط فرددت شهادتهم وفيهم شرطان ولم اذا اعتلت بالرفق بهم لم ترفق بالمسلمين فتجيز شهادة بعضهم على بعض فالعبيد العدول لو عتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلموا لم تقبل شهادتهم حتى تختبر اسلامهم بعد مدة تطول والمسلمون أولى بأن ترفق بهم ونحتاط لهم فى أن لا تبطل حقوقهم من المشركين (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فما زاد على أن قال هكذا قال أصحابنا وقلت له أرأيت قول الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين أليس بين فى كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين أو مسحهما قال بلى قلت لم مسحت على الخفين ومن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى اليوم من ترك المسح على الخفين ويعنف من مسح قال ليس فى رد من رده حجة واذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ لم يضره من خالفه وقلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقا عليه ولا نعرضه على القرآن قال لا بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما أراد الله عز وجل قلنا فلم لا نقول بهذا فى اليمين مع الشاهد وغيره مما يخالف فيه الحديث وتريدا بطل الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن وقلت له قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال بعض الخوارج بمثل معنى قولك فى اليمين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة أو كثرت ويجلد كل من لزمه اسم الزنا لم لو كان أوحرا محصنا أو غير محصن وزعمت أن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه جلد الزانى ورجله فلم رغبت عن هذا قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا يقطع الا من سرق من حرز ومن بلغت سرقة شيا موقتا دون غيره ورجله ما عزا ولم يجلد ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله عز وجل كره قلت له وهل جاء هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بحديث كحديث اليمين مع الشاهد فاستطاع دفع ذلك وذكرت له أمر المواريث كلها وما ورث الله الولد والوالدة والاخوة والاخوات والزوجة والزوج فقلت له فلم قلت اذا كان الاب كافرا أو عملا أو قاتلا عمدا أو خطا لم يرث واحد من هؤلاء قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قلت فهل روي عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن

فأخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم شيا أو أحله فخرمه أو أحله أ يكون مطيعا لله بقبول خبرهما فان قال نعم فقد ثبت خبر الواحد وان قال لا خرج بمالم أعلم فيه مخالفا ذاتي لم أحفظ عن أحد لقيته ولم أعلمه حكى لى عن لم ألق من أهل العلم أن لا يثبت الا ما وصفت من أمر أبى بكر وعلى وغيرهما من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الانفراد ولا يجوز أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم الا بما تقر به الحجة لمن يبعث اليه وعلى من بعث اليه النبي ولم أعلم مخالفا من أهل العلم فى أن لم يكن لأحد وصل اليه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم له ممن سمينا أو لم نسم من عماله ورسله أن يمنع شيا أعلمه أنه يجب عليه ولا أن يرد حكا حكا به عليه ولا أن يعضيه فيها أمره به مما لم يعلم لرسول الله فيه سنة تخالفه لأن رسول الله لا يبعث الا بما تقوم به الحجة فكل من بعث رسول الله واحد ثم لم أعلم الناس

حسين أنهم قالوا يرث المسلم الكافر وقال بعضهم كما تحل لنا نسائهم ولا يرث الكافر المسلم كما لا تحل لهم نسائنا فلم لم تقل به قال ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا وان قال لك قائل هؤلاء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعله أراد بعض الكافرين دون بعض قال مخرج القول من النبي صلى الله عليه وسلم عام فهو على العموم ولا نزع أن وجه التفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم قول غيره ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر وقد يكون لم يسمعه قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يرثه ورثته من المسلمين قال بقول علي رضي الله تعالى عنه قلنا فقد قلنا لك إن احتج عليك بقول معاذ وغيره فقلت ليس فيه حجة فإن لم تكن فليست في حجتك بقول علي رضي الله تعالى عنه حجة وإن كانت فيه حجة فقد خالفنا مع أن هذا غير ثابت عن علي عند أهل العلم منكم وقلت له حديث اليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث لا يرث المسلم الكافر فثبتته ورددت قضاء النبي صلى الله عليه وسلم باليمين وهو أصح منه وقلت له في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب عن سلا وعمر بن شعيب يروى مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية ولا يرث قاتل العمد من مال ولا دية وتردد حديثه وتضعفه ثم تحتج من حديثه بأضعف مما احتججت به وقلت له قد قال الله عز وجل كره فان كان له أخوة فلا ثمه السادس وكان ابن عباس لا يحجبها عن الثلث إلا بثلاثة أخوة وهذا الظاهر وحجبتها بأخوين ونخالف ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومعه ظاهر القرآن قال قاله عثمان رضي الله تعالى عنه وقال توارث عليه الناس قلنا فان قيل لك فاترك ما توارثوا عليه إلى ظاهر القرآن قال فقال عثمان أعلم بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضا أعلم منا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما ترك كن من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما ترك كن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما ترك كن من بعد وصية يوصي بها أو دين فقلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد انما ذكر الله عز وجل الموارث بعد الوصية والدين فلم يختلف الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضى جميع الدين وإن أتى ذلك على المال كله أفرايت أن قال لنا ولك قائل الوصية مذكورة مع الدين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن ينفذ شيء من جميع الوصية واقتصرت بها على الثلث هل الحجة عليه إلا أن يقال الوصية وإن كانت مذكورة بغير توقيت فإن اسم الوصية يقع على القليل والكثير فلما احتملت الآية أن يكون يراد بها خاص وإن كان مخرجها عاما استدللنا على ما أريد بالوصية بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله عز وجل قال ماله جواب الأهدا قلت فان قال لنا ولك قائل ما الخبر الذي دل على هذا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد الثلث والثلث كثير قلنا فان قال لك هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر أن لا يتعدى الثلث وقد قال غير واحد الخمس أحب إلى في الوصية من غير أن يقول لا تعدوا الخمس ما الحجة عليه قال حديث عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فقال لك فذلك هذا على أن العتق وصية وأن الوصية مرجوعة إلى الثلث قال نعم أبين الدلالة قلنا فقال لك أثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص قال نعم قلنا فقال لك نوهيه بان مخرج الوصية كمخرج الدين وقد قلت في الدين عام قال لا والسنة تدل على معنى الكتاب قلت فأى حجة على أحد أبين من أن تكون تزعم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على معنى كتاب الله أن أقرع بين مملوكي أعتقهم ست فاعتق اثنين وأرق أربعة ثم خالفت ما زعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مبينة فرق بين اليمين والوصية والدين ومخرج الكلام فيهما واحد فزعمت أن هؤلاء الرقيق كلهم يعتقون

منذ قبض الله رسوله
اختلفوا في أن خليفة
ووالى المصر لهم وقاضى
المصر واحد وليس
من هؤلاء واحد
عدل يقضى فيقول
شهد عندى فلان وفلان
وهما عدلان على فلان
أنه قتل فلانا أو أنه
ارتد عن الاسلام أو أنه
قد ذف فلانا أو أنه أتى
فاحشة مما يجوز فيه
شاهدان الإجازة أن يقام
عليه ما وصفه هؤلاء ولا
حاكم يعرف بعدل
يكتب بأنه قضى لفلان
على فلان بكذا من المال
وبالدار التي في موضع
كذا ولا لأحد بانه ابن
فلان ووارثه ولا شيء من
حقوق الناس إلا أنفذه
الحاكم المكتوب إليه
وكل حاكم جاء بعده ولا
يكتب به إلى حاكم يبلد
من بلدان أهل الاسلام
لاحد ولا على أحد إلا
أنفذه له وليس فيه عند
أحد أنفذه له علم إلا بقول
الحاكم الذى قضى به
ولا عند الحاكم المكتوب
إليه أن أحدا شهد عند
القاضى الذى ذكر أنه
شهد عنده إلا بخبر ذلك
القاضى والقاضى

ويسعى كل واحد منهم في خمسة أسداس قيمته قال اني انما قلته بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عبد
أعتق أن يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته قلنا هذا حديث غير ثابت ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة قال ومن
أين قلت أرايت المعتق ستة أليس معتق ماله وماله غيره فأنفذ ماله ورد مال غيره قال بلى قلت فكانت
الستة يتجزؤون والحق فيما يتجزأ اذا اشتراك فيه قسم فاعطى كل من له حق نصيبه قال نعم قلت فاذا كان
فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف قال نعم قلت فالعبيد يتجزؤون بخلافهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفترد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خبر لا يخالفه في كل حال أم تمضي كل واحد منهما
كما جاء قال بل أمضي كل واحد منهما كما جاء قلت فلم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على
ما يخالفه لان ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ ولو جاز أن يكونا مختلفين فنطرح أحدهما الآخر طرح
الضعيف للقوى وحديث الاستسعاء ضعيف ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخاً
أو غير ثابت لم يكن لنا ولك في الاقتصار بالوصايا على الثلث حجة ولا على قوم خالفوه في معنى آخر من هذا الحديث
قال وما قالوا قلنا قالوا قال الله عز وجل ان امرؤ وهلاك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال في جميع
الموارث مثل هذا المعنى فأنما ملك الله الاحياء ما كان يملك غيرهم بالميراث بعد موت غيرهم فأما ما كان
مالك المال حياً فهو مالك ماله وسواء كان مريضاً أو صحيحاً لانه لا يخالو مال من أن يكون له مالك وهذا مالك
لا غيره فاذا أعتق جميع ما يملك أو وهب جميع ما يملك عتق بنات جاز العتق والهبة وان مات لانه
في الحال التي أعتق فيها وهب مالك قال ليس له من ذلك الا الثلث قلنا فقال لك ما ذلك على هذا قال حديث
النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق سنة مملوكين لا مال له غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم
فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فان قال لك ان كان الحديث معارضاً بخلافه فلا يجوز أن يكون حكم الحديث
عندك الا أن يكون ضعيفاً بالمعارض له وما كان ضعيفاً عندك من الحديث فهو متروك لان الشاهد اذا
ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعف فيها وكان مناه معني من لم يشهد والحديث عندك في ذلك
المعنى أو يكون منسوخاً فالمنسوخ كالم يكن قال ما هو بضعيف ولا منسوخ قلنا فان قال لك فكيف
جاز لك تركه في نفس ما حكم به فيه ولا يجوز لك تركه كله قال ما تركته كله قلنا فقال هو لفظ واحد وحكم
واحد وتركت بعضه كتركك كله مع أنك تركت جميع ظاهرها ومعانيها وأخذت بمعنى واحد بدلالة أورأيت
لوجاز لك أن تبعضه فتأخذ منه بشئ وتترك شيئاً وأخذ رجل بالقرعة التي تركت وترك أن يرد ما صنع المريض
في ماله الى الثلث بالحجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب الى شبهة من القرآن والقياس منك
قال وأين القياس قلت أنت تقول ما أقربه لأجنبي في ماله ولو أحاط بماله جاز وما أنف من ماله بعث
أو غيره ثم صح لم يرد لانه أتلفه وهو مالك ولو أتلفه وهو غير مالك لم يجز له به وقلت له أرايت حين نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف الى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك قال
بلى قلت فان قال قائل فهذان مختلفان عندك قال فاذا اختلفا في الجملة ووجدت لكل واحد منهما ما خرجا
بهما ما جعلا وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت
ويثبت الذي طرحت فقلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك على بيع الغني لا عليكها
وبيع العين بلا ضمان قال نعم قلت والساف وان كان ليس عندك أليس يبيع مضمون عليك فأنفذت
كل واحد منهما ولم تطرحه بالآخر قال نعم قلت فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين ألا يكون مثل
هذا حجة لك قلت أرايت ان قال قائل قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم
وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات
نسائكم وربائبكم اللائي في حجوركم من نسائكم اللائي دخلتم بهن ثم قال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء

واحد فقد أجاز واخبره
في جميع أحكام الناس
فكذلك الخليفة والوالي
العدل وفيما وصفت
من أنهم لم يختلفوا في
هذا دليل على أن الحجة
في الحكم الذي لم يكافه
العباد كلهم تقوم بخبر
الواحد مع أني لم أعلم
أحد احكى عنه من
أصحاب رسول الله
والتابعين الا ما يدل على
قبول خبر الواحد وكان
عمر بن الخطاب في لزومه
رسول الله حاضراً
ومسافراً وصحبته له
ومكانه من الاسلام وأنه
لم ير ايل المهاجرين بمكة
والمهاجرين والانصار
بالمدينة ولم ير ايله عامة
منهم في سفره وأنه مقدم
عندهم في العلم والرأى
وكثرة الاستشارة لهم
وأنهم يبدونه بما علوا
فيقبله من كل من جاء
به وأنه يعلم أن قوله حكم
ينفذ على الناس في
الدماء والاموال والفروج
يحكم بين أظهرهم أن
في الابهام خمس عشرة
من الابل وفي المسجحة
والوسطى عشرة عشر
وفي التي تلي الخنصر
تسعا وفي الخنصر ستا
فضى على ذلك كثير

من حكى عنه في زمانه
والناس عليه حتى وجد
كتاب عند آل عمرو بن
حزم كتب به رسول الله
لعمر بن حزم فيه وفي
كل اصبع مما هنالك
عشر من الابل فصار
الناس اليه وتركوا
ما قضى به عمر مما وصفت
وسوا بين الخنصر التي
قضى فيها عمر بست
والا بهام التي قضى فيها
بخمسة عشرة وكذلك
يجب عليهم ولو علم عمر
كأعلموه لقبوله وتركه
ما حكم به ان شاء الله كما
فعل في غيره مما علم
فيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم غير ما كان
هو يقول فتركه قوله بخبر
صادق عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وكذلك يجب عليه (قال
الشافعي) ولا أحسبه
قال بما قال من ذلك
وقبل ذلك من قبله من
المقضى له والمقضى عليه
وغيرهم الا أنه وياهم قد
علموا أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في
اليدين خمسين من الابل
وكانت اليد خمسة
أطراف فاجتهد فيها
على قدر منافعها وجمالها

ذلكم فقال قد سئى الله من حرم ثم أحل ما وراءهن فلا أزعمن أن ما سوى هؤلاء حرام فلا بأس أن يجمع الرجل
بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لان كل واحدة منهما تحل على الانفراد ولا أحد في الكتاب تحريم الجمع
بينهما قال ليس ذلك له والجمع بينهما حرام لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه قلنا فان قال لك أفتثبت
نهى النبي صلى الله عليه وسلم بخبر أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وحده عن الجمع بينهما وفي ظاهر الكتاب
عندك إباحته ولا توهمه بظاهر الكتاب قال فإن الناس قد أجمعوا عليه قلنا فإذا كان الناس أجمعوا على خبر
الواحد بتصديق المخبر عنه ولا يحتجون عليه بمثلهما يحتجون به ويتبعون فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم جاء خبر آخر أقوى منه فكيف جاز لك أن تخالفه وكيف جاز لك أن تثبت ما اختلفوا فيه مما وصفنا بالخبر
عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتعييب علينا أن ثبتنا ما هو أقوى منه وقلت لبعض من يقول هذا القول
قد قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف
فان قال لك قائل تجوز الوصية لو ارث قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا فالحديث لا تجوز الوصية
لو ارث أثبت أم حديث اليمين مع الشاهد قال بل حديث اليمين مع الشاهد ولكن الناس لا يختلفون في أن
الوصية لو ارث منسوخة قلنا أليس بخبر قال بلى قلت فإذا كان الناس يجتمعون على قبول الخبر ثم جاء خبر
عن النبي صلى الله عليه وسلم أقوى منه لم جاز لا أحد خلافه قلنا أرايت ان قال لك قائل لا تجوز الوصية الا
لذي قرابة فقد قاله طاوس قال العتق وصية قد أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمران للمالك
ولا قرابة لهم قلنا أفتحتج بحديث عمران مرة وتتركه أخرى وقلت له نصير بك الى ما ليس فيه سنة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى نوجدك تخرج من جميع ما احتججت به وتختلف فيه ظاهر الكتاب عندك قال
وأين قلت قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
وقال الله عز وجل ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكنم عليهن من عدة تعتدونها فإلم زعمت أنه اذا
أغلق بابا وأرخصى سترا وهما يتصادقان أنه لم يمسهما فإلها الصداق كاملا وعليها العدة وقد أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريح عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال ليس لها الا نصف المهر ولا عدة عليها وشريح
يقول ذلك وهو ظاهر الكتاب قال قاله عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما قلنا
وخالفهما فيه ابن عباس وشريح ومعهما عندك ظاهر الكتاب قال هما أعلم بالكتاب منا قلنا وابن عباس
وشريح عالمان بالكتاب ومعهما عدد من المفتين فكيف قلت بخلاف ظاهر الكتاب في موضع قد نجد
المفتين فيه يوافقون ظاهر الكتاب واحتججت في ذلك برجلين من أصحاب النبي عليه السلام وقد يخالفهما
غيرهما وأنت تزعم أنك ما تخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركت الحجبة برسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو الذي ألزمتنا الله طاعته والذي جاء عنه من اليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم الكتاب قال
ومن أين قلنا قال الله عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأشهدوا ذوى عدل منكم فكان هذا
محملا أن يكون دلالة من الله عز وجل على ما تتم به الشهادة حتى لا يكون على المدعى عيب لا تحريم بما أن يجوز
أقل منه ولم يكن في التنزيل تحريم أن يجوز أقل منه واذا وجدنا المسلمين قد يجيزون أقل منه فلا يكون أن
يحترم الله أن يجوز أقل منه فيجيزه المسلمون قال ولا تنكر أن تكون السنة تبين معنى القرآن قلنا فلم عبت
علينا السنة في اليمين مع الشاهد وقلت بما هو أضعف منها قال والأثر أيضا يفسر القرآن قلنا والأثر أيضا
أضعف من السنة قال نعم قلت وكل هذا حجة عليك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي منهم قائل اذا
نصب الله حكما في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي فيه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس
في القرآن قال فقلت قد نصب الله عز وجل الوضوء فأحدث فيه المسح على الخفين وليس في القرآن
ونصب ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها وسئى المواريث فقلت

فيه لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافر وان كانوا ولداً ووالداً وحيث الأم من الثالث بالأخوين وجعل الله لطلاقه قبل أن تمس نصف المهر ولم يجعل عليها عدة ثم قلت ان خلاصها وان لم يسفها المهر وعلمها العدة فهذا كله عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً لانا نحكم بشاهدين ولا يمين فإذا كان شاهد حكماً بشاهد ويمين وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين المتلاعنين قال ان يمتنع الزوج ثم تله من المرأة قلت ليس في القرآن غير ذلك قال نعم قلت فلم نفيت الولد قال بالسنة قلت فلم قلت لا يتناكحان ما كانا على اللعان قال بالأثر قلت فلم جلده اذا كذب نفسه وألحقت به الولد قال يقول بعض التابعين قلت فلم قلت اذا أبت أن تلتعن حبست قال يقول بعض لفقهاء قلت فتسمعك في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لا أجد فيها أوحى الى محرمات على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة الآية وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذى ناب من السباع حرام وليس هو مما سمي الله منصوصاً محرمات قال قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ابن شهاب رواه وهو يضعفه ويقول لم أسمعه حتى جئت الشام قال وان كان لم يسمعه حتى جاء الشام فقد أحاله على ثقة من أهل الشام قلنا ولا توهمه بتوهمين من رواه وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضى الله تعالى عنهما مع علمه بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به وبرسول الله صلى الله عليه وسلم وعبيد بن عمير مع سنه وعلمه يبيحون كل ذى ناب من السباع قال ليس في إباحتهم كل ذى ناب من السباع ولا في إباحة أمثالهم حجة اذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرمه وقد تخفى عليهم السنة بعلمهم من هو أبعد داراً وأقل للنبي صلى الله عليه وسلم صحة وبه علمهم ولا يكون ردّهم حجة حين يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قلنا وتراهم يخفى ذلك عليهم ويسمعه رجل من أهل الشام قال نعم قد خفى على عمر والمهاجرين والانصار ما حفظ الضحالة ابن سفيان وهو من أهل البادية وجعل بن مالك وهو من أهل البادية قلنا فتحرّم كل ذى ناب من السباع مختلف فيه قال وان اختلف فيه اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح فرسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ولا في خلاف مخالف ما وهن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحرّم كل ذى ناب من السباع وليس خلاف ظاهر الكتاب وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ثبت الذي هو أضعف اسناداً وأقوى مخالفاً وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت ما لا يخالف ظاهر الكتاب ولا يخالفه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقلت له أسمعك استدلت بقول عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما ولهما مخالف في التي يعلق عليها الباب ويرخي الستة وقول عثمان أن حجبت الأم عن الثالث بالأخوين وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أرايت ان أوجدتك قول عمر وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله ثم تترك قولهم قال وأين قلت قال الله جل وعز لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية فلم قلتم يجزيه من قتله خطأ وظاهر القرآن يدل على أنه انما يجزيه من قتله عمداً قال بحديث عن عمر وعبد الرحمن في رجلين أو طئاطيا قلت قد يوطأ أنه عامدين فإذا كان هذا عندك هكذا فقد حكم عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزاء واحد وحكم ابن عمر على قتلة صيد بجزاء واحد وقال الله عز وجل مثل ما مثل من النعم والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة لو قتلوا صيداً جزؤهم بعشرة أمثال قال شبهته بالكفارات في القتل على النفر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا ومن قال لك يكون على كل واحد منهم رقبة ولو قيل لك ذلك أفدتع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن تقيس ثم تخطئ أيضاً القياس أرايت الكفارات أموقنات قال نعم قلت بجزاء الصيد موقت قال لا لا بقيمته قلنا بجزاء الصيد

فضل بعضها على بعض ولولم يكن عن رسول الله أن في كل اصبع عشرة صرنا الى ما قال عمر أو ما أشبهه وعلمنا أن الخنصر لا تشبه الا بهام في الجمال ولا المنفعة وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغنى بنفسه ولا يحتاج الى غيره ولا يزيده غيره ان وافقه قوة ولا يوهنه ان خالفه غيره وأن بالناس كلهم الحاجة اليه والخبر عنه فانه متبوع لا تابع وأن حكم بعض أصحاب رسول الله ان كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا الى الخبر عن رسول الله وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا الى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم الصحة الواسع العلم الشيء بعلمه غيره وكان عمر بن الخطاب يقضى أن الدية للعاقلة ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحالة بن سفيان أن رسول الله كتب اليه أن يورث امرأه أشيم

الضبابي من دية زوجها
فرجع اليه عمر قال
وسأل عمر بن الخطاب
من عنده علم عن النبي
صلى الله عليه وسلم في
الجنين فأخبره رجل بن
مالك أن النبي صلى الله
عليه وسلم قضى فيه بغرة
فقال عمر بن الخطاب
ان كدنا أن نقضى في
مثل هذا برأينا أو قال
لوم نسمع هذا القضيانية
بغير هذا وفي كل هذا
دليل على أنه يقبل خبر
الواحد إذا كان صادقا
عند من أخبره ولو جاز
لأحذر هذا بحال جاز
لعمر بن الخطاب أن يقول
للضحالة أنت رجل من
أهل نجد ولجل بن مالك
أنت رجل من أهل
تهامة لم تريا رسول الله
ولم تصبياه الا قليلا ولم
أزل معه ومن معي من
المهاجرين والانصار
فكيف عذب هذا عن
جاءتنا وعلمته أنت
وأنت واحد عكن فيك
أن تغلط وتنسى بل رأي
الحق اتباعه والرجوع
عن رأيه في ترك توريث
المرأة من دية زوجها
وقضى في الجنين بما
أعلم من حضر أنه لو لم
يسمع عن النبي فيه شيئا

إذا كان قيمته بدية المقتول أشبه أم بالكفارات فثأرة عن ذلك لوقت لو أراجلا لم يكن عليهم الإدية واحدة فلو لم
يكن فيه الا القياس كان بالدية أشبه وقيل له حكم عمره في اليربوع بحفرة وفي الأرنب بعناق فلم زعمت
والله تعالى يقول في جزاء الصيد هديا بالغ الكعبة أن هذا لا يكون هديا وقلت لا يجوز ضحية وجزاء الصيد
ليس من الضحايا بيل جزاء الصيد قد يكون بدنة والضحية عندك شاة وقيل له قال الله عز وجل جزاء مثل
ما قتل من النعم وحكم عمر وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم
أجمعين في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم فكذلك ما قتل من النعم ببدنة والنعم لا تسوى بدنة
وفي جزاء الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى كبشا وفي الغزال بعز و قد
يكون أكرث نعمتها أضعافا ومثلها ودونها وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بحفرة وهو لا يسويان عنقا
ولا حفرة أبدا فهذا يدل على أنهم انما نظروا الى أقرب ما يقتل من الصيد شيا بالبدن لا بالقيمة ولو حكموا
بالقيمة لاختلفت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان والبلدان ثم قلت في القيمة قولاً مختلفا
فقلت بجزاء الأسد ولا يعدى به شاة فلم تنظر الى بدنة لانه أعظم من الشاة ولا قيمته ان كانت قيمته أكثر من
شاة وهذا مكتوب في الحج بحججه قال لي أرا لك تنكر على قولي في اليمين مع الشاهد هي خلاف القرآن قلت نعم
ليست بخلافه القرآن عربي فيكون عام الظاهر وهو يراد به الخاص قال ذلك مثل ماذا قلت مثل قول الله
عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلما
كان اسم السرقة يلزم سراقالا يقطعون مثل من سرق من غير حرز ومن سرق أقل من ربع دينار وكانت
التيب ترني فتزجم ولا تجلد والعبد يرني فيجلد نجسين بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه انما يريد بهذا بعض
الزناه دون بعض وبعض السراق دون بعض وليس هذا خلافا لكتاب الله عز وجل فكذلك كل كلام
احتمل معاني فوجدنا سنة تدل على أحد معانيه دون غيره من معانيه استدلالنا بها وكل سنة موافقة للقرآن
لا مخالفة وقولك خلاف القرآن فيما جاء فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل قال فانا
نزعم أن النهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها مخالف للقرآن فقلت قد أخطأت من موضعين قال وما
هما قلت لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن فتثبت كانت اليمين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فإذا لم تكن سنة وكان القرآن محتملا فوجدنا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واجماع
أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض قلناهم أعلم بكتاب الله عز وجل وقولهم غير مخالف ان شاء الله تعالى
كتاب الله وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا اجماع يدل منه على ما وصفت
من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهوره وعمومه لا يخص منه شيء دون شيء وما اختلف فيه بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا منه بأشبهه بظاهر التنزيل وقولك فيما فيه سنة هو خلاف القرآن
جهل بين عند أهل العلم وأنت تخالف قولك فيه قال وأين قلنا فيما بيننا وفيما سنيين ان شاء الله تعالى
قلت قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسالك بمعروف أو تسريح بإحسان وقال المطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء الى قوله اعلاها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فظاهرها تين الآيتين يدل على أن كل
مطلق فله الرجعة على امرأته ما لم تنقض العدة لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقين
دون بعض وكذلك قلنا كل طلاق ابتدأ الزوج فهو عليك فيه الرجعة في العدة فان قال لامرأته أنت طالق
ملك الرجعة في العدة وان قال لها أنت خلية أو برة أو بائن ولم يرد طلاقا فليس بطلاق وان أراد الطلاق وأراد به
واحدة فهو طلاق فيه الرجعة وكذلك ان قال أنت طالق البتة لم ينو الا واحدة فهي واحدة وملك الرجعة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت لبعض من يخالفنا ليس هكذا تقول في الرجل يقول لامرأته أنت
طالق قال بلى قلت وتقول في الخلية والبرية والبتة والبائنة ليست بالطلاق الا أن يريد طلاقا قال نعم قلت

قضى فيه بغيره / نه
يرى إن كان الحنين حيا
ففيه مائة من الابل
وان كان ميتا فلا شيء
فيه ولكن الله تعبد
والخلق بما شاء على
لسان نبيه فلم يكن
له ولا لأحد ادخال
لم ولا كيف ولا شيئا من
الرأى على الخبر عن
رسول الله ولارده على
من يعرفه بالصدق في
نفسه وان كان واحدا
وقبل عمر بن الخطاب
خبر عبد الرحمن بن
عوف في أخذ الجزية
من الجوس ولم يقل لو
كانوا أهل كتاب كان
لنا أن نأكل ذبائحهم
ونشكح نساءهم وان لم
يكونوا أهل كتاب لم
يكن لنا أن نأخذ الجزية
منهم وقبل خبر عبد الرحمن
ابن عوف في الطاعون
ورجع بالناس عن خبره
وذلك أنه يعرف صدق
عبد الرحمن ولا يجوز له
عنده ولا عندنا خلاف
خبر الصادق عن رسول
الله فان قال قائل فقد
طلب عمر بن الخطاب
من مخبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم مخبرا
آخر غيره معه عن النبي

واذا قال طالق لزمه الطلاق وان لم يرد به طلاقا قال نعم قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية أو برية لان هذا
قد يكون غير طلاق عندك ولا يكون طلاقا لابرارته الطلاق فاذا أراد الطلاق كان طلاقا قال نعم قلت فلم
زعمت أنه ان أراد به هذا طلاقا لم يكن يملك الرجعة وهذا أضعف عندك من الطلاق لانه قياس على طلاق
فالطلاق القوي يملك الرجعة فيه عندك والضعيف لا يملك فيه الرجعة قال فقدر وينابعض قولنا هذا
عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقى قياسا عليه قلت فحين قدر وينابعض قولنا هذا
عليه وسلم أنه جعل البتة واحدة يملك فيها الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد الا واحدة وروينا مثل ذلك عن
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعنا ظاهر القرآن فكيف تركته وقلت له قال الله عز وجل للذين
يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر الى قوله سمع عليم قلنا فظاهر كتاب الله تعالى يدل على معنيين أحدهما
أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلاه فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي كالأجالتى أربعة أشهر
لم يكن لك أخذ حقل منى حتى تنقضي الأربعة الأشهر فدل على أن عليه اذا مضت الأربعة الأشهر واحدا
من الحكيم إما أن ينفى أو إما أن يطلق فقلنا لا يلزمه طلاق بمضى أربعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقا
فزعم أنه اذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة بانه فلم قلتم هذا وزعمتم أنه لا فيئة له الا في الأربعة الأشهر
(١) فأنقصتموه مما جعل الله له من الأربعة الأشهر قدر الفية ولم زعمتم أن الفية له فيما بين أن يولى الى
أن تنقضي الأربعة الأشهر وليس عليه عزيمة الطلاق الا في الأربعة الأشهر وقد ذكرهما الله عز وجل معا
لا فصل بينهما ولم زعمتم أن الفية لا تكون الا بشئ يحدثه من جاع أو في بلسان ان لم يقدر على الجاع
وأن عزيمة الطلاق هي مضي الأربعة الأشهر لا شئ يحدثه هو بلسان ولا فعل رأيت الا بلاء طلاق هو قال لا
قلت أفرايت كلاما قط ليس بطلاق جاءت عليه مدة فجعلته طلاقا قال فلم قلت أنت يكون طلاقا قلت
ما قلت يكون طلاقا انما قلت ان كتاب الله عز وجل يدل أنه اذا آلى فضت الأربعة الأشهر على أن عليه اما
أن ينفى واما أن يطلق وكلاهما شئ يحدثه بعد مضي الأربعة الأشهر قال فلم قلت ان فاء في الأربعة الأشهر
فهو فائى قلت رأيت لو كان على دين الى أجل فجعلته قبل محله ألم أكن محسنا ويكون قاضيا عني قال
بلى قلت فكذلك الرجل ينفى في الأربعة الأشهر فهو معجل ماله فيه مهمل قال فلسنا نحاجك في هذا ولكنا
اتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود قلنا أما ابن عباس فانك تخالفه في الالباء قال ومن
أين قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى الأعرج عن ابن عباس أنه قال المولى الذى
يحلف أن لا يقرب امرأته أبدا وأنت تقول المولى من حلف على أربعة أشهر فصاعدا فأما ما رويت منه عن
ابن مسعود فرسل وحديث علي بن بديعة لا يسند غير علمته ولو كان هذا ثابتا عنه فكنت انما بقوله
اعتملت لكان بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ بقولهم من واحد
أو اثنين قال فنأين لكم بضعة عشر قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار
قال أدر كت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى (قال الشافعى) رحمه
الله تعالى وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار وعثمان بن عفان وعلى وعائشة
وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى فان كنت ذهبت الى الكثرة فن قال يوقف أكثر
وظاهر القرآن معهم وقد قال عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الى قوله ستين
مسكنا وقلنا لا يجزيه الا رقية مؤمنة ولا يجزيه الا أن يطعم ستين مسكنا ولا طعام قبل أن يتماسا فقال
يجزيه رقية غير مؤمنة فقلت له أذهبت في هذا القول الى خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم قيل له ان قول عمر بن الخطاب واحد على الانفراد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلب مع خبر مخبر غير غيره الاستظهار لا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ولا تقوم أخرى وقد يستظهر الحاكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود فان لم يفعل قبل الشاهدين وان فعل كان أحب اليه أو أن يكون عمر جهل المخبر وهو ان شاء الله لا يقبل خبر من جهله وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهلناه وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت الفريضة بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي عليه السلام أمرها أن تمكث في بيتها وهي متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فاتبعه وقضى به وكان ابن عمر يخبر الأرض بالثلث والرابع لا يرى بذلك بأساً فأخبره رافع أن النبي نهى عنها فترك ذلك بخبر رافع وكان زيد

قال لا ولكن اذا سكنت الله عن ذكر المؤمنة في العتق فقال رقية ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو أراد المؤمنة ذكرها قلت له أو ما تكتفي اذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع فقال رقية مؤمنة ثم ذكر كفارة مثلها فقال رقية بأن تعلم أن الكفارة لا تكون الا مؤمنة فقال هل تجد شيئاً يدل على هذا قلت نعم قال وأين هو قلت قول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله حين الوصية ائنا رزوا عدل منكم فشرط العدل في هاتين الآيتين وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأما مسكوهن في البيوت لم يذكروهن عدلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أرايت لو قال لك قائل أجز في البيع والقذف وشهود الزنا غير العدل كما قلت في العتق لأنني لم أجده في التنزيل شرط العدل كما وجدته في غير هذه الاحكام قال ليس ذلك له قديكتفي بقول الله عز وجل ذوي عدل منكم فاذا ذكر الشهود فلا يقبلون الا ذوي عدل وان سكنت عن ذكر العدل فاجتمعوا في أنهم ما شهدوا يدل على أن لا يقبل فيها الا العدل قلت هذا كما قلت فلم تقل بهم اذا فتقوا قول اذا ذكر الله رقية في الكفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقية أخرى في الكفارة فهي مؤمنة لانهم ما مجتمعوا في أنهم ما كفارتان فان لم يكن لنا عليك بهذا حجة فليست على أحد لو خالفه فقال الشهود في البيع والقذف والزنا يقبلون غير عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما رأينا فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعاً الى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضاً عليه فيه عتق به ذمياً وقتلناه زعمت أن رجلاً لو كفر بالطعام فطعم مسكيناً عشرين ومائة مد في أقل من ستين يوماً لم يجزه وان أطعمه اياه في ستين يوماً أجزأه ما يدلك فرض الله عز ذكره بالطعام ستين مسكيناً على أن كل واحد منهم غير الآخر وانما أوجب الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكيناً يفرقه عليه في ستين يوماً ولم يجزه أن يطعم تسعة ونجسين في يوم طعام ستين أرايت رجلاً وجبت عليه ستون درهما لستين رجلاً يجزيه أن يؤدى الستين الى واحد أو الى تسعة ونجسين قال لا والفرض عليه أن يؤدى الى كل واحد منهم حقه فلنا فقد أوجب الله عز وجل لستين مسكيناً طعاماً فرضت أنه ان أعطاه واحداً منهم أجزأ عنه أرايت لو قال لك قائل قد قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم أتقول انه أراد أن يشهد الطالب بحقه فشرط عدم من يشهد له والشهادة أو انما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود وشهادة ذوي عدل منكم اثنان قلت ولو شهد له بحقه واحد اليوم ثم شهد له غداً يجزيه من شاهدين قال لا لان هذا واحد وهذه شهادة واحدة قلنا فالمسكين اذا ردت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحداً لستين قلنا فقد سمي ستين مسكيناً فطعمهم لو واحد وقتل اذا جاء بالطعام أجزأه وسمى شاهدين بخاء شاهد منهم ما امرت فقلت لا يجزئ فافرق بينهم فارجع بعضهم الى ما قلنا في هذا وفي أن لا تجزئ الكفارة الا مؤمنة قال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم الى قوله أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين والله أعلم في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته لان الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحداً من الأزواج دون غيره ولم تدل سنة ولا أثر ولا اجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذه الآية بعض الأزواج دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان التلعن الزوج ولم تلعن المرأة حدث اذا أبت أن تلعن لقول الله عز وجل ويدراً عنها العذاب أن تشهد فقد أخبر والله أعلم أن العذاب كان عليها الا أن تدراً بالعان وهذا ظاهر حكم الله جل وعز قال نفالقنا في هذا بعض الناس فقال لا يلاعن الا حران مسلمان ليس منهما محدودي قذف فقلت له وكيف خالفت ظاهر القسراً قال روي عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة لالعان بينهم فقلت له ان كانت رواية عمرو بن شعيب مما ثبت فقندروى لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليين مع

الشاهد والقسامة وعدداً أحكام غير قليلة فقلنا بما وافقت وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف تحتاج مرة بروايته على ظاهر القرآن وتدعها الضعفة مرة أما أن يكون ضعيفاً كما قلت فلا ينبغي أن تحتاج به في شيء وأما أن يكون قوياً فاتباع ما رواه مما قلنا به وخالفته وقلت له أنت أيضاً قد خالف ما روي عن عمرو بن شعيب قال وأين قلت إن كان ظاهر القرآن عاماً على الأزواج ثم ذكر عمرو أربعاً لالغان بينهم فكان يلزمك أن تخرج الأربع من اللعان ثم تقول يلاعن غير الأربع لانه قوله أربعاً لالغان بينهم يدل على أن اللعان بين غير الأربع فليس في حديث عمرو ولا يلاعن المحرود في القذف قال أجل ولكننا قلنا به من قبل أن اللعان شهادة لأن الله عز وجل سماه شهادة فقلت له انما معناها معنى اليمين ولكن لسان العرب واسع قال وما يدل على ذلك قلت أرايت لو كانت شهادة أتجاوز شهادة المرأة لنفسه قال لا (١) قلت أفستكون شهادته أربع مرات إلا كشهادته مرة واحدة قال لا قلت أفيحلف الشاهد قال لا قلت فهذا كله في اللعان قلت أفرأيت لو قامت مقام الشهادة ألا تبحر المرأة قال بلى قلت أرايت لو كانت شهادة أتجاوز شهادة النساء في حد قال لا قلت ولو جازت كانت شهادتهما نصف شهادة قال نعم قلت فالتعنت ثمان مرات قال نعم قلت أفستين لك أنهما ليست بشهادة قال ماهي بشهادة قلت ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأبنتها أخرى فإذا قلت هي شهادة فلم لا تلاعن بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لا عنت بين الفاسقين الذين لا شهادة لهما قال لأنهم ما إذا تابا قبلت شهادتهما فقلت له ولو قال قد تابنا أتقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال لا قلت أفرأيت العبد من المسلمين العدلين الأمينين إذا أبيت اللعان بينهما لأنهم ما في حال عبودية لا تجوز شهادتهما الوعتان من ساعتهم أتجاوز شهادتهما قال نعم قلت أهما أقرب إلى جواز الشهادة لأنك لا تختبرهما بكفيل منهما الخبرة لهما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا تجوز شهادتهما حتى تختبرهما قال بل هما قلت فلم أبيت اللعان بينهما وهما أقرب من العدل إذا تحوأت حالهما ولا عنت بين الفاسقين الذين هما أبعد من العدل ولم أبيت اللعان بين الذميين وأنت تجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج وقلت له أرايت أعمين (٢) بخقين خلقا كذلك يقذف الزوج المرأة وفي الأعميين علتان أحدهما لا يريان الزنا والآخرى أنك لا تجيز شهادتهما بحال أبدا ولا تحوّلان عندك أن تجوز شهادة واحد منهما أبدا كيف لا عنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذف الذي لا تجوز شهادته أبدا وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امرأته قال فظاهر القرآن أنهم ما زوجان قلنا فهذه الحجة عليك والذي أبيت قبوله منا أن اللعان بين كل زوجين وقال الله عز وجل في قذفة المحصنات فاجلدوهن ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا وقلنا إذا تاب القاذف قبلت شهادته وذلك بين في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز لأشهد أخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال لا يبي بكره تب تقبل شهادته أو أن تبت قبلت شهادته قال وسمعت سفيان يحدث به هكذا مراراً ثم سمعته يقول شككت فيه قال سفيان أشهد لأخبرني ثم سمي رجلاً فذهب على تحفظ اسمه فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه ابن المسيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغيره روي عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر * قال سفيان أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك

(١) كذا في النسخ وعبارته في اللعان هكذا «قلت ولو شهد أليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعاً قال بلى» وهي أرواح تأمل (٢) الحق بالتحريك العور بالتحساف العين وقد تقدمت هذه اللفظة في اللعان غير منقوطة وهذا توضيحها فتنبه كتبه

ابن ثابت سمع النبي يقول لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت يعني طواف الوداع بعد طواف الزيارة فخالفه ابن عباس وقال تصدر الحائض دون غيرها فأذكر ذلك زيد علي ابن عباس فقال ابن عباس سل أم سلمة فسألهما وأخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم أخص للحائض في أن تصدر ولا تطوف فرجع إلى ابن عباس فقال وجدت الأمر كما قلت وأخبر أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه السلام نهى عن بيع باعة معاوية فقال معاوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من يعذرنى من معاوية أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه لا أساكنك بأرض نجرج أبو الدرداء من ولاية معاوية ولم يره يسعه مساكنته اذ لم يقبل منه خبره عن النبي ولولم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأى أن مساكنته عليه ضيقة ولم أعلم أحداً من التابعين أخبر عنه إلا

قبل خبر واحد وأفتى به وانتهى إليه فابن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجعله سنة وعروة يصنع ذلك في عائشة ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وفي حديث يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمر وعبد الرحمن ابن عبد القاري عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بمكة فقبلوا الخبر عن جابر وحده عن النبي عليه السلام وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبتوه سنة وصنع ذلك الشعبي فقبل خبر عروة ابن مضر عن النبي وثبتوه سنة وكذلك قبل خبر غيره وصنع ذلك إبراهيم النخعي فقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبتوه سنة وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فبين لقيلاً أعلم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من أثق به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنان فقبل شهادتهما وأبي بكر أن يرجع فردت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا اسمعيل بن علي عن ابن أبي نجيح في القاذف إذا تاب قال تقبل شهادته قال وكاننا نقوله عطاء وطاوس ومجاهد وقال بعض الناس لا تجوز شهادة المحدث في القذف أبدا قلت أفرأيت القاذف إذا لم يحد حديثا ما أتجوز شهادته إذا تاب قال نعم قلت له ولا أعلمك إلا دخل عليك خلاف القرآن من موضعين أحدهما أن الله عز وجل أمر بجلده وأن لا تقبل شهادته فزعمت أنه إن لم يجلد قبلت شهادته قال فانه عندي انما ترد شهادته إذا جلد قلت أفبعد ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت قال أما في خبر فلا وأما في ظاهر القرآن فان الله عز وجل يقول فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا قلت أفبالقذف قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أم بالجلد قال بالجلد عندي قلت وكيف كان ذلك عندك والجلد انما واجب بالقذف وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عارضك معارض بمثل جنتك فقال ان الله عز وجل قال في القاتل خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فتحرير الرقبة لله والدية لأهل المقتول ولا يجب الذي للآدميين وهو الدية حتى يؤدي الذي لله عز وجل كما قلت لا يجب أن ترد الشهادة وردتها عن الآدميين حتى يؤخذ الحد الذي لله عز وجل ما تقول له قال أقول ليس هذا كما قلت وإذا أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين فكان أحدهما للآدميين أخذ منه وكان الآخر لله جل وعز فينبغي أن يؤخذ منه أو يؤديه فان لم يؤخذ منه ولم يؤديه لم يسقط ذلك عنه حتى الآدميين الذي أوجب الله عز وجل عليه قلت له فلم زعمت أن القاذف إذا لم يجلد الحد وجلده بعضه فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة وقد أوجب الله تبارك وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة فما علمته رد حرقا إلا أن قال هكذا قال أصحابنا فقلت له هذا الذي عبت على غيرك أن يقبل من أصحابه وان سبقوه إلى العلم وكانوا عنده ثقة مأمونين فقلت لا تقبل إلا ما جاء فيه كتاب أو سنة أو أثر أو أمر أجمع عليه الناس ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب وقلت له اذ قال الله عز وجل إلا الذين تابوا فكيف جاز لك أول أحد ان تكلف من العلم شيئا أن يقول لا أقبل شهادة القاذف وان تاب ومن قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلمك أبدا ولا أعطيك درهما ولا آتي منزل فلان ولا أعتق عبدي فلانا ولا أطلق امرأتى فلانة ان شاء الله ان الاستثناء واقع على جميع الكلام أوله وآخره فكيف زعمت أن الاستثناء لا يقع على القاذف إلا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط فقال قاله شريح فقلنا فعمرو أولى أن يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وحرم الله أولى أن يكونوا أعلم بكتاب الله وبلسان العرب لانه بلسانهم نزل القرآن قال فقول أبي بكر استشهدوا غيري فان المسلمين فسقوني فقلت له قلما رأيتك تحتج بشيء الا وهو عليك قال وما ذلك قلت احتججت بقول أبي بكر استشهدوا غيري فان المسلمين فسقوني فان زعمت أن أبا بكر تاب فقد ذكر أن المسلمين لم يزلوا عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يرأى عنه إذا تاب اسم الفسق ولا تجوز شهادته وقول أبي بكر ان كان قاله انهم لم يزلوا عنه الاسم يدل على أنهم ألزموه الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فهكذا احتج أصحابنا قلت أفقبل عن هو أشد تقدما في الدرر والسن والفضل من صاحبك أن تحتج بما اذا كشف كان عليك وبما ظاهر القرآن خلافه قال لا قلت فصاحبك أولى أن يرد هذا عليه وقلت له أتعلم شهادة من تاب من كفر ومن تاب من قتل ومن تاب من نحر ومن زنا قال نعم قلت والقاذف شر أم هؤلاء قال بل أكثر هؤلاء أعظم ذنباً منه قلت فلم قبلت من التائب من الأعظم وأبيت القبول من التائب مما هو أصغر منه وقلت وقلنا لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب بحال وقال جماعة منا ولا يحل نكاح أمة مسلمة لم يجرد طولاً لحرته ولا وان لم يجرد طولاً لحرته حتى يخاف العنت فحصل حيثئذ فقال بعض الناس يحل نكاح إماء أهل الكتاب ونكاح الأئمة المسلمين لم يجرد طولاً

لحرة وان لم يخف العنت (١) في الأئمة فقلت له قال الله عز وجل ولا تشكروا للمشركات حتى يؤمن فحرم
 المشركات جملة وقال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن
 مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب
 فاحل صنفها واحدا من المشركات بشرطين أحدهما أن تكون المنكوحه من أهل الكتاب والثاني أن
 تكون حرة لانه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم هن
 الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم
 قرأ الربيع الى قوله لمن خشي العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه انما
 أباح نكاح الاماء من المؤمنين على معنيين أحدهما أن لا يجد طولا والآخر أن يخاف العنت وفي هذا
 ما دل على انه لم يبح نكاح أمة غيره ومئة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت بمعنى كتاب الله
 وظاهره فهل قال ما قلت أنت من اباحة نكاح إماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أو أجمع لك عليه المسلمون فقلدهم وتقول هم أعلم بمعنى ما قالوا ان احتملته الآيات قال لا قلنا فلم
 خالفنا فيه ظاهر الكتاب قال اذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الاماء قلنا ولم لا تحرم
 الاماء منهم بجملة تحريم المشركات وبأنه خص الاماء المؤمنات لمن لم يجد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله
 المشركات جملة ثم ذكر منهن محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلت له أرايت
 لو عارضك جاهل بمثل ما قلت فقال قال الله جل وعز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع
 الى قوله وما ذبح على النصب وقال في الآية الاخرى إلا ما اضطررتم اليه فلما أباح في حال الضرورة ما حرم
 جملة أي يكون له اباحة ذلك في غير حال الضرورة فيكون التحريم فيه منسوخا والاباحة قاعة قال لا قلنا
 وتقول له التحريم بحاله والاباحة على الشرط فتى لم يكن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فهذا مثل الذي قلنا
 في إماء أهل الكتاب وقلت له قال الله عز وجل فمن حرم وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من
 نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أفرأيت لو قال قائل انما حرم الله بنت
 المرأة بالدخول وكذلك الأثم وقد قاله غير واحد قال ليس ذلك قلنا ولم لأن الله حرم الأم مبهمه والشرط
 في الربيبة فأحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما يبيع وحده محللا لغيره قال نعم قلنا فهكذا
 قلنا في إماء أهل الكتاب والاماء المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فسن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المسح على الخفين أي يكون لنا اذا دلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن نمسح على البرقع والقفازين
 والعمامة قال لا قلنا ولم أنعم الجملة على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة قال نعم قلنا فهذا
 كله حجة عليكم وقلنا أرايت حين حرم الله تعالى المشركات جملة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب
 فقلت يحل نكاح الاماء منهن لانه ناسخ للتحريم جملة واباحته حرائرهن تدل على اباحة امائهن فان قال لك
 قائل نعم وحرائر واماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا ولم لأن المستثنيات بشرط أنهن
 من أهل الكتاب قلنا ولا يكن من غيرهن قال نعم قلنا وهو بشرط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن اماء
 والأئمة غير الحرة كما الكتابية غير المشركة التي ليست بكتابية وهذا كله حجة عليه أيضا في إماء المؤمنين يلزمه
 فيه أن لا يحل نكاحهن الا بشرط الله عز وجل فان الله تبارك وتعالى انما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف
 العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء
 ذلكم وقال الله عز وجل ولا تشكروا ما نكح آبؤكم من النساء وقال الله عز وجل الرجال قوامون على
 النساء بما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذه الآيات ان التحريم في غير النسب والرضاع وما خصته سنة
 بهذه الآيات انما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلو أن

(١) كذا في النسخ ولعله من زيادة النساخ تأمل

أحدا منهم الا وقدر روى
 هذا عنه فيما لو ذكرت
 بعضه لطال * حدثنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أنبأنا
 سفيان عن عمرو بن
 دينار عن سالم بن
 عبد الله بن عمر أن عمر
 ابن الخطاب نهى عن
 الطيب قبل زيارة
 البيت وبعد الجرة قال
 سالم فقالت عائشة
 طيبت رسول الله بيدي
 لأحرامه قبل أن
 يحرم ولحله قبل أن
 يطوف بالبيت وسنة
 رسول الله أحق
 قال الشافعي فترك
 سالم قول جده عمر في
 امامته وقبل خبر عائشة
 وحدها وأعلم من حديثه
 أن خبرها وحدها سنة
 وأن سنة رسول الله
 أحق وذلك الذي يجب
 عليه وصنع ذلك الذين
 بعد التابعين المتقدمين
 مثل ابن شهاب ويحيى
 ابن سعيد وعمرو بن
 دينار وغيرهم والذين
 لقيناهم كلهم ثبت خبر
 واحد عن واحد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ويجعله سنة جدم من
 تبعها وعاب من خالفها
 فحكيت عامة معاني

رجلا ناك أم امرأته عاصيا لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته وقال بعض الناس اذا قبل أم امرأته أو نظرت
الى فرجها بشهوة حرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه لانها أم امرأته ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة
حرمت على زوجها فقيل له ظاهر القرآن يدل على أن التحريم انما هو بالنكاح فهل عندك سنة بأن الحرام
يحرم الحلال قال لا قلت فأنت تذكر شيئا ضعيفا لا يقوم بمثله حجة لوقاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن
وقال هذا موجود فان ما حرمه الحلال والحرام له أشد تحريما قلنا رأيت لو عارضك معارض بمثل حجتك
فقال ان الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها ثلثة من الطلاق فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجا غيره فان نكحت والنكاح العقد حلت لزوجها الذي طلقها قال ليس ذلك له لان السنة تدل على
أن لا تحل حتى يجامعها الزوج الذي ينكحها قلنا فقال لك فان النكاح يكون وهي لا تحل وظاهر القرآن
يحلها فان كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها الزوج الذي فارقتها فالمعنى انما هو في أن يجامعها
غير زوجها الذي فارقتها فاذا جامعها رجل برتاحت وكذلك ان جامعها بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت
قال لا وليس واحد من هذين زوجا قلنا فان قال لك قائل أو ليس قد كان الزوج موجودا وهي لا تحل
فانما حلت بالجماع فلا يضره من أين كان الجماع قال لا حتى يجتمع الشرطان معا فيكون جماع نكاح
صحيح قلنا ولا يحلها الجماع الحرام قياسا على الجماع الحلال قال لا قلت وان كانت أمة فطلقها زوجها فأصابها
سيدها قال لا قلنا فهذا جماع حلال قال وان كان حلالا فليس بزواج لا تحل لزوجهما الأول حتى يجتمع
أن يكون زوجا ويجامعها الزوج قلنا فاما حرم الله بالحلال فقال وأمها نساءكم وقال ولا تنكحوا
ما نكح آباؤكم من النساء فن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبى ذلك في المرأة يفارقها زوجها
والأمة يفارقها زوجها فيصيرها سيدها وقلت له قد قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسالك معروفا
أو تسريح باحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان قال لك قائل فلما كان
حكم الزوجة اذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره فلما كان رجلها تكلم بالطلاق من امرأة يصيرها
بفجور أفنكون حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره لان الكلام بالطلاق اذا حرم الحلال كان للحرام أشد
تحريما قال ليس ذلك له قلنا وليس حكم الحلال حكم الحرام قال لا قلنا فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت
قال فان صاحبنا قال أقول ذلك قياسا قلنا فأين القياس قال الكلام محرم في الصلاة فاذا تكلم حرمت الصلاة
قلنا وهذا أيضا فاذا تكلم في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن يعود فيها أو حرمت صلاة غيرها بكلامه فيها
قال لا ولكنه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا فلو قاس هذا القياس غير صاحبك أي شيء كنت تقول له
لعلك كنت تقول له ما يحل لك تكلم في الفقه هذا رجل قيل له استأنف الصلاة لانها لا تجزى عندك اذا تكلمت
فيها وذلك رجل جامع امرأة فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبدا فكان يلزمك أن تزعم أن صلاة غيرها
حرام ليه أن يصلها أبدا وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وان قلت فأيها ما تحرم عليه أو تزعم أنها حرام عليه
أن يصلها أبدا كما زعمت أن امرأته اذا نظرت الى فرج أمها حرمت عليه أبدا قال لا أقول هذا ولا تشبه الصلاة
المرأتان تحرمان لو شبهت بالصلاة قلت له يعود في كل واحدة من الأمرتين فينكحها بنكاح حلال
وقلت له لا تعد في واحدة من الصلاتين قلنا فلو زعمت قسسته به وهو أبعد الأمور منه قال شيء كان قاسه
صاحبنا قلنا أفم دلت قياسه قال لا ما صنع شيئا وقال فان صاحبة قال والماء حلال فاذا انحاطه الحرام نجسه
قلنا وهذا أيضا مثل الذي زعمت أنك لما تبين لك علمت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئا قال فكيف قلت أتجد
الحرام في الماء مختلطا فالللال منه لا يميز أبدا قال نعم قلت أفتمجد بدن التي رزى بها مختلطا ببدن ابنتها لا يميز
منه قال لا قلت وتجد الماء لا يحل أبدا اذا انحاطه الحرام لأحد من الناس قال نعم قلت فتمجد الرجل اذا
رزى بامرأة حرم عليه أن ينكحها أو هي حلال له وحرام عليه أمها وابنتها قال بل هي حلال له قلت فهما

ما كتبت في صدر كتابي
هذا العدد من المتقدمين
في العلم بالكتاب والسنة
واختلاف الناس
والقياس والمعقول فما
خالف منهم واحد واحد
وقالوا هذا مذهب أهل
العلم من أصحاب رسول
الله والتابعين وتابعي
التابعين ومذهبنافن
فارق هذا المذهب كان
عنه دنا مفارق سبيل
أصحاب رسول الله وأهل
العلم بعدهم الى اليوم
وكان من أهل الجهالة
وقالوا معا لا نرى الا جماع
أهل العلم في البلدان على
تجهيل من خالف هذا
السبيل وجاوزوا أو
أكثرهم فيمن يخالف
هذا السبيل الى مالا
أبالي أن لا أحكيه وقلت
لعدد من وصفت من
أهل العلم فان من هذه
الطبقة الذين خالفوا
أصل مذهبنا ومذهبكم
من قال (١) ان خلافتنا
(١) قوله ان خلافتنا لما
زعمت الى قوله فأتأول الخ
كذا في النسخ والعمل
مراده ان خلافتنا لما
زعمت من القرآن أن
علمنا فيه حجة فالقرآن
والسنة كلام عربي
فأتأول الخ تأمل

حلل لغيره قال نعم قلت أفترأيه أسأل على الماء قال لا قلت أفأتين لك أن خطأك في هذا ليس يسيرا
إذا كان يعصى الله عز وجل في امرأته فزني بها فإذا نكحها حلت له بالنكاح وإن أراد نكاح ابنتها لم تحل له
فتحل له التي زني بها وعصى الله تعالى فيها ولو طلقها ثلاثا لم يكن ذلك طلاقا لأن الطلاق لا يقع إلا على الأزواج
وتحرم عليه ابنتها التي لم يعص الله تعالى في أمرها وإنما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست
بامرأته قال فإنه يقال ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها قلت وما أدري لعلى من زني بامرأة ولم يفرج
ابنتها ملعون وقد أوعده الله عز وجل على الزنا النار ولعله ملعون من أتى شيئا مما يحرم عليه ففعل له ملعون
من نظر إلى فرج أختين قال لا قلت فكيف زعمت أنه ان زني بأخت امرأته حرمت عليه امرأته فرجع
بعضهم إلى قولنا وعاب قول أصحابه في هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل الله عز وجل الرجال
قوامين على النساء والطلاق اليهم فرعموا هم أن المرأة إذا شاعت كان الطلاق إليها فإذا كرهت المرأة زوجها
قبلت ابنه وقالت قبلته بشهوة فحرمت عليه ففعلوا الأمر إليها وقتلنا نحن وهم جميع الناس لا يختلفون
في ذلك علمته من طلق غير امرأته أو إلى منها أو تظاهر منها لم يلزمها من ذلك شيء ولم يلزمه طهار ولا إيلاء قال
فقلنا إذا اختلعت المرأة من زوجها ثم طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق لأنها ليست له بامرأة وهذا يدل على
أصل ما ذهبنا إليه لا يخالفه فقال بعض الناس إذا اختلعت منه فلا رجعة له عليها وإن طلقها بعد الخلع في
العدة لم يلزمها الطلاق وإن طلقها بعد انقضاء العدة لم يلزمها الطلاق فقلت له قد قال الله عز وجل للذين يؤلون
من نسائهم تربص أربعة أشهر إلى آخر آيتين وقال الله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون
لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتمأسا وقتلنا قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن
لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن
لم يكن لكم ولد وفرض الله عز وجل العدة على الزوجة في الوفاة فقال يتر بصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا
فما تقول في المختلعة أن إلى منها في العدة بعد الخلع أو تظاهر هل يلزمه الإيلاء أو الظهار قال لا قلت فإن
مات هل ترثه أو ماتت هل يرثها في العدة قال لا قلت ولم وهي تعتمد منه قال لا وإن اعتدت فهي غير زوجة
وإنما يلزم هذا في الأزواج وقال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم الآية
وإذا رمى المختلعة في العدة أيلاعها قال لا قلت أفبالقرآن تبين أنها ليست بزوجة قال نعم قلت فكيف
زعمت أن الطلاق لا يلزم إلا زوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة ثم زعمت أن الطلاق
يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة قال روينا قوامنا هذا
بحديث شامي قلنا أفكيف يكون مثله مما ثبت قال لا قلنا فلا تحتج به قال فقال ذلك إبراهيم النخعي وعامر
الشعبي قلنا فهم إذا قالوا وإن لم يخالفهما غيرهما حجة قال لا قلنا فهل يحتج بهما على قولنا وهو يوافق
ظاهر القرآن ولعلمهما كانا يريان له عليهما الرجعة فيلزمه الإيلاء والظهار ويجعلان بينهما الميراث قال فهل
قال أحد بقولك قلنا لا كتاب كاف من ذلك وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
وابن الزبير أنهم قالوا لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه طلق ما لا عليك قلت له لو لم يكن في هذا القول ابن
عباس وابن الزبير كليهما كان لك خلافة في أصل قولنا وقولك إلا بأن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه
عليه وسلم خلافة قال لا قلت فالقرآن مع قولهما وقد خالفتهما وخالف في قولك عدد أي من كتاب الله
عز وجل قال فأين قلت أن زعمت أن حكم الله في الأزواج أن يكون بينهم الإيلاء والظهار واللعان وأن
يكون لهن الميراث ومنهن الميراث وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزمك إذا قلت يلزمها
الطلاق والطلاق لا يلزم إلا زوجة أنك خالفت حكم الله في الزامها الطلاق أو في ترك الزامها الإيلاء والظهار
واللعان والميراث لها والميراث منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإرد شيئا الآن قال قال بهذا أصحابنا

لما زعمت في القرآن والحديث بأمر بأن لنافيه حجة على أن القرآن أن عربي والأحاديث بكلام عربي فأتأول كلا على ما يحتمل اللسان ولا أخرج مما يحتمله اللسان وإذا تأولت على ما يحتمله اللسان فقلت القرآن يخالفه فقلت القرآن عربي كما وصفت والاحكام فيه على ظاهرها وعمومها ليس لأحد أن يحيل منها ظاهرا إلى باطن ولا عاما إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله فإن لم تكن فسنة رسول الله تدل على أنه خاص دون عام أو باطن دون ظاهر أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتابا ولا سنة وهكذا السنة ولو جاز في الحديث أن يحال شيء منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عددا من المعاني ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أحد ذهب إلى معنى غيره ولكن الحق فيها واحد لأنها على ظاهرها وعمومها

الابدالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام وباطن دون ظاهر اذا كانت اذا صرفت اليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه (قال) وسمعت عدا من متعمدي أصحابنا وبلغني عن عدد من متقدمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه وقال لبعض أهل العلم في هذا الأصل انما اختلفوا في الرجال الذين يثبتون حديثهم ولا يثبتونه في التأويل فقلت له هل يعدو حديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما ثبت عندك عدل الشاهد بعده الابدالة على ما شهد عليه الأعدل نفسه أولا يثبت قال لا يعدو هذا قلت فاذا ثبت حديثه مرة لم يجوز أن نطرحه أخرى بحال أبدا إلا بما يدل على نسخه أو غلط فيه لانه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبيت قال لا يجوز غير

فقلت له (١) أتجعل قول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرة حجة وليس يدل على موافقة قوله من القرآن شيء وتجعله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت اذا أرخى سترًا وجب المهر وظاهر القرآن أنه اذا طلقها قبل أن يمسه فله نصف المهر واغلاق الباب وارخاء الستريس بالميسر ثم تترك قول ابن عباس وابن الزبير ومعهما جس آيات من كتاب الله تعالى كلها تدل على أن المختلعة في العدة ليست برؤية ومعهما القياس والمعقول عند أهل العلم وتترك قول عمر في الصيدانه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعز وفي اليربوع بجفرة وفي الارنب بعناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكما على رجلين أو طئاطبيا بشاة والقرآن يدل على قولهما بقول الله عز وجل فخرأ مثل ما قتل من النسم فرعمت أنه يجزى بدراهم ويقولان في الطي بشاة واحدة والله يقول مثل وأنت تقول جزا آن وقال الله عز وجل وللطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين وقال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن فقرأ الى المحسنين فقال عامة من لقيت من أصحابنا المتعة هي التي لم يدخل بها فوط ولم يفرض لها مهر فطلقت وللطلقة المدخول بها المفروض لها بأن الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون أخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة الا التي فرض لها صداق ولم يدخل بها فبها نصف المهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب ابن عمر استدل بالآية التي تتبع التي لم يدخل بها ولم يفرض لها لأن الله تعالى يقول بعدها وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية فرأى القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات ولعله رأى أنه انما يريد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئاً فلما كانت المدخول بها تأخذ شيئاً وغير المدخول بها اذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى نصف المهر وهو أكثر من المتعة ولم يستمتع بها فرأى حكمها مخالفاً حكم المطلقات بالقرآن وخالف حالها حالهن فذكر ما وصفت من هذا لبعض من يخالفنا وقلنا أنه أنت تستدل بقول الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى الكتاب اذا احتمله والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل على قوله فكيف خالفته ثم لم ترع بالآية أن المطلقات سواء في المتعة وقال الله عز وجل وللطلقات متاع بالمعروف لم يخص مطلقة دون مطلقة قال استدللنا بقول الله عز وجل حقاً على المتقين أنها غير واجبة وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم ولا يخص به المتقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا قد زعمت أن المتعة متعتان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج ولم يدخل بها فطلقها وانما قال الله عز وجل فيها حقاً على المحسنين فكيف زعمت أن ما كان حقاً على المحسنين حقاً على غيرهم في هذه الآية وكل واحدة من الآيتين خاصة فكيف زعمت أن احدهما عامة والأخرى خاصة فان كان هذا حقاً على المتقين لم يكن حقاً على غيرهم هل معك بهذا دلالة كتاب أو سنة أو أثر أو إجماع ففاعلمته رداً كثيراً وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية وقال الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وأهواءهم يحتمل سبيلهم في أحكامهم ويحتمل ما يهونون وأيهما كان فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم فقلنا اذا حكم الحاكم بين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الاسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين وأنه لا يجوز بينهم الشهادة المسلمين لقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فقال بعض

(١) أي أحتاج بقول الصحابي وان خالف ظاهر القرآن كما قلت اذا أرخى سترًا ثم تترك قول ابن عباس الخ تأمل

الناس تجوز شهادتهم بينهم فقلنا ولم والله عز وجل يقول شهيدين من رجالكم وذوى عدل منكم وأنت لا تخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لا من غيرهم فكيف أجزت غير من أمر الله تعالى به قال يقول الله عز وجل إثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له فقد قيل من غير قبيلتكم والتزويل والله تعالى أعلم يدل على ذلك لقول الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة والصلاة الموقوتة للمسلمين ويقول الله تبارك وتعالى فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به غنا ولو كان ذا قربي وانما القرابة بين المسلمين الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم من العرب أو بينهم وبين أهل الأوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك وتعالى ولا نكتم شهادة الله أنا إذا لم نأثمين فاعلموا أنهم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لا أهل الذمة قال فإنا نقول هي على غير أهل دينكم قلت له فأنت تترك ما تأولت قال وأين قلت أفتحيز شهادة غير أهل ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال لا قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجد في هذه الآية أو في خبر يلزم مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة أو رأيت لو قال لك قائل أراك قد خصصت بعض المشركين دون بعض فأجيز شهادة غير أهل الكتاب لأنهم ضلوا عما وجدوا عليه آباءهم ولم يبدلوا كتابا كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة لأن الله عز وجل أخبرنا أنهم يبدلوا كتابه قال ليس ذلك وفيهم قوم لا يكذبون قلنا وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فالناس مجتمعون على أن لا يحيزوا شهادة أهل الأوثان قلنا الذين محتج باجماعهم معك من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان إلا من قول الله عز وجل وذوى عدل منكم والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة فإن كانوا أخطوا فلا محتج باجماع المخطئين معك وإن كانوا أصابوا فاتبعهم فقد اتبعوا القرآن فلم يحيزوا شهادة من خالف دين الإسلام قال فإن شريحا أجاز شهادة أهل الذمة فقلت له وخالف شريحا غيره من أهل دار السنة والهجرة والنصرة فأبوا إجازة شهادتهم ابن المسيب وأبو بكر بن حزم وغيرهما وأنت تخالف شريحا فيما ليس فيه كتاب برأيك قال إني لأفعل قلت ولم قال لأنه لا يلزم مني قوله قلت فإذا لم يلزمك قوله فيما ليس فيه كتاب فقوله فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن لا يلزمك قال فإذا لم أجز شهادتهم أضرت بهم قلت أنت لم تضربهم لهم حكام ولم ير الواسألون ذلك منهم ولا ننعهم من حكامهم وإذا حكمنا لم نحكم إلا بحكم الله من إجازة شهادة المسلمين وقلت له رأيت عبيدا أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت لا يخططهم غيرهم في أرض رجل أو ضيعته فيهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماءهم وحقوقهم قال فإنا لم أبطلها وإنما أمرت بإجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين قلت وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف عدلهم وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم ولا يخطط هؤلاء هؤلاء أحد يعدل أبطل الدماء والأموال التي بينهم وهم أحرار مسلمون لا يخططهم غيرهم قال نعم لأنهم ليسوا ممن شرط الله قلنا ولا أهل الذمة ممن شرط الله بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول لو اعتقوا أجازت شهادتهم من غدو لو أسلم ذمي لم تجز شهادته حتى نختبر إسلامه وقلت له إذا احتججت بإثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم أفتحيزها على وصية المسلم حيث ذكرها الله عز وجل قال لا لأنها منسوخة قلنا أفنتسخ فيما نزلت فيه وثبتت في غيره لو قال هذا غيرك كنت شبيها أن تخرج من جوابه إلى شتمه قال ما قلنا فيها إلا أن أصحابنا قالوه وأردنا الرفق بهم قلنا الرفق بالعبيد المسلمين العدول والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك وألزم لك من الرفق بأهل الذمة فلم ترفق بهم لأن شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للرفق بهم ولم تجاوزه في المسلمين للرفق بهم وقلت أيضا على هذا المعنى إذا اتحاكموا إلينا وقد رزقنا منهم ثيب رجناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهودين زنبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى هذا القول وقال أرجهما إذا زنيا لأن

هذا أبدا وهذا العدل قلت وهكذا كل من فوقه ممن في الحديث لأنك تحتاج في كل واحد منهم إلى صدق وحفظ قال أجل فقلت وهكذا تصنع في الشهود ولا تقبل شهادة رجل في شيء وتردها في مثله قال أجل وقلت له لو صرت إلى غير هذا قال لك من خالفك مذهبه من أهل الكلام إذا جاز لك رد حديث واحد وسى رجلا ورجالا فوقه بلا حجة في رده جازي رد جميع حديثه لأن الحجة بصدقه أو تهمة بلادة في واحد الحجة في جميع حديثه مالم يختلف حاله في حديثه واختلافها أن يحدث مرة مالا يخالف له فيه ومرة ماله فيه يخالف فإذا كان هذا هكذا اختلف حاله في حديثه بخلاف غيره له ممن هو في مثل حاله في حديثه كما تقبل شهادة الشهود ويقضى بما شهدوا به على الكمال فإذا خالفهم غيرهم حال الحكم بخلاف غيرهم لهم عنه إذا كانوا شهدوا غير مخالفين لهم في الشهادة فقال من قلت

له هذا من أهل العلم
هكذا هكذا قلت
لبعضهم ولو جاز لك غير
ما وصفت جاز لك غيرك
عليك أن تقول أجعل
نفسى بالخيار فأرد من
حديثه ما قبلت وأقبل
من حديثه ما رددت
بلا اختلاف لحاله في
حديثه وأسلك في ردها
طريقك فيكون لي ردها
كلها لأنك قد رددت
منها ما شئت فشتت أنا
ردها كلها وطلب العلم
من غير الحديث ثم أعتل
فيها عني عتلتك ثم لعله
أن يكون ألحن بحجته
منك قال ما يجوز هذا
لأحد من الناس وما
القول فيه إلا أن يقبل
حديثهم كما وصفت
أولا ما لم يكن له مخالف
أو يختلف حالهم فيه
وقلت له والحق على من
تأول بلا دلالة كتاباً أو
سنة على غير ظاهرهما
وعومهما وإن احتملا
الحجة لك على من خالف
مذهبك في تأويل
القرآن والحديث فقال
ما سمعنا منهم أحداً
تأول شيئاً الأعلی ما يحتمله
احتمالاً جائز في لسان
العرب وإن كان ظاهراً

ذلك حكم الاسلام وأقام بعضهم على أن لا يرجعها إذا زنيا وقالوا جميعاً في الجملة تحكم عليهم بحكم الاسلام
فقلت لبعضهم رأيت إذا أربوا فيما بينهم والرباعندهم حلال قال أريد بالانه حرام عندنا قلت ولا تلتفت الى
ما عندهم من احلاله قال لا قلت رأيت ان اشترى مجوسى منهم بين يديك غنماً بألف ثم وقدها كلها لبيعهها
فباع بعضها موقوداً برمج وبقى بعضها فخرقها عليه مسلم أو مجوسى فقال هذا مالي وهذه كانه عندي وحلال
في ديني وقد نقدت غنمه بين يديك وبعث بعضه برمج والباقي كنت بآثعه برمج ثم خرقة هذا قال فليس لك عليه
شيء قلت فان قال لك ولم قال لانه حرام قلت فان قال لك حرام عندك أو عندي قال أقول له عندي
قلت فقال هو حلال عندي قال وإن كان حلالاً عندك فهو حرام عندي على وما كان حراماً على فهو حرام
عليك قلت فان قال فأنت تقرني على أن آكله أو أبيعوه وأنا في دار الاسلام وتأخذ مني عليه الجزية قال فان
أقررتك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذي يوجب لك على أن أصيرك شريكاً بأن أحكم لك به قلت فأتقول
ان قتل له خنزيراً أو أهرق له نجراً قال يضمن غنمه قلت ولم قال لانه مال له قلت أحرام عليك أم غير حرام
قال بل حرام قلت أفقتضى له بقيمة الحرام ما فرق بينه وبين الربا وعن الميتة للميتة كانت أولى أن يقضى له
بثمنها لأن فيها أهلاً قد يسلمونها فبغيرها فقتل له وليس في الخنزير عندك ما يحل (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى قلت له ما تقول في مسلم أو ذمى سلبخ جلوده ميتة ليدبغها فخرق تلك الجلود عليه قبل الدباغ مسلم أو ذمى
قال لا ضمان عليه قلت ولم وقد تدبغ فتصير تسوى مالا كثيراً ويحل بيعها قال لأنها خرقت (١) في وقت فلما
اتلفت في الوقت الذي ليست فيه حلالاً لم أضمنها قلت والخنزير شرأ وهذه قال بل الخنزير قلت فظلم المسلم
والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده قال بل ظلم المسلم والمعاهد معا قلت فلا اسمعك الا ظلمت المسلم والمعاهد
أو أحدهما حين لم تقض للمسلم بثلث الاذهب وقد تصير حلالاً وهي الساعة له مال لو غصبه اياها انسان لم تحل له
وكان عليك ردها اليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن عن أهبه وعن ميتته وظلمته حين أعطيته عن الحرام من
الخنزير والخنزير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه وفيما كتبنا بيان مما
لم نكتب ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء
والمساكين قرأ الربيع الآية فقلنا بما قال الله عز وجل اذا وجد الفقراء والمساكين والرقاب والغارم
وابن السبيل أعطوا منها كلهم ولم يكن للأمام أن يعطى صنفاً منهم ويحرمها صنفاً بحدهم لأن حق كل واحد
منهم ثابت في كتاب الله عز وجل فقال بعض الناس ان كانوا موجودين فله أن يعطيها صنفاً واحداً ويمنع من
بقي معه فقبل له عن أخذت هذا فذكر بعض من ينسب الى العلم لا أحفظه قال فقال ان وضعها
في صنف واحد (٢) وهو يحد الأصناف أجزاء قلنا فلو كان قول هذا الذي حكيت عنه هذا مما يلزم لم يكن
لك فيه حجة لانه لم يقل فان وضعها والا صنف موجودون أجزاء وانما قال الناس اذا لم يوجد صنف منها ردت
حصته على من معه لانه مال من مال الله عز وجل لا نجد أحداً أحق به ممن ذكره الله في كتابه معه فأما
والأصناف موجودة فنع بعضهم ماله لا يجوز ولو جاز هذا جاز أن يأخذه كله فيصرفه الى غيرهم مع أننا نعلم
أحدنا قال هذا القول قط يلزم قوله ولو لم يكن في هذا كتاب الله وكيف تحتج على كتاب الله بغير سنة ولا أمر
مجتمع عليه ولا أمرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد تركنا من الحجة على من خالف اليمين مع الشاهد
أكثر مما كتبنا اكتفاء ببعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق والعصمة وقد بينا ان شاء الله تعالى أنهم
لم يحتجوا في ابطال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد بشيء زعموا أنه يخالف
ظاهر القرآن الا وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونوا قالوا بقول
(١) لعله في وقت لا تحل فيه تأمل (٢) قوله وهو يحد الأصناف كذا في النسخ هنا وعبارته في كتاب
قسم الصدقات قال ان جعلت في صنف واحد جزءاً وردت الامام عليه بما هنا فتنبه كتبه مصححه

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا ولم يجعل لأحد بعده ذلك وبيننا أنهم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر القرآن في غير موضع أيضا فأى جهل أبين من أن يكون قوم يحتجون بشئ يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم والله تعالى الموفق

﴿باب اليمين مع الشاهد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من ادعى ما لا فاقام عليه شاهدا أو ادعى عليه مال فكانت عليه يمين تطرف في قيمة المال فإن كان عشرين دينارا فصاعدا وكان الحكم بحكمة أحلف بين المقام والبيت على ما يدعى ويدعى عليه وإن كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان عليه يمين لا يحلف بين المقام والبيت فقال بعض أصحابنا إذا كان هذا هكذا حلف في الحجر فإن كانت عليه يمين في الحجر أحلف عن يمين المقام ويكون أقرب إلى البيت من المقام وإن كان ما يحلف عليه أقل من عشرين دينارا أحلف في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا إذا كان ما يحلف عليه من أرش جنابة أو غيرها من الأموال كلها ولو قال قائل يجبر على اليمين بين البيت والمقام وإن حنث كما يجبر على اليمين لو لم يمتد عليه يمين أن لا يحلف كان مذهبا ومن كان ببلد غير مكة والمدينة أحلف على عشرين دينارا أو على العظيم من الدم والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد ويتلى عليه إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف على الطلاق والحدود كلها وجراح العمد صغرت أم كبرت بين المقام والبيت وعلى جراح الخطأ التي هي أموال إذا بلغ أرشها عشرين دينارا فإن لم تبلغ لم يحلف بين المقام والبيت وكذلك العبد يدعى العتق إن بلغت قيمته عشرين دينارا حلف سيده والم لا يحلف قال وهذا قول حكاه المصنفين ومفتيهم ومن حجتهم فيه إجماعهم أن مسلم بن خالد والقداح أخبرا عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال أفعل عظيم من الأمر فقالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت أحدهما الأخرى ولا شاهد عليهما فكتب إلي أن أحبسهما بعد العصر ثم اقرأ عليهما إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا ففعلت فاعترفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مطرف بن مازن بإسناد لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المصحف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مطرفا يصنعاء يحلف على المصحف قال ويحلف الذميون في بيعتهم وحيث يعظمون وعلى التوراة والإنجيل وما عظموا من كتبهم قال ومن أحلف على حد أو جراح عمد قل أرشها أو أكثر أو زوج لا عن فهذا أعظم من عشرين دينارا فيحلف عليه كما وصفتنا بين المقام والبيت وعلى المنبر وفي المساجد وبعد العصر وبما توثق به الأيمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أخطأ الحاكم في رجل عليه يمين بين المقام والبيت فأحلفه ولم يحلفه بين المقام والبيت فالقول في ذلك واحد من قولين أحدهما أنه إذا كان من ليس بحكمة ولا المدينة ممن عنده ما كم لا يجلب إلى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من حلفه في غيره ولا تماد عليه اليمين والآخر أنه إذا كان من حقه أن يحلف بين المقام والبيت أو على المنبر والناس اليمين بين البيت والمقام وعلى المنبر أهيب فتعاد اليمين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجلب أحد من بلده ما كم يجوز حاكمه

على غير ما تأوله عليه لسعة لسان العرب وبذلك صار من صار منهم إلى استحلال ما كرهنا نحن وأنت استحلاله وجهل ما كرهنا لهم جهله قال أجل وقلت له قد رويناه ورويت أن رسول الله أمر امرأة أن تحج عن أبيها ورجلا أن يحج عن أبيه فقلنا نحن وأنت به وقلنا نحن وأنت معالا بصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فذهب بعض أصحابنا إلى أن ابن عمر قال لا يحج أحد عن أحد أفرايت إن احتج له أحد من خالف فيه فقال الحج عمل على البدن كالصلاة والصوم فلا يجوز أن يعمله المرء إلا عن نفسه وتأول قول الله عز وجل وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وتأول فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل ذرة شرا يره وقال السعي العمل والمجوج عنه غير عامل فهل الحجة عليه إلا أن الذي روى هذا الحديث عن رسول

الله من يثبت أهل الحديث حديثه وان الله فرض طاعة رسوله وأن ليس لاحد خلافه ولا التأول معه لانه المنزل عليه الكتاب المبين عن الله معناه وأن الله جل ثناؤه يعطى خلقه بفضله ما ليس لهم وأن ليس في أحد من أصحاب النبي لو قال بخلافه حجة وأن عليه أن لو علم هذا عن رسول الله اتبعه قال هذه الحجة عليه قلت وروينا ورويت أن رسول الله قال من أعمر عمرى له ولعقبه فهي للذي يعطاها فأخذنا نحن وأنت به وخالفنا بعض أهل ناحيتنا فأرأيت ان احتج له أحد فقال قدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلمون على شروطهم فلا يؤخذ مال رجل إلا بما شرط أهل الحجة عليه إلا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قاله المسلمون على شروطهم بحجة فلا يرد بالجملة نص خبر عن رسول الله فلا ترد الجملة نص خبر يخرج من الجملة ويستدل على أن الجملة على غير ما أراد

في العظيم من الامور الى مكة والى المدينة والى موضع الخليفة ويحكم عليه كما يبلده باليمين ببلده فان كان المحكوم عليه يقهر كما يبلده بجند أو عز فسأل الطالب الخليفة رفعه اليه رأيت رفعه ان لم يكن كما يقوى عليه غيره فان كان يقوى عليه كما غيره وهو أقرب اليه من الخليفة رأيت أن يرفع الى الذي هو أقرب اليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسلمون البالغون رجالهم ونسأؤهم وماليكهم وأحرارهم سواء في الأيمان يحلفون كما وصفنا والمشركون من أهل الذمة والمستأمنون في الأيمان كما وصفنا يحلف كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرف المسلمون مما يعظم المستحلف منهم مثل قوله بالله الذي أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا مما يعرفه المسلمون وان كانوا يعظمون شيئاً مجهولاً للمسلمون اما يجهلون لسانهم فيه واما يشكون في معناه لم يحلفوهم به ولا يحلفونهم أبداً الا بما يعرفون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفيما عليه نفسه على البت وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه البراءة فيحلف بالله ان هذا الحق ويسميه لشأبه عليه ما اقتضاه ولا شيئاً منه ولا اقتضاه ولا شيئاً منه له مقتض بأمره ولا أحال به ولا بشئ منه على أحد ولا أبرأ فلاناً المشهود عليه منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وأنه عليه لشأبه ثابت الى يوم حلفت هذه اليمين فان كان الحق لا يبيده عليه فورث أباه أحلف على البت في نفسه كما وصفت وعلى علمه في أبيه ما علم أباه اقتضاه ولا شيئاً منه ولا أبرأه منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه ثم أخذه فان كان شهد له عليه شاهد قال في اليمين ان ما شهد له به فلان بن فلان على فلان بن فلان لحق ثابت عليه على ما شهد به ثم ينسق اليمين كما وصفت لك ويتحفظ الذي يحلفه فيقول له قل والله الذي لا اله الا هو وان وجبت اليمين لرجل يأخذ بها أو على أحد يبرأ بها فسواء في الموضع الذي يحلف فيه وان بدأ الذي له اليمين أو الذي هي عليه فحلف عند الحاكما كما وفي موضع اليمين على ما ادعى وادعى عليه لم يكن للحاكم أن يقبل يمينه ولكن اذا خرج له الحكم باليمين أو عليه أحلفه فان قال قائل ما الحجة في ذلك فالجدة فيه أن محمد بن علي بن شافع أخبرنا عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير ابن عبد يزد أن ركانة بن عبد يزد يذيق امرأته البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلق امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه قال فقد حلف ركانة قبل خروج الحكم فلم يدع النبي صلى الله عليه وسلم أن أحلفه بمثل ما حلف به فكان في ذلك دلالة على أن اليمين انما تكون بعد خروج الحكم فاذا كانت بعد خروج الحكم لم تعد ثانية على صاحبها واذا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة في الطلاق فهذا يدل على أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره واذا كانت اليمين على الأرت أو له أحلف وكذلك ان كانت على من بلسانه خبل ويفهم بعض كلامه ولا يفهم بعض فان كانت على آخرس فكان يفهم بالاشارة ويفهم عنها بها أشير اليه وأحلف له وعليه فان كان لا يفهم ولا يفهم عنه أو كان معتوها أو مخبولا فكانت اليمين له وقفت له حقه حتى يفيق فيحلف أو يموت فيحلف وارثه وان كانت عليه قيل لمدعيها انتظر حتى يفيق ويحلف فان قال بل أحلف وأخذ حتى قيل له ليس ذلك انما يكون ذلك اذا رد اليمين وهو لم يردّها وان أحلف الوالى رجلاً فلما فرغ من يمينه استثنى فقال ان شاء الله أعاد عليه اليمين أبداً حتى لا يستثنى قال والحجة فيما وصفت من أن يستحلف الناس فيما بين البيت والمقام وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد العصر قول الله عز وجل تجبسونهم من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل في المتلاعنين فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاستدل للنابك بكتاب الله عز وجل على تأكيد اليمين على الحالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد الصلاة وعلى الحالف في اللعان بتكرير اليمين وقوله أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وسنة رسول الله

رسول الله مما يخالف
جائتها وأن في الحديث
الذي روى عن النبي
المسلمون على شروطهم
أن قال النبي الاشرطا
أحل حراما أو حرم
حلالا وهذا من تلك
الشروط وقد شرط أهل
بريرة على عائشة أن تعتق
بريرة ولهم ولا بريرة
بفعل النبي الولا لمن
أعتق قال فهذا الحجة
عليه وكفى بهذه حجة
وقلت فان احتج بان
القاسم بن محمد قال في
العمرى ما أدركت الناس
الاعلى شروطهم قال
هذا مذهب ضعيف
ولا حجة في أحد خالف
ما ثبتته عن رسول الله
بحال وذكرته بعض
ماروينا ورووا من
الحديث وخالفه بعض
أهل ناحيتنا فاحتججت
عليه بعمان شبيهة بما
وصفت واحتج بنحو
ما ذكرت فقلت له
فما قلت فيمن قال
هذا من أهل ناحيتنا
قال قلت انه خالف السنن
فماذا كنا وكان أقل
عذرا لما خالف فيها من
الذين أصل دينهم طرح
الحديث ولم يدخل
أهل الرد للحديث في

صلى الله عليه وسلم في الدم بخمسين عينا لعظمه وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المنبر وفعل
أصحابه وأهل العلم ببلدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك (١) عن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص
عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين
آثمة تبوأ مقعده من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عن الضحاك بن عثمان الخزامي عن نوفل بن
مساحق العامري عن المهاجرين أبي أمية قال كتب إلى أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن مكشوح
في وثاق فأحلفه نجسين عينا عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل (٢) زادوى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان بن طريف المري قال اختصم زيد بن ثابت
وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلف له مكافئ فقال
مروان لا والله الا عنده قاطع الحقوق ففعل زيد يحلف ان حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر ففعل مروان
يعجب من ذلك قال مالك كره زيد صبر اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فأتاها
واقعدى منها وقال أخاف أن يوافق قدر بلاء فيقال يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واليمين على المنبر مما
لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته

(الخلاف في اليمين على المنبر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعاب علينا اليمين على المنبر بعض الناس فقال وكيف تختلف الأيمان فيحلف
من بالمدينة على المنبر ومن بمكة بين البيت والمقام فكيف يصنع من ليس بمكة ولا بالمدينة أيجلب اليه ما أم
يحلف على غير منبر ولا قرب بيت الله قال فقلت لبعض من يقول هذا القول كيف أحلفت الملا عن أربعة
أيمان وخامسة وهو قاذف لا مرأته وأحلفت القاذف لغير امرأته عينا واحدة وكيف أحلفت في الدم نجسين
وأحلفت في الحقوق غيره وغير الأيمان عينا واحدة وكيف أحلفت الرجل على فعله ولم تحلفه على غير فعله
ثم أحلفته في القسامة على فعله وما علم فعل غيره قال اتبعنا في بعض هذا كتابا وفي بعضه أثر وفي بعضه قول
الفقهاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ونحن اتبعنا الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والآثار عن أصحابه واجتماع أهل العلم ببلدنا فكيف عبت علينا اتباع ما هو أوزم من اختلاف في القسامة
ما قتلت ولا علبت قال فان صاحبنا قال انما أخذ أهل المدينة اليمين على المنبر عن مروان وخالفوا زيدا
فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر
وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فقال لم يذكروا صاحبنا هذا وقال ان زيدا أنكر اليمين على المنبر فقلت له
فصاحبك ان كان علم سنة فسكت عنها فلم ينصف وان كان لم يعلمها فقد عجل قبل أن يعلم فقلت له زيد من
أكبر أهل المدينة على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى قوله (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك أن زيدا دخل على مروان فقال أيجل بيع الربا فقال مروان أعوذ بالله قال والناس
يتبايعون الصكوك قبل يقبضونها فبعث مروان حرسا يرتونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلولم يعرف
زيد أن اليمين عليه لقال لمروان ما هذا على وكيف تشهر عيني على المنبر ولما كان عند مروان لزيد أن لا عني
عليه ما ليس عليه لو عزم على أن يمضيه لقال زيد ليس هذا على قال فلم حلف زيد ان حقه لحق قلنا أو ما
يحلف الرجل من غير أن يستحلف فاذا شهرت يمينه كره أن تصبر يمينه وتشهر قال بلى قلنا ولولم يكن على
(١) قوله عن هاشم بن عتبة الذي في الخلاصة هاشم بن هاشم بن عتبة ووقع في الموطأ المطبوع هشام بن
هشام بن عتبة وهو تحريف فتمنه (٢) كذا في نسخة وفي أخرى زادوني ولم نعتز عليه فخر كتمه مصححه

صاحبك حجة الاما احتج به من حديث زيد كانت عليه حجة فكيف وهى بالسنة والخبر عن أبي بكر وعمر
وعثمان رضى الله تعالى عنهم أثبت قال فكيف يحلف من بالأمصارع على العظيم من الامر قلنا بعد العصر
كما قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة وكأمر ابن عباس ابن أبي مليكة بالطائف أن يحبس الجارية
بعد العصر ثم يقرأ عليهم ان الذين يشتركون بعهده الله وأيمانهم عننا قليلا ففعل فاعترفت (قال الشافعي)
رجه الله تعالى أخبرنا بذلك ابن. ومثل عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس

(باب ردالمبین)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل ابن أبي حنمة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحوصة ومحيصة وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتحلف يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي وابن عينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ الانصار بين فلان يحلفوا رد الأيمان على يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني ليث بن سعد أبحر فربا فوطئ اصبع رجل من جهينة فنزى فيها فمات فقال عمر للذين ادعى عليهم تحلفون نجسين عينا مامات منها فأبوا وتخرجوا من الأيمان فقال لا تخربن أحلفوا أنتم فأبوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الميمن على الانصار بين يستحقون بها فلان يحلفوا حولها على اليهود يبرؤون بها ورأى عمر على الليثيين يبرؤون بها فلان أبوا حولها على الجهنيين يستحقون بها فكل هذا تحويل عمن من موضع قدر يثبت فيه الى الموضع الذي يخالفه فيه هذا وما أدر كناعليه أهل العلم قبلنا قلنا في رد الميمن وقد قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقال الله عز وجل فان عثر على أنهم ما استحقوا عاقبا آخرا ان يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله فهذا وما أدر كناعليه أهل العلم ببلدنا يحكونه عن مفتيهم وحكامهم قديما وحدثا قلنا برد الميمن فاذا كانت الدعوى دما فالسنة فيها أن يبدأ المدعون اذا كان ما تجب به القسامة وهذا مكتوب في كتاب العقول فان حلفوا استحقوا وان أبوا الأيمان قيل يحلف لكم المدعى عليهم فان حلفوا برئوا ولا يحلفون ويغرمون والقسامة في العمد والخطا سواء يبدأ فيها المدعون وان كانت الدعوى غير دم وكانت الدعوى مالا أحلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل عن الميمن قيل للمدعى ليس النكول باقرار فتأخذ منه حقل كما تأخذ بالاقرار ولا بينة فتأخذ بها حقل بغير عين فاحلف وخذ حقل فان أبيت أن تحلف سألتك عن إياك فان ذكرت أنك تأتي بينة أو تدكر معاملة بينك وبينه تركاك فتي جئت بشئ تستحق به أعطيناك وان لم تأت به حلفت فان قلت لا أو خرداك لشيء غير أني لا أحلف أبطلت عينتك فان طلبتها بعد لم نعطك بها شيئا وان حلف المدعى عليه فبرئ أو لم يحلف فنكل المدعى فأبطلنا عينته ثم جاء بشاهدين أخذ ناله بحقه والبيئة العادلة أحق من الميمن الفاجرة وقد قيل ان بعض أصحابنا لا يأخذ به بالشهود اذا حلف المدعى عليه ويقول قدمضي الحكم بابطال الحق عنه فلا آخذ به بعد أن بطل ولو أبى المدعى الميمن فأبطلت أن أعطيه بيمينه ثم جاء بشاهد فقال أحلف معه لم أر أن يحلف لأنني قد حكمت أن لا يحلف في هذا الحق ولو ادعى عليه حقا فقلت للمدعى عليه احلف فأبى ورد الميمن على المدعى فقلت للمدعى احلف فقال المدعى عليه بل أنا أحلف لم أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يحلف وحولت الميمن على المدعى فان حلف استحق وان لم يحلف أبطلت حقه بلا عيدين من المدعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تدعى رجلان شيئا في أيديهما

معنى الإدخال فيما
خالف منه في مثله بل
هم أحسن حجة فيما
خالفوه منه وتوجيهه
منه فقلت له فإذا كانت
لنا ولك بهذا الحجة على
من سلك هذه السبيل
فهى عليك إذا سلكت
فى غير هذه الأحاديث
طريقه فإذا جددت
بإتباع حديث لرسول
الله ذمتك على رد آخر
مثله ولا يجوز أن أجده
عوافقة الحديث وخلافه
لأنك لا تخلو من الخطأ
فى أحدهما قال أجل
وقلت له قد روى أصحابنا
أن النبى قال من وجد
عين ماله عنده عدم
فهو أحق به وقالوا قلنا
به وخالفته وروى
أصحابنا أن النبى قضى
بالبين مع الشاهد
وقلنا وقالوا به وخالفته
وذكرت له أحاديث
خالفها أخذ بها أصحابنا
وذكرت من الحجج عليه
فى تركها شبها بما
ذكرت له عن بعض
أصحابنا فيما أخذنا
نحن وهويه من الحديث
وخالفوه وإن كنت أعلم
أنه ألحن بحجته ممن
أخذ من أصحابنا من

الحديث بما خالفه
قال حديث التفسير
وحديث اليمين مع
الشاهد أضعف من
حديث العمري وحديث
أن يحج أحد عن غيره
قلت أماهما مما ثبت
نحن وأنت مثله قال بلى
قلت فالجدة بهما لازمة
ولو كان غيرهما أقوى
منهما كما تكون الحجّة
لازمة لنا بشهادة رجلين
من خير الناس وشهادة
رجلين حين خرجا من
أن يكونا مجروحين وكما
تكون الحجّة لنا بأن نقضي
بشهادة مائة عدول
عامة وشهادة اثنين عدلين
وكلاهما دون جميع
الغاية في العدل وإن
كانت النفس على
الاعديل وعلى الأكثر
أطيب فالجدة بالأقل إذا
كان عليها قبوله ثابتة
وقلت له قد شهد عليك
أصحابنا الجازيون وعلى
من ذهب مذهبك في
ردهذين الحديثين وفيما
رددت مما أخذوا به من
الحديث أنكم تركتم
السنن وابتدعتم خلافها
ولعلهم قالوا فيكم ما أحب
الكف عن ذكره
لا فراطه وشهدت على

وكان كل واحد منهما يدعي كله أحلفت كل واحد منهما صاحبه فان حلفا معا قال شي بينهما نصفان
كما كان في أيديهما فان حلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف قيل للحالف انما أحلفناك على النصف الذي
في يدك فلما حلفت جعلناه لك وقطعنا دعوى المدعي عليك وأنت تدعي نصفاً في يده فأبى أن يحلف فأحلف
أنه لك كما ادعت فان حلف فهو له وإن أبى فهو للذي في يديه ولو كانت دار في يدي رجل فادعي آخر أنها داره
ملكها بوجهه من وجوه المالك وسأل عين الذي الدار في يديه أو سأل أن تكون اليمين بالله ما اشتريتها وما وهبت لي
فإن أبى ذلك الذي الدار في يديه أحلفناه بالله كما يحلف مال هذا المدعي بسميه باسمه في هذه الدار حق مالك ولا غيره
بوجه من الوجوه من قبل أنه قد اشتريتها ثم تخرج من يديه ويتصدق بها عليه فتخرج أيضاً من يديه وتوجب
له ولا يقبضها وإذا أحلفناه كما وصفت فقد احتطنا له وعليه في اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا
في رد اليمين بعض الناس وقال من أين أخذتموها فكيف كتب له ما كتبت من السنة والأثر عن عمر وغيره مما
كتبت وقلت له كيف لم تصر إلى القول بهما مع ثبوت الحجج عليك فيها قال فاني انما رددتها لأن النبي صلى الله
عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر وقاله عمر فقلت له وهذا على ما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وروى عن عمر وهو على خاص فيما بيننا في كتاب الدعوى واليمينات فان كانت بيعة أعطى بها المدعي
وإذا لم تكن أحلف المدعي عليه وليس فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين على المدعي عليه أنه ان
لم يحلف أخذ منه الحق قال فاني أقول هذا عام ولا أعطى مدعياً إلا بيعة ولا أبرئ مدعي عليه (١) من عين فإذا
لم يحلف لزمه ما ادعى عليه وإذا حلف برئ فقلت له أرايت مولى لي وجدته قتيلاً في محلة فحضرته أنا وأهل
المحلة فقالوا لك أيدي هذا بيعة فقلت لا بيعة لي فقلت فاحلفوا أو اقرموا فقالوا لك قال النبي صلى الله عليه
وسلم اليمين على المدعي عليه وهذا لا يدعي علينا قال كأنكم مدعي عليكم قلنا وقالوا فإذا حكمت بكأن وكأن
مما لا يجوز عندك هي فيما كأن فيه ليس كأن أفعلينا كلنا أو على بعضنا قال بل على كلكم قلت فقالوا
فأحلف كلنا والافأنت تظلمه إذا اقتصرنا بالآيمان على الخمسين وهو يدعي على مائة وأكثر وهو عندك
لو ادعى درهماً على مائة أحلفتهم كلهم وظلمتنا إذا أحلفتنا فلم تبرئنا واليمين عندك موضع براءة وإذا أعطيت
بلا بيعة فخرجت من جميع ما احتججت به عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه قال هذا عن
النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر خاصة قلت فإن كان عن عمر خاص فلا ينطه بالخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن عمر ونحضر الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر في غير ما جاء فيه نص خبر عن عمر قال
نعم قلنا ولا يختلف عندك قال لا قلنا ويدلك خصوصه حكماً يخرج من جملة قوله أن جملة قوله ليست على
كل شيء قال نعم وقلت له فالذي احتججت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في نقل الآيمان
عن مواضعها التي ابتدئت فيها أثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله البيعة على المدعي واليمين على المدعي
عليه والذي احتججت به عن عمر أثبت عنه من قولك في القسامة عنه فكيف جعلت الرواية الضعيفة عن عمر
حجة على ما زعمت من عموم السنة التي تخالفه ومن عموم قوله الذي يخالفه وعبت على أن قلت بسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في رد اليمين واستدلت بها على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على
المدعي عليه خاص فأضيت سنته برد اليمين على ما جاءت فيه سنته في البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه
ولم يكن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه بيان أن النكول كالأقرار إذا لم يكن مع
النكول شيء يصدقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو يخالف البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه
بكثير قد كتبنا ذلك في اليمين مع الشاهد وكتاب الدعوى واليمينات واكتفينا بالذي حكينا في هذا الكتاب
وقلت له فكيف تزعم أن النكول يقوم مقام الأقرار فان ادعت حقاً على رجل كثير أو قلت فقأ عين غلاماً
أو قطع يده أو رجله فلم يحلف قضيت عليه بالحق والجراح كلها فان ادعت أنه قتله قلت القياس إذا لم يحلف
(١) كذا في النسخ وقوله بعده فيما كأن فيه ليس كأن أي هذه القصة ليست مما المظنة فيه كالمثنية تأمل

أن يقتل ولكن استحسن فأحبسه حتى يقر فيقتل أو يحلف فيبرأ وقال صاحبك بل أجعل عليه الدية ولا أحبسه وأحلتها جميعا في العمد وهو عندكم لادية فيه فقال أحدكم هو حكم الخطأ وقال الآخر أحبسه وخالفهما أصل قولكم أن النكول يقوم مقام الاقرار فكيف زعمتم أنكم لا عنتم بين زوجين فالتعن الزوج وأبت المرأة لتعن حبستموها ولم تحذوها والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها لأن الله عز وجل يقول ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله فيبين والله تعالى أعلم أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج الآن تشهدون نحن نقول تحذف إن لم تلتن وخالفتم أصل مذهبكم فيه فقال فكيف لم تجعلوا النكول يحق الحق للبدعي على المدعي عليه وجعلتم عين المدعي بحقه عليه فقلت له حكم الله فيمن رمى امرأة برنأ أن يأتي بأربعة شهداء أو يحد بفعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن يلتعن الزوج ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد إلا بأن تحلف فإن حلفت برئت وإن نكحت لزمتها ما نكحت عنه وليس بنكولها فقط لزمتها ولكن بنكولها مع يمينه فلما اجتمع النكول وبين الزوج لزمتها الحد وجدنا السنة والخبر برد اليمين فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليمين رددناها على الذي يخالفه فإن حلف فاجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخذ حقه وإن لم يحلف لم يأخذ حقه لأن النكول ليس باقرار ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط اقرارا وجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكحت وحلف الزوج لا إذا نكحت فقط اتباعا وقياسا بل وجدتها لا يختلف الناس في أن لا حد عليها إلا بينة تقوم أو اعتراف وأن لو عرضت عليها اليمين فلم تلتن عن لم تحذف بترك اليمين وإذا حلف الزوج قبلها ثم لم تحلف فاجتمعت عين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي هو خصم يلزمه دون الأجنبية ونكولها عما ألزمتها التعانة وهو يمينه حدثت بالدلالة لقول الله عز وجل ويدرا عنها العذاب

من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمرى بالبدعة وخلاف السنة وردا هم ضعف العقول فاجتمع قولك وقولهم على أن عابول بما خالف من الحديث وعيبتهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفوا وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الأفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الأفراد مصيبا فيكون شاهدا على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الأفراد أو مخطئا بعينه ترك حديث الأفراد فيكون مخطئا في أخذه في بعض الحالات بحديث الأفراد وعيب من خالفه وقلت له وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم فسيبوا من خالف

﴿ في حكم الحاكم ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبهذا نقول وفي هذا البيان الذي لا إشكال معه بحمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرائر الله عز وجل فالحلل والحرام على ما يعلمه الله تبارك وتعالى والحكم على ظاهر الأمر وافق ذلك السرائر وأخالفها فلو أن رجلا زور بينة على آخر فشهدوا أن له عليه مائة دينار فقاضى بها القاضى لم يحل للقضى له أن يأخذها إذا علمها باطلا ولا يحل حكم القاضى علم المقضى له والمقضى عليه ولا يحل الحلل على واحد منهما حراما ولا الحرام لواحد منهما حلالا فلو كان حكم أبايريل علم المقضى له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهما محرما عليه فأباحه القاضى أو علمه حلالا فخرمه عليه القاضى بالظاهر عنده حائلا بحكم القاضى عن علم الخصمين كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الأحكام أن يكون هكذا فقد أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحكم بينهم بالظاهر وأن حكمه لا يحل لهم ما حرم الله تعالى عليهم فأصل هذا ما وصفت لك من أن تنظر ما حل لك فان حكم لك به أخذته وما حرم عليك فحكم لك به لم تأخذه ولو طلق رجل امرأته ثلاثا ثم حلف فحلفه الحاكم ثم قضى له بحبسها لم يحل له إصابتها ولا لها أن تدعه يصبها وعليها أن تمتنع منه بأكثر مما تقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضربه وإن أتى الضرب على نفسه ولو شهد شاهدان زور على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضى بينهما لم يحل لها أن تنكح أبدا إذا علمت أن ما شهد به باطل ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أربعا سواها وكان له أن يصبها حيث قدر عليها إلا أن نكحها

أن يفعل خوفاً أن يعد زانيا فيجد ولم يكن لها أن تمتنع منه وكان لكل واحد منهما أن مات صاحبه قبله أن يرثه ولم يكن لورثته أن يدفعوه عن حقه في ميراثه إذا علموا أن الشهود كاذبون وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه والبيوع بمجامعة ما وصفنا من الطلاق في الأصل وقد تختلف هي وهي في التصريف فيحتمل أن يكون معناهما لا يفترقان للاجتماع في الأصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفترقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته ولو باع رجل من رجل جارية فحده البيع خلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد اليقين أن كنت اشتريت منه فأشهد أنك قد فسخت البيع ويقول للبائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحل للبائع فرجها بانفساخ البيع فإن لم يفعل ففقهها أو قبل أحدها لا يحل فرجها للبائع لأنها في ملك المشتري وهذا قياس الطلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يحده البيع وحلفه يحلها للبائع ويقطع عنها ملك المشتري وأن يقول هـ ذار بيع ان شاء البائع حلت له بأن يقبل الرد كان مذهباً ولو ذهب مذهباً آخر ثالثاً وقال وجدت السينة إذا أفلس بثمنها كان البائع أحق بهما من الغرماء فلما كانت البيوع تملك بأخذ العوض فبطل العوض عن صاحب الجارية رجعت إليه بالملك الأول كان مذهباً أيضاً والله تعالى أعلم وهكذا القول في البيوع كلها ينبغي بالاحتياط للقاضي أن أحلف المدعى عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه ان كان بينك وبينه بيع فقد فسخته ويقول للبائع قبل الفسخ حتى يعود ملكه إليه بحاله الأولي وإن لم يفعل الحاكم فينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجحود للشراء ففسخ البيع وقبول من لم يره وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه نكحها بشهود وغاها أو ماتوا فجد وحلف كان ينبغي للقاضي أن يبطل دعواها ويقول له أشهد أنك ان كنت نكحتهم فافهمي طالق ان كان لم يدخل بها وان كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحدة ولا يملك رجعتها وان ترك ذلك القاضي ولم يقبل ذلك المدعى عليه النكاح والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حق فلا تحل لغيره ولا يحل له نكاح أختها حتى يحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غير أن نكحها إصابتها خوفاً من أن يعد زانيا فيقام عليه الحد وإها هي منعه نفسها التزكه إعطاءها الصداق والنفقة فإن سلم ذلك اليها ومنعته نفسها حتى يقر لها بالنكاح خوف الحبل وأن تعد زانية كان لها ان شاء الله تعالى لأن حالها في ذلك مخالفة حاله هو إذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيبها فيها لم يخف وهي تخاف الحبل أن تعد بإصابتها أو بإصابتها غير زانية تحذوها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق وقد شهد عليه بزور والقول في البعير يباع فيجحد البيع والدار فيجحد المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية وأحب للوالي أن يقول له افسخ البيع وللبيع قبل الفسخ فإن لم يفعل فللبائع في ذلك القول يقبل الفسخ فإن لم يفعل ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالمفلس فله اجارة الدار حتى يستوفي ثمنها ثم عليه تسليمها إليه أو إلى وارثه وكذلك يصنع بالبعير وان وجد ثمن الدار والبعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه إليه إذا أخذ ثمنه فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح والبيع وغير ذلك ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيها إذا قدر وان كانت تعلم أنهما كاذبان لم يسعهما الامتناع منه وتستزججهما ثلاثاً تعد زانية وإن كانت تشك ولا تدري أصدقا أم كذبا لم يسعهما ترك الزوج الذي شهدا عليه أن يصيها وأحبب لها الوقوف عن النكاح وان صدقتهما جاز لها أن تنكح والله وليهما العالم بصدقهما وكذبهما ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه وإن كان ممن يشك ذلك عليه أحببت أن يقف حتى يسأل فإن رآه أصاب أخذه وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف لأن تركه وهوله خير من أخذه وليس له والمقضي عليه بمال للقضي له ان علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حبسه وإن أشكل عليه أحببت له أن لا يحبسه ولا يسعه حبسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه

حديثاً أخذوا به عن رسول الله إلى الجهل إذا جهله وقالوا كان عليه أن يتعلمه وإلى البدعة إذا عرفه فتركه وهكذا كل أهل بلاد فيها علم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنفرد ولو لم يكن في تثبيت الحديث المنفرد حجة إلا ما وصفت من هذا كان تثبيته من أقوى حجة في طريق الخاصة لتتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها وقلت له سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن يأخذ من خالفه منكم بحديث ويترك مثله لأن ذلك عنده داخل في معناه وذلك كما قال فقال هذا كما وصفت والحجة بهذا ثابتة لكل من صح الأخذ بالحديث ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ولكن من أصحابنا من ذهب إلى شيء من التأويل فالحجة عليه قلت فسنذكر من التأويل

وهذا مثل أن يشهد رجلان أن فلانا توفي وأوصى له بألف ويحسد الوارث فإن صدقهما وسعه أخذهما وإن كذبهما لم يسعه أخذهما وإن شك أحببت له الوقوف وفي مثل هذا أن يشهد له رجلان أن فلانا دفعه فإن صدقهما وسعه أن يحمدوا إن كذبهما لم يسعه أن يحده وإن شك أحببت له أن يقف وحاله فيما غاب عنه من كل ما شهد به هكذا ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه ثم قال مزحت فإن صدقه بأنه مزاح لم يحل له أخذه وإن كذبه وكان صادقا بالقرار الأول عنده وسعه أخذه ما أقر له به وإن شك أحببت له الوقوف فيه

﴿ الخلاف في قضاء القاضي ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإلغنا بعض الناس في قضاء القاضي فقال قضاؤه يحل الأمور عما هي عليه فلو أن رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنها ما شهدت بزوج ورفق بالقاضي بينهما وسع أحدهما فيما بينه وبين الله أن ينكحها (قال الشافعي) ويدخل عليه أن لو شهد له رجلان بزور أن فلانا قتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل أو لم يكن له ابن فحكم له القاضي بالقود أن يقتله ولو شهد له على امرأة أنه تزوجها بولي ودفع إليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها ولو ولدت له جارية فحدها فأحلفه القاضي وقضى بآنته جارية له جازله أن يصيبها ولو شهد له على مال رجل ودمه بباطل أن يأخذ ماله ويقتله وقد بلغنا أنه سئل عن أشنع من هذا وأكثر فقال فيه عباد كرن أنه يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم حكى لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأة أن زوجها طلقها فحدها وحلف وقضى القاضي بأن تفر عنه لم يسعها أن يصيبها وكان لها إذا أرادت أصابتها قتله وهذا القول بعيد من القول الأول والقول الأول خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يعرفه أهل العلم من المسلمين قال نخالفه صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بزور أن زوجها طلقها ففرق الحاكم بينهما فقال لا يحل لأحد الشاهدين أن ينكحها ولا يحل القضاء ما حرم الله قال ثم عاد فقال ولا يحل للزوج أن يصيبها فقبل أن نكره له ذلك لثلاثا يقام عليه الحد فمن نكرهه أم لغير ذلك قال لذلك ولغيره قلنا أي غير قال قد حكم القاضي فهو يحل لغيره تزويجها وإذا حل لغيره تزويجها حرم عليه هو أصابتها فقبل له أو لبعض من يقول قوله أ رأيت قوله يحل لغيره تزويجها يعني من جهل أن حكم القاضي إنما كان بشهادة زور ف رأى أن حكمه بحق يحل له نكاحها فهو لا يحرم هذا عليه على الظاهر ويحرم عليه أن علم بمثل ما علم الزوج وكذلك لا يحرم عليه في الظاهر لو نكح امرأة في عدتها وقد قالت له ليست على عدة أم يعني أنه لو علم ما علم الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا بباطل حل له أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحبك خلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحفظ عنه في هذا جوابا بآ كثر مما وصفت

﴿ الحكم بين أهل الكتاب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أحفظ من قول أصحابنا وقياسه أنهم لا يتظرون فيما بين أهل الكتاب ولا يكشفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتدارواهم والمسلمون فإن فعلوا فلا يجوز أن يحكم المسلم ولا عليه إلا مسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه بحال وكذلك لو تدارواهم ومستأمن لا يرضى حكمهم وأهل ملة وملة أخرى لا ترضى حكمهم وإن تداعوا إلى حكمانا فإلغنا المتنازعون معامتراضين الحاكم بالخيار أن شاء حكمهم وإن شاء لم يحكمهم وأحب البنا أن لا يحكمهم فإن أراد الحكم بينهم قال لهم قبل أن يتظر فيه أني إنما أحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أجيز بينكم إلا شهادة العدول المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم في الإسلام من الربا ومن الخمر والخزير وإذا حكمت في الجنايات حكمت بها على عواقلكم وإذا كانت جناية

إن شاء الله ما يدل على أن الآية فيه وما سأل فيه سألك سر يقاها لف الحق عندنا كان أشبه أن يشبهه ٣ على كل من يسمعه منك من أصحابك لانكم قاتم ولكم علم عذاب الناس وبيان العقول وكلمته وغيره ممن سأل طريقه فيما تأولوا ورأيتهم غلطوا فيه وغلطوا بوجوه شتى أمثل مما حضرني منها مثالا يدل على ما رواها إن شاء الله ونسأل الله العصمة والتوفيق (قال الشافعي) أبان الله جل ثناؤه خلقه أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فخطبهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشيء عاما يريدون به العام وعاما يريدون به الخاص ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه وأبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعنه جل ثناؤه قبلوا بما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منها من يطع الرسول فقد أطاع الله وقوله فلا وربك

لا يؤمنون حتى يحكوا
فيما شجر بينهم ثم
لا يجحدوا في أنفسهم
حراما قضيت ويملوا
تسليما قال وقد
اختصرت من تمثيل
ما يدل الكتاب على أنه
نزل من الأحكام عاما
أريد به العام وكتبت في
كتاب غير هذا وهو الظاهر
من علم القرآن وكتبت
معه غيره مما أنزل عاما
يراد به الخاص وكتبت
في هذا الكتاب مما نزل
عام الظاهر ما دل الكتاب
على أن الله أراد به الخاص
لابانة الحجة على من تأول
مارأيناه مخالفا فيه
طريق من رضىنا مذهبه
من أهل العلم بالكتاب
والسنة من ذلك قال الله
جل ثناؤه فاذا انسخ
الاشهر الحرم فاقتلوا
المشركين حيث
وجدتموهم الآية وقال
وقاتلوهم حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله
لله فكان ظاهر مخرج
هذا عاما على كل مشرك
فأنزل الله قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا
باليوم الآخر ولا يحرمون
ما حرم الله ورسوله ولا
يدينون دين الحق من
الذين أتوا الكتاب حتى

تكون على العاقلة لم يحكم بها الا برضا العاقلة فان رضوا بهذا حكم به ان شاء وان لم يرضوا لم يحكم فان رضى
بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل ما الحجة في أن لا يحكم
بينهم الحاكم حتى يجتمعوا على الرضا ثم يكون بالخيار ان شاء حكم وان شاء لم يحكم فقلت له قول الله عز وجل
لنبيه فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان جاؤك وجاؤك كأنها
على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار فقال فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال فاننا نزع
أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله قلت له فاقرا الآية ولا تتبع أهواءهم
واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمعت من
أرضي عليه يقول وأن احكم بينهم ان حكمت على معنى قوله فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فتلك مفسرة وهذه حجة
وفي قوله فان تولوا دلالة على أنهم ان تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم ولو كان قوله وأن احكم بينهم الزاماً منه
للحكم بينهم ألزمهم الحكم متولين لانهم انما تولوا بعد الاتيان فاما ما لم يأتوا فلا يقال لهم تولوا وهم المسلمون اذا
لم يأتوا يتحاكمون لم يحكم بينهم الا أنه يتفق من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم فيغير عليهم وان كان
أهل الذمة دخلا بقول الله عز وجل وأن احكم بينهم في معنى المسلمين انبغى للوالى أن يتفق منهم ما أقاموا
عليه مما يحرم عليهم وان تولي عنه زوجان على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما برز وجين من المسلمين لو توليا
عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وبها يهود وبخبر وفدك ووادي القرى واليمن كانوا وكذلك في زمان
أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أجلاهم وكانوا بالشام والعراق واليمن ولأية عمر بن الخطاب وعثمان
وعلى رضى الله تعالى عنهم ولم يسمع لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم بحكم الا برضى يهوديين موافقين تراضيا
بحكم بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على وهم بشر يتظالمون ويتدارؤون ويختلفون ويحدثون فلولزم
الحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تفقد منهم ما يتفق من المسلمين ولولزم الحكم بينهم اذا جاء الطالب كان
الطالب اذا كان له في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكامه لحال المطلوب اذا جاء الفرج عند المسلمين ولجأوا
في بعض الحالات مجتمعين ان شاء الله تعالى ولو حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد من أئمة
الهدى بعده لحفظ بعض ذلك ان لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة ان شاء الله تعالى
وقلت له لو كان الأمر كما تقول فكانت احدي الآيتين ناسخة للآخرة ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية
جازا أن يكون قول الله عز وجل فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ناسخا لقوله وأن احكم بينهم وكانت عليها دلالة بما
وصفنا في التنزيل قال فما جئت في أن لا تجيز بينهم الشهادة المسلمين قلت قول الله عز وجل وان حكمت
فاحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله
والذي أنزل الله حكم الاسلام فحكم الاسلام لا يجوز الا بشهادة العدول المسلمين وقد قال الله وأشهدوا ذوي
عدل منكم وقال تعالى حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فلم يختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين
الاحرار العدول اذا كانت المعاني في الخصومات التي يتنازع فيها الأديميون معينة وكان فيما تداعوا الدماء
والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك الا بمن شرط الله من البينة وشرط الله المسلمين (١) أو بسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو اجماع من المسلمين ولم يستن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنا ولا أحدا من أصحابه
ولم يجمع المسلمون على اجازة شهادتهم بينهم وقلت له رأيت الكذاب من المسلمين أتجيز شهادته عليهم قال لا
ولا أجيز عليهم من المسلمين الا شهادة العدول التي تجوز على المسلمين فقلت له فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم
بدلوا كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم وقالوا هذان عند الله ليشترا به غنا قليلا فويل لهم مما كتبت بأيديهم

(١) أي أو الا بسنة الخ أي انه لا يباح الدم وغيره الا بشهادة من شرط الله الخ أو بسنة رسول الله الخ تأمل

وويل لهم مما يكسبون قال فالكذاب من المسلمين على الآدميين أخف في الكذب ذنباً من العاقد الكاذب على الله تعالى بلا شبهة تأويل وأدنى المسلمين خيراً من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من هو خير منهم بكذب وتقبلهم وهم شر بكذب أعظم منه والله أعلم

(الشهادات)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله تبارك وتعالى لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعداً قال يا رسول الله أرأيت إن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالكتاب والسنة يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة والكتاب يدل على أنه لا يجوز شهادة غير عدل قال والاجماع يدل على أنه لا تجوز الا شهادة عدل بالغ عاقل لما يشهد عليه قال وسواء أى زنا ما كان زنا حرين أو عبيدين أو مشركين لان كاه زنا ولو شهد أربعة على امرأة بالزنا وعلى رجل أو علمهما معاً لم ينبغ للمحاكم أن يقبل الشهادة لان اسم الزنا قد يقع على ما دون الجماع حتى يصف الشهود الأربعة الزنا فإذا قالوا رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المرد في المكحلة فأثبتوه حتى تغيب الحشفة فقد وجب الحد ما كان الحد رجماً أو جلداً وإن قالوا رأينا فرجه على فرجها ولم تثبت أنه دخل فيه فلا حد ويعزر فإن شهدوا على أن ذلك دخل في دبرها فقد وجب الحد كوجوبه في القبل فإن شهدوا بذلك على امرأة فأنكرت وقالت أنا عذراء أو رتقاء أريها النساء فإن شهد أربعة حرائر عدول على أنها عذراء أو رتقاء فلا حد عليها لانها لم يزن بها إذا كانت هكذا الزنا الذي يوجب الحد ولا حد عليهم من قبل أنا وان قبلنا شهادة النساء فيما يرين على ما يجزن عليه فإنا لا نحد بهم بشهادة النساء وقد يكون الزنا فيما دون هذا فإن ذهب ذاهب إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق (١) فقد قال عمر ذلك فيما بلغنا وقال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالمسيس وإن لم يكن أرخى سترا ويجب بارخاء الستر وإن لم يكن مسيس وذهب إلى أنها إذا خلت بينه وبين نفسها فقد وجب لها الصداق وجعل ذلك كالقبض في البيوع الذي يجب به الثمن وهو لو أغلق عليها باباً وأرخى ستراً وأقام معها حتى تبلى ثيابها وتلبث سنة ولم يقر بالأصابة ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد والحد ليس من الصداق بسبيل الصداق يجب بالعقدة فلو عقد رجل على امرأة عقدة نكاح ثم ماتت أو ماتت كان لها الصداق كاملاً وإن لم يرها وليس معنى الصداق من معنى الحد وبسبيل قال وإذا شهد أربعة على محصن أنه زنى بذمية حد المسلم ودفعت الذمية إلى أهل دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا فأما من قال نحكم عليهم رضوا أو لم يرضوا فيحدوها حد هان كانت بكرافائه ونفي عام وإن كانت ثيباً فالرجم قال وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ هذه المرأة فقال هي امرأتى وقالت ذلك أو قال هي جاري فاقول قولهما ولا يكشفان في ذلك ولا يخلفان فيه إلا أن يحضرها من يعلم غير ما قالاً وتثبت عليه الشهادة أو يقران بعد بخلاف ما ادعى فلا يجوز إلا ما وصفت من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة ببلاد غريبة وينتقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيبون ويعوتون ويشتري الجارية بغير بينة وبينة فيغيبون فتكون الناس أماناً على هذا لا يتحدثون وهم يزعمون أنهم أتوا ما أحل الله تعالى لهم ونحن لا نعلمهم كاذبين ولا يجوز أن نقول يحسد كل من وجدناه يجامع

(١) لعل هذا هو جواب قوله فإن ذهب وغرض الامام ابداء الفرق بين الصداق والحد فلا يقاس أحدهما بالآخر فتأمل كتبه مصححه

يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فدل أمر الله جل ثناؤه بقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية على أنه إنما أراد بالآيتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة وأن يقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله من خالف أهل الكتاب من المشركين وكذلك دلت سنة رسول الله على قتال أهل الأوثان حتى يسلوا وقتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية فهذا من العام الذي دل الله على أنه إنما أراد به الخاص لأن واحدة من الآيتين ناسخة للأخرى لأن لأعمالهم ما وجبها بأن كان كل أهل الشرك صنفين صنف أهل الكتاب وصنف غير أهل الكتاب ولهذا في القرآن نظائر وفي السنن مثل هذا قال والناسخ من القرآن الأمر ينزله الله من بعد الأمر يخالفه كما حول

القبلة قال فلنؤامنك
قبلة ترضاهما وقال
سيقول السفهاء من
الناس ما ولا هم عن
قبلتهم التي كانوا عليها
وأشبه له كثيرة في غير
موضع قال ولا ينسخ
كتاب الله الا كتابه لقول
الله ما ننسخ من آية
أو ننسها نأت بخير منها
أو مثلها وقوله وإذا
بدلنا آية مكان آية والله
أعلم بما ينزل قالوا انما
أنت مفتر فأبان أن نسخ
القرآن لا يكون الا
بقرآن مثله وأبان الله
جل ثناؤه أنه فرض على
رسوله اتباع أمره فقال
اتبع ما أوحى إليك من
ربك وشهد له باتباعه
فقال جل ثناؤه وانك
لتهدي إلى صراط
مستقيم صراط الله
فأعلم الله خلقه أنه
يهديهم إلى صراطه قال
فتقام سنة رسول الله
مع كتاب الله جل ثناؤه
مقام البيان عن الله عدد
فرضه كيان ما أراد بما
أنزل عاما للعام أراد به
أو الخاص وما أنزل
فرضا وأدبا وباحية
وارشاد الا أن شيئا من
سنة رسول الله يخالف

الا أن يقيم بينة على نكاح أو شراء وقد يأخذ الفاسق الفاسقة فيقول هذه امرأتى وهذه جاريتى فان كنت
أدرا عن الفاسق بأن يقول جيرانه رأيتهم يدعي أنها زوجته وتقر بذلك ولا يعلنون أصل نكاح درأت عن
الصالح الفاضل يقول هذه جاريتى لانه قد يشتريها بغير بينة ويقول هذه امرأتى على أحد هذه الوجوه ثم
كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحد اذا ادعى ما وصفت والناس لا يحدون الا باقرارهم أو بينة
تشهد عليهم بالفعل وأن الفعل محرم فأما بغير ذلك فلا يحد قال وهكذا لو وجدت ماملا فادعت تزويجا
أو اكرها ثم تحد ذن ذهاب ذاهب في الحامل خاصة الى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز
وجل - حق على من زنا اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف فان مذهب عمر فيه بالبيان عنه بالخبر أنه
يرجم بالحبل اذا كان مع الحبل اقرارا بالزنا أو غير ادعاء نكاح أو شبهة يدربها بالحد

(باب اجازة شهادة المحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقبل شهادة المحدودين في القذف وفي جميع المعاصي اذا تابوا فأما من أتى
محرم ما حد فيه فلا تقبل شهادته الا بعدة أشهر يختبر فيها بالانتقال من الحال السيئة الى الحال الحسنة والعفاف
عن الذنب الذي أتى وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات فلا تقبل
شهادته حتى يختبر هذه المدة في الانتقال الى أحسن الحال والكف عن القذف وأما من حد في أنه شهد
على رجل بالزنا فلم تتم الشهادة فان كان عدلا يوم شهد فساعة يقول قد تبنت وكذب نفسه تقبل شهادته
مكانه لأننا وان حددناه حد القاذف فلم يكن في معاني القذفة ألا ترى أنهم -م اذا كانوا أربعة لم يحدوهم ولو كانوا
أربعة شاتميين حددناهم والحجة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل
شهادته وسماه فاسقا ثم استثنى له الا أن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وآخره في جميع
ما يذهب اليه أهل الفقه الا أن يفرق بين ذلك خبر وليس عنده من زعم أنه لا تقبل شهادته وأن الثنية انما
هي على طرح اسم الفسق عنه خبر إلا عن شريح وهم يخالفون شريح الرأي أنفسهم وقد كلفني بعضهم
فكان من حجته أن قال ان بابكرة قال لرجل أراد أن يستشهد استشهد غيري فان المسلمين فسقوني فقلت
له لو لم تكن عليك حجة الا هذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف قلت أرايت بابكرة
هل تاب من تلك الشهادة التي حد بها قال فان قلت نعم قلت فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق فأى شيء
استثنى له بالتوبة قال فان قلنا لم يتب قلت فنحن لانخالقه في أن من لم يتب لم تقبل شهادته قال فتأوبته
اذا كان حسن الحال قلت اكذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال فهل في هذا خبر قلت ما محتاج
مع القرآن الى خبر ولا مع القياس اذا كنت تقبل شهادة الزاني والقاتل والمحدود في الخمر اذا تاب وشهادة
الزنديق اذا تاب والمشرک اذا أسلم وقاطع الطريق والمقطوع اليد والرجل اذا تاب لا تقبل شهادة شاهد بالزنا فلم
تتم به الشهادة فجعل قاذفا قال فهل عندك أثر قلت نعم أخبرنا سفيان أنه سمع الزهري يقول زعم أهل
العراق أن شهادة القاذف لا تجوز وأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته أو ان تبنت قبلت شهادته قال سفيان فذهب على حفظي الذي سماه
الزهري فسألت من حضرني فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت
لسفيان فهو سعيد قال نعم الا أنى شككت فيه فلما أخبرني لم أشك ولم أبتس عن الزهري حفظا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني عن ابن عباس أنه كان يجيز شهادة القاذف اذا تاب وسئل الشعبي عن
القاذف فقال أيقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجیح في القاذف اذا تاب
قبلت شهادته وقال كلنا يقوله عطاء وطاوس ومجاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاذف قبل أن
يحد مثله حين لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت بل هو قبل أن يحد شر حال منه حين يحد لان

الحدود كفارات الذنوب فهو بعد ما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أرد شهادته في خير حاله وأجيزها في شر حاله وانما رددتها باعلانه ما لا يحل له فلا أقبلها حتى ينتقل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد بالزنا عند الحاكم فلا يحده الحاكم لمجابهة أو شبهة فإذا كان عدلا يوم شهد ثم أ كذب نفسه قبلت شهادته مكانه لانه ليس في معاني القذف

﴿ باب شهادة الاعمى ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لان الشهادة انما وقعت وهو بصير الا أنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رد شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء قال أمته كما أثبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا تجوز شهادته لان الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس فان قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل انما حشد الله في القذف غير الأزواج اذا لم يأتوا بأربعة شهداء فإذا جاؤا بهم خرجوا من الحد وحد الأزواج الا بأن يخرجوا بالالتعان ففرق بين الأزواج والأجنبيين في هذا المعنى وجع بينهم في أن يحذوا ما اذا لم يأت هؤلاء بينة وهؤلاء بالالتعان أو بينة وسواء قال الزوج رأيت امرأتى تزني أو لم يقله كما سواء أن يقول الأجنبيون رأيناها تزني أو هي زانية لافرق بين ذلك فأما اصابة الاعمى أهله وجاريته فذلك أمر لا يشبه الشهادات لأن الاعمى وان لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة يكتب في بها وتعرفه هي معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظلمة على معنى معرفة متخبر بها ومحسنتها ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة المحسنة والمتخبر وقد يوجد من شهادة الاعمى بدلان أكثر الناس غير اعمى فإذا أبطلنا شهادته في نفسه فحقن لم ندخل عليه ضررا وليس على أحد ضرورة غيره وعليه ضرورة نفسه فهو مضطر الى الجماع الذي يحل لانه لا يجد أكثر من هذا ولا يبصر أبدا وليس بمضطر الى الشهادة ولا غيره مضطر الى شهادته وهو يحل له في ضرورته لنفسه ما لا يحل لغيره في ضرورته ألا ترى أنه يجوز له في ضرورته الميتة ولو صحبه من لا ضرورة له كضرورته لم تحل له الميتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث انما قبل على صدق الخبر وعلى الغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أنا نقبل في الحديث حديثي فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد اسمعت فلانا ونقبل حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق ولا نقبل شهادته ونرد حديث العبد اذا لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف بالحديث غير الشهادة

﴿ شهادة الوالد للولد والولد للوالد ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا تجوز شهادة الوالد للولد ولا لابي بنيه ولا لابي بناته وان تسفلوا ولا لأبائه وان بعدوا لانه من آبائه وانما شهد بشيء هو منه وان بنيه منه فكأنه شهد بغيره وهذا مما لا أعرف فيه خلافا ويجوز به شهادته لكل من ليس منه من أخ وذي رحم وزوجة لاني لا أجحد في الزوجة ولا في الاخ علة أردبها شهادته خبرا ولا قياسا ولا معقولا وانى لو رددت شهادته لزوجه لانه قد يرثها وترثه في حال رددت شهادته لمولاه من أسفل اذا لم يكن له ولد لانه قد يرثه في حال ورددت شهادته لعصبته وان كان بينه وبينهم مائة أب وليست أجدهم مال امرأته ولا تملك ماله فيكون يجر الى نفسه بشهادته ولا يدفع عنها وهكذا أجدهم في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لانه ابن جده الأدنى ورددتها لابن جده الذي يليه ورددتها لابي الجد الذي فوق ذلك حتى أردوها على مائة أب أو أكثر قال ولو شهد أخوان لأخ بحق

كتاب الله في حال لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي الى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئا من سنن رسول الله ناسخ لكتاب الله لانه قد أعلم خلقه أنه انما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن وقد اختصرت من ابانة السنة عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل على ما في مثل معناه ان شاء الله قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فدل رسول الله على عدد الصلاة ومواقفها والعمل بها وفيها وادل على أنها على العامة الاحرار والمماليك من الرجال والنساء الا الحيض فأبان منها المعاني التي وصفت وأنهما مرفوعة عن الحيض وقال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآيات وكان ظاهر مخرج الآية على أن على كل قائم الى الصلاة الوضوء فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائم الى

أو شهد عليه أحد بحق فخر حاه قبلت شهادتهم ما لو وردت في إحدى الحالين لرددتها في الأخرى قال وكذلك لو شهدوا له وهو مملوك أنه أعتق وكذلك لو حووا شاهدتين شهدا عليه بحديث قبلتهم لأن أصل الشهادة أن تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا تخفى قبلت في كل شيء فإن قال قائل فقد يجزئون إلى أنفسهم الميراث إذا صار حراً قيل له أفرايت أن كان له ولد أحراراً ورأيت أن كان ابن عم بعيد النسب قد يرثونه إن مات ولا ولده أو رأيت أن كان رجل من أهل العشيرة مترأخى النسب أترد شهادتهم له في الحديد فمعهونه بجرح من شهدوا على جرحه من شهد عليه أو بعتقه فإن قال نعم قيل أفرايت أن كانوا حلفاء فكانوا يعيرون بما أصاب حليفهم أو كانوا أصهاراً فكانوا يعيرون بما أصاب صهرهم وإن بعد صهره وكان من عشيرة صهرهم الأدنى أو رأيت أن كانوا أهل صناعة واحدة يعابون معا ويمدحون معاً من علم أو غيره فإن رد شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا فيهم وإن أجازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال ولا تجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

(شهادة الغلام والعبد والكافر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم لرجل بشهادة فليس للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسميها وسماعها منه تكلف فإذا بلغ الصبي وعتق العبد وأسلم الكافر وكانوا عدولاً فشهدوا بها قبلت شهادتهم لأنهم نردوها في العبد والصبي بعلة سخط في أعمالهما ولا كذبهم ما ولا بحال سيئة في أنفسهم ما ولا انتقلا عنها وهما بحالهما ما قبلناهما انما نردناهما لأنهم ما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهم ما وسكتهم ما في حالهما تلك سواء وأنا لا نسأل عن عدلهم ما ولو عرفنا عدلهم ما كان مثل جرحهم ما في أن لا تقبل شهادتهم ما في أن هذا لم يبلغ وأن هذا مملوك وفي الكافر وإن كان مأموناً على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معاً وكانوا كمن لم يشهدوا إلا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته في الشيء ثم تحسن حاله فيشهد بها فلا نقبلها لا نأخذ حكماً بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معنى الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتى اختبرنا أنه مجروح فيها بعمل شيء أو كذب فاختبر فرددنا شهادته فلا نجيزها وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولاً أو غير عدول ففيهم علة أنهم ليسوا من الشرط وهذا من الشرط إلا بأن يختبر عمله أو قوله والله تعالى الموفق

(شهادة النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وإن كثرن إلا ومعهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعداً ولا نجيز اثنتين ويحلف معهما ما لأن شرط الله عز وجل الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بمثل شهادتهما الغيرة قال الله عز وجل فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب الإيين مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فإنهم يجوزون فيه منفردات ولا يجوز منهن أقل من أربع إذا انفردن قياساً على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهداً وامرأتين فإن انفردن فقام شاهدان أربع وهكذا كان عطاء يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من

شاهدين ولا يجوز في العتق والولاء ويحلف المدعى عليه في الطلاق والحدود والعتاق وكل شيء بغير شاهد وبشاهد فان نكل رددت اليمين على المدعى وأخذت له بحقه وان لم يحلف المدعى لم آخذ له شيئاً ولا أفرق بين حكم هذا وبين حكم الأموال

(شهادة القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان القاضي عدلاً فأقر رجل بين يديه بشيء كان الاقرار عنده أثبت من أن يشهد عنده كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهدوا عنده بزور والاقرار عنده ليس فيه شك وأما القضاة اليوم فلا أحب أن أتكلم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبيلاً إلى أن يجوزوا على الناس والله تعالى الموفق

(رؤية الهلال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يلزم الامام الناس أن يصوهوا بالابشهادة عدلين فأكثر وكذلك لا يفطرون وأحب إلى لو صاموا بشهادة العدل لانهم لا مؤنة عليهم في الصيام ان كان من رمضان أذوه وان لم يكن رجوت أن يؤجروا به ولا أحب لهم هذا في الفطر لان الصوم عمل بر والفطر ترك عمل * أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين رضي الله تعالى عنه أن شاهداً شهد عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال شهر رمضان فصام أحسبه قال وأمر الناس بالصيام وقال أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان أحسبه «شك الشافعي» قال الربيع رجع الشافعي بعد فقال لا يصام إلا بشاهدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان على رضي الله تعالى عنه أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الإلزام والله تعالى أعلم

(شهادة الصبيان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الصبيان في حال من الأحوال لانهم ليسوا بمن نرضى من الشهداء وانما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى ومن قبلنا شهادته قبلنا احب يشهد بها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعد وفي كل حال ولا أعرف مكان من تقبل شهادته قبل أن يعلم ويجرب ويفارق موقفه اذا علمنا أن عقل الشاهد هكذا فنأجاز لنا أن نقبل شهادة من لا يدري ما لله تبارك وتعالى اسمه عليه في الشهادة وليس عليه فرض فان قال قائل فان ابن الزبير قبلها قيل فابن عباس ردها والقرآن يدل على أنهم ليسوا بمن يرضى * أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي مليكة عن ابن عباس

(الشهادة على الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الشهادة ولا يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوز الا رجلان ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء مع رجل وان كان ذلك في مال لانهم لا يشهدون على أصل المال انما يشهدون على تثبيت شهادة رجل أو امرأة واذا كان أصل مذهبنا أن لا نجيز شهادة النساء الا في مال أو فيما لا يراه الرجال لم نجيز نساء أن نجيز شهادتهن على شهادة رجل ولا امرأة

(الشهادة على الجراح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أقام رجل شاهداً على جرح خطأ أو عمداً مما لا قصاص فيه بحال حلف مع شاهده عينا واحدة وكان له الأرض وان كان عمداً فيه قصاص بحال لم يحلف ولم يقبل فيه الا شاهدان ولو أجزنا اليمين مع الشاهد في القصاص أجزناها في القتل وأجزناها في الحدود ووضعناها الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في عبد قتلته حرأونصراني قتلته حر مسلم أو جرح قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عمداً لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل ولا تجزى اذا انفردن ولا يمين لطالب الحق معهن وحدهن (١) فان ذهب ذاهب إلى أن يقول ان القسامة تجب بشاهد في النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول أو القوت من البينة ولا يجوز له إلا أن يزعم أن الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيقضى فيه بالقسامة ويجعلها نجسين عينا ولا يفرق بينه وبين القسامة

(١) قوله فان ذهب الخ كذا في النسخ وتأمله

وعشر ورابع عشر وشي
بعدد وقال الله والله على
الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلاً الآية
فدل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على
مواقيت الحج وما يدخل
به فيه وما يخرج به منه
وما يعمل فيه بين الدخول
والخروج وقال الله
جعل ثأوه والسارق
والسارقة فاقطعوا
أيديهم ما وقال الزانية
والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة
وكان ظاهر مخرج هذا
عاماً فدل رسول الله
على أن الله جعل
ثأوه أراد به هذا بعض
السارقين بقوله تقطع
اليدين في ربع دينار
فصاعداً ورجم الحرين
الزانيين الثيبين ولم
يجلدهما فدلّت السنة
على أن القطع على بعض
السراق دون بعض
والجلد على بعض الزناة
دون بعض فقد يكون
سارقاً من غير حرز
فلا يقطع وسارقاً لا تبلغ
سرقة ربع دينار
فلا يقطع ويكون
زانياً ثيباً فلا يجلد
مائة فوجب على كل
عالم أن لا يشك أن سنة
رسول الله اذا قامت

في النفس بحال أو يزعم أن القسامة لا تكون الا في النفس فأصل حكم الله تعالى في الشهادة شاهدان أو شاهد واحد أو ثلث في المال وأصل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال والقصاص ليس بمال قال فلا ينبغي الا أن لا يجاز على القصاص الا شاهدان الا أن يقول قائل في الجراح ان فيها قسامة مثل النفس فاذا أبي من يقول هذا أن يقبل شاهد واحد أو امرأتين ثم يقتص كان ينبغي أن يكون لان يقبل عينا وشاهدا أشد ابااء

﴿ شهادة الوارث ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه أو وصي له بالثلث وجاء آخر بشاهدين يشهدان له أن أباه أو وصي له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بأنها له ويقيم الآخر شاهدا أنها له لا اختلاف بينهما فن رأى أن يسوى بين شاهد ويمين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع شاهده وجعل الثلث بينهما نصفين ومن لم يرد ذلك لان الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنيا عن أن يحلف جعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث اذا كان وحده ولو كان معه وارث آخر تجوز شهادته أو أجنبي كان الثلث بينهما نصفين في القولين معا قال ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن وصيته للمشهود له وصيره الى هذا الآخر حلف مع شاهده وكان الثلث له وهذا يخالف المسئلة الأولى لأنهما في المسئلة الأولى مختلفان وهذا يثبت ما يثبت ويثبت أن أباه رجع فيه قال ولو مات رجل وترك بنين عددا فاقسموا أولم يقتسموا ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه أو وصي له بالثلث فان كان عدلا حلف مع شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعا وان كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه ولم يأخذ من الآخرين شيئا وأحلفوا له وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة أو عشرة من الورثة لرجل معهن أخذ ثلث ما في أيديهن ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر ولم يحلف المشهود له مع شهادتهن قال ولو كان الميت ترك ألفا نقدا أو ألفا دينارا على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه أو وصي له بالثلث فان كان عدلا أعطاه ثلث الألف التي عليه لأنها من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذها حلف (١) وان كان مفلسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء الأقرار الأول والأقرار الآخر لان الوارث لا يعد وأن يكون أقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث أبيه كما يلزمه ما أقربه في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغدا لا يخر لزمه ذلك كله ويتحصان في ماله أو يكون أقراره ساقطا لانه لم يقر على نفسه فلا يلزمه واحد منهما وهذا مما لا يقوله أحد علمته بل هما لازمان معا ولو كان معه وارث وكان عدلا حلف مع شاهدهما ولو لم يكن عدلا كانت كالمسئلة الأولى ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال واذا مات رجل وترك وارثا أو ورثة فأقر أحد الورثة في عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه ثم عاد بعد فقال بل هو لهذا الآخر فهو للأول وليس للآخر فيه شيء ولا غرم على الوارث قال وكذلك لو وصل الكلام فقال هو لهذا بل هو لهذا كان للأول منهما وذلك أنه حينئذ كالمقر في مال غيره فلا يصدق على إبطال أقراره قطعه لا يخر بأن يخرج به الى آخر وليس في معنى الشاهد الذي شهد بما لا يملك لرجل ثم يرجع قبل الحكم فيشهد به لا يخر قال واذا مات الميت وترك ابنين فشهد أحدهما لرجل بدين فان كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال مما في يدي الوارثين جميعا اذا حلف المشهود له وان كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهد له من دينه بقدر ما كان يأخذ منه لو جازت شهادته لان موجودا في شهادته أنه انعم له في يدي المقر حق وفي يدي الجاحد حق فأعطيته من المقر

(١) أي وان كان الآخر مفلسا لان عين مال الميت عنده وقد استحق الموصي له منها ثلثها تأمل

هذا المقام مع كتاب الله في أن الله أحكم فرضه بكتابيه وببين كيف ما فرض على لسان نبيه وأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ما أراد به العام والخاص كانت كذلك سنته في كل موضع لا تختلف وأن قول من قال تعرض السنة على القرآن فان وافقت ظاهره والا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل لما وصفت فأبان الله لنا أن سنن رسوله فرض علينا بأن تنتهي اليها لأن لنا معها من الأمر شيئا الا التسليم لها واتباعها ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها وأن كل ما سواها من قول الآدميين تبع لها قال فذكرت ما قلت من هذا لعدد من أهل العلم بالقرآن والسنن والآثار واختلاف الناس والقياس والمعقول فكلهم قال هذا مذهبا ومذهب جميع من رضينا من أئمتنا وحكي لنا عنه من أهل العلم فقلت لأحسن من خبرتهم عندي بحجة وأكثرهم علما

ولم أعطه من الجاحد شيئا وليس هذا كما هلك من مال الميت ذلك كما لم يترك ألا ترى أنه لو ترك ألفين فهلكت أحدهما وثبت عليه دين ألف أخذت الألف وكذلك لو ثبت لرجل وصية بالثلث أخذت الألف وكانت الهالكة كما لم يترك ولو قسم الورثة ماله اتبع أهل الدين وأهل الوصية كل وارث بما صار في يديه حتى يأخذوا من يديه بقدر ما صار لهم ولو أفلسوا فأعطى أهل الدين دينهم من يدي من لم يفلس رجع به على من أفلس وهذا الشاهد لا يرجع أبداً على أخيه بشي إنما هو أقرب به قال ولو ترك الميت رجلاً وارثاً واحداً فأقر لرجل أنه هذا العبد بعينه ثم أقرب به بعد لهذا فهو الأول ولا يضمن إلا خرساً وسواء دفع العبد إلى المقر له الأول أو لم يدفعه لافرق بينهما ولو زعمت أنه إذا دفعه إلى الأول ثم أقرب به إلا أن لا يضمن إلا خرساً العبد لانه قد استهلكه بدفعه إلى الأول قلت كذلك لو لم يدفعه (١) من قبل أني إذا أجزت أقراره الأول ثم أردت أن أخرج ذلك من يدي الأول إلى الآخر بأقرار كنت أقررت في مال غيري فلا يكون ضامناً لذلك وسواء كان الوارث إذا كان منفرداً بالميراث ممن تجوز شهادته أو لا تجوز في هذا الباب من قبل أن لا أقبل شهادته في شيء قد أقرب به لرجل وخرج من ملكه إليه قال وهكذا لو أقر أن أباه أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال بل أوصى به لهذا أقبل قوله من قبل أني قد ألزمته أن أخرج من يديه ثلث مال أبيه إليه فإذا أراد أخراجه إلى غيره جعلته خصماً الذي استحقه أولاً بأقراره فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصمه له قال ولو اقتسم الورثة ثم ليق الميت دين أو وصية بشهادة وارث أو غير وارث فذلك كله سواء ويقال للورثة إن تطوعتم أن تؤدوا على هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك وإن أبيت بعناله هذا في أحضر ما ترك الميت ونقضنا القسم بينكم ولم نبيع على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الوصية ألا ترى أنه لو ترك داراً وأرضاً وريقاً وثياباً ودرهماً وترك ديناً أعطينا صاحب الدين من الدراهم الحاضرة ولم نجبسه على غائب يباع ولم نبيع له مال الميت كله وبعناله من مال الميت بقدر دينه أو وصيته

(الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في كل حق لا دمين من مال أو حداً أو قصاص وفي كل حد لله تبارك وتعالى قولان أحدهما أنها تجوز والآخرة لا تجوز من قبل درء الحدود بالشبهات فمن قال تجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا أو أربعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى يصفوا زنا واحداً وفي وقت واحد ويثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتغيب الفرع في الفرع وتثبت الشهود على الشاهدين مثل ذلك ثم يقام عليه الحد قال وهكذا كل شهادة زناً لا يقبلها الحاكم فيجب بها حتى يشهدوا بها على زنا واحد فان شهدوا فأبهموا ولم يصفوا أنها رؤية واحدة ثم مات أحدهم أو ماتوا أو غاب أحدهم أو غابوا لم يحدده ولم يحددهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد قال وهكذا لو شهد ثمانية على أربعة في هذا القول أقيم عليه الحد قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان ألف درهم ولم يقل لهما ما شهدا فليس عليهما أن يقوما بهذه الشهادة فان قاما بها فليس للقاضي أن يحكم بهما لانه لم يسترعهما الشهادة فيكونانما شهد بحق ثابت عنده وقد يجوز أن يقول أشهد أن فلان عليه ألف درهم وعده أباهما أو من وجه لا يجب لانه غير مأخوذ بها فإذا كان مؤديها إلى القاضي أو يسترعى من يؤديها إلى القاضي لم يكن ليفعل إلا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه وإن كان على الصحة حتى يسأله من أين هي له عليه فان قال بأقرار منه أو ببيع حضرته أو سلف أجاز له فان قال هذا ولم يسأله القاضي كان موضع غيباً ورأيت جازاً من قبل أنه انما شهد بها على الصحة قال وإن شهد شاهد على شهادة غيره فعليه أن يؤديها وليس للقاضي أن يقبلها حتى يكون معه غيره قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول لرجل

(١) هذا تعليل لنفي الضمان فتنبه

فيما عات أرايت اذا زعمنا نحن وأنت أن الحق عندنا في أمر فهل يجوز خلافه قال لا قلت وجبتنا جنتك على من رد إلا حديث واستعمل ظاهر القرآن فقطع السارق في كل شيء لأن اسم السرقة يلزمه وأبطل الرجم لأن الله يقول الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وعلى من استعمل بعض الحديث مع هؤلاء وقال لا يمسح على الخفين لأن الله قد قد القدمين بغسل أو مسح وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريمه في القرآن لقول الله قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم ما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير وقالوا قال بما قلنا من أصحاب رسول الله من هو أعلم به من أبي ثعلبة فخر منا كل ذي ناب من السباع بخبر من ثقة عن أبي ثعلبة عن النبي قال نعم هذه حجتنا وكفى بها حجة ولا حجة في أحد مع رسول الله

بمال وصف ذلك من غصب أو بيع أو لم يصف ولم يشهد المقر فلازم له أن يؤديه أو على القاضي أن يقبله وذلك أن إقراره على نفسه أصدق الأمور عليه قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان حقاً لم يلزم فلاناً لأنه لم يقرب به وإقرار غيره عليه لا يلزمه ولا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهداً عليه والشهادة عليه أن يقوم بها عند الحاكم أو يستريحها شاهداً فأما أن ينطق بها وهي عنده كالزناح فيسمع منه ولا يستريحها فهذا بين أن ما أقرب به على غيره ولا يلزم غيره إقراره ولم يكن شاهداً به فيلزم غيره شهادته قال وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قد سرق ما لا لرجل فوصفاً للمال ولم يصفاه من حيث سرقه أو وصفاً من حيث سرقه ولم يصفاه للمال فلا قطع عليه لأنه قد يكون سارقاً لا قطع عليه وذلك أن يختلس أو يسرق من غير حرز أو يسرق أقل من ربع دينار فإن مات الشاهدان أو غابا لم يقطع وإذا ما تآخى بعد أن يحلف فاذا غابا حبس حتى يحضرا ويكتب إلى قاضي البلد الذي هما فيه فيقفهما ثم يقبل ذلك من قبل كتاب القاضي في السرقة ومن لم يقبل كتاب القاضي في السرقة لم يكتب وإن كانا وصفاً السرقة ولم يصفاه الحرز أغرمها السارق ولم يقطع قال وإذا شهد شهود الزنا على الزنا لم يقيم الحد حتى يصفوا الزنا كما وصفت فإن فعلوا أقيم الحد وإن لم يفعلوا حتى غابوا (١) أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبداً حتى يجتمع أربعة يصفون زنا واحداً فيجب بمثله الحد أو يحلفه ويخليه ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أرى بامرأة لأنهم قد يعدون الزنا وقع على بهيمة ولعلمهم أن يعدوا الاستمراء زناً فلا تحده أبداً حتى يثبتوا الشهادة وبينوها له فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأثبتوه فقال الرابع رأيت نال منها ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المقتنين أن يحده الثلاثة ولا يحده الرابع ولو كان الرابع قال أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحده في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحدها وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا لم يحدها ولم يحدها ولو قالوا رأينا هذه المرأة ثم لم يثبتوا حدوا بالقذف لأنهم قد قذفوا لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن يلغنه الحجة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن يكون مسلماً بحضرة سرقته جاء من بلاد حرب وإما أن يكون جافياً ببادية أهل جفاء لم بأساً بأن يعرض له بأن يقول لعلمه لم يسرق فأما أن يقول له اجحد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبشاً فلان وقال الآخر بل سرقه من هذه الدار أو شهدا بالرؤية معا وقال أحدهما سرقه من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيّة أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال الآخر أجهم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشاً وقال الآخر كان نعجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للمسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت وحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشاً ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشاً ووصفه عشيّة فلم يدع المسروق إلا كبشاً حلف على أي الكبشين شاء وأخذه أو غنه إن فات وإن ادعى كبشين حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكوّنوا وصفاً أن السرقة واحدة واختلغا في صفتهما فهذه سرقتان يحلف مع كل واحد منهما وأخذه قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب نجراً اليوم وشاهد آخر أنه شرب نجراً أمس لم يحده من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا وشهد آخر أن أنه زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتموا أربعة حدّهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلاً اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحده من قبل أنه

(١) قوله أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبداً حتى يجتمع أربعة يصفون زنا واحداً فيجب بمثله الحد أو يحلفه ويخليه ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أرى بامرأة لأنهم قد يعدون الزنا وقع على بهيمة ولعلمهم أن يعدوا الاستمراء زناً فلا تحده أبداً حتى يثبتوا الشهادة وبينوها له فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأثبتوه فقال الرابع رأيت نال منها ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المقتنين أن يحده الثلاثة ولا يحده الرابع ولو كان الرابع قال أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحده في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحدها وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا لم يحدها ولم يحدها ولو قالوا رأينا هذه المرأة ثم لم يثبتوا حدوا بالقذف لأنهم قد قذفوا لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن يلغنه الحجة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن يكون مسلماً بحضرة سرقته جاء من بلاد حرب وإما أن يكون جافياً ببادية أهل جفاء لم بأساً بأن يعرض له بأن يقول لعلمه لم يسرق فأما أن يقول له اجحد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبشاً فلان وقال الآخر بل سرقه من هذه الدار أو شهدا بالرؤية معا وقال أحدهما سرقه من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيّة أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال الآخر أجهم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشاً وقال الآخر كان نعجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للمسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت وحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشاً ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشاً ووصفه عشيّة فلم يدع المسروق إلا كبشاً حلف على أي الكبشين شاء وأخذه أو غنه إن فات وإن ادعى كبشين حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكوّنوا وصفاً أن السرقة واحدة واختلغا في صفتهما فهذه سرقتان يحلف مع كل واحد منهما وأخذه قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب نجراً اليوم وشاهد آخر أنه شرب نجراً أمس لم يحده من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا وشهد آخر أن أنه زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتموا أربعة حدّهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلاً اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحده من قبل أنه

(١) قوله أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبداً حتى يجتمع أربعة يصفون زنا واحداً فيجب بمثله الحد أو يحلفه ويخليه ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أرى بامرأة لأنهم قد يعدون الزنا وقع على بهيمة ولعلمهم أن يعدوا الاستمراء زناً فلا تحده أبداً حتى يثبتوا الشهادة وبينوها له فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأثبتوه فقال الرابع رأيت نال منها ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المقتنين أن يحده الثلاثة ولا يحده الرابع ولو كان الرابع قال أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحده في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحدها وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا لم يحدها ولم يحدها ولو قالوا رأينا هذه المرأة ثم لم يثبتوا حدوا بالقذف لأنهم قد قذفوا لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن يلغنه الحجة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن يكون مسلماً بحضرة سرقته جاء من بلاد حرب وإما أن يكون جافياً ببادية أهل جفاء لم بأساً بأن يعرض له بأن يقول لعلمه لم يسرق فأما أن يقول له اجحد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبشاً فلان وقال الآخر بل سرقه من هذه الدار أو شهدا بالرؤية معا وقال أحدهما سرقه من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيّة أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال الآخر أجهم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشاً وقال الآخر كان نعجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للمسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت وحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشاً ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشاً ووصفه عشيّة فلم يدع المسروق إلا كبشاً حلف على أي الكبشين شاء وأخذه أو غنه إن فات وإن ادعى كبشين حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكوّنوا وصفاً أن السرقة واحدة واختلغا في صفتهما فهذه سرقتان يحلف مع كل واحد منهما وأخذه قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب نجراً اليوم وشاهد آخر أنه شرب نجراً أمس لم يحده من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا وشهد آخر أن أنه زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتموا أربعة حدّهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلاً اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحده من قبل أنه

(١) قوله أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبداً حتى يجتمع أربعة يصفون زنا واحداً فيجب بمثله الحد أو يحلفه ويخليه ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أرى بامرأة لأنهم قد يعدون الزنا وقع على بهيمة ولعلمهم أن يعدوا الاستمراء زناً فلا تحده أبداً حتى يثبتوا الشهادة وبينوها له فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأثبتوه فقال الرابع رأيت نال منها ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المقتنين أن يحده الثلاثة ولا يحده الرابع ولو كان الرابع قال أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحده في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحدها وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا لم يحدها ولم يحدها ولو قالوا رأينا هذه المرأة ثم لم يثبتوا حدوا بالقذف لأنهم قد قذفوا لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن يلغنه الحجة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن يكون مسلماً بحضرة سرقته جاء من بلاد حرب وإما أن يكون جافياً ببادية أهل جفاء لم بأساً بأن يعرض له بأن يقول لعلمه لم يسرق فأما أن يقول له اجحد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبشاً فلان وقال الآخر بل سرقه من هذه الدار أو شهدا بالرؤية معا وقال أحدهما سرقه من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيّة أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال الآخر أجهم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشاً وقال الآخر كان نعجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للمسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت وحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشاً ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشاً ووصفه عشيّة فلم يدع المسروق إلا كبشاً حلف على أي الكبشين شاء وأخذه أو غنه إن فات وإن ادعى كبشين حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكوّنوا وصفاً أن السرقة واحدة واختلغا في صفتهما فهذه سرقتان يحلف مع كل واحد منهما وأخذه قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب نجراً اليوم وشاهد آخر أنه شرب نجراً أمس لم يحده من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا وشهد آخر أن أنه زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتموا أربعة حدّهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلاً اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحده من قبل أنه

وعائشة وأبو هريرة
 وهم أعلم بالحديث وألزم
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 وأقرب منه وأحفظ عنه
 وإن بعضهم ذهب إلى
 أن المسح منسوخ
 بالقرآن وأنه إنما كان
 قبل نزول سورة المائدة
 وإن لم يزل في الناس إلى
 اليوم من يقول بقولهم
 قال لا أقبل من هذا شيئاً
 وإس في أحد رديخها
 عن رسول الله بلا خبر
 عنه حجة قلت له وإنما
 كانت الحجة في الرد
 لو أوردوا أن رسول الله
 مسح ثم قال بعد مسحه
 لا تمسحوا قال نعم قلت
 ولا يقبل أن يقال لهم
 إذا قال قائلهم لم مسح
 النبي بعد المائدة فأنما
 قاله بعلم أن المسح
 منسوخ قال ولا قلت
 وكذلك لا يجوز أن يقبل
 قول من قال إن النبي
 لم يمسح بعد المائدة إذا
 لم يرو ذلك عن النبي
 قلت له ويجوز أن
 ينسخ القرآن السنة إلا
 أحدث رسول الله سنة
 تنسخها قال أما هذا
 فأحب أن تبينه لي
 قلت أرايت لو جاز أن
 يكون رسول الله سن
 فتلزمه من سنته ثم نسخ الله

ليس ثم اثنان يشهدان على قذف واحد وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق فقال أحدهما قال لا امرأته أمس
 أنت طالق وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق فلا طلاق من قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما
 على ابتداء القول الذي يقع به الآن الحد أو الطلاق أو العتق كشهادتهما على الفعل وليس هذا كما يشهدان
 عليه بأنه أقرب بشئ مضى منه قال ويحلف في كل شئ من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة استحلفته ولم يكن
 عليه شئ قال وهكذا لو قال أشهد أنه قال لا امرأته أنت طالق إن دخلت الدار فدخلتها وقال الآخر أشهد
 أنه قال لا امرأته أنت طالق إن ركبت الدابة فركبتها لم تطلق امرأته لأن كل واحد منهما يشهد عليه بطلاق
 غير طلاق الآخر قال وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهدا اثنان أنه ثوب كذا وقيمته كذا
 وشهد الآخر أن أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا فكانت إحدى الشهاداتتين يجب فيها القطع والأخرى لا يجب
 بها القطع فلا قطع عليه من قبل أن اندرأ الحدود بالشبهة وهذا أقوى ما يدرك به الحدود وأخذ بالآقل من القيمتين
 في الغرم لصاحب السرقة وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بألف والآخر بألفين من قبل أنه
 قد يكون لذلك ألف من وجه وألفان من وجه وهذا لا يكون له الاثنان ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه وليس
 شهود الزيادة بأولى من شهود النقص وأحلفه مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على
 أكثر القيمتين قال ومن شهد على رجل بغير الزنا فلم تتم الشهادة فلا حد على الشاهد ولا بأس أن يفرق
 القاضي بين الشهود إذا خشي عبثهم أو جهلهم بما يشهدون عليه ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه وعلى الساعة
 التي يشهدون فيها وعلى الفعل والقول كيف كان وعلى من حضر ذلك معهم وعلى ما يستدل به على صحة
 شهادتهم وشهادة من شهد معهم قال وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل أو الخيف على المشهود عليه والتحامل
 لمن يشهدون له أو الخيف له فإن صححو الشهادة قبلها وإن اختلفوا فيها باختلافها فبفساد الشهادة ألغاهما قال
 وإذا أثبت الشهود الشهادة على أي حد ما كان ثم غابوا أو ماتوا قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم عليه الحد
 وهكذا لو كانوا عدولاً ثم غابوا قبل أن يقيم الحد أقيم وهكذا لو خرسوا أو عموا قال وإذا كان الشهود عدولاً
 أو عدلوا عند الحاكم أطردهم المشهود عليه جرحهم وقبلها منه على من كان من الناس لا فرق بين الناس في ذلك
 لأن ارد شهادة أفضل الناس بالعداوة والجر إلى نفسه والدفع عنها ولا تقبل الجرح من الجارح إلا بتفسير
 ما يجرح به الجارح المجروح فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء ويكفر بعضهم بعضاً ويضل
 بعضهم بعضاً ويجرحون بالتأويل فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الجارح فقيهاً أو غير
 فقيه لما وصفت من التأويل قال وإذا شهد شهود على رجل بحد ما كان أو حق ما كان فقال المشهود عليه
 هم عبيد أو لم يقله فحق على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بخبره منه بهم أو بينة تقوم
 عنده أنهم أحرار بالغون مسلمون عدول فإذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه ثم أطرده جرحهم فإن جاءها
 قبلها منه وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس من الناس أحد نعلمه
 إلا أن يكون قليلاً يحض الطاعة والمروءة حتى لا يخلطها بشئ من معصية ولا ترك مروءة ولا يحض المعصية
 ويترك المروءة حتى لا يخلطها بشئ من الطاعة والمروءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة
 والمروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب إلا أظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته وكل
 من كان مقيماً على معصية فيها حد أو أخذ فلا نجيز شهادته وكل من كان منكشف الكذب مظهره غير
 مستتر به لم تجز شهادته وكذلك كل من جرب بشهادة زور وإن كان غير كذاب في الشهادات ومن كان إنما
 يظن به الكذب وله مخرج منه لم يلزمه اسم كذاب وكل من تأول فأتى شيئاً مستحلاً كان فيه حداً ولم يكن لم ترد
 شهادته بذلك ألا ترى أن من جل عنه الدين ونصب علماً في البلدان من قد يستحل المتعة فيفسي بان ينكح
 الرجل المرأة أو ما يدبراهم مسماة وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من يستحل الديار

ب عشرة دنانير يد ابسد وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك
 الدماء ولا نعلم شيأ أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر وعاب على من
 حرمه وغيره يحرمه ومنهم من أحل اتيان النساء في أدبارهن وغيره يحرمه ومنهم من أحل بيوعا محرمة عند
 غيره فإذا كان هؤلاء مع ما وصفت وما أشبهه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم وقد ترك عليهم ما تأولوا
 فأخطوا فيه ولم يجرحوا بعظيم الخطا إذا كان منهم على وجه الاستحلال كان جميع أهل الأهواء في هذه المنزلة
 فإذا كانوا هكذا فاللاعب بالشرط نرج وان كرهنا هاله وبالحمام وان كرهنا هاله أخف حالا من هؤلاء بما لا يحصى
 ولا يقدر فأما ان قام رجل بالحمام أو بالشرط نرج رد ذلك بشهادته وكذلك لو قام بغيره فقامر على أن
 يعادى انسانا أو يسابقه أو يناضله وذلك أن لا نعلم أحدا من الناس استحل القمار ولا تأوله ولكنه لو جعل فيها
 سبقات أو لا كالسبق في الرمي وفي الخيل قيل له قد أخطأت خطأ فاحشا ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه
 بعد ما بين له وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد وأن العامة مجتمعة على أن هذا محرم قال وبائع الخمر مردود
 الشهادة (١) لانه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن يبيعها محرم فاما من عصر عن بائعه عصيرا فهو في الحال التي
 باعه فيها حلال كالعنب يشتره كباي كل العنب وأحب الى له أن يحسن التوقي فلا يبيعه ممن يراه يتخذ
 نجرا فان فعل لم أفسخ البيع من قبل أنه باعه حلالا ونية صاحبه في أحداث المحرم فيه لا تحرم الحلال ولا ترد
 شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقد ربا ويتخذ خلا فإذا كانت الحال التي باعه فيها حلالا يحل فيها بيعه وكان
 قد يتخذ حلالا وحراما فليس الحرام بأولى به من الحلال بل الحلال أولى به من الحرام وبكل مسلم قال وإذا
 شهد الشهود بشي فلم يحكم به الحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد بها شهادتهم لم يحكم عليه ولا يحكم عليه
 حتى يكونوا عدولا يوم يحكم عليه ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول ثم تغير حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم
 لأنه انما ينظر الى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم قال وإذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحهم أجل
 في جرحهم بالمصر الذي هو به وما يقاربه فان جاء بها والآن نفذ عليه الحكم ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه
 الحكم وان جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلا يوسع
 عليه فيه حتى يجرحهم أو يعوزه ذلك فيحكم عليه قال وإذا شهد الرجل بشهادة ثم رجع الى الحاكم فشكل
 فيها أو قال قد بان لي أني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها ولا يناله بعقوبة لان الخطأ موضوع عن بني آدم
 فيما هو أعظم من هذا وقال له لقد كنت أحب أن تثبت في الشهادة قبل أن تثبت عليها فان قال قد غلطت
 على المشهود عليه الاول وهو هذا الآخر طرحتا عن الاول ولم أجزها على الآخر لانه قد أطلعني على أنه قد شهد
 فغلط ولكن لو لم يرجع حتى يعضي الحكم بها ثم يرجع بعد مضى الحكم لم أرد الحكم وقدمضى وأغرهم ما ان
 كانا شاهدين على قطع دية يد المقتوع في أموالهما حالة لانهما قد أخطأ عليه وان قال لا عمدنا أن نشهد عليه
 ليقطع وقد علمنا أنه سيقطع اذا شهدنا عليه جعلنا المقتوع الخيارا ان شاء أن يقطع يديهما فاقصا صا وان شاء أن
 يأخذ منهما دية يده * أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال وإذا كان
 الراجع شاهدا واحدا بعد مضى الحكم والقول فيه كالقول في الاول يضمن نصف دية يده وان عمدا قطعت
 يده هو فأما اذا أقر بعد شهادة الزور في شيء ليس فيه قصاص فاني أعاقب مادون الحد ولا تجوز شهادتهما على
 شيء بعد حتى يختبرا ويجعل هذا احادنا منهم ما يحتاج الى اختبارهما بعد اذا بينا أنهما أخطأ على من شهدا
 عليه فأما لو شهدا ثم قال لا تنفذ شهادتنا فانا قد شككنا فيهما لم ينفذها وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها
 لان قولهما قد شككنا ليس هو قولهما أخطأنا قال وإذا شهد الشهود لرجل بحق في قصاص أو قذف
 أو مال أو غيره فأكذب الشهود المشهود له لم يكن له بعد كذا بهم مرة أن يأخذ بشي من ذلك الذي شهدوا
 له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يبطل الحكم به اذا كذب الشهود وانما له شهدوا وهو على نفسه أصدق

(١) لعله لا خلاف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

أن الأولى منسوخة والا
دخل هذا كله وكان
فيه تعطيل الأحاديث
قلت وكذلك لا يجوز
أن يقبل قول من قال
إن النبي لم يمسح على
الخفين بعد المائدة إذا لم
يرو ذلك خبراً عن النبي
لأنه إنما قاله على علمه
وقد يعلم غيره أنه مسح
بعدها ولا يرد عليه قول
غيره لم يمسح بعدها
اذ لم يروه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لأن هذا الواجواز أن
يقال لا يقبل أبداً أن
رسول الله قال شيئاً مثل
هذا إلا بان يقال قال
رسول الله ويجعل
القول قول صاحبه دون
قول النبي ولا يجعل في
قوله حجة وإن وافق
ظاهر القرآن إذا لم يعزه
إلى النبي بخبر يخالفه
قال نعم قلت إن هذا لو
حاز أن يقال إن
النبي إنما قال تقطع يد
السارق في ربع دينار
فصاعداً ورجم الثيبين
ثم نزل السارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما ونزل
الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة فتنسخ روجه بالجلد
ودلالة أن لا يقطع الا

ولو لم يكذب الشهود ولكتمهم رجعو وأوقد شهوده والله بقذف أو غيره لم يقض له بشيء منه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى الرجوع عن الشهادات ضربان فإشهاد الشاهدان أو الشهود على رجل بشيء يتلف من بدنه
أو ينال مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح وفعل ذلك به ثم رجعو وافقوا أو اعمدنا أن ينال ذلك منه
بشهادتنا فهي كالخناية عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خير بين أن يقتص أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه
من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد ولو قالوا اعمدنا الباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا
وأخذ منهم العقل وكان هذا عدا يشبه الخطأ فيما يقتص منه وما لا يقتص منه ولو قالوا أخطأنا أو شككنا
لم يكن في شيء من هذا عاقوبة ولا قصاص وكان عليهم فيه الأرش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا
على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ففرق بينهما الحالك ثم رجعوا أغرمهم الحالك صدق مثلها إن كان دخل بها
وإن لم يكن دخل بها أغرمهم نصف صدق مثلها لأنهم حرموها عليه ولم يكن لها قيمة المهر مثلها ولا ألقت
إلى ما أعطاه قل أو كثر إنما ألقت إلى ما أتلفوا عليه فأجعل له قيمته (قال) وإذا كانوا أنما شهدوا على الرجل
بمال يملك فأخرجوه من يديه بشهادتهم إلى غيره عاقبتهم على عمد شهادة الزور ولم أعاقبهم على الخطأ ولم أغرمهم
من قبل أني لو قبلت قولهم الآخر وكانوا شهدوا على دار قائمة أخرجتها فرددتها اليه لم يجز أن أغرمهم شيئاً
فإنما بعينه قد أخرجته من مائة مال كره وقد قال بعض البصريين إنه ينقض الحكم في هذا كله فتردد الدار
إلى الذي أخرجها من يديه أولاً (١) وإنما منعنا من هذا أن جعلناه عدلاً بالاول فأمضينا به الحكم ولم يرجع
قبل مضيه إنا أن نقضناه جعلنا لا آخر في غير موضع عدالة فتجيز شهادة على الرجوع ولم يكن أتلف شيئاً لا يوجد
إنما أخرج من يدي رجل شيئاً فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر فلما رجع كان كبتدي شهادة لا تجوز
شهادته وهو لم يأخذ شيئاً نفسه فأنزعه من يديه ولم يفت شيئاً لا يتفع به من أفاته وإنما شهد بشيء انتفع به
غيره فلم أغرمه ما أقر بيدي غيره قال وإذا شهد الرجل أو الاثنان على رجل أنه أعتق عبده أو أن هذا العبد
حر الأصل فرددت شهادتهم ما ثم ملكاً أو أحدهما عتق عليهما أو على المالك له منهما لأنه أقر بأنه حر لا يحل
لأحدهما ملكه ولا أقبل منه أن يقول شهدت أو لا يباطل قال وهكذا لو قال لعبد لأبيه قد أعتقه أبي في وصية
وهو يخرج من الثلث ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئاً لأنه قد أقره بالحرية قال وإذا شهد الرجلان
على رجل بشهادة فأجازها القاضي ثم علم بعد أنهما عبداً أو مشركان أو أحدهما فعليه رد الحكم ثم يقضي
بين وشاهدان كان أحدهما عدلاً وكان مما يجوز فيه اليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وهكذا لو علم أنهم ما يوم شهدا كانا غير عدلين من جرح بين في أديانهم ما لا أحد بينهما وبين العبد
فرقاني أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال فإذا كانوا بشيء ثابت في أنفسهم من فسق أو عبودية
أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقطى بها كان القضاء نفسه خطأ بينا عند كل أحد ينبغي أن
يرده القاضي على نفسه ويرده على غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطأ من القاضي بشهادة العبد
وذلك أن الله عز وجل قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن ترضون من الشهداء وليس الفاسق
واحد من هذين فنقض بشهادته فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد قضائه ورد شهادة العبد
إنما هو تأويل ليس بين واتباع بعض أهل العلم ولو كانا شهدا على رجل بقصاص أو قطع فأنقضه القاضي
ثم بان له لم يكن عليهما شيء لأنهما صادقان في الظاهر وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من
القاضي تحمله عاقبته فيكون للقاضي عليه بالقصاص أو القطع أرش يده إذا كان جاء ذلك بخطأ فان أقر أنه جاء
ذلك عبداً وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه القصاص فيما فيه قصاص وهو غير محمود قال وإذا مات الرجل وترك
ابنًا وارثاً لا وارث له غيره فأقر أن هذه الألف الدرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه أو أكثر دفعنا إليه

(١) قوله وإنما منعنا إلى قوله بيدي غيره كذا في التنسخ وتأمل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحد حان حد الله تبارك وتعالى لما أراد من تنكيل من غشيه عنه وما أرا من تطهيره به أو غير ذلك مما هو أعلم به وليس للآدميين في هذا حق وحداً أوجب الله تعالى على من أتاه (١) من الآدميين فذلك اليهم ولهم في كتاب الله تبارك وتعالى اسمه أصل فاما أصل حد الله تبارك وتعالى في كتابه فقوله عز وجل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الى قوله رحيم فأخبر الله تبارك اسمه بما عليهم من الحد الا أن يتوبوا من قبل أن يقدر عليهم ثم ذكر حد الزنا والسرقة ولم يذكره فيما استثنى فاحتمل ذلك أن لا يكون الاستثناء الا حيث جعل في المحارب خاصة واحتمل أن يكون كل حد لله عز وجل فتأب صاحب قبل أن يقدر عليه سقط عنه كما احتمل حين قال النبي صلى الله عليه وسلم في حد الزنا في ما عز ألا تتركتموه أن يكون كذلك عند أهل العلم السارق اذا اعترف بالسرقة والشارب اذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد سقط عنه ومن قال هذا قال هذا في كل حد لله عز وجل فتأب صاحب قبل أن يقدر عليه سقط عنه حد الله تبارك وتعالى في الدنيا وأخذ بحقوق الآدميين واحتج بالمرئى بدعوى الاسلام ثم يرجع الى الاسلام فيسقط عنه القتل في ظل القطع عن السارق ويلزمه المال لانه قد اعترف بشيئين أحدهما الله عز وجل والآخر للآدميين فأخذناه بما للآدميين وأسقطناه عنه ما لله عز وجل ومن ذهب الى أن الاستثناء في المحارب ليس الا حيث هو جعل الحد على من أتى حد الله متى قدر عليه وان تقادم فأما حدود الآدميين من القذف وغيره فتقام أبدا لا تسقط « قال الربيع » قول الشافعي رحمه الله تعالى الاستثناء في التوبة للمحارب وحده الذي أظن أنه يذهب اليه « قال الربيع » والحجة عندي في أن الاستثناء لا يكون الا في المحارب خاصة حديث ما عر حين أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالزنا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجه ولا نسل أن ما عر لم يأت النبي صلى الله عليه وسلم في خبره الا تأبى الى الله عز وجل قبل أن يأتيه فلما أقام عليه الحد دل ذلك على أن الاستثناء في المحارب خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على السرقة وشهدا أن هذا سرق لهذا كذا وكذا قطع السارق اذا ادعى المسروق المتاع لانه قد قام عليه شاهدان بأنه سرق متاع غيره ولو لم يزد على أن قال هذا سرق من بيت هذا كان مثل هذا سواء اذا ادعى أنه له قطعت السارق لأني أجعل له ما في يديه وما في بيته مما في يديه قال ولو ادعى في الحالين معاً أن المتاع متاعه غلبه عليه هذا أو باعه إياه أو وهبه له وأذن له في أخذه لم أقطعه لاني أجعله خصماً له ألا ترى أنه لو نكل عن اليمين أحلفت المشهود عليه بالسرقة ودفعته اليه ولو أقام عليه بينة دفعته اليه ولو أقام عليه بينة في المسئلة الأولى فأقام المسروق بينة أنه متاعه جعلت المتاع للذي المتاع في يديه وأبطلت الحد عن السارق لانه قد جاء بينة أنه له فلا أقطعه فيما أقام البينة أنه له وان لم أقض به له وأنا أدرك الحد بأقل من هذا ولو أقر المسروق منه بعد ما قامت البينة على السارق أنه نقب بيته وأخرج متاعه أنه أذن له أن ينقب بيته ويأخذه وأنه متاعه لم أقطعه وكذلك لو شهد له شهود فأكذب الشهود اذا سقط أن أضمنه المتاع باقرار رب المتاع له لم أقطعه في شيء أنا أفضي به له ولا أخرج من يديه والشهادة على اللواط وتيان البهائم أربعة لا يقبل فيها أقل منهم لان كلا جماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن شهد على رجل بحد أو قصاص أو غيره فلم يجز شهادته بمعنى من المعاني اما بأن لم يكن معه غيره واما بأن لم يكن عدلاً فلا حد عليه ولا عقوبة الا لشهود الزنا الذين يقذفون بالزنا فاذا لم يتوافقوا الأثر عن عمرو وقول أكثر المفتين أن يحدوا والفرق بين الشهادة في الحدود وبين المشاهدة التي يعزر فيها من ادعى الشهادة أو يحد أن يكون الشاهدان كما يتكلم بهما عند الامام الذي يقيم الحدود وعند شهود يشهدهم على شهادته أو عند مدفت يسأله ما تلزمه الشهادة لو حكاها لا على معنى الشتم ولكن على معنى الاشهاد عليها فأما اذا قالها على معنى الشتم ثم أراد أن يشهد بها لم يقبل منه وأقيم عليه فيها الحدان كان حدًا

(١) أي لاجل الآدميين فهو من حقوقهم تأمل

من سرق من حرز ما يبلغ ربع دينار قال نعم وقلت له ولا يجوز اذا ذكر الحديث عن النبي عليه السلام أبو سعيد أو ابن عمر أو رجل من أصحاب النبي فقضى رجل من أصحاب النبي المتقاضي الصحة بخلاف ما روى أحمد هؤلاء عن النبي الا أن يؤخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم (١) قال بخبر صادق عنه وعلى بأن الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بخبر صادق عنه لعنه من التابعين وخبر صاحب النبي أولى بأن يثبت من خبر تابعي أو أن يستوي في أن يثبتا فاذا استويا علم بأن النبي قال أو أن رجلاً من أصحابه قال ولا يسع مسلماً أن يشك في أن الفرض اتباع قول النبي وطرح كل ما خالفه كما صنع الناس بقول عمر في تفضيل بعض الاصابع على بعض وكما صنع عمر بقول نفسه اذ كان لا يورث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى وجد ووجدوا خلافه عن النبي قال نعم هذا هكذا ولا يسع

(١) يتأمل هذا المقام

أو التعزير إن كان تعزيراً قال ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعد ما يقرأه القاضي عليهما ويعرفانه وكتبه إليه كالصكوك للناس على الناس لا أقبلها مختومة وإن شهد الشهود أن ما فيها حق وكذلك إن شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه إلينا وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان لم أقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعه ويقربه ثم لا بألى كان عليه خاتم أو لم يكن فأقبله قال وقد حضرت قاضياً أتاه كتاب من قاض وشهود عدد عدول فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه إلينا وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وفتحته فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب منه يخالفه فوقف القاضي عنه وكتب إليه بنسخته ما كتب إليه يخبره أن أحدهما صحيح وأن الآخر وضع في مكان كتاب صحيح فدفعه وهو يرى أنه إياه وذكروا المشهود عليه أن ذلك من قبل بعض كتابه أو أعوانه فإذا أمكن هذا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولاً حتى يشهد الشهود على ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقبل إلا كتاب قاض عدل وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه ثم مات أو عزل أنبغ للمكتوب إليه أن يقبله قال وكذلك لو مات القاضي المكتوب إليه أنبغ للقاضي الوالي بعده أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما نذهب إليه أن لا يجيز شهادة خصم على خصمه لأن الخصومة موضع عداوة سيما إذا كان الخصم يطلبه بشتم قال ولو أن رجلاً قذف رجلاً أو جماعة فشهدوا عليه برئاً وبحد غيره لم أجز شهادة المقدوف لأنه خصم له في طلب القذف وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف ثم قذفهم كانت الشهادة ما كانت أنفذتها لأنها كانت قبل أن يكونوا له خصماء ولكنهم لو زادوا عليه فيما بعد القذف لم أقبل الزيادة لأنها كانت بعد أن كانوا له خصماء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف رجل رجلاً وكان المقدوف عبداً فأقام شاهدين أن سيده أعتقه قبل قذف هذا ساعة أو أكثر حد قذفه وكذلك لو جنى عليه أو جنى هو كانت جنايته والجناية عليه جناية حر قال وكذلك لو أصاب هو حداً كان حده حد حر وطلاقه طلاق حر لا في أنما أنظر إلى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر إليه يوم يقع به الحكم ولو جحد سيده العتق سنة أعتقه يوم أعتقه السيد وحكمت له بأحكام الحر يومئذ وردته على السيد بإجارة مثله بما استخدمه وهكذا نقول في الطلاق إذا جحد الزوج وقامت به بينة الطلاق من يوم قامت البينة لا من يوم وقع الحكم وهكذا نقول في القرعة وقيم العبيد قيمتهم يوم يقع العتق وهكذا نقول فيمن عتق من الثلث قيمتهم يوم مات المعتق لأنه يومئذ وقع العتق ولا ألغى إلى وقوع الحكم فأما أن يتحكم متحكم فيزعم مرة أنه انما ينتظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم ومرة إلى يوم يقع الحكم فلو شاء قائل أن يقول له بخلاف قوله (١) فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق لم يكن عليه حجة ولا يجوز فيه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة قال وإذا أقام شاهداً على رجل أنه غصبه جارية وشاهد أنه أقر أنه غصبه إياها فهذه شهادة مختلفة ويخلف مع أحد شاهديه وبأخذها قال وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقر أنه غصبه إياها قال وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلاً جارية وقد وطئها وولدت له أولاداً فله الجارية وما نقص عنها ومهرها وأولاده مرفيق فإن أقر أنه غصبها ووطئها أحد ولا يلحق به الولد وإن زعم أنها له وأن الشهود شهدوا عليه بباطل فلا حد عليه ويلحق به الولد ويقومون وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها (٢) مسلمة في الحد عليه لأنهم لم يشهدوا عليه برئاً انما شهدوا عليه بغصب وإذا شهد الشهود على

مسلم أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يعزب عن عمر العلم بعلمه من ليست له حجة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا تأخذوا بحدناه عزب قلت له أعطيت عندنا بحجة هذا القول النصفة ولزمتك الحجة مع جماعة أهل العلم ومنفرداً بما علمت من هذا وعلت بموضع الحجة وأن كثيراً قد غلط من هذا الوجه بالجهالة بكثير ما يلزمه من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فمديتها وأقاويل تخالف هذا فلا يجوز أن أحده على خلاف ما جددت عليه ولا يجوز لك إلا أن تنتقل عما أفت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب على فهل تعلم شيئاً أفت عليه من خلاف هذا قلت نعم حديث الرسول الله تركته بأضعف من حجة من احتجبت له في رد المسح على الخفين وغيره قال فاذكر من ذلك شيئاً قلت له قلنا إن رسول الله قضى باليمين مع الشاهد

(١) قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطاً والأصل فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق يوم كان الحكم ويجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق تأمل (٢) لعله مسكة تأمل كتبه صحيحه

رجل أنه غصبه جارية لا يعرفون قيمتها وقد هلك الحار ية لم يقض عليه بقيمة صفة حتى يثبتوا على قيمتها ويقال لهم اشهدوا ان أثبتتم على أن قيمتها دينار أو أكثر فلا تأثموا اذا شهدتم بما أحطتم به علما ووقفتم عما لا تحيطون به علما فان ماتوا ولم يثبتوا قيل للغاصب قل ما شئت في قيمتها بما يحتمل أن يكون ثمن شرم ما يكون من الجوارى وأقله ثمن واحد حلف عليه وليس عليه أكثر منه فان قال لا قيل للغاصب ادع وحلف فان فعل فهو له وان لم يفعل فلا شيء له قال ولو شهدوا أنه أخذ من يده جارية ولم يقولوا هي له قضينا عليه بردها اليه وكذلك كل ما أخذ من يديه قضى عليه برده عليه لانه أولى بما في يديه من غيره قال ولو شهد شاهدان على رجل بغصب بعينه وقام عليه الغرماء حيا وميتا فالسلعة التي شهدوا بها بعينها للغاصب له ما كان عبدا أو ثوبا أو دنانير أو دراهم قال واذا أقام رجل شاهدين على دابة أنها له زادوا ولا يعلمونه باع ولا وهب أو لا قضيت له بها لانهم لم يشهدوا أنها له الا وهو لم يبيع ولم يهب ولم يخرج من ملكه ولكنه ان دفعه المشهود عليه عنها أحلفته له انها في ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجوه قال واذا أقام رجل شاهدين أن هذا الميت مولى له أعتقه ولا وارث له غيره قضى له بغيره وليس على أحد قضى له بينة تقوم له أن يؤخذ منه كفيل انما الكفيل في شيء ذهب اليه بعض الحكم يسأله المقضى له فينتطوع به احتياطا لشيء ان كان وان لم يأت بكفيل قضى له به قال (١) ولو أقام رجل بعد هذا بينة على أنه مولا له أعتقه هو وكانت البينة شاهدين وأكثر فسواء اذا كانا شاهدين تجوز شهادتهما ومن هو أكثر منهما وأعدل لاني أحكم بشهادة هذين كما أحكم بشهادة الجماعة التي هي أعدل وأكثر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان أن رجلا أعتق عبدا له في مرضه الذي مات فيه عتق بتات وهو يخرج من الثلث فهو حر كان الشاهدان وارثين أو غير وارثين اذا كانا عديلين قال ولو جاء أجنبيان فشهدا لآخر أنه أعتقه عتق بتات سئلا عن الوقت الذي أعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي أعتق العبد فيه فأى العتقين كان أولا قدم وأبطل الآخر وان كانا سواء أو كانوا لا يعرفون أى ذلك كان أولا أقرع بينهما وان كان أحدهما عتق بتات والآخر عتق وصية كان البتات أولى فان كانا جميعا عتق وصية أو عتق تدبير فكله سواء يقرع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان أجنبيان لعبد أنه أعتقه وهو الثلث في وصية وشهد شاهدان وارثان لعبد غيره أنه أعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان والوارثان لان الوارثين اذا شهدا على ما يستوظف الثلث فليس ههنا في الثلث موضع في أن يوفرا على أنفسهما فيعتق من كل واحد منهما نصفه « قال الربيع » قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبدان اذا استويا في الدعوى والشهادة ولم يدر أيهما عتق أولا فاستوظف به الثلث أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الاول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما اذا كان الثلث وانما أردت شهادتهما فيما جريا الى أنفسهما التوفير فأما اذا لم يجرا الى أنفسهما فلا قال ولو شهد أجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث أو بعبد هو الثلث وشهدا الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذا المشهود له وأوصى به لغيره وهو غير وارث أو أعتق هذا العبد أجزت شهادتهما لانهما مخرجان الثلث من أيديهما فاذا لم يخرجاه لشيء يعود عليهما منه ما يملك كان ملك الأموال لم أردت شهادتهما فأما الولاء فلا يملك ملك الأموال وقد لا يصير في أيديهما من الولاء شيء ولو كانا بطلها بانهما قد يرثان المولى يوما ان مات ولا وارث له غيرهما بطلناها الذوى أرحامهما وعصبتهم ما ولكنهما لا تبطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة الأجنبيين فان شهد الأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهدا الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان

فرددتها وما رأيت - ك
جعت حجة على شيء
بحكمها على من قال بها
وسلكت سبيل من رد
خبر المنفرد عن رسول
الله بتأول القرآن
ونسبت من قال بها الى
خلاف القرآن وليس
فيها من خلاف القرآن
شيء ولا في شيء يثبت
عن النبي وانما ثبت
الشهادة على غيره
بالخطا فيما وصفت من
رد المسح وكل ذي ناب
من السباع بمثل ما رددت
به اليمين مع الشاهد بل
يحتك فيها أضعف
فقال بعض من حضره
قد علمنا أن لا حجة له فيما
احتج به من القرآن ورد
اليمين مع الشاهد الا
أن لا يكون له حجة على من
ترك المسح على الخفين
وأحل أكل كل ذي
ناب من السباع وقطع
كل من لزمه اسم سرقة
وعطل الرجم ان كان
من حديث بها من
يثبت أهل الحديث
حديثه أو حديث
مثله بصحة اسناده واتصاله
وقال هو وهم ولكنها
رويت فيما علمنا من
حديث منقطع ونحن
لا تثبته فقلت له

(١) ولو أقام رجل بعد هذا بينة الخ أي لا يحكم له بها ولو كانت أكثر من الأولى وأعدل لاني أحكم الخ فتدبر

فقد كانت لك كفاية
تصدق بها وتنصف
وتكون لك الحجة في ردها
لو قلت انها رويت من
حديث منقطع لانا
واياك وأهل الحديث
لأن ثبت حديثا منقطعا
بنفسه بحال فكيف
خبرت بانها خلاف
القرآن فزعمت أنك
تردها ان حكم بها حاكم
وأنت لا ترد حكم حاكم
برأيه وان رأيت أنه أنت
جورا قال فدع هذا
فقلت نعم بعد علم بانك
أغلقت أو عمدت أنك
تشنع على غيرك بما
تعلم أن ليست لك عليه
فيه حجة وهذا طريق
غفلة أو ظلم قال فهل
ثبتت عن النبي صلى
الله عليه وسلم لم بأسناد
متصل فأنما عرفنا
فيها حديثا منقطعا
وحد يثار وي عن
سهيل بن أبي صالح
متصلا فينكره سهيل
ويرويه رجل ليس
بالحافظ فيحتمل له مثل
هذا قلت ما أخذنا بالبين
مع الشاهد من واحد
من هذين ولكن عندنا
فيها حديث متصل عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال فاذكره قلت أخبرنا

بينهم سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصية وشهد وارثان لعبد
أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهادة الوارثين جائزة (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا شهد أجنبيان بان الميت أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد وارثان أنه أوصى بذلك العبد
بعينه لا آخر ورجع في وصيته الأولى فشهادتهما جائزة والوصية لمن شهد له وكذلك لو شهدا بعبد آخر
غيره قيمته مثل قيمته جازت شهادتهما ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يجزآن الى
أنفسهما ففضل ما بين قيمة من شهد أنه أوصى به وقيمة من شهد أنه رجع عن الوصية به فلا أرد من شهادتهما
الا ما ردد عليهما الفضل ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين تسعة فارق الثلث أخرت شهادتهما من قبل أن
الثلث خارج لا محالة فلا يسارذان على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئا لان ذلك الشيء لغيرهما من الموصي
لهم به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد أجنبيان لعبد أن مولاه أعتقه من الثلث في وصيته وشهد
وارثان لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهود له وأعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت شهادتهما
عن الاول لانهما يجزآن الى أنفسهما ففضل قيمة ما بينهما وأعتقت الاول بغير قرعة وأبطلت حقهما من هذا
الآخر لانهما يشهدان له أنه حر من الثلث ولولم يزيدا على أن يقولوا نشهد على أنه أعتق هذا أخرت شهادتهما
وأقرعت بينهما حتى أتوظف الثالث واذا شهد أجنبيان لرجل حتى أن ميتا أوصى له بثلث ماله وشهد وارثان
أن أباهما أعتق هذا العبد من عبيده عتق بات في مرضه فعتق البتة يبدأ على الوصية (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وتجوز شهادة الوارثين وليس في هذا شيء ترد به شهادة واحد منهم اذا كانوا عدولا ولو كان
العتق عتق وصية فن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد ثم ان فضل منه شيء أعطى صاحب الثلث وان
لم يفضل منه شيء فلا شيء له ومن جعل الوصايا والعتق سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصي له
بالثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت اذا كانوا عدولا سواء عمل بالميراث والى
أنفسهم بشهادتهم أو يدفعوا عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان لرجل أن الميت
أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لا آخر غيره أن الميت أوصى له بالثلث فشهادتهما سواء ويقسمان
الثلث نصفين في قول أكثر المفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد وارث لواحد أنه أوصى له بالثلث
وشهد أجنبيان لا آخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهدين أن المشهود له يأخذ بهما بغير عين والشاهد
أنه لا يأخذ باليمين وكانا حكيمن مختلفين والقياس يحتمل أن يعطى صاحب الشاهدين من قبل أنه أقوى
سببا من صاحب الشاهد واليمين وذلك أنه يعطى بلا عين وقد يحتمل أن يقال اذا أعطيت بشاهد وعين كما
تعطى بشاهدين فاجعل الشاهد واليمين يقوم مقام الشاهدين فيما يعطى بشاهد وعين فأما أربعة شهود
وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أن تعطى بها عطاء واحد بلا عين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا شهد أجنبيان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد وارثان لا آخر أنه رجع في الوصية
بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادتهما جائزة والثلث لا آخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين اذا كانوا عدلين
مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجزآن الى أنفسهما ولا يدفعان به عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد
شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهد وارثان أنه انتزعه منه وأوصى به لا آخر وشهد أجنبيان أنه
انتزعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لا آخر غيرهما جعلت الاول المنتزع منه لشيء له بشهادة الوارثين
أنه رجع في الوصية لا أول ثم انتزعه أيضا من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنه انتزعه من الذي
أوصى له به وأوصى به لا آخر ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه انتزعه منه وأعطاه آخر
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى
به لا آخر وشهد شاهدان أن الميت رجع عن أحدهما ولا يدري من هو فشهادتهما باطلة وهو بينهما نصفان

قال وإذا شهد شاهدان أن فلانا قال إن قتلته فعلاحي فلان حر وشهد رجلان على قتله وآخران على أنه قد مات موتاً بغير قتل ففي قياس من زعم أنه يقتل به قاتله يثبت العتق للعبد ويقتل القاتل وهذا قياس يقول به أكثر المفتين ومن قال لا أجعل الذين أثبتوا القتل أولى من الذين طرحوا القتل عن القاتل ولا آخذ القاتل بقتله لأن ههنا من يبرئه من قتله وأجعل البينتين تهاترا لا يعتق العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل إن مت في سفرى هذا أوفى مرضى هذا أوسطى هذه أو بلد كذا وكذا فضرني الموت في وقت من الأوقات أوفى بلد من البلدان فعلاحي فلان حر فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق فلا يعتق هذا العبد لأنه أعتقه على شرط فلم يكن الشرط فلا يعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال إن مت في رمضان ففلان حر وإن مت في شوال ففلان غير حر فشهد شاهدان أنه مات في رمضان وآخران أنه مات في شوال (١) فينبغي في قياس من زعم أنه ثبت الشهادة للأول وتبطل للآخر لأنه إذا ثبت الموت أو لم يمت ثانياً وفي قول من قال أجعلها تهاترا فنبتل الشهادتين معا ولا يثبت الحق لواحد منهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى عبدان فقال أحدهما قال مالكي إن مت من مرضى هذا فأنت حر وقال الآخر قال إن برأت من مرضى هذا فأنت حر فادعى الأول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم سواء إن كانوا عدولاً فإن شهدوا الواحد بدعواه عتق وورق الآخر قال وإن شهد الورثة لواحد وشهد الأجنيون لواحد فالقياس على ما وصفت أولاً إلا أن الذي شهد له الوارث يعتق نصيب من شهد له بالعتق منهم على كل حال لأنه يقر أن لارقه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لعبد أن سيده قال إن مت من مرضى هذا فأنت حر فقال العبد مات من مرضه ذلك وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع يمينه إلا أن يأتي العبد بيمينه أنه مات من ذلك المرض

(الآيمان والنذور والكفارات في الآيمان)

«أخبرنا الربيع» قال سئل الشافعي فقيل إننا نقول إن الكفارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن كذا وكذا فتكون مخيراً في فعل ذلك إن كان جائزاً فاعله وفي أن تكفر وتدعه وإن كان مما لا يجوز فاعله فإنه يؤمر بالكفارة وينهى عن البر وإن فعل (٢) ما يجوز له من ذلك بر ولم تكن عليه كفارة والله لا أفعل كذا وكذا فتكون مخيراً في فعل ذلك وعليك الكفارة إن كان مما يجوز لك فعله ومخيراً في الإقامة على ترك ذلك ولا كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فيؤمر بفعله ويكفر عن يمينه ونقول إن قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله أو قال وعزة الله أو وقدره الله أو وكبرياء الله إن عليه في ذلك كله كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول إنه إن قال أشهد ولم يقل بالله أو أقسم ولم يقل بالله أو أعزم ولم يقل بالله أو قال الله أنه إن لم يكن أراد به يميناً في ذلك كله أنه لا حنث عليه وإن أراد به يميناً فمثل قوله والله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ومن حلف بشيء غير الله جل وعز مثل أن يقول الرجل والكعبة وأبي وكذا وكذا ما كان حنث فلا كفارة عليه ومثل ذلك قوله لعمري لا كفارة عليه وكل عین بغير الله فهي مكروهة منهي عنها من قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو لايسكت * أخبرنا ابن عينة قال حدثنا الزهري قال حدثنا سالم عن أبيه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم عمر يحلف بأبيه فقال ألا إن الله ينهاكم

(١) كذا في النسخ ولا يخلو من سقط والمراد ظاهر فتأمل (٢) لعله ما لا يجوز تأمل كتبه مصححه

عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن النبي قضى باليمين مع الشاهد وأخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس عن النبي مثله قال ما سمعته قبل ذلك الآن قالت أنثبت نحن وأنت مثله قال نعم قلت فلزمك أن ترجع إليه قال فأردّها من وجه آخر وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على من ادعى واليمين على المدعى عليه وقد كتبت هذا في الأحاديث الجدل والمفسرة وكلمته فيه بما علم من حضر بأنه لم يحتاج فيه بشيء وقد وصفت في كتابي هذا المواضع التي غلط فيها بعض من عمل بالكلام في العلم قبل خبرته وأسأل الله التوفيق والحديث عن رسول الله كلام عربي ما كان منه عام المخرج عن رسول الله كما وصفت في القرآن يخرج عاماً وهو يراد به العام ويخرج عاماً وهو يراد به الخاص والحديث

عن رسول الله على
عمومه وظهوره حتى
تأتى دلالة عن النبي
صلى الله عليه وسلم
بأنه أراد به خاصا دون
عام ويكون الحديث
العام المخرج محتملا
معنى الخصوص بقول
عوام أهل العلم فيه أو
من جمل الحديث سماعا
عن النبي صلى الله عليه
وسلم بمعنى يدل على
أن رسول الله أراد به
خاصا دون عام ولا يجعل
الحديث العام المخرج
عن رسول الله خاصا
بغير دلالة ممن لم يحمله
ويسمعه لأنه يمكن فهم
جمله أن لا يكونوا علموه
ولا بقول خاصة لأنه
يمكن فهم جهله ولا يمكن
فهم علمه وسمعه ولا في
العامه جهل ما سمع وجاء
عن رسول الله وكذلك
لا يحتمل الحديث زيادة
ليست فيه دلالة بها
عليه وكلما احتمل حديثان
أن يستعملا معا استعمالا
معا ولم يعطل واحد
منهما الآخر كما وصفت
في أمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
وما أمر به من قتال
أهل الكتاب من المشركين
حتى يعطوا الجزية

أن تحلفوا بآبائكم قال عمر رضي الله تعالى عنه والله ما حلفت بها بعد ذلك (١) ذا كرا ولا آثرا (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فكل من حلف بغير الله كرهته وخشيت أن تكون عينة معصية وأكره الأيمان بالله على
كل حال الا فيما كان لله طاعة مثل البيعة على الجهاد وما أشبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
حلف على عين فرأى خيرا منها فواسع له وأختار له أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن عينة لقول النبي صلى الله
عليه وسلم من حلف على عين فرأى غيرا خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينة ومن حلف عامدا
للكذب فقال والله لقد كان كذا وكذا ولم يكن أو والله ما كان كذا وقد كان كفا وقد أثم وأساء حيث
عمد الحلف بالله باطلا فإن قال وما الحجة في أن يكفر وقد عمدا الباطل قبل أقربها لقول النبي صلى الله عليه
وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينة فقد أمره أن يعمد الحنث وقول الله عز وجل ولا يأتل أولوا الفضل
منكم والسعة أن يؤثوا أولى القربى نزلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلا فأمره الله عز وجل أن ينفعه
وقول الله عز وجل وانهم ليقولون منكر من القول وزورا ثم جعل فيه الكفارة ومن حلف وهو يرى
أنه صادق ثم وجد كاذبا فعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقول الرجل أقسم فليس بيمين
فإن قال أقسمت بالله فإن كان يعني حلفت قديما عينا بالله فليست بيمين حادثة وانما هو خبر عن عين ماضية
وان أراد بها عينا فهي يمين وإن قال أقسم بالله فإن أراد بها ايقاع عين فهي يمين وإن أراد بها موعدا أنه
سيقسم بالله فليست بيمين وانما ذلك كقوله سأحلف أو سوف أحلف وإن قال لعمر الله فإن أراد اليمين فهي
يمين وإن لم يرد اليمين فليست بيمين لانها تحتمل غير اليمين لأن قوله لعمرى انما هو لحق وإن قال وحق الله وعظمة
الله وجلال الله وقدره الله يريد بهذا كله اليمين أو لانية له فهي يمين وإن لم يرد بها اليمين فليست بيمين لانه
يحتمل وحق الله واجب على كل مسلم وقدره الله ماضية عليه لأنه يمين وانما يكون عينا بأن لا ينوى شيئا
أو بأن ينوى عينا وإذا قال بالله أو بالله في عين فهو كما وصفت أن نوى عينا أو لم تكن له نية وإن قال (٢) والله
لا أفعلن كذا وكذا لم يكن عينا إلا بأن ينوى عينا لأن هذا ابتداء كلام لا يمين إلا بأن ينويه وإذا قال أشهد بالله
فإن نوى اليمين فهي يمين وإن لم ينو عينا فليست بيمين لأن قوله أشهد بالله يحتمل أشهد بأمر الله وإذا قال
أشهد لم يكن عينا وان نوى عينا فلا شيء عليه ولو قال أعزم بالله ولا نية له فليست بيمين لأن قوله أعزم بالله انما
هي أعزم بقدره الله أو أعزم بعون الله على كذا وكذا واستحلافه لصاحبه لا عينة هو مثل قولك للرجل
أسألك بالله أو أقسم عليك بالله أو أعزم عليك بالله فإن أراد المستحلف به عينا فهو يمين وإن لم يرد به عينا فلا
شيء عليه وإن أراد بقوله أعزم بالله أو أقسم بالله أو أسألك بالله عينا فهي يمين وكذلك أن تسكن بها وإن لم ينو
فلا شيء عليه وإذا قال على عهد الله وميثاقه وكفالاته ثم حنث فليس بيمين إلا أن ينوى بها عينا وكذلك ليست
بيمين لو تكلم بها إلا ينوى عينا فليس بيمين بشئ من قبل أن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك الله عليه
ميثاق بذلك وأمانة بذلك وكذلك الذمة والكفالة

(الاستثناء في اليمين)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول في الذي يقول والله لا أفعلن كذا وكذا إن شاء الله أنه إن كان أراد بذلك
الثنيا فلا عين عليه ولا كفارة أن فعل وإن لم يرد بذلك الثنيا وانما قال ذلك لقول الله عز وجل ولا تقولن لشيئ
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أو قال ذلك سهوا أو استهتارا فإنه لا ثنيا وعليه الكفارة إن حنث وهو قول

(١) أي متكلما بها عن نفسي ولا مخبرا بها عن غيري كما يؤخذ من لسان العرب فانظره (٢) كذا في النسخ
بالواو والظاهر اسقاطها أو يقرأ بالرفع كما يشير إليه قوله ابتداء كلام تأمل كتبه مصححه

وفي الحديث ناسخ
ومنسوخ كما وصفت
في القبلة المنسوخة
باستقبال المسجد الحرام
فاذا لم يحتمل الحديثان
الا الاختلاف كما اختلفت
القبلة نحو بيت المقدس
والبيت الحرام كان
أحدهما ناسخا والآخر
منسوخا ولا يستدل
على النسخ والمنسوخ
الا بخبر عن رسول الله
أو بقول أو بوقت يدل
على أن أحدهما بعد
الآخر فيعلم أن الآخر
هو النسخ أو بقول من
سمع الحديث أو العامة
كما وصفت أو بوجه
آخر لا يبين فيه النسخ
والمنسوخ وقد كتبت
في كتابي وما ينسب إلى
الاختلاف من
الاحاديث ناسخ ومنسوخ
فيصار إلى النسخ دون
المنسوخ ومنها ما يكون
اختلاف في الفعل من
جهة أن الأمرين مباحان
كاختلاف القيام
والقعود وكلاهما مباح
ومنها ما يختلف ومنها
ما لا يخلو من أن يكون
أحد الحديثين أشبه
بمعنى كتاب الله أو أشبه
بمعنى سنن النبي صلى الله
عليه وسلم مما سوى

مالك رحمه الله تعالى وانه ان حلف فلما فرغ من عينه نسق الثيابها أو تدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء
عينه ولم يصل الاستثناء باليمين فإنه ان كان نسقاها تباعا فذلك له استثناء وان كان بين ذلك صمات فلا استثناء
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قال والله أو حلف بيمين ما كانت بطلاق أو عناق أو غيره أو واجب على
نفسه شيئا ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى ولم يقع عليه شيء من اليمين وان حنت والوصل أن يكون
كلامه نسقا وان كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام التذكرا والعي أو النفس أو انقطاع الصوت
ثم وصل الاستثناء فهو موصول وانما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهي أو غيره
أو يسكت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً فاذا قطع ثم استثنى لم يكن له الاستثناء فان حلف فقال والله
لأفعلن كذا وكذا الا أن يشاء فلان فله أن يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان فان مات أو خرس أو غاب لم يفعل
وان قال لأفعلن كذا وكذا الا أن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء الا أن يشاء فلان فان مات فلان
أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلانا شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان حلف فقال
والله (١) لأفعلن كذا وكذا الا أن يشاء فلان لم يحنت ان شاء فلان وان مات فلان أو خرس أو غاب عنا معنى
فلان حتى يعصى وقت عينه حنت لانه انما يخرج منه من الحنت مشيئة فلان ولو كانت المسئلة بحالها فقال
والله لأفعلن كذا وكذا الا أن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان وان غاب عنا معنى فلان فلم نعرف شاء أو لم يشأ
لم يفعل فان فعله لم أحنته من قبل أنه يمكن أن يكون فلان شاء

﴿لغو اليمين﴾

قبل للشافعي رحمه الله تعالى فاننا نقول ان اليمين التي لا كفارة فيها وان حنت فيها صاحبها انها يمين واحدة
الا أن لها وجهين وجه يعذر فيه صاحبه ويرجى له أن لا يكون عليه فيها ثم لانه لم يعقد فيها على اثم ولا كذب
وهو أن يحلف بالله على الأمر القدر كان ولم يكن فاذا كان ذلك جهده ومبلغ علمه فذلك اللغو الذي وضع الله
تعالى فيه المؤنة عن العباد وقال لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان
والوجه الثاني انه ان حلف عامد للكذب استخفا فباليمين بالله كاذبا فهذا الوجه الثاني الذي ليست فيه كفارة
لان الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وانه ليقال له تقرب إلى الله بما استطعت من خير
* أخبرنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار وابن جريج عن عطاء قال ذهبت أنا وعبيد بن عمير إلى عائشة وهي
معتكفة في ثير فسالناها عن قول الله عز وجل لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هو لا والله وبلى والله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولغو اليمين كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها والله تعالى أعلم قول الرجل
لا والله وبلى والله وذلك اذا كان على اللجاج والغضب والعجلة لا يعقد على ما حلف عليه وعقد اليمين أن يثبتها
على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء فيفعله أو ليفعله فلا يفعله أو لقد كان وما كان فهذا اثم وعليه الكفارة
لما وصفت من أن الله عز وجل قد جعل الكفارات في عمد المأثم فقال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرما وقال ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرما إلى بالغ الكعبة ومثل قوله في الظهار وانهم ليقولون منكرا من القول
وزورا ثم أمر فيه بالكفارة ومثل ما وصفت من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على يمين فرأى
غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينه

﴿الكفارة قبل الحنت وبعده﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن حلف بالله على شيء فأراد أن يحنت فأحب إلى أن يكفر حتى يحنت وان
(١) لعل فيه سقطا وعبارة المختصر لأفعلن كذا وكذا لوقت الا أن يشاء الخ وقال المزني في آخر الكلام قال
بخلافه في جامع الايمان تأمل كتبه مصححه

كفر قبل الحنث بالطعام رجوت أن يجزى عنه وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يجز عنه وذلك أن نزع أن الله تبارك وتعالى حقا على العباد في أنفسهم وأموالهم فالحق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل محله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر ففعلنا الحقوق التي في الأموال قياسا على هذا فأما الأعمال التي على الأبدان فلا تجزى إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزى إلا بعد الوقت والصوم لا يجزى إلا في الوقت أو قضاء بعد الوقت والحج الذي لا يجزى العبد ولا الصغير من حجة الاسلام لأنهم ما يحاقبل أن يجب عليهما

﴿ من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال لامرأته أنت طالق أن تزوجت عليك فطلقها تطليقة تلك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث والطلاق الذي أوقع وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فسمى وقتا فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثا ولو أنه طلقها واحدة أو اثنتين ثم جاء ذلك الوقت وهي في عدتها وقعت عليها التطليقة الثالثة وإن لم يوقت وكانت المسئلة بحالها فقال أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت أو تموت قبل أن يتزوج عليها وما تزوج عليها من امرأة تشبهها ولا تشبهها خرج بها من الحنث دخل بها أولم يدخل ولا يخرجها من الحنث إلا تزوج صحيح يثبت فاما تزويج فاسد فليس بنكاح يخرجها من الحنث وإن ماتت لم يرثها وإن مات هو ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعدلاترث المبتوتة وهو قول ابن الزبير « قال الربيع » صار الشافعي إلى قول ابن الزبير وذلك أنهم أجعوا أن الله عز وجل أنما ورث الزوجات من الأزواج وأنه إن آلى من المبتوتة فلا يكون عليه إيلاء وإن ظاهر فلاظهار عليه وإن قذفها لم يكن له أن يلاعن ولم يرأ من الحدوان ماتت لم يرثها فلما زعموا أنها حرة في هذه الأشياء من معاني الأزواج وأنما ورث الله تعالى الزوجات لم نورثها والله تعالى الموفق

﴿ الاطعام في الكفارات في البلدان كلها ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجزى في كفارة اليمين مد عبد النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة ولا يجزى أن يكون دقيقا ولا سويفا وإن كان أهل بلد يقاتون الذرة أو الارز أو التمر أو الزبيب أجزأ من كل جنس واحد من هذا مد عبد النبي صلى الله عليه وسلم وأنما قلنا يجزى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر نجسة عشر صاعا وذلك ستون مدا فلعل مسكين مد وإن قال قائل فقد قال سعيد بن المسيب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه نجسة عشر صاعا وعشرون صاعا قيل فأكثر ما قال ابن المسيب مد ربع أو ثلث وأنما هذا شك أدخله ابن المسيب والعرق كما وصفت كان يقدر على نجسة عشر صاعا والكفارات بالمدينة وبنجد ومصر والقيروان والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط ولا يجزى في ذلك إلا مكيلة الطعام وما أرى أن يجزى بهم دراهم وإن كان أكثر من قيمة الطعام وما يقات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزى أهل البادية مدا قط وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أو مدا مما يقات أقرب البلدان إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى الكفارات والزكاة كل من لا تلزمه نفقته من قرابته وهم من عدا الوالد والولد والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهم من غيرهم وإن كان ينفق عليهم متطوعا أعطاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس له إذا كفر بالطعام أن يطعم أقل من عشرة وإن أطعم تسعة وكسا واحدا كان عليه أن يطعم عاشر أو يكسو تسعة لانه أنما جعل له أن يطعم عشرة أو يكسوهم وهو لا يجزئه

الحديثين المختلفين أو أشبهه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يصار إليه ومنها ما عده بعض من يتظر في العلم مختلفا بأن الفعل فيه اختلاف أولم يختلف الفعل فيه إلا باختلاف حكمه أو اختلاف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء بجملة وآخر مفسرا وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه رويت بخلاف المفسر وليس هذا اختلافا إنما هما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشيء منه عاماتريديه الخاص وهذا يستعملان معا وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وبجاء هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله فإذا كان الحديث مجهولا أو مرغوبا عن جملة كان كالم يأت لانه ليس بثابت

(باب الاختلاف من
جهة المباح)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن ابن
عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وضأ وجهه ويديه
ومسح برأسه مرة مرة
* أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان بن عيينة
عن هشام بن عروة عن
أبيه عن جبران مولى
عثمان بن عفان أن
النبي صلى الله عليه وسلم
توضأ ثلاثاً ثلاثاً * أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا
مالك عن عمرو بن يحيى
المازني عن أبيه أنه
سمع رجلاً يسأل عبد الله
ابن زيد هل تستطيع
أن ترى كيف كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتوضأ فدعا بماء
ثم ذكر أنه غسل وجهه
ثلاثاً ويديه مرتين
ومسح رأسه وغسل
رجليه (قال الشافعي)
ولا يقال لشيء من هذه
الاحاديث مختلف مطلقاً
ولكن الفعل فيها يختلف
من وجته أنه مباح لا
اختلاف الحلال والحرام

أن يكسو تسعة ويطعم واحداً لأنه حينئذ لا أطمع عشرة ولا كساهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن
رجلاً كانت عليه ثلاثة أيمان مختلفة فثبت فيها فاعتق وأطمع وكسا ينوي الكفارة ولا ينوي عن أيها العتق ولا
عن أيها الاطعام ولا عن أيها الكسوة أجزاء بنية الكفارة وأيهما شاء أن يكون عتقاً أو اطعاماً أو كسوة كان
وما لم يشأ فاليه الاولى تجزئه فان اعتق وكسا وأطمع ولم يستكمل الاطعام أكسبه ونوأم عن أي الكفارات شاء
ولو كانت المسئلة بحالها فكسا واعتق وأطمع ولم ينو الكفارة ثم أراد أن ينوي كفارة لم تكن كفارة لا تجزئه
حتى يقدم النية قبل الكفارة أو تكون معها أو أماً كان عمله قبل النية فهو تطوع لا يجزئه من الكفارة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأمور أو واستأذن الرجل الرجل
أن يكفر عنه من ماله فأذن له أخراً عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة لأن دفعه إياها إلى المسكين بأمره
كقبض وكياله لهبة وهبه له وكذلك أن قال أعتق عني فهي هبة فاعتاقه عنه كقبضه ما وهبه له ولاؤه للعتق
عنه لأنه قدم ملكه قبل العتق وكان العتق مثل القبض كما لو اشتراه فلم يقبضه حتى أعتقه كان العتق مثل القبض
ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل باطعام أو كسوة أو عتق ولم يتقدم في ذلك أمر من الخالف لم يجز عنه
وكان العتق عن نفسه لأنه هو المعتق لما علك ما لم يهب لغيره فيقبله وكذلك الرجل يعتق عن أبيه بعد
الموت فالولاء له إذا لم يكن ذلك بوصية منهم ما ولا شيء من أموالهما ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزه الصوم
عنه وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الأبدان لأن الأبدان تعبدت بعمل فلا يجزى عنها أن يعمل غيرها ليس
الج والعمر بالخبر الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأن فيه منافقة وأن الله فرضهما على من وجد إليهما
السبيل والسبيل بالمال

(من لا يطعم من الكفارات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجزى أن يطعم في كفارات الايمان الا حراماً محتاجاً فان أطمع منها ذمياً
محتاجاً أو زامساً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزه ذلك وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعيد
وهكذا لو أطمع غنياً وهو لا يعلم ثم علم غناه كان عليه أن يعيد وهكذا لو أطمع من تلزمه نفقته ثم علم أعاد (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه هو وأهله وخادم أعطى من كفارة اليمين والصدقة
والزكاة ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون بمثله غنياً لم يعط

(ما يجزى من الكسوة في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل ما يكفي من
الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزاراً ومقتعة وغير ذلك للرجل والمرأة لأن ذلك
كله يقع عليه اسم كسوة ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة
المساكين جاز لغيره أن يستدل بما يكفيه في الشتاء أو في الصيف أو في السفر من الكسوة ولكن لا يجوز
الاستدلال عليه بشيء من هذا وإذا أطلقه الله فهو مطلق ولا بأس أن يكسو رجلاً أو نساء وكذلك يكسو
الصبيان وإن كسا غنياً وهو لا يعلم رأيت عليه أن يعيد الكسوة

(العتق في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعتق في كفارة اليمين أو في شيء

وجب عليه العتق لم يجزه الا رقية مؤمنة ويعتق فيها الاسود والاحمر والسوداء والجراء وأقل ما يقع به اسم
الايمان على العبيد أن يصف الايمان إذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزى فيه الصغير إذا كان أبواه أو
أحدهما مؤمناً لأن حكمهم حكم الايمان ويجزى في الكفارات ولدا الزنا وكذلك كل ذى نقص بعيب لا يضر
بالعمل ضرراً ينامثل العرج الخفيف والعمور وشلل الخنصر والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً ينامثل ويجزى

والامر والنهي ولكن
يقال أقل ما يجزى
من الوضوء مرة وأكل
ما يكون من الوضوء
ثلاث * أخبرنا الشافعي
أخبرنا عبد الله بن نافع
عن داود بن قيس عن
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أسامة بن
زيد عن بلال أن رسول
الله توطأ ومسح على
الخفين (قال الشافعي)
ولا يقال لمسح رسول الله
على الخفين خلاف
غسل رجله على المصلي
انما يقال الغسل كمال
والمسح رخصة وكال
وأيهما شاء فعل

(باب القراءة في الصلاة)

أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
مسعر عن الوليد بن
سريع عن عمرو بن
حريث قال سمعت النبي
يقرأ في الصبح والليل إذا
عسعس قال الشافعي
يعني يقرأ في الصبح
إذا الشمس كورت *
أخبرنا سفيان عن زياد
ابن علاقة عن عمه قال
سمعت النبي عليه
السلام في الصبح يقرأ
والنخل بالسفات قال
الشافعي يعني يقاف

فيه العرج الخفيف ولا يجزى المقعد ولا الأعرج ولا أشل الرجل بإسهما ولا بالدين بإسهما ولا يجزى الأصم
والخصي المجبوب وغير المجبوب ويجزى المريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل وما أشبهه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الحاربية حاملا من زوجها ثم اشتراها زوجها فأعتقها في كفارة أجزأت
عنه وانما لا تجزى في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه إياها ووضعها الستة أشهر فصاعدا لأنها
تكون بذلك أم ولد فأما ما كان قبل ذلك فلا تكون به أم ولد قال ومن كانت عليه رقبة واجبة فأراد أن
يشترى رقبة تعتق عليه إذا ملكها بغير عتق فلا تجزى عنه وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجزأ عنه
ولا يعتق عليه إلا آباءه وإن بعدوا والبنون وإن سفوا والدون كلهم أو مولودون وسواء ذلك من قبل البنات
والبنين لأن كلهم ولد ووالد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى رقبة بشرط عتقها لم تجز عنه من رقبة
واجبة عليه قال ويجزى المدبر في الرقاب الواجبة ولا يجزى عنه المكاتب حتى يعجز فيعود رقيقا فيعتقه
بعد العجز ويجزى المعتق إلى سنين وهو في أضعف من حال المدبر ومن اشترى عبدا فأعتقه وهو ممن لا يجزى
في الرقاب الواجبة فاعتق ماض ويعود لرقبة تامة فإن كان الذي باعه دلس له بعيب عاده عليه فأخذ منه قيمة
ما بينه وبينها ومعيها من الثمن وإن كان معيبا عيبا يجزى مثله في الرقاب الواجبة أجزأ عنه وعاده على
صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والصحة ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذه من البائع
وهو مال من ماله

(الصيام في كفارات الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل من وجب عليه صوم ليس
بمشرط في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعاً أجزأه أن يكون متفرقا قياساً على قول الله عز وجل في قضاء
رمضان فعدة من أيام أخر والعدة أن يأتي بعد صوم لا ولاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان
الصوم متتابعاً فطريقه الصائم والصائغة من عذر وغير عذر استأنفا الصيام إلا الحائض فإنها لا تستأنف

(من لا يجزى به الصيام في كفارة اليمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يجب عليه من
الكفارة الطعام أو الكسوة أو العتق من كان غنيا فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئا فأما من كان له أن
يأخذ من الصدقة فله أن يصوم وليس عليه أن يتصدق ولا يعتق فإن فعل أجزأ عنه وإن كان غنيا وكان ماله
غائباً عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره ماله أو يذهب المال إلا بطعام أو كسوة أو عتق

(من حنت معسر أثم أيسر أو حنت موسراً ثم أعسر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
حنت الرجل موسراً ثم أعسر لم يكن له أن يصوم ولا يرى الصوم يجزى عنه وأمرته احتياطاً أن يصوم فإذا
أيسر كفر وانما أنظر في هذا إلى الوقت الذي يحنت فيه ولو أنه حنت معسر أثم لم يصم حتى أيسر أحببت له
أن يكفر ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر وإن صام ولم يكفر أجزأ عنه لأن حكمه حين حنت الصيام
« قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه انما ينظر إلى الكفارة يوم يكفر فإذا كان معسراً كان له أن يصوم
وإن كان موسراً كان عليه أن يعتق قال ولا يصام في كفارة اليمين ولا في شيء وجب عليه من الصوم
بإيجاب يوم من رمضان ولا يوم لا يصلح صومه متطوعاً مثل يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق ويصام ما سواها
من الأيام

(من أكل أو شرب ساهياً في صيام الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويفسد صوم
التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والنذر ما أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك فمن أكل فيها أو شرب ناسياً
فلا قضاء عليه ومن أكل أو شرب عامداً أفسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع
في رمضان وسقوطها عن جامع في صوم غيره تطوعاً أو واجباً فإذا كان الصوم متتابعاً فطريقه الصائم من
عذر وغير عذر والصائغة استأنفا الصيام إلا الحائض فإنها لا تستأنف

﴿الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن تصدق بكفارة ثم اشتراها﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لزمه حق للمساكين في زكاة مال أو لزمه حج أو لزمته كفارة يمين فذلك كله من رأس المال يحاسب به ديون الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يكفي في مثله فإن أوصى بعق في كفارة ولم يكن في رأس المال إلا الطعام فإن حل ثلثه العتق أعتق عنه من الثلث وإن لم يحمله أطمع عنه من رأس المال وإذا أعتق عنه من الثلث لم يطعم عنه من رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كفر الرجل بالطعام أو بالكسوة ثم اشترى ذلك فدفعه إلى أهله ثم اشتراه منهم فالبيع جائز ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلى

﴿كفارة يمين العبد﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث العبد فلا يجزيه إلا الصوم لأنه لا يملك شيئاً وإن كان نصفه عبداً ونصفه حراً وكان في يديه مال لنفسه لم يجزه الصيام وكان عليه أن يكفر بما في يديه من المال مما يصيبه فإن لم يكن في يديه مال لنفسه صام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث العبد ثم عتق وكفر كفارة حراً جزأت عنه لأنه حينئذ مالك ولو صام آخر أعنه لأنه يوم حنث كان حكمه حكم الصيام

(١) (من نذر أن يمشي إلى بيت الله عز وجل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن نذر تبرراً أن يمشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يمشي إن قدر على المشي وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً لأنه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه كمن لا يطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعداً ولا يطيق القعود فيصلي مضطجعا وإنما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يمشي أحد إلى بيت الله إلا حاجاً أو معتمراً لا بدله منه « قال الربيع » وللشافعي رحمه الله تعالى قول آخر أنه إذا حلف أن يمشي إلى بيت الله الحرام حنث فكفارة يمين تجزيه من ذلك أن أراد بذلك اليمين « قال الربيع » وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً فقال هذا قولك يا أبا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالمشي إلى بيت الله ففيها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارته كفارة يمين إذا حنث ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم وبذهب به أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عليه أو تبرراً يريد الله به فأما على غلق الأيمان فلا يكون تبرراً وإنما يعمل التبرر لغير الغلق وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه إذا نذر متبرراً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتبرر أن يقول لله على أن شئى فلانا أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً أو كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر فأما إذا قال إن لم أفضل حقت فعلى المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا من معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فهذا يوافق السنة وذلك أن يقول لله على أن شغاني أو شئى فلانا أن أنحر ابني أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شئى عليه فيه وفي السائبة وإنما أبطل الله عز وجل النذر في البجيرة والسائبة لأنها معصية ولم يذكرك في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية لله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة * « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله

(١) قد تقدم في نسخة البلقيني جل من هذا الباب في أواخر الجزء الثاني في أبواب عقدها هو على حسب المناسبات مع ترك بعض منه ولكنه بتمامه في الأصول بهذا الموضوع فأثبتناه تبعاً لها

* أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرنا محمد بن عباد بن جعفر قال أخبرنا أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو العائذي عن عبد الله ابن السائب قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى إذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى أخذت النبي سعدة فحذف فرسكع قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك قال الشافعي وليس أنعد شيئاً من هذا اختلافاً لأنه قد صلى الصلوات عمره فيحفظ الرجل قراءته يوماً والرجل قراءته يوماً غيره وقد أباح الله في القرآن بقراءة ما تيسر منه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ بأم القرآن وما تيسر فدل على أن اللازم في كل ركعة قراءة أم القرآن وفي الركعتين الأولىين ما تيسر معها

(باب في التشهد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد

عن أبي الزبير عن سعيد
وطاوس عن ابن عباس
قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم يعلمنا التشهد
كما يعلمنا السورة من
القرآن فكان يقول
الحمات المباركات
الصلاوات الطيبات لله
سلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته سلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن
لا إله إلا الله وأن محمدا
رسول الله » قال
الربيع « هذا حدثنا
به يحيى بن حسان
قال الشافعي وقدرى
أبو بن نابل بإسناده
عن جابر عن النبي عليه
السلام تشهدا يخالف
هذا في بعض حروفه
وروى البصريون عن
أبي موسى عن النبي
عليه السلام حديثا
يخالفهما في بعض
حروفهما وروى
الكوفيون عن ابن
مسعود في التشهد
حديثا يخالفها كلها
في بعض حروفها فهي
مشبهة متقاربة واحتمل
أن تكون كلها ثابتة
وأن يكون رسول الله
يعلم الجباغة والمنفردين
التشهد فيحفظ أحدهم

تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه
* أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء
لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلا من بني عقيل ومعه
ناقلة وكانت ناقته قد سبقته الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة وكانت الناقة إذا سبقته الحاج في الجاهلية
لم تمنع من كلاً ترتع فيه ولم تمنع من حوض تشرع فيه قال فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فم
أخذتني وأخذت سابقه الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجريرة حلفائك ثقيف قال وجبس حيث
يمر به النبي صلى الله عليه وسلم فمر به النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا محمد إني مسلم فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لو قلتها وأنت تملك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة
أخرى فقال يا محمد إني جائع فأطعمني وظمآن فأسقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم إن النبي
صلى الله عليه وسلم بدله ففادى به الرجلين الذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم إنه أغار على المدينة عدو
فأخذوا أسرا ح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد
أسروها وكانوا يرجمون النعم عشاء فأتت المرأة ذات ليلة إلى النعم ففعلت لا تجي إلى بعير إلا رغا حتى انتهت
إليها فلم ترع فاستوت عليها ففجبت فلما قدمت المدينة قال الناس العصباء العصباء فقالت المرأة إني نذرت
إن الله أنجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئسما جزيتها لا وفاء لنذر في معصية الله
ولا فيما لا يملك ابن آدم * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تنحر مثلها أو تنحرها ولا
تكفر قال وكذلك نقول إن من نذر تبرأ أن ينحر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فالنذر ساقط عنه وبذلك
نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل فهو كمال يملك مما سواه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال
حج هذا وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك
كالحج هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر أن يحج ماشيا مشى ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى
بين الصفا والمروة ماشيا حل وعليه حج قابل ماشيا كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه
لو كان متطوعا بالحج أو نذرا له أو كانت عليه حجة الاسلام أو عمرته أن لا يجزئ هذا الحج من حج ولا عمرة فإذا كان
حكمه (١) أن يسقط ولا يجزئ من حج ولا عمرة فكيف لا يسقط المشي الذي انما هو هيئة في الحج والعمرة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج أو نذر أن يعتمر ولم يحج ولم يعتمر فإن كان نذر ذلك ماشيا فلا
يمشي لأنهما جميعا حجة الاسلام وعمرته فإن مشى فأنما مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشيا
من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمرة إذا لم يعتمر ويحج فأنما هو حجة الاسلام وإن لم ينو حجة الاسلام
ونوى به نذرا أو حجا عن غيره أو تطوعا فهو كله حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيموفيه كما نذر ماشيا
أو غير ماش « قال الربيع » هذا إذا كان المشي لا يضرب عن المشي فإذا كان مضرا به فترك ولا شيء عليه
على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا إسرائيل أن يتم صومه ويتنجى عن الشمس فأمره بالذي فيه البر
ولا يضربه ونهاه عن تعذيب نفسه لأنه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي يمشي إذا كان المشي تعذيبا له
يضربه تركه ولا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا قال إن شئني الله فلا نأفقه الله على أن
أمشي لم يكن عليه مشي حتى يكون نوى شأنا يكون مثله را فان لم ينو شأنا فلا شيء عليه لأنه ليس في المشي إلى
غير مواضع البربر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نذر فقال على المشي إلى أفر يقية أو العراق أو غيرها
من البلدان لم يكن عليه شيء لأنه ليس لله طاعة في المشي إلى شيء من البلدان وأنما يكون المشي إلى الموضع

(١) أي أن يبطل ويلغو وقوله لا يسقط المشي أي لا يلغو فيجب إعادته ماشيا تأمل

الذي يرتجى فيه البر وذلك المسجد الحرام وأحب إلى لوند أن يمشى إلى مسجد المدينة أن يمشى وإلى مسجد بيت المقدس أن يمشى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس ولا بين لي أن أوجب المشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشي إلى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله تعالى فرض والبر باتيان هذين نافلة وإذا نذر أن يمشى إلى بيت الله ولا نيته فلا اختيار أن يمشى إلى بيت الله الحرام ولا يجب ذلك عليه إلا بأن ينويه لأن المساجد بيوت الله وهو إذا نذر أن يمشى إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن يمشى إليه ولو نذر برا أمرناه بالوفاء به ولم يجبر عليه وليس هذا كما يؤخذ لآدميين من الآدميين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه إلا بإيجابه على نفسه بعينه وإذا نذر الرجل أن ينحر بمكة لم يجزه إلا أن ينحر بمكة وذلك أن النحر بمكة بر وإن نذر أن ينحر بغيرها لم يجزه أن ينحر إلا حيث نذر أن يتصدق وإنما وجبته وليس في النحر في غير هاهنا لأنه نذر أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فإذا نذر أن يتصدق على مساكين بلد فعليه أن يتصدق عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غلامي حر إلا أن يبدولي في ساعتى هذه أو في يومى هذا أو شاء أو يشاء فلان أن لا يكون حراً أو امرأته طالق إلا أن شاء أن لا تكون طالق في يومى هذا أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذي استثنى مشيئته لم يكن العبد حراً ولا المرأة طالقاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل أنا هدى هذه الشاة نذراً أو أمشى نذراً فعليه أن يهديها وعليه أن يمشى إلا أن يكون أراد أني سأحدث نذراً أو أني سأهديها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغير إيجاب فإذا نذر الرجل أن يأتي موضعاً من الحرم ما شياً أو راكباً فعليه أن يأتي الحرم حاجاً أو معتمراً ولو نذر أن يأتي عرفة أو مراً أو موضعاً قريياً من الحرم ليس بالحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا نذر الرجل حجاباً لم يسم وقتاً فعليه حج بحرم به في أشهر الحج متى شاء وإن قال على نذري أن شاء فلان فليس عليه شيء ولو شاء فلان أنما النذر ما أريد الله عز وجل به ليس على معاني الغلق ولا مشيئة غير الناذر وإذا نذر أن يهدي شيئاً من النعم لم يجزه إلا أن يهديه وإذا نذر أن يهدي متاعاً لم يجزه إلا أن يهديه أو يتصدق به على مساكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين والدور باع ذلك فأهدى ثمنه وبلى الذي نذر الصدقة بذلك وتعلقه على البيت وتطيبه به أو يوكل به ثقة بلى ذلك له وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه فيها إلا الشيء من الأبل أو ثنية وسواء في ذلك الذكراً والأنثى والخصى وأكرهاً ثناً أحب إلى وإذا لم يجد بدنة أهدى بقرة ثنية فصاعداً وإذا لم يجد بقرة أهدى سبعاً من الغنم ثنية فصاعداً إن كن معزى أو جذعاً فصاعداً إن كن ضأناً وإن كانت نيته على بدنة من الأبل دون البقر فلا يجزيه أن يهدي مكانها من البقر والغنم الأبقية منها وإذا نذر الرجل هدياً ولم يسم الهدى ولم ينو شيئاً فأحب إلى أن يهدي شاة وما أهدى من مدحضة أو ما فوقه أجزاءً لأن كل هذا هدى وإذا نذر أن يهدي هدياً ونوى به بهيمة جديدة أهداه أو نعماً معنى الهدى هدية وكل هذا يقع عليه اسم هدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر أن يهدي شاة عوراء أو عمية أو عرجاء أو مالا يجوز أخيه أهداه ولو أهدى تاماً كان أحب إلى لأن كل هذا هدى ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى وإنما يجزيه بمثله ألا ترى أنه يقتل الجراد والعصفور وهما من الصيد فيجزي الجراد بتمرة والعصفور بقيمة ولعله قبضة وقد سمي الله تعالى هذا كله هدياً وإذا قال الرجل شاتي هذه هدى إلى الحرم أو بقعة من الحرم أهدى وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزئه إلا بمكة فإذا سمي موضعاً من الأرض ينحرها فيه أجزاءً وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه إن شاء متفرقاً وإن شاء متتابعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر صيام أشهر فصام منها بالأهلة صامه عدد أيامين

على لفظ ويحفظ
الآن على لفظ يخالفه
لا يختلفان في معنى أنه
انما يريد به تعظيم الله
جل ثناؤه وذكره
والشهاد والصلاة على
النبي فيقر النبي كلاً على
ما حفظ وإن زاد بعضهم
كلمة على بعض أو لفظها
بغير لفظه لأنه ذكر وقد
اختلف بعض أصحاب
النسب في بعض لفظ
القرآن عند رسول الله
ولم يختلفوا في معناه
فأقرهم وقال هكذا
أنزل إن هذا القرآن
أنزل على سبعة أحرف
فأقرهم ما تبسروا منه
فأسوى القرآن من
الذكر أولى أن يتسع
هذا فيه إذا لم يختلف
المعنى قال وليس لأحد
أن يعد أن يكف عن
قراءة حرف من القرآن
إلا بنسيان وهذا في
التشهد وفي جميع
الذكر أخف وإنما قلنا
بالتشهد الذي روى
عن ابن عباس لأنه أتمها
وأن فيه زيادة على
بعضها المباركات

(باب في الوتر)

حدثنا الربيع قال قال
الشافعي وقد سمعت أن

النبي صلى الله عليه وسلم
أوتر أول الليل وآخره في
حديث ثبت مثله
وحديث دونه وذلك
مما وصفت من المباح
له أن يوتر في الليل كله
ونحن نبيح في المكتوبة
أن يصلي في أول الوقت
وآخره وهذا في الوتر
أوسع منه « حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان قال
أخبرنا أبو يعفور عن
مسلم عن مسروق عن
عائشة قالت من كل
الليل قد أوتر رسول الله
فانتهى وتره إلى السحر

(باب سجود القرآن)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا محمد بن اسمعيل
عن ابن أبي ذئب عن
الحريث بن عبد الرحمن
عن محمد بن عبد الرحمن
عن ثوبان عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قرأ بالنجم
فسجد وسجد الناس
معه الأرجل قال أراد
الشهرة « أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
محمد بن اسمعيل عن
ابن أبي ذئب عن يزيد

الهلالين أن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر ثلاثين يوماً وإذا نذر صيام سنة
بعينها صامها كلها إلا رمضان فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كماله
قصد فنذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فإن نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها حتى
يوفي صوم سنة كاملة وإذا قال الله على أن أحج عاى هذا حال بينه وبينه عدو أو سلطان حابس فلا قضاء عليه
وان حال بينه وبينه مرض أو خطأ عدداً ونسيان أو توان قضاء إذا زعمت أنه يهل بالحج فيحصر بعد وفلا
يكون عليه قضاء كان من نذر حجاب عينه مثله وما زعمت أنه إذا أحصر فعليه القضاء أمرته أن يقضيه إن نذره
فأحصر وهكذا إن نذر أن يصوم سنة بغيرها فرض قضاها إلا الأيام التي ليس له أن يصومها فإن قال
قائل فلم تأمر المحصر إذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا قلت أمر به للخروج من الأحرام وهذا لم يحرم
فأمر به بالهدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أكل الصائم أو شرب في رمضان أو نذر أو صوم
كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه وإذا تسحر بعد الفجر وهو لا يعلم
أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فإن كان صومه متتابعاً فعليه أن يستأنفه
وإذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلاً فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم لأنه قدم
في الليل ولم يقدم في النهار وأحب إلى لو صامه ولو قدم الرجل نهاراً وقد أفطر الذي نذر الصوم فعليه قضاء ذلك
اليوم وهكذا لو قدم بعد الفجر وهو صائم ذلك اليوم متطوعاً أو لم يأكل فعليه أن يقضيه لأنه نذر والنذر
لا يجزيه إلا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه قضاؤه من
قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائماً عن نذره وإنما قلنا بالاحتياط أن جازاً أن يصام وليس هو كيوم
الفطر وإنما كان عليه صومه بعد مقدم فلان فقلنا عليه قضاؤه وهذا أصح في القياس من الأول ولو أصبح
فيه صائماً من نذر غير هذا أو قضاؤه رمضان أحبت أن يعود لصومه لنذره وقضائه ويعود لصومه لمقدم فلان
ولو أن فلان أقدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاؤه لأنه ليس
في صوم ذلك اليوم طاعة ولا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً
فقدم يوم الاثنين كان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه فلان وصوم الاثنين كلياً استقبله فإن تركه فيما يستقبل
قضاؤه إلا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أخفى أو أيام التشريق فلا يصومه ولا يقضيه وكذلك إن كان في
رمضان لم يقضه وصامه من رمضان كمالاً أن رجلاً نذر أن يصوم رمضان صام رمضان بالفريضة ولم يصمه
بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الأخفى أو أيام التشريق ولو كانت المسئلة بحالها
وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فيهما ولا يشبه هذا
شهر رمضان لأن هذا شيء أدخله على نفسه بعدما أوجب عليه صوم يوم الاثنين وشهر رمضان شيء أوجب الله
تعالى لاشئ أدخله على نفسه ولو كانت المسئلة بحالها وكان الناذر امرأة فكل الرجل وتقضى كل ما أمر
عليها من حيضتها وإذا قالت المرأة لله على أن أصوم كلياً حضت أو أيام حيضتي فليس عليها صوم ولا قضاء
لأنها لا تكون صائمة وهي حائض وإذا نذر الرجل صوماً أو صلاة ولم ينو عدداً فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان
ومن الصوم يوم لأن هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم إلا الوتر « قال الربيع » وفيه قول آخر يجزيه
ركعة واحدة وذلك أنه يروى عن عمر أنه تنفل بركعة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر
ركعات وأن عثمان أوتر بركعة « قال الربيع » فلما كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة ولم ينو عدداً
فصلى ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الله على عتق رقبة فأى
رقبة أعتق أجزاء

﴿ فَمِنْ حَلْفٍ عَلَى سَكْنَى دَارٍ لَا يَسْكُنُهَا ﴾

(سئل الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل له فإنا نقول فمِنْ حَلْفٍ أَنْ لَا يَسْكُنَ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا سَاكِنٌ أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْخُرُوجِ مِنْ سَاعَةِ حَلْفٍ وَلَا نَرَى عَلَيْهِ حَنْثًا فِي أَقْلٍ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نِيَّةٌ فِي تَجْمِيلِ الْخُرُوجِ قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنَّهُ حَانَتْ إِذَا أَقَامَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ يَقُولُ نَوَيْتُ أَنْ لَا أَجْعَلَ حَتَّى أَجِدَ مَنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ لَهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَسْكُنَ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا سَاكِنٌ أَخَذَ فِي الْخُرُوجِ مِنْ مَكَانِهِ فَإِنْ تَخَلَّفَ سَاعَةً وَهُوَ يُمْكِنُ الْخُرُوجُ مِنْهَا حَنْثٌ وَلَكِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهَا بِدَنِّهِ مَتَحُولًا وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَتَرَدَّدَ عَلَى حُلِّ مَتَاعِهِ مِنْهَا وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِسَكْنٍ قَالَ فإنا نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لهما مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لهما مقاصير يسكن كل مقصورة منهما ساكنها وكان الخالف مع المحلوف عليه في بيت منها أو في مقصورة من مقاصيرها أو في حجرة المقصورة دون البيت وصاحبه المحلوف عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها البين وإن كان معه في البيت وليس له مقصورة أو له مقصورة أو كان في مقصورة دون البيت والآخر في البيت دون المقصورة أنه إن أقام في البيت أو في المقصورة يومًا وليلة كان حائثًا وإن أقام أقل من ذلك لغير المساكنة لم يكن عليه حنث إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَسْكُنَ الرَّجُلَ وَهُوَ سَاكِنٌ مَعَهُ فَهُوَ كَالْمَسْئَلَةِ قَبْلُهَا يُخْرَجُ مِنْهَا مَكَانَهُ أَوْ يُخْرَجُ الرَّجُلُ مَكَانَهُ فَإِنْ أَقَامَ جَمِيعًا سَاعَةً بَعْدَ مَا مَسْكَنَهُ أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْهُ حَنْثٌ وَإِنْ كَانَ فِي بَيْتَيْنِ فَعَمِلَ بَيْنَهُمَا حَاجِرًا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَجْرَتَيْنِ بَابٌ فَلَيْسَتْ هَذِهِ مَسَاكِنَةً وَإِنْ كَانَ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَالْمَسَاكِنَةُ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتٍ أَوْ بَيْتَيْنِ حَجْرَتَهُمَا وَمَدْخُلُهُمَا وَاحِدٌ فَأَمَّا إِذَا افْتَرَقَ الْبَيْتَانِ وَالْحَجْرَتَانِ فَلَيْسَتْ مَسَاكِنَةً (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنَّمَا جَوَابُنَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ كَلَامُهَا إِذَا حَلَفَ لِأَنِّي لَا أَعْمَا خَرَجْتُ الْبَيْنَ مِنْهُ بِلَانِيَّةٍ فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ بَنِيَّةً فَالْبَيْنُ عَلَى مَا نَوَى قَالَ فإنا نقول إذا نقل أهلَه وعِيَالَهُ وَتَرَكَ مَتَاعَهُ فَإِنَّا نَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ بِجَمِيعِ مَتَاعِهِ وَأَنْ لَا يَخْلَفَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ وَإِنْ خَلَفَ شَيْئًا مِنْهُ أَوْ خَلَفَهُ كُلَّهُ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ فَإِنْ خَلَفَ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ فَهُوَ حَانَتْ لِأَنَّهُ سَاكِنٌ بَعْدَ وَالْمَسَاكِنَةُ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا هِيَ الْمَسَاكِنَةُ مِنْهُ وَمَنْ عِيَالَهُ لَمْ يَحْلَفْ أَنْ لَا يَسْكُنَ كُنْهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالنَّقْلَةُ وَالْمَسَاكِنَةُ عَلَى الْبَدَنِ دُونَ الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ وَالْمَتَاعِ فَإِذَا حَلَفَ رَجُلٌ لِيَنْتَقِلَ فَاذْهَبَ بِدَنِّهِ وَتَرَكَ أَهْلَهُ وَوَلَدَهُ وَمَالَهُ فَقَدِيرٌ وَإِنْ قَالَ قَائِلُ مَا لِحُجَّةٍ قِيلَ أَرَأَيْتَ إِذَا سَافَرَ بِبَدَنِهِ أَيْ قَصَرَ الصَّلَاةَ وَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ السَّفَرِ أَوْ رَأَيْتَ إِذَا انْقَطَعَ إِلَى مَكَّةَ بِبَدَنِهِ أَيْ كَوْنُ مَنْ حَاضِرٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِينَ انْتَعَمُوا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ دَمٌ فَإِذَا قَالَ نَعَمْ قِيلَ فَإِنَّمَا النَّقْلَةُ وَالْحَكْمُ عَلَى الْبَدَنِ لَا عَلَى الْمَالِ وَلَا عَلَى الْوَلَدِ وَلَا عَلَى مَتَاعٍ قَالَ فإنا نقول فَمِنْ حَلْفٍ أَنْ لَا يَلْبَسَ هَذَا الثَّوْبَ وَهُوَ لَا يَلْبَسُهُ قَرَرَهُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْيَمِينِ إِنْ تَرَاهُ حَانَتْ لِأَنَّهُ قَدْ لَبَسَهُ بَعْدَ عَيْنِهِ وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِيهِ أَنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ هَذِهِ الدَّابَّةَ وَهُوَ عَلَيْهَا فَإِنْ نَزَلَ مَكَانَهُ وَالْأَمْرُ كَانَ حَانَتْ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَلْبَسَ الثَّوْبَ وَهُوَ لَا يَلْبَسُهُ فَتُحْلَلُ الْمَسْئَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ إِنْ لَمْ يَنْزَعَهُ مِنْ سَاعَتِهِ إِذَا امْكَنَهُ نَزَعَهُ حَنْثٌ وَكَذَلِكَ أَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَرْكَبَ دَابَّةً وَهُوَ رَاكِبُهَا فَإِنْ نَزَلَ مَكَانَهُ وَالْأَمْرُ وَهَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الصَّنْفِ قِيلَ فإنا نقول فَمِنْ حَلْفٍ أَنْ لَا يَسْكُنَ بَيْتًا وَلَا نِيَّةً لَهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحَضَارَةِ فَسَكْنٌ يَتَمَنَّى بَيْوتَ الشُّعْرَفَانَةِ إِنْ كَانَ لِيَمِينِهِ مَعْنَى يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِالْأَمْرِ الَّذِي لَهُ حَلْفٌ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ يَقُومُ أَنَّهُمْ عَلَيْهِمْ بَيْتٌ فَعَمَّهُمْ تَرَاهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي سَكْنِهِ فِي بَيْتٍ شَعَرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ حِينَ حَلَفَ وَإِنْ كَانَ أَعْمَا وَجْهَ عَيْنِهِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ إِنْ الشَّمْسُ مُحْتَجِبَةٌ وَإِنْ السَّكْنَى فِي السُّطُوحِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْبُيُوتِ مَحْجَةً وَيُسْرَةً فَخَلَفَ أَنْ لَا يَسْكُنَ بَيْتًا فَإِنَّا نَرَاهُ حَانَتْ إِنْ سَكَنَ بَيْتَ شَعَرٍ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ حَلَفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَسْكُنَ بَيْتًا وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَوْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَأَيُّ

ابن عبد الله بن قسيط
عن عطاء بن يسار عن
زيد بن ثابت أنه قرأ
عند رسول الله بالنجم
فلم يسجد فيها (قال
الشافعي) وفي هذين
الحديثين دليل على أن
سجود القرآن ليس بحتم
ولكننا نحب أن لا يترك
لأن النبي عليه السلام
سجد في النجم وترك *
حدثنا الربيع بن سليمان
قال الشافعي وفي النجم
سجدة ولا أحب أن يدع
شيئًا من سجود القرآن
وإن تركه كرهته له
وليس عليه قضاء لأنه
ليس بفرض فإن قال
قائل ما الدليل على أنه
ليس بفرض قيل
السجود صلاة وقد قال
الله تعالى إن الصلاة
كانت على المؤمنين كتابًا
موقوتًا فكان الموقوت
يحتمل موقوتًا بالعدد
وموقوتًا بالوقت فأبان
رسول الله أن الله جل
ثناؤه فرض خمس
صلوات فقال رجل
يا رسول الله هل على
غيرها قال لا إلا أن تطوع
فلما كان سجود القرآن
خارجًا من الصلوات
المكتوبات كان سنة
اختيار وأحب اليأس أن

لا يدعه ومن ترك ترك
فضلا لا فرضا وانما
سجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم في النجم لان
فيها سجودا في حديث
أبي هريرة وفي سجود
النبي صلى الله عليه في
النجم دليل على ما وصفت
لأن الناس سجدوا معه
الارجلين والرجلان
لا يدعان ان شاء الله
الفرض ولو تركاه امرهما
رسول الله باعادته (قال
الشافعي) وأما حديث
زيد أنه قرأ عند النبي
صلى الله عليه وسلم
النجم فلم يسجد فهو
والله أعلم أن زيدا لم
يسجد وهو القاري فلم
يسجد النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يكن عليه
فرضا فإمره النبي به
« حدثنا الربيع »
أخبرنا الشافعي
أخبرنا إبراهيم بن محمد
عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار أن رجلا
قرأ عند النبي السجدة
فسجد فسجد النبي ثم
قرأ آخر عنده السجدة
فلم يسجد فلم يسجد النبي
فقال يا رسول الله قرأ
فلان عندك السجدة
فسجدت وقرأت عندك
السجدة فلم تسجد فقال

بيت شعرا وأدم أو خيمة أو ما وقع عليه اسم بيت أو حجارة أو مدرسكن حنث قال فإنا نقول فيمن حلف أن
لا يسكن دار فلان فسكن دارا يمينه وبين رجل آخر أنه يحنث وكذلك ان كانت الدار كلها فسكن منها
بيتا حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن دارا فلان ولم ينو دارا بعينها فسكن
دارا له فيها شركا كثيرا كان له أو أقلها لم يحنث ولا يحنث حتى تكون الدار كلها خاصة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وأخرمه طعاما ولا نية له لم يحنث
ولا أقول بقولكم انكم تقولون فيمن حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان
وأخرمه انكم تحنثونه ان أكل منه قبل أن يقسماه وزعمنا وزعمتم أنهما ان اقتسماه فأكل الخالف بما صار
للذي لم يحلف عليه لم يكن عليه حنث والقول فيها على ما أجبته في صدر المسئلة قال فإنا نقول من حلف
أن لا يسكن دار فلان فباعها فلان أنه ان كان عقدا يمينه على الدار لانه داره لا يحنث ان سكنها وهي لغیره
وان كان انما عقدا يمينه على الدار وجعل تسميته صاحبها صفة من صفاتها مثل قوله هذه الدار المزوقة فذهب
تزويعها فأراه حائثا ان سكنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان هذه بعينها
وباعها فلان فان كانت نيته على الدار حنث بأى وجهه سكنها وان ملكها هو وان كانت نيته ما كانت لفلان
لم يحنث اذا خرجت من ملكه وان لم يكن له نية حنث اذا قال دار فلان هذه

﴿ فيمن حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت فغير عن حاله ﴾

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول لو أن رجلا حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت
طريقا وخربة يذهب الناس فيها ذاهبين وجاهين انه ان كان في يمينه سبب يستدل به على شيء من نيته وما أراد
في يمينه حل على ما استدل به وان لم يكن لذلك سبب يستدل به على شيء من نيته فإنا لا نرى عليه حنثا في دخولها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فانهدمت حتى صارت طريقا قائم
دخلها لم يحنث لانها ليست بدار قال فإنا نقول فيمن قال والله لا أدخل من باب هذه الدار فدخل
من بابها هذا المحدث انه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار
ولانية له فدخل من بابها الى موضع آخر فدخل منه لم يحنث وان كانت له نية فتوى من باب هذه الدار في هذا الموضع
لم يحنث قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو نوى أن لا يدخل الدار حنث قال فإنا نقول فيمن حلف أن
لا يلبس هذا الثوب وهو قميص فقطعه قباء أو سراويل أو جبة انما حانثا الا أن تكون له نية يستدل بها على
أنه لا حنث عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا وهو رداء فقطعه قميصا
أو تزر به أو ارتدى به أو قطعه قلانس أو ثيابا ين أو حلف أن لا يلبس سراويل فارتدى بها أو قميصا فارتدى به
فهذا كله لبس وهو يحنث في هذا كله اذا لم تكن له نية فان كانت له نية لم يحنث الا على نيته ان حلف أن
لا يلبس القميص كما تلبس القميص فارتدى به لم يحنث وكذلك ان حلف أن لا يلبس الرداء كما تلبس الأردية
فلبسه قميصا لم يحنث وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا امرأته وقد كانت منته بالثوب عليه أو ثوب رجل
من عليه فأصل ما أنبى عليه أن لا أنظر الى سبب يمينه أبدا وانما أنظر الى مخرج اليمين ثم أحث صاحبها
أو أبره على مخرجها وذلك أن الأسباب متقدمة والأيمان محدثة بعد ما فقد يحدث على مثالها وعلى خلاف
مثالها فلما كان هكذا لم أحثه على سبب يمينه وأحثه على مخرج يمينه أرايت لو أن رجلا قال لرجل قد
نحلتك داري أو قد وهبتك مالي فحلف ليضرب به أما يحنث ان لم يضربه وليس حلفه ليضربه يشبه سبب ما
قال له فإذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب لثوب امرأته فوهبته له أو باعته فاشترى بثمنه ثوبا أو انتفع به لم يحنث
ولا يحنث أبدا الا بلبسه قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فرقى على ظهر بيته أنه يحنث لانه
دخلها من ظهرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان فرقى فوقها فلم

يدخلها وانما دخوله أن يدخل بيتا منها أو عرصتها قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل بيت فلان المحلوف عليه وانما فلان ساكن في ذلك البيت بكرائه يحنث لانه يبتسه مادام ساكنا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكرائه يحنث لانه ليس بيت فلان الا أن يكون أراد مسكن فلان ولو حلف أن لا يدخل مسكن فلان فدخل عليه مسكنا بكرائه حنث الا أن يكون نوى مسكنا عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله انسان فأدخله قهرا فانه ان كان غلبه على ذلك ولم يتراخ فلا حنث عليه ان كان حين قدر على الخروج خرج من ساعته فأما ان أقام ولو شاء أن يخرج فخرج فان هذا حانث « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل فدخلها لم يحنث الا أن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي أو لم يتراخ قال فاننا نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان فقال انما حلفت أن لا أدخلها ونويت شهرا ان انزى عليه أنه ان كانت عليه في عيئه بينة فانه لا يصدق بنيه وان دخلها حنث وان كان لا بينة عليه في عيئه قبل ذلك منه مع عيئه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل بطلاق امرأته أن لا يدخل دار فلان فقال نويت شهرا أو يوما فهو كذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وعليه البين فاما في الحكم فقي دخلها فهي طالق قال فاننا نقول فيمن قال والله لا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه فلان ذلك بيتا نازاه حانثا ان أقام معه في البيت حين دخل عليه وذلك أنه ليس يراد باليمين في مثل هذا الدخول ولكن يراد به المجالسة الا أن تكون نيته يوم حلف أن لا يدخل عليه وانه ان كان هو في البيت أولا ثم دخل عليه الآخر فلا حنث عليه واذا كان هذا كذا نيته يوم حلف فاننا لا نرى عليه حنثا اذا كان المحلوف عليه هو الداخل عليه بعد دخوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل عليه الا خريته فأقام معه لم يحنث لانه لم يدخل عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل على جاره بيته فاذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره انه يحنث لانه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره وانه ان دخل عليه مسجدا لم يحنث الا أن يكون نوى المسجد في عيئه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل على رجل غيره بيتا فوجد ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يحنث من قبل أنه ليس على ذلك دخل « قال الربيع » وللشافعي قول آخر انه يحنث اذا دخل عليه لانه قد دخل عليه بيتا كما حلف وان كان قد قصد بالدخول على غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان علم أنه في البيت فدخل عليه حنث في قول من يحنث على غير النية ولا يرفع الخطأ فاما اذا حلف أن لا يدخل عليه بيتا فدخل عليه المسجد لم يحنث بحال

﴿ من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما ففعل أحدهما ﴾

قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين فكساها أحدهما انه حانث الا أن يكون نوى في عيئه أن لا يكسوها اياهما جميعا لاحتجته الى أحدهما أو لأنها لا حاجة لهما ففعل أحدهما أنت طالق ان فعلت فتكون له نيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين أو هذه الاثواب الثلاثة فكساها أحد الثوبين أو أحد الثلاثة أو كساها من الثلاثة اثنين وترك واحدا لم يحنث وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين فأكلهما الا قليلا لم يحنث الا أن يأتي على الشئتين اللذين حلف عليهما الا أن يكون ينوى أن لا يكسوها من هذه الاثواب شيئا أو لا يأكل من هذا الطعام شيئا فيحنث واذا قال والله لا أشرب ماء هذه الادوة ولا ماء هذا النهر ولا ماء هذا البحر كله فكل هذا سواء ولا يحنث الا أن يشرب ماء الادوة كله ولا سبيل الى أن يشرب ماء النهر كله ولا ماء البحر كله ولكنه لو قال لا أشرب من ماء هذه الادوة

النبي عليه السلام كنت اما ما فلو سجدت سجدت معك قال الشافعي اني لأحسبه زيد بن ثابت لانه يحكى أنه قرأ عند النبي النجم فلم يسجد وانما روى الحديثين معاطاء بن يسار قال وأحب أن يبسدا الذي يقرأ السجدة فيسجد ويسجد واعمه فان قال قائل فلعل أحدهذين الحديثين نسخ الآخر قيل فلا يدعي أحد أن السجود في النجم منسوخ الا جاز لغيره أن يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ ثم يكون أولى لان السنة السجود لقول الله فاسجدوا لله واعبدوا ولا يقال لواحد من هذين ناسخ ولا منسوخ ولكن يقال اختلاف من جهة المباح

﴿ باب القصر والاتمام في السفر في الخوف وغير الخوف ﴾

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه واذا ضربتكم الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الاية قال الشافعي وكان بيننا

في كتاب الله أن
القصر في السفر في
الخوف وغير الخوف
معارضة من الله لأن
الله فرض أن تقصروا
كما كان بينا في كتاب الله
أن قوله لا جناح عليكم
إن طلقتم النساء ما لم
تمسوهن رخصة لأن
حتماً من الله أن
يطلقوهن من قبل أن
يمسوهن وكما كان
بيننا في كتاب الله ليس
عليكم جناح أن تأكلوا
من بيوتكم أو بيوت
آبائكم إلى جميعاً وأشتاتا
رخصة لأن الله تعالى
حتم عليهم أن يأكلوا
من بيوتهم ولا من
بيوت آبائهم ولا جميعاً
ولا أشتاتا وإذا كان
القصر في الخوف
والسفر رخصة من الله
كان كذلك القصر في
السفر بلا خوف فمن
قصر في الخوف والسفر
قصر بكتاب الله ثم بسنة
رسول الله ومن قصر
في سفر بلا خوف قصر
نص السنة وإن
رسول الله أخبر أن
الله تصدق بها على
عباده فإن قال قائل
فأين الدلالة على
ما وصفت قبل أخبرنا

ولا من ماء هذا النهر ولا من ماء هذا البحر فشرب منه شيئاً حث إلا أن تكون له نية فيحسب على قدر نيته
وإذا قال والله لا أكلت خبزاً وزيتاً فأكل خبزاً وزيتاً لم يحسب وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت وكل
شيء أكل به الزيت سوى الخبز فإنه ليس بحائث وكذلك لو قال لا آكل زيتاً ولم يأت فكذا كل ما أكل مع اللحم
سوى الزيت قال فإنا نقول لمن قال لأمته أو امرأته أنت طالق أو أنت حر أن دخلت هاتين الدارين
فدخلت أحدهما ولم تدخل الأخرى أنه حائث وإن قال إن لم تدخلها فأنت طالق أو أنت حر فإنا لا نخرجه
من يمينه إلا بدخولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لامرأته أنت طالق إن دخلت هاتين
الدارين أو لأمته أنت حر أن دخلت هاتين الدارين لم يحسب في واحدة منهما إلا بان تدخلها معها وكذلك كل
عين حلف عليها من هذا الوجه قال فإنا نقول فيمن قال لعبد له أعتما حران إن شئتما فإن شأ آجعا الحرية
فهما حران وإن شأ آجعا الرق فهما رقيقان وإن شأ أحدهما الحرية وشأ الآخر الرق فالذي شاء الحرية منهما
حر ولا حرية بمشيئة هذا الذي لم يشأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبد له أعتما حران
إن شئتما لم يعتقا إلا بأن يشأ معا ولم يعتقا بأن يشأ أحدهما دون الآخر وكذلك إن قال أعتما حران إن شأ
فلان وفلان لم يعتقا إلا أن يشأ فلان وفلان ولم يعتقا بأن يشأ أحدهما دون الآخر ولو كان قال لهما أيكما
شأ العتق فهو حر فأيهما شاء فهو حر شاء الآخر أو لم يشأ قال فإنا نقول في رجل قال والله لئن قضيتني حتى
في يوم كذا وكذا لأفعلن بك كذا وكذا فقضاه بعض حقه أنه لا يلزمه اليمين حتى يقضيه حقه كله لأنه أراد به
الاستقصاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل على رجل حق فحلف لئن قضيتني حتى في يوم
كذا وكذا لأهين لك عبداً من يومك فقضاه حقه كله إلا درهمين أو فلساً في ذلك اليوم كله لم يحسب ولا يحسب
إلا بأن يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه ولا يهب له عبداً

((من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه))

« أخبرنا الربيع » قال قيل للشافعي فإنا نقول فإن حلف أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه ففر
منه أو أفلس أنه حائث إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يفارق
غريمه حتى يأخذ حقه منه ففر منه غريمه لم يحسب لأنه لم يفارقه هو ولو كان قال لا أفترق أنا وهو حث في قول
من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحسب في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس فأما إن حلف
لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فيحسب في قول من لا يطرح الغلبة عن الناس والخطأ ولا يحسب في قول
من طرح الخطأ والغلبة عنهم قال فإنا نقول فيمن حلف لغريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه
فأحاله على غريمه آخر إنه إن كان فارقه بعد الجملة فإنه حائث لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي ففارقه
ولم يستوف لما أحاله ثم استوفاه بعد « قال الربيع » الذي يأخذ به الشافعي إنه إن لم يفرض فيه حتى فر منه
فهو مكره فلا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي
منه حقه فأحاله بعد على رجل غيره فأبرأه ثم فارقه حث وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحسب
لأنه وإن لم يستوف أولاً بالجملة فقد برئ بالحوالة قال فإنا نقول فيمن حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى
يستوفي حقه منه فاستوفاه فلما افترقا أصاب بعضها نحاساً أو رصاصاً ونقصا بينا نقصانه أنه حائث لأنه فارقه
ولم يستوف وأنه إن أخذ بحقه عرضاً فإن كان يسوى ما أخذه به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه بأعه ولم يحسب
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ منه حقه فيما يرى ثم
وجد دنانيره زجاجاً ونحاساً حث في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ في الأيمان ولا يحسب في قول من
يطرح عن الناس ما لم يعمدوا عليه في الأيمان لأن هذا الميمد أن يأخذ الأوفاء حقه وهو قول عطاء أنه
يطرح عن الناس الخطأ والنسيان ورواه عطاء فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ بحقه عرضاً

فان كان العرض الذي أخذ قية ماله عليه من الدنانير لم يحنث وان كان قيمته أقل مما عليه من الدنانير حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لغريمه والله لا أفارقك حتى أخذ حتى فان كانت نيته حتى لا يبقى عليك من حتى شيء فأخذ منه عرضا يسوي أو لا يسوي برئ ولم يحنث لانه قد أخذ شيئا ورضيه من حقه وبرئ الغريم من حقه وكذلك ان كانت نيته حتى استوفى ما أَرْضَى به من جميع حتى وكذلك ان قال رجل لرجل والله لأقضينك حقل فوهب صاحب الحق حقه للمخالف أو تصدق به عليه أو دفع به اليه سلعة لم يحنث ان كانت نيته حين حلف أن لا يبقى على شيء من حقل لانه دفع اليه شيئا ورضيه فقد استوفى فان لم تكن له نية فلا يبرأ أبدا إلا بان يأخذ حقه ما كان ان كانت دنانير فدنانير أو دراهم فدراهم لأن ذلك حقه ولو أخذ فيه أضعاف ثمنه لم يبرأ لان ذلك غير حقه وحد الفراق أن يتفرقا من مقامهما الذي كانا فيه ومجلسهما

﴿ من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل ﴾

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فاننا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبدا فتكفل بنفس رجل انه ان استثنى في حالته أن لا مال عليه فلا حنث عليه وان لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبدا فتكفل بنفس رجل لم يحنث لان النفس غير المال قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبدا فتكفل لو كبل له بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه وكيل الذي حلف عليه فانه اذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حنث عليه وان كان ممن علم ذلك منه فانه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليه في سبيل نفسه فان نوى هذا فكفل لو كبل له في مال للمخوف حنث وان كان كفل في غير مال المخوف لم يحنث وكذلك ان كفل لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحنث

﴿ من حلف في أمر أن لا يفعله غدا ففعله اليوم ﴾ (قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول في رجل قال لرجل والله لأقضينك حقل غدا ففقه اليوم انه لا حنث عليه لانه لم يرد يمينه الغدا عما أراد وجهه القضاء فاذا خرج الغد عنه وليس عليه فقد بر وهو قول مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال لرجل والله لأقضينك حقل غدا ففعله اليوم فان لم تكن له نية حنث من قبل أن قضاء غدا غير قضائه اليوم كما يقول والله لا كلمنك غدا فكماله اليوم لم يبر وان كانت نيته حين عقد اليمين أن لا يخرج غدا حتى أقضيه حقل ففقه اليوم بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال والله لا كلن هذا الرغيف اليوم فأكل بعضه اليوم وبعضه غدا انه حانث لانه لم يأكله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والبساط محال وانما يقال السبب بساط اليمين عند أصحاب مالك كأنه حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فباعته الغزل واشترت طعاما فأكله فهو عندهم حانث لان بساط اليمين عندهم أن لا ينتفع بشيء من غزلها فاذا أكل منه فقد انتفع به وهو عند الشافعي محال « قال الربيع » قد حرق الشافعي البساط وحرقه بالنار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل فقال والله لا كلن هذا الطعام غدا أو لا لبسن هذه الثياب غدا أو لا ركب هذه الدواب غدا فانت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل الغد فن ذهب الى طرح الاكرام عن الناس طرح هذا قياسا على الاكرام فان قيل فيما يشبهه من الاكرام قيل لما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفرة به أنهم اذا أكرهوا عليه بفعل قولهم الكفر مغفور اللهم مرفوعا عنهم في الدنيا والآخرة وذلك قول الله عز وجل من كفر بالله من بعد إيمانه الا من أكره الآية وكان المعنى الذي عقلنا أن قول المكره كما لم يقل في الحكم وعقلنا أن الاكرام هو أن يغلب بغير فعل منه فاذا تلف ما حلف ليفعلن فيه شيئا فقد غلب بغير فعل منه وهذا في أكثر من معنى الاكرام ومن أكره المكره يمينه ولم يرفعها عنه كان حانثا في هذا كله (قال الشافعي)

مسلم وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني ابن أبي عمير عن عبد الله بن بابويه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب انما قال الله أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فقد آمن الناس فقال عمر عجت مما عجت منه فسألت رسول الله فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فدل رسول الله على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ودلت على أن يقصر في السفر بلا خوف ان شاء المسافر وان عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر « حدثنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال سافر رسول الله من مكة الى المدينة آمنا لا يخاف الا الله فصلى ركعتين * حدثنا الربيع

حدثنا الشافعي أخبرنا
ابراهيم بن عيسى عن أبي يحيى
عن طاحه بن عمرو عن
عطاء بن عائشة قالت
كل ذلك قد فعل رسول
الله أتم في السفر وقصر

((باب الخلاف في ذلك))

أخبرنا الربيع قال قال
الشافعي رضي الله عنه
قال لي بعض الناس من
أتم في السفر فسدت
صلاته لأن أصل فرض
الصلاة في السفر ركعتان
الا أن يجلس قدر التشهد
في مشني فيكون ذلك
كالقطع للصلاة أو يدرك
مقيما ياتمه في صلاته
قبل أن يسلم منها فيتم
قال يقال له ما قلت
للمسافر أن يتم ولا يصححت
عليه قولك أن يقصر
قال فكيف قلت رأيت
لو كان المسافر إذا صلى
أربعاً كانت اثنتان منها
نافلة أكان له أن يصلي
خلف مقيم لقد كان
يلزمك في قولك أن
لا يصلي خلف مقيم أبداً
الافسدت صلاته من
وجهين أحدهما أنه
خلط عندك نافلة
بفريضة والآخرك أنك
تقول إذا اختلفت
نية الإمام والمأموم

رجه الله تعالى وكذلك لو حلف ليعطينه حقه غداً فأت من الغد بعلمه أو بغير علمه لم يحنث (قال الشافعي)
رجه الله تعالى وكذلك الأيمان بالطلاق والعناق والأيمان كلها مثل اليمين بالله (قال الشافعي) رجه الله
تعالى أصل ما أذهب إليه أن يمين المكرم غير ثابتة عليه لما احتججت به من الكتاب والسنة (قال الشافعي)
رجه الله تعالى وإذا حلف ليقضين رجلاً حقه إلى أجل يسميه إلا أن يشاء أن يؤخره فأت صاحب الحق أنه
لا حنث عليه ولا يمين عليه لو رثه الميت من قبل أن الحنث لم يكن حتى مات المحلوف ليقضينه وكذلك لو حلف
ليقضينه حقه إلى أجل سماه إلا أن يشاء فلان فأت الذي جعل المشيئة إليه قال فإنا نقول فيمن حلف
ليقضين فلان ما له رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إذا استهل الشهر أو إلى استهلال الهلال إن له ليلة يهل
الهلال ويومه ما حتى تغرب الشمس وكذلك الذي يقول إلى رمضان له ليلة الهلال ويومه وكذلك إذا قال إلى
رمضان أو إلى هلال شهر كذا وكذا فله حتى يهل هلال ذلك الشهر فإن قال له إلى أن يهل الهلال فله ليلة الهلال
ويومه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا حلف ليقضينه حقه إلى رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إلى
استهلال الهلال أو عند استهلال الهلال وجب عليه أن يقضيه حين يهل الهلال فإن حلف ليقضينه ليلة يهل
الهلال فخرجت الليلة التي يهل فيها الهلال حنث كما يحنث لو حلف ليقضينه حقه يوم الاثنين فغابت الشمس
يوم الاثنين حنث وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا
قال والله لأقضينك حقلك إلى رمضان فلم يقضه حقه حتى يهل هلال رمضان حنث وذلك أنه حنث بالهلال كما
تقول في ذكر حق فلان على فلان كذا وكذا إلى هلال كذا وكذا فإذا هل الهلال فقد حل الحق قال فإنا نقول
فمن قال والله لأقضينك حقلك إلى حين أو إلى زمان أو إلى دهر إن ذلك كله سواء وإن ذلك سنة سنة (قال
الشافعي) رجه الله تعالى وإذا قال والله لأقضينك حقلك إلى حين فليس في الحين وقت معلوم يبر به ولا يحنث
وذلك أن الحين يكون مدة الدنيا كلها وما هو أقل منها إلى يوم القيامة والفتيان قال هذا أن يقال له إنما
حنثت على ما لا تعلم ولا تعلم فنصيرك إلى علمنا والورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم لأن الحين يقع عليه من
حين حنثت ولا تحنث أبداً لأنه ليس للحين غاية وكذلك الزمان وكذلك الدهر وكذا كل كلمة منفردة ليس لها
ظاهر يدل عليها وكذلك الأحقاب

((من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله))

(قيل للشافعي) رجه الله تعالى فإنا نقول فيمن حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فاشترى له عبداً أنه حانث
لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتري له إلا أن يكون له في ذلك نية أو يكون عينه على أمر قد عرف وجهها أنه إنما
أراد أن لا يشتريه هو لأنه قد غلب غير مرة في اشتراؤه فإذا كان كذلك فليس يحانث وإذا كان إنما كره شراء
العبد أصلاً فأمره حانثاً وإن أمر غيره وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها أنه يحنث إلا أن
تكون له نية (قال الشافعي) رجه الله تعالى إذا حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فاشترى له عبداً لم يحنث
إلا أن يكون نوى أن لا يشتريه ولا يشتري له لأنه لم يكن ولي عقدة شرائه والذي ولي عقدة شرائه غيره وعليه
العقدة ألا ترى أن الذي ولي عقدة شرائه لو زاد في ثمنه على ما يباع به مثله ما لا يتعابن الناس فيه أو يرى من
عيب لزمه البيع وكان لا أمر أن لا يأخذ لشراء غيره غير شرائه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا حلف
الرجل أن لا يطلق امرأته فجعل أمرها بيد ما فطلقت نفسها لم يحنث إلا أن يكون جعل إليها طلاقها وكذلك
لو جعل أمرها إلى غيره فطلقها (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا حلف ليضرب بن عبده فأمر غيره فضربه لم
يبر إلا أن يكون نوى ليضرب بن أمره وهكذا لو حلف أن لا يضرب به فأمر غيره فضربه لم يحنث إلا أن يكون نوى
أن لا يأمر غيره بضربه « قال الربيع » للشافعي في مثل هذا قول في موضع آخر فإذا حلف ليضرب بن عبده
فإن كان ممن يلى الأشياء بيده فلا يبر حتى يضرب به بيده فإن كان ممن لا يلى الأشياء بيده فلا تغلب

فصدت صلاة المأموم
ونبذة الامام والمأموم
مختلفة ههنا في أكبر
الاشياء وذلك عديد
الصلاة قال اني أقول
اذا دخل خلف المقيم
حال فرضه قلت بانه
يصير مقيما أو هو
مسافر قال بل هو
مسافر قلت فمن
أين يحول فرضه قال
قلنا اجماع من الناس
أن المسافر اذا صلى
خلف مقيم أتم قات
وكان ينبغي أن لو لم تعلم
في أن للمسافر أن يتم ان
شاء كتابا ولا سنة أن
يدلك هذا على أن له أن
يتم وقلت له قلت فيه
قولا محالا قال وما هو قلت
أرأيت المصلي المقيم
اذا جلس في مشن من
صلاته قدر التشهد
أيقطع ذلك صلاته قال
لا ولا يقطعها الا
السلام أو الكلام أو
العمل الذي يفسد
الصلاة قلت فلم زعمت
أن المسافر اذا جلس
في مشن قسدر
التشهد وهو ينوي حين
دخل في الصلاة في كل
حال أن يصلي أربعاً
فصلي أربعاً تمت صلاته
الآن الاولين الفرض

أنه انما يأمر فاذا أمر فضرب فقد بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئاً فدفعت المحلوف عليه سلعة الى رجل فدفعت ذلك الرجل السلعة الى الخالف فباعها لم يحنث لانه لم يبيعها للذي حلف أن لا يبيعها الا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة يملكها فلان فيحنث فلو حلف أن لا يبيع له رجل سلعة فدفعتها الى غيره ليبيعها فدفعت ذلك الغير الى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم يحنث الخالف من قبل ان يبيع الثالث غير جائز لانه اذا وكل رجلاً يبيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل من رآه فدفعتها اليه فباعها وان كان نوى أن لا يبيع لي بأمرى لم يحنث وان كان نوى أن لا يبيعها بحال حنث لانه قد باعها

﴿ من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذني ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذني ثم قال لها قبل أن تسأله الاذن أو بعد ما سأله اياه قد أذنت لك فخرجت لم يحنث ولو كانت المسئلة بحالها فأذن لها ولم تعلم وأشهد على ذلك لم يحنث لانها قد خرجت باذنه فان لم تعلم فأحب الى في الورع أن لو حنث نفسه من قبل أنها عاصية عند نفسها حين خرجت بغير اذنه وان كان قد أذن لها فان قال قائل كيف لم تحنث وهي عاصية ولا تجعله بارا الا أن يكون خروجها بعلمها باذنه قيل أرأيت رجلاً غصب رجلاً حقاً أو كان له عليه دين فخلله الرجل والغاصب المحلل لا يعلم أما يبرأ من ذلك أرأيت أنه لو مات وعليه دين فخلله الرجل بعد الموت أما يبرأ قال فاننا نقول فيمن قال لامرأته ان خرجت الى موضع الاباذني فأنت طالق ثم قال لها اخرجي حيث شئت فخرجت ولم يعلم فانه سواء قال لها في يمينه ان خرجت الى موضع الاباذني أو لم يقل لها الى موضع فهو سواء ولا حنث عليه لانه اذا قال ان خرجت ولم يقل الى موضع فانما هو الى موضع وان لم يقله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل ذلك كله أقول لا حنث عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عيادة مريض فأذن لها في عيادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها فانه اذا أذن لها الى عيادة مريض فخرجت الى غير ذلك لم يحنث لانها ذهبت الى غير المريض بغير اذنه فلا حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل ذلك أقول انه لا حنث عليه قال فاننا (١) نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج الا لعيادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى حمام أو غير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذني أو ان خرجت الى مكان أو الى موضع الاباذني فاليمين على مرة فان أذن لها مرة فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث لانه قد بر مرة فلا يحنث ثانية وكذلك ان قال لها أنت طالق ان خرجت الا ان أذن لك فأذن لها فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما خرجت الاباذني أو طالق في كل وقت خرجت الاباذني كان هذا على كل خرجة فأى خرجة خرجت بغير اذنه فهو حائث ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان الا أن يأذن له فأتى الذي حلف على اذنه فدخلها حنث ولو لم يمت والمسئلة بحالها فأذن له ثم رجع عن الاذن فدخل بعد رجوعه لم يحنث لانه قد أذن له مرة قال فاننا نقول فيمن حلف بعق غلامه ليضرب به انه يحال بينه وبين بيعه لانه على حنث حتى يضربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يبيعه ان شاء ولا يحال بينه وبين بيعه لانه على بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من حنث بعق وله مكاتبون وأمهات أولاد ومذبرون وأشقا من عبيد يحنث فيهم كلهم الا في المكاتب فلا يحنث فيه الا بأن ينويه في ماله لانه الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو يحال بينه وبين

(١) لعله نقوله بالضمير أو سقط من الكلام مقول القول تأمل كتبه مصححه

والآخرتين نافلة وقد
وصلهما قال كان له أن
يسلم منهما قلت وقولك
كان له يصيره في حكم
من سلم منهما ألا يكون
في حكمه إلا بالسلام فما
علمته زاد على أن قال فإنا
أضيق عليه ان قلت
تفسد قلت فقد ضقت
ان سهاف لم يجلس في
مثنى وصلى أربعاً فرغت
أن صلاته تفسد لأنه
يخلط نافلة بفريضة
فأعلمتك وافقت قولاً
ماضياً ولا قياساً صحيحاً
وما زدت على أن
اخترعت قولاً أحدثته
مخالفاً قال فدع هذا
ولكن لم تقل أنت ان
فرضه ركعتان قلت أقول
له أن يصلي ركعتين
بالرخصة لأن حتماً عليه
أن يصلي ركعتين في
السفر كما قلت في المسح
على الخفين له أن يغسل
رجليه وله أن يمسه على
خفيه قال فكيف
قالت عائشة قلت
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عروة عن
عائشة قالت أول
ما فرضت الصلاة
ركعتين ركعتين فزيد
في صلاة الحضر وأقرت
صلاة السفر قال الزهري

أخذه ماله واستخدمه وأرش الحنابة عليه فلا يكون عليه زكاة المال المكاتب ولا يكون عليه زكاة الفطر فيه
وليس هكذا أم ولده ولا مدبره كل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرش الحنابة عليهم وتكون
عليه الزكاة في أموالهم لأنه ماله فان ذهب ذاهب إلى أن يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم فأنما
يعني عبد في حال دون حال لأنه لو كان عبداً بكل حال كان مسلطاً على بيعه وأخذه ماله وما وصفت من أنه
يحال بينه وبينه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل بعتق غلامه ليضرب به غداً فباعه
اليوم فلما مضى غداً اشتراه فلا يحنت لان الحنث اذا وقع مرة لم يعد ثانياً وهذا قد وقع حنثه مرة فهو لا يعتق
عليه ولا يعود عليه الحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يأكل الرأس وكل الرأس وكل
رأس الحيتان أو رأس الجراد أو رأس الطير أو رأس شيء يخالف رأس البقر أو الغنم أو الابل لم يحنت من
قبل أن الذي يعرف الناس إذا خوطبوا بأكل الرأس أنها الرأس التي تعمل متميزة من الأجساد يكون لها سوق
كما يكون للحم سوق فان كانت بلادها صيد ويكثر كما يكثر لحم الانعام ويميز لجهان رؤسها فتعمل كما تعمل
رؤس الانعام فيكون لها سوق على حدة ولحمها سوق على حدة فحلف حنث بها وهكذا ان كان ذلك يصنع
بالحيتان والجواب في هذا اذا لم يكن للخالف نية فاذا كان له نية حنث وبر على نيته والورع أن يحنت بأى
رأس ما كان والبيض كما وصفت هو بيض الدجاج والاوز والنعام فاما بيض الحيتان فلا يحنت به الا بنية
لان البيض الذي يعرف هو الذي يرأى بالأنف فيه فيكون مأكولاً وبأنفه حياً فاما بيض الحيتان فلا يكون
هكذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يأكل لحم الابل والبقر والغنم
والوحوش والطير كله لأنه كله لحم ليس له اسم دون اللحم ولا يحنت في الحكم بلحم الحيتان لان اسمه غير اسمه
فالأغلب عليه الحوت وان كان يدخل في اللحم ويحنث في الورع به (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا
حلف أن لا يشرب سوياً قافاً كله أو لا يأكل خبزاً فانه فشر به لم يحنت لأنه لم يفعل الذي حلف أن لا يفعله
واللبن مثله وكذلك ان حلف أن لا يأكله فشر به أو لا يشربه فأكله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
حلف أن لا يأكل سمناً فأكل السمن بالخبز أو بالعصيدة أو بالسويق حنث لان السمن هكذا لا يؤكل انما
يؤكل بغيره ولا يكون مأكولاً الا بغيره الا أن يكون جامداً فيقدر على أن يأكله جامداً منفرداً (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فوقعت في التمر فأكل التمر كله حنث لأنه قد
أكلها وان بقي من التمر كله واحدة وهلك من التمر كله واحدة لم يحنت الا أن يكون يستيقن أنها فمياً كل
وهذا في الحكم والورع أن لا يأكل منه شيئاً الا حنث نفسه ان أكله وان حلف أن لا يأكل هذا الدقيق
ولا هذه الحنطة فأكل حنطة أو دقيقاً حنث وإذا خبز الدقيق أو عصده فأكله أو طحن الحنطة أو خبزها
أو قلاها فجعلها سوياً يقال يحنت لان هذا لم يأكل دقيقاً ولا حنطة انما أكل شيئاً قد حال عنهما بصنعة حتى
لا يقع عليه اسم واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل لحماً فأكل شحم أو
لا يأكل شحم فأكل اللحم يحنت في واحد منهما لان كل واحد منهما غير صاحبه وكذلك ان حلف أن
لا يأكل رطباً فأكل تمر أو لا يأكل بسرماً فأكل رطباً أو لا يأكل بسرماً فأكل طلعاً فأكل بلماً
لان كل واحد من هذا غير صاحبه وان كان أصله واحداً وهكذا ان قال لا آكل زبدافاً كل لبناً أو قال
لا آكل خلافاً كل مرقافيه خل فلا حنث عليه لان الخل مستهلك فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا حلف أن لا يشرب شيئاً فذاقه ودخل بطنه لم يحنت بالذوق لان الذوق غير الشرب (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا حلف أن لا يكلم فلاناً فسلم على قوم وهو فيهم لم يحنت الا بأن ينويه فيمن سلم عليهم « قال الربيع »
وله قول آخر فيما أعلم أنه يحنت الا أن يعزله بقلبه في أن لا يسلم عليه خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا امر عليه فسلم عليه وهو عامد السلام عليه وهو لا يعرفه ففهمها قولاً فاما قول عطاء فلا يحنثه فانه يذهب إلى

قلت فما شأن عائشة
كانت تتم الصلاة قال
انها تأتأول ما تأول
عثمان قال الشافعي
فقال فما تقول في قول
عائشة قلت أقول ان
معناه عندي على غير
ما أردت بالدلالة عنها
قال وما معناه قلت ان
صلاة المسافر أقرت
على ركعتين ان شاء
قال وما دل على أن هذا
معناه عندها قلت انها
أتمت في السفر قال فما
قول عروة إنها تأولت
ما تأول عثمان قلت
لا أدري أتأولت أن لها
أن تتم وتقصّر فاختارت
الانعام وكذلك روت
عن النبي وماروت عن
النبي وقالت بئله أولى
بها من قول عروة انها
ذهبت اليه لو كان
عروة ذهب الى غير هذا
وما أعرف ما ذهب اليه
قال فلعله حكاه عنها
قلت فما علمته حكاه عنها
وان كان حكاه فقد
يقال تأول عثمان أن
لا يقصر الا خائف وما
نقف على ما تأول
عثمان خبرا صحيحا قال
فلعلها تأولت أنها أم
المؤمنين قلت لم تزل
للمؤمنين أما وهي تقصر

أن الله جل وعز وضع عن الامة الخطأ والنسيان وفي قول غيره يحنث فاذا حلف أن لا يكلم رجلا فأرسل
اليه رسولا أو كتب اليه كتابا فلو راع أن يحنث ولا يبين لي أن يحنث لأن الرسول والكتاب غير الكلام
وان كان يكون كلاما في حال ومن حنثه ذهب الى أن الله عز وجل قال وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء الآية وقال ان الله عز وجل يقول في المنافقين قل
لا تعتذروا لن تؤمن لكم قد نبتأنا الله من أخباركم وانما نبأهم بأخبارهم بالوحي الذي ينزل به جبريل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بوحى الله ومن قال لا يحنث قال ان كلام الآدميين
لا يشبه كلام الله تعالى كلام الآدميين بالمواجهة ألا ترى لو هجر رجل رجلا كانت الهجرة محرمة عليه فوق
ثلاث فكتب اليه أو أرسل اليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج منه هذا من هجرته التي يأتى بها (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لقاض أن لا يرى كذا وكذا الأرفه اليه فبات ذلك القاضى قرأ ذلك الشيء
بعد موته لم يحنث لانه ليس ثم أحد يرفعه اليه ولو رآه قبل موته فلم يرفعه اليه حتى مات حنث ولو أن قاضيا
بعده لم يرفعه اليه لم يبر لانه لم يرفعه الى القاضى الذى أحلفه ليرفعه اليه وكذلك اذا عزل ذلك القاضى لم يكن
عليه أن يرفعه الى القاضى الذى خلف بعده لانه غير المحلوف عليه ولو عزل ذلك القاضى فان كانت نيته
ليرفعه اليه ان كان قاضيا فرأى ذلك الشيء وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفعه اليه ولو لم تكن له نية خشيت
أن يحنث ان لم يرفعه اليه وان رآه فجعل ليرفعه ساعة أمكنه رفعه فبات لم يحنث ولا يحنث الا بان يمكنه رفعه
فيفترط حتى يموت وان علمه جميعا فعليه أن يخبره وان كان ذلك مجلسا واحدا واذا حلف الرجل ماله مال وله
عرض أو دين أو هما حنث لأن هذا مال الا أن يكون نوى شيئا فلا يحنث الا على نيته (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا حلف الرجل ليضرب بن عبده مائة سوط بجمعها فضر به بها فان كان يحيط العلم أنه اذا ضربه بها
ماسته كلها فقد بر وان كان يحيط العلم أنها لاتماسه كلها لم يبر وان كان العلم مغيبا فدماسه ولا تماسه
فضر به بها ضربه لم يحنث في الحكم ويحنث في الورع فان قال قائل فما الحجة في هذا قيل معقول أنه اذا
ماسته أنه ضاربه بها مجموعة أو غير مجموعة وقد قال الله عز وجل وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحنث وضرب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا نضوا في الزنا بانكسار النخل وهذا شيء مجموع غير أنه اذا ضربه بها ماسته
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل ليضرب بن عبده مائة ولم يقل ضربا شديدا فأى ضرب ضربه
إياه خفيفا أو شديدا لم يحنث لانه ضاربه في هذا كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل لئن
فعل عبده كذا ليضربنه ففعل ذلك العبد وضربه السيد ثم عاد ففعله لم يحنث ولا يكون الحنث الا مرة واحدة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يهب لرجل هبة فتصدق عليه بصدقة فهي هبة وهو حانث
وكذلك لو نحل له النحل هبة وكذلك ان أعمره لانها هبة فاما ان أسكته فلا يحنث انما السكني عارية لم يملكه
اياها وله متى شاء أن يرجع فيها وكذلك ان حبس عليه لم يحنث لانه لم يملكه ما حبس عليه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث وان حلف أن لا يركب
دابة العبد فركب دابة العبد لم يحنث لانها ليست للعبد ألا ترى أنه انما اسمها مضاف اليه كما يضاف اسمها
الى سائرها وان كان حرا أو يضاف الغلمان الى المعلم وهم أحرار فيقال غلمان فلان وتضاف الدار الى القيم
عليها وان كانت لغيره « قال الربيع » قلت أنا ويضاف للجمام الى الدابة والسرج الى الدابة فيقال لجمام
الجمار وسرج الجمار وليس يملك الدابة للجمام ولا السرج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف العبد
بالله فحنث أو أذن له سيده فخرج فأصاب شيئا مما عليه فيه فدية أو تظاهرا أو آلى فحنث فلا يجزيه في هذا كله
أن يتصدق ولو أذن له سيده من قبل أنه لا يكون مال كالمال وأن مالكة أن يخرج من يديه وهو مخالف للحر

يوجب له الشيء فيصدق به لان الحر يملكه قبل أن يتصدق به وعليه الصيام في هذا كله (١) فان كان هذا شيء منه باذن مولاه فليس له أن يمنع منه وان كان منه بغير اذن مولاه فان كان الصوم يضرب بعمل المولى كان له أن يمنع فان صام بغير اذن مولاه في الحال التي له أن يمنع فيها أجزاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يحنت الناس في الحكم على الظاهر من أيمانهم وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر وكذلك أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا فأما السرائر فلا يعلمها الا الله فهو يدين بها ويجزي ولا يعلمها دونه ملك مقرب ولا نبي مرسل ألا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم مشركين فأوجب عليهم في الآخرة جهنم فقال عز وجل إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وحكم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحكام الاسلام بما أظهر وامنه فلم يسفل لهم دما ولم يأخذ لهم مالا ولم يمنعهم أن يناكحوا المسلمين وينكحوهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأعيانهم يأتيه الوحي ويسمع ذلك منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة والوحي يأتيهم بأنهم كاذبون بالتوبة ومثل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحدود فأقام على رجل حدًا ثم قام خطيبًا فقال أيها الناس قد آن لكم أن تنهوا عن محارم الله فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقيم عليه كتاب الله وروى عنه أنه قال تولى الله منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجلائي وامرأته وقد فها برجل بعينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر وهما فان جاءت به كذا فهو للذي يتهمه وان جاءت به كذا فلا أراه الا قد كذب عليهما فجاءت به على النعت المذكور وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان امرء لبين لولا ما حكم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لأحد من الخلق أن يحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك لأحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يأتيه به الوحي وبما جعل الله تعالى فيه مما لم يجعل في غيره من التوفيق فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتول أن يقضي الا على الظاهر والباطن يأتيه وهو يعرف من الدلائل بتوفيق الله اياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم الا على الظاهر وانما جوابنا في هذه الأمان كلها اذا حلف الرجل لانيته فاما اذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا الكتاب فانا نقول فهو قول مالك قال نعم والله أعلم

(باب الاشهاد عند الدفع الى اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبادرا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية معنيان أحدهما الأمر بالشهاد وهو (٢) في مثل معنى الآية قبله والله تعالى أعلم من أن يكون الأمر بالشهاد دلالة لاحتمال وفي قول الله عز وجل وكفى بالله حسيبا كالدليل على الارخاص في ترك الاشهاد لأن الله عز وجل

(١) لعله فان كان هذا أو شيء منه أي ان كان ماوجب فيه الفدية والحنث أو شيء الخ تأمل

(٢) قوله وهو في مثل معنى الآية قبله هي قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعدتم وقد كان قبل هذا الباب باب الشهادة في البيوع فنقله السراج البلقيني الى كتاب البيوع في الجزء الثالث فان جمع اليه كتبه مصححه

ثم أتمت بعد وحالها في أنها أم المؤمنين قبل القصر وبعده سواء وقد قصرت بعد رسول الله وأتمت قال أما إن ليست لي عليك مسألة بأن أصل ما أذهب اليه وتذهب اليه أن ليس في أحد مع رسول الله حجة وانك تذهب الى أن فرض القرآن أن القصر رخصة لاحتم وكذلك روايتك في السنة قلت ما خفي على ذلك ولكني أحببت أن تكون على علم من أني لم أرك سلكت طريقا في صلاة السفر الا أخطأت في ذلك الطريق فتكون أو هن لجميع قولك قال فقد عاب ابن مسعود على عثمان اتعابه عني قلت وقام فصلي بأصحابه في منزله فأتهم فقيل له غبت على عثمان الاتعاب وأتممت قال الخلاف شر قال نعم قلت وهذا مما وصفت من احتجاجك بما عليك قال وما في هذا مما على قلت أترى أن ابن مسعود كان يتم وهو يرى الاتعاب ليس له قال ما يجوز أن يكون ابن مسعود أتم

يقول وكفى بالله حسيبا أي ان لم تشهدوا والله تعالى أعلم والمعنى الثاني أن يكون ولي اليتيم المأمور بالدفع اليه ماله والاشهاد به عليه يبرأ بالاشهاد عليه ان يحمد اليتيم ولا يبرأ بغيره أو يكون مأمورا بالاشهاد عليه على الدلالة وقد يبرأ بغير شهادة اذا صدقه اليتيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية محتملة للمعنيين معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود في غيرهما وتلك التسمية تدل على ما يجوز فيه ما وفي غيرهما وتدل معهما السنة ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه وفي ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن للشهادات حكما وحكما والله تعالى أعلم أن يقطع بهما بين المتنازعين بدلالة كتاب الله تعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اجماع سند كرم في موضعه قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا الآية فسي والله في الشهادة في الفاحشة والفاحشة ههنا والله تعالى أعلم الزنا وفي الزنا أربعة شهود ولا تتم الشهادة في الزنا الا بأربعة شهداء لا امرأة فيهم لان الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء ودلت السنة على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة شهداء وعلى مثل ما دل عليه القرآن في الظاهر من أنهم رجال محصنون فان قال قائل الفاحشة تحتل الزنا وغيره فادل على أنها في هذا الموضع الزنا دون غيره قيل كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم عالما خالف فيه في قول الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم يسكن حتى يجعل الله لهن سبيلا ثم نزلت الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ودل الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أن هذا الحد انما هو على الزناة دون غيرهم لم أعلم في ذلك مخالفا من أهل العلم فان قال قائل ما دل على أن لا يقطع الحكم في الزنا بأقل من أربعة شهداء قيل له الا يتان من كتاب الله عز وجل يدلان على ذلك قال الله عز وجل في القذف لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء فادم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون يقول لولا جاؤا على من قذفوا بالزنا بأربعة شهداء بما قالوا وقول الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ودل على ذلك مع الاكتفاء بالتنزيل السنة ثم الاثر ثم الاجماع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن سعدة قال يا رسول الله أرايت لو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فقال ان لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته وشهد ثلاثة على رجل عند عمر بالزنا ولم يثبت الرابع فخذ الثلاثة ولم أعلم الناس اختلفوا في أن لا يقام الحد في الزنا بأقل من أربعة شهداء

(باب ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم حتى ما يفعل بهن من الحبس والأذى)

قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت فيه دلالة على أمور منها أن الله عز وجل سماهن من نساء المؤمنين لان المؤمنين المخاطبون بالقرآن ائض يجمع هذا أن لا يقطع العصمة بين أزواجهن وبينهن في الزنا وفي هذا الآية دلالة على أن قول الله عز اسمه الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك كما قال ابن المسيب ان شاء الله تعالى منسوخة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال قال ابن المسيب نسختها وأنكحوا الأيحيى منكم فهن من أيحيى المسلمين وقال الله عز وجل فأمسكوهن في البيوت يشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون اذا لم تقطع العصمة بالزنا فالمرأة بأحكام الاسلام ثابتة عليها وان زنت

ويدل اذا لم تقطع العصمة بينها وبين زوجها بالزنا لا بأس أن ينكح امرأة وان زنت إن ذلك لو كان يحرم نكاحها قطعت العصمة بين المرأة وتزنى عند زوجها وبينه وأمر الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من النساء بأن يحبسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا منسوخ بقول الله عز وجل الزانية والزاني في كتاب الله ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فأين ما وصفت من ذلك قيل إن شاء الله تعالى أرايت إذا أمر الله في اللاتي يأتين الفاحشة أن يحبسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا أليس بينا أن هذا أول ما أمر به في الزانية فإن قال هذا وان كان هكذا عندى فقد يحتمل أن يكون عندى حد الزنا في القرآن قبل هذا ثم خفف وجعل هذا مكانه إلا أن يدل عليه غير هذا قيل له إن شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن عبادة بن الصامت في هذه الآية حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا قال كانوا يسكنونهن حتى نزلت آية الحدود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا أدري أسقط من كتابي حطان الرقاشي أم لا فإن الحسن حدثه عن حطان الرقاشي عن عبادة بن الصامت وقد حدثني غير واحد من أهل العلم عن الثقة عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا حديث يقطع الشك ويبين أن حد الزانيين كان الحبس أو الحبس والأذى فكان الأذى بعد الحبس أو قبله وأن أول ما حد الله به الزانيين من العقوبة في أبدانهم ما بعد هذا عند قول النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والحد على الزانيين الثيبين منسوخ بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ما عزم بن مالك ولم يجلده ورجم المرأة التي بعث اليها أن يسأولم يجلدها وكانا ثيبين (١) فإن قال قائل ما دل على أن هذا منسوخ قيل له أرايت إذا كان أول ما حد الله به الزانيين الحبس أو الحبس والأذى ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة والتغريب والثيب بالثيب الجلد والرجم أليس في هذا دلالة على أن أول ما حد الله به من العقوبة في أبدانهم ما الحبس والأذى فإن قال بلى قيل فإذا كان هذا أولا فلا نجد ثانيا أبدا إلا بعد الأول فإذا حد ثان بعد الأول تخفف من حد الأول شيء فذلك دلالة على ما خفف الأول منسوخ عن الزاني

(باب الشهادة في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم (قال الشافعي) فأمر الله عز وجل في الطلاق والرجعة بالشهادة وسمى فيها عدد الشهادة فأنتهى إلى شاهدين فدل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة شاهدان فإذا كان ذلك كما ألهم يجر فيها شهادة أقل من شاهدين لأن ما كان دون الكمال مما يؤخذ به الحق لبعض الناس من بعض فهو غير ما أمر بالأخذ به ولا يجوز أن يؤخذ به غير ما أمرنا بالأخذ به وكذلك يدل على ما دل عليه ما قبله من نفي أن يجوز فيه إلا ذلك رجال لأن النساء معهم لأن شاهدين لا يحتمل بحال أن يكونا الرجلين فأحتمل أمر الله عز وجل بالشهادة في الطلاق والرجعة ما أحتمل أمره بالشهادة في البيوع ودل ما وصفت من أني لم ألق مخالفا حفظت عنه من أهل العلم أن حراما أن يطلق بغير بينة على أنه والله تعالى أعلم دلالة اختيار لا فرض يعصى به من تركه ويكون عليه أداؤه إن فات في موضعه واحتملت الشهادة على الرجعة من هذا ما أحتمل الطلاق ويشبهه أن تكون في مثل معناه لأنهما إذا تصادقا على الرجعة في العدة تثبت الرجعة

(١) قوله فإن قال قائل الخ الباب كذا في غير نسخة ولا تخلو العبارة من سقط أو تحريف وحرر

عنه وقد اجترأت على قوله أولا وهو خلاف الكتاب والسنة وخلافهما أضيق عليك من خلاف من امتنعت من أن تعطى خلافه قال فتقول ماذا قلت ما وصفت من أنهم مصيبون بالانعام بأصل الفرض ومصيبون بالقصر بقبول الرخصة كما أقول في كل رخصة وأن لا موضع لعيب الانعام إلا أن يتم رجل يرغب عن قبول الرخصة

(باب الفطر والصوم في السفر)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه في فرض الصوم شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فكان بينا في الآية أنه فرض عليهم عدة فجعل لهم أن يفطروا فيها مرضى ومسافرين ويحصوا حتى يكملوا العدة وأخبر أنه

وان أنكرت المرأة فالقول قولها كما اذا تصادق على الطلاق يثبت وان أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الا شهادة

(باب الشهادة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا تدانتم بيندين الى أجل مسمى فاكتبوه الآية والتي بعدها وقال في سياقها واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احداهما فخذ كراهما الاخرى الآية فذكر الله عز وجل شهود الزنا وذكر شهود الطلاق والرجعة وذكر شهود الوصية فلم يذكر معهم امرأة فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما وذكر شهود الوصية ولا مال للشهود له أنه وصى ثم لم أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أن لا يجوز في الزنا الا الرجال وعلمت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة اذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية وكان ما حكيت من آفاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل وكان أولى الأمور أن يصار اليه ويقاس عليه وذكر الله شهود الدين فذكر فيهم النساء وكان الدين أخذ مال من المشهود عليه والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن يتطرق كل ما شهد به على أحد فـ كان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسها مال وكان انما يلزم بها حق غير مال أو شهد به لرجل وكان لا يستحق به مالا لنفسه انما يستحق به غير مال مثل الوصية والوكالة والقصاص والحد وما أشبه فلا يجوز فيه الا شهادة الرجال لا يجوز فيه امرأة ويتطرق كل ما شهد به مما أخذ به المشهود له من المشهود عليه مالا فتجوز فيه شهادة النساء مع الرجال لانه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه فيجوز قياسا لا يختلف هذا القول فلا يجوز غيره والله تعالى أعلم ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن ولا أعلم لا أحد خالفه حجة فيه بقياس ولا خبر لازم وفي قول الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احداهما فخذ كراهما الاخرى دلالة على أن لا تجوز شهادة النساء حيث يجيزهن الامع رجل ولا يجوز منهن الا امرأتان فصاعدا لان الله عز وجل لم يسم منهن أقل من اثنتين ولم يأمر بهن الله الامع رجل

(باب الخلاف في هذا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خالفنا أحد فقال ان شهدت امرأتان لرجل حلف معهما فقد خالفه عدد أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم وهذا اجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يجيز أربعاً فيعطى بهن حقا على مذهبه فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب فان قال اني انما أجزت شهادتهما أنهم مامع عين رجل فينبغي أن لا يحلف امرأة ان أقامت شاهدا والذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما وهكذا ينبغي أن لا يحلف مشرك ولا عبد ولا حر غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب والله تعالى أعلم وهذا قول لا يجوز لا حد أن يغلط اليه فان قال اني أعطى باليمين كما أعطى بشاهد فذلك بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لزمنا أن نقول بما حكم به لأنهم من جهة الشهادات ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أجزنا شهادته لنفسه ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تحلف امرأة ولا عبد ولا كافر ولا غير عدل فان قال قائل فهاهي قيل عين أعطى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطينا بها كما كانت عينا في المتلاعنين والنبي صلى الله عليه وسلم سنة في المدعى عليه فأحلفنا في ذلك المرأة والرجل والحر العدل وغير العدل والعبد والكافر لأنهم من الشهادات بسبيل

أراد بهم اليسر (قال الشافعي) وكان قول الله ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يحتمل معنيين أحدهما أن لا يجعل عليهم صوم شهر رمضان مرضى ولا مسافرين ويجعل عليهم عددا اذا مضى المرض والسفر من أيام أخر ويحتمل أن يكون انما أمرهم بالفطر في هاتين الحالتين على الرخصة ان شاؤا لئلا يخرجوا ان فعلوا وكان فرض الصوم والا هم بالفطر في المرض والسفر في أية واحدة ولم أعلم مخالفا أن كل آية انما أنزلت متتابعة لا متفرقة وقد تنزل الآيتان في السورة مفترقتين فأما آية فلا لأن معنى الآية انها كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره فلم يختلفوا كما وصفت أن آية لم تنزل الا معالا مفترقة فدللت سنة رسول الله على أن أمر الله المريض والمسافر بالفطر ارضا لهما لئلا يخرجوا ان فعلوا لانهما (٣) لعنه لا أنهما لا يجزيهما تأمل

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد حكيت مما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات وكان الكتاب كالادلة على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير عيب على من كانت له تلك الشهادات وكانت على ذلك دلالة السنة ثم الآثار وما لا أعلم بين أحد لقبيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا قال وذكر الله عز وجل في الزنا أربعة وذكر في الطلاق والرجعة والوصية اثنين ثم كان القتل والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما سمي معه فلما احتمل المعنيين معاً لم أعلم مخالفاً لقبيته من أهل العلم الا واحد في أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من لقبيته من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له متقدماً اذا احتمل القياس خلاف قوله وان احتمل القياس قوله وكذلك شهادة الشهود على الجرح وغير ذلك وكذلك الشهادة على القذف فان قال قائل فان الله عز وجل يقول في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء الآية وقال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قيل له هذا كما قال الله عز وجل لان الله حكم في الزنا بأربعة فاذا قذف رجل رجلاً بالزنا لم يخرج من الحد الا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتموا أربعة فهو قاذف يحد وانما يريد بالأربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المقذوف وحكمهم معاً حكم شهود الزنا لانهم شهداء على الزنا لا على القذف فاذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلاً حدلانه لم يذكر عدد شهود القذف فكان قياساً على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحدله الأربعة شهداء يثبتون الزنا على المقذوف فيحد ويكون هذا صادقا في الظاهر والله تعالى الموفق

(اليمين مع الشاهد)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان فكان نفر يقضي الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفترقة واحتمل اذا كان أقل ما ذكر الله من الشهادات شاهدين أو شاهداً وامرأتين أن يكون أراد ما تتم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له يمين اذا أتى بكامل الشهادة فيعطي بالشهادة دون يمينه لأن الله عز وجل حتم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين أو شاهداً وامرأتين لانه لم يحترم أن يجوز أقل من ذلك نصافي كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول لان عليه دلالة السنة ثم الآثار وبعض الإجماع والقياس فقلنا يقضى باليمين مع الشاهد فسأل الناس ما رويت من هاتين * أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سماء لا أحفظ اسمها أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على رضى الله تعالى عنه بين أنطهر كم قال مسلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فحكمنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد أجزأ فيه شهادة النساء مع الرجال وما لم نحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نجز فيه شهادة النساء مع الرجال استدلالاً بما عني كتاب الله عز وجل الذي وصفت في شهادتهم قبل هذا

يجزئهما أن يصوما في تينك الحالين شهر رمضان لان الفطر في السفر لو كان غير رخصة لمن أراد الفطر فيه لم يصم رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمار بن غزوية عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله بن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كنا مع رسول الله زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير بعد أن أضحي اذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال من هذه الجماعة قالوا رجل صائم أجهدته الصوم أو كلة نحو هذه فقال

((باب الخلاف في اليمين مع الشاهد))

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً أسرف فيه على نفسه فقال أردت حكم من حكم بها لأنها خلاف القرآن فقلت لا على من لقيت ممن خالفنا فيها علماً أمر الله بشاهدين أو شاهد واحد أمرأتين فقال نعم فقلت ففيه أن حتماً من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أمرأتين فقال فإن قلته قلت له فقله فقال فقد قلته فقلت وتجد من الشاهدان اللذان أمر الله عز وجل بهما فقال حران مسلمان بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له إن كان كما زعمت فقد خالفت حكم الله عز وجل قال وأين قلت إذا جرت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأجرت شهادة القابلة وحدها على الولادة وهذان وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال فتقول ماذا قلت أقول إن القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد ففرض الله طاعة رسوله فاتبعته رسوله فعن الله قبلت كما قبلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي وصفت من أن اتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقتلنا وأكثرتنا قال أفوجدني لها نظيراً في القرآن قلت نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين أو مسحهما فسخنا ومسحت على الخفين بالسنة وقول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً فخر منّا نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة وقول الله عز وجل كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم فخر منّا نحن وأنت أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ودلت السنة على أنه انما يقطع بعض السراق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض فقلنا نحن وأنت به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الميمن عن الله عز وجل معنى ما أراد خاصاً وعاماً فكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمتك هذا فإن كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنة مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد وإن كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الخفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق فقد خالفنا في هذا كله بعض أهل العلم ووافقنا في اليمين مع الشاهد عوام من أصحابنا ومنهم من خالف أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هي أثبت من اليمين مع الشاهد وإن كانت اليمين ثابتة لعله أضعف من كل علة اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد فإن كانت لنا وله بهذا حجة على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث

((باب شهادة النساء لرجل معهن))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الولاد وعيوب النساء مما لم أعلم مخالفاً لقيته في أن شهادة النساء فيه جائزة لرجل معهن وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد وأمرأتين لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً ولا يجهلوه وفيه دلالة على أن أمر الله بشاهدين أو شاهد واحد أمرأتين حكم لا عين على من جاء به مع الشاهد والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا مخالف للشاهدين لأنه غيرهما ثم اختلفوا في شهادة النساء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجوز في شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذ فإن قال قائل فكيف أخذت به قلت لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء بفعل أمرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما الله تعالى فيه وكان أقل

رسول الله ليس من البر أن تصوموا في السفر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله قال للصائم في السفر ليس من البر أن تصوموا في السفر * أخبرنا مالك عن سبي مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله أن النبي أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر وقال تقووا العدو وصام النبي قال أبو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحرقيل يا رسول الله إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت فلما كان رسول الله بالكديد دعا بقدر فشرب فأفطر الناس * أخبرنا عبد العزيز ابن محمد عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة

ما انتهى اليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي تثبت بها الحقوق ولا يحلف معها المشهود له شاهدين أو شاهداً واحداً تين لم يجز والله تعالى أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل

﴿ الخلاف في إجازة أقل من أربع من النساء ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس تجوز شهادة امرأة وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل وليس من قبل الشهادات أخرتها وإن كان من قبل الشهادات أخرتها لم أجزأ ما ذكرت من أربع أو شاهد واحد تين فقبل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة قال وأين يفتقران قلت تقبل في الخبر كما قلت امرأة واحدة ورجلاً واحداً وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان أفقبل هذا في الشهادات فقال لا قلت والخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامة من حلال وحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خلياً والعامة وانما تلتزم المشهود عليه قال نعم قلت أفترى هذا يشبه هذا قال أما في هذا فلا قلت أفترى لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلا ناعن فلان فأقبل في أن تخبرك امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد قال ولا أقبل هذا حتى أقف التي شهدت أو يشهد عليهما من تجوز شهادته بأمر قاطع قلت وأنزلته منزلة الخبر قال أما في هذا فلا قلت ففي أي شيء أنزلته منزلة الخبر هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخبر ولم تقسه في شيء غير الأصل الذي قلت فأسمعك إذا تضع الأصول لنفسك قال فن أصحابك من قال لا يجوز أقل من شهادة امرأتين قلت له هل رأيته أذ كرلك قولاً لا تقول به قال لا قلت فكيف ذكرت لي ما لا أقول به قال فإني أرى شيئاً ذهب (١) من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أنه خبر لا شهادة ولا إلى ما ذهبنا إليه من أن تقول به على معنى كتاب الله وما أعرف له متقدماً يلزم قوله فقلت له أن تنتقل عن قولك الذي يلزمك فيه عندي أن تنتقل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم نكلفه نحن ولا أنت ولولا عرضك بترفع قولك وتخطئة من خالفك كنا شبيهاً أن ندع حكاية قولك قال فان شهد على شيء من ذلك رجلان أو رجل وامرأتان قلت أجيز الشهادة وتكون أوثق عندي من شهادة النساء لرجل معهن قال وكيف لم تعدهم بالشهادة فساووا ولا تجيز شهادتهم قلت الشهادة غير الفسق قال فادلني على ما وصفت قلت قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال له أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم والشهود على الزنا نظروا من المرأة إلى محرم ومن الرجل إلى محرم فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراماً فلما كان لإقامة شهادة لم يجز أن يأمر الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإباح لا يحرم فكل من نظر ليثبت شهادته لله أو للناس فليس بجرح ومن نظر لئلا تدعو غير شهادة عامداً كان جرحاً لا أن يعفو الله عنه

﴿ باب شرط الذين تقبل شهادتهم ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اثنتان ذوا عدل منكم وقال عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الذي يعرف من خوطب بهذا أنه أريد به الأحرار المرضييون المسلمون من قبل أن رجالنا ومن نرضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالدين ورجالنا أحرارنا والذين نرضى أحرارنا (١) لعل من محرفة عن ما النافية أي ما ذهب إلى ما ذهبنا إليه فيجيز الواحد ولا إلى ما ذهبنا أنت إليه فلا يجوز أقل من أربع تأمل كتبه مصححه

عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس معه فقيل له يا رسول الله إن الناس قد شق عليهم الصيام فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فأفطر بعض الناس وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة * وفي حديث الثقة غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر نخرج رسول الله عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقووا بعددكم على عدوكم فقيل له إن الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فدعا بقدر من ماء فشربه ثم ساق الحديث * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن جندب عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسدي قال يا رسول الله

لا مما ليكن الذين يغلبهم من علمكهم على كثير من أمورهم وأنا لا نرضى أهل الفسق منا وأن الرضا عما يقع على العدل منا ولا يقع الأعلى البالغين لأنه انما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ فاذا كانت الشهادة ليقطع بها لم يجز أن يتوهم أحدا أنه يقطع عن لم يبلغ أكثر الفرائض فاذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم غيره فرضا بشهادته ولم أعلم مخالفا لقيته في أنه أريد بها الأحرار العدول في كل شهادة على مسلم غير أن من أصحابنا من ذهب إلى أن يجيز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا فاذا تفرقوا لم تجز شهادتهم عنده وقول الله تبارك وتعالى من رجالكم يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان والله أعلم في شيء فان قال قائل أجازها ابن الزبير قيل فان ابن عباس ردها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس لأن الله عز وجل قال من ترضون من الشهداء قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس والله تعالى أعلم فان قال أردت أن تكون دلالة قيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين اذا تفرقوا لم يقبلوا انما تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال فأشبه ما وصفت أن يكون دليلا على أن حكم الله فيمن تجوز شهادته هو من وصفت بمن يشبه أن تكون الآية دلت على صفته ولا تجوز شهادة مملوك في شيء وان قل ولا شهادة غير عدل

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله عز وجل أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبدا وسماه فاسقا الا أن يتوب فقلنا يلزم أن يضرب ثمانين وأن لا تقبل له شهادة وأن يكون عندنا في حال من سمي بالفسق الا أن يتوب فاذا تاب قبلت شهادته وخرج من أن يكون في حال من سمي بالفسق قال وتوبته ا كذابه نفسه فان قال قائل فكيف تكون التوبة الا كذاب قيل له انما كان في حد المذنبين بان نطق بالقذف وترك الذنب هو أن يقول القذف باطل وتكون التوبة بذلك وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول فيها بالايمان الذي ترك فان قال قائل فهل من دليل على هذا ففيمما وصفت كفاية وفي ذلك دليل عن عمر بن عبد الله في موضعه فان كان القاذف يوم قذف ممن تجوز شهادته فحذف له مكانه ان ثبت قبلت شهادته فاذا كذب نفسه قبلت شهادته وان لم يفعل لم تقبل حتى يفعل لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف فاذا كذب نفسه فقد تاب وان قذف وهو ممن لا تجوز شهادته ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين أحدهما سوء حاله قبل أن يقذف والآخر القذف فاذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر ولكن يكون خارجا من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف فاذا كذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء الحال حتى تختبر حاله فاذا أظهر منه الحسن قبلت شهادته وهكذا لو حذم مملوك حسن الحال ثم عتق لم تقبل شهادته الا با كذابه نفسه في القذف وهكذا لو حذم في حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته الا با كذابه نفسه في القذف فقال لي قائل أفتدكر في هذا حديثا فقلت ان الآية لم تكن فيهما من الحديث وان فيه حديثا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز فأشهد لا أخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لأبي بكره تب تقبل شهادتك أو ان ثبت قبلت شهادتك قال سفيان شككت بعدما سمعت الزهري يسمي الرجل فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقيل لسفيان شككت في خبره فقال لا هو سعيد ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال

حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابن أبي نجيح أنه قال في القاذف اذا تاب قبلت شهادته وقال كلنا نقوله فقلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد

(باب الخلاف في اجازة شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى نكفنا بعض الناس في القاذف فقال اذا ضرب الحد ثم تاب لم تجز شهادته أبدا وان لم يضرب الحد أو ضربه ولم يوفه جازت شهادته فذكرت له ما ذكر من معنى القرآن والآثار فقال فان اذهبنا الى قول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فقلنا نطرح عنهم اسم الفسق ولا نقبل لهم شهادة فقلت لقائل هذا أو تجادل أحكام عندك فيما يستثنى على ما وصفت فيكون مذهبا ذهبتم في اللفظ أم الأحكام عندك في الاستثناء على غير ما وصفت فقال أوضح هذا لي قلت أرايت رجلا لو قال والله لا أكلمك أبدا ولا أدخل لك بيتا ولا آكل لك طعاما ولا أخرج معك سفرا وانك لغير جيد عندي ولا أكسوك ثوبا ان شاء الله تعالى أيكون الاستثناء واقعا على ما بعد قوله أبدا أو على ما بعد غير جيد عندي أو على الكلام كله قال بل على الكلام كله قلت فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على الكلام كله وأوقعته في هذا الذي هو أكثر في اليمين على الكلام كله « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي قال محمد بن الحسن ان أبا بكر قال لرجل أراد استشهاده استشهد غيري فان المسلمين فسقوني قلت فالرجل الذي وصفت امتنع من أن يتوب من القذف وأقام عليه وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف ولو لم يكن لنا في هذا حجة الا ما رويت كان حجة عليك قال وكيف قلت ان كان الرجل عندك ممن تاب من القذف بالرجوع عنه فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وأنت تزعم أنه اذا تاب سقط عنه اسم الفسق وفيما قال دلالة على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفسق الا وشهادته غير جائزة قلت ولا يحيزون شهادته الا وقد أسقطوا عنه اسم الفسق لانهم لا يفرقون بين اسقاط اسم الفسق عنه بالتوبة واجازة شهادته بسقوط الاسم عنه كما تفرق بينه واذا كنت تقبل شهادة القاتل والزاني والمستتاب من الردة اذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو أيسر ذنبا من غيره قال تأولت فيه القرآن قلت تأولك خطأ على لسانك قال قاله شريح قلت أفجعل شريحا حجة على كتاب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس ومن سميت وغيرهم والا أكثر من أهل المدينة ومكة وكيف زعمت ان لم يطهر بالحد قبلت شهادته واذا طهر بالحد لم تقبل شهادته اذا كان تابيا في الحالين والله تعالى أعلم

(باب التحفظ في الشهادة)

قال الله عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا وقال الله عز وجل الا من شهد بالحق وهم يعلمون « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وحكي أن اخوة يوسف وصفوا أن شهادتهم كما ينبغي لهم فحكي أن كبيرهم قال ارجعوا الى أبيكم فقولوا يا أبا ناس إن ابنك سرق وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين قال ولا يسع شاهد أن يشهد الا بما علم والعلم من ثلاثة وجوه منها ما عاينه الشاهد فيشهد بالمعانية ومنها ما سمعه فيشهد ما أثبت سمعاً من المشهود عليه ومنها ما تطهرت به الاخبار مما لا يمكن في أكثره العيان وتثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجه وما شهد به رجل على رجل أنه فعله أو أقر به لم يجز الا أن يجمع أمرين أحدهما أن يكون يشبه بمعانية والاخر أن يكون يشبه سمعاً مع اثبات بصرحين يكون الفعل وبهذا قلت لا تجوز شهادة الأعشى الا أن يكون أثبت شيئا بمعانية أو بمعانية وسمعاً ثم عي فتجوز شهادته لان الشهادة انما تكون يوم يكون الفعل الذي يراه الشاهد أو القول الذي أثبت سمعاً وهو يعرف وجهه

مسافرين فهم اذا قصرنا
مسافرين بما ذكرت
من السنة أولى أن
يكون القصر رخصة
لا حتما أن يقصروا
لأن قول الله فليس عليكم
جناح أن تقصروا من
الصلاة ان خفتم أن
يفتنكم الذين كفروا
رخصة بينة وظاهر
الآية في الصوم أن الفطر
في المرض والسفر عزم
لقول الله ومن كان
مريضا أو على سفر
فعدة من أيام أخر كيف
لم تذهب الى أن الفطر
عزم وأنه لا يجزى شهر
رمضان من صام مريضا
أو مسافرا مع الحديث
عن النبي صلى الله عليه
وسلم ليس من البر الصيام
في السفر ومع أن الآخر
من أمر رسول الله ترك
الصوم وأن عمر أمر
رجلا صام في السفر أن
يقضى الصيام قال
فحكيت له قلت في قول
الله فن شهد منكم الشهر
فليصمه ومن كان
مريضا أو على سفر
فعدة من أيام أخر انها
آية واحدة وأن ليس
من أهل العلم بالقرآن
أحد يخالف في أن
الآية الواحدة كلام

صاحبه فاذا كان ذلك قبل يعنى ثم شهد عليه حافظه بعد العي جاز واذا كان القول والفعل وهو اعنى لم يجز
من قبل أن الصوت يشبه الصوت واذا كان هذا هكذا كان الكتاب أخرى أن لا يحل لأحد أن يشهد عليه
والشهادة في ملك الرجل الدار أو الثوب على تظاهر الاخبار بأنه مالك الدار وعلى أن لا يرى منازعاه في الدار
والثوب فيثبت ذلك في القلب فيسمع الشهادة عليه وعلى النسب اذا سمعه ينتسب زماناً وسمع غيره ينتسب الى
نسبه ولم يسمع دافعا ولم ير دالة يرتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها اذا تظاهرت له اخبار من يصدق
بأنها فلانة ويراهم مرة بعد مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفت وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه
الوجوه فيما أخذه مع شاهد وفي رد اليمين وغير ذلك والله تعالى الموفق

(باب الخلاف في شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخالفنا بعض الناس في شهادة الأعمى فقال لا تجوز حتى يكون بصيرا يوم شهد
ويوم رأى وسمع أو رأى وان لم يسمع اذا شهد على رؤية فسألناهم فهل من حجة كتاب أو سنة أو أثر يلزم فلم
يذكر ومن ذلك شيئا لنا وكانت حججهم فيه أن قالوا انا احتجنا الى أن يكون يرى يوم شهد كما احتجنا الى أن
يكون يرى يوم عاين الفعل أو سمع القول من المشهود عليه ولم تكن واحدة من الحالين أولى به من الأخرى
فقلت له أرايت الشهادة أليست بيوم يكون القول أو الفعل وان يقيم بها بعد ذلك بدهر قال بلى قلت فاذا
كان القول والفعل وهو بصير سمع مثبت ثم شهد به بعد عاقلا أعمى لم تجز شهادته قال فأقول بغير الأول
لا يجوز إلا بأمرين قلت أفيجوز أن يشهد على فعل رجل حتى يموت الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى
الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لا يراه قال نعم قلت فاعلمت تثبت لنفسك حجة الا خالفتم
ولو كنت لا تجيزها اذا أثبت بصيرا وشهد بها أعمى لانه لا يعاين المشهود عليه لان ذلك حق عندك لزمك أن
لا تجيزها بصيرا على ميت ولا غائب لانه لا يعاين واحدا منهما أما الميت فلا يعاينه في الدنيا وأما الغائب بلد
فأنت تجيزها وهو لا يراه قال فان رجعت في الغائب فقلت لا أجيزها عليه فقلت أفترجع في الميت وهو أشد
عليك من الغائب قال لا قال فان من أصحابك من يجيز شهادة الأعمى بكل حال اذا أثبت كما ثبت أهله
فقلت ان كان هذا صوابا فهو أبعد ذلك من الصواب قال فلم تقل به قلت ليس فيه أثر يلزم فأتبعه ومعنا
القرآن والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون الا بعين أو عيان واثبات سمع ولا يجوز أن تجوز
شهادة من لا يثبت بعين لان الصوت يشبه الصوت قال ويخالفونك في الكتاب قلت وذلك أبعد من أن
تجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متناقض ويرغمون أنه لا يحل لي لو عرفت كتابي ولم أذكر الشهادة أن أشهد
الا وأناذا كر ويرغمون أني ان عرفت كتاب ميت حل لي أن أشهد عليه وكتابي كان أولى أن أشهد عليه من
كتاب غيره ولو جاز أن أفرق بين ما جاز أن أشهد على كتابي ولا أشهد على كتاب غيره ولا يجوز واحد
منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل قال فانا نحتاج عليك في أنك تعطى بالقسمامة وتحلف الرجل
مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون قلت يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه
الثلاثة التي وصفت لك قلت فان قال لا يكون الا من المعاينة والسمع فقلت له أترك هذا القول اذا سئلت
قال فاذا ذكر ذلك قلت أرايت الشهادة على النسب والملك أتقبلهما من الوجوه التي قبلناها منها قال نعم قلت
وقد يمكن أن ينتسب الرجل الى غير نسبه لم ير أباه يقر به ويمكن أن تكون الدار في يد الرجل وهو لا يملكها
قد غصبها أو أعارها ياها غائب ويمكن ذلك في الثوب والعبد قال فقد أجمع الناس على اجازة هذا قلنا وان
كانوا أجمعوا ففيه دلالة لك على أن القول كما قلنا دون ما قلت أو رأيت عبدا بن نجسين ومائة سنة ابتاعه ابن
نجس عشرة سنة ثم باعه وأبقى عند المشتري فخاصمه فيه فقال أحلفه لقد باعه ايام بريامن الابق فقلت
وقال لك هذا ولد بالمشرق وأنا بالمغرب ولا يمكنني المسئلة عنه لانه ليس ها هنا أحد من أهل بلده أثق به قال

واحد وأن الكلام الواحد لا ينزل الاجتماع وان نزلت الآيتان في السورة مفترقتين لأن معنى الآية معنى قطع الكلام قال أجل قلت فاذا صام رسول الله في شهر رمضان وفرض شهر رمضان انما أنزل في الآية أليس قد علمنا أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة قال بلى فقلت له ولم يبق شيء يعرض في نفسك إلا الأحاديث قال نعم ولكن الآخر من أمر رسول الله أليس الفطر قال فقلت له الحديث بين أن رسول الله لم يفطر لمعنى نسخ الصوم ولا اختيار الفطر على الصوم ألا ترى أنه يأمر الناس بالفطر ويقسول تقووا لعدوكم ويصوم ثم يخبر بأنهم أو أن بعضهم أبي أن يفطر اذ صام فأفطر ليفطر من تخلف عن الفطر لصومه بفطره كما صنع عام الحديبية فانه أمر الناس أن ينحروا ويحللوا فأبوا فانطلق فحسروا وحلق ففعلوا قال فافعله ليس من البر الصيام في السفر

يخلف على البت وانما يرجع في ذلك الى علمه قلت ويسعد ذلك ويسع القاضي قال نعم قلت أرأيت قوما قتل أبوههم فأمكنهم أن يعترفوا القاتل أو يعاينوه أو يخبرهم من عاينه ممن مات أو غاب ممن يصدق عندهم ولا تجوز شهادتهم عندي أليسوا أولى أن يقسموا من صاحب العبد الذي وصفها أن يخلف والله تعالى أعلم

(باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهادة بالقسط ولا تجر منكم شئنا أن قوم على أن لا تعدلوا اعدوا أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى وقالوا الذين هم بشهادتهم قائمون وقال عز وجل ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال وأقيموا الشهادة لله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقد لزمته الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم بها على والديه وولده والقريب والبعيد والبعيد والقريب والبعيد ولا يكتم عن أحد ولا يحجب بها ولا يمنعها أحدا قال ثم تنفرع الشهادات فيجتمعون ويختلفون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتاب غير هذا

(باب ما على من دعي يشهد بشهادة قبل أن يسئله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا تدانيتهم دين إلى أجل مسمى فاكتموه وليكتب بينكم كاتب بالعدل إلى قوله ولا يأت الشهود إذا ما دعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله عز وجل ولا يأت كاتب أن يكتب كما علمه الله دلالة على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقا في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي لحق كتبه لا بد ويحتمل أن يكون عليه وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم منهم من يكفي حتى لا تكون الحقوق معطلة لا يوجد لها في الابتداء من يقوم بكفايتها والشهادة عليهم فيكون فرضا لا زما على الكفاية فإذا قام بها من يكفي أخرج من يتخلف من المسأمة والفضل للكافي على المتخلف فإذا لم يقم به كان حرج جميع من دعي إليه فتخلف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الجنائز ورد السلام فرضا على الكفاية لا يخرج المتخلف إذا كان فمين يقوم بذلك كفاية فلما احتمل هذين المعنيين معا وكان في سياق الآية ولا يأت الشهود إذا ما دعوا كان فيها كالدليل على أنه نهى الشهود المدعون كلهم أن يأتوا قال ولا يضار كاتب ولا شهيد فأشبهه أن يكون يخرج من ترك ذلك ضرارا وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية وهذا يشبه والله تعالى أعلم ما وصفت من الجهاد والجنائز ورد السلام وقد حفظت عن بعض أهل العلم قريبا من هذا المعنى ولم أحفظ خلافة عن أحد أذكره منهم

(الدعوى والبيئات) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعي

(باب في الأفضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم إلى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وقال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك وقال وإذا حكمت بين الناس أن تحكوا بالعدل (قال الشافعي)

قلت قد أتى به جابر مفسرا فذكر أن رجلا أجهده الصوم فلما علم النبي به قال ليس من البر الصيام في السفر فاحتمل ليس من البر أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد أرخص الله له وهو صحيح أن يفطر فليس من البر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل ليس من البر المفروض الذي من خالفه أثم قال فكعب بن عاصم لم يقل هذا قلت كعب روى حرقا واحدا وجابر ساق الحديث وفي صوم النبي دلالة على ما وصفت وكذلك في أمر حرة بن عمرو إن شاء صام وإن شاء أفطروا في قول أنس سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال فقد روى سعيد أن النبي قال خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا الصلاة قلت وهذا مثل ما وصفت خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لا أن قبول

رحمه الله فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن فرضا عليه وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا بالعدل والعدل اتباع حكمه المنزل قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ووضع الله نبيه صلى الله عليه وسلم من دينه وأهل دينه موضع الإبانة عن كتاب الله عز وجل معنى ما أراد الله وفرض طاعته فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية وقال وليحذر الذين يخالفون عن أمره الآية فعلم أن الحق كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس لفت ولا لحاكم أن يفتي ولا يحكم حتى يكون عالما بهما ولا أن يخالفهما ولا واحد منهما بحال فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل وحكمه مردود فإذا لم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن يتوجه إلى البيت وليس لأحد أن يقول مستحسنا على غير الاجتهاد كما ليس لأحد إذا غاب البيت عنه أن يصلي حيث أحب ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت وهذا موضوع بكمله في كتاب جماع علم الكتاب ثم السنة

(باب في اجتهاد الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وداود وسليمان أذبحكم أن في الحرت اذنفشت فيه غم القوم وكالهم شاهد من فقهنا هاسلمين وكلا آتينا حكما وعلما قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه الآية لرأيت أن الأحكام قد هلكوا ولكن الله جدد هذا الصواب وأثنى على هذا الاجتهاد «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ومن أمر أن يجتهد على مغيب فأنما كلف الاجتهاد ويسعه فيه الاختلاف فيكون فرضا على المجتهد أن يجتهد برأى نفسه لا برأى غيره وبين أنه ليس لأحد أن يقلد أحدا من أهل زمانه كما لا يكون لأحد له علم بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره أن رأي أنها في غير ذلك الموضع وإذا كافوا الاجتهاد فبين أن الاستحسان بغير قياس لا يجوز (١) كلف لأحد قال والقياس قياسا أحدهما يكون في مثل معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه ثم قياس أن يشبه الشيء بالشيء من الأصل والشيء من الأصل غيره فيشبهه هذا الأصل ويشبهه غيره بالأصل غيره (قال الشافعي) وموضع الصواب فيه عندنا والله تعالى أعلم أن يتطرقا فيهما كان أولى بشبهه صيره إليه أن يشبه أحدهما في خصلتين والآخر في خصلة ألحقه بالذي هو أشبهه في خصلتين ومن اجتهد من الأحكام ثم رأى أن اجتهاده خطأ أو قد خالف كتابا أو سنة أو إجماعا أو شيئا في مثل معنى هذا رده ولا يسعه غير ذلك وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل غيره لم يرد من ذلك أن على من اجتهد على مغيب فاستيقن الخطأ كان عليه الرجوع ولو صلى على جبل من جبال مكة للاقى أبا نجيح البيت ثم أبصر فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد وإن كان بموضع لا يراه لم يعد من قبل أنه رجع في المرة الأولى من مغيب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مغيب إلى مغيب وهذا موضوع في كتاب جماع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم واحد ولا يحل أن يترك الناس يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يختلفون فيما فيه كتاب أو سنة أو شيء في مثل معناها حتى يكون حكمهم واحدا أنما يتفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد وأن يكون له وجه

(١) قوله لا يجوز كلف لأحد كذا في النسخ وتأمل

الرخصة حتم بأثم به من تركه قال فسا أمر عمر رجلا صام في السفر أن يعيد قلت لا أعرفه عنه وإن عرفته فالجدة ثابتة بما وصفت لك وأصل ما ذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالجدة لازمة للخلق به وعلى الخلق اتباعه وقلت له من أمر المسافر أن يقضي الصوم فذهبه والله أعلم أنه رأى الآية حتما بفطر المسافر والمريض ومن رآها حتما قال المسافر منهى عن الصوم فإذا صامه كان صيامه منياعنه فيعيده كالمصام يوم العيد من وجب عليه كفارة وغيرها أعادها فقد أبنا دلالة السنة أن الآية رخصة لا حتم قال فاقول ابن عباس يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله فقلت روى أنه صام وأفطر فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا برأيه وجاء غيره في الحديث بما لم يأت به من أن فطره كان لا متناع من أمره بالفطر من أفطر حتى أفطر وجاء

﴿ باب التثبت في الحكم وغيره ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية وقال إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله من يمضي أمره على أحد من عباده أن يكون مستبيناً قبل أن يمضيه ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم خاصة أن لا يحكم الحاكم وهو غضبان لأن الغضبان مخوف على أمرين أحدهما قلة التثبت والآخر أن الغضب قد يغير معه العقل ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أولاً يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعي) ومعقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا تغير خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أتت عليه تغير خلقه أو عقله انبغى له أن لا يقضي حتى تذهب وأى حال صيرت إليه سكون الطبيعة واجتماع العقل انبغى له أن يتعاهدها فيكون حاكماً عندها وقد روى عن الشعبي وكان قاضياً أنه رأى أنه يأكل خبزاً يجبن فقبل له فقال آخذ حكى كأنه يريد أن الطعام يسكن حرا الطبيعة وأن الجوع يحرك حرها وتوق النفس إلى الماء كل فيشتغل عن الحكم وإذا كان (١) مريضاً شقيحاً أو تعباً شقيحاً فكل هذا في حال الغضب في بعض أمره أو أشد يتوقى الحكم ويتوقاه على الملالة فإن العقل يكل مع الملالة وجماعه ما وصفت

﴿ باب المشاورة ﴾ (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وشاورهم في الأمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري قال قال أبو هريرة ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم (قال الشافعي) قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لغنياء عن مشاورتهم ولكنه أراد أن يستنبط ذلك الحكم بعينه إذا نزل بالحاكم الأمر في محتمل وجوهاً ومشكل انبغى له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور جاهلاً لانه لا معنى لمشاورته ولا عالماً غير أمين فإنه ربما أضل من يشاوره ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة رضا الخصم والحجة عليه

﴿ باب أخذ الولي بالولي ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى أم لم ينبأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز أن لا تزر وازرة وزر أخرى (قال الشافعي) رحمه الله والذي سمعت والله أعلم في قول الله تعالى أن لا تزر وازرة وزر أخرى أن لا يؤخذ أحد بذنب غيره وذلك في بدنه دون ماله وإن قتل أو كان حياً لم يقتل به غيره ولم يؤخذ ولم يحد بذنبه فيما بينه وبين الله تعالى لأن الله جل وعزاً بما جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبتهم عليها وكذلك أموالهم لا يجني أحد على أحد في ماله إلا حيث خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن جنابة الخطأ من الحر على الأديمين على عاقلته فأما ما سواها فأموالهم ممنوعة من أن تؤخذ بجنابة غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من ضيافة وزكاة وغير ذلك وليس من وجه الجنابة

(١) قوله مريضاً شقيحاً الشقيح الناقه من المرض اهـ كتبه رحمه

غيره بما وصفت في حجة ابن عمرو وهذا ما وصفت أن الرجل يسمع الشيء فيتناوله ولا يسمع غيره ولا يتمتع من علم الأمرين أن يقول بهما معا

﴿ باب قتل الأسارى والمقاتلة بهم والمن عليهم ﴾

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله رجلاً من بني عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي بالرجلين الذين أسرتهم ما ثقيف قال وقد روى عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري لا يحضرني ذكر من فوقه في الأسناد أن خيلاً للنبي صلى الله عليه وسلم أسرت ثمانية ابن أثال الحنفي فأتى به مشركاً فربطه النبي صلى الله عليه وسلم إلى سارية من سواري المسجد ثلاثاً ثم من عليه

وهو مشرك فأسلم بعد
(قال الشافعي) وأخبرني
عدد من أهل العلم من
قريش وغيرهم من أهل
المغازي أن رسول الله
أسر النضر بن الحرث
العبدري يوم بدر وقتله
بالبادية أو بين البادية
والأنيل صبرا * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال وأخبرني
عدد من أهل العلم أن
رسول الله أسر عتبة بن
أبي معيط يوم بدر وقتله
صبرا وأن رسول الله
أسر سهيل بن عمرو وأبا
وداعة السهمي وغيرهما
فقداهما بأربعة
آلاف أربعة آلاف
وفادى بعضهم بأقل وأن
رسول الله أسر أبا عزة
الجحفي يوم بدر فن عليه
ثم أسره يوم أحد وقتله
صبرا (قال الشافعي)
فكان فيما وصفت من
فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما يدل على
أن اللامام إذا أسر رجلا
من المشركين أن يقتل
أو أن يمن عليه بلا شيء
أو أن يفسد بيمال
ياخذ منهم أو أن يفادي
بأن يطلق منهم على أن
يطلق له بعض أسرى
المسلمين لأن بعض

(باب ما يجب فيه اليمين) (قال الشافعي) كل من ادعى على امرئ شيئا ما كان من مال وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعي عليه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعي فإن حلف استحق وإن لم يحلف لم يستحق ما ادعى ولا يقوم النكول مقام اقرار في شيء حتى يكون مع النكول عين المدعي فإن قال قائل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها تجب على المدعي عليه وتجعلها كلها ترد على المدعي قيل له إن شاء الله تعالى قلت استدلالا بكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فإن قال وأين الدلالة من الكتاب قيل له إن شاء الله قال الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فخذ الراعي بالزنا ثمانين وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلى قوله أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فحكم الله عز وجل على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجا منه إلا أن يأتي بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد ويلزمها إن لم تخرج بأربعة أيمان والتعانه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينفي الولد (١) والتعانه وسن بينهما الفرقة ودرأ الله تعالى عنها الحد بالأيمان مع التعانه وكانت أحكام الزوجين إذا خالفت أحكام الأجنبية في شيء فهي مجامعة له في غيره وذلك أن اليمين فيه قد جعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان الحد والطلاق والنفي معاد خلافيها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها إلا بيمين الزوج وتنك كل عن اليمين ألا ترى أن الزوج لو لم يلتعن حد بالقذف وترك الخروج باليمين منه ولم يكن على المرأة حد ولم يلتعن أولا يرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للانصار يمين تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد الأيمان على اليهود ليبرؤاها فلما لم يقبلها الانصار يمين تركوا حقهم أولا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بدأ بالإيمان على المدعي عليهم فلما لم يحلفوا ردتها على المدعين والله أعلم

(هذا كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى)

(قال) إذا أسلم الرجل إلى الخياط ثوبا فحاطه قباء فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقباء فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ «يعني أبا يوسف» وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك * ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف رب الثوب والخياط في عمله فان أبا حنيفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال إلا فيما جنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم تجن أيديهم فيه قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء شيء غالب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ضاع الثوب عند الخياط أو الغسال أو الصباغ أو أجزأ أمر ببيعته أو جال استؤجر على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه واحد من الأجزاء أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجزأ على شيء ضمنه ومن قال هذا فاسه على العارية تضمن وقال انما ضمنت العارية لمنفعة فيها للمستعير فهو ضامن لها حتى يؤذيها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له إن العارية مأذون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الانتفاع به وانما منفعتك في شيء عمله فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الدابة بكراء فتنتفع منها بعوض يؤخذ منك فلا تضمن إن عطيت في يدك وقد ذهب إلى تضمن القصار شريح فضمن قصارا احترق بيته فقال تضمنني وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت لو احترق بيته كنت تترك له أجزأك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عنه ابن عينة بهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز إذا ضمن الصانع الأجزاء أن يضمن

هذا ناسخ لبعض ولا
مخالف له الا من جهة
اباحته ولا يقال لشي
من الاحكام مختلف
مطلقا الا ما قال حاكم
حلال وحاكم حرام فأما
ما كان واسعا فيقال هو
مباح وكل من صنع فيه
شيئا وان خالف فعل
صاحبه فهو فاعل
ما يجوز له كما يكون
التائم مخالفا للقاعد
والماثي مخالفا للقائم
وكل ذلك مباح لأن
حتم على الماثي أن
يقوم ولا على القائم
أن يقعد

(باب الماء من الماء)

حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا غير واحد من
ثقات أهل العلم عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن أبي أيوب عن أبي
ابن كعب قال قلت
يا رسول الله إذا جامع
أحدنا فأكسل فقال له
النبي صلى الله عليه
وسلم ليغسل مامس
المرأة منه وليتوضأ ثم
ليصل (قال الشافعي)
وهذا من أثبت اسناد
الماء من الماء أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد

كل من أخذ على شيء أجزأ ولا يخلو ما أخذ عليه الأجر من أن يكون مضمونا والمضمون ضامن بكل حال والقول
الآخر أن لا يكون مضمونا فلا يضمن بحال كما لا تضمن الوديعة بحال وقدير روى من وجه لا يثبت أهل الحديث
مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ضمن الغسال والصباغ وقال لا يصلح الناس الا ذلك أخبرنا بذلك
ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه قال ذلك وروى عن عمر تميم
بعض الصناع من وجه أضعف من هذا ولم نعلم واحدا منهم ما يثبت وقد روى عن علي بن أبي طالب أنه كان
لا يضمن أحدا من الأجر من وجه لا يثبت مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وثابت عن عطاء بن أبي رباح
أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما جنت أيدي الأجر والصناع فلا مسألة فيه وهم ضامنون كما
يضمن المستودع ما جنت يده والحناية لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضمنوا « قال الربيع » الذي يذهب
اليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصناع الا ما جنت أيديهم ولم يكن يباح بذلك خوفا من الصناع

(باب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أباحنيقة رضي
الله تعالى عنه كان يقول البيع والعق فيها باطل لا يجوز لانه باع مالا يملك وأعتق مالا يملك وبهذا يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل
الجارية فاعتقها أو باعها ممن أعتقها أو فاسدا فاعتقها أو باعها ممن أعتقها فالبيع باطل وإذا
بطل البيع لم يجز عتق المبتاع لانه غير مالك وهي مملوكة للمالك الاول البائع بيعا فاسدا ولو تناسخها ثلاثون
مشتريا فأكثروا أعتقها أيهم شاء إذا لم يعتقها البائع الاول فالبيع كاه باطل ويترادون لأنه إذا كان بيع
المالك الاول الصحيح المالك فاسدا فباعها الذي لا يملكها فلا يجوز بيعه فيه بحال ولا بيع من باع بالمالك عنه
والبيع إذا كان فاسدا لم يملك به ومن أعتق مالا يملك لم يجز عتقه * وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها ثم أطلع
المشتري على عيب كان بهادلسه البائع له فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس له أن يردّها بعد
الوطء وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولكنه يقول يرجع
عليه بفضل ما بين الصحة والعيب من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد معها مهر مثلها والمهر
في قوله يأخذ العشر من قيمتها ونصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك * ولو أن المشتري لم يطأ الجارية ولكنه
حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يردّها في قول أبي حنيفة ولكنه يرجع بفضل ما بين العيب والصحة وبه
يأخذ صاحبه وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد ما نقصها العيب الذي حدث عنده (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا اشترى الرجل الجارية ثيبا فأصابها ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له ردّها لان الوطء
لا ينقصها شيئا وانما ردّها بمثل الحال التي أخذها بها وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخراج بالضمنان
ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقل ضررا عليهما من خدمة أو خراج لو أدته بالضمنان وإن كانت بكرا
فأصابها فيمادون الفرج ولم يفتضها فكذلك وإن افتضها لم يكن له ردّها من قبل أنه قد نقصها بذهاب العذرة
فلا يجوز له أن يردّها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلّس له
من أصل الثمن الذي أعطى فيها الا أن يشاء البائع أن يأخذها ناقصة فيكون ذلك له الا أن يشاء المشتري أن
يجبسها معيبة ولا يرجع بشيء من العيب ولا تعلمه ثبت عن عمر ولا على ولا خلافا لهما أنه قال خلاف هذا
القول * وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقها رجل فقضى له بها القاضي فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان
يقول على الواطئ مهر مثلها على مثل ما يتروج به الرجل مثلها يحكم به ذوا عدل ويرجع بالثمن على الذي
باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرت لك من قوله ويرجع

على البائع بالثمن والمهر لانه قد غرته منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذي وطئ أرايت لو باعه ثوبا فخرقه أو أهلكه فاستحقه رجل وضمنه بالقيمة أليس انما يرجع على البائع بالثمن وان كانت القيمة أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل الجارية فوطئها ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها الا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على البائع بثلث الجارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذ به الجارية منه لانه كشيء استهلكه هو فان قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير اذن وليها أن نكاحها باطل وأن لها ان أصيبت المهر كانت الاصابة بشبهة توجب المهر ولا يكون للمصيب الرجوع على من غرته لانه هو الاخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غرته لم يكن للمرأة عليه مهر لانها قد تكون غارة له فلا يجب لها ما يرجع به عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل الجارية قد دلس له فيها بعيب علمه البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس ان كان عالما فان حدث بها عند المشتري عيب ثم اطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له ردّها وان كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق واذا كان مشتريا فكان له أن يردها بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب الا أن يشاء فكذلك عليه للبائع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن للبائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن يرد العبد بالعيب وللشترى اذا حدث العيب عنده أن يرجع عما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه به كما أصف لك أن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها مائة ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له ارجع بعشر ثمنها على البائع كأنما كان قل أو كثر فان اشترىها بمائتين رجع بعشرين وان كان اشترىها بخمسين رجع بخمسة الا أن يشاء البائع أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذها من المشتري فيقال للشترى سلها ان شئت وان شئت فأمسكها ولا ترجع بشيء * واذا اشترى الرجلان جارية فوجداهما عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يحتمه على الرديعيا وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما أن يرد حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجلان الجارية صفقة واحدة من رجل فوجداهما عيبا فأراد أحدهما الرد والآخر التمسك فللذي أراد الرد الرد وللذي أراد التمسك التمسك لأن وجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالكل لو باعه كمالو باع لأحدهما نصفها وللآخر نصفها ثم وجداهما عيبا كان لكل واحد منهما رد النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان رد صاحبه * واذا اشترى الرجل أرضا فيها نخل وفيه ثمر ولم يشترط شيئا فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول الثمر للبائع الا أن يشترط ذلك المشتري وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى نخلا له ثمر مؤبر فثمره للبائع الا أن يشترط ذلك المشتري ومن اشترى عبدا وله مال فماله للبائع الا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري وان لم يشترط لان ثمرة النخل من النخل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل من الرجل النخل قد أبرت فثمرتها للبائع الا أن يشترط ذلك المبتاع وان كانت لم تؤبر فثمرتها للمشتري لان ثمرها غير منكشف الا في وقت الابار والابار حين يبدو والانكشاف وما لم يبدو الانكشاف في الثمر فهو كالجنين في بطن أمه يملكه من ملك أمه واذا بدا منه الانكشاف كان كالجنين قد زايل أمه وهذا كله في معنى السنة فان اشترى عبدا أو تينا أو ثمر أي ثمر ما كان بعد ما يطلع صغيرا كان أو كبيرا فالثمره للبائع وذلك أنهما منكشفة لاحال دونها في مثل معنى النخل المؤبر وهكذا اذا باع عبدا له مال فماله للبائع الا أن يشترط المبتاع وهذا كله مثل السنة نصا وشبهه بمعناها لا يخالفه

عن سعيد بن المسيب أن
أبا موسى الأشعري أتى
عائشة أم المؤمنين فقال
لقد شق عليّ اختلاف
أصحاب محمد في أمر إني
لأعظم أن أسئق بك
به فقالت ما هو ما كنت
سائلا عنه أملك فلسي
عنه فقال لها الرجل
يصبأ أهله ثم يكسل
ولا ينزل فقالت اذا
جاوز الختان الختان فقد
وجب الغسل فقال أبو
موسى لا أسأل عن هذا
أحد بعدك أبدا
* حدثنا الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرني
ابراهيم بن محمد عن
محمد بن يحيى بن زيد
ابن ثابت عن خارجة
ابن زيد عن أبيه
عن أبي بن كعب أنه
كان يقول ليس على من
لم ينزل غسل ثم نزع عن
ذلك أي قبل أن يموت
(قال الشافعي) وانما بدأت
بحديث أبي في قوله
الماء من الماء ونزوعه
أن فيه دلالة على أنه
سمع الماء من الماء
عن النبي ولم يسمع
خلافه فقال به ثم لا
أحسبه تركه الا لأنه
ثبت له أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

(باب الاختلاف في العيب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعته وهذا العيب به فأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البيعة فإن لم تكن له بيعة فعلى البائع اليمين بالله لقد باعه وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أرد اليمين عليه فإن أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول لا أرد اليمين عليه ولا يحولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعى رد اليمين عليه فيقال أحلف وردّها وإن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي بيع ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلاف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع يمينه على البت بالله لقد باعه وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بيعة فتكون البيعة أولى من اليمين وإن نكل البائع ردّنا اليمين على المشتري أتهمناه أو لم نتهمه فإن حلف ردّها عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن اليمين لم ردّها عليه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط أئمانه طيه بالنكول إذا كان مع النكول يمينه فإن قال قائل ما دل على ما ذكرت قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأصارين بالإيمان يستحقون بهادهم صاحبهم فنهكوا وردّوا الإيمان على يهود يبرون بهائم رأي عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه الإيمان على المدعى عليهم الدم يبرون بهائم فنهكوا فردّها على المدعين ولم يعطهم بالنكول شيئا حتى ردّوا الإيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنته الجلة وكذلك قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه ثم قول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ذلك جلة دل عليها نص حكم كل واحدة منهما والذي قال لا يعدو باليمين المدعى عليهم يخالف هذا فيكثر ويحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الأفضية واليمين بين المتبايعين على البت فيما تباعا فيه * وإذا باع الرجل بيعا فبرئ من كل عيب فإن أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول البراءة من كل ذلك جائزة ولا يستطيع المشتري أن يردّه بعيب كأننا ما كان ألا ترى أنه لو أبرأه من الشجاج برئ من كل شجرة ولو أبرأه من القروح برئ من كل قرحة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسمي العيوب كلها بأسمائها ولم يذكر أن يضع يده عليها (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب فالذي نذهب إليه والله تعالى أعلم قضاء عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أنه برئ من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ويقفه عليه وأما ذهبنا إلى هذا تقليدا أو أن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان يتغذى بالصحة والنسقم وتحول طبائعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفى على البائع أبرأه ببرئه منه فإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه يقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا أن يقفه عليه وإن أصح في القياس لولا التقليد وما وصفنا من نفي الحيوان غيره لأن لا يبرأ من عيب كان به لم يبرأ منه صاحبه ولكن التقليد وما وصفنا أولى بما وصفناه * وإذا اشترى الرجل دابة أو حدا ما أودارا أو ثوبا أو غير ذلك فادعى فيه رجل دعوى ولم يكن للمدعى على دعواه بيعة فأراد أن يستحلف المشتري الذي في يديه ذلك المتاع على دعواه فإن أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول اليمين عليه البيعة بالله ما لهذا فيه حق وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أن يحلف بالله ما يعلم أن لهذا فيه حقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إلى اليمين عليه بالبت ما لهذا فيه حق ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم لهذا فيه حقا وهكذا عامة الإيمان والشهادات * وإذا اشترى المشتري بيعا على أن البائع بالخيار شهرا أو على أن المشتري بالخيار شهرا فإن أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول البيع فاسد ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام

قال بعده ما نسجه
* أخبرنا الثقة عن
يونس عن الزهري
عن سهل بن سعد
الساعدي قال بعضهم
عن أبي بن كعب
ووقفه بعضهم على
سهل بن سعد قال كان
الماء من الماء في أول
الاسلام ثم ترك ذلك
بعد وأمر بالغسل
إذا مس الختان الختان
* أخبرنا سفيان عن
علي بن زيد بن جده عن
عن سعيد بن المسيب
أن أبا موسى سأل عائشة
عن التقاء الختانين
فقلت عائشة قال النبي
صلى الله عليه وسلم
إذا التقى الختانان أو
مس الختانان الختان
فقد وجب الغسل
* أخبرنا اسمعيل بن
ابراهيم قال حدثنا علي
ابن زيد بن جده عن
عن سعيد بن المسيب
عن عائشة قالت قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قعد بين الشعب
الأربع ثم ألزق الختان
بالختان فقد وجب
الغسل * أخبرنا الثقة
عن الأوزاعي عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه أو عن يحيى بن

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام
 إن شاء ردها و ردمها صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير فجعل الخيار كاه على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهراً كان أو سنة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى
 الرجل العبد أو أي سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار أو المشتري أوهما معاً إلى مدة يصفانها فإن كانت
 المدة ثلاثاً أو أقل فالبيع جائز وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فأكثر فالبيع منتقض فإن قال قائل
 وكيف جاز الخيار ثلاثاً ولم يجز أكثر من ثلاث قيل لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز أن يكون
 الخيار بعد تفرق المتبايعين ساعة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل لهما الخيار إلى أن يتفرقا وذلك
 أن رجلاً لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري فلا يكون للبائع الانتفاع بثمن سلعته
 ولا للمشتري أن ينتفع بجاريته ولو زعمنا أن لهما أن ينتفعا زعمنا أن عليهما أن شاء أحدهما أن يردّه فإذا كان
 من أصل مذهبننا أنه لا يجوز أن أبيع الجارية على أن لا يبيعها صاحبها لاني إذا شرطت عليه هذا فقد نقصته
 من الملك شيئاً ولا يصلح أن أملكه بعوض آخذة منه إلا ما ملكه عليه تام فقد نقصته بشرط الخيار كل الملك
 حتى حظرت عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسداً لأنفسد البيع بأقل منه
 مما ذكرنا فلو شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصرة خيار ثلاث بعد البيع وروى عنه عليه
 الصلاة والسلام أنه جعل (١) لحبان بن منقذ خيار ثلاث فيما ابتاع اتيننا إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الخيار ولم يجاوزه ولم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالخذ
 لغايته من قبل أن المصرة قد تعرف تصر يتها بعد أول حلبة في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها ولو كان
 الخيار إنما هو ليعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصرة طال ذلك أو قصر كما
 يكون له الخيرة في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ولو كان خيار حبان إنما كان لاستشارة غيره
 أمكنه أن يستشير في مقامه وبعده ساعة وأمكن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا فكان الخبر دل على أن
 خيار ثلاث أقصى غاية الخيار فلم يجز لنا أن نجاوزه ومن جاوزه كان عندنا مشترياً طابعاً فاسداً * (قال) وإذا
 اشترى الرجل بيعاً على أن البائع بالخيار يوماً وقبضه المشتري فهلك عنده فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه
 كان يقول المشتري ضامن بالقيمة لأنه آخذة على بيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك
 لا شيء عليه فيه ولو أن الخيار كان للمشتري فهلك عنده فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولهما (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثاً أو أقل وقبضه فمات العبد في يدي المشتري فهو ضامن
 لقيمته وإنما منعنا أن نضمنه ثمنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذ إلا على بيع
 يأخذ من المشتري به عوضاً فلا نجعل البيع المضموناً ولا وجه لأن يكون أميناً فيه إنما يكون الرجل أميناً
 فيما لا يملك ولا ينتفع به منفعة عاجلة ولا آجلة وإنما عسكه لمنفعة ربه لا لمنفعة نفسه (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وسواء في ذلك كان الخيار للبائع أو للمشتري لأن البيع لم يتم فيه حتى مات * وإذا اشترى الرجل الجارية
 فباع نصفها ولم يبع النصف الآخر ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلسه له فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه
 كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع بما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها
 والأفلاح لك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها
 وكذلك قولهما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل من الرجل
 الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه البائع لم يكن له أن يرد النصف
 بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردها كما هي
 أو أحبس وإنما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو اعتقت فصارت لا ترد بحال أو وحدث

(١) هو بفتح الحاء المهملة وشد الباء الموحدة وتقدم في الجزء الثالث حيان بن سعد وهو خطأ فتنبه

سعيد عن القاسم عن
 عائشة قالت إذا التقى
 الختانان فقد وجب
 الغسل فقلته أنا
 ورسول الله فاعتسلنا
 وحديث الماء من الماء
 ثابت الإسناد وهو
 عندنا منسوخ بما
 حكيت فيجب الغسل
 من الماء ويجب إذا
 غيب الرجل ذكره في
 فرج المرأة حتى يوارى
 حشفته

(باب الخلاف في أن
 الغسل لا يجب إلا
 بخروج الماء)

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي نخالفنا بعض
 أصحاب الحديث من
 أهل ناحيتنا وغيرهم
 فقالوا لا يجب على الرجل
 إذا بلغ من أمره ما شاء
 الغسل حتى يأتي منه
 الماء الدافق واحتج فيه
 بحديث أبي بن كعب
 وغيره مما يوافقه وقال
 أما قول عائشة فعلته
 أنا ورسول الله فاعتسلنا
 فقد يكون تطوعاً منهما
 بالغسل ولم تقل إن النبي
 عليه السلام قال عليه
 الغسل (قال الشافعي)
 فقلت له الأغلب أن
 عائشة لا تقول إذا مسح

الختان الختان أو جاوز
الختان الختان فقد
وجب الغسل
وتقول فعلته أنا ورسول
الله فاغسلنا الأخر
عن رسول الله بوجوب
الغسل منه قال فيحتمل
أن تكون لما رأت النبي
صلى الله عليه وسلم
اغتسل اغتسلت وراثة
واجبا ولم تسمع من النبي
صلى الله عليه وسلم
إيجابه فقلت نعم قال
فليس هذا خبرا عن
النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت الأغلب أنه خبر
عنه قال وأما حديث
علي بن زيد فليس مما
يثبت أهل الحديث
وهو لا تقوم به الحجة
فقلت له فإن أبي بن
كعب قد رجع عن قوله
الماء من الماء بعد قوله
به عمرا من عمره وهو
يشبه أن لا يكون رجع
الابنجر يثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
إن هذا لأقوى فيه من
غيره وما هو بالبين
وقلت له ما أعلم عندنا
من جهة الحديث شيئا
أكبر من هذا قال فن
جهة غير الحديث فقلت
نعم قال الله جل ثناؤه
لا تقربوا الصلاة وأنتم

بها عنده عيب فصار ليس له أن يردّها عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضها فقد يمكن أن يردّها وإذا أمكن أن
يردّها فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يسكها بيده ويرجع بنقص
العيب (١) * (قال) وإذا اشترى الرجل عبدا واشترط فيه شرط أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على
أن يعتقه فإن أباحنيّة رجه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه نحو من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رجه
الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن ينفق عليه
كذا أو على أن يخرج رجه فالبيع فيه كاه فاسد لأن هذا كله غير تمام ملك ولا يجوز الشرط في هذا إلا في
موضع واحد وهو العتق اتباعا لسنة ولفراق العتق لما سواه فنقول إن اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه
فالبيع جائز فإن قال رجل ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه وأبيعه وأصنع فيه
ما شئت غير العتق فلا يلزم في ضمان نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لأن كلاما ملكا لما
ملك فإن أعتقه وأناموسرعتق على نصيب شريك الذي لا أملك ولم أعتق وضمنت قيمته وخرج من يدي
شريك يبي بغير أمره وأعتق الحبل فتلده لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيع مع خلافه
لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب وما سواهما * (قال) وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع فحل المال
فأخره عنه إلى أجل آخر فإن أباحنيّة رضى الله تعالى عنه كان يقول تأخير جائز وهو إلى الأجل الآخر
الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه الصلح
منهما (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أي
وجه كان فأنظره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنهم ليست
بأخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئا أخذ منه به عوضا قلزمه إياه للعوض الذي يأخذ منه
أو نفسده ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاسخا في البيع والمبيع قائم فيجعله بيعة
غيره بنظرة أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعا مستأنفا إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أحدثاه * ولو أن
رجلا كان له على رجل مال فتغيب عنه المطلوب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعضه ثم ظهر له
بعده فإن أباحنيّة رضى الله تعالى عنه كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز وكان ابن أبي ليلى يقول
له أن يرجع فيما حط عنه لانه تغيب عنه وبه يأخذ ولو أن الطالب قال إن ظهر لي فله مما عليه كذا وكذا
لم يكن قوله هذا يوجب عليه شيئا في قولهم جميعا (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تغيب الرجل عليه
الدين من الرجل فحط عنه وهو متغيب شيئا وأخذ منه البقية ثم قال إنما حطت عنه للتغيب فليس له أن
يرجع فيما حط عنه ولا يكون هذا من معاني الأكرام التي نطرحها عن أكرامها إلا أن أكرام موضوع
عن العبد فيما بينه وبين الله وفي الحكم وليس هذا أكراما قد كان يظهر له بعد التغيب ويعدى عليه
في التغيب ويظن أنه غاب عنه ولم يغيب ولو قال الطالب إن ظهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

« قال الربيع » إذا بعثك عبد على أن لا تبعه أو شيئا سواه أو شرطت عليك فيه شرط ليس يلزمك في عبدك
إلا أن تشاء فالبيع فيه باطل من قبل أني إذا ملكتك عليك العوض منه فإني أنتملكه كما كنت أنا مالكة فإذا
بعثك على أن لا تبعه فقد نقصت مما كنت أملكه لأنه كان لي أن أبيع وأصنع به ما شئت وإذا نقصت
مما كنت أنا أملك فيه فلم تملكه ملكا تاما كما كنت أنا مالكة إلا العتق وحده بحديث بريّة فإن هذا خاص
مستخرج من العام ألا ترى أني لو وهبت لك نصف عبد لم يكن عليّ لك أن أهب لك النصف الآخر وإذا
أعتقت نصف عبد لي قوم على عتق الباقي إذا كنت موسرا فالعتق خلاف غيره من جميع الأشياء اهـ

لانه عطية مخاطرة * واذا باع الرجل الرجل بيعا الى العطاء فان با حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك البيع فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال لا وكذلك قولهما في كل مبيع الى أجل لا يعرف فان استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة وان حدث به عيب رده ورد ما نقصه العيب وان كان قائما بعينه فقال المشتري لا أريد لأجل وأنا أنقلك المال جاز ذلك له في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل الرجل بيعا الى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين الى أجل مسمى والمسمى الموقت بالأهلة التي سمى الله عز وجل فانه يقول يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والنج والأهلة معرفة المواقيت وما كان في معناها من الايام المعلومات فانه يقول في أيام معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبدا لا يتقدم ويتأخر ولو اجتهد الامام غاية جهده لدخله التقدم والتأخر « أخبرنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال لا تباعوا الى العطاء ولا الى الأندرو ولا الى العصير (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع الى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان هلكت السلعة التي ابتعت الى أجل غير معلوم في يد المشتري رد القيمة وان نقصت في يديه بعيب ردها وما نقصها العيب فان قال المشتري أنا أَرْضِي السلعة بثلثين حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له اذا انعقد البيع فاسدا لم يكن لاحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة رأيت اذا زعمت أن البيع فاسد فتي صلح فان قال صلح باطل هذا شرطه قيل له فلهذا أن يكون بائعا مشتريا أو انما هذا مشتر ورب السلعة بائع فان قال بل رب السلعة بائع قيل له فهل أحدث رب السلعة بيعا غير البيع الاول فان قال لا قيل فقوله متناقض تزعم أن بيعا فاسدا حكمه كالم يصرفه بيع يصير بيعا من غير أن يبيعه مالكة

﴿ باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ﴾

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي واذا اشترى الرجل ثمار قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها فان با حنيفة رحمه الله تعالى قال اذا لم يشترط ترك ذلك الثمر الى أن يبلغ فان البيع جائز ألا ترى أنه لو اشترى قسيلا يقصله على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزا قال ولو اشترى شيئا من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزا واذا اشتراه ولم يشترط تركه فعليه أن يقطعه فاذا استأذن صاحبه في تركه فأذن له في ذلك فلا بأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا خير في بيع شيء من ذلك حتى يبلغ ولا بأس اذا اشترى شيئا من ذلك قد بلغ أن يشترط على البائع تركه الى أجل وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول لا خير في هذا الشرط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل أصنافا من الثمار قبل أن يبدو صلاحها فالبيع فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ولو اشتراه ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدو صلاحه كان البيع فيه فاسدا لانه انما يشترى ثم يترك الى أن يبلغ ابائه ولا يحل بيعه منفردا حتى يبدو صلاحه الا أن يشترى منه شيئا يراه بعينه على أن يقطع مكانه فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس اذا كان موضوعا بالارض فليس هذا من المعنى الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثمرة أن تباع حتى يبدو صلاحها وقال رأيت ان منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تنجو من العاهة وانما يمنع من الثمرة ما يترك الى مدة يكون المنع دونها وكذلك انما تأتي العاهة على ما يترك الى مدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كال موضوع بالارض * واذا اشترى الرجل أرضا فيها نخل فيها حل فلم يذ كر النخل ولا الحل فان با حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول

سكارى الى قوله حتى تغتسلوا فكان الذي يعرفه من خوطب بالحنابة من العرب أنها الجماع دون الانزال ولم تختلف العامة أن الزنا الذي يجب به الحد الجماع دون الانزال وأن من غابت حشفته في فرج امرأة وجب عليه الحد وكان الذي يشبه أن الحد لا يجب الاعلى من أجنب من حرام وقلت له قد يحتمل أن يقال حديث أبي اذا جامع أحدا فأكسل أن ينزل أن يقول اذا صار الى الجماع ولم يغيب حشفته فأكسل فلا يكون حديث الغسل اذا التقي الختانان مخالفا له قال أفقول به هذا فقلت ان الأغلب أنه اذا بلغ أن يلتقي الختانان ولم ينزل وكذلك والله أعلم الأغلب من قول عائشة فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاعتسلا فاعتسلا على ايجاب الغسل لانها توجب الغسل اذا التقي الختانان قال فاذا التقاء الختانين قلت اذا صار الختان حذو الختان وان لم يتماسا قال

فيقال لهذا التقاء قلت
نعم رأيت اذا قيل التقى
الفارسان أليس انما
يعنى اذا توافقا فصار
أحدهما وجاه الآخر
أو اختلفت دوابهما
فصار أحد الرجلين
وجاه صاحبه ويقال
اذا جاوز بدن أحدهما
بدن صاحبه قد خلف
الفارس الفارس قال
بلى قلت ويقال اذا
تماسا التماسا لانه أقرب
اللقاء وبعض اللقاء أقرب
من بعض قال ان
الناس يقولونه قلت
وهذا كله صحيح جائز
في لسان العرب فانما
يراد بهذا أن تغيب
الحشفة في الفرج حتى
يصير الختان الذي
خلف الحشفة حذو
ختان المرأة وانما يجهل
هذا من جهل لسان
العرب

(باب التيمم)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه نزلت آية التيمم
في غزوة بني المصطلق
انحل عقد لعائشة فأقام
الناس على التماسه مع
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليسوا على

النخل للمشتري تبعا للارض والثمرة للبائع الا أن يشترط المشتري بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال من اشترى نخلا مؤبرا فثمرته للبائع الا أن يستثنيه المشتري وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة
للمشتري (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل أرضا فيها نخل وفي النخل ثمرة فالثمرة للبائع
اذا كان قد أبر وان لم يؤبر فهو للمشتري والارض بالنخل للمشتري * (قال) واذا اشترى الرجل مائة ذراع
مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان
يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لانه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الارض وأين موضعه
من الدار والارض وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ وان كانت
الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار ان شاء ردها وان شاء رجع بما نقصت الدار على البائع في قول ابن
أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل من الدار ثلثا أو ربعا أو عشرة أسهم من مائة
سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شريك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد
أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل
أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئا غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره
من الدار فيجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزا من قبل أن هذا منها سهم معلوم
من جميعها وهذا مبني على شرائه سهم من أسهمها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت
كان البيع فاسدا * وان كانت الآجام محظورة وقد حظر فيها سمك واشترى رجل فان أباحنيقة رضي الله
تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك بلغنا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال لا تشترى السمك في الماء فانه
غرر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وابراهيم النخعي وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
في هذا شراؤه جائز لا بأس به وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان
السمك في بئر (أ) أو ما جل أو أجرة محظورة وكان البائع والمشتري يريانه فباعه مالكة أو شيئا منه يراه بعينه وهو
لا يؤخذ حتى يصاد فالبيع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفة مضمونة ولا بيع عين مقدور علمها حين تباع
في دفع وقد يمكن أن يموت فينتن قبل يقبض فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه ولكنه لو كان
في عين ماء لا يمتنع فيه ويؤخذ باليد مكانه جاز بيعه كما يجوز اذا أخرج فوضع على الارض * واذا حبس
الرجل في الدين وقلسه القاضي فباع في السجن واشترى وأعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فان أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شيء من ماله في الدين وليس بعد التفليس شيء الا ترى
أن الرجل قد يفلس اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه
ولا هبته ولا صدقته بعد التفليس فيبيع ماله ويقضيه الغرماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن
أبي ليلى ما خلا العتاقة في الحجر وليس من قبيل التفليس ولا يحجز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدا حتى يقضى
دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذابن أو غير ذابن
دين وذا وفاء أو غير ذابن وفاء حتى يستعدي عليه في الدين فاذا استعدي عليه فثبت عليه شيء أو أقر منه شيء
انبغي للقاضي أن يحجز عليه مكانه ويقول قد حجزت عليه حتى أقضى دينه وفلسته ثم يحصى ماله ويأمره
بأن يحتمل في التسوم ويأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فاذا
لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الحجر عنه وعاد الى أن يجوز له في ماله كل ما صنع الى أن يستعدي عليه في دين
غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي حجز فيها عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود * واذا أعطى
الرجل الرجل متاعا يبيعه ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول
هو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع

(١) الماجل كل ماء في أصل جبل أو واد والأجرة الشجر الملتف فتنبه كتبه مصححه

فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بنقد ولا بنسيئة ولا بمأرب من نقد أو نسيئة فالبائع على النقد وإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد فإن فاتت فالبائع ضامن لقيمتها وإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن ضمن المشتري رجوع المشتري على البائع بالفضل مما أخذت السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يؤخذ منه إلا ما لزمه من قيمة السلعة التي ألتفها إذا كان البيع فيها يتم * (قال) وإذا اختلف البيعان فقال البائع بعته وأنا بالخيار وقال المشتري بعته ولم يكن لك خيار فإن أباحني فله رضي الله عنه كان يقول القول قول البائع مع يمينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تباع الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعته على أني بالخيار ثلاثا وقال المشتري بعته ولم تشترط خيارا تحالفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون للبائع الخيار وهذا والله تعالى أعلم باختلافهما في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما في الثمن وتنقضه بآداء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقر بالبيع إلا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا * (قال) وإذا باع الرجل جارية بجزية وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول يردّها أو يأخذ جاريته لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها أو يأخذ قيمتها صحيحة وكذلك قولهم ما في جميع الرقيق والحيوان والأمروض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل جارية بجزية وتقابضاهم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا يردّها أو يأخذ الجارية التي باع بها وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من العروض وإن ماتت الجارية في يدي أحدهما الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية يردّها أو يأخذ قيمة الجارية الميتة لأنها هي الثمن الذي دفع كما يردّها أو يأخذ الثمن الذي دفع * وإذا اشتري الرجل ببيع غيره بأمره فوجد به عينا فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول يخاصم المشتري ولا نبالي أحضر أم لا ولا نكلف المشتري أن يحضر أم لا ولا نرى على المشتري عينا إن قال البائع إلا أمر قدرضى بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر إلا أمر فيحلف ما رضي بالعيب ولو كان غائبا غير ذلك البلد * وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر فيها بذلك المال فإن أباحني فله رضي الله عنه كان يقول ما اشتري من ذلك فوجد به عينا فله أن يردّه ولا يستحلف على رضا إلا أمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب المال فيحلف بالله ما رضي بالعيب وإن لم ير المتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة فوجد المشتري به عينا يخاصم البائع في ذلك أو نكلفه أن يحضر إلا أمر رب المتاع ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا نكلفه أن يحضر إلا أمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره فاشتري له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشتري متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر إلا أمر أرايت لو اشتري عبدا فوجدته أعنى قبل أن يقبضه فقال لا حاجة لي فيه أما كان له أن يردّه بهذا حتى يحضر إلا أمر بلى له أن يردّه ولا يحضر إلا أمر (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع اليه ما لا قراضا فاشتري به تجارة فوجد بها عينا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضي رب المال وذلك أنه يقوم مقام المال فيما اشتري لرب المال ألا ترى أن رب المال لو قال لا أرضى بما اشتري لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشتري

ماء وليس معهم ماء فأنزل الله آية التيمم أخبرنا بذلك عدد من أهل العلم بالمغازي وغيرهم * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فأنقطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فنزلت آية التيمم * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار ابن ياسر قال فتيممنا مع رسول الله إلى المناكب قال الشافعي ولا أعلم بنص خبر كيف تيمم النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت آية التيمم * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فنزلت آية التيمم فتيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب (قال الشافعي) فلو كان لا يجوز

شيأ فخافي فيه لم ينتقض البيع وكانت التباعة لرب المال على الوكيل لا على المشتري منه وكذلك تكون
التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فان ادعى البائع على المشتري رضارب المال حلف على علمه لا على
البت * واذا باع الرجل ثوبا مباحا على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خافه في المراجعة
وزاد عليه في المراجعة فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول البيع جائز لانه قد باع الثوب ولو كان
عنده الثوب كان له أن يردده ويأخذ ما نقد ان شاء ولا يحطه شيأ وكان ابن أبي ليلى يقول تحط عنه تلك الخيانة
وحصتها من الربح وبه يأخذ (قال الشافعي) واذا ابتاع الرجل من الرجل ثوبا مباحا فباعه ثم وجد البائع
الأول الذي باعه مباحا قد خافه في الثمن فقد قيل تحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به ولو كان
الثوب قائما لم يكن له أن يردده وانما منعنا من افساد البيع وأن يردده اذا كان قائما ويجعله بالقيمة اذا كان
فائتا أن البيع لم ينقد على محرم علم مامعا وانما انعقد على محرم على الخائن منهما فان قال قائل ما يشبه هذا
مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قيل يدلس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرما عليه وما
أخذ من ثمنه محرما كما كان ما أخذ من الخيانة محرما ولا يكون البيع فاسدا فيه ولا يكون للبائع الخيار في رده
وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لانه لم ينقد الا بثمن مسمى فاذا وجد غيره فلم
يرض به المشتري ففسد البيع لانه يرد الى عن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع * واذا اشترى الرجل للرجل
سلعة فظهر فيها عيب قبل أن ينقد الثمن فان ابا حنيفة رضي الله عنه كان يقول له أن يردّها ان أقام اليانة
على العيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا قبل شهودا على العيب حتى ينقد الثمن (قال
الشافعي) واذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها أو لم ينقد حتى ظهر منها على عيب يقر به البائع أو يرى
أو يشهد عليه فله الرد قبل النقد كماله الرد بعد النقد * واذا باع الرجل على ابنه وهو كبير دار أو متاعا من
غير حاجة ولا عذر فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ وكان ابن أبي
ليلى يقول يبيعه عليه جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الرجل يلى مال نفسه فباع أبوه عليه
شيأ من ماله بأكثر مما يسوى أضعافا أو بغير ما يسوى في غير حاجة أو حاجة نزات بأبيه فالبيع باطل وهو
كالاجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله الا أن يحتاج فيه نفق عليه بالمعروف وكذلك ما استهلك من ماله
* واذا باع الرجل متاعا للرجل والرجل حاضر ساكت فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز
ذلك عليه وليس سكوته اقرارا بالبيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول سكوته اقرارا بالبيع (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا باع الرجل ثوبا للرجل أو خادما والرجل المبيع ثوبه أو خادمه حاضر البيع لم يוכל البائع
ولم ينه عن البيع ولم يسلمه فله ذلك البيع ولا يكون صمته رضا بالبيع انما يكون الصمت رضا بالبكر وأما
الرجل فلا * (قال) واذا باع الرجل نصيبا من داره ولم يسم ثلثا أو ربعا ونحو ذلك أو كذا وكذا سهمها فان
أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار
اذا علم ان شاء أخذ وان شاء ترك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول اذا كانت الدار بين اثنين أو ثلاثة
أجزت بيع النصيب وان لم يسم وان كانت أسهما كثيرة لم يجز حتى يسمي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا كانت الدار بين ثلاثة فقال أحدهم لرجل بعثك نصيبا من هذه الدار ولم يقل نصيب فالبيع باطل من قبل
أن النصيب منها قد يكون سهمان أو ألف سهم وأقل ويكون أكثر الدار فلا يجوز حتى يكون معلوما عند البائع
والمشتري ولو قال بعثك نصيب لم يجز حتى يتصا دقا بأنهما قد عرفا نصيبه قبل عقد البيع * واذا ختم الرجل
على شراء فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس ذلك بتسليم للبيع حتى يقول سلمت وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم للبيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا أتى الرجل
بكتاب فيه شراء باسمه وختم عليه ولم يتكلم ولم يشهد ولم يكتب فالتختم ليس باقرارا انما يكون الاقرار بالكلام

أن يكون تيمم عمار الى
المناكب الأبا من النبي
عليه السلام مع التنزيل
كان منسوخا لأن عمارا
أخبر أن هذا أول
تيمم كان حين نزلت آية
التيمم فكل تيمم كان
للنبي صلى الله عليه وسلم
بعده مخالفة فهو ناسخ
له * أخبرنا الربيع أخبرنا
الشافعي أخبرنا ابراهيم
ابن محمد عن أبي الحويرث
عبد الرحمن بن معاوية
عن الأعرج عن ابن
الصمة قال مررت بالنبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يقول فسخ بجدار ثم
يم وجهه وذراعيه (قال
الشافعي) وابن الصمة
وبنو الصمة معروفون
بديون وأحاديث
وأهل غناء في الاسلام
ومكان منه والأعرج
وأبو الحويرث ثقة ولو
كان حديث ابن الصمة
مخالفا لحديث عمار
ابن ياسر غير بين أنه
نسخه كان حديث ابن
الصمة أولا ههما أن
يؤخذ به لان الله جل
ثناؤه أمر في الوضوء
بغسل الوجه واليدين
الى المرفقين ومسح
الرأس والرجلين ثم ذكر
التيمم فعفا جل ثناؤه

عمن الرأس والرجلين
وأمر بأن نيم الوجه
والبيدين وكان اسم
اليدين يقع على الكفين
والذراعين وعلى الذراعين
والرفقين فلم يكن معنى
أولى أن يؤخذ به مما
فرض الله في الوضوء
من غسل الذراعين
والرفقين لأن التيمم
بدل من الوضوء والبديل
أنما يؤتى به على ما يؤتى
به في المبدل عنه (قال
الشافعي) وروى عن
عمار أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمره أن
يمسح وجهه وكفيه قال
فلا يجوز على عمار إذا
كان ذكر تيممهم مع النبي
عند نزول الآية إلى
المناكب أن كان عن
أمر النبي إلا أنه منسوخ
عنده أذ روى أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر
بالتيمم على الوجه والكفين
أو يكون لم يرو عنه إلا
تيمما واحدا فاختلفت
روايته عنه فتكون
رواية ابن الصمة التي لم
تختلف أثبت فإذا لم
تختلف فأولى أن يؤخذ
بها لأنها أوفق لكتاب
الله من الروايتين اللتين
رويتا مختلفتين أو يكون
أنما سمع آية التيمم عند

* وإذا بيع الرقيق والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين أو رقيق من رقيقهم قد غلبوهم عليه
فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز
وان كان المتاع قائما بعينه والرقيق قائما بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبيعوه رد على أهله في قولهم جميعا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوها ثم ظهر الإمام
على من هي في يديه أخرجها من يديه وفسخ البيع وردته بالثمن على من اشتري منه * وإذا باع الرجل المسلم
الدابة من النصراني وأدعاها نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصراني فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه
كان يقول لا تجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على
النصراني ولا يرجع على المسلم بشئ وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز شهادة أحد خالف
الاسلام ولا تجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا حريين مسلمين بالغين عدلين غير ظنينين فيما يشهدان
فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد * وإذا باع الرجل بيعا من بعض ورثته وهو مريض
فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه وكان ابن أبي ليلى يقول بيعه
جائز بالقيمة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل المريض بيعا من بعض ورثته بمنزل
قيمه أو بما يتغابن الناس به ثم مات فالبيع جائز والبيع لاهبة ولا وصية فيرد * وإذا استهلك الرجل مالا لولده
وولده كبير والرجل غني فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو دين على الأب وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا يكون له دين على أبيه وما استهلك أبوه من شئ لابنه فلا ضمان عليه فيه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استهلك الرجل لابنه مالا ما كان من غير حاجة من الأب يرجع عليه الابن كما يرجع على
الأجنبي ولو أعتق له عبد لم يجز عتقه والعتق غير استهلاك فلا يجوز بحال عتق غير المالك * وإذا اشترى
رجل جارية بعبد وزاد معها مائة درهم ثم وجد بالعبد عيبا وقدمت الجارية عند المشتري فإن أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول يرد العبد ويأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية تصححة فإن كانت الجارية هي
التي وجد بها العيب وقدمت العبد رد الجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم وعلى قيمة الجارية فيكون له
ما أصاب المائة الدرهم ويرد (١) ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا أن
وجد بالعبد عيبا رده وأخذ قيمته صحيحا وكذلك الدراهم التي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا اشترى الرجل جارية بعبد وزاد مع الجارية مائة درهم فتقابضت الجارية فوجد بالعبد عيبا
فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع وأنما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها
لو كانت قائمة رددناها بعينها لأنهما من العبد هي والمائة الدرهم وكذلك ان مات العبد وجد بالجارية العيب
ردها والمائة الدرهم وأخذ قيمته لأنه لو كان قائما لأخذه فإذا فاتت قيمته تقوم مقامه وكل من ابتاع بيعا
فأصاب عيبا رده ورجع بما أعطى في ثمنه * وإذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد
ووجد بالثوب الآخر عيبا فأراد رده فاختلفا في قيمة الهالك فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول القول قول
البائع مع عينه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده ووجد بالآخر عيبا فاختلفا في ثمن الثوب فقال
البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته نجسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري والمشتري
أن أراد رد الثوب رده بأكثر الثمن أو أراد الرجوع بالعيب رجع به بأكثر الثمن فلا نغضيه بقوله الزيادة « قال
الربيع » وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين

(١) لعله ما أصاب الجارية من قيمة العبد تأمل كتبه مصححه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى ثوبين أو شيئين في صفقة واحدة فهلك أحدهما ووجد بالآخر عيبا فليس إلى الرد سبيل ويرجع بقيمة العيب لانه اشتراهما صفقة واحدة فليس له أن ينقضها

(باب المضاربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فينبهما نصفان أو أعطاه دارا يبنها ويؤجرها على أن أجزتها بينهما نصفان فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله فاسد وللذي باع أجزم مثله على رب الثوب ولباني الدار أجزم مثله على رب الدار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز والأجر والربح بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا بمنزلة الأرض للزراعة والنخل للعامة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا أو سلعة يبيعها بكذا فإذا زاد فهو بينهما نصفان أو بقعة يبنها على أن يكرها والكراء بينهما نصفان فهذا فاسد فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبائع والباقي أجزم مثله وكان ثمن الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فأدانه ولم يأمره بذلك رب المال ولم ينهه يعني بقوله فأدانه اشترى به وباع بنسيئة ولم يقرضه ولو أقرضه ضمن فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا ضمان على المضارب وما أدان من ذلك فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن إلا أن يأتي بالبينة أن رب المال أذن له في النسيئة ولو أقرضه قرضا ضمن في قولهما جميعا لأن القرض ليس من المضاربة أبو حنيفة عن حميد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أعطى مال يقيم مضاربة فكان يعمل به في العراق ولا يدري كيف قاطعه على الربح أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أنه أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أعطى مالا مقارضة يعني مضاربة أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أعطى زيد بن خليفة مالا مقارضة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة ولم يأمره ولم ينهه عن الدين فأدان في بيع أو شراء أو سلف فسواء ذلك كله هو ضامن إلا أن يقره رب المال أو تقوم عليه بينة أنه أذن له في ذلك

(باب السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلم إليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيلة طعام موصوف إلى أجل معلوم قبل الأجل فتراضيا أن يتفاسخا البيع كله كان جائزا وإذا كان هذا جائزا جاز أن يتفاسخا نصف البيع ويثبتا نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وخالفه فيه غيره (قال) وإذا أسلم الرجل في اللحم فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير فيه لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين مواضع اللحم فقال أنفاذ وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسمى ذلك الشيء فالسلف جائز

حضور الصلاة فقيموا واحتاطوا فاتوا على غاية ما يقع عليه اسم البدل أن ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء فإصا روا إلى مسألة النبي أخبرهم أنه يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا وهذا أولى المعاني عندي برواية ابن شهاب من حديث عمار بما وصفت من الدلائل قال وإنما منعنا أن نأخذ برواية عمار في أن نيم الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمم أشبه بالقرآن وأشبهه بالقياس بأن البديل من الشيء إنما يكون مثله

(باب صلاة الامام جالسا ومن خلفه قياما)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي إذا لم يقدر الامام على القيام فصلي بالناس جالسا صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياما كما يصلي هو قائما ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جالسا فيصلي كل فرضه وقد روى عن

(باب الشفعة)

النبي عليه السلام فيما
قلت شئ منسوخ
وناسخ * أخبرنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
أنس بن مالك أن رسول
الله ركب فرسا فصرع
بفحش شقة الأيمن
فصلى صلاة من الصلوات
وهو قاعد فصلينا وراءه
قعودا فلما انصرف قال
انما جعل الامام ليؤتم
به فاذا صلى قائما فصلوا
قياما واذا صلى جالسا
فصلوا جالوسا أجمعون
(قال الشافعي) وهذا
ثابت عن رسول الله
منسوخ بسنته وذلك
أن أنساروى أن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى
جالسا من سقطة من فرس
في مرضه وعائشة تروى
ذلك وأبو هريرة يوافق
روايتهما وأمر من
خلفه في هذه العلة
بالجلوس اذا صلى جالسا
ثم تروى عائشة أن النبي
صلى في مرضه الذي
مات فيه جالسا
والناس خلفه قياما قال
وهي آخر صلاة صلاحها
بالناس حتى لقي الله
تعالى وهذا لا يكون
إلا ناسخا * أخبرنا
الثقة يحيى بن حسان

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تزوجت امرأة على شقص من دار فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لاشفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة انما هذا نكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وبم يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلعت بشقص من دار في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان للزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة وكذلك لو اختلعت بشقص من دار ولا يجوز أن يتزوجها بشقص الا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما قد علمت من الصداق فان تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة لانه مهر مجهول فيثبت النكاح وينسخ المهر ويرد الى ربه ويكون لها صداق مثلها * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل دارا وبني فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلبه بالشفعة فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار والبناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وثن الدار الذي اشتراها به صاحب البناء والا فلا شفعة له (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل نصيبا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم طلبه الشفيع بالشفعة قبل له ان شئت فأذا الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم وان شئت فدع الشفعة لا يكون له الا هذا لأنه بنى غير متعدي فلا يكون عليه هدم ما بنى * واذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم فان طلب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا بيع شقص من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذرا من مرض أو امتناع من وصول الى السلطان أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعته ولا وقت في ذلك الا أن يمكنه وعليه اليقين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تر كالحقه فيه فان كان غائبا فالقول فيه كهو في معنى الحاضر اذا أمكنه الخروج أو التوكيل ولم يكن له حابس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته * واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول العهدة على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه فاذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدة المشتري على بائعه انما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الاول ليس بمالك ولو أبرأ الآخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان تبرأ الى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع فان علم المستشفع بعد أخذ الشفعة كان له رده * واذا كانت الشفعة لليتم فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حيا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجار الملاصق واذا اجتمع الحيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول بقول أبي حنيفة حتى كتب اليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضى بالشفعة الا للشريك

أخبرنا جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله كان وجعا فأمر أبا بكر أن يصلي بالناس فوجد النبي خفة فحاء فقعد إلى جنب أبي بكر فأمر رسول الله أبا بكر وهو قاعد وأم أبو بكر الناس وهو قائم * وذكر إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل معناه * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن النبي مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وفي حديث أصحابنا مثل ما في هذا وإن ذلك في مرض النبي صلى الله عليه وسلم الذي مات فيه فمحن لم يخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصير إلى الناسخ الأولى كانت حقا في وقتها ثم سحقت فكان الحق فيما نسخها وهكذا كل منسوخ يكون الحق ما لم ينسخ فإذا نسخ كان الحق في ناسخه وقدرى في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث وذلك أن

الذي لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضى إلا للشريك الذي لم يقاسم وهذا قول أهل الحجاز وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما (١) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا بيع الشقص من الدار ولليتيم فيه شفعة أو الغلام في حجر أبيه فلولى اليتيم والأب أن يأخذ الذي يليان بالشفعة إن كانت غبطة فإن لم يفعلا وإذا بلغا أن يلبيا أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا علميا بعد البلوغ فتركا التركة الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركا ما انقطعت شفعتهم ما فقد انقطعت شفعتهم ما ولا شفعة إلا فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة وكذلك لو اقتسموا الدار والأرض وتركا ما بينهم طريقا وتركا ما بينهم مشربا لم تكن شفعة ولا نوجب الشفعة فيما قسم شرك في طريق ولا ماء وقد ذهب بعض أهل البصرة إلى جملتنا قولنا فقالوا لا شفعة إلا فيما بين القوم الشركاء فإذا بقيت بين القوم طريق مملوكا لهم أو مشرب مملوكا لهم فإن كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لأنهم شركاء في شيء من الملك ورووا حديثا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة في معنى ويحتمل خلافه قال الجار أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة وانما منعنا من القول بهذا أن أباسلمة وأبا الزبير سمعا جابرا وأن بعض حجازيين روى عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة شيئا ليس فيه هذا وفيه خلافه وكان اثنان إذا اجتمعا على الرواية عن جابر وكان الثالث يوافقهما أولى بالتثبت في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما قسم قائما في هذا المقسوم ألا ترى أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولا يجد أحد قال بهذا القول مخرجا من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود فإن قال فإني انما جعلتها فيما وقعت فيه الحدود ولأنه قد بقي من الملك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فيحتمل ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة فإن احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت الخبر وإن لم يحتمل فلا تجعل الشفعة في غيره وقال بعض المشرقين الشفعة للجار وللشريك إذا كان الجار ملاصقا أو كانت بين الدار المبيعة والدار التي له فيها الشفعة رحبة ما كانت إذا لم يكن فيها طريق نافذة وإن كان فيها طريق نافذة وإن ضاقت فلا شفعة للجار قلنا البعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتمدتم قال على الأثر أخبرنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسبقه فقيل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جملته وحديثنا مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم قلنا الشريك الذي لم يقاسم يسمى جارا ويسمى المقاسم ويسمى من ينسك وبينه أربعون دارا فلم يجز في هذا الحديث إلا ما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض فإذا قلناه لم يجز ذلك لنا على غيرنا إلا بدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجملة الجار أحق بسبقه على بعض الجيران دون بعض وأنه الجار الذي لم يقاسم فإن قال وتسمى العرب الشريك جارا قيل نعم كل من قارب بدنه بدن صاحبه قيل له جارا قال فادلني على هذا قيل له قال جل بن مالك بن النابغة كنت بين جارتين لي فضربت أحدهما الأخرى

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

(قال الشافعي) عن عبد الله بن محمد بن عباد عن العوام عن يحيى بن سعيد عن عون بن أبي رافع عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب إذا وقعت الحدود فلا شفعة * أخبرنا الشافعي عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن جرير عن أبان بن عثمان قال إذا وقعت الأربعة فلا شفعة والأربعة الحدود (قال الشافعي) أخبرنا علي بن أسد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن حجاج عن الحكم قال قال إذا وقعت الحدود فلا شفعة

(١) بمسطح فألقت جنيهاً ميثاقاً في رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة وقال الاعشى لامرأته
 * أجار تبايني فانك طالقه * فقليل له فأنث اذا قلت هو خاص على بعض الحيران دون بعض لم تأت
 فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعله على من لزمه اسم الجوار وحديث ابراهيم بن ميسرة
 لا يحتمل الا أحد المعنيين وقد خالفتهما معا ثم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رحبة فيها ألف
 ذراع فأكثر اذا لم يكن فيها طريق نافذة فيكون فيها الشفعة وان كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع
 لم يجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتها أقربهما وزعمت أن من أوصى لجيرانه قسمت
 وصيته على من كان بين داره وداره أربعون داراً فكيف لم يجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية اذا خالفت
 حديثنا وحديث ابراهيم بن ميسرة الذي احتججت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم قلنا نعم ولا يضرنا بعد اذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به
 قيل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعثمان رضى الله تعالى عنه وقال به من التابعين عمر بن عبد العزيز
 رضى الله تعالى عنه وغيره * واذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثر مما أخذها به فسلم ذلك الشفيع ثم علم
 بعد ذلك أنه أخذها دون ذلك فان أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو على شفيعته لانه انما سلم بأكثر
 من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضى الله تعالى عنه يقول لا شفعة له لانه قد سلم ورضي (٣) أخبرنا الحسن بن
 عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن يحيى عن علي أنهما قال لا شفعة الا لشريل لم يقاسم
 الحاج بن أوطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجار أحق بسبقه ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسبقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل النصيب من
 الدار فقال أخذته بمائة فسلم ذلك الشفيع ثم علم الشفيع بعد أنه أخذها بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة
 وليس تسلمه بقطاع شفيعته انما سلمه على ثمن فلما علم ما هو دونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن
 أكثر من الذي سلمه به لم يكن له شفعة من قبل أنه اذا سلمه بالأقل كان الاكثر أولى أن يسلمه به

(باب المزارعة)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا أعطى الرجل الرجل أرضاً مزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع أو أعطى
 نخلاً أو شجرة معاملة بالنصف أو أقل من ذلك أو أكثر فان أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول هذا كله
 باطل لانه استأجره بشئ مجهول يقول رأيت لولم يخرج من ذلك شئ ليس كان عمله ذلك بغير أجر وكان
 ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعطى خبيراً بالنصف فكانت كذلك
 حتى قبض وخلافة أبي بكر رضى الله تعالى عنه وعامة خلافة عمر وبه يأخذ وانما قياس هذا عندنا مع الأثر
 ألا ترى أن الرجل يعطى الرجل مالا مضاربة بالنصف ولا بأس بذلك وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله
 تعالى عنه وعن عبد الله بن مسعود وعن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أنهم أعطوا مالا مضاربة
 وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهم ما أنهما كانا يعطيان أرضهما بالربع
 والثلث (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دفع الرجل الى الرجل النخل أو العنب يعمل فيه على أن للعامل
 نصف الثمرة أو ثلثها أو ما تشارطا عليه من جزء منها فهذه المساقاة الحلال التي عامل عليها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أهل خيبر واذا دفع الرجل الى الرجل أرضاً بضاء على أن يزرعها المدفوعة اليه فما أخرج الله منها من
 شئ فله منه جزء من الاجزاء فهذه المحاقلة والمخابرة والمزارعة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المسطح كمنبر عمود الخباء اهـ (٣) كذا هذه الأسانيد في هذا الموضع من النسخ

عبد الوهاب أخبرنا
 عن يحيى بن سعيد عن
 أبي الزبير عن جابر أنهم
 خرجوا يشيعونه وهو
 مريض فصرى جالسا
 وصلوا خلفه جلوسا
 * أخبرنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 عبد الوهاب عن يحيى
 ابن سعيد أن أسيد بن
 حضير فعل ذلك (قال
 الشافعي) وفي هذا ما يدل
 على أن الرجل يعلم
 الشئ عن رسول الله
 لا يعلم خلافه عن رسول
 الله فيقول بما علم ثم
 لا يكون في قوله بما علم
 وروى حجة على أحد علم
 أن رسول الله قال قولا
 أو عمل عملاً ينسخ العمل
 الذي قال به غيره وعلمه
 كمال يكن في رواية من
 روى أن النبي صلى الله
 عليه وسلم بالجلوس وصلى
 جابر بن عبد الله وأسيد
 ابن الحضير وأمرهما
 بالجلوس وجلوس من
 خلفهما حجة على من
 علم عن رسول الله شياً
 ينسخه وفي هذا دليل
 على أن علم الخاصة يوجد
 عند بعض ويعزب
 عن بعض وأنه ليس
 كعلم العامة الذي لا يسع
 جهله ولهذا أشباه كثيرة

وفي هذا دليل على ما في
معناه منها

﴿باب صوم يوم
عاشوراء﴾

«حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب
عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت كان
رسول الله يصوم يوم
عاشوراء وأمر بصيامه
«حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أنها قالت كان
يوم عاشوراء يوما تصومه
قريش في الجاهلية
وكان النبي يصومه في
الجاهلية فلما قدم النبي
صامه وأمر بصيامه
فلما فرض رمضان كان
هو الفريضة وترك يوم
عاشوراء فنساء صامه
ومن شاء تركه «أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
حميد بن عبد الرحمن
ابن عسوف قال
سمعت معاوية بن أبي
سفيان يوم عاشوراء
وهو على المنبر منبر
رسول الله وقد أخرج
قصة من شعر يقول

فأحلنا المعاملة في النخل خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحررنا المعاملة في الأرض البيضاء خبرا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن تحريم ما حررنا بأوجب علينا من إحلال ما أحلنا ولم يكن لنا أن
نطرح باحدى سنتيه الأخرى ولا نحرم ما أحل كما لا نحل بما أحل ما حرم ولم أر بعض الناس سلم
من خلاف النبي صلى الله عليه وسلم من واحد من الأمرين لا الذي أحلها جميعا ولا الذي حرمها جميعا فاما
ما روى عن سعد وابن مسعود أنهم ما دفعوا أرضهما من زراعة فلا يثبت هو مثله ولا أهل الحديث ولو ثبت
ما كان في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأما قياسه وما أجاز من النخل والأرض على المضاربة
فعهدنا بأهل الفقه يقيسون ما جاء عن دون النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأما أن يقاس سنة النبي صلى الله عليه وسلم على خبر واحد من الصحابة كأنه يلتبس أن يثبتها بأن توافق الخبر
عن أصحابه فهذا جهل انما جعل الله عز وجل للخلق كاهم الحاجة الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أيضا
يغلط في القياس انما أجزنا نحن المضاربة وقد جاءت عن عمر وعثمان أنها كانت قياسا على المعاملة في النخل
فكانت تبعاقياسا لا متبوعة مقياسا عليها فان قال قائل فكيف تشبه المضاربة المساقاة قيل النخل
قائمة لرب المال دفعها على أن يعمل فيها المساقى عملا يرجي به صلاح ثمرها على أن له بعضهما فلما كان المال
المدفوع قائما لرب المال في يد من دفع اليه يعمل فيه عملا يرجو به الفضل جازله أن يكون له بعض ذلك
الفضل على ما تشارطا عليه وكان في مثل معنى المساقاة فان قال فلم لا يكون هذا في الأرض قيل الأرض
ليست بالناتية تصلح فيؤخذ منه الفضل انما يصلح فيها شيء من غيرها وليس بشيء قائم يباع ويؤخذ فضله
كالمضاربة ولا شيء مثمر بالغ فيؤخذ ثمره كالنخل وانما هو شيء يحدث فيها ثم يتصرف لافي معنى واحد من
هذين فلا يجوز أن تكون قياسا عليها وهو مفارق لها في المبتدأ والمتعقب ولو جاز أن يكون قياسا ما جاز أن
يقاس شيء نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم فيعمل به شيء حرمه كما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المفسد للصوم بالجماع رقة فلم يقس عليها المفسد للصلاة بالجماع وكل أفسد فرضا بالجماع

﴿باب الدعوى والصلح﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك
المدعى عليه الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول في هذا جائز
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار وكان أبو حنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوز ما
يكون الصلح على الإنكار واذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل
على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح
باطلا من قبل أن لا يجيز الصلح الا بما تجوز به البيوع من الأثمان الحلال المعروفة فاذا كان هذا هكذا عندنا
وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا عوضا والعوض كله ثمن ولا يصلح أن يكون العوض الا بما تصادقا
عليه المعوض والمعوّض الا أن يكون في هذا أثر يلزم فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثرا
يلزم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول « واذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب
متغيب فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح
مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وكذلك لو أخر عنه دينا عليه وهو متغيب كان قولهم ما جميعا على
ما وصفت لك (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا صالح الرجل عن الرجل والمصالح عنه غائب أو أنظره
صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا يبطل بالتغيب شيئا أجيزه في الحضور لأن هذا ليس من معاني
الأكراه الذي أُرده « واذا صالح الرجل الرجل أو باع ببعاء أو أقر بدين فأقام البيينة أن الطالب أكرهه

على ذلك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذلك كله جائز ولا أقبل منه بينة أنه أكرهه وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البينة على الاكرام وأرد ذلك عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان
 الاكرام في موضع أبطل فيه الدم قبلت البينة على الاكرام وتفسير ذلك أن رجلا لو شهر على رجل سيفا فقال
 لتقرن أو لا تقتلنك فقال أقبل منه البينة على الاكرام وأبطل عنه ذلك الاقرار (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى واذا أكره الرجل الرجل على بيع أو اقرار أو صدقة ثم أقام المكره البينة أنه فعل ذلك كله وهو مكره
 أبطل هذا كله عنه والاكرام من كان أقوى من المكره في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من
 اكراهه ولا يمتنع هو بنفسه سلطانا كان أو لصا أو خارجيا أو رجلا في صحراء أو في بيت مغلق على من هو أقوى
 منه * واذا اختصم الرجلان الى القاضي فأقرأ أحدهما بحق صاحبه بعدما قاما من عند القاضي وقامت
 عليه بذلك بينة وهو يحدد ذلك فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان
 ابن أبي ليلى يقول لا اقرار لمن خاصم الا عندى ولا صلح لهما الا عندى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
 اختصم الرجلان الى القاضي فأقرأ أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم أو غير مجلسه أو علم القاضي فان ثبت
 لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم أو بعده فالقول فيه واحد من قولين من قال يقضى القاضي بعلمه لأنه
 انما يقضى بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهد به كما شهدا قضى بهذا وكان علمه أولى من شهادة شاهدين
 وشهود كثيرة لأنه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين ومن قال القاضي كرجل من الناس قال
 ان حكم بينهما لم يكن شاهدا وكلف الخصم شاهدين غيره وكان حكمه حكم من لم يسمع شيئا ولم يعلمه وهذا قول
 شريح قد جاءه رجل يعلم له حقا فسأله أن يقضى له به فقال ائتنى بشاهدين ان كنت تريد أن أقضى لك قال
 أنت تعلم حقى قال فاذهب الى الأمير فأشهدك ومن قال هذا قال ان الله عز وجل تعبد الخلق بأن تؤخذ
 منهم الحقوق اذا تباحدوا بعد دينه فلا تؤخذ بأقل منها ولا تبطل اذا جاها وبها وليس الحكم على يقين من أن
 ما شهدت به البينة كما شهدت وقد يكون ما هو أقل منها عددا أزكى فلا يقبل وماتم العدد أنقص من الزكاة
 فيقبلون اذا وقع عليهم أدنى اسم العدل ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كما لم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره ولا أن
 يكون شاهدا كما في أمر واحد كما لم يكن له أن يحكم لنفسه لو علم أن حقه حق « قال الربيع » الذي
 يذهب اليه الشافعي أنه يحكم بعلمه لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة اليه وانما كرمنا ظاهرا ذلك
 لئلا يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس * واذا اصطاح الرجلان على حكم يحكم بينهما فقضى
 بينهما بقضاء مخالف رأى القاضي فارتفع الى ذلك القاضي فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي
 لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليه بما جائز
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اصطاح الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء يتنازعان فيه
 فحكم لأحدهما على الآخر فارتفع الى القاضي فرأى خلاف ما يرى الحكم بينهما فلا يجوز في هذا الا واحد
 من قولين اما أن يكون اذا اصطاح جميعا على حكمه ثبت القضاء وافق ذلك قضاء القاضي أو خالفه فلا يكون
 للقاضي أن يرد من حكمه الا ما يرد من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو شيء داخل في
 معناه واما أن يكون حكم بينهما كالفتيا فلا يلزم واحد منهما شيء فيبتدىء القاضي النظر بينهما كما يبتدئه
 بين من لم يحاكم الى أحد

(باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهبت المرأة لزوجها هبة أو تصدقت أو تركت له من مهرها ثم قالت
 أكرهني وجاءت على ذلك بينة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بينتها وأمضى عليها ما فعلت

أين علماءكم يا أهل
 المدينة سمعت رسول
 الله ينهى عن مثل هذه
 ويقول انما هلك
 بنو اسرائيل حين
 اتخذوا نسائهم ثم قال
 سمعت رسول الله يقول
 في مثل هذا اليوم اني
 صائم فمن شاء منكم فليصم
 * أخبرنا الشافعي
 قال أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن حميد بن
 عبد الرحمن أنه سمع
 معاوية عام حج وهو على
 المنبر يقول يا أهل
 المدينة أين علماءكم
 سمعت رسول الله يقول
 له ... هذا اليوم هذا يوم
 عاشوراء ولم يكتب الله
 عليكم صيامه وأنا صائم
 فمن شاء منكم فليصم ومن
 شاء فليفطر * أخبرنا
 الثقة يحيى بن حسان
 عن الأبيث بن سعد عن
 نافع عن ابن عمر قال
 ذكر عند رسول الله يوم
 عاشوراء فقال النبي
 كان يوما يصومه أهل
 الجاهلية فمن أحب
 منكم أن يصومه فليصمه
 ومن كرهه فليدعه
 * أخبرنا سفيان أنه
 سمع عبيد الله بن أبي يزيد
 يقول سمعت ابن عباس
 يقول ما علمت رسول

الله صام يوما يتحرى
صيامه فضله على الايام
الا هذا اليوم يعني يوم
عاشوراء (قال الشافعي)
وليس من هذه الاحاديث
شيء مختلف عندنا والله
أعلم الاشياء ذكره في
حديث عائشة وهوما
وصفت من الاحاديث
التي يأتي بها المحدث
بعض دون بعض
فحديث ابن أبي ذئب
عن عائشة كان رسول الله
يصوم يوم عاشوراء
ويأمرنا بصيامه لو ان فرد
كان ظاهرا أن عاشوراء
كان فرضا وذكر مالك
عن هشام عن أبيه
عن عائشة أن النبي
صامه في الجاهلية وأمر
بصيامه فلما نزل رمضان
كان الفريضة وترك
عاشوراء قال الشافعي
لا يحتمل قول عائشة
ترك عاشوراء معني
يصح الترك ايجاب
صومه اذ علمنا أن كتاب
الله بين لهم أن شهر
رمضان المفروض صومه
وأبان لهم ذلك رسول
الله وترك ايجاب صومه
وهو أولى الامور عندنا
لان حديث ابن عمر
ومعاوية عن رسول
الله ان الله لم يكتب صوم

من ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل بيننا على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى واذا تصدقت المرأة على زوجها بشيء أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البيعة
أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كاه * واذا وهب الرجل هبة وقبضها
الموهوب له وهي دار فبناها بناء أو أعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت
فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند
صاحبها خيرا ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوب له شيء لم يكن في ملك الواهب أرايت ان ولدت
الجارية ولدا كان للواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن
يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهب الرجل للرجل جارية أو دارا فزادت
الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكرناه وهب للثواب ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي
حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له اذا أصدق المرأة جارية فزادت في يديها ثم طلقها أن يرجع
بنصفها زائدة فأما الدار فان الباني انما يني ما يملك فلا يكون له أن يبطل بناءه ولا يهدمه ويقال له ان أعطيته
قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يني فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كما
لو أصدقها دارا فبنتها لم يرجع بنصفها لانه مبنيا كترقيمة منه غير مبنى ولو كانت الجارية ولدت كان الولد
للموهوب له لانه حدث في ملكه بائن منها كباينة الخراج والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة ثم
طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية ان أراد ذلك * واذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه
كبير وهو في عياله فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز الا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي
ليلى يقول اذا كان الولد في عيال أبيه وان كان قد أدرك فهذه الهبة جائزة وكذلك الرجل اذا وهب لامرأته
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فان كان الابن بالغ لم تكن
الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن وكذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يحوز لولده ما كانوا صغارا وهذا يدل على أنه
لا يحوز لهم الا في حال الصغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة
فهى كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم الا قبض المعطى * واذا وهب الرجل دارا لرجلين
أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقبضاه جميعا فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز تلك الهبة الا
أن يقسم لكل واحد منهما ما من حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ واذا وهب اثنان
لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهب الرجل
لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبدا لا يقسم فقبض جميعا الهبة فالهبة جائزة كما يجوز البيع
وكذلك لو وهب اثنان دارا بينهما تقسم أو لا تقسم أو عبدا لرجل وقبض جازت الهبة * واذا كانت الدار
لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الهبة
في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ ومن حجتة في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة الا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا
عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها جذاذ عشرين وسق من نخل
له بالعلية فلما حضر الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضتيه وانما هو مال الوارث فصار بين الورثة لانها
لم تكن قبضته وكان ابراهيم يقول لا تجوز الهبة الا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كانت
الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة واذا وهب
الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنين
وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه

يوم عاشوراء على الناس
ولعل عائشة ان كانت
ذهبت الى أنه كان واجبا
ثم نسخ قائله لانه يحتمل
أن تكون رأت النبي
لماصامه وأمر بصومه
كان صومه فرضا ثم نسخ
ترك أمره فمن شاء أن
يدع صومه ولا أحسبها
ذهبت الى هذا ولا
ذهبت الا الى المذهب
الاول لان الاول هو
موافق القرآن ان الله
فرض الصوم فابان انه
شهر رمضان ودل
حديث ابن عمر
ومعاوية عن النبي
صلى الله عليه وسلم
على مثل معنى القرآن
بأن لا فرض في الصوم
الا رمضان وكذلك
قول ابن عباس ما علمت
رسول الله صام يوما
يتجرى فضله على الايام
الا هذا اليوم يعني يوم
عاشوراء كأنه يذهب
يتجرى فضله في التطوع
بصومه

(باب الطهارة بالماء)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه قال الله تعالى
وأنزّلنا من السماء ماء
طهورا وقال في الطهارة

فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوب به لا وكيل معه
فيها أو يسلمها ربه أو يخلى بينه وبينه حتى يكون لاحتل دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا
والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم
يكن قبضا في الهبة * وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوضه بعد ذلك منها عوضا وقبض
الواهب فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائزا ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا
بمنزلة الشراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع
الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل
الرجل شقصا من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب به شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبته الثواب
كان فيها الشفعة وإن قال وهبته الغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول
من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب ان لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وهبه ولا الثواب منه « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من
قبل أنه اشترط عوضا مجهولا وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو
معنى قول الشافعي * وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوب به له حتى مات الواهب فإن
أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ قال ولا تكون له وصية الا أن
يكون ذلك في ذكر وصيته وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوب به له حتى مات لم يكن للموهوب به شيء وكانت للورثة الحاجب بن
أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لا تجوز الصدقة الا مقبوضة الاعمش
عن ابراهيم قال الصدقة اذا علمت جائز والهبة لا تجوز الا مقبوضة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ
بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس
لواهب أن يرجع في الهبة اذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان
فدفعتها اليه قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ
يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليمين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فتصادق عليهما ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع
الوديعة الى رجل فدفعتها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البيعة بما ادعى
* وإذا استودع الرجل الرجل وديعة ففأ آخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه
الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بيعة فان أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول يعطيهما تلك
الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه ألتف ما استودع بجهالته ألا ترى أنه لو قال هذا
استودعنيها ثم قال أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر له بها أولا ويضمن لا آخر
مثل ذلك لأن قوله ألتفه وكذلك الاول انما ألتفه هو بجهله وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول
ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي الرجل
وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنهما له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعير والدار فقال هي لأحمد كما
ولا أدري أيكما هو قبل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فان قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله

فلم تجددوا ماء فتيموا
صعيدا طيبا فدل على
أن الطهارة بالماء كله
* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي حدثنا
الثقة عن ابن أبي ذئب
عن الثقة عنده عن
حدثه أو عن عبيد
الله بن عبد الرحمن
العدوي عن أبي سعيد
الخدري أن رجلا سأل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال إن بئر بضاعة
يطرح فيها الكلاب
والحيض فقال النبي إن
الماء لا ينجسه شيء
* أخبرنا الثقة من
أصحابنا عن الوليد بن
كثير عن محمد بن عباد بن
جعفر عن عبد الله بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا كان
الماء قلتين لم يحمل
نجسا * أخبرنا سفيان
عن أبي الزناد عن موسى
ابن أبي عثمان عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يبولن أحدكم في
الماء الدائم ثم يغتسل
منه وبه عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

لا يدري لأيهم ما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطلحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البينة على صاحبه أنه له
دونه أو يحلفا وإن نكل أحدهما وحلف الآخر كان له وإن نكلا معافوه موقوف بينهما وفيها قول آخر
يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلحا
عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فأقسم بينهما والذي هو في يديه يزعم أنه لأحدهما لهما
* وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول هو ضامن لانه
خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لانيمان عليه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أودع الرجل
الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لان المستودع رضي بامانته لا أمانة غيره ولم يسلطه على أن
يودعها غيره وكان متعديا ضامنا إن تلفت * وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبله وديعة بغير عينها فإن
أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هي للغرماء وليس لصاحب الوديعة لان الوديعة شيء مجهول ليس بشيء بعينه وقال
أبو حنيفة فإن كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن
جماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين انهم يتحصون الغرماء وأصحاب الوديعة
الحجاج بن أرطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحجاج عن الحكم عن إبراهيم مثله (قال الشافعي) رضي
الله تعالى عنه وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليه بينة وعليه
دين محيط بماله كانت الوديعة لصاحبها فإن لم تعرف الوديعة بعينها بينة تقوم ولا أقرار من الميت وعرف لها
عددا أو قيمة كان صاحب الوديعة كغريم من الغرماء

(باب في الرهن)

« أخبرنا الربيع » قال (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل
برضا صاحبه فهلك من عند العدل وقيمته والدين سواء فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول الرهن بما فيه
وقد بطل الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو والرهن من ماله لانه لم يكن في يدي
المرتهن انما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه
منه أو قبضه عدل رضيا به فهلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص
منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا * وإذا مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي عدل فإن أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
الرهن بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من
الغرماء وقولهم جميعا فيه واحد (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا مات الراهن وعليه دين وقد
رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء المرتهن أحق بثمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه
منه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شرعا فيه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما سبق له في مال
الميت * وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فإن أباحنيقة رجه الله تعالى
كان يقول الرهن باطل لا يجوز وبهذا يأخذ حفظي عنه في كل رهن فاسد وقع فاسدا فصاحب المال
أحق به حتى يستوفي ماله يباع لدينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة
رضي الله تعالى عنه وكيف يكون ذلك وانما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) رضي الله تعالى
عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان ما بقي من الدار رهنا بجميع
الدين الذي كانت الدار به رهنا ولو ابتدأ نصيب شقص معلوم مشاع جاز ما جاز أن يكون بيعا جاز أن يكون رهنا

والقبض في الرهن مثل القبض في البيع لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن * وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء وللسلطان أن يبيع في مرض الراهن ويكون للمرتهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له أن يبيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بأمر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمانته في بيع الرهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من الورثة الذين لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة أنعموا ملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالكا فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث ولو كالة يبيعه غير الرهن الو كالة لو بطلت لم يبطل الرهن * وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجرة بها بذر الراهن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يؤجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والغلة للمرتهن قضاء من حقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها إلى المرتهن أو عدل وأذن بكرائها فأكرت كان الكراء للراهن لانه مالك الدار ولا يخرج به من الرهن وإنما منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قصاصا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس هو المرهون ألا ترى أنه لو باعه دارا فسكنها أو استغلها ثم ردها بعيب كان السكن والغلة للمشتري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يردّها لأن ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلة ليس أصل البيع فلما كان الراهن أنعمه رهن رقبته الدار وكانت رقبته الدار للراهن إلا أنه شرط للمرتهن فيها حق المجر أن يكون النماء من الكراء والسكن إلا للراهن المالك الرقبة كما كان الكراء والسكن للمشتري المالك الرقبة في حينه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتهن الرجل ثلث دارا أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبضا في البيع جاز أن يكون رهنا وقبضا في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن فأذن له رب الدابة أو الدار أن ينتفع بالدار أو الدابة فانتفع به لم يكن هذا إخراجا له من الرهن ومالهذا وإخراجا من الرهن وإنما هذا منفعة للراهن ليست في أصل الرهن لانه شيء يملكه الراهن دون المرتهن وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار ونجاس العبد للراهن

(باب الحوالة والكفالة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به غيره رجل فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول للطالب أن يأخذ أيهما شاء فإن كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله لانه قد أبرأه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصل فيه ما جعلا لانه حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأه من المال إلا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه الأصل وإن كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل المال وكفل به آخر فلابد أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما ما حتى يستوفي ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإن كانت الكفالة بشرط كان للغريم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها أنها تحول حق على رجل إلى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه إلا بتجديد عودته عليه ويأخذ المال

قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النسي بن عثمة إلا أن مالك جعل مكان ولغ شرب * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أو لا هـ بن أو احدها بن بالتراب (قال الشافعي) فهذه الأحاديث كلها نأخذ وليس منها واحد يخالف عندنا واحدا أما حديث بئر بضاعة فإن بئر بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغبر لها لو ناولا طعما ولا يظهر له فيها ريح ففعل النبي صلى الله عليه وسلم بتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها كذا فقال النبي والله أعلم مجيبا الماء لا ينجسه شيء وكان جوابه محتملا كل ماء وإن قل ويدناؤه في الماء مثلها إذا كان مجيبا عليها

عليه دون المحيل بكل حال * وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فإن
أباحنيقة رجه الله كان يقول هما كفيلاً جميعاً وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول
حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم أخذ منه كفيلاً آخر
بنفسه ولم يبرئ الأول فكلاهما كفيل بنفسه * وإذا كفل الرجل للرجل بدين غير مسمى فإن أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول هو له ضامن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لأنه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن لك به القاضي عليه من شيء
وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) رجه الله تعالى
وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهد لك به عليه شهوداً وما أشبه هذا فإن الله ضامن لم
يكن ضامناً لشيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوه فلما
كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمناً ولا ضماناً بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة
* وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قليلاً ولا كثيراً فإن أباحنيقة
رجه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن
وبه يأخذ وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى إن ترك شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك وإن كان ترك وفاء فهو ضامن
لجميع ما تكفل به (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما عرفه ويعرف لمن هو
فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً أو لم يترك * وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة فإن أباحنيقة رجه
الله تعالى كان يقول كفالته باطلة لأنها معروفة وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
كفالته جائزة لأنها من التجارة * وإذا أفلس المحتال عليه فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يرجع
على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس وبهذا
يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى الحوالة تحوّل حق فليس له أن يرجع (قال الشافعي) رجه الله
تعالى وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة الكفالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب
مال وإذا كئنه أن يستهلك من ماله شيئاً قل أو كثر فكذلك نكته أن يتكفل فيغرم من ماله شيئاً قل أو كثر
* وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء فأراد الوكيل أن يوكل بذلك غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول ليس
له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمره أن يوكل بذلك غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكل غيره إذا
أراد أن يغيب أو مرض فأما إذا كان صحيحاً حاضراً فلا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى وكيف يكون له أن
يوكل غيره ولم يرض صاحبه بخصومة غيره وإنما رضي بخصومته (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وكل
الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يردّها لأن الموكل له رضي
بوكالته ولم يرض بوكالة غيره فإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل * وإذا وكل رجل رجلاً
بخصومة وأثبت الوكيل عند القاضي ثم أقر على صاحبه الذي وكاه أن تلك الخصومة حق لصاحبه الذي
يخصمه أقرب به عند القاضي فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول إقراره جائز وبه يأخذ قال وإن
أقر عند غيره القاضي وشهد عليه الشهود وإقراره باطل ويخرج من الخصومة وقال أبو يوسف إقراره عند
القاضي وعند غيره جائز عليه وكان ابن أبي ليلى يقول إقراره باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا
وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل في الوكالة أنه وكاه بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فليس له أن يقر
ولا يبرئ ولا يهب ولا يصالح فإن فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكلاً فيما لم يوكله
* وإذا وكل رجل رجلاً في قصاص أو حد فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة

فلما روى أبو هريرة
عن النبي أن يغسل الأبناء
من ولوغ الكلب سبعة
دل على أن جواب رسول
الله في بئر بضاعة عليها
وكان العلم أنه على مثلها
وأكثر منها ولا يدل
حديث بئر بضاعة
وحده على أن مادونها
من الماء لا ينجس وكانت
آنية الناس صغاراً
انما هي صحنون وصحاف
ومخاضب الحجارة وما
أشبه ذلك مما يجلب
فيه ويشرب ويتوضأ
وكبيراً ينتهم ما يجلب
ويشرب فيه فكان
في حديث أبي هريرة
عن النبي إذا ولغ الكلب
في أناء أحدكم فليغسله
سبع مرات دليل على
أن قدر ماء الأناء ينجس
بمخالطة النجاسة وإن
لم تغيره طعماً ولا ريحاً
ولا لوناً ولم يكن فيه بيان
أن ما يجاوزه وإن لم
يبلغ قدر ماء بئر بضاعة
لا ينجس فكان البيان
الذي قامت به الحجة على
من علمه في الفرق
بين ما ينجس وبين مالا
ينجس من الماء الذي لم
يتغير عن حاله وانقطع
به الشك في حديث

وبه يأخذ وروى أبو يوسف أن أباحنيفة قال أقبل من الوكيل البينة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقيم الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعى وقال أبو يوسف لا أقبل البينة إلا من المدعى ولا أقبل في ذلك وكيلا وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حذله أو قصاص له على رجل قبلت الوكالة على تثبيت البينة وإذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم أقتص حتى يحضر المحدود له والمقتص له من قبل أنه قد يقره فيسطل الحق ويكذب البينة فيسطل القصاص ويعفو * وإذا كانت في يدي رجل دار فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه وكنتي بها فلان لرجل غائب أقوم له عليها فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أصدقه إلا أن يأتي على ذلك بينة وأجعله خصما وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان متهما أيضا لم أقبل منه بينة وجعلته خصما إلا أن يأتي بشهود أعرفهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدقه ولا تجعل بينهما خصومة وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك يقول إذا اتهمته سألت البينة على الوكالة فإن لم يقم البينة جعلته خصما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كانت الدار في يدي رجل فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة أو هي على بكراء أو أنا فيها وكيلا فن قضى على الغائب سمع من المدعى البينة وأحضر الذي هي في يديه فان أثبت وكالته قضى عليه وإن لم يثبتها قضى بها للذي أقام عليه البينة وكتب في القضاء أني قضيت بها ولم يحضر في فيها خصم وزعم فلان أنها ليست له ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البينة على ما يقول فان جاء بها على أنها في يديه بكراء أو وديعة لم يجعله خصما فان جاء بالبينة على الوكالة جعلته خصما «قال الربيع» وحفظني عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضى على الغائب * قال وإذا كان للرجل على الرجل مال فخا رجلا فقال قد وكنتي بقبضه منك فلان فقال الذي عليه المال صدقت فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أجبره على أن يعطيه إياه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أجبره على ذلك إلا أن يقيم بينة عليه وأقول أنت أعلم فان شئت فأعطه وإن شئت فاتركه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده فخا رجلا فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه إليه فان دفعه لم يبرأ من المال إلا أن يقر رب المال بأنه وكله أو تقوم عليه بينة بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة ديناً على رب المال لم يجبر الذي في يديه المال على أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره بإياه إقرار منه على غيره فلا يجوز إقراره على غيره * وإذا وكل الرجل رجلا في شيء فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تثبت وكالته إلا أن يأتي معه بخصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل بينته على الوكالة ونثبتها له وليس معه خصم وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاءه رجل قد عرفه يريد أن يغيب فقال هذا وكيلا في كل حق لي بخصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته وإذا تغيب الخصم وكل له وكيلا وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بينته على الوكالة وجعله وكيلا لحضر معه خصم أو لم يحضر وليس الخصم من هذا بسبيل وإنما أثبت له الوكالة على الموكل وقد تثبت له الوكالة ولا يلزم الخصم شيء وقد يقضى للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة ما نهاه شهادة للخصم تثبت له حقا على الموكل * وإذا وكل رجل رجلا بكل قليل وكثير فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه لأنه لم يوكله بالبيع إلا أن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في كل قليل وكثير فباع دارا أو غير ذلك كان جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثير لم يزد على هذا فالو كالة على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير ويوكله بحفظ القليل والكثير لا غيره ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز

الويلد بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح بأسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريح وقد رأيت قلال هجر فالقلة تسع قربتين أو قربتين وشيا (قال الشافعي) وقرب الحجاز قديما وحديثا كبار لعزم الماء بها فإذا كان الماء نجس قرب كبار لم يحمل نجسا وذلك قلنان بقلال هجر وفي قول النبي إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا دلالتان أحدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجسا لأن القلتين إذا لم يجسأ ينجس أكثر منهما وهذا يوافق جملة حديث بئر بضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتين حل النجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه

أن يكون وكيلاً حتى بين الوكالات من بيع أو شراء أو ودعة أو خصومة أو عماراً أو غير ذلك * وإذا وكلت المرأة وكيلاً بالخصومة وهي حاضرة فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا أقبل إلا أن يرضى الخصم وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونجيزه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وأقبل الوكيل من الحاضر من النساء والرجال في العذر وغيره وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان يوكله إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول إن للخصومة قماوان الشيطان يحضرها

(باب في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على الرجل دين وكان عنده ودعة غير معلومة بعينها فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول مات ترك الرجل فهو بين الغرماء وأصحاب الودعة بالخصص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لصاحب الودعة شيء إلا أن يعرف وديعته بعينها فتكون له خاصة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي دين في ماله ما لم يقل قبل الموت قد هلكت ألا ترى أنه لم يعلم لها سبيل ذهبت فيه وكذلك كل مال أصله أمانة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان عند الرجل ودعة بعينها وكانت عليه ديون فالودعة تلب الودعة لا تدخل عليه الغرماء فيها ولو كانت بغير عينها مثل دنانير ودرهم وما لا يعرف بعينه خاص رب الودعة الغرماء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد هلك الودعة فيكون القول قوله لأنه أمين * وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه بدين وعليه دين بشهود في صحته وليس له وفاء فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يبدأ بالدين المعروف الذي في صحته فإن فضل عنهم شيء كان للذين أقر لهم في المرض بالخصص ألا ترى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئاً ولا يجوز وصيته فيه لماء عليه من الدين فكذلك إقراره له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقر به والذي أقره في الصحة والمرض سواء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت على الرجل ديون معروفه من بيع أو جبايات أو شيء استهلكه أو شيء أقر به وهذا كله في الصحة ثم مرض فأقر بحق لإنسان فذلك كله سواء ويتحاصون معاً لا يقدم واحد على الآخر ولا يجوز أن يقال فيه إلا هذا والله تعالى أعلم أو أن يقول رجل إذا مرض فأقره باطل كإقرار المحجور عليه فأما أن يزعم أن إقراره يلزمه ثم لا يحاص به غرماءؤه فهذا تحكم وذلك أن يبدأ بدين الصحة وإقرار الصحة فإن كان عليه دين في المرض بينة خاص وإن لم يكن بينة لم يحاص وإذا فرغ الرجل أهل دين الصحة ودين المرض بالبينة لم تجزله وصية ولم يورث حتى يأخذ هذا حقه فهذا دين مرة يبدأ على الموارث والوصايا وغير دين إذا صار لا يحاص به * وإذا استدان المرأة وزوجها غائب فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول أفرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته ثم رجع عن ذلك فقال لا شيء لها وهي متطوعة فيما أنفقت والدين عليها خاصة وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا فيما يستقبل وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غاب الرجل عن امرأته فلم ينفق عليها فرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها إلى أن أنفق ولا يجوز أن يكون لو كان حاضراً الزمته نفقتها وبغنا لها في ماله ثم يغيب عنها أو يمنعها النفقة ولا يجعل لها عليه ديناً لأن الظلم إذا قطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقاً والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقتها في الغيبة يزعم أنه لا يقضى على غائب إلا زوجها فإنه يفرض عليه نفقتها وهو غائب فيخرجها من ماله في دفعها إليها فيجعلها أوكد من حقوق الناس مرة في هذا ثم يطرحها بغيبته إن لم تقم عليه وهو لا يطرح حقاً بترك صاحبه القيام عليه ويجب من قول أصحابنا في الحيازة ويقول الحق جديد والترك غير

إذا لم يكن كذا حمل النجاسة وما دون القلتين، وافق جملة حديث أبي هريرة أن يغسل الاناء من شرب الكلب فيه وآنية القوم أو أكثر آنية الناس اليوم صغار لا تسع بعض قرية فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يقول أحدكم في الماء الدائم ثم يغسل فيه فلا دلالة فيه على شيء يخالف حديث بئر بضاعة ولا إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا ولا إذا وقع الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات لأنه إن كان يعني به الماء الدائم الذي يحمل النجاسة فهو مثل حديث الوليد بن كشير وأبي هريرة وإن كان يعني به كل ماء دائم دلت السنة في حديث الوليد بن كشير وحديث بئر بضاعة على أنه انما هي عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لا على أن البول ينجسه كما ينهي الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والنمل والمواضع التي يأوى إليها الناس لما

خروج من الحق ثم يجعل الحيازة في النفقة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) رحمه الله وهم يزعمون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس وقد تركوه وقالوا فيه قولاً متناقضاً * وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يتراضيا به فإن كان لأحدهما على صاحبه مال مخالف لذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يختلفان في وزن ولا عدد وكانا حين معافاهو قصاصاً فإن كانا مختلفين لم يكن قصاصاً إلا بتراض ولم يكن التراضي جائزاً إلا بما تحل به البيوع * وإذا أقر وارث بدين وفي نصيبه وفاء بذلك الدين فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه لأنه لا ميراث له حتى يقضي الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إنما يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث فإن كان هو وأخ له دخل عليه النصف وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عندهم وحده بمنزلة المقر وإن كانوا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عندلين فإن لم يكونا عندلين كان ذلك في أنصباؤهما على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا مات الرجل وترك ابنين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يديه لو أقربه إلا أن ذلك النصف من دينه مما في يديه وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا حتى أقره الآخر رجوع الأخوذ من يديه على الوارث معه فيقاسمه حتى يكونا في الميراث سواء * وإذا كتب الرجل بقرض في ذكر حق ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول آخذه به وأقراره على نفسه بالقرض أصدق من دعواه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً ثم جاء بالبينة أنهم مقارضة سئل الذي له السلف فإن قال نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً بطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة وإن لم يقر به ذارب المال وادعاء المشهود له أحلفناه فإن حلف كانت له عليه ديناً وكان إقراره على نفسه أولى من شهود شهوده وأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها فضمن أو يكونوا كذبوا * وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بما في ذكر حق من شيء جائز فأقام الذي عليه الدين البينة أنه من ربا وأنه قد أقر أنه قد كتب ذكر حق من شيء جائز فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بإقراره أنه غنم شيء جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرده إلى رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة أنها من ربا فإن شهدت البينة على أصل بيع ربا سئل الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع (١) فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع رباط ولا له حق عليه من وجه من الوجوه إلا هذه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كأنما كان وردته إلى رأس ماله وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له فإن حلف لزمته الغريم الألف وهي في مثل معنى المسئلة قبلها لأنه قد يمكن أن يكون أربى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها * وإذا أقر الرجل بما في ذكر حق من بيع ثم قال بعد ذلك لم أقبض البيع ولم تشهد عليه بنية بقبضه فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول المال له لازم ولا ألتمعت إلى قوله

(١) قوله فإن قالوا لم يكن إلى آخره الفرع كذا في النسخ وتأمله

يتأذى به الناس من ذلك لأن الأرض ممنوعة ولا أن التغوط محرم ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع قدر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى بن أبي عثمان بضاً حديث بئر بضاعة وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول ينجس كل ماء دائم قيل فعليك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أرايت رجلاً بال في البحر أن يجس بوله ماء البحر فإن قال لا قيل ماء البحر ماء دائم وقيل له أفتنجس المصانع الكبار فإن قال لا قيل فهي ماء دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البحر فإن قال وماء البحر ينجس فقد خالف قول العامة مع خلافه السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له فقل إذا بلغ الماء ما شئت لم ينجس فإن حددته بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدر ماء فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً

وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكرك الحق وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الذي له الحق أبعث هذا فإن قال نعم قلت فأقيم البينة على أنك قد وفيت متاعه فإن قال الطالب لم أبعه شيأ لزمه المال (قال الشافعي) رحمه الله وإذا جاء بذكرك حق وبينة على رجل أن عليه ألف درهم من ثمن متاع أو ما كان فقال الذي عليه البينة أنه باعني هذا المتاع ولم أقبضه كلفت الذي له الحق بينة أنه قد قبضه أو أقر بقبضه فإن لم يأت بها أحلفت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه الألف عنه ثم أبرأته من هذه الألف وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه عنه بتسليم البائع ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلاك الشيء قبل أن يقبضه ولا يلزمه أن يكون دافعا للثمن إلا أن يدفع السلعة إليه ولو كان الذي له الألف أتى بذكرك حق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه منه ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سئل المشهود له بالألف فإن قال هذه الألف من ثمن متاع بعته إياه وقبضه كلف البينة على أنه قبضه وكان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها وإن قال قد أقر لي بالألف نفذه لي بإقراره أخذته له به وأحلفته على دعوى المشهود عليه * وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بالبينة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بالفين فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لأشهادتهما لأنهما قد اختلفا وكان ابن أبي ليلى يجيز من ذلك ألف درهم ويقضى بها للطالب وبه يأخذ ولو شهد أحدهما بألف وشهد الآخر بالفين وشهد الآخر بجسمائة كانت الألف جائزة في قولهما جميعا وإنما أجاز هذا أبو حنيفة لأنه كان يقول قد سمى الشاهدان جميعا ألفا وقال الآخر جسمائة فصارت هذه مفصولة من الألف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين شهد أحدهما بألف والآخر بالفين سألتهما فإن زعما أنهما شهدا بهما عليه بإقراره أو زعم الذي شهد بألف أنه شاك في الآخرين وأثبت الألف فقد ثبت عليه الألف بشاهدين إن أراد أخذها بلا عيب وإن أراد الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذها بيمين مع شاهد وإن كانا اختلفا فقال الذي شهد بالألفين شهدت بهما عليه من ثمن عبد قبضه وقال الذي شهد عليه بألف شهدت بهما عليه من ثمن ثياب قبضها فقد بينا أن أصل الحقين مختلف فلا يأخذ إلا بيمين مع كل واحد منهما فإن أحب حلف معهما وإن أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر إذا ادعى ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ألفين أو ألفا وجسمائة * وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين أو شراء أو بيع فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد ولا يقبل عليه الشاهدان وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبّل شهادة شاهد على شهادة شاهد وكذلك بلغنا عن شريح وبرايم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لم أقبّل على كل شاهد الأشهاد شاهدين معا «قال الربيع» من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بهما إلّا كما لا يشاهد آخر فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا انما جارا إلى أنفسهما بإجازة شهادتهما الأولى التي أبطلها الحاكم فلم تجز الأشهاد شاهدين على كل شاهد * وإذا شهد الشهود على دار أنهما فلان مات وتركها ميراثا بين فلان وفلان فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول إن شهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهم إذا قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك فيقولوا لا وارث له غيرهم * وإذا وارث غيرهم بينة أدخله معهم في الميراث ولم تبطل شهادة الأولين في قولهما (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا إلا فلان وفلان قبل القاضي شهادتهم فإن كان الشاهدان من أهل المعرفة الباطنة

أن يكون ما أن تخالطهما نجاسة واحدة لا تغير منهما شيأ ينجس أحدهما ولا ينجس الآخر إلا بخبر لازم تعبد العباد باتباعه وذلك لا يكون إلا بخبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ينجس ما دون نجس قرب ولا ينجس نجس قرب فما فوقها فأما شيء سوى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل فيه أن ينجس ماء ولا ينجس آخروهما لم يتغيرا إلا أن يجمع الناس فلا يختلفون فنتبع إجماعهم وإذا تغير طعم الماء أولونه أو ريحهم يحرم يخالطه لم يطهر الماء أبدا حتى ينزح أو يصب عليه ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه فإذا ذهب فعاد بحاله التي جعله الله بها طهورا ذهب نجاسته وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحهم أولونه كان نجسا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أهل الحديث وهو قول العامة لا أعلم

به قضى لهم بالميراث وان جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم وكذلك لوجاء أهل وصية أو دين فان كانوا من غير أهل
المعرفة الباطنة بالميت احتاط القاضي فـأل أهل المعرفة فقال هل تعلمون له وارثا غيرهم فان قالوا نعم قد بلغنا
فأنا لا نقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم فان تطاول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال
ودفعه اليه ولم يجبره أن لم يأت بكفيل ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لا نعلم ولو قالوا ذلك
على الاحاطة لم يكن هذا صوابا منهم ولم يكن فيه ما رد شهادتهم لان الشهادة على البت تؤول الى العلم * واذا
شهد الشهود على زنا قديم أو سرقة قديمة فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول يدرك الحد في ذلك ويقضى
بالمال وينظر في المهر لانه قد وطئ فاذا لم يقم الحد بالوطء فلا بد من مهر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال
أعيا قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرة ذلك فاعما شهدوا على ضغن فلا شهادة لهم وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضى الحد فأما السكران فان أتى به وهو غير سكران فلا حد عليه
وان كان أخذوه وهو سكران فلم يرتفع الى الوالى حتى ذهب السكر عنه الا أنه في بدى الشرط أو عامل الوالى فانه
يحد (قال الشافعي) رحمه الله واذا شهد الشهود على حد لله أو للناس أو حد فيه شيء لله عز وجل وللناس
مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأثبتوا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فيها أقيم عليه
ذلك الحد الا أن يحدث بعده توبة فيلزمه ما للناس ويسقط عنه ما لله قياسا على قول الله عز وجل في المحاريين
الا الذين تابوا من قبل أن تقدر عليهم الآية فما كان من حد لله تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط
عنه والتوبة مما كان ذنبا بالكلام مثل القذف وما أشبهه الكلام بالرجوع عن ذلك والتزوع عنه والتوبة مما
كان ذنبا بالفعل مثل الزنا وما أشبهه فترك الفعل مدة يختبر فيها حتى يكون ذلك معروفا وانما يخرج من
الشيء تركه الذي دخل به فيه « قال الربيع » الشافعي فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد وان تاب لان
الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالحد لم يأت به ان شاء الله تعالى الا تابا وقد أمر النبي صلى الله عليه
وسلم بوجه وليس طرح الحدود التي لله عز وجل الا في المحاريين خاصة فأما ما كان للآدميين فانهم ان كانوا
قتلوا فأولياء الدم مخيرون في قتلهم أو أخذ الدية أو أن يعفوا وان كانوا أخذوا المال أخذ منهم (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا بزور وقال أنا
أجرهم وأقيم البينة أنهم استؤجروا وأنهم قوم فساق فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل الجرح
على مثل هذا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبله فأما غير ذلك من محدودي قذف أو شريك أو عبد فهما يقبلان
في هذا الجرح جميعا وحفظي عن أبي يوسف أنه قال بعدي يقبل الجرح اذا شهد من أعرفه وأثق به (قال
الشافعي) رضى الله عنه واذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعدلوا انبغى للقاضي أن يسميهم وما شهدوا به
على المشهود عليه ويمكنه من جرحهم فان جاء بجرحتهم قبلها وان لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل
في جرحتهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه وان كانوا عدولا ويقبل جرحتهم عما
تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبغي أن يقف الشهود على جرحتهم ولا يقبل منهم الجرح الا بأن
ينووا ما يجرحون به مما يراه هو جرحا فان من الشهود من يجرح بالتأويل وبالأمر الذي لا جرح في مثله فلا
يقبل الجرح حتى يثبتوا ما يراه هو جرحا كان الجرح من شاء أن يكون في فقه أو فضل * واذا شهد الوصى
للوارث الكبير على الميت بدين أو صدقة في دار أو هبة أو شراء فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز ذلك
وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل فأوصى الى
رجل فشهد الوصى لمن لا يلي أمره من وارث كبير رشيد أو أجنبي أو وارث يليه غير الوصى فشهادته جائزة
وليس فيها شيء ترد له وكذلك اذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي * واذا شهد الوصى على غير الميت للوارث
الكبير بشيء له خاصة فشهادته جائزة في قولها جميعا (قال الشافعي) وكذلك اذا شهد لمن لا يلي أمره على

قليلًا فلا ينجس الماء بماسة النجاسة إذا أريد به إزالتها عن الثوب لأنه لو نجس بماساتها بهذه الحال لم يطهر وكان إذا غسل الغسلة الأولى نجس الماء ثم كان في الماء الثاني عاس ماء نجسًا فينجس والماء الثالث عاس ماء نجسًا فينجس ولكنها تطهر بما وصفت ولا يجوز في الماء غير ما قلت لأن الماء يزيل النجاس حتى يطهر منها ما ماسه ولا نجسه ينجس الأفي الحال التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله بخلاف حكم الماء المغسول به النجاسة أن النبي قال إذا ولغ الكلب في آناء أحدكم فليغسله سبع مرات وهو يغسل سبعًا بأقل من قدح ماء وفي أن النبي أمر بدم الحيضة يقرص بالماء ثم يغسل وهو يقرص بماء قليل وينضح فقال بعض من قال قد سمعت قولك في الماء فلا قلت لا ينجس الماء بحال للقياس على ما وصفت

أجنبي * وإذا ادعى رجل دينًا على ميت فشهد له شاهدان على حقه وشهده هو وآخر على وصية ودين لرجل عليه فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم جائزة لأن الغريم يضر نفسه بشهادته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادته وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم تجز لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم وقال أبو يوسف أصحاب الوصايا والغرماء سواء لا تجوز شهادتهم لبعض (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان لرجل دين بينة على ميت ثم شهد هو وآخر معه لرجل بوصية فشهادتهم جائزة ولا شيء فيها مما تردله انما ترد بأن يجرا إلى أنفسهما ما بها وهذا لم يجز إلى أنفسهما (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم يجز لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم * وإذا شهد الرجل لامرأته فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادته لها وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته لها جائزة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ترد شهادته الرجل لوالديه وأجداده وإن بعدوا من قبل أبيه وأمه ولولده وإن سفلوا ولا ترد لأحد سواهم زوجة ولا أخ ولا عم ولا خال * وإذا شهد الرجل على شهادة وهو صحيح البصر ثم عي فذهب بصره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادته تلك إذا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه رد شهادته أعمى شهد عنده وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته جائزة وبه يأخذ إذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد الرجل وهو بصير ثم أدى الشهادة وهو أعمى جازت شهادته من قبل أن أكثر ما في الشهادة السمع والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد فإن قال قائل ليس فيه يوم يشهد قيل انما احتجنا إلى الشهادة يوم كانت فاما يوم تقام فانما هي تعاد بحكم شيء قد أثبت بصيرا ولوردناها إذا لم يكن بصيرا لأنه لا يرى المشهود عليه حين يشهد لزمنا أن لا نجيز شهادته بصير على ميت ولا على غائب لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب والذي يزعم أنه لا يجيز شهادته بعد العي وقد أثبت بصيرا يجيز شهادته البصير على الميت والغائب * وإذا أقر الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي فإن أباحنيقة رجه الله كان يقول هذا عندي بمنزلة مرة واحدة ولا حد عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ما عزر بن مالك أتاه فأقر عنده بالزنا فرده ثم أتاه الثانية فأقر عنده فرده ثم أتاه الثالثة فأقر عنده فرده ثم أتاه الرابعة فأقر عنده فسأل قومه هل تنكرون من عقله شيئا قالوا لا فأمر به فرجم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد إذا أقر أربع مرات في مقام واحد (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالزنا ووصفه الصفة التي توجب الحد في مجلس أربع مرات فسواء هو والذي أقربه في مجلس متفرقة ان كانما احتجنا إلى أن يقر أربع مرات قياسا على أربعة شهود فالذي لم يقر عليه في أربع مرات في مقام واحد وأقامها عليه في أربع مرات في مقامات مختلفة ترك أصل قوله لأنه يزعم أن الشهود الأربعة لا يقبلون إلا في مقام واحد * (قال) ولو تفرقوا واحد منهم فكان ينبغي له أن يقول الأقرار أربع مرات في مقام أثبت منه في أربعة مقامات فإن قال انما أخذت بحديث ما عزر فليس حديث ما عزر كما وصف ولو كان كما وصف أن ما عزر أقر في أربعة أماكن متفرقة أربع مرات ما كان قبول اقراره في مجلس أربع مرات خلا فاللهذا لا نألم ننظر إلى المجلس انما ننظرنا إلى اللفظ وليس الأمر كما قالوا جميعا واقراره مرة عند الحاكم يوجب الحد إذا ثبت عليه حتى يرجم ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم أغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فأرجها وحديث ما عزر يدل حين سأل أبيه جنة أنه رده أربع مرات لا نكار عقله * وإذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان لا يرى ذلك شيئا ولا يحده وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا قامت عليه الشهود بذلك أحده (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا فينبغي للقاضي أن لا يرجه حتى يقر عنده وذلك أنه يقر عنده ويقضى برجه فيرجع فيقبل رجوعه فإذا كان أصل القول في الأقرار هكذا

لم ينبغ أن يرجه حتى يقر عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجع فاتركوه بعد وقوع الحجارة وقبلها وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما عرفها لتركتموه إلا بعد وقوع الحجارة * وإذا رجع الرجل عن شهادته بالزنا وقد رجم صاحبه بها فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول يضرب الحد ويغرم ربع الدية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله فإن رجعوا أربعتهم قتلهم ولا تغرمهم الدية فإن رجع ثلاثة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ضربوا الحد وغرم كل واحد منهم ربع الدية (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فرجم فرجع أحدهم عن شهادته سأله القاضي عن رجوعه فإن قال عمدت أن أشهد بزور قال له القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل فإن قال نعم دفعه إلى أولياء المقتول فإن شأوا قتلوا وإن شأوا عفوا فإن قالوا ترك القتل وتأخذ الدية كان لهم عليه ربع الدية وعليه الحد في هذا كله وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل أو غيره أحلف ما عمد القتل وكان عليه ربع الدية والحد وهكذا الشهود معه كلهم إذا رجعوا * وإذا شهد الشهود عند القاضي على عبد وحلوه ووصفوه وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد لأن الحلية قد توافقت الحلية وهو ينتفع بالعبد حتى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له رأيت لو كانت جارية جميلة والرجل غير أمين أ كنت أبعث بها معه وكان ابن أبي ليلى يختم في عنق العبد ويأخذ من الذي جاء بالكتاب كفيلا ثم يبعث به إلى القاضي فإذا جاءه العبد والكتاب الثاني دعا الشهود فإن شهدوا أنه عبده أبرأ كفيله وقضى بالعبد أنه له وكتب له بذلك كتابا إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتى يبرئ كفيله وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد الشهود لرجل على دابة غائبة فوصفوها وحلواها فالقياس أن لا يكلف صاحب الدابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية وإذا ختم القاضي الذي هو ببلده في عنقها وبعث بها إلى القاضي المشهود عنده فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه فقد أخرجها من يديه ولم يبرئه من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه فإن لم يثبت عليه الشهود أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فردت إليه كان قد انقطعت منفعتها عنه ولم يعط لها جارة عوضت تلفا غير مضمون له ولو جعل ضمانها من المدفوعة له وجعل عليه كراهي في معيها ان ردت كان قد أزم ضمانها وانما يضمن المتعدي وهذا لم يتعد وانما ذهب ابن أبي ليلى وغيره من ذهب مذهبه إلى أن قال لا سبيل إلى أخذ هذه الدابة إلا بأن يوثق بها إلى الشهود أو يذهب بالشهود إليها وليس على الشهود أن يكفوا الذهاب من بلدانهم والاتبان بالدابة أخف ولرب الدابة في الدابة مثل مال الشهود في أنفسهم من أن لا يكلف الخروج بشئ لم يستحق عليه وهكذا العبد مثل الدابة وجميع الحيوان * وإذا شهد الرجل من أهل الكوفة شهادة فعدا بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصر بالشهادة وزكى هناك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشاهد فاسق فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنه فاسق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ترد شهادته ويقبل قولهم وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا ينبغ للقاضي أن يفعل ذلك لأنه قد غاب عن الكوفة سنين فلا يدري ما أحدث ولعله قد تاب (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الرجلان من أهل مصر بشهادة فعدا بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما فإن كان جرحهما بعد أوبة أو طنة أو ما ترده شهادة العدل قبل ذلك منه وردهما عنه وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدة التي قدرا يلافيها مصر وصارا بها إلى مكة فإن كانت مدة تتغير الحال في مثلها التغير الذي لو كانا بمصر هما مجروحين فتغيرا إليها قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما ولم يلتفت إلى الجرح لأن الجرح متقدم وقد حدثت لهما حال بعد الجرح صارا بها غير مجروحين وإن لم تكن أنت عليهما مدة تقبل فيها شهادتهما إذا تغيرا قبل عليهما الجرح وكان أهل بلدهما

أن الماء يزيل الانجاس كان قولنا لا يستطيع أحدرده ولكن زعمت أن الماء الذي يطهر به ينجس بوضعه فقلت له اني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه الاطاعة الله بالتسليم له فأدخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يقول أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فأدخلت عليه ما وصفت من إجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه ومن ماء المصانع الكبار والبحر فلم يكن عنده فيه حجة * حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا إجماعا ولا قياسا ولقد قلتم فيه أقاويل لعله لو قيل لعاقل نخطأ فقال ما قلتم لكان قد أحسن الخطأ ثم ذكرت فيه الحجج بما ذكرت من السنة وقلت له أفى أحدمع النبي حجة فقال لا وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت فقال أما حديث الوليد ابن كثير وحديث ولوغ

الكلاب في الماء وحديث
موسى بن أبي عثمان
فتثبت بأسنادها
وحديث بربضاعة
فيثبت بشهرته وأنه
معروف فقلت له لقد
خالفتها كلها وقلت قولا
اخترعته مخالفا لالخبر
خارجا من القياس
فقال وما هو قلت
اذكر القدر الذي اذا
بلغه الماء الراكد لم
ينجس واذا نقص منه
الماء الراكد نجس
قال الذي اذا حرك
أدناه لم يضطرب أقصاه
فقلت أقلت هذا خبرا
قال لا قلت فقياسا قال
لا ولكن مع قول أنه
يختلط بتحرريك
الآدميين ولا يختلط
قلت أرايت ان حركته
الريح فاختلط قال ان
قلت انه ينجس اذا
اختلط ما تقول قلت
أقول أرايت رجلا
من البحر تضطرب
أمواجها فتأتي من
أقصاها الى أن تفيض
على الساحل اذا
هاجت الريح أنتختلط
قال نعم فقلت أفنجس
تلك الرجل من البحر
قال لا ولو قلت نجس
تفاحش علي قلت فن

أعلم بهم ما من عدلهم مغريبا أو من أهل بلدهما لان الجرح أولى من التعديل (قال الشافعي) رحمه الله
قال الله عز وجل وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال عدلان حران مسلمان ثم لم أعلم من أهل
العلم مخالفا في أن هذا معنى الآية واذا لم يختلفوا فقد زعموا أن الشهادة لا تتم الا بربع أن يكون الشاهدان
حرين مسلمين عدلين بالغين وأن عبد الوكان مسلما عدلا لم تجز شهادته بأنه ناقص الحرية وهي أحد الشروط
الاربعة فاذا زعموا هذا فنقص الاسلام أولى أن لا تجوز معه الشهادة من نقص الحرية فان زعموا أن هذه الآية
التي جمعت هذه الأربعة الخصال حتم أن لا يجوز من اليهود الا من كانت فيه هذه الخصال الاربعة المجتمعة فقد
خالفوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أجازوا شهادة كافر بحال وان زعموا أنها دلالة وأنها غير مانعة أن
يجوز غير من جمع هذه الشروط الاربعة فقد ظلموا من أجازوا شهادة العبيد وقد سألتهم فكان أعلى من زعموا
أنه أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض شريح وقد أجاز شريح شهادة العبد فقال له المشهود عليه أتجيز
على شهادة عبد فقال قم فكلكم سواء عبيد وإماء فان زعم أنه يخالف شريح لقول أهل التفسير ان في الآية
شرط الحرية فليس في الآية بعين بيان الحرية وهي محتملة لها وفي الآية بيان شرط الاسلام فلم وافق شريح
مرة وخالفه أخرى وقد كتبنا هذا في كتاب الاقضية ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شيء من الدنيا لأحد
ولا على أحد حتى يكون بالغاعاقلا حراما مسلما عدلا ولا تجوز شهادة ذمى ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه
* واذا شهد الشاهدان من اليهود على رجل من النصارى وشهد شاهدان من النصارى على رجل من اليهود
فان أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائزا لأن الكفر كله ملة واحدة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
لا يجيز ذلك ويقول لانهم ما ملتان مختلفتان وكان أبو حنيفة يورث اليهودي من النصراني والنصراني من
اليهودي ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض وان اختلفت ملتهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورث
بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تحاكم أهل الملل المتباينة بينهم لم يورث مسلما
من كافر ولا كافرا من مسلم وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودي النصراني والنصراني اليهودي
ونجعل الكفر ملة واحدة كما جعلنا الاسلام ملة لأن الأصل انما هو ايمان أو كفر * واذا شهد الشهود عند
قاضي الكوفة على عبد وحاووه ووصفوه أنه لرجل فان أباحنيضة رحمه الله تعالى قال لا أكتب له وقال ابن
أبي ليلى أكتب شهادتهم الى قاضي البلد الذي فيه العبد فيجمع القاضي الذي العبد في بلده بين الذي جاء
بالكتاب وبين الذي عنده العبد فان كان للذي عنده العبد حجة والابعث بالعبد مع الرجل الذي جاء بالكتاب محتوما
في عنقه وأخذ منه كفيلا بقيمته ويكتب الى القاضي بجواب كتابه بذلك فيجمع قاضي الكوفة بين البينة وبين
العبد حتى يشهدوا عليه بعينه ثم يرد مع الذي جاء به الى قاضي البلد الذي كان فيه العبد حتى يجمع بينه
وبين خصمه ثم يعرض عليه القضاء ويبرأ كفيله وبه يأخذ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما لم تجب تهمة
أو أمر يستبريه من الغلام * واذا سافر الرجل المسلم فضره الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب
فان أباحنيضة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل وأشهدوا ذوى
عدل منكم وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا سافر المسلم فأشهد على
وصيته ذميين لم نقبلهما ما وصفنا من شرط الله عز وجل في الشهود وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى
على شاهد الزور تعزير غير أنه يبعث به الى سوقه ان كان سوقيا والى مسجد قومه ان كان من العرب فيقول
القاضي يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا ورؤا حذر وه وحذر وه الناس وذكر ذلك أبو حنيفة
عن القاسم عن شريح وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير ولا يبعث به ويضربه خمسة وسبعين سوطا قال
أبو يوسف رحمه الله أعززه ولا أبلغ به أربعين سوطا ويظاف به وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين

كافلك قولاً يخاف
السنة والقياس
ويتفاحش عليك فلا
تقوم منه على شيء أبدا
قال فان قلت ذلك قلت
فيقال لك أيجوز في
القياس أن يكون ما آن
خالطهما نجاسة لم تغير
شيئاً لا ينجس أحدهما
وينجس الآخر ان كان
أقل منه بقدر قال لا
قلت ولا يجوز إلا أن
لا ينجس شيء من الماء
إلا بان يتغير بحرام
خالطه لأنه يزيل
الأنجاس أو ينجس
كله بكل ما خالطه قال
ما يستقيم في القياس إلا
هذا ولكن لا قياس مع
خلاف خبر لازم قلت
فقد خالفت الخبر اللازم
ولم تقل معقولا ولم تقس
وزعمت أن فارة لو وقعت
في بئر فانتزح منها
عشرون أو ثلاثون
دلو ثم طهرت البئر فان
طرحت تلك العشرون
أو الثلاثون دلو في بئر
أخرى لم ينزح منها إلا
عشرون أو ثلاثون
دلو وإن كانت مئة
أكبر من ذلك تزح
منها أربعون أو ستون
دلو أفن وقتل هذا
في الماء الذي لم يتغير

سوطا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بأن قد شهد بزرور أو علم القاضي يقينا أنه قد شهد بزرور وعززه
ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره فان كان من أهل المسجد وقفه في المسجد وان كان من أهل القبيلة وقفه
في قبيلته وان كان سوقيا وقفه في سوقه وقال أنا وجدنا هذا شاهدا بزرور فاعرفوه واحذروه وإذا أمكن
بحال أن لا يكون شاهدا بزروراً وشبه عليه بما يغلط به مثله قيل له لا تقدم من على شهادة إلا بعد اثبات ولم يعززه
وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهما المشهود له ردت شهادتهما لأنه أبطل حقه في شهادتهما ولم
يعززا ولا واحد منهما إلا نالندري أيهما الكاذب فأما الأولان فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما
كاذب فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعززا واحد منهما من قبل أن نالندري أيهما الكاذب
(قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعززا لأنه قد يمكن أن يكونا صادقين
* وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهدا فيه فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا نعزرها
ويقول لاني لا أدري أيهما الصادق من الكاذب إذا كانا شهدا على فعل فان كانا شهدا على اقرار فانه كان
يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعا وان اختلفا في الاقرار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما
ضربهما وعاقبهما وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بأكثر مما ادعى
فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا تضربهما وتتهم المدعي عليهما وكان ابن أبي ليلى ربما عززهما وضربهما
وربما لم يفعل (قال الشافعي) رضي الله عنه لا نعزرها إذا أمكن صدقهما * وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد
فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ
* وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة
الصبيان بعضهم على بعض (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن
فيه الخصم أو لم يطعن ولا تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرها قبل أن يتفرقوا ولا بعد
أن يتفرقوا لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله ممن ترضون من الشهداء وهذا قول ابن عباس رضي
الله عنهما وخالفه ابن الزبير وقال يجيز شهادتهم إذا لم يتفرقوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه باقرآن
والقياس لا أعرف شاهدا يكون مقبولا على صبي ولا يكون مقبولا على بالغ ويكون مقبولا في مقامه ومردودا
بعد مقامه والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالبينه فان أباحنيقة رضي الله عنه
كان يقول لا نرى عليه عينا مع شهوده ومن حجه في ذلك أنه قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
اليمين على المدعي عليه واليمين على المدعي فلا تجعل على المدعي ما لم يجعل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تحوّل اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على
المدعي اليمين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يستحلفه وجعل اليمين على المدعي عليه فان قال المدعي عليه أنا
أرد اليمين عليه فانه لا يرد اليمين عليه إلا أن يثمه فيرد اليمين عليه إذا كان كذلك وهذا في الدين (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق فلا يمين عليه مع شاهديه ولو جعلنا عليه اليمين مع شاهديه
لم يكن لأحلافنا مع الشاهد معنى وكان خلافا لقول النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعي واليمين على
المدعي عليه وإذا ادعى رجل على رجل دعوى ولا بينة له أحلفنا المدعي عليه فان حلف برئ وإن نكل قلنا
لصاحب الدعوى لساننا عظيم بنكوله شيئا إلا أن تحلف مع نكوله فان حلفت أعطيناك وإن امتنعت لم نعطك
ولهذا كتاب في كتاب الأفضية * وإذا ورت الرجل ميراثا دارا أو أرضا أو غير ذلك فادعى رجل فيها دعوى

ولم تكن له بينة فأراد أن يستخلف الذي ذلك في يديه فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول اليمين على علمه أنه لا يعلم لهذا فيه حقا وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضا وانما جعل أبوحنيقة رضي الله عنه على هذا اليمين على علمه لأن الميراث لزمه ان شاء وان أبي والبيع لا يلزمه الا بقبول واذا كان الشيء لا يلزمه الا بفسعه وقبول منه مثل البيع والهبة والصدقة فاليمين في ذلك البتة والميراث لو قال لا أقبله كان قوله ذلك باطلا وكان الميراث له لازما فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اليمين عليه على علمه في جميع ما ذكرته من بيع وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله واذا ورث الرجل دارا أو غيرها فادعى رجل فيها دعوى سألتناه عن دعواه فان ادعى شيئا كان في يدي الميت أحلفنا الوارث على علمه ما يدعي له فيها حقا ثم أبرأناه وان ادعى فيها شيئا كان في يدي الوارث أحلفناه على البتة بخلفه في كل ما كان في يديه على البتة وما كان في يدي غيره فورثه على العلم * واذا استخلف المدعي المدعى عليه على دعواه فحلفه القاضي على ذلك ثم أتى بالبينه بعد ذلك على تلك الدعوى فان أباحنيقة رحمه الله كان يقبل منه ذلك لانه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وشريح أنهما كانا يقولان اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه البينة بعد اليمين وبعد فصل القضاء (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى ولم يأت عليه بينة وأحلفه القاضي فحلف ثم جاء المدعي بينة قبلتها وقضيت له بها ولم أمنع البينة العادلة التي حكم المسلمون بالأعطاء بها باليمين الفاجرة

(باب الوصايا)

واذا أوصى الرجل للرجل بسكنى دارا وبخدمة عبدا وبغلة بستان أو أرض وذلك ثلثه أو أقل فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أوصى الرجل للرجل بغلة داره أو ثمرة بستانه والثلث يحمله فذلك جائز واذا أوصى له بخدمة عبده والثلث يحمله العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جاز له منه ما حمل الثلث ورد ما لم يحمل * واذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردتوا ذلك بعد موته فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا تجوز عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها لانهم أجازوا وهم لا يملكون الا جازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وشريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا الى شيء منها ولو أجازوها بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت اجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم لانهم أجازوا ماله ملكوا ولو مات فأجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ماله ملكوا فاذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لانهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ماله ملكوا * (قال) واذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبماله كله لا خرف ذلك الورثة كله الى الثلث فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله واذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله ولا خرف بماله كله ولم يجز ذلك الورثة أقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياسا على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة وهذا بواحد

بطم حرام ولا لونه ولا ريحه أن ينجس بعض الماء دون بعض أ ينجس بعض أم ينجس كله قال بل ينجس كله قلت أفرأيت شيئا قط ينجس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أتقول هذا في سمن ذائب أو غيره قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الاثر عن علي وابن عباس ورحمة الله عليهم قلت أفتخالف ما جاء عن رسول الله الى قول غيره قال لا قلت فقد فعلت وخالف مع ذلك عليا وابن عباس زعمت أن عليا قال اذا وقعت الفأرة في بئر نزح منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تطهر الا بعشرين أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس نزح زمزم من زمجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلوا قال فلعل البئر تغيرت بدم قلت فنحن نقول اذا تغيرت بدم لم تطهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ريحه وهذا لا يكون في زمزم ولا

فما هو أكثر ما منها
وأوسع حتى ينزح فليس
لنا في هذا شيء وهذا عن
علي وابن عباس غير
ثابت وقد خالفتم ما لو
كان ثابتاً وزعت لو أن
رجلاً كان جنباً فدخل
في بئر ينوي الغسل من
الجنب نجس البئر ولم
يطهر ثم هكذا ان دخل
ثانية ثم يطهر الثالثة
فإذا كان ينجس أولاً
ثم ينجس ثانية وكان
نجساً قبل دخوله أولاً
ولم يطهر برها ولا ثانية
أليس قد ازداد في قولك
نجاسة فانه كان نجساً
بالجنب ثم زاد نجاسة
بعماسة الماء النجس
فكيف يطهر بالثالثة
ولم يطهر بالثانية قبلها
ولا بالاولى قبل الثانية
قال ان من أصحنا من
قال لا يطهر أبداً
قلت وذلك يلزمك قال
يتفاحش ويتفاحش
ويخرج من أقاويل
الناس قلت فن كلفك
خلاف السنة وما
يخرج من أقاويل
الناس وقلت له وزعت
أنك ان أدخلت يدك
في بئر تنوي بها أن
توضئها نجست البئر
كلها لانه ماء توضئ به

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وجدته فان
أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر
الصادق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم
كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب اذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله
عنه للأخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لأبيه وأمه فالمال بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن
ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان رضي الله عنهم وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه
فجعل المال للجد وقائه مع عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل
الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحداً من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد
أبعد من القياس من اثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد لثلاث
خصال أنتم مجتمعون معنا عليها انكم تحجبون به بنى الام وكذلك منزلة الأب ولا تنقصونه من السدس وكذلك
منزلة الأب وانكم تسمونه أبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت انما يحجب به بنى الام خبراً لا قياساً علي
الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نحجب بنى الام بنت ابن ابن متسفة وهذه وان وافقت منزلة الأب في
هذا الموضع فلم نحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره واذا وافقه في معنى وان خالفه في غيره
وأما أن لا تنقصه من السدس فانما لا تنقصه خبراً ونحن لا ننقص الجدة من السدس أفراً يتناوياًك أبقنا مقام
الأب أن وافقته في معنى وأما اسم الابوة فنحن وأنت نلزم من يتناوياً بين آدم اسم الابوة واذا كان ذلك ودون
أحدهم أب أقرب منه ليرث وكذلك لو كان كافراً والموروث مسلماً أو قاتلاً والموروث مقتولاً وكان الموروث
حراً والأب مملوكاً فلو كان انما ورثنا باسم الابوة فقط ورثناه هؤلاء الذين حرمانهم كلهم ولكننا ورثناهم
خبراً لا بالاسم قال فأى القولين أشبه بالقياس قلت ما فهم القياس والقول الذي اخترت أبعد من القياس
والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والأخ اذا طلبا ميراث الميت أيديان بقراءة أنفسهما أم بقراءة
غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الأخ أنا ابن أبي الميت قال بلى
قلت فبقراءة أبي الميت أيديان معاً الى الميت قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه أنه
أو أبوه قال بل ابنه لان له نجسة أسداس ولأبيه السدس قلت فكيف حجت الأخ بالجد والأخ اذا مات
الأب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجباً أحدهما بالأخر انبغى أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف
يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس فيهما معاً يجوز ولو كان له معنى انبغى أن نجعل للأخ أبداً حيث
كان مع الجد نجسة أسداس وللجد السدس وقلت أرايت الاخوة أمثلي الفرض في كتاب الله قال نعم
قلت فهل للجد في كتاب الله فرض قال لا قلت وكذلك السنة هم مثبتون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضاً
الامن وجه واحد لا يثبت أهمل الحديث كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحنا الأقوى من كل وجه بالأضعف
* واذا أقرت الأخت وهي لأب وأم وقد ورث معها العصبية بأخ لأب فان أبا حنيفة رضي الله عنه كان
يقول نعطيها نصف ما في يدها لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيها مما في يدها شيئاً لأنها أقرت بما في يدي العصبية (١) وهو سواء
في الورثة كلهم ما قالوا جميعاً (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الأخت
بأخ فالقياس انه لا يأخذ شيئاً وهكذا كل من أقرب به وهو وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن
لا يأخذ شيئاً من قبل انه انما أقره بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقره به لانه اذا كان وارثاً بالنسب كان
(١) لعل مراده وهكذا الحكم في الورثة كلهم على ما قالنا من الاعطاء مما في يديها وعدمه تدبر

موروثاته وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاته لم يجز أن يكون وارثاته وذلك مثل الرجل يقرأ أنه باع داره من رجل بألف فجده المقر له بالبيع لم نعطه الدار وإن كان بائعها قد كان أقرباً منها قد صارت ملكاً له وذلك أنه لم يقرأ أنها كانت ملكاً له إلا وهو مملوك عليه بهاشي فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الإقرار له وذلك مثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في ثمنه وقد تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الإقرار فلا يجوز أن يثبت المقر له بالنسب حتى وقد أحطنا أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الميراث الذي إذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاته وإذا لم يثبت له أن يكون موروثاً بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثاته * وإذا مات الرجل وترك امرأة وولدها ولم يقر بجبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لأقبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أوزنه بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأوزنه بشهادتهما أو أحدهما وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ولداً وزوجة فولدت فأنكر ابنه ولدها بفات بربع نسوة يشهدن بأنها ولادته كان نسبه ثابتاً وكان وارثاً ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياساً على القرآن لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهداً وامرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزنا النساء فيما يغيب عنه الرجال لم يجز أن نجيز منهن إلا بأربع قياساً على ما وصفت وجلة هذا القول قول عطاء بن أبي رباح * وإذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في صحته أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل أمتان لازوج لواحدة منهما فولدتا ولدين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب به فأنار بينهما القافة فإن ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة أم ولد تعتق بموته وأرققنا الآخر وإن لم تكن قافة أو كانت فأشكل عليهم لم نجعل ابنه واحداً منهما وأقرعنا بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق * وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتهما والذي هي في يديه منكر لذلك فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركهما ميراثاً لآبائه ولا بي صاحبه لا يعلمون له وارثاً غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منهما ميراثاً لهذا لا يعلمون له وارثاً غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان لا نعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه ولا يقتسمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتهما أي أبيهما ولم تقل البينة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر قضيت بهما دار الجدتهما ولم أقسم بينهما حتى تثبت البينة على من ورث جدتهما ومن ورث أباهما لاني لا أدري لعسل معهما ورثة أو أصحاب دين أو وصايا وأقبل البينة إذا قالوا مات جدتهما وتركهما ميراثاً لا وارث له غيرهما ولا يكونون بهذا شهوداً على ما لا يعلمون لانهم في هذا كله أعياش شهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا نعلم وارثاً غير فلان وفلان إلا أن يكونوا من أهل الخبرة بالشهود عليه الذي يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له وذلك أن يكونوا ذوى قرابة أو مودة أو خلطة أو خبرة بجوار أو غيره فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لأن معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت * وإذا توفي الرجل وترك امرأته وترك في يته متاعاً فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان

ولا تطهر حتى تنزع كلها وإذا سقطت فيها ميتة طهرت بعشرين دلواً أو ثلاثين دلواً فزعمت أن البئر بدخول اليد التي لا نجاسة فيها تنجس كلها فلا تطهر أبداً وأنها تطهر من الميتة بعشرين دلواً أو ثلاثين هل رأيت أحداً قط زعم أن يد مسلم تنجس أكثر مما تنجسه الميتة وزعمت أنه إن أدخل يده ولا ينوي وضوءاً طهرت يده للوضوء ولم تنجس البئر أو رأيت أن لو ألقى فيها جيفة لا ينوي تنجيسها أو ينويه أو لا ينوي شيئاً أذلك سواء قال نعم النجاسة كلها سواء ونيتة لا تصنع في الماء شيئاً قلت وما خالطه أما طاهر وأما نجس قال نعم قلت فلم زعمت أن نيتة في الوضوء تنجس الماء إنى لأحسبكم لو قال هذا غيركم لبلغتم به إلى أن تقولوا القلم عنه مرفوع فقال لقد سمعت أبا يوسف يقول قول الجازيين في الماء أحسن من قولنا وقولنا فيه خطأ قلت وأقام عليه وهو يقول هذا فيه

يحدث عن حماد عن ابراهيم أنه قال ما كان للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقى منهما المرأة كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجهز به مثلها في ذلك كله لانه يكون رجل تاجر عنده متاع النساء من تجارته أو صانع أو تكون رهونا عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فتاع البيت كله متاع الرجل الا الدرع والنجار وشبهه الا أن تقوم لاحدهما بينة على دعواه ولو طلقها في دارها كان أمرهما على ما وصفت في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة أو الرجل أو بعد ما يموتان واختلفت في ذلك ورثتهما بعد موتهما أو ورثته الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فن أقام البينة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندى بالغفلة عنه على الاجماع أن هذا المتاع في أيديهما معا فهو بينهما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل فكيف يكون للرجل النضوح والخلوق والدروع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد يملك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام الرجل البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البينة فاذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشيء في يدي المتنازعين تثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما تثبت له البينة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهى في أيديهما فان استعملت عليهما الظنون وترك الظاهر قيل لك فأتقول في عطار وديباغ في أيديهما عطر وديباغ تداعيا معا فان زعمت أنك تعطى الديباغ متاع الديباغين والعطار متاع العطارين قيل فأتقول في رجل غيره وسر ورجل موسر تداعيا ياقوتا ولؤلؤا فان زعمت أنك تجعله للوسر وهو بأيديهما معا خالفت مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة * (قال) واذا أسلم الرجل على يدي الرجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه له بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن ابن مسعود رضى الله عنه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئا مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لذي نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك ما لا فهو له وان أبي فلييت المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن ابراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والى ابن عم له فمات وترك ما لا فساألوا ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فأنما الولاء لمن أعتق وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون الا لمن أعتق والآخر أنه لا يتحول الولاء عن من أعتق وهذا مكتوب في كتاب الولاء

(باب في الأوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو أن رجلا أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر فان أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وبهذا يأخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى إليه ولا يكون وصيا للآخر الا أن يكون الآخر أوصى إليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون وصيا للآخر الا أن يقول الثاني قد أوصيت اليك في كل شيء أو يذ كر وصية الآخر (قال الشافعي) رحمه الله

قال قد رجعت أبو يوسف فيه إلى قولكم نحو ما من شهرين ثم رجعت عن قولكم قلت وما زاد رجوعه إلى قولنا قوة ولا وهنه رجوعه عنه وما فيه معنى الا انك تروى عنه ما تقوم عليه به الحجّة من أن يقيم على قوله وهو برأه خطأ قلت له زعمت أن رجلا ان وضأ وجهه ويديه لصلاة ولا نجاسة على وجهه ولا يديه في طست تطيف فان أصاب الماء الذي في ذلك الطست ثوبه لم ينجسه وان صب على الأرض لم ينجسها ويصلى عليها رطبة كما هي ثم ان صب في بئر نجس البئر كلها ولم تطهر أبدا الا بان ينزع ماؤها كله ولو أن قدر الماء الذي وضأ به وجهه ويديه كان في اناء فوقعت فيه ميتة نجسته وان مس ثوبا نجسه ووجب غسله وان صب على الأرض لم يصل عليها رطبة وان صب في بئر طهرت البئر بأن ينزع منها عشرون دلو أو ثلاثون دلو أو زعمت أن الماء الطاهر أكثر نجاسة من الماء النجس قال فقال ما أحسن

قولكم في الماء قلت
أقترجع الى الحسن
فما علمته رجوع اليه ولا
غيره من ترأس منهم
بل علمت من ازداد من
قولنا في الماء بعدا
فقال اذا وقعت فأرتقي
بئر لم تظهر أبدا إلا بان
يحفر تحتها بئر فيفرغ
ماؤها فيها وينقل
طينها وينزع بناؤها
وتغسل مرات وهكذا
ينبغي لمن قال قولهم
هذا وفي هذا من خلاف
السنة وقول أهل العلم
مالا يجبه له عالم وقد
خالفتنا بعض أهل ناحيتنا
فذهب الى بعض قولهم
في الماء والحجة عليه الحجة
عليهم وخالفنا بعض
الناس فقال لا يغسل
الاناء من الكلب سبعة
ويكفي فيه دون سبع
فالحجة عليه بثبوت الخبر
عن رسول الله ووافقنا
بعض أهل ناحيتنا في
غسل الاناء اذا ولغ
الكلب فيه وأن يهراق
الماء ثم عاد فقال ان
ولغ الكلب بالبادية في
البن شرب اللبن وأكل
وغسل الاناء لأن
الكلاب لم تزل بالبادية
فشغلنا العجب من هذا

واذا أوصى الرجل الى رجل ثم حضرت الوصي الوفاة فأوصى بماله وولده ووصية الذي أوصى اليه الى رجل آخر
فلا يكون الاخر بوصية الاوسط وصي الاول ويكون وصي الاوسط وصي الذي أوصى اليه وذلك أن الاول رضى
بأمانته الاوسط ولم يرض بأمانته الذي بعده والوصي أضعف حالا في أكثر أمره من الوكيل ولو أن رجلا وكل
رجلا بشئ لم يكن الوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به ليستوجب الحق ولو كان الميت الاول أوصى الى
الوصي أن لك أن توصي بما أوصيت به اليك الى من رأيت فأوصى الى رجل بتركة نفسه لم يكن وصي الاول ولا
يكون وصي الاول حتى يقول قد أوصيت اليك بتركة فلان فيكون حينئذ وصياله ولو أن وصي الأيتام
تجرلهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هو جائر عليهم ولهم بلغنا ذلك
عن ابراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز عليهم والوصي ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضا على
اليتامى الزكاة في أموالهم فان أذاها الوصي عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ليس على يتيم
زكاة حتى يبلغ ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رضى الله عنه
واذا كان الرجل وصيا بتركة ميت يلى أموالهم كان أحب الى أن يتجرلهم بها لم تكن التجارة بها عندي تعبدا
واذا لم تكن تعبدا لم يكن ضامنا ان تلفت وقد اتجر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمال يتيم كان يليه وكانت
عائشة رضى الله تعالى عنها تبضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام وتليهم وتؤدي منها الزكاة
وعلى ولي اليتيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيما
يجب عليهم كما على ولي اليتيم أن يعطى من مال اليتيم ما رزقه من جنابة لوجنائها وأنفق له من صلاحه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن راشد عن أيوب بن أبي تيممة عن
محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل ان عندنا مال اليتيم قد أسرعت فيه الزكاة وذكر
أنه دفعه الى رجل يتجر فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إنا قال مضاربة وإنا قال بضاعة وقال بعض
الناس لا زكاة في مال اليتيم الناض وفي زرعه الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي عنه وجنباياته التي تلزم من ماله
واحتمج بأنه لا صلاة عليه وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله اذ زعم أن عليه
زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد كتب هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن وصي ميت ورثته كبار وصغار
ولادين على الميت ولم يوص بشئ باع عقارا من عقار الميت فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك
بيعه جائز على الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار اذا كان ذلك مما لا بد منه
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بيعه على الصغار جائز في كل شئ كان منه بدأ ولم يكن ولا يجوز على الكبار في
شئ من بيع العقار اذا لم يكن الميت أوصى بشئ يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ولو أن رجلا مات وأوصى الى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغارا ولم يوص بوصية ولم يكن
عليه دين فباع الوصي عقارا مما ترك الميت كان بيعه على الكبار باطلا ونظر في بيعه على الصغار فان كان باع
عليهم فيما لا صلاح لعاشهم الا به أو باع عليهم نظر لهم بيع غبطة كان بيعا جائزا وان لم يبيع في واحد من
الوجهين ولا أمر لهم كان بيعه مردودا واذا أمرناه اذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي
هو خير لهم من الناض لم نجزله أن يبيع العقار الا ببعض ما وصفت من العذر

(باب في الشركة والعقود وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ولا أحدهما ألف درهم ولا آخر أكثر
من ذلك فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول ليست هذه مفاوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
هذه مفاوضة جائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشركة المفاوضة باطلة ولا أعرف

شيء من الدنيا يكون باطلا ان لم تكن شركة المفاوضة باطلا الا ان يكونا شر يكتن بعدان المفاوضة خالط المال
بالمال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان
فاذا اشترى كالمفاوضة وتشارطا ان المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة وما رزق أحدهما من غير
هذا المال الذي اشترى كافيته معاً من تجارة أو اجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وان زعما
بان المفاوضة عندهما بان يكونا شر يكتن في كل ما أفاد ابوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة
فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترى الرجلان بمائتي درهم فيجدا أحدهما كنزا
فيكون بينهما أرأيت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا على مال يجوز فان قال لا يجوز لانه عطية
مالم يكن للعطى ولا للعطى ومالم يعلمه واحد منهما فتيجه على مائتي درهم اشترى كل واحد منهما فان عدوه بيعا فيبيع مالم
يكن لا يجوز أرأيت رجلا وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالا من عمل أو هبة أي يكون الآخرفها
شريكا لقد أنكروا أقل من هذا (قال) ولو أن عبدا بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان
الخيار للآخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه وان شاء استسعى العبد
في نصف قيمته فيكون الولاء بينهما وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على
العبد ويكون الولاء للشريك كله وهو عبيد ما بقي عليه من السعاية شيء وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول والأول ضامن لنصف القيمة ولا يرجع بها على العبد وله الولاء ولا يخير
صاحبه في أن يعتق العبد أو يستسعيه ولو كان الذي أعتق العبد معسرا كان الخيار في قول أبي حنيفة
للشريك الآخر ان شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعي فيها والولاء بينهما وان شاء أعتقه كما أعتق صاحبه والولاء
بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان معسرا سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع
بذلك العبد على الذي أعتقه والولاء كله للذي أعتقه وليس للآخر ان يعتق منه شيئا وكان يقول اذا أعتق
شاة صافي مملوك فقد أعتقه كله ولا يتبع بعض العبد فيكون بعضه رقيقا وبعضه حرا وبه يأخذ أرأيت ما أعتق
منه أي يكون رقيقا فان كان ما أعتق منه يكون رقيقا فقد عتق فكيف يجتمع في معتق واحد عتق ورق
الأتري أنه لا يجتمع في امرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأة للزوج على حالها وكذلك
الرقيق وبهذا يأخذ الاخصاة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يعتق بعضه وبعضه رقيق وهذا كله بمنزلة العبد مادام منه شيء رقيق أو يسعي في قيمته أرأيت لو أن
الشريك قال نصيب شريكى منه حر وأما نصيبى فلا هل كان يعتق منه مالا علك واذا أعتق منه مالا علك
فكيف يعتق منه مالا علك وهل يقع عتق فيما لا علك الرجل (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان العبد
بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه فان كان موسرا بان يؤدى نصف قيمته فالعبد حر كله والولاء للمعتق
الأول ولا خيار لسيد العبد الآخر وان كان معسرا فالنصف الأول حر والنصف الثاني لمالكه ولا سعاية
عليه وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه الا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حجههم كان مما
احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما
لا تكون المرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق فان زعم أن العبد يكون فيه الرق والحرية قياسا على المرأة
قليل له أي يجوز للرجل أن ينكح بعض امرأة فان قال لا لا تكون الامنكوحة كلها أو غير منكوحة قليل له
أي يجوز أن يشتري بعض عبد فان قال نعم قليل له فأين العبد من المرأة وقيل له أي يجوز له أن يكتب المرأة
على الطلاق ويكون ممنوعا حتى تؤدي الكتابة أو تعجز فان قال لا قليل أي يجوز هذا في العبد فان قال
نعم قليل فلم تجمع بينهما فان قال لا يجتمعان قليل وكذلك لا يجتمعان حيث جمعت بينهما ويقال له
أيضا تكون المرأة لاثنتين كما يكون العبد مملوكا لاثنتين ويكون لزوج المرأة أن يهبها للرجل فتكون زوجته له

القول عما وصفنا من
قول غيره أرأيت اذ زعم
أن الكلب يلع في اللبن
فينجس الاناء بما سبه
اللبن الذي ماسه لسان
الكلب حتى يغسل
فكيف لا ينجس اللبن
واذا نجس اللبن فكيف
يؤكل أو يشرب فان
قال لا ينجس اللبن فكيف
ينجس الاناء بما سبه اللبن
واللبن غير نجس
أرأيت قوله ما زالت
الكلاب بالبادية فمن
أخبره أنها اذا كانت
بالبادية لا تنجس واذا
كانت بالقرية نجست
أتري أن البادية تظهرها
أرأيت اذا كان الفأر
والوزغان بالقرية أكثر
من الكلاب بالبادية
وأندم منها أو في مثل
قدمها أو أخرى أن
لا يمنع منها أفرأيت اذا
وقعت فارة أو وزغ أو
بعض دواب البيوت في
سم أولبن أو ماء قليل
أي نجسه قال فان قال لا
ينجسه في القرية لانه
لا يمنع أن يموت في
بعض آنتهم وينجسه
في البادية فقد سوى
بين قوليه وزاد في الخطأ
وان قال ينجسه قليل

فكيف لم يقل هذا في الكلب في البادية وأهل البادية يضبطون أو عيتمهم من الكلاب ضبطا لا يقدر عليه أهل القرية من الفارة وغيرها لانهم يوكون على ألبانهم القرب ويقل حبسه عندهم لانه لا يبقى لهم ولا يقونه لانه مما لا يدخر ويكفون عليه الآنية ويرجون الكلاب عن مواضعه ويضربونها فتزجر ولا يستطيع شيء من هذا في الفارة ولا دواب البيوت بحال وأهل البيوت يدخرون إدامهم وأطعمتهم للسنة وأكثروا كيف قال هذا في أهل البادية دون أهل القرية وكيف جاز لمن قال ما أحكى أن يعيب أحدا بخلافه الحديث عن النبي عينا يجاوز فيه القدر والذي عابه لم يعد أن رد الأخبار ولم يدع من قبولها ما يكثر به على قائله أو أخراستهم من رد الأخبار ووجهها وجوها تحتملها أو تشبه بها فعينا مذهبهم وعابه ثم شركهم في بعض

كما يكون العبد إذا وهبه صار عبد المان وهبه له فان قال لا قيل فإبال المرأة تقاس على المملوك ويقال له أرايت العبد إذا عتق مرة أو يكون لسيده أن يسترقه كما يكون له إذا طلق المرأة مرة أن يكون له رجعتها فان قال لا قيل فانه علم شيأ بعد مما قاس به منه * (قال) ولو أن عبدا بين رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن صاحبه ولا رضاه فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يؤدي المكاتب شيأ فان أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول المكاتب باطلة ولصاحبه أن يردها لانها منفعة تصل اليه وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب جائز وليس للشريك أن يردها ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلا في قول ابن أبي ليلى حتى يتظر ما يصنع في المكاتب فان أداها إلى صاحبه أعتق وكان الذي كاتب ضامنا لنصف القيمة والولاء كله وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول عتق ذلك جائز ويخير المكاتب فان شاء ألغى الكتابة وعجز عنها وان شاء سعى فيها فان عجز عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار ان شاء ضمن الذي أعتق ان كان موسرا وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته وان شاء أعتق العبد فان ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد بما ضمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه فالكتابة مفسوخة وما أخذ منه بينهما نصفان ما لم يؤدي جميع الكتابة فان أدى جميع الكتابة عتق نصف المكاتب وكان كمن ابتدأ العتق في عبد بينه وبين رجل ان كان موسرا عتق عليه كله وان كان معسرا عتق منه ما عتق ولو ردت الكتابة قبل الأداء كان مملوكا بينهما ولو أعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الأداء كان نصفه منه حرا فان كان موسرا ضمن نصفه الباقي لان الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخيرا العبد لان عقد الكتابة كان فاسدا وان كان معسرا عتق منه ما عتق وكانت الكتابة بينهما باطلة الا أن يشاء مالك العبد أن يحددها * (قال) ولو أن مملوكا بين اثنين دبره أحدهما فان أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول ليس للآخر أن يبيعه لما دخل فيه من العتق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته * وإذا ورث أحد المتفاوضين ميراثا فان أباح خيفة رحمه الله كان يقول هو له خاصة وبهذا يأخذ قال وتنقضي المفاوضة اذا قبض ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين رجلين فدبره أحدهما فلا آخر بيع نصيبه لان التدبير عندى وصية وكذلك الذي دبره أن يبيعه وهذا مكتوب في كتاب المدبر ومن زعم أنه ليس للمدبر أن يبيع المدبر لزمه أن يزعم أن على السيد المدبر نصف القيمة لشريكه ان كان موسرا ويكون مدبرا كله كما يلزمه هذا في العتق اذا جعل هذا عتقا يكون له بكل حال فان قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فأنتم تزعمون في الجارية بين الرجلين يطوها أحدهما قتلدا أنها أم ولد وعليه نصف القيمة وهذا عتق ليس بواقع مكانه انما هو واقع بعدمدة كعتق المدبر يقع بعدمدة * وان كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما ثم أعتقه الآخر البتة فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول الذي دبره بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان شاء ضمن المعنى نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا ويرجع به المعنى على العبد والولاء بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يقول التدبير باطل والعتق جائز والمعنى ضامن لنصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى فيه العبد ثم يرجع على المعنى والولاء كله للمعنى وقال أبو يوسف اذا دبره أحدهما فهو مدبر كله وهو ضامن لنصف قيمته وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما نصيبه وأعتق الآخر بتاتا فان كان موسرا فالعبد حر كله وعليه نصف قيمته وله ولأولاه وان كان معسرا فنصيبه منه حر ونصيب شريكه مدبر ومن زعم أنه لا يبيع المدبر فيلزمه أن يبطل العتق الآخر ويجعله مدبرا كله اذا كان المدبر الأول موسرا لان تدبير الأول عتق والعتق الأول أولى من الآخر قال وهكذا قال أهل القياس الذين لم يبيعوا المدبر

(باب في المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال وإن لم يشترط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده وبهيد العبد مال فالمال للسيد لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله فيكون له بالشرط وهذا معنى السنة نصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ولا يبعد والمكاتب أن يكون مشترى بالنفسه فرب المكاتب بائع وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم المال أو يكون غير خارج من ملك مولاه فيكون معه كالمعتق فذلك أحرى أن لا يملك على مولاه مالا كان لمولاه قبل الكتابة والمشتري الذي أعطى ماله في العبد أولى أن يكون مال السكا مال العبد بشراء العبد لأنه لو مات مكانه مات من ماله من المكاتب الذي لو مات لم يلزمه شيء * وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته وردته مولاه في الرق فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز وبهذا يأخذ وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه رد مكاتبه حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاض وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاض وكذلك لو أتى القاضي فقال قد عجزت فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان ردّه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أردّه حتى يجتمع عليه نجهان قد حلا عليه في يوم خاصم إليه ثم قال أبو يوسف بعد لا أردّه حتى أنظر فإن كان نجمه قريبا وكان يرجي لم يجعل عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال المكاتب قد عجزت عند محل نجم من نجومه فهو كما قال وهو كمن لم يكاتب ببيعته سيده ويصنع به ما شاء كان ذلك عند قاض أو لم يكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقي وأبن عليه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه رد مكاتبه عجز في الرق قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة أنه شهد شريحاً رد مكاتبه عجز في الرق * وإذا تزوج المكاتب أو وهب هبة أو أعتق عبداً أو كفل بكفالة أو كفل عنه رجل لمولاه بالذي عليه فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفالاته باطل ومات كفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز وأما عتقه وهبته فهو موقوف فإن عتق أمضى ذلك وإن رجع مملوك كذا ذلك كله مردود وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف يجوز الكفالة عنه لمولاه رأيت رجلاً كفل لرجل عن عبده كفالة أليست باطلاً فكذلك مكاتبه وبهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال لا يجوز أن يكفل الرجل للرجل بمكاتبته عبده لأنه عبده وإنما كفل له بماله وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر فقال أوديه اليوم أو غدا فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المكاتب أو وهب أو أعتق أو كفل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل لأن في هذا اتلافاً لماله وهو غير مسلط على المال أما التزوج فأبطلناه بالعبودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بإذن سيده ولو كفل رجل لرب المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما تكفل له بماله عن ماله

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبده إن بعثك فأنت حر ثم باعه فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا يعتق لأن العتق إنما وقع عليه بعد البيع وبعد ما خرج من ملكه وصار لغيره وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه وكذلك لو قال البائع إن كلمت فلاناً فأنت حر فباعه ثم كلم فلاناً فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق ألا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخالف رأيت لو أعتقه المشتري أربح إلى الخالف وقد صار مولى للمشتري

أمورهم فرد هذا من
الأخبار بلا وجه تمله
وزاد أن ادعى الأخبار
وهو يخالفها (١) وفي رد
من ترك أسوأ السر
والعلانية مالا يشكل
على من سمعه

(باب الساعات التي
نكره فيها الصلاة)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله نهى عن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وعن
الصلاة بعد الصبح حتى
تطلع الشمس * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يتحري
أحدكم فيصلي عند
طلوع الشمس ولا عند
غروبها * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك
عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن
الصنابحي أن رسول الله
قال إن الشمس تطلع
(١) كذا في النسخ وتأمل

ومعها قرن الشيطان
فاذا ارتفعت فارقتها
فاذا استوت قارنها فاذا
زالت فارقتها فاذا دنت
للغروب قارنها فاذا
غربت فارقتها ونهت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة
في تلك الساعات وروى
عن اسحق بن عبد الله
عن سعيد بن أبي سعيد
عن أبي هريرة أن رسول
الله نهى عن الصلاة
نصف النهار حتى تزل
الشمس الا يوم الجمعة
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن ابن المسيب
أن رسول الله نام عن
الصبح فصلاها بعد أن
طلعت الشمس ثم قال
من نسي صلاة فليصلها
اذا ذكرها فان الله عز
وجل يقول أقم الصلاة
لذكرى * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن نافع بن جبير
عن رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
قال كان رسول الله في سفر
فعرس فقال ألا رجل
صالح يكلؤنا الليلة لا نرقد
عن الصلاة فقال بلال

أرأيت لو أن المشتري ادعاه وزعم أنه ابنه فأثبت القاضي نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه ثم كرم
البائع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ويرجع الولاء الى الأول وكان
ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء الى الأول ويرد الثمن ويبطل النسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا قال الرجل لعبد له ان بعثك فأنت حرفبائه بيعا ليس ببيع خيار بشرط فهو حرجين عقد البيع وانما
زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي)
وتفرقهما تفرقهما عن مقامهما الذي تبايعا فيه فلما كان مالك العبد الحالف بعثه اجازة البيع ورده
كان لم ينقطع ملكه عنه الانقطاع كله ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبد الذي باعه عتق فعتق بالحنث
ولو كان باعه بيع خيار كان هكذا عندي لأنني أزعمت أن الخيار انما هو بعد البيع ومن زعم أن الخيار يجوز
مع عقد البيع لم يعتق لان الصفقة أخرجه من ملك الحالف خروجا لا خيار له فيه فوقع العتق عليه وهو خارج
من ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال رجل لعلامة أنت حر لو كلمت فلانا أو دخلت الدار
فباعه وفارق المشتري ثم كلم فلانا أو دخل الدار لم يعتق لان الحنث وقع وهو خارج من ملكه * وإذا قال
الرجل لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا ثم طلقها واحدة بائة أو واحدة يملك الرجعة وانقضت عدتها ثم كلم
فلانا فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به لانها قد خرجت من ملكه
ألا ترى أنها لو تزوجت زوجا غيره ثم كلم الاول فلانا وهي عندها هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق لانه حلف بذلك وهي في ملكه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا ثم طلقها ثم كلم فلانا لم يقع عليها طلاق من قبل أن الطلاق
وقع وهي خارجة من ملكه وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلم فلانا لم يقع عليه الطلاق لان الطلاق
لا يقع الا على زوجة وهي ليست بزوجة ولو نكحها نكاحا جديدا لم يحنث بهذا الطلاق وان كلمه كلاما
جديدا لأن الحنث لا يقع الا مرة وقد وقع وهي خارجة من ملكه * (قال) وإذا قال الرجل كل امرأة
أتزوجها أبدا فهي طالق ثلاثا وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكا وتزوج امرأة فان
أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة ألا ترى أنه طلق بعد ما ملك
وأعتق بعد ما ملك وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد ملك
فهذا انما وقع بعد الملك كله ألا ترى أنه لو قال اذا تزوجتها أو ملكتها فهي طالق صارت طالقا وبهذا يأخذ
ألا ترى أن رجلا لو قال لأمتي كل ولد تلدينه فهو حر ثم ولدت بعد عشرين سنة كان حرا فهذا عتق مالم يملك
ألا ترى أن رجلا لو كانت عنده امرأة فقال لها ان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بائة ثم تزوجها
في العدة أو بعدها أن ذلك واقع عليها لانه حلف وهو يملكها ووقع الطلاق وهو يملكها أرأيت لو قال لعبد له
ان اشتريتك فأنت حرفبائه ثم اشتراه أما كان يعتق وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق الا
أن يوقت وقتا فان وقتا في سنين معلومة أو قال ما عاش فلان أو فلانة أو وقت مصر من الأمصار أو مدينة
أو قبيلة لا يتزوج ولا يشتري منها مملوكا فان ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق وأما قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فانه يوقع في الوقت وغير الوقت وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا وقت
وقتا أو قبيلة أو ما عاشت فلانة وقع * وإذا قال الرجل ان وطئت فلانة فهي حرة فاشترها فوطئها فان أبا
حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا تعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله
تعالى يقول تعتق فان قال ان اشتريتك فوطئت فأنت حرة فاشترها فوطئها فهي حرة في قولهما جميعا
« قال الربيع » للشافعي رحمه الله تعالى ها هنا جواب

﴿باب في العارية وأكل الغلة﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً يبنى فيها ولم يوقت وقتاً ثم بداله أن يخرج به بعد ما بنى فإن أباح حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يخرج به ويقال للذي بنى انقض بناءك وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للعير وكذلك بلغنا عن شريح فإن وقت له وقتاً فأخرجه قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناءً فبناء لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج به من بنائه حتى يعطيه قيمته قائماً يوم يخرج به ولو وقت له وقتاً وقال أعرتكها عشرين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليك أن تنقض بناءك كان ذلك عليه لأنه لم يغرأ بما هو غرأ نفسه * (قال) وإذا أقام الرجل البينة على أرض ونخل أن هاله وقد أصاب الذي هي في يديه من غلة النخل والأرض فإن أباح حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الذي كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثمر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النخل والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البينة أن هاله منذ عشرين سنة وقد أصاب الذي هي في يديه ثمرها منذ عشرين سنة أخرجت من يديه وضمن ثمرها وما أصاب منها من شيء فدفعه إلى صاحب البينة فإن كانت الأرض تزرع فزرعها فالزرع للزارع وعليه كراء مثل الأرض وإن كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض * (قال) وإذا زرع الرجل الأرض فإن أباح حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الزرع الذي كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة ويتصدق بالفضل وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء وليس عليه ضمان * (قال) وإذا أخذ الرجل أرض رجل إجارة سنة وعملها وأقام فيها سنتين فإن أباح حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية ويتصدق بالفضل ويعطى أجر السنة الأولى وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراءها الذي تشارط عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية ولو حدثت عليها في السنة الثانية حدث ينقصها كان ضامناً وهكذا الدور والعبيد والدواب وكل شيء استوجر * (قال) وإذا وجد الرجل كنزاً قديماً في أرض رجل أو داره فإن أباح حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو لرب الدار وعليه الخمس وليس للذي وجد منه شيء وكان ابن أبي ليلى يقول هو للذي وجدته وعليه الخمس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد الرجل كنزاً جاهلياً في دار رجل فالكنز لرب الدار وفيه الخمس وإنما يكون الكنز لمن وجدته إذا وجدته في موضع لا يملكه أحد وإذا كان الكنز إسلامياً ولم يوجد في ملك أحد فهو لقطة يعرفه سنة ثم هو له

﴿باب في الأجير والإجارة﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الأجير والمستأجر في الأجرة فإن أباح حنيفة رضي الله عنه كان يقول القول قول المستأجر مع عيئه إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير فيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه إياه وإن لم يكن عمل العمل تحالفاً وتراداً في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شيء متقارب قبلت قول المستأجر وأحلفته وإذا تنافوت لم أقبل وأجعل للعامل أجر مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجيراً فصادقاً على الإجارة واختلفا كم هي فإن كان لم يعمل تحالفاً وتراداً الإجارة وإن كان عمل تحالفاً وتراداً أجر مثله كان أكثر مما ادعى أو أقل مما أقربه المستأجر إذا بطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة

أنا يا رسول الله قال قال فاستند بلال إلى راحلته واستقبل الفجر قال فلم يفرعوا إلا بحر الشمس في وجوههم فقال رسول الله يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك قال فتوضأ رسول الله ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا رواحلهم شيئاً ثم صلى الفجر قال الشافعي وهذا يروى عن النبي متصلاً من حديث أنس وعمران بن حصين عن النبي ويزيد أحدهما عن النبي من نسي الصلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ويزيد الآخر أي حين ما كانت * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله ابن باباه عن جابر بن مطعم أن رسول الله قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعن أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن

ابن جريج عن عطاء
عن النبي مثله أو مثل
معناه لا يخالفه وزاد
عطاء يابني عبد المطلب
أويابني هاشم أويابني
عبد مناف * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن عبد الله بن
أبي ليلى قال سمعت أبا
سليمة قال قدم معاوية
المدينة فيينا هو على
المنبر إذ قال يا كثير بن
الصلت اذهب إلى
عائشة أم المؤمنين
فسلمها عن صلاة النبي
صلى الله عليه وسلم
الركعتين بعد العصر
فقال أبو سلمة فذهبت
معه وبعث ابن عباس
عبد الله بن الحرث بن
نوفل معنا فقال اذهب
واستمع ما تقول أم
المؤمنين قال بقاءها
فسألهما فقالت له عائشة
لا أعلم لي ولكن اذهب
إلى أم سلمة فسلمها قال
فذهبتا معه إلى أم سلمة
فقالت دخل عليّ
رسول الله ذات يوم بعد
العصر فصلى عندي
ركعتين لم أكن أراه
يصلهما فقلت يا رسول
الله لقد صليت صلاة

لم يجز أن أستدل بالمفسوخ على شيء ولو استدلت به كنت لم أعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء * (قال)
وإذا استأجر الرجل بيتا شهرًا يسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإن أبا حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لانه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع
عليه الضمان والأجرة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم
ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل
الدابة إلى موضع فجاوزته إلى غيره فعليه كراء الموضع الذي تكاثرها إليه الكراء الذي تكاثرها به وعليه من حين
تعدى إلى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع وإذا عطبت لزمت الكراء إلى الموضع الذي عطبت فيه وقيمتها
وهذا مكتوب في كتاب الأجر (قال) وإذا تكاثر الرجل دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها
أكثر من ذلك فعطبت الدابة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن قيمة الدابة بحساب ما زاد عليها
وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها تامة ولا أجر عليه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكابيل مسماة فحمل
عليها أحد عشر مكابلا فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كأنه تكاثرها على أن يحمل عليها عشرة مكابيل فحمل عليها أحد عشر
فيضمنه سهمان من أحد عشر سهمًا ويجعل الأحد عشر كلها قتلها ثم يزعم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه
تكاثرها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل
قوله أن يجعل المائة والزيادة على المائة قتلها فيضمنه بقدر الزيادة لانه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى
بها حتى يردّها ولو كان الكراء مقبلا ومدبرًا فانت في المائة الميل * وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها
وقد حمله بأجر فغرق من مده أو معالجته السفينة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن وبه
يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المدخاسة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فعل من ذلك الفعل
الذي يفعل بمثلها في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب القسمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار صغيرة بين اثنين أو شقص قليل في دار لا يكون بيتا فإن
أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول أيهما طلب القسمة وأي صاحب قسمة له ألا ترى أن صاحب القليل
ينتفع بنصيب صاحب الكثير وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقسم شيء منها (قال الشافعي) وإذا
كانت الدار أو البيت بين شر كء فسأل أحدهم القسمة ولم يسأل ذلك من بقي فإن كان يصل إليه بالقسم شيء
ينتفع به وإن قلت المنفعة قسم له وإن كره أصحابه وإن كان لا يصل إليه منفعة ولا إلى أحد لم يقسم له

(باب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الرجل إلى الإمام في أيام التشريق وقد سبقه بر كعة فسلم الإمام
عند فراغه فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول يقوم الرجل فيقضي ولا يكبر معه لأن التكبير ليس
من الصلاة إنما هو بعدها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضي * (قال) وإذا صلى الرجل
في أيام التشريق وحده أو المرأة فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تكبير عليه ولا تكبير على من صلى في
جماعة في غير مصر جامع ولا تكبير على المسافرين وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم التكبير أبو يوسف عن
عبيدة عن إبراهيم أنه قال التكبير على المسافرين وعلى المقيمين وعلى الذي يصلي وحده وفي جماعة وعلى المرأة
وبه يأخذ مجالدة عن عامر مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام

لم أكن أراك تصلحها
قال اني كنت أصلي
ركعتين بعد الظهر وانه
قدم عليّ وفدي بنعيم
أوصدقة فشغلوني
عنهما فهما هاتان
الركعتان * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن ابن قيس
عن محمد بن ابراهيم
التميمي عن جده قيس
قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا أصلي
ركعتين بعد الصبح
فقال ما هاتان الركعتان
يا قيس فقلت اني لم أكن
صليت ركعتي الفجر
فسكت عني النبي صلى
الله عليه وسلم (قال
الشافعي) وليس بعد هذا
اختلافا في الحديث
بل بعض هذه الأحاديث
يدل على بعض فمما
نهى النبي صلى الله
عليه وسلم والله أعلم
عن الصلاة بعد الصبح
حتى تطلع الشمس وبعد
ما تبدو حتى تبرز وعن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وبعد
مغيب بعضها حتى
يغيب كلها وعن الصلاة
نصف النهار حتى تزول

التشريق فسلم الامام وكبر لم يكبر المسبوق بشئ من الصلاة وقضى الذي عليه فذا سلم كبر وذلك أن التكبير
أيام التشريق ليس من الصلاة إنما هو ذكر بعدها وإنما يتبع الامام فيما كان من الصلاة وهذا ليس من الصلاة
ويكبر في أيام التشريق المرأة والعبد والمسافر والمصلي منفردا وغير منفرد والرجل قائما وقاعدا ومضطجعا
وعلى كل حال * وإذا أدرك الامام وهو راكع فكبر معه ثم لم يركع حتى رفع الامام رأسه فان أبا حنيفة
رضي الله عنه كان يقول يسجد معه ولا يعتد بتلك الركعة أخبرنا بذلك عن الحسن عن الحكم عن ابراهيم
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته * وكان أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ ويحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا
شهر واحد حارب حيامن المشركين فقنت يدعو عليهم وأن أبا بكر رضي الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله
عز وجل وأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يقنت في سفر ولا في حضر وأن عمر بن الخطاب لم يقنت وأن
ابن عباس رضي الله عنه لم يقنت وأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يقنت وقال يا أهل العراق أنبئت
أن إمامكم يقوم لا قارئ قرآن ولا راكع يعني بذلك القنوت وأن عليا رضي الله عنه قنت في حرب يدعو على
معاوية فأخذ أهل الكوفة عنه ذلك وقنت معاوية بالشام يدعو على علي رضي الله عنه فأخذ أهل الشام
عنه ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الآخرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر
ويروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قنت بهاتين (٣) السورتين اللهم إنا نستعينك ونستغفرك
ونثني عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق وكان يحدث عن ابن عباس
رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه بهذا الحديث ويحدث عن علي رضي الله عنه أنه قنت (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ومن أدرك الامام راكعا فكبر ولم يركع حتى رفع الامام رأسه سجد مع الامام ولم يعتد بذلك
السجود لأنه لم يدرك ركوعه ولو ركع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لأنه لم يدركها مع الامام ولم
يقرأ لها فيكون صلى لنفسه فقرأ ولا صلى مع الامام فيما أدرك مع الامام ويقنت في صلاة الصبح بعد
الركعة الثانية قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك علمناه القنوت في الصبح قط وانما قنت النبي صلى
الله عليه وسلم حين جاءه قتل أهل بئر معونة خمس عشرة ليلة يدعو على قوم من المشركين في الصلوات كلها
ثم ترك القنوت في الصلوات كلها فأما في صلاة الصبح فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنت في الصبح قبل قتل
أهل بئر معونة وبعد وقد قنت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضي الله
عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رضي الله عنه في بعض إمارته ثم قدم القنوت على الركوع وقال ليدرك من
سبق بالصلاة الركعة

(باب صلاة الخوف)

(قال) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف يقوم الامام وتقوم معه طائفة فيكبرون مع الامام
ركعة وسجدتين ويسجدون معه فينفتلون من غير أن يتكلموا حتى يقفوا بإزاء العدو ثم تأتي الطائفة التي
كانت بإزاء العدو فيستقبلون التكبير ثم يصلي بهم الامام ركعة أخرى وسجدتين ويسلم الامام فينفتلون
هم من غير تسليم ولا يتكلموا فيقوموا بإزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحدا ثم يسلمون وذلك
لقول الله عز وجل ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس و ابراهيم
النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول يقوم الامام والطائفتان جميعا إذا كان العدو بينهما وبين القبلة فيكبر
ويكبرون ويركعون جميعا ويسجد الامام والصف الاول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو فاذا

الشمس الايوم الجمعة
ليس على كل صلاة لزمت
المصلي بوجهه من الوجوه
أو تكون الصلاة
مؤكدة فأمر بها وإن
لم تكن فرضاً أو صلاة
كان الرجل يصلحها
فأغفلها فإذا كانت
واحدة من هذه الصلوات
صلت في هذه الاوقات
بالدلالة عن رسول الله
ثم اجماع الناس في
الصلاة على الجنائز
بعد الصبح والعصر
(قال الشافعي) رحمه الله
فإن قال قائل فإن
الدلالة عن رسول الله
قيل في قوله من نسي
صلاة أو نام عنها فليصلها
إذا ذكرها فإن الله
يقول أقم الصلاة لذكري
وأمره أن لا يمنع أحد
طاف بالبيت وصلى أي
ساعة شاء وصلى المسلمون
على جنازتهم بعد العصر
والصبح (قال الشافعي)
وفيما روت أم سلمة من
أن النبي صلى في بيتها
ركعتين بعد العصر كان
يصلحهما بعد الظهر
فشغل عنهما بالوفد
فصلاهما بعد العصر
لأنه كان يصلحهما بعد
الظهر فشغل عنهما قال
وروي قيس جديجي

رفع الامام رفع الصف الأول رؤسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر فإذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم
الصف المؤخر ويتأخر الصف الأول فيصلي بهم الامام الركعة الاخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن
عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان العدو
في در القبلة قام الامام وصف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعاً
ويركع ويركعون: يعانم يسجد الصف الذي مع الامام سجدتين ثم يفتلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون
فيسجدون ويصلي بهم الامام الركعة الثانية فيركعون جميعاً ويسجد معه الصف الذي معه ثم يفتلون
فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويفرغون ثم يسلم الامام وهم جميعاً (قال الشافعي) وإذا صلى
الامام صلاة الخوف مسافراً جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة ثم ثبت قائماً يقرأ
وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وصلوا ثم انصرفوا وقاموا بأزاء العدو وجاءت الطائفة التي
كانت بأزاء العدو فكبروا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه فإذا جلس في التشهد قاموا فوصلوا
الركعة التي بقيت عليهم ثم جلسوا فشهدوا فإذا رأى الامام أن قد قضوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى
صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وقدرى عنه في صلاة الخوف خلاف هذا وهذا
مكتوب في كتاب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العدو بينه وبين القبلة لا حائل بينه
وبينهم ولا سترة وحيث لا يناله النبل وكان العدو قليلاً مأمونين وأصحابه كثيراً وكانوا بعيداً منه لا يقدر
ون في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا إلى الركوب والامتناع صلى بأصحابه كلهم فإذا ركع ركعوا كلهم
وإذا رفع رفعوا كلهم وإذا سجد سجدوا كلهم الا صفياً يكونون على رأسه قياماً فإذا رفع رأسه من السجدة
فاستوى قائماً وقاعد في مثني اتبعوه فسجدوا ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده وهكذا صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في غزاة الحديبية بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة وكان خالد في مائتي فارس منتبذاً
من النبي صلى الله عليه وسلم في صحراء ملساء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي صلى الله عليه وسلم في ألف
وأربع مائة ولم يكن خالد فيما يرى يطمع بقتالهم وإنما كان طليعة يأتي بخبرهم * (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا جهر الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة عمداً فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول قد أساء
وصلاته نامة وكان ابن أبي ليلى يقول يعيد بهم الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جهر الامام
في الظهر أو العصر أو خافت في المغرب أو العشاء فليس عليه إعادة وقد أساء أن كان عمداً * وإذا صلى الرجل
أربع ركعات بالليل ولم يسلم فيها فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وكان ابن أبي ليلى
يقول أكره ذلك له حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلاة الليل والنهار
من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين وهكذا جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وقدرى عنه
خبر يثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار ولو لم يثبت كان إذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل
أن يسلم من كل ركعتين كان معقولاً في الخبر عنه أنه أراد والله تعالى أعلم الفرق بين الفريضة والنافلة ولا
تختلف النافلة في الليل والنهار كما لا تختلف المكتوبة في الليل والنهار لأنهما موصولة كلهما * قال وهكذا
ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتكبير على الجنائز أربع وماعلت
أحداً حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يثبت مثله أنه كبر الأربعة وكان أبوحنيفة يكبر على
الجنائز أربعة وكان ابن أبي ليلى يكبر خمساً على الجنائز (قال الشافعي) ويجهر في الصلاة بسم الله الرحمن
الرحيم قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها فإن جمع في ركعة سوراً جهر بسم الله الرحمن الرحيم قبل
كل سورة وكان أبوحنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان ابن أبي ليلى يقول
إذا جهرت فحسن وإذا أخفيت فحسن * قال وذكر عن ابن أبي ليلى عن رجل توضع ومسح على خفيه من
حدث ثم نزع الخفين قال يصلي كما هو وحدث بذلك عن الحكم عن إبراهيم وذكر أبوحنيفة رحمه الله تعالى

عن حماد عن ابراهيم أنه قال لا يصلي حتى يغسل رجله وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صلى الرجل وقد مسح على خفيه ثم نزعهما أحيت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء لان الطهارة اذا انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الاعضاء كلها فاذا لم يزد على غسل رجله أجزاءه وقد روى عن ابن عمر أنه توضأ وخرج الى السوق ثم دعى لجناتة فمسح على خفيه وصلى وذكر عن الحكم أيضا عن ابراهيم أنه قال لا بأس بعد الآي في الصلاة * قال ولو ترك أحد الآي في الصلاة كان أحب الي وان كان انما بعدتها عقدا ولا يلفظ بعددها لفظا لم يكن عليه شيء وان لفظ بشيء من ذلك لفظا فقال واحدة وثنتان وهوذا كر لصلاته انتقضت صلاته وكان عليه الاستئذان * قال واذا توضأ الرجل بعض وضوئه ثم لم يتمه حتى جف ما قد غسل فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول يتم ما قد بقي ولا يعيد على ماضى وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ان كان في طلب الماء أو في الوضوء فانه يتم ما بقي وان كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده على ما جف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت المسلمين جاؤا بالوضوء متتابعين فاعادوا على مثل ما توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم فن جاء به كذلك ولم يقطعه لغير عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه ومن قطعه بغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفا أنه أخذ في عمل غيره فأحب الي أن يستأنف وان أتم ما بقي أجزاءه * ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال لا يمسح وجهه من التراب في الصلاة حتى يشهد ويسلم وبه يأخذ * أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم أنه كان يمسح التراب عن وجهه في الصلاة قبل أن يسلم وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأسا وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ترك المصلي مسح وجهه من التراب حتى يسلم كان أحب الي فان فعل فلا شيء عليه

(باب الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم وفي يده ألف درهم فان أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه فيزكيه وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيما في يديه الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي رجل ألف درهم وعليه مثله فلا زكاة عليه وان كانت المسئلة بحالها وله دين ألف درهم فلو غسل الزكاة كان أحب الي وله أن يؤخرها حتى يقبض ماله فان قبضه زكى مما في يديه وان تلف لم يكن عليه فيه زكاة «قال الربيع» آخر قول الشافعي اذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة «قال الربيع» من قبل أن الذي في يديه ان تلف كان منه وان شاء وهبها وان شاء تصدق بها فلما كانت في جميع أحكامها مالا من ماله وقد قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة كانت عليه فيها الزكاة * قال وكان ابن أبي ليلى يقول زكاة الدين على الذي هو عليه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بل هي على صاحبه الذي هو له اذا خرج كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) وإذا كان للرجل دين على الناس فان كان حالا وقد حال عليه الحول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول فان كان يقدر على أخذه منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له وديعة في يدي رجل عليه أن يزكيه اذا كان قادرا عليه وان كان لا يدري لعله سيفلس له به أو كان متغيبا عنه فعليه اذا كان حاضرا طلبه منه بألح ما يقدر عليه فاذا انض في يديه فعليه الزكاة لما مضى في يديه من السنين فان تلف قبل أن يقبضه فلا زكاة عليه فيه وهكذا اذا كان صاحب الدين متغيبا عنه * قال وإذا كانت أرض من أرض الخراج فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيها العشر مع الخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا زرع الرجل أرضا من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر

ابن سعيد بن قيس أن النبي رآه يصلي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهم ماركتنا الفجر فأقره لأن ركعتي الفجر مؤكدتان مأمور بهما فلا يجوز الا أن يكون نهيته عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فأما كل صلاة كان يصليها صاحبها فأغفلها أو شغل عنها وكل صلاة أكدت وان لم تكن فرضا كركعتي الفجر والكسوف فيكون نهى النبي فيما سوى هذا ثابتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار ومثله اذا غاب حاجب الشمس وبرز لا اختلاف فيه لانه نهى واحد قال وهذا مثل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة لان من شأن الناس التهجير للجمعة والصلاة الى خروج الامام وهذا مثل الحديث في نهى

النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام اليوم قبل رمضان إلا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه

باب الخلاف في هذا الباب

حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض أهل ناحيتنا وغيرهم فقال يصلي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع وما لم تغرب الشمس واحتج في ذلك بشي رواه عن ابن عمر يشبه بعض ما قال (قال الشافعي) وابن عمر أن سمع من النبي أنه أن يتحري أحد فيصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها ولم أعلمه روى عنه النهي عن الصلاة بعد العصر ولا بعد الصبح فذهب ابن عمر إلى أن النهي مطلق على كل شيء فنهى عن الصلاة على الجنائز لأنها صلاة في هذين الوقتين وصلي عليها بعد الصبح وبعد العصر لا نال نفعه روى النهي عن الصلاة

كما يكون عليه في زرع أرض رجل تكرارها منه وهي لذلك الرجل أو هي صدقة موقوفة * قال وإذا كانت الأرض من أرض العشر فإن بأخفيفه رجه الله تعالى كان يقول في كل قليل وكثير أخرجت من الحنطة والشعير والزبيب والتمر والذرة وغير ذلك من أصناف الغلة العشر ونصف العشر والقليل والكثير في ذلك سواء وأن كانت خزوة من بقل وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول ليس في شيء من ذلك عشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا يكون فيه العشر حتى يبلغ خمسة أوسق فصاعدا والوسق عندنا ستون صاعا والصاع مخموم بالحاجي وهو ربع بالهاشمي الكبير وهو عمانية أرطال والمدرطالان وبه يأخذ وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ليس في البقول والخضراوات عشر ولا أرى في شيء من ذلك عشر إلا الحنطة والشعير والحبوب وليس فيه شيء حتى يبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضا من أرض العشر فلا زكاة عليه حتى يخرج منها خمسة أوسق من كل صنف مما أخرجت مما فيه الزكاة وذلك ثلثمائة صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رجه الله وليس في الخضرة زكاة والزكاة فيما أقيت ويس وادخر مثل الحنطة والذرة والشعير والزبيب والحبوب التي في هذا المعنى التي يثبت الناس * قال وإذا كان لرجل إحدى وأربعون بقرة فإن بأخفيفه رجه الله تعالى كان يقول إذا حال عليها الحول ففيها مسنة وربع عشر مسنة وما زاد فبحسب ذلك إلى أن تبلغ ستين بقرة وأظنه حدثه أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ ستين بقرة وبه يأخذ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا شيء في الأوقاص والأوقاص عندنا ما بين الفريضتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى وليس في البقر صدقة حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها بيع ثم ليس في الزيادة على الثلاثين صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين ففيها بيعان ثم ليس في الفضل على الستين صدقة حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها بيع ومسنة ثم ليس في الفضل على السبعين صدقة حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت الثمانين ففيها مسنتان ثم هكذا صدقتها وكل صدقة من الماشية فلا شيء فيها فيما بين الفريضتين وكل ما كان فوق الفرض الأسفل لم يبلغ الفرض الأعلى والفضل فيه عفو صدقته صدقة الأسفل * قال وإذا كان للرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فقال عليها الحول فإن بأخفيفه رجه الله تعالى كان يقول في الزكاة يضيف أقل الصنفين إلى أكثرهما ثم يزكيه إن كانت الدنانير أقل من عشرة دراهم يدينار تقوم الدراهم دنانير ثم يجمعها جميعا فتكون أكثر من عشرين مثقالا من الذهب فيزكها في كل عشرين مثقالا نصف مثقال فإذا زاد فليس فيه شيء من الزكاة حتى يبلغ أربعة مثاقيل فيكون فيها عشر مثقال وإذا كانت الدنانير أكثر من عشرة دراهم يدينار تقوم الدنانير دراهم وأضافها إلى الدراهم فتكون أكثر من مائتي درهم ففي كل مائتين خمسة دراهم ولا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ أربعين درهما فإذا بلغت ففي كل أربعين زادت بعد المائتين درهم وكان ابن أبي ليلى يقول لا زكاة في شيء من ذلك حتى يبلغ الذهب عشرين مثقالا وتبلغ الفضة مائتي درهم ولا يضيف بعضها إلى بعض ويقول هذا مال مختلف بمنزلة رجل له ثلاثون شاة وعشرون بقرة وأربعة أبعرة فلا يضاف بعضها إلى بعض وقال ابن أبي ليلى ما زاد على المائتي درهم والعشرين المثقال من شيء فبحسب ذلك ما كان من قليل أو كثير وبهذا يأخذ في الزيادة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهما وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا يقوم الذهب ولا الفضة أنما الزكاة على وزنه جاءت بذلك السنة إن كان له منها خمسة عشر مثقالا ذهبيا لم يكن عليه فيها زكاة ولو كان قيمتها ألف درهم لأن الحديث إنما جاء في عشرين مثقالا ولو كان له مع ذلك أربعون درهما لم يزكها حتى يكون نجسين درهما فإذا

كل من الأخرى أوجب فيه الزكاة وكذلك لو كان نصف من هذا ونصف من هذا ففيه الزكاة فيضيف بعضه إلى بعض ويخرجه دراهم أو دنانير وإن شاء زكى الذهب والفضة بحصتهما أي ذلك فعل أجزاءه ولو كان له مائتا درهم وعشرة مثاقيل زكى المائتي الدرهم بخمسة دراهم وزكى العشرة المثاقيل ربع مثقال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فحال عليها الحول فلا زكاة فيها ولا يضم الذهب إلى الورق وهو صنف غيرهما يحل الفضل في بعضها على بعض يدايد كما لا يضم التمر إلى الزبيب والتمر بالزبيب أشبهه من الفضة بالذهب وأقرب ثمنها بعضه من بعض وكما لا تضم الأبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم * قال ولو أن رجلا له مائتا درهم وعشرة مثاقيل ذهبا فإن أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول إذا حال عليها الحول يضيف بعضه إلى بعض ويرزكه كله وقال ابن أبي ليلى هذان مالان مختلفان تجب الزكاة على الدراهم ولا تجب على الذهب وقال أبو يوسف فيه الزكاة كله ألا ترى أن التاجر يكون له المتاع للتجارة وهو مختلف فيقومه ويضيف بعضه إلى بعض ويرزكه وكذلك الذهب والفضة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمر رجلا تاجرا أن يقوم تجارته عند الحول فيزكها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان له مائتا درهم وتسعة عشر مثقالا زكى المائتين ولم يرزك التسعة عشر مثقالا كما يكون له خمسة أوسق تمر وخمسة أوسق زبينا الأصاغ فيزكى التمر ولا يزكى الزبيب

﴿ باب الصيام ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا اكتحل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان وهو صائم فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شاربه بدهن يجدد طعمه وهو صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس أن يكتحل الصائم ويدهن شاربه ورأسه ووجهه وقدميه وجميع بدنه بأي دهن شاء غالية أو غير غالية * وإذا صام الرجل يوما من شهر رمضان فشكل أنه من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أنه من رمضان فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى قال يجزئه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزئه ذلك وعليه قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصبح الرجل يوم الشك من رمضان وقديت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة له تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر * قال الربيع * قال الشافعي في موضع آخر لا يجزئه لأنه صام على الشك * وإذا أفطرت المرأة يوما من رمضان متعمدة ثم حاضت من آخر النهار فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس عليها كفارة وعليها القضاء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الكفارة وعليها القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة فقد قبل على الرجل عتق رقبة وقبل لأشئ عليه فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة وذلك أن السفر شيء يحدثه فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشئ يحدثه * قال وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة أفطار من رمضان فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذاك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما الامتبايعين وذكر أبو حنيفة نحو ما من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس بامتبايعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم يجد المجامع في شهر رمضان عتقا فصام لم يجز عنه الأشهران متتابعان وكفارته كفارة الظهار ولا يجزئ عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجده عتقا * قال وإذا توضأ الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقه وهو صائم في رمضان ذا كرا لصومه فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول إن كان ذا كرا لصومه حين توضأ فدخل الماء حلقه فعليه القضاء وإن كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه وذكر ذلك أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وكان ابن

في هذه الساعات (قال الشافعي) فمن علم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه انما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى فعلم أن النبي صلى بعد العصر ركعتين كان يصليهما بعد الظهر فشغل عنهما وأقر قيسا على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكدها منها ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال (قال الشافعي) وذهب أيضا إلى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج

بأن عم ربن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظروا في الشمس طلعت فركب حتى أتاهم بذي طوى فصلى (قال الشافعي) رحمه الله فان كان عمره الصلاة في تلك الساعة فهو

مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيهم مطلقا فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لأصلاة في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائنة وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتام مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس (قال الشافعي) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ينهى أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس بحاجة الإنسان قال

أبي ليلى يقول لأقضاء عليه إذا توضأ لصلاة مكتوبة وإن كان ذا كرا الصومه وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا توضأ لصلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء حلقه فلا شيء عليه وإن كان توضأ لصلاة تطوع فعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا توضأ الرجل للصلاة وهو صائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو ناس لصومه فلا شيء عليه ولو شرب وهو ناس لم ينقض ذلك صومه وإذا كان ذا كرا الصومه فدخل الماء جوفه فأحب إلى أن يعيد الصوم احتياطا وأما الذي يلزمه فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئا من ازدراد أو فعل فعلا ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان انما اراد المضمضة فسبغته شيء في حلقه بلا أحداث ازدراد تعيده الماء إلا ادخال النفس وإخراجها فلا يجب عليه أن يعيد الصوم وهذا خطأ في معنى النسيان أو أخف منه

(باب في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول الأشعار مثله وكان ابن أبي ليلى يقول الأشعار في السنام من الجانب الأيسر وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتشعر البدن في أسنمها والبقر في أسنمها ومواضع الأسنة ولا تشعر الغنم والأشعار في الصفحة اليمنى وكذلك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك ترك قول من قال لا يشعر إلا في الشق الأيسر وقدرى أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا يبالي في أي الشقين أشعر في الأيمن أو الأيسر * قال وإذا أهل الرجل بعمره فأفسدها فقدم مكة وقضاها فان أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يجزئيه أن يقضيها من التنعيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزئيه أن يقضيها إلا من ميقات بلاده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهل الرجل بعمره من ميقات فأفسدها فلا يجزئيه أن يقضيها إلا من الميقات الذي ابتدأ منه العمرة التي أفسدها ولا يعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بعمل مثله فاما عمل أقل منه فهذا قضاء لبعض دون الكل وانما يجزئ قضاء الكل لا البعض ومن قال له أن يقضيها خارجا من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفنا من القياس وخلاف الآثار وقد ظننت أنه انما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها انما كانت مهله بعمره وأنها رفضت العمرة وأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بأن تقضيها من التنعيم وهذا ليس كما روى انما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدخل الحج على العمرة فكانت قارئة وانما كانت عمرتها شيئا استحبته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها فاعتمرت لأن عمرتها كانت قضاء * وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئا سوى السمك فان أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس بصيد البحر كله (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولا بأس بأن يصيد المحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فقال بعض أهل العلم بالتفسير طعامه كل ما كان فيه وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حشيش الحرم فقال أكرهه أن يرعى من حشيش الحرم شيئا أو يحش منه * قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال لا بأس أن يحش من الحرم ويرعى منه * قال وسألت الحجاج بن أرطاة فأخبرني أنه سأل عطاء بن أبي رباح فقال لا بأس أن يرعى وكرهه أن يحش وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجره وثمره ولا خير في أن يحش منه شيء لأن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أن يختلخلها إلا الأذن

والاختلاء الاحتشاش تتفاوت قطعاً وحرم أن يعصده شجرها ولم يحرم أن يرعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رضي الله عنه قال لا بأس أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل وبه يأخذ قال وسمعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شيئاً وحديثنا شيخ عن رزين مولى علي بن عبد الله بن عباس أن علي بن عبد الله كتب إليه أن يبعث إليه بقطعة من المروة يتخذها مصلي يسجد عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا خير في أن يخرج من حجارة الحرم ولا ترابه شيئاً إلى الحل لأن له حرمة ثبتت بآية بها ما سواها من البلدان ولا أرى والله تعالى أعلم أن جائزاً لأحد أن يزيله من الموضع الذي بآية به البلدان إلى أن يصير كغيره (قال الشافعي) وقد أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أمي أو قال جدتي مكة فأتتها بصفية بنت شيبه فأكرمتها ووفعت بها فقلت بصفية ما أدري ما أكاثرها به فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرجت بها ففترنا أول منزل فذكر من مرضهم وعلمهم جميعاً قال فقالت أمي أوجدتي ما أرانا أتيناً إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم فقالت لي وكنت أمثلهم انطلق بهم هذه القطعة إلى صفية فردتها وقل لها إن الله جل وعلا وضع في حرمة شيئاً فلا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى فقالوا في ما هو إلا أن تحيناد خولك الحرم فكانت ما أنشطن من عقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غير واحد من أهل العلم لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيئاً إلى غيره * وإذا أصاب الرجل حماماً من حمام الحرم فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول عليه قيمته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول في حمام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل بمكة حماماً من حمامها فعليه شاة أتباع العمر وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع ابن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف أربعة في حمام مكة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المحرم يصيب الصيد فيحكم عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك فقال لا يجزى في هدى الصيد إلا ما يجزى في هدى المتعة الجذع من الضأن إذا كان عظيماً أو الضأن من المعز والبقر والأبل فما فوق ذلك لا يجزى ما دون ذلك ألا ترى إلى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد هداً بالغ الكعبة * وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال يبعث به وإن كان عناقاً أو جلاً قال أبو يوسف رحمه الله أخذ بالأثر في العناق والجفرة وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل صيداً صغيراً فدها بشاة صغيرة لأن الله عز وجل يقول مثل ومثل مثل الذي يفدى فإذا كان كبيراً كان كبيراً وإذا كان الذي يفدى صغيراً كان صغيراً ولا أعلم من قال لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم إلا خالف القرآن والآثار والقياس والمعقول وإذا كان يزعم أن الصيد محرم كله فزعم أنه يفدى الجراد بتمرة أو أقل من تمره لصغرها وقلة قيمتها وتفدى بقرة الوحش ببقرة لكبرها فكيف لم يزعم أنه يفدى الصغير بالصغير وقد يفدى الصغير بصغير والكبير بكبير وقد قال الله عز وجل فجزاها مثل ما قتل من النعم وانما رفع وخفض بالمثل عنده فكيف يفدى بتمرة ولا يفدى بعناق وما للضحيا وهدى المتعة وجزاء الصيد هل رأه قياس جزاء الصيد حين أصاب المحرم البقرة بأن قال يكفيه شاة كما يكفي المتمتع أو المضحي أو قاسه حين أصاب المحرم جرادة بأن قال لا يجزى المحرم إلا شاة كما لا يجزى المضحي والمتمتع إلا شاة فان قال لا قيل ألا أن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل وانما المثل صغيراً أو كبيراً على قدر المصاب فان قال نعم قيل فما أضلك عن الجفرة إذا كانت مثل ما أصيب وإن كنت تقلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده في أقضية لا حجة لك في شيء منها إلا تقليده فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس

أبو أيوب فقدمنا الشام فوجدنا من أحيض قد صنعت فننحرف ونستغفر الله وعجب ابن عمر ممن يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بحاجة الإنسان وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله - علم أبو أيوب النهي فراء مطلقاً وعلم ابن عمر استقبال النبي صلى الله عليه وسلم بحاجته ولم يعلم النهي فرد النهي ومن علمهما معاً قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذهاب فيها ولا ستر فيها لذهاب لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلي أو يستدبره فترى عورته إن كان مقبلاً أو مدبراً وقال لا بأس بذلك في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها وإن بدا لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرف عليه (قال الشافعي)

والمعقول وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قضى عمر رضي الله عنه في الارنب بعناق وفي
اليربوع بجفرة وقضى في الضب بجدي قد جمع الماء والشجر وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في اليربوع
بجفرة أو جفر وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حنين بحلان من الغنم يعني حنلا وذ كر عن خفيف
الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بيض النعامة يصيبه المحرم ثمنه داود بن أبي هند عن
عامر مثله وسمعت ابن أبي ليلى يقول عن عطاء بن أبي رباح في البيضة درهم وقال أبو حنيفة رحمه الله فبئها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب المحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيض من الصيد ففيه قيمته
قياسا على الجرادة وعلى ما لم يكن له مثل من النعم

﴿باب الديات﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا وللمقتول ورثة صغار وبكار فإن أباحنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول للكبار أن يقتلوا صاحبهم إن شاءوا وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لهم أن يقتلوا حتى
يكبر الا صاغرو به يأخذ حدثنا أبو يوسف عن رجل عن أبي جعفر أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل
ابن ملجم بعلي وقال أبو يوسف وكان لعلي رضي الله عنه أولاد صغار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
قتل الرجل الرجل عمدا وله ورثة صغار وبكار أو بكار غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصغار وتحضر
الغيب ويجتمع من له سهم في ميراثه من زوجة أو أم أو جدة على القتل فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا فإذا لم
يجتمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا وإذا كان هذا هكذا فلا يقيم شيء من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من
الدية من مال الجاني بقدر ميراثه من المقتول وإذا فعل كان لأولياء الغيب وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا
لهم حصصهم من الدية لأن القتل قد حال وصار ما لا فلا يكون لولي الصغير أن يدعه وقد أمكنه أخذه فإن
قال قائل كيف ذهبت إلى هذا دون غيره من الأقاويل وقد قال بعض أهل العلم أي ولادة الدم قام به قتل
وان عفا الآخر فأنزله بمنزلة الحد وقال غيره من أهل العلم يقتل البالغون ولا ينتظرون الصغار وقال
غيره يقتل الولد ولا ينتظرون الزوجة قيل ذهبنا إليه أنه السنة التي لا ينبغي أن تخالف أو في مثل معنى السنة
والقياس على الإجماع فإن قال فأين السنة فيه قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا
فأهله بين خيرتين أن أحبوا وأخذوا القصاص وأن أحبوا فالدية فلما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لولادة الدم أن يقتلوا ولهم أن يأخذوا المال وكان إجماع المسلمين أن الدية موروثة لم يحل لوارث أن
يمنع الميراث من ورث معه حتى يكون الوارث يمنع نفسه من الميراث وهذا معنى القرآن في قول الله عز وجل
فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان وهذا مكتوب في كتاب الديات ووجدنا ما خالفه
من الأقاويل لاجبة فيه لما وصفت من السنة بخلافهم ووجدت مع ذلك قولهم متناقضا اذ زعموا أنهم امتنعوا
من أن يأخذوا الدية من القاتل لانه انما عليه دم لا مال فلوزعموا أن واحدا من الورثة لو عفا حال الدم لا
مال الزموا قولهم ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحدي يقوم به أي الورثة شاءوا وعفا غيره فقد خالفوا بينه
وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن للورثة العفو عن القتل يزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد يزعمون أنهم
لواصطلحوا في القتل على الدية جاز ذلك يزعمون أنهم لواصطلحوا على مال في الحد لم يجز * وإذا قتل
القوم فأنجلوا عن قتل لم يدبر أيهم أصابه فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو على عاقلة القبيلة التي
وجد فيها إذا لم يدع ذلك أولياء القتل على غيرهم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو على عاقلة الذين
اقتلوا جميعا إلا أن يدعي أولياء القتل على غير أولئك وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اقتتل القوم فأنجلوا عن قتل فادعي أولياءه على أحد بعينه أو على طائفة بعينها أو قالوا قد قتلتها إحدى

وفي هذا المعنى أن
أسيد بن حضير وجابر
ابن عبد الله صليا
مريضين قاعدين يقوم
أصحاء فأمرهم بالعود
معهما وذلك أنهم والله
أعلم علما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
جالسا وصلى وراءه قوم
قياماً فأمرهم بالجلوس
فأخذ به وكان حقا
عليهما ولا شك أن قد
عزب عليهما أن النبي
صلى في مرضه الذي
مات فيه جالسا وأبو بكر
إلى جنبه قائما والناس
من ورائه قياما فتسخ
هذا أمر النبي بالجلوس
وراءه اذ صلى شاكيا
جالسا وواجب على كل
من علم الأمرين معاً أن
يصير إلى أمر النبي
الآخر إذا كان ناسخا
للاول أو إلى أمر النبي
الدال بعضه على بعض
(قال الشافعي) وفي مثل
هذا المعنى أن علي بن
أبي طالب خطب
الناس وعثمان بن عفان
محصور فأخبرهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن أمساك لحوم
الضحايا بعد ثلاث وكان
يقول به لانه سمعه من

الطائفتين لا يدري أيتهما قتله قيل لهم ان جئتم بما يوجب القسامة على احدى الطائفتين أو بعضهم أو واحد بعينه أو أكثر قيل لكم أقسموا على واحد فان لم تأتوا بذلك فلا عقل ولا قود ومن شئتم ان نحلفه لكم على قتله أحلفناه ومن أحلفناه أبرأناه وهكذا ان كان جريحاً مات ادعى على أحد أو لم يدع عليه اذا لم أقبل دعواه فيها هو أقل من الدم لم أقبلها في الدم وما أعرف أصلاً ولا فرعاً لقول من قال تجب القسامة بدعوى الميت بما القسامة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن سهل الاعلى خلاف ما قال فيها دعوى وللولث من بينة * واذا أصيب الرجل وبه جراحة فاحتمل فلم يزل مريضاً حتى مات فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ديتة على تلك القبيلة التي أصيب فيهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس عليهم شيء * وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول القصاص لكل وارث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل لكل وارث قصاصاً الا الزوج والمرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الزوج والمرأة الحرة والجدة وبنت الابن وكل وارث من ذكر أو أنثى فله حق في القصاص وفي الدية * واذا وجد القتيل في قبيلة فان أباحنيقة رضي الله تعالى كان يقول القسامة على أهل الخطة والعقل عليهم وليس على السكان ولا على المشتري شيء وبه يأخذ ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد على المشتري والسكان وأهل الخطة وكان ابن أبي ليلى يقول الدية على السكان والمشتري معهم وأهل الخطة وكذلك اذا وجد في الدار فهو على أهل القبيلة قبيلة تلك الدار والسكان الذين فيها في قول ابن أبي ليلى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول على غائلة أرباب الدور خاصة وان كانوا مشترين وأما السكان فلا وبهذا يأخذ « رجع أبو يوسف رحمه الله الى قول ابن أبي ليلى وقول أبي حنيفة المعروف ما بقي من أهل الخطة رجل فليس على المشتري شيء » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وجد الرجل قتيلاً في دار رجل أو أهل خطة أو سكان أو صحراء أو عسكر فكلهم سواء لا عقل ولا قود الا بينة تقوم أو بما يوجب القسامة فيقسم الاولياء فاذا ادعى الاولياء على واحد أو ألف أحلفناهم وأبرأناهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للانصار بين قبرثكم يهود بخمسين عينا فلما أبوا أن يقبلوا أيمانهم لم يجعل على يهود شيئاً وقد وجد القتيل بين أظهرهم ووداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده متطوعاً * واذا قطع رجل يدا امرأة أو امرأة يدرجل فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ليس في هذا قصاص ولا قصاص فيما بين الرجال والنساء فيما دون النفس ولا فيما بين الاحرار والعبيد فيما دون النفس ولا قصاص بين الصبيان في النفس ولا غيرها وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القصاص بينهم في ذلك وفي جميع الجراحات التي يستطاع فيها القصاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القصاص بين الرجل والمرأة في الجراح وفي النفس وكذلك العبيد بعضهم من بعض واذا كانوا يقولون القصاص بينهم في النفس وهي الاكثر كان الجرح الذي هو الأقل أولى لان الله عز وجل ذكر النفس والجراح في كتابه ذكر واحد وأما الصبيان فلا قصاص بينهم * واذا قتل الرجل رجلاً بعصاً أو بحجر فضر به ضربات حتى مات من ذلك فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قصاص بينهم * وكان ابن أبي ليلى يقول بينهم في القصاص وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل الرجل بحديدة تموراً أو بشيء تمور فبار فيه موران الحديد فمات من ذلك ففيه القصاص واذا أصابه بعصاً أو بحجر أو مالا يمور موران السلاح فأصله شيء ان كان ضربه بالحجر العظيم والخشبة العظيمة التي الأغلب منها أنه لا يعاش من مثلها وذلك أن يشدخ بها رأسه أو يضرب بها جوفه أو خصره أو مقتل من مقاتله أو جل عليه المضرب بشيء أخف من ذلك حتى يبلغ من ضربه ما الأغلب عند الناس أن لا يعاش من مثله قتل به وكان هذا عمد القتل وزيادة أنه أشد من القتل بالحديد لان القتل بالحديد أوحى وان ضربه بالعصا والسوط أو بالحجر المضرب الذي الأغلب منه أنه لا يعاش من مثله فهو هذا الخطأ شبه العمد ففيه الدية من الخطة ولا قود فيه

النبي وعبد الله بن واقد قد رواه عن النبي وغيرهما فلما روت عائشة أن النبي نهى عنه عند الدافة ثم قال كلوا وترؤدوا واذخروا وتصدقوا وروى جابر ابن عبد الله عن النبي أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال كلوا وترؤدوا وتصدقوا كان يجب على كل من علم الامرين معاً أن يقول نهى النبي عنه لمعنى فاذا كان مثله فهو منهى عنه واذا لم يكن مثله لم يكن منهياً عنه أو يقول نهى النبي عنه في وقت ثم أرخص فيه بعده والاخر من أمره ناسخ الاول (قال الشافعي) وكل قال بما سمعه من رسول الله وكان من رسول الله ما يدل على أنه قاله على معنى دون معنى أو نسخه فعلم الاول ولم يعلم غيره فلو علم أمر رسول الله فيه صار اليه ان شاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولهذا أشباه كثيرة في الاحاديث وانما وضعت هذه الجملة للتدل على أمور غلط فيها

بعض من نظري العلم
ليعلم من علمه أن من
متقدمي الصلابة وأهل
الفضل والدين والأمانة
من يعزب عنه من سنن
رسول الله الشيء يعلمه
غيره من علمه لا يقاربه
في تقدم صحبته وعلمه
ويعلم أن علم خاص
السنن إنما هو علم خاص
بمن فتح الله له علمه لأنه
عام مشهور وكشيرة
الصلابة وجل الفرائض
التي كلفت العامة ولو
كان مشهوراً مشهورة جل
الفرائض ما كان الأمر
فيما وصفت من هذا
وأشباعه كما وصفت
ويعلم أن الحديث إذا
رواه الثقات عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذلك ثبوته وإن لا نقول
على حديث ليثبت أن
وافقه بعض أصحاب
رسول الله ولا يردلان
عمل بعض أصحاب
رسول الله عملاً مخالفاً
لأن بأصحاب رسول الله
والمسلمين كلهم حاجة
إلى أمر رسول الله
وعليهم اتباعه لأن
شيئاً من آفأويلهم تبع
ما روى عنه ووافقه
يزيد قوله شدة ولا شيئاً

* وإذا عض الرجل يد الرجل فانتزع العضوض يده فقلع سنماً من أسنان العاض فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأضمان عليه في السن لأنه قد كان له أن ينزع يده من فيه وبه يأخذ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً عض يد رجل فانتزع يده من فيه فترع ثنيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيعض أحدكم أخاه عض الفحل وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن لدية السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما يجني في الجسد سواء في الضمان (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع العضوض ما عض منه من في العاض فسقط بعض ثغره أو كله فلا شيء عليه لأنه كان للعضوض أن ينزع يده من في العاض ولم يكن متعدياً بالانتزاع فيضمن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن رجلاً عض يد رجل فانتزع العضوض يده من في العاض فسقطت ثنيته أو ثنيته فأهدرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيدع يده في فيك تقضمها كأنها في في فحل * وإذا نفخت الدابة برجلها وهي تسير فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأضمان على صاحبها لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل جبار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن في هذا لما أصابت (قال الشافعي) رجه الله تعالى يضمن قائد الدابة وسائقها وراكبها ما أصابت يده أو فم أو رجل أو ذنب ولا يجوز إلا هذا (١) ولا يضمن شيئاً إلا أن يحملها على أن تطأ شيئاً فيضمن لأن وطأها من فعله فتكون حينئذ كآداة من آداته جني بها فأما أن نقول يضمن عن يدها ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم فإن قال لا يرى رجلها فهو إذا كان سائقاً لا يرى يدها فينبغي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل ولا يضمن عن السيد وليس هكذا يقول فأما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو والله تعالى أعلم غلط لأن الحفاظ لم يحفظوا هكذا * وكان أبو حنيفة رجه الله يقول في الرجل إذا قتل العبد إن قيمته على عاقلة القاتل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تعقله العاقلة ثم رجع أبو يوسف فقال هو مال لا تعقله العاقلة وعلى القاتل قيمته ما بلغ حالا (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا قتل الرجل العبد خطأ عقلته عاقلته لأنها إنما تعقل جنابة حرق في نفس محرمة قد يكون فيها القود قال ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحرب كل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالاموال هو لا يجمع الاموال في معنى إلا في أن دينه قيمته فأما ما سوى ذلك فهو مفارق للاموال يجمع للنفوس في أكثر أحكامه وبالله تعالى التوفيق

(باب السرقة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعداً فإن أباحنيقة رجه الله كان يقول أقطعه ويقول إن لم أقطعه جعلت له عليه ديناً ولا قطع في الدين وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقطعه حتى يقر مرتين وهذا يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الإقرار وكانت مما تقطع فيه اليد قطع وسواء أقره مرة أو أكثر فإن قال قائل كما لا أقطعه إلا بشاهدين فهو إذا شهد عليه شاهدان قطعه ولم يلتفت إلى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنده مائة مرة ثم رجع لم يقطعه فإن قال قائل فهكذا لو رجعت الشهود لم يقطعه قيل لو رجعت الشهود عن الشهادة عليه ثم عادوا فشهدوا عليه بما رجعوا عنه لم تقبل شهادتهم ولو أقر ثم رجع ثم أقر قبل منه فالأقرار مخالف للشهادات في البدء والمتعقب * وإن كان المسروق منه غائباً فإن أباحنيقة رجه الله تعالى قال لا أقطعه وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقطعه إذا أقر مرتين

(١) قوله ولا يضمن شيئاً الخ هذا تنقيح للضمان قبله أي إن ضمانه لا يكون إلا في هذه الحالة تأمل

خالفه من أقاويلهم
 يوهن ما روى عنه الثقة
 لأن قوله المفروض
 اتباعه عليهم وعلى الناس
 وليس هكذا قول بشر
 غير رسول الله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 فإن قال قائل أنهم
 الحديث المروي عن
 النبي إذا خالفه بعض
 أصحابه جازله أن يتهم
 الحديث عن بعض
 أصحابه لخلافه لأن كلاً
 روى خاصة معاون
 يتهم فماروى عن
 النبي أولى أن يصار إليه
 ومن قال منهم قولاً لم
 يروه عن النبي لم يجز
 لأحد أن يقول إنما قاله
 عن رسول الله لما
 وصفت من أنه يعزب
 عن بعضهم بعض قوله
 ولم يجز أن تذكره عنه إلا
 رأيته ما لم يقله عن رسول
 الله فإذا كان هكذا لم
 يجز أن نعارض بقول
 أحد قول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولو
 قال قائل لا يجوز أن
 يكون إلا عن رسول الله
 لم يحل له خلاف من
 وضعه هذا الموضع
 وليس من الناس أحد
 بعد رسول الله إلا وقد

وان كان المسروق منه غائباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المسروق منه غائباً حبس السارق
 حتى يحضر المسروق منه لأنه لعله أن يأتي له بخرج يسقط عنه القطع أو القطع والضمان * وان كانت
 السرقة تساوي خمسة دراهم فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قطع فيها بلغنا عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وعن ابن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم وبهذا
 يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عاتشة رضي الله عنها
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى فأما ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم التي تخالف هذا فإنها ليست من
 وجه يثبت مثله لو انفرد وأما ما روى عن علي رضي الله عنه وابن مسعود فليست في أحد مع النبي صلى الله
 عليه وسلم حجة ولا أعلمه ثابتاً عن واحد منهما وقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة
 يسأل أنس بن مالك رحمه الله تعالى عن القطع فقال حضرت أبابكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقاً
 في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسرنى أنه لي بثلاثة دراهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت
 القطع في ربع دينار فصاعداً وهو مكتوب في كتاب السرقة * قال وإذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة
 والمسروق منه غائب فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا أقبل الشهادة والمسروق منه غائب أرايت
 لو قال لم يسرق مني شيئاً كنت أقطع السارق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل الشهادة عليه وأقطع
 السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على رجل بسرقة والمسروق منه غائب قبلت
 الشهادة وسألت عن الشهود وأخرت القطع إلى أن يقدم المسروق منه * قال وإذا اعترف الرجل
 بالسرقة مرتين وبالزنا أربع مرات ثم أنكر بعد ذلك فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول ندرأ عنه الحد فيهما
 جميعاً ونضمنه السرقة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعترف عنده ما عزم من مال وأمر به
 أن يرجع هرب حين أصابته الحجارة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل اخلتكم سبيله حدثنا بذلك أبو حنيفة
 رحمه الله يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل رجوعه فيهما جميعاً
 وأمضي عليه الحد (قال الشافعي) وإذا أقر الرجل بالزنا أو شرب الخمر أو بالسرقة ثم رجع قبلت رجوعه
 قبل أن تأخذه السياط أو الحجارة أو الحديد وبعد جاء بسبب أولم يأت به غير أولم يعير قياساً على أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في ما عرّفه لا تتركوه وهكذا كل حد لله فأما ما كان لا دميين فيه حق فيلزمه
 ولا يقبل رجوعه فيه وأغرمه السرقة لأنها حق لا دميين * وإذا دخل الرجل من أهل الحرب إلى أمان
 فسرقة عندنا سرقة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول يضمن السرقة ولا يقطع لأنه لم يأخذ الأمان تجرى
 عليه الأحكام وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع يده وبه يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحرب دار الإسلام بأمان فسرقة ضمن السرقة ولا يقطع ويقال له
 تنبذ إليك عهدك ونبلغك ما منك لأن هذه دار لا يصلح أن يقيم فيها الأمن يجرى عليه الحكم « قال الربيع »
 لا يقطع إذا كان جاهلاً فإن كان عالماً قطع (قال الشافعي) رحمه الله لا ينبغي لأحد أن يعطي أحداً أماناً
 على أن لا يجرى عليه حكم الإسلام مادام مقيماً في دار الإسلام

(باب القضاء)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أثبت القاضي في ديوانه الأقرار وشهادة الشهود ثم رفع إليه ذلك وهو لا يذكره
 فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا ينبغي له أن يجيزه وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يجيز ذلك وبه يأخذ

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان يذكرة ولم يثبتته عنده أجاز به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز
حتى يثبتته عنده وان ذكره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه خطه
أو خط كاتبه باقرار رجل لا آخر أو ثبت حق عليه بوجه لم يكن له أن يقضي به حتى يذكرة منه أو يشهد به
عنده كما لا يجوز اذا عرف خطه ولم يذكرة الشهادة أن يشهد * وإذا جاء رجل بكتاب قاض إلى قاض
والقاضي لا يعرف كتابه ولا خاتمه فان أباحنيفة رحمه الله كان يقول لا ينبغي للقاضي الذي أتاه الكتاب أن
يقبله حتى يشهد شاهد عدل على خاتم القاضي وعلى ما في الكتاب كله اذا قرئ عليه عرف القاضي الكتاب
والخاتم أو لم يعرفه ولا يقبله الا بشاهدين على ما وصفت لانه حق وهو مثل شهادة على شهادة ثم رجع
أبو يوسف رحمه الله وقال لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قرأ عليهم وأعطاهم نسخة معهم
يحضرونها هذا القاضي مع كتاب القاضي وكان ابن أبي ليلى يقول اذا شهدوا على خاتم القاضي قبل ذلك
منهم وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي إلى القاضي عرف
المكتوب اليه كتاب القاضي وخاتمه أو لم يعرفه فهو سواء في الحكم ولا يقبل الا بشاهدين عدلين يشهدان أن هذا
كتاب فلان قاضي بلد كذا إلى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على ما في الكتاب إما بحفظ له وإما بنسخة
معه ما توافق ما فيه ولا أرى أن يقبله محتوما وهما يقولان لا ندري ما فيه لان الخاتم قد يصنع على الخاتم
ويبدل الكتاب * وإذا قال الخصم للقاضي لا أقر ولا أنكر فان أباحنيفة رحمه الله كان يقول لا أجبره
على ذلك ولكنه يدعو المدعي بشهوده وبهذا يأخذ * قال وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقرأ وينكر
وكان أبو يوسف اذا سكنت يقول له احلف مرارا فان لم يخلف قضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى فقال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر قيل للمدعي ان أردت
أن تخلفه عرضنا عليه البين فان حلف برئ الا أن تأتي بينة وان نكل قلنا لك احلف على دعواه وخذ فان
أبيت لم نعطك بشكوكه شيأ دون عينتك مع نكوله * وإذا أنكر الخصم الدعوى ثم جاء بشهادة الشهود على
المخرج منه فان أباحنيفة رحمه الله كان يقول أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
لا أقبل منه بعد الانكار مخرجا وتفسير ذلك أن الرجل يدعي قبل الرجل الدين فيقول ماله قبلي شيء فيقيم
الطالب البينة على ماله ويقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه ماله وقال أبو حنيفة المطلوب صادق بما قال ليس قبلي
شيء وليس قوله هذا با كذاب لشهوده على البراءة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل
دينا فأنكر المدعي عليه فأقام عليه المدعي بينة بخفاء المشهود عليه بمخرج مما شهد به عليه قبلته منه وليس
انكاره الدين كذبا بالبينة فهو صادق أنه ليس عليه شيء في الظاهر اذا جاء بالمخرج منه ولعله أراد أن يقطع
عنه المؤنة * وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فقال عندي المخرج فان أباحنيفة رحمه الله كان يقول
ليس هذا عندي باقرارا عما يقول عندي البراءة وقد تكون عنده البراءة من الحق ومن الباطل وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار فان جاء بمخرج والا ألزمه الدعوى وأبو حنيفة يقول ان لم يأت بالمخرج
لم تلزمه الدعوى بالبينة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل حقا فقال للمدعي عليه
عندي منها المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا اقرارا يأخذه به الا أن يجيء عنه بالمخرج فليس هذا
باقرار لانه قد يكون عنده المخرج بأن لا يقربه ولا يوجد عليه بينة ولا يأخذ المدعي بالبينة يشتهر ويقبل من
المدعي عليه المخرج وان شهد عليه * قال وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء فلم يقض به القاضي عليه ولم
يثبتته في ديوانه ثم خاصمه اليه فيه بعد ذلك فان أباحنيفة رحمه الله قال اذا ذكر القاضي ذلك أمضاه عليه
وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يعطى ذلك عليه وان كان ذا كراهة حتى يثبتته في ديوانه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل عند الحاكم فأثبت الحاكم اقراره في ديوانه أو كان ذا كراهة

أخذ من قوله وترك
لقول غيره من أصحاب
رسول الله ولا يجوز في
قول رسول الله أن يرد
لقول أحد غيره فان
قال قائل فاذا كرر في
هذا ما يدل على ما
وصفت فيه قيل
له ما وصفت في
هذا الباب وغيره
مفردا وجملة ومنه أن
عمر بن الخطاب امام
المسلمين والمقدم في
المنزلة والفضل وقدم
الصحة والورع والفقه
والثبوت والمبتدئ بالعلم
قبل أن يسئله والكاشف
عنه لأن قوله حكم
يلزم كان يقضي بين
المهاجرين والانصار أن
الدية للعاقلة ولا ترث
المرأة من دية زوجها
شيأ حتى أخبره أو كتب
اليه الفخام بن سفيان
أن النبي كتب اليه أن
يورث امرأة أشيم الضبابي
من دية فرجع اليه
عمر وترك قوله وكان
عمر يقضي أن في
الابهام خمس عشرة
والوسطى والمسبعة
عشر أعشرا وفي السقي
تلى الخمس تسعا وفي
الخنصر ستا حتى وجد
كتاب عند آل عمرو بن حزم

لاقراره ولم يثبت في ديوانه فسواء كان ممن يأخذ بالاقرار عنده أخذه به ولا معنى للديوان الا الذكر واذا كان القاضي ذا كرافسواء كان في الديوان أو لم يكن « قال الربيع » وكان الشافعي يجيز الاقرار عند القاضي وانما كره أن يتكلم بإجازته لحال ظلم بعض القضاة

(باب الفرية)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي أولست من بني فلان لقبيلة فان أباحنيقة رجه الله كان يقول لاحد عليه في ذلك وانما قوله هذا مثل قوله يا كوفي يا بصري يا شامي حدثنا أبو يوسف عن حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بذلك وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس هو من ولد فلان لصلبه وانما هو من ولد الولدان القذف ههنا انما وقع على أهل الشرك الذين كانوا في الجاهلية وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول فيها جميعا الحد (قال الشافعي) رجه الله واذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي وقفته فان قال عنيت بنطي الدار أو بنطي اللسان أحلفته بالله ما أراد أن ينفيه ونسبه إلى النبط فان حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى وان أبي أن يحلف أحلفت المقول له لقد أراد نفيك فاذا حلف سألت القائل عن نفي فاذا قال ما نفيته ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعا على أم المقول له فان كانت حرة مسلمة حددته ان طلبت الحد فان عفت فلا حد لها وان كانت ميسة فلا ينهها القيام بالحد وان قال عنيت بالقذف الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحد من أهل الاسلام وعزيرته ولم أحده وان قال لست من بني فلان لحدته ثم قال انما عنيت لست من بنيه لصلبه انما أنت من بني بنيه لم أقبل ذلك منه وجعلته قاذفا لأنه فان طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك الا أن يقول نفي الحد الأعلى الذي هو جاهلي فأعززه ولا أحده لان القذف وقع على مشركة * واذا قال الرجل لرجل لست ابن فلان وأمه أمة أو نصرانية وأبوه مسلم فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لاحد على القاذف انما وقع القذف ههنا على الأم ولا حد على قاذفها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في ذلك عليه الحد (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا نفي الرجل الرجل من أبيه وأم المنى ذمية أو أمة فلا حد عليه لأن القذف انما وقع على من لا حد له ولكنه ينكح عن أذى الناس بتعزير لا حد * قال واذا قذف رجل رجلا فقال يا ابن الزانية وقدمات الابوان فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول انما عليه حد واحد لأنها كلمة واحدة وبهذا يأخذ قلت ان فرق القول أو جمعه فهو سواء وعليه حد واحد وكان ابن أبي ليلى يقول عليه حدان ويضربه الحدين في مقام واحد وقد فعل ذلك في المسجد (قال الشافعي) رجه الله واذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية وأبواه حران مسلمان ميتان فعليه حدان ولا يضربهما في موقف واحد ولكنه يجدهم يجلس حتى اذا برأ جلدته حد حداننا وكذلك لو فرق القول أو جمعه أو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فلكل واحد منهم حده ألا ترى أنه لو قذف ثلاثة بالزنا فلم يطلب واحد الحد وأقرأ خبر بالزنا الحد الطالب الثالث حداناما ولو كانوا شركاء في الحد ما كان ينبغي أن يضرب الاثلث حد لان حدين قد سقطا عنه أحدهما باعتزاف صاحبه والاخر ترك صاحبه الطلب وعفوه واذا كان الحد حق المسلم فكيف يبطل بحال أرايت لو قتل رجل ثلاثة أو عشرة معا أما كان عليه لكل واحد منهم دية ان قتلهم خطأ وعليه القودان قتلهم عمدا ودية لكل من لم يقدم منه لانهم لا يجذون إلى القود سبيلا * واذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية أو قالت المرأة للرجل يا ابن الزانية والابوان حسان فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول اذا كنا خبيين بالكوفة لم يكن على قاذفهما الحد الا أن يأتيا يطلبان ذلك ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وان وجبا عليه جميعا وبه يأخذ * قال ولا يكون في هذا أبدا الا حد واحد وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعا حدين في مقام واحد

الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم في كل أصبح مما هنالك عشر من الابل فترك الناس قول عمر وصاروا إلى كتاب النبي ففعلوا في ترك أمر عمر لامر النبي فعل عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لامر النبي صلى الله عليه وسلم وذلك الذي أوجب الله عليه وعلمهم وعلى جميع خلقه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وفي هذا دلالة على أن حاكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله فيه سنة لم يعلمها ولم يعلمها أكثرهم وذلك يدل على أن عظم خاص بالاحكام خاص على ما وصفت لا عام كعام رجل القرائض (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقد علم أبو بكر حتى لقي الله فشتوى بين الجز والعبد ولم يفضل بين أحد بتأنيده ولا نسب ثم قسم عمر فالغنى العبيد وفضل بالنسب والستات فقسم على فالغنى العبيد وشتوى بين الناس وهذا أعظم ما يلبى الخلفاء وأعمه وأولاه أن لا

يختلفوا فيه وانما الله جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم النفي وقسم الغنينة وقسم الصدقة فاختلف الأئمة فيها ولم يمتنع أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لحاكمهم وإن كان رأيهم خلاف رأيه وأن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيه ما يرد على من ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم ولم يردوه عليه فلا يكون إلا وقدرأوا رأيه من قبل أنهم لو رأوا رأيه فيه لم يخالفوه بعده فان قال قائل قدرأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فيدخل عليك في هذا أن كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر ثم يجمعوا على قسم علي وكل واحد منهم يخالف صاحبه فإجماعهم إذا ليس بحجة عندهم أولا ولا آخر وكذلك

ويضرب المرأة قائة ويضربهما حدين في كلمة واحدة ويقم الحدود في المسجد أظن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى الا حد واحد فان أخذه بعضهم فحمله كان لجميع ما قذف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وقال لا تقام الحدود في المساجد (قال الشافعي) ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد ولكنه يحدا أحدهما ثم يحبس حتى يبرأ ثم يحدا الآخر ولا يحدا في مسجد * ومن قذف أبا رجل وأبوه حتى لم يحدا حتى يكون الأب الذي يطلب وإذا مات كان لابن أن يقوم بالحد وإن كان له عدد بنين فأبهم قام به حمله وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وإن وجبا عليه جميعا ولكنه يقيم عليه أحدهما ثم يحبس حتى يخف الضرب ثم يضرب الحد الآخر وانما الحدان في شرب وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كاه وشرب كاه مرارا أو زنا مرارا فانما عليه حد واحد * قال ولو كان الابن المقذوفان حين كانا بمنزلة الميتين في قول ابن أبي ليلى وأما في قول أبي حنيفة فلا حق للولد حتى يحجى الوالدان أو أحدهما يطلب قذفه وانما عليه حد واحد في ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتضرب الرجال في اليد وقياما وفي التعزير وتترك لهم أيديهم يتقون بها ولا تربط ولا يحدون وتضرب النساء جلوسا وتضم عليهن ثيابهن ويربطن لثلايتن كشفن ويلين رباط ثيابهن أو تلبسه منهن امرأة * وإذا قذف الرجل رجلا ميتا فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يأخذ بحدم الميت الا الولد أو الوالد وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يأخذ أيضا الاخ والاخت وأما غير هؤلاء فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يأخذ حدم الميت ولده وعصبته من كانوا * وإذا قذف الرجل امرأته وشهد عليه الشهود بذلك وهو يجحد فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا رفع إلى الامام خبره حبسه حتى يلاعن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا جحد ضربه الحد ولا أجبره على اللعان منها إذا جحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسلمة وطلبت أن يحذلهما وبجحد شهادتهما قيل له ان لا عنت خرجت من الحدوان لم تلعن حدنالك

(باب النكاح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المرأة بغير مهر مسمى فدخل بها فان لها مهر مثلها من نساءها لا وكس ولا شطط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى نساؤها أخواتها وبنات عمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نساؤها أمهاتها وأخواتها (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلهما صداق مثلها من نساءها ونساؤها نساء عصبته الأخوات وبنات العم وليس الأم ولا الخالات إذا لم يكن بنات عصبته من الرجال ونساؤها اللاتي يعتبر عليهن من كان مثلها من أهل بلدها وفي سننها وجمالها وماله وأدبها وصراحتها لان المهر يختلف باختلاف هذه الحالات * وإذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ابن أخيه وهو صغير يتيم في حجره فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول النكاح جائز وله الخيار إذا أدرك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك ثم يرجع أبو يوسف وقال إذا تزوج الولي فلا خيار وهو مثل الأب (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولا من النساء الا أن يزوجهن الاباء والأجداد إذا لم يكن لهن آباء فانهم آباء وإذا زوجهن أحد سواهم فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثان فيه وإن كبرا فان دخل عليها فأصابها فلهما المهر ويفرق بينهما ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا طهاره ولا إيلائه لانهم لم تكن زوجة قط * وإذا تزوج الرجل المرأة وامرأته فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو جائز بلغنا ذلك عن عبد الله بن جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ تزوج عبد الله بن جعفر امرأة على رضي الله عنه وابنته جميعا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز النكاح وقال كل امرأتين

لو كانت احداهما رجلا لم يحل لهما نكاح صاحبتها فلا ينبغي للرجل أن يجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس أن يجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها (قال الشافعي) فان قال قائل لم زعمت أن الآباء يزوجون الصغار قيل زوج أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست أو سبع وبنى بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت تسع فالحال ان اللذان كان فيهما النكاح والدخول كانا وعائشة صغيرة ممن لا أمر لهما في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته صغيرة فان قال قائل فاذا أجزت هذا الآباء ولم تلتفت الى القياس في أنه لا يجوز أن يعقد على حرة صغيرة نكاح ثم يكون لهما الخيار لان أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيه خيار الا في الاماء اذا تحولت حالهن والحر ائرا لا تحول حالهن ولا يجوز أن يعقد عليهن ما لهن منه بد ثم يلزمهن فكيف لم يجعل الأولياء قياسا على الآباء قيل لا فتراق الآباء والاولياء وأن الأب عاك من العقد على ولده ما لا يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر بالغاً ولا يرد عنها وان كرهت ولا يكون ذلك للعلم ولا للاخت ولا لولي غيره فان قال قائل فاننا لا نجيز إلا ب أن يعقد على البكر بالغاً ونجعل عقده عليها صغيرة جائزا لا خيار لهما فيه وتجعل لهما الخيار ان عقد عليها ولي غيره ولو كان مثل سائر الأولياء ما كنت قد فرقت بينه وبين الأولياء وهذا مكتوب في كتاب النكاح وإذا نظر الرجل الى فرج المرأة من شهوة فان أباحني فترحم الله كان يقول تحرم على ابنه وعلى أبيه وتحرم عليه أمها وابنتها بلغنا ذلك عن ابراهيم وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه خلا بجارية له فخردها وأن ابنه استوهبها منه فقال له انها لا تحل لك وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ملعون من نظر الى فرج امرأة وأمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحرم من ذلك شيء ما لم يلمسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم عليه بالنظر دون اللمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يتزوج الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما ما لان الله عز وجل انما حرم الجمع بين الاختين وهاتان ليستا باختين وحرمان الام والبنت احداهما باعدا الاخرى وهذه ليست بأم ولا بنت وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على رضي الله عنه وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة رجل وابنته وإذا نظر الرجل الى فرج أمته من شهوة فان أباحني فترحم الله تعالى كان يقول لا تحل لابيه ولا لابنه ولا تحل له أمها ولا بنتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضي الله عنه يقول هي له حلال حتى يلمسها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا زنا الرجل بالمرأة فلا تحرم عليه هي ان أراد أن ينكحها ولا أمها ولا ابنتها لان الله عز وجل انما حرم بالحللال والحرام ضد الحللال وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن وإذا تزوج الرجل المرأة بشاهدين من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفؤ لهما فان أباحني فترحم الله كان يقول النكاح جائز ألا ترى أنهم الو رفعت أمرها الى الحاكم وأبى وليها أن يزوجهما كان للحاكم أن يزوجهما ولا يسعه الا ذلك ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائزا ولا يجوز ذلك منها وهي قد وضعت نفسها في الكفاءة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن امرأة تزوجت ابنتها بآء أولياءها فخاصموا الزوج الى علي رضي الله تعالى عنه فأجاز على النكاح وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك وقال أبو يوسف هو موقوف وان رفع الى الحاكم وهو كفؤ أجزت ذلك كأن القاضي هاهنا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فأجاز ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا وإذا تزوج الرجل المرأة فأعلن المهر وقد كان أسرق قبل ذلك مهرا أو شهد شهودا عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعته يسمعون بها القوم وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر ثم تزوج فأعلن الذي قال فان أباحني فترحم الله

لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقول قلت لا يقال شيء من هذا الجاع ولكن ينسب كل شيء منه الى فاعله فينسب الى أبي بكر فاعله والى عمر فاعله والى علي فاعله ولا يقال لغيرهم من أخذ منهم موافق لهم ولا يخالف ولا ينسب الى ساكت قول قائل ولا عمل عامل انما ينسب الى كل قوله وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من يدعيه فان قال قائل أقبح من هذا قلنا انما بدأنا به لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأولى أن لا يختلفوا فيه وأن لا يجهل له العامة ونحن نجد كثيرا من ذلك أن أبابكر جعل الجدا بأثم طرح الاخوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلى ومن ذلك أن أبابكر رأى علي بعض أهل الردة فداء وسبما وجسهم بذلك فأطاقهم عمر وقال لاسبي ولا فداء

مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن جابط حدثه قال توفي جابط فأعتق من صلي من رقيقه وصام وكانت له أمة ثوبية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم ترعه إلا بجملها وكانت ثيبيا فذهب إلى عمر فحدثه فقال له عمر لانت الرجل الذي لا يأتي بخير فأفرغه ذلك فأرسل إليها عمر فقال أيعيت فقال نعم من امر عرس بدرهمين فإذا هي تستهل بذلك ولا تيكتمه قال وصادف عليا وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال علي وعبد الرحمن قد وقع عليها الحد فقال أشر علي يا عثمان فقال قد أشار علي بك أخوالك فقال أشر علي أنت قال أراها تستهل به كأنها لا تعلمه وليس الحد إلا على من علمه فقال عمر

رضي الله عنه كان يقول المهر هو الأول وهو المهر الذي في السر والسمعة باطل الذي أظهر للقوم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول السمعة هي المهر والذي أسر باطل أبو يوسف عن مطرف عن عامر قال إذا أسر الرجل مهر أو أعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية * أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح وأبراهيم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل امرأة بمهر علانية وأسرق قبل ذلك مهرها أقل منه فالمهر مهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح إلا أن يكون شهودا للمهرين واحدا فيثبتون على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقدا النكاح عليه وأعلننا الخطبة بمهر غيره أو يشهدون أن المرأة بعد العقد أقربت بأن ما شهدا به منه سمعة لا مهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدي عدل ورضا المنكوحه والنكاح كح الافي الامة فان سيدها يزوجهها والبكر فان أباهما يزوجهما ومن لم يبلغ فان الأب يزوجونهما وهذا مكتوب في كتاب النكاح * قال وإذا تزوج الرجل ابنته وقد أدركت فان أباه حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كرهت ذلك لم يجز النكاح عليها لأنها قد أدركت وملكت أمرها فلا تكرر على ذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البكر تستأمر في نفسها وإذا صممتها فلو كانت إذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول النكاح جائز عليها وإن كرهت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إنكاح الأب خاصة جائز على البكر بالغة وغير بالغة والدلالة على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فجعل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه بالمؤامرة والمؤامرة قد تكون على استبطابة النفس لأنه روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأمر والنساء في بناتهن ولقول الله عز وجل وشاورهم في الأمر ولو كان الأمر فيهن واحدا لقال الأيم والبكر أحق بنفسيهما وهذا كله مستقصى بحججه في كتاب النكاح * وإذا تزوج الرجل المرأة ثم اختلفا في المهر فدخل بها وليس بينهما بينة فان أباه حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها مهر مثلها إلا أن يكون ما ادعت أقل من ذلك فيكون لها ما ادعت وكان ابن أبي ليلى يقول إنما لها ما سمي لها الزوج وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ ثم قال أبو يوسف بعد إن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أو قريبا منه قبل منه والام يقبل منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج الرجل المرأة فدخل بها ولم يدخل بها فاختلعا في المهر تحللفا وكان لها مهر مثلها كان أقل مما ادعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كلقول في البيوع الفاتية إلا أن لا ترد العقد في النكاح بما يرد به العقد في البيوع ونحكم له حكم البيوع الفاتية لأن البيوع الفاتية يحكم فيها بالقيمة وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلعة * وإذا اعتقت الإمية وزوجهها حر فان أباه حنيفة رحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار إن شئت اختارت نفسها وإن شئت أقامت مع زوجها وكان ابن أبي ليلى يقول لا خيار لها ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول كان زوجها عبدا ومن حجة أبي حنيفة في ذلك أنه يقول إن الامة لا تملك نفسها ولا نكاحها وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوجها بريرة كان حرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعتقت الامة فان كانت تحت عبدا فلها الخيار وإن كانت تحت حرا فلا خيار لها وذلك أن زوجها بريرة كان عبدا وهذا مكتوب في كتاب النكاح * وإذا تزوجت زوجها غائبا كان قد نعي إليها فولدت من زوجها الآخر ثم جاء زوجها الأول فان أباه حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الولد الأول وهو صاحب الفراش وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولد للفراش وللعاهر الحجر وكان ابن أبي ليلى يقول الولد للآخر لأنه ليس بعاهر والعاهر الزاني لأنه يمتزج وكذلك بلغنا عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا بلغ المرأة وفاة زوجها فاجتهدت

قال أبو يوسف عن الأشعث بن سوار عن الحكم عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه كان يقول في الحرام أن نوى عينا فمين وان نوى طلاقا فطلاق وهو ما نوى من ذلك * وإذا قال الرجل كل حل علي حرام فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول الزوج فان لم يعن طلاقا فليس بطلاق وانما هي عين يكفرها وأن عني الطلاق ونوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بآئنة وان نوى طلاقا ولم ينو عددا فهي واحدة بآئنة وكذلك إذا قال لامرأته هي علي حرام وكذلك إذا قال لامرأته خلية أو برة أو بائن أو بة فالقول قول الزوج وهو ما نوى ان نوى واحدة فهي واحدة بآئنة وان نوى ثلاثا فثلاث بلغنا ذلك عن شريح وان نوى اثنتين فهي واحدة بآئنة وان لم ينو طلاقا فليس بطلاق غير أن عليه اليمين ما نوى طلاقا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في جميع ما ذكرت هي ثلاث تطليقات لا ندنيه في شيء منها ولا نجعل القول قوله في شيء من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي حرام فان نوى طلاقا فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق والقول في ذلك قوله مع عينه وان لم يرد طلاقا فليس بطلاق ويكفر كفارة يمين قياسا على الذي يحرم أمته فيكون عليه فيها الكفارة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حرّم أمته فأمر الله عز وجل لم تحرم ما أحل الله لك بتبغي مرضاة أزواجك وجعلها الله عينا فقال قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم * وإذا قال الرجل لامرأته أمرك في يدك فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول اذا كان الزوج نوى ثلاثا فهي ثلاث وان كان نوى واحدة فهي واحدة بآئنة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي ثلاث ولا يسئل الزوج عن شيء (قال الشافعي) وإذا خير الرجل امرأته أو ملكها أمرها فطلعت نفسها تطليقة فهو علك الرجعة فيها كما يملكها لو ابتدأ طلاقها وكان أبو حنيفة يقول في الخيار إن اختارت نفسها فواحدة بآئنة وان اختارت زوجها فلا شيء وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول ان اختارت نفسها فواحدة يملك بها الرجعة وان اختارت زوجها فلا شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق وأما أحدث كل واحدة منهم مالها وهي بائن منه حلال غيره وهكذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام * وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق بالتطليقة الاولى ولم يقع عليها التطليقتان الباقيتان وهذا قول أبي حنيفة بلغنا عن عمر بن الخطاب وعن علي وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وإبراهيم بذلك لان امرأته ليست عليها عدة فقد بانت منه بالتطليقة الاولى وحلت للرجال ألا ترى أنها لو تزوجت بعد التطليقة الاولى قبل أن يتكلم بالثانية زوجا كان نكاحها جائزا فكيف يقع عليها الطلاق وهي ليست بأمرأة وهي امرأة غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الثلاث التطليقات اذا كانت من الرجل في مجلس واحد على ما وصفت لك * وإذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة وشهد آخر أنه طلقها اثنتين فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول شهادتهما باطلة لانهما قد اختلفا وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليهما من ذلك تطليقة لانهما قد اجتمعا عليها وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الرجل أنه سمع رجلا يقول لامرأته أنت طالق واحدة وشهد آخر أنه سمعه يقول لها أنت طالق ثنتين فهذه شهادة مختلفة فلا تجوز ولو شهدا فعلا لشهد أنه طلق امرأته وقال أحدهما قد

صدقته صدقة
والذي نفسي بيده ما
الحد الا على من علمه
بجلدها عـر مائة
وغربها عـاما (قال
الشافعي) يخالف
عليه وعبد الرحمن فلم
يحدّها حدّها عندهما
وهو الرجم وخالف
عثمان أن لا يحدّها
بجلّ وجلدها مائة
وغربها عـاما فلم يرو
عن أحد منهم من
خلافه بعد حدّها ايها
حرف ولم يعلم خلافهم
له الا بقولهم المتقدم قبل
فعله قال وقال بعض
من يقول ما لا ينبغي له
اذ قيل حد عمر مولاة
حاطب كذا لم يكن
ليحدّها الا باجماع
أصحاب رسول الله
جهالة بالعلم وجرأة
على قول ما لا يعلم ومن
اجترأ (١) على أن يقول
ان قول رجل أو عمله
في خاص من الاحكام
ما لم يجلّ عنه وعنهم
قال عندنا ما لم يعلم
(قال الشافعي) وقضى
عمر أن لا تباع أمهات
الاولاد وخالفه عليّ

(١.) لعله على أن يقول
في قول رجل الخ تأمل

وغيره وقضى عمر في
الضرس بجمل وخالفه
غيره بفعل الضرس
سنا فيهما جس من الابل
وقال عمر وعلى وابن
مسعود وأبو موسى
الاشعري وغيرهم للرجل
على امرأته الرجعة
حتى تظهر من الحيضة
الثالثة وخالفهم غيرهم
فقال اذا طعنت في
الدم من الحيضة الثالثة
فقد انقطعت رجعت
عنهما مع أشياء كثر مما
وصفت فدل ذلك على
أن قائل السلف يقول
برأيه ويخالفه غيره
ويقول برأيه ولا يروى
عن غيره فيما قال به شيء
فلا ينسب الذي لم يرو
عنه شيء الى خلافه ولا
موافقته لانه اذا لم يقل
لم يعلم قوله ولو جاز أن
ينسب الى موافقته جاز
أن ينسب الى خلافه
ولكن كذا كذب اذا لم
يعلم قوله ولا الصدق فيه
الا أن يقال ما يعرف
اذا لم يقل قولاً وفي هذا
دليل على أن بعضهم
لا يرى قول بعض حجة
تلتزمه اذا رأى خلافها
وأنهم لا يرون اللزم
الا الكتاب أو السنة

أثبت الطلاق ولم أثبت عدده وقال الآخر قد أثبت الطلاق وهو ثنتان لزمته واحدة لانهما مجتمعان عليها
* واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وقد دخل بها فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول في ذلك لها السكني
والنفقة حتى تنقضي عدتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها السكني وليس لها النفقة وقال أبو حنيفة
لم وقد قال الله عز وجل في كتابه فأنفقوا عليهن حتى يرضى عنهن وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه أنه جعل للطقة ثلاثاً للسكني والنفقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً
ولا حبيل بها فلها السكني وليس لها نفقة وهذا مكتوب في كتاب الطلاق * واذا آلى الرجل من امرأته
خلف لا يقربها شهراً أو شهرين أو ثلاثاً لم يقع عليه بذلك إيلاء ولا طلاق لان عينة كانت على أقل من أربعة
أشهر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحمول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
قول أبي حنيفة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مول منها ان تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء
تطبيقاً بئنة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يقم عليه
حكم الإيلاء لان حكم الإيلاء انما يكون بعد مضي الأربعة أشهر فيوم يكون حكم الإيلاء يكون الزوج لا عين
عليه واذا لم يكن عليه عين فليس عليه حكم الإيلاء وهذا مكتوب في كتاب الإيلاء * واذا حلف الرجل
لا يقرب امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فتركهها أربعة أشهر فلم يقربها فيه ولا في غيره فان أباحنيقة رجه
الله كان يقول ليس عليه في هذا إيلاء ألا ترى أن له أن يقربها في غير ذلك البيت ولا تجب عليه
الكفارة وانما الإيلاء كل عين تمنع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها الا أن يكفر عينة وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا هو مول ان تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطبيقاً بئنة (قال
الشافعي) رجه الله واذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضع يسميه
فليس على هذا حكم الإيلاء انما حكم الإيلاء على من كان لا يصل الى أن يصيب امرأته بحال الا لزمه الحنث
فأما من يقدر على اصابته امرأته بلا حنث فلا حكم للإيلاء عليه * واذا طاهر الرجل من امرأته فقال أنت
على كظهر أفي يوماً أو وقت وقتاً كثر من ذلك فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هو مظاهر منها
لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الظهار فاذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة وكان له أن
يقربها بغير كفارة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مظاهر منها أبداً وان مضى ذلك الوقت فهو مظاهر
لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار (قال الشافعي) رجه الله واذا طاهر الرجل من امرأته يوماً فأراد
أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الظهار وان مضى ذلك اليوم ولم يقربها فيه فلا كفارة للظهار عليه كما
قلنا في المسئلة في الإيلاء اذا سقطت اليمين سقط حكم اليمين والظهار عين لا طلاق * واذا ارتد الزوج عن
الاسلام وكفر فان أباحنيقة رجه الله كان يقول بانت منه امرأته اذا ارتد لا تكون مسلمة تحت كافر
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي امرأته على حالها حتى يستتاب فان تاب فهي امرأته وان أبي قتل
وكان لها ميراثها منه (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتد الرجل عن الاسلام فنكح امرأته موقوف
فان رجع الى الاسلام قبل أن تنقضي عدتها فهما على النكاح الاول وان انقضت عدتها قبل رجوعه الى
الاسلام فقد بانت منه واليمينونة فسخ بلا طلاق وان رجع الى الاسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقاً وهذا مكتوب
في كتاب المرتد * قال واذا رجعت المرأة من أهل الاسلام الى الشرك كان هذا والباب الاول سواء في
قولهما جميعاً غير أن أباحنيقة كان يقول يعرض على المرأة الاسلام فان أسلمت خلى سبيلها وان أبت
حبست في السجن حتى تتوب ولا تقتل بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن أبي ليلى يقول
ان لم تتب قتلت وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة وكيف تقتل وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن قتل النساء في الحروب من أهل الشرك فهذه مثلهم (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتدت المرأة

عن الاسلام فلا فرق بينها وبين الرجل تستتاب فان تابت والا قتلت كما يصنع بالرجل نفي الفنا في هذا بعض الناس فقال يقتل الرجل اذا ارتد ولا تقتل المرأة واحتج بشيء رواه عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله وقد روى شبيه بذلك الاسناد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فلم تر أن نحتج به اذا كان اسناده مما لا يثبت به أهل الحديث واحتج من خالفنا بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء في دار الحرب وقال اذا نهى عن قتل المشركات اللاتي لم يؤمنن فالمؤمنات التي ارتدت عن الاسلام أولى أن لا تقتل قيل لبعض من يقول هذا القول قدر وبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الكبير الفاني وعن قتل الاجير ورويت أن أبا بكر الصديق نهى عن قتل الرهبان أفرأيت أن ارتد شيخ فان أوجير أتدع قتلها أو ارتد رجل راهب أتدع قتله قال لا قيل ولم لأن حكم القتل على الردة حكم قتل حد لا يسع الوالي تعطيله مخالف لحكم قتل المشركين في دار الحرب قال نعم قلت فكيف احتججت بحكم دار الحرب في قتل المرأة ولم تره حجة في قتل الكبير الفاني والاجير والراهب ثم قلت لنا أن ندع أهل الحرب بعد القدرة عليهم ولا نقتلهم وليس لنا أن ندع مرتدا فكيف ذهب عليك اقتراحهم في المرأة فان المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل * واذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها فهي طالق فان أبا حنيفة كان يقول هو كما قال وأي امرأة تزوجها فهي طالق واحدة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع عليه الطلاق لانه عم فقال كل امرأة أتزوجها فإذ أسى امرأة مسماة أو مصرابعية أو جعل ذلك الى أجل فقولهم ما فيه سواء ويقع به الطلاق « قال الربيع » للشافعي فيه جواب * قال واذا قال الرجل لامرأة أن تزوجتك فأنت طالق أو قال اذا تزوجت الى كذا وكذا من الأجل امرأة فهي طالق أو قال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا وكذا فهي طالق أو من بني فلان فهي طالق فهم جميعا كناية قولان اذا تزوج تلك فهي طالق وان دخل بها فان أبا حنيفة كان يقول لها مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق الذي وقع عليها قبل الدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر ويفرق بينهما في قولهم جميعا * قال واذا قذف الرجل امرأته وقد وطئت وطأ حراما قبل ذلك فان أبا حنيفة كان يقول لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد * ولو قذفها غير زوجها لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان (قال الشافعي) واذا وطئت المرأة وطأ حراما مما يدرأ عنها الحد فيه ثم قذفها زوجها سئل فان قذفها حاملا وانتفي من ولدها وعن بينهما ان الولد لا ينفي الابلعان وان قذفها غير حامل بالوطء الاول أو برتا غير فلاحده عليه وعليه التعزير وكذلك ان قذفها بأجنبي فقال عنت ذلك الوطء الذي هو محرم فلاحده عليه وعليه التعزير * واذا قال الرجل لامرأته لا حاجة لي فيك فان أبا حنيفة كان يقول ليس هذا بطلاق وان أراد به الطلاق وبه يأخذ وقال أبو حنيفة وكيف يكون هذا طلاقا وهو بمنزلة لا أشتهيك ولا أريدك ولا أهواك ولا أحبك فليس في شيء من هذا طلاق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأته لا حاجة لي فيك فان قال لم أرد طلاقا فليس بطلاق وان قال أردت طلاقا فهو طلاق وهي واحدة الا أن يكون أراد أكثر منها ولا يكون طلاقا الا أن يكون أراد به إيقاع طلاق فان كان انما قال لا حاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق فلا طلاق حتى يوقعه بطلاق غير هذا * واذا قذف الرجل وهو عبد امرأته وهي حرة وقد أعتق نصف العبد أحد الشريكين وهو يسعي للآخر في نصف قيمته فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو عبد ما بقي عليه شيء من السعاية وعليه حد العبد وكان ابن أبي ليلى يقول هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ وكذلك لو شهد شهادة أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحد العبد والأمة في كل شيء حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعا الحرية ولو بقي سهم من ألف سهم فهو رقيق (قال الشافعي)

وأنهم لم يذهبوا قط ان شاء الله الى أن يكون خاص الاحكام كلها اجماعا كاجماعهم على الكتاب والسنة وجل الفرائض وأنهم كانوا اذا وجدوا كتابا أو سنة اتبعوا كل واحد منهما فاذا تأولوا ما يحتمل فقد يختلفون وكذلك اذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنة اختلفوا (قال الشافعي) رضي الله عنه وكفى حجة على أن دعوى الاجماع في كل الاحكام ليس كما ادعى من ادعى ما وصفت من هذا ونظائره أكثر منه وجلته أنه لم يدع الاجماع فيما سوى جل الفرائض التي كلفتها العامة أحد من أصحاب رسول الله ولا التابعين ولا القرون الذين بعدهم ولا القرن الذين يلونهم ولا عالم علمته على ظهر الارض ولا أحد نسبه العامة الى علم الا حينا من الزمان فان قائلا قال فيه بمعنى لم أعلم أحدا من أهل العلم عرفه وقد حفظت عن عدد منهم ابطاله ومتى كانت عامة من أهل

العلم في دهر بالبدان
على شيء وعامة قبلهم
قبل يحفظ عن فلان
وفلان كذا ولم نعلم لهم
مخالفاً وأخذ به ولا نزع
أنه قول الناس كلهم
لأننا لا نعرف من قاله
من الناس إلا من
سمعناه منه أو عنه قال
وما وصفت من هذا
قول من حفظت عنه
من أهل العلم نصاً
واستدلالاً (قال
الشافعي) رضي الله
عنه والعلم من وجهين
اتباع واستنباط
والاتباع كتاب
فإن لم يكن فسنه فإن لم
تكن فقول عامة من
سلفنا لا نعلم له مخالفاً
فإن لم يكن فقياس على
كتاب الله عز وجل فإن
لم يكن فقياس على
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فإن لم
يكن فقياس على قول
عامة سلفنا لا مخالف له
ولا يجوز القول إلا
بالقياس وإذا قاس من
له القياس فاختلفوا
وسع كلاً أن يقول بجمع
اجتهاده ولم يسعه
اتباع غيره فيما أدى

وكذلك لا يحدده حتى تكمل فيه الحرية ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية * ولو قذف رجل
هذا العبد الذي يسمى في نصف قيمته لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة لأنه بمنزلة العبد وكان على قاذفه الحد
في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ * ولو قطع هذا العبد يدرج رجل متعدي لم يكن عليه القصاص في قول أبي حنيفة
وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل أو كثيراً وحده
أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد مادام عليه درهم من قيمته وكذلك هو في قولهما
جميعاً لو أعتق جزء من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته إن شاء الله تعالى * وإذا كانت أمة
بين اثنين ولها زوج عبد أعتقها أحد موليا وقضى عليها بالسعاية لا تحرم لم يكن لها خيار في النكاح في
قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعتق وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق عليها وبه
يأخذ * ولو طلق يومئذ كانت عدتها وطلاقها في قول أبي حنيفة عدة أمة وطلاق أمة وكانت عدتها
وطلاقها في قول ابن أبي ليلى عدة حرة وطلاق حرة ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تتزوج لم يكن لها ذلك
حتى يأذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية في يوم تكمل فيها
الحرية فلها الخيار فإن طلقته وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عدتها عدة أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة
* وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء فلان وفلان غائب لا يدرى أحى هو أم ميت أو فلان ميت
قد علم بذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليها الطلاق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق قال أبو حنيفة وكيف يقع عليها الطلاق ولم يشأ فلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن شاء فلان وفلان ميت قبل ذلك أو مات فلان بعدما قال ذلك وقبل أن
يشاء فلا تكون طالقاً أبداً بهذا الطلاق اذ لو كان فلان حاضراً حياً ولم يشأ لم تطلق وانما يتم الطلاق بمشيئته
فإذا مات قبل أن يشاء علمنا أنه لا يشاء أبداً ولم يشأ قبل فتطلق بمشيئته * وإذا قذف الرجل امرأته وقامت لها
البينة وهو يحد فإن أبا حنيفة كان يقول يلاعن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلاعن ويضرب
الحد * وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فإن أبا حنيفة كان يقول ليس هذا باقرار
بالنكاح انما أمره بأن يفارقها فكيف يكون هذا اقراراً بالنكاح وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذا
اقرار بالنكاح (قال الشافعي) وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فليس هذا باقرار
بالنكاح من مولاه في قول من يقول إن أجازة مولاه فالنكاح يجوز وأما في قولنا فلو أجاز له المولى لم يجز لأن
أصل ما ذهب إليه أن كل عقد نكاح وقعت والجماع لا يحل أن يكون فيها أولاً حد فسخرها فهي فاسدة
لا يجزها إلا أن تجدد ومن أجازها بإجازة أحد بعدها فإن لم يجزها كانت مفسوخة دخل عليه أن يجز أن
ينكح الرجل المرأة على أنه بالخيار وعلى أنها بالخيار والخيار لا يجوز عنده في النكاح كما يجوز في البيع
* وإذا طلق الرجل امرأته تطلقه بائنة فأراد أن يتزوج في عدتها خامسة فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى
كان يقول لا أجيز ذلك وأكرهه وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا فارق الرجل امرأته بخلع أو فسخ نكاح كان له أن ينكح أربعا وهي في العدة وكان له أن كان
لا يجسد طولاً لحرته وخاف العنت على نفسه أن ينكح أمة مسلمة لأن المفارقة التي لا رجعة له عليها غير زوجة
* وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول إن مات بعد
انقضاء العدة فلا ميراث لها منه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث ما لم تتزوج (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وتطلقه لم يكن بقي لها غيرها وهو مريض ثم مات بعد
انقضاء عدتها فإن عامة أصحابنا يذهبون إلى أن لها منه الميراث ما لم تتزوج وقد خالفنا في هذا بعض الناس

اليه اجتهاده بخلافه
والله أعلم

(باب أكل الضب)

« حدثنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن
الضب فقال لست
بأكله ولا يحرمه
* أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عبد الله بن دينار عن
ابن عمر عن النبي نحوه
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أبي أمامة
سهل بن حنيف عن ابن
عباس « قال الشافعي
أشك » قال مالك عن
ابن عباس عن خالد بن
الوليد أو عن ابن عباس
وخالد بن الوليد
أنهما دخلا مع النبي
صلى الله عليه وسلم
بيت ميمونة فأتى بضب
محمود فأهوى اليه
رسول الله بيده فقال
بعض النسوة اللاتي
في بيت ميمونة أخبروا
رسول الله ما يريد أن
يأكل فقالوا هو ضب
يا رسول الله فرفع رسول
الله يده فقلت أحرام هو

بأقويل فقال أحدهم لا يكون لها الميراث في عدة ولا في غير عدة وهذا قول ابن الزبير وقال غيره هي ترثه
مالم تنقض العدة ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله عند أهل العلم بالحديث وهو مكتوب في كتاب الطلاق
وقال غيره ترثه وإن تزوجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ترث مبتوتة في عدة كانت أو غير عدة وهو قول
ابن الزبير وعبد الرحمن طلق امرأته إن شاء الله على أنها لا ترث وأجمع المسلمون أنه إذا طلقها ثلاثا ثم آلى
منها لم يكن موليا وإن تظاهروا لم يكن متظاهرا وإذا قد فهم لم يكن له أن يلاعنها ويبرأ من الحد وإن ماتت
لم يرثها فلما أجمعوا جميعا أنها خارجة من معاني الأزواج لم ترثه * وإذا طلق الرجل امرأته في صحتها ثلاثا
فحد ذلك الزوج وادعته عليه المرأة ثم مات الرجل بعد أن استخلفه القاضي فإن أباحنيضة رضى الله
عنه كان يقول لا ميراث لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث إلا أن تقر بعدموته أنه كان طلقها
ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا البتة فأخلفه القاضي بعد
انكاره وردّها عليه ثم مات لم يحل لها أن ترث منه شيئا إن كانت تعلم أنها طلاقا ولا في الحكم بحال لأنها تقر
أنها غير زوجة فإن كانت تعلم أنها كاذبة حلّ لها فيما بينها وبين الله أن ترثه * وإذا خلا الرجل بامرأته
وهي حائض أو وهي مريضة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإن أباحنيضة رضى الله تعالى كان يقول لها نصف
المهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها المهر كاملا * وإذا قال الرجل لامرأته إن ضمت إليك امرأة
فأنت طالق واحدة فطلقها فبانت منه وانقضت العدة ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج تلك المرأة التي حلف
عليها فإن أباحنيضة كان يقول لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه لم يضمها إليها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته إن ضمت إليك امرأة
فأنت طالق ثلاثا فطلقها وانقضت عدتها ثم نكح غيرها ثم نكحها بعد ذلك كما حديد فلا طلاق عليها وهو لم يضم
إليها امرأة إنما ضمها هي إلى امرأة * وإذا قال الرجل إن تزوجت فلانة فهي طالق فترجها على مهر مسمى
ودخل بها فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول هي طالق واحدة بآنة وعليها العدة ولها مهر ونصف
نصف من ذلك بالطلاق ومهر بالدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر بالطلاق وليس
لها بالدخول شيء ومن حجتة في ذلك أن رجلا آلى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته ثم أتى
ابن مسعود فأمره أن يخطبها فخطبها وأصدقها صداقا مستقبلا ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطاء صداقا ومن
حجة أبي حنيفة أنه قال قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر ولو لم
أجعل عليه المهر جعلت عليه الحد وقال أبو حنيفة كل جماع يدرك فيه الحد ففيه صداق لا بد من الصداق إذا
درأت الحد وجب الصداق وإذا لم أجعل الصداق فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن جواد
عن إبراهيم أنه قال فيه لها مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة * وإذا قال الرجل لامرأته إن دخلت الدار
فأنت طالق إن شاء الله فدخلت الدار فإن أباحنيضة وابن أبي ليلى قال لا يقع الطلاق ولو قال أنت طالق إن شاء
الله ولم يقل إن دخلت الدار فإن أباحنيضة رضى الله عنه قال لا يقع الطلاق وقال هذا والأول سواء وبه
يأخذ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ذلك لا يقع الطلاق ولا العتاق وأخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يقع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل
لامرأته أنت طالق إن شاء الله تعالى فلا طلاق ولا عتاق * وإذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عدتها
فترجعت زوجها ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها الأول فإن أباحنيضة قال هي على الطلاق كله وبه يأخذ
وقال ابن أبي ليلى هي على ما بقي (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها
ونكحت زوجا غيره ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدتها فنكحت الزوج الأول فهي عنده على
ما بقي من الطلاق يهدم الزوج الثاني والثالث ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين وقولنا هذا قول عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه وعدد من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفنا في بعض هذا بعض الناس فقال اذا هدم الزوج ثلاثا هدم واحدة واثنين واحتج بقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسألنا فقال من أين زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم ما هو أقل منها قلنا زعمنا بالامر الذي لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال وما هو قلنا حرمها الله بعد الثلاث حتى تنكح زوجا غيره وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن النكاح الذي أحلها الله به بعد الثلاث اصابه الزوج وكانت محترمة قبل الزوج لا تحل بحال الا بالزوج فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حلالا فلم يكن للزوج هاهنا حكم فرعنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له الا به وكان حكمه قائما ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حلالا بغيره وكان أصل المعقول أن أحد الا يحل له بفعل غيره شيء فلما أحل الله له بفعل غيره أحلنا له حيث أحل الله له ولم يجز أن نقس عليه ما خالفه لو كان الأصل للمعقول فيه وقد رجع الى هذا القول محمد بن الحسن بعدما كان يقول بقول أبي حنيفة والله أعلم

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أنفيه من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك وقال كفى بالنفي فتنة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ينفي سنة الى بلد غير البلد الذي بقر به وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما (قال الشافعي) وينفي الزانيان البكران من موضعهما الذي زنيا به الى بلد غيره بعد ضرب مائة وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني ونفي أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم وقد خالف هذا بعض الناس وهذا مكتوب في كتاب الحدود بحججه * واذا زنى المشركان وهما ثيبان فان أباحنيفة رضي الله عنه قال ليس على واحد منهما الرجم وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم ما الرجم ويروى ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم يهوديا ويهودية وبه يأخذ * أبو يوسف قال أبو حنيفة لا تقام الحدود في المساجد وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقام الحدود في المساجد وقد فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اتحاكم اليها أهل الكتاب ورضوا أن نحكم بينهم فترافعوا في الزنا وأقروا به رجمنا الثيب وضربنا البكر مائة ونفيناه سنة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا وهو معنى كتاب الله تبارك وتعالى فان الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا الا بحكم المسلمين لان حكم الله واحد لا يختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تقام الحدود في المساجد * واذا وطئ الرجل جارية أمه فقال ظننت أنها تحل لي فان أباحنيفة كان يقول يدرأ عنه الحد فانما أقرب بذلك في مقام واحد أربع مرات لم يحدوبه يأخذ وعليه المهر وقال ابن أبي ليلى وأنا أسمع أقر عند رجل أنه وطئ جارية أمه فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم قال له الرابعة ووطئتها قال نعم قال ابن أبي ليلى فأمرت به فجلد الحد وأمرت الجلاوز فأخذ به يده فأخرجه من باب الحسرتفيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل جارية أمه وقال ظننتها تحل لي أحلف ما ووطئتها الا وهو يراها حلالا ثم درى عنه الحد وأغرم المهر فان قال قد علمت أنها حرام على قبل الوطء ثم ووطئتها أحد ولا يقبل هذا الا لمن أمكن فيه أنه يجهل مثل هذا فأما من أهل الفقه فلا قال أبو حنيفة ليس ينبغي للحاكم أن يقول له أفعلت ولا نوجب عليه الحد باقرار أربع مرات في مقام واحد ولو قال ووطئتها جارية أمي في أربعة مواطن لم يكن عليه حد لان الوطء قد يكون حلالا وحراما فلم يقر هذا بالزنا والله أعلم

قال لا ولكنه لم يكن بأرسقوهي فأجدي أعافه قال خالد فاجترته فأكاته ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس موافق لحديث ابن عمر أن رسول الله امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمه وقد امتنع من أكل البقول ذوات الريح لان جبريل يكلمه وأعله عافها لا محرما لها وقول ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لست بأكله يعني نفسه وقدين ابن عباس أنه عافه وقال ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا محرمة قال بخاء يعني ابن عباس بينا وان كان معنى ابن عمر أي من منة قال لست أحرمة وليس حراما ولست آكله تفسير وأكل الضب حلال واذا أصابه المحرم فداء لانه صيد يؤكل

(باب المجمل والمفسر)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله عز وجل فاذا انسلخ

(اختلاف على وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما)

(أبواب الوضوء والغسل والتيمم)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سأل رجل علياً رضي الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئاً من هذا واجباً * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن خالد عن أبي اسحق أن علياً رضي الله عنه قال في التيمم ضرباً للوجه وضرباً للكفين هكذا يقولون ضرباً للوجه وضرباً لليدين إلى المرفقين

(باب الوضوء)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه قال توضأ على رضي الله تعالى عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ظهر قدميه لظننت أن باطنهما أحق أبو معاوية عن الأعمش عن أبي طبيان قال رأيت علياً رضي الله عنه بال ثم توضأ ومسح على النعلين ثم دخل المسجد فخلع نعليه وصلى ابن مهدي عن سفيان عن حبيب عن زيد بن وهب أنه رأى علياً رضي الله عنه فعل ذلك ابن مهدي عن سفيان عن الزبير بن عدي عن أكتل بن سويد بن غفلة أن علياً رضي الله عنه فعل ذلك محمد بن عبيد عن محمد بن أبي اسمعيل عن معقل الخثعمي أن علياً فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسنا ولا إياهم ولا أحد نعلم يقول بهذا من المفتين خالد بن عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب عن أبي الجحتر عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البئر فتموت قال تنزع حتى تغلبهم قال ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بعمار وينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قلتي لم يحمل نجساً وأما هم فيقولون ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلو عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي إن أبي قدمات قال اذهب فواره فقلت أنه مات مشركاً قال اذهب فواره فواريته ثم أتته قال اذهب فاغتسل وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتاً مشركاً غسل ولا وضوء عمرو بن الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي عبيدة عن عبد الله قال القبلة من اللس وفيها الوضوء عن شعبة عن مخارق عن طارق عن عبد الله مثله وهم يخالفون هذا فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأن في القبلة الوضوء وقال ذلك ابن عمر وغيره وعن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل وهذا القول كان في أول الإسلام ثم نسخ (قال الشافعي) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا يتيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا نعلم أحداً يقول به ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن يتيمم ورواه ابن علية عن عوف الأعرابي عن أبي رجاء عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلاً أصابته جنابة أن يتيمم ويصلي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحارث بن الأزعم قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي فلا يعيد له غسلًا وليسوا يقولون بهذا يقولون ليس الخطمي بطهور وإن خالطه الماء الطهور وإنما الطهور الماء محضاً فاما غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فأما الخطمي فلا يطهر وحده

الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال الله جل ثناؤه وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا بكر فمين منع الصدقة أليس قد قال رسول الله لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر هذا من حقها يعني منعهم الصدقة وقال الله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

(أبواب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد عن عقيل عن ابن الجنيبة أن علياً رضي الله تعالى عنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وبهذا نقول نحن لا يحرم بالصلاة إلا بالتكبير وقال صاحبهم يحرم بها بغير التكبير بالتسبيح ورجع صاحباه إلى قولنا وقولنا لا تنقض الصلاة إلا بالتسليم فمن عمل عملهما يفسد الصلاة فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم فقد أفسدها لا فيما بين أن يكبر إلى أن يجلس قدر التشهد (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا وجد أحدكم في صلاته في بطنه رزاً أو قيأاً أو رعافاً فليتنصرف فليتوضأ فإن تكلم استقبل الصلاة وإن لم يتكلم احتسب بما صلى وليسوا يقولون بهذا يقولون ينصرف من الرز وإن انصرف من الرعاف فصلاته تامة ويخالفونه في بعض قوله ويوافقونه في بعضه وإن كانوا يثبتون هذه الرواية فيلزمهم أن يقولوا في الرز ما يقولون في الرعاف لانه لم يخالفه في الرز غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم عن حصين قال حدثنا أبو ظبيان قال كان علي رضي الله عنه يخرج الينا ونحن ننظر إلى تبشير الصبح فيقول الصلاة الصلاة فإذا قام الناس قال نعم ساعة الوتر هذه فإذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم أقامت الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أتيت علياً رضي الله عنه وهو معسكر بدير أبي موسى فوجدته يطم فقلت ادن فكل فقلت اني أريد الصوم فقال وأنا أريد فدنوت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح أقم الصلاة وهذا خبران عن علي رضي الله عنه كلاهما يثبت أنه كان يغلس بأقصى غاية التغليس وهم يخالفونه فيقولون يسفر بالفجر أشد الأسفار ونحن نقول بالتغليس به وهو يوافق ما روينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في التغليس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم وغيره عن ابن حبان التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد قيل ومن جار المسجد قال من أسمع المنادي ونحن وهم نقول يجب لمن لا عذر له أن لا يتخلف عن المسجد فإن صلى فصلاته تجزى عنه إلا أنه قد ترك موضع الفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن زاذان أن علياً رضي الله عنه كان يغتسل من الحجامة ولسنا ولا ياهم نقول بهذا (قال الشافعي) أخبرنا شريك عن عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد أن رجلاً من الخوارج قال لعلي رضي الله عنه ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك الآية فقال علي رضي الله عنه فاصبران وعد الله حق ولا يستخفئك الذين لا يوقنون وهو رأكع وهم يقولون من فعل هذا يريد به الجواب فصلاته فاسدة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلت وبك آمنت وعليك توكلت فقد تم ركوعك وهذا عندهم كلام يفسد الصلاة وهم يكرهون هذا وهذا عندي كلام حسن وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم شبه به ونحن نأمر بالقول به وهم يكرهونه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن خالد الحذاء عن عبد الله بن الحرث عن الحرث الهمداني عن علي رضي الله تعالى عنه كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واجبرني وزاد ابن عليه عن شعبة عن أبي إسحق ونسي أسناده وهم يكرهون هذا ولا يقولون به (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن مغيرة عن أبي رزين أن علياً رضي الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن شماله سلام عليكم سلام عليكم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين عن علي رضي الله عنه مثله سواء وليسوا يأخذون به ويريدون

الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية * أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة ابن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا لقيت عدواً من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال أو ثلاث خصال «شك علقمة» ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أن هم فعلاوا أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأخبرهم أنهم كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المسلمين وليس لهم في النفي شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوا إلى الإسلام فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم وإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم (قال الشافعي) وليست واحدة

من الآتين ناسخة
للأخرى ولا واحد من
الحديثين ناسخ الآخر
ولا مخالف له ولكن أحد
الحديثين والآتين من
الكلام الذي مخرجه
عام يراد به الخاص ومن
المجمل الذي يدل عليه
المفسر فأمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
والله تعالى أعلم أمره
بقتال المشركين من
أهل الأوثان وهم أكثر
من قاتل النبي صلى الله
عليه وسلم وكذلك
حديث أبي هريرة
عن النبي وذكر أبي بكر
وعمر وإياهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم
في المشركين من أهل
الأوثان دون أهل
الكتاب وفرض الله
قتال أهل الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون ان لم
يؤمنوا وكذلك حديث
ابن بريدة في أهل الكتاب
خاصة كما كان حديث
أبي هريرة في أهل
الأوثان خاصة قال
فالفرض في قتال من
دان وآبؤه دين أهل
الأوثان من المشركين
أن يقاتلوا اذا قدر

فيه ورجة الله وبركاته (قال الشافعي) أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل أن عليا رضي الله عنه قنت في المغرب يدعو على قوم باسمائهم وأشياءهم فقلنا آمين هشيم عن رجل عن ابن معقل أن عليا رضي الله عنه قنت بهم فدعا على قوم يقول اللهم العن فلانا بائنا وفلانا حتى عد نفرًا وهم يفسدون صلاة من دعا الرجل باسمه أو دعا على رجل فسماه باسمه ونحن لانفسد بهذا صلاته لانه يشبه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله عنه أن رجلا قال ابي صليت ولم أقرأ قال أتممت الركوع والسجود قال نعم قال تمت صلاتك وهم لا يقولون بهذا ويرغمون أن عليه إعادة الصلاة هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال أقرأ فيما أدركت مع الامام وهم لا يقولون بهذا يقولون انما يقرأ فيما يقضى لنفسه فاما وهو وراء الامام فلا قراءة عليه ونحن نقول كل صلاة صليت خلف الامام والامام يقرأ قراءة لا يسمع فيها قراءتها هشيم ويزيد عن حجاج عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه في امام صلى بغير وضوء قال يعيد ولا يعيدون وهذا موافق للسنة وما روي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار اليهم ثم رجع وعلى جلده أثر الماء (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا جاد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن ابن عون عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال اني كنت جنبا فنسيت (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن اسرائيل عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال اذا أحدث في صلاة بعد السجدة فقد تمت صلاته ولسنا ولا اياهم نقول بهذا أما نحن فنقول انقضاء الصلاة بالتسليم للحديث الذي رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون كل حدث يفسد الصلاة الا حدثا كان بعد التشهد أو أن يجلس مقدار التشهد فلا يفسد الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن أصحابه عن أبي اسحق عن أبي الخليل عن علي رضي الله عنه كان اذا افتتح الصلاة قال لا اله الا أنت سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وقدر وينا من حديثنا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام اذا افتتح الصلاة وبهذا ابتداء يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام اذا افتتح الصلاة وبهذا ابتداء يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن وكيع عن الأعمش عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه كان اذا تشهد قال بسم الله وبالله وليسوا يقولون بهذا وقد روي عن علي رضي الله عنه فيه كلام كثيرهم يكرهونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن السدي عن عبد خير أن عليا رضي الله عنه قرأ في الصبح بسج اسم ربك الأعلى فقال سبحان ربّي الأعلى وهم يكرهون هذا ونحن نستحبّه وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء يشبهه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله عنه كره الصلاة في جلود الثعالب ولسنا ولا اياهم نقول بهذا بل نقول نحن واياهم لا بأس بالصلاة

في جلود الثعالب اذا دبغت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن أيوب عن سعيد بن جبير عن علي رضي الله عنه في المستحاضة تغتسل لكل صلاة ولسنا ولا إياهم نقول بهذا ولا أحد علمه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن هلال عن وهب بن الأجدع عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمنا يقول بهذا بل نكره جميعا الصلاة بعد العصر والصبح نافلة ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي دبر كل صلاة ركعتين إلا العصر والصبح وهذا يخالف الحديث الأول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة قال كنا مع علي رضي الله تعالى عنه في سفر فصلى العصر ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين وهذه الأحاديث يخالف بعضها بعضا إذا كان علي يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي بعد العصر ولا الصبح فلا يشبه هذا أن يكون صلى ركعتين بعد العصر وهو يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلحهما

(باب الجمعة والعبدان)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول لا يخطب إلا بعد زوال الشمس وكذلك رويانا عن عمرو عن غيره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جريد ابن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن صالح عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة ثم لم يجلس حتى فرغ ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول يجلس الإمام بين الخطبتين ونقول يجلس على المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن العباس بن ذريح عن الحرث بن ثور أن عليا رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال أتموا ولسنا ولا إياهم ولا أحد يقول بهذا ولست أعرف وجه هذا إلا أن يكون يرى أن الجمعة عليه هو ركعتان لأنه يخطب وعليهم أربع لأنهم لا يخطبون فان كان هذا مذهبه فليس يقول بهذا أحد من الناس « قال الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها ست ركعات ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن منهال عن عباد بن عبد الله أن عليا كان يخطب على منبر من آجر بفناء الأشعث وقد امتلأ المسجد وأخذوا يحالسهم فجعل يتخطى حتى دنا وقال غلبتنا عليكم هذه (١) الجراء فقال علي ما بال هذه الضيافة يتخلف أحدهم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون للإمام أن يتكلم في خطبته ويكرهون أن يتكلم أحد والامام يخطب وقد تكلم الأشعث ولم ينهه علي رضي الله عنه وتكلم علي وأحسبهم يقولون يتدنى الخطبة ولست أرى بأسا بالكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن محمد بن النعمان عن أبي قيس الأودي عن هذيل أن عليا رضي الله عنه أمر رجلا أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد أربع ركعات في المسجد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو أحمد عن سفيان عن أبي قيس الأودي عن هذيل عن علي مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية

(١) المراد بهم الفرس والضيافة جمع ضيطر وهو الضخم انظر اللسان

عليهم حتى يسلموا ولا يحل أن تقبل منهم جزية بكتاب الله وسنة نبيه قال والفرض في أهل الكتاب ومن دان قبل نزول القرآن كاله دينهم أن يقتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا وسواء كانوا عربا أو عجماء قال والله كتب نزلت قبل نزول القرآن المعروف منها عند العامة التوراة والإنجيل وقد أخبر الله أنه أنزل غيرهما فقال أم لم ينأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي وليس تعرف تلاوة كتب إبراهيم وذكر زبور داود فقال وأنه لنبي زبر الأولين قال والمجوس أهل كتاب غير التوراة والإنجيل وقد نسوا كتابهم وبدلوه فأذن رسول الله في أخذ الجزية منهم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع بحالة يقول ولم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن النبي

صلى الله عليه وسلم
أخذها من مجوس
هجر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودان
قوم من العرب دين
أهل الكتاب قبل نزول
القرآن فأخذ رسول الله
من بعضهم الجزية فدل
ذلك على أن أهل
الكتاب الذين أمرنا
بقبضهم حتى يعطوا
الجزية عن يد أهل
التوراة وأهل الانجيل
(١) دون غيرهم فإن قال
قائل هل حفظ أحد
أن المجوس كانوا أهل
كتاب قلت نعم أخبرنا
سفيان عن أبي سعد
سعيد بن المرزبان
عن نصر بن عاصم
قال قال فروة بن نوفل
الاشجعي علام تؤخذ
الجزية من المجوس
وليسوا بأهل كتاب
فقام اليه المستورد
فأخذ بلبه فقال يا عدو
الله تطعن على أبي بكر
وعمر وعلى أمير المؤمنين
يعني عليا وقد أخذوا
منهم الجزية فذهب به
إلى القصر فخرج على
عليهما فقال البدا
فخسنا في ظل القصر
فقال علي أنا أعلم الناس

(١) لعل هنا زيادة أو
سقطا من النسخ تأمل

عن إيث عن الحكم عن حنش بن المعتمر أن علياً رضي الله عنه قال صلوا يوم العيد في المسجد أربع ركعات
ركعتان للسنة وركعتان للخروج « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن
سفيان عن أبي إسحاق أن علياً رضي الله تعالى عنه أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد في المسجد
ركعتين وهذان حديثان مختلفان ولسنا ولا إياهم نقول بواحد منهما ما يتولون الصلاة مع الإمام ولا
جماعة إلا حيث هو فإن صلى قوم جماعة في موضع فليست بصلاة العيد ولا قضاء منها وهي كنافلة لو أتوا طوع
بها رجل في جماعة ونحن نقول إذا صلاها أحد صلاها وقرأ وفعل كما يفعل الإمام فيكبر في الأولى سبعاً
قبل القراءة وفي الآخرة نجس قبل القراءة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر
ابن عمار عن أبي إسحاق عن علي رضي الله تعالى عنه في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الأضحية خمس وليسوا
بأخذون بهذا

(باب الوتر والقنوت والآيات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحيم عن زاذان أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة تسع سور من المفصل وهم يقولون يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى والثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة يقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وأما نحن فنقول يقرأ فيها بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس يفصل بين كل ركعتين والركعة بالتسليم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلي أن علياً رضي الله عنه كان يقنت في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون بهذا يقولون يقنت قبل الركوع فإن لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل أن علياً رضي الله عنه قنت في صلاة الصبح وهم لا يرون القنوت في الصبح ونحن نراه السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الصبح * أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح فقال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة وذ كرا الحديث ونقول من أوتر أول الليل صلى مثني مثني حتى يصبح « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أبي هريرة عن الغنوي عن حطان بن عبد الله قال قال علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ثم ان استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة يصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وان شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وان شاء أوتر آخر الليل وهم يكرهون أن ينقض الرجل وتره ويقولون إذا أوتر صلى مثني مثني « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن حماد عن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن علياً رضي الله عنه خرج حين ثوب المؤذن فقال أين السائل عن الوتر نعم ساعة الوتر هذه ثم قرأ الليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد عن عاصم الأحول عن قرعة عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع سجدات خمس ركعات وسجدتين في ركعة وركعة وسجدتين في ركعة ولسنا نقول بهذا نقول لا يصلي في شيء من الآيات إلا في كسوف الشمس والقمر ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضي الله تعالى عنه لقننا به وهم يشبهونه ولا يأخذون به ويقولون يصلي ركعتين في الزلزلة في كل ركعة ركعة « أخبرنا الربيع »

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن الحسن أن علياً رضي الله تعالى عنه صلى في كسوف الشمس خمس ركعات وأربع سجعات ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بالذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وأربع سجعات أخبرنا بذلك مالك عن يحيى عن عمره عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين وسجدة في كل ركعة ركعتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة بنته « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله وقالوا هم يصلي ركعتين كما يصلي سائر الصلوات ولا يركع في كل ركعة ركعتين بخالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفوا ما روي عنه عن علي رضي الله تعالى عنه

« الجنائز »

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن يزيد عن اسمعيل عن الشعبي عن عبد الله بن معقل قال صلى علي بن سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن أبي زياد عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله تعالى عنه كبر على سهل بن حنيف خمساً ثم التفت إلينا وقال أنه بدري وهذا خلاف الحديث الأول ولسنا ولا إياهم نأخذ بهذا التكبير عندنا وعندهم على الجنائز أربع وذلك الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمير بن سعيد أن علياً رضي الله عنه كبر (١) على ابن المكلف أربعاً وهذا خلاف الحديثين قبله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن قرظة أن علياً رضي الله تعالى عنه أمره أن يصلي على قبر سهل بن حنيف وهم لا يأخذون بهذا ولا يقولون به يقولون لا يصلي على قبر وأما نحن فنأخذ به لأنه موافق لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد عن عمه يزيد بن ثابت وكان أكبر من زيد بن ثابت الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر

« سجود القرآن »

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن شعبة عن عاصم عن زر عن علي رضي الله تعالى عنه قال عزائم السجود الم تنزيل وحمل تنزيل والنجم واقرأ باسم ربك الذي خلق ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أبي عبد الله الجعفي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان يسجد في الحج سجدةً وتين وبهذا نقول وهذا قول العامة قبلنا يروى عن عمرو بن عمرو وابن عباس وهم ينكرون السجدة الآخرة في الحج وهذا الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه يخالفونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن قيس عن أبي موسى أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أتى بالمخسج خرساجداً ونحن نقول لا بأس بسجدة الشكر ونسحبها ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد لها وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم ما وهم ينكرونها ويكرهونها ونحن نقول لا بأس بالسجدة لله تبارك وتعالى في الشكر

(١) لعله علي أبي مكلف وهو كحسن زيد الخليل صحابي اه كته مصححه

بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صاحوا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلمون ديناً خيراً من دين آدم قد كان آدم ينكح بناته فأناء لي دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فاتبعوه وقاتلوا الذين خالفوه هم حتى قتلوههم فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله وأبو بكر وعمر منهم الجزية قال فهل من دليل على ما وصفت غير ما ذكرت من هذا فقلت نعم رأيت إذا أمر الله بأخذ الجزية من الذين أوتوا الكتاب أمافي ذلك دلالة على أن لا تؤخذ من الذين لم يؤتوا الكتاب فقال بلى لانه اذا قيل خذ من صنف كذا فقد منع من الصنف الذي يخالفه قلت رأيت

﴿الصيام﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عبيد بن عمرو أن علياً رضي الله تعالى عنه نهى عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلوف فيها ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول لأبأس بقبلة الصائم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وغيره عن اسمعيل عن أبي السفر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا انما له نور قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم

﴿أبواب الزكاة﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي رافع أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يزكي أموالهم وهم أيتام في حجره وبهذا نأخذ وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال الأيتام وهم يخالفونه فيقولون ليس على مال اليتيم زكاة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس من الغنم ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا والثابت عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكان عمر يا مرملة بذلك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل وغيره عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس قال أعطاني أبي كتابا كتبه له أبو بكر فقال هذه فريضة الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن فابن لبون ذكر * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا زادت الأبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم وغيره عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله تعالى عنه مثله وبهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد ومحمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس عن (٣) أبي زكريا أنه كتب له السنة فذكر هذا وهم لا يأخذون بهذا يقولون إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفرائض أولها وكان في كل خمس شاة إلى أن يبلغ بها خمسين ومائة ثم في كل خمسين حقة وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيخالفون ما رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر والثابت عن علي عندهم إلى قول إبراهيم وشي يغلط به عن علي رضي الله تعالى عنه ﴿ » أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعشى عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن الحرث أن عثمان أهدى له جمل وهو محرم فأكل القوم إلا علياً فإنه كره ذلك ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأكلوا اللحم الصيد وهم حرم أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا

حين أمر الله أن يقال
المشركون حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله
لله وأمر إذا انسأخ
الاشهر الحرم أن يقتل
المشركون حيث وجدوا
ويؤخذوا ويحصهوا
ويقعد لهم كل مرصد
فإن تابوا وأقاموا
الصلاة وآتوا الزكاة
خلى سبيلهم أما في هذا
دلالة على أن في أمر
الله أن تؤخذ
الحزبية من أهل الكتاب
دون أهل الأوثان وأن
الفرض في أهل الكتاب
غيره في أهل الأوثان
قال أما القرآن فيدل
على وصفت (قال
الشافعي) وقلت له
وكذلك السنة فإن
قال قائل إن حديث
ابن بريدة عام بأن يدعوا
إلى إعطاء الجزية فقد
يحتمل أن يكون عني
كل مشرك وثني أو غيره
قلت له وحديث أبي
هريرة أن النبي قال
لا أزال أقاتل الناس
حتى يقولوا لا إله إلا الله
عام المخرج فإن قال
جاهل بل هو على كل
مشرك فلا تؤخذ
الحزبية من كتابي ولا

الشافعي قال أخبرنا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة نحوه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه فيمن أصاب بيض نعام قال يضرب بقدرهن نوقا قيل له فإن أربعت منهن ناقة قال فإن من البيض ما يكون مارقا ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه تأخذ بهذا نقول يغرم ثمنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي فيمن يجعل عليه المشي قال عشي فإن عجز ركب وأهدى بدنة وهم يقولون عشي إن أحب وكان مطيفا والاركب وأهدى شاة ونحن نقول ليس لأحد أن يركب وهو يستطيع أن عشي بحال وإن عجز ركب وأهدى فإن صح مشي الذي ركب وركب الذي مشي حتى أتى به كما نذر « قال الربيع » وقد قال الشافعي غير هذا قال عليه كفارة يمين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي في هذه الآية وأتموا الحج والعمرة لله قال أن يحرم الرجل من ديرة أهله وهم يقولون أحب الينا أن يحرم من الميقات « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مثله بهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي رضي الله تعالى عنه في الضبع كبش « أخبرنا الشافعي » قال أخبرنا ابن أبيان عن سفيان عن سماعة عن عكرمة أن عليا رضي الله تعالى عنه قضى في الضبع بكبش وبهذا نقول وهو يوافق ما ذكرنا عن عمر وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون يغرم قيمتها في الموضع الذي أصابها فيه لا يجعلون فيها شيئا موقنا

غيره ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل هل الحجة عليه الأكهي على من ذهب إلى جلة حديث ابن بريده ودعي أن حديث أبي هريرة ناسخ له قال ما لواحد منهما في الحديثين شيء إلا كما صاحبه مثله لو لم يكن إلا الحديثان

(باب الخلاف)

فمن تؤخذ منه الجزية وفمن دان دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن

(أبواب الطلاق والنكاح)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن سويد بن مقرن أنه وجد في كتاب أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أن لا نكاح إلا بولي فإذا بلغ الحقائق النص فالعصبة أحق وبهذا نقول لأنه يوافق ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أعيان امرأة لم ينكحها إلا بالولاية فنكاحها باطل فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له « أخبرنا بذلك الزنجي عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وهم يقولون إذا كان الزوج كفوا وأخذت صداق مثلها جاز النكاح وإن كان غير ولي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سماعة بن حرب عن حنش أن رجلا تزوج امرأة فزني بها قبل أن يدخل بها فرفع إلى علي تفرق بينهما وجلده الحد وأعطاه نصف الصداق ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن رجل عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في رجل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص قال إذا لم يدخل بها فرق بينهما فإن كان دخل بها فهي امرأته إن شاء طلقها وإن شاء أمسك وهم يقولون هي امرأته على كل حال إن شاء طلق وإن شاء أمسك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في المصرا في تسلم امرأته قال هو أحق بها ما لم يخرجها من دار الهجرة ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله تعالى عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم يموت ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداق فإن لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها وبهذا نقول إلا أن يثبت

حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض الناس فقال تؤخذ الجزية من أهل الكتاب ومن دان دين أهل الأوثان ما كان إلا أنها لا تؤخذ من العرب خاصة إذا دانوا دين أهل الأوثان فأما العجم فتؤخذ منهم وإن دانوا دين أهل الأوثان قال فقلت لبعض من يقول هذا القول ومن أين قلت هذا قال ذهبت إلى أن الذين أمر بقتالهم حتى يسلموا العرب قلت أفرأيت العرب

إذا دانوا دين أهل
الكتاب أتأخذ منهم
الجزية قال نعم قلت
ويدخلون في معنى الآية
التي زلت في أهل
الكتاب قال نعم قلت
فقد تركت أصل قولك
وزعمت أن الجزية على
الدين لا على النسب
قال فلا أقدر أن أقول
الجزية وترك الجزية
وأن يقاتلوا حتى يسلموا
على النسب وقد أخذ
النبي الجزية من بعض
العرب فقلت له فلم ذهبت
أولا إلى الفرق بين
العرب والعجم واست
تجد ذلك في كتاب
ولاسنة قال فإن من
أصحابك من قال تؤخذ
الجزية من كل من دعا
إليها وثني أو غيره أو
أعجمي أو عربي فقلت
له أجدت قول من قال
هذا قال لا وذلك أن
أكثر من قاتل رسول
الله العرب فلم يأخذ
الجزية إلا من عربي
دان دين أهل الكتاب
وسأقوم لمن خالفنا وإياك
من أصحابك بقوله فأقر
أن النبي أخذ الجزية
من المجوس ورأيت
المسلمين لم يخجلوا في

حديث بروع وقدر وينا عن ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه ويقولون
له اصدق نساءها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن عباد عن حماد بن سلمة
عن بديل عن ميسرة عن أبي الوضي أن أخوين تزوجا أختين فأهديت كل واحدة منهما إلى أخيه زوجها
فأصابها فقضى على رضي الله عنه على كل واحد منهما مصادق وجعله يرجع به على الذي غره وهم يخالفونه
ويقولون لا يرجع بالصدق وبه يقول الشافعي لا يرجع بالصدق « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن جرير بن حازم عن عيسى عن عاصم الأسدي عن زاذان عن علي رضي الله
عنه يقول في الخيار أن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ولسنا ولا إياهم نقول بهذا القول أما
نحن فنقول أن اختارت زوجها فلا شيء ويروي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاخترناه فلم يعد ذلك طلاقا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن
منصور عن الحكم عن إبراهيم أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في الخلية والبرية والحرام ثلاثا ثلاثا ولسنا ولا
إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول أن نوى الطلاق فهو ما نوى من الطلاق إن كانت واحدة فواحدة وإن
أراد اثنتين فاثنتين وعلك الرجعة وأما هم فيقولون أن نوى واحدة فواحدة ونوى اثنتين فلا يكون اثنتين
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن داود عن الشعبي عن علي رضي الله عنه
في الحرام ثلاث ولسنا ولا إياهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
يزيد ومحمد بن عبيد وغيرهما عن اسمعيل عن الشعبي عن رياش بن عدي الطائي قال أشهد أن عليا رضي الله
عنه جعل البتة ثلاثا ولسنا ولا إياهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
هشيم وسفيان بن عيينه عن الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة أن عليا رضي الله عنه وقف المولى
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن الشيباني عن بكير بن الأخنس عن مجاهد
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عليا رضي الله تعالى عنه وقف المولى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيث عن مجاهد عن مروان شهد عليا رضي الله عنه وقف المولى وهكذا
نقول وهو موافق لما روي عن ابن عمر وعائشة وعثمان وزيد بن ثابت وبضعة عشر من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم يخالفونه ويقولون لا يوقف إذا مضت أربعة أشهر بانت
منه « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عبيد عن اسمعيل عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه كان يوجل
المتوفى عنها لا ينظر بها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن
فراس عن الشعبي قال نقل على رضي الله تعالى عنه أم كلثوم بعد قتل عمر بسبع ليال ولسنا ولا إياهم نقول
بهذا نقول بحديث فريضة مالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ
الكتاب أجله ونحن نقول بهذا وهم في المتوفى عنها والمبتوتة وهم يروون عن علي رضي الله عنه أنه نقل
ابنته في عدتها من عمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الحكم
عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله عنه قال العدة من يوم يموت أو يطلق وبهذا نقول
ويقولون بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سمع الحكم يحدث عن أبي
صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى عنها النفقة من جميع المال
وليسوا يقولون بهذا وينكرون هذا القول فيقولون ما نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى
عنها زوجها تعتد بأخر الأجلين وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة قال سألت ابن عباس وأبا هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت قال أبو سلمة فدخلت على أم سلمة فسألتها
عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر شيخ
فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا فربما إذا جاء أهلها أن يؤثر وبها فحسنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فاتكحى من شئت فهذا نقول وهم يقولون بقولنا فيه وينكرون ما روى
عن علي رضي الله عنه ويخالفونه * وعن صالح بن مسلم عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه قال في التي تزوج
في عدتها قال تم ما بقي من عدتها من الأول وتستأنف من الآخر عدة جديدة وكذلك نقول وهو موافق
لما روي عن عمر وهم يقولون عليها عدة واحدة وينكرون ما روى عن علي رضي الله عنه ويخالفونه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وأبو معاوية ومحمد بن يزيد عن اسمعيل
عن الشعبي عن شريح أن رجلا طلق امرأته فذكرت أنها قد حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي رضي
الله عنه لشريح قل فيها فقال إن جاءت بيينة من بطانة أهلها يشهدون صدقت فقال له علي قالون وقالون
بالرومية أصبت وهم لا يأخذون بهذا ويخالفونه أما بعضهم فيقول لا تنقضي العدة في أقل من أربعة
ونحسين يوما « قال الربيع » قول الشافعي أقل ما تنقضي العدة فيمن تحيض ثلاثة وثلاثون يوما لأن أقل
الحيض يوم ليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة وقال بعضهم أقل ما تنقضي منه تسعة وثلاثون يوما (١) وأما
نحن فنقول بما روى عن علي رضي الله عنه لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يجعل
للحيض وقتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه لا تنقضي عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوما « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش رسول الله صلى الله عليه وسلم أني لأطهر أفادع الصلاة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعسلي
عنك الدم وصلي فلم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لها وقتا في الحيضة فيقول كذا وكذا يوما ولكنه قال إذا
أقبلت وإذا أدبرت * وروى عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود في العزل قال هو الوأد
الخفي ولستنا نقول بهذا لا يرون بالعزل بأسا وروى عن عمرو بن الهيثم عن شعبة عن عاصم عن زر عن
علي رضي الله عنه أنه كره العزل وليسوا يأخذون بهذا ولا يرون بالعزل بأسا ونحن نروى عن عدد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عنه فلم يذكر عنه نهيا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن الأشعث عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه قال اكتبوا الصبيان النكاح فإن كل طلاق جائزا لطلاق المعتوه ولستنا نأخذ بهذا ونقول
لا طلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم * وروى عن جاد بن سلمة عن جريد
عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قال لا طلاق لمكره وهم يخالفون هذا ويقولون طلاق المكره جائز
* وجاد عن قتادة عن خلاص أن رجلا طلق امرأته فأشهد على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها
واستكتم الشاهدين حتى أنه ضمت عدتها فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه ففرق بينهما ولم يجعل له عينا
رجعة وعز الشاهدين وهم يخالفون هذا ويجعلون الرجعة ثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا هشيم عن داود عن سمك عن أبي عطية الأسدي أنه تزوج امرأة أخيه وهي ترضع ابن
أخيه فقال والله لا أقربها حتى تطفمه فسأل عليا رضي الله عنه عن ذلك فقال علي إن كنت إنما تريد
الإصلاح لك ولابن أخيك فلا يلاعيلك وإنما لا يلاعما كان في الغضب والله أعلم

(١) كذا في النسخ وليتأمل

أن تؤخذ منهم الجزية ولا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم وروى هذا عن النبي وأهل الكتاب تؤكل ذبائحهم وتنكح نساؤهم وفي هذا دليل على أن المجوس ليسوا بأهل كتاب (قال الشافعي) فتأملت له قلت إن المجوس ليسوا بأهل كتاب مشهور عند العامة باق في أيديهم فهل من حجة في أن ليسوا بأهل كتاب كما عرب قال لا إلا ما وصفت من أن لا تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم قلت فكيف أنكرت أن يكون النبي دل على أن قول الله حتى يعطوا الجزية من دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان وأن يكون إحلال نساء أهل الكتاب إحلال نساء بني إسرائيل دون أهل الكتب سواهم فيكونون مستوين في الجزية مختلفين في النساء والذبائح كما أمر الله بقتال المشركين حتى لا تكون فتنة ويكون

الدين كله لله وأمر
بقتال أهل الكتاب
حتى يعطوا الجزية
عن يدهم صاغرون
فسوى بينهم في الشرك
وخالف بينهم في القتال
على الشرك فقال أوقات
بعض من حضره ما في
هذا ما أنكره عالم (قال
الشافعي) قلت له لم
يذهب هذا المذهب
أحد له علم بكتاب الله
أو السنة قال ومن أين
قلت السنة لا تكون
أبدا إلا بكتاب القرآن
معناه ولا يخالفه فإذا
كان القرآن نصا فهي
مثله وإذا كان جملة
أبانت ما أريد بالجملة
ثم لا تكون إلا والقرآن
محتمل ما أبانت السنة
منه قال أجل قلت
فمن ذكر أن الجزية
تؤخذ من كل أحد
خرج من الأمرين معا
من الكتاب إلى غير كتاب
ومن السنة إلى غير السنة
وذهب في الجسوس إلى
أمر جهله فقال فيهم
بالجهالة قال انه شبه
عليهم في أن لا تؤكل
ذبايحهم قلت لا ولا
ذبايح نصارى العرب
وتؤخذ الجزية منهم كما
وصفت بأن يجتمعوا
في جملة من أوتي الكتاب
والذين أمر بنكاح

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسمعيل عن قيس بن أبي حازم قال سمعت
ابن مسعود يقول كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نختصم فيهن ناعن ذلك ثم
رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشئ وليسوا يأخذون بهذا ويخالفون ما روى عن عبد الله « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله بن محمد بن علي
عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أنه قال لا بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة
ولحوم الجمر الأهلية زمن خبير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
متعة النساء يوم خيبر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال
أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وبهذا يقول
الشافعي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم عن عبد الله قال بيع
الامة طلاقها وهم يثبتون مرسل إبراهيم عن عبد الله ويروون عنه أنه قال إذا قلت قال عبد الله فقد حدثني
غير واحد من أصحابه وهم لا يقولون بقول عبد الله هذا ويقولون لا يكون بيع الامة طلاقها وهكذا نقول
ونحتاج بحديث بريرة أن عائشة رضى الله عنها اشترتها ولها زوج ثم أعتقها فجعل لها النبي صلى الله عليه
وسلم الخيار ولو كان بيعها طلاقها لم يكن للخيار معنى وكانت قد بانت من زوجها بالشراء وروينا عن
عثمان وعبد الرحمن بن عوف أنهم لم يربيع الامة طلاقها « أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن أبي
سلمة بن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية فأخبر أن لها زوجا ففرد لها « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن الحكم عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن
مسعود في الرجل يزني بامرأة ثم يتزوجها قال لا يزالان زانيين ولستأولا إياهم نقول بهما آثمان حين
زنيا ومصبيان الحلال حين تناكحا غير زانيين وقد قال عمرو بن عباس نحو هذا « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إذا
قال الرجل لامرأته استلحي بأهلك أو وهبها لأهلك ففعلها فقبولها فهي تطليقة وهو أحق بها وبهذا نقول إذا
أراد الطلاق وهم يخالفونه ويرغمون أنها تطليقة بآئنة * عبد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة
عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن إلا بالخلع أو بإلاء وهم يخالفونه في عامة
الطلاق فيجعلونه بائنا وأما نحن فنجعل الطلاق كله يملك الرجعة الاطلاق الخلع وروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعن عمر في البتة أنها واحدة يملك فيها الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا علي بن محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجيبر عن ركانة أنه طلق
امرأته البتة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال والله ما أردت إلا واحدة فردتها إليه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد عن المطلب
قال قال لي عمر وطلقت امرأتى البتة أمسك عليك امرأتك فان الواحدة ثبت وروى عن زيد بن ثابت
في التمسك وطلقت نفسها واحدة يملك الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ومغيرة عن إبراهيم عن عبد الله في الخيار ان اختارت نفسها فواحدة
وهو أحق بها وهكذا نقول نحن وهم يخالفونه ويرون الطلاق فيه بائنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم في اختارى وأمرتك بيدك سواء وبهذا نقول وهم

نسأهم من أهل الكتاب
وأكل ذبائحهم أهل
التوراة والانجيل
من بني إسرائيل
دون غيرهم

(باب في السرور بين
يدي المصلي)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي حدثنا
مالك عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس قال
أقبلت راكباً على أتان
وأنا يومئذ قد راهقت
الاحتلام ورسول الله
يصلى بالناس فررت بين
يدي بعض الصف فترأت
فأرسلت جاري يرتع
ودخلت في الصف فلم
ينكر ذلك علي أحد
* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سفيان عن كثير بن
كثير عن بعض أهله
عن المطلب بن أبي
وداعة قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم (١)
(١) كذا في النسخ ولم
يذكر متن الحديث
والذي يؤخذ من بقية
الباب أنه في الصلاة إلى
الاستراحة بل أنه يؤخذ
منه أن هنالك أحاديث
أخر سقطت من هذا
المقام وكلها تتعلق
بالسرور بين يدي المصلي
إلى ستره وغيرها فتنبه
وحرر كتبه مصححه

بخالفونه فيفرون بينهما أبو معاوية ويعلى عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق أن امرأة قالت لزوجها
لو أن الأمر الذي بيدك بيدي طلقت نفسي فقال قد جعلت الأمر إليك فطلقت نفسها ثلاثاً فسأل عمر
عبد الله عن ذلك فقال هي واحدة وهو أحق بها فقال عمر وأنا أرى ذلك وبهذا نقول إذا جعل الأمر اليها
ثم قال لم أرد إلا واحدة فالقول قوله وهي تطليقة تلك الرجعة وهم في القون هـ ذافيجعلونها واحدة بائنة
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سيار أبي الحكم وأبي حيان عن الشعبي
أن رجلاً قال من يذبح للقوم شاة وأزوجه أول بنت تولد لي فذبح لهم رجل من القوم فأجاز عبد الله الشكاح
ولسنا ولا إياهم ولا أحد من الناس علمته يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله ولا يكون هذا نكاحاً « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن إبراهيم عن ابن مسعود قال يكره أن
يطأ الرجل امرأته إذا خرت أو يطأها وهي مشركة وهم لا يقولون بهذا ويقولون لا بأس أن يطأها قبل
الفجور وبعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي
عن عبد الله في الحامل المتوفى عنها لها النفقة من جميع المال ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب
الميراث لأهله والله أعلم

(ما جاء في البيوع)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا اسمعيل عن الشعبي عن عبيدة قال قال علي رضي الله
عنه استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنا وهو أنها عتيقة ففقه في بيعه عمر حياته وعثمان بعده فلما
وليت رأيت أنها رفيق ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بقول عمر لا تباع « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلاً
باع نجبية واشترط (١) ثنيهاً فرغب فيها فأختصم إلى عمر فقال اذهب إلى علي رضي الله عنه فقال علي
اذهب بها إلى السوق فاذا بلغت أقصى ثمنها فأعطوه حساب ثنيهاً من ثمنها وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم
بيع فاسد خالفوا علينا ولا نعلم له مخالف في هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم يثبتون هذه الرواية عن
علي رضي الله عنه فإن يثبتوها فيلزمهم أن يقولوا به لأنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول هذا فاسد « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن عثمان البتي عن الحسن أن علياً رضي الله عنه
قضى بالخلاص وليسوا يقولون بهذا يقولون إن استحق رد البائع الثمن الذي قبض ولم يكن عليه أن
يخلصها بثمن ولا غير ذلك وليسوا يرون خلاف هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيلزمهم
إذا ثبتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة
عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال كسب الحمام من السمحت وليسوا
ياخذون بهذا ولا يرون بكسب الحمام بأساً ونحن لا نرى بذلك بأساً ونروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى الحمام أجره ولو كان سمكتاً لم يعطه إياه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
وحفص وغيرهما عن الجراح عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه أنه باع علياً رضي الله عنه درعاً منسوجة بالذهب
بأربعة آلاف درهم إلى العطاء وليسوا يقولون بهذا عندنا بيع مفسوخ لانه إلى غير أجل « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي رضي الله
عنه فبين اشترى ما أحرز العدو وقال هو جائز وهم يقولون إن صاحبه إذا جاء بالخيار أن أحب أخذه بالثمن أخذه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه

(١) الثني بالضم من الجزور الرأس والقوائم أي اشترط أن له رأسها وأرجلها كتبه مصححه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس يعد شي من هذا مختلفا وهو والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم يتقص المؤدى لها أسبابها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالدنو من السترة اختيار لا أنه ان لم يفعل فسدت صلاته ولا أن شيأ يمر بين يديه يفسد صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم قد سلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه وليس بينه وبينهم سترة وهذه صلاة أفراد لا جماعة وصلى بالناس بمعنى صلاة جماعة إلى غير سترة لأن قول ابن عباس إلى غير جدار يعني والله أعلم إلى غير سترة ولو كانت صلاته تفسد بمرور شيء بين يديه لم يصل إلى غير سترة ولا أحد وراءه يعلم وقد مر ابن عباس على أتان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله فلم ينكر ذلك عليه أحد وهكذا والله أعلم أمره بالخط في الصحراء اختيار وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلهو

عن عبد الله قال لا بأس بالدرهم بالدرهمين ولستار لا ياهم نقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الفضة بالفضة الامتلا بمثل وعن الذهب بالذهب الامتلا بمثل وقد كان عبد الله لقي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فنهوه فلما رجع قال ما أرى به بأسا وما أنا بفاعله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال من ابتاع مصراة فهو بالخيار إن شاء ردّها أو صاعا من طعام وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا حلبها فليس له ردّها لأنه قد أخذ منها شيأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله أنه قال في أم الولد تعتق من نصيب ولدها ولستار لا ياهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه اعتق أمهات الأ ولاد إذا مات ساداتهن ويقولون جميعا تعتق من رأس المال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن جاد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه كره شراء المصاحف وبيعها وليسوا يقولون بهذا لا يرون بأسا ببيعها وشراؤها ومن الناس من لا يرى بشرائها بأسا ونحن نكره بيعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع أن عليا رضي الله عنه قال لا يحل أكل الثوم المطبوخا وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه ويقولون ما يقول بهذا أحد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مساجدنا يؤذي نابريج الثوم وهذا الذي نأخذ به

(باب الديات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال الخطأ شبه العمد بالخسبة والججر الضخم ثلث حقا وثلث جذاع وثلث ما بين نيسة إلى بازل عامها كلها خلفه وفي الخطان خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وروى عن عمر أنه قضى به ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا ويقولون في الججر الضخم والخسبة هذا عمد فيه القود ويعيبون مذهب صاحبهم بأنه يقول هو خطأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الطنافسي عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق قال كنت عند علي رضي الله عنه فأتاه ثلاثة فشهدوا على اثنين أنهما غرقا صبيا وشهد الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه فقضى علي رضي الله عنه على الثلاثة بخمسي الدية وقضى على الاثنين بثلاثة أنجاس الدية ولستار لا أحد علمناه يقول بهذا يقولون لولي الدم أن يدعى على إحدى الطائفتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جابر عن مغيرة عن الشعبي عن علي رضي الله عنه في الرجل يقتل المرأة قال إن أراد أولياء المرأة أن يقتصوا لم يكن ذلك لهم حتى يعطوا نصف الدية وليسوا يقولون بهذا يقولون بينهما القصاص في النفس وينكرون هذا القول ويقولون ما نعلم أحدا يقوله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفا وهم يقولون الدية عشرة آلاف « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجالد عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في القامصة والقارصة والواقصة جارية ركبته جارية فقرصتها جارية فقصمت فوقصت المحمولة فاندق عنقها فجعلها أثلاثا وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكم به ويقولون ما يقول هذا أحد يزعمون أن ليس على الموقصة شيء وأن ديتها على العاقلة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن العوام

بعض ما يمر بين يديه
 فيصير إلى أن يحدث
 ما يفسدها لمرور ما يمر
 بين يديه وكذلك ما يكره
 للمارين بين يديه ولعل
 تشديده فيها إنما هو
 على تركهم نهيه عنه
 والله أعلم وقوله إذا صلى
 أحدكم إلى غير سترة فليس
 عليكم جناح أن تمروا
 بين يديه يدل على أن
 ذلك لا يقطع على المصلي
 صلاته ولو كان يقطع
 عليه صلاته ما أباح
 لمسلم أن يقطع صلاة
 مسلم وهكذا من معنى
 مرور الناس بين يدي
 رسول الله وهو يصلي
 والناس في الطواف
 ومن مرور ابن عباس
 بين يدي بعض من
 يصلي معه يعني لم
 ينكر عليه وفيه دليل
 على أنه يكره أن يمر
 بين يدي المصلي المستتر
 ولا يكره أن يمر بين يدي
 المصلي الذي لا يستتر
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 في المستتر إذا مر بين
 يديه فليقاتله يعني
 فليدفعه فإن قال قائل
 فقد روي أن مرور
 الكلب والحمار يفسد
 صلاة المصلي إذا مر بين

عن عمرو بن عامر عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه أن غلامين كانا يلعبان بقلة فقال أحدهما حذار
 وقال الآخر حذار فأصابته نتيته فكسرتهم فرفع إلى علي رضي الله عنه فلم يضمنه وهم يضمنون هذا ويخالفون
 ما روي فيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حماد عن قتادة عن خلاص عن علي
 قال إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا فأنما هو كسيفه أو سوطه يقتل المولى ويحبس العبد في السجن
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال
 قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما في أيدي الناس قال لا إلا أن يؤتي الله
 عبدا فهم في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن
 بكافر وهم يخالفون هذا ويقولون يقتل المؤمن بالكافر ويخالفون ما روي عن علي رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حماد بن سلمة عن سماعة بن
 حرب عن عبيد بن القعقاع قال كنت رابع أربعة تشرب الخمر فتطاعنا عادية كانت معنا فرفعنا إلى علي رضي
 الله عنه فمخنا فمات منا اثنان فقال أولياء المتوفيين أقدمنا من الباقيين فسأل علي رضي الله عنه القوم
 ما تقولون فقالوا نرى أن تقيدهما قال ففعل أحدهما قتل صاحبه قالوا لا ندرى قال وأنا لا أدرى وسأل
 الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فقال مثل مقالة القوم فأجابهم بمثل ذلك فجعل دية المقتولين على قبائل
 الأربعة ثم أخذ دية جراح الباقيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حماد بن
 سلمة عن سماعة عن حنشل بن المعتمر أن ناسا حفروا بئرا لأسد فآزدهم الناس عليها فتردى فيها رجل فتعلق
 برجله وتعلق الآخر بآخرهم الأسد فاستخرجوا منها فأتوا فقتلوا في ذلك حتى أخذوا السلاح
 فقال علي رضي الله تعالى عنه لم تقتلوا مائتين من أجل أربعة تعالوا فلنقض بينكم بقضاء إن رضيتم ولا
 فارتفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع
 الدية كاملة وجعل الدية على قبائل الذين آزدهم على البئر فمنهم من رضي ومنهم من لم يرض فترافعوا إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصوا عليه القصة وقالوا إن علينا رضي الله تعالى عنه قضى بكذا وكذا فأمرني
 قضاء على رضي الله تعالى عنه وهم لا يأخذون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
 شعبة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله في جراحات الرجال والنساء تستوي في السن والموضحة وما خلا فعلى
 النصف وهم يخالفون هذا فيقولون على النصف من كل شيء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا سعيد عن أبي
 معشر عن إبراهيم عن عبد الله في الذي يقتص منه فموت قال على الذي اقتص منه الدية ويرفع عنه بقدر
 جراحته وليسوا يقولون بهذا بل نقول نحن وهم لا شيء على المقتص لأنه فعل فعلا كان له أن يفعله

(باب الأفضية)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الأجلح عن الشعبي عن علي رضي الله
 عنه اختصم إليه ناس ثلاثة يدعون ولدا فسالهم أن يسلم بعضهم لبعض فأبوا فقال أنتم شركاء متشاكسون
 ثم أفرع بينهم فجعله لواحد منهم خرج سهمه وقضى عليه بثلاثي الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
 فقال أصبت وأحسن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل
 قال سمعت الشعبي يحدث عن أبي الخليل أو ابن الخليل أن ثلاثة تفرأوا في طهر فلم يدركوا الولد فاختصموا
 إلى علي رضي الله عنه فأمرهم أن يقتلعوا وأمر الذي أصابته القرعة أن يعطى للآخرين ثلثي الدية وليسوا
 يقولون بهذا وهم يثبتون هذا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخالفونه والذي
 يقولونه هم ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يخالفه ولو ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه

وسلم قلنا به ونحن نقول ندعو القافة له فان الحقوه بأحدهم فهو ابنه وان الحقوه بكلهم أولم يلحقوه بأحدهم فلا يكون له ويوقف حتى يبلغ فينسب الى أيهم شاء ولا يكون له أبوان في الاسلام وهم يقولون هو ابنهم يرثهم ويرثونه وهو الباقي منهم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سمك عن أبي عبيد بن الأبرص أن رجلا استأجر نجارا يضرب له مسمارا فانكسر المسمار فخاصمه الى علي رضي الله عنه فقال أعطه درهما مكسورا وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ونحن لا نقول به ومن ضمن الأجير ضمنه قيمة المسمار ولم يجعل له شيئا اذ لم يتم العمل فان تم العمل فله ما استأجره عليه ان كانت الاجارة صحيحة وان كانت الاجارة فاسدة فله أجر مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عباس عن عبد العزيز بن ربيع عن موسى بن طريف الأسدي قال دخل على رضي الله عنه بيت المال (١) فأضرب به وقال لا أمسى وفيك درهم فأمر رجلا من بني أسد فقسمه الى الليل فقال الناس لو عوضته فقال ان شاء ولكنه سحت وهم يخالفون هذا ويقولون لا بأس بالجعل على القسم وهم يقولون قال علي سحت وهم يروون عن علي رضي الله عنه ان شاء أعطيته وهو سحت ونحن وهم نقول لا يحل لأحد أن يعطي السحت كما لا يحل لأحد أن يأخذه ولا نرى عليا رضي الله عنه يعطي شيئا يراه سحتا ان شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال أتى علي رضي الله عنه في بعض الأمر فقال ما أراه الاجورا ولولا أنه صلح لردته وهم يخالفون هذا ويقولون اذا كان جورا فهو مردود ونحن نروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من اصطاح على شيء غير جائز فهو رد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن حنش أن عليا رضي الله عنه رأى الحلف مع البيعة وهم يخالفون هذا ولا يستخلفون أحدا مع بيئته وهم يروون عن شريح أنه استخلف مع البيعة ولا نعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافهما

(باب اللقطة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي قيس قال سمعت هذا يقول رأيت عبد الله أتاه رجل بصرة مخنومة فقال قد عرفتها ولم أجده من يعرفها فقال استمتع بها وهذا قولنا اذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود أشبه بالسنة وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثا عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فنصدق بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فان كره فلي وعلى الغرم ثم قال هكذا نفعل باللقطة خالفوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث عبد الله ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو فيه بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للمشتري أن يتصدق بثمنها ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متى جاء

(باب الفرائض)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه أنه كان يشرك بين الجد والاختوة حتى يكون سادسا وليسوا يقولون بهذا أما صاحبهم فيقول الجد أب فيطرح الاختوة وأما هم ونحن فنقول بقول زيد يقاسم الاختوة ما كانت المقاسمة خيرا له ولا ينقص من الثلث من رأس المال وهم يشكرون قول علي « ولون ما يقول هذا أحد » « أخبرنا الربيع »

(١) أي استخف به وسخر منه انظر اللسان كتبه صححه

سعى كل لنفسه وعليها
فلما كان هذا هكذا
لم يجز أن يكون مرور
رجل يقطع صلاة غيره

﴿ باب خروج النساء
الى المساجد ﴾

* حدثنا الربيع
قال قال الشافعي أخبرنا
بعض أهل العلم عن
محمد بن عمرو بن علقمة
عن أبي سلمة عن أبي
هريرة أن النبي قال
لا تمنعوا ماء الله مساجد
الله وإذا خرج من
فليخرجن تفسلات
« قال الربيع » يعني
لا يتطيبن * أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن سالم عن أبيه
أن رسول الله قال
إذا استأذنت امرأة
أحدكم إلى المسجد فلا
يمنعها (قال الشافعي)
وهذا حديث كلفه
جماعة من الناس
بكلام قد جهدت على
تقصي ما تكلوني فيه
فكان مما قالوا وبعضهم
ظاهر قول رسول
الله انتهى عن منع الماء
الله مساجد الله والنهي
عندك عن النبي تحريم
الابدالة عن رسول الله

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر وعبد الله يورثان الأرحام دون الموالى (٣) وكان علي رضي الله عنه أشدهم في ذلك وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا لم يكن أهل فرائض مسمومة ولا عصبية ورثنا الموالى ونقول نحن لا نورث أحدا غير من سميت له فريضة أو عصبية وهم يورثون الأرحام وليسوا بعصبية ولا مسمى لهم إذا لم تكن موال وقالوا القول قول زيد والقياس عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن الحرث عن علي رضي الله عنه أنه ورث نقر بعضهم من بعض ويقولون في هذا بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن سفيان الثوري عن أبي قيس عن هذيل عن عبد الله أنه لم يترك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم أن عبد الله أشرك ونحن نقول يترك وهم يخالفونه ويقولون لا يترك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن سفيان الثوري عن معبد بن خالد عن مسروق عن عبد الله في ابنتين وبنات ابن وبنى ابن للبنتين الثلثان وما بقي فلبني الابن دون البنات وكذلك قال في الاخوة والاخوات للأب مع الاخوات لاب وأم وللسنوا لأحد علمته يقول بهذا انما يقول الناس للبنات أو الاخوات الثلثان وما بقي فلبني الابن وبنات الابن أو الاخوة والاخوات من الأب للذكر مثل حظ الانثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يترك الجد مع الاخوة فإذا كثروا أو فاه السدس وللسنوا لأحد يقول بهذا أما نحن فنقول انه إذا كان مع الاخوة لم ننقصه من الثلث وأما بعضهم فكان يطرح الاخوة ويجعل المال للجد وبذلك يقولون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يجعل الأكرمية من ثمانية للأب سهم وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم ولكنهم يقولون بما روى عن زيد بن ثابت نجعلها من تسعة للأب سهمان وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم ثم يقاسم الجد الأخت فيجعل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن رجل عن الثوري عن اسمعيل بن رجاء عن إبراهيم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سمع الشعبي يقول في جد وأم وأخت فلأخت ثلاثة أسهم وللأم سهم وللجد سهمان وليسوا يقولون بهذا انما يقولون بقول زيد يجعلها من تسعة للأب سهمان وللجد أربعة أسهم وللأخت سهمان « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبه عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الله قال أهل الكتاب والمملوكون يحجبون ولا يورثون وليسوا يقولون بهذا يقولون بقول زيد لا يحجبون ولا يورثون وهم يقولون في هذا بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم أن عبد الله سئل عن رجل مات وترك أباه مملوكا ولم يدع وارثا قال يشتري من ماله فيعتق ثم يدفع إليه ماترك وليسوا يقولون بهذا يقولون لا يرث المملوك ولا يورث ونحن نقول ماله في بيت المال وكذلك يقولون هم أن لم يوص به

﴿ باب المكاتب ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن طارق عن الشعبي أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في المكاتب يعتق منه بحساب وقال ابن عمر وزيد بن ثابت هو عبد ما بقي عليه شيء وروى ذلك عمرو بن شعيب وبذلك نقول ويقولون به معنا وهم يخالفون الذي روي عن علي رضي الله

أنه أراد به غير التحريم وهو عام على مساجد الله والعام عندك على عموميه الابدالة عن النبي أو عن جماعة لا يمكن فيهم جهل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خاص فائقول في هذا الحديث أهو عام فيكون تحريم أن يمنع أحد ائماء الله مساجد الله بحال أو خاص فيكون أهم منعهم بعض المساجد دون بعض فانه لا يحتمل الا واجدا من معين قلت بل خاص عندي والله أعلم قال ما دل على أنه خاص عندك قلت الاخبار الثابتة عن النبي عما لا أعلم فيه مخالفا قال فاذا كر ما جاء عن النبي من الدليل على ما وصفت قلت * أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي

تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حجاج عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى ويرث بقدر ما أدى وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن حماد عن قتادة عن خلاس عن علي رضي الله تعالى عنه قال يستسعى المكاتب بعد العجز وليسوا ولا أحد من الناس يقول بهذا إنما نقول إذا عجز فهو رقيق وحدثنا أن عليا رضي الله تعالى عنه قال لا نهجر المكاتب حتى يدخل نجما في نجم وليسوا ولا أحد من المفتين يقول بهذا نحن وهم نقول إذا حلت نجومه فإن لم يجد فهو عاجز رقيق ولا ينتظر بتجيزه النجم الآخر وكذلك يقول مفتو الناس لأعلمهم يختلفون فيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حماد بن خالد الخياط عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن أبي الأحوص قال قال عبد الله إذا أدى المكاتب قيمته فهو حر ونحن نروي عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة أنه عبد ما بقي عليه شيء وبه نقول

(باب الحدود)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي أن علياً رضي الله تعالى عنه جلد سراحه يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة وقال أجلدها بكتاب الله وأرجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا يقولون ترجم ولا تجلد والسنة الثابتة أن تجلد البكر ولا ترجم وترجم الثيب ولا تجلد وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزاولم يجلد له وقال لا نيس أغد على امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها فعدا أنيس فاعترفت فرجعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن علياً رضي الله تعالى عنه جلد امرأة في الزنا وعليها درع قيل لي جديد وكذلك يقول المفتون ولا أعلمهم يختلفون في ذلك * هشيم عن الشيباني عن الشعبي أن علياً نفي إلى البصرة * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن علياً رضي الله تعالى عنه نفي إلى البصرة وليسوا يأخذون بهذا ويرعون أنه لا نفي على أحد وأما نحن فنأخذ به لأنه موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجلين اللذين اختصما إليه لأقضين بينكما بكتاب الله عز وجل على ابنك جلد مائة وتغريب عام * ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن خلود الثوري أن رجلاً أقر عند علي بن عبد الله عليه السلام أن يخبره ما هو فأبى فقال اضربوه حتى ينهاكم وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ولا أعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي خلاف هذا فان كانوا يثبتون مثل هذه الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فيلزمهم أن يقولوا بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان واسرائيل عن عبد الأعلى عن أبي جميلة عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم وهم يخالفون هذا إلى غير فعل أحد علمته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نقول به وهو السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت فقال اذا زنت أمة أحدكم فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها في الرابعة ولو بضعف رجل قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة والضعف الرجل « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد نحوه

قال أخبرنا ابن عيينة
عن عمرو بن دينار عن
أبي معبد عن ابن عباس
قال سمعت رسول الله
يخطب يقول لا يخلون
رجل بامرأة ولا يخل
لامرأة أن تسافر إلا
إلا ومعها ذو محرم فقام
رجل فقال يا رسول الله
إنى اكتتبت في غزوة
كذا وكذا وإن امرأتى
انطلقت حاجة قال
فانطلق فأجج بامرأتك
قال فقلت أفترى أن
فرض على قيمها أن
يمنعها كبر مساجد الله
لأن كبرها أو جها
ومن كل سفر قال نعم
قلت فمن أين قلته قال
قلته بالخبر عن رسول الله
لأن سفرها مع غير ذى
محرم معصية وفرض
الله أن تمنع المعصية
قلت فقد زعمت أن
فرض الله والخبر عن
رسول الله أن تمنع
أ. كبر مساجد الله قال
ما أجد من هذا بدا
وقال غيره أنا أكلك
بغير ما أكلك به فأقول
ليس لقيمها أن يمنعها
أن تسافر إلى مسجد
قلت ولا يمنعها الوالى
ولا زوجها ولا وليها

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد
عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها
الحد ولا يثرب عليها ثم إن عادت فزنت فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها فإن عادت فتيين زناها فليبعها
ولو بضعف من شعر يعنى الحبل وهم يخالفون ما رويوا عن علي رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم وما روينا نحن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال
أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن جبر بن عنبس قال شهد رجلان على رجل عند
علي رضى الله تعالى عنه أنه سرق فقال السارق لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيال نزل عذرى فأمر
بالناس فضربوا حتى اختلطوا ثم دعا الشاهدين فلم يأتيا فدرأ الحد وليسوا يأخذون بهذا يقولون لا نسترهب
الشهود يقولون نقف الشاهدين فإن شهدا وكانا عدلين قطع وإن لم يكونا عدلين لم تجز الشهادة وما علمت
أحدًا يأخذ بقولهم هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب
عن أبيه قال لم أرا السارق قط أكثر منهم في زمان علي رضى الله تعالى عنه ولا رأيت قط أحدًا منهم قتل
وكيف كان يصنع قال كان يأمر الشهود أن يقطعوا وليسوا يأخذون بهذا يقولون إذا شهد الشهود
فمن شاء الخاكم أن يأمر بقطعه قطع ولا يأمر بذلك الشهود ونحن نقول بهذا ولم نعلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم والأمة بعده أمرًا شاهدين بقطع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا
سفيان عن مطرف عن الشعبي أن رجلين أتيا عليا رضى الله تعالى عنه فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده
ثم أتياه بأخر فقال هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وغرمهما دية يد الأول
وقال لو أعلمكما تعدما لقطعكما وبهذا نقول إذا قالوا أخطأنا على الأول وغرمتهما دية يد المقتطوع وإن قالوا
عمدنا أن نشهد عليه باطل قطع أيديهما بيده قودا وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان
بواحد فلم لا تقطع يدان بيد واليد أقل من النفس وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل وهم يخالفون عليا
رضى الله عنه في الشاهدين إذا تعدوا ويقولون لا تقطع أيديهما بيد ولا تقطع يدان بيد وهم يقولون يقتل
اثنان بواحد ولا تقطع يدان بيد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا رجل عن رجل
عن علي بن عبد الله عن علي عن أبيه عن أبي جحيفة أن عليا رضى الله تعالى عنه أتى بصبي قد سرق بيضة فشك في احتلامه
فأمر به فقطعت بطون أنامله وليسوا ولا أحد علمته يقول بهذا يقولون ليس على الصبي حد حتى يحتمل
أو يبلغ نجس عشرة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابن مهدي عن حماد بن زيد عن
عمرو بن دينار أن عليا رضى الله تعالى عنه قطع من شطر القدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى
قال أخبرنا هشيم عن مغيرة عن الشعبي أن عليا كان يقطع الرجل من القدم ويدع العقب يعتمد عليه وليسوا
ولا أحد علمناه يقول بهذا القول بل يقولون تقطع الرجل من الكعب الذي فيه المفصل بين الساق والقدم
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن ابن حصين عن سويد بن غفلة
أن عليا رضى الله تعالى عنه أتى برنادقة فخرج بهم إلى السوق فحفر لهم حفرا فقتلهم ثم رمى بهم في الحفرة فحرقهم
بالنار وهم يخالفون هذا فيقولون لا يحرق بالنار أحد أما نحن فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
نهى أن يعذب أحد بعذاب الله فقلنا به ولا نحرق حيا ولا ميتا * ابن علية عن سليمان التيمي عن أبي عمرو
السيباني أن رجلا تنصر بعد إسلامه فأتى به إلى علي رضى الله تعالى عنه بفعل يعرض عليه فقال لا أدري
ما تقول غير أنه يشهد أن المسيح ابن الله فوثب إليه علي رضى الله تعالى عنه فوطئه وأمر الناس أن يطؤوه
ثم قال كفوا فكفوا عنه فاذا هو قد مات وهم لا يأخذون بهذا يقولون لا يقتل إلا ما أمم أحد هذه القتل
ولا يقتل إلا بالسيف * أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي المغيرة في قوم دخلوا على امرأة في دار قوم فخرج

اليهم بعض أهل الدار فقتلوههم فأصبحوا وقد جاءت عشائرهم إلى علي رضي الله تعالى عنه فرفعوهم إليه فقال
 علي رضي الله تعالى عنه وما جمع هؤلاء في دار واحدة ليلا وقال بيده فقلها ظهرا لبطن ثم قال لصوص قتل
 بعضهم بعضا قوموا فقد أهدرت دماءهم فقال الحسن أنا أضمن هذه الدماء فقال أنت أعلم بنفسك وليسوا
 يقولون بهذا أما نحن فتروى عن علي رضي الله تعالى عنه أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله فسئل
 علي رضي الله تعالى عنه فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته أخبرنا بذلك مالك عن يحيى بن سعيد
 عن ابن المسيب وبهذا نقول نحن وهم إلا أنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول
 فإن لم يكن يعرف بالصوصية قتل القاتل وإن كان يعرف بالصوصية درى عن القاتل القتل وكانت
 عليه الدية وهذا خلاف ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه * ابن مهدي عن سفيان عن الشيباني عن
 بعض أصحابه أن رجلا أتى عليا رضي الله تعالى عنه برجل فقال إن هذا يزعم أنه احتلم على أم الآخر فقال
 أقمه في الشمس واضرب ظله وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا
 يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن أبي بشر عن شبيب بن أبي روح أن رجلا كان تواجد جارية له فكان في
 خلاء فعلمت جارية بذلك فأتته فحسبها جارية فوطئها ثم علم فأتى عمر فقال أنت عليا فسأل عليا رضي الله تعالى
 عنه فقال أرى أن تضرب الحد في خلاء وتعتق رقبة وعلى المرأة الحد وليسوا يقولون بهذا يقولون يدرأ عنه
 الحد بالشبهة فأما نحن فنقول في المرأة تحمد كبروا عن علي رضي الله تعالى عنه لأنها زنت وهي تعلم
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجية بن
 عدي قال كنت عند علي رضي الله تعالى عنه فأتته امرأة فقالت إن زوجي وقع على جارية فقال إن تكوني
 صادقة نرجسه وإن تكوني كاذبة نبجلدك وبهذا أخذنا زنا بجارية امرأة كزناه بغيرها إلا أن يكون ممن
 يعذر بالجهالة ويقول كنت أرى أنها إلى حلال وهم يخالفون هذا ويدرون عنه الحد كان جاهلا أو عالما
 * وعن عمرو بن شعيب قال رأيت رجلا يستقي على بئر قد قطعت يده وتركته ابهامه فقلت من قطعك فقال
 علي وهم يخالفون هذا ويقولون تقطع من مفصل السكف ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن سعيد بن عبد الله عن حنين بن المنذر أن عليا رضي
 الله تعالى عنه جلد الوليد في الخمر أربعين وهم يخالفون هذا ويقولون يجلد ثمانين ونحن نروي عن علي
 رضي الله تعالى عنه أنه جلد الوليد بالمدينة بسوط له طرفان أربعين فذلك ثمانون وبه نقول « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن علي
 رضي الله تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن
 القاسم بن الوليد عن يزيد أراه ابن مذكور أن عليا رضي الله تعالى عنه رجم لوطيا وبهذا أخذنا رجم اللوطي
 محصنا كان أو غير محصن وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب يقول السنة أن يرحم اللوطي أحسن
 أول محصن « رجع الشافعي » فقال لا يرحم إلا أن يكون قد أحسن وعكرمة يرويه عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبهم يقول ليس على اللوطي حد ولو تلوط وهو محرم لم يفسد أحرامه ولا غسل
 عليه ما لم يمس وقد خالفه بعض أصحابه فقال اللوطي مثل الزاني يرحم إن أحسن ويجلدان لم يحسن ولا يكون
 اللوطي أشد حالا من الزاني وقد بين الله عز وجل فرقا بينهما فأنا جاع النساء بوجهين أحدهما النكاح
 والآخر ملك اليمين وحرم هذا من كل الوجوه فمن أين يشتبهان « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه فقال اني سرت فطرده ثم
 قال اني سرت فقطع يده وقال انك شهدت على نفسك مرتين وهم يخالفون هذا ويقولون حتى يقول أربع
 مرات وانما نرى نحن أن نقول الاعتراف بمنزلة الشهادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسألا أسلى

منعتها إذا أكثر مساجد
الله قال فكل ما قلت من
هذا مخالف قول أهل العلم
قلت أجل وقد تركت
إبانة ذلك لتعرف أن
ما ذهبت إليه فيه كله
على غير ما ذهبت إليه
وهل علمت مخالفاتي أن
للرجل أن يمنع امرأته
مسجد عشيرتها وإن
كان على بابها والجمعة
التي لا أوجب منها في
المصر قال وما علمته قلت
فلولم يكن فيما ساءلت
عنه حجة إلا ما وصفت
استدللت بأن أكثر
أهل العلم يقولون إذا
كان لزواج المرأة وقيمها
منعها من الجمعة
ومسجد عشيرتها كان
معنى لا تمنعوا أماء الله
مساجد الله خاصا على
ما قلت لأن أكثرهم
لا يجهل معنى سنة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم (قال الشافعي)
فتقال عامة من حضر
هذا كما قلت فيما أدخلت
على من ذهب إلى أن
ليس لأحد أن يمنع
امرأته شيئا من مساجد
الله وقد بقي عليه أن
تسئل ما معنى لا تمنعوا
أماء الله مساجد الله

أن يغدو على امرأة فإن اعترفت ربحها ولم يقل أربع مرات ولو كان الاقرار يشبه الشهادة كان لو أقر
أربع مرات ثم رجع بطل عنه الحد وهم يقولون في الزنا لا يحذر الزاني حتى يقرأ بعاقبنا على الشهادات
ويخالفون ما رووا عن علي رضي الله تعالى عنه ويقولون في السرقة اقراره مرة وأكثروا ويخالفون
ما رووا عن علي رضي الله عنه وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون القياس فيه * وكيع عن سفيان
الثوري عن سماعة عن قابوس بن مخارق أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي يسأله عن مسلم زني بنصرانية
فكتب إليه أن أقم الحد على المسلم وادفع النصرانية إلى أهل دينها وهم يقولون أيضا يقيم الحد على النصرانية
ويخالفون هذا الحديث * يزيد بن هرون عن أيوب عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه في حرن
باع أحدهما صاحبه فقطعهما على جميعا وهم يخالفون هذا وينكرون القول فيه * أبو بكر بن عياش قال
حدثني أبو حصين عن عامر الكاهلي قال كنت عند علي رضي الله عنه إذ أتى برجل فقال ما شأن هذا فقالوا
يا أمير المؤمنين وجدناه تحت فراش امرأة فقال لقد وجدتموه على تنن فانطلقوا به إلى تنن مثله فرغوه فيه
فرغوه في عذرة وخلى سبيله وهم يخالفون هذا ويقولون بضرب ويرسل وكذلك قول المفتين لا يختلفون
في ذلك * سفيان عن مطرف عن الشعبي عن ابن مسعود أنه كان يقول لا نرى على الذي يصيب وليدة امرأته
حدًا ولا عقرا * رجل عن شعبة عن منصور عن ربعي بن خراش عن عبد الله أن رجلا أتاه فذكر له أنه
أصاب جارية امرأته فقال استغفر الله ولا تعد وهم يخالفون هذا ويقولون يعزرر وأما نحن فنقول إن كان
من أهل الجهالة وقال قد كنت أرى أنها حلال لي فإنا ندرا عنه الحد وعزرناه وإن كان عالما حدناه حد
الزاني * ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قطع سارقا في قيمة نجسة دراهم ونحن نأخذ بهذا إلا أنا نقطع في ربع دينار ونجسة دراهم في عهد
النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ربع دينار وهم يخالفون هذا ويقولون لا قطع في أقل من عشرة دراهم
* رجل عن شعبة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أنه وجد امرأة مع رجل
في لحافها على فراشها فضر به نجسين فذهبوا فشكوا ذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال لم فعلت ذلك قال لاني
أرى ذلك قال وأنا أرى ذلك وأصحابنا يذهبون إلى أنه يبلغ بالتعزير هذا وأكثر منه إلى ما دون الثمانين بقدر
الذنوب وهم يقولون لا يبلغ بالتعزير في شيء أربعين فيخالفون ما رووا عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما
* يزيد بن هرون عن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله في أم الولد تزني بعد موت سيدها تجلد
وتتقى وهم لا يقولون بهذا يقولون لا ينفي أحد زان ولا غيره ونحن نقول ينفي الزاني بسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر
ابن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قد رأوا النفي * جرير عن منصور عن زيد بن وهب أن عبد الله دخل
المسجد والامام راكع فركع ثم دب راكعا * ابن عيينة عن عمرو عن أبي عبيدة عن رجل عن مجاهد عن الشعبي
عن عمه قيس بن عبد عن عبد الله مثله وهكذا نقول نحن وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم ينهون عن هذا
ويخالفونه * ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة قال كان عبد الله يصلي الصبح نحو من صلاة أمير
المؤمنين يعني ابن الزبير وكان ابن الزبير يغلس * رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمر والشيخاني
قال كان عبد الله يصلي بنا الصبح بسواد أو قال بغلس فيقرأ بسورتين وبهذا جاءت السنة وهو قولنا وهم
يخالفونه ويقولون بل يسفر والذي أخذنا به أن سفيان أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله
عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بعر وطهن ما يعرفن
من الغلس * مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة مثله * ابن علية عن عوف عن سيار بن سلمة
أبي المنهال عن أبي برزة الأسدي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح

ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلسه وكان يقرأ بالسنتين الى المائة * ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر نجسا فقبل له زيد في الصلاة أو قالو اصليت نجسا فاستقبل القبلة فسجد سجدتين * رجل عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وهذا نأخذ وهو يوافق ما روي عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين وهم لا يأخذون بهذا ويرعون أنه ان لم يكن جلس في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته * أبو معاوية وحفص عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم ثم سجد سجدتي السهو بعد الكلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذلك لأنه انما ذكر السهو بعد السلام فسأل فلما استيقن أنه قد سها سجد سجدتي السهو ونحن نأخذ بهذا * مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر * ابن علية وهشيم عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة وابن عمر في ركعتين وقال عمران في ثلاث فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال كما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فاستقبل القبلة فأتم ما بقي من صلاته ثم سجد سجدتي السهو وهم يخالفون هذا كله ويقولون لا يسجد للسهو بعد الكلام * رجل عن الأعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال ما رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قط الا لوقتها الا بالمرذلة فانه جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصبح يومئذ قبل وقتها (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان صلاها بعد الفجر لم يقل قبل وقتها ولقال في وقتها الاول * ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يصلي الصبح بجمع ولو أن منسحرا تسعرب لحاز ذلك (قال الشافعي) ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحدا الصبح غداة جمع ولا في غيرها الا بعد الفجر وهم يخالفونه أيضا في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا بين المغرب والعشاء فيزعمون أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ذلك حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال فراح النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة حين زالت الشمس فخطب ثم صلى الظهر والعصر معا وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غير ذلك الموطن * مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في سفره الى تبوك * أخبرنا الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارتحل قبل أن تزل الشمس أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم ينزل فيصلحها معا * أخبرنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن حسين بن عبد الله عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر واذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصلحها في وقت العصر وهذه مواطن قد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فيها غير عشية عرفة وليلة جمع * ابن علية عن أيوب عن محمد بن عجلان أن ابن مسعود كان يقرأ في الآخريتين بفاتحة الكتاب وبهذا نقول ولا يجزيه الا أن يقرأها فان نسي أعاد وهم يقولون ان شاء قرأ وان شاء لم يقرأ وان شاء سجد * محمد بن عبيد عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله صلى الله عليه وسلم بعلقمة فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقال هكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا ونحن معهم يكونان خلف الامام فاما نحن فنأخذ بحديث مالك عن

فقد علمنا أنه خاص فأى المساجد لا يجوز له أن يمنعها اما الله قلت لا يجوز له أن يمنعها مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعها منه تطوعا ومن المساجد غيره قال فما دل على ما قلت قلت قال الله والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وروى عن النبي أنه قال السبيل الزاد والمركب فاذا كانت المرأة ممن يجدر كبا وزادا وتطبق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج ولا يحل أن تمنع فريضة الحج كما لا تمنع فريضة الصلاة والصيام وغيرها من الفرائض قال فهل على وليها أن يحجبها من مالها لو كانت محجورا عليها قلت نعم كما يؤدي الزكاة عنها قال فهل عليه أن يحجب معها قلت لا والاختيار له أن يفعل وقل مسلم يدع ذلك ان شاء الله فان لم يفعل لم أجبره عليه واذا وجدت نسوة ثقات حجت معهن وأجبرت وليها على

تركها والجمع نسوة
ثقات اذا كانت طريقها
آمنة من كان وليها
زوجها أو غيره قال فما
معنى نهىها عن السفر
قلت نهىها عن السفر
فيما لا يلزمها قال فادل
على ما وصفت من أنها
انما نهيت عن السفر
فيما لا يلزمها قلت بين
رسول الله عن الله أن
حد الزاني بين البكرين
جلد مائة وتغريب عام
والتغريب سفر وقد
نهى رسول الله أن
يخلى بامرأة الاعم ذى
محرم وفي التغريب
خلوة بهامع غير ذى
محرم وسفر فدل ذلك
على أنه انما ينهى عن
سفرها فيما لا يلزمها
ولم أعلم مخالفا في أن
امرأة لو كانت ببلدناه
لا حاكم فيه فأحدثت
حدنا يكون عليها فيه
حد أو حق لمسلم أو
خصومة له جلبت الى
الحاكم فدل هذا على
ما وصفت من أنها انما
نهيت عن السفر فيما
لا يلزمها فاذا قضت حجة
الاسلام فلوليها من كان
منعها من الحج ومن
جميع المساجد الاشياء

اسحق بن عبد الله عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قوموا لأصلي لكم فقمتم الى حصير فنضجته
بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت أنا واليتيم وراءه والعجوز من وراءنا فصلى بنا ركعتين
ثم انصرف * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه قال دخلت على عمر بالهجرة
فوجدته يسبح فقمتم وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء يرفأ تأخرت فصفقنا وراءه
* أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والاسود قال ادخلنا على عبد الله في داره فصلى بنا فلما ركع طبق
بين كفيه فجعلهما بين نخديه فلما انصرف قال كأنني أنظر الى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين نخديه وأقام أحدا عن يمينه والآخر عن يساره وليسوا يقولون بهذا ولا نحن أما نحن فنأخذ
بحديث روافي القطان عن عبد الحميد بن جعفر قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي جند الساعدي
أنه سمعه في عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبوقتادة يقول كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا ركع وضع يديه على ركبتيه * أخبرنا ابن علية عن محمد بن اسحق قال حدثني علي بن يحيى بن
خلاد الزرق عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل اذا ركعت فضع
يديك على ركبتيك * أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال صلى عبد الله بأصحابه الجمعة
ضحى وقال خشيت الحر عليكم وليسوا يقولون بهذا ولا يقول به أحد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
وعمر وعثمان والأئمة بعد في كل جمعة بعد زوال الشمس * أخبرنا يحيى بن عباد عن شعبة عن إبراهيم بن
مهاجر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عبد الله أنه كان يوتر بخمس أو سبع * سفيان عن الأعمش عن
إبراهيم عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثا وتر ولكن خسا أو سبعا وليسوا يقولون بهذا يقولون
صلاة الليل مثنى مثنى الا الوتر فانها ثلاث موصلات لا يصلي الوتر أكثر من ثلاث وأما نحن فنقول بالسنة
الثابتة * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة
توتر له ما قد صلى * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله * أخبرنا سفيان عن الزهري عن
سالم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشى أحدكم الصبح
فأيوتر بواحدة * سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله
* هشيم وأبو معاوية وابن علية وغير واحد عن ابن عون وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الجزار أن ظنه عن
عبد الله أنه صلى وعلى بطنه فرت ودم وليسوا يقولون بهذا يقولون اذا كان على بطنه مقدار الدرهم الكبير
أعاد الصلاة وان كان أقل لم يعد ولم نعلم أحدا ممن مضى قال اذا كان الدم في الثوب أو على الجسد مقدار
الدرهم أعاد الصلاة وان كان أقل لم يعد * أخبرنا هشيم عن حصين عن خارجة بن الصلت أن ابن مسعود ركع
فرب به رجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن فقال عبد الله صدق الله ورسوله فلما قضى صلاته قبل له كأن
الرجل راعا قال أجل اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد
طرقا وحتى يسلم الرجل على الرجل للعرفة وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقض للصلاة اذا تكلم بمثل هذا
حين يريد به الجواب وهم لا يروون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكلام في الصلاة ولو كان هذا عنده من الكلام المنهي عنه
لم يتكلم به * أخبرنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال رأيت ابن
مسعود اذا مر بين يديه رجل وهو يصلي التزمه حتى يردته ونحن نقول بهذا وهو يوافق ما روينا عن النبي
صلى الله عليه وسلم وهم لا يأخذون به وأحسبهم يقولون ان هذا ينقض الصلاة ولا يروون قولهم هذا عن
أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعون قول عبد الله وهو موافق السنة * أخبرنا أبو معاوية

عن الأعمش عن أبي اسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى وإذا فاتك الركوع فصل أربعاً وبهذا نقول لأنه وافق معنى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف هذا بعضهم فرعم أنه إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعاً رجع بعضهم إلى أن قال مثل قولنا وقال بعضهم إذا أدرك الإمام في شيء من الصلاة وإن كان جالساً صلى ركعتين خالف هذا الحديث والذي قبله * أخبرنا رجل عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن عامر بن عبدة قال قال عبد الله هيئت عظام ابن آدم للسجود فاسجدوا حتى بالمرافق وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحداً يقول بهذا فأما نحن فأخبرنا سفيان عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أفرم الخراعي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من نمرة ساجداً فرأيت بياضاً بطيه * أخبرنا سفيان قال أخبرنا عبد الله بن أخي يزيد بن الأصم عن عمه يزيد بن الأصم عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لو أرادت بهيمة أن تمر من تحته لمرت مما يجافي * أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال خبط عبد الله الحصابي خطبة في المسجد فقال لبنيك وسعديك * رجل عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله نحوه وهذا عندهم فيما أعلم كلام في الصلاة يكرهونه وأما نحن فنقول كل شيء من الكلام خاطب به الله عز وجل ودعوته به فلا بأس به وذلك لأن سفيان حدثنا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الآخرة من صلاة الصبح قال اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسفي يوسف وهم يخالفون هذا كله ويقولون القنوت قبل الركوع * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة عن الأسود قال كان عبد الله لا يقصر الصلاة إلا في حج أو عمرة وهم يخالفون هذا ويقولون تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثاً وغيرهم يقول كل سفر بلغ ليلتين * أخبرنا اسحق بن يوسف وغيره عن محمد بن قيس عن عمران بن عمير مولى ابن مسعود عن أبيه قال سافرت مع ابن مسعود إلى ضيعة بالقادسية فقصر الصلاة بالنجف وليسوا ولا أحد علمته من المفتين يقول بهذا أما هم فيقولون لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال قواصد ولا أعلمهم يروون هذا عن أحد من مضى ممن قوله حجة بل يروون عن حذيفة خلاف قولهم * رواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال استأذنت حذيفة من المدائن فقال آذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع وهم يخالفون هذا ويقولون يقصر من الكوفة إلى المدائن وأما نحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد * أخبرنا بذلك ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال تقصر الصلاة إلى عسفان وإلى الطائف وجدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد وهم يخالفون روايتهم عن حذيفة وابن مسعود وروايتنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال عبد الله لا تغير وابسوادكم فاعساودكم من كوفتكم يعني لا تقصروا الصلاة إلى السواد وهم يقولون إن أراد من السواد مسيرة ثلاث قصر إليه الصلاة وهذه أحاديث يروونها في صلاة السفر مختلفة يخالفونها كلها * ابن مهدي عن سفيان عن أشعث بن سليم عن عبد الله بن زياد قال سمعت عبد الله يقرأ في الظهر والعصر وهذا عندنا لا يوجب سهواً ولا نرى بأساً أن تعمداً الجهر بالقراءة ليعلم من خلفه أنه يقرأ وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهر بشيء من القراءة في الظهر والعصر ويوجبون السهو على من فعله ونحن نوافق هذا وهم يخالفونه * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن الأسود أن عبد الله كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن

سأذ كره في العبد من أن شاء الله قال أفقجتني على هذا دلالة قلت نعم ما وصفت لك من أن الله لم يفرض على أحد قط أن يسافر إلى مسجد غير المسجد الحرام للحج وأن الأسفار إلى المساجد نافلة غير السفر للحج وفي منع عمر بن الخطاب أزواج النبي الحج بقول رسول الله أنما هي هذه الحجة ثم ظهور الحصر قال وإن اتيان الجمعة فرض على الرجال إلا من عذر ولم نعلم من أمهات المؤمنين امرأة خرجت إلى الجمعة ولا جماعة في مسجد وأزواج رسول الله فكانهن من رسول الله أولى بأداء الفرائض فإن قيل فأنهن قد ضرب عليهن الحجاب قيل وقد كن لا حجاب عليهن ثم ضرب عليهن الحجاب فلم يرفع عنهن من الفرائض شيء ولم نعلم أحداً أوجب على النساء اتيان الجمعة كل روى أن الجمعة على كل أحد إلا امرأة أو مسافراً أو عبداً فإذا سقطت المرأة فرض

الجمعة كان فرض غيرها
من المكتوبات
والنافلة في المساجد
عنهم أسقط قال فقال
وما فرض اتيان الجمعة
الاعلى الرجال وليس
هذا على النساء بفرض
وما هن في اتيان المساجد
للجماعات كالرجال
فقلت له ان الجمعة
لتقوم بأقل مما وصفت
لك وعرفت بنفسك
وعرف الناس معك
وقد كان مع رسول
الله نساء من أهل
بيته وبناته وأزواجه
ومولياته وخدمته
وخدم أهل بيته فما
علمت منهن امرأة
خرجت الى شهود الجمعة
والجمعة واجبة على
الرجال باكثر من
وجوب الجماعة في
الصلوات غيرها ولا الى
جماعة غيرها في ليل
أو نهار ولا الى مسجد
قباء فقد كان النبي
يأتيه راكبا وماشيا
ولا الى غيره من المساجد
وما أشك أنهن كن على
الخير بمكانهن من
رسول الله أحرص
وبه أعلم من غيرهن
وأن النبي لم يكن يسدع

غيلان بن جامع عن عمرو بن حمزة عن أبي وائل عن عبد الله مثله وليسوا يقولون بهذا يقولون يكبر من صلاة
الصبح يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وأما نحن فنقول بما روى عن ابن عمر وابن عباس
يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر الى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فنترك قول ابن مسعود لقول
ابن عباس وابن عمر وأما هم فيخالفون قول من سمينا ومار وواعن ابن مسعود معا والذي قلنا أشبه الأقاويل
والله تعالى أعلم بما يعرف أهل العلم وذلك أن التلبية وقتا تقضى اليه وذلك يوم النحر وان التكبير انما يكون
خلف الصلاة وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وأخر صلاة تكون في صلاة
الصبح من آخر أيام التشريق * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن سليم بن حنظلة قال قرأت
السجدة عند عبد الله فنظرت اليه فقال أنت أعلم فاذا سجدت سجدنا وبهذا نقول ليست السجدة بواجبة
على من قرأ وعلى من سمع وأحب اليانا أن يسجد واذا سجد القارئ أحبنا للسامع أن يسجد وقدر وينا هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ورووا ذلك عن ابن مسعود وهم يخالفون هذا ويرغمون أنها واجبة
على السامع أن يسجد وان لم يسجد الامام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتنا عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن عمر * ابن عيينة عن عبدة عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول
انما هي توبة نبي * ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجدها
وهم يخالفون ابن مسعود ويقولون هي واجبة * ابن علية عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن
عبد الله في الصلاة على الخنازير لا وقت ولا عدد * رجل عن شعبة عن رجل قال سمعت زر بن حبیش يقول
صلى عبد الله على رجل ميت فكبر عليه نجسا ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر أربعين
* مالك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على النجاشي أربعين ولم
يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه كبر على ميت إلا أربعين وهم يقولون قولنا ونقول التكبير على
الخنائز أربعين أو لا يزداد فيها ولا ينقص نخالفوا ابن مسعود وقالوا في هذا روايتنا * أخبرنا هشيم عن يزيد بن
أبي زياد عن أبي جحيفة عن عبد الله أنه كان اذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات
وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ونحن نستحب هذا ونقول به لانه موافق لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهم يكرهون هذا كراهة شديدة * أخبرنا اسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن أبي اسحق
عن علقمة عن عبد الله قال صلى العصر قد رايسير الراكب فرسخين وهم يقولون تؤخر العصر قد رايسير
الراكب فرسخا فيخالفون ما رووا ما لم يدخل الشمس صفرة وأما نحن فنقول يصلى العصر في أول وقتها
لا نار وينا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر ثم يذهب الناهب الى قباء فيأتيهم والشمس بيضاء نقية
* هشيم عن منصور عن الحسن عن رجل من هذيل أن ابن مسعود كان يقرأ بفاتحة الكتاب في الخنازير
وهم يخالفون هذا ولا يقرؤون على الخنازير وأما نحن فنقول بهذا نقول يقرأ الامام بفاتحة الكتاب
* أخبرنا بذلك ابراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على
جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى اسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته عن ذلك فقال سنة وحق
* أخبرنا ابن علية عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على
الخنائز ويقول انما فعلت لتعلموا أنها سنة * أخبرنا اسحق بن يوسف عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن
أبي الأحوص عن عبد الله قال التكبير تحريم الصلاة وانقضائها التسليم وليسوا يقولون بهذا يرغمون أن
من جلس مقدار التشهد فقد تمت صلاته ولا شيء عليه وأما نحن فنقول تحريم الصلاة التكبير وانقضائها
التسليم لانه يوافق ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن
عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء

وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهكذا نقول لا يخرج من الصلاة حتى يسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل حدث الخروج منها التسليم فكل حدث كان يفسد الصلاة فيما بين التكبير الى التسليم فهو يفسدها لأن من الدخول فيها الى الخروج منها صلاة فلا يجوز أن يكون في صلاة فيعمل ما يفسدها ولا تفسدها * هشيم عن حصين قال أخبرني الهيثم أنه سمع ابن مسعود يقول لأن أجلس على الرضف أحب الي من أن أتربع في الصلاة وهم يقولون قيام صلاة الجالس التربع ونحن نكره ما يكره ابن مسعود من تربع الرجل في الصلاة وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال صلى عثمان بن عفان قال صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق قال الأعمش فحدثني معاوية ابن قرة أن عبد الله صلاها بعد أن بعاف قيل له عبت على عثمان وتصلى أن بعاف قال الخلاف شر وهم يقولون لا يصلح للمسافر أن يصلى أن بعاف أن صلى أن بعاف لم يجلس في الثانية مقدار تشهد فسدت صلاته فيروون عن عبد الله أنه فعل ما إن فعله أحد فسدت صلاته * أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يكره أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وهم يستحبون أن يقرأ في أقل من ثلاث * أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال رأيت عبد الله يحل المعوذتين من المصحف ويقول لا تخطوا به ما ليس منه وهم يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأهم في صلاة الصبح وهما مكتوبتان في المصحف الذي جمع على عهد أبي بكر ثم كان عند عمر ثم عند حفصة ثم جمع عثمان عليه الناس وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب أن أقرأهم في صلاتي * أخبرنا ابن مهدي وغيره عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن هيرة بن (١) يريم قال كان عبد الله يعطينا العطاء في زبل صغار ثم يأخذ منها زكاة وهم يقولون لازكاة في مال حتى يحول عليه الحال ولأننا أخذنا من العطاء ونحن نروي عن أبي بكر أنه كان لا يأخذ من العطاء زكاة وعن عمر وعثمان ونحن نقول بذلك * أخبرنا ابن علي وابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود أنه كان يقول لولي البنين أحص ما مر من السنين فإذا دفعت اليه ماله قلت له قد أتى عليه كذا وكذا فإن شاء ترك ولو كان ابن مسعود لا يرى عليه زكاة لم يأمره بالاحصاء لأن من لم تجب عليه زكاة لا يؤمر باحصاء السنين كما لا يؤمر الصبي باحصاء سنه في صغره للصلاة ولكن كان ابن مسعود يرى عليه الزكاة وكان لا يرى أن يزكها الولي وكان يقول يحسب الولي السنين التي وجبت على الصبي فيها الزكاة فإذا بلغ الصبي ودفع اليه ماله أعلمه ذلك وهم يقولون ليس في مال الصبي زكاة ونحن نقول يزكي لا ناروينا ذلك عن عمرو وعلي وعائشة وابن عمر وروينا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا بذلك عبد الحميد عن ابن جريح عن يوسف بن ماهك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في أموال اليتامى ثلاثا ذهبها وأتسملكها الصدقة

(باب الصيام)

* أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبيد بن عمير أن عليا سئل عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلافها وليسوا يقولون بهذا يقولون لا بأس بقبلة الصائم * أخبرنا اسمعيل بن أبي خالد عن أبي السفر عن علي رضي الله عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا إنما السحور قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر فقد حرم الطعام والشراب على الصائم * أخبرنا رجل عن الشيباني عن أبي ماوية أن عليا رضي الله عنه خرج يستسقي

(١) يريم بالمتناه التحتية المفتوحة كتبه مصححه

أن يأمرهن بما يجب عليهن وعليه فبهن ومالهن فيه من الخير وإن لم يجب عليهن كما أمرهن بالصّدقات والسنن وأمر أزواجه بالحجاب وما علمت أحدا من سلف المسلمين أمر أحد من نسائه باتيان جمعة ولا جماعة من ليل ولا نهار ولو كان لهن في ذلك فضل أمر وهن به وأذنوا لهن اليه بل قدرى والله أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرتها وصلاتها في حجرتها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سارة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول إن كان ليكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أصوم حتى يأتي شعبان روي إذا استأذنت أحدكم امرأته لتشهد العشاء

يوم عاشوراء فقال من كان منكم أصبح صائماً فليتم صيامه ومن كان مفطراً فلا يأكل وليسوا يقولون بهذا يقولون من أصبح مفطراً فلا يصوم * أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مرة عن الحرب عن علي رضي الله عنه أنه كره صوم يوم الجمعة وهم يستحبون صوم يوم الجمعة فيخالفون علياً رضي الله تعالى عنه * أخبرنا رجل عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله أنه كره القبلة للصائم وليسوا يأخذون بهذا وأما نحن فنروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل وهو صائم وعن غير واحد من أصحابه ونقول لا بأس أن يقبل الصائم * أخبرنا ابن مهدي وأبو إسحاق الأزرق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن المستورد بن الأحنف قال جاء رجل فصلّى معه الظهر فقال اني ظلمت اليوم لا صائم ولا مفطر كنت أتقاضى غريمي فإذا ترى قال ان شئت صمت وان شئت أفطرت * أخبرنا رجل عن بشر بن السري وغيره عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بداله بعد ما زالت الشمس فصام وهم لا يرون هذا ويرغمون أنه لا يكون صائماً حتى ينوي الصوم قبل الزوال * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال أحدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب وأما نحن فنقول المتطوع بالصوم متى شاء نوى الصيام فأما من عليه صوم واجب فعليه أن ينويه قبل الفجر والله أعلم

(باب الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله قال الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة وليسوا يأخذون بذلك ويرغمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة في أشهر الحج وأما نحن فروينا أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا معه في حجته منهم من قرن الحج مع العمرة ومنهم من تمتع بالعمرة إلى الحج ومنهم من أفرد الحج * أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وأفرده رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فبهذا قلنا لا بأس بالعمرة في أشهر الحج وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا * أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن إبراهيم ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال قال لي عمر يا أبا أمية حج واشترط فإن لك ما شرطت والله عليك ما شرطت وهم يخالفون هذا ولا يرون الشرط شيئاً وأما نحن فنقول بشرط وله الشرط لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير بالشرط وما روى عن عائشة * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة بنت الزبير فقال أما تريدين الحج فقالت اني شاكية فقال حجّي واشترطي أن محلي حيث حبستني * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أخي هل تستثني إذا حججت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبستني حابس فهي عمرة * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه لم يلب على الصفا في عمرة بعد ما طاف بالبيت وليسوا ولا أحد من الناس علمناه يقول بهذا وإنما اختلف الناس عندنا فمنهم من قال يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم وهو قول ابن عمر ومنهم من قال إذا استتم الركعتين وهو قول ابن عباس * أخبرنا رجل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وبه يقولون هم أيضاً ما بعد الطواف بالبيت فلا يلي أحد * أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لييك اللهم لييك لاشريلك لييك ان الحمد والنعمة لك وليسوا ولا أحد علمناه يقول هذا بخلافه لأن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين إلى اليوم زيادة على هذه التلبية والمالك لاشريلك * أخبرنا ابن مهدي عن

فلا يمنعها فاحتمل أن يجب عليهن واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بأن لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن لولمها حبسها كان هذا اختياراً لا فرضاً على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء فقال ما علمت أحداً من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الاذن لامرأته إلى جمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا إلى حج لأنه لا يفوتها في عمرها فقلت في أن لم يختلف المفتون ان كان كما قلت دليل على أن لا يجهلوا معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله محتملاً ما قالوا قال ولقد قال بعضهم لزواج المرأة أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لأنه إذا جازله أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد الله كلها فأباح له خلاف الحديث فإذا قلت لا يمنعها الفريضة من

سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله تنقل بين المغرب والعشاء بجمع وليسوا يقولون بهذا بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يصل بينهما شيئا * أخبرنا الوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يتطوع بينهما ولا على أثر واحدة منهما وبهذا نقول * أخبرنا ابن علية عن أبي حنيفة عن ميمون عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال نساكن أحب إلى أن يكون لكل واحد منهما شعث وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه يفتون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القرآن * أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله أنه حكم في الربوع جفرا أو جفرة وهم يخالفونه ويقولون نحكم فيه بقيمته في الموضع الذي يصاب فيه ولو بلغ أن يكون غير جفرة لم يهدأ الا التي فصاعدا ما يكون أضحية فيخالفونه من وجهين ولا يقولون علمته في قولهم هذا بقول أحد من السلف وأما نحن فنقول به لأنه مثل ما روي لنا عن عمر وهو قول عوام فقهاءنا والله أعلم

(كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

* أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن صاحب الشافعي رحمه الله قال سألت الشافعي بأي شيء ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد كتبت هذه الحجة في كتاب جاع العلم فقلت أعدم من هذا مذهبك ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع فقال الشافعي إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تترك لرسول الله حديثا أبدا الا حديثنا وجد عن رسول الله حديث يخالفه وإذا اختلفت الأحاديث عنه فالاختلاف فيها وجهان أحدهما أن يكون بها ناسخ ومنسوخ فنعمل بالناسخ ونترك المنسوخ والآخر أن تختلف ولا دلالة على أيها النسخ فنذهب إلى أثبت الروايتين فإن تكافأتا ذهبت إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى ما اختلف فيه الحديثان من سنته ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا أو غيره مما يدل على الأثبت من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الحديث عن رسول الله لا يخالف له عنه وكان يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه لم يزد قوة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه وإن كان يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يخالفه لم ألقت إلى ما خالفه وحديث رسول الله أولى أن يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته اتبعها إن شاء الله فقلت للشافعي أفينذهب صاحبنا هذا المذهب قال نعم في بعض العلم وتركه في بعض قلت فاذكر ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يرو عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي شيئا يوافقه فقال نعم سأذكر من ذلك إن شاء الله ما يدل على ما وصفت وأذكر أيضا ما ذهب إليه من حديث رسول الله وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف أقاويلكم فتستغنون مرة بالحديث عن النبي دون غيره وتدعون له ما خالفه ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث يخالفه (قال الشافعي) ومن ذلك أنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة كلاهما قالان الشمس خسفت فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ووصفاهما في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) فأخذنا نحن وأئمتنا وخالفنا غيركم من الناس فقال صلى ركعتين كصلاة الناس وروى حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله وخالفنا غيرهم من الناس فقال صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا بأن ابن عباس صلى

الحج فلم يخالف الحديث بل هو ظاهر الحديث لا تمنعوا إمام الله مساجد الله كلها وفيه والله أعلم دلالة على أن لهم منه من بعضها قال وأجبر زوج امرأة ووليها من كان على أن يدعها والفرضة من الحج والعمره في سفر ولا أجبره على ما تطوعت به منهما فإذا أذن لها إلى الحج فلم يمنعها مساجد الله لأنه قد أذن لها في الفرض إلى مساجد الله الحرام قال وقدر روى حديث أن يترك النساء إلى العيدين فإن كان ثابتا قلنا به

(باب غسل الجمعة)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الآية قال فدللت السنة على أن الوضوء من الحدث وقال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا

في زلزلة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى ركعتين في كل ركعة أربع ركعات أو خمس وكانت يجتنبنا عليهم أن الحديث اذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في أحد بعده حجة لوجاء عنه شيء يخالفه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدّثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فقلنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا بعض الناس فيه فقال هو مدرّك العصر وصلاته الصبح فائتة من قبل أنه خرج إلى وقت نهى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة (قال الشافعي) فكانت يجتنبنا عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم انما نهى عما لا يلزم من الصلوات وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر أنه مدرّك في الحالين معا أفرأيتم لو احتج عليكم رجل فقال كيف ثبت حديث أبي هريرة وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروها أحد علمته عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ولم تردوه بأن هذا لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما كانت يجتنبنا عليه إلا أنه اذا ثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عن سواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم فأخذنا نحن وأنتم به أفرأيتم ان قال لنا قائل ان الحر والبرد لم يحدثا بعد ولم يذهب بعد فلما لم يأت عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أمروا بالبراد ولم يرووه عن واحد منهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض على أول الوقت وذلك في الحر والبرد سواء هل الحجة لا تثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن حضه على أول الوقت لا يدفع أمره بتأخير الظهر في شدة الحر ولو لم يرو عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استغنى فيه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة ابنة عبيد بن رفاع عن كبشة بنت كعب بن مالك عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الهرة انها ليست بنجس قال فأخذنا نحن وأنتم به فقلنا لا بأس بالوضوء بفضل الهرة وخالفنا بعض الناس فكرهوا وضوء بفضلها واحتج بأن ابن عمر كرهوا وضوء بفضلها أفرأيتم ان قال لكم قائل حديث حميدة عن كبشة لا يثبت مثله والهرة لم تزل عند الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فحسن نوهنه بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج أيضا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب من اناء أحدكم فليغسله سبع مرات والكلب لا يؤكل لحمه ولا الهرة فلا أتوضأ بفضلها فهل الحجة عليه إلا أن المرأتين أن كانتا معروفتين ثبت حديثهما وأن الهرة غير الكلب الكلب نجس مأمور بغسل الاناء منه سبعاً ولا يتوضأ بفضلها وفي الهرة حديث أنها ليست بنجس فتتوضأ بفضلها ونكتفي بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يكون أحد بعده قال به ولا يكون في أحد قال بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا في أن لم يرو إلا من وجه واحد اذا كان الوجه معروفاً * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس أحدكم كره فليتوضأ فقلنا نحن وأنتم به وخالفنا بعض الناس فقال لا يتوضأ من مس الذكر واحتج بحديث زوام عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق قوله فكانت يجتنبنا عليه أن حديثه مجهول لا يثبت مثله وحديثنا معروف واحتج علينا بأن حذيفة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص قالوا ليس في مس الذكر وضوء وقالوا رويتم عن سعد قولكم وروينا عنه خلافه ورويتوه عن ابن عمر ومن رويناه عنه أكثر وأنتم لا توضئون لو مسستم أن نجس منه فكانت يجتنبنا أن ما ثبت عن النبي

عابري سبيل حتى تغتسلوا قال فكان الوضوء عاماً في كتاب الله من الأحداث وكان أمر الله الجنب بالغسل من الجنابة دليلاً والله أعلم أن لا يجب الغسل الا من جنابة الا أن تدل السنة على غسل واجب فتوجب به بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلت على وجوب الغسل من الجنابة ولم أعلم دليلاً بينا على أن يجب غسل غير الجنابة الوجوب الذي لا يجزئ غيره قال وفدروى في غسل يوم الجمعة شيء فذهب ذاهب الى غير ما قلنا ولسان العرب واسع * حدّثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال من جاء منكم الى الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان بن مسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي) فاحتمل

صلى الله عليه وسلم لم يكن في قول أحد خالفه حجة على قوله فقال منهم قائل أفلا تنهونهم الرواية عن رسول الله إذا جاء عن مثل من وصفت وكان من مس ما هو أنجس منه لا يجب عليه عندكم وضوء فقلت لا يجوز لعالم في دينه أن يحتج بما يرى الحجة في غيره قال ولم لا تكون الحجة فيه والغلط يمكن فيمن يروى فقلت له أرايت أن قال لك قائل أنهم جميع ما رويت عن رويته عنه فأخاف غلط كل محدث منهم عن حدث عنه إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قال لا يجوز أن يتهم حديث أهل الثقة قلت فهل رواه عن أحد منهم الا واحد عن واحد قال نعم قلت ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد عن واحد قال نعم قلت فأننا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بصدق المحدث عندي وعلمنا أن من سمينا قاله بحديث الواحد عن الواحد قال نعم قلت وعلمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله علمنا بأن من سمينا قاله قال نعم قلت فإذا استوى العلمان من خبر الصادقين أيهما كان أولى بنا أن نصير إليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن نأخذه أو الخبر عن غيره قال بل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثبت قلت ثبوتها واحد قال فالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يصار إليه وان أدخلتم على الخبرين عنه أنهم يمكن فيهم الغلط دخل عليكم في كل حديث روى يخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلتم ثبت خبر الصادقين فما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى عندنا أن يؤخذ به * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك فأخذنا نحن وأنتم به وخالفنا فيه غيرنا فروى عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا بالمزدلفة وروى عن عمر أنه كتب ان الجمع بين الصلاتين الا من عذر من الكبار فكانت حجتنا عليه أن ابن مسعود وان قال لم يفعل فقال غيره فعل فقول من قال فعل أولى أن يؤخذ به لانه شاهد والذي قال لم يفعل غير شاهد وليس في قول أحد خالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة لما وصفت من أنا اذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئا وغيره قال غيره فلا يشك مسلم في أن ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى أن يؤخذ به وان أدخلت أن الرجال المحدثين يمكن فيهم الغلط في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أمكن لأنه لا يروى عن النبي عليه السلام شيئا سماعا الا أصحابه وأصحابه خير من بعدهم وعامة من يروى عنه دونه التابعون فكيف يتهم حديث الأفضل ولا يتهم حديث الذي هو دونه ولست انتهم منهم واحدا ولو كنا نقبله ما معناه والحجة فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قال غيره ولا يوهن الجمع في السفر بأن يقول رجل سافر أبو بكر غازيا وحاجا وعمر حاجا وغازيا وعثمان غازيا وحاجا ولم يثبت أن أحدا منهم جمع في سفر بل يكتفى بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يوهنه أن لم يحفظ أنه عمل به بعده ولا يزيد قوة أن يكون عمل به بعده ولو خولف بعد ما أوهنه وكانت الحجة فيما روى عنه دون ما خالفه * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن داود ابن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجد عن أبي هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ذواليسدين فقال قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أصدق ذواليسدين فقالوا نعم فأتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدين وهو جالس فقلنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا غيرنا فقال الكلام في الصلاة عامدا يقطعها وكذلك يقطعها الكلام وان ظن المصلي أنه قد أكمل ثم تكلم وروى عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحدث من أمره ما شاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة فقلنا هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام عامدا فاما الكلام ساهيا فلم ينه عنه والدليل

واجب لا يجزئ غيره
 وواجب في الاخلاق
 وواجب في الاختيار
 وفي النظافة ونفي تغير
 الريح عند اجتماع
 الناس كما يقول الرجل
 للرجل وجب حقك
 على ان ذرايتني موضعا
 لحاجتك وما أشبه
 هذا فكان هذا
 أولى معنييه لموافقة
 ظاهر القرآن في عموم
 الوضوء من الأحداث
 وخصوص الغسل من
 الجنابة والدلالة عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في غسل يوم الجمعة
 أيضا فان قال قائل
 فاذ كر الدلالة قلت
 أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن سالم بن عبد
 الله قال دخل رجل
 من أصحاب رسول الله
 المسجد يوم الجمعة وعمر
 ابن الخطاب يخطب
 فقال عمر أية ساعة
 هذه فقال يا أمير
 المؤمنين انقلبت من
 السوق فسمعت النداء
 فازدت على أن توضأت
 فقال عمر والوضوء
 أيضا وقد علمت أن
 رسول الله كان يأمر
 بالغسل (قال الشافعي)

فلما علمنا أن عمرو وعثمان
علمنا أن رسول الله كان
يأمر بالغسل يوم الجمعة
فذكر عمر علمه وعلم
عثمان فذهب عن أن
نتوهم أن يكونا نسيما
عليهما عن رسول الله
في غسل يوم الجمعة إذ
ذكر عمر علمهما في المقام
الذي توضح فيه عثمان
يوم الجمعة ولم يغتسل
ولم يخرج عثمان
فيغتسل ولم يأمره عمر
بذلك ولا أحد من
حضرهما من أصحاب
رسول الله من علم أمر
رسول الله بالغسل
معهما أو بإخبار عمر عنه
دل هذا على أن عمر
وعثمان قد علما أمر
النبي بالغسل على
الأحب لأعلى الإيجاب
للمغسل الذي لا يجزئ
غيره وكذلك والله أعلم
دل على أن علم من سمع
مخاطبة عمر وعثمان
في مثل علم عمر وعثمان
أما أن يكون علموه
علما وأما أن يكون علموه
بخبير عمر كالدلالة عن
عمر وعثمان وروى
عائشة الأمر بالغسل
يوم الجمعة * أخبرنا سفيان
عن يحيى بن سعيد عن

على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود
بزمان فلم نوهن نحن وأنتم هذا الحديث بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على أنهم فعلوا مثل هذا
ولا قالوا من فعل مثل هذا جازله واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نحتاج فيه إلى
أن يعمل به بعده غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله ابن
بحنة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته
ونظرنا تسليمه كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فأخذنا نحن وأنتم بهذا وقلنا وقلتم بسجد السهو
في النقص من الصلاة قبل التسليم وخالفنا بعض الناس وقال تسجدان بعد التسليم واحتج بروايتنا فقال من
احتج عن مالك سجدهما النبي صلى الله عليه وسلم في الزيادة بعد السلام فسجدت هما كذلك وسجد هما في
النقص قبل السلام فسجدت هما كذلك ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه ولا يوافقه
واكتفينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح
ابن خوات عن علي مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة
وجاه العدو وفصل بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا لأنفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت
الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا أو لا لأنفسهم ثم سلم بهم (قال
الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله (١) بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم عن صالح بن
خوات عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير
ما عرضنا عليه وخالفنا بعض الناس فقال فيه بخلاف قولنا فقال لا تصلي صلاة الخوف اليوم فكانت حجتنا
عليه ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من حجتنا أن قال قد اختلفت الأحاديث في صلاة
الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت عن علي أن واحدا منهم صلى
صلاة الخوف ولا أمروا بها والصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الفضل ليست كهي خلف غيره
وبأن لم يرو عن خلفائه حديث يثبت بصلاتها ولم يروا لمحاربين ومحاربين زمانهم فهذا يدل على أنه كان للنبي
صلى الله عليه وسلم خاصة فكانت حجتنا عليه أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام لا بدالة
لأنه لا يكون شيء من فعله خاصا حتى تأتينا بالدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أنه خاص والاكتفينا بالحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعده كما قلنا فيما قبله

(باب ما جاء في الصدقات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وليس فيما دون خمس أواق صدقة فأخذنا نحن
وأنتم بهذا وخالفنا فيه بعض الناس فقال قال الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام خذ من أموالهم صدقة
وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يخص الله جسر وعزم ما لا دون مال ولم يخص
رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ما لا دون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله والقياس عليه
وقال لا يكون مال فيه صدقة وآخر لا صدقة فيه وكل ما أخرجت الأرض من شيء وإن خرمة بقل ففيه
العشر فكانت حجتنا عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله معنى ما أراد إذا بان ما يؤخذ منه
من الأموال دون ما لم يرد والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء جلة والمفسر يدل
على الجملة (قال الشافعي) وقد سمعت من يحتج عنه فيقول كلاما يريد به قد قام بالأمر بعد النبي صلى الله
عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأخذوا الصدقات في البلدان أخذوا ما زادوا طويلا فأروى

(١) أي ابن حفص بن عاصم العمري عن أخيه عبيد الله الخ فتنبه كتبه صحيحه

عنهم ولا عن واحد منهم أنه قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال والنبي صلى الله عليه وسلم عهد ما هذا في واحد منها ومار واه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو سعيد الخدري (قال الشافعي) فكانت حجة على أنه المحدث به لما كان ثقة اكتفى بخبره ولم يزد به تأويل ولا بأنه لم يرو غيره ولا بأنه لم يرو عن أحد من الأئمة مثله اكتفاء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما دونها وبأنها إذا كانت منصوبة بينه لم يدخل عليها تأويل كتاب إذا النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى الكتاب ولا تأويل حديث جلة يحتمل أن يوافق قول النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص ويخالفه وكان إذا احتمل المعنيين أولى أن يكون موافقا له ولا يكون مخالفا فيه ولم يوهنه أن لم يروه الا واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان ثقة * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع فقلنا نحن وأنتم بهذا وقلنا في هذا دليل على أنه من باع نخلا لم يؤثر فالثمرة للمشتري نخالنا بعض الناس في هذا فقال إذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالثمرة إذا أبرت للبائع إلا أن يشترط المبتاع علمناه إذا أبر فقد زایل أن يكون مغيبا في شجره لم يظهر كما يكون الحمل مغيبا لم يظهر وكذلك إذا زایلها وان لم يؤثر فهو للبائع وقال هكذا تقولون في الأمانة تباع حاملها للمشتري فإذا فارقها فولدها للبائع والتمر إذا خرج من النخلة فقد فارقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة عليهم أن قلنا إن الثمرة إن كانت خارجة من النخل فكأنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمها بعد الإبراد على فرقه بين حكم حال الثمرة قبل الإبراد وبعده اتبعنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر به ولم نجعل أحدهما قياسا على الآخر ونسوي بينهما أن ظهر أفيها ولم نقسمها على ولد الأمانة ولا نقيس سنة على سنة ولكن نقضي كل سنة على وجهها ما وجدنا السبيل إلى أمضائها ولم نوهن هذا الحديث بقياس ولا شيء مما وصفت ولا بأن اجتمع هذا فيه وأن لم يرو فيه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا حكم ولا أمر يوافقنا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه عما سواه

(باب في بيع الثمار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جيد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهى فقيل يا رسول الله وما ترهى قال حتى تحمر وقال أرايت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه قال فأخذنا بهذا الحديث نحن وأنتم وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على معنيين أحدهما أن بدو صلاحها الحرة ومثلها الصفرة وأن قوله إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه انما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون في مثلها التلف فقلنا كل من ابتاع ثمرة قد بدو صلاحها فله تركها حتى تجدد ونخالنا بعض الناس في هذا فقال من اشتري ثمرة قد بدو صلاحها لم يكن له تركها وذلك أن ملك النخل والماء الذي به صلاح النخل للبائع يستبقى نخله وماءه ولا يجوز أن يشترطه لانه لا يعرف حصة الثمرة من الثمن من حصة الإجارة فكانت حجة على أنه أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه يدل على أنه انما يمنع ما يترك لا ما يكون على مشتريه أن يقطعه مكانه ورأينا أن من خالفنا فيه قد ترك السنة وترك ما تدل عليه السنة لو احتج علينا بأنه لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا قضاء يوافق هذا استغنيانا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم

(باب نكاح البكر)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن

أنه نهى عن بيع الرطب بالتمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمر صها قال فأخذنا نحن وأنتم بالأحاديث كلها حين وجدنا لها كلها مخرجا فقلنا المزابنة بيع الخراف كاهن شيء من صنفه كيلاً والرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص شيء واحد متفاضل أو مجهول فقد حرم أن يباع المستويا وذلك إذا كان موضوعا بالارض وأحل لنا بيع العرايا بخمر صها تمر وهي داخلة في معنى المزابنة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معا وخالفنا في هذا بعض الناس فلم يجز بيع العرايا وردها بالحديثين وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان فأخذنا بأحدهما وكان الذي أخذناه أشبه بسننه في النهي عن التمر بالتمر إلا كيلاً بكيل فرائنا لنا الحجة ثابتة بما قلنا على من خالفنا إذا وجدنا الحديثين وجهات معهما فيه معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت لنا حجة كانت عليكم في الحديثين يكونان هكذا فتسبهم إلى الاختلاف وقد وجدنا لهما وجه عضيان فيه معا فلم ندعه بما وصفتنا من حجة غيرنا بحديثنا ولا بان لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي واستغفينا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكرا ففأته ابل فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكرا فقلت لم أجده في الأبل إلا جلا خيارا رابعا فقال أعطه إياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء فأخذنا نحن وأنتم بهذا وقلنا لا بأس أن يستسلف الحيوان إلا الولائد وأن يسلف في الحيوان كله قياسا على هذا وخالفنا بعض الناس في هذا فقال لا يستسلف الحيوان ولا يسلف فيه وروى عن ابن مسعود أنه كرم السلف فيه وعن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم نر في واحد دون النبي صلى الله عليه وسلم حجة مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الربيع) معنى قول الشافعي في هذا الذي نهى عنه ههنا قرض الأمة خاصة (١) لأن له أخذها منه فأما العبد فيجوز وقال هذا قول الشافعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا نحن وأنتم به وانما أخذنا نحن به من قبل أنار وبناه من حديث المسكين موثلا صحيحا وخالفنا فيه بعض الناس فاحتج في شيء منه قط علمته أكثر من حججه فيه وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واليمين على المدعى عليه وقاله عمر فكان هذا دلالة على أن لا يجوز عيني إلا على المدعى عليه ولا يحلف مدع واحتج بآب شهاب وعطاء وعروة وهما رجال مكة والمدينة في زمانهما أنكره غاية النكرة واحتج بان لم يحفظ عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان فيه شيء يوافق ولا عن علي من وجه يصح عنده ولا عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم ولا أكثر التابعين وبأننا أخطأنا في المال ولم نحلف في غيره وأن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال انما أخذنا باليمين مع الشاهد أن وجدناه في كتب سعد وقال تأخذون يمين وشاهد بان وجدتموهما في كتاب وتردون الأحاديث القائمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتى عليه أن قلت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة وما ثبتت عن رسول الله لم يوهنه أن لا يوجد عند غيره ولم يتأول معه قرآن ولم يدفعه أن أنكره عروة

(١) بمراجعة الجزء الثالث في صفات الحيوان إذا كانت ديننا يعلم المراد اه كتبه مصححه

عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله بن عباس أن رسول الله قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذن لها صماتها * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن جهمع عن أبي زيد بن جارية عن خنساء ابنة خدام أن أباهما زوجهما وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت النبي فرد نكاحه * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني بى وأنا ابنة تسع وكنت ألب بالبنات فكنت جوار يا تبتني فاذا رأيت رسول الله نقمعن فكان رسول الله يسرهن إلى (قال الشافعي) والولى الذى قال رسول الله الأيم أحق بنفسها منه الأب خاصة لأنه لا يكون لاحد ولاية معه وانما تكون الولاية لغيره اذا لم يكن أب فهو الولي المطلق وحديث ابن عباس في الأيم أحق

وابن شهاب وعطاء لانه ليس في الانكار حجة انما الحجة في الخبر لا في الانكار ورأينا هذا الناحجة ثابتة فاذا كان مثل هذا يكون لنا حجة فعليك مثله وأخرى وأولى أن لا يوجد عليه ما يوهنه منه * (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وقلنا فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مجبورا على اليمين لا متطوعا بها وانما يجبر الناس على الأيمان بالحكام وخالفنا بعض الناس في هذا واحتج فيه بأن قال هاشم بن هاشم ليس بالمشهور بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف ولو احتججنا عليكم بمثل هذا رددتموه وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحلف على المنبر وقد يتطوع الرجل فيحلف على المنبر كما يتطوع فيحلف بطلاق وعتاق ولم يستحلف ولم يحفظوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره أنه أحلف أحدا على منبر في غرم ولا غيره واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الزوجين فكي اللعان ولم يحلف أنه كان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أورأيت أهل البلدان أيجلبون إلى المدينة أو يحلفون ببلدانهم فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفة فلم نزل في هذا حجة وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم على طاهره أنه لا يحلف أحد على منبر الا مجبورا كما وصفنا

(كتاب العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وأبطلناه الاستسعاء وشركنا الرق والحرية في العبد اذا كان المعتق للعبد مقلسا وخالفنا فيه بعض الناس ووهنه بأن قال رواه سالم عن ابن عمر فلم يقل فيه والا فقد عتق منه ما عتق ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر وقال أيوب وربما قال نافع والا فقد عتق منه ما عتق وربما لم يقل وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه ووهنه بأن قال حديث رواه ابن عمر وحده وقدرى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وعن غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه الاستسعاء ووهنه بأن قال لم ير وعن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق بل روي عن عمر خلافه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت يجتمع عليه أن سالما وان لم يروه فنافع ثقة وليس في قول أيوب ربما قاله وربما لم يقله اذا قاله عنه غيره حجة وما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه فالفاظ يروونه لا يخالف حديثنا وغيرهم يروونه يخالف حديثنا ولو خالفه كان حديثنا أثبت منه والحديث الذي ذكره يخالف حديثنا لا يثبت ولا يرويه الحفاظ يخالف حديثنا واذا كانت لنا الحجة بهذا على من خالفنا فهكذا ينبغي لما أن نلزم أنفسنا في الحديث كله وأن نستغني بخبر الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يأت عن أحد من خلفائه ما يوافق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدخلوا علينا فيه أن عبدا يكون نصفه حرا ونصفه عبدا فلا يكون له بالحرية أن يرث ولا يورث وتكون حقوق الحرية كلها فيه معطلة الا أنه يترك لنفسه يوم ما ثم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله فقلنا لا نترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يدخله من القياس ما وصفت ولا أكثر ولا موضع القياس مع السنة فقلت للشافعي قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله ووجدت فيها ما وصفت من أن أثبتنا أحاديث كثيرة لم تأت الا من وجه واحد وليس فيه عن أحد من خلفائه شيء يوافق ولا يخالفه ووجدنا فيه ما ثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفه فذهبنا إلى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم

بنفسها من وليها مثل حديث خنساء اذا كانت المرأة أيماءا لا أيم الثيب يزوجه أبوها بغير إذنهما فرد رسول الله نكاحه (قال الشافعي) والبركر تستأذن في نفسها والله أعلم يستأذنها أبوها في نفسها وهذا يحتمل ما ذهبنا اليه والله أعلم فقلنا أمره الآباء بالاستئذان للابكار في الانكاح أطيب لأنفسهن وأخرى ان كان بهن علة في أنفسهن أولهن علة فيمن يستأمرن في انكاحه أن يذكرنها لا على أن لهن في أنفسهن مع آباهن أمر ان لم يأذن أن ينكحن لم يجز أن ينكحن وذهبنا إلى ذلك أن رسول الله تزوج عائشة وهي بنت سبع سنين وأدخلها عليه وهي بنت تسع سنين وهي في حال التزويج والدخول ممن لا أمر له في نفسه فلو كان النكاح لا يجوز على البركر الا باذنهما لم يجز أن تزوج حتى يكون لها أمر في نفسها كما قلنا في المولود يقتل أبوه يحبس قاتله حتى يبلغ الولد فيعفو أو يصالح

وسلم وتر كنا ما خالفه (١) في القسامة وقدر ويناعن عمر في القسامة خلاف ما روي ناعن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صرنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك روي ناعن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روي ناعن عمر وعن ابن عمر في أشياء وغيرهما من أحباب النبي صلى الله عليه وسلم قلت للشافعي أفتبين لي أنار ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم تركناه لغيره فقال كثير فقلت للشافعي فاجبة من فعل هذا فقال قد جهدت أن أجعلكم شيئا يكون عندى أو عند أحد من أهل العلم جبة يعذربها فلم أجده وذلك أن الذين رويتم عنهم ما أخذتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقموهم والذين رويتم عنهم ما تركتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لكم أن تقولوا هم منهمون فإن قلتم قد يغلطون فقد يجوز لغيركم أن يقول لا تأخذ من أهل الغلط وإن قلتم يغلطون في بعض ويحفظون في بعض جاز لغيركم أن يقول انما يدل على غلط الحديث أن يخالفه غيره ممن هو أحفظ منه أو أكثر منه فإن قلتم فيه لا يخالف به عن النبي صلى الله عليه وسلم أن صاحبه غلط مرة وحفظ جاز عليك أن يقال غلط حيث زعمت أنه حفظ وحفظ حيث زعمت أنه غلط وجاز عليك وعلى غيره أن يقال كله يحتمل الغلط فندعه ونطلب العلم من حديث غيرهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى وهذا لا يوجد إلا من حديث أهل الصدق ولا يجوز فيه إلا أن يقبل فلا يترك شيئا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بما روي عن النبي نفسه وبالناس الحاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألزمهم الله من اتباع أمره فقلت للشافعي فاذا كرر مما روي شيئا فقال الشافعي لا أرب لي في ذكره وإن سألتني عن قولي لا أوضح الحجة فيما حبيتك أنت نفسك في قولك وقد أعطيتك حجة تغنيك أن شاء الله لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا أبدا إلا أن يأتي عن رسول الله خلافه فتفعل فيه بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت فقلت للشافعي فليست أريد مسألتك ما كرهت من ذكر أحد ولكني أسألك في أمر أحب أن توضح لي فيه الحجة قال فسل

(باب صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالمؤمنين جالساً وصلاتهم خلفه قياماً)

سألت الشافعي هل للإمام أن يؤم الناس جالساً وكيف يصلون وراءه أيصلون قعوداً أو قياماً فقال يأمر من يقوم فيصلي بهم أحب إليّ وإن أمهم جالساً وصلوا خلفه قياماً كان صلاتهم وصلاته مجزية عنهم معاً وكان كل صلي فرضه كما يصلي الإمام إذا كان صحيحاً قائماً ويصلي خلفه من لم يقدر على القيام جالساً فيكون كل صلي فرضه وانما اخترت أن يوكل الإمام إذا مرض رجلاً صحيحاً يصلي بالناس قائماً أن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أياماً كثيرة وانما نعلمه صلى الله عليه وسلم بالناس جالساً في مرضه الأمر لم يصل بهم بعد ما علمته حتى لقي الله فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعداً جائز أن عنده معاً وكان صلاتهم مع غيره بأمره أكرمه فقلت للشافعي فهل حفظت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جالساً وصلوا خلفه قياماً فأشار إليهم أن اقعدوا ثم أمرهم حين فرغ من الصلاة إذا صلى الإمام قاعداً أن يصلوا قعوداً أجمعون فقال نعم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصرع عنه فحش شقه الأيمن فصلى في بيته قاعداً وصلوا خلفه قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاكٍ فصلى جالساً وصلوا خلفه قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الإمام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً فقلت للشافعي فقد رويت هذا فكيف لم تأخذه فقال هذا منسوخ بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت وما نسخته فقال الحديث الذي ذكرت لك يدل على

(١) لعله وقد فعلنا كذلك في القسامة فقد روي ناعن تأمل كتبه مصححه

أو يقتل لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمر له فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر فقلنا إذا زوج الأب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير إذنهما لزمها النكاح وإن لم يستأمرها فإن قيل فإدله على أن قول النبي تستأمر على ما قلت قبل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لا أمر لها ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي ممن لا أمر لها إذا زوجها أبوها وانكاح الآباء الصغار قديماً وأن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن فإن قيل فهل من دلالة غير ذلك قلت نعم قال الله لنبيه وشاورهم في الأمر ولم يجعل الله لآدم نبيناً أمراً بل فرض عليهم طاعته فيما أحبوا أو كرهوا فإن قيل فما معنى ذلك قيل والله أعلم هو يشبه أن يكون على استطابة أنفسهم وعلى أن يستن بالمشورة من بعده من ليس له ما لرسول الله فيه فإن قيل فهل من دليل غيره قيل نعم

زوج نعيم بن النحام
ابنته فكسرت ذلك
أمها فأتت رسول الله
فقال أمر وهن في بناتهن
وكانت ابنته بكرًا ولا
اختلاف أن ليس للام
شيء من انكاح ابنتها
مع أبيها ولو كانت
منفردة ولا من انكاح
نفسها الا بوليها

(باب النجس)

* حدثنا الربيع
ابن سليمان قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
النجس * أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
المسيب عن أبي هريرة
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تنأجشوا * أخبرنا
سفيان ومالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة عن النبي مثله
(قال الشافعي) رجه
الله والنجس أن يحضر
الرجل السلعة تباع
فيعطى بها الشيء وهو
لا يريد الشراء ليقبض

أن هذا كان في صرعة صرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فأنسخه فقال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه جالسوا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالجلوس ولم يجلسوا ولولا أنه منسوخ صاروا إلى الجلوس بمقدم أمره يأمرهم بالجلوس ولو ذهب ذلك عليهم لأمرهم بالجلوس وقد صلى أبو بكر إلى جنبه بصلاة قائما ومرضه الذي مات فيه آخر فعله وبعد سقطته لأنه لم يركب في مرضه الذي مات فيه حتى قبضه الله بأبي هو وأمي قلت فاذكر الحديث الذي رويته في هذا فقال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت فجلس رسول الله إلى جنب أبي بكر وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بمثل معناه لا يخالفه وأوضح منه قال وصلى أبو بكر إلى جنبه قائما (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة كأنه يعني عائشة ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جانبه بمثل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه * قال وروى عن إبراهيم التخفي عن الأسود ابن يزيد عن عائشة بمثل معنى حديث هشام وعبيد بن عمير * فقلت للشافعي فأننا نقول لا يصلي أحد بالناس جالسا ونحتج بأنا رويناه عن ربيعة أن أبا بكر صلى برسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإن كان هذا ثابتا فليس فيه خلاف لما أخذناه ولا ما تركناه من هذه الأحاديث قلت ولم قال قد مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أياما وليس إلى لم يبلغنا أنه صلى بالناس الا صلاة واحدة وكان أبو بكر يصلي بالناس في أيامه تلك وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس مرة لا تمنع أن يكون صلى أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومرة وكذلك لو صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر مرة ومرة لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى كما كان أبو بكر يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مرة * فقلت للشافعي فقد ذهبنا إلى توهمين حديث هشام بن عروة بحديث ربيعة قال فأنما ذهبتم إليه لجهالتكم بالحديث والجميع حديث ربيعة مرسل لا يثبت مثله ونحن لم نثبت حديث هشام بن عروة عن أبيه حتى أسنده هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة والاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ووافقه عبيد بن عمير فكيف احتججتم بما لا يثبت من الحديث على ما ثبت وهو إذا ثبت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت لا يخالف حديث عروة ولا أنس ولا موافقه ولا يعني فيوهن حديثنا وهذا منكم جهالة بالحديث وبالجهة (قال الشافعي) رجه الله تعالى أو رأيت أذهلت الحديث والجهة فلو كان حديث هشام بن عروة عن أبيه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر غير ثابت فيكون ناسخا لحديث أنس وعائشة عن النبي بأمره إذا صلى جالسا يصلي من خلفه جلوسا أما كنتم خالفتم حديثين ثابتين عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير حديث ثابت عنه وهو لا يحل خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم الا إلى حديث عنه ينسخ حديثه الذي خالفه إليه أو يكون أثبت منه فلو لم يثبت حديث هشام حتى يكون ناسخا للحديثين لزمكم أن تأمر وامن صلى خلف الامام قائما أن يجلس إذا جلس كما روى أنس وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره وان كان حديث هشام ناسخا فقد خالفتم الناسخ والمنسوخ إلى قول أنفسكم وخلاف السنة ضيق على كل مسلم * فقلت للشافعي فهل خالفنا في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس روى عن جابر الجعفي عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم أحد بعدى جالسا قلت فما كانت حجتك عليه فقال الشافعي قد علم الذي احتج به هذا أن ليست فيه حجة وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء ولو لم يخالفه غيره * فقلت للشافعي فان قلت لم يعمل بهذا أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي قد بينا لك قبل هذا

ما نرى أنا وأنتم ثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يعمل به بعده استغناء بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه فلا حاجة لنا بأعاده فقالت الشافعي فهل قال قولك هذا أحد من المشرقين فقال نعم أبو حنيفة يقول فيه بقولنا ويخالفه صاحب فقالت الشافعي أفرايت حديثهم عندهم في هذا ثبت فقال لا فقالت فلم يحتجوا به قال الله أعلم فأما الذي احتج به علينا فسألناه عنه فقال لا يثبت لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه فقالت فهذا سوء نصفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أجل وأنتم أسوأ منه نصفه حين لا تعتدون بحديثهم الذي هو ثابت عندهم وتخالفون ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخالفه عنه والله أعلم

(باب رفع اليدين في الصلاة)

قال سألت الشافعي أين ترفع الأيدي في الصلاة قال يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات وفيها سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتتح الصلاة مع تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند قوله سمع الله من حده حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبيرة للافتتاح إلا في الأولى وفي كل ركعة تكبير ركوع وقول سمع الله من حده عند رفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في هذين الموضعين في كل صلاة والحجة في هذا أن مالكا أخبرنا عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا أراد أن يركع وإذا أراد رفع رأسه من الركوع ولا يرفع في السجود قال وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم بضعة عشر رجلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند افتتاح الصلاة وحين يريد أن يركع وإذا رفع من الركوع قال ثم قدمت عليهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك * فقالت الشافعي فإنا نقول يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ثم لا يعود لرفعهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأتم إذا ترك كون ما روى مالك عن رسول الله ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم لولم تعلموا علما إلا أن تكونوا رويتم رفع اليدين في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثا وعن ابن عمر مرتين فاتبعتم النبي صلى الله عليه وسلم في أحدهما وتركتم اتباعه في الأخرى ولو جاز أن يتبع أحد أمر به دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تركته ويتركه حيث أتبعتموه ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا ناسيا أو ساهيا فقالت الشافعي فإمعي رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيما لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى رأيت إذا كنتم تروون عن ابن عمر شيئا فتخذونه أصلا يبنى عليه فوجدتم ابن عمر يفعل شيئا في الصلاة فتركتموه عليه وهو موافق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفتم من اتخاذ قول ابن عمر منفردا حجة ثم تتركون معه سنة رسول الله لا تخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيرهم ممن ثبت روايته من جهل هذا ينبغي أن لا يجوز له أن يتكلم فيما هو أدق من العلم قلت فهل خالف في هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقين وخالفوكم فقالوا يرفع يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة فقالت هل روي فيه شيئا قال نعم ما لا نثبت نحن ولا أنتم

به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه قال فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالما بنهي رسول الله عنه ومن اشترى وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه لأن عقده غير النجش ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن النجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع إن فعل النجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن النجش معصية قال وقد بيع فمين يزيد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاز البيع وقد يجوز أن يكون زادا من لا يريد الشراء

(باب في بيع الرجل على بيع أخيه)

* حدثنا الربيع قال

ولأهل الحديث منهم مثله وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبا في رفع الأيدي ثلاث مرات في الصلاة فتحالفهم مع خلافكم السنة وأمر العامة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الجهر بآمين)

سألت الشافعي عن الامام اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين هل يرفع صوته بآمين قال نعم ويرفع بها من خلفه أصواتهم * فقلت وما الحجة فيما قلت من هذا فقال * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أمن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين قال وفي قول رسول الله اذا أمن الامام فأمنوا دلالة على أنه أمر الامام أن يجهر بآمين لأن من خلفه لا يعرف وقت تأمينه الا بأن يسمع تأمينه ثم بينه ابن شهاب فقال كان رسول الله يقول آمين * فقلت للشافعي فان ذكره للامام أن يرفع صوته بآمين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم يكن عندنا وعندكم علم الا بهذا الحديث الذي ذكرنا عن مالك انبغى أن نستدل بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين وأنه أمر الامام أن يجهر بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه وروى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين يجهر بها صوته ويحكي مطه اياها وكان أبو هريرة يقول للامام لا تسبقني بآمين وكان يؤذن له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان للمسجد للجنة (قال الشافعي) رأيت في مسئلة امامة القاعد وم مسئلة رفع اليدين في الصلاة وم مسئلة قول الامام آمين خرجت من السنة والآثار وافقت منفردا من بعض المشرقيين الذين ترغب فيما يظهر عن أقاويلهم

(باب سجود القرآن)

سألت الشافعي عن السجود في اذا السماء انشقت فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قرأ لهم اذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ والنجم اذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى (قال الشافعي) وأخبرنا بعض أصحابنا عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأمر القراء أن يسجدوا في اذا السماء انشقت * وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدتان فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سجد في سورة الحج سجدتين * قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج سجدتين ثم قال ان هذه السورة فضلت بسجدتين فقلت للشافعي فانا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء فقال الشافعي انه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس الا لما ذلتي أهل العلم فقبل لهم اجتمع الناس على ما قلتم انهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل قولهم لك أن يقولوا لا تعلم من أهل العلم مخالفا فيما قلتم اجتمع الناس عليه فأما أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعمتم أنهم اجتمعوا عليه فأمر ان أسأتم النظر بهم الا أنفسكم في التحفظ في الحديث وأن تجعلوا السبيل لمن سمع قولكم اجتمع الناس الى رد قولكم ولا سيما اذا كنتم انما أنتم معتضدون على علم مالك رحمه الله وياه وكنتم

قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي مثله (قال الشافعي) وبهذا تأخذ فتنبى الرجل اذا اشترى من رجل سلعة ولم يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لانه لعله يرد السلعة التي اشترى أولا ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآخر قد أفسد

تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في إذا السماء انشقت وأن أباه ريرة سجد فيها ثم تروون عن
عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن يسجدوا فيها * قال وأنتم تجعلون قول عمر بن عبد العزيز
أصول العلم فتقولون كان لا يحلف الرجل للمدعي عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فتركت قول
النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه لقول عمر ثم تجدون عمر يأمر بالسجود في إذا
السماء انشقت ومعه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى أي هرة فتتركونه ولم تسموا أحدا خالف هذا
وهذا عندكم العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ثم أبوه ريرة في الصحابة ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين
والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباه ريرة سجد
في إذا السماء انشقت وأن عمر أمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم ثم زعمتم أن الناس
اجتمعوا أن لا سجود في المفصل وهذا من أصحاب رسول الله وهذا من علماء التابعين فيقال قولكم اجتمع
الناس لما تحكون فيه غير ما قلتم بين في قولكم أن ليس كما قلتم ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم
ثم لا تروون عن غيره خلافة ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهم سجدوا في سورة الحج سجدتين وتقولون ليس
فيها إلا واحدة وترغمون أن الناس أجمعوا أن ليس فيها إلا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأنتم تروون خلاف
ما تقولون وهذا لا يعذر أحدا بأن يجهله ولا يرضى أحدا أن يكون موجودا عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد
يعقل إذا سمعه أرأيت إذا قيل لكم أي الناس أجمع على أن لا سجود في المفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس
السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافهم أليس تقولون أجمع الناس أن في المفصل سجودا أولى بكم من أن
تقولوا أجمع الناس أن لا سجود في المفصل فان قلتم لا يجوز أدام نعلمهم أجمعوا أن نقول أجمعوا فقد قلتم
أجمعوا ولم ترووا عن واحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسموا واحدا منهم وما
ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة وما جعلنا الإجماع إلا جاعهم فأحسنوا النظر لا نفسكم واعلموا أنه
لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا
فيه اخترنا كذا ولا تدعوا الإجماع فتدعوا ما يوجد على ألسنتكم خلافة فأعلمه يؤخذ على أحد نسب إلى
علم أقبح من هذا * قلت للشافعي أرأيت أن كان قولي أجمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة
وان كانوا مختلفين فقال الشافعي أفرأيت أن قال من يخالفكم ويذهب إلى قول من خالف قول من أخذت
بقوله أجمع الناس أي يكون صادقا فان كان صادقا وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم أجمع الناس على قول
فان كنتم صادقين معا بالتأويل فبالمدنية إجماع من ثلاثة وجوه مختلفة وان قلتم الإجماع هو ضد الخلاف
فلا يقال إجماع إلا لا خلاف فيه بالمدينة قلت هذا الصدق المحض فلا تفارقه ولا تدعوا الإجماع أبدا إلا
فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم موافقين فيه لم
يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم (قال الشافعي) ربه الله تعالى واجعل
ما وصفنا على هذا الباب كافيالك دالا على ما سواه إذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا يختلفوا فيه
فقله وان كانوا اختلفوا فيه فلا تقله فان الصدق في غيره

(باب الصلاة في الكعبة)

وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والنافلة وإذا صلى الرجل
وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أفصلي فوق ظهرها فقال ان كان بقي فوق ظهرها من
البناء شيء يكون سترة صلى فوق ظهرها المكتوبة والنافلة وان لم يكن بقي عليه بناء استرا المصلي لم يصل إلى غير
شيء من البيت * فقلت للشافعي فما الحجة فيما ذكرت فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن

على البائع الأول بيعه
ثم لعزل البائع الآخر
يختار نقض البيع
فيفسد على البائع
والمبتاع بيعه (قال
الشافعي) لا أنهي
رجلين قبل أن يتبايعا
ولا بعد ما يتفرقا عن
مكانهما الذي تبايعا
فيه عن أن يبيع أي
المتبايعين شاء لأن ذلك
ليس بيعا على بيع غيره
فينهى عنه (قال) وهذا
يوافق حديث المتبايعان
بالتخييار ما لم يتفرقا لما
وصفت فاذا باع رجل
رجلا على بيع أخيه
في هذه الحال
فقد عصي إذا كان
عالمًا بالحديث فيه
والبيع لازم لا يفسد
فان كان قائل وكيف
لا يفسد وقد نهى عنه
قبل بدلالة الحديث
نفسه أرأيت لو كان
البيع يفسد هل كان
ذلك يفسد على البائع
الأول شيئا إذا لم يكن
للمشتري أن يأخذ
البيع الآخر فيترده به
الأول بل كان ينفع
الأول لأنه لو كان يفسد
على كل بيع بيعه كان
أرغب للمشتري فيه
أفرأيت ان كان البيع

النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرك فقال نعم دخل أسامة وبلال وعثمان بن طلحة فقال أسامة نظر فإذا هو إذا صلى في البيت في ناحية ترك شيئا من البيت لظهره فكره أن يدع شيئا من البيت لظهره فكبر في نواحي البيت ولم يصل فقال قوم لا تصلح الصلاة في الكعبة بهذا الحديث وهذه العلة * فقلت للشافعي فما جئتكم عليهم فقال قال بلال صلى وكان من قال صلى شاهدا ومن قال لم يصل ليس بشاهد فأخذنا بقول بلال وكانت الحجة الثابتة عندنا أن المصلي خارجا من البيت إنما يستقبل منه موضع متوجهه لا كل جدرانه فكذلك الذي في بطنه يستقبل موضع متوجهه لا كل جدرانه ومن كان البيت مشتملا عليه فكان يستقبل موضع متوجهه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان * فقلت للشافعي فإنا نقول يصلي فيسه النافلة ولا يصلي فيه المكتوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا القول غاية في الجهل إن كان كما قال من خالفنا لا يصلي فيه النافلة ولا يصلي فيه المكتوبة وإن كان كما رويتم فإن النافلة في الأرض لا تصلح إلا حيث تصلح المكتوبة ولا المكتوبة إلا حيث تصلح النافلة أورايت المواضع التي صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم النوافل حول المدينة وبين المدينة ومكة وبالمحصب ولم يصل هنالك مكتوبة أيحرم أن يصلي هنالك مكتوبة وإن صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تجوز فيه

(باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة)

سألت الشافعي عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء قال نعم والذي أختار أن أصلي عشر ركعات ثم أوتر بواحدة فقلت للشافعي فما الحجة في أن يجوز بواحدة فقال الحجة فيه السنة والآثار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركعة * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والر كعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته قال وكان عثمان يحيي الليل بركعة هي وتره وأوتر معاوية بواحدة فقال ابن عباس أصاب به * فقلت للشافعي فإنا نقول لا نحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والر كعتين من الوتر فقال الشافعي لست أعرف لما تقول وجهها والله المستعان إن كنتم ذهبتم إلى أنكم تكرهون أن يصلي ركعة منفردة فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها ثم سلم تأمروا به بفراد الركعة لأن من سلم من الصلاة فقد فصلها مما بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة ركعات فيسلم في كل ركعتين يسلم منهما منقطعتين من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلا لو فاتته صلوات فمضاهن في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها لخروجه من كل صلاة بالسلام فإن كان إنما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكثر منها فإنا نستحب أن يصلي إحدى عشر ركعة يوتر منها بواحدة وإن كان أردتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فأقل مثنى أربع فصاعدا وواحدة غير مثنى وقد أمر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة منهن فقلت للشافعي فما معنى هذا قال هذه نافلة يسع أن يوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن تضيق غيره وقولكم والله يغفر لنا

الاول اذا لم يتفرق المتبايعان عن مقامهما لازما بالكلام كازومه لوتفرقا ما كان البيع الآخر يضر البيع الاول أورايت لوتفرقا ثم باع رجل رجلا على ذلك البيع هل يضر الاول شيئا أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعة قد اشترى مثلها ولزمته هذا لا يضره وهذا يدل على أنه إنما ينهى عن البيع على بيع الرجل إذا تباع الرجلان وقبل أن يتفرقا فأما في غير تلك الحال فلا

(باب بيع الحاضر للبادي)

* حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال لا يبيع حاضر لباد * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (قال الشافعي) ليس في النهي عن بيع الحاضر

والكم لا يوافق سنة ولا أثر ولا قياسا ولا معقولا قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقاول الناس اما أن يقولوا لا يوتر الا بثلاث كما قال بعض المشرقين ولا يسلم في واحدة منهم لثلاث يكون الوتر واحدة (١) وأنتم تأمرون بالسلام فيها فاذا أمرتم به فهي واحدة وان قلتم كرهناه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ليس قبلهن شيء وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث

﴿ باب القراءة في العيدين والجمعة ﴾

سألت الشافعي بأي شيء يحب أن يقرأ في العيدين فقال بقاف واقتربت الساعة وسألته بأي شيء تستحب أن يقرأ في الجمعة فقال في الركعة الأولى بالجمعة وأختار في الثانية اذا جاءك المنافقون ولو قرأ هل أتاك حديث الغاشية أو سجد اسم ربك الأعلى كان حسنا لانه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأها كلها فقلت وما الحجة في ذلك فقال ابراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة اذا جاءك المنافقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ بهل أتاك حديث الغاشية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ به في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة فقلت للشافعي فانا لانبأ إلى بأي سورة قرأ فقال ولم لا تبالون وهذا روايتكم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لانه يجزيه فقال أورايتم اذا أمرنا بالغسل للاهلال والصلاة في المعرس وغير ذلك اقتداء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لو قال قائل لا نستحبه أولنا نبأ إلى أن لا نفع له لانه ليس بواجب هل الحجة عليه الا كهى عليكم أورايتم اذا استحبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب وأن يطيل في الصبح والظهر ويخفف في المغرب لو قال قائل لا بألى أن لا أفعل من هذا شيئا هل الحجة عليه الا أن تقول قولكم لا بألى جهالة وترك السنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال

﴿ باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الربيع المسكن عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) فرعتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يكن له وجه عندكم الا أن ذلك في مطر ثم زعمتم أنكم تجمعون بين المغرب والعشاء بالمدينة وكل بلد جامع ولا تجمعون بين الظهر والعصر في المطر (قال الشافعي) وانما ذهب الناس في هذا مذاهب فمنهم من قال جمع بالمدينة توسعة على أمته لثلاث يخرج منهم أحدان جمع بحال وليس لأحد أن يتأول في الحديث ما ليس فيه وقالت فرقة نوهن هذا لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت في الصلاة فكان هذا خلافا لما روي من أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحد في الحضرة في مطر أو غيره وامتنعوا من تثبيته وقالوا خالفه ما هو أقوى منه وقالوا لو ثبتناه لزمنا مثل قول من قال يجمع لانه ليس في الحديث ذكر

(١) كذا في الأصل ويظهر أن فيه سقطا تأمل وحرر كتبه محمده

للبادي بيان معنى والله أعلم لم نهى عنه الا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالاسواق وبحاجة الناس إلى ما قدموا به ومستقلين المقام فيكون أدنى من أن يرتخص المشترون سلعهم فاذا أتوا أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يثقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعهم ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلعهم ولا بالاسواق فيرخصونها لهم فنهوا والله أعلم لثلاث يكونوا سببا لقطع ما يرجي من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخا صه منهم فأى حاضر باع لبادق هو عاص اذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لان البيع لو كان يكون مفسوخا لم يكن في بيع الحاضر للبادي الا الضرر على البادي من أن تحبس سلعته

مطر ولا غيره بل قال من جل الحديث أراد أن لا يخرج أمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبتم ومن ذهب مذهبكم المذهب الذي وصفت من الاحتجاج في الجمع في المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع في المطر ثم خالفتموه في الجمع في الظهر والعصر في المطر أرايتم أن قال لكم قائل بل نجمع بين الظهر والعصر في المطر ولا نجمع بين المغرب والعشاء في المطر هل الحجة عليه إلا أن الحديث إذا كانت فيه الحجة لم يجز أن يؤخذ ببعضه دون بعض فكذلك هي على من قال يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر وقبلنا نجد لكم قولاً يصح والله المستعان أرايتم إذا رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاحتججتم على من خالفكم بهذا الحديث في الجمع بين المغرب والعشاء هل تعدون أن يكون لكم بهذا حجة فإن كانت لكم به حجة فعليكم فيه حجة في ترككم الجمع بين الظهر والعصر وإن لم تكن لكم بهذا حجة على من خالفكم فلا تجمعوا بين ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا وأنتم خارجون من الحديث ومن معاني مذاهب أهل العلم كلها والله المستعان أرايتم إذا رويتم الجمع في السفر لو قال قائل كما قلتم أجمع بين المغرب والعشاء لأن أكثر الأحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر لأنهما في النهار والليل أهول من النهار هل الحجة عليه إلا أن الجمع رخصة فيها فلا يجوز أن يمنع أحدهما من بعضهما دون بعض فكذلك هي عليكم والله أعلم

(باب إعادة المكتوبة مع الامام)

سألت الشافعي عن الرجل يصلي في بيته ثم يدرك الصلاة مع الامام قال يصلي معه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن أبيه أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجحن في مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلي مع الناس ألسنت برجل مسلم قال بلى يا رسول الله ولكني قد صليت في أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الامام فلا يعدلها * فقلت للشافعي فأنانقول يعيد كل صلاة إلا المغرب فإنه إذا أعادها صارت شفعا (قال الشافعي) وقد رويتم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه صلاة دون صلاة فلم يحتمل الحديث إلا وجهين أحدهما وهو أن يظهرهما أن يعيد كل صلاة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة والانفراد وقدرى مالك عن ابن عمر وابن المسيب أنهما أمر من صلى في بيته أن يعود لصلاته مع الامام وقال السائل أيتهما أجعل صلاتي فقال أو ذلك إليك انما ذلك إلى الله وروي عن أبي أيوب الانصاري أنه أمر بذلك وقال من فعل ذلك فله سهم جمع أو مثل سهم جمع وانما قلنا بهذا لما وصفنا من أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأنه بلغنا أن الصلاة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجلين أن يعودا لها صلاة الصبح أو يقول رجل أن أدرك العصر أو الصبح لم يعدلها لأنه لا نافلة بعد واحدة منهما فكذلك قال بعض المشرقين وأما ما قلتم خلاف حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وخلاف ابن عمر وابن المسيب وأين العمل وقولكم إذا أعاد المغرب صارت شفعا فكيف تصير شفعا وقد فصل بينهما بسلام أن ترى العصر حين صليت بعدها المغرب شفعا أو العصر وترا أو ترى كذلك العشاء إذا صليت بعد المغرب أو ترى ركعتين بعد أو قبل المغرب تصيران وترا بأن المغرب قبلهما أو بعدهما أم كل صلاة فصلت بسلام مفارقة للصلاة قبلها وبعدها ولو كنتم قلتم يعود للمغرب ويشفعها بركة فيكون تطوع بأربع كان مذهباً فأما ما قلتم فليس له وجه

(باب القراءة في المغرب)

شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن

ولا يجوز فيها بيع غيره حتى يلى هو أو باد مثله بيعها فيكون كمكسدها وأخرى أن يرزق مشترية منه بارتخاصه إياها با كساده بالامر الأول مسن رد البيع وغرة البادي الآخر فلم يكن ههنا معنى يخاف يمنع فيه أن يرزق بعض الناس من بعض فلم يجز فيه والله أعلم بالماقات من أن يبيع الحاضر للبادي جائز غير مردود والحاضر منه عن

(باب تلقى السلع)

«حدثنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلع (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق (قال الشافعي) وبهذا تأخذ أن كان ثابتاً وفي هذا دليل على أن الرجل إذا تلقى السلعة فاشترها فالبيع جائز غير أن

لصاحب السلعة بعد
أن يقدم السوق الخيار
لأن تلقيها حين يشتري
من البدوي قبل أن
يصير إلى موضع
المساومين من الغرله
بوجه النقص من الثمن
فاذا قدم صاحب السلعة
السوق فهو بالخيار بين
انفاذ البيع ورده ولا
خيار لما لقي لأنه هو الغار
لا الغرور

(باب عطية الرجل لوالده)

حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن جندب بن
عبد الرحمن وعن محمد
ابن النعمان بن بشير
يحدثانه عن النعمان
ابن بشير أن أباه أتى به
إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اني نكحت
ابني هذا غلاما كان لي
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أكل ولدك
نكحت مثل هذا قال
لا قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم فارجعه
(قال الشافعي) وقد
سمعت في هذا الحديث
أن رسول الله قال أليس
يسرك أن يكونوا في البر

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ والمرسلات عرفا فقالت يا بني لقد ذكرتني بقرأة تلك هذه السورة انها لا تحرم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب * فقلت للشافعي فانا نكره أن يقرأ في المغرب بالطور والمرسلات ونقول يقرأ بأقصر منهما فقال وكيف تكرهون ما رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الأمر رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه فاخترتم إحدى الروايتين على الأخرى أو رأيتم لولم أستدل على ضعف مذهبكم في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم تقولون نكرهه ولم ترووا غيره فأقول انكم اخترتم غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أعلم الا ان أحسن حالكم أنكم قليلا والعلم ضعفاء المذهب

(باب القراءة في الركعتين الأخيرتين)

سألت الشافعي أتقرأ خلف الإمام أم القرآن في الركعة الأخيرة تسر فقال الشافعي أحب ذلك وليس بواجب عليه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الحارث يقول أخبرني عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى ان ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب * فقلت للشافعي فانا نكره هذه ونقول ليس عليه العمل لا يقرأ على أثر أم القرآن في الركعة الثالثة بشيء فقال الشافعي وقال سفيان بن عيينة لما سمع عمر بن عبد العزيز بهذا عن أبي بكر الصديق قال ان كنت لعلي غير هذا حتى سمعت بهذا فأخذت به قال فهل تركتم للعمل عمل أبي بكر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله أنه كان اذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأم القرآن وبسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحيانا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة * فقلت للشافعي فانا نخالف هذا كله ونقول لا يزد في الركعتين الأخيرتين على أم القرآن (قال الشافعي) هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفيان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأولىين هو خلاف ابن عمر من روايتكم وخلاف عمر من روايتكم لانكم أخبرتم أن عمر قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى وخلاف غيرهما من رواية غيركم فإين العمل ما نراكم رويتم في القراءة في الصلاة في هذا الباب شيئا الا خالفتموه فن اتبعتم ما أراكم قلتم يعني نعرفه اذا كنتم تروون عن أحد الشيء مرة فتبتنون عليه أيسعكم أن تخالفوهم مجتمعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كلتا هما * فقلت للشافعي انا نخالف هذا نقول يقرأ في الصبح بأقل من هذا لأن هذا تثقيل على الناس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج فقرأه بطيئة فقلت والله لقد كان اذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل * فقلت للشافعي فانا نقول لا يقرأ في الصبح بهذا ولا بقدر نصف هذا لأنه تثقيل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وربيعة ابن أبي عبد الرحمن أن الفرافصة بن عمير الحنفي قال ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان بن عفان ياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها * فقلت للشافعي فانا نقول لا يقرأ بها هذا تثقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر الاوّل من المفصل

البدن سواء قال بلى قال
فارجعه * حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن
الحسن بن مسلم عن
طاوس أن النبي قال
لا يحل لواهب أن يرجع
فيما وهب إلا الوالد من
ولده (قال الشافعي)
وحديث النعمان ثابت
وبه نأخذ وفيه الدلالة
على أمور منها حسن
الأدب في أن لا يفضل
رجل أحدا من ولده
على بعض في تحصيل
فيعرض في قلب المفضل
عليه شيء ينعنه من به
لأن كثيرا من قلوب
الآدميين جبل على
الاقتصار عن بعض البر
إذا أوتر عليه والدلالة
على أن نحل الوالد بعض
ولده دون بعض جائز من
قبل أنه لو كان لا يجوز
كان يقال اعطوا له إياه
وتركه سواء لأنه غير
جائز فهو على أصل ملكك
الاول أشبه من أن يقال
ارجعه وقوله صلى الله
عليه وسلم فارجعه
دليل على أن للوالد رد
ما أعطى الولد وأنه
لا يخرج بارتجاعه منه
فقد روى عن النبي أنه

في كل ركعة سورة * قلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ بهذا في السفر هذا ثقيل (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فقد خالفتم في القراءة في الصلاة كل ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان
ثم ابن عمر ولم تروا شيئا يخالف ما خالفتم عن أحد علمته من الناس فأين العمل خالفتموه من جهتين من
جهة التثقيل وجهة التخفيف وقد خالفتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم جميع ما رويتم عن الأئمة بالمدينة
بلا رواية ورواها عن أحد منهم هذا مما بين ضعف مذهبكم اذ رويتم هذا ثم خالفتموه ولم يكن عندكم
فيه حجة فقد خالفتم الأئمة والعمل وفي هذا دليل على أنكم لم تجدوا من خلق الله خلقا قط يروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر في القراءة في الصلاة ولا في أمر واحد شيئا ثم يخالفه غيركم
وأنه لا خلق أشد خلافا لأهل المدينة منكم ثم خلافكم ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
فرض الله طاعته وما رويتم عن الأئمة الذين لا تجدون مثلهم فلو قال لكم قائل أنتم أشد الناس معاندة لأهل
المدينة وجد السبيل إلى أن يقول ذلك لكم على لسانكم لا تقدر وروى على دفعه عنكم ثم الحجة عليكم في خلافكم
أعظم منها على غيركم لأنكم ادعيتهم القيام بعلمهم واتباعهم دون غيركم ثم خالفتموهم بأكثر مما خالفهم به من
لم يدع من اتباعهم ما ادعيتهم فلئن كان هذا خفي عليكم من أنفسكم أن فيكم لغفلة ما يجوز لكم معها أن تفتوا
خلقا والله المستعان وأراكم قد تكلفتم الفتيا وتطاولتم على غيركم ممن هو أقصد وأحسن مذهباً منكم

(باب المستحاضة)

سألت الشافعي عن المستحاضة يطبق عليها الدم دهرها فقال إن الاستحاضة وجهان أحدهما أن تستحاض
المرأة فيكون دمها مستبها لا ينفصل أما نحن كله وأما رقيق كله وإذا كان هكذا نظرت عدد الليالي والأيام
التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فتركت الصلاة فيهن إن كانت تحيض نجسا
من أول الشهر تركت الصلاة نجسا من أوله ثم اغتسلت عند مضي أيام حيضها كما تغتسل الحائض عند
طهرها ثم توضع لكل صلاة وتصلى وليس عليها أن تعيد الغسل مرة أخرى ولو اغتسلت من طهر إلى طهر
كان أحب إلى وليس ذلك بواجب عليها عندى والمستحاضة الثانية المرأة لا ترى الطهر فيكون لها أيام من
الشهر ودمها أجزأ إلى السواد محتدم ثم يصير بعد تلك الأيام رقيقا إلى الصفرة غير محتدم فأيام حيض هذه
أيام احتدام دمها وسواده وكثرته فإذا مضت اغتسلت كغسلها لو طهرت من الحيضة وتوضأت لكل صلاة
وصلت * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرته من هذا فقال الشافعي أخبرنا مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش يا رسول الله انى لأطهر فأدع الصلاة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فتركى الصلاة فإذا ذهب قدرها
فاغسل الدم عنك وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم
سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من
الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلًا فلتغتسل ثم تستنفر
بثوب ثم تصلى قال فدل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من انفراق حال المستحاضتين
وفي قوله دليل على أنه ليس للحائض أن تستطهر بطرفة عين وذلك أنه أمر أحدهما إذا ذهبت مدة الحيض أن
تغسل عنها الدم وتصلى وأمر الأخرى أن تربص عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن ثم تغتسل وتصلى
والحديثان جميعا يقيان الاستطهار * فقلت للشافعي فإنا نقول تستطهر الحائض بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلى
ونقول تتوضأ لكل صلاة (قال الشافعي) فحدثناكم اللذان تعتمدون عليهما عن رسول الله يخالفان الاستطهار

فقال الشافعي هذا الكلام المحال أي عدو الكلب أن يكون ينجس ما يشرب منه ولا يحل شرب التجس ولا أكله ولا ينجسه فلا يغسل الاناء منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة الا وبالقرية مثله وهذا خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة وأرى قولكم لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم فإذا سئ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الاناء من شرب الكلب سبعا والكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده الى اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون أهل القرية أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية أو رأيت أهل البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون ألبانهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية الا لئلا نها تسرح مع مواشيهم ولهم أشع على ألبانهم وأشد لها بقاء من أن يخلوا بينها وبين الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل البادية ليس ينجس بالكلب وهم أشد تحفظا من غيرهم أو مثلهم أو لوقاله لكم منهم قائل أي توخذ الفقه من أهل البادية وإن اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية أفرايتم أن اعتل عليكم مثلكم من أهل الغباوة بأن يقول الفأر والوزغان والحكاء والدواب لأهل القرية ألزم من الكلاب لأهل البادية وأهل القرية أقل امتناعا من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب فإذا ماتت فأرة أو دابة في ماء رجل قليل أو زيتة أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجة عليه الآن يقال الذي ينجس في الحال التي ينجس فيها ينجس ما وقع فيه كان كثيرا بقرية أو بادية أو قلة لا فكذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن لا تنجس إن كان فيما ذكرتم حجة وما علت أحد أروى عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين أنه قال فيه لا يعتل قولنا الآن من أهل زماننا من قال يغسل الاناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس جميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولبن ومرق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن ممن تكلم في العلم من يخال فيه فيشبهه والذي رأيتمكم تحتالونه لاشبهه فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ إنما يكفي سامع قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف بتكلف ولا بقياس يأتي به فان ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر إذا ماتت الفأرة في السمن الجامد أن تطرح وما حولها فدل ذلك على نجاستها فقد أخبرنا أن النجاسة تكون من الفأرة وهي في البيوت وإنما قال في الفأرة قولاً عاماً وفي الكلب قولاً عاماً فان ذهبتم الى أن الفأرة تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية فقد سويتهم بين قولكم وزدتم في الخطأ وان قلتم ان ما لم يسم من الدواب غير الفأرة والكلب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس لانه لم يذكر فاما أن تقولوا الوزغ ينجس ولا خبر فيه قياساً وزعمون أن الكلب ينجس مرة ولا ينجس أخرى فلا يجوز هذا القول

(باب ما جاء في الجنائز)

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب وعلى القبر فقال أستحبها فقلت له وما الحجة فيها قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى المصلى فصاف وكبر أربع تكبيرات (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينة توفيت من الليل قال وقد روى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قوم بيلد آخر * قلت للشافعي نحن نكره الصلاة على ميت غائب وعلى القبر فقال فقد رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسناد موصول من وجوه أنه صلى على قبور وصلت عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الثقات غير مالك وإنما

يسوي بينهم ثلاثية نصر واحد منهم في بره فان القرابة تنفس بعضها بعضا ما لم تنفس البعادة « قال الربيع » يريد البعداء وقد فضل أبو بكر عائشة بنخل وفضل عمر عاصم بن عمر بن شئ أعطاه إياه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولد أم كلثوم (قال الشافعي) ولو اتصل حديث طاوس أنه لا يحل لواهب أن يرجع فيما وهب الا الوالد فيما وهب لولده لزعت أن من وهب هبة لمن يستشبهه مثله أولا يستشبهه وقبضت الهبة لم يكن للواهب أن يرجع في هبته وان لم ينه الموهوب له والله أعلم

(باب بيع المكاتب)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كائنت أهلى على تسع أواق في كل عام أوفيسة فأعنيني

الصلاة دعا للميت وهو اذا كان ملففا بيننا يصلي عليه فانما ندعو بالصلاة بوجهه علنا فكيف لاندعوه غائبا وهو في القبر بذلك الوجه

(باب الصلاة على الميت في المسجد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد * قلت للشافعي فانما نكروه الصلاة على الميت في المسجد فقال أرأيتم هذا أنه صلى على عمر في المسجد فكيف كرهتم الا مرفيه وقد ذكره صاحبكم أذكر حده يثاخلفه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخرتم أحد الحديثين على الآخر فقلت ما ذكر فيه شيئا علمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكيف يجوز أن تدعوا ماروitem عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بعمر وهذا عندكم عمل مجتمع عليه لاننا نرى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدا حضر موت عمر فتخلف عن جنازته فتركت هذا بغير شيء رويتموه وكيف أجزتم أن ينام في المسجد ويعرفه الجنب طريقا ولا يجوز أن يصلي فيه على ميت « قال الربيع » مات سعيد بن جريج أبو يعقوب البويطي وخرجنا معه نصف بنا وكبرار بعاصلينا عليه وكان أبو يعقوب الامام فأنكر الناس ذلك علينا وما بالينا

(باب في فوت الحج)

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد قال نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت قلت وما الحجية قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاتمه امرأته من خثعم فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحدا من ولده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه الا حجاج به معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ فداء ابنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر مالك وأبو يعقوب عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أبي عجوز كبيرة لا تستطيع أن تركبها على البعير وان ربطتها خفت أن تموت أفأج عنها قال نعم * فقلت للشافعي فانا نقول ليس على هذا العمل فقال خالفتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم من روايتكم ومن رواية غيركم علي بن أبي طالب يروي هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى هذه الأحاديث وعلي وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وربيعه بالمدينة يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم عملاقا فتخالفونه كله لغير قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل * فقلت للشافعي فان من حجة بعض من قال هذا القول أنه قال انه روي عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فجعل الحج في معنى الصيام والصلاة فقال الشافعي وهذا قول الضعف فيه بين من كل وجه قال أرأيتم لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تتركون قول ابن عمر لرأي أنفسكم ولرأي مثلكم ولرأي بعض التابعين فتجعلونه لا حجة في قوله اذا شئتم لأنكم لو كنتم

فقلت عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم عددتها ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها بخات من عند أهلها ورسول الله جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله فسأله النبي فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله خذوها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإني رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط

ترون في قوله حجة لم تخالفوه لرأي أنفسكم ثم تقيمون قوله مقام تردون به السنة والآثار ثم تدعون في قوله ما ليس فيه من النهي عن الحج قياسا وماليج والصلاة والصيام هذا شريعة وهذا شريعة فان قلتم قد يشتهان لانه عمل على البدن أفرايتم ان قال لكم قائل انتم تزعمون أن الحج في معنى الصلاة والصوم وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تحج عن أبيها فأنا أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحجة عليه الا أنه لا تقاس شريعة على شريعة فكذلك الحجة عليكم أورايتم ما فرقت بينه السنة مما هو أشد تقاربا منها فكيف فرقتم بينه فان قلتم ما هو قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر ونهى عن المزانية وأجاز بيع العرايا وهي داخلة في المزانية ودخلة في بيع الرطب بالتمر ولم يجزها فلما أجازها فرقتا بينهما بالسنة وقلنا تجوز العرايا وهي رطب بتمر وكيل بجراف ولا يجوز ذلك اذا وضع بالأرض فكان التمر والرطب في الأرض معا فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد (١) بعضه حلال بما أحله به رسول الله وبعضه منهي عنه بما نهى عنه رسول الله وقد خالف هذا بعض المشرقين فرأينا لنا عليهم بهذا حجة فالحجة عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأنتم تروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تروون عن أحد من أصحابه خلافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرايتم اذا كنتم تجيزون أن يحج أحد عن أحد اذا أوصى بذلك خالفتم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأجزم مثل ما رددتم فيه السنة أفيجوز لو أوصى أن يصلي عنه أو يصام عنه فان أجزموه فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون عمل آخر لغيره وان لم تجيزوه فقد فرقتم بين الصلاة والصوم والحج والله أعلم

(باب الحجامة للمحرم)

سألت الشافعي عن الحجامة للمحرم فقال يحتجم ولا يحلق شعرا ويحتجم من غير ضرورة فقلت وما الحجة فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وهو يومئذ بلخي جمل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم * فقلت للشافعي فانا نقول لا يحتجم المحرم الا من ضرورة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم الا أن يضطر اليه مما لا بد له منه وقال مالك مثل ذلك قال الشافعي ما روى مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يذكر في حجامته النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ضرورة أولى بنا من الذي رواه عن ابن عمر ولعل ابن عمر كره ذلك ولم يحرمه ولعل ابن عمر أن لا يكون سمع هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سمع ما خالفه ان شاء الله فقال برأيه فكيف اذا سمعت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بخلاف ما سمعت عنه اقول ابن عمر وأنتم لم تثبتوا أن ابن عمر كرهه للناس قديتوق المرء في نفسه ما لا يكره لغيره وأنتم تتركون قول ابن عمر لرأي أنفسكم أفرايتم ان كرهتم الحجامة الا من ضرورة تعدوا الحجامة من أن تكون مباحة له كما يباح له الاغتسال والاكل والشرب فلا يبالى كيف احتجم اذا لم يقطع الشعر أو تكون محظورة عليه كحلق الشعر وغيره والذي لا يجوز له الا الضرورة فهو اذا فعله بحلق الشعر أو فعل ذلك من ضرورة افتدى فينبغي أن تقولوا اذا احتجم من ضرورة أن يفقدى والا فانتم تخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقولون في الحجامة قولاً متناقضاً

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) أي وقد فرق بينه فبعضه الح تأمل كتبه مصححه

في قوله واشترطى لهم الولاء وأحسب حديث عمرة أن عائشة كانت شرطت لهم بغير أمر النبي وهي ترى ذلك يجوز فأعلمها رسول الله أنها ان أعتقنها فالولاء لها وقال لا يمنعك منها ما تقدم فيها من شرطك ولا أرى أمرها أن تسترط لهم ما لا يجوز (قال الشافعي) وبهذا تأخذ وقد ذهب فيه قوم مذاهب سأذكرها حضرني حفظه منها ان شاء الله (قال الشافعي)

فقال لي بعض أهل العلم بالحديث والرأي يجوز بيع المكاتب قلت نعم في حالين قال وما هما قلت أن يحل نجم من نجوم الكتابة فيعجز عن أدائه لانه انما عقلت له الكتابة على الاداء فاذا لم يؤد ففي نفس الكتابة أن للمولى بيعه لانه اذا عقدها على شيء فلم يأت به كان العبد بحاله قبل أن يكتبه ان شاء سيده قال قد علمت بهذا فما الحال الثانية قلت أن يرضى المكاتب بالبيع والعجز من نفسه وان لم يحل له

نجس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ وهو عندنا جواب على المسئلة فكل ما جمع من الوحش أن يكون غير مباح اللحم في الاحلال وأن يكون مضر اقله المحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر المحرم أن يقتل الفأرة والغراب والحدأة مع ضعف ضررها إذ كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جمع أن لا يؤكل لحمه وضره أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله مباحا في الاحرام * قلت قد قال مالك لا يقتل المحرم من الطير ما ضر الا ماسي وقال بعض أصحابه كان قول النبي صلى الله عليه وسلم نجس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح يدل على أن ماسواهن على المحرم في قتله جناح (قال الشافعي) رحمه الله أفرايتم الحية أسييت فقد زعم مالك عن ابن شهاب أن عمر أمر بقتل الحيات في الحرم قلت فيراها كبايعقورا قال أو تعرف العرب أن الحية كلب عقور انما الكلب عندها السبع والكلاب التي خلقها الله متقاربة تخلق الكلب فان قلت انما قد تضر فتقتل قيل غير مكابرة كزعم صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فأخافهم وهي لا تعدو مكابرة وان ذهبتم الى أنها تضر هكذا فقد أمر عمر بن الخطاب أن يقتل الزنبور في الاحرام والزنبور انما هو كالنحلة فكيف لم تأمر بقتل الزنبور وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية إذا مر بها عمر ما أسمعكم تأخذون من الأحاديث الاما هو يتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلتم يقتل المحرم الفأرة الصغيرة ولا يقتل الغراب الصغير وإذا قلتم هذا فقد أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومنعتموه فان قلتم انما أباح قتله على معنى أنه يضر والصغير لا يضر في حاله تلك الفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك فلا بد أن تحالفوا النبي صلى الله عليه وسلم في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة وهذا حجة عليكم اذ زعمتم أن الغراب يقتل لمعنى ضرره فينبغي أن تقتل العقاب لأنها أضر منه فان قال لابل الحديث جله لا لمعنى قيل فلم لا يقتل الغراب الصغير لأنه غراب * سألت الشافعي عن حلق قبل أن ينحروا ونحر قبل أن يرمى قال يفعل ولا فدية ولا حرج وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقدم منه شيئا قبل شيء سيئا أو جاهلا عمل ما يبقى عليه ولا حرج فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس بمنى يسألونه بخاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فحلفت قبل أن أذبح قال اذبح ولا حرج بخاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فحلفت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله نأخذ

(باب الشركة في البدنة)

سألت الشافعي هل يشتري السبعة جزورا فينحرونها عن هدى احصارا وتمتع قال نعم قلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحدبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم بحيط أنهم من أهل بيوتات شتى لا من أهل بيت واحد فتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة متمتعين ومحصورين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة إذا لم يجدوا شاة وسواء اشتروها وأنحرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأي وجهه ما كان ملكا ومن زعم أنها تجزئ عن سبعة لو وهبت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم * قلت للشافعي فإنا نقول لا تذبح البدنة الا عن واحد ولا البقرة وانما يذبحها الرجل عن نفسه وأهل بيته فأما أن يخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها ويكون له حصته من لحمها فلا وانما سمعنا لا يشتري في البدنة في النسل

نجم قال فأين هذا قلت أفليس في المكاتب شرطان الى السيد بيعة في أحدهما وهو إذا لم يوفه قال بلى قلت والشرط الثاني للعبد ما أدى لانه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يك بالكتابة (قال الشافعي) قلت وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة الا شرط للعبد على سيده وللسيد على عبده (١) قال لا قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينفسخ شرطه قال أما من الاحرار قبلي قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال فعفاه لم يجز له قلت فان عفاه باذن سيده قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز إذا اجتمعا على ابطال الكتابة أن

(١) لعله قال نعم تأمل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يجوز أن يقال لا يشترك في النسك أن يوجب الرجل النسكة ثم يشرك فيها غيره وليس في هذا أحد حجة لانه كلام عربي ولا حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أهل الحديبية فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه لانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وألف وأربعمائة من أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو عن جابر بن عبد الله قال كنا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أتم اليوم خيرا أهل الأرض قال جابر لو كنت أبصر لأريتكم موضع الشجرة وأنتم تجعلون قول الواحد وفعله حجة في بعض الأشياء فإذا وجدتم السنة وفعل ألف وأربعمائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليكم أن تجعلوه حجة

(باب التمتع في الحج)

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال حسن غير مكروه وقد فعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وإنما اخترنا الأفراد لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد غير كراهية للتمتع ولا يجوز إذا كان فعل التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروها * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرت قال الأحاديث الثابتة من غير وجه وقد حدثنا مالك بعضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحال بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الضحال لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بن مسما قلت يا ابن أخي فقال الضحال فان عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله وصنعناها معه * فقلت للشافعي قد قال مالك قول الضحال أحب إلى من قول سعد وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من سعد (قال الشافعي) عمر وسعد عالمان برسول الله وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد إنما روى مالك عن عمر أنه قال أفصلوا بين حجتكم وعمركم فإنه أتم حج أحدهم وعمركم أن يعتمر في غير أشهر الحج ولم يرو عنه أنه نهى عن العمرة في أشهر الحج (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فنام أهل بحج ومنام أهل بعمر ومنام جمع الحج والعمرة وكنت ممن أهل بعمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر هدي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال لأن أعتمر قبل الحج وأهدي أحب إلى من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا الحديثان من حديث مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج فكيف جازلكم وأنتم ترون هذا أن تكرهوا العمرة فيه وأنتم تثبتون عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما وصفت وأدعيت من خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعدا عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اختار شيئا غير مخالف لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تتركون أنتم على عمر اختياره وحكمه الذي هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تتركون كونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تتركون كونه لقولكم فإذا جازلكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنة وأنكم تدعون أنه خالفها وهو لا يخالفها وما رويتم عنه يدل على أنه لا يخالفها فادعيت خلاف ما رويتم وتخالفون اختياره

(باب الطيب المحرم)

سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما يبق ريحه بعد الإحرام وبعد رمي الجرة والحلاق قبل الإفاضة

بطلانها قال وقلت له ذهاب بريرة إلى أهلها مساومة بنفسها لعائشة ورجوعها إلى عائشة بجواب أهلها بأن اشترطوا ولأهلها ورجوعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع ورضا الذي يكاتبها بذلك لأنها لا تشتري إلا من كاتبها قال أجل فقلت فقد كان في هذا ما يكفيك مما سألت عنه قال فإن قلت فلعلها عجزت قلت أفترى من استعان في كتابته معجرا قال لا قلت فحديثها يدل على أنها لم تعجز وإن كانت قد عجزت فلم يعجزها سيدها قال فلعل لأهلها بيعها قلت بغير رضاها قال أجل ذلك قلت أفترى أراضية إذا كانت مساومة بنفسها ورسولا لأهلها والهم قال نعم قلت فينبغي أن يذهب توهمك أنهم باعوها بغير رضا وتعلم أن من لقينا من المفتين إذا لم يختلفوا في أن لا يبيع المكاتب قبل أن يعجز أو يرضى بالبيع

لا يجهلون سنة رسول الله وأنه لو كان محتملا معنيين كان أولاهما مذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها قال أجيل (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فما معنى إبطال النبي شرط عائشة لأهل بركة قلت ان يينا والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن أعتق وقال ادعوههم لا بآئهم هو أقسط عند الله فان لم تعملوا آباءهم فآخو انكم في الدين ومواليكم الآية وانه نسبهم الى مواليهم كما نسبهم الى آباءهم وكما لم يجوز أن يحولوا عن آباءهم فكذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليهم ومواليهم الذين ولوا منهم وقال الله واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك وقال رسول الله الولاء لمن أعتق ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته وروى عنه أنه قال الولاء لجة كل حمة

فقال جائز وأحبه ولا أكرهه لثبوت السنة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم وحله قبل أن يطوف بالبيت * فقلت للشافعي فأنكره الطيب للحرم ونكره الطيب قبل الأحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت وروى ذلك عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي اني أراكم لا تدرون ما تقولون فقلت ومن أين فقال أرايتم نحن وأنتم بأي شيء عرفنا أن عمر قاله أليس انما عرفنا بأن ابن عمر رواه عن عمر فقلت بلى فقال وعرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب بخبر عائشة فقلت بلى قال وكلاهما صادق فقلت نعم فاذا علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر نهى عن الطيب علما واحدا هو خبر الصادقين عنهم ما عافلا أحسب أحدا من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيره فان جاز أن يتهم الغلط على بعض من يينا وبين النبي صلى الله عليه وسلم من حدثنا جاز مثل ذلك على من يينا وبين عمر من حدثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من روى عن ابن عمر نهى عمر عن الطيب روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأشود بن يزيد وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأراكم اذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم واذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون اليها فتعذروا بأن تكونوا ذهبتم الى مذهب بل أراكم انما ترسلون ما جاء على ألسنتكم عن غير معرفة انما كان ينبغي أن تقولوا من كره الطيب للحرم انما نهى عن الطيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة حين سأله أعرابي أحرم وعليه جبة وحلوق فأمره بنزع الجبة وغسل الصفرة * فقلت للشافعي أفترى لنا بهذا حجة أو انما هذا شبهة وما الحجة على من قال هذا قال ان كان قاله بهذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب فقال بما حضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الاسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بسنتين في سنة ثمان فلو كانا مختلفين كان باحتمال التطيب ناسخا لمنعه وليس باختلفين انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل (قال الشافعي) وأمر الرجل أن يغسل الزعفران عنه وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وابن عباس للأحرام وكانت الغالية ترى في مفارق ابن عباس مثل الرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر من رمى الجرة فقد حل له ما حرم عليه الا النساء والطيب وقال سالم قالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تذهبون اليه من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير لرأي أنفسكم فالعلم اذا اليكم تأتون منه ماشتم وتدعون منه ماشتم تأخذون بلا تبصر لما تقولون ولا حسن رواية فيه أرايتم اذا خالقم السنة هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطيب قبل الأحرام لانه يبقى بعد الأحرام وقد كان الطيب حلالا فاذا كرهتموه اذا كان يبقى بعد الأحرام فلا وجه لقولكم الا أن تقولوا اوجدناه اذا كان محرما ممنوعا أن يبتدى طيبا فاذا تطيب قبل يحرم فاي بقي كان كابتداء الطيب في الأحرام قلت فأنتم تجيزون بأن يدهن المحرم بما يبقى لينه وذهابه الشعث ويرجل الشعر قال وما هو قلت ما لا طيب فيه مثل الزيت والشيرق وغيره قال هذا لا يصلح للحرم أن يبتدى الأدهان به ولو فعل وجبت عليه كفارة المتطيب عندنا وعندكم وانما كان ينبغي أن تقولوا لا يدهن بشيء بقي في رأسه لينه ساعة أو تجيزوا الطيب اذا كان قبل الأحرام ولولم يكن في هذا سنة تتبع انبغي أن لا يقال الا واحد من هذين القولين

النسب لا يباع ولا يوهب
فلما بلغهم هذا كان
من اشترط خلاف
ما قضى الله ورسوله
عاصيا وكانت في المعاصي
حدود وآداب وكان من
آداب العاصيين أن
تعطل عليهم شروطهم
لئلا يكلوا عن مثلها وينكل
بها غيرهم وكان هذا
من أحسن الأدب

(باب الضحايا)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا اسمعيل
ابن ابراهيم بن عليه عن
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس بن مالك أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أهلين قال وروى
مالك عن يحيى بن
سعيد عن عباد بن تميم
أن عويم بن أشقر
ذبح أضحية قبل أن يغدو
يوم الأضحية وأنه ذكر
ذلك لرسول الله فأمره
أن يعود بضحية أخرى
قال وروى مالك عن
يحيى بن سعيد عن بشير
ابن يسار أن أبا بردة بن
نيار ذبح قبل أن
يذبح النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الأضحية فزعم
أن رسول الله أمره

قال سألت الشافعي عن عمر عمرى له ولعقبه فقال هي الذي يعطاها لا ترجع الى الذي أعطها فقالت وما
الحجة فقال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل عمر
عمرى له ولعقبه فأنما هي الذي يعطاها لا ترجع الى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث قال
وبها تأخذ ويأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل العلم وقد روى هذا مع جابر
ابن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالت للشافعي فانا نخالف هذا فقال أتخالفونه
وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان حجةنا فيه أن مالك قال أخبرنا يحيى بن سعيد
عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدهمشي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها
فقال له القاسم ما أدركت الناس الا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ما أجابه القاسم عن العمري بشئ وما أخبره الا أن الناس على شروطهم فان ذهب الى أن يقول العمري
من المال والشرط فيها جائز فقد شرط الناس في أموالهم شروطاً لا تجوز لهم فان قال قائل وما هي فيل
الرجل يشترى العبد على أن يعتقه والولاء للبائع فيعتقه فهو حر والولاء للمتق والشرط باطل فان قال
السنة تدل على ابطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على ابطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسنة مرة
وتركتها مرة قول القاسم لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في ذلك ما يرد به
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لان لم أن القاسم قال هذا لا يخبر يحيى
عن عبد الرحمن عنه وكذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادقين فن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
أرجح ممن روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما
قاله أناس بعده قد يمكن أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله ولا بلغهم عنه شيء وانهم لناس لا نعرفهم فان
قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله أو من أهل العلم لا يجهلون النبي صلى
الله عليه وسلم سنة ولا يجمعون أبداً من جهة الرأي ولا يجمعون الا من جهة السنة قيل له أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة لقوم فقال لأهلها شأنكم بها ف رأى الناس
أنها تطليقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث فاذا قيل لكم تتركون قول القاسم والناس إنها تطليقة قلتم لا ندرى
من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فان لم يكن قول القاسم والناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو
عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة أبعد ولئن كان حجة لعله أخطأتم بخلافكم اياه برأيكم
وانا لحفظ عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار وحيد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فساء رجل من
أهل البادية فقال اني وهبت لابني ناقة حياته وانما تاتى بئلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني
تصدقت عليه بها قال ذلك أبعد لك منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي
نجيم عن حبيب بن أبي ثابت مثله الا أنه قال أضنت واضطربت يعني كبرت واضطربت (قال الشافعي)
أخبرنا سفيان عن عمرو بن سليمان بن يسار أن طارقاً قضى بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري للوارث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي
رباح عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعمروا ولا ترقبوا فن أعمار شيئاً أو أرقبه فسيبيله سبيل

الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال حضرت شريحاً قضى لأعني بالعمري فقال له الأعني يا أبا أمية بما قضيت لي فقال له شريح استأنا قضيت لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى لك منذ أربعين سنة قال من أعمر شيئاً حياته فهو لورثته إذا مات (قال الشافعي) فتركون ما وصفت من العمري مع ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وهذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم لتوهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم أفتى في رجل قال لأمة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة ثم تخالفونه برأيكم وما روى القاسم عن الناس والله أعلم

((باب ما جاء في العقيقة)) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي قال تستحب العقيقة ولو بعصفور * قلت للشافعي فأنانقول ليس عامه العمل ولا نلتفت إلى قوله تستحب قال قد يمكن أن لا يكون استحبابها لأهل العلم بالمدينة (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن يحيى ابن سعيد عن سليمان بن يسار أن الناس كانوا يقضون في المجوس بثمانمائة درهم وأن اليهود والنصارى إذا أصيبوا يقضى لهم بقدر ما يعقلهم قومهم فيما بينهم * قلت فأنانقول في اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ولا نلتفت إلى رواية سليمان بن يسار أن الناس (قال الشافعي) سليمان مثل القاسم في السن أو أسن منه فإن كانت لكم حجة بقول القاسم الناس فهي عليكم بقول سليمان بن يسار ألزم لأنه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليهودي والنصراني قول

((باب في الحربي يسلم))

سألت الشافعي عن المشركين الوثنيين الحربيين يسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج أقام المسلم منهما في دار الاسلام أو خرج فتألك كله سواء ولا يحل للزوج اصابته (٢) ولأله أن يصيبها إذا كان واحداً منهما مسلماً ونظرتهما إلى انقضاء العدة فإن انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما وكذلك لو كان الزوج المسلم فانقضت عدة المرأة قبل أن تسلم هي انقطعت العصمة بينهما لا اختلاف بين الزوج والمرأة في ذلك * فقلت له علام اعتمدت في هذا فقال علي ما أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا اختلاف من أن أباسفيان أسلم قبل امرأته وأن امرأة صفوان وعكرمة أسلمتا قبلهما ثم استقروا على النكاح وذلك أن آخرهم اسلاماً أسلم قبل انقضاء عدة المرأة وفيه أحاديث لا يحضرني ذكرها وقد حضرني منها حديث مرسل وذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الاسلام ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم وشهد حنيناً والطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقرا على النكاح قال ابن شهاب فكان بين اسلام صفوان وامرأته نحو من شهر * فقلت له رأيت أن قلت مثل ما قلت إذا أسلمت قبل زوجها خرجت من الدار ولم تخرج ثم أسلم الزوج فهم على النكاح ما لم تنقض العدة وإذا أسلم الزوج قبل المرأة وقعت الفرة بينهما إذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لأن الله تبارك وتعالى يقول ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي) إذا دخل عليكم والله أعلم خلاف التأويل والأحاديث والقياس وما القول في رجل يسلم قبل امرأته والمرأة قبل زوجها الا واحد من قولين أنتم قوم لم تعرفوا فيه الأحاديث أو عرفتموها فرددتوها بتأويل القرآن فإذا تأولتم قول الله ولا تمسكوا بعصم الكوافر لم تعدوا أن تكونوا أردتم بقوله تبارك وتعالى أنه إذا أسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما مكانه وأنتم لم تقولوا به إذا وزعمتم أن العصمة انما تنقطع بينهما إذا عرض على الزوجة الاسلام فأبى وقد يعرض عليها الاسلام من ساعتها ويعرض عليها بعد سنة وأكثر فليس هذا بظاهر الآية ولم تقولوا في هذا بخبر ولا يجوز أن يقال بغير ظاهر الآية لا بخبر لازم فقلت

أن يعود بضميمة أخرى قال أبو بردة لا أجد الاجدعا فقال النبي وان لم تجد الا جدعا فاذبحه (قال الشافعي) فاحتمل أن يكون انما أمره أن يعود بضميمة أخرى لان الضميمة واجبة واحتمل أن يكون انما أمره أن يعود ان أراد أن يضحي لان الضميمة قبل الوقت ليست بضميمة تجزئه فيكون في عداد من ضحى قال ووجدنا الدلالة عن رسول الله أن الضميمة ليست بواجبة لا يحل تركها وهي سنة يجب لزومها ويكره تركها لا على ايجابها فان قيل فأبن السنة التي ذات على أنها ليست بواجبة قيل أخبرنا سفيان ابن عيينة عن عبيد الرحمن بن حميد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر فان أراد أحدكم أن يضحي فلا يمسه من شعوره ولا بشره شيئاً (قال الشافعي) وفي هذا الحديث دلالة على أن الضميمة ليست

بواجبة لقول رسول
الله فان أراد أن يضحي
ولو كانت الضحية واجبة
أشبهه أن يقول فلا
يمس من شعره حتى
يضحي ونأمر من أراد
أن يضحي أن لا يمس من
شعره شيئا حتى يضحي
اتباعا واختيارا فان
قال قائل ما دل على
انه اختيار لا واجب
فيسل له روى مالك بن
أنس عن عبد الله بن أبي
بكر عن عمرة عن عائشة
قالت أنا قتلت قلائد
هدى رسول الله بيدي
ثم قلدها رسول الله بيده
ثم بعث بهما مع أبي فلم
يحرم على رسول الله شيء
أحله الله له حتى نحر
الهدى (قال الشافعي)
في هذا دلالة على
ما وصفت من أن المرء
لا يحرم بالبعثة بهديه
يقول البعثة بالهدى
أكبر من ارادة الضحية

باب المختلقات التي
يوجد على ما يوجد منها
دليل على غسل القدمين
ومسحهما

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نحن نقرأ
آية الوضوء فانغسلوا
وجوهكم وأيديكم

فان قلت يعرض عليها الاسلام من ساعتها قال الشافعي أفليس يقيم بعد اسلامه قبل يفرق بينهما أو رأيتم
ان كانت غائبة عن موضع اسلامه أو بكم لا تكلم أو مغمى عليها فان قلت تطلق فقد تركتم العرض وان
قلت ينتظر بها فقد أقامت في حباله وهي كافرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية في المتحنة مثلها
قال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فستوى
بينهما وكيف فرقتم بينهما (قال الشافعي) هذه الآية في معنى تلك لا تعدوها تان الآيتان أن تكونا دلائل
على أنه اذا اختلف دين الزوجين فكان لا يحل للزوج جاع زوجته لا خلاف الدينين فقد انقطعت العصمة
بينهما أو يكون لا يحل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة ان جاءت عليها مذة ولم يسلم المتخلف عن الاسلام
منهما فان كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة الانجيز يلزم لان رجلا لو قال مذهبهم سنة أشهر أو يوم لم
يجز هذا من قبل الرأي انما يجوز من جهة الأخبار اللازمة فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة
أبي سفيان وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هند مقيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله ثم أسلمت
بعد أيام فاستقرا على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية عن الاسلام وأسلمت زوجته معها
ثم أسلمت فاستقرا على النكاح وكان ابن شهاب جل أحد الحديثين أو هما معا فذكر فيه توقيت المدة دل ذلك
على انقطاع العصمة بين الزوجين ان انقضت المدة قبل يسلم المتخلف عن الاسلام منهما لا أن انقطاع
العصمة هو أن يكون أحدهما مسلما ويكون الفرع ممنوعا حين يسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقيل لبعض من يذهب الى التفريق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج أتجهلون امرأة أبي
سفيان قالوا لا ولكن كان الذي بين اسلامهما يسيرا قيل أما علمتم أن أباسفيان قد أسلم وقد أقامت هند
على الكفر ثم أسلمت فاستقرا على النكاح قال بلي قيل أوليس بقيت عقدة عليها وقد أسلم قبلها قال بلي
قيل فلو كان معنى الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر على أنه متى أسلم حرمتم كنتم قد خالفتم الآية وقولكم
وعلمتم أن السنة في هند على غير ما قلتم واذا كان لا تمسكوا بعصم الكوافر جاءت عليهم مذة لم تسلم فيها المدة
لا تجوز الانجيز يلزم مثله (قال الشافعي) وأنتم اذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الاسلام فتابا فاذا
عرض عليها الاسلام فأبته انفسخ النكاح قيل فاذا كانت بلادنا بية فاذا انقضت عدتها انفسخ النكاح
وان لم يعرض عليها الاسلام وهذا خارج من الوجهين والمعقول ان كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها
انبغي أن نخرجها من يده قبل عرض الاسلام وان كان ذلك بمدة فالمدة التي نذهب اليها نحن وأنتم المدة

باب في أهل دار الحرب

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقتسمون الدار ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم
ويسلمون ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الاسلام فقال ليس ذلك له قلت ما الحجّة
في ذلك قال الاستدلال بمعنى الاجاع والسنة قلت وأين ذلك قال رأيت أهل دار الحرب اذا سبي بعضهم
بعضا وغصب بعضهم بعضا وقتل بعضهم بعضا ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلموا
وهم رقيق لهم والأموال لانهم ملكوها عليهم قبل الاسلام فاذا ملكوا بقسم الجاهلية فما ذلك الملك بأحق
وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان حرا مع أنه أخبرنا مالك عن ثور بن يزيد الدبلي
أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعادار أو أرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم
الجاهلية وأيعادار أو أرض أدر كها الاسلام لم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال الشافعي) نحن نروى
فيه حديثا أثبت من هذا بمثل معناه

﴿ باب البيوع ﴾

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطىها الضراب بدنانير مضروبة ويزيده على وزنها قال هذا الربا بعينه المجل قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض * فقلت للشافعي فإنا نزع أنه لا بأس بهذا قال فهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فكيف أجزموه قال هذا من ضرب قولكم في اللحم أنه لا بأس أن يباع بعضه ببعض بغير وزن بالبادية وحيث ليس موازين فإن كان اللحم من الطعام الذي نهى عنه إلا مثلاً بمثل فقد أجزموه وإن لم يكن منه فلم تحرمونه في القرية وتجيزونه في البادية وأنتم لا تجيزون بالبادية تمرًا بتمر إلا مثلاً بمثل وإن لم يكن في البادية ميكال وأجزم هذا في الخبر أن يباع بعضه ببعض بغير وزن إذا تحرى في القرية والبادية وفي البيض وما أشبهه

﴿ باب متى يجب البيع ﴾

سألت الشافعي متى يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للمشتري نقضه إلا من عيب قال إذا تفرق المتبايعان بعد عقدة البيع من المقام الذي تباعا فيه فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار * فقلت له فإنا نقول ليس لذلك عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه (قال الشافعي) الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل ولكني أحسبكم التمستم العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال لمالك بن أوس حين اصطرف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار فقال له طلحة انظري حتى يأتي خازني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان ليس هذا أردنا أن أردنا أن يكون عمل به بعده فابن عمر الذي سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يعجبه أن يجب له فارق صاحبه فشي قليلًا ثم رجع أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعا

﴿ باب بيع البرناج ﴾ سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الأعدال على البرناج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء إلا المستريه الخيار إذا رآه قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة * فقلت للشافعي فإنا نقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما لأنهما في معنى الملامسة ونزعم أن بيع الأعدال على البرناج يجوز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى القرار المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولا بد لا يرى من الأعدال شيء وإن الصفقة تقع منها على ثياب مختلفة * فقلت للشافعي إنما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما علمت أحدا يقتدي به في العلم أجازه فإن قلتم إنما أجزناه على الصفة فيسوغ الصفات لا تجوز إلا مضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا بيع البرناج أرأيت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فإن قلتم لا فهذا لا بيع عين ولا بيع صفة

إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين بنصب أرجلكم على معني فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والكعبان اللذان أمر بغسلهما ما أشرف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشرف واجتمع كعبا حتى تقول كعب سمن (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله وأرجلكم إلى الكعبين كقوله وأيديكم إلى المرافق وأن المرافق والكعبين هما يغسل * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سبلان مولى النضرين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي إلى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصلي بها قال فأتى عبد الرحمن ابن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة أسبغ الوضوء فإني سمعت

﴿ باب بيع الثمر ﴾

سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وبهذا أخذ وفيه دلائل بينة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحرة أو الصفرة لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها طاهر يراه البائع والمشتري كما كانا يرىانه إذا ريثت فيه الحرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت فقطعته أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبدا حتى تزهى وينضج منها ذلك وبهذا قلنا وقد قلنا بالجملة وقلنا لا يحل بيع القثاء ولا الخبز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فإذا لم يحل بيع القثاء والخبز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القثاء والخبز حرام لأنه لم يبدو صلاحه ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون * فقلت للشافعي فإنا نقول إذا طهر شيء من القثاء حل أن تباع ثمرة تلك وما خلق من القثاء ما ثبت أصله (قال الشافعي) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فلم أجزم بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين بيع الثمرين فإن زعمتم أنه يجوز في النخل إذا طابت العام أن تباع ثمرة قابلا فقد خالفتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وإن زعمتم أن بيع ثمرة لم تأت لا يحل فكذا كان ينبغي أن تقولوا في القثاء والخبز * سألت الشافعي عن القثاء والخبز والفجل يشتري أي يكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيء منه بشئ منه متفاضلا يدا بيد قلت للشافعي وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر فقلت للشافعي فإنا نقول كما قلنا لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد ولا خير فيه نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيئة وهذا في حكم الطعام من التمر والخططة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس ما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويبيع منها واحد بعشرة من صنفه نسيئة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه يدا بيد

﴿ باب ما جاء في ثمن الكلب ﴾

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب الرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) نحن نجيز الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا نجيزه أن يبيعهما لنهي النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمنا ثمنها في الحال التي يحل اتخاذها فيه أتباعا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن بحال * قلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له ثمنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن نغرموه ثمنه في الحال التي تقوت فيها نفسه وأنتم لا تجعلون له ثمن في الحال التي يحل أن ينتفع به فيها فإن قال قائل فإن من المشرقيين من زعم أنه إذا قتل فقيهه غنمه ويرى فيه أثرا فأولئك يجيزون بيعه حيا ويردون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرغمون أن الكلب سلعة من

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار يوم القيامة (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار (قال الشافعي) فلا يجزئ متوضئا إلا أن يغسل ظهور قدميه وبطونهما وأعقابهما وكعبيه معا (قال) وقد روى أن رسول الله مسح على ظهور قدميه وروى أن رسول الله رش على ظهورهما وأحد الحديثين من وجبه صالح الاسناد قال فإن قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشيهما ولا يكون مضادا لحديث أن النبي غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضادا لغسل القدمين قيل له الخفان حائلان دون القدمين فلا يجوز أن يقال

السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الحمار والبغل وان لم يؤكل لهما بالمنفعة فيهما ويقولون لوزعمنا أن ثمنه لا يحل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباهها لهذا كثيرة فيزعمون أن ماشية لرجل لوماتت كان له أن يسلخ جلودها فيدبغها فإذا دبغت حل بيعها ولو استهلكها رجل قبل الدبغ لم يضمن لصاحبها شيئاً لأنه لا يحل ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم رث الخمر أو توهب له لا تحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلا فإذا صارت خلا حل ثمنها ولو استهلكها مستهلك وهي نجر أو بعدما أفسدت وقبل تصير خلا لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأن أصلها محرم ولم تصر خلا لأنهم يعقلون ما يقولون وانما صار والمحجوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم لم تتبعوه وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب ثمناً إذا كان حياً وتجعلون فيه ثمناً إذا كان ميتاً أو رأيتم لوقال لكم قائل لا أجعل له ثمناً إذا قتل لأنه قد ذهبت منفعته وأجزأ أن يباع حياً ما كانت المنفعة فيه وكان حلالاً أن يتخذ هل الحجة عليه إلا أن يقال ما كان له مالاً وكان له ثمن في حياته كان له ثمن وما لم يكن له ثمن في إحدى الحالتين لم يكن له ثمن في الأخرى

(باب في الزكاة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال وبهذا نقول ونقولون في الجملة ثم خالفتموه في معان وقد زعمتم وزعمنا أن لا يضم صنف طعام إلى غيره لا إذا ضمها فقد أخذنا فيما دون خمسة أوسق فان في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يبين أنه لا يكون في خمسة أوسق صدقة حتى تكون من صنف واحد ثم زعمتم أنكم تضمون الحنطة والسلت والشعير معاً لأن سعد الم يجر الحنطة بالشعير إلا مثلاً بمثل (قال الشافعي) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم بيعوا الحنطة بالشعير كيف شئتم يدابيد ولم يقل في السلت شيئاً علمته والسلت غير الحنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلت من الحنطة وأنتم لا تضمون أحدهما إلى الآخر وزعمتم أنكم تضمون القطنية كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن حجتكم فيها أن عمر أخذ من القطنية العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنية والحنطة بالتمر العشر أف يضم بعض ذلك إلى بعض وأخذ عمر من الحنطة والزبيب نصف العشر أف يضم الزبيب إلى الحنطة ان هذا لا حالة عما جاء عن عمر وخلافه هذا قول متناقض أنتم تحلون التفاضل إذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضموها وهي عندكم مختلفة وكيف جاز لكم أن يحل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد ما أعلم قولكم في القطنية والسلت والشعير إلا خلافاً للسنة والآثار والقياس

(باب النكاح بولي)

سألت الشافعي عن النكاح فقال كل نكاح بغير ولي فهو باطل فقلت وما الحجة في ذلك قال أدب ثابتة فأما من حديث مالك فإن ما لك أخبرنا عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بأذن وليها أو ذى الرأي من أهلها والسلطان (قال الشافعي) وثبت هذا وقت لم لا يجوز نكاح الأبوي ونحن نقول فيه بأحاديث من أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيماء امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة قال جمع الطبري ركباً فيهم امرأة ثيب فجعلت أمرها بيد رجل فزوجها رجلاً بفلد عمر النكاح

المسح عليهم ما يضاد غسل القدمين وهو غيرهما والذي قال مسيح أو رش ظهور القدمين فقد زعم أن ليس بواجب على المتوضئ غسل بطن القدمين ولا تحليل بين أصابعهما ولا غسل أصابعهما ولا غسل عقبيه ولا كعبيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار وقال ويل للعراقيب من النار ولا يقال ويل لهما من النار إلا وغسل لهما واجب لأن العذاب إنما يكون على ترك الواجب وقال رسول الله لأعني يتوضأ بطن القدم بطن القدم بفعل الأعني يغسل بطن القدم ولا يسمع النبي فسمي البصير فان قال قائل فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث مسيح ظهور القدمين ورشهما قبل أما أحد الحديثين فليس مما ثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ولو كان

منفردا ثبت والذي يخالفه
أكثر وأثبت منه وإذا
كان هكذا كان أولى
ومع الذي خالفه ظاهر
القرآن كما وصفت
وهو قول الأكثرين
العامه

﴿باب الاسفار
والغليس بالفجر﴾

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن محمد
ابن عجلان عن عاصم
ابن عمر بن قتادة عن
محمد بن أبي عبد الله عن رافع
ابن خديج أن رسول
الله قال أسفروا بالصبح
فإن ذلك أعظم لأجوركم
أوقال للاجر * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
عروة عن عائشة قالت
كن نساء من المؤمنات
يصلين مع النبي وهن
متلفعات بمروطهن
ثم يرجعن إلى أهلهن
ما يعرفهن أحد من
الغلس قال وروى زيد
ابن ثابت عن النبي
ما وافق هذا وروى
مشاهير أنس بن مالك
وسهل بن سعد الساعدي
عن النبي عليه السلام

والمنكح وفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال لا
نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل (قال الشافعي) وهذا قول العامة بالمدينة ومكة * قلت للشافعي نحن
نقول في الدية لا بأس بأن تنكح بغير ولي ونفسخه في الشريعة فقال الشافعي عدتم لما سددتم من أمر
الأولياء فنهضتموه فقلتم لا بأس أن تنكح الدية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار
على كل امرأة فن أمركم أن تخصصوا الشريعة بالحياطة لها واتباع الحديث فيها وتخالقون الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن بعده في الدية رأيتم لو قال لكم قائل بل لا أجيز نكاح الدية إلا بولي لأنها أقرب
من أن تدلس بالنكاح وتصير إلى المكر وه من الشريعة التي تستحي على شرفها وتخاف من منعها أما كان
أقرب إلى أن يكون أصاب منكم فان الخطأ في هذا القول لأبين من أن يحتاج إلى تبينه بأكثر من حكاية
(قال الشافعي) النساء محرمات الفروج إلا بما أبيحت به الفروج من النكاح بالأولياء والشهود والرضا
ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية وحق الله عليهن وفيهن كلهن واحد لا يحل لواحدة
منهن ولا يحرم منها إلا بما حل للآخرى وحرم منها

﴿باب ما جاء في الصداق﴾

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصداق فقال الصداق ثمن من الأثمان فإتراضى به الأهليون في
الصداق بماله قيمة فهو جائز كما تراضى به المتبايعان بماله قيمة جاز قلت وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة
والقياس والمعقول والآثار فأما من حديث مالك فأخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رجلا
سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد فقال
لا أجدر فزوجه أياها بما معه من القرآن * قلت للشافعي فإنا نقول لا يكون صداق أقل من ربع دينار
ونحتاج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم وقال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فأي شيء يعطينا لو أصدقها درهم قلنا نصف درهم وكذلك
لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه قلت فهذا قليل (قال الشافعي) هذا شيء خالفتم فيه السنة والعمل
والآثار بالمدينة ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول ثلاث قبضات زيب مهر وسعيد بن
المسيب يقول لو أصدقها سوطا فافوقه جاز وربيعة بن أبي عبد الرحمن يجيز النكاح على نصف درهم وأقل
وإنما تعلم هذا فيما نرى من أبي حنيفة ثم أخطأتم قوله لأن أبا حنيفة قال لا يكون الصداق أقل مما تقطع
فيه اليد وذلك عشرة دراهم فقل بعض من يذهب مذهب أبي حنيفة أو خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فإلى قول من ذهبتم فروى عن علي فيه شيئا لا يثبت مثله لو لم يخالفه غيره لا يكون مهر
أقل من عشرة دراهم فأنتم خالفتموه فقلتم يكون الصداق ربع دينار قال وقال بعض أصحاب أبي حنيفة
إننا استقبخنا أن يباح الفرج بشيء يسير قلنا أفأريت إن اشتري رجل جارية بدرهم يحل له فزجها قالوا
نعم قلنا فقد أبحتم فزجوا زيادة رقبته بشيء يسير فجعلتموهما تملك رقبته ويباح فزجها بدرهم وأقل وزعمتم
أنه لا يباح فزجها منكوبة إلا بعشرة دراهم أو رأيت عشرة دراهم لسوداء فقيرة ينكحها شريف أليست
بأكثر قدرها من عشرة دراهم لشريفة غنية ينكحها دني فقير أو رأيتم وحين ذهبتم إلى ما تقطع فيه
اليد فجعلتم الصداق قياسا عليه أليس الصداق بالصدقا أشبه منه بالقطع فقالوا الصداق خبر والقطع
خبر لا أن أحدهما قياس على الآخر ولكنهما اتفاقا على العدد هذا نقطع فيه اليد وهذا يجوز مهورا فلو
قال رجل لا يجوز صداق أقل من خمسمائة درهم لأن ذلك صداق النبي صلى الله عليه وسلم وصداق بناته
ألا يكون أقرب منكم أو قال رجل لا يحل أن يكون الصداق أقل من مائتي درهم لأن الزكاة لا تجب في

(قال الشافعي) فقلنا اذا انقطع الشك في الفجر الآخر وبان معترضا فالتغليس بالصبح أحب النسا وقال بعض الناس الأسفار بالفجر أحب النسا قال وروى حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما وذكر حديث رافع بن خديج وقال أخذنا به لأنه كان أرفق بالناس قال وقال لي رأيته ان كانا مختلفين فلم صرت إلى التغليس قلت لان التغليس أولاهما بمعنى كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأشبه بهما بحمل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرفهما عند أهل العلم قال فاذكر ذلك قلت قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فذهبنا إلى أنها الصبح وكان أقل مافي الصبح ان لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر اذا بان معترضا فقد جاز أن

أقل من مائتي درهم ألا يكون أقرب إلى الصواب منكم وان كان كل واحد منكم غير مصيب واذا كان لا ينبغي هذا وما قلتم فلا ينبغي فيه الا اتباع السنة والقياس رأيتم ان كان الرجل يصدق المرأة صدق مثلها عشرة دراهم ألف درهم فيجوز ولا يكون له رده ويصدق المرأة عشرة صدق مثلها آلاف فيجوز ولا يكون لها رد ذلك كما تكون اليهود يجوز فيها التغيب برضا المتبايعين فلم يكون هكذا فيما فوق عشرة دراهم ولا يكون هكذا فيما دون عشرة دراهم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل أنه اذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأته فأرخيت عليهما الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) ليس أرخاء الستور يوجب الصداق عندي لقول الله جل ثناؤه اذا نكحت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولا نوجب الصداق الا بالمسيس قال وكذا روى عن ابن عباس وشريح وهو معنى القرآن

(باب في الرضاع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سحابة ابنة سهيل أن ترضع سالم بن جهم بن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عاتكة بنت أبيها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم يكن يدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل له عشر رضعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله ابن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها (قال الشافعي) فرويتم عن عائشة أن الله أنزل كتابا أن يحرم من الرضاع بعشر رضعات ثم نسخن بخمس رضعات وأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهي مما يقرأ من القرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأن يرضع سالم بن جهم بعشر رضعات يحرم من الرضاع بعشر رضعات مثل ما روت عائشة وخالفتموه وروى عن ابن المسيب أن المصة الواحدة تحرم فتر كتم رواية عائشة ورأيها ورأي حفصة بقول ابن المسيب وأنتم تتركون على سعيد بن المسيب رأييه برأي أنفسكم مع أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روت عائشة وابن الزبير ووافق ذلك رأي أبي هريرة وهكذا ينبغي لكم أن يكون عندكم العمل (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان * فقلت للشافعي أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وحفظه عنه وكان يوم توفي النبي ابن تسع سنين

(باب ما جاء في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما الولاء لمن أعقق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أقول

فقلت للشافعي اننا نقول في السائبة ولاؤه للمسلمين وفي النصراني يعتق المسلم ولاؤه للمسلمين (قال الشافعي) وتقولون في الرجل يسلم على يدي الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء ولا لآخر واحد من هؤلاء لم يعتق والعق يقوم مقام النسب ثم تعودون فتخرجون من الحديثين وأصل قولكم فتقولون اذا أعتق الرجل عبده سائبة لم يكن له ولاؤه واذا أعتق الذمي عبده المسلم لم يكن له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يعدو المعتق عبده سائبة والنصراني يعتق عبده مسلماً أن يكون مالاً كين يجوز عتقه ما فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فن قال لا ولاه لغيره فقد خالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج الولاء من المعتق الذي جعله له رسول الله أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له العتق اذا كانا لا يثبت لهما الولاء فاذا أعتق الرجل عبده سائبة أو النصراني عبده مسلماً لم يكن واحد منهما حراً لانه لا يثبت لهما الولاء وأنتم والله يعافينا وإياكم لا تعرفون ما تتركون ولا ما تأخذون فقد تركتم على عمر أنه قال للذي التقط المنبوذ ولاؤه لك وتركتكم على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس أنها وهبته لولاء سليمان بن يسار وتركتكم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يسلم على يدي الرجل له ولاؤه وقلتم الولاء لا يكون للمعتق ولا يزول بهبة ولا شرط عن معتق ثم زعمتم في السائبة وله معتق وفي النصراني يعتق المسلم وهو معتق أن لا ولاه لهما فلو أخذتم ما أصبتم فيه تبصر كان السائبة والنصراني أولى أن تقولوا ولاه السائبة لمن أعتقه والمسلم للنصراني اذا أعتقه وقد فرقتم بينهما كان ما خالفتموه لما خالف حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق أولى أن تتبعوه لان فيه آثاراً مما لا أثر فيه

(باب الإفطار في شهر رمضان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكناً فقال اني لا أجده فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فقال له خذ هذا فصدق به فقال يا رسول الله ما أجده حتى فصحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كلفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب أن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله هل تستطيع أن تعق رقبة قال لا فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فأعطاه إياه (قال الشافعي) بهذا نقول يعتق رقبة لا يجزيه غيرها اذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار وزعمتم أن أحب اليكم أن لا تكفروا إلا بإطعام ياسر بن الله العظيم كيف ترون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً تخالفونه ولا تخالفون إلى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحداً قط في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا وما لأحد خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب في اللقطة) سألت الشافعي عن وجد لقطة فقال يعرفها سنة ثم يأكلها ان شاء موسى كان أو معسر اذا جاء صاحبها منهم إليه فقلت له وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة وروى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبي من مياسير الناس يومئذ وقبل وبعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها وكاءها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافشا نكحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدير الجهني أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام

يصلي الصبح علمنا أن مؤدى الصلاة في أول وقتها أولى بالمحافظة عليها من مؤخرها وقال رسول الله أول الوقت رضوان الله وسئل رسول الله أي الأعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها ورسول الله لا يؤثر على رضوان الله ولا على أفضل الأعمال شيئاً (قال الشافعي) ولم يختلف أهل العلم في أمرى أراد التقرب إلى الله بشئ يتجمله مبادرة ما لا يخلو منه الآدميون من النسيان والشغل ومقدم الصلاة أشد فيها تمكناً من مؤخرها وكانت الصلاة المقدمة من أعلى أعمال بني آدم وأمرنا بالتغليس بها لما وصفا قال فأن أن حديثك الذي ذهب إليه أثبتهما قلت حديث عائشة وزيد بن ثابت وثالث معهما عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتغليس أثبت من حديث رافع ابن خديج وحده في أمره بالأسفار فان رسول الله لا يأمر بأن تصلي صلاة في وقت

فوجد صرة فيها ثمانون دينارا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد واذكرها لمن يقدم من الشام سنة فاذا مضت السنة فشاؤك بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة أكل اللقطة ثم خالفتم ذلك وقتلوا نكره أكل اللقطة (١) للغني والمساكين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا وجد لقطة فجاء إلى عبد الله بن عمر فقال اني وجدت لقطة فاذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا آمر لك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها (قال الشافعي) وابن عمر لم يوقت في التعريف وقتا وأنتم توقتون في التعريف سنة وابن عمر كره للذي وجد اللقطة أكلها غنيا كان أو فقيرا وأنتم ليس هكذا تقولون وابن عمر كره له أخذها وابن عمر كره له أن يتصدق بها وأنتم لا تكرهون له أخذها بل تستحبونه وتقولون لو تركها ضاعت

باب المسح على الخفين

سألت الشافعي عن المسح على الخفين فقال يمسح المسافر والمقيم إذا لبس على كمال الطهارة فقلت وما الحاجة قال السنة الثابتة وقد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبرا أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله بن عمر فقال له سعد سل أباك فساله فقال له عمر إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط قال وإن جاء أحدكم من الغائط * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بال في السوق ثم توضأ ومسح على خفيه ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس ابن مالك أتى قباء فبال وتوضأ ومسح على الخفين ثم صلى (قال الشافعي) خالفتم ما روى صاحبكم عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب فقلت لا يمسح المقيم وقد أخبرنا مالك عن هشام أنه رأى أبا عبد الله يمسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال يضع الذي يمسح على الخفين يدا من فوق الخفين ويد من تحت الخفين ثم يمسح * فقلت للشافعي فأنكره المسح في الحضر والسفر قال هذا خلاف ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف العمل من أصحابه والتابعين بعدهم فكيف تزعمون أنكم تذهبون إلى العمل والسنة جميعا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود حين افتتح خيبر أقركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيخزص بينه وبينهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلي

باب ما جاء في الجهاد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدبرت له حتى أتيتها من ورائه فضر بته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله (١) قوله للغني والمساكين كذا في الأصل وانظره مع بقية العبارة وحرر كتبه مصححه

ويصلحها في غيره (قال الشافعي) وأثبت الحج وأولاهما ما ذكرنا من أمر الله بالمحافظة على الصلوات ثم قول رسول الله أول الوقت رضوان الله وقوله ادسئل أي الأعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها قال فقال فيخالف حديث رافع بن خديج حديثكم في التغليس قلت إن خالفه فالجدة في أخذنا بحديثنا ما وصفت وقد يحتمل أن لا يخالفه بأن يكون الله أمرنا بالمحافظة على الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك أفضل الأعمال وأنه رضوان الله فاعمل من الناس من سمعه فقدم الصلاة قبل أن يتبين الفجر فأمرهم أن يسفروا حتى يتبين الفجر ألا خرفلا يكون معنى حديث رافع ما أردت من الاسفار ولا يكون حديثه مخالفا حديثنا قال فاطاهر حديث رافع قلت الأمر بالاسفار لا بالتغليس وإذا احتمل أن يكون مسوفا

للا حديث كان أولى
بنا أن لا ننسبه الى
الاختلاف وان كان
مخالفا للحجة في تركنا
ايام مجديتنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وبما وصفت من
الدلائل معه

(باب رفع الايدي
في الصلاة)

* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يحاذي
منكبيه وإذا أراد
أن يركع وبعد ما رفع
رأسه من الركوع ولا
يرفع بين السجدين
* أخبرنا سفيان عن
عاصم بن كليب قال
سمعت أبي يقول حدثني
وائل بن حجر قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة يرفع يديه حذو
منكبيه وإذا ركع
وبعد ما رفع رأسه قال
وائل ثم أتيتهم في الشتاء

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقامت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة في الثالثة فقامت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا باقتادة
فاقتصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندي فأرضه منه فقال
أبو بكر لا هاهنا لا يعبد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم صدق فأعطه اياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعث الدرع فابتعت به مخرفا في بني سلمة فله لأول مال تأتته
في الاسلام قال مالك المخرف النخيل (قال الشافعي) وبهذا نقول السلب للقاتل في الاقبال وليس للامام
أن يمنعه بحال لان اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم السلب حكم منه وقد أعطى رسول الله السلب يوم خيبر
وأعطاه ببدر وأعطاه في غير موطن * فقلت للشافعي فانا نقول انما ذلك على الاجتهاد من الامام فقال
تدعون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على أن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل
فكيف ذهبتم الى أنه ليس بحكم أو رأيتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعطى من حضر أربعة
أنجاس الغنime فلو قال قائل هذا من الامام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه الآن يقال اعطاء النبي
صلى الله عليه وسلم على العام والحكم حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن قوله خاص فيتبع قول
النبي صلى الله عليه وسلم فأما أن يتحكم متحكم فيدعي أن قولي النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما حكم
والآخر اجتهاد بلا دلالة فان جاز هذا خرجت السنن من أيدي الناس فان قلتم لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا اليوم حنين قال الشافعي ولم يقله الا يوم حنين أو آخر غزوة غزاه أو أولى لكان أولى
ما أخذ به والقول الواحد منه يلزم لزم الاقوال مع أنه قد قال وأعطاه ببدر وحنين وغيرهما وقولكم ذلك
من الامام على الاجتهاد فان لم يكن للقاتل وكان لمن حضر فكيف كان له أن يجتهد مرة فيعطيه ويجتهد
أخرى فيعطيه غيره وأي شيء يجتهد اذا ترك السنة انما الاجتهاد قياس على السنة فاذا لزم الاجتهاد له صار تبعا
للسنة وكانت السنة الزم له أو كان يجوز له في هذا شيء الا ما من رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قياسا
عليه * فقلت فهل خالف في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس قلت فما احتج به (قال الشافعي) قال
إذا قال الامام قبل لقاء العدو من قتل قتيلا له سلبه فهو له وان لم يقله فالسلب من الغنime بين من حضر الواقعة
إذا أخذ نجسه * فقلت للشافعي فما كانت حجتك قال الحديث الذي روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله
بعد تقضي حرب حنين لا قبل الواقعة فقلت قد خالف الحديث (قال الشافعي) وأنتم قد خالفتموه فان كان
له عذر بخلافه فهو أقرب للعذر منكم فان قلتم تأوله فكيف جازله أن يتأول فيقول فاعل النبي انما أعطاه
ايامه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة فان قلت هذا تأويل قيل والذي قلت تأويل أبعد منه * وقلت للشافعي
ما رأيت ما وصفت لك أنا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهو أصح رجالا
وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كنا نتركه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
نلقاك (قال الشافعي) عقل فيما زعمتم أنكم كنتم تتركون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما هو
أثبت من الأثر كثر مما كنتم تأخذون به وأولى ففي ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يثبت به أهل
الحديث فقلت مثل ماذا فقال مثل أحاديث أرسلها عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن
شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة فقلت فكيف أخذت بها قال ما أخذت بها الا لبثوتها من غير وجه
من روايتكم ورواية أهل الصدق * فقلت للشافعي أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرت من الحديث
وصرت الى ما أمرت به ورأيت الرشد في ما دعيت اليه وعلمت أن بالعباد كما قلت الحاجة الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورأيت في مذاهبننا ما وصفت من تناقضها والله أسأله التوفيق وأنا أسألك عمار وينا في كتابنا
الذي قدمنا على الكتيب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فسل منه عما حضر

فرايتهم يرفعون أيديهم
في البرانس (قال
الشافعي) وروى هذا
الحديث أبو جريد
الساعدي في عشرة
من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فصدقوه معا (قال
الشافعي) رحمه الله
وبهذا نقول فنقول
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يحاذي بهما
منكبيه وإذا أراد أن
يركع رفعهما وكذلك
أيضا إذا رفع رأسه من
الركوع ولا يرفع يديه
في شيء من الصلاة غير
هذه المواضع (قال
الشافعي) رحمه الله
وبهذا الأحاديث تركنا
ما خالفها من الأحاديث
(قال الشافعي) لأنها
أثبت أسنادا منها وانها
عدد والعدد أولى بالحفظ
من الواحد فان قيل
فأنا نراهم رأي المصلي
يرخي يديه فلعله أراد
رفعهما فلو كان
رفعهما مباحا احتمل مدا
حتى المنكبين واحتمل
ما يجاوزه ويجاوز
الرأس ورفعهما ولا
يجاوز المنكبين وهذا
حذو حتى يحاذي
منكبيه وخديثنا عن
الزهري أثبت أسنادا
ومعه عدد يوافقونه

وفقنا الله وإياك لما يرضى وعصمنا وإياك بالتقوى وجعلنا نريد بما نقول ونصمت عنه أنه على ذلك قادر
(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة
البقرة في الركعتين كاتهما في فلت للشافعي فأنكره لا إمام أن يقرأ بقريب من هذا لأن هذا يشغل قال
أفرايت أن قال لكم قائل أبو بكر يقرأ بسورة البقرة في الصبح في الركعتين معا وقل أمره أنه
قسمها في الركعتين وأنك تكبره هذا فكيف رغبت عن قراءة أبي بكر وأصحابه متوافرون صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر من الإسلام وأهله بالموضع الذي هو به وقد أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أنس أن أبا بكر صلى
بالناس الصبح فقرأ بسورة البقرة فقال له عمر كربت الشمس أن تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين ورويت
عن عمرو وعثمان تطويل القراءة وكرهتها كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن
عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيسا يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة
أبي بكر فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم
قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وهذه الآية ربنا
لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا الآية فقلت للشافعي فأنكره القراءة في الركعتين الآخريتين والركعة الأخرى
بشيء غير أم القرآن فهل تستحب أن تقول نعم وقال لي الشافعي فكيف تكبره هونه وقد رويتموه عن أبي
بكر وروى ابن عيينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذه (قال الشافعي) رحمه الله
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الركعتين الآخريتين بأم القرآن وسورة ويجمع الأحيان
السور في الركعة الواحدة فقلت للشافعي فهذا أيضا مما نكرهه فقال أرونيتم مع ابن عمر عن عمر أنه قرأ
بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى فكيف كرهتم هذا وخالفتموهما معا فقلت للشافعي أتستحب أن تقول
هذا قال نعم وأفعله

(باب ما جاء في الرقية) سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن يرقى الرجل بكتاب الله وما
يعرف من ذكر الله قلت أرقى أهل الكتاب المسلمين فقال نعم إذا رقبوا بما يعرف من كتاب الله أو ذكر الله
فقلت وما الحجة في ذلك قال غير حجة فأما رواية صاحبنا وصاحبك فان مالكا أخبرنا عن يحيى بن سعيد
عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقبها فقال أبو بكر أرقبها بكتاب
الله فقلت للشافعي فأنكره رقية أهل الكتاب فقال ولم وأتمت تروون هذا عن أبي بكر ولا أعلمكم تروون
عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافة وقد أحل الله جل ذكره طعام أهل الكتاب ونساءهم
وأحسب الرقية إذا رقبوا بكتاب الله مثل هذا أو أخف

(باب في الجهاد)

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب أيخربون العامر ويقطعون الشجر المثمر ويحرقونه والنخل
والبهاثم أو يكره ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما كل ما لا روح فيه من شجر مثمر وبناء عامر
وغیره فيخربونه ويهدمونه ويقطعونه وأما ذوات الأرواح فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحل بالذبح ليوكل
فقلت له وما الحجة في ذلك وقد كره أبو بكر الصديق أن يخرب عامرا أو يقطع مثمرا أو يحرق نخلا أو يعقر شاة
أو بعيرا إلا كلمة وأنت أخبرتنا بذلك عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان
حين بعثه إلى الشام فقال الشافعي هذا من حديث مالك منقطع وقد يعرفه أهل الشام بأسناد أحسن من
هذا فقلت للشافعي وقد روي أصحابنا سوى هذا عن أبي بكر فبأي شيء تخالفه أنت فقال بالثابت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرق أموال بني النضير وقطع وهدم لهم وحرق وقطع بخيبر ثم قطع بالطائف

ويحدونه تحسيدا
لا يشبه الغلط والله أعلم
فإن قيل أفيجوز أن
يجاوز المنكبين قيل
لا ينقص الصلاة ولا
يوجب سهوا والاختيار
أن لا يجاوز المنكبين

﴿باب الخلاف فيه﴾

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي
نخالفنا بعض الناس
في رفع اليدين في الصلاة
فقال إذا افتتح الصلاة
المصلي رفع يديه حتى
يحاذي أذنيه ثم لا يعود
يرفعهما في شيء من
الصلاة واحتج بحديث
رواه يزيد بن أبي زياد
عن عبد الرحمن بن أبي
ليلى عن البراء بن عازب
قال رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة يرفع يديه قال
سفيان ثم قدمت
الكوفة فلقيت يزيد
بها فسمعت يحدث
بهذا وزاد فيه ثم لا يعود
فطننت أنهم لقنوه
قال سفيان هكذا
سمعت يزيد يحدثه
هكذا ويزيد فيه ثم
لا يعود قال وذهب
سفيان إلى أن يغلط
يزيد في هذا الحديث
ونقول كأنه لقن هذا

وهي آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتل بها * فقلت للشافعي فكيف كرهت عقوبات
الارواح وتحريقها بالأتوك فقل بالسنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها
حوسب بها قيل وما حقها قال يذبحها فأكلها ولا يقطع رأسها فيلقيه فرأيت اباحه قتل البهائم المأكولة غير
العدوة نه في الكتاب والسنة أنما هو أن تصاد فتؤكل أو تذبح فتؤكل وقد نهى عن تعذيب ذوات الارواح
(قال الشافعي) رحمه الله (١) فقال فانا نقول شيها بما قلت قلت قد خالفتم ما رويتم عن أبي بكر فقد خالفه، وه
بما وصفت فما أعرف ما ذهب إليه الذي اتبعناه فقلت ان كان خالفه لما وصفت مما روي عن أبي بكر لأنه
رأى أنه ليس لاحد أن يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي أن يقول أبدا يترك مرة
حديث رسول الله يقول الواحد من أصحاب رسول الله ثم يترك قول ذلك الواحد رأى نفسه فالعمل إذا إليه
يفعل فيه ما شاء وليس ذلك لاحد من أهل دهرنا * سألت الشافعي عن الرجل يقر بوطء أمته فتأتي بولد
فينكره فيقول قد كنت أعزل عنها ولم أكن أحبسها في بيتي فقال يلحق به الولد إذا أقرب بالوطء ولم يدع استبراء
بعد الوطء ولا ألتفت إلى قوله كنت أعزل عنها لأنها قد تحبل وهو يعزل ولا إلى تضييعه إياها بترك التحصين
لها وإن من أصحابنا من يريه القافة مع قوله فقلت فما الحجة فيما ذكرت قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا ندهم ثم يعزلون لا تأتيني وليدة
يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا ألحقته به ولدها وأعزلوا بعد أوتركوا * فقلت للشافعي صاحبنا يقول
لا يلحق ولد الأمة وإن أقرب بالوطء بحال حتى يدعى الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع
عن صفية عن عمر في إرسال الولد يوطأ أن بمنى معنى حديث ابن شهاب عن سالم (قال الشافعي) فهذه
رواية صاحبنا وصاحبكم عن عمر من وجهين ورواه غيره عنه ولم تروا أن أحدا خالفه من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فكيف جاز أن يترك ما روي عن عمر إلى قول أحد من أصحابه * فقلت
للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقين قلت فما كانت حجتهم قال كانت حجتهم أن
قالوا انتفي عمر من ولد جارية له وانتفي زيد بن ثابت من ولد جارية وانتفي ابن عباس من ولد جارية له فقلت فما
حجتكم عليهم فقال أما عمر فروى عنه أنه أنكر رجل جارية له فأقرت بالمكروه وأما زيد وابن عباس فأنما أنكرا
إن كانا فعلا أن ولد جارية يتبين عرفا أن ليس منهما خلل لهما فكذلك ينبغي لهما في الأمة كذلك ينبغي
لزوج الحرة إذا علم أنها حبلت من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنفسه من ليس منه وإنما قلت هذا فيما بينه
وبين الله كما تعلم المرأة أن زوجها قد طلقها ثلاثا فلا ينبغي لها إلا الامتناع منه بجهدا وعلى الإمام أن
يخلفها ثم يردها فالحكم غير ما بين العبد وبين الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتنا عليهم من
قولهم أنهم زعموا أن ولد الأمة لا يلحق إلا بدعوة حادثة وأن للرجل بعد ما يحصن الأمة وتلد منه أولادا يقر
بهم أن ينفي بعدهم ولدا أو يقر بآخريه بعده وإنما جعلوا له النبي أنهم زعموا أنه لا يلحق ولد الأمة بحال إلا بدعوة
حادثة ثم قالوا إن أقرب بولد جارية ثم حدث بعد أولادهم مات ولم يدعهم ولم ينفعهم لحقوا به وكان الذي اعتدوا
في هذا أن قالوا القياس أن لا يلحق ولكننا استحسننا (قال الشافعي) إذا تركوا القياس فجاز لهم فقد كان
لغيرهم ترك القياس حيث قاسوا والقياس حيث تركوا أو ترك القياس عندنا لا يجوز وما يجوز في ولد الأمة
الواحد من قولين إما قولنا وأما لا يلحق به إلا بدعوة فيكون لو حصن سرية وأقر بولدها ثم ولدت بعده عشرة
عنده ثم مات ولم تقم بينة باعتراف بهم نفوا معانعه

﴿باب فيمن أحيأ أرضا مواتا﴾

سألت الشافعي عن أحيأ أرضا مواتا فقال إذا لم يكن للموات مالك فمن أحيأ من أهل الاسلام فهو له دون غيره
(١) قوله فقال فانا نقول إلى قوله سألت كذا في الأصل ولا يخلو من سقط أو تحريف فتأمل

ولم يكن سفيان يرى يزيد بالحفاظ لذلك قال فقلت لبعض من يقول هذا القول حديث الزهري عن سالم عن أبيه أثبت عند أهل العلم بالحديث أم حديث يزيد قال بل حديث الزهري وحده قلت فحز الزهري أحد عشر رجلا من أصحاب رسول الله منهم أبو جند الساعدي وحديث وائل بن حجر كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم بما وصفت وثلاثة عشر حديثا أولى أن تثبت من حديث واحد ومن أصل قولنا وقولك أنه لو لم يكن معنا إلا حديث واحد ومثل حديث يكافئه في الصحة فكان في حديثك أن لا يعود لرفع اليدين وفي حديثنا يعود لرفع اليدين كان حديثنا أولى أن يؤخذ به لأن فيه زيادة حفظ ما لم يحفظ صاحب حديثك فكيف صرت إلى حديثك وتركت حديثنا والحجة لنا فيه عليك بهذا وبأن اسناد حديثك ليس كاسناد حديثنا بأننا أهل الحفاظ يرون أن يزيد

ولا بألى أعطاه إياه السلطان أولم يعطه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يتم من أعطاه من عطاء السلطان فقلت فما الحجة فيما قلت قال ما رواه مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيأ أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال من أحيأ أرضا ميتة فهي له (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيأ أرضا ميتة فهي له أكثر له من عطية الوالي * فقلت للشافعي فإنا نكره أن يحيي الرجل أرضا ميتة إلا بأذن الوالي (قال الشافعي) رحمه الله فكيف خالفتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وهذا عندكم سنة وعمل بعدهما وأثبتتم للوالي أن يعطى وليس للوالي أن يعطى أحدا ما ليس له ولا يمنع ماله ولا على أحد حرج أن يأخذ ماله وإذا أحيأ أرضا ميتة فقد أخذ ماله ولا دافع عنها فيقال للرجل فيما لا دافع عنه وله أخذه لا تأخذ إلا بأذن سلطان فان قال قائل (١) للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكشف أمره فهو لا يكشف إلا وهو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مال لها فإذا أعطاه رجلا ثم جاءه من يستحقها ودونه ردها إلى مستحقها وكذلك لو أخذها وأحيأها بغير إذنه فلا أثبت للسلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان إذا أعطاه لم يكن لأحد استحقاقها أخذها من يديه فأما ما كان لأحد لو استحقها بعد عطاء السلطان إياها أخذها من يديه فلا معنى له إلا بمعنى أخذ الرجل إياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التحكم في العلم تدعون ما تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر لا يخالفهما أحد علمنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لرأيكم وتضيئون على غيركم أوسع من هذا * فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا فقال ما علمت أحدا من الناس خالف في هذا غيركم وغير من ريتهم هذا عنه إلا بأحنية فإني أراكم سمعتم قوله فقلتم به ولقد خالفه أبو يوسف فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومما في معنى ما خالفتم فيه ما رويتم فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده لا يخالف له أن مالكا أخبرنا عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار قال ثم أتبعه في كتابه حديثا كأنه يرى أنه تفسيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبه في جداره قال ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنها معرضين والله لا نرى بها بينا كفاكم (قال الشافعي) ثم أتبعهما حديثين لعمر كأنه يراهما من صنعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن النخعي بن خليفة ساق خليجيه من العريض فأراد أن يعربه في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلهم فيه الضحالة عمر بن الخطاب فدعا محمد بن مسلمة وأمره أن يخلي سبيله فقال ابن مسلمة لا فقال عمر لم تمنع أخاك ما ينفعه وهولك نافع تشرب به أو لا أو لا يضرك فقال محمد لا فقال عمر والله ليمرن به ولو على بطنك (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه كان في حائط جدهم ربيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فنعه صاحب الحائط فكلهم عبد الرحمن عمر فقضى عمر أن يعربه فتربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرويتم في هذا الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا صحيحا ثابتا وحديثين عن عمر بن الخطاب ثم خالفتموها كلها فقلتم في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس وليس عليها العمل ولم تروا عن أحد من الناس علمته خلافها ولا خلاف واحد منها فعمل من تعنى تخالف به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي أن يكون ذلك العمل مردودا عندنا وتخالف عمر مع السنة لانه يضيئ

(١) كذا في الأصل وجرر كتبه مصححه

لقن ثم لا يعود قال
 فان ابراهيم النخعي
 أنكر حديث وائل بن
 حجر وقال أترى وائل
 ابن حجر أعلم من علي
 وعبد الله قلت وروى
 ابراهيم عن علي وعبد الله
 أنهم ما روي عن النبي
 خلاف ما روي وائل
 ابن حجر قال لا ولكن
 ذهب الى أن ذلك لو كان
 روياه أو فعلاه قلت
 أفروى هذا ابراهيم
 عن علي وعبد الله نصا
 قال لا قلت نخفي عن
 ابراهيم شي رواه علي
 وعبد الله أو فعلاه قال
 ما أشك في ذلك قلت
 فتدري لعلم ما قد فعلاه
 نخفي عنه أو روياه فلم
 يسمعه قال ان ذلك لم يكن
 قلت أفرايت جميع
 ما رواه ابراهيم فأخذه
 فأحل به وحرّم أرواه عن
 علي وعبد الله قال لا
 قلت فلم احتججت بأنه
 ذكر عليا وعبد الله
 وقد يأخذ هو وغيره
 عن غيرهما ما لم يأت عن
 واحد منهما ومن قولنا
 وقولك أن وائل بن حجر
 إذ كان ثقة لوروي عن
 النبي شيأ فقال عدد
 من أصحاب النبي
 لم يكن ما روي كان
 الذي قال كان أولى أن
 يؤخذ بقوله من الذي
 قال لم يكن وأصل قولك

خلاف عمر وحده فإذا كانت معه السنة كان خلافه أضيق مع أنك أحلت على العمل وما عرفنا ما تريد
 بالعمل الى يومنا هذا وما أرانا نعرفه ما بقينا والله أعلم

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
 أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزيينة فاتحروها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت
 أن يقطع أيديهم ثم قال عمر اني أراكم تجيعهم والله لا أغرمكم ما يشق عليكم ثم قال للمزني كم عن ناقته
 قال أربع مائة درهم قال عمر أعطه ثمانمائة قال مالك في كتابه ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة
 ولا يقضي بها على مولاهم وهي في رقابهم ولا يقبل قول صاحب الناقة * فقلت للشافعي بما قال مالك
 نقول ولا نأخذ بهذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا حديث ثابت عن عمر يقضي به
 بالمدينة بين المهاجرين والانصار (١) فان خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار لان حكمه
 عندكم حكم مشهور ظاهر لا يكون الا عن مشورة من أصحاب رسول الله فاذا حكم كان حكمه عندكم
 قولهم أو قول الأكر منكم فان كان كما تقولون فقد حكم بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في ناقة
 المزني وأنت تقولون حكمه بالمدينة كالاجماع من عامتهم فان كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون
 فقد خالفتموه في هذا وغيره وان لم يكن كما تقولون فلا ينبغي أن يظهر منكم خلاف ما تقولون وأنت
 لا تروون عن أحد أنه خالفه فتخالفون بغير شيء رويتموه عن غيره ولا اسمعكم الا وضعتم أنفسكم موضعا
 تردون وتقبلون ما شئتم على غير معنى ولا حجة فان كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تجزوا والغيركم
 ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرنا وأنكرتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في غير هذا

(باب في الأمة تغرب بنفسها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أوعثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلا فذكرت
 أنها حرة فولدت أولادا فقضى أن يفدى ولدهم بثمنهم قال مالك وذلك يرجع الى القيمة * قلت للشافعي فحين
 نقول بقول مالك (قال الشافعي) فرويتم هذا عن عمر أوعثمان ثم خالفتم أيهما قاله ولم تعلمكم رويتم عن
 أحد من الناس خلافه ولا تركه بعمل ولا اجماع ادعاه فلم تركتم هذا ولم ترووا عن أحد من أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم خلافه أرايتم اذ تبعتم عمر في أن في الضبع كبشا وفي الغزال عنز او قيمتهما تخالف قيمة الضبع
 والغزال فقلتم البدن قريب من البدن فكيف لم تتبعوا قول عمر أوعثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل
 في هذين الموضعين بالبدن

(باب القضاء في المنبوذ) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنان أبي
 جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذ في زمان عمر بن الخطاب فحاه به الى عمر فقال ما جعلك على أخذ هذه
 النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفة يا أمير المؤمنين انه رجل صالح فقال كذلك قال نعم
 فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا بنفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبوذ أنه حر وأن ولاؤه
 للمسلمين * فقلت للشافعي فيقول مالك نأخذ (قال الشافعي) تركتم ما روي عن عمر في المنبوذ فان كنتم

(١) قوله فان خالفه غيره لعلاه وان خالفه بالواو أي هو حديث ثابت لازم لنا وان الخ وحرر

أن إبراهيم لو روى عن
 علي وعبد الله لم يقبل
 منه لأنه لم يلق واحدا
 منهما إلا أن يسمى من
 بينه وبينهما فيكون
 ثقة للقيم - ما ثم أردت
 إبطال ما روى وائل بن
 حجر عن النبي بأن لم يعلم
 إبراهيم فيه قول علي
 وعبد الله قال فاعلمه
 أنه قات ولو علمه لم يكن
 عنده فيه حجة بأن
 رواه فإن كنت تريد
 أن توهم من سمعه أنه
 رواه بلا أن يقول هو
 رويته جازلنا أن نتوهم
 في كل ما لم يرو أنه علم
 فيه ما لم يقبل لنا علمنا
 ولو روى عنهما خلافة لم
 يكن عنده فيه حجة
 فقال وائل أعسر رأي
 فقلت أفرايت قرعنا
 الضبي وقرعة وسهم بن
 منجاب حين روى
 إبراهيم عنهم وروى
 عن عبيد بن نضلة
 أنهم أولى أن يروى
 عنهم أم وائل بن حجر
 وهو معروف عندكم
 بالحجابة وليس واحد
 من هؤلاء فيما زعمتم
 معروفا عندكم بحديث
 ولا شيء قال بطل وائل
 ابن حجر قلت فكيف
 ترد حديث رجل من
 الصحابة وتروى عنه
 دونه ونحن نعلمنا

تركتوه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فزعمتم أن ذلك دليل على أن لا يكون الولاء إلا لمن
 أعتق ولا يزل عن معتق فقد خالفتم عما استدلوا بالسنة ثم خالفتم السنة فزعمتم أن السائبة لا يكون ولاؤه
 للذي أعتقه وهو معتق فخالفتموهما جميعا وخالفتم السنة في النصرة يعتق العبد المسلم فزعمتم أن لا ولاؤه
 وهو معتق وخالفتم السنة في المنبذ أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما الولاء لمن أعتق وهذا أني أن
 يكون الولاء للمعتق والمنبذ غير معتق فلا ولاؤه فمن أجمع على ترك السنة والخلاف لعمر فيا ليت شعري
 من هؤلاء المجتهدون الذين لا يسمعون فانا لا نعرفهم والله المستعان ولم يكلف الله أحدا أن يأخذ دينه عن
 لا يعرفه ولو كلفه أفيجوز له أن يقبل عن لا يعرف أن هذه لغفلة طويلة ولا أعرف أحدا يؤخذ عنه العلم يؤخذ
 عليه مثل هذا في قوله وأجده يترك ما روى في اللقيط عن عمر السنة ويدع السنة فيه وفي موضع آخر في
 السائبة والنصراني يعتق المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في هذا فكان قوله
 أسد توجبها من قولكم قالوا تتبع ما جاء عن عمر في اللقيط لأنه قد يحتمل أن لا يكون خلافا للسنة وأن تكون
 السنة في المعتق من لا ولاؤه ويجعل ولاؤه الرجل المسلم على يدي الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن
 عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في السائبة والنصراني يعتق المسلم قولنا فزعمنا أن عليهم حجة بأن
 قول النبي صلى الله عليه وسلم فاما الولاء لمن أعتق أن لا يكون الولاء للمعتق ولا يزل عن معتق فإن كانت
 لنا عليهم بذلك حجة فهي عليكم أي لا نكف خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقوه ووافقتموه حيث كانت
 لكم شبهة لو خالفتموه

(باب القضاء في الهبات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان
 ابن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب
 هبة يرى أنه انما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها ان لم يرض منها وقال مالك ان الهبة اذا تغيرت عند
 الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعطي الواهب قيمتها يوم قبضها * فقلت للشافعي
 فانا نقول بقول صاحبنا (قال الشافعي) فقد ذهب عمر في الهبة يراد ثوابها ان الواهب على هبته ان لم يرض
 منها أن اللواهب الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها
 ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار عبدا أو أمة
 فيزيد عند المشتري فيختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وان زاد العبد المبيع أو الأمانة المبيعة وكثرت
 زيادته ومذهبكم خلاف ما رويتم عن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على
 رقيق الخمر وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فخلده عمر ونفاه ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها
 قال مالك لا تنفي العبيد * فقلت للشافعي نحن لا ننفي العبيد قال ولم يروا عن أحد من أصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا التابعين علمه خلاف ما رويتم عن عمر أفيجوز لأحد يعقل شيئا من الفقه أن يترك قول
 عمر ولا يعلم له مخالفا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأى نفسه أو مثله ويجعله مرة أخرى حجة على
 السنة وحجة فيما ليست فيه سنة وهو اذا كان مرة حجة كان كذلك أخرى فان جاز أن يكون الخيار الى من
 سمع قوله يقبل منه مرة ويترك أخرى جاز لغيركم تركه حيث أخذتم به وأخذ حيث تركتموه فلم يقيم الناس
 من العلم على شيء تعرفونه وهذا لا يسمع أحدا عندنا والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمر والحضرى جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب فقال له اقطع يدها فإنه
 سرق فقال له عمر وماذا سرق قال سرق مائة لأمراة فأتى ثمنها بستون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع

رفع اليدين عن عدد
لعله لم يرو عن النبي
صلى الله عليه وسلم
شيأ قط عدداً أكثر منهم
غير وائل بن حجر وائل
أهل أن يقبل عنه
(قال الشافعي) وقيل
عن بعض أهل ناحيتنا
إنه لم يروى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
رفع اليدين في الاقتراح
وعند رفعه من الركوع
وما هو بالمعمول به ثم
قال إن الناس كانوا إذا
ناموا من الليل في شهر
رمضان لم يأكلوا ولم
يجمعوا حتى نزلت
الرخصة فأكلوا وشربوا
وجامعوا إلى الفجر فأما
قوله ليس بالمعمول به
فقد أعيانا أن نجد
عند أحد علم هؤلاء
الذين إذا عملوا بالحديث
ثبت عنده فإذا تركوا
العمل به سقط عنه وهو
يروي أن النبي فعله
وأن ابن عمر فعله ولا
يروي عن أحد يسميه
أنه تركه فليت شعري
من هؤلاء الذين لم
أعلمهم خلقوا ثم يحتج
بتركهم العمل وغفلتهم
فأما قوله في الناس كانوا
لأبداً كلون بعد النوم
في شهر رمضان حتى
أرخص لهم أن أشياء
قد كانت ثم نسخها الله

خادمكم سرق متاعكم * قال الشافعي بهذا نأخذ لأن العبد ملك لسيدته أخذ من ملكه فلا يقطع مالك من سرق من ملك من كان معه في يده يأمنه أو كان خارجاً فكذلك لا يقطع من سرق من ملك امرأته بحال بخلطة امرأته زوجها وهذا معنى قول عمر لأنه لم يسأله أن تأمنونه أولاً تأمنونه قال وهذا مما خالفتم فيه عمر لا يخالف له علمناه فقلتم بقطع العبد فيما سرق لامرأة سيده إن كان لا يكون معهم في منزل يأمنونه

(باب في إرخاء الستور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل أنها إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال إذا دخل بامرأته فأرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وشريح أن لا صداق إلا بالميسر واحتجوا بأحد هما بقول الله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال بهذا ناس من أهل الفقه فقالوا لا يلتفت إلى الإغلاق وإنما يجب المهر كاملاً بالميسر والقول في الميسر قول الزوج وقال غيرهم يجب المهر بإغلاق الباب وإرخاء الستور وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وأن عمر قال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فخالفتم ما قال ابن عباس وشريح وما ذهبنا إليه من تأويل الآيتين وهما قول الله تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها وخالفتم ما رويتم عن عمر وزيد وذلك أن نصف المهر يجب بالعقد ونصفه الثاني بالدخول ووجه قولهما الذي لا وجه له غير ما أنها إذا دخلت بينه وبين نفسها واختل بها فهو كالقبض في البيوع فقد وجب نصف المهر الآخر ولم يذهب إلى ميسر وعمر يدين ثم يقضى بالمهر وإن لم يدع الميسر لقوله ما ذنبهن إن كان العجز من قبلكم ثم زعمتم أنه لا يجب المهر بالغلق والإرخاء إذا لم تدع المرأة جماعاً وإنما يجب بالجماع ثم عدتم فأبطلتم الجماع ودعوى الجماع فقلتم إذا كان استمتع بها سنة حتى تبلى ثيابها وجب المهر ومن حد لكم سنة ومن حد لكم إبلاء الثياب وإن بليت الثياب قبل السنة فكيف لم يجب المهر أرايت إن قال إنسان إذا استمتع بها يوماً وقال آخر يومين وقال آخر شهراً وقال آخر عشرين سنة أو ثلاثين سنة ما المحجة فيه إلا أن يقال هذا توقفت لم يوقته عمر ولا زيد وهما اللذان انتهينا إلى قولهما ولا يوقت إلا بخبر يلزم فهكذا أنتم فما أعرف لما تقولون من هذا إلا أنه خروج من جميع أقاويل أهل العلم في القديم والحديث وما علمت أحداً سبقكم به فأنه المستعان فإن قلتم إنما يؤجل العنين سنة فهذا ليس بعنين والعنين عندكم إنما يؤجل سنة من يوم ترافعه امرأته إلى السلطان ولو أقام معها قبل ذلك دهرًا

(باب في القسامة والعقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار وعمر بن مالك أن رجلاً من بني سعد بن لبيث أجرى فرساً فوطئ على أصبع رجل من جهينة فزأمنها فأت فقال عمر بن الخطاب للذين ادعى عليهم أن يحلفون بالله نجسين عينا مامات منها فأبوا وتخرجوا من الأيمان فقال للآخرين احلفوا أنتم فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين (قال الشافعي) خالفتم في هذا الحكم كله عمر بن الخطاب فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه إذا لم يحلف واحد من الفريقين فليس فيه شطرية ولا أقل ولا أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كنتم ذهبت إلى ما ذهبنا إليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين فلما لم يحلفوا رد الأيمان على المدعى عليهم فلما لم يقبل المدعون أيمانهم لم يجعل لهم عليهم شيئاً فإلى هذا ذهبنا وهكذا يجب عليكم في كل أمر وجدتم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة أن تصيروا إلى

فذلك كما قال وقد بين

الله ما نسخها وبينه
رسول الله أفيجوز أن
يقال لما قال رسول الله
هو منسوخ بلا
خبر عن رسول الله أنه
منسوخ فإن قال لا قيل
فأين الخبر أن رسول
الله رفع اليد في الصلاة
فإن قال فعله كان ولم
يحفظ قيل أفيجوز في
كل خبر رويته عن النبي
أن يقال قد كان هذا
ولعله منسوخ فيرد علينا
أهل الجهالة السنن بلعله
(قال الشافعي) وإن كان
تركك أحاديث رسول
الله مثل ما وصفت من
هذا المذهب الضعيف
فكيف لنا ولا موامن
ترك من الأحاديث
شيأ من أهل الكلام
الذين يعتلون في تركها
بأحسن وأقوى من هذا
المذهب الضعيف

(باب صلاة المنفرد)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان بن عيينة
عن حصين أظنه عن
هلال بن يساف سمع
ابن أبي بردة قال أخذ
بيدي زياد بن أبي الجعد
فوقف بي على شيخ
بالرقة من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم يقال

سنة رسول الله دون ما خالفها من الأشياء كلها وما كان شيء من الأشياء أولى أن تأخذ وافية بحكم عمر من
هذا لأن الحكم في هذا أشهر من غيره وأنه قد كان يمكنكم أن تقولوا هذا دم خطا والذي حكم فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم دم عمد فنتبع ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم في العمد وما حكم به عمر كما
حكم في الخطا وليس واحد منهما خلاف الآخر فإن صرتم إلى أن تقولوا إنهما يجتمعان أنهما قسامة فنصير إلى
قول النبي صلى الله عليه وسلم ونجعل الخطأ قياسا على المهدف كما لا يتوجه من حديث يخالف ما جاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم إلا على خلافه أولى أن يصير وافية إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي
أن تختلف أقاويلكم

(باب القضاء في الضرر والترقوة والضلع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن
الخطاب أن عمر قضى في الضرر بجمل وفي الترقوة بجمل وفي الضلع بجمل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر في الأضرار بعير بعير وقضى معاوية في الأضرار
بخمسة أبعة نجسة أبعة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت
أنا لجعلت في الأضرار بعيرين بعيرين فتلك الدية سواء * فقلت للشافعي فإنا نقول في الأضرار خمس خمس
ونزعم أنه ليس في الترقوة وفي الضلع حكم معروف وانما فيها حكومة باجتهاد قال فقد خالفتم حديث زيد بن
أسلم عن عمر كاه فقلتم في الأضرار خمس خمس وهكذا نقول لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في السن
نحس كانت الضرر سنا قال فهذا كما قلنا في المسئلة قبلها وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في السن
قال في السن خمس مما أقبل من الفهم مما سمعنا فإذا كانت لنا أولكم حجة بأن نقول الضرر سن ونذهب إلى
حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيها ونخالف غيره لظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وإن توجه لغيره
أن لا يكون خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي لنا أن لا نترك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم شيأ أبدا لقول غيره فأما أن تتركوا قول عمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتتركوا قول النبي
صلى الله عليه وسلم لقول عمر مرة فهذا ما لا يجهل عالم أنه ليس لأحد أن شاء الله قال وخالفتم عمر في الترقوة
والضلع فقلتم ليس فيهما شيء موقت (قال الشافعي) وأنا أقول بقول عمر فيهما معا لأنه لم يخالفه واحد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمته فلم أر أن أذهب إلى رأيي وأخالفه (قال الشافعي) وروى مالك عن
سعيد أنه روى عن عمر في الأضرار بعير بعير وعن معاوية نجسة أبعة وقال فيهما بعيرين بعيرين فإذا كان
سعيد يعرف عن عمر شيأ ثم يخالفه ولم يذهب أيضا إلى ما ذهبنا إليه من الحديث ونتم تخالفون عمر ثم
تخالفون سعيدا فأين ما تدعون أن سعيدا إذا قال قولاً لم يقل به إلا عن علم وتحتجون بقوله في شيء وهما أنتم
تخالفونه في هذا وغيره فأين ما زعمتم من أن العلم بالمدينة كالورثة لا يختلفون فيه وحكايتهم إذا حكموا وحكيتم
عنهم اختلاف فكذا حكاية غيركم في أكثر الأشياء انما الاجماع عندهم فيما يوجد الاجماع فيه عند غيرهم
وإن أولى علم الناس بعد الصلاة أن يكون عليه اجماع بالمدينة الديات لأن ابن طاوس قال عن أبيه ما قضى به
النبي صلى الله عليه وسلم من عقل وصدقات فانما تزل به الوحي وعمر من الاسلام بموضعه الذي هو به من
الناس فقد خالفتموه في الديات وخالفتم ابن المسيب بعده فيها ولا أرى دعواكم الموروث كما دعيت وما أراكم
قبلتم عن عمر هذا وما أجدكم تقبلون العلم إلا عن أنفسكم

(باب في النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح

لم يشهد عليه إلا رجلا وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت (قال الشافعي)

له وابصة بن معبد فقال
أخبرني هذا الشيخ أن
رسول الله رأى رجلا
يصلي خلف الصف
وحده فأمره أن يعيد
الصلاة (قال الشافعي)
وقد سمعت من أهل
العلم بالحديث من يذكر
أن بعض المحديثين
يدخل بين هلال بن
يساف وابصة فيه رجلا
ومنه من يرويه عن هلال
عن وابصة سمعه منه
وسمعت بعض أهل
العلم منهم كأنه يوهنه بما
وصفت وسمعت من
يروي بإسناد حسن أن
أبا بكر ذكر للنبي أنه
ركع دون الصف فقال
له النبي زادك الله حرصا
ولا تعد فكانه أحب له
الدخول في الصف ولم ير
عليه العجلة بالركوع
حتى يلحق بالصف ولم
يأمره بالعادة بل فيه
دلالة على أنه رأى ركوعه
منفردا محجرا عنه ومن
حديثنا حديث ثابت
أن صلاة المنفرد خلف
الامام تجزئه فلا وثبت
الحديث الذي يروي عن
وابصة كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به لأن
معه القياس وقول
العامّة فان قال قائل
وما القياس وقول العامّة
فيل رأيت صلاة الرجل

وقد خالفتم هذا وقتلتم النكاح مفسوخ ولا حد عليه فخالفتم عمر وعمر لو تقدم فيه لرجم يعني لو أعلمت الناس أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى يعرفوا ذلك لرجمت فيه من فعله بعد تقدري

﴿باب ما جاء في المتعة﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت ان ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر يجر رداءه فزاعوا وقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيها لرجمت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا كانت محرمة عنده وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جاهلين وهو اسم نكاح فيدرا عنهم بالاستحلال أنه لو كان تقدم فيها حتى يعلمهم أن حكمه أنها محرمة ففعلوها رجمهم وجلهم على حكمه وإن كانوا يستحلون منها ما حرم كما قال يستحل قوم الدينار بالدينار بن يدا بيد فيفسخه عليهم من يراه حراما فخالفتم عمر في المسئلتين معا وقتلتم لا حد على من نكح بشاهد وامرأة ولا من نكح متعة كما زعمت فيهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيعا رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجهما غرم على وليها قال مالك وإنما يكون ذلك لزوجهما غرم على وليها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها أو أخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها والا فليس عليه غرم وترد المرأة ما أخذت من صداق نفسها ويترك لها قدر ما استحلبها به إذا مسها * فقلت للشافعي فأناتقول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك فقال إنما حكم عمر أن لها المهر بالمسيب وأن المهر على وليها لأنه غار والغار علم أولم يعلم يغرم أرايت رجلا باع عبدا ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمته أو باع متاعا لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختار رده ألا يرجع بقيمته ما غرم على من غره علم أولم يعلم قال ورويت الحديث عن عمر وخالفتموه فيه بما وصفته فلو ذهبتم فيه إلى أمر يعقل فقلتم إذا كان الصداق ثمنًا للمسيب لم يرجع به الزوج عليها ولا على ولي لأنه قد أخذ المسيب كما ذهب بعض المشرقين إلى هذا كان مذهبنا فأما ما ذهبتم إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه كتب إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته حبك على غاربك فكتب عمر إلى عامله أن مره يوافقني في الموسم فبينما عمر يطوف بالبيت اذلقه الرجل فسلم عليه فقال من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجلب عليك فقال عمر أنت سدك رب هذه البنية هل أردت بقولك حبك على غاربك الطلاق فقال الرجل لو استخلفتني في غير هذا المكان ما صدقتك أردت الفراق فقال عمر هو ما أردت (قال الشافعي) فبهذا نقول وفيه دلالة على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاقا حتى يسئل قائله فان كان أراد طلاقا فهو طلاق وإن لم يرد طلاقا لم يكن طلاقا ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب فخالفتم عمر في هذا فزعمتم أنه طلاق وأنه لا يسئل عما أراد

﴿باب في المفقود﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيعا امرأة فقدت زوجها فلم تدرا أين هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا قال والحديث الثابت عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزيادة فاذا تزوجت فقدم زوجها قبل أن يدخل بها أو غيرها الآخر كان أحق بها فان دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين امرأته والمهر ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباعا لقول عمر وعثمان وأنتم تخالفون ما روى عن عمر

وعثمان معا فترعون أنهم اذا نكحت لم يكن لزوجها الأول فيها خيار هي من الآخر * فقلت للشافعي فان صاحبا قال أدركت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر فقال الشافعي قد رأينا من ينكر قضية عمر كلها في المفقود ويقول هذا لا يشبه أن يكون من قضاء عمر فهل كانت الحجية عليه الآن الثقات اذا جلولوا ذلك عن عمر لم يتهموا فكذلك الحجية عليك وكيف جاز أن يروى الثقات عن عمر حديثا واحدا فتأخذ ببعضه وتدع بعضا رأيت ان قال لك قائل آخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به هل الحجية عليه الآن يقال من جعل قوله غاية ينتهي اليها آخذ بقوله كما قال فأما قولك فانما جعلت الغاية في نفسك لا فيمن روى عنه الثقات فهكذا الحجية عليك لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت ببعضها « قال الربيع » لا تزوج امرأة المفقود حتى يأتي يقين موته لأن الله قال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فجعل على المتوفى عدة وكذلك جعل على المطلقة عدة لم يحكمها الا بعوت أو طلاق وهي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال ان الشيطان ينقر عند عجز أحدكم حتى يخيل اليه أنه قد أحدث فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا فأخبر أنه اذا كان على يقين من الطهارة فلا تزول الطهارة الا بيقين الحدث وكذلك هذه المرأة لها زوج بيقين فلا يزول قيد نكاحها بالشك ولا يزول الا بيقين وهذا قول علي بن أبي طالب

(باب في الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح خذ منا من خيلنا ومن رقيقنا صدقة فأبى ثم كتب إلى عمر فأبى ثم كلموه أيضا فكتب إلى عمر فكتب إليه ان أحبوا أخذها منهم واردها عليهم قال مالك يعني ردها إلى فقرائهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتين أو عشرة أو عشرين درهما * فقلت للشافعي فانا نقول لا يؤخذ في الخيل صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (قال الشافعي) فقد رويتم وروى غيركم عن عمر هذا فان كنتم تركتموه لشيء رويتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهكذا فاصنعوا في كل من روى عن أحد شيئا يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وانكم لتخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما هو أبين من هذا وتعملون فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول قولاً يخالفه ويقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله ثم يأتي موضع آخر فيختلف كلامكم ولو شاء رجل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم في عبده ولا فرسه صدقة اذا كان فرسه من بوطاله مطية فأما خيل تنائج فأنخذ منها كما أخذ عمر بن الخطاب فقد ذهب هذا المذهب بعض المفتين ولو ذهبتم هذا المذهب لكان له وجه يحتمل فان لم تقولوا وصرتم إلى اتباع ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة وجملة كل شيء عليه فهكذا فاصنعوا في كل شيء ولا تختلفوا فإني أراكم ان شاء الله

(باب في الصلاة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل له ما قرأت قال فكيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس * قلت للشافعي فانا نقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا تجزئ صلاة الا بقراءة قال فقد رويتم هذا عن عمر وصلاته بالمهاجرين والآنصار فرغمتم أنه لم يرا إذا كان الركوع والسجود حسنا بأسا ولا تجزون عنه شيئا أخرى أن يكون اجاعا منه ومن المهاجرين والآنصار عليه عادة من هذا اذا كان علم الصلاة ظاهرا فكيف خالفتموه فان كنتم انما ذهبتم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بقراءة

فان قال نعم قلت وصلاة الامام أمام الصف وهو في صلاة جماعة فان قال نعم قيل فهل يعدو المنفرد خلف المصلي أن يكون كالامام المنفرد أمامه أو يكون كرجل منفرد يصلي لنفسه منفردا فان قيل فهكذا سنة موقف الامام والمنفرد قيل فسنة موقفهما تادل على أن ليس في الانفراد شيء يفسد الصلاة فان قال بالحديث فيه قيل في الحديث ما ذكرنا فان قيل فاذكر حديثك قيل أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت النبي إلى طعام صنعته فأكل منه ثم قال قوموا فلا صلى لكم قال أنس فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضجته بالماء فقام عليه رسول الله وصفقت أنا واليتيم وراءه والعجوز من وراءنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسحق بن عبد الله أنه سمع عمر أنس بن مالك يقول

صليت أنا ويتسليم لنا
خلف النبي في بيتنا وأم
سلة خلفنا (قال الشافعي)
فأنس يحكي أن امرأة
صلت منفردة مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولا فرق في هذا بين امرأة

ورجل فإذا أجزأت
المرأة صلاتها مع الامام
منفردة أجزأ الرجل
صلاته مع الامام منفردا
كما تجزئها هي صلاتها

باب المختلغات التي
يوجد على ما يؤخذ
منها دليل على صلاة
الخوف

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي قال الله
جل ثناؤه في صلاة
الخوف وإذا كنت فيهم
فأقمت لهم الصلاة الآية
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن يزيد
ابن رومان عن صالح
ابن خوات عن علي مع
النبي يوم ذات الرقاع
صلاة الخوف أن طائفة
صفت معه وصفت

طائفة وجاء العدو فصرخ
بالذين معه ركعة ثم ثبت
قائما وأتموا لأنفسهم
ركعة ثم انصرفوا
وصفوا وجاء العدو
وجاءت الطائفة الأخرى
فصرخ بهم الركعة التي
بقيت عليه ثم ثبت جالسا

فينبغي أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب فإذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تدعوه لشيء أن خالفه
غيره كما قلتم ههنا وهذا موضع لكم فيه شهود لا نه شبهة لو ذهبتم إليه بأن تقولوا الصلاة لا بقراءة لمن كان ذا كرا
والنسيان موضوع كما أن نسيان الكلام عندكم موضوع في الصلاة فإذا مكنكم أن تقولوا هذا في الصلاة
فلم تقولوه وصرت إلى جملة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتركتم ما رويتم عن عمر ومن خلفه من
المهاجرين والأئصار لجملة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم تصنعوا هذا فيما جاء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم منصوصا بيننا لا يحتمل ما خالفه مثل ما احتمل هذا من التأويل بالنسيان

باب في قتل الدواب التي لأجزاء فيها في الحج

سألت الشافعي عن قتل القراد والحلقة في الأحرام فقال لا بأس بقتله ولا فدية فيه وإنما يفدى المحرم ما قتل
مما يؤكل لحمه فقلت له ما الحلقة فيه فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث النخعي
عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقرب بعير له في طين بالسقياء * فقلت للشافعي فإن صاحبنا يقول لا ينزع
الحرام قرادا ولا حلقة ويحتج بأن ابن عمر كره أن ينزع المحرم قرادا أو حلقة من بعير قال وكيف تركتم قول
عمر وهو يوافق السنة بقول ابن عمر ومع عمر ابن عباس وغيره فإن كنتم ذهبتم إلى التقليد فلعمري مكانه من
الاسلام وفضل علمه ومعه ابن عباس وموافقة السنة أولى أن تقلدوه قال وقد تركون قول ابن عمر لرأى
أنفسكم ولرأى غير ابن عمر فإذا تركتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طيب المحرم لقول عمر وتركتم
على عمر تقريره بالبعير لقول ابن عمر وعلى ابن عمر فيما لا يحصى لرأى أنفسكم والعلم اليكم عند أنفسكم صار فلا
تتبعون منه إلا ما شئتم ولا تقبلون إلا ما هو يتم وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم فإذا زعمتم أن ابن عمر
يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف
وغيركم يرويه عنهم في أكثر خاص الفقه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يصدرن
أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فإن آخر التسلط الطواف بالبيت قال مالك وذلك فيما نرى والله أعلم لقول
الله جل ثناؤه ثم محلها إلى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضاءها إلى البيت العتيق (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن ودع البيت
قال وقال مالك من جهل أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قريبا فيرجع
فلا أنتم عذرتهم بالجهالة فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أنتم أتبعتم قول عمر وما تأول صاحبكم من القرآن
أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دما وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما وهو يقول في
مواضع كثيرة بقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما ثم تتركونه حيث شئتم وتدعونه
ومعه عمر وما تأولتم من القرآن

باب ما جاء في الصيد

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئا وهو محرم فقال من قتل من دواب الصيد شيئا جزاه بمثله من النعم لأن
الله تبارك وتعالى يقول فجزاء مثل ما قتل من النعم والمثل لا يكون إلا الدواب الصيد فأما الطير فلا مثل له ومثله
قيمه إلا أن في حمام مكة أتباع اللات نارشة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه
عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي
اليربوع بجفرة * فقلت للشافعي فأننا نختلف ما روي عن عمر في الأرنب واليربوع فنقول لا ينديان بجفرة
ولا بعناق (قال الشافعي) هذا الجهل البين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن

وَأَتَمُّوا لِنَفْسِهِمْ ثُمَّ سَلِمَ

بِهِمْ * حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ
قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ
وَأَخْبَرَنَا مِنْ سَمِعَ عِندَ
اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ
يَذْكُرُ عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ
عَنْ خُوَاتِ بْنِ جَبْرِ عَنْ
النَّبِيِّ مِثْلَ مَعْنَى لَا يَخَالِفُهُ
(قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَخَذْنَا
بِهَذَا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ
إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ
جِهَتِهِ الْقِبْلَةَ أَوْ جِهَتِهَا
غَيْرَ مَأْمُونِينَ لِثَبُوتِهِ عَنْ
النَّبِيِّ وَمُوَافَقَتِهِ لِلْقُرْآنِ
قَالَ وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍو عَنْ
النَّبِيِّ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ
شَيْئًا يَخَالِفُ فِيهِ هَذِهِ
الصَّلَاةُ رَوَى أَنَّ طَائِفَةً
صَفَّتْ مَعَ النَّبِيِّ وَطَائِفَةٌ
وَجَّاهُ الْعَدُوَّ فَصَلَّى
بِالطَّائِفَةِ الَّتِي مَعَهُ رُكْعَةً
ثُمَّ اسْتَأْخَرُوا وَلَمْ يَتَوُا
الصَّلَاةَ فَوَقَفُوا بِأَزَاءِ
الْعَدُوِّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ
الَّتِي كَانَتْ بِأَزَاءِ الْعَدُوِّ
فَصَلُّوا مَعَهُ الرَّكْعَةَ الَّتِي
بَقِيَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ انْصَرَفَتْ
وَقَامَتِ الطَّائِفَتَانِ مَعًا
فَأَتَمُّوا لِنَفْسِهِمْ (قَالَ
الشَّافِعِيُّ) فَإِنْ قَالَ
قَائِلٌ كَيْفَ أَخَذْتَ
بِحَدِيثِ خُوَاتِ بْنِ
جَبْرِ دُونَ حَدِيثِ ابْنِ
عَمْرِو بْنِ الْقَاسِمِ
أَحَدُهُمَا مُوَافِقَةٌ
الْقُرْآنِ وَإِنْ مَعْقُولًا فِيهِ

مُسْعُودٌ وَهُمْ أَعْلَمُ بِمَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ مِنْكُمْ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَنْزِيلِ الْكِتَابِ شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ
ثَنُّهُ إِذَا حَكَمَ فِي الصَّيْدِ بِمِثْلِهِ مِنَ النِّعَمِ فَلَيْسَ يَعْذَرُ الْمِثْلُ أَبَدًا فَهَلْ مِثْلُ مِنَ النِّعَمِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّيْدِ إِذَا قُتِلَ بِأَيِّ
النِّعَمِ كَانَ أَقْرَبَ بِهَا شَبَهًا فِي الْبَدَنِ فَدَى بِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَ كَذَافِدَى الْكَبِيرِ بِالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ بِالصَّغِيرِ أَوْ يَكُونُ
الْمِثْلُ الْقِيَمَةُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمَشْرِقِيِّينَ وَقَوْلُكُمْ لَا الْقِيَمَةُ وَلَا الْمِثْلُ مِنَ الْبَدَنِ بَلْ هُوَ خَارِجٌ مِنْهُمْ مَعَ خُرُوجِهِ
مِمَّا وَصَفْنَا مِنَ الْآثَارِ وَتَزْعُمُونَ فِي كُلِّ مَا كَانَ فِيهِ ثَنِيَّةٌ فَصَاعِدًا أَنَّهُ مِثْلُ النِّعَمِ فَتَرْفَعُونَ وَتُخَفِّضُونَ فَإِذَا جَاءَ
مَادُونُ ثَنِيَّةٍ قُلْتُمْ مِثْلُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ لَوْلَا يَخَالِفُ الْآثَارَ فَكَيْفَ وَقَدْ خَالَفَهَا وَكُلُّ
مَا فَدَى فَإِنَّمَا الْقَدْرُ قِيَمَتُهُ وَالْقِيَمَةُ تَكُونُ قَلِيلَةً وَكَثِيرَةً وَأَقَاوِيلُكُمْ فِيهَا مُتَنَاقِضَةٌ فَكَيْفَ تَجَاوِزُ الثَّنِيَّةَ الَّتِي تَجُوزُ
ضَمِيمَةً فِي الْبَقَرَةِ فَتَقْدِيهَا وَيَكُونُ يَصِيدُ صَيْدًا صَغِيرًا دُونَ الثَّنِيَّةِ فَلَا تَقْدِيهِ بِصَغِيرٍ دُونَ الثَّنِيَّةِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ)
فَتَصِيرُونَ إِلَى قَوْلِ عَمْرِو بْنِ النَّهْشِيِّ عَنِ الطَّبِيبِ قَبْلَ الْأَحْرَامِ وَتُرَكُّونَ فِيهِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَتَصِيرُونَ إِلَى تَرْكِ قَوْلِهِ فِي كَثِيرٍ وَتَدْعُونَ لِقَوْلِهِ مَا وَصَفْتَ مِنْ سَنَنِ تَرَوْنَ وَنَهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ
تَخَالِفُونَ عَمْرًا وَلَا تَخَالِفُ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا التَّابِعِينَ بَلْ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ عُمَانُ وَابْنُ مُسْعُودٍ مِنَ التَّابِعِينَ عَطَاءُ وَأَصْحَابُهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ جَهِدْتُ أَنْ أَجِدَ أَحَدًا يُخْبِرُنِي
إِلَى أَيْ شَيْءٍ ذَهَبْتُمْ فِي تَرْكِ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْيَرْبُوعِ وَالْأَرْبَعِ فَوَجَدْتُ أَحَدًا يُزِيدُنِي عَلَى أَنْ ابْنَ عَمْرٍو
قَالَ الضَّحَايَا وَالْبَدَنُ الثَّنِيَّةُ فَافُوقَهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَنْتُمْ أَيْضًا تَخَالِفُونَ فِي هَذَا لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَمْرٍو لَا يَعْذَرُ أَنْ
يَكُونَ لَا يَجْزِي مِنَ الضَّحَايَا وَالْبَدَنِ إِلَّا الثَّنِيَّةُ فَافُوقَهُ فَإِنْ كَانَ هَذَا فَأَنْتُمْ تَجْزُونَ الْخَذْعَةَ مِنَ الضَّأْنِ ضَمِيمَةً وَإِنْ
كَانَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ الثَّنِيَّةَ فَافُوقَهُ وَفَاءً وَلَا يَسَعُ ذَلِكَ مَا دُونَهُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيمَةً فَقَدْ تَأَوَّلْتُمْ قَوْلَ ابْنِ عَمْرٍو عَلَى غَيْرِ
وَجْهِهِ وَضَمِيمَةٌ عَلَى غَيْرِ كَمَا دَخَلْتُمْ فِي مِثْلِهِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ جَعَلَ الصَّيْدَ مِنْ مَعْنَى الضَّحَايَا
وَالْبَدَنُ بِسَبِيلِ مَا نَجَدَ أَحَدًا مِنْكُمْ يَعْرِفُ عَنْهُ فِي هَذَا شَيْءٌ يَجُوزُ لَا حَدَّ أَنْ يَحْكُمَهُ لضعف مذهبه كَمَا بِهِ وَخُرُوجِهِ
مِنْ مَعْنَى الْقُرْآنِ وَالْأَثَرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَانَ وَابْنِ مُسْعُودٍ وَالْقِيَاسِ وَالْمَعْقُولِ ثُمَّ تَنَاقَضَ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ بِفَرْزِ
الصَّيْدِ ضَحَايَا قُلْنَا مَا ذَا اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ضَحَايَا جَزَاءَ الصَّيْدِ بِدَلٍّ مِنَ الصَّيْدِ (١) وَابْدَلُ يَكُونُ مِنْهُ مَا يَكُونُ
بَقَرَةً مِثْلَهُ فَأَرْفَعُ وَأَخْفِضُ مِنْهَا تَمَرَةً وَالتَّمَرَتَيْنِ وَذَلِكَ أَنْ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ مَا يَكُونُ بَمَرَةً وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِبَدَنَةٍ
وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بَيْنَ ذَلِكَ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فَمَا فَرْقُ بَيْنِ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالضَّحَايَا وَالْبَدَنِ قِيلَ أَرَأَيْتَ الضَّحَايَا أَيْ يَكُونُ
عَلَى أَحَدٍ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ شَاةٍ فَإِنْ قَالَ لَا قِيلَ أَرَأَيْتَ الْبَدَنَ أَلَيْسَتْ تَطْوَعُ أَوْ تَنْدَرُ أَوْ شَيْءٌ وَجِبَ بِإِفْسَادِ جِجٍ فَإِنْ
قَالَ بَلَى قِيلَ أَرَأَيْتَ جَزَاءَ الصَّيْدِ أَلَيْسَ أَنَّمَا هُوَ غَرْمٌ وَغَرْمُهُ مِنْ قَتْلِهِ بِأَنَّهُ مُحَرَّمُ الْقَتْلِ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَحَكَّمَ اللَّهُ بِهِ
عَلَيْهِ هَدْيًا بِالْعِجَّةِ لِلْسَاكِنِ الْحَاضِرِ الْكَعْبَةِ فَإِنْ قَالَ بَلَى قِيلَ فَكَمَا تَحْكُمُ لِمَالِكٍ الصَّيْدَ عَلَى رَجُلٍ
لَوْ قَتَلَهُ بِالْبَدَلِ مِنْهُ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ قِيلَ فَإِذَا قُتِلَ نَعَامَةٌ كَانَتْ فِيهَا بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ وَحَشٌّ كَانَتْ فِيهَا شَاةٌ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ
قِيلَ أَفَتَرَى هَذَا كَالْأَضَاحِيِّ أَوْ كَالْهَدْيِ التَّطَوُّعِ أَوْ الْبَدَنِ أَوْ أَفْسَادِ الْجِجِ فَإِنْ قَالَ قَدْ يَفْتَرِقَانِ قِيلَ أَلَيْسَ إِذَا
أَصَابَتْ نَعَامَةٌ كَانَتْ فِيهَا بَدَنَةٌ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْمِثْلِ وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْغُرَالُ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ قِيلَ فَإِذَا
كَانَ هَذَا بِدَلٍّ لَشَيْءٍ أَتَلَفَ فَكَانَ عَلَى أَنْ أَغْرَمَ أَكْثَرُ مِنَ الضَّمِيمَةِ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لِي أَنْ أُعْطِيَ دُونَ الضَّمِيمَةِ فِيهِ
وَأَنْتَ قَدْ تَجْعَلُ ذَلِكَ لِي فَتَجْعَلُ فِي الْجَرَادَةِ تَمَرَةً (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فَإِنْ قَالَ فَإِنَّمَا أَجْعَلُ عَلَيْهِ الْقِيَمَةَ إِذَا كَانَتْ
الْقِيَمَةُ دُونَ مَا يَكُونُ ضَمِيمَةً قِيلَ فَمِنْ قَالَ لَكَ أَنَّ شَيْئًا يَكُونُ بِدَلٍّ مِنْ شَيْءٍ فَتَجْعَلُ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ الْمِثْلَ مَا كَانَ
ضَمِيمَةً فَأَعْلَى وَلَا تَجْعَلُ الضَّمِيمَةَ تَجْزِي فِيمَا قُتِلَ مِنْهُ مِمَّا هُوَ أَعْلَى مِنْهَا وَإِذَا كَانَ شَيْءٌ دُونَ الضَّمِيمَةِ لَمْ تَطْرَحْهُ عَنِّي بَلْ
تَجْعَلُهُ عَلَى مِثْلِ مِنَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ضَمِيمَةً فَهُوَ فِي قَوْلِكَ لَيْسَ مِنْ مَعْنَى الضَّحَايَا فَإِنْ قَالَ أَفَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) قَوْلُهُ وَالْبَدَلُ يَكُونُ الْخُ كَذَا فِي النُّسخَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَلَعَلَّ أَصْلَ الْعِبَارَةِ وَالْبَدَلُ مِنْهُ مَا يَكُونُ
بَقَرَةً مِثْلَهُ وَأَرْفَعُ وَأَخْفِضُ مِنْهَا إِلَى التَّمَرَةِ وَالتَّمَرَتَيْنِ وَذَلِكَ الْخُ تَأْمَلْ كِتَابَهُ مَصْحُوحَهُ

انه عدل بين الطائفتين
 وأخرى أن لا يصيب
 المشركون غيرة من
 المسلمين فان قال فأن
 موافقة القرآن قلت
 قال الله واذا كنت فيهم
 فأقت لهم الصلاة
 فلتقم طائفة منهم معك
 الى وأسلحتهم اسم الآية
 (قال الشافعي) فذكر
 الله صلاة الطائفة الاولى
 معه قال فاذا سجدوا
 فاحتمل أن يكون اذا
 سجدوا ما عليهم من
 السجود كله كانوا من
 ورائهم ودلت السنة
 على ما احتمل القرآن
 من هذا فكان أولى
 معانيه والله أعلم وذكر
 الله خروج الامام
 بالطائفتين من الصلاة
 ولم يذكر على واحدة
 من الطائفتين ولا على
 الامام قضاء وهكذا
 حديث خوات بن جبير
 قال ولما كانت الطائفة
 الاولى مأمورة بالوقوف
 بازاء العدو في غير صلاة
 كان معلوما أن الواقف
 في غير صلاة يتكلم بما
 يرى من حركة العدو
 وارا دته ومددا اذا جاءه
 فيفهمه عنه الامام
 والمصلون فيخفف أو
 يقطع أو يعلمونه أن
 حركتهم حركة لا خوف
 فيها عليهم فيقيم على

هذا ناقصا وضحية قيل نعم فكما يجوز أن يكون تمره وفبضة من طعام ودرهم ودرهمان هديا ولو لم يجز كنت قد أخطأت اذ زعمت أنه اذا أصبت صيدا مريضا أو أعورا أو منقوصا قوم على في مثل تلك الحال ناقصا ولم تقل يقوم على واقيا فثلث الصيد الصغير مرة بالانسان الحر يقتل منقوصا فيكون فيه دية تامة وزعمت أخرى أنه اذا قوم الصيد المقتول قومه منقوصا وهذا قول يختلف ان كان قياسا على الانسان الحر فلا يفرق بين قيمته منقوصا وصغيرا وكبيرا لان الانسان يقتل مريضا ومنقوصا كهيئته صحيحا وافرأ وان كان قياسا على المال يتلف فنعومه بالحال التي أتلف فيها لا بغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال ما معنى قول الله هديا قلت الهدى شيء فصلته من مال إلى من أمرت بفصله اليه كالهدي تخرجها من مال إلى غيرك فيقع اسم الهدى على تمره وبعير وما بينهما من كل تمر وما كول يقع عليه اسم الهدية على ما قل وكثر فان قال أفيجوز أن تذبح صغيرة من الغنم فتصدق بها قلت نعم كما يجوز أن تتصدق بتمره والهدى غير الضحية والضحية غير الهدى الهدى بدل والبديل يقوم مقام ما أتلف والضحية ليست بدلا من شيء (قال الشافعي) وقد قال هذا مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما خالفتم الى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من الأئمة علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن محمرا ألقى جوالقا فأصاب يربوعا فقتله فقتضى فيه ابن مسعود بجفرة مجفرة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن ابن مسعود حكم في اليربوع بجفرة أو جفر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان قضى في أم حنين بحلان من الغنم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مخارق عن طارق قال خرجنا جميعا فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضبا ففر رطهره ففقد منا على عمر فسأله أربد فقال عمر احكم فيه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تزكيني فقال أربد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه (قال الشافعي) لا أعلم مذهبا أضعف من مذهبكم وروى عن عمر توجع امرأته المفقود ثم تعدد عدة الوفاة وتسكح وروى المشرقيون عن علي لتصبر حتى يأتيها يقين موته وجعل الله عدة الوفاة على المرأة يتوفى عنها زوجها فقال المشرقيون لا يجوز أن تعدد عدة الوفاة الا من جعل الله ذلك عليها ولم يجعل الله ذلك الا على التي توفى عنها زوجها يقينا فقلت عمر أعلم بمعنى كتاب الله فاذا قيل لكم وعلى عالم بكتاب الله وأنتم لا تقسمون مال المفقود على ورثته ولا تحكمون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتم عليه بحكم الوفاة في امرأته فقط قلت لا يقال لما روى عن عمر ولا كيف ولا يتأول معه القرآن ثم وجدتم عمر يقول في الصيد بمعنى كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم خالفتموهم لا مخالف لهم من الناس الا أنفسكم لقول متناقض ضعيف والله المستعان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال من أصاب ولد نطي صغيرا ففداه بولد شاة مثله وان أصاب صيدا أعورا ففداه بأعور مثله أو منقوصا ففداه بمنقوص مثله أو مريضا ففداه بعريس وأحب الى لو فداء بواف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني أجريت أنا وصاحبي فرسين نستبق الى ثغرة ثنية فأصبنا طيبا ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال نحكم أنا وأنت فحكما عليه بعنزود كرفي الحديث أن عمر قال هذا عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا الشافعي عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجدي * قلت الشافعي فان صاحبنا يقول ان الرجلين اذا أصابا طيبا حكم عليهم ما بعزوين وبهذا نقول (قال الشافعي) وهذا خلاف قول عمر وعبد الرحمن بن عوف في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم الى قول غير أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاذا جاز لكم أن تحالفوهم فكيف تجعلون قول الواحد منهم حجة على السنة ولا تجعلونه حجة على

أنفسكم قال ثم أردتم أن تقيسوا فأخطأتم القياس فلو لم تكونوا خالفتم أحدا كنتم قد أخطأتم القياس قسم بالرجلين يقتلان النفس فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة وفي النفس شيان أحدهما بدل والبديل كالثلث وهو الدية في الحر والثلث في العبد والابدال لا يزداد فيها عندنا وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلا حرا أو عبدا لم يغرموا الدية أو قيمة فان قال قائل فالظبي يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قيل بالقيمة والدية فان قال ومن أين قيل تفدى النعمة ببذرة والحرادة بتمرة وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة شيء لا يزداد فيها ولا ينقص منها ان كان طعاما أو كسوة أو عتقا وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن لان الله جل ثناؤه يقول لخراة مثل ما قتل من النعم فجعل فيه المثل فن جعل فيه مثليين فقد خالف قول الله والله أعلم ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأى أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء بن نضر أبا صيد قال عليهم كلهم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم قال سئل ابن عباس عن نضر أبا صيد قال عليهم جزاء قيل على كل واحد منهم جزاء قال انه لم ير بكم بل عليكم كلكم جزاء واحد والله أعلم

﴿باب الأمان لأهل دار الحرب﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب الى عامل جيش كان بعثه انه بلغني أن الرجل منكم يطلب العليج حتى اذا أسند في الجبل وامتنع قال له الرجل مترس يقول لا تخف فاذا أدركه قتله واني والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحدا فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك وليس هذا بالأمر المجتمع عليه ولا يقتل به * فقلت للشافعي فانا نقول بقول مالك (قال الشافعي) قد خالفتم ما روينا عن عمر ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه علمناه وأما قوله ليس هذا بالأمر المجتمع عليه فليس في مثل هذا اجتماع وهو لا يروى شيئا يخالفه ولا يوافق له فأين الاجماع فيما لا راية فيه فان كان ذهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وهذا كافر لزمه اذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك كل ما خالفه أما أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة ويلزمه أخرى فهذا لا يجوز لا أحد

﴿باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه﴾

سألت الشافعي أيخمير المحرم وجهه فقال نعم ولا يخمير رأسه وسأله عن المحرم يصطاد من أجله الصيد قال لا يا كاه فان أكله فقد أساء ولا فدية عليه فقلت وما الحجة فقال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا لا تأكل أنت قال اني لست كهيتكم انما صيد من أجلى * فقلت اننا نكره تخمير الوجه للمحرم ويكرهه صاحبنا ويرى فيه عن ابن عمر أنه قال ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون فان كنت ذهبت الى أن عثمان وابن عمر اختلفا في تخمير الوجه فكيف أخذت بقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان زيد ابن ثابت ومروان وما هو أقوى من هذا كله قلت وما هو قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بمات محرم ما أن يكشف عن رأسه دون وجهه ولا يقرب طيبا ويكفن في ثوبه اللذين مات فيهما فدللت السنة على أن المحرم تخمير وجهه وعثمان وزيد رجلان وابن عمر واحد ومعهما مروان فكان ينبغي عندك أن يكون هذا أشبه بالعمل وبدلالة السنة وعثمان الخليفة وزيد ثم مروان بعدهما وقد اختلف عثمان وابن عمر في العبد يباع ويتبرأ صاحبه من العيب فقضى عثمان على ابن عمر أن يحلف ما كان به داء عليه وقد رأى ابن عمر أن التبرؤ

وتخالفهم الطائفة التي بازائهم أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أقوى من الحارس مصليا فكان أن تكون الطائفة الأخرى اذا حرس الأولى اذ صارت مصلية والحارسة غير مصلية أشبه من أن تكون الأولى قد أخذت من الآخرة ما لم تعطها والحديث الذي يخالف حديث خوات ابن جبير تكون فيه الطائفتان معاني بعض الصلاة ليس لهما حارس الا الامام وحده وانما أمر الله احدي الطائفتين بحراسة الأخرى والطائفة الجماعة لا الامام الواحد قال وانما أراد الله أن لا يصيب المشركون غرة من أهل دينه وحديث خوات ابن جبير كما وصفنا أقوى في المسكدة وأحصن لكل المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) فهذه الدلائل قلنا بحديث خوات بن جبير (قال الشافعي) وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى الله عليه وسلم يذوق بطنه بطائفة وكعة ثم سلوا

ويرثه مما علم ولم يعلم فاخترت قول ابن عمر وسمعت من أصحابك من يقول عثمان الخليفة (١) عن عصام بن المهاجرين والانصار كانه قول عامتهم وقوله بهذا كله أولى أن يتبع من ابن عمر فعثمان إذ كان معه ما وصفت في تخمير المحرم وجهه من دلالة السنة ومن قول زيد ومروان أولى أن يصار الى قوله مع أنه قول عامة المفتين بالبلدان * فقلت للشافعي فانا نقول ما فوق الذقن من الرأس قال الشافعي ينبغي أن يكون من شأنك الصمت حين تسمع كلام الناس حتى تعرف منه فاني أراك تكثر أن تكلم بغير روية فقلت وما ذلك فقال وما تعني بقولك وما فوق الذقن من الرأس أتعني أن حكمه حكم الرأس في الاحرام فقلت نعم فقال أفخم المرأة المحرمة ما فوق ذقتها فان المحرمة أن تخمر رأسها فقلت لا قال أفجب على الرجل إذا لبس رأسه حلقة أو تقصيره فقلت نعم قال أفجب عليه أن يأخذ من شعر ما فوق الذقن من وجهه فقلت لا فقال لي الشافعي وافرقت الله بين حكم الوجه والرأس فقال اغسلوا وجوهكم فعلمنا أن الوجه ما دون الرأس وأن الذقن من الوجه وقال مسحوا برؤسكم فكان الرأس غير الوجه فقلت نعم قال وقولك لا كراهة لتخمير الوجه بكأله ولا بإباحة تخميره بكأله أنه يجب على من وضع نفسه معلما أن يسد أفيعرف ما يقول قبل أن يقوله ولا ينطق بما لا يعلم وهذه سبيل لأراك تعرفها فاتق الله وأمسك عن أن تقول بغير علم ولم أر من أدب من ذهب مذهبا إلا أن يقول القول ثم يصمت وذلك أنه «قال فيما نرى» يعلم أنه لا يصنع شيئا عناظرة غيره إلا بما انصمت أمثل به * قلت للشافعي فمن أين قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يغرم فيه فقال لأن الله جل ثناؤه إنما أوجب غرمه على من قتله فقال عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم فلما كان القتل غير محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلما لم يكن على المقتول من أجله عقل ولا كفارة ولا قود فان الله قضى أن لا يزور وزير وأزرة وزر أخرى قال ولما كان الصيد مقتولا فأمسك المحرم عن أكله ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجز أن يكون صيدا مقتولا لا فدية فيه حين قتل ويأكله بشر لا فدية عليهم فاذا أكله واحد فداء وإنما نقطع الفدية فيه بالقتل فاذا كان القتل ولا فدية لم يجز أن تكون فدية لأنه لم يحدث بعد ما قتل لا يوجب فدية قلت إن الأكل غير جائز للمحرم وإنما أمرته بالفدية لذلك قال وكذلك لا يجوز للمحرم أكل ميتة ولا شرب نجر ولا محرم ولا فدية عليه في شيء من هذا وهو آثم بالأكل والفدية في الصيد إنما تكون بالقتل * فقلت للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال ما علمت أحدا غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فداء بل علمت أن من المشرقيين من قال له أن يأكله لأنه مال لغيره أطعمه إياه ولولا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله ولكنه خالف الحديث بخالفناه فان كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لنا عليك بخلافك بعضه وهو يعرف ما يقول وان زل عندنا واستم والله يعافينا وإياكم تعرفون كثيرا مما تقولون رأيته لو أن رجلا أعطى رجلا سلاحا ليقويه على قتل حرا وعبد فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود قال لا ولكنه مسمى آثم بتقوية العاتل قلت وكذلك لو قتله ولا علم له بجناية على قتله ورضيه قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله أفلا ترى هذا أولى أن يكون عليه عقل أو قود أو كفارة ممن قتل من أجله صيد لا يعلمه فأكله فاذا قلت إنما جعل العقل والقود بالقتل فهذا غير قاتل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أبا أيوب الانصاري قال كان الرجل ينحى بالشاة الواحدة عنه وعن أهله ثم تباهى الناس فصارت مباحة

(باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين)

فقلت للشافعي ما لغو اليمين قال الله أعلم أما الذي نذهب اليه فهو ما قالت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا

(١) كذا في النسخة بدون نقط ولعله محرف وأصله قد قضاه بين الخ وحرر كتبه مصححه

يخاف جلتهم فإذا كانوا هكذا صليت صلاة الخوف هكذا وليس هذا مضادا للحديث الذي أخذناه ولكن الحالين مختلفان

﴿باب صلاة كسوف الشمس والقمر﴾

«قال الربيع» أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال خسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان في كل ركعة ركوعان ثم خطبهم فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة * وحدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خسفت الشمس فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين في كل ركعة ركوعان * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن كثير بن عباس بن عبد المطلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو اليمين قول الإنسان لا والله وبلى والله * فقلت للشافعي وما الحجة فيما قلت قال الله أعلم اللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجاع اللغو يكون الخطأ (قال الشافعي) فخالفتموه وزعمتم أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كما حلف عليه ثم يوجد على خلافه (قال الشافعي) وهذا ضد اللغو وهذا هو الإثبات في اليمين يقصد بها الحلف لا يفعل به يمنع السبب لقول الله تبارك وتعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ما عقدتم به عقد الإيمان عليه ولو احتمل الإنسان ما ذهبتم إليه ما منع احتمال ما ذهبتم إليه عائشة وكانت أولى أن تتبع منكم لأنها أعلم باللسان منكم مع علمها بالفقه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة التمهيد قال فخالفتموها فيه إلى قول عمر

﴿باب في بيع المدبر﴾ (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أن عائشة دبرت جارية لها فصحرتها اعترفت بالسحر فأمرت بها عائشة أن تباع من الأعراب ممن يسيء ملكها فبيعت قال فخالفتموها فقلتم لا يباع مدبر ولا مدبرة ونحن نقول بقول عائشة وغيرها

﴿باب ما جاء في لبس الخبز﴾ فقلت للشافعي فما تقول في لبس الخبز قال لا بأس به إلا أن يدعه رجل ليأخذ بأقصد منه فأما لبس الخبز حرام فلا (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت تلبسه (قال الشافعي) وروينا أن القاسم دخل عليها في غداة باردة وعليه مطرف خز فألقاه عليها فلم تنكره * فقلت للشافعي فإنا نكره لبس الخبز فقال أومار ويتم هذا عن عائشة فقلت بلى فقال لا شيء خالفتموها ومعها بشر لا يرون به بأسا فلم يزل القاسم يلبسه حتى بيع في ميراثه فيما بلغنا فإذا شتم جعلتم قول القاسم حجة وإذا شتمتم تركتم ذلك على عائشة والقاسم ومن شتم والله المستعان

﴿باب خلاف ابن عباس في البيوع﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد أن يبيعها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك وذلك فيما نرى لأنه أراد بيعها من صاحبه الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس وقلتم به وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الأمثلة (قال الشافعي) ويقول ابن عباس نأخذ لأنه إذا باع شيئا اشتراه قبل أن يقبضه فقد باع مضموننا على غيره وأصل البيع لم يبرأ إليه منه وأكل ربح ما لم يضمن وخالفتموه فأجزتم بيع ما لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي اتبع به (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم بين صاحبه الذي اتبع منه وغيره فرقان لم يكن ذلك فهل الحجة عليه إلا أن يقال مخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم عام فلا يصلح أن يكون خاصا فكيف نهى عنه ابن عباس وأتم لا تروون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأة جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد قباء فماتت قبل أن تقضى فأمر ابنها أن تمشي عنها * فقلت للشافعي فإنا نقول لا يمشي أحد عن أحد (قال الشافعي) أحسب ابن عباس إنما ذهب إلى أن المشي إلى قباء نسل فأمرها أن تنسل عنها وكيف خالفتموه ولا أعلمكم ورويت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان * أخبرنا

سفيان عن اسمعيل بن

أبي خالد عن قيس بن

أبي حازم عن أبي مسعود

الأنصاري قال انكسفت

الشمس يوم مات ابراهيم

ابن رسول الله فقال

الناس انكسفت الشمس

لموت ابراهيم فقال النبي

ان الشمس والقمر آيتان

من آيات الله لا ينكسفان

لموت أحد ولا حياته

فاذا رأيت ذلك فافزعوا

الى ذكر الله والى الصلاة

(قال الشافعي) فهذا

نقول اذا كسفت

الشمس والقمر صلى

الامام بالناس ركعتين

في كسوف كل واحد

منهما في كل ركعة

ركوعان فان لم يصل

الامام صلى المرء لنفسه

كذلك (قال الشافعي)

وبلغنا أن عثمان بن

عقان صلى في كسوف

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان

((باب الخلاف في ذلك))

* حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

خفنا في ذلك بعض

الناس في صلاة لكسوف

فقال يصلي في كسوف

الشمس والقمر ركعتين

كما يصلي الناس في كل

((باب)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو محرم وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة (قال الشافعي) وبهذا نأخذ قال مالك عليه عمرة وبدنة وحجة تامة ورواه عن ربيعة فترك قول ابن عباس بخبر ربيعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس (قال الشافعي) وهو سئ القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي عن سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافة وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال والعجب له أن يقول في عكرمة ما يقول ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسمي مرة ويروي عنه فلما ويسكت عنه مرة فيروي عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذايح نصارى العرب وغيره وسكت عن عكرمة وإنما حدث به ثور عن عكرمة وهذا من الأمور التي ينبغي لأهل العلم أن يتحفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً فيقيس عليه ما شاء الله من الكثرة ويترك قوله في غير هذا منصوصاً لغير معنى هل رأى أحد قط تم حجه يعمل في الحج بشيء ما لا ينبغي له فقضاء بعمره فكيف يعتمر عنده وهو في بقية من حجه فان قلتم نعم بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله وقضى عنه حجة الاسلام وقد خرج من احرامه في الحج ثم نقول أحرم بعمره عن حج ما علمت أحد من مفتي الامصار قال هذا قبل ربيعة الاماروى عن عكرمة وهذا من قول ربيعة عما لله عنا وعن من ضرب من أفطريوما من رمضان قضى باثني عشر يوماً ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام وما أشبه هذا من أقاويل كان يقولها قال والعجب لكم وأنتم لا تستوحشون من الترك على ربيعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه

((باب خلاف زيد بن ثابت في الطلاق))

سألت الشافعي عن الرجل يملك امرأته أمرها فطلق نفسها ثلاثاً فقال القول قول الزوج فان قال انما ملكتها أمرها في واحدة لافي ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها فقلت له ما الحج في ذلك قال أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وبينما تدهان فقال له زيد ما شأنك فقال ملكت امرأتى أمرها فقارقتني فقال له زيد ارجعها ان شئت فانما هي واحدة وأنت أحق بها * فقلت للشافعي فانا نقول هي ثلاث الا أن بناكرها وروى شبيب بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحكم (قال الشافعي) ما أراكم تبالون من خالفتم فان ذهبتم الى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فبأي وجه ذهبتم اليه فهل يعدو الملك امرأته أمرها اذا طلقت نفسها ثلاثاً أن يكون أصل التملك اخراج جميع ما في يده من طلاتها لها فاذا طلقت نفسها لزمه ولم تنفعه منها كرتها أو لا يكون اخراج جميعه فيكون محتملاً لا اخراج الجميع والبعض فيكون القول قوله فيه واذا كان القول قول الزوج فلو ملكها واحدة فطلعت نفسها ثلاثاً لم يكن لها أن تطلق الا واحدة وأسمعكم اذا اخترتم والله يغفر لنا ولكم لا تعرفون كيف وضع الاختيار وما موضع المناكرة فيه الا ما وصفت والله أعلم

((باب في عين الأعور))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت قضى في العين القاسية اذا أطفئت أو قال بخرت بمائة دينار قال مالك ليس به هذا العمل انما فيها الاجتهاد لا شيء موقت (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يقدر على الصيام فكان يفترى وخالفه مالك فقال ليس عليه بواجب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي بكر بن حزم

يوم وليس في كل ركعة ركوعان (قال الشافعي) فذكرت له بعض حديثنا فقال هذا ثابت وانما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثا عن أبي بكر أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نحووا من صلاتكم هذه وذكر حديثا عن سمرة ابن جندب في معناه فقلت له ألسنت تزعم أن الحديث إذا جاء من وجهين فاختلفا وكان في الحديث زيادة كان الحائى بالزيادة أولى أن يقبل قوله لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث قال بلى فقلت ففي حديثنا الزيادة التي تسمع فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر في كل ركعة ركوعان فقلت فالنعمان يزعم أن النبي صلى ركعتين ثم نظر فلم تنجل الشمس فقام فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين أفتأخذه قال لا قلت فانت إذا تخالف حديث النعمان وحديثنا وليس لك في حديث النعمان إلا ما لك في

أنه كان يصلي في قيص فقلت انانكره هذا فقال كيف كرهتم ما استحب أبو بكر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم يعني ابن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة قوم فقال لأهلها شأنكم بها فرأى الناس أنها تطلقه قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائط فلا بأس أن يستثنى منه ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز (قال الشافعي) أيضا يروى عن القاسم وعمرة الاستثناء ولم يرو عنه ما حد الاستثناء ولو جاز أن يستثنى منه سهمان من ألف سهم لجوز تسعة أعشاره وأكثر ولا أدري من اجتمع لكم على هذا والذي يروى خلاف ما يقول (قال الشافعي) ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقعا على شيء والمستثنى خارج من البيع وذلك أن يقول أبيعك ثمر حائطى إلا كذا وكذا نخلة فيكون النصف خارجا من البيع أو أبيعك ثمره إلا نصفه أو إلا ثلثه فيكون ما استثنى خارجا من البيع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن رجلا أتى القاسم فقال انى أفضت وأفضت معى بأهلى فعدلت الى شعب فذهبت لأدومنها فقالت امرأتى لم أقصر من شعر رأسى بعد فأخذت من شعر رأسها بأسنانى ثم وقعت بها قال فضحك القاسم ثم قال فرها فلأخذ من رأسها بالجلمين (قال الشافعي) وهذا كما قال القاسم إذا قصر من رأسها بأسنانها أجزأ عنها من الجلمين قال مالك يهرق دما وخالف القاسم لقول نفسه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين القاسم يرمى جرة العقبة قال من حيث تيسر قال مالك لأحب أن يرمىها إلا من بطن المسيل ولم يرو فيها خلافا عن أحد

باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريق على جواز مصرف في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز أنه كثر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مريبك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يدير ووللتجارات من كل أربعين دينارا دينارافا نقص فبحسب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا فان نقص من عشرين دينارا ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مريبك من أهل الذمة فخذ مما يدير ووللتجارات من أموالهم من كل عشرين دينارا دينارافا نقص فبحسب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا وكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول (قال الشافعي) ويقول عمر بن عبد العزيز في الحول وخالفتموه ان اختلفوا في السنة مرارا وخالفتم عمر بن عبد العزيز في عشرين دينارا ان نقص ثلث دينار فأخبرت عنه أنه قال ان جازت جواز الوازنة أخذت منه الزكاة ولو نقصت أكثر وان لم تجز جواز الوازنة وهي تنقص ثلث دينار أو أكثر أو أقل لم يؤخذ منها زكاة وزعمتم أن الدراهم ان نقصت عن مائتي درهم وهي تجوز جواز الوازنة أخذت منها الزكاة (قال الشافعي) لسنا نقول بهذا اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة فهو كما قال رسول الله فلاونقصت حبة لم يكن فيها صدقة لان ذلك دون خمس أواق وأنتم لم تقولوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يروى ليس فيما دون خمس أواق صدقة وهو سنة ولا يقول عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر وخالفه مالك فقال لا يؤخذ العشر إلا من زيتته وجواب ابن شهاب على حبه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب انما الصدقة في الدين والحرث والماشية قال مالك لا صدقة الا في عين أو حرث أو ماشية وقال مالك في العرض الذي يدار صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيدا يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار سئلا أهل في الشفعة

حديث أبي بكرة وسمرة
وأنت تعلم أن اسنادنا
في حديثنا من أثبت
اسناد الناس فقال روى
بعضهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى
ثلاث ركوعات في كل
ركعة قال فقلت له
فتقول به أنت قال لا
ولكن لم لم تقل به أنت
وهو زيادة على حديثكم
قلت لم تشبهه قال ولم
لا تشبهه قلت هو من
وجهه منقطع ونحن
لأن ثبت المنقطع على
وجه الانفراد ووجه
نراه والله أعلم غلطاً قال
وهل تروى عن ابن
عباس صلاة ثلاث
ركوعات قلت نعم
أخبرنا سفيان عن
سلي بن الأحول يقول
سمعت طاوساً يقول
خسفت الشمس فصرخ
بنا ابن عباس في صلاة
زهرم ست ركعات في
أربع سجرات قال
الشافعي هذا ومع
المحفوظ عندنا عن ابن
عباس حديث عائشة
وأبي موسى وكثير بن
عباس عن النبي موافقة
كلها أن النبي صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان قال فما جعل
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن ابن عباس

سنة فقال لا جعنا في الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون الشفعة إلا بين القوم الشركاء (قال الشافعي)
وبهذا نأخذ وتأخذون في الجملة وفي هذا يعني إن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض فانه يقسم وقدر روى
مالك عن عثمان أنه قال لا شفعة في بئر ولا خمل نخل وقال مالك لا شفعة في طريق ولا عرصه دار وإن صلح فيها
القسم وقال فبين اشترى شقصاً من دار أو حيوان أو عرض الشفعة في الشقص بقدر ما يصيبه من الثمن ثم
خالفتم معنى هذا في المكاتب فجعلتم نجومه تباع وجعلتموه أحق بما يباع منه بالشفعة

(باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سعيد يعني ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم ما كانا يقولان في الرجل يولي من امرأته إذا مضت أربعة
أشهر فهي تطليقة ولزوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة وقال مالك إن مروان كان يقضي في الرجل إذا
آلى من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما كانت في العدة قال مالك
وعلى ذلك رأى ابن شهاب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل
عن المرأة يطلقها زوجها في بيت بكراء على من الكراء فقال سعيد على زوجها قال فإن لم يكن عند زوجها
قال فعلى الأمير

(باب في سجود القرآن) سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدتان فقلت
وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة
الحج سجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري
عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيّر أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالحجاء بسورة الحج فسجد فيها سجدتين * فقلت
للشافعي فأنالنا سجد فيها إلا سجدة واحدة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن عمر معالي غير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تتخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر
وحده حجة حتى زدوا بكل واحد منهما السنة وتبنون عليهم ما عدا من الفقه ثم تخرجون من قولهم ما رأى أنفسكم
هل تعلمون يستدرك على أحد قول العورة فيه أي بين مناهيا ووصفت من أقاويلكم * وسألت الشافعي
عمار بن مروان صاحبنا وحده في المحصب فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال كان يصلي الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت * قلت للشافعي نحن نقول لا ينبغي لعامة أن يفعلوه
(قال الشافعي) ما على العالم من النسك ما ليس على غيره قلت هو على العالم والجاهل (قال الشافعي) فإن
تركاه قلت لا فدية على واحد منهما قال ولكنكم من أصل مذهبكم أن من ترك من نسكه شيئاً أهرق دماً فإن
كان نسكاً فقد تركتم أصل قولكم وإن كان منزلاً سفرلاً منزل نسك فلا تأمره بالمال ولا جاهلاً أن ينزله

(باب غسل الجنابة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل
من الجنابة تضح في عينيه الماء قال مالك ليس عليه العمل (قال الشافعي) هذا مما تركتم على ابن عمر ولم
تروا عن أحد خلافة فإذا وسعكم الترك على ابن عمر لغير قول مثله لم يجز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم
تدعون عليه لأنفسكم وإن جاز لكم أن تجتجوا به على مثله لم يجز تركه لأنفسكم

(باب في الرعاف) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رعف انصرف
فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم (قال الشافعي) فالتروى عن ابن المسيب وابن عباس مثله (قال الشافعي)
أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول من أصابه
رعاف أو من وجد رعافاً أو مذى أو قيء انصرف فتوضأ ثم رجع فبني وقال المسور بن مخرمة يستأنف ثم
زعتم أنه انما يغسل الدم وعبيد الله بن عمر يروى عن نافع أنه كان ينصرف فيغسل الدم ويتوضأ للصلاة

والوضوء في الظاهر في روايتكم انما هو وضوء الصلاة وهذا يشبه الترك لما رويتم عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه يني في المذي وزعمتم أنكم لا تبنون في المذي

﴿باب الغسل بفضل الجنب والحائض﴾ (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً وجنباً قال مالك لا بأس أن يغتسل بفضل الجنب والحائض * قلت للشافعي أنت تقول بقول مالك قال نعم ولست أرى قول أحد مع قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة انما تركته لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل وعائشة فإذا اغتسلا معا كان كل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه وأنتم تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه ان كنتم تركتموه على ابن عمر فاعلمكم لا تكونون تركتموه عليه الا بشئ عرفتموه

﴿باب التيمم﴾ (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الحرف حتى اذا كانوا بالمريدي نزل فتيمة صعيدا فمسح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بعد الغنم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد العصر * قلت للشافعي فانا نقول اذا كان المسافر يطعم بالماء فلا يتيمم الا في آخر الوقت فان تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت توضع وأعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف قول ابن عمر المر بدطرف المدينة وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شئ صالح فلم يعد الصلاة فكيف حاله وهو في الأمرين معا ولا أعلم أحدا مثله قال بخلافه فلو قلنا بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبيها ان تقولوا تخالف ابن عمر لغير قول مثله ثم تخالفه أيضا في الصلاة وابن عمر الى أن يصلي ما ليس عليه أقرب منه الى أن يدع صلاة عليه

﴿باب الوتر﴾ (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر بمكة والسماء متغيمة ففشي ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليل لا شفق بواحدة (قال الشافعي) وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون لا يوتر بواحدة ومن أوتر لا يشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال لا يشفع وتره * فقلت للشافعي ما تقول أنت في هذا قال بقول ابن عمر انه يوتر بركعة قلت أفقول يشفع وتره فقال لا فقلت وما جئت فيه قال روي نافع عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال اذا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وتر ولا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون الا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر

﴿باب الصلاة عني والنافلة في السفر﴾ (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام عني أربعاً فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين (قال الشافعي) هذا يدل على أن الامام اذا كان من أهل مكة صلى عني أربعاً لانه لا يحتمل الا هذا أو يكون الامام من غير أهل مكة يتم عني لان الامام في زمان ابن عمر من بني أمية وقد اتوا بامام عثمان قال وهذا يدل على أن المسافر لو أتم بقوم لم تفسد صلاتهم عند ابن عمر لان صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه (قال الشافعي) وبهذا نقول وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغير رأي أحد رويتموه يخالف ابن عمر بل مع ابن عمر فيه غيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوافقونه وتخالفونه ابن مسعود عاب اتمام الصلاة عني ثم قام فأتها فقبل له في ذلك فقال الخلفا شرو لو كان ذلك يفسد صلاته لم يتم وخالف فيه ولكنه رآه واسعا فأتهم وان كان الفضل عنده في القصر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل (قال الشافعي) ومعرفة عن ابن عمر عيب النافلة في النهار في السفر قال مالك لا بأس بالنافلة في السفر نهارا * قال فقلت للشافعي فانا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي كيف خالفتم ابن عمر

عن طاووس عن ابن عباس فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال فأين الدلالة قيل روي ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الخسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قال واذا كان عطاء بن يسار وعمرو وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روي سليمان الأحوال كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثا وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزله ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت عن ابن عباس أنه يشبه أن يكون ابن عباس فارق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وان سوى بينهما فأجاد بثنا أكثر وأثبت

واستحبتم ما كرهه ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئا يخالف هذا يدل على أن احتجاجكم بقول ابن عمر استنار من الناس لأنه لا ينبغي لاحد أن يخالف الحجة عنده

(باب القنوت)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوات (قال الشافعي) وأنتم ترون القنوت في الصبح (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه قال « الشك من الربيع » أنه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة إذا قضى قراءته (قال الشافعي) وأنتم تخالفون عروة فتقولون يقنت بعد الركوع * فقلت للشافعي فأنت تقنت في الصبح بعد الركوع فقال نعم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان قلت فقد وافقنا قال أجل من حيث لا تعلمون وموافقكم في هذا حجة عليكم في غيره فقلت ومن أين قال أنتم تتركون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحج عن الرجل بقياس على قول ابن عمر وتقولون لا يجهل ابن عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي قدي ذهب على ابن عمر بعض السنن ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها فقال الشافعي أو يخفى عليه القنوت والنبي صلى الله عليه وسلم يقنت عمره وأبو بكر وعمر وأبو يذهب عليه حفظه فقلت نعم (قال الشافعي) أقاويلكم مختلفة كيف نجدكم تروون عنه انكار القنوت ويروى غيركم من المدنيين القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه فهذا يبطل أن العمل كما تقول في كل أمر ويبطل قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة وإذا جاز عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أمراءه أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه ولا يجعل قوله حجة على السنة وأنها عليه في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في التشهد (قال الشافعي) وخالفته إلى قول عمر فإذا كان التشهد وهو من الصلاة وعلم العامة مختلف فيه بالمدينة تخالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي شيء أن يكون أولى أن يكون مجتمعاً عليه من التشهد وما روى فيه مالك صاحبك الثلاثة أحاديث مختلفة كلها حديثان منها يخالفان ٣ فيها عمر وعمر يعلمهم التشهد على المنبر ثم يخالف فيها ابنه وعائشة فكيف إذا ادعى أن يكون الحاكم إذا حكمكم ثم قال أو عمل أجمع عليه بالمدينة وما يجوز ادعاء الأجماع لا يخبر ولو ذهب ذاهب يحيزه كانت الأحاديث ردلاً لجازته

(باب الصلاة قبل الفطر وبعده)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه كان يصلي قبل يغدو إلى المصلي أربع ركعات (قال الشافعي) والذي يروى الاختلاف فأين الاجتماع إذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة وما تقولون أنتم قالوا لا نرى بأساً أن يصلي قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) فإذا خالفتم ابن عمر وإذا جاز خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين أيحوز لغيركم خلافاً لقول رجل من التابعين أو تضيقون على غيركم ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير منصفين ويكون هذا غير مقبول من أحد ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولرأي صاحبك وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشيء خالفتموه فيه ومالك يقول لا أراه حكى إلا عن النبي

عمار وبيت فاخذنا بالأكثر الأثبت وكذلك نقول نحن وأنت قال ومن أصحابكم من قال لا يصلي في خسوف القمر صلاة جماعة كما يصلي في خسوف الشمس قلت فقد خالفنا نحن وأنت فلا عليك أن لا تذكر قوله قال في الحجة عليه قلت حديثه حجة عليه وهو يروى عن ابن عباس أن النبي قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيت ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ثم كان ذكر الله الذي فزع إليه رسول الله الصلاة لكسوف الشمس وأمره مثل فعله وقد أمر في خسوف القمر بالفزع إلى ذكر الله كما أمر به في خسوف الشمس وقد قال الله عز وجل قد أفلح من تذكى وذكر اسم ربه فصلى ولولم يكن عليه حجة الإلهاء كانت عليه وفي حديث ابن عيينة أن النبي أمرهم في الشمس والقمر أن يفزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة وفي الحديث الثابت أن ابن عباس صلى في خسوف القمر كما صلى في كسوف

صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشك فيه (قال الشافعي) فإذا تركت على ابن عمر رأيه وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تترك كون حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت من حديث يزيد بن رومان لرأي ابن عمر ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة فتدعون السنة لقول سهل فما أعرف لكم في العلم مذهبا يصح والله المستعان

﴿باب نوم الجالس والمضطجع﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ (قال الشافعي) وهكذا نقول وإن طال ذلك لافرق بين طويله وقصيره إذا كان جالسا مستويا على الأرض ونقول إذا كان مضطجعا أعاد الوضوء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه * فقلت للشافعي فإنا نقول إن نام قليلا قاعدا لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) ولا يجوز في النوم قاعدا إلا أن يكون حكمه حكم المضطجع قليلا وكثيره سواء وأخارجنا من ذلك الحكم فلا ينتقض الوضوء قليلا ولا كثيره * فقلت للشافعي فإنا نقول إن نام قليلا قاعدا لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) فهذا خلاف ابن عمر وخلاف غيره وأخروج من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعدا وضوءا وقول الحسن من خالط النوم قلبه جالسا وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى للجنائز فمسح على خفيه ثم صلى * قلت للشافعي فإنا نقول لا يجوز هذا النعاس مسح بحضرة ذلك ومن صنع مثل هذا استأنف فقال الشافعي إني لا أرى خلاف ابن عمر عليكم خفي قال رأي أنفسكم لا بل لا نعلمكم تروون في هذا عن أحد شيئا يخالف قول ابن عمر وإن جاز زلل ابن عمر عندكم وانما زعمتم أن الحجبة في قول أنفسكم فلم تكلفتم الرواية عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقبلون ما شئتم بلا حجة

﴿باب اسراع المشي إلى الصلاة﴾ (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سمع الإقامة وهو بالبقيع فأسرع المشي إلى المسجد (قال الشافعي) وكرهتم زعمتم اسراع المشي إلى المسجد * فقلت للشافعي نحن نكره الاسراع إلى المسجد إذا أقمت الصلاة (قال الشافعي) فإن كنتم كرهتموه لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأتتم تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فقد أصبتم وهكذا ينبغي لكم في كل أمر لرسول الله فيه سنة فأما أن يجعل قياس قول ابن عمر ويخطئ القياس عليه حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر امرأة تحج عن أبيها ورجلا يحج عن أبيه فقال لا يحج أحد عن أحد لأن ابن عمر قال لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لمسلم أن يدع ما يروى عن رسول الله إلى ما يروى عن غيره ثم يدعه لقياس يخطئ فيه وهو هنا يصيب في ترك ما يروى عن ابن عمر إذ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ثم يزيد فيخرج إلى خلاف ابن عمر معه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير هذا الموضع

﴿باب رفع الأيدي في التكبير﴾

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود * فقلت للشافعي فما الحجبة

الشمس ثم أعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك قال فمن أين تراه أنت قلت ما يعلم كل الناس كل شيء وما يؤمن في العلم أن يجهله بعض من ينسب إليه

﴿باب من أصبح جنباً في شهر رمضان﴾

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن معمر الانصاري عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة أن رجلا قال لرسول الله وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فقال رسول الله وأنا أصبح جنباً وأنا أريد أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سمى مولى أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان ابن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم

فقال مروان أقسمت

عليك يا عبد الرحمن
لتذهبن إلى أمي المؤمنين
عائشة وأم سلمة فتسألهما
عن ذلك قال أبو بكر
فذهب عبد الرحمن
وذهبته معه حتى دخلنا
على عائشة فسلم عليها
عبد الرحمن وقال يا أم
المؤمنين أنا كنا عند
مروان فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أفطر ذلك اليوم
فقلت عائشة ليس
كما قال أبو هريرة يا عبد
الرحمن أترغب عما كان
رسول الله يفعل قال
عبد الرحمن لا والله
قالت عائشة فأشهد على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن كان ليصبح جنباً
من جاع غير احتلام
ثم يصوم ذلك اليوم قال
ثم خرجنا حتى دخلنا
على أم سلمة فسألها
عن ذلك فقالت مثل
ما قالت عائشة فخرجنا
حتى جئنا مروان فقال
له عبد الرحمن ما قالتا
فأخبره قال مروان
أقسمت عليك يا أبا محمد
لتركن دابتي بالباب
فلتا تين أبا هريرة فلتخبره
بذلك قال فركب عبد
الرحمن وركبت معه
حتى أتينا أبا هريرة
فحدثت معه عبد الرحمن

في ذلك فقال أخبرنا هذا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا
فقلت فإنا نقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا ابتدأ
الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفتم رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة وقد رويتم عنهما أنهم ما رفعوا في الابتداء
وعند الرفع من الركوع (قال الشافعي) أفيجوز لعالم أن يترك على النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر لرأي
نفسه أو على النبي صلى الله عليه وسلم لرأي ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم يأتي موضع آخر ويصيب
فيه يترك على ابن عمر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض رأيت
أن جازله أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه في الصلاة مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر فيه
اثنتين أو يأخذ بواحدة ويترك واحدة أيجوز لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك أو يجوز لغيره تركه
عليه (قال الشافعي) لا يجوز له ولا لغيره ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فإن
صاحبنا قال ما معنى رفع الأيدي (قال الشافعي) هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة
معنى الرفع في الأول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس
من الركوع ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر مع الغير قول واحد روى عنه
رفع الأيدي في الصلاة تثبت روايته يروي ذلك عن رسول الله ثلاثة عشر وأربعة عشر رجلاً ويروي
عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فقد ترك السنة

(باب وضع الأيدي في السجود) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان
إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيته في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت
برنسله (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وهذا يشبه سنة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها
كفيه وركبتيه (قال الشافعي) ففعل في هذا بما أمر به ففعل النبي صلى الله عليه وسلم فأفضى بيده إلى
الأرض وإن كان البرد شديداً كما يفضى بجمته إلى الأرض فإن كان فهذا كله نقول وخالفتم هذا عن ابن عمر
حيث وافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقلتم لا يفضى بيديه إلى الأرض في حر ولا برد إن شاء الله

(باب من الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها
فقال تفطر وتطمم مكان كل يوم مسكيناً مدام حنطة قال مالك وأهل العلم يرون عليها من ذلك القضاء قال
مالك عليها القضاء لأن الله عز وجل يقول فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قال الشافعي)
وإذا كان له أن يخالف ابن عمر لقول القاسم ويتأول في خلاف ابن عمر القرآن ولا يقلده فيقول هذا أعلم
بالقرآن منا ومذهب ابن عمر يتوجه لأن الحامل ليست بمرضة المريض يخاف على نفسه والحامل خافت
على غيرها لا على نفسها فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة ثم القياس على قوله حجة على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخطئ القياس فيقول حين قال ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد لا يحج أحد عن أحد
قياساً على قول ابن عمر وترك قول النبي صلى الله عليه وسلم له (١) وكيف جاز أن يترك من استقاء في رمضان

(١) قوله وكيف جاز أن يترك من استقاء الخ كذا في النسخة وفيه سقط ولعل أصل العبارة وكيف جاز
أن يتركه وسألت الشافعي عن استقاء الخ وبعد ذلك ففي بقية الباب ما لا يخفى على متأمل فخر كتبه محججه

ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول الله بعان منها أنهما زوجتا وزوجتا أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعا أو خبرا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روت عن النبي المعروف في المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحا في الليل قبل الفجر وممنوعا بعد

فقال عليه القضاء ولا كفارة عليه ومن ذرعه القى فلا قضاء عليه ولا كفارة فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القى فليس عليه القضاء * فقلت للشافعي فإنا نقول ذلك من استقاء فعليه القضاء ولا كفارة عليه (قال الشافعي) فما رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت ثم طلعت الشمس فقال الخطيب يسير وقد اجتهدنا يعني قضاء يوم كان يوم الحجة لنا عليكم وأنتم إن وافقتموهما في هذا الموضع تخالفونهم ما فيما هو مثل معناه قال فقلت للشافعي وما هذا الموضع الذي تخالفهم في مثل معناه فقال روي نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا جامع امرأته نهارا في رمضان أن يعتق أو يصوم أو يتصدق لا يجزيه إلا بعد أن لا يجد عتقا ولا يستطيع الصوم فقلتم لا يعتق ولا يصوم ويتصدق تخالفتموه في اثنين ووافقتموه في واحدة ثم زعمتم أن من أفطر بغير جوع فعليه كفارة ومن استقاء أو أفطر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا عندكم مفطرين ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة إلا جوع فلم تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يغفر لنا ولكم * فقلت للشافعي فكيف كان يكون القياس على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في المجامع نهارا فقال ما قلنا من أن لا يقاس عليه شيء غيره وذلك أننا نعلم أحدا خالف في أن لا كفارة على من تقيا ولا من أكل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطلع ولا قبل تغيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت ولم يجز أن يجمع الناس على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الجماع استدلالا بما وصفت من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفا وإن أنظر فأى حال جعلت فيها الصائم مفطرا يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة فأقول ذلك في المحتقن والمستعط والمزدرد الحصى والمفطر قبل تغيب الشمس والمتسحر بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطلع والمستقي وغيره ويلزم في الآخر كل الناس أن يكون عليه كفارة لأنك تجعل ذلك فطراله وأنت تترك الحديث نفسه ثم تدعي فيه القياس ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه

(باب في الحج)

قال سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير جنابة فقال نعم والماء يزيد شعنا وقال الحجة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رأسه ثم غسله عمر قلت كيف ذكر مالك عن ابن عمر قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام قال ونحن ومالك لا نرى بأسا أن يغسل المحرم رأسه في غير احتلام ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم قلت فهكذا نقول (قال الشافعي) وإذا ترك قول ابن عمر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فهكذا ينبغي أن تتركوا عليه لـ كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافة وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد يذهب عليه وعلى غيره السنن ولو علمها ما خالفها ولا رغب عنها إن شاء الله فلا تغفل في العلم وتختلف أقاويلك فيه بلا حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم * فقلت للشافعي فإنه يخالف ابن عمر ويقول بقول ابن المسيب فقال الشافعي إن من استجاز خلاف ابن عمر ولم يرو خلافة إلا عن ابن المسيب حقيق أن لا يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول ابن عمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بغير أوبقرة (قال الشافعي) ونحن وأنت نقول ما استيسر من الهدى شاء ونروي عن ابن عباس وإذا جاز لنا أن نترك علي ابن عمر لابن عباس كان الترك عليه للنبي صلى الله عليه وسلم واجبا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج يأخذ من رأسه ولا من لحية شيئا حتى

حتى يحج قال مالك ليس يضيق أن يأخذ الرجل من رأسه قبل أن يحج (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه * قلت فإنا نقول ليس على أحد الأخذ من لحيته وشاربه إنما النسك في الرأس (قال الشافعي) وهذا مما تروى عنه غيره رواية عن غيره عندهم علمها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا خرج حاجاً أو معتمراً قصر الصلاة بذى الحليفة قلت فإنا نقول يقصر الصلاة إذا جاوز اليموت قال الشافعي فهذا مما تروى عنه علي بن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله قال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن ابن عمر قال كل ذلك قدر أيت الناس يفعلونه وأما نحن فنكبر * قلت للشافعي فإنا نقول يلبي حتى تزول الشمس ويلبي وهو غادم من منى إلى عرفة ولا يكبر إذا زالت الشمس من يوم عرفة قال الشافعي فهذا خلاف ما روى صاحبكم عن ابن عمر من اختيار التكبير وكراهة التكبير مع خلاف ابن عمر خلاف ما زعمتم أنه كان يصنع مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليه فقد كانوا يختلفون في النسك وبعده فكيف ادعت الإجماع في كل أمر وأنت تروى الاختلاف في النسك زمان النبي وبعده النبي صلى الله عليه وسلم وتروى الاختلاف في الصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وبعده فتقول عن أنس سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصيام على المفطرين ولا المفطرون على الصائمين وقد اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعده في غير شيء * قلت للشافعي فإنا نقول أنت فيه فقال أقول إن هذا خير وأمر يتقرب به إلى الله جل وعز الأمر فيه والاختلاف واسع وليس الإجماع كما ادعيت إذا كان بالمدينة إجماع فهو بالبلدان وإذا كان بها اختلاف اختلف البلدان فأما حيث تدعون الإجماع فليس بوجود * قال وسألت الشافعي عن العمرة في أشهر الحج فقال حسنة أستحسنها وهي أحب منها بعد الحج لقول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ولقوله رسول الله دخلت العمرة في الحج ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه من لم يكن معه هدى أن يجعل أحرامه عمرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال والله لأن أعتمر قبل أن أحج وأهدي أحب إلي من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة * فقلت للشافعي فإنا نكره العمرة قبل الحج (قال الشافعي) فقد كرهتم ما رويتم عن ابن عمر أنه أحبه منها وما رويتم عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله فنامن أهل بعمرة ونامن جمع الحج والعمرة ونامن أهل بحج فلم كرهتم ما روى أنه فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم وما ابن عمر استحسنه وما أذن الله فيه من التمتع إن هذا سوء الاختيار والله المستعان

(باب الاهلال من دون الميقات)

قال سألت الشافعي عن الأهل من دون الميقات فقال حسن قلت له وما الحجّة فيه قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أهل من إيلياء وإذا كان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقت المواقيت وأهل من إيلياء وانما روى عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما وقت المواقيت قال يستمتع الرجل من أهله وثيابه حتى يأتي ميقاته فدل هذا على أنه لم يحظر أن يحرم من ورائه ولكنه أمر أن لا يجاوزه حاج ولا معتمر إلا بأحرام (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم * قال قلت للشافعي فأنانكره أن يهل أحد من وراء الميقات (قال الشافعي) وكيف كرهتم ما اختار ابن عمر لنفسه وقاله معه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب في رجل من أهل العراق اتعمد العمرة أن يحرم من ديرة أهلك ما أعلمه يؤخذ على أحد أكثر ما يؤخذ عليكم من خلاف ما روي غيرك عن السلف

﴿باب في الغدوم من منى الى عرفة﴾ قال سألت الشافعي عن الغدوم من منى الى عرفة يوم عرفة فقال ليس فيه ضيق والذي أختار أن يغدوا إذا طلعت الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدوم من منى الى عرفة إذا طلعت الشمس قال فقلت للشافعي فإنا نكره هذا ونقول يغدوم من منى إذا صلى الصبح قبل تطلع الشمس (قال الشافعي) فكيف لم يتبعوا ابن عمر وقد حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكان الحج خاصة مما ينسب ابن عمر عندهم الى العلم به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر أنه غدا من منى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي السنة أن يغدوا والامام من منى إذا طلعت الشمس فمن رويتم كراهية هذا

﴿باب قطع التلبية﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى الى الحرم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر حج في الفتنه فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما الا واحد أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمة ونحن لا نرى بهذا بأساً * فقلت للشافعي فإنا نكره أن يقرن الحج مع العمة فقال الشافعي فكيف كرهتم غير مكرهه وخالفتم من لا ينبغي لكم خلافه وما نراكم تبالون من خالفتم إذا شئتم

﴿باب النكاح﴾ (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الأمة على الحرة فان أطاعت فلها الثلثان (قال الشافعي) وهذا مما تركتم بغير رواية عن غيره عندكم علمتها * فقلت للشافعي فإنا نكره أن ينكح أحد أمة وهو يجرد طولاً للحرة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر لا نهما لم يكرها في روايتكم الا الجمع بين الحرة والأمة لأنهما كرههما كرهتم وهكذا خالفتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في قولكم شيئاً عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه فقلت ما علمت فقال فكيف استجرتم خلاف من شئتم لقول أنفسكم

﴿باب التملك﴾ (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت الا أن ينأى كرها الرجل فيقول لها ألم أرد الا تطليقة واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملك بهما كانت في عدتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد ما شأنك قال ملكت امرأتى أمرها ففارقتنى فقال له زيد ما جعلك على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ارجعها ان شئت وانما هي واحدة وأنت أملك بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها فقال أنت الطلاق فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال بفيك الحجر فقالت أنت الطلاق فقال بفيك الحجر فاختصما الى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها اليه قال عبد الرحمن فكان القاسم يعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك * قلت للشافعي أنا نقول في الخيرة إذا اختارت نفسها هي ثلاث وفي التي يجعل أمرها بيدها أو تملك أمرها أيعا تملك القضاء ما قضت الا أن ينأى كرها زوجها (قال الشافعي) هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روي غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اخترت قول ابن عمر على قول من خالفه في الملكة فإني قول من ذهب في الخيرة وعن تقول ان اختاري وأمرك بيدك سواء وأنت لا تعلمك رويتم في الخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً يوافق قولك فان رويتم في هذا الاختلافاً عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ادعيت الإجماع وإذا حكيت فأكثر ما تحكي الاختلاف

وأقام مجامعاً بعد الفجر شيئاً فأمراً بأن يقضى لان بعض الجماع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه فان قال قائل فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمته به حجة قيل كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم ما لم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما ان كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها اذا انفردا فيحكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه اذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال ان كان الاقليلا

﴿باب الجماعة للصائم﴾

* حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن خالد الجذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شاذين

(باب المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطلقه متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تمس فحسبها ما فرض لها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن القاسم بن محمد مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول لكل مطلقه متعة * فقلت للشافعي فإنا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر (قال الشافعي) فبقول ابن عمر قلتم وأنتم تخالفونه * قال فقلت للشافعي وأين قال زعمتم أن ابن عمر قال لكل مطلقه متعة إلا التي فرض لها ولم تمس فحسبها نصف الصداق وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات إن لها متعة يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن وقال الله جل ذكره وللمطلقات متاع بالمعروف قلت فأنما ذهبنا إلى أن هذا النما هو لمن ابتداء الزوج طلاقه فيها رأيت المختلعة والمملكة فإن هاتين طلقنا أنفسهما قال أليس الزوج ملكها ذلك وملكه التي حلف أن لا يخرج فخرجت وملكه رجلا يطلق امرأته ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج فإن قلت لأن الله أنما ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها فإن اختلفت عندك فليس الزوج هو المطلق لأنه أدخل قبل الطلاق شيئا لم يكن أن يتخالف معنى القرآن لأن الله عز وجل يقول والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فإن زعمت أن المملكة والمختلعة ومن سميان النساء يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومطلقات لان الطلاق جاء من الزوج إذا قبل الخلع وجعل اليهن الطلاق وإلى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم من فكذلك المختلعات ومن سميان من مطلقاتهن المتعة في كتاب الله ثم قول ابن عمر والله أعلم

(باب الخلية والبرية)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثا ثلاثا (قال الشافعي) مذهب ابن عمر فيه ومن ذهب مذهبه أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لا امرأته أنت طالق ثلاثا ولا ينويه شيئا من ذلك ومن قال لم يدخل بها وغيره مدخول بها أنت طالق ثلاثا وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم قال الشافعي لنا قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول ووافقتموه في بعض فقالت الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثا أرادوا واحدة فلا أنتم قلتم كما قال ابن عمر ومن قال قوله فيقول لا ألتفت أن يدين المطلق وأستعمل عليها الأغلب ولا أنتم ذهبتم إذ كان الكلام منه يحتمل معنيين إلى أن يجعل القول قوله مع عيینه ولكنكم خالفتم هذا معاني معني ووافقتموه معاني وما للناس فيها قول الا قد خرجتم منه انما قال الناس قولين أحدهما أن قال بعضهم قول ابن عمر وأولئك استعملوا الأغلب فجعلوا الخلية والبرية والبرية ثلاثا كقوله أنت طالق ثلاثا وآخرون قالوا يقول عمر في البرية يدين فإن أراد ثلاثا فثلاث وإن أراد واحدة فواحدة وآخرون ذهبوا إلى أن الكلمة احتملت معنيين فجعلوا عليه الأقل فجعلوا الخلية والبرية واحدة إذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا مخالف لما رويتم وجميع الآثار في بعضه وزدتم قولنا ثلاثا هودا خيل في أحد القولين وهو أن يملك الرجل امرأته أمرها فرويتم عن ابن عمر القضاء ما قضت إلا أن ينكرها ثم زعمتم أنه إن ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فكذلك وإن كانت غير مدخول بها فهو يمتوه والبرية ليست مذهبكم انما البرية مذهب من لا يوقع عليها الطلاق إذا احتمل الكلام الطلاق وغيره الإبراءة الطلاق كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر وغيرهما

أوس قال كنت سمع النبي زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرما صائما (قال الشافعي) وسماع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرما ولم يصحبه محرم قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بستين (قال الشافعي) فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث افطار الحاجم والمحجوم منسوخ (قال) واسناد الحديثين معاشته وحديث ابن عباس أمثلهما اسنادا فان توقي رجل الحجة كان أحب إلى احتياطنا ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيفطير وان احتجم فلا تفطره الحجة إلا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو

﴿ باب في بيع الحيوان ﴾

قال سألت الشافعي عن بيع الحيوان فقال لا ربا في الحيوان يدا بيد ونسيئة ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والمأكل والمشروب فقلت وما الحجة فيه فقال فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وعنه ابن عباس وغيره من رواية أهل البصرة ومن حديث مالك أحاديث (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن عليا باع جلاله يقال له عصيفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب كان يقول لا ربا في الحيوان وانما هي من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاقيح وحبل الجبل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) وبهذا كله نقول وخالفتم هذا كله ومثل هذا يكون عندكم العمل لا تكروا ويتم عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقتل لا يجوز البعير بالبعيرين الآن تختلف رحلتهم وانجابتهم ما فيجوز فان أردتم بها قياسا على التمر فذلك لا يصلح الا كيلا يسكيل ولو كان أحد التمرين خيرا من الآخر ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة وأنتم تجيزون بعض الحيوان ببعض نسيئة فلم تتبعوا فيه من رويتم عنه إزارته ممن سميت ولم تجعلوه قياسا على غيره وقتلتم فيه قولنا من ناقضا خارجا من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمري ان حرم البعير بالبعيرين مثله في الرحلة والنجابة ما يعدو أن يحرم خيرا والخبر يدل على إحلاله وقد خالفتموه ولو حرمتموه قياسا على ما الزيادة في بعضه على بعض الر بالقد خالفتم القياس وأجزم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم وليس يجوز أن يتر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء وما علمت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولكم وان عامة المفتين بمكة والامصار على خلاف قولكم وان قولكم لخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها وروي غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف جاز لأحد قول يستدرك فيه ما وصفت ثم لا يستدرك في قبل من قوله بل في كثير والله المستعان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن أذينة قال خرجت مع جدتي إلى بيت الله حتى اذا كانت ببعض الطريق عجزت فسالت عبد الله بن عمر فقال عبد الله مرها فلتر كب ثم لتمس من حيث عجزت قال مالك وعليها الهدى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان علي مشى فأصابني خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسالت عطاء بن أبي رباح وغيره فقالوا عليك هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أمشي من حيث عجزت فشيت مرة أخرى (قال الشافعي) فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي ورويتم ذلك عن سأل بالمدينة ولم تروا عنهم أنهم أمروها بهدي فخالفتم في أمرها بهدي وهذا عندكم إجماع بالمدينة ورويتم أن عطاء وغيره أمروها بهدي ولم يأمروها بهدي فخالفتم في رواية نفسه عطاء وابن عمر والمدينة ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافا فها فيمار ورويتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره وما يجوز من هذا الا واحد من قولين إما قول ابن عمر يمشي ماركب حتى يكون بالمشي كله وأما أن لا يكون عليه عودة لانه قد جاء بحج أو عمرة وعليه هدى مكان ركوبه وأما أن يمشي ويهدي فقد كلفه الأمرين معا وانما ينبغي أن يكون عليه أحدهما والله أعلم

﴿ باب الكفارات ﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال من حلف على يمين فوكدها فعليه عتق رقبة (قال الشافعي) خالفتم ابن عمر فقلت التوكيد وغيره سواء يجزيه فيه اطعام عشرة مساكين نراكم تستوحشون

لم يحتجهم ففعله فطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد الا أن يخرج منه الصائم من جوفه متقأ وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ فلا يبطل صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويغتسل ويتنور فلا يبطل صومه وانما الفطر من ادخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقبي فيكون على هذا اخراج شيء من جوفه كما عمد ادخاله فيه قال والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجامة

﴿ باب نكاح المحرم ﴾

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله نكح ميمونة وهو حلال قال عمرو قلت لابن شهاب أن يجعل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس * أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن

عثمان أن رسول الله
قال المحرم لا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن نبيه
ابن وهب أحد بني
عبد الدار عن أبان بن
عثمان عن عثمان أن
رسول الله قال لا ينكح
المحرم ولا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن سليمان
ابن يسار أن رسول الله
بعث أبارافع مولا
ورجلا من الأنصار
فزوجاه ميمونة والنبي
بالمدينة * أخبرنا
الشافعي أخبرنا سعيد
ابن مسleme عن اسمعيل
ابن أمية عن سعيد بن
المسيب قال وهل فلان
ما نكح رسول الله
ميمونة الا وهو حلال
(قال) وقد روى بعض
قراة ميمونة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نكح
ميمونة محرما (قال
الشافعي) فكان أشبه
الأحاديث أن يكون
بابنا عن رسول الله
أن رسول الله نكح
ميمونة حلالا فان قيل
ما يدل على أنه أثبتها
فيل روى عن عثمان
عن النبي النهي عن أن
ينكح المحرم ولا ينكح

من خلاف ابن عمر بحال وما نعرف لكم مذهبا غير أنارينا كم اذا وافقتم قول ابن عمر وغيره من الصحابة
أو من بعدهم من التابعين قلتم هم أشد تقدما في العلم وأحدث برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عهدا
فأحرى أن لا نقول إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدى بهم فكيف تخالفونهم وعظمت خلافتهم غاية التعظيم ولعل
من خالفهم ممن عبت عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافة لان من رواء عن مثلهم لم تعرفوه لضيق
علمكم ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم ولا يسمع روايتكم وتتركون ما شئتم لغير حجة فيما أخذتم
ولا ما تركتم وما صنعتكم من هذا غير جائز لغيركم عندكم وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين لانه اذا
لم يجز لمن يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم اذا كنتم لا تحسنون عند الناس
حجة ولا قياسا بعد * قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم الا
كفارة الظهار فانها بعد هشام (قال الشافعي) وما علمته قال هذا القول قبلكم أحد من الناس وما أدري
الى أي شيء ذهبتم الى عظم ذنب المتظاهر فالقاتل أعظم من المتظاهر ذنبا فكيف رأيتم أن كفارة القاتل بعد
النبي صلى الله عليه وسلم وكفارة المتظاهر بعد هشام ومن شرع لكم مذهبا وقد أنزل الله الكفارات على
رسوله قبل يولد أبو هشام فكيف ترى المسلمين كفر وافي زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون مذهب
هشام فان زعمت أنهم كفر وأبدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا به الصدقات وأخرجوا به الزكاة لان
الله عز وجل أنزل الكفارات فقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة
الفطر وفي الصدقات فكيف أخذتم مذهب هشام وهو غير ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس وكفر به
السلف الى أن كان لهشام مذهب وان زعمت أن ذلك غير معروف فن عرفهم أن الكفارة بعد هشام ومن زعم أن
الكفارات مختلفة أرايت لو قال قائل كل كفارة بعد هشام الا كفارة الظهار فانها عبد النبي صلى الله عليه
وسلم هل الحجة عليه الا أن نقول لا يفرق بينهما الا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم * فقلت للشافعي فهل
خالفت في أن الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال معاذ الله أن يكون زعمنا أن مسلمات غير كم
قال ان شيئا من الكفارات بعد غير النبي صلى الله عليه وسلم قال فاشئ يقول بعض المشرقيين قلت قول
متوجه وان خالفناه قال وما هو قلت قالوا الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم يطعم المسكين مدين مدين
قياسا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة أن يطعم في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم
تبلغ جهالتهم ولا جهالة أحد أن يقول ان كفارة بغير مذهب النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فلعل
مذهب هشام مدان عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي لا هو مدون وثلاث أو مدون نصف * فقلت للشافعي
أفتعرف لقولنا وجهها فقال لا وجه لكم بعذر أحد من العالمين بأن يقول مثله ولا يفرق مسلم غير كم بين مكيلة
الكفارات الا أنا نقول هي مذهب عبد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقال بعض المشرقيين مدان
مدان فأما أن يفرق أحد بين مكيلة شيء من الكفارات فلا

(باب زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي تجمع عنده
قبل الفطر بيومين أو ثلاثة (قال الشافعي) هذا حسن وأستحسنه لمن فعله والحجة بأن النبي صلى الله
عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل أن تحل وبقول ابن عمر وغيره * فقلت للشافعي فانا نكره لأحد
أن يؤدى زكاة الفطر الا مع الغد ويوم الفطر وذلك حين يحل بعد الفجر (قال الشافعي) قد خالفتم ابن
عمر في روايتكم وما روى غيركم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسلف صدقة عباس بن عبد المطلب قبل محلها
لغير قول واحد علمتكم رويتموه عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فليست أدري لأي معنى

وعثمان متقدم الصلبة
ومن روى أن النبي
نكحها محرما لم يصحبه
الابعد السفر الذي
نكح فيه ميمونة وانما
نكحها قبل عمرة القضية
وقيل له واذا اختلف
الحديثان فالمتصل
الذي لاشك فيه أولى
عندنا ان ثبت لو لم تكن
الحجة الا فيه نفسه ومع
حديث عثمان ما يوافقه
وان لم يكن متصلا اتصاله
فان قيل فان من روى
أن رسول الله نكحها
محرما قرابة يعرف
نكاحها قيل ولا بن
أخيها يزيد بن الاصم
ذلك المكان منها وسليمان
ابن يسار منها مكان
الولاية يشابه أن يعرف
نكاحها فاذا كان يزيد
ابن الاصم وسليمان بن
يسار مع مكانهما منها
يقولان نكحها حلالا
وكان ابن المسيب يقول
نكحها حلالا ذهبت
العلة في أن يثبت من
قال نكحها وهو محرم
بسبب القرابة وبأن
حديث عثمان بالاسناد
المتصل لاشك في اتصاله
أولى أن يثبت مع موافقة
ما وصفت فأى محرم
نكح أو أنكح فنكاحه
مفسوخ بما وصفت
من نهي النبي صلى الله

تحمّلون ما حلت من الحديث ان كنتم جلتموه لتعلموا الناس أنكم قد عرفتموه فخالفتموه بعد المعرفة فقد وقعتم
بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف وان كنتم جلتموه لتأخذوا به فقد أخطأتم ما تركتم منه وما
تركتم منه كثير في قليل ما رويتم وان كانت الحجة عندكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتججتم بما
وافقتم منه على من خالفه ما تخرجون من قلة النصفة والخطا فيما صح اذ تركتم مثله وأخذتم بعثله ولا يجوز
أن يكون شيء مرة حجة ومرة غير حجة

(باب في قطع العبد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عبدا له سرق وهو آبق فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه
فأمر به ابن عمر فقطعت يده * فقلت للشافعي فانا نقول لا يقطع السيد يد عبده إذا أبى السلطان يقطعه
فقال الشافعي قد كان سعيد بن العاص من صالحى ولاية أهل المدينة فلما لم ير أن يقطع الآبق أمر ابن عمر بقطعه
وفي هذا دليل على أن ولاية أهل المدينة كانوا يقضون بأرائهم ويخالفون فقهاءهم وأن فقهاء أهل المدينة
كانوا يختلفون فيما أخذوا أمرهم برأى بعضهم دون بعض وهذا أيضا العمل لانكم كنتم توهمون أن قضاء
من هو أسوأ حالا من سعيد ومثله لا يقضى الا بقول الفقهاء وأن فقهاءهم زعمتم لا يختلفون وليس هو كما توهمتم
في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم وقد خالفتم رأي سعيد وهو الوالى وابن عمر وهو المفتى فأين العمل ان كان
العمل فيما عمل به الوالى فسعيد لم يكن يرى قطع الآبق وأنتم ترون قطعه وان كان العمل في قول ابن عمر فقد
قطعه وأنتم ترون أن ليس لنا أن نقطعه وما درينا ما معنى قولكم العمل ولا تدرن فيما خبرنا وما وجدنا لكم
منه مخرجا الا أن تكونوا سميت آقاو يلكم العمل والاجماع فتقولون على هذا العمل وعلى هذا الاجماع
تعنون آقاو يلكم وأما غير هذا فلا مخرج لقولكم فيه عمل ولا اجماع لان ما نجد عندكم من روايتكم ورواية
غيركم اختلاف لاجماع الناس معكم فيه لا يخالفونكم * قلت للشافعي قد فهمت ما ذكرت أنا لم نصر الى
الأخذ به من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والآثار عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما تركنا
من الآثار عن التابعين بالمدينة من رواية صاحبنا نفسه وتركنا ما روى وخالفنا فيه فهل تجد فيما روى
غيرنا شيئا تركناه قال نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل فقلت له فلنا علم ندخله مع علم المدنيين
قال أى علم هو قلت علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيين (قال الشافعي) ولم أدخلتم علم المصريين
دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة فقلت أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال ومن ذلك علم خالد
ابن أبي عمران قلت نعم (قال الشافعي) فقد وجدته تروى عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله
والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء نفر فرأيت فيه آقاو يل تخالفها ووجدته
تروى عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد فوجدته تخالفهم ولست أدري من تبعتم اذا كنت تروى
أنت وغيرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء تخالفها ثم عن رويت عنه هذا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم عن التابعين ثم عن بعدهم فقد أوسعت القرون الحالية والباقية خلافا ووضع نفسك بموضع
أن لا تقبل الا اذا ثبتت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعند من عبت عليه عقل صحيح ومعرفة يحتاج
بها عما يقول ولم نردك عندك والله يغفر لنا ولك قال ويدخل عليك من هذا خصلتان فان كان علم أهل
المدينة اجما كله أو الاكثر منه فقد خالفته لابل قد خالفت أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض
آقاو يلهم وان كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الاجماع (قال الشافعي) رجه الله تعالى وما حفظت لك
مذهبا واحدا في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك ادعيت الحجة في شيء الا تركتها في مثل الذي
ادعيتها فيه وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين أحدهما أن تجد الأئمة من أصحاب النبي صلى الله عليه

(باب ما يكره في الربا
من الزيادة في البيوع)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان أنه سمع
عبد الله بن أبي يزيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول أخبرني أسامة
ابن زيد أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إنما
الربا في النسيئة (قال
الشافعي) وروى من
وجه غير هذا ما يوافقه
فكان ابن عباس لا يرى
في دينار بدينارين ولا
في درهم بدوهمين يدا
بيدأ ساويراه في النسيئة
وكذلك عامة أصحابه
وكان يروى مثل قول
ابن عباس عن سعيد
وعروة بن الزبير رأيا
منهما لا أنه يحفظ عنهما
عن رسول الله (قال
الشافعي) وهذا قول
المكيين * أخبرنا
عبد الوهاب عن أيوب
ابن أبي تيممة عن محمد
ابن سيرين عن مسلم بن
يسار ورجل آخر عن
عبادة بن الصامت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تبيعوا
الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق ولا البر بالبر ولا
الشعير بالشعير ولا التمر

وسلم قالوا بما يوافقها والآخرون لا تجدد الناس اختلافوا فيها وتردها ان لم تجد لادلة ثمة فيها قولاً وتجدد الناس
اختلفوا فيها ثم ثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمن مع الشاهد والقسامة وغير ذلك مما ذكرنا هذا
كله لا تروى فيه عن أحد من الأئمة شيئاً يوافق به أنت تروى في القسامة عن عمر خلاف حديثك عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف حديثك الذي أخذت به ويخالفك فيها
سعيد بن المسيب برأيه وروايته ويخالفك فيها كثير من أهل المدينة ويردها عليك أهل البلدان رداً عنيفاً
وكذلك أكثر أهل البلدان رداً عليك اليمن مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن ويردها عليك
بالمدينة عروة والزهرى وغيرهما وبمكة عطاء وغيره ويرد كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما
ثم رددت أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب للأحرام وبني قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كما تطيب
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فترك هذا لأن رويت أن عمر كره ذلك ولا يجوز
لعالَم أن يدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد سواه فإن قلت قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر فإن جعلت الروايتين ثابتين معاً فاروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به وإن أدخلت التهمة على الراويين معاً فلا تدع الرواية عن أحد
أخذت عنه وأنت تتهمه * قلت للشافعي أفيجوز أن تهم الرواية قال لا إلا أن يروى حديثان عن رجل واحد
مختلفان فنذهب إلى أحدهما فأما رواية عن واحد لا معارض لها فلا يجوز أن تهم ولو جاز أن تهم لم يجز أن
نحتج بحديث المتهمين بغير معارض روايته فأما أن يروى عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً
ويروى آخر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يخالفه فليس هذه معارضة هذه رواية عن
رجل وهذه عن آخر وكل واحد منهما غير صاحبه ثم ثبتت على ما وصفت من مذهبك حتى تركت قول عمر
في المنبذ هو حر ولك ولاؤه وعليه نافية فقلت لا يكون للذي التقطه ولاؤه ولا أحسب حجة لك في هذا إلا
أن تقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهذا غير معتق ورويت عن عمر أنه بدأ في القسامة
المدعى عليهم فأبوا فردوا على المدعين فأبوا الأيمان فأغرم المدعى عليهم نصف الدية فخالفته أنت فقلت يبدأ
المدعون ولا تغرم المدعى عليهم إذا لم يخلف من أنه بدأ المدعين ولم يجعل على المدعى عليهم غرامة حين لم يقبل
المدعون أيمانهم ورويت عن عمر أنه قال في المؤمن يؤمن العليج ثم يقتله لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك الا قتله
خالفته وقلت لا يقتل مؤمن بكافر مع ما وصفنا مما تركت على عمر والرجل من الصحابة ثم تخلص إلى أن
ترك عليه لرأى نفسك ولا يجوز إذا كانت السنة حجة على قول من تركها أن لا يوافقها إلا أن تكون كذلك
أبداً ولا يجوز هذا القول المختلط المتناقض ورويت عن عمر في الضرس جل وعن ابن المسيب في الضرس
جلان ثم تركت عليهم ما عاقلوها ولا أعلم لك حجة في هذا أقوى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن
نجس وإن الضرس قد يسمى سناً ثم صرت إلى أن رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج
عن أبيها وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وربيعة وكل من عرفت قوله من كل أهل بلد
غير أصحابك لا أعلمهم يختلفون فيه فتركته لقياس زعمت على قول ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم
أحد عن أحد فقلت والجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورويت عن ابن عمر أنه سمع الإقامة
فأسرع المشى إلى المسجد فتركته عليه لا أعلم لك حجة في تركه عليه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوها
تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة ورويت عن ابن عمر أنه كان ينضح في عينيه الماء إذا اغتسل من
الجناية وخالفته ولم ترو عن أحد من الناس خلافه ورويت عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه إذا رفع رأسه من
الركوع ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ثم خالفته وهو يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لغير قول أحد من الناس رويته عنه ورويت عن ابن عمر أنه كان إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه

بالتمر ولا الملح بالملح الا
سواء بسواء عينا بعين
يدا بيد ولكن بيعوا
الذهب بالورق والورق
بالذهب والبر بالشعير
والشعير بالبر والتمر بالملح
والملح بالتمر يدا بيد كيف
شئتم ونقص أحدهما
الملح أو التمر وزاد أحدهما
من زاد أو ازداد فقد أربى
« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن موسى
ابن أبي تميم عن سعيد
ابن يسار عن أبي هريرة
أن رسول الله قال الدينار
بالدينار والدرهم بالدرهم
لا فضل بينهما » أخبرنا
مالك عن نافع عن أبي
سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تبعوا
الذهب بالذهب الا مثلا
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تبعوا
الورق بالورق الا مثلا
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تبعوا
غائباً منها بناجز » حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك أنه بلغه عن جده
مالك بن أبي عامر عن
عثمان بن عفان قال
قال رسول الله لا تبعوا
الدينار بالدينارين ولا
الدرهم بالدرهمين (قال

وجهه حتى يخرجهما في شدة البرد وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسجد على سبع فيها
الكفان خالفت ابن عمر فيما وافق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فاذا كنت تخالف ما رويت عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الطيب المحرم لقول عمر وما رويت عن عمر في تقرير البعير وهو محرم لقول ابن عمر وما
رويت عن ابن عمر فيما وصفنا وغيره لقول نفسك فلا أسمع العلم اذا اعلمك ولا أعلمك تدري لأى شئ
تحمل الحديث اذا كنت تأخذ منه ما شئت وتترك منه ما شئت ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم
تعتمدوا على أمر تعرفونه * فقلت للشافعي انما ذهبنا الى أن ثبت ما اجتمع عليه أهل المدينة دون البلدان كلها
فقال الشافعي هذه طريق الذين أبطلوا الأحاديث كلها وقالوا نأخذ بالاجماع الا أنهم ادعوا اجماع الناس
وادعيتهم أنتم اجماع بلد هم يختلفون على لسانكم والذي يدخل عليهم يدخل عليكم معهم للصمت كان أولى بكم
من هذا القول قلت ولم قال لانه كلام ترسلونه لا بعرفة فاذا سئلتهم عنه لم تقفوا منه على شئ ينبغي لأحد
أن يقبله أرايتم اذا سئلتهم من الذين اجتمعوا بالمدينة أنهم الذين ثبت لهم الحديث وثبت لهم ما اجتمعوا عليه
وان لم يكن فيه حديث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلتم نعم قلت يدخل عليكم في هذا
أمران أحدهما أنه لو كان لهم اجماع لم تكونوا وصلت الى الخبر عنهم الا من جهة خبر الانفراد الذي رددتم
مثله في الخبر عن رسول الله فان ثبت خبر الانفراد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به
والآخر أنكم لا تحفظون في قول واحد غيركم شيئا متفقاً فكيف تسمون اجماعاً لا تجدون فيه عن غيركم قولاً
واحداً وكيف تقولون اجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يختلفون على لسانكم وعند أهل
العلم فان قلتم انما ذهبنا الى أن اجماعهم أن يحكم أحد الأئمة أبو بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم بالمدينة
بحكم أو يقول القول فقال الشافعي انه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال ما قلتم وكان حكم الحاكم وقول
القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة الا علماء طاهر غير مستتر وهم يجمعون أنهم أعلم الناس بسنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأطلب الناس لما ذهب علمه عنهم منها يسألون عنها على المنبر وعلى المواسم وفي المساجد
وفي عوام الناس ويتدثرون فيخبرون بما يسألوا عنه فيقبلون من أخبرهم ما أخبرهم اذا ثبت لهم فاذا حكم
أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكمه الا وهو موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير مخالف لها
فان جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه من وجهة الانفراداتهم لما وصفت * فقلت للشافعي
هذا المعنى الذي ذهبنا اليه بأى شئ احتججت عليه (قال الشافعي) أول ما محتج به عليكم من هذا أنكم
لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل الا بخبر الانفراد الذي رددتم مثله اذا روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم الفرض من الله وما روى عن دونه لا يحل محل قول النبي صلى الله عليه وسلم أبداً فكيف أجزتم
خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورددتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت
للشافعي فاردت عليك فقال ما كان عنده في هذا شئ أكثر من الخروج منه وأنا أعلم ان شاء الله أنه يعلم أنه
يلزمه فهل عندكم في هذا حجة فقلت ما يحضرني قال * فقلت للشافعي وما جئت عليه سوى هذا فقال
الشافعي قد أوجدتكم أن عمر مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسئلته وتقواه قد حكم أحكاماً بلغه
في بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ فرجع عن حكمه الى ما بلغه عن رسول الله ورجع الناس عن بعض
حكمه بعده الى ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد يعزب عن الكثير الصحبة الشئ من العلم يحفظه
الأقل علماً وصحبة منه فلا يمنع ذلك من قبوله واكتفيت من ترديد هذا بما وصفت في كتابي هذا وكتاب جاع
العلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلمه أتترك لما زعم أن الصواب فيه
منكم قلت فكيف قال قد تتركتم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما تتركتموه وزعمتم لان الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء يخالفه ومنها ما تتركتموه لان ابن عمر خالفه ومنها ما تتركتموه لراى أنفسكم

الاحاديث التي توافق
حديث عبادة وكانت
مجتنا في أخذنا بها
وتركنا حديث أسامة
ابن زيد اذا كان ظاهره
يخالفها قول من قال
ان النفس على حديث
الأكثر أطيب لانهم
أشبهه أن يحفظوا من
الأقل وكان عثمان
وعبادته أسن وأشد تقدم
صحة من أسامة وكان
أبو هريرة وأبو سعيد
أكثر حفظا عن النبي
فبما علمنا من أسامة
فإن قال قائل فهل
يخالف حديث أسامة
أحاديثهم قيل إن كان
يخالفها فالجدة فيها دونه
لما وصفنا فإن قال قائل
تري هذا قيل والله أعلم
قد يحتمل أن يكون سمع
رسول الله يستل عن
الرباني صنفين مختلفين
ذهب بفضة وتمر بحنطة
فقال انما الرباني النسبة
مخفظة فأدى قول النبي
ولم يؤد مسئلة السائل
فكان ما أدى منه عند
من سمعه أن لا ربا الا في
النسبة

(باب من أقيم عليه حد
في شيء أربع مرات
ثم عادله)

* حدثنا الربيع قال

لا يخالف عمر فيه أحد يحفظ عنه فلو كان حكم الحاكم وقوله يقوم المقام الذي قلت كنت خارجا منه فيما
وصفنا وفيما روى الثقات عن عمر انكم اتخالفون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو رأي أنفسكم ومثلكم
وحفظت أنك تروى عن أبي بكر ستة أقاويل تركتم عليه منها خمسة اثنين في القراءة في الصلاة وأخرى
في نهيه عن عقار الشجر وتخريب العامر وعقر ذوات الأرواح الا لما كلة وحفظت أنك تركت على عثمان
أنه كان يخمر وجهه وهو محرم من روايتكم وغير ذلك وما تركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة
أضعاف ما تركت عليهم من روايتكم لغفلة ولقلة روايتكم وكثرة وايتهم فان ذهبتم الى غيرهم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم فلم ترووا عن أحد قط شيئا علمته الا تركتم بعض ما رويتم وان ذهبتم الى التابعين فقد
خالفتكم كثيرا من أقاويلهم وان ذهبتم الى تابعي التابعين فقد خالفتكم أقاويلهم مما رويتم وروى غيركم
ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئا يدل على ما رويتم وما تركنا من رواية غيركم أضعاف ما كتبنا فان أنصفتكم
بأقاويلكم فلا تشكوا في أنكم لم تذهبوا مذهبنا علمناه الا فارقتموه فان كانت حجتكم لازمة فالحكم بفراقها
غير محمود وان كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجة بما لا يلزم * قال فقلت للشافعي
فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بحجتنا فيما ذكرنا من الاجماع فأحب أن تحكي لي ما قلت وقال
لك فقال لي الشافعي فيما حكيت الكفاية مما لم أحك وما تصنع بما لم تقله أنت في حجتك * فقلت للشافعي
قد ذكرت الذي قام بالعدو في بعض ترك الحديث ووصفت أنه منسوب الى البصرة فقال لي الشافعي هو كما
ذكرت وقد جاء منه على ما لم تأت عليه لنفسك ولم أرفي مذهبه شيئا تقوم به حجة فقلت فاذا كرمته ما حضره
(قال الشافعي) قلت له أرايت الفرض علينا وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
أليس واحدا قال بلى فقلت اذا كان أبو بكر خليفة النبي صلى الله عليه وسلم والعامل بعده فورد عليه خبر
واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لا مدة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم يمكنه فيها أن يعمل
بالخبر فلا يترك ما تقول فيه قال أقول أنه يقبله ويعمل به فقلت قد ثبت اذا الخبر ولم يتقدمه عمل من أحد
بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت لانه لم يكن بينهما ما مام فيعمل بالخبر ولا يدعه وهو مخالف في هذا
حال من بعده (قال الشافعي) فقلت أرايت اذا جاء الخبر في آخر عمره ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره
وقد عاش أكثر من سنة يعمل فما تقول فيه قال يقبله فقلت فقد قبل خبر لم يتقدمه عمل (قال الشافعي)
لو أجبنا الى النصفة على أصل قولك يلزمك أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا بأن يعمل به من بعده أو يترك العمل لانه اذا كان الامام الأول أن يدعه لم يعمل به كان جميع من بعده
من الأئمة في مثل حاله لانه لا بد أن يتدبى العمل به الامام الأول أو الثاني أو من بعده قال فلا أقول هذا
(قال الشافعي) فما تقول في عمر وأبو بكر امام قبله اذا ورد عليه خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر ولم يخالفه
قال يقبله قلت أيقبله ولم يعمل به أبو بكر قال نعم ولم يخالفه قلت أفيثبت ولم يتقدمه عمل قال نعم قلت
وهكذا عمر في آخر خلافته وأولها قال نعم قلت وهكذا عثمان قال نعم قلت زعمت أن الخبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم يلزم ولم يتقدمه عمل قبله وقد ولي الأئمة ولم يعملوا به ولم يدعوه قال فلا يمكن أن تكون للنبي
صلى الله عليه وسلم سنة الا عمل بها الأئمة بعده (قال الشافعي) فقلت له وقد حفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء فقال نعم سنن كثيرة ولكن من أين ترى ذلك (قال
الشافعي) فقلت استغنى فيها بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعده وذلك أن بالخلق الحاجة
الى الخبر عنه وأن عليهم اتباعه ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال فقل لي ما علمت أنه ورد على من بعده
من خلفائه فلم يحك عنه فيه شيء قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون نجسة أو سقى صدقة
لا أشك أن قد ورد على جميع خلفائه لانهم كانوا القائمين بأخذ العشر من الناس ولم يحفظ عن واحد منهم فيها

شيء قال صدقت هذا بين قلت وله أمثال كثيرة قد كتبناها في غير هذا الموضع فقلت إذا كان يرد علينا الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه يخالفه فنصير إلى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن لكل غاية وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أتعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها عن غيرها قال نعم وقد سمعتك ذكرت ما لا أجهل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم القول بقوله توجد السنة بخلافه فإن وجدها رجع إليها وإن وجدها من بعده صار إليها فهذا يدل على ما ذكرت من استغناء السنة عما سواها وبالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاثين ألف رجل إن لم يزيدوا لعل لا تروى عنهم قولاً واحداً عن ستة نعم انما تروى القول عن الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة متفرقين فيه أو مجتمعين والأكثر التفرق فأين الإجماع (قال الشافعي) رحمه الله قلت له ضع لقولك إذا كان إلا كثر مثلاً قال نعم كأن نجسة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا قولاً متفقين عليه وقال ثلاثة قولاً يخالف القول لهم فالأكثر أولى أن يتبع فقلت هذا قلما يوجد وإن وجداً يجوز أن تعدد أجماعاً وقد تفرقوا موافقة قال نعم على معنى أن الأكثر مجتمعون قلت فإذا كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من العدد على ما وصفت فهل فيمن لم تروا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة موافقة إلا كثر فيكونون أكثر بعددهم ومن وافقهم أو موافقة الثلاثة الأقلين فيكون الأقلون إلا كثرين عن وافقهم لا تدري لعلمهم متفرقون ولا تدري أين الأقل وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ممن له أن يقول في العلم قال ما أدري كيف قولهم لو قالوا وإن لهم أن يقولوا قلت والصدق فيه أبدأ أن لا يقول أحد شيئاً لم يقله أحد أنه قاله ولو قلت وافقوا بعضهم قال غيرك بل خالفوه قال ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا خالفوا بالصمت قلت هذا الصدق قلت فترى ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم (قال الشافعي) وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعوا التابعين قال وكيف تقول أنت قلت ما علمت بالمدينة ولا بأفق من آفاق الدنيا أحداً من أهل العلم ادعى طريق الإجماع (١) إلا بالفرض وخاص من العلم الأحثنا ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد ولقد ادعاه بعض أصحاب المشرقين فأنكر عليه جميع من سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه وقالوا أو من قال ذلك منهم لو أن شيئاً روى عن نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن نفر من التابعين فلم يرو عن مثلهم خلافتهم ولا موافقتهم ما دل على إجماع من لم يرو عنه منهم لأنه لا يدري مجتمعون أم متفرقون لو قالوا وسمعت بعضهم يقول لو كان بيننا من السلف مائة رجل وأجمع منهم عشرة على قول أيجوز أن ندعى أن التسعين مجتمعون معهم وقد نجدهم يختلفون في بعض الأمور ولو جاز لنا إذا قال لنا قائل شيئاً أخذنا به لم نحفظ عن غيره قولاً يخالفه ولا يوافقه أن ندعى موافقته جاز غيرنا ممن خالفنا أن يدعى موافقته له ومخالفتنا ولكن لا يجوز أن يدعى على أحد فيما لم يقل فيه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي فكيف يصح أن تقول إجماعاً قلت يصح في الفرض الذي لا يسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يضير جهله على العوام والذي انما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقليل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحداً من قولين نقول لا نعلمهم اختلفوا فيما لا نعلمهم اختلفوا فيه ونقول فيما اختلفوا فيه اختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبهه أقاويلهم بالكتاب والسنة وإن لم يوجد عليه دلالة من واحد منهما قلما يكون إلا أن يوجد أو أحسنها عند أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روى هذا القول عن نفر اختلفوا فيه فذهبنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع فإن الإجماع قضاء على من لم يقل ممن لا ندري ما يقول لو قال وادعاه رواية الإجماع وقد يوجد مخالف فيما ادعى فيه الإجماع

(١) كذا في النسخة ولعل أصله كان بالفرض أو خاص الخ تأمل

أخبرنا محمد بن اسمعيل
عن ابن أبي ذئب عن
الحريث بن عبد الرحمن
عن أبي سلمة عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال وذكر فاجلدوه
وذكر الحديث (قال
الشافعي) وقد بلغني
عن الحريث بن عبد
الرحمن فضل وعنده
أحاديث حسنة ولم
أحفظ عن أحد من
أهل العلم بالرواية عنه
إلا ابن أبي ذئب ولا
أدري هل كان يحفظ
الحديث أولاً وقد روى
من وجه عمرو بن شعيب
أن النبي قال من أقيم
عليه حد في شيء
أربع مرات أو ثلاث
مرات « قال الربيع
أننا شككت » ثم أتى به
الرابعة أو الخامسة قتل
أو خلع وروى من
حديث أبي الزبير من
أقيم عليه حد أربع
مرات ثم أتى به الخامسة
قتل ثم أتى النبي صلى الله
عليه وسلم برجل قد أقيم
عليه الحد أربع مرات
ثم أتى به الخامسة فذه
ولم يقتله (قال الشافعي)
رحمه الله فإن كان شيء
من هذه الأحاديث ثبت
عن النبي فقد روى عن

النبى بسننه بحديث ابى
الزبير وقدر روى عن
النسبى مثلها ونسخته
مرسلا * حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعى
قال أخبرنا سفيان عن
الزهري عن قبيصة بن
ذؤيب أن النبى صلى
الله عليه وسلم قال ان
شرب فأجلده فان قال
قائل فهل فى هذا حجة
غير ما وصفت قبل نعم
* أخبرنا الثقة عن
جاء عن يحيى بن
سعيد عن أبى أمامة بن
سهل بن حنيف عن
عثمان أن رسول الله
قال لا يحل دم مسلم الا
من احدى ثلاث كفر
بعد ايمان أو زنا بعد
احصان أو قتل نفس
بغير نفس (قال
الشافعى) رحمه الله
وهذا حديث لا يشك
أهل العلم بالحديث
فى ثبوته عن النبى صلى
الله عليه وسلم قال فان
قال قائل قد يحتمل أن
يكون هذا على خاص
ويكون من أمر بقتله
فنقتله بنص أمره
فلا يكونان متضادين
ولا أحدهما ناسخا
للآخر الا بدليل على
أن أحدهما ناسخ
للآخر قيل له فلا
نعلم أحدا من أهل

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى فقال قد علمت أنهم اختلفوا فى رأى الذى لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة
أفيوجد فيما اختلفوا فيه كتاب وسنة قلت نعم قال وأين قلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود وأبو موسى الأشعري لا تحل المرأة حتى
تغتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا الى أن الاقراء الحيض وقال هذا ابن المسيب وعطاء وجماعة من التابعين
والمفتين بعدهم الى اليوم وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر الاقراء الاطهار فاذا طعنت فى الدم من
الحيضة الثالثة فقد حلت وقال هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين الى اليوم وقال الله تعالى وأولات
الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فقال على بن أبى طالب تعتد آخر الأجلين وروى عن ابن عباس مثل قوله
وقال عمر بن الخطاب اذا وضعت ذابطنها فقد حلت وفى هذا كتاب وسنة وفى الاقراء قبله كتاب ودلالة من
سنة وقال الله جل ثناؤه للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر (١) فهى تطليقة وروى عن عثمان
وزيد بن ثابت خلافة وقال على بن أبى طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم من الانصار
لا يقع عليها طلاق ويوقف فاما أن ينفى واما أن يطلق ومسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فأنكر
المسح على بن أبى طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم بالنبى صلى الله عليه وسلم ومسح عمر
وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علم به والناس مختلفون فى هذه الأشياء وفى كل واحد منها كتاب
أو كتاب وسنة قال ومن أين ترى ذلك فقلت تحتمل الآية المعنيين فيقول أهل اللسان بأحدهما ويقول
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذى يخالفه والآية محتملة لقولهما معالاتساع لسان العرب واما السنة فتذهب
على بعضهم وكل من ثبتت عنده السنة قال بها ان شاء الله ولم يخالفها لان كثيرا منها يأتى واضحا ليس فيه
تأويل (قال الشافعى) وذكر له مس الذكرفان عليا وابن عباس وعمار بن ياسر وحذيفة وابن مسعود
لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدينة لا يرون منه الوضوء وسعدا وابن عرييان فيه الوضوء وبعض
التابعين بالمدينة وفيه للنبى صلى الله عليه وسلم سنة بأن يتوضأ منه أخذنا بها وقدر روى عن سعيد أنه لا يرى
منه الوضوء (قال الشافعى) رحمه الله وقلت الاجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى
الاجماع من المشرقين حكاية خبر الواحد الذى لا يقوم به حجة فنظمه فقال حدثنى فلان عن فلان وترك أن
يتكلف هذا فى الاجماع فيقول حدثنى فلان عن فلان لنص الاجماع الذى يلزم أولى به من نص الحديث
الذى لا يلزم عنده قال انه يقول يكثر هذا عن أن ينص فقلت له فينص منه أربعة وجوه أو خمسة فقد طلبنا
أن نجدهما يقول فساو جدهنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الاجماع متفرقا فيه (قال الشافعى)
فقال فان قلت اذا وجدت قرنا من أهل العلم ببلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك
اجماعا وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم فلا يكون الا أكثرهم يتفقون على شئ بجهالة ما كان
قبلهم ولا يتركون ما قبلهم أبدا الا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه وان لم يذكره قلت أفرايت اذا
أجرت لهم خلاف من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم لشيء علموه أتجيز ذلك بتوهمك
عليهم أنهم لا يدعونه الا بحجة ثابتة وان لم يذكروها وقد يمكن أن لا يكونوا علموا قول من قبلهم فقالوا بأرائهم
أتجيز لمن بعدهم أن يدعوا عليهم أقاويلهم التى قبلتها منهم ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها الا
بحجة وان لم يذكروها قال فان قلت نعم قلت اذا جعل العلم أبدا لا تحرين كما قلت أولا قال فان قلت لا
قلت فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم قال فان قلت أجيز بعض ذلك دون بعض قلت فاما زعمت أنك

(١) كذا فى النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل أصله روى عن سعيد وأبى بكر اذا مضت أربعة أشهر فهى
تطليقة وروى عن عثمان الخ كما يؤخذ ذلك مما سبق قريبا فحرر كتبه مصححه

أنت العلم فما أجزت جاز وما رددت ردًا فتجعل هذا الغيرك في البلدان فإمن بلاد المسلمين بلد الا وفيه علم قد صار أهله الى اتباع قول رجل من أهله في أكثر أقاويله أفترى لأهل مكة حجة أن قلدا وعطاء فساو افقه من الحديث وافقوه وما خالفه خالفوه في الأ أكثر من قوله أو ترى لأهل البصرة حجة بمثل هذا في الحسن أو ابن سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وإبراهيم ولأهل الشام وكل من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من بعدهم وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة وعلى كل مسلم اتباعهما قال فتقول أنت ماذا قلت أقول ما كان الكذب والسنة موجودين فالعذر عن سمعهما مقطوع الا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك صرنا الى أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا فيه الى التقليد أحب إلينا وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فنتبع القول الذي معه الدلالة لان قول الامام مشهور بأنه يلزمه الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر ممن يفتي الرجل أو النفر وقد يأخذ بفتياه أو يدعها أو أكثر المفتين يفتون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا تعني العامة بما قالوا وعنايتهم بما قال الامام وقد وجدنا الأئمة يتدوّن فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أرادوا أن يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر ولا يستنكفون على أن يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين في موضع أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم والعلم طبقات شتى الاولى الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة ثم الثانية الاجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم له مخالفاتهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الخامسة القياس على بعض الطبقات ولا يصار الى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى وبعض ما ذهبتم اليه خلاف هذا ذهبت الى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالمدينة قول نفر من التابعين متابعا للأغلب الأكثر من قول من قال فيه نتابعهم وان خالفهم أحد منهم كان أقل عددا منهم فنترك قول الأغلب الأكثر أكثر لما تقدم قبله أو لأحد في دهرهم أو بعدهم قلت نعم قال فاذكر من واحدنا قلت ان ابن الفحل لا يحرم قال فن قاله من التابعين أو السابقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد قال أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلى الانصاري أن رجلا أرضعته أم ولد رجل من مزينة وللزينة امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعت الرجل وأنها ولدت من المزني جارية فلما بلغ ابن الرجل وبلغت بنت الرجل خطبها فقال له الناس ويلك انها أختك فرفع ذلك الى هشام بن اسمعيل فكتب فيه الى عبد الملك فكتب اليه عبد الملك انه ليس ذلك برضاع * أخبرنا الشافعي أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضعه بنت أبي بكر ولا يدخل عليها من أرضعه نساء بني أبي بكر (قال) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن أمه زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير فقالت زينب بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل علي وأنا أمتشط فإخذ بقرن من قرون رأسي فيقول أقبلني علي فتدنيني أرام أنه أبي وما ولد فهم اخوتي ثم ان عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل الى نخطب أم كلثوم بنتي على حرة بن الزبير وكان حرة الكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له انما هي بنت أخته فأرسل الى عبد الله انما أردت بهذا المنع لما قبلك ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم اخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك باخوة فأرسلني فسلني عن هذا فأرسلت فسألت وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمّهات المؤمنين فقالوا الهان الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا فأنكحها إياه فلم تزل عنده حتى هلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن بعض آل رافع بن خديج أن

من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم أتى به خامسة أو سادسة أقيم ذلك الحد عليه ولم يقتل وفي هذا دليل على أن ما روى عن النبي أن كان ثابتا فهو منسوخ مع أن دلالة القرآن بما وصفت بينة فإن قال وأين دلالة القرآن قيل إذا كان الله وضع القتل موضعاً والحد موضعاً فلا يجوز والله أعلم أن يوضع القتل موضع الحد إلا بشيء ثابت عن النبي لا يخالف له ولا ناسخ

(باب لحوم الضحايا)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك كلوا و تزودوا واذكروا * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا

بعد ثلاث قال عبد الله
ابن أبي بكر فذكرت
ذلك لعمة فقالت صدق
سمعت عائشة تقول دف
ناس من أهل البادية
حضره الاضي في زمان
رسول الله فقال رسول
الله ادخروا لثلاث
وتصدقوا بما بقي قالت
فلما كان بعد ذلك قلنا
لرسول الله لقد كان
الناس ينتفعون من
ضحاياهم يحملون منها
الولد ويتخذون منها
الأسقية فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وما ذاك أو كما قال قالوا
يا رسول الله نهيت عن
أكل لحوم الضحايا بعد
ثلاث فقال رسول الله
إنما نهيتكم من أجل
الدافة التي دفت حضرة
الاضي فكلوا وتصدقوا
وادخروا (قال) فيشبه أن
يكون انما نهى رسول
الله عن امساك لحوم
الضحايا بعد ثلاث إذ
كانت الدافة على معنى
الاختيار لا على معنى
الفرض وانما قلت
يشبه الاختيار لقول الله
عز وجل في البدن فاذا
وجبت جنوبها فكلوا
منها وأطعموا وهذه
الآية في البدن التي
يتطوع بها أصحابها لا
إلتي وجبت عليهم قبل

رافع بن خديج كان يقول الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن
سليم بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا
عبد العزيز بن محمد عن مروان بن عثمان بن أبي المعلى أن عبد الملك كان يرى الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم
شيئا قلت لعبد العزيز بن عبد الملك قال ابن مروان (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن
سليم بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاعة من قبل الرجال تحرم شيئا
قال عبد العزيز وذلك كان رأى ربيعة ورأى فقها ثلثا وأبو بكر حدث عمرو بن الشريد عن ابن عباس في القحاح
واحد وقال حديث رجل من أهل الطائف وما رأيت من فقهاء أهل المدينة أحد يشك في هذا إلا أنه روى
عن الزهري خلافا لهم فالافتقار إليه وهو لأكثر وأعلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن
الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاء عبي من الرضاعة أفلح بن أبي القعيس يستأذن علي بعد ما ضرب الحجاب
فلم آذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال أنه عمل فأذنوا له فقال وما في هذا حديثها أم أبي بكر
أرضعته فليس هذا برضاع من قبل الرجل ولو كان من قبل الرجل كانت عائشة أعلم بمعنى ما تركت وكان
أصحاب رسول الله والتابعون ومن أدركناه متفقين أو أكثرهم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على خلاف سنة ولا
يدعون شيئا إلا ما هو أقوى منه قال قد كان القاسم بن محمد ينكر حديث أبي القعيس ويدفعه دفعا شديدا
ويحتج فيه أن رأى عائشة خلافه (قال الشافعي) فقلت له أتجد بالمدينة من علم الخاصة أولى أن يكون
علما ظاهرا عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل فقد تركناه وتركتوه ومن يحتج بقوله إذا كنا نجد في
الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل من سميننا من
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبا عمل أكثر من روى
عنه بالمدينة إذا خالف حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم نصا ليس من هذا الحديث لعلمهم بحديث النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا قلت فقد تركت من تحتج بقوله هذا ولا أعلم له حجة في تركه إلا ما ثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولاد فقال لي فلذلك تركته فقلت نعم فإنما يختلف
بنعمة الله قولي في أنه لا أذهب إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء إلى أن أدعه لأكثر وأقل مما خالفنا
في لبن الفحل وقد يمكن أن يتأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان من النساء دون الرجال فأخذت
بأنظر معانيه وإن أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكثر من روى عنه بالمدينة ولو ذهبت إلى الأكثر وتركتم
خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عدت ما قال الأكثر من المدنيين أن لا يحرم لبن الفحل (قال
الشافعي) وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه بكرا
الحرفي ديتة وقال الزهري وإن ناسا يقولون يقوم سلعة فالزهري قد جمع قول أهل المدينة ابن المسيب ومن
خالفه فخرج صاحبكم من جميع ذلك وهذا عندكم كالأجاعة ما هو دونه عندكم إجماع بالمدينة وقلتم قولا
خارجا من قول أهل العلم بالمدينة وأقارب بني آدم وذلك أنكم قلتم مرة كما قال ابن المسيب جراحه في ثمنه
بكرا الحرفي ديتة في الموضحة والمأمومة والمنقلة ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى فقلتم يقوم سلعة
فيكون فيها نقصه فلم تحضوا قول واحد منهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن
سهل بن سعد الساعدي أن رجلا خطب إلى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
في صداقها التمس ولو خاتما من حديد وحفظنا عن عمر قال في ثلاث قبضات من زبيب فهو مهر (قال
الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال
لم تحل الموهوبة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطا حلت له * أخبرنا ابن أبي يحيى قال

أن تطلو غوايبها وانما
أكل النبي صلى الله
عليه وسلم من هديه أنه
كان تطوعاً فاما واجب
من الهدى كله فليس
لصاحبه أن يأكل منه
شيئاً كالأكل له أن
يأكل من زكاته ولا
من كفارته شيئاً وكذلك
ان واجب عليه أن
يخرج من ماله شيئاً
فأكل بعضه فلم يخرج
ما وجب عليه بكاله
وأحب لمن أهدي نافلة
أن يطعم البائس الفقير
لقول الله فكلوا منها
وأطعموا البائس الفقير
وقوله وأطعموا القانع
والمعسر القانع
هو السائل والمعسر
الزائر والمأز بلا وقت
فاذا أطعم من هؤلاء
واحداً أو أكثر فهو
من المطعمين فأحب
إلى ما أكثر أن يطعم ثلثاً
ويهدي ثلثاً ويدخر ثلثاً
ويهبط به حيث شاء
والضحايا من هذه السبيل
والله أعلم وأحب أن
كانت في الناس مخصة
أن لا يدخر أحد من
أصحابه ولا من هديه
أكثر من ثلاث لأمر
النبي صلى الله عليه
وسلم في الدافة أن
ترك رجل أن يطعم من
هدى تطوع أو أضيعة
فقد أساء وليس عليه

سألت ربيعة كم أقل الصداق قال ما تراضي به الأهلون فقلت وان كان درهما قال وان كان نصف درهم
قلت وان كان أقل قال لو كان قبضة حنطة أو حبة حنطة قال فهذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه
وسلم وخبر عن عمر وعن ابن المسيب وعن ربيعة وهذا عندكم كالأججاع وقد سألت الدراوردي هل قال
أحد بالمدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار فقال لا والله ما علمت أحداً قاله قبل مالك وقال الدراوردي
أراه أخذته عن أبي حنيفة * قلت للشافعي فقد فهمت ما ذكرت وما كنت أذهب في العلم إلا إلى قول أهل
المدينة فقال الشافعي ما علمت أحداً التحل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافاً لأهل المدينة منكم
ولو شئت أن أعد عليكم ما أملا به ورقاً كثيراً ما خالفتم فيه كثيراً من أهل المدينة عددها عليكم وفيما ذكرت
لك ما دلل على ما وراءه ان شاء الله * فقلت للشافعي ان لنا كتاباً قد صرنا إلى اتباعه وفيه ذكر ان الناس اجتمعوا
وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا (قال الشافعي) فقد أوضحت لكم ما يدل لكم على أن ادعاء
الأججاع بالمدينة وفي غيرها لا يجوز أن يكون وفي القول الذي ادعيت فيه الأججاع اختلاف وأما قلتم
الأمر المجتمع عليه مختلف فيه وان شئتم مثلت لكم شيئاً أججع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه قلت
فاذكر ذلك قال تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن سجود القرآن أحد عشر ليس في الفصل منها شيء قلت
نعم (قال الشافعي) وقد روي عن أبي هريرة أنه سجد في إذا السماء انشقت وأخبرهم أن النبي سجد
فيها وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة من القراء أن يسجدوا في إذا السماء انشقت وأن عمر سجد في النجم
قلت نعم وأن عمر وابن عمر سجدوا في سورة الحج سجدتين قلت نعم قال فقد رويتم السجود في الفصل عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز فمن الناس الذين أجعوا على السجود دون الفصل
وهؤلاء إلا ثمة الذين ينتهي إلى أقوالهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أحد السجود في الفصل ولو
رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أججع الناس وهم مختلفون قلت فتهقول أنت أججع الناس
أن الفصل فيه سجود قال لا أقول اجتمعوا ولكن أعزى ذلك إلى من قاله وذلك الصديق ولا أدعي الأججاع
إلا حيث لا يدفع أحد أنه أججاع أفترى قولكم اجتمع الناس أن سجود القرآن إحدى عشرة ليس في الفصل
منها شيء يصح لكم أبداً قلت فعلى أي شيء أكثر الفقهاء قال على أن في الفصل سجوداً كثيراً صحابنا على أن
في سورة الحج سجدتين وهم يرون ذلك عن عمر وابن عمر وهذا مما أدخل في قوله اجتمع الناس لأنكم
لا تعدون في الحج السجدة وترعون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأى الناس يجتمعون وهو يروي عن عمر
وابن عمر أنهم سجدوا في الحج سجدتين أو تعرفون أنكم احتججتم في اليمين مع الشاهد على من خالفه وقد احتجوا
عليكم بالقرآن فقلتم أرايتم الرجل يدعي على الرجل الحق أليس يحلف له فان لم يحلف رد اليمين على المدعي
حلف وأخذ حقه وقلتم هذا ما لا شك فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فاذا أقربهم هذا فيقر
باليمين مع الشاهد وأنه ليكتفي من هذا بثبوت السنة ولكن الانسان يحب أن يعرف وجه الصواب فهذا
تبيان ما أشكل من ذلك ان شاء الله قال بلى وهكذا نقول (قال الشافعي) أفترى قول الذين خالفوك في اليمين
مع الشاهد يقولون بما قلتم قلت مما ذا قال أتعرفونهم يحلفون المدعي عليه فان نكل رد اليمين على المدعي
فان حلف أخذ حقه قلت لا (قال الشافعي) وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبداً وأنهم يزعمون أن رد
اليمين خطأ وأن المدعي عليه اذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق قلت بلى قال فقد رويتم عليهم ما لا يقولون
قلت نعم ولكن لعله زلل (قال الشافعي) أو يجوز الزلل في الرواية عن الناس ثم عن الناس كافة وان جاز الزلل
في إلا أكثر جاز في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل لأنكم اذا زللتم
في أن تروا عن الناس عامة فعلى أهل المدينة لأنهم أقل من الناس كلهم (قال الشافعي) وقولكم في اليمين
مع الشاهد نكتفي منها بثبوت السنة حجة عليكم أنتم لا ترون فيها الأحاديث جعفر عن أبيه منقطعا

أن يعود للضحية وعليه
أن يطعم إذا جاءه قانع
أو معتراً أو بأش فقير
شيأ ليكون عوضاً مما
منع وأن كان في غير أيام
الاضحى (قال) ومن ضحى
قبل الوقت الذي يمكن
الامام أن يصلي فيه بعد
طلوع الشمس ويتكلم
فيفرح فأراد أن يضحي
أعاد ولا أنظر إلى انصراف
الامام اليوم لأن منهم
من يؤخرو ويقدم وكذلك
لوقدم الامام فصلى
قبل طلوع الشمس
فضحى رجل أعاد انما
الوقت في قدر صلاة
النبي التي كان يضعها
موضعها

باب العقوبات في المعاصي

(قال الشافعي) كانت
العقوبات في المعاصي
قبل أن ينزل الحد ثم
نزلت الحدود ونسخت
العقوبات فيما فيه
الحدود * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن النعمان بن
مرة أن رسول الله قال
ما تقولون في الشارب
والسارق والزاني وذلك
قبل أن تنزل الحدود
فقالوا الله ورسوله أعلم
فقال رسول الله هن

ولا ترو ون فيها حديثاً يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهرى وعروة ينكرانها
بالمدينة وعطاء ينكرها بمكة فإن كانت تثبت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنتم
لا تحفظون أن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل باليمن مع الشاهد فإن كنتم تثتموها باجماع
التابعين بالمدينة فقد اختلفوا فيها وإن كنتم تثتموها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثتموها به قلت
فأنت تثتمها قال من غير الطريق الذي تثتموها بحديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل به
ولا اجماع ولو لم تثبت العمل واجماع كان بعيداً من أن تثبت وهم يحتجون عليها بقرآن وسنة (قال الشافعي)
وزعمت أن ما أشكل فيما احتججتكم به مما رويتم على الناس أنهم في البلدان لا يخالفون فيه والذين يخالفونكم
في اليمن مع الشاهد يقولون نحن أعطينا بالنكول عن اليمن فبالسنة أعطينا ليس في القرآن ذكر عين
ولانكول عنها وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة
الشهادات إلا بشاهدين أو شاهد وامرأتين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججتكم به عليهم ليست
عليهم فيه حجة والله المستعان انما الحجة عليهم في غير ما احتججتكم به وإذا احتججتكم بغير حجة فهو أشكال ما بان من
الحجة لا بيان ما أشكل منها (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحرث أن لم أكن سمعته من عبد الله
عن مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
قضيا في المظلة نصف دية الموضحة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن الثوري عن يزيد
ابن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرني من سمع ابن نافع
يذكر عن مالك بهذا الاسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك أن لم نعلم أحد من الأئمة في القديم ولا
في الحديث أفتى فيمادون الموضحة بشئ (قال الشافعي) فنفتي أن يكون أحد من الأئمة في قديم أو حديث
قضى دون الموضحة بشئ وأنتم والله يغفر لنا ولكم تروون عن امامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما
قضيا فيمادون الموضحة بشئ موقت ولست أعرف لمن قال هذا مع روايته وجهه ذهب اليه والله المستعان
وما عليه أن يسكت عن رواية ما روى من هذا أو أذا رواه فلم يكن عنده كإرواءه أن يتركه وذلك كثير
في كتابه ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه رأيته لو وجد كل وال من الدنيا (٣) شيئاً تركه يقضى فيما
دون الموضحة بشئ كان جائزاً له أن يقول لم نعلم أحد من الأئمة قضى فيها بشئ وقد روى عن امامين
عظيمين من أئمة المسلمين أنهم ما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس امام ولا أمير تركه أن قضى فيمادون
الموضحة بشئ ولا نجد وقد رويناه أن يزيد بن ثابت قد قضى فيمادون الموضحة حتى في الدامية فإن قال رويت
فيه حديثاً واحداً أفرايت جميع ما ثبت مما أخذه انما روى فيه حديثاً واحداً هل يستقيم أن يكون يثبت
بحديث واحد فلم يكن له أن يقول ما علمنا أولاً يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما رويت وثبت من
حديث واحد * قال سألت الشافعي من أي شئ يجب الوضوء قال من أن ينام الرجل مضطجعاً أو يحدث
من ذكر أو دبر أو يقبل امرأته أو يمسها أو يمس ذكره قلت فهل قال قائل ذلك (قال الشافعي) نعم قد
قرأنا ذلك على صاحبنا والله يغفر لنا وله قلت ونحن نقوله قال الشافعي انكم تجمعون أنكم توضحون من مس
الذكر والمس والجلس للمرأة فقلت نعم قال فتعلم من أهل الدنيا خلقاً ينفي عن نفسه أن يوجب الوضوء إلا من
ثلاث فأنت توجب الوضوء من اثنين أو ثلاث سواء من اضطرركم إلى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحد من
بنى آدم غيركم والله المستعان ثم توكدونه بأن تقولوا الأمر عندنا قال فإن كان الأمر عندكم اجماع أهل
المدينة فقد خالفتموهم وإن كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها فما علمت قبلك أحد اتكلم بها وما كملت
منكم أحد أقط فرأيت أنه يعرف معناها وما ينبغي لكم أن تجهلوا إذا كان يوجد فيه ما ترون والله أعلم

(كتاب جماع العلم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال لم أسمع أحدا نسبته للناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لمن بعدهم إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواهما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والافارقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقا متباينا وتفرق غيرهم من نسبته العامة إلى الفقه فيه تفرقا ما بعضهم فقد أكثر من التقليد والتخفيف من النظر والغفلة والاستعجال بالرياسة وسأمثل لك من قول كل فرقة عرفتهم أمثالا يدل على ما وراءه إن شاء الله تعالى

(باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل ينسب إلى العلم مذهب أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه لله فرائض أنزلها الوشك شاك قد تلبس عليه القرآن بحرف منها استتبعته فان تاب والافتلتته وقد قال الله عز وجل في القرآن تبينا للكل شيء فكيف جاز عند نفسك أو لأحد في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاء ذوا باحة وكثر ما فرقت بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجدتكم ومن ذهب مذهبك لا تبرؤن أحد القيمينوه وقد تمتوه في الصدق والحفظ ولا أحدا لقيت ممن لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ فلان في حديث كذا أو فلان في حديث كذا ووجدتكم تقولون لو قال رجل لحديث أحلتهم به وحرمتهم من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستنبوه ولم تزيدوه على أن تقولوا له بثما قلت أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهره واحد عند من سمعه بخبر من هو كما وصفتم فيه وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها قال فقلت إنما تعطى من وجه الاحاطة ومن جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة وإن أعطيناها كلها فبعضها أثبت من بعض قال ومثل ماذا قلت أعطائي من الرجل بأقراره وبالبينة وإبائه اليمين وحلف صاحبه والاقرار أقوى من البينة والبينة أقوى من إباء اليمين وعين صاحبه ونحن وإن أعطينا بها عطاء واحد فأسبابها مختلفة قال وإذا قمنا على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرت من أمركم بقبول أخبارهم وما جئكم فيه على من ردها قال ولا أقبل منها شيئا إذا كان يمكن فيهم الوهم ولا أقبل إلا ما أشهده على الله كما أشهد بكتابه الذي لا يسع أحد الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الاحاطة وليس بها فقلت له من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دل عليه علم بهما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كنت لم تشاهدهم خبر الخاصة وخبر العامة قال نعم قلت فقد رددتها إن كنت تدين بما تقول قال أفترجدني مثل هذا مما تقوم به لك الحججة في قبول الخبر فإن أوجده كان أزيد في إيضاح محتمل وأثبت للحجة على من خالفك وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك فقلت إن (١) كذا في النسخة وفيه سقط وتحريف لم نهتد إليهما فقرر وقد انفردت هنا نسخة سقيمة جدا لم نعثر على غيرها بعد البحث والتنقيب وننتهي إلى كتاب القرعة كتبه رحمه الله

فواحش وفيهن عقوبات
وأسوأ السرقة الذي
يسرق صلاته ثم ساق
الحديث قال ومثل معنى
هذا في كتاب الله قال
واللاقي يأتين الفاحشة
من نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم
فان شهدوا فأمسكوهن
في البيوت حتى يتوفاهن
الموت إلى آخر الآية
فكان هذا أول العقوبة
للزانيين في الدنيا ثم نسخ
هذا عن الزناة كلهم
الحرة والعبد والبكر
والثيب فحذف الله البكرين
الحرين المسلمين فقال
الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة * حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة عن ابن
عباس أنه قال سمعت
عمر بن الخطاب يقول
الرجم في كتاب الله
على من زنى إذا أحسن
من الرجال والنساء
إذا قامت عليه البينة أو
كان الحبل أو الاعتراف
* أخبرنا مالك عن
يحيى بن سعيد أنه سمع
سعيد بن المسيب يقول
قال عمر يا كم أن تهلكوا
عن آية الرجم أن يقول
قائل لا أحد حدين في

كتاب الله فقد رجم
رسول الله ورجنا والذي
نفسى بيده لولا أن
يقول الناس زاد عمر في
كتاب الله لكتبته الشيخ
والشيخة اذا زنيا
فارجوهما البتة فانا قد
قرأناها * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك وابن عيينة عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله عن أبي
هريرة وزيد بن خالد
وزاد سفيان وسئل أن
رجلا ذكر أن ابنه زنى
بامرأة رجل فقال
رسول الله لا قضين
بينكما بكتاب الله فخلد
ابنه مائة وغربه عاما
وأمر أن يسا أن يغدو
على امرأة الآخر فان
اعترفت فارجها
فاعترفت فارجها (قال
الشافعي) رحمه الله
كان ابنه بكرا وامرأة
الآخر ثيبا قال فذكر
رسول الله عن الله حد
البكر والثيب في الزنا
فدل ذلك على مثل
ما قال عمر من حد
الثيب في الزنا (قال
الشافعي) قال الله
جل ثناؤه في الأماء فاذا
أحصن فان اثنين
بفاحشة فعليه نصف
ما على المحصنات من
العذاب فعقلنا عن الله

سلكت سبيل النصفة كان في بعض ما قلت دليل على أنك مقسم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه
وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تغفل من أمر دينك قال فاذ كر شيئا أن حضرك قلت
قال الله عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة
قال فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله فما الحكمة قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفيمكن
أن يكون يعلمهم الكتاب جملة والحكمة خاصة وهي أحكامه قلت تعني بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل
ما بين لهم في جملة الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيرها فيكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه
وبين كيف هي على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال انه ليحتمل ذلك قلت فان ذهبت هذا المذهب
فهو في معنى الاول قبله الذي لا تصل اليه الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ذهبت مذهب
تكرير الكلام قلت وأيهما أولى به اذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئا واحدا قال يحتمل
أن يكونا كما وصفت كتابا وسنة فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئا واحدا قلت فأظهرهما أولا هما وفي
القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهبت اليه قال وأين قلت قول الله عز وجل واذ كن من أمرنا يتلى في
بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خفيا فأخبر أنه يتلى في بيوتهن شيئا قال فهذا القرآن
يتلى فكيف تتلى الحكمة قلت انما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال فهذه آيتين في
أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت افترض الله علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت
قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما وقال الله عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم قال ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو كان كما قال بعض أصحابنا ان الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكمته انما هو لما أنزله لكان من لم يسلم له أن ينسب اليه التسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لقد
فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره فقال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قال انه ليقين
في التنزيل أن علينا فرضا أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت
والفرض علينا وعلى من هو قبلنا ومن بعدنا واحد قال نعم فقلت فان كان ذلك علينا فرضا في اتباع أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنحيط أنه اذا فرض علينا شيئا فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه قال نعم
قلت فهل تجد السبيل الى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد
قبلك أو بعده ممن لم يشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
في أن لا آخذ ذلك الا بالخبر لما دلني على أن الله أوجب على أن أقبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وقلت له أيضا يلزمك هذا في نسخ القرآن ومنسوخه قال فاذ كرمه شيئا قلت قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين وقال في الفرائض ولا توبة لكل واحد
منهم ما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له إخوة فلأمه
السدس فرغمنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آية الفرائض نسخت الوصية للوالدين والأقربين
فلو كنا ممن لا يقبل الخبر فقال قائل الوصية نسخت الفرائض هل نجد الحججة عليه الا بالخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال هذا شبهه بالكتاب والحكمة والحجة لك ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد صرت الى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرته وما في مثل معانيه من كتاب الله وليس
تدخلني أنفة من اظهار الانتقال عما كنت أرى الى غيره اذا بان الحججة فيه بل أتدين بأن على الرجوع عما

ان على الامم ضرب
نجسين لانه لا يكون
النصف الامم يتجزأ
فاما الرجيم فلا نصف له
لان المرجوم قد يموت
بأول حجر وقد لا يموت
الابعد كثير من الحجارة
* أخبرنا عبد الوهاب
عن يونس بن عبيد عن
الحسن عن عباد بن
الصامت أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال خذوا
عني قد جعل الله لهن
سبيلا البكر بالبكر
جلده مائة وتغريب عام
والثيب بالثيب جلده مائة
والرجيم (قال الشافعي)
رحمه الله وقد حدثني
الثقة أن الحسن كان
يدخل بينه وبين
عبادة حطان الرقاشي
ولا أدري أدخله عبد
الوهاب بينهم فرأى من
كتابي حين حولته من
الاصل أم لا والاصل
يوم كتبت هذا الكتاب
غائب عني (قال
الشافعي) فكان هذا
أول ما نسخ من حبس
الزانيين وأذاهما وأول
حد نزل فيهما وكان فيه
ما وصفت في الحديث
قبله من أن الله أنزل
حد الزنا للبكرين والثيبين
وان من حد البكرين
النسي على كل واحد
منهما مائة ضرب

كنت أرى إلى ما رأيته الحق ولكن أرايت العام في القرآن كيف جعلته عاما مرة وخاصة أخرى قلت له
لسان العرب واسع وقد تنطق بالشئ عاما ترى يديه الخاص فيمين في لفظها ولست أصير في ذلك بخبرا لا بخبرا لازم
وكذلك أنزل في القرآن فيمين في القرآن مرة وفي السنة أخرى قال فاذ كرمنا شيئا قلت قال الله عز وجل
الله خالق كل شئ فكان مخرجا بالقول عاما يراد به العام وقال إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا
وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام يراد به العام وفيه
الخصوص وقال ان أكرمكم عند الله أتقاكم والتقوى وخلافها لا تكون الا للبالغين غير المغلوبين على
عقولهم وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له
وقد أحاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يدعون من دونه شيئا لان فهم
المؤمن ومخرج الكلام عام وانما أريد من كان هكذا وقال واسئلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ
يعدون في السبت دل على أن العادين فيه أهلها دونها وذكرته شيئا مما كتبت في كتابي فقال هو كما قلت
كله ولكن بين العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص قلت فرض الله الصلاة أليست تجدها
على الناس عامة قال بلى قلت وتجدها الخيض مخربات منه قال نعم وقلت وتجدها الزكاة على الأمم والامة
وتجدها بعض الأموال مخربا منها قال بلى قلت وتجدها الوصية للوالدين منسوخة بالفرائض قال نعم وفرض
المواريث للأباء والأمهات والولد عاما ولم يورث المسلمون كافرا من مسلم ولا عبدا من حر ولا قاتلا من قتل
بالسنة قال نعم ونحن نقول ببعض هذا فقلت فذلك على هذا قال السنة لانه ليس فيه نص قرآن
قلت فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرض طاعة رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من
الآيات عنه ما أنزل خاصا واما وناسخا ومنسوخا قال نعم وما زلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطأ من
ذهب هذا المذهب ولقد ذهب فيه أناس مذهبين أحدهما فريقين لا يقبل خبرا وفي كتاب الله البيان قلت
فألزمه قال أفضي به ذلك إلى عظيم من الأمر فقال من جاء بما يقع عليه اسم صلاة وأقل ما يقع عليه اسم
زكاة فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم أو في كل أيام وقال ما لم يكن فيه كتاب الله
فليس على أحد فيه فرض وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر فقال بقريب من قوله فيما ليس
فيه قرآن فدخل عليه ما دخل على أو قريب منه ودخل عليه أن صار إلى قبول الخبر بعد رده وصار إلى أن
لا يعرف ناسخا ولا منسوخا ولا خاصا ولا عاما وأخطأ قال ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضح لست
أقول بواحد منهما ولكن هل من حجة في أن تبيح المحرم باحاطة بغير إحاطة قلت نعم قال ما هو قلت
ما تقول في هذا الرجل إلى جنبي المحرم الدم والمال قلت فان شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلا
وأخذ ماله وهو هذا الذي في يديه قال أقتله قودا وأدفع ماله الذي في يديه إلى ورثة المشهود له قال قلت أو
يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط قال نعم قلت فكيف أبحت الدم والمال المحرمين باحاطة
بشاهدين وليس باحاطة قال أمرت بقبول الشهادة قلت أفجحد في كتاب الله تعالى نصا أن تقبل الشهادة
على القتل قال لا ولكن استدلالا أنه لا يأمر بها الا بمعنى قلت أفيجعل ذلك المعنى أن يكون الحكم غير
القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية قال فان الحجة في هذا أن المسلمين اذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين
قلنا الكتاب محتمل لمعنى ما اجعوا عليه وان لا تخطئ عامتهم معنى كتاب الله وان أخطأ بعضهم فقلت له
أرأيت قدر رجعت إلى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع دونه قال ذلك الواجب على
وقلت له نجد لك اذا أبحت الدم والمال المحرمين باحاطة بشهادة وهي غير إحاطة قال كذلك أمرت قلت
فان كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر فقبلتم ما على الظاهر ولا يعلم الغيب الا الله وانا
لنطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد فتخير شهادة البشر لا تقبل حديث واحد منهم ونجد الدلالة على

ونسخ الجلد عن الثمين
وأفرأحدهما الرجم
فرجم النبي صلى الله
عليه وسلم امرأة الرجل
ورجم ماعز بن مالك
ولم يجلدوا أحدا منهما
فان قال قائل ما دل
علي أن أمر امرأة
الرجل وما عز بعد قول
النبي صلى الله عليه وسلم
التيب بالتيب جلد مائة
والرجم قبل اذ كان
النبي يقول خذوا
عني قد جعل الله
لهن سبيلا التيب
بالتيب جلد مائة والرجم
كان هذا لا يكون الا
أول حد حده الزانيان
فاذا كان أول فكل شيء
جد بعد يخالفه فالعلم
يحيط بأنه بعده والذي
بعد ينسخ ما قبله اذا
كان يخالفه وقد أثبتنا
هذا والذي نسخ في
حديث المرأة التي رجمها
أنيس مع حديث ماعز
وغيره فكانت الحدود
ناشئة على المحدودين
مأثوا الحدود وان كثر
اتيانهم لها لانهم في كل
واحد من الاحوال
جانون ما حدوا فيه وهم
زناة أول مرة وبعد
أربع عشرة وكذلك
القذفة الذين أنزل الله
أن يجلدوا ثمانين
وجميع أهل الحدود

صدق المحدث وغلطه ممن شرکه من الحفاظ وبالكتاب والسنة في هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات
قال فأقام على ما وصفت من التفريق في رد الخبر وقبول بعضه مرة ورد مثله أخرى مع ما وصفت من بيان
الخطا فيه وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفتنا ههنا وفي الكتاب قبل هذا دليل على الحجّة عليهم
وعلى غيرهم فقال لي قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمت أن الدلالة على
معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فانا اذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم
يختلفوا فيه وعلمت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون ولا يختلفون الا على حق ان شاء الله تعالى أفرأيت ما لم
تجد نصافي كتاب الله عز وجل ولا خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما سمعت تسئل عنه فتجيب
بالحجاب شيء وإبطاله من أين وسعت القول بما قلت فيه وأنى لك بعرفة الصواب والخطا فيه وهل تقول فيه
اجتهادا على عين مطلوبة غائبة عنك أو تقول فيه متعسفا من أباح لك أن تحل وتحرم وتفرق بلامثال موجود
تحتذي عليه فان أجرت ذلك لنفسك جازا غيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلامثال يصير اليه ولا عبرة
توجد عليه تعرف بها خطاه من صوابه فأين من هذا ان قدرت ما تقوم لك به الحجّة والا كان قولك بما لا حجة لك
فيه مردودا عليك فقلت له ليس لي ولا لعالم أن يقول في اباحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحد ولا إعطائه
الا أن يجرد ذلك نصافي كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزم فيالم يكن داخل في واحد من هذه الاخبار
فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله الا قياسا على اجتهاده (١) على طلب
الاخبار اللازمة ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطا جازا لكل أحد أن
يقول معناه بما خطر على باله ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول الا من حيث وصفت فقال الذي أعرف
أن القول عليك ضيق الابان يتسع قياسا كما وصفت ولي عليك مسئلتان احدهما أن تذكر الحجّة في أن
لك أن تقيس والقياس باحاطة بالخبر انما هو اجتهاد فكيف ضاق أن تقول على غير قياس واجعل جوابك
فيه أخصر ما يحضرك قلت ان الله أنزل الكتاب تبيا لكل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرضه فيه
ومنها ما أنزله جملة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلامات خلقها في عبادته دلهم بها على وجه
طلب ما افترض عليهم فاذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك ذلك والله أعلم دلتين احدهما أن الطلب لا يكون
الا مقصودا بشيء أن يتوجه له لأن يطلبه الطالب متعسفا والأخرى أنه كلفه بالاجتهاد في التأخي لما أمره
بطلبه قال فاذا كر الدلالة على ما وصفت قلت قال الله عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك
قبلة ترضاها قول وجهك شطر المسجد الحرام وشره قصده وذلك تلقاؤه قال أجل قلت وقال هو الذي
جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال (٢) وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس
والقمر وخلق الجبال والارض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه اليه
فهم من يرى البيت فلا يسعه الا الصواب بالقصد اليه ومنهم من يغيب عنه وتبأ داره عن موضعه فيتوجه
اليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل
فيها ويستغنى بعضها عن بعض قال هذا كما وصفت ولكن على احاطة أنت من أن تكون اذا توجهت
أصبت قلت أما على احاطة من أنى اذا توجهت أصبت ما كلف وأن لم أكف أكثر من هذا فقم قال
أفعلى احاطة أنت من صواب البيت بتوجهك قلت فهذا شيء ما كلفت الا احاطة في أصله وانما كلفت
الاجتهاد قال فما كلفت قلت التوجه شطر المسجد الحرام فقد جئت بالتكليف وليس يعلم الا احاطة
بصواب موضع البيت آدمي الا بعيان فأما ما غاب عنه من عينه فلا يحيط به آدمي قال فتقول أصبت قلت
نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به فقال ما يصح في هذا جواب أبدا غير ما أجبته وان من قال

(١) لعله بعد طلب الأخبار تأمل (٢) مراده أن القرآن دل على ذلك لأن لعظ القرآن هكذا فتنبه

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها ثم قال فليبيعها بعد الثالثة أو الرابعة (قال الشافعي) وروى عن النبي في الشارب يجلد ثلاثاً أو أربعاً ثم يقتل ثم حفظ عن النبي أنه جلد الشارب العدد الذي قال يقتل بعده ثم أتى به بجلده ووضع القتل وصارت رخصة والقتل عن أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأتى به الخامسة منسوخ بما وصفت وكذلك بيع الأمة بعد زناها ثلاثاً أو أربعاً

(باب نكاح المتعة)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله بن محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً قال لابن عباس أن رسول الله نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الجور الأهلية * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن اسمعيل عن قيس قال سمعت ابن مسعود قال

كلفت الاحاطة بأن أصيب يزعم أنه لا يصلي إلا أن يحيط بأن يصيب أبداً وإن القرآن ليدل كما وصفت على أنه انما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو التأخي والاجتهاد لا الاحاطة فقال إذ كر غير هذا إن كان عندك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فمما مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل على المثل يجتهدان فيه لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فبما أمر العدلين أن يحكما بالمثل الأعلى الاجتهاد ولم يجعل الحكم عليهما حتى أمرهما بالمثل وهذا يدل على مثل ما دلت عليه الآية قبله من أنه محظور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكما بالاجتهاد الأعلى المثل ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا كانت مغيبة عنه فكان على غير احاطة من أن يصيبها بالتوجه أن يكون يصلي حيث شاء من غير اجتهاد بطلب الدلائل فيها وفي الصيد معا ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر لازم أو كتاب أو سنة أو إجماع ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصيد أماماً من لا آلة فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا إن الله شرط العدل بالشهود والعدل بالعمل بالطاعة والعقل للشهادة فإذا ظهر لنا هذه قبلنا شهادة الشاهد على الظاهر وقد يمكن أن يكون يستبطن خلافه ولكن لم نكف المغيب فلم يرخص لنا إذا كنا على غير احاطة من أن باطنه كظاهرة أن نجيز شهادة من جاءنا إذا لم تبين فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله وبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم بغير ما وصفتنا قال أفتوجدني بدلالة مما يعرف الناس فقلت نعم قال وما هي قلت رأيت الثوب يختلف في عيبه والرقيق وغيره من السلع من يريه الحاكم ليقومه قال لا يريه إلا أهل العلم به قلت لأن حالهم مخالفة حال أهل الجهالة بأن يعرفوا أسواقهم يوم يرونه وما يكون فيه عيباً ينقصه وما لا ينقصه قال نعم قلت ولا يعرف ذلك غيرهم قال نعم قلت ومعرفة في الاجتهاد بأن يقيسوا الشيء بعضه ببعض على سوق يومها قال نعم قلت وقياسهم اجتهاد لا احاطة قال نعم قلت فإن قال غيرهم من أهل العقول نحن نجتهد إذ كنت على غير احاطة من أن هؤلاء أصابوا أليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فأنت متعسف فقال ما لهم جواب غيره وكفى بهذا جواباً تقوم به الحجة قلت ولو قال أهل العلم به إذ كنا على غير احاطة فنحن نقول فيه على غير قياس ونكتفي في الظن بسعر اليوم والتأمل لم يكن ذلك لهم قال نعم قلت فهكذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبما قال العلماء وغافل ليس له أن يقول إلا من جهة القياس والوقف في النظر ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس والاجتهاد فيه جاز للجاهلين أن يقولوا ثم لعلمهم أعذر بالقول فيه لأنه يأتي الخطأ عامداً بغير اجتهاد ويأتونه جاهلين قال أفتوجدني حجة غير ما وصفت أن للعالمين أن يقولوا قلت نعم قال فاذكرها قلت لم أعلم مخالفاً في أن من مضى من سلفنا والقرون بعدهم إلى يوم كذا حكموا كما هم وأفتي مفتيهم في أمور ليس فيها نص كتاب ولا سنة وفي هذا دليل على أنهم انما حكموا اجتهاداً إن شاء الله تعالى قال أفتوجدني هذا من سنة قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر وقال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة (قال الشافعي) قال فأسمعك تروى فإذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر

(باب حكاية قول من رخص الخبر الخاصة)

« أخبرنا الربيع » قال قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبت الاخبار عن النبي

كما تغزو مع رسول الله
وليس معنا نساء فلردنا
أن تختصي قهنا ناعن
ذلك رسول الله ثم رخص
لنا أن نكح المرأة إلى
أجل بالشيء (قال
الشافعي) ثم ذكر ابن
مسعود الأرخاص في
نكاح المتعة ولم يوقت
شياً يدل أنه قبل خبير
أم بعد ما فاشبه حديث
علي بن أبي طالب في
نهي النبي عن المتعة أن
يكون والله أعلم ناسخاً
فلا يجوز نكاح المتعة
بحال وإن كان حديث
الربيع بن سبرة ثبت
فهو يبين أن رسول
الله أحل نكاح المتعة
ثم قال هي حرام إلى يوم
القيامة قال فإن لم يثبت
ولم يكن في حديث علي
بيان أنه ناسخ لحديث
ابن مسعود وغيره مما
روى إحلال المتعة سقط
تحليلها بدلائل القرآن
والسنة والقياس وقد
ذكرنا ذلك حيث سئلنا
عنه

باب الخلاف في نكاح المتعة

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
مخالفون في نكاح المتعة
فقال بعضهم النهي عن
نكاح المتعة عام خبير
على أنهم استمتعوا من

صلى الله عليه وسلم لازم الأئمة ورأوا ما حكيت مما احتججت به على من رد الخبر حجة يثبتونها ويضيقون
على كل أحد أن يخالفها ثم كلني جماعة منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكي كلام المنفرد عنهم
منهم وكلام الجماعة ولا ما أجبته به كلاً ولا أنه قيل لي وقد جهدت على تقصي كل ما احتجوا به فأثبت أشياء
قد قلتها ولمن قلتم منهم وذكرت بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال فكانت
جملته قولهم أن قالوا لا يسع أحد من الحكم ولا من المفتين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الإحاطة والاحاطة
كل علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله وذلك الكتاب والسنة المجتمع عليهما وكل ما اجتمع الناس
ولم يفرقوا فيه فالحكم كله واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع لأن ذلك الذي لا نازع
فيه ولا دافع له من المسلمين ولا يسع أحد الشك فيه فله لست أحسبه يحق عليك ولا على أحد حضرك
أنه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في علم العامة قال وكيف قلت علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحداً من
المسلمين إلا وجدت علمه عنده ولا يرد منها أحد شيئاً على أحد فيه كما وصفت في جل الفرائض وعدد الصلوات وما
أشبهها وعلم الخاصة علم تجد السابقين والتابعين ومن بعدهم إلى من لقيت تختلف أقدار يلهم وتباين تبايننا
بيننا فيما ليس فيه نص كتاب يتأولون فيه وإن ذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف إذا اختلفوا فافل
ما عند المخالف لمن أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده وكذلك هو عند من خالفه وليست هكذا المنزلة الأولى
وما قيل قياساً فأم كن في القياس أن يخطئ القياس لم يجز عندك أن يكون القياس إحاطة ولا تشهد به كله
على الله كما زعمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا فقال بعض من حضره دع المسئلة في هذا وعندنا
أنه قد يدخل عليه كثير مما أدخلت عليه ولا يدخل عليه كله قال فأنا أحدث لك غير ما قال قلت فذكره
قال العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهد به على الله وعلى رسوله مثل جل الفرائض قلت هذا
العلم المقدم الذي لا ينزعك فيه أحد ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه فإذا اختلف فيه فهو على
ظاهره وعامة لا يصرف إلى باطن أبداً وإن احتمله إلا باجماع من الناس عليه فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال
ومنها ما اجتمع المسلمون عليه وحكوا عن قبلهم الاجتماع عليه وإن لم يقولوا هذا بكتاب ولا سنة فقد يقوم عندي
مقام السنة المجتمع عليها وذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي لأن الرأي إذا كان تفرق فيه قلت فصفت لي
ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط
ثم آخر هذا القياس ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه بمصدره ومصرفه فيما بين أن يتبدى إلى
أن ينقضي سواء فيكون في معنى الأصل ولا يسع التفرق في شيء مما وصفت من سبيل العلم والأشياء على
أصولها حتى تجتمع العامة على إزالتها عن أصولها والاجماع حجة على كل شيء لأنه لا يمكن فيه الخطأ قال
فقلت أما ما ذكرت من العلم الأول من نقل العوام عن العوام فكما قلت أفرايت الثاني الذي قلت لا تختلف فيه
العوام بل تجتمع عليه وتحكي عن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه فتصفه أتعرف العوام الذين ينقلون عن العوام
أهم كن قلت في جل الفرائض فأولئك العلماء ومن لا ينسب إلى العلم ولا نجد أحداً بالغافي الإسلام غير مغلوب
على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا قال بل هو وجه غير هذا قلت فصصفه
قال هذا اجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعين عليه فإذا
اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له وإذا افرقوا لم تقم بهم على أحد حجة وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد
إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأى حال وجدت منهم بهادلتني على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة
علمت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن لأنهم (١) لا يجتمعون من جهة وإن كانوا متفرقين
علمت أن من كان قبلهم كانوا متفرقين من كل قرن وسواء كان اجتماعهم من خبر يحكونه أو غير خبر
للاستدلال أنهم لا يجتمعون إلا بخبر لازم وسواء إذا تفرقوا حكوا خبراً عموماً وافق بعضهم أو لم يحكوه لاني
(١) في العبارة سقط ولعل الأصل لا هم لا يجتمعون من جهة إلا وهم مجتمعون من كل جهة تأمل كتبه محججه

يهوديات في دار الشريك
فكره ذلك لهم لاعلى
تحريره لان الناس
استمتعوا عام الفتح في
حديث عبد العزيز بن
عمر فقبل له الحديث
عام الفتح في النهي
عن نكاح المتعة على
الأيدأبين من حديث
علي بن أبي طالب واذا لم
يثبت فلا حجة فيه
بالارخاص في المتعة
وهي منهي عنها كما روى
علي بن أبي طالب
والنهي عندنا تحريم
الآن تأتي دلالة على
انه اختيار لا تحريم
قال رأيت ان لم يكن في
النهي عن نكاح المتعة
دلالة على ناسخ ولا
منسوخ الارخاص فيها
أولى أم النهي عنها قلنا
بل النهي عنها والله أعلم
أولى قال فما الدلالة على
ما وصفت قلت قال الله
جل ثناؤه والذين هم
لفروجهم حافظون الا
على أزواجهم أو
ما ملكت أيماهم فحرم
النساء الا بنكاح أو ملك
يمين وقال في المنكوحات
اذا نكحتهم المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن فأحلهن
بعد التحريم بالنكاح
ولم يحرمهن الا بالطلاق
وقال في الطلاق الطلاق

لا أقبل من اخبارهم الا ما أجمعوا على قبوله فأما ما تفرقوا في قبوله فان الغلط يمكن فيه فلم تقم حجة بامر يمكن
فيه الغلط قال فقلت له هذا تجوز ابطال الاخبار واثبات الاجماع لانك زعمت أن اجماعهم حجة كان
فيه خبر أو لم يكن فيه وأن افتراقهم غير حجة كان فيه خبر أو لم يكن فيه وقلت له ومن أهل العلم الذين اذا
أجمعوا قامت باجماعهم حجة قال هم من نصح أهل بلده من البلدان فقيموا قولهم وقبلوا حكمه قلت فقلت
الفقهاء الذين اذا أجمعوا كانوا حجة رأيت ان كانوا عشرة فغاب واحد وحضر ولم يتكلم أتجعل التسعة
اذا أجمعوا أن يكون قولهم حجة قال فان قلت لا قلت أفرايت ان مات أحدهم أو غلب على عقله أي يكون
للتسعة أن يقولوا قال فان قلت نعم وكذا لو مات خمسة أو تسعة للواحد أن يقول قال فان قلت لا قلت
فأي شيء قلت فيه كان متناقضا قال فدع هذا قلت فقد وجدت أهل الكلام منتشرين في أكثر البلدان
فوجدت كل فرقة منهم تنصب منها ما تنتهي الى قوله وتضعه الموضع الذي وصفت أي يدخلون في الفقهاء الذين
لا يقبل من الفقهاء حتى يجمعوا معهم أم خارجون منهم قال فان قلت فهم داخلون فيهم قلت فان شئت
فقله قال فقد قلته قلت فأتقول في المسح على الخفين قال فان قلت لا مسح أحد لأني اذا اختلفوا
في شيء رددته الى الأصل والأصل الوضوء قلت وكذلك تقول في كل شيء قال نعم قلت فأتقول في الزاني
التيب أترجه قال نعم قلت كيف ترجمه وقد نص بعض الناس العلماء قال لا ترجم على زان لقول الله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكيف ترجمه ولم ترده الى الأصل من أن دمه محرم حتى
يجمعوا على تحليته ومن قال هذا القول يحتج بأنه زان داخل في معنى الآية وأن يجلد مائة قال ان أعطيتك
هذا دخل على فيه شيء يجاوز القدر كثر قلت أجل قال فلا أعطيك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول
قلت فقل قال لا أنظر الى قليل من المفتين وأنظر الى الأكثر قلت أفقتصف القليل الذين لا تنظر اليهم أهم
ان كانوا أقل من نصف الناس أو ثلثهم أو ربعهم قال ما أستطيع أن أحدهم ولكن الأكثر قلت أفعشرة
أكثر من تسعة قال هؤلاء متقاربون قلت فحدثهم بما شئت قال ما أقدر أن أحدهم قلت فكأنك
أردت أن تجعل هذا القول مطلقا غير محدود فاذا أخذت بقول اختلف فيه قلت عليه الا كثر واذا أردت
رد قول قلت هؤلاء الأقل أفترضى من غيرك بمثل هذا الجواب رأيتك حينئذ صرت الى أن دخلت فيما عبت
من التفرق رأيت لو كان الفقهاء كلهم عشرة فزعمت أنك لا تقبل الا من الأ أكثر فقال ستة فاتفقوا
وخالفهم أربعة أليس قد شهدت للسته بالصواب وعلى الأربعة بالخطأ قال فان قلت بلى قلت فقال الأربعة
في قول غيره فاتفق اثنان من الستة معهم وخالفهم أربعة قال فأخذ بقول الستة قلت فتدع قول المصيبين
بالاثنين وتأخذ بقول المخطئين بالاثنين وقد أمكن عليهم مرة وأنت تنكر قول ما أمكن فيه الخطأ فهذا قول
متناقض وقلت له رأيت قولك لا تقوم الحجة الا بما أجمع عليه الفقهاء في جميع البلدان أتجدد السبيل الى
اجماعهم كلهم ولا تقوم الحجة على أحد حتى تلقاهم كلهم أو تنقل عامة عن عامة عن كل واحد منهم قال
ما يوجد هذا قلت فان قلت عنهم ينقل الخاصة فقد قبلت فيما عبت وان لم تقبل عن كل واحد الا ينقل
العامة لم نجد في أصل قولك ما أجمع عليه البلدان اذا لم تقبل نقل الخاصة لانه لا سبيل اليه ابتداء لانهم
لا يجتمعون لك في موضع ولا تجد الخبر عنهم ينقل عامة عن عامة قلت فأسمعك قلت أهل الحديث وهم
عندك يخطئون فيما يدينون به من قبول الحديث فكيف تأمنهم على الخطأ فيما قلدهم الفقه ونسبوه اليه
فأسمعك قلت من لا ترضاه وأفقه الناس عندنا وعند أكثرهم أتبعهم للحديث وذلك أجهلهم لان الجهل
عندك قبول خبر الانفراد وكذلك أكثر ما يحتاجون فيه الى الفقهاء ويفضلونهم به مع أن الذي ينصف غير
موجود في الدنيا قال فكيف لا يوجد قال هو وبعض من حضر معه فإني أقول انما أنظر في هذا الى من
يشهد له أهل الحديث بالفقه قلت ليس من بلاد الا وفيه من أهله الذين هم بمثل صفة يدفعونه عن الفقه

أوتسريح باحسان وقال
وان أردتم استبدال
زوج مكان زوج وأنتم
احداهن قنطارا بفعل
الى الازواج فرقة
ما انعقد عليه النكاح
فكان بينا أنه والله أعلم
أن يكون نكاح المتعة
منسوخا بالقرآن
والسنة في النهي عنه
لما وصفت لان نكاح
المتعة أن ينكح امرأة
مدة ثم يفسخ نكاحها
بلا أحداث طلاق منه
وفي نكاح المتعة ابطال
ما وصفت مما جعل الله
الى الازواج من الامسالة
والطلاق وابطال
الموارث بين الزوجين
وأحكام النكاح التي
حكم الله بها في الظاهر
والإبلاء واللعان اذا
انقضت المدة قبل
أحداث الطلاق

(باب في الجنائز)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبيه عن عامر بن ربيعة
قال قال رسول الله اذا
رأيت الجنائز فقوموا
لها حتى تخلفكم أو
توضع (قال الشافعي)
ورواشبهها بما يوافقه

وينسبونه الى الجهل أو الى أنه لا يحل له أن يفتي ولا يحل لاحد أن يقبل قوله وعلمت تفرق أهل كل بلد بينهم ثم
علمت تفرق كل بلد في غيرهم فعلمنا أن من أهل مكة من كان لا يكاد يخالف قول عطاء ومنهم من كان يختار
عليه ثم أفتى بها الزنجي بن خالد فكان منهم من يقدمه في الفقه ومنهم من يميل الى قول سعيد بن سالم وأصحاب
كل واحد من هذين يضعفون الآخر ويتجاوزون القصد وعلمت أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعيد بن
المسيب ثم يتركون بعض قوله ثم حدث في زماننا منهم مالك كان كثير منهم من يقدمه وغيره يسرف عليه
ويضعف مذهبه وقد رأيت ابن أبي الزناد يجاوز القصد في ذم مذهبه ورأيت المغيرة وابن حازم
والدراوردي يذهبون من مذهبه ورأيت من يذمهم ورأيت بالكوفة قومًا يميلون الى قول ابن أبي ليلى
يذمون مذهب أبي يوسف وآخرين يميلون الى قول أبي يوسف يذمون مذهب ابن أبي ليلى وما خالف أبي يوسف
وآخرين يميلون الى قول الثوري وآخرين الى قول الحسن بن صالح وبلغني غير ما وصفت من البلدان شبيهه
بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان ورأيت المكيين يذهبون الى تقديم عطاء في العلم على التابعين
وبعض المبانيين يذهبون الى تقديم ابراهيم النخعي ثم لعل كل صنف من هؤلاء قدم صاحبه أن يسرف
في المبانية بينه وبين من قدموا عليه من أهل البلدان وهكذا رأيناهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدر كنا
فاذا كان أهل الامصار يختلفون هذا الاختلاف فسمعت بعض من يفتي منهم يحلف بانه ما كان لفلان أن
يفتي لنقص عقله وجهالة ما كان يحل لفلان أن يسكت يعني آخر من أهل العلم ورأيت من أهل
البلدان من يقول ما كان يحل له أن يفتي بجهالة ما يعنى الذي زعم غيره أنه لا يحل له أن يسكت لفضل علمه
وعقله ثم وجدت أهل كل بلد كما وصفت فيما بينهم من أهل زمانهم فأين اجتمع لك هؤلاء على تفقه واحد
وتفقه عام وكما وصفت رأيهم أو رأي أكثرهم وبلغني عن غاب عنى منهم شبيه بهذا فان أجروا لك على
نفر منهم فجعل أولئك نفر علماء اذا اجتمعوا على شيء قبلته قال وانهم ان تفرقوا كما زعمت باختلاف مذاهبهم
أو تأويل أو غفلة أو نفاسة من بعضهم على بعض فانما أتبل منهم ما اجتمعوا عليه معا فقبل له فان يجمعوا لك
على واحد منهم أنه في غاية (٣) فكيف جعلته عالما قال لا ولكن يجتمعون على أنه يعلم من العلم قلت نعم
ويجتمعون لك على أن من لم تدخله في جملة العلماء من أهل الكلام يعلمون من العلم فلم قدمت هؤلاء وتركتهم
في أكثر هؤلاء أهل الكلام وما أملك وطريقك الا بطريق التفرق الا أنك تجمع الى ذلك أن تدعى الاجماع
وان في دعوائك الاجماع لحصول لا يجب عليك في أصل مذاهبك أن تنتقل عن دعوى الاجماع في علم الخاصة
قال فهل من اجماع قلت نعم بحمد الله كثير في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها فذلك الاجماع هو الذي
لو قلت أجمع الناس لم تجد حولك أحدا يعرف شيئا يقول لك ليس هذا باجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من
ادعى الاجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فأما ما ادعيت من الاجماع
حيث قد أدركت التفرق في دهره وتحكى عن أهل كل قرن فانظره أيجوز أن يكون هذا اجماعا قال
فقال قد ادعى بعض أصحابك الاجماع فيما ادعى من ذلك فاسمعت منهم أحدا ذكر قوله العائبا لذلك
وان ذلك عندي لمعيب قلت من أين عتبه وعابوه وانما ادعاء اجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائك
الاجماع على الأئمة في الدنيا قال انما عتبه أنا بنجد في المدينة اختلافا في كل قرن فيما يدعى فيه الاجماع
ولا يجوز الاجماع إلا على ما وصفت من أن لا يكون مخالف فلعل الاجماع عندهم الاكثر وان خالفهم الأقل
فليس ينبغي أن يقول اجماعا ويقول الاكثر اذا كان لا يروى عنهم شيئا ومن لم يرو عنه شيء في شيء لم يجز أن
ينسب الى أن يكون مجمعا على قوله كما لا يجوز أن يكون منسوبا الى خلافه فقلت له ان كان ما قلت من
هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر لأن الاجماع في علم الخاصة اذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا
أبعد قال وقلت قولك وقول من قال الاجماع خلاف الاجماع قال فأوجدني ما قلت قلت ان كان

وهذا لا يعدو أن يكون منسوخا وأن يكون النبي قام لها العلة قد رواها بعض المحدثين من أن جنازة يهودي مرسها على النبي فقام لها كراهية أن تطوله وأيهما كان فقد جاء عن النبي تركه بعد فعله والحجة في الآخر من أمره ان كان الاول واجبا فالآخر من أمره ناسخ وان كان استحبابا فالآخر هو الاستحباب وان كان مباحا فلا بأس بالقيام والقعود أحب الى لأنه الآخر من فعل رسول الله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب أن رسول الله كان يقوم في الجنائز ثم جلس

(باب في الشفعة)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة * أخبرنا

الاجماع قبلنا إجماع الصحابة أو التابعين أو القرن الذين يلونهم وأهل زمانك فأنت تثبت عليهم أمرا تسميه إجماعا قال ما هو اجعل له مثالا لا عرفه قلت كأنك ذهبت الى أن جعلت ابن المسيب عالم أهل المدينة وعطاء عالم أهل مكة والحسن عالم أهل البصرة والشعبي عالم أهل الكوفة من التابعين فجعلت الإجماع ما أجمع عليه هؤلاء قال نعم قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في مجلس علمته وإنما استدلت على إجماعهم بنقل الخبر عنهم وانك لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجدها كتابا ولا سنة استدلت على أنهم قالوا بها من جهة القياس فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت وقلت له قد يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة ولم يذكروه وما يرون لم يذكروه وقالوا بالرأي دون القياس قال ان هذا وان أمكن عليهم فلا أطن بهم أنهم علموا شيئا فتركوه ولا أنهم قالوا الامن جهة القياس فقلت له لانك وجدت أقاويلهم تدل على أنهم ذهبوا الى أن القياس لازم لهم وإنما هذا شيء ظننته لانه الذي يجب عليهم وقلت له فلعل القياس يحل عندهم محله عندك قال ما أرى الا ما وصفت لك فقلت له هذا الذي رويته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم ثم جعلت التوهم حجة قال فمن أين أخذت القياس أنت ومنعت أن لا يقال الابه قلت من غير الطريق التي أخذته منها وكتبته في غير هذا الموضع وقلت أرايت الذين نقلوا لك عنهم أنهم قالوا ما لم تجده أنت فيه خبرا فتوهمت أنهم قالوه قياسا وقلت اذا وجدت أفعالهم مجمعة على شيء فهو دليل على إجماعهم أنقلوا اليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروي ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء وأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد الخدري في الصرف شيئا فأخذه وله فيه مخالفون من الأمة وروى عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخمار شيئا وأخذه وله فيه مخالفون وروى الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى الحسن عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى مالك عنهم أنهم عاشوا يقولون بأقوال يخالف كل واحد منهم فيها صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا قال نعم قد رويوا هذا عنهم فقلت له فهو هؤلاء جعلتهم أئمة في الدين وزعمت أن ما وجد عنهم مجمعا عليه لازم العامة الأخذ به ورويت عنهم ستناشيتي وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الانفراد وتوسعهم في الاختلاف ثم عبت ما أجمعوا عليه لاشك فيه وخالفتهم فيه فقلت لا ينبغي قبول الخبر على الانفراد ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت عليهم أنهم قاسوا فرزعت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس ولا يقول الاما يعرف ان قولك الإجماع خلاف الإجماع بهذا وبأنك زعمت أنهم لا يسكتون على شيء علموه وقدموا توالم يقل أحد منهم قط الإجماع علمناه والإجماع أكثر العلم لو كان حيث ادعيت أنه أو ما كفاك عيب الإجماع أنه لم يرو عن أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوى الإجماع الا فيما لا يختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك هذا فقال فقد ادعاه بعضهم قلت أخدمت ما ادعى منه قال لا قلت فكيف صرت الى أن تدخل مما دعت في أكثر مما عبت ألا تستدل من طريق يقل أن الإجماع هو ترك ادعاء الإجماع ولا تحسن النظر لنفسك اذا قلت هذا إجماع فيوجد سوالك من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا إجماعا بل فيما ادعيت أنه إجماع اختلاف من كل وجه في بلد أو أكثر من يحكي لنا عنه من أهل البلدان قال وقلت لبعض من حضر هذا الكلام منهم نصير بك الى المسئلة عما لزم لنا ولك من هذا قال وما هو قلت أقرأيت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأي شيء تثبت قال أقول القول الاول الذي قاله لك صاحبنا فقلت ما هو قال زعم أنها تثبت من أحد ثلاثة وجوه قلت فاذا كرا لا أول منها قال خبر العامة عن العامة قلت أ كقولكم الاول مثل أن الظهر أربع قال نعم فقلت هذا لا يخالف فيه أحد علمته في الوجه الثاني قال تواتر الاخبار فقلت له

الثقة عن معمر عن
 الزهري عن أبي سلمة
 عن جابر عن رسول
 الله مثله أو مثل معناه
 لا يخالفه وبه أخبرنا
 الشافعي أخبرنا سعيد
 ابن سالم عن ابن
 جريج عن أبي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال
 الشفعة فيما لم يقسم
 فإذا وقعت الحدود فلا
 شفعة (قال الشافعي)
 وهذا نأخذ فنقول
 لا شفعة فيما قسم
 اتباع السنة رسول الله
 وعلمنا أن الدار إذا كانت
 مشاعة بين رجلين فباع
 أحدهما نصيبه منها
 فليس يملك أحدهما
 شيئاً وإن قل الأول صاحبه
 نصفه فإذا دخل المشتري
 على الشريك للبائع
 هذا المدخل كان
 الشريك أحق به منه
 بالتمسك الذي ابتاع به
 المشتري فإذا قسم
 الشريكان فباع أحدهما
 نصيبه باع نصيباً لا حظ
 في شيء منه لحاره وإن
 كانت طريقهما واحدة
 لأن الطريق غير المبيع
 كما لم يكونا بشركتهما
 في الطريق شريكين في
 الدار المقسومة فكذلك
 لا يؤخذ بالشركة

حدد لي تواتر الأخبار بأقل مما ثبت الخبر واجعل له مثلاً لنعلم ما يقول وتقول قال نعم إذا وجدت هؤلاء
 نفر لا أربعة الذين جعلتهم مثلاً يروون فتفقروا وإيتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شيئاً أو أحل
 شيئاً استدلت على أنهم تبين بلدانهم أن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنه صاحبه أذروا إيتهم
 إذا كانت بلدان تتفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالغلط لا يمكن فيها قال فقلت له لا يكون تواتر
 الأخبار عندك عن أربعة في بلد ولا في بلد آخر بل حتى يكون المدني يروي عن المدني والمكي يروي
 عن المكي والبصري يروي عن البصري والكوفي عن الكوفي حتى ينتهي كل واحد منهم بحديثه إلى رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير الذي يروي عنه صاحبه ويجمعوا جميعاً على الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم للعله التي وصفت قال نعم لأنهم إذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التواطؤ على الخبر ولا يمكن فيهم إذا
 كانوا في بلدان مختلفة فقلت له لبئس ما نبئت به علي من جعلته إماماً في دينك إذا ابتدأت وتعقب قال
 فإذا كر ما يدخل على فيه فقلت له أرايت لولقيت رجلاً من أهل بدر وهم المقدمون ومن أثنى الله تعالى عليهم
 في كتابه فأخبرك خبراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تلقه حجة ولا يكون عليك خبره حجة لما وصفت
 أليس من بعدهم أولى أن لا يكون خبر الواحد منهم مقبولاً لنقصهم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن
 فيمن هو خير منهم وأكثرمه قال بلى فقلت أنت حكيم فيما تثبت من صحة الرواية فأجعل أباسلة بالمدينة
 يروي لك أنه سمع جابر بن عبد الله يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أبي سلمة وفضل جابر واجعل
 الزهري يروي لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أو أباسعيد الخدري يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم واجعل أباسحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أو سمعت إبراهيم التيمي يقول أحدهما سمعت البراء بن
 عازب أو سمعت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسميه واجعل أيوب يروي عن الحسن البصري
 يقول سمعت أباهريرة أو رجلاً غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم بتحليل الشيء أو تحريمه أتقوم بهذا حجة قال نعم فقلت له أيمكن في الزهري عندك أن يغلط على ابن
 المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسن على من فوقه فقال فان قلت نعم
 قلت يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط ممن لقيت ومن هو دون من فوقه ومن فوقه دون
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم خير من بعدهم فترد الخبر بأن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير
 الناس وتقبله عن لا يعدلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن فوقه ومن فوقه ثبت عن فوقه حتى
 ينتهي الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه الطريق التي عبت قال هذا هكذا إن قلته ولكن أرايت
 أن لم أعطك هذا هكذا قلت لا تدفع هذا إلا بالرجوع عنه أو ترك الجواب بالروغان والانعطاع والروغان أقبح
 فان قلت لا أقبل من واحد ثبت عليه خبر إلا من أربعة وجوه متفرقة كالم أقبل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم إلا عن أربعة وجوه متفرقة قال فقلت له فهذا يلزمك أفترقول به قال إذا نقول به لا يوجد هذا أبداً
 قال فقلت أجل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهري ولا ثلاثة الزهري رابعهم عن الرجل من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجل ولكن دع هذا قال وقلت له من قال أقل من أربعة دون ثلاثة
 أرايت أن قال للرجل لا أقبل إلا من خمسة أو قال آخر من سبعين ما جئتك عليه ومن وقت لك الأربعة قال
 انما مثلتهم قلت أفترجم من تقبل منه قال لا قلت أو تعرفه فلا تظهره لما يدخل عليك فتبين انكاره
 وقلت له أول بعض من حضر معه فما الوجه الثالث الذي تثبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواحد من أصحابه الحكم حكم به فلم يخالفه غيره استدلتنا على أمرين أحدهما
 أنه انما حدث به في جماعتهم والثاني أن تركهم الرد عليه بخبر يخالفه انما كان عن معرفة منهم بأن ما كان

كما يخبرهم فكان خبراً عن عامتهم قلت له قلنا ما رأيتكم تنتقلون إلى شيء إلا احتججتم بأضعف مما تروى فقلت فقال
 ابن لنا ما قلت قلت له أيمكن لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بالمدينة رجلاً أو نفرًا قليلاً
 ما تثبته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أتى بلداً من البلدان فحدث به واحداً أو نفراً أو حدث
 به في سفر أو عنده مائة واحد أو أكثر قال فان قلت لا يمكن أن يحدث واحد منهم بالحديث الا وهو مشهور
 عندهم قلت فقد تجد العدم من التابعين يروون الحديث فلا يسمون الا واحداً ولو كان مشهوراً عندهم
 بأنهم سمعوا من غيره سمعوا من سمعوه منه وقد تجدهم يختلفون في الشيء قد روى فيه الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فيقول بعضهم قولاً يوافق الحديث وغيره قولاً يخالفه قال فن أن ترى ذلك قلت لو سمع
 الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ان شاء الله تعالى بخلافه وقلت له قد
 روى اليمين مع الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وغيره ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم علمته خلافاً فيها فيلزمك أن تقول بها على أصل مذهبك وتجعلها إجماعاً فقال بعضهم
 ليس ما قال من هذا مذهبنا قلت ما زلت أرى ذلك فيه وفي غيره مما كتمونا به والله المستعان قال فاليمين
 مع الشاهد إجماع بالمدينة فقلت لا هي مختلف فيها غير أننا نعمل بما اختلف فيه إذا ثبت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من الطريق الذي يثبت منها قال وقلت له من الذين إذا اتفقت أقاويلهم في الخبر صح
 وإذا اختلفوا طرحت لاختلف فهم الحديث قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) خبر الخاصة قال لا
 قلت فهل يستدرك عنهم العلم بإجماع أو اختلاف بخبر عامة قال ما لم أستدركه بخلاف العامة نظرت إلى
 إجماع أهل العلم اليوم فإذا وجدتهم ما أجمعوا عليه استدلت على أن اختلف فهم عن اختلاف من مضى
 قبلهم قلت له أفرايت استدلالاً بأن إجماعهم خبر إجماعهم قال فتقول ماذا قلت أقول لا يكون لأحد
 أن يقول حتى يعلم إجماعهم في البلدان ولا يقبل على أقاويل من نأت داره منهم ولا قربت إلا بخبر الجماعة عن
 الجماعة قال فان قلت له قلت فقله ان شئت قال قد يضيق هذا جداً فقلت له وهو مع ضيقه غير موجود
 ويدخل عليك خلافة في القياس إذا زعمت للواحد أن يقيس فقد أجزت القياس والقياس قد يمكن فيه
 الخطأ وامتنعت من قبول السنة إذا كان يمكن فبين رواها الخطأ فأجزت الأضعف ورددت الأقوى وقلت
 لبعضهم أرايت قولك إجماعهم يدل لو قالوا لك ما قلنا به مجتمعين ومتفرقين ما قبلنا الخبر فيه الذي ثبت مثله
 عندنا عن قبلنا ونحن نجمعون على أن جائر النافيا ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس وإن اختلفنا
 أفتبطل أخبار الذين زعمت أن أخبارهم وما اجتمعت عليه أفعالهم بحجة في شيء وتقبله في غيره أرايت لو قال
 لك قائل أنا أتبعهم في تثبيت أخبار الصادقين وإن كانت منفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبر فيه
 فأوسع أن يختلفوا فكون قد تبعهم في كل حال أكان أقوى حجة وأولى باتباعهم وأحسن ثناء عليهم أم أنت
 قال بهذا تقول قلت نعم وقلت أرايت قولك إجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معناه أتعني
 أن يقولوا أو أكثرهم قولاً واحداً أو يفعلوا فعلاً واحداً قال لا أعني هذا وهذا غير موجود ولكن إذا
 حدث واحد منهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعارضه منهم معارض بخلافه فذلك دلالة على
 رضاهم به وأنهم علموا أن ما قال منه كما قال قلت أليس قد يحدث ولا يسمعون ويحدث ولا علم لمن سمع
 حديثه منهم أن ما قال كما قال وأنه خلاف ما قال وإنما على الحديث أن يسمع فإذا لم يعلم خلافة فليس له رده
 قال قد يمكن هذا على ما قلت ولكن الأئمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أبداً أن يحدث
 محدثهم بأمر فيدعوا معارضته إلا عن علم بأنه كما قال وقال فإذا حكم حاكمهم فلم يناكر وهو علم منهم بأن
 ما قال الحق وكان عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوه بصدق في الظاهر كما قبلوا

(٣) كذا في النسخة وأصله قلت أفى خبر الخاصة الخ تأمل

ليسا بشريكين فيها
 وقد روى حديثان
 ذهب اليهما صنفان
 ممن ينسب إلى العلم وكل
 واحد منهما على خلاف
 مذهبنا أما أحدهما
 فان سفيان بن عيينة
 أخبرنا عن إبراهيم بن
 ميسرة عن عمرو بن
 الشريد عن أبي رافع
 أن رسول الله قال الحار
 أحق بسبقه (قال
 الشافعي) وزاد في حديث
 بعض من خالفنا أنه
 كان لأبي رافع بيت في
 دار رجل فعرض البيت
 عليه بأربع مائة وقال
 قد أعطيت به ثمان مائة
 ولكن سمعت رسول الله
 يقول الحار أحق بسبقه
 (قال الشافعي) فقال
 الذي خالفنا أنا أول هذا
 الحديث فأقول للشريك
 الذي لم يقاسم شفعة
 وللمجار المقاسم شفعة
 كان لاصقاً وغير لاصق
 إذا لم يكن بينهما وبين
 الدار التي بيعت طريق
 نافذة وإن بعدما بينهما
 واحتج بان قال أبو رافع
 يرى الشفعة للذي بيته
 في داره والبيت مقوم
 لانه ملاصق (قال
 الشافعي) فقلت له
 أبو رافع فيمار ويت
 عنه متطوع بما صانع

قال وكيف قلت هل كان

على أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه أو لم تكن له الشفعة حتى يبيعه قال بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت فإن باعه أبو رافع فأنما يأخذ بالشفعة من المشتري قال نعم قلت وبمثل الثمن الذي اشتراه به لا ينقصه البائع ولا أن علي أبي رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئاً قال نعم فقلت أتعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رأى له الشفعة في بيت له فقلت وإن رأى الشفعة في بيت له ما كان علياً في ذلك شئ عارض حديثنا بل حديث النبي إنما يعارض بحديث عن النبي فأما رأي رجل فلا يعارض به حديث النبي قال فلعله سمعه من رسول الله قلت أليست تسمعه حين حكى عن رسول الله قال إلخار أحق بسبقه لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكايته عن النبي قلت ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه فإن جلت عليه أنه أعطاء

شهادة الشاهدين بصدقهما في الظاهر قال فإن قلت لا فقلت إذا قلت لا فيما يمكن الدلالة فيه بأنهم قبلوا خبر الواحد وانتهوا إليه علمت أنك جاهل بما قلنا وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلاً بما يجب عليك قال فتقول ماذا قلت أقول إن صحتهم عن المعارضة قد يكون عن علم بما قال وقد يكون عن غير علم به ويكون قبوله ويكون عن وقوف عنه ويكون أكثرهم لم يسمعه لا كما قلت واستدلوا عنهم فيما سمعوا قوله ممن كان عندهم صادقاً ثابتاً قال فدع هذا قلت لبعضهم هل علمت أن أبا بكر في أمارته قسم مالا فسوى فيه بين الحر والعبد وجعل الجداً أبا قال نعم قلت فقبولوا منه القسم ولم يعارضوه في الجسد في حياته قال نعم ولو قلت عارضوه في حياته قلت فقد أراد أن يحكم وله مخالف قال نعم ولا أقوله قال فإني سمع من فضل الناس في القسم على النسب والسابقة وطرح العبيد من القسم وشرك بين الجسد والاختلاف قال نعم قلت وولي على فسوى بين الناس في القسم قال نعم قلت فهذا على أخبار العامة عن ثلاثتهم عندك قال نعم قلت فقل فيها ما أحبيت قال فتقول فيها أنت ماذا قلت أقول إن ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة إذا طلب بالاجتهاد فيه المجتهدون وسع كلا إن شاء الله تعالى أن يفعل ويقول بما رآه حقاً لا على ما قلت فقل أنت ما شئت قال لئن قلت العمل الأول يلزمهم كان ينبغي للعمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يخالفه ولئن قلت بل لم يكونوا وافقوا أبا بكر على فعله في حياته ليدخل على أن له أن يعصى له اجتهاده وإن خالفهم قلت أجل قال وإن قلت لا أعرف هذا عنهم ولا أقبله حتى أجد العامة تنقله عن العامة فتقول عنهم حدثنا جماعة ممن مضى قبلهم بكذا فقلت له ما علم أحد أشك في هذا ولا روى عن أحد خلافه فلو لم يجز أن يكون مثل هذا ثابتاً فما جئتك على أحد إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماع بأن يقول مثل ما قلت فقال جماعة ممن حضر منهم إن الله عز وجل ذم على الاختلاف فذمناه فقلت له في الاختلاف حكمان أم حكم قال حكم قلت فأسألك قال فسل قلت أتوسع من الاختلاف شيئاً قال لا قلت أفتعلم من أدركت من أعلام المسلمين الذين أفتوا عايشوا وماتوا وقد يختلفون في بعض أمور يحكون عن قبلهم قال نعم قلت فقل فيهم ما شئت فإن قلت قالوا بما لا يسعهم قلت فقد خالف اجتماعهم قال أجل قال فدع هذا قلت أفيسعهم القياس قال نعم قلت فإن قاسوا فاختلفوا يسعهم أن يعضوا على القياس قال فإن قلت لا قلت فيقولون إلى أي شئ نصير قال إلى القياس قلت قالوا قد فعلنا أفرايت القياس بما قلت وراء هذا القياس بما قال قال فلا يقولون حتى يجتمعوا قلت من أقطار الأرض قال فإن قلت نعم قلت فلا يمكن أن يجتمعوا ولو أمكن اختلفوا قال فلا يجتمعوا لم يختلفوا قلت قد اجتمع اثنان فاختلفا فكيف إذا اجتمع أكثر قال ينبغي بعضهم بعضاً قلت ففعلوا فزعم كل واحد من المختلفين أن الذي قاله القياس قال وإن قلت يسع الاختلاف في هذا الموضع قلت قد زعمت أن في اختلاف كل واحد من المختلفين حكيم وترك قولك ليس الاختلاف الأحكام واحداً قال ما تقول أنت قلت الاختلاف وجهان فما كان الله فيه نص حكم أو لرسوله سنة أو للمسلمين فيه إجماع لم يسع أحد أعلم من هذا واحداً أن يخالفه وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لاهل العلم الاجتهاد فيه بطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فإن ورد أمر مشتبّه يحتمل حكيمين مختلفين فاجتهدت خالف اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشئ وغيره بخلافه وهذا قليل إذا نظرت فيه قال فما جئتك فيما قلت قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فاذا ذكر الفرق بين حكيم الاختلاف قلت له قال الله عز وجل ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليقينات وقال وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم اليقينة فإني رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة ولم يأذن لهم فيه قال قد عرفت هذا فما الوجه الذي دلل على أن ما ليس فيه نص حكم وسع فيه الاختلاف فقلت له فرض الله

ما يراه عليه فيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتالم بعه بنصف ما أعطى به قال لا أراه يرى هذا قلت ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قول النبي الجار أحق بسقبة لا يحتمل الامغنين لاثالث لهما قال فما هم ما قلت أن يكون أجاب عن مسألة لم يخل أكثرها أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار أو أراد بعض الجيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاما أراد به خاصا لا بدلالة عن رسول الله أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله أن الشفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم وقلت له حديث أبي رافع عن رسول الله بجملة وقولنا عن النبي منصوص لا يحتمل تأويلا قال فما المعنى الثاني الذي يحتمله قول النبي قلت أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار وأنت تزعم

على الناس التوجه في القبلة إلى المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أفرأيت إذا سافروا واختلفنا في القبلة فكان الأغلب على أنها في جهة والأغلب على غير جهة ما الفرض علينا قال الكعبة وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبة عن ناوأ عنها فعلهم أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالدلالات في قلوبهم فاذا فعلوا وسعهم الاختلاف وكان كل مؤد باللفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه وقلت وقال الله ممن ترضون من الشهداء وقال ذوى عدل منكم أفرأيت ما كين شهد عندهما شاهدان باعيا نهما فكانا عند أحد الحاكمين عدلين وعند الآخر غير عدلين قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يحيزهما وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين أن يردهما قلت له فهذا الاختلاف قال نعم فقلت له أراك أذن جعلت الاختلاف حكيم فقال ويوجد في المغيب الا هذا وكل وان اختلف فعله وحكمه فقد أدى ما عليه قلت له فكذلك قلنا وقلت له قال الله عز وجل ذوا عدل منكم هديا بانع الكعبة فإن حكم عدلان في موضع بشي وأخران في موضع بأكثر وأقل منه فكل قد اجتهد وأدى ما عليه وان اختلفا وقال واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم الآية وقال عز وجل فإن خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به أرايت إذا فعلت امرأتان فعلا واحدا وكان زوج احدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به نشوزها قال يسع الذي يخاف به النشوز العظة والهجر والضرب ولا يسع الآخر الضرب وقلت وهكذا يسع الذي يخاف أن لا تقيم زوجته حدود الله الأخدمها ولا يسع الآخر وان استوى فعلاهما قال نعم قال واني وان قلت هذا فلعل غيري يخالفني وإياك ولا يقبل هذا منافا في السنة التي دلت على صفة الاختلاف قلت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهادي حدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال وماذا قلت ما وصفنا من أن الحكماء والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكمون ويفتون إلا بما يسعهم عندهم وهذا عندك إجماع فكيف يكون إجماعا إذا كان موجودا في أفعالهم الاختلاف والله أعلم

﴿ بيان فرائض الله تعالى ﴾

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال قال الشافعي فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين أحدهما بيان فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالتنزيل عن التأويل وعن الخبر والاخر أنه أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه بقوله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وبقوله تبارك اسمه فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم إلى تسليما وبقوله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرض الله عز وجل قبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفرائض تجتمع في أنها ثابتة على ما فرضت عليه ثم تفرقت شرائعها بما فرق الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فنفرق بين ما فرق منها ونجمع بين ما جمع منها فلا يقاس فرع شريعة على غيرها وأول ما نبدا به من الشرائع الصلاة فنحن نجد

أن الجوارأربعون دارا

من كل جانب وأنت
لا تقول بحديثنا ولا بما
تأولت من حديثك ولا
بـ هذه المعاني قال
ولا يقول بهذا أحد قلت
أجل لا يقول بهذا
أحد وذلك يدل على أن
رسول الله أراد أن
الشفعة لبعض الخيران
دون بعض وأنهم لا
تكون الجوار لم يقاسم
قال أفيعق اسم الجوار
على الشريك قلت نعم
وعلى الملاصق وعلى
غير الملاصق قال
فالشريك ينفرد باسم
الشريك قلت أجل
والملاصق ينفرد باسم
الملاصقة دون غيره من
الخيران ولا يمنع ذلك
واحد منهما أن يقع
عليه اسم جوار قال
أفتوجدني ما يدل على
أن اسم الجوار يقع على
الشريك قلت زوجتك
التي هي قرينتك يقع
عليها اسم الجوار قال
جل بن مالك بن النابغة
كنت بين جارتين لي
يعني ضربتين وقال
الأعشى
أجارتنا بيني فأنك طالقه
* ومومقة ما كنت
فيها وواقه
أجارتنا بيني فأنك طالقه
* كذلك أمور الناس
تغلب وطارقه

ثابتة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن ثم نجد الفريضة منها والنافلة
مجتمعتين في أن لا يجوز الدخول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضر والسفر ما كان موجودا أو التيمم في
السفر إذا كان الماء معادوما وفي الحضر أو كان المرء مريضا لا يطيق الوضوء لخوف تلف في العضو أو زيادة
في العلة ونجدهما مجتمعين في أن لا يصليهما مع الامتوجهين إلى الكعبة ما كانا في الحضر ونازلين بالارض
ونجدهما إذا كانا مسافرين تفرقا حالهما فيكون للمصلي تطوعا أن كان راكبا أن يتوجه حيث توجهت به دابته
يومي إيماء ولا نجد ذلك للمصلي فريضة بحال أبدا إلا في حال واحدة من الخوف ونجد المصلي صلاة يجب
عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلاة الا قائما ونجد المتنفل يجوز له أن يصلي جالسا ونجد
المصلي فريضة يؤديه في الوقت قائما فان لم يقدر أذاها جالسا فان لم يقدر أذاها مضطجعا ساجدا ان قدر
وموينا ان لم يقدر (١) ونجد الزكاة فرضا تجامع الصلاة وتحالفها ولا نجد الزكاة تكون الا ثابتة أو ساقطة
فاذا ثبتت لم يمكن فيها إلا أدائها مما وجبت في جميع الحالات مستويا ليست تختلف بعذر كما اختلفت تأدية
الصلاة قائما أو قاعدا ونجد المرء إذا كان له مال حائز يجب فيه الزكاة وكان عليه دين مثله زالت عنه الزكاة
حتى لا يكون عليه منها شيء في تلك الحال والصلاة لا تزول في حال يؤديه كما أطافها « قال الربيع »
والشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين دينارا وله مثلها فعليه الزكاة يؤديه من قبل أن الله عز وجل
قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلما كانت هذه العشرة ولو وهبها جازت هبته ولو تصدق بها
جازت صدقته ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها
الزكاة لقول الله تبارك وتعالى خذ من أموالهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجد المرأة ذات المال
تزول عنها الصلاة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة وكذلك الصبي والمغلوب على عقله

(باب الصوم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجد الصوم فرضا بوقت كما أن الصلاة فرض
بوقت ثم نجد الصوم مخصصا فيه للسافر أن يدعه وهو مطيق له في رفته ثم يقضيه بعد وقته وليس هكذا الصلاة
لا يخصص في تأخير الصلاة عن وقتها إلى يوم غيره ولا يخصص له في أن يقصر من الصوم شيئا كما يخصص في أن
يقصر من الصلاة ولا يكون صومه مختلفا باختلاف حالته في المرض والجمعة ونجد إذا جامع في صيام شهر
رمضان وهو واحد اعتق وإذا جامع في الحج نحر بدنة وإن جامع في الصلاة استغفر ولم يكن عليه كفارة والجماع
في هذه الحالات كلها محرم ثم يكون جماع كثير محرم لا يكون في شيء منه كفارة ثم نجد يجامع في صوم واجب
عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أو ظهار فلا يكون عليه كفارة ويكون عليه البدل في هذا كله
ونجد المغني عليه والحائض لا صوم عليهما ولا صلاة فإذا أفاق المغني عليه وطهرت الحائض فعليه ما قضاء
ما مضى من الصوم في أيام إغماء هذا وجب هذه وليس على الحائض قضاء الصلاة في قول أحد وعلى المغني
عليه قضاء الصلاة في قولنا (٢) ووجدت الحج فرضا على خاص وهو من وجد إليه سبيلا ثم وجدت الحج يجامع
الصلاة في شيء ويخالفها في غيره فأما ما يخالفها فيه فإن الصلاة يحل له فيها أن يكون لا بسا للشباب ويحرم
على الحاج ويحل للحاج أن يكون متكلما عامدا ولا يحل ذلك للمصلي ويفسد المرء صلاته فلا يكون له أن
يعضي فيها أو يكون عليه أن يستأنف صلاة غير هابدا منها ولا يكفر ويفسد حجه فيمضي فيه فاسدا لا يكون
له غير ذلك ثم بدله ويفتدي والحج في وقت والصلاة في وقت فان أخطأ رجل في وقته لم يجز عنه الحج ثم وجدت
مأمورين بان يدخل المصلي في وقت فان دخل المصلي قبل الوقت لم تجز عنه صلاته وان دخل الحاج قبل الوقت
أثر عنه حجه ووجدت للصلاة أولا وآخر فوجدت أولها التكبير وآخرها التسليم ووجدته إذا عمل
ما يفسدها فبما بين أولها وآخرها أفسدها كلها ووجدت للحج أولا وآخرها أجزاء بعده فأوله الاحرام ثم
أول أجزائه الرمي والحلاق والنحر فإذا فعل هذا خرج من جميع احرامه في قولنا ودلالة السنة الامن النساء

خاصة وفي قول غيرنا الامن النساء والطيب والصيد ثم وجدته في هذه الحال اذا اصاب النساء قبل يحلن له
نحر بدنة ولم يكن مفسدا لحجه وان لم يصب النساء حتى يطوف حل له النساء وكل شئ حرمه عليه الحج معكوبا
على نسكه من حجه من البيتوة بنى ورمى الجمار والوداع يعمل هذا احلا لا خارجا من احرام الحج وهو لا يعمل شيا
في الصلاة الا واحرام الصلاة قائم عليه ووجدته مأمورا في الحج بأشياء اذا تركها كان عليه فيها البدل بالكفارة
من الدماء والصوم والصدقة وحجة ومأمورا في الصلاة بأشياء لا تعدو واحدا من وجهين إما أن يكون تاركا
لشئ منها ففسد صلاته ولا تجزئه كفارة ولا غيرها الا استثناف الصلاة أو يكون اذا ترك شيا مأمورا به من
غير صلب الصلاة كان تاركا لفضل الصلاة مجزية عنه ولا كفارة عليه ثم للحج وقت آخر وهو الطواف
بالبيت بعد الحجر الذي يحل له به النساء ثم لهذا آخر وهو النفر من منى ثم الوداع وهو مخير في النفران أحب
فجعل في يومين وان أحب آخر * أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة بإسناده
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسكن الناس على بشئ فاني لأحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم
عليهم الا ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا منقطع ونحن نعرف فقه طائوس ولو ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فبين فيه أنه على ما وصفت ان شاء الله تعالى قال لا يسكن الناس على بشئ ولم يقل
لا تمسكوا عني بل قد أمر أن يسكن عنه وأمر الله عز وجل بذلك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي
النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم تمسكنا على
أر يكتمه يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله عز وجل اتبعناه وقد
أمرنا باتباع ما أمرنا واجتناب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقه وما في أيدي الناس من هذا
تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى ثم عن رسوله صلى الله عليه وسلم ثم عن دلالته ولكن قوله ان كان قاله
لا يسكن الناس على بشئ يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان بموضع القدوة فقد كانت له
خواص أبيع له فيها ما لم يبيع للناس وحرم عليه منها ما لم يحرم على الناس فقال لا يسكن الناس على بشئ من
الذي لى أو على دونهم فان كان على ولي دونهم لا يسكن به وذلك مثل أن الله عز وجل أحل له من عدد النساء
ما شاء وأن يستنكح المرأة اذا وهبت نفسها له قال الله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين فلم يكن لأحد أن
يقول قد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع ونكح رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
بغير مهر وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيا من المغانم وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله
عز وجل قد بين في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن ذلك له دونهم وفرض الله تعالى عليه
أن يخير أزواجه في المقام معه والفراق فلم يكن لأحد أن يقول على أن أخيرا امرأتى على ما فرض الله عز
وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قاله لا يسكن الناس
على بشئ فاني لأحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم الا ما حرم الله وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبذلك أمره واقتضى عليه أن يتبع ما أوحى اليه ونشهد أن قد اتبعه فإلم يكن فيه وحى فقد فرض الله عز
وجل في الوحي اتباع سنته فيه فن قبل عنه فاعنا قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى وما آتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا
في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما * وأخبرنا عن صدقة بن يسار عن عمر بن عبد العزيز بنسأل بالمدينة
فاجتمع له على أنه لا يبين حل في أقل من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) ان الله عز وجل وضع نبيه صلى الله
عليه وسلم من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه والفرض على خلقه أن يكونوا عالمين بأنه لا يقول فيما
أنزل الله عليه الا بما أنزل عليه وأنه لا يخالف كتاب الله وأنه بين عن الله عز وجل وعلام معنى ما أراد الله وبيان ذلك
في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن

ضمت مع الشرك قلت ولا تجعل فيها شفعة اذا جعتهما الصفة وفي احدهما شفعة قال لا قلت فكذلك يلزمك ان تقول ان بيعت الطريق وهي مما يجوز بيعه وقسمه ففيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار قال فان قال فاعاد هبت فيه الى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض اهل العلم بالحديث يقول نخاف ان لا يكون هذا الحديث محفوظا قال ومن اين قات انما رواه عن جابر بن عبد الله وقدرى أبو سلمة عن جابر مفسرا أن رسول الله قال الشفعة فيما يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى عبد الملك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشريف وبين المقاسم ما وصفت جملة في أول الكتاب فكان أولى الأحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لأنه أثبتنا اسنادا وأبينها لفظا عن النبي وأعرفها في الفرق بين المقاسم

غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى اليّ وقال الله عز وجل لنبيه صلى عليه وسلم أتبع ما أوحى اليك من ربك وقال مثل هذا في غير آية وقال عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون الآية (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن عمرو بن عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله تعالى به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ومثل هذا ان الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والحج جملة في كتابه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد الله تعالى من عدد الصلاة ومواقفها وعدد ركوعها وسجودها وبين الحج وما يعمل المرء فيه ويحجب وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكيفية وقت ما تؤخذ منه وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال عزذ كره الزانية والرائي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلو صرنا الى ظاهر القرآن قطعنا من لزمه اسم سرقة وضربنا كل من لزمه اسم زنا مائة جلدة ولما قطع النبي في ربع دينار ولم يقطع في أقل منه ورجم الحرين الثيبين ولم يجلد هما استدلالنا على أن الله عز وجل إنما أراد القطع والجلد على بعض السراق دون بعض وبعض الزناة دون بعض ومثل هذا لا يخالفه المسح على الخفين قال الله عز وجل اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين فلما مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين استدلالنا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين انما هو على بعض المتوضئين دون بعض وأن المسح لمن أدخل رجليه في الخفين بكامل الطهارة استدلالا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لا يمسح والغرض عليه غسل القدم كما لا يدرك القطع عن بعض السراق وجلد المائة عن بعض الزناة والفرض أن يجلد ويقطع فان ذهب ذاهب الى أنه قد روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فالمائدة نزلت قبل المسح المثبت بالحجاز في غزاة تبوك والمائدة قبله فان زعم أنه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وضوء بعده فنسخ المسح فليأتنا بفرض وضوء أين في القرآن فاما لانعلم فرض الوضوء الا واحدا وان زعم أنه مسح قبل يفرض عليه الوضوء فقد زعم أن الصلاة بلا وضوء ولا نعلمها كانت قط الا بوضوء فأى كتاب سبق المسح على الخفين المسح على الخفين كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان جميع ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الله تبارك وتعالى مثل ما وصفنا من السارق والزاني وغيرهما (قال الشافعي) ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن والله تعالى الموفق

(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على انه انما نهى عنه لمعنى غير التحريم اما أراد به نهيا عن بعض الامور دون بعض واما أراد به النهي للتنزيه عن المنهى والادب والاختيار ولا يفرق بين نهى النبي صلى الله عليه وسلم الا بدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فنعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة وقد يمكن أن يجهلها بعضهم فمانهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان على التحريم لم يختلف أكثر العامة فيه أنه نهى عن الذهب بالورق الا هاء وهاء وعن الذهب بالذهب الا مثلا بمثل يدا بيد ونهى عن بيعتين في بيعة فقلنا والعامة معنا اذا تابيع المتبايعان ذهبا بورق أو ذهبا بذهب فلم يتقابضا قبل أن يتفرقا فالبيع مفسوخ وكانت

(باب في بكاء الحى على الميت)

* حدثنا الربيع ابن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة أنها سمعت عائشة وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول إن الميت ليغضب ببكاء الحى فقالت عائشة أما إنه لم يكذب ولكنه أخطأ أو نسي إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وهى يبكي عليها أهلها فقال انهم ليسكون عليها وإنها لتعذب في قبرها حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة لعثمان بمكة فحسنا شهدها وحضرها ابن عباس وابن عمر فقال اني جالس بينهما جلست الى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس الى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء فان رسول الله قال إن الميت ليغضب ببكاء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك

حجتنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عنه صار محرما وإذا تباع الرجلان بيعتين في بيعة فالبيعتان جميعا مفسوختان ما انعقدت وهو أن يقول أبيعك على أن تبيعني لأنه إنما انعقدت العقدة على أن ملك كل واحد منهما عن صاحبه شيئا ليس في ملكه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ومنه أن أقول سلعتي هذه لك بعشرة نقدا أو بخمسة عشر الى أجل فقد وجب عليه بأحد الثمنين لأن البيع لم ينعقد بشئ معلوم وبيع الغرر فيه أشياء كثيرة نكتفي بهن هنا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والتمعة ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن أعقد على شئ غير محرم على ليس في ملكي لاني قد ملكت المحرم بالبيع المحرم فأجرينا اللهى مجرى واحد إذا لم يكن عنه دلالة تفرق بينه ففسخنا هذه الأشياء والتمعة والشغار كما فسخنا البيعتين ومما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على أنه إنما أراد بالنهى عنه أن يكون منهيًا عنه في حال دون حال بسنته صلى الله عليه وسلم وذلك أن أباه ريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلولوا الدلالة عنه كان النهى في هذا مثل النهى في الأول فيحرم إذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلت فإني ذنبي فلما حلت من عدها أخبرته أن معاوية وأباجهم خطبها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أباجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ولكن انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به استدلنا على أنه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة الا ونهى عن الخطبة حين ترضى المرأة فلا يكون بقى الا العقد فيكون إذا خطب أفسد ذلك على الخاطب المرضى أو عليها أو عليها معا وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما ثم لا يتم ما بينهما وبين الخاطب ولو أن فاطمة أخبرته أنها رضىت واحدا منهما لم يخطبها إن شاء الله تعالى على أسامة ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته فكان في حديثها دلالة على أنها لم ترض ولم ترد فإذا كانت المرأة بهذه الحال جاز أن يخطب وإذا رضىت المرأة الرجل وبدا لها وأمرت بأن تنكحه لم يجز أن يخطب في الحال التي لو زوجها فيها الولي جاز نكاحه فان قال قائل فإن حالها إذا كانت قبل أن ترضى بنعم مخالفة حالها بعد الخطبة وقبل أن ترضى فكذا حالها حين خطبت قبل الركون مخالفة حالها قبل أن يخطب وكذلك إذا أعيدت عليها الخطبة وقد كانت امتنعت فسكت والسكات قد لا يكون رضا فليس ههنا قول يجوز عندي أن يقال إلا ما ذكرت بالاستدلال ولولا الدلالة بالسنة كانت إذا خطبت حرم على غير خاطبها الأول أن يخطبها حتى يتركها الخاطب الأول ثم يفرق نهى النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين فكل ما نهى عنه مما كان ممنوعا لا يحدث يحدث فيه يحله فأحدث الرجل فيه حادثا منهيًا عنه لم يحله وكان على أصل تحريره إذا لم يأت من الوجه الذي يحله وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم وإن النساء ممنوعات من الرجال إلا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك وأن النساء محرمات الا بنكاح صحيح أو ملك عيبين صحيح فإذا اشترى الرجل شراء منهيًا عنه والتحرير فيما اشترى قائم بعينه لأنه لم يأت من الوجه الذي يحل منه ولا يحل المحرم وكذلك إذا نكح نكاحا منهيًا عنه لم يحل المرأة المحرمة (١) عنه من فعل شئ في ملكي أو شئ مباح لي ليس بملك لا حد فذلك نهى اختيار ولا ينبغي أن ترتكبه فإذا عمد فعل ذلك أحد كان عاصيا بالفعل ويكون قد ترك الاختيار ولا يحرم ماله ولا ما كان مباحا له وذلك مثل ما روى عنه أنه أمر ألا كل أن يأكل مما يليه ولا يأكل من رأس الثريد ولا يعرس على قارعة الطريق فإن أكل مما يليه أو من رأس الطعام أو عرس على قارعة الطريق أو ثم بالفعل الذي فعله إذا كان عالما بنهى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم ذلك الطعام عليه وذلك أن الطعام غير الفسعل ولم يكن يحتاج الى شئ يحل له به

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل الأصل ومما نهى عنه من فعل شئ الخ تأمل

فقال صدرت مع عمر
ابن الخطاب من مكة حتى
إذا كنا بالبيداء إذا
بركب تحت ظل شجرة
قال اذهب فانظر من
هؤلاء الركب فذهبت
فاذا صهيب قال ادعه
فرجعت الى صهيب
فقلت ارجع فالحق
بأمر المؤمنين فلما
أصيب عمر سمعت صهيبا
يبكي ويقول وأخياه
وأصحابه فقال عمر
يا صهيب تبكي على
وقد قال رسول الله
ان الميت لم يعذب بكماء
أهله عليه قال فلما مات
عمر ذكرت ذلك لعائشة
فقالت يرحم الله عمر
لا والله ما حدث رسول
الله أن الله يعذب المؤمن
بكماء أهله عليه ولكن
رسول الله قال ان الله
يزيد الكافر عذابا
بكماء أهله عليه وقالت
عائشة حسبكم القرآن
ولا ترز وازرة وزر
أخرى قال ابن عباس
عند ذلك والله أضحك
وأبكي وقال ابن أبي
مليكة فوالله ما قال
ابن عمر من شيء (قال
الشافعي) وماروت
عائشة عن رسول الله
أشبه أن يكون محفوظا
عنه صلى الله عليه وسلم
بدلالة الكتاب ثم السنة

الطعام كان حلالا فلا يحرم الحلال عليه بأن عصى في الموضع الذي جاء منه الا كل ومثل ذلك النهي
عن التعريض على قارعة الطريق الطريق له مباح وهو عاص بالتعريض على الطريق ومعصيته لا تحرم عليه
الطريق وانما قلت يكون فيها عاصيا اذا قامت الحجّة على ان رجل بأنه كان علم أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عنه والله أعلم

(كتاب ابطال الاستحسان)

الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله وكما ينبغي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله بعثه بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهدى
بكتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أنعم عليه وأقام الحجّة على خلقه لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل وقال وأنزلنا إليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى رحمة وقال وأنزلنا إليك الذكرا لتبين
للناس ما نزل إليهم وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه وسن رسوله لهم فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا
قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فأعلم أن معصيته في ترك
أمره وأمر رسوله ولم يجعل لهم الا اتباعه وكذلك قال لرسوله صلى الله عليه وسلم فقال ولكن جعلناه نورا
نمدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع
كتابه فقال فاستمسك بالذي أوحى إليك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأعلمهم أنه
أكمل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً
وأبان الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما أثابهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم
علايتهم أو خالفها وانما جزاهم بالسرائر فأحبط عمل كل من كفر به ثم قال تبارك وتعالى فيمن فتن عن
دينه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان فطرح عنهم حبوط أعمالهم والمأثم بالكفر اذا كانوا مكرهين
وقلوبهم على الطمأنينة بالايمان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا وأبان ذلك جل وعز
حتى يظهروا الايمان ثم أوجب للمنافقين اذا أسر وانارجهنم فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار
وقال اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اتخذوا ايمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم من القتل فنعهم من القتل ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الايمان
بما أظهر وامنه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار بعلمه بسرائرهم وخلافها علايتهم بالايمان فأعلم
عباده مع ما أقام عليهم من الحجّة بأن ليس كمثل أحد في شيء أن علمه بالسرا والعلانية واحد فقال تعالى ذكره
ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وقال عز وعلا يعلم خائنة
الأعين وما تخفي الصدور مع آيات أخر من الكتاب (قال الشافعي) فعرف جميع خلقه في كتابه أن لا علم
الا ما علمهم فقال عز وجل والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وقال ولا يحيطون بشيء من علمه
إلا بما شاء (قال الشافعي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاقتصار عليه وأن لا يتولوا غيره الا
بما علمهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب
ولا الايمان وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وقال
لنبيه قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من
ذنبه وما تأخر يعني والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تأخر أن يعصمه فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضاه
عنه وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسيد الخلائق وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقف ما ليس لك به
علم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم رجل في امرأة رجل رماها بالزنا فقال له يرجع فأوحى الله اليه آية اللعان

فان قيل فأين دلالة الكتاب قيل في قوله عز وجل ولا تزر وازرة وزر أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله لتجزى كل نفس بما تسعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعمره أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا فان كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي أنهم ليسكون عليها وانها لتعذب في قبرها فهو واضح لا يحتاج الى تفسير لانها تعذب بالكفر وهؤلاء يكون ولا يدرون ما هي فيه وان كان الحديث كما رواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لان على الكافر عذابا أعلى فان عذب بدونه فزيد في عذابه فيما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب فاستجاب له لا بذنب غيره في بكائه عليه فان قيل يزيد عذابا بابكاء أهله عليه قيل يزيد بما استوجب بعمله ويكون

فلا عن بينهما وقال الله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وقال ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام الآية وقال لنبيه يسئلونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكراها الى ربك منتهاها فوجب عن نبيه علم الساعة وكان من جاور ملائكة الله المقربين وأنبياءه المصطفين من عباد الله أقصر علما من ملائكته وأنبيائه لان الله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم بعد من الأمر شيئا وأولى أن لا يتعاطوا حكما على غيب أحد لا بدلالة ولا ظن لتقصير علمهم عن علم أنبيائه الذين فرض الله تعالى عليهم الوقف عما ورد عليهم حتى يأتيهم أمره فانه جل وعز ظاهر عليهم الحجج فيما جعل اليهم من الحكم في الدنيا بأن لا يحكموا إلا بما ظهر من المحكوم عليه وأن لا يجاوزوا أحسن ظاهره ففرض على نبيه أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا وأن يحقن دماءهم اذا أظهروا الاسلام ثم بين الله ثم رسوله أن لا يعلم سرائرهم في صدقهم بالاسلام إلا الله فقال عز وجل لنبيه اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن « قرأ الربيع » الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفار يعني والله تعالى أعلم بصدقهن بايمانهن قال فان علمتهوهن مؤمنات يعني ما أمرتكم أن تحكوا به فيهن اذا أظهرن الايمان لانكم لا تعلمون من صدقهن بالايمان ما يعلم الله فاحكمواهن بحكم الايمان في أن لا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ثم أطلع الله رسوله على قوم يظهر ون الاسلام ويسرون غيره ولم يجعل له أن يحكم عليهم بخلاف حكم الاسلام ولم يجعل له أن يقضى عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهروا فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قالت الأعراب آمنوا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا الآية قال الشافعي أسلمنا يعني أسلمنا بالقول بالايمان مخافة القتل والسباء ثم أخبر أنه يجزيهم ان أطاعوا الله ورسوله يعني ان أحدثوا طاعة رسوله وقال له في المنافقين وهم صنف ثان اذا جاءك المنافقون الى اتخذوا أيمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم أيمانهم بما يسمع منهم من الشرك بعد اظهار الايمان جنة من القتل وقال في المنافقين سيحلون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم الآية فأمر بقبول ما أظهروا ولم يجعل لنبيه أن يحكم عليهم خلاف حكم الايمان وكذلك حكم نبيه صلى الله عليه وسلم على من بعدهم بحكم الايمان وهم يعرفون أو بعضهم بأيمانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول الكفر ومنهم من عليه الدلالة في أفعاله فاذا أظهروا التوبة منه والقول بالايمان حقنت عليهم دماؤهم وجعهم ذكرا الاسلام وقد أعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم أنهم في الدرك الأسفل من النار فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار فجعل حكمه عليهم جل وعز على سرائرهم وحكم نبيه عليهم في الدنيا على علانيتهم باظهار التوبة وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله وما أقر وأبقوله وما جحدوا من قول الكفر مما لم يقروا به ولم تقم به بيعة عليهم وقد كذبهم على قوالهم في كل وكذلك أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار أن رجلا سار النبي صلى الله عليه وسلم فلم ندر ما ساره حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يشاوره في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد أن لا اله الا الله قال بلى ولا شهادة له فقال أليس يصلي قال بلى ولا صلاة له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهى الله تعالى عنهم * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أسامة بن زيد قال شهدت من نفاق عبيد الله بن أبي ثلاثة مجالس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) فأعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فرض الله أن يقاتلهم حتى يظهر وا أن لا اله الا الله فاذا فعلوا منه وادماهم وأموالهم إلا بحقها يعني إلا بما يحكم الله تعالى عليهم فيها وحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم الله العالم بسرائرهم المتولى

يَبْكَاثُهم فَاَنْ قِيلَ
اَيْنَ دَلَالَةُ السَّنَةِ قِيلَ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِرَجُلٍ
ابْنُكَ هَذَا قَالَ نَعَمْ قَالَ
أَمَا أَنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ
وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ فَأَعْلَمَ
رَسُولُ اللَّهِ مِثْلَ مَا أَعْلَمَ
اللَّهُ مِنْ أَنَّ جُنَايَةَ كُلِّ
أَمْرٍ عَلَيْهِ كَمَا عَمِلَهُ لَهُ
لَا لغيرِهِ وَلَا لغيرِهِ

حدثنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن عطاء بن
 يزيد الليثي عن أبي أيوب
 الأنصاري أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قبل القبلة
 بغائط أو بول ولكن
 شرفوا أو غربوا قال
 أبو أيوب فقد منّا الشأم
 فوجدنا مراحيض
 قد بنيت من قبل القبلة
 فنحرف ونستغفر الله
 * أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن يحيى
 ابن سعيد عن محمد بن
 يحيى بن حبان عن عمه
 وإسع بن حبان عن
 عبد الله بن عمر أنه كان
 يقول إن ناسا يقولون
 إذا قعدت على حاجتك
 فلا تستقبل القبلة ولا
 بيت المقدس قال ابن عمر
 لقد ارتفعت على ظهر

بيت لناقرأيت رسول
الله على لبنتين مستقبلا
بيت المقدس لحاجته
(قال الشافعي) وليس
يعد هذا اختلافا ولكنه
من الجمل التي تدل
على معنى المعد (قال
الشافعي) كان القوم
عربا انما عامة مذاهبهم
في الصحارى وكثير من
مذاهبهم لا حش فيها
يسترهم فكان الذهاب
لحاجته اذا استقبل
القبلة أو استدبرها
استقبل المصلى بفرجه
أو استدبره ولم يكن
عليهم ضرورة في أن
يشرقوا أو يغربوا
فأمروا بذلك وكانت
البيوت مخالفة للصحراء
فاذا كان بين أظهرها
كان من فيه مستترا
لا يراه الا من دخل
أو أشرف عليه وكانت
المذاهب بين المنازل
متضايقنة لا يمكن من
التحرف فيها ما يمكن
في الصحراء فلما ذكر ابن
عمر ما رأى من رسول
الله من استقباله بيت
المقدس وهو حينئذ
مستدبر الكعبة دل
على أنه انما نهى عن
استقبال الكعبة
واستدبارها في الصحراء
دون المنازل (قال
الشافعي) وسمع أبو
أيوب الانصاري النهي

يخفيه لم أستبه (قال الشافعي) وكل قد بدل دينه دين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم
ولا يستتاب بعض وكل باطل فان قال لا أعرف توبة الذي يسر دينه قيل ولا يعرفها الا الله وهذا مع خلافه
حكم الله ثم رسوله كلام محال يسئل من قال هذا هل تدري لعل الذي كان أخفى الشرك يصمدق بالتوبة
والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة فان قال نعم قيل فتدري لعلك قتلت المؤمن الصادق بالايان
واستحييت الكاذب باظهار الايمان فان قال ليس على الاظهار قيل فالظاهر فهموا واحد وقد جعلته
اثني بعله محالة والمنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر وايهودية ولا نصرانية ولا مجوسية
بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهر ون من الايمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة
أحسن أن يعتل بشيء له وجه ولكنه يخالفها ويعتل بما لا وجه له كأنه يرى النصرانية واليهودية لا تكون
الا باتيان الكنائس أرايت اذا كانوا يبلادلا كنائس فيها أما يصلون في بيوتهم فتخفي صلاتهم على غيرهم
قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن جاءت به المتلاعنة على
النعى المكروه يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع فاذا أبطل الأقوى من الدلائل أبطل له الأضعف
من الذرائع كلها وأبطل الحد في التعريض بالدلالة فان من الناس من يقول اذا تشاتم الرجلان فقال
أحدهما ما أبى بران ولا أمي برانية حدلانه اذا قاله على المشاعة فالأغلب انما يريد به قذف أم الذي يشاتم وأبيه
وان قاله على غير المشاعة لم أحده اذا قال لم أرد القذف مع ابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم التعريض
في حديث الفراري الذي ولدت امرأته غلاما أسود فان قال قائل فان عمر حدث في التعريض في مثل هذا
قيل واستشار أصحابه فخالفه بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلالة ويبطل مثله من قول الرجل لامرأته
أنت طالق البتة لان طالق ايقاع طلاق ظاهر والبتة تحتمل زيادة في عدد الطلاق وغير زيادة فعليه الظاهر
والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه أبدا لا بظاهر ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال
وهذا يدل على أنه لا يفسد عقدا أبدا الا بالعقد نفسه لا يفسد بشيء تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب
وكذلك كل شيء لا يفسده الا بعقد نفسه ولا يفسد البيوع بان يقول هذه ذريعة وهذه نية سوء ولو جاز أن يبطل من
البيوع بان يقال متى خاف أن تكون ذريعة الى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقد ما لا يحل
أولى أن يرد به من الظن ألا ترى أن رجلا لو اشترى سيفا ونوى بشرائه أن يقتل به كان الشراء حلالا وكانت
النية بالقيل غير جائزة ولم يبطل بها البيع قال وكذلك لو باع البائع سيفا من رجل يراه أنه يقتل به رجلا كان
هكذا وكذلك لو اشترى فرسا وهو يراه عقوقا فقال هو والله ما اشترىته بامانة الا لعقاقها وما تسوى لولا العقاق
نجسين وقال البائع ما أردت منها العقاق لم يفسد البيع بهذه النية اذا انعقدت صفقة البيع على الفرس
ولم يشترط فيها العقاق ولو اشترط فيها العقاق ففسد البيع لانه بيع ما لا يدري أي يكون أولا يكون ألا ترى لو أن
رجلا اشترى فانكح دنية أعجمية أو شريفة نسكت دنيا أعجميا فتصادقافي الوجهين على أن لم ينو واحد منهما
أن يثبتا على النكاح أكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كانت صحيحة ان شاء الزوج
حبسها وان شاء طلقها فاذا دل الكذب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على أن العقود انما يثبت بالظاهر عقدها
لا يفسدها نية العاقدين كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقد هاعلى
عاقدها ثم سيما اذا كان توهمها ضعيفا والله تعالى أعلم

(باب ابطال الاستحسان)

(قال الشافعي) وكل ما وصفت مع ما أنا ذاكر وساكت عنها كتفاء بما ذكرت منه عما لم أذكر من حكم الله
ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكما ومفتيا

أن يحكم ولا أن يفق الامن جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس على بعض هذا ولا يجوز له أن يحكم ولا يفق بالاستحسان اذ لم يكن الاستحسان واجبا ولا في واحد من هذه المعاني فان قال قائل فيا يدل على أن لا يجوز أن يستحسن اذ لم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكر في كتابك هذا قيل قال الله عز وجل أحسب الانسان أن يترك سدى فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني السدى وقد أعلمه الله أنه لم يتركه سدى ورأى أن قال أقول بما شئت وادعى ما نزل القرآن بخلافه في هذا وفي السنن خالف منهاج النبيين وعوام حكم جماعة من روى عنه من العالمين فان قال قائل ما ذكر من القرآن ومنهاج النبيين صلى الله عليهم وسلم أجمعين قيل قال الله عز وجل لتبیه عليه الصلاة والسلام اتبع ما أوحى اليك من ربك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم الآية ثم جاءه قوم فسألوه عن أصحاب الكهف وغيرهم فقال أعلمكم غدا يعني أسأل جبريل ثم أعلمكم فانزل الله عز وجل ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله الآية وجاءته امرأة أوس بن الصامت تشكو اليه أوسا فلم يجبه حتى أنزل الله عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وجاء العجلاني يقذف امرأته قال لم ينزل فيكما وانتظر الوحي فلما نزل دعاهما فلاح عن بينهما كما أمره الله عز وجل وقال لنبيه وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقال عز وجل يا داود إنا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الآية وليس يؤمر أحد أن يحكم بحق الا وقد علم الحق ولا يكون الحق معلوما الا عن الله نصا أو دلالة من الله فقد جعل الله الحق في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس تنزل بأحد نازلة الا والكتاب يدل عليها نصا أو جملة فان قال وما النص والجملة قيل النص ما حرم الله وأحل نصا حرم الامهات والجدات والعلمات والخالات ومن ذكر معهن وأباح من سواهن وحرم الميتة والدم ولحم الخنزير والفواحش ما ظهر منها وما بطن وأمر بالوضوء فقال اغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فكان مكتفى بالتنزيل في هذا عن الاستدلال فيما نزل فيه مع أشباهه فان قيل فما الجملة قيل ما فرض الله من صلاة وزكاة وحج فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة وعددها ووقتها والعمل فيها وكيف الزكاة وفي أي المال هي وفي أي وقت هي وكيف الحج والعمل فيه وما يدخل به فيه وما يخرج به منه (قال الشافعي) فان قيل فهل يقال لهذا كما قيل للا قول قبل عن الله قيل نعم فان قيل فمن أين قيل قبل عن الله لكلامه جملة وقبل تفسيره عن الله بأن الله فرض طاعة نبيه فقال عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله مع ما فرض من طاعة رسوله فان قيل فهذا مقبول عن الله كما وصفت فهل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بوحى قيل الله أعلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن طاوس « قال الربيع » هو عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا من العقول نزل به الوحي (قال الشافعي) وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط الا بوحى فمن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستن به * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا شيئا منكم به الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فأجلوا في الطلب (قال الشافعي) وقد قيل ما لم يتل قرآننا انما ألقاه جبريل في روعي بأمر الله فكان وحيا اليه وقيل جعل الله اليه لما شهد به من أنه يهدي الى صراط مستقيم أن يسن وأيمها كان فقد ألزمهما الله تعالى خلقه ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيمأسن لهم وفرض عليهم اتباع سنته (قال الشافعي) فان قال قائل فما الجملة في قبول ما اجتمع الناس عليه قيل لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين لم يكن للزوم جماعتهم معنى الا لزوم قول جماعتهم وكان معقولا أن جماعتهم لا تجهل

من رسول الله ولم يعلم ما علم ابن عمر من استقباله بيت المقدس لحاجته نفاق المأثم في أن يجلس على مرحاض مستقبل الكعبة وتحرف لثلا مستقبل الكعبة وهكذا يجب عليه اذ لم يعرف غيره ورأى ابن عمر النبي في منزله مستقبل بيت المقدس لحاجته فأناكر على من نهى عن استقبال القبلة لحاجته وهكذا يجب عليه اذ لم يعرف غيره أو لم يرو له عن النبي خلافه ولعله سمعه منهم فرآه أيا لهم لانهم لم يعروه الخ النبي ومن علم الامر من معا ورأهما محتملين أن يستعلا استعملهما معا وفرق بينهما لان الحال تفرق فيهما بما قلنا وهذا يدل على أن خاص العلم لا يوجد الا عند القليل وقلنا يعلم الخاص وهذا مثل حديث النبي في الصلاة جالساً والقوم خلفه قيام وجالوس فان قيل فقد روى سلة ابن وهرام عن طاوس حق على كل مسلم أن يكرم قبلة الله أن يستقبلها لغائط أو بول قيل له هذا امر سهل وأهل الحديث لا يشبهونه ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب وحديث ابن عمر

عن النبي مسند حسن
الاسناد اولى أن يثبت
منه لو خالفه فان كان
قال طاوس حتى على
كل مسلم أن يكرم قبلة
الله أن يستقبلها فانما
سمع والله أعلم حديث
أبي أيوب عن النبي فأزل
ذلك على اكرام القبلة
وهي أهل أن تكرم
والحال في الصحارى
كما حدث أبو أيوب وفي
البيوت كما حدث ابن
عمر لا أنهم ما يختلفان
(قال الشافعي) وقد
قبل ان الناس كانوا
يتنون مساجد يحط
بحجارة في الطريق فنهى
أن تستقبل للغائط أو
البول فيكون متغوطا
في المساجد أو مستديرا
فيكون الغائط والبول
بعين المصلى اليها ويتأذى
بريحه وهذا في الصحارى
منهى عنه بهذا الحديث
وبغيره بان يقال اتقوا
الملاعن وذلك أن يتغوط
في عمر الناس في طريق
من ظلال المسجد أو
البيوت والشجر والحجارة
وعلى ظهر الطريق
ومواضع حاجة الناس
في الممر والمنزل

باب الصلاة في
الثوب ليس على عاتق
المرء منه شيء

* حدثنا الربيع
قال قال الشافعي

كلها حكم الله ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم وأن الجهل لا يكون الا في خاص وأما ما اجتمعوا عليه فلا يكون فيه
الجهل فمن قبل قول جماعتهم فبدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قولهم (قال الشافعي) رحمه الله
وان قال قائل أرايت ما لم يعض فيه كتاب ولا سنة ولا يوجد الناس اجتمعوا عليه فأمرت بأن يؤخذ قياسا على
كتاب أو سنة أيقال لهذا قبل عن الله قيل نعم قبلت جلته عن الله فان قيل ما جلته قيل الاجتهاد فيه على
الكتاب والسنة فان قيل أفيوجد في الكتاب دليل على ما وصفت قيل نعم نسخ الله قبلة بيت المقدس
وفرض على الناس التوجه الى البيت فكان على من رأى البيت أن يتوجه اليه بالعيان وفرض الله على من
غاب عنه البيت أن يولي وجهه شطر المسجد الحرام لان البيت في المسجد الحرام فكان المحيط بانه أصاب البيت
بالمعانيمة والمتوجه قصد البيت ممن غاب عنه قائلين عن الله مع التوجه اليه وأحدهما على الاحاطة والآخر
متوجه بدلالة فهو على احاطة من صواب جملة ما كلف وعلى غير احاطة كما حاطة الذي يرى البيت من صواب
البيت ولم يكلف الاحاطة (قال الشافعي) فان قيل فبم يتوجه الى البيت قيل قال الله تعالى هو الذي جعل لكم
النجوم لتهدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون وكانت العلامات جبالا يعرفون
مواضعها من الارض وشمسا وقمر ونجما ما يعرفون من الفلك ورياحا يعرفون مهاجها على الهواء تدل على قصد
البيت الحرام فجعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وكان معقولا عن الله عز وجل أنه انما يأمرهم بتولية
وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنا ولا بما نسخ في قلوبهم ولا خطر على أوهامهم بل بدلالة
جعلها الله لهم لانه قضى أن لا يتركهم سدى وكان معقولا عنه أنه اذا أمرهم أن يتوجهوا شطره وغيب عنهم
عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاؤوا الا قاصدين له بطلب الدلائل عليه (قال الشافعي) وقال الله
عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن ترضون من الشهداء فكان على الحكم أن لا يقبلوا الا عدلا
في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معرفة وقد وصفته في غير هذا الموضع وقد يكون في الظاهر عدلا
وسريته غير عدل ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل الى علمه ولم يجعل لهم اذ كان يمكن الا أن يردوا من
ظهر منه خلاف العدل عندهم وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيرا عند الله عز وجل من
الذي ظهر منه العدل ولكن كلفوا أن يجتهدوا على ما يعلمون من الظاهر الذي لم يؤثروا أكثر منه (قال الشافعي)
وقال الله جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم حرمة ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا
عدل منكم فكان معقولا عن الله في الصيد النعمامة وبقر الوحش وحماره والثيتل والطبي الصغير والكبير
والأرنب واليربوع وغيره ومعقولا أن النعم الابل والبقر والغنم وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الابل وعن
البقر فلم يكن المشل فيه في المعقول وفيما حكم به من حكم من صدر هذه الامة الا أن يحكموا في الصيد باولي
الاشياء شها منه من النعم ولم يجعل لهم اذ كان المشل يقرب قرب الغزال من العنز والضبع من الكبش أن
يطلوا اليربوع مع بعده من صغير الغنم وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد وكل أمر الله جل ذكره
وأشبه له هذا تدل على اباحة القياس وحظر أن يعمل بخلافه من الاستحسان لان من طلب أمر الله بالدلالة
عليه فانما طلبه بالسبيل التي فرضت عليه ومن قال استحسنا لا عن أمر الله ولا عن أمر رسوله صلى الله عليه
وسلم فلم يقبل عن الله ولا عن رسوله ما قال ولم يطلب ما قال بحكم الله ولا بحكم رسوله وكان الخطأ في قول من
قال هذا بينا بأنه قد قال أقول وأعمل بما لم أمر به ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمرت به ونهيت عنه وقد
قضى الله بخلاف ما قال فلم يترك أحدا الامتعبا (قال الشافعي) في قول الله عز وجل أيجسب الانسان
أن يترك سدى إن من حكم أو أفتى بخبر لازم أو قياس عليه فقد أدى ما كلف وحكم وأفتى من حيث أمر
فكان في النص مؤديا ما أمر به نصا وفي القياس مؤديا ما أمر به اجتهادا وكان مطيعا لله في الامرين ثم لرسوله

أخبرنا سفيان عن أبي

الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (قال الشافعي) وروى بعض أهل المدينة عن جابر أن النبي أمر الرجل يصلي في الثوب الواحد أن يشتمل بالثوب في الصلاة فان ضاق اتزربه (قال الشافعي) وهذا اجازة أن يصلي وليس على عاتقه منه شيء وهو يقدر بالمدينة على ثوب امرأته وعلى العمامة والنبي يطرحه على عاتقه * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله يصلي في مرط بعضه على وبعضه عليه وأنا حائض (قال الشافعي) وليس واحد من هذين الحديثين مخالفًا للآخر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء والله أعلم اختيار لا فرض بالدلالة عنه صلى الله عليه وسلم بحديث جابر

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بطاعة الله ثم رسوله ثم الاجتهاد فيروى أنه قال للمعاذ بن تقي قال بكتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال اجتهد قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر فأعلم أن للحاكم الاجتهاد والمقيس في موضع الحكم (قال الشافعي) ومن استجاز أن يحكم أو يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوجا بأن معنى قوله أفتي ما هو بيت وان لم أمر به مخالف معنى الكتاب والسنة فكان محجوجا على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفا فان قيل ما هو قيل لا أعلم أحد من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأى نفسه اذ لم يكن عالما بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المشبهة فاذا زعموا هذا قيل لهم ولم لم يجز لأهل العقول التي تفوق كثير من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيا أن يقولوا فيما قد نزل مما يعلمونه مع أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم أوفر عقولا وأحسن إبانة لما قالوا من عامتكم فان قلتم لانهم لا أعلم لهم بالأصول قيل لكم فاجتهدكم في علمكم بالأصول اذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل هل خفتم على أهل العقول الجهالة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يحسنون أن يقيسوا بما لا يعرفون وهل أكرمكم علمكم بالأصول القياس عليها وأجاز لكم تركها فاذا جاز لكم تركها جاز لهم القول معكم لان أكثر ما يخاف عليهم ترك القياس عليها والخطأ ثم لا أعلمهم الا أجد على الصواب ان قالوا على غير مثال منكم لو كان أحد يحمد على أن يقول على غير مثال لانهم لم يعرفوا مثالا فتركوه وأعذر بالخطأ منكم وهم أخطوا فيما لا يعلمون ولا أعلمكم الا أعظم وزر منهم اذ تركتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي لا تجهلون فان قلتم فحسن تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل فان كان القياس حقا وانتم خالفتم الحق عالمين به وفي ذلك من المأثم ما ان جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم وان زعمتم أن واسعالكم ترك القياس والقول بما نسخ في أوهاكم وحضر أذهانكم واستحسنتم مسامعكم حججتم بما وصفتنا من القرآن ثم السنة وما يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول الا بعلم وما لا تختلفون فيه من أن الحاكم لو تداعى عنده رجلان في ثوب أو عبدت بابعاده عيبا لم يكن للحاكم اذا كان مشكلا أن يحكم فيه وكان عليه أن يدعو أهل العلم به فيسألهم عما تداعى فيه هل هو عيب فان تطالبوا بقيمة عيب فيه وقد فات سألهم عن قيمته فلو قال أفضلهم ديناً وعلماً في جاهل بسوقه اليوم وان كنت عالماً بها قبل اليوم ولكني أقول فيه لم يسعه أن يقبل قوله بجهالة بسوق يومه وقبل قول من يعرف سوق يومه ولو جاء من يعرف سوق يومه فقال اذا قست هذا بغيره بما يباع وقومته على ماضى وكان عيبه دللى القياس على كذا ولكني أستحسن غيره لم يحل له أن يقبل استحسانه وحرم عليه الا أن يحكم بما يقال انه قيمة مثله في يومه وكذلك هذا في امرأة أصيبت بصدق فاسد يقال كم صدق مثلهما في الجمال والمال والصراحة والشباب واللبن والأدب فلو قيل مائة دينار ولكننا نستحسن أن نزيد هادراً هماً أو نقتصهما لم يحل له وقال للذي يقول أستحسن أن أزيد هماً أو أنقتصها ليس ذلك لي ولالك وعلى الزوج صدق مثلهما واذا حكم بمثل هذا في المال الذي تقل رزقته على من أخذ منه ولم يوسع فيه الاستحسان وألزم فيه القياس أهل العلم به ولم يجعل لأهل الجهالة قياسا فيه لانهم لا يعلمون ما يقيسون عليه فلال الله وحرمة من الدماء والفروج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكام والمفتين (قال الشافعي) أفرأيت اذا قال الحاكم والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس وقال أستحسن فلا بد أن يزعم أن جائزا لغيره أن يستحسن خلافا فيقول كل حاكم في بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد بضروب من الحكم والفتيا فان كان هذا جائزا عندهم فقد أهملوا أنفسهم فكروا حيث شاؤوا وان كان ضيقا فلا يجوز أن يدخلوا فيه وان قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل له من أمر بطاعة حتى

بعضه عليه وبعضه
على ميمونة لأن بعض
مرطها إذا كان عليها
فأقل ما عليها منه
ما يسترها مضطجعة
ويصلي النبي عليه السلام
في بعضه قائما ويتعطل
بعضه بينه وبينها أو
يسترها قاعدة فيكون
يحيط بها جالسة ويتعطل
بعضه بينه وبينها فلا
يمكن أن يستره أبدا
الآن يأتزربه اثنتان
وليس على عاتق المؤثرين
في هذه الحال من الأزار
شي ولا يمكن في ثوب في
دهرنا أن يأتزربه ثم
يرده على عاتقه أو
أحدهما يسترها وقلا
يمكن هذا في ثوب في
الدنيا اليوم وكذلك روى
عن النبي عليه السلام
أنه قال إذا صلى أحدكم
في الثوب الواحد
فليتوشع به فإن لم يكفه
فليأتزربه (قال الشافعي)
وإذا صلى الرجل فيها
يواري عورته أجزأته
صلاته وعورته ما بين
سرتة وركبته وليست
السرة والركبة من
العورة

باب الكلام في
الصلاة

* حديثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي

يكون على الناس اتباعك أو رأيت أن ادعى عليك غيرك هذا تطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته
فكذلك لا طاعة لك على أحد وإنما الطاعة لمن أمر الله أو رسوله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه
ودل الله ورسوله عليه نصا واستنباطا بدلائل أو رأيت إذا أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن المتوجه
هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه أو رأيت إذا أمر بشهادة العدل فدل على أن
لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره إلا بطلب الدلائل على عدله أو رأيت إذا أمر بالحكم بالمثل في الصيد
هل أمر أن يحكم إلا بأن يحكم بنظره فكل هذا اجتهاد وقياس أو رأيت إذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهدا على غير طلب عين وطلب العين لا يكون إلا باتباع الدلائل عليها وذلك
القياس لأن محالا أن يقال اجتهاد في طلب شيء من لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طالبا لشيء من
سخر على وهمه أو خطر به الله منه (قال الشافعي) وأنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرته وفي بعضه
ما قام عليه الحجة وأسأل الله تعالى لي ولجميع خلقه التوفيق وليس للحاكم أن يقبل ولا للوالي أن يدع أحدا
ولا ينبغي للفتي أن يفتي أحدا إلا متى يجمع أن يكون عالما عالم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه وخاصه وعامه
وأدبه وعالم بالسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقارب أهل العلم قديما وحديثا وعالم بالسان العرب عاقلا
عيز بين المشتبه ويعقل القياس فإن عدم واحد من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياسا وكذلك لو كان
عالم بالآصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس وإن كان
عاقلا للقياس وهو مضيع لعلم الأصول أو شيء منه لم يجز أن يقال له قس على ما لا تعلم كما لا يجوز أن يقال قس
لأعشى وصفت له اجعل كذا عن يمينك وكذا عن يسارك فإذا بلغت كذا فانتقل متيامنا وهو لا يبصر ما قيل له
يجعله يميننا ويسارا أو يقال سر بلادا ولم يسرها قاط ولم يأتها قاط وليس له فيها علم يعرفه ولا يثبت له فيها قصد سميت
يضبطه لأنه يسير فيها على غير مثال قوم وكما لا يجوز لعالم بسوق سلعة منذ زمان ثم خفيت عنه سنة أن يقال له
قوم عبدا من صفته كذا لأن السوق تختلف ولا لرجل أبصر بعض صنف من التجارات وجهل غير صنفه
والغير الذي جهل لادلالة عليه ببعض علم الذي علم قوم كذا كما لا يقال لبناء انظر قيمة الخياطة ولا الخياط انظر
قيمة البناء فإن قال قائل فقد حكم وأفتى من لم يجمع ما وصفت قيل فقد رأيت أحكامهم وقتيائهم فرأيت
كثيرا منها متضادا متباينا ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحب به في حكمه وفتياه والله تعالى
المستعان فإن قال قائل رأيت ما اجتمه دفيه المجتهدون كيف الحق فيه عند الله قيل لا يجوز فيه عندنا
والله تعالى أعلم أن يكون الحق فيه عند الله كله إلا واحدا لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لا استواء
السرائر والعلانية عنده وأن علمه بكل واحد جعل ثناؤه سواء فإن قيل من له أن يجتهد فيقيس على كتاب
أو سنة هل يختلفون ويسعهم الاختلاف أو يقال لهم ان اختلافوا مصيبون كلهم أو مخطئون أو لبعضهم
مخطئ وبعضهم مصيب قيل لا يجوز على واحد منهم ان اختلافوا ان كان ممن له الاجتهاد وذهب مذهبا
محتملا أن يقال له أخطأ مطلقا ولكن يقال لكل واحد منهم قد أطاع فيما كلف وأصاب فيه ولم يكلف علم
الغيب الذي لم يطلع عليه أحد فإن قال قائل فثلثي من هذا شيئا قيل لا مثال أدل عليه من الغيب عن
المسجد الحرام واستقباله فإذا اجتهد رجلان (٣) بالطريقين عالمان بالنجوم والرياح والشمس والقمر فرأى
أحدهما القبلة متيامنا منه ورأى أحدهما القبلة منحرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما
أن يصلي حيث يرى ولا يتبع صاحبه إذا أداه اجتهاده إلى غير ما أدى صاحبه اجتهاده إليه ولم يكلف واحد
منهما صواب عين البيت لأنه لا يراه وقد أدى ما كلف من التوجه إليه بالدلائل عليه فإن قيل فيلزم أحدهما
اسم الخطأ قيل أما فيما كلف فلا وأما خطأ عين البيت فنعم لأن البيت لا يكون في جهتين فإن قيل
فيكون مطيعا بالخطأ قيل هذا مثل جاهديكون مطيعا بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغيره ثم بالخطأ

قال أخبرنا سفيان عن
عاصم بن أبي النجود
عن أبي وائل عن عبد الله
قال كنا نسلم على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وهو في الصلاة قبل أن
نأتي أرض الحبشة
فردد علينا وهو في الصلاة
فلما رجعنا من أرض
الحبشة أتيتهم لأسلم
عليه فوجدته يصلي
فسلمت عليه فلم يرد عليّ
فأخذني ما قرب وما بعد
فلمست حتى إذا قضى
صلاته أتته فقال ان
الله يحدث من أمره ما
يشاء وان مما أحدث الله
أن لا تتكلموا في الصلاة
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
انصرف من اثنين فقال
له ذو البدين أقصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فقال رسول الله
أصدق ذو البدين
فقال الناس نعم فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى اثنين
آخرين ثم سلم ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع * أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين

أذلم يكلف صواب المغيب العين عنه فإذا لم يكلف صوابه لم يكن عليه خطأ لم يجعل عليه صواب عينه فان
قيل أفقد سنة تدل على ما وصفت قيل نعم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد
عن محمد بن ابراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال
يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة
فان قال قائل فإمعى هذا قيل ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي
اجتهد كان له حستان وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر أن يجتهد في طلبها كانت له حسنة
ولا يشاب من يؤدي في أن يخطئ العين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه وهذا يدل على ما وصفت من أنه
لم يكلف صواب العين في حال فان قيل ذم الله على الاختلاف قيل الاختلاف وجهان فأقام الله تعالى
به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بينة منه ليس عليهم الا اتباعه ولا لهم مفارقتة فان اختلفوا فيه فذلك الذي
ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه فان قال قائل فذلك قيل قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب
الا من بعد ما جاءتهم البينة فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قائمة فلا يحل له الخلاف ولا
أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وان لم يكن في قولهم كتاب أو سنة ومن خالف في أمر له فيه الاجتهاد
فذهب الى معنى يحتمل ما ذهب اليه ويكون عليه دلائل لم يكن في (١) من خلاف لغيره وذلك أنه
لا يخالف حينئذ كتابا نصا ولا سنة قائمة ولا جماعة ولا قياسا بأنه انما تنظر في القياس فأداه الى غير ما أدى
صاحبه اليه القياس كما أداه في التوجه البيت بدلالة النجوم الى غير ما أدى اليه صاحبه فان قال ويكون هذا
في الحكم قيل نعم فان قيل فمثل هذا اذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفنا ما في بعضه
وذلك أن تنزل نازلة تحتمل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب ذاهب الى أصل والآخر الى أصل غيره
فيختلفان فان قيل فهل يوجد السبيل الى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفنا فيه قيل نعم
ان شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة فان كانت تشبه أحد الأصلين في معنى والآخر في اثنين صرفت الى الذي
أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد وهكذا اذا كان شبيها بأحد الأصلين أكثر فان قال قائل فمثل
من هذا شيئا قيل لم يختلف الناس في أن لادية للعبد يقتل خطأ مؤقته الا قيمته فان كانت قيمته مائة درهم
أو أقل أو أكثر الى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشرقيين الى أنه ان
زادت دية على عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم وقال لا يبلغ بهادية حر وقال بعض أصحابنا
ببلغ بهادية أحرار فاذا كان ثمنه مائة درهم لم يزد عليها صاحبه لان الحكم فيها أنها ثمنه وكذلك اذا زادت على
دية أحرار أخذها سيده كما تقتل له دابة تسوي ديات أحرار فتؤخذ منه وكان هذا عندنا من قول من قال من
المشرقيين أمر الاجور بالخطأ فيه لما وصفت ثم عاد بعض المشرقيين فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار
بالعبد ولا يقص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس فقلت لبعض من تقدم منهم ولم يقتل العبد
والأعبد بالعبد قودا ولم تقيدوا والعبد من العبد فيما دون النفس قال من أصل ما ذهبنا اليه في العبيد اذا قتلوا
خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالدواب والمتاع فقلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح لانهم أموال
فقات لهم أفيقاس القصاص على الديات والأثمان أم القصاص مخالف للديات والأثمان فان كان يقاس على
الديات فلم تصنع شيئا قتلت عبدا يسوي ألف دينار بعبد يسوي خمسة دنانير وقتلت به عبدا كلهم ثمنه أكثر
من ثمنه ولم تصنع شيئا حين قتلت بعض العبيد ببعض وأنت تمثلهم بالبهاثم والمتاع وأن لا تقتل بهيمة بهيمة
لوقتلتها فان زعمت أن الديات أصل والديات عبرة لاندك تقتل الرجل بالمرأة وديتها نصف دية الرجل فلم تذهب
مذهبا بتر كل القصاص بين العبيد فيما دون النفس اذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلف بعضه ببعضه أقل

عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أحمد قال سمعت
أبا هريرة يقول صلى لنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاة العصر
فسلم من ركعتين فقام
ذواليدن فقال أقصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فأقبل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الناس
فقال أصدق ذواليدن
فقالوا نعم فأتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
مابقي من الصلاة ثم
سجد سجدتين وهو
جالس بعد التسليم
* أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن خالد الحذاء
عن أبي قلابة عن أبي
المهلب عن عمران بن
حصين قال سلم النبي في
ثلاث ركعات من العصر
ثم قام فدخل الحجر فقام
الخبر باق رجل بسيط
اليدين فنادى يا رسول
الله أقصرت الصلاة
أم نسيت فخرج رسول
الله مغضبا يجر رداءه
فسأل فأخبر فصلى تلك
الركعة التي كان تركها
ثم سلم ثم سجد سجدتين
ثم سلم (قال الشافعي)
ففي هذا كله تأخذ
فتقول ان حتما أن
لا يبعد أحد الكلام
في الصلاة وهوذا كرر
لأنه فيها فان فعل
انتقضت صلاته وكان

وان اختلفت أثمانهم مع ما يلزمك من هذا القول قال وما يلزمني بقولي هذا قلت أنت تزعم أن من قتل
عبد ابيه الكفارة وعليه ما على من قتل الحر من الاثم لانه مسلم عليه فرض الله له حرمة الاسلام ولا تزعم
هذا فمن قتل بغيره أوحرق متاعا وتزعم أن على العبد حلالا وحراما وحدا وفرايض وليس هذا على البهائم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله عز وجل حكم على عباده حكمين حكما فيما بينهم وبينه أن أتاهم -م وعاقبهم
على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلنوا وأعلمهم أقامة للحجة عليهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم
فقال يعلم السر وأخفى وقال يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور وخلق له لا يعلمون الا ما شاء عز وجل
وحجب علم السرائر عن عباده وبعث فيهم رسلا فقاموا بأحكامه على خلقه وأبان لرسوله وخلق له أحكام
خلقته في الدنيا على ما أظهروا وأباح دماء أهل الكفر من خلقه فقال اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
وحرّم دماءهم ان أظهروا الاسلام فقال وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال وما كان
لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ وقال ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فجعل حينئذ دماء المشركين
مباحة وقتالهم حتما وفرضا عليهم ان لم يظهر وا لايمن ثم أظهره قوم من المنافقين فأخبر الله نبيه عنهم أن
ما يخفون خلاف ما يعلنون فقال يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وقال
سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم مع ما ذكر به المنافقين فلم يجعل لنبيه قتلهم اذا
أظهروا الايمان ولم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكله المسلمين ولا موارثتهم (قال الشافعي)
رحمه الله ورأيت مثل هذا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله
وقال المقداد رأيت يا رسول الله لو أن مشركا قاتلني فقطع يدي ثم لاذ مني بشجرة فأسلم فأقتله قال لا تقتله
وقال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادت الا أنفسهم وقال عز وجل ويدرا
عنها العذاب الآية فحكم بالإيمان بينهما اذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الا جنبيون ودرأ عنه وعنهما
بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف غيره زوجته أن يحصد إن لم يأت بأربعة شهداء على
ما قال ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجائلي وامرأته بنفي زوجها وقذفها بشريك بن السحماء
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به يعني الولد أسحما أدعج عظيم الألتين فلا أراه الا
صدق وتلك صفة شريك الذي قذفها به زوجها وزعم أن حبلا منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
جاءت به أحير كأنه وحره فلا أراه الا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفة زوجها فخافت به يشبهه شريك بن
السحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أمر ملين لولا ما حكم الله أي لكان لي فيه قضاء غيره يعني والله
أعلم لبيان الدلالة بصدق زوجها فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد لحاطة دل ذلك على ابطال كل
ما لم يكن لحاطة عند العباد من الدلائل ان لم (٢) يقر وابه من الحكم عليه لم يمنع مما وجب عليه أو تقوم
عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبد يزيد امرأته البتة ثم
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخلفه ما أراد الا واحدة وردتها عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما
كان كلامه محتملا لأن لم يرد الا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهر الايمان بأن القول قوله
في الدنيا فينكح المؤمنات ويوارث المؤمنين وأعلم بأن سرائرهم على غير ما أظهروا ولأنه يغلب على من سمع
طلاق البتة أنه يريد بالبتات الذي لا غاية له من الطلاق وجاءه رجل من بني فزارة فقال ان امرأتى ولدت غلاما
أسود فجعل يعرض بالقذف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمراء
قال فهل فيها من أورك قال نعم قال فأني أتاه قال لعله نزع عرق قال ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه
بحد ولا لعان اذا لم يصرح بالقذف لانه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفا وان كان الأغلب على سامعه أنه أراد

(٢) كذا في النسخة بهذا التحريف وحرر كتيبه مصححه

غيرها الحديث ابن مسعود
عن النبي ثم ما لا أعلم
فيه مخالفاً من لقيت من
أهل العلم قال ومن
تكلم في الصلاة وهو يرى
أنه قد أكملها أو نسي
أنه في صلاة فتكلم فيها
بني على صلاته وسجد
للسهو والحديث ذي
اليدين وأن من تكلم
في هذه الحال فأنما
تكلم وهو يرى أنه في
غير صلاة والكلام في
غير الصلاة مباح وليس
يخالف حديث ابن
مسعود حديث ذي
اليدين وحديث ابن
مسعود في الكلام
جمله ودل حديث ذي
اليدين على أن رسول
الله فرق بين كلام العامد
والناسي لأنه في صلاة
أو المتكلم وهو يرى أنه
قد أكمل الصلاة

باب الخلاف في الكلام
في الصلاة ساهياً

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في الكلام
في الصلاة وجع علينا فيها
يجب ما جمعها علينا في
شيء غيره إلا في الميم مع
الشاهد ومثلهين
أجربين (قال الشافعي)
فسمعته يقول حديث

القذف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بالظن وإن كانت له عليه دلائل قريبة فلا يحكم إلا من حيث أمره الله بالبينّة تقوم على المدعى عليه أو أفرار منه بالأمر البين وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه لأنه أباح الدم بالكفر وإن كان قولاً فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه إلا بالظاهر لا بالدلائل

كتاب الرد على محمد بن الحسن في باب الديات

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وزن سبعة وقال أهل المدينة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم * حدثنا بذلك أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب وزاد وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الغنم ألف شاة * أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي قال على أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن كلا الفر يقين روى عن عمر وانظر أي الروايتين أقرب إلى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحق أجمع المسلمون جميعاً لا اختلاف بينهم في القولين كافة أهل الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشرين ديناراً من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من الورق صدقة ففعلوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا فهذا لا اختلاف فيه بينهم فإذا فرضوا هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الدية لكل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار باثني عشر درهماً إنما ينبغي أن يفرضوا الدية بما يفرضون عليه الزكاة وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم فجعلوا الدينار بمنزلة العشرة الدراهم فعلى هذا الأخرى ما فرضوا في مثل هذا فإن زاد سعراً ونقص لم ينظر في ذلك ألا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل دينار على عشرة دراهم فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الدية فيه الأعلى ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نظن أعلم بفريضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الدية دراهم من أهل المدينة لأن الدراهم على أهل العراق وإنما كان يؤدي الدية أهل العراق وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم وزن ستة * أخبرنا الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال كانت الدية الإبل فجعلت الإبل الصغير والكبير كل بعير بمائة وعشرين درهماً وزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم (٣) وقيل لشريك بن عبد الله أن رجلاً من المسلمين قال شريك قال أبو اسحق فأني رجل من رجل من العدو وضربه فأصاب رجلاً منافكه على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه وحجته وصدرة فقتل في عثماني بن عفان رضي الله عنه اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (قال الشافعي) روى مكحول وعمر بن شعيب وعدد من الحجازيين أن عمر فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولم أعلم بالحجاز أحد خالف فيه عن الحجازيين ولا عن عثمان بن عفان ومن قال الدية اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحد خالف في ذلك قديماً ولا حديثاً ولقد روى عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم وزعم عكرمة أنه نزل فيه وما نقيم إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحدهما فرض الدية عشرة آلاف درهم

ذی الیٰسین حدیث
 ثابت عن رسول الله
 صلی الله علیه وسلم
 لم یرو عن رسول الله
 شیء قط أشهر منه ومن
 حدیث العجماء جرحها
 جبار وهو ثابت من
 حدیث العجماء جرحها
 جبار ولكن حدیث
 ذی الیٰسین منسوخ
 فقلت ما نسخه فقال
 حدیث ابن مسعود
 ثم ذكر الحدیث الذی
 بدأت به الذی فیہ ان
 الله یحدث من أمره ما
 یشاء وان مما أحدث الله
 أن لا تتكلموا فی الصلاة
 فقلت له والناسخ اذا
 اختلف الحدیثان
 الآخر منهما فقال نعم
 قلت له أولست تحفظ
 فی حدیث ابن مسعود
 هذا أن ابن مسعود
 مر علی النبی بمكة
 قال فوجدته یصلی
 فی فناء الکعبة وأن
 ابن مسعود هاجر الی
 أرض الحبشة ثم
 رجع الی مكة ثم هاجر الی
 المدینة وشهد بدرا قال
 بلی فقلت له فاذا كان
 مقدم ابن مسعود علی
 النبی صلی الله علیه
 وسلم بمكة قبل هجرة
 النبی ثم کان عمران بن
 حصین یروی أن النبی
 أتى جذعا فی مؤخر
 متعجده ألیس تعلم أن

وقال فی الآخراثنی عشر ألفا وزن ستة قلت لمحمد بن الحسن أف تقول ان الدیة اثنا عشر ألف درهم وزن
 ستة فقال لا (١) فقلت من أين زعمت أن كنت أعلم بالدیة فیمارعت من أهل الحجاز لانك من أهل الورق
 ولانك عن عمر قلتها فان عمر قضی فیها بشی لا تقضی به قال لم تكونوا تحسبون قلت أف تروی شیئا تجعله
 أصلا فی الحكم فأنتم تزعم أن من تروی عنه لا یعرف قضی به وكيف تقضی بالدیة وزن سبعة أف رأیت
 ما جعلت فیہ الزكاة وغیر ذلك مما جعلت فیہ القطع وجاءت تسمیة دراهم لیس فیها وزن ستة ولا وزن سبعة
 وقال لك قائل بل هی علی وزن ستة لا وزن سبعة لأن عمر لا یفرض الدیة وزن ستة ویفرض فیما سواها
 وزن سبعة ما تقول قال أقول ان الدراهم اذا جاءت جملة فهی علی وزن الاسلام قلنا فكیف أخرجت الدیة
 من وزن الاسلام اذا كان وزن الاسلام عندك وزن سبعة ثم زعمت أنك أعلم بالدیة منهم لانكم من أهلها
 وزعمت لنا أن الدراهم انما كانت صنفین أحدهما الدرهم وزن مثقال والآخركل عشرة وزن ستة حتی
 ضرب زیاد دراهم الاسلام فلو قال لك قائل كل درهم جاء به الزكاة أو فی الدیة أو فی القطع أو غیر ذلك فهو
 بوزن المثقال وقال آخرون وزن ستة وقال آخر كل درهم فهو بوزن الاسلام (٣) قیل له فهكذا ینبغی لك أن
 تقول فی الدیة (قال الشافعی) یقال لقائل قوله رأیت لو قال لك قائل قد خرجت من حدیث أبی اسحق
 الهمدانی ان الدیة اثنا عشر ألفا وزن ستة ومن حدیث الشعبي ان الدیة عشرة آلاف درهم لانه لم یذكر فیما
 تروون فیها وزن ستة كما حدث أبو اسحق لان أبو اسحق یذكر وزن ستة فهو أولى بها وقال آخرون وزن
 المثاقیل لأن الأثر أولى بها فان قال بل وزن الاسلام فادعی محمد علی أهل الحجاز أنهم أعلم بالدیة منهم وانما
 عمر قبل الدیة من أهل الورق ولم یجعل لهم أنهم أعلم بالدیة منه اذا كان منهم فن كان الحاكم منهم أولى بالمعرفة
 بالدراهم منه اذا كان الحكم انما وقع بالحاكم وقال محمد بن الحسن فرض المسلمون الزكاة فی كل عشرين
 دینارا و فی مائتی درهم كل دینار بعشرة دراهم فان قیل له ومن أخبرك أنهم فرضوا الزكاة قیاسا رأیت اذا
 فرضت الزكاة فی أربعین من الغنم و فی ثلاثین من البقر أقاسوا البقر علی الغنم فان قاسوها فالقیاس لا یصلح
 الا عددا وعدد البقر أقل من عدد الغنم أو بالقيمة فقيمة ثلاثین من البقر أكثر من قيمة أربعین من الغنم
 وهكذا حس من الابل لا عددها عدد واحد منها ولا قیمتھا قيمة واحد منها قال ما الزكاة بقیاس قلنا ولذلك
 كانت الدواب سوى البقر والغنم والابل لازكاة فیها والتبر سوى الذهب والورق لازكاة فیہ وكل واحد منها
 أصل فی نفسه لا قیاس علی غیره قال نعم قلنا فكیف زعمت أن الذهب یقاس علی الورق والورق یقاس علی
 الذهب فان زعمت أن أحدهما قیاس علی الآخر فایهما الأصل فان زعمت أنه لذهب لزمك أن تقول
 عشرين دینارا اذا كانت فیها الزكاة فلو كانت أربعین درهما تسوی عشرين دینارا كانت فیها الزكاة أو ألف
 درهم لا تسوی عشرين دینارا لم یكن فیها الزكاة وان زعمت أن الورق هی الأصل قیل لك فیها كما قیل لك فی
 الذهب والورق قال فما هی قلنا كما قلت فی الماشیة كل واحد منهما أصل فی نفسه قال فالدیة قلنا فأصل
 الدیة الابل فی سنة رسول الله صلی الله علیه وسلم وقومها عمر ألف دینار واثنی عشر ألف درهم الذهب علی
 أهل الذهب والورق علی أهل الورق فاتبع فی ذلك قضاء عمر كما قضی قال فكیف كان الصرف علی عهد
 رسول الله صلی الله علیه وسلم وعمر وعثمان رضی الله عنهما قیل أما ما روى من الأخبار یناف علی اثنا عشر
 درهما بدینار وقطع عثمان سارقا فی أربعة ثمن ثلاثة دراهم من صرف اثنا عشر درهما بدینار وقضی فی امرأه
 قتلت فی الحرم بدیة وثلاث ثمانية آلاف درهم (قال الشافعی) أخبرنا بذلك سفیان عن ابن أبی نجیح عن
 أبیه وأما الدلالة فی زمان النبی صلی الله علیه وسلم فبمثل هذا قال رسول الله صلی الله علیه وسلم تقطع ید السارق
 فی ربع دینار فصاعدا وروی ابن عمر أن النبی صلی الله علیه وسلم قطع فی مجن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا یشبه
 قضاء عثمان وقیل لمحمد بن الحسن من زعمك أن فی عشرة دنانیر ومائة درهم زكاة رأیت من قال فی وسقین

(١) فی الكلام هنا تحریف فلیجرب

النبي لم يصل في مسجده
 الا بعد هجرته من مكة
 قال بلى قلت فحديث
 عمران يدل على أن
 حديث ابن مسعود
 ليس بناسخ لحديث
 ذي الدين وأبو هريرة
 يقول صلى بنار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال فلا أدري ما صحبه
 أبو هريرة قلت قد بدا أنا
 بما فيه الكفاية من
 حديث عمران الذي
 لا يشك كل عليك وأبو
 هريرة إنما صحب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بخبر وقال أبو هريرة
 صحبت النبي صلى الله
 عليه وسلم بالمدينة ثلاث
 سنين أو أربعاً « قال
 الربيع » أنا شككت
 وقد أقام النبي بالمدينة
 سنين سوى ما أقام
 بمكة بعد مقدم ابن
 مسعود وقبل يحبه
 أبو هريرة فيجوز أن
 يكون حديث ابن
 مسعود ناسخاً لما بعده
 قال لا قلت له لو كان
 حديث ابن مسعود
 مخالفاً لحديث عمران
 وأبي هريرة كما قلت
 وكان عدم الكلام وأنت
 تعلم أنك في صلاة كهو
 إذا تكلمت وأنت ترى
 أنك أكملت الصلاة
 أو نسيت الصلاة كان
 حديث ابن مسعود

ونصف زبيب ووسقين ونصف تمر زكاة قال ليس ذلك له حتى يكون من كل واحد منهما ما يجب فيه الزكاة
 قال وكذلك في عشرين شاة وخمس عشرة بقرة قال نعم قيل ولم قال لان كل واحد منهما صنف غير صنف
 صاحبه قيل وكذلك الخنطة والشعير لا يضم واحد منهما الى صاحبه قال نعم قيل فالخنطة من الشعير والتمر
 من الزبيب أقرب والذهب من الورق في القيمة واللون قال وما للقرب ولهذا كل واحد منهما صنف ما صنف
 قيل فكيف جعلت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف قال
 فإنا نقول هذا قلنا فن قال قولك هذا هل تجده أثراً يتبع قال لا قلنا فقياس قال لا قلنا فلا قياس ولا أثر
 قال فإن بعض أصحابكم يقول معناه قلنا فإن كانت الحجة إنما هي لك بأن ذلك صاحب يقوله معك فهو
 يجمع بين الخنطة والشعير والسمت فيضم بعضها الى بعض ويجمع بين القطنية قال هذا خطأ قلنا وما ذلك
 على خطئه أليس إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فأنما عني من صنف واحد
 لا من صنفين قال نعم قلنا أفأرأيت أن قال لك هي صنف واحد قال إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره فلا أقبله
 منه ما قيمتها ولا خلقها بواحدة قلنا فالذهب أبعد من الورق في القيمة والخنطة من الخنطة من الشعير والسمت
 فأراك تتخذ قوله إذا وافقك حجة وترغم في موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحيل وقلنا لا يثبت عن ابن
 مسعود ما ذكرت من القطع في عشرة دراهم وأنت تروى عن الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم قال هذا مقطوع قلنا والذي رويت عنه
 القطع في عشرة دراهم عن ابن مسعود مقطوع بروايته عن رجل أدنى في الثقة عنده من رواية هذا وأما
 روايتنا عن علي بن جعفر بن محمد بن روى عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار
 فصاعداً « أخبرنا بذلك حاتم بن اسمعيل قال هذا منقطع قلنا وحديثكم مقطوع عن رجل لا نعرفه فإن
 قال قائل فأنما جعنا بين الذهب والفضة في الزكاة من قبل أنهما عن لكل شيء قيل له ان شاء الله تعالى
 أفيمكن أن نساك كل شيء مجموعين فإن قال ما تعني بمجموعين قيل يقال لك أرايت من استهلك لرجل متاعاً
 يغرم قيمته ذهباً وورقاً أو أحدهما فإن قال بل أحدهما وأنما يقوم الورق على أهل الورق الذين هي أموالهم
 والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم قيل فما اسمعك جعلت بينهما في قيمة ما استهلك ولا في دية وما أنت
 الا تفرد كل واحد منهما على حدته فكيف لم تفردهما هكذا في الزكاة أو أرايت إذا كانا والابل والبقر والغنم
 تجتمع في أنها أثمان لا حرار المقتولين أن تجمع بينهما في الزكاة فإن قلت لا وليس اجتماعها في شيء يدل على
 اجتماعها في غيره قيل فهكذا ما أخرجت الارض مما فيه الزكاة وفيه العشر كما هو مجتمع في أن فيه العشر
 كما في الذهب والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بثمن لكل شيء كما الذهب والورق عندك عن لكل شيء
 ويفترق في أنه ما كولا كما الذهب والورق عندك غير ما كولا أفجمع بينهما لاجتماعهما فيما وصفنا فإن قال لا
 ولا يدلني اجتماعه في معنى ولا في معان أن أجمع بينهما في كل شيء قيل فهكذا فافعل في الجمع بين الذهب
 والفضة « أخبرنا سفيان قال أخبرنا المغيرة عن إبراهيم أنه قال لا يكون شبه العمد الا في النفس والعمد
 ما أصبت بسلاح والخطأ إذا تعمدت الشيء فأصبت غيره وشبه العمد كل شيء تعمدت ضربه بلا سلاح

(القصص بين العبيد والاحرار)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قود بين العبيد والاحرار الا في النفس فإن العبد إذا قتل حراماً عمداً أو
 قتله الحر متعمداً قتل به وقال أهل المدينة ليس بين العبيد والاحرار قود الا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد
 بالحر وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان تقتل بصاحبتهما ان قتلتهما الاخرى ولا تقتل بهما الاخرى ان
 قتلتهما قالوا لنقصان العبد عن نفس الحر فهذا الرجل يقتل المرأة عمداً وديته نصف دية الرجل فيقتل بها

في الصلاة مباحا ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ ولكن وجهه ما ذكرت من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكركر وأن التكلم في الصلاة إذا كان هكذا يفسد الصلاة وإذا كان النسيان والسهو وتكلم وهو يرى أن الكلام مباح بان يرى أن قد قضى الصلاة أو نسي أنه فيها لم يفسد الصلاة قال فانتم تروون أن ذا اليمين قتل بدر قلت فاجعل هذا كيف شئت أليست صلاة النبي بالمدينة في حديث عمران بن حصين والمدينة إنما كانت بعد حديث ابن مسعود بمكة قال بلى قلت وليست لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت وقد كانت بدر بعد مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بستة عشر شهرا قال أفندوا الذين الذين رويتم عنه المقتول ببدر قلت لا عمران يسميه الخرباق ويقول قضير اليمين أو مديد اليمين والمقتول ببدر ذو الشمالين ولو كان كلاهما ذا اليمين كان اسما يشبه أن يكون واقف

وكذلك الوجه الأول وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا قتل الحر العبد متعمدا قتل به * أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم أنه قال ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار والمملوكين فيما بينهم قصاص فيما دون النفس (قال الشافعي) إذا كان الحر القاتل للعبد فلا قود بينهما في نفس ولا غيرها وإذا قتل العبد الحر أو جرحه فلا وليا له الحر أن يستقيد وأمنه في النفس وللحر أن يستقيد منه في الجراح إن شاء أو يأخذ الأرض في عنقه إن شاء ويدع القود قال محمد بن الحسن إن المدنيين زعموا أنهم إنما كانوا أقادة العبد من الحر لنقص نفس العبد عن نفس الحر وقد يقيدون المرأة من الرجل وهي أنقص نفسا منه (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف من قال هذا ولا احتج به عليه من المدنيين إلا أن يقوله له من ينسبونه إلى علم فيتعلق به وإنما منعنا من قود العبد من الحر ما لا اختلاف بيننا فيه والسبب الذي قلناه له مع الاتباع أن الحر كامل الأمر في أحكام الإسلام والعبد ناقص الأمر في عام أحكام الإسلام وفي الحدود فيما ينصف منها بأن حده نصف حد الحر ويقذف فلا يحمله قاذفه ولا يرث ولا يورث ولا تجوز شهادته ولا يأخذ سهما إن حضر القتال وأما المرأة فكاملة الأمر في الحرية والإسلام وحدها وحد الرجل في كل شيء سواء وميراثها ثابت بما جعل الله لها وشهادتها جائزة حيث أجيزت وليست ممن عليه فرض الجهاد فلذلك لا تأخذ سهما ولو كان المعنى الذي روى محمد بن عمرو عن روى عنه من المدنيين أنه لنقص الذية كان المدنيين قد يجعلون في نفس العبد قيمته وإن كانت عدد ديات أحرار فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبد الذي قيمته ألف دينار بجرعنا قيمته ألف دينار ولكن الذية ليست عندهم من معنى القصاص بسبيل وقول محمد بن الحسن ينقص بعضه بعضا رأيت إذا قتله به وأقادة النفس التي هي جاع البدن كاه من الحر بنفس العبد فكيف لا يقصه منه في موضحة إذا كان الكل بالكل فالبعض بالبعض أولى فإن جاز لأحد أن يفرق بينهم جاز لغيره أن يقصه منه في الجراح ولا يقصه منه في النفس ثم جاز لغيره أن يبعث الجراح فيقصه في بعضها ولا يقصه في بعض في الموضع الذي ذكر الله عز وجل فيه القصاص فقال النفس بالنفس الآية إلى قوله والجروح قصاص وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في الفقه أنه لا يجوز أن يقال بشيء من الفقه إلا بخبر لازم أو قياس وهذا من قوله ليس بخبر لازم فيما علمت وضد القياس فأما قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كيف يكون نفسان تقتل أحدهما بالآخرى ولا تقتل الآخرى بها فلنقص القاتل فإذا كان القاتل ناقصا الحرمة لم يكن النقص عنه من أن يقتل إذا قتل من هو أعظم حرمة منه والنقص لا يمنع القود وإنما تمنع الزيادة فإن قال قائل فأوجدني يقول مثل هذا قيل نعم وأعظم منه يزعم أن رجلا لو قتل أباه قتل به ولو قتل أبوه لم يقتل به لفضل الأبوة على الولد وحرمتها واحدة ويزعم أن رجلا لو قتل عبده لم يقتل به ولو قتل عبده قتل به ولو قتل مستأمنا لم يقتل به ولو قتل المستأمن يقتل به

﴿ الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجل جميعا عمدا إن على الكبير نصف الذية في ماله وعلى الصغير نصف الذية على عاقلته وقال أهل المدينة يقتل الكبير ويكون على الصغير نصف الذية قال محمد بن الحسن وكيف يقتل الكبير وقد شركه في الدم من لا قود عليه أرايتم لو أن رجلا قتل نفسه هو ورجل آخر معه أكان على ذلك الرجل القود وقد شركه في دم المقتول نفسه ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول هذا أيضا أرايتم لو أن رجلا وجب عليه القود في قطع يده فقطعت يده وجاء رجل آخر فقطع رجله فمات من القطعين جميعا أيقول الذي قطع الرجل وقد شركه في الدم حده من حدود الله أرايتم لو أن رجلا عقره سبع وشججه رجل موضحة عمدا فمات من ذلك كله أيقول صاحب الموضحة الضارب وقد شركه في الدم من ليس

فقال بعض من ذهب مذهبه فلناجة أخرى قلنا وما هي قال ان معاوية بن الحكم حكي أنه تكلم في الصلاة فقال رسول الله ان الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بني آدم فقلت له فهذا عليك ولالك انما يروى مثل قول ابن مسعود سواء والوجه فيه ما ذكرت قال فان قلت هو خلافه قلت فليس ذلك لك ونكلمك عليه فان كان امر معاوية قبل امر ذي اليمين فهو منسوخ ويلزمك في قولك أن يصلح الكلام في الصلاة كما يصلح في غيرها وان كان امر معاوية معه أو بعده فقد تكلم فيها فيما حكيت وهو جاهل بان الكلام غير محرم في الصلاة ولم يحك أن النبي أمره بإعادة الصلاة فهو في مثل حديث ذي اليمين أو أكثر لانه تكلم عامدا للكلام في حديثه الا أنه حكي أنه تكلم وهو جاهل أن الكلام لا يكون محرما في الصلاة قال هذا في حديثه كما ذكرت قلت فهو عليك ان كان على ما ذكرته وليس لك

في فعله قودولا أرش ينبغي لمن قال هذا أن يقول لو أن رجلا وصيبا سرقا سرقه واحدة انه يقطع الرجل ويترك الصبي وينبغي له أيضا أن يقول لو أن رجلين سرقا من رجل ألف درهم لأحدهما فيها شرك قطع الذي لا شرك له ولا يقطع الذي له الشرك أرايتم رجلا وصيبا رفع سيفا بأيديهما فضربا به رجلا ضربة واحدة فمات من تلك الضربة أتكون ضربة واحدة بعضها عمدا فيه القود وبعضها خطأ فان كان ذلك عندكم فأيهما العمد وأيهما الخطأ أرايتم ان رفع رجلان سيفاً فاضربا به أحدهما مئة عمدين لذلك فمات من تلك الضربة وهي ضربته وضربة صاحبه ولم ينفرد أحدهما بضربة دون صاحبه أي يكون في هذا قود ليس في هذا قود اذا أشرك في الدم شيء لا قود فيه ولا تبعيض في شيء من النفس أرايتم رجلا ضرب رجلا فشججه موضحة خطأ ثم شججه موضحة عمدا فمات في مكانه من ذلك جميعا ينبغي في قولكم أن تجعلوا على عاقلته نصف الدية بالشججة الخطأ وتقتلوه بالشججة العمد فيكون رجل واحد عليه في نفس واحدة نصف الدية والقتل وينبغي لكم أن تقولوا لو أن رجلا وجب له على رجل قصاص في شججة موضحة فاقتص منه ثم زاد على حقه مئة عمدا فمات المقتص منه من ذلك إنه يقتل الذي اقتص بالزيادة التي تعمد * أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن بن البصري أنه سئل عن قوم قتلوا رجلا عمدا فمات فيه الدية أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا عمر بن عمر عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا دخل خطأ في عمده هي دية (قال الشافعي) اذا قتل الرجل البالغ والصبي معه أو المجنون معه رجلا وكان القتل منهما جميعا عمدا فلا يجوز عندي والله أعلم لمن قتل اثنين بالغين قتل رجلا عمدا الا أن يقتل الرجل ويجعل نصف الدية على الصبي والمجنون وأصل هذا أن ينظر الى القتل فاذا كان عمدا كاله لا يخالطه خطأ فاشترك فيه اثنان أو ثلاثة فن كان عليه القود منهم أقيد منه ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية « قال الربيع » ترك الشافعي العاقلة لانه عمد عنده واكنه مطروح عنه للصغر والمجنون فان قال قائل ما يشبه هذا قيل له الرجلان يقتلان الرجل عمدا فيعفو الولي عن أحدهما أو يصالحه فلا يكون له سبيل على المعفو عنه ولا المصالح ويكون له السبيل على الذي لم يعف عنه فيقتله فيأخذ من أحد القاتلين بعض الدية أو يعفو عنه ويقتل الآخر فان قال قائل فهذان كان عليهما القود فزال عن أحدهما بإزالة الولي قيل له أفرأيت ان أزاله الولي عنه أزال عن غيره فان قال لا قيل وفعلهما واحد فان قال نعم قيل ويحكم على كل واحد منهما حكم نفسه لا حكم غيره فان قال نعم قيل فاذا كان هذا عندك هكذا في هذين فكيف اذا قتل الرجلان الرجل عمدا وأحد القاتلين ممن عليه القود والآخرون لا قود عليه كيف لم تقدم من الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه مثل الصبي والمجنون والأب (قال الشافعي) ويقال له ان كنت انما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم مرفوع عنهما فكيف بان أحدهما خطأ فقد تركت هذا الأصل في الرجل المستأمن يقتله مسلم ومستأمن اذا كنت تحكم على المستأمن لم تقتل المستأمن وتجعل على المسلم حصته من الدية أو رأيت أباً رجلاً ورجلاً أجنبياً قتل رجلاً لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الدية اذا كان هؤلاء ممن يعقل ويكون عليه القود ولا يكون القلم عنه مرفوعاً وتجعل عليه الدية في ماله لا على عاقلته وتجعل عمده عمدا لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمعتوه فتزعم أن عمداً ولأنك خطأ وأن عمدهما على عاقلتهما في الحجة في أن تجمع بين ما فرقت بينهما فان زعم أن حجة أن عمداً والصبي والمعتوه خطأ تعقله عاقلته وعمداً الأب يقتل ابنه معه غيره أو ليس معه غيره عمداً ولعنه القود لمعني فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون عاقلته وكذلك عمداً المستأمن يقتل المستأمن مع المسلم اذا حكم عليه فاذا زعم أن الأجنبي اذا شرك الأب والمستأمن اذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود فقد ترك الأصل الذي اليه ذهب فأما ما أدخل على أصحابنا فأكثره لا يدخل عليهم وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد أو القصاص ثم يقطع آخر رجلاه

ان كان كما قلنا قال فيها
تقول قلت أقول انه
مثل حديث ابن مسعود
غير مخالف حديث ذي
السدين فقال فانكم
خالفتهم حين فرغتم
حديث ذي السدين
قلت خالفناه في الأصل
قال لا ولكن في الفرع
قلت فانت خالفته في
نصه ومن خالف النص
عندك أسوأ حالا ممن
ضعف نظره فأخطأ
التفريع قال نعم وكل
غير معذور (قال
الشافعي) فقلت له
فانت خالفت أصله
وفرعه ولم تخالف نحن
من أصله ولا من فرعه
حرفا واحدا فعليك
ما عليك في خلافه وفيما
قلت من أنا خالفنا منه ما لم
نخالفه قال فأسألك حتى
أعلم أخالفه أم لا قلت
فسل قال ما تقول في امام
انصرف من اثنتين فقال
له بعض من صلى معه
قد انصرفت من اثنتين
فسأل آخرين فقالوا
صدق قلت أما المأموم
الذي أخبره والذين
شهدوا أنه صدق وهم
على ذكر من أنه لم يقض
صلاته فصلاتهم فاسدة
قال فانت تروى أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى
وتقول قد قضى معه
من حضروا ولم تذكره

فيموت هذا لا قصاص فيه لانه مات من جناية حق وجناية باطل ولانه لومات من قطع اليد لم يكن له دية لان
يده قطعت في غير معصية الله عز وجل فلما كان للاباحه فيه موضع لم يجز أن يقتل به من قتله وقتله غير
منفرد به ولا شركة فيه بتعدو عليه عقل ولا قود قال وكذلك لو ضرب به السبع بخرجه وضربه آخر لم يكن عليه
قود من قبل أن جناية السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فثابتة عليهم ما ان لم تكن بقود
فبعقل واذا كانت جنايتهم ما غير لغو والنفس مقتولة قتل عمد ومن قوله أن تقتل العشرة بواحدة اذا قتلوه عمدا
ويجعل كل واحد منهم كانه قاتل على الانفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقي لان أصل
القتل كان عمدا فاذا كان القتل خطأ لم يقتل فان قال فقتل الصبي والمعتوه خطأ قيل له هذا محال أن
ترغم أنه خطأ وهو عمد ولكن قد كانت فيهما علة يمنع بها القصاص فان قال قائل أجعله على العاقلة كما
أجعل خطاه قيل وهذا ان رد عليك وجعل في أم والهام لم تجد فيه حجة ولو كانت فيه حجة كانت عليك في
الرجل يقتل ابنه مع الاجنبي وانت لا تجعل الدية الا في مال الأب لا على العاقلة وفي المستامن يقتل المستامن
معه مسلم والله أعلم

(في عقل المرأة) (قال الشافعي) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في عقل المرأة إن عقل جميع
جراحها ونفسها على النصف من عقل الرجل في جميع الأشياء وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم
عن علي بن أبي طالب أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها وقال أهل
المدينة عقلها كعقله الى ثلث الدية فاصبعها كاصبعه وسننها كسنه وموضحتها كموضحتها ومنقلتها كمنقلته
فاذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف قال محمد بن الحسن وقدر روى الذي قال أهل المدينة عن
زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى
عن جاد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي
وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جاد عن ابراهيم أنه قال قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في
هذا أحب الى من قول زيد وأخبرنا محمد بن أبان عن جاد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما أنهم ما قالوا عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها فقد اجتمع عمر
وعلي علي هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره ومما يستدل به على صواب قول عمر وعلي أن المرأة اذا قطعت
اصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشرة دية الرجل فان قطع اصبعين وجب عليه عشرة
الدية فان قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة أعشار الدية فان قطع أربع أصابع وجب عليه عشرة الدية
فاذا عظمت الجراحة قل العقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القياس الذي لا يدفعه أحد يعقل ولا يخطئ به
أحد فيما نرى أن نفس المرأة اذا كان فيها من الدية نصف دية الرجل وفي يدها نصف ما في يده ينبغي أن يكون
ما صغر من جراحها هكذا فلما كان هذا من الأمور التي لا يجوز لأحد أن يخطئ بهما من جهة الرأي وكان ابن
المسيب يقول في ثلاث أصابع المرأة ثلاثون وفي أربع عشرون ويقال له حين عظم جرحها نقص عقلها
فيقول هي السنة وكان يروى عن زيد بن ثابت أن المرأة تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل ثم تكون على
النصف من عقله لم يجز أن يخطئ أحد هذا الخطأ من جهة الرأي لان الخطأ انما يكون من جهة الرأي فيما
يمكن مثله فيكون رأي أصح من رأي فأما هذا فلا حسب أحد يخطئ بمثله الا اتباعا لمن لا يجوز خلافه
عنده فلما قال ابن المسيب هي السنة أشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عامة من أصحابه
ولم يشبهه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لانه لا يحتمله الرأي فان قال قائل فقد روى عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه خلافه قيل فلا يثبت عن علي ولا عن عمر ولو ثبت كان يشبهه أن يكونا قالا من جهة الرأي
الذي لا ينبغي لأحد أن يقول غيره فلا يكون قلة علم من قبل أن كل أحد يعقل ما قال اذا كانت النفس على

في الحديث قلت أجل
قال فقد خالفته قلت
لا ولكن حال إمامنا
مفارقة حال رسول الله
قال فأين افتراق حالهما
في الصلاة والامامة قال
فقلت له ان الله كان
ينزل فرائضه على رسوله
فرضا بعد فرض فيفرض
عليه ما لم يكن فرضه
عليه ويخفف عنه بعض
فرضه قال أجل قلت
ولأنك نحن ولا أنت
ولا مسلم أن رسول الله لم
ينصرف الا وهو يرى
أن قدأ كل الصلاة
قال أجل قلت فلما فعل
لم يدر ذو اليمين أقصرت
الصلاة بحادث من الله
أم نسي النبي وكان ذلك
بيننا في مسئلته اذ قال
أقصرت الصلاة أم
نسيت قال أجل قلت
ولم يقبل النبي من ذي
اليمين اذ سأل غيره قال
أجل قلت ولما سأل
غيره احتمل أن يكون
سأل من لم يسمع كلامه
فيكون مثله واحتمل
أن يكون سأل من سمع
كلامه ولم يسمع النبي رد
عليه فلما لم يسمع النبي
رد عليه كان في معنى ذي
اليمين من أنه لم يستدل
النبي بقوله ولم يدر
أقصرت الصلاة أم
نسي النبي فأجابته ومعناه
معنى ذي اليمين من أن

نصف عقل نفسه واليد كان كذلك مادونهما ولا يكون فيما قال سعيد السنة اذا كانت تخالف القياس
والعقل الا عن علم اتباع فيما نرى والله تعالى أعلم وقد كنا نقول به على هذا المعنى ثم وثقت عنه وأسأل الله تعالى
الخيرة من قبل أن أقدم نحمد منهم من يقول السنة ثم لا نجد لقوله السنة نقاذا بانها عن النبي صلى الله عليه وسلم
فالقياس أولى نافيها على النصف من عقل الرجل ولا يثبت عن زيد كشيوة عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه والله تعالى أعلم

(باب في الجنين)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل يضرب بطن الأمة فتلق جنينا ميتا ان كان غلاما ففيه نصف
عشر قيمته لو كان حيا وان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية وقال أهل المدينة فيه عشر قيمة أمه
وقال محمد بن الحسن كيف فرض أهل المدينة في جنين الأمة الذكرا والانثى شيئا واحدا وانما فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة غرة عبدا أو أمة فقد رد ذلك بخمسين دينارا وانما نجسون من دية الرجل نصف
عشر دية ومن دية المرأة عشر ديتها وينبغي أن يكون ذلك أيضا من قيمة الجنين لو كان حيا ليس من قيمة أمه
أرايتم لو ألفت الجنين حيا فمات كم كان يكون فيه أليس انما يكون فيه قيمته لا اختلاف بيننا وبينكم في ذلك
قالوا بلى قيل لهم فما تقولون ان كانت قيمته عشرين دينارا فغرم قاتله عشرين دينارا ثم ألفت آخر ميتا
أليس يغرم في قولكم عشرين أمه وأمه جارية تساوي خمسمائة دينار قالوا بلى يغرم عشر قيمتها وهو نجسون
دينارا قيل لهم فيكون القاتل غرم في الذي ألقته حيا أقل من الذي غرم فيه ميتا وانما ينبغي أن يغرم أكثر
في الذي ألقته حيا لأنه يغرم في الجنين الحرا اذا ألقته حيا فمات الدية كاملة واذا ألقته ميتا غرم غرة وانما
ينبغي أن يقاس جنين الأمة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة فيغرم في الميت أقل مما
يغرم في الحي وقد غرمتموه أنتم في جنين الأمة اذا ألقته ميتا أكثر مما غرمتموه في جنين الأمة اذا كان حيا فمات
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ضرب الرجل بطن الأمة فألفت جنينا حيا ثم مات ففي الجنين قيمة نفسه فاذا
ألقته ميتا ففيه عشر قيمة أمه لانه ما لم تعرف فيه حياة فانما حكمه حكم أمه اذا لم يكن حيا في بطنها وهكذا
قال ابن المسيب والحسن وابراهيم النخعي وأكثر من سمعنا منه من مفتي الحجازيين وأهل الآثار نخالفنا محمد
ابن الحسن وأبو حنيفة رحمه الله تعالى في جنين الأمة فقالا فيه اذا خرج حيا كما قلنا وقالوا فيه اذا خرج ميتا
فان كان غلاما ففيه نصف عشر قيمته لو كان حيا وان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية (قال
الشافعي) وكلني محمد بن الحسن وغيره ممن يذهب مذهبه بما سأحكى ان شاء الله تعالى وان كنت لعل
لا أفرق بين كلامه وكلام غيره وأكثر كلامه فقال من أين قلت هذا قلت أما نصاب عن سعيد بن المسيب
والحسن وابراهيم قال ليس يلزمي قول واحد من هؤلاء ولا يلزمك قلت ولكن ربما غلطت بقول الواحد
منهم وقلت قلته قياسا على السنة قال انما نزعنا قولنا هو القياس على السنة والمعقول قلت فان شئت
فأسأل وان شئت سألتك قال سل فقلت أليس الأصل جنين الحرة قال بلى قلت فلما قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في جنين الحرة بغرة ولم يذكر عنه أنه سأل عنه أذكر أو أنثى فكان الجنين هو الرجل قلنا فلما
كان الجنين واحدا فسواء كان ذكرا أو أنثى قال بلى قلت هكذا قلنا في معنيين جنينها فجعلنا في كل واحد
منهما نجسا من الابل وخمسين دينارا اذا لم تكن غرة قلت أفرأيت لو خرج جاحين فماتا قال ففي الغلام مائة
من الابل وفي الجارية نجسون قلنا وسواء كانا ابني أم ولد من سيدها قيمة أمهما عشرين دينارا أو كانا ابني
حرة لا يلتفت الى أمهما قال نعم انما حكمهما حكم أنفسهما مختلفين في الذكر من مائة من الابل وفي الانثى
نجسون قلت ثم سويت بينهما اذا لم يكن فيهما حياة أليس هذا يدل على أن حكمهما حكم غيرهما لا حكم

أنفسهما قال فلا أعطيك ذلك ولكن أجعل حكمهما حكم أنفسهما بكل حال قلت فإذا لم تعط هذا فكيف
فرقت بين حكمهما إذا عرفت حياتهما ما ولم تعرف قال اتبعا قلت في الجنينين من الحرية دلالة من خبر بأن
حكمهما حكم أنفسهما أم انما قلت يحتمل أن يكون حكمهما حكم أنفسهما قال ما فيه خبر ولكنه يحتمل
قلنا فيحتمل أن يكون حكمهما حكم غيرهما إذا لم تعرف حياتهما وحكم أنفسهما إذا عرفت حياتهما قال نعم
قلنا فإذا كانا يحتملان معا فكيف لم تصر إلى ما قلنا حيث فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد وأن
حكمهما يفرق وإذا كان يحتمل فرغت أن كل قوانين أبدا احتملا فأولاهما بأهل العلم أن يصيروا إليه
أولاهما بالقياس والمعقول فقولنا فيه القياس والمعقول وقولك خلافهما قال وكيف قلنا بما وصفنا من أنا
إذا لم نفرق بين أصل حكمهما وهو جنين الحرية لأن الذكر والأنثى فيه سواء لم يجر أن نفرق بين فرعي حكمهما وهو
جنين الأمة في الذكر والأنثى ومن قبل أنثى وإياك نزع أن دية الرجل ضعف دية المرأة وأنت في الجنين تزعم
أن دية المرأة ضعف دية الرجل وقلت فكيف زعمت أنهما لو سقطا حين فكانت قيمتهما سواء أو مختلفة كان
فيهما قيمتهما ما كانت وان ميتين كان في الذكركر منهما نصف عشر قيمته لو كان حيا وفي الأنثى عشر قيمتها
لو كانت حية أليس قد زعمت أن عقل الأنثى من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك إلا أنك استقيمت في قلبه
قال فأنت سويت بينهما قلت من أجل أن أنثى زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت
بين الذكر والأنثى في جنين الحرية فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كلا يحكم فيه حكم أمه إذا كان مثل أمه
عتيقا بعتقها وورقيا بقرقها وأنت قلت فيه القياس قال فقولنا يحتمل قلنا ما يحتمل إلا التمس والقياس كما
وصفنا في الظاهر فعنا القياس والمعقول ونزعم أن الحججة تثبت بأقل من هذا وقال محمد بن الحسن يدخل
عليكم في قواكم أن تكون دية جنين الأمة ميتا أكثر من دية حي في بعض الحالات قيل ليس يدخل علينا
من هذا شيء من قبل أنا نزع أن الدية انما هي بغيره كانت أكثر أو أقل وأنت تدخل عليك في غير هذا أكثر
منه مع ما دخل عليك من خلاف القياس مع السنة قال وأين ذلك قلت أرايت رجلا لوجئ على أطراف
رجل فيها عشر ديات في مقام فسج قال يكون فيه عشر ديات قلنا فان جنين هذه الجنانية التي فيها عشر ديات
ثم قتله مكانه قال فدية واحدة قلنا فقد دخل عليك إذا زعمت أنه إذا زاد في الجنانية الموت نقصت جنانيته منه
تسع ديات قال انما يدخل هذا على من قبل أنثى أجعل البدن كله تبعاً للنفس قلنا فكيف تجعله تبعاً للنفس
وهو متقدم قبلها وقد أصابه وله حكم فان جازك هذا فالذي رددت أصح منه انهم زعموا لك أن جنين الأمة
لم يكن له حكم قط انما كان حكمه بأمه (قال الشافعي) وكيف يكون الحكم لمن لم يخرج حيا قط

(باب الجروح في الجسد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الشفتين الدية وهما سواء السفلى والعليا
وأيم ما قطعت كان فيهما نصف الدية وقال أهل المدينة فيهما الدية جميعا وإن قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية
قال محمد بن الحسن ولم قال أهل المدينة هذا لأن السفلى أنفع من العليا فقد فرض رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الأصبع الخنصر والابهام فريضة واحدة فجعل في كل واحدة عشر الدية وروى ذلك عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخنصر والابهام سواء مع آثار كثيرة معروفة قد جاءت فيها قال
محمد بن الحسن أخبرنا مالك قال حدثنا داردين الحصري أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان
ابن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في الذمير فقال ابن عباس فيه نجس من الإبل فرددني مروان
إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفم كالأضراس فقال ابن عباس لو أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها

الفرض عليهم جوابه
ألا ترى أن النبي لما
أخبروه فقبل قولهم لم
يتكلم ولم يتكلموا حتى
ينوا على صلاتهم
قال فلما قبض الله
رسوله تناهت فرائضه
فلا يزاد فيها ولا ينقص
منها أبدا قال نعم فقلت
هذا فرق بيننا وبينه
فقال من حضره هذا
فرق بين لا يرد عالم لبيانه
ووضوحه فقال فإن
من أصحابكم من قال
ما تكلم به الرجل في أمر
الصلاة لم يفسد صلاته
قال فقلت له انما الحججة
علينا ما قلنا لا ما قال
غيرنا (قال الشافعي)
وقال قد كنت غير واحد
من أصحابك فما احتج
بهذا ولقد قال العمل
على هذا فقلت له قد
أعلمك أن العمل ليس له
معنى ولا حجة لك علينا
بقول غيرنا قال أجل
قلت فدع ما لا حجة لك
فيه وقلت له قد أخطأت
في خلافك حديث ذي
اليدنين مع نبوته وظلمت
نفسك بانك زعمت أنا
ومن قال به نحل الكلام
والجماع والغناء في
الصلاة وما أحلنا ولا هم
من هذا شيئا قط وقد
زعمت أن المصلي إذا سلم
قبل أن يكمل الصلاة وهو
ذاكر أنه لم يكملها فسدت

زعمت في غيره موضعه
كلام وان سلم وهو
يرى أنه قد أكمل بني
فلولم يكن عليك حجة الا
هذا كفى به عليك حجة
ونحمد الله على عيبكم
خلاف الحديث وكثرة
خلافكم له

باب القنوت في
الصلوات كلها

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي أخبرني
بعض أهل العلم عن
جعفر بن محمد عن أبيه
قال لما انتهى إلى النبي
قتل أهل بئر معونة أقام
نحو عشرة ليلة كلها
رفع رأسه من الركعة
الآخرة من الصبح قال
سمع الله لمن حده ربنا
للك الحمد اللهم افعل
فدكر دعاء طويلاً ثم
كبر فسجد قال وحفظ
عن جعفر عن النبي
القنوت في الصلوات
كلها عند قتل أهل بئر
معونة وحفظ عن النبي
أنه قنت في المغرب كما
روى عنه في القنوت في
غير الصبح عند قتل أهل
بئر معونة والله أعلم
وروى أنس عن النبي
أنه قنت وترك القنوت
جملة ومن روى مثل
حديثه روى أنه قنت
عند قتل أهل بئر معونة

سواء فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار (قال الشافعي)
الشفطان سواء والأصابع سواء والدية على الأسماء ليست على قدر المنافع وهكذا ينبغي أن مالكا يقول وهو
الذي قصد محمد بن الحسن قصد الرواية عنه رواية عن أهل المدينة فلم يكن ينبغي له إذا كان الذي قصد قصده
بالرواية أن يروى عنه ما لا يقول ويرى عن غيره من أهل المدينة ما قدرته مالكا عليه إلا أن ينصه فيسمى من
قال ذلك فأما أن يغالط به فليس ذلك له أسمعها إذا سمى واحداً من أهل المدينة في كل دهر أهل المدينة وهو يعيب
على غيره أدنى من هذا فان قال قائل ما الحجة في أن الشفتين والأصابع سواء قلنا له دلالة السنة ثم ما لم أعلم
الفقهاء اختلفوا فيه فان كان وما ذلك قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع بعشر عشر
والأصابع مختلفة الجمال والمنفعة فلما رأينا أنما قصد قصد الأسماء كان ينبغي في كل ما وقعت عاميه
الأسماء أن يكون هكذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العين نجسون وفي اليد نجسون فلم أعلم الفقهاء
اختلفوا في أن في اليسرى من اليدين ما في اليمنى واليمنى أنفع من اليسرى فلو كان ذلك في اليد نجسون غنى
بها اليمنى وكان للناس أن يفضلوا بين اليدين انبغي أن يكون في اليسرى أقل من نجسين ولو كان قصد في اليد
التي جعل فيها نجسون قصد اليسرى انبغي أن يكون في اليمنى أكثر من نجسين فلما رأينا مذاهب الفقهاء
على التسوية بينهم وأنهم انما ذهبوا إلى الأسماء والسلامة فاذا جاع العضوان أكثر الأسماء والسلامة كانا
سواء وهكذا في العينين والأسنان سواء والثنية أنفع من الرباعية وهما سواء في العقل

باب في الأعور يفقأ عين الصحيح

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الأعور يفقأ عين الصحيح وفقء الصحيحة من عينيه ان كان عمداً فالصحيح
القود لا شيء له غير ذلك وان كان خطأ فان على عاقلته نصف الدية وليس له غير ذلك وقال أهل المدينة في الأعور
يفقأ عين الصحيح ان أحب أن يستقيده فله القود وان أحب فله الدية ألف ديناراً واثنا عشر ألف درهم وقال
أبو حنيفة في عين الأعور الصحيحة اذا فقئت ان كان عمداً ففيها القود وان كان خطأ فعلى عاقلة التي فقأها
نصف الدية وهي وعين الصحيح سواء وقال أهل المدينة في عين الأعور اذا فقئت الدية كاملة وقال محمد بن
الحسن فكيف صارت عين الأعور أفضل من عين الصحيح هذا عقل أوجبته رسول الله صلى الله عليه وسلم
في العينين جميعاً بفعل في كل عين نصف الدية فان فقئت عين رجل فغرم الفاقئ نصف الدية ثم ان رجلاً
آخر عمداً على العين الأخرى فقأها خطأ لم يجب على الفاقئ الثاني الدية كاملة فيكون الرجل قد أخذ في عينيه
دية ونصفاً وانما أوجب فيهما دية ففي الأولى نصف الدية وكذا في الثانية نصف الدية وليس يتحول ذلك بفقء
الأولى ولا تراد إحداها في عقلها على الذي أوجبته الله عز وجل شيئاً بفقء الأخرى ينبغي لمن قال هذا
في العينين أن يقول ذلك في اليدين وأن يقوله في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد
شيلاً العين فقئت ولا غير ذلك (قال الشافعي) في الأعور يفقأ عين الصحيح والصحيح يفقأ عين الأعور كلاهما
سواء ان كان الفقء عمداً فالفقء عينه بالخيار ان شاء فله القود وان كان خطأ فله العقل نجسون من الأبل
على العاقلة في سنتين ثلثاها في مضي سنة وثلثها في مضي السنة الثانية فان قال قائل ما الحجة في هذا قيل
السنة فان قال وأين السنة قلنا اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي العين نجسون فان أصاب الصحيح
عين الأعور أصاب عينا أو عينين فان قال عينا قلنا فانما جعل رسول الله في العين نجسين فن جعل فيها
أكثر من النجسين فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال فهل من حجة أكثر من هذا قلنا لا
أكثر من السنة هي الغاية وما دونها تبع لها فان قال ففيها زيادة قيل نعم موجود في السنة اذا كان في
العين نجسون وفي العينين مائة فاذا كانتا اذا فقئتاهما كانت فيهما مائة فبالهما اذا فقئتاهما يكون في كل

وبعد ثم ترك القنوت فأما القنوت في الصبح فحفوظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل أهل يثرب معونة وبعد ولم يحفظ عنه أحد تركه * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال اللهم أئج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف (قال الشافعي) فأما ما روى أنس بن مالك من ترك القنوت فأنه أعلم ما أراد فأما الذي أرى بالدلالة فإنه ترك القنوت في أربع صلوات دون الصبح كما قالت عائشة فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر تعني ثلاث صلوات دون المغرب وترك القنوت في الصلوات سوى الصبح لا يقال له ناسخ إنما يقال الناسخ والمنسوخ ما اختلف فأما القنوت في غير الصبح فمحتاج أن يفتى وأن

واحدة منهم ما جسون وإذا فقت أحدهما بعد ذهاب الأخرى كانت فيهما مائة أزد تفرق الحناية في عقلها أو خالف تفرق الحناية بينهما أو رأيت لو أن رجلاً أقطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية أليس ان جعلنا فيه نجسين فقد جعلناهما في جميع ما في بطشه ووافقنا السنة ولم نزد على الحناني غير حنانيته وان جعلنا فيهما مائة من الابل كنا قد جعلنا عليه ما لم يحسن وخالفنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليد والله سبحانه أعلم

(باب ما لا يجب فيه أرش معلوم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة إذا فقت وفي اليد السلاء إذا قطعت وفي كل نافذة في عضو من الأعضاء أنه ليس في شيء من ذلك أرش معلوم وفي ذلك كله حكومة عدل أخبرني أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في العين القائمة واليد السلاء والرجل العرجاء واللسان الأخرس وذ كر الخصى حكومة عدل وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد وقال بعضهم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو (قال الشافعي) وفي ذ كر الخصى الدية وكذلك ذ كر الرجل تقطع أنثياه ويبقى ذ كره تاما كما هو فان قال قائل ما الحجة قيل رأيت الذ كرا إذا كانت فيه دية أبخبر لازم هي فان قال نعم قيل ففي الخبر لا لازم أنه ذ كر غير خصى فان قال لا قيل فلم خالفتم الخبر فان قال لأنه لا يجب قيل أف رأيت الصبي يقطع ذ كره أو الشيخ الذي قد انقطع عنه أمر النساء أو المخلق خلقا ضعيفا لا يتحرك فان زعم أن في هذه الدية فقد جعلوها فيما لا يجب ولا يجمع به وذ كر الخصى يجمع به أشد ما كان الجماع قط ولا أعلم في الذ كر نفسه منفعة إلا مجرى البول والجماع وهما قائمان وجماعه أشد من جماع غير الخصى فاما الولد فشي ليس من الذ كرا عما هو بمنى يخرج من الصلب قال الله عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ويخرج فيكون ولا يكون ومن أعجب قول أبي حنيفة أنه زعم أنه ان قطع أولا ثم قطعت الاثنيان بعد ففي الذ كر الدية وفي الاثنيان الدية وان قطعت الاثنيان قبل ثم قطع الذ كر ففي الاثنيان الدية وفي الذ كر حكومة عدل فان قالوا فانما أبطلنا الدية في الذ كر اذا ذهب الاثنيان لان أداته التي يجب بها الاثنيان فهل في الاثنيان منفعة أو جمال غير أنهم ما أداه الذ كر فان قالوا لا قيل لهم رأيت الذ كرا إذا استوصل فعلنا أنه لا يبقى منه شيء يصل إلى فرج امرأة فتجب به لم زعمتم أن في الاثنيان الدية اذا الاثنيان اذا كانتا أداة الذ كر أولى أن لا يكون فيهما دية لانه لا منفعة فيهما ولا جمال الا أن تكونا أداة الذ كر وقد ذهب الذ كر والذ كر فيه منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له الأداة وأبتموها في الاثنيان اللتين لا منفعة فيهما وانما هما أداة لغيرهما وقد بطلنا بأن ذهب الشيء الذي هما أداة له والذ كر لا يبطل بذهاب أداته لانه يجمع به وتنال منه فان قالوا فانما جعلناها على الاسماء والاثنيان قائمان قيل فهكذا الذ كر قائم وهكذا احتجنا نحن وأنتم في التسوية بين الأصابع والشفتين والعينين وكل ما لزمه الاسم ولم نلتفت إلى منافعهما كذا كان ينبغي لكم أن تقفوا في الذ كر وهكذا قلنا وأنتم اليد اليمنى الباطشة الكاتبة الرفيقة كاليد اليسرى الضعيفة التي لا تبطش ولا تكتب فاما العين القائمة فان مالكا أخبرنا عن زيد بن ثابت أنه قضى في العين القائمة بمائة دينار وأصل ما تذهبون إليه زعمتم أن لا تخالفوا الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو قلتم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار كنتم وافقتم زيد بن ثابت اذ لم نعلم أحدا يخالفه فاذا قلتم قد يحتمل قول زيد بن ثابت أن يكون اجتهاد فيه أفرأى الاجتهاد فيها قدر نجسها قيل فقد يحتمل ذلك ويحتمل أن يكون حكمه فاما كل نافذة في عضو فلا أعلم أحدا قال هذا أكثر من سفيان بن المسيب وجراح البدن مخالفة جراح الرأس فيها حكومة فان قال قائل فما الحجة في أن جراح البدن مخالفة جراح الرأس قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموضحة بخمسة من الابل وكان

يدع لأن رسول الله لم
يقنت في غير الصبح
قبل قتل أهل بئر معونة
ولم يقنت بعد قتل أهل
بئر معونة في غير الصبح
فدل على أن ذلك دعاء
مباح كاللحاح المباح في
الصلاة لئلا يفسد ولا
منسوخ

(باب الطيب للأحرام)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة قالت
طيب رسول الله
لأحرامه قبل أن يحرم
ولحله قبل أن يطوف
بالبيت * أخبرنا
سفيان عن عبد الله بن
ابن القاسم عن أبيه
قال سمعت عائشة
وبسطت يديها تقول
أنا طيبت رسول الله
بيدي هاتين لأحرامه
حين أحرم والله قبل أن
يطوف بالبيت * أخبرنا
سفيان عن عثمان بن
عروة قال سمعت أبي
يقول سمعت عائشة
تقول طيبت رسول الله
لحرمه ولحله فقلت لها
بأي طيب فقالت
بأي طيب * أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن عروة عن عائشة
قالت طيبت رسول الله

الذي أحفظ عن بعض من أحفظ عنه من لقيت أن الموضحة انما تكون في الوجه والرأس والوجه رأس كله
لأنه اذا قطع قطع معا وان كان يتفرق في الوضوء وكان الرأس اذا ذهب ذهب الوجه فلو قست الموضحة في
الضلع على الموضحة في الرأس قضيت بنصف عشر بعير لأنني أقضي في الضلع اذا كسر بعير وذلك أني أقضي
في الرأس اذا كسر ولم يكن مأموما بعشر من الابل فيدخل على أحد إن قال هذا القول أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يقض في الموضحة بخمس من الابل فان زعم أن الموضحة في البدن داخلة في الموضحة التي قضى فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الاسم يجمعهم ما دخل عليه أن يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا قاس الموضحة في الجسد أو يخالف القياس فيقول قولنا لا يحل فيجعل في الموضحة في الضلع نجسا من
الابل والضلع نفسه لو كسر لم يكن فيه الا بعير وفي اليد الشلاء ولسان الأخرس حكومة « قال الربيع »
حفظي عن الشافعي أن في كل مادون الموضحة من الجراح وفي الضلع والترقوة حكومة

(باب دية الأضراس)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل ضرر نجس من الابل مقدم الفم ومؤخره سواء وقال بعض أهل المدينة
مثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس وقال بعضهم في كل ضرر بعير وروى بعضهم أن سعيدا قال
لو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين بعيرين فذلك الدية سواء * أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن
جماد عن النخعي في الأسنان في كل سن نصف العشر مقدم الفم ومؤخره سواء * أخبرنا مالك بن أنس عن
داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في
الضرس فقال ابن عباس ان فيه نجسا من الابل قال فردني مروان إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفم
مثل الأضراس فقال ابن عباس لو لا أنك لا تعتبر بذلك إلا بالأصابع عقلها سواء * أخبرنا أبو حنيفة عن
جماد عن إبراهيم عن شريح قال الأسنان عقلها سواء في كل سن نصف عشر الدية * وأخبرنا بكير بن عامر
عن الشعبي أنه قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية (قال الشافعي) وفي الأضراس نجس
نجس والأضراس أسنان فان قال قائل ما الحجة فيما قلت قيل له قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي السن
نجس من الابل فكانت الضرس سنانا فم لا يخرج من اسم السن فان قيل فقد تسمى باسم دون السن قيل
وكذلك الثنيتان عيران من الرباعيتين والرباعيتان عيران من الثنيتين فان كنت انما تفرق بينهما بالتمييز
فاجعل أي هذا شئت سنا واحكم في غيره أقل أو أكثر منه فان قال لا هي عظام بادية الجمال والمنفعة مجتمعة
مخلوقة في الفم قيل وهكذا الأضراس وهكذا الأصابع مجتمعة في كف متباعدة الاسماء من إبهام ومسجة
ووسطى وبصر وخنصر ثم استوى بينهما من قبل جماع الأصابع مع تباين منفعتها والضرس أنفع في الماء كقول
من الثنيتين والثنيتان أنفع في امساك اللسان من الضرس فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن فلو لم تكن فيه
حجة غير قول شريح وإبراهيم والشعبي لم يكونوا عنده حجة فأما ما روى عن ابن عباس فلو ذهب غيره إلى أن
غير مخالف هل كانت عليه حجة بتقليد ابن عباس الا وعليه به بتقليد عمر حجة

(باب جراح العبد)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه كل شيء يصاب به العبد من يدا ورجل أو عين أو موضحة أو منقلة أو مأمومة
أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحرفي كل قليل أو كثير له أرش معلوم من الحر السن والموضحة
وما سوى ذلك ففي موضحته أرشها نصف عشر قيمته وفي يده نصف قيمته وكذلك عينه وفي المأمومة والجائفة
ثلث قيمته وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمنه وفي منقلته

سفيان عن عطاء بن
السائب عن ابراهيم
عن الاسود عن عائشة
قالت رأيت وبيص
الطيب في مفارق
رسول الله بعد ثلاث
* أخبرنا سفيان عن

عمرو بن دينار قال

أخبرنا عطاء عن صفوان

ابن يعلى عن أبيه قال

كنا عند رسول الله

بالجرانة فأتاه رجل

وعليه مقطعة يعنى

جبة وهو مضمخ بالخلوق

فقال يا رسول الله

انى أحرمت بالعمره وهذه

على فقال له رسول الله

ما كنت صانعا في حلق

فاصنعه في عمرتك

* أخبرنا اسمعيل بن

ابراهيم بن عليه عن

عبد العزيز بن صهيب

عن أنس قال نهى

رسول الله أن يتزعرفر

الرجل (قال الشافعي)

وبهذا كله نأخذ فترى

جائر الرجل والمرأة أن

يتطيبا بالغالية وغيرها

كما يبقى ريحه بعد الاحرام

إذا كان تطيب به قبل

الاحرام ونرى اذا رمى

الحجارة وحلق وقبل أن

يفيض أن الطيب حلال

له ونهى الرجل حلالا

بكل حال أن يتزعرفر

ونأمره إذا تزعرفر

بحرم أن يغسل الزعفران

عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه فوافقوا بأخنيقة في هذه
الخصال الأربع وقالوا فيما سوى ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن
يتحكموا في هذا فيختاروا هذه الخصال الأربع من بين الخصال رأيت لو أن أهل البصرة قالوا فحقن نزيد
خصلتين أخريين وقال أهل الشام فأنزيد ثلاث خصال أخر ما الذي يرد به عليهم فينبغي أن ينصف الناس
ولا يتحكم فيقول قولوا بقولي ما قلت من شيء إلا أن يأتي أهل المدينة فيما قالوا من هذا بأثر فنتقاده وليس عندهم
في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء فلو كان عندهم جأؤا به فيما سمعنا من آثارهم فاذا لم يكن هذا فينبغي
الانصاف فاما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشياء كلها واما أن تكون الأشياء كلها شيئا واحدا
فيكون في ذلك كله من هذه الخصال أو غيرها ما نقص من العبد من قيمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن
ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب نقول فقال لي
بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد سلعة فأنقص جراحته من ثمنه كان في جراحته كما نقول ذلك في
المتاع رأيت اذ كنت تزعم أن عقل العبد في ثمنه بالغام بلغ فلم تقل هكذا في البعير يقتل والمتاع يهلك
قلت قلته من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية الرجل وأن جراحها بقدر ديتها كجراح
الرجل في قدر ديته وقلت لغيره ممن يخالفنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودى والنصراني نصف دية المسلم
ودية المجوسى ثمانمائة ثم تزعم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في ديته فلما كنا نحن وأنتم نقول دية العبد
ثمنه خبرنا لم يكن يجوز أن يقال في جراحه الا هكذا لاننا نبتل الجراح باختلاف الديات قال فهل يجامع
البعير والمتاع في رقبته بثمنه قلنا نعم دية ثمنه وهى قيمته وهكذا الحر يجامع البرذون فيكون ثمنه مثل دية
الحر ولكنه في البرذون قيمته فان قال ما فرق بينهم ما لم قسمه على الحردون الدابة قلنا بما لا تخالفنا فيه مما يدل
عليه كتاب الله قضى الله في النفس تقتل خطأ بدية مسلمة الى أهل المقتول وتحرير رقبة وقضى بمثل ذلك في
المعاهد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذمي رقبتيين والديتان مختلفتان وكل دية وكذلك جعلنا نحن وأنت
في المرأة والرجل رقبتيين وديتاهما مختلفتان فان زعمت أن العبد اذا قتل كان على قاتله رقبة مؤمنة يعتقها
فانما جعل الله تعالى الرقبة في القتل حيث ذكر الله الدية وانما الرقبة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا رقبة
معهما أو رأيت لولم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجهنا هذا أو عينا عنه فكان يجامع البعير في أن فيه قيمة
وفي المتاع قيمة ويجامع الأحرار في أن فيه كفارة وفي أن العبد اذا قتل العبد كان بينهما قصاص واذا جرحه
كان بينهما قصاص عندنا وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود وأن عليه الفرائض من الصوم والصلاة
والكف عن المحارم ألم يكن الواجب على العالمين اذا كان آدميا أن يقيسوه على الآدميين ولا يقيسوه على البهائم
ولا على المتاع وأصل ما يذهب اليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وآخر لا أصل فيه فاشبه
الذي لا أصل فيه أحدا الاصلين في معنيين والآخر في معنى كان الذي أشبهه في معنيين أولى أن يقاس عليه من
الذي أشبهه في معنى واحد فهو آدمي مجامع للآدميين فيما وصفت وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض
عليه بسبيل (قال الشافعي) وهذه الحجة على أصحابنا وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في
بعض هذا وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم الا الجراح ويلزمهم أكثر من ذلك لانهم يقصون العبد من
الحر في النفس أما من قال من أصحابنا موصيته ومنقلته وجائفته في ثمنه كجراح الحر في ديته فهذا
لا معنى لقوله ولقد خرج فيه من جميع أقاويل بني آدم من القياس والمعقول وأنه يلزمه ما قال محمد وأكثر
منه وأنه خالف ما روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فإنه روى عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه
وروى عن غيره ولا نراه أراد الا المدينين أنهم قالوا يقوم سلعة فلا هو قومه سلعة ولا هو جعل عقله في ثمنه
فخرج من قول المتفقين والمختلفين

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص بين المالك فيما بينهم الا في النفس وقال أهل المدينة القصاص بين المالك كهيئته بين الاحرار نفس الامة بنفس العبد وجرحها كجرحه وقال أبو حنيفة اذا قتل عبد عبدا متعمدا فلولي العبد المقتول القصاص وليس له غير ذلك الا أن يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه ولا سبيل لمولى العبد المقتول عليه وقال أهل المدينة مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل وان شاء أخذ العقل فان أخذ العقل أخذ قيمة عبده وان شاء رب العبد القاتل أعطى ثمن المقتول وان شاء أسلم عبده فاذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا أخذ العبد القاتل أن يقتله وذلك كله في القصاص بين العبيد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بنزله في القتل قال محمد بن الحسن اذا قتل العبد العبد عمدا وجب عليه القصاص ينبغي لمن قال (١) هذا الوجه أن يقول في الحر يقتل الحر عمدا ان ولي المقتول ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية أرايتم اذا أراد أن يأخذ الدية فقال القاتل اقتل أو دع ليس لك غير ذلك فأبى ولي المقتول أن يقتل أله أن يأخذ الدية أو أرايتم لو أن رجلا حرق قطع يدرجل حر عمدا فقال المقطوعة يده أخذ دية اليد فقال القاطع اقطع أو دع كان يجبر القاطع على أن يعطيه دية اليد ليس هذا بشئ وليس له الا القصاص اما أن يأخذ واما أن يعفو قال الله عز وجل في كتابه أن النفس بالنفس والعين بالعين «قرأ الربيع» الى والجروح قصاص فما استطاع فيه القصاص فليس فيه الا القصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال وما كان من خطا فعليه ما سمي الله في الخطا من الدية المسئلة الى أهله فن حكم بغير هذا فهو مدع فعليه المينة في نفس العبد وغير ذلك فن وجب له القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه الى عقل ومن وجب له عقل فليس له أن يصرفه الى قود في حر ولا مملوك فن فرق بين المملوك في هذا وبين الحر فليات عليه بالبرهان من كتاب الله عز وجل الناطق ومن السنة المعروفة (قال الشافعي) قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى الى لعنكم تتقون وقال الشافعي فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول كان في أهل الانجيل اذا قتلوا العقل ولم يكن فيهم قصاص وكان في أهل التوراة القصاص ولم يكن فيهم دية فحكم الله عز وجل في هذه الامة بأن في العبد الدية ان شاء الولي أو القصاص ان شاء فانزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى الى قوله لعنكم تتقون (قال الشافعي) وذلك والله أعلم بين في التنزيل مستغنى به عن التأويل وقد ذكر عن ابن عباس بعضه ولم أحفظ عنه بعضه فقال والله أعلم في كتاب الله عز وجل انه أنزل فيما فيه القصاص وكان بينا أن ذلك الى ولي الدم لان العفو انما هو لمن له القود وكان بينا أن قول الله عز وجل فن عني له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف أن يعفو ولي الدم القصاص ويأخذ المال لانه لو كان ولي الدم اذا عفا القصاص لم يبق له غيره لم يكن له اذا ذهب حقه ولم تكن دية يأخذها شئ يتعبه بمعروف ولا يؤدي اليه باحسان وقال الله عز وجل ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فكان بينا أنه تخفيف القتل بأخذ المال وقالوا لكم في القصاص حياة أن يمنع بها من القتل فلم يكن المال (٣) اذا كان الولي في حال يسقط عنه القود اذا أراد قال وروى سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في تفسير هذه الآية شبيه بما وصفت في أحد المعنيين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معناه * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح السكعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قتيلا فآخذه بين خيرتين ان أحبوا فلهم العقل وان أحبوا فلهم القود * أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الكتاب والسنة معا

(١) أي قول أهل المدينة وقوله أن يقول الخ أي وهم لا يقولون ذلك وأورد عليه ما أورد تأمل

عنه وكذلك تأمره اذا ترعفر قبل أن يحرم ثم أحرم وبه أثر الزعفران أن يغسل الزعفران نفسه لا حرام وانما قلنا هذا لان الدلالة عن رسول الله تشبه أن يكون لم يأمره بغسل الصفرة الا أنه نهى أن ترعفر الرجل وأن رسول الله أمر غير محرم أن يغسل الصفرة عنه ولم يأمره لكرامة الطيب المحرم اذا كان التطيب وهو حلال لانه تطيب حلالا بما بقي عليه ريحه محرما (قال الشافعي) وتأمر المحرم اذا هو حلق أن يتطيب كما تأمره أن يلبس على معنى ان شاء اباحه له لا يحايى عليه وينبىح له الصندان تخرج من الحرم

(باب الخلاف في تطيب المحرم لا حرام)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض أهلنا حيننا في الطيب قبل الاحرام وبعد الرمي والحلاق وقبل طواف الزيارة فقال لا يتطيب بما بقي ريحه عليه ولا بأس أن يدهن قبل الاحرام بما لا يبق ريحه عليه وان بقي لثته في رأسه ولحيته وأذنيه الشعث قال

وكان الذي ذكر واحتج به
أن عمر بن الخطاب أمر
معاوية وأحرم معه
فوجد منه ريحا طيبا
فأمره أن يغسل الطيب
وأنه قال من رمى الجرة
وحلق فقد حل له ما حرم
الله عليه إلا النساء
والطيب (قال الشافعي)
وسالم بن عبد الله أفقه
وأحد مذهبا من قائل
هذا القول « أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن عبد الله
وربما قال عن أبيه وربما
لم يقله قال قال عمر إذا
رمىتم الجرة وذبحتم
وحلقتم فقد حل لكم
كل شيء حرم عليكم إلا
النساء والطيب قال سالم
وقالت عائشة أنا طيبت
رسول الله لا حرامه قبل
أن يحرم وحله بعد أن
رمى الجرة وقبل أن يزور
قال سالم وسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أحق أن تتبع (قال
الشافعي) ما دريت
إلى أي شيء ذهب من
خالقنا في تطيب المحرم
اتهم الرواية عن النبي
فهى عن النبي أثبت من
الرواية عن عمر ورواها
عطاء وعروة والقاسم
 وغيرهم عن عائشة وأما
تلك الرواية من حديث
رجلين عن ابن عمر عن
عمر وإن جاز أن تهتم

بدلان دالة لا إشكال فيها أن لولى الدم أن يقتص أو يعفو القتل ويأخذ المال أى ذلك شاء أن يفعل فعل
ليس إلى القاتل من ذلك شيء وإذا كان هذا في النفس كان فيمادون النفس من الجراح هكذا وكان ذلك للرجل
في عبده فاذا قتل عبدا بجر رجل فسيده بالخيار بين أن يقتل أو يكون له قيمة عبده المقتول في عنق العبد
القاتل فإن أذاها سيد العبد القاتل متطوعا فليس لسيد العبد الا ذلك اذا عفا القصاص وان أبى سيد العبد
القاتل أن يؤديه الم يجبر عليها وبيع العبد القاتل فإن كان ثمنه أقل من قيمة العبد المقتول أو ثمنه فليس لسيد
العبد المقتول الا ذلك وان كان فيه فضل رد على سيد العبد القاتل قال وإذا بان الفضل في العبد القاتل خير
سيد العبد بين أن يباع بعضه حتى يوفى هذا ثمنه ويبقى هذا على ما بقى من ماله أو يباع كله فيرد عليه فضله
وأحسبه سيخار ببعه كله لان ذلك أكثر ثمنه وكل نفسين أبادا قتلت احدهما بالآخر جعلت القصاص
بينهما فيمادون النفس لاني اذا جعلت القصاص في النفس التي هي أكثر كان جميع البدن فانا مضطر الى ان
أقيد في الأقل من البدن الا أن يكون فيه خبر يلزم يخالف هذا ولا خبر فيه يلزم يخالف هذا والكتاب يدل
على هذا وذلك أن الله عز وجل حين ذكر القصاص جله قال النفس بالنفس والعين بالعين الى والجروح
قصاص وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه وذلك أنه يقال له ان كان العبد ممن
دخل في هذه الآية فلم يفرق الله بين القصاص في الجروح والنفس وان كان غير داخل في هذه الآية
فاجعل العبد بمنزلة البعيرين لا يقص أحدهما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه
من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيد العبد الخيار في أن يقتل أو يأخذ ثمن عبده ولم يجعلوا ذلك في الا زار ولا
فرق بين العبيد والاحرار فكما قال يدخل عليه منه ما أدخل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة
وان كانوا قد غفلوا عنهما في الاحرار وهو غفل عنه فيهما جميعا واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى
ذكر في العمد القصاص وفي الخطا الدية ثم زعم أن من جعل في العمد الدية فقد خالف حكم الله فان كان هذا
كما ذكر كان ممن قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه اذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال
فانما أنزله بمنزلة الحدود التي يقذف فيها المرأة فلا يكون عليه مال بقذفه انما يكون عليه عقوبة في بدنه
فيلزمه فيما لا يقيد منه من العمد أن يبطله ولا يجعل فيه مالا فان قال انما أجعل فيه المال اذا لم أستطع فيه
القود قلنا في استثنى لك هذا ان كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والخطا وقد يكون الدم بين مائة فيعفو
أحدهم أو يصلح فيجعل محمد الدية للباقي بقدر حقوقهم منها فقد جعل أيضا في العمد الذي يستطاع فيه
القصاص مالا رضى به أولياء الدم أو لم يرضوه فان قال فانما جعلنا فيه مالا حين دخله العفو فكان يلزمه
على أصل قوله واحد من قولين أن يجعله كالرجلين قذف أبوهما فأيهما قام بالحد فله الحد ولو عفا الآخر
لم يكن له عفو ويرغم أنه اذا كان الاحرار يعفون بشركهم في الدم فحقن الدم بعفو أحدهم لم يكن للآخرين
مال لانه لم يكن لهم مال انما وجب لهم ضربة سيف فلا تتحول مالا فان قال فأنت تقول مثل هذا معي
قلت أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم على خلاف ما قلت أنت كاه
وذلك لا تار

(باب دية أهل الذمة)

* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه ودية اليهودى والنصرانى
والمجوسى مثل دية الحر المسلم وعلى من قنله من المسلمين القود وقال أهل المدينة دية اليهودى والنصرانى
اذا قتل أحدهما نصف دية الحر المسلم ودية المجوسى ثمانمائة درهم وقال أهل المدينة لا يقتل مؤمن بكافر
قال محمد بن الحسن قد روى أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بكافر وقال أنا
أحق من أوفى بذمته * قال محمد أخبرنا ابراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليلمانى

رواية هؤلاء الرجال مع
 كثيرهم عن عائشة
 عن النبي جاز ذلك
 في الرواية عن ابن عمر
 عن عمر وليس يشك
 عالم الاخطى أن ماروى
 عن النبي أولى أن يؤخذ
 به وقائل هذا يخالف
 بعض ماروى عن عمر
 ابن الخطاب في هذا عمر
 يبيح ما حرمه الاحرام
 اذ ارعى وحلق الا النساء
 والطيب وهو يحرم
 الصيد خارجا من الحرم
 وهو مما أباح عمر
 فيخالف عمر لرأى نفسه
 ويتبعه ويخالف به ما
 جاء عن النبي صلى الله
 عليه وسلم مع كثرة خلافه
 عمر لرأى نفسه ورأى
 بعض أصحاب النبي قال
 ولم أعلم له مذهبا الا أن
 يكون شبه عليه بحديث
 يعلى بن أمية في أن
 يغسل المحرم أثر الصفرة
 عنه فان قال قائل فهل
 يخالف حديث يعلى
 حديث عائشة قيل لا انما
 أخره النبي بالغسل فيما
 نرى والله أعلم للصفرة
 عليه وانما نهى أن
 يتزعفر الرجل ولا يجوز
 أن يكون أمر الأعرابي
 أن يغسل الصفرة الا
 لما وصفت لانه لا ينهى
 عن الطيب في حال
 ينطيب فيها صلى الله
 عليه وسلم ولو كان أمره

أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا أحق من
 أوفى بدمته ثم أمر به فقتل فكان يقول بهذا القول فقيهم ربعة بن أبي عبد الرحمن وقد قتله أهل المدينة
 اذا قتله قتل غيلة فافرق بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل
 من المسلمين بقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله به وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول
 اذا قتل المسلم النصراني قتل به فأما ما قالوا في الدية فقول الله عز وجل صدق القول ذكر الله الدية في
 كتابه فقال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة يديه مسلمة
 الى أهله ثم ذكر أهل الميثاق فقال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة
 مؤمنة بفعل في كل واحد من هاتين مسلمة ولم يقل في أهل الميثاق نصف الدية كما قال أهل المدينة وأهل الميثاق
 ليسوا مسلمين بفعل في كل واحد من هاتين مسلمة الى أهله والا حاديت في ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مشهورة معروفة أنه جعل دية الكافر مثل دية المسلم وروى ذلك أفقههم وأعلمهم في زمانه
 وأعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن شهاب الزهري فذكر أن دية المعاهد في عهد أبي بكر وعمر
 وعثمان رضي الله عنهم مثل دية الحر المسلم فلما كان معاوية جعلها مثل نصف دية الحر المسلم فان الزهري
 كان أعلمهم في زمانه بالأحاديث فكيف رغبوا عمار واه أفقههم الى قول معاوية * أخبرنا ابن المبارك عن
 عمر بن راشد قال حدثني من شهد قتل رجل بذى بكتاب عمر بن عبد العزيز * أخبرنا قيس بن الربيع
 عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال
 أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه رجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البينة فأمر
 بقتله فداء أخوه فقال قد عفوت عنه قال فلعلهم هددوك أو فركوك قال لا ولكن قتله لا يرد علي أخي
 وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كانت له ذمة متقدمة كدمننا وديته كديتنا * أخبرنا أبو حنيفة عن حماد
 عن إبراهيم قال دية المعاهد دية الحر المسلم * حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلا من بني بكر
 ابن وائل قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يدفع الى أولياء المقتول فان
 شأوا قتلوا وان شأوا عفوا فدفع الرجل الى ولي المقتول الى رجل يقال له حنين من أهل الحيرة فقتله فكتب عمر
 بعد ذلك ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فرأوا أن عمر أراد أن يرضيهم من الدية * أخبرنا محمد بن يزيد قال
 أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس الجذامي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع الى عثمان
 ابن عفان فأمر بقتله فكلمه الزبير بن ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عن قتله قال بفعل
 دية ألف دينار * أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب قال دية
 كل معاهد في عهد ألف دينار * وأخبرنا ابن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال دية اليهودي والنصراني
 والمجوسي سواء * أخبرنا خالد عن مطرف عن الشعبي مثله الا أنه لم يذكر المجوسي (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقد خالفنا
 في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحكى ما حضرني منه ان شاء الله تعالى
 فقال ما جئت في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه مما فرق الله به بين المؤمنين والكافرين
 ثم سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ثم أخبرنا عن بعده فقالوا وأين ما فرق الله به بين المؤمنين
 والكافرين من الأحكام فأما الثواب والعقاب فالأحكام أسأل عنه ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فليل له يحضر
 المؤمن والكافر قتال الكفار فنعطى نحن وأنت المؤمن السهم ونمنعه الكافر وان كان أعظم غناء منه
 وتأخذما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يطهره الله بها ويركبه ويؤخذ ذلك من الكفار صغارا قال الله
 تعالى حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فوجدت الكفار في حكم الله ثم حكم رسوله في موضع العبودية

بغسل الصفرة لانها طيب كان امره اياه بغسل الصفرة عام الجعرانة وهي سنة ثمان وكان تطيبه في حجة الاسلام وهي سنة عشر فكان تطيبه لاحرامه وحلله ناسخا لأمره الأعرجي بغسل الصفرة والذي خالفنا يروى أن أم حبيبة طيبت معاوية ونحن نروى عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص التطيب الاحرام والحل وزويه عن غيرهما وهو يقول معنا في الرجل يجامع أهله من الليل ثم يصبح جنباً ان صومه تام لان الجماع كان وهو مباح له والتطيب كان وهو مباح للرجل قبل أن يحرم لاشك وقبل أن يطوف بالبيت بالخبر عن رسول الله ولو كان يتطير الى حاله بعد الاحرام اذا كان الطيب قبله كان ترك قوله لأمره بالدهن الذي لا يبقى طيبه وان بقي الدهن عليه لانه لا ينجس له أن يتسدى دهن رأسه ولحيته بدهن غير طيب وهو محرم ولا أعلمه استقام على أصل ذهب اليه في هذا القول

باب ما يأكل المحرم من الصيد

للمسلمين صنفاً متى قدر عليهم تعبدوا وتؤخذ منهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفاً يصنع ذلك بهم الا أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فاعطاء الجزية اذا لم يقدروا على العبودية فلا يجوز أن يكون من كان خولاً للمسلمين في حال أو كان خولاً لهم بكل حال الا أن يؤدى جزية فيكون كالعبد الخارج في بعض حالاته كفؤاً للمسلمين وقد فرق الله عز وجل بينهما بهذا وبأن أنعم على المسلمين فأحل لهم حرائر نساء أهل الكتاب وحرم المؤمنات على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال ان فيما دون هذا الفرقا ولكن ما السنة قلت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مسلم بكافر قال هذا امر سل قلت نعم وقد يصله غيرهم من أهل المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره ولكن فيه حديث من أحسن اسنادكم * أخبرنا ابن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن ابن أبي جحيفة قال سألت علياً رضي الله تعالى عنه فقلت هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا أن يؤتى الله عبداً فهم في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر قال هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر غيراً نأولناه وروى سعيد بن جبيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذؤعه في عهده فذهبنا الى أنه عن الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم لان دماءهم حلال فأما من منع دمه العهد فيقتل من قتله به فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لك ثابتاً هو عليك مع هذه الأحاديث قال فإمعناه قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ثم ان كان ولا ذؤعه في عهده فإمعناه ولا يقتل ذؤعه في عهده تعليم للناس ان سقط القودين المؤمنين والكافرين أنه لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال فيحتمل معنى غير هذا قلنا الواحتملة كان هذا أولى به لانه الظاهر قال وما يدلك على أنه الظاهر قلنا لان ذؤى العهد من الكافرين كفار قال فهل من سنة تبين هذا قلنا نعم وفيه كفاية قال وأين هي قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير أهل العهد فتكون قد تأولت فيه مثل ما تأولت في الحديث الآخر قال لا ولية للكافرين من كانوا من أهل العهد أو غيرهم لان اسم الكفر يلزمهم قلنا ولا تجد بدا اذا كان هذا صواباً عندك من أن تقول مثل ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر أو يكون ذلك صواباً فتردها فتقول يرث الكافر المسلم اذا كان من أهل العهد ولا يرثه اذا كان من أهل الحرب فتبعضه كما تبعضت حديث لا يقتل مؤمن بكافر قال ما أقوله قلنا لم ألت الحديث لا يحتمله قال بلى هو يحتمله ولكن ظاهره غير قلنا فكذلك ظاهر ذلك الحديث على غير ما تأولت وقد زعمت أن معاذاً ومعاوية ورثا مسلماً من كافر ثم تركت الذي رويت نصاعنهما وقلت لا حجة في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبيرة متأولاً حجة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأتيك بنفسه فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يلزمني قوله قال فليس بهذا وحده قتله قلنا وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهب اليه لانك اذا (١) لم تقدر المسلم من الحرب لليلة التي ذكرت فقد لا تقيد به عهد قال وأين قلت المستأنم يقتله المسلم لا تقتله به وله عهد هو به حرام الدم والمبال فلزمك حجة الا هذا الزمتك قال ويقال لهذا معاهد قلنا نعم لعهد الامان وهذا مؤمن قال فيدل على هذا كتاب أوسنة قلنا نعم قال الله عز وجل براءة من الله ورسوله إلى قوله أنكم غير معجزى الله بفعل لهم عهداً الى مدة ولم يكونوا أمناً بجزية كانوا أمناً بعهد ووصفهم باسم العهد وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً رضي الله عنه بأن من كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهداً الى مدته قال ما كنا نذهب الا أن العهد عهد الأبد قلنا فقد أوجدناك العهد الى مدة في كتاب الله عز وجل وسنة

(١) لعنه لم تقدر الحربى من المسلم تأمل

* حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة بن
مسعود عن عبد الله
ابن عباس عن الصعب
ابن جثامة أنه أهدى
لرسول الله صلى الله
عليه وسلم جارا
وحشيا وهو بالأبواء أو
بودان فردده عليه رسول
الله قال فلما رأى رسول
الله مافي وجهي قال
انا لم زده عليك الا أنا
حرم * أخبرنا مسلم
وسعيد عن ابن جريج
قال وأخبرنا مالك عن
أبي النضر مولى عمر بن
عبد الله التيمي عن نافع
مولى أبي قتادة عن أبي
قتادة الانصاري أنه كان
مع النبي صلى الله عليه
وسلم حتى اذا كان ببعض
طريق مكة تخلف مع
أصحابه محرمين وهو
غير محرم فرأى جارا
وحشيا فاستوى على
فرسه فسأل أصحابه
أن يأولوه سوطه فأبوا
فسألهم رحمه فأبوا فأخذ
رحمه فشده على الجار
فقتله فأكل منه بعض
أصحاب النبي وأبي
بعضهم فلما أدركوا النبي
سألوه عن ذلك فقال انما
هي طعمة أطعمكموها
الله * أخبرنا مالك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم
أبلغه مأمنه فجعل له العهد الى سماع كلام الله وبلوغ مأمنه والعهد الذي وصفت على الأبد انما هو الى
مدة الى المعاهد نفسه ما استقام بها كانت له فاذا نزع عنها كان محاربا لحلال الدم والمال فأقادت المعاهد الذي
العهد فيه الى المشرك ولم تقدر المعاهد الذي عقده العهد الى مدة بمسلم ثم هما جميعا في الحالين ممنوعا الدم والمال
عندك معا هدين أفرايت لو قال لك قائل أقيد المعاهد الى مدة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن
حكم الاسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيد المعاهد المقيم ببلاد الاسلام لانه عالم أن لا يقتل مسلم به فقد رضي
العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك قال فانقدر وينا من حديث ابن البيهقي أن
النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمنا بكافر قلت أفرايت لو كنا نحن وأنت ثبت المنقطع بحسن الظن بمن
رواه فروى حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافه أيهما كان أولى بنا أن نثبت الذي ثبتناه وقد
عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن قال بل الذي ثبتناه متصلا فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن
البيهقي منقطع وحديث ابن البيهقي خطأ وان ما رواه ابن البيهقي فيما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافرا
كان له عهد الى مدة وكان المقتول رسول الله صلى الله عليه وسلم به ولو كان ثابتا كنت أنت قد خالفت
الحديثين معا حديث ابن البيهقي (٣) والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير وقبل الفتح بزمان وخطبة
النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر عام الفتح قلت فلو كان كما تقول كان منسوخا قال فلم تقل به
وتقول هو منسوخ وقلت هو خطأ قلت عاش عمرو بن أمية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دهر اطويلا
وأنت انما تأخذ العلم من بعد ليس لك به مثل معرفة أصحابنا وعمرو قتل اثنين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يزد النبي صلى الله عليه وسلم عمرا على أن قال قتل رجلين لهما مني عهد لا دينهما قال فانما قلت هذا مع
ما ذكرنا بأن عمر كتب في رجل من بني شيبان قتل رجلا من أهل الحيرة وكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك
لا تقتلوه قلنا أفرايت لو كتب أن اقتلوه وقتل ولم يرجع عنه أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم حجة قال لا قلنا فأحسن حال أن تكون احتججت بغير حجة أرايت لو لم يكن فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم شيء نقيم الحجة عليك به ولم يكن فيه الا ما قال عمر أكان عمر يحكم بحكم ثم يرجع عنه الا عن
علم بلغه هو أولى من قوله فهذا عليك أو أن يرى أن الذي يرجع اليه أولى به من الذي قال فيكون قوله راجعا
أولى أن تصير اليه قال فله أنه أراد أن يرضيه بالدية قلنا فله أنه أراد أن يخيفه بالقتل ولا يقتله قال ليس هذا
في الحديث قلنا وليس ما قلت في الحديث قال فقد رويتم عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في مسلم قتل
نصرانيا ان كان القاتل قتالا فاقتلوه وان كان غير قتال فذروه ولا تقتلوه قلنا فقد رويناه فان شئت فقل هو
ثابت ولا تنازعك فيه قال فان قتله قلت فاتبع عمر كما قال فأنت لا تتبعه فيما قال ولا فيما قلنا فنسمعك تحتج
بما عليك قال فيثبت عندكم عن عمر في هذا شيء قلت لا ولا حرف وهذه أحاديث منقطعات أضعاف أو
تجمع الانقطاع والضعف جميعا قال فقد رويناه فيه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أمر بمسلم قتل كافرا
أن يقتل فقام اليه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعوه فوداه بألف دينار ولم يقتله فقلت هذا
من حديث من يجهل فان كان غير ثابت فدع الاحتجاج به وان كان ثابتا فعليك فيه حكم ولك فيه آخر فقل
به حتى نعلم أنك قد اتبعت على ضعفه قال وما على فيه قلنا زعمت أنه أراد قتله فنعاه ناس من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فرجع اليهم فهذا عثمان في اناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مجتمعين
أن لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفهم قال فقد أراد قتله قلنا فقد رجع فالرجوع أولى به قال فقد رويناه
عن الزهري أن دية المعاهد كانت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دية مسلم تامة حتى جعل
معاوية نصف الدية في بيت المال قلنا أفتقبل عن الزهري مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أبي بكر

زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أبي قتادة
في الحمار الوحشي مثل
حديث أبي النضر إلا
أن في حديث زيد أن
رسول الله قال هل معكم
من لجهشي (قال
الشافعي) وليس يخالف
والله أعلم حديث
الصعب بن جثامة
حديث طلحة بن عبيد
الله وأبي قتادة عن النبي
وكذلك لا يخالفهما
حديث جابر بن عبد
الله وبيان أنها ليست
مختلفة في حديث
جابر أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو مولى المطلب عن
المطلب عن جابر أن
رسول الله قال لحم
الصيد لكم في الأحرام
حلال ما لم تصيدوه أو
يصاد لكم * أخبرنا
من سمع سليمان بن
بلال يحدث عن عمرو بن
أبي عمرو بهذا الإسناد
عن النبي هكذا * حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو عن رجل من بني
سليمة عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم
هكذا (قال الشافعي)
وابن أبي يحيى أحفظ
من عبد العزيز وسليمان
مع ابن أبي يحيى (قال

أوعن عمرو عن عثمان ففتح عليك بمرسله قال ما يقبل المرسل من أحد وان الزهري لقبه بمرسل المرسل قلنا
واذا أبيت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلنا وكان الزهري قبيل المرسل عندك أليس قد رددته من وجهين
قال فهل من شيء يدل على خلاف حديث الزهري فيه قلنا نعم ان كنت صحته عن الزهري ولا نعرفه
عن الزهري كما تقول قال وما هو قلت أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن ثابت الحداد عن
ابن المسيب أن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني باربعة آلاف وفي دية المجوسي
بثمانمائة درهم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله
عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه باربعة آلاف قال فقلنا فن قبله قال فخصبنا
(قال الشافعي) هم الذين سألوه آخره قال سعيد بن المسيب عن عمر منقطع قلنا انه ليزعم انه قد حفظ عنه
ثم ترجمونه أتم أنه خاصة وهو عن عثمان غير منقطع قال فبهذا قلت قلت نعم وبغيره قال فلم قال أصحابك
نصف دية المسلم قلت روي عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وديته
نصف دية المسلم قال فلم لا تأخذ به أنت قلت لو كان من يثبت حديثه لأخذنا به وما كان في أحد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فيكون لنا مثل ما لهم قال نعم قال فعندهم فيه رواية غير ذلك قلت له نعم
شيء يروونه عن عمرو بن عبد العزيز قال هذا أمر ضعيف قلنا فقد تركناه قال فان من حجتنا فيه أن الله عز
وجل قال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى
أهله وقال فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبة مؤمنة فلما سويت وسوينا
بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهم في الدية قلنا الرقبة معروفة فيهما
والدية جملة لا دلالة على عددها في تنزيل الوحي فأنما قبلت الدلالة على عددها عن النبي صلى الله عليه وسلم
بأمر الله عز وجل بطاعته أو عن بعده اذ لم يكن موجودا عنه قال ما في كتاب الله عدد الدية قلنا في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم مائة من الإبل وعن عمرو بن الذهب والورق فقبلنا نحن وأنت عن
النبي صلى الله عليه وسلم الإبل وعن عمرو الذهب والورق اذ لم يكن فيه النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال نعم
قلنا فهكذا قبلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم وعن عمرو عدد دية غيره ممن خالف الاسلام اذا
لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء نعرفه رأيت اذا عشت الى أن كلتيهما اسم دية في فرض الله
من قتل المؤمن الدية والرقبة ومن قتل المؤمنة مثل ذلك لانها داخل في ذلك قال نعم فرض الله عز وجل على
من قتلها تحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة قلنا فلماذا كرر أن المؤمن يكون فيه تحرير رقبة ودية هل سوى
بينهما في الدية المسلمة قال لا قلنا وهي أولى بمساواته مع الاسلام والحرية فان مؤمنا يحتمل مؤمنا ومؤمنة
كما يحتمل المؤمن الرجل والنساء (٣) والكافرين الذين ذكر منفردا فيه أو رأيت الرجل يقتل الجنين أليس
عليه فيه كفارة بعقوبة ودية مسلمة قال بلى قلت لانه داخل في معنى مؤمن قال نعم قلت فلم زعمت أن
ديته نجسوز دينار وهو مساو في الرقبة أو رأيت الرجل يقتل العبد أليس عليه تحرير رقبة لانه قتل مؤمنا
قال بلى قلت ففيه دية أو هي قيمته قال بل هي قيمته وان كانت عشرة دراهم أو أكثر قلت فترى الديات اذا
لزمت وكان عليه أن يؤدي دياتهم الى أهلهم وأن يعتق رقبة في كل واحد منهم سواء فيه أعلاهم وأدناهم
ساويت بين دياتهم قال لا قلت فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم اذ استويا في الرقبة وأن تلزم
قاتلها أن يؤدي دية ولم تسوي بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار (قال الشافعي) فقال
بعض من يذهب مذهب بعض الناس ان مما قتلناه المؤمن بالكافر والخمر بالعبد آيتين قلنا واذا كرا أحدهما
فقال أحدهما قول الله عز وجل في كتابه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قلت وما أخبرنا الله عز وجل
أنه حكم به على أهل التوراة حكم بيننا قال نعم حتى يبين أنه قد نسخنا فلما قال النفس بالنفس لم يجز إلا أن

الشافعي) فان كان
الصعب أهدي الجمار
لنبي صلى الله عليه وسلم
حيافليس للحرم ذبح
جمار وحشى حيوان
كان أهدي له لجمافقد
يحتمل أن يكون علم أنه
صيده فرده عليه ومن
سنه صلى الله عليه وسلم
أن لا يحل للحرم ما صيد
له وهو لا يحتمل إلا أحد
الوجهين والله أعلم
ولو لم يعلمه صيده
كان له رده عليه ولكن
لا يقول حينئذ إلا أنا
حريم وبهذا قلنا لا يحتمل
إلا الوجهين فله قال
وأمر أصحاب أبي قتادة
أن يأكلوا ما صاده
رفيقهم بعلمه أنه لم يصد
لهم ولا بأمرهم فحل لهم
أكله (قال الشافعي)
وايضاحه في حديث جابر
وفي حديث مالك أن
الصعب أهدي للنبي
جمارا أثبت من حديث
من حدث أنه أهدي
له من لحم جمار والله أعلم
فان عرض في نفس
أمرئى من قول الله وحرم
عليكم صيد البر ما دمتم
حرما قيل له ان الله جل
ثناؤه منع المحرم قتل
الصيد فقال لا تقتلوا
الصيد وأنتم حرم الآية
وقال في الآية الأخرى
أحل لكم صيد البحر
وطعامه متاعكم

تكون كل نفس بكل نفس اذا كانت النفس المقتولة محرمة أن تقتل قلنا فلسنا نريد أن نحتج عليك بأكثر
من قولك ان هذه الآية عامة فرغمت أن فيها خمسة أحكام مفردة وحكاسا جاما معا خالف جميع الاربعة
الاحكام التي بعد الحكم الاول والحكم (٣) الخامس والسادس جماعتها في موضعين في الحر يقتل العبد والرجل
يقتل المرأة فرغمت أن عينه ليس بعينها ولا عين العبد ولا أنفه بأنفها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن
العبد ولا سنه بسنها ولا سن العبد ولا جرحه كلها بجرح وحها ولا جروح العبد وقد بدأت أولا بالذي زعمت
أنك أخذت به فخالفته في بعض ووافقته في بعض فرغمت ان الرجل يقتل عبده فلا تقتله به ويقتل ابنه
فلا تقتله به ويقتل المستأمن فلا تقتله به وكل هذه نفوس محرمة قال اتبعت في هذا أثرا قلنا فخالف
الأثر الكتاب قال لا قلنا فالكتاب اذا على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت
قال بعض من حضره دع هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لولييه سلطا فالايسرف في القتل فقولاه فلا يسرف في القتل دلالة على أن من قتل مظلوما فلوليه أن يقتل
قاتله قيل له فيعاد عليك ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستأمن يقتله المسلم
قال فلي من كل هذا مخرج قلت فاذا كرم مخرجك قال ان الله تبارك وتعالى لما جعل الدم الى الولي كان
الأب وليا فلم يكن له أن يقتل نفسه قلنا أفرأيت ان كان له ابن بالغ أخرج الأب من الولاية وتجعل للأب
أن يقتله قال لا أفعل قلت فلا تخرجه بالقتل من الولاية قال لا قلت فماتقول في ابن عم لرجل قتله وهو
ولي له ووارثه لو لم يقتله وكان له ابن عم هو أبعد منه أفجعل للأب بعد أن يقتل الأقرب قال نعم قلنا ومن أين
وهذا وليه وهو قاتل قال القاتل يخرج بالقتل من الولاية قلنا والقاتل يخرج بالقتل من الولاية قال نعم
قلنا فلم يخرج الأب من الولاية وأنت تخرجه من الميراث قال اتبعت في الاب الأثر قلنا فالأثر يدل على
خلاف ما قلت قال فاتبعت فيه الاجماع قلنا فالاجماع يدل على خلاف ما تأولت فيه القرآن قلنا فالعبد
يكون له ابن حر فيقتله مولاه أي يخرج القاتل من الولاية ويكون لابنه أن يقتل مولاه قال لا بالاجماع
قلت فالمستأمن يكون معه ابنه أي يكون له أن يقتل المسلم الذي قتله قال لا بالاجماع قلت أفه يكون الاجماع
على خلاف الكتاب قال لا قلنا فالاجماع اذا يدل على أنك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عز وجل
وقلنا لم يجمع معك أحد على أن لا يقتل الرجل بعبده الا من مذهبه أن لا يقتل الحر بالعبد ولا يقتل المؤمن
بالكافر فكيف جعلت اجماهم حجة وقد زعمت أنهم أخطأوا في أصل ما ذهبوا اليه والله أعلم

(باب العقل على الرجل خاصة)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه تعقل العاقلة من الجنائات الموضحة والسن فما فوق ذلك وما كان دون ذلك فهو
في مال الحاني لا تعقله العاقلة وقال أهل المدينة لا تعقل العاقلة شيئا من ذلك حتى يبلغ الثلث فاذا بلغ الثلث
عقلته العاقلة وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة وقال محمد بن الحسن قد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الاصبغ عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وفي مال الرجل
أو على عاقلة وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خرم مجتمع في العينين والانف
والأمومة والجائفة واليد والرجل فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بعض ذلك من بعض فكيف
افترق ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل
ما وجب عليه ليس الامر هكذا ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموضحة والسن فجعل ذلك
على العاقلة وما كان دون ذلك فهو على الحاني في ماله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأتين
التي ضربت احدهما بطن الأخرى فألقت جنينا ميتا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة

فاحتمل أن يصيدوا
صيد البحر وأن يأكلوه
ان لم يصيدوه وأن يكون
ذلك طعامه ثم لم يختلف
الناس في أن للمحرم
أن يصيد صيد البحر
ويأكل طعامه وقال
في سياقها وحرم عليكم
صيد البر مادمت حراما
فاحتمل أن لا تقتلوا صيد
البر مادمت حراما وأشبه
ذلك ظاهر القرآن والله
أعلم ثم دلت السنة على
أن تحريم الله صيد البر
في حالين أن يقتله رجل
وأمر في ذلك الموضع
بأن يفديه وأن لا يأكله
إذا أمر بصيده فكان
أولى المعاني بكتاب الله
مادلت عليه سنة رسول
الله وأولى المعاني بنأ أن
لا تكون الأحاديث
مختلفة لأن علينا في ذلك
تصديق خبر أهل
الصدق ما أمكن
تصديقه وخاص السنة
انما هو خبر خاصة لا عامة

باب خطبة الرجل
على خطبة أخيه

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله قال
لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه * أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة

على العاقلة فقال أولياء المرأة القتالة من العاقلة كيف ندى من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك
يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان فالجنين قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أولياء المرأة ولم يقض به في مالها وانما حكم في الجنين بغرة فعديل ذلك بخمسين دينار ليس فيه
اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية وقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم على العاقلة فهذا بين لك ما قبله مما اختلف القوم فيه * أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن
ابراهيم النخعي قال تعقل العاقلة الخطأ كاه الا ما كان دون الموضحة والسن مما ليس فيه أرش معلوم * أخبرنا
محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم قال لا تعقل العاقلة شيأ دون الموضحة وكل شيء كان دهن
الموضحة ففيه حكومة عدل * أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن ابراهيم أن امرأة ضربت بطن ضرتها
بعمود قسطا طافألفت جنينا ميتا وماتت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدينها على العاقلة وقضى في
الجنين بغرة عبدا أو أمة على العاقلة فقالت العاقلة أتكون الدية فيمن لا شرب ولا أكل ولا استهل فدم مثله يطل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع كسجع الجاهلية أو شعر كشعرهم كما قلت لكم فيه غرة عبدا أو أمة
فهذا قد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبدا أو أمة وهو أقل من ثلث الدية وهذا
حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) العقل عقلا نفع العقل العمد
في مال الجاني دون عاقلة قل أو كثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني قل ذلك العقل أو كثر لان من غرم الأ كثر
غرم الأقل فان قال قائل فهل من شيء يدل على ما وصفت قيل له نعم ما وصفت أولا كاف منه اذا كان
أصل حكم العمد في مال الجاني فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر ثم كان أصل حكم الخطأ في الأ كثر في مال
العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل فان قال فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية ولا يجوز لولم يكن عنه خبر غير هذا اذ سن أن دية الخطأ
على العاقلة الا أن يكون كل خطأ عليها أو يتوهم متوهم فيقول كان أصل الجنايات على جانيها فلما قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ قلنا ما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة وما نقص من الدية فعلى
جانيه وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرايت ان قال له انسان تعقل التسعة
الاعشار والثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما حجتهم عليه فان قال قائل فهل من خبر يدل على ما وصفت
قيل نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية
وحديثه في أنه قضى بالجنين على العاقلة أثبت اسنادا من أنه قضى بالدية على العاقلة واذا قضى بالدية على
العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية لانهم ما معام من الخطأ فكذلك يقضى بكل خطأ والله تعالى أعلم
وان كان درهما واحدا * وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يقضى عليهم بنصف عشر الدية ولا يقضى عليهم
بمادونه ويلزمه في هذا مثل ما لزم من قال يقضى عليهم بثلث الدية ولا يقضى عليهم بمادونه فان قال قائل
فانه قد احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قضى فيما دون نصف العشر بشيء قيل له فان كنت انما اتبعت الخبر فقلت أجعل الجنايات
على جانيها الا ما كان فيه خبر لزمك لأحد إن عارضك أن تقول واذا جني جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر
الدية فهي على عاقلة واذا جني ما هو أقل من دية وأ كثر من نصف عشر دية ففي ماله حتى تكون امتنعت
من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص الى الأصل من أن تكون الجناية على جانيها وان رددت القياس
عليه فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يقض فيما دون الموضحة بشيء أن يكون
ذلك هدر الاعقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة واللكزة أو يكون اذا جني جناية اجتهدت فيها الرأي فقضيت
فيها بالعقل قياسا على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجنايات فاذا كان حق أن يقضى في الجنايات

عن النبي مثله قال وقد زاد بعض محدثين حتى يأذن أو يترك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله قال لها في عدتها من طلاق زوجها فإذا حلت فأذني قالت فلما حلت فأخبرته أن معاوية وأبا جهنم خطباني فقال رسول الله أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهنم فلا يضع عصاه عن عاتقه انكحى أسامة ابن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به (قال الشافعي) وحديث فاطمة غير مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب المرأة على خطبة أخيه وحديث ابن عمر وأبي هريرة مما حفظت جملة عامة يراد بها الخاص والله أعلم لأن رسول الله لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها على غيره ولكن نهى عنها في حال دون حال فان قال قائل فأى حال نهى عن الخطبة فيها

فيما دون الموضحة بعقل قياسا فالحق أن يقضى على العاقلة بالجنابة الخطأ ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز إلا ذلك والله تعالى أعلم ولعلما رأيت بعض الناس عاب شيئا أشرك في طرف منه إلا أنه قد يحسن أن يتخلص بأكثر مما يتخلص به غيره مما لعل فيه مؤنة على من جهل موضع الحجية فاما من علمها فليست عليه مؤنة فيها ان شاء الله تعالى * وقال بعض من ذهب إلى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه انما جعل عليهم الثلث فصاعدا لان الثلث يفدح ومادونه لا يفدح قانا فلم يجعل هذا في دم العدو أنت تزعم أنه لو لم يزد مؤنة دية عمد لم يكن عليهم أن يعينوه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت في جانيان أحدهما معسر بدرهم والآخر موسر بألف ألف أما يكون الدرهم للعسر به أفدح من ألف ألف دينار للموسر به الذي لا يكون جزأ من ألف جزء من ماله فلو كان الأمر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الجنابي فان كانت جنابته درهم ما ففدحه جعلته على العاقلة وان كانت جنابته ألفين ولا تفدحه لم يجعل على العاقلة منها شيئا فان قال لو قلت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة ولم تقل ذوا لاشيأ له وجه * قال بعضهم فان يحكي ابن سعيد قال من الأمر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعدا قلنا القديم قد يكون ممن يقتدى به ويلزم قوله ويكون من الولاة الذين لا يقتدى بهم ولا يلزم قولهم فن أي هذا هو قال أظن أنه أعلاها وأرفعها قلت أفترك اليقين أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة لظن ليس مما أمر نابه لو لم يكن في هذا الا القياس ما تركنا القياس للظن ولئن أدخلتم التهمة على الرواية على الرجال المأمونين عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك لكم لانهم اتفقوا مقام الشهادة للتهمة على الذي ألقى كلمة ظن أولى أن تكون مدخلة ولعلما رأيت بعض من ذهب هذا المذهب يذهب إلى أن الظن يمكن عليه مثل ما يمكن فيستوى هو وغيره في حجته ويكون اليقين أبدا من روايته ورواية أصحابه عليه وكذلك يكون عليه القياس فما حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول عوام أهل البلدان من الفقهاء الا ما وصفت من ظن هو وغيره فيستويان ولو كان الظن له دون غيره ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف اذا كان يمكن غيره فيه مثل ما يمكنه وكان يخالف اليقين من الخبر والقياس فان قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة

(باب الحرا إذا جنى على العبد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة القاتل القيمة بالغة ما بلغت إلا أنه لا يجوز بذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف لانه لا يكون أحد من العبيد الا وفي الاحرار من هو خير منه ولا يجوز بدية الحر وان كان خيرا فاضلا ما فرض من الديات وقال أهل المدينة لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئا وانما ذلك على القاتل في ماله بالغاما بلغ ان كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك لان العبد سلعة من السلع وقال محمد بن الحسن اذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع والشباب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبدا قود لانه بمنزلة سلعة استهلكها فلا قود فيها وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمة بالغة ما بلغت وان كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي ان قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية وان قتل العبد كانت فيه ديتان اذا بلغت عشرين ألفا فيكون في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في العبد يقتل فيه قيمته بالغة ما بلغت وهذا يروى عن عمرو بن علقمة ولولم يرو عن واحد منهما كانت لنافيه حجة على من خالفنا فيه بأن يزعم أن فيه قيمته بما بينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشرة دراهم فاذا كان العبد يقتل وقيمته

قيل والله أعلم أما الذي
تدل عليه الأحاديث
فإن نهيه عن أن يخطب
على خطبة أخيه إذا
أذنت المرأة لوليها أن
يزوجها لأن رسول الله
رد نكاح خنساء بنت
خندام وكانت ثيبا
فسر زوجها أبوها بلا
رضاها فدللت السنة
على أن الولي إذا زوج
قبل إذن المرأة المروجة
كان النكاح باطلا
وفي هذا دلالة على أنه
إذا زوج بعد رضاها
كان النكاح ثابتا وتلك
الحال التي إذا زوجها
فيها الولي ثبت عليها فيها
النكاح ولا يجوز فيه
والله أعلم غير هذا لأنه
لأحاليها يختلف
حكمها في النكاح فيهما
غيرهما وفاطمة لم تعلم
رسول الله أذن في أن
تزوج معاوية ولا أباجهم
ولم يرو أن النبي نهى
معاوية ولا أباجهم أن
يخطب أحدهما بعد
الآخر ولا أحسبهما
خطباها إلا مفترقين
أحدهما قبل الآخر
قال فإن كانت المرأة
بكرًا يزوجه أبوها أو
أمة يزوجه سيدها
نخطبت فلا نهى أحدا
أن يخطبها على خطبة
غيره حتى يعده الولي
أن يزوجه لأن رضا

تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون فلا ينقص عن قاتله من شيء أنهم اجتمعوا على أنهم إنما يؤدون قيمة في بيع
قتل أو متاع استهلك ومتى رأوا رجلا يغرم الأكره ويحني جناية فيبطل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه محمد بن
الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرايت خيرا لأحرار المسلمين عنده وشر المجوس عنده كيف
سوى بين دياتهم فإن زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنها مؤقتات فيؤدى في مجوسى سارق
فاسق منقطع الأطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهر الأرض فإن كانت حجة وفي الأحرار من
هو خير من العبيد حجة فهي عليه في المجوسى قد يكون في العبيد من هو خير من الأحرار لأنهم مسلمون
معا والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافرا بذاخير من مسلم فأما قوله لو قتل رجل
مولى العبد فيدخل عليه لو قتل رجل رجلا وبغيره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للبعير أقل مما يؤدى
في البعير فإن كان بهذا يصير البعير خيرا من المسلم فلا ينبغي لأحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم وإن
كان هذا ليس من الخير ولا من الشرف في شيء وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس ولا يزيد فيها
خيرهم وكان ما استهلك من شيء من المال ففيه قيمته بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبيد وكيف إذا
نقص العبيد لم ينقص الأبل وكيف إذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أفرايت
لو قال له رجل آخر أنقصه ثلاثة أرباعه فأجعله نصف امرأة لأن حده نصف حدها أو قال له رجل آخر لا بل
أجعل دية مؤقتة كما تكون دية الأحرار مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون لقولهم علة تشبه إذا
كان لاشبهة لقوله أنقصه ما تقطع فيه اليد أو أفرايت لو قال آخر بل أنقصه ما تجب فيه الزكاة أو قال آخر
بل أنقصه نصف عشر الدية لأن ذلك أقل مما انتهى إليه النبي في الجراح ما ألحجة عليه إلا أن هذا كله ليس من
طريق القيمة ولا طريق الدية أو أفرايت لو أن رجلا قتل مكاتبًا أو عبدًا للمكاتب وقيمة المكاتب مائة
وقيمة عبده تسعة آلاف أليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده ولا أعلم أنه احتج بشيء له
وجه ولا شيء إلا وهو يخطئ في أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كانت حجة بأن إبراهيم النخعي
قاله فهو يزعم أن إبراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد

(باب ميراث القاتل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا خطأ أو عمدًا فإنه لا يرث من الدية ولا من القود ولا من غيره شيئاً
وورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل إلا أن يكون القاتل مجنوناً أو صبيًا فإنه لا يحرم الميراث
بقتله إذا القلم مرفوع عنهما وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في القتل عمدًا أو قالوا في القتل خطأ لا يرث
من الدية ويرث من ماله وقال محمد بن الحسن كيف فرقوا بين ديتيه وماله ينبغي أن يرث من ماله أن يرث من
ديته هل رأيت وارثاً ورث من ميراث رجل ميراثاً من بعض دون بعض أما أن يرث هو من ذلك كله وأما أن
لا يرث من ذلك شيئاً أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمدًا ولكن
يرثه أولى الناس به بعده * أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا الجراح بن أوطاة عن حبيب بن أبي ثابت عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قتل أخاه خطأ فلم يرثه وقال لا يرث قاتل شيئاً (قال الشافعي)
يدخل على محمد بن الحسن من قوله أنه يرث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتله شبهة بما أدخل على أصحابنا
لأنه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلة ما للدية وعلى عاقلة البالغ الدية
وهو يزعم أنه لا ما ثم على قاتل خطأ إذا عمد غير الذي قتل مثل أن يرمي صيدا ولا يرمي إنسانا فيعرض الإنسان
فيصيبه السهم وهذا عنده مما رفع عنه القلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وضع الله عن أمتي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه (قال الشافعي) وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يرثون

الاب والسيد فيهما
 كرضاهما في أنفسهما
 قال فقال لي قاتل ان
 بعض أصحابك ذهب الى
 أن قال انما نهى عن
 الخطبة اذ اركنت المرأة
 فقلت هذا كلام لا معنى
 له أفرأيت ان كان ذهب
 الى أنها اذ اركنت أشبه
 بالنكاح منها قبل أن
 تركن فقيل له أفرأيت
 ان خطبها رجل فشتته
 وآذته ثم عاد فتركت
 شتمه وسكتت ثم عاد
 فقالت أنظر أليست في
 كل حال من هذه الاحوال
 أقرب الى أن تكون
 رضى بنكاحه منها
 في الحال التي قبلها
 لأنها اذا تركت الشتم
 فكأنها قريبة من الرضا
 واذا قالت أنظر فهي
 أقرب من الرضا منها
 اذا تركت الشتم ولم تقل
 أنظر أرايت ان قال له
 قاتل اذا كان بعض هذا
 لم يسع غيره الخطبة هل
 الحجة عليه الا أن يقال
 هي راكن وقريبة من
 الرضا ومستدل على
 هواها لا يجوز انكاحها
 واذا لم يجز انكاحها
 فلا حكم يخالف هذا
 منها الا أن تأذن لولها
 أن يزوجه واذا لم تأذن
 لولها أن يزوجه فليس
 له أن يزوجه وان
 زوجها رد النكاح وهي

قاتل الخطا من المال دون الدية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون دينا عليه (قال الشافعي) فلو أن رجلا كان لأبيه عليه دين فمات أبوه ورثته من ماله وورثته من الدين الذي عليه لانه ماله وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطا ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فإنه يرفعه ولو كان ثابتا كانت الحجة فيه ولكن لا يجوز أن يثبت له شيء ويرد آخر لا معارض له

﴿باب قتل الغيلة وغيرها وعقوا الأولياء﴾

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا عمدا قتل غيلة أو غير غيلة فذلك الى أولياء القاتل فان شأوا قتلوا وان شأوا عفووا وقال أهل المدينة اذا قتل غيلة من غير نائرة ولا عداوة فإنه يقتل وليس لولاة المقتول أن يعفوا عنه وذلك الى السلطان يقتل فيه القاتل وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل أصدق من غيره قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد الى قوله فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فلم يسلم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان ان شاء قتل وان شاء عفا وليس الى السلطان من ذلك شيء أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن ابراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قد قتل عمدا فأمر بقتله فعفا بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن مسعود رضي الله عنه كانت لهم النفس فلما عفا هذا أحيى النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال فأتري قال أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصة الذي عفا فقال عمرو أنا نأري ذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال من عفا من ذى سهم فعفوه عفو فقد أجاز عمرو ابن مسعود العفو من أحد الأولياء ولم يسألوا أقتل غيلة كان ذلك أو غيره (قال الشافعي) كل من قتل في حراية أو صحراء أو مصر أو مكابرة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نائرة فالقصاص والعفو الى الأولياء وليس الى السلطان من ذلك شيء إلا الأتد اذا عفا الولي

﴿باب القصاص في القتل﴾

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح وقال أهل المدينة القود بالسلاح فاذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح واذا ضرب به فلم يزل يضربه ولم يقلع عنه حتى يجي عن ذلك شيء لا يعيش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضا فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا أن قاتل الخطا العمد مثل السوط والعصا فيه مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها فاذا كان ما تعمد به من عصا أو حجر فقتله به ففيه القصاص بطل هذا الحديث فلم يكن له معنى الا أن قاتل الخطا العمد هو ما تعمد به بالسوط أو بالعصا ونحو ذلك فأتى على نفسه فان كان الامر كما قال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد اذا كان كل شيء تعمد به النفس من صغير أو كبير فقتلت به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء فرضت انما هو خطأ في قول أهل المدينة أو عمد فشبّه العمد الذي غلظت فيه الدية أي شيء هو في النفس ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل في عمية في رميا تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله عقل الخطا ومن قتل عمدا فهو قوديه فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل (قال الشافعي) القتل ثلاثة وجوه قتل عمد

إذا أذنت بالنكاح فعلى
وليها تزويجها فإن لم
يفعل زوجه الحاكم
وإذا زوجت بعد الأذن
جاز النكاح ولا اقتراق
لحاله أبدا إلا الأذن
وما خالف من ترك الأذن
ومن قال إذا ركن
خالف الأحاديث كلها
فلم يجز الخطبة بكل حال
لحديث فاطمة ولم يردّها
بكل حال لجملة حديث
ابن عمر وأبي هريرة ولم
يستدل ببعضها على
بعض فيما يعمى يعرف
(قال الشافعي) وقول
من زاد في الحديث حتى
يأذن أو يترك لا يحيل
من الأحاديث شيئا وإذا
خطبها رجل فأذنت في

انكاحه ثم ترك نكاحها
وأذن لخطبها حاز لغيره
أن يخطبها وما لم يفعل
لم يجز (قال الشافعي)
فإن قال قائل فمن أين
ترى هذا كان في الرواية
هكذا قبل والله أعلم
أما أن يكون محدث
حضر سائلا رسول
الله عن رجل يخطب
امراة فأذنت فيه فقال
رسول الله لا يخطب
أحدكم على خطبة أخيه
يعني في الحال التي سأل
فيها على جواب المسئلة
فسمع هذا من النبي
ولم يحك ما قال السائل
أوسبقته المسئلة وسمع

وهو ما عمد المرء بالحديد الذي هو أوحى في الاتلاف وبما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتابعه
أو عظم ما يضرب به مثل فضخ الرأس وما أشبه فهذا كاه عمد والخطأ كلما ضرب الرجل أو رمى يري بشيا
وأصاب غيره فسواء كان ذلك بحديد أو غيره وشبه العمد وهو ما عمد بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب
بالسوط أو العصا أو اليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطأ في القتل وهو الذي تعرفه العامة بشبه
العمد وفي هذا الدية مغلظة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ما بين ثنية إلى بازل عامها (قال
الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه
في بطونها وأولادها (قال الشافعي) فاحتج محمد بن الحسن على من احتج عليه من أصحابنا بحديث النبي صلى
الله عليه وسلم هذا وتركه فإن كانت فيه عليهم حجة فهي عليه لأنه يزعم أن دية شبه العمد أربعون وخمسون
ابنة مخاض وخمسون ابنة لبون وخمسون وخمسون حقة وخمسون وخمسون جذعة فأول ما يلزم
محمد في هذا أن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وهو
لا يجعل خلفه واحدة فإن كان هذا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد حدد خلافه وإن كان
ليس بثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس ينصف من احتج بشي إذا احتج عليه بمثله قال هو غير
ثابت عنده وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ما قلنا في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفه من حديث سلام بن سليم ومن حديث آخر ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة
وأربع وثلاثون خلفه وروى عن عمر بن الخطاب في شبه العمد مثل ما قلنا وخالف ما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم وما روي عن علي وعن عمر واحتج عليهم بخلافهم ما قد خالف هو بعبه فإن كانت له عليهم
به حجة فهي عليه معهم

((باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله))

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيموت مكانه أنه لا قود على
المسك والقود على القاتل ولكن المسك يوجب عقوبة ويستودع في السجن وقال أهل المدينة إن أمسكه
وهو يرى أنه يريد قتله قتله جميعا وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسك ولم يقتل وإذا أمسكه وهو يرى
أنه لا يريد قتله فقتلوا المسك قالوا لا إنما نقتله إذا ظن أنه يريد قتله قيل لهم فلا نرى القود في قولكم يجب
على المسك الأبطنة والظن يخطئ ويصيب رأيتم رجلا دل على رجل فقتله والذي دل يرى أنه سيقته أن قدر
عليه أ يقتل الدال والقاتل جميعا وقد دل عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا
الدال كما تقتلون المسك رأيتم رجلا أمر رجلا بقتل رجل فقتله أ يقتل القاتل والآمر ينبغي في قولكم أن
يقتل جميعا رأيتم رجلا حبس أمر رجل حتى زني بها أ يحدان جميعا أو يحد الذي فعل الفعل فإن كانا
محصنين أ يربحان جميعا ينبغي لمن قال يقتل المسك أن يقول يقيم الحد عليهما جميعا رأيتم رجلا سقى رجلا
نحرا أ يحدان جميعا حد الجرام يحد الشارب خاصة رأيتم رجلا أمر رجلا أن يفترى على رجل فافترى عليه
أ يحدان جميعا أم يحد القاذف خاصة ينبغي في قولكم أن يحد جميعا هذا ليس بشي لا يحد إلا الفاعل
ولا يقتل إلا القاتل ولكن على الآخر التعزير والحبس * أخبرنا اسمعيل بن عياش الحمصي قال أخبرنا
عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في رجل قتل رجلا متعمدا
وأمسكه آخر فقال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
حد الله الناس على الفعل نفسه وجعل فيه القود فقال تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال

ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فكان معروفا عند من خوطب بهذه الآية أن السلطان لولي المقتول على القاتل نفسه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اعتبط مسلما بقتل فهو قوديدته وقال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم أجدا أحدا من خلق الله تعالى يقتدي به حدا أحدا قط على غير فعل نفسه أو قوله فلو أن رجلا حبس رجلا لرجل فقتله قتل به القاتل وعوقب الحابس ولا يجوز في حكم الله تعالى إذا قتلت القاتل بالقتل أن أقتل الحابس بالحبس والحبس غير القتل ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز وجل لأن الله إذا قال كتب عليكم القصاص في القتلى فالقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل وقتلنا أرايت الحابس إذا اقتصصنا منه والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به وانما ثم حبس والحبس معصية وليس فيها قصاص فيعزر عليها وسواء حبسه ليقتله أولا يقتله ولو كان الحبس يقوم مقام القتل إذا نوى الحابس أن يقتل المحبوس انبغى لولم يقتل أن يقتله لأنه قد فعل الفعل الذي يقيم مقام القتل مع النية ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجملة وعامة ما أدخل محمد على صاحبنا يدخل وأكثر منه ولكن محمد لا يسلم من أن يفعل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على صاحبنا فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه فان قال قائل وما ذلك قيل يزعم أن قوما لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم ردد حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل قتل القاتلون بقتلهم والرادون بأن هؤلاء قتلوا بقتولهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لمحمد بن الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئا فلم يذكر رواية فقلت له أرايت رجلا شديدا أراد رجل ضعيفا أن يقتله فقال لرجل شديدا لا ضعفي قتل فلانا فقال أنا أكتفه لك فكتفه وجلس على صدره ورفع لحيمته حتى أبرز مذبحه وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح لأنه هو القاتل ولا تلتفت إلى معونة هذا الذي كان سببه لأن السبب غير الفعل وانما يؤخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا أو الردء على قتل من مر في الطريق ثم تقول في الردء لو كانوا حيث لا يسمعون الصوت وإن كانوا يرون القوم ويعززونهم ويقوونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير فمن ذلك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول معي مثل هذا في الردء يقتلون قلت فتقوم لك بهذا حجة على غيرك أن كان قولك لا يكون حجة أف يكون قول صاحبنا الذي تستدرك عليه مثل هذا حجة قال فلا نقوله قلت لا ولم أجدا أحدا يعقل بقوله ومن قاله خرج من حكم الكتاب والقياس والمعقول ولزمه كثير مما احتججت به فلو كنت إذا احتججت في شيء أو عنته سلمت منه كان (قال الشافعي) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يقتل القاتل ويحبس المسك حتى يموت وهو لا يحبسه حتى يموت فخالف ما احتج به

﴿ باب القوديين الرجال والنساء ﴾

قال أبو حنيفة لا قوديين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وقال أهل المدينة نفس المرأة بنفس الرجل وجرحها بجرحه قال محمد بن الحسن أرايت المرأة في العقل أليست على النصف من دية الرجل قالوا بلى قيل لهم فكيف قطعت يده بيدها ويده ضعف يدها في العقل قالوا أنت تقول مثل هذا أنت تقتله بالمرأة ودية المرأة على النصف من دية الرجل قيل لهم ليست النفس كغيرها ألا ترى أن عشرة لو قتلوا رجلا ضربه يومه بأسيا فهم حتى قتلوه قتلوا به جميعا ولو أن عشرة قطعوا يد رجل واحد لم تقطع أيديهم فلذلك اختلفت النفس والجراح فان قلمنا أن تقطع يدي رجلين بيد رجل فأن خبرنا عن رجلين قطع أيدي رجل جميعا جزها أحدهما من أعلاها والآخر من أسفلها حتى التقت الحديدتان

جواب النبي فاكتفى به وأداه ويقول رسول الله لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إذا أذنت أو كان حال كذا فأدى بعض الحديث ولم يؤد بعضاً أو حفظ بعضاً وأدى ما يحفظه ولم يحفظ بعضاً فأدى ما أحاط بحفظه ولم يحفظ بعضاً فسكت عما لم يحفظ أو شك في بعض ما سمع فأدى ما لم يشك فيه وسكت عما شك فيه منه أو يكون فعل ذلك من دونه ممن حمل الحديث عنه وقد اعتبرنا عليهم وعلى من أدر كنافرأينا الرجل يسئل عن المسئلة عنده حديث فيها فبأتي من الحديث بحرف أو حرفين يكون فيهما عنده جواب لما يسئل عنه ويترك أول الحديث وآخره فإن كان الجواب في أوله ترك ما بقي منه وإن كان جواب السائل له في آخره ترك أوله وربما نشط المحدث فأتى بالحديث على وجهه ولم يبق منه شيئاً ولا يخلو من روى هذا الحديث عن النبي عندي والله أعلم من بعض هذه المعاني

في النصف منها تقطع يد كل واحد منهما وانما تقطع نصف يده ليس هذا مما ينبغي أن يخفى على أحد (قال الشافعي) رحمه الله اذا قتل الرجل المرأة قتل بها واذا قطع يدها قطعت يده بسببها فاذا كانت النفس التي هي الاكثر بالنفس فالذي هو اقل اولى أن يكون بها هو اقل وليس القصاص من العقل بسبيل الا ترى أن من قتل الرجل بالمرأة فقد يقتله بها وعقلها نصف عقله قال محمد بن الحسن يقتل الحر بالعبد ودية الحر عنده ألف دينار ولعل دية العبد نجسة دنانير فلو كان تفاوت الدية يمنع القتل لم يقتل رجل بامرأة ولا حر بعبد لأنه لا يكون في العبد عنده الا اقل من دية حر ولا عيب بعبد اذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول فان زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح لان الله تبارك وتعالى ذكرها ذكر واحد فلم يفرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم بهما فيه فقال جل ثناؤه النفس بالنفس الى والجروح قصاص فلم يوجب في النفس شيئا من القود الا اوجب فيما سمي مثله فاذا زعم محمد أن من حجته أن عشرة يقتلون رجلا واحدا فيقتلون به ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجة بل كانت عليه بقوله وذلك أنهم يقدرون على أن يقتلوه فاذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كأنه قاتل نفس على الكمال فكذلك فاجعل عليهم عشرين اذا قتلوا انسانا فان قلت معنى القصاص غير معنى الدية قلنا وكذلك في النفس أيضا فان قلت نعم قالوا لك لانسمع ما احتججت به الا عليك مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم يدين بسدوا اذا قطعوا يدين بسد فاعلم ان يشبه أن يكونوا قاسوها على النفس فقالوا اذا قاتل شيئا لا يرجع كفاية النفس التي لا ترجع قضينا عليها باشتراكهما في الافاتة قضاء كل من فعل فعلا على الانفراد

(باب القصاص في كسر اليد والرجل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قصاص على أحد كسر يدا أو رجلا لانه عظم ولا قود في عظم الا السن وقال أهل المدينة من كسر يدا أو رجلا أفيد منه ولا يعقل ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه وقال محمد بن الحسن الآثار في أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك * أخبرنا محمد بن أبان القرشي عن جاد عن ابراهيم قال ليس في عظم قصاص الا السن وقال أبو حنيفة لا قصاص في شيء من ذلك وفي اليد نصف الدية في ماله وفي الكسر حكومة عدل في ماله ولم أكن لأضع الحديد في غير الموضع الذي وضعها فيه القاطع ولا أقتص من عظم فلذلك جعلت في ذلك الدية قال وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا قود في مأمومة فينبغي لمن رأى القرد في العظام أن يرى ذلك في المأمومة لانها عظم كسر فوصل الى الدماغ ولم يصب الدماغ وينبغي له أيضا أن يجعل في المنقلة القود وان اقتص من عظم اليد والرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس فقد ترك قوله وليس بينهما افتراق وينبغي له أيضا أن يقتص من الهاشمة وهي الشجة التي هشمت عظم الرأس فان لم يقتص من هذا فقد ترك قوله في كسر اليد والرجل وقد قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ذات يوم كالا نقص من الأصابع حتى قص منها عبد العزيز بن المطلب قاض عليهم فقصصنا منها فليس يعدل أهل المدينة في الأشياء بما عمل به عامل في بلادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معقول في كتاب الله عز وجل في القصاص اذا قال جل وعلا النفس بالنفس الآية انما هو افاتة شيء بشي فهذا سواء وفي قوله والجروح قصاص انما هو أن يفعل بالجرح مثل ما فعل بالجروح فلا نقص من واحد الا في شيء يفات من الذي أفات مثل عين وسن وأذن ولسان وغير هذا مما يفات فهذا يفات افاتة النفس أو جرح فيؤخذ من الجرح كما أخذ من الجرح فاذا كان على الابتداء يعلم أنه يقدر على أنه يقتص منه فلا يزال فيه ولا ينقص اقتص منه واذا كان لا يقدر على ذلك فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا يقتص منه كسر اليد والرجل لمعنيين أحدهما أن دون عظمهما خائلا من جلد وعروق ولحم وعصب ممنوع الا بما وجب عليه فلو استيقنا أن نكسر عظمه كما كسر عظمه

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال بيوم قبل لابراهيم يتقدمه قال نعم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير عن ابن عباس قال عجمت ممن يتقدم الشهر وقد قال رسول الله لا تصوموا حتى تروه ولا تفتروا حتى تروه * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين الا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين * أخبرنا عمرو بن أبي علقمة عن سلمة عن الوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال

رسول الله لا تقدموا بين
يدي رمضان بيوم أو
يومين إلا رجلا كان
يصوم صياما فليصمه
(قال الشافعي) وبهذا
كله نأخذ والظاهر من
أمر رسول الله والله
أعلم أن لا يصام حتى يرى
الهلال ولا يفطر حتى
يرى الهلال لأن الله
جعل الأهلة مواقيت
للناس والحج وقدرها
يتم وينقص فأمرهم
الله أن لا يصوموا حتى
يروا الهلال على معنى
أن ليس بواجب عليكم
أن تصوا حتى تروا الهلال
وان خفت أن يكون
قد رآه غيركم فلا تصوموا
حتى تروه على أن عليكم
صومه ولا تفطروا حتى
تروه لأن عليكم إتمامه
فان غم عليكم فأكلوا
العدة ثلاثين يعني فيما
قبل الصوم من شعبان
ثم تكونوا على يقين من
أن عليكم الصوم وكذلك
فاصنعوا في عدد رمضان
فتكونون على يقين
من أن يكون لكم الفطر
لأنكم قد صمتكم كمال
الشهر قال وابن عمر
سمع الحديث كما وصفت
وكان ابن عمر يتقدم
رمضان بيوم قال
وحديث الأوزاعي
لا تصوموا إلا أن يوافق

لا يزيد فيه ولا تنقص فعلنا ولكننا لا نصل إلى العظم حتى ننال مما دونه مما وصفت مما لا يعرف قدره مما هو
أكثر وأقل مما نال من غيره والثاني أن لا نقدر على أن يكون كسر ككسر أبدأ فهو ممنوع من الوجهين
والمأمومة والمنقلة والهاشمية أولى أن يكون فيها قصاص من حيث أن من جناها فقد شق بها اللحم والجلد
فنشق اللحم والجلد كما شقه ونهشم العظم أو ننقله أو نؤممه فتخرقه فان قال لا يقدر على العظم وهو بارز فهو لم
يتعذر دونه فكذلك لا يقدر على العظم دونه غيره

(كتاب سير الأوزاعي)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غنم
جند من المسلمين غنيمة في أرض العدو من المشركين فلا يقتسمونها حتى يخرجوها إلى دار الإسلام ويحوزوها
وقال الأوزاعي لم يقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها غنما إلا نجسه وقسمه قبل أن يقفل
من ذلك غزوة بني المصطلق وهو أذن ويوم حنين وخيبر وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر حين افتتحها
صفية وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده وعليه جيوشهم في أرض
الروم في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر ثم لم يجرأ وفي أرض الشرك
حين هاجت الفتنة وقتل الوليد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أما غزوة بني المصطلق فان رسول الله صلى الله
عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر عليهم فصارت بلادهم دار الإسلام وبعث الوليد بن عقبة فأخذ صدقاتهم وعلى
هذه الحال كانت خيبر حين افتتحها وصارت دار الإسلام وعاملهم على النخل وعلى هذا كانت حنين وهو أذن
ولم يقسم في حنين إلا بعد منصرفه عن الطائف حين سأله الناس وهم بالجعرانة أن يقسمه بينهم فإذا ظهر
الامام على دار وأنحن أهلها فيجبري حكمه عليها فلا بأس أن يقسم الغنيمة فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي
حنيفة أيضا وإن كان مغيرا فيها لم يظهر عليها ولم يجر حكمه فاننا نكره أن يقسم فيها غنيمة أو فيا من قبل أنه
لم يجرزه ومن قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد لهم شركوهم في تلك الغنيمة ومن قبل أن
المشركين لو استنفذوا ما في أيديهم ثم غنمه جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأولين منه شيء
وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يزلوا يقسمون مغانمهم في خلافة عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في أرض
الحرب فان هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات فعن هذا الحديث وعن ذكره وشهده وعن روى ونقول
أيضا إذا قسم الامام في دار الحرب فقسمه جائز فان لم يكن معه حولة يحمل عليها المغنم أو احتاج المسلمون إليها
أو كانت علة فقسم لها المغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن أحب ذلك السنا وأفضله أن لا يقسم
شيئا من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرجها إلى دار الإسلام * قال أبو يوسف عن مجاهد بن سعيد عن
الشعبي عن عمر أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص اني قد أمددتك بقوم فن أتاك منهم قبل تنفق القتلى فأشركه
في الغنيمة قال أبو يوسف وهذا يعلم أنهم لم يحرزوا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن اسحق سئل عباد بن
الصامت عن الأنفال فقال فينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت يستلونك عن الأنفال الآية أنزعه الله
منا حين اختلفنا وساءت أخلاقنا ففعله الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شاء * قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وذلك عندنا لأنهم لم يحرزوه ويخرجوه إلى دار الإسلام الحسن بن عمار عن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من بعد مقدمه المدينة والدليل
على ذلك أنه ضرب لعثمان وطلحة في ذلك بسهمهم فسهمهم فقالوا وأجرنا فقال وأجر كما ولم يشهدا وقعة بدر
* أشياخنا عن الزهري ومكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنيمة في دار الحرب * قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وأهل الحجاز يقضون بالقضاء فيقال لهم عن فيقولون بهذا جرت السنة وعسى أن

ذلك صوما كان يصومه
أحدكم يحتمل معنى
مذهب ابن عمر في
صومه قبل رمضان إلا
أن تصوموا على ما كنتم
تصومون متطوعين
لأن عليكم واجبا أن
تصوموا إذا لم تروا الهلال
قال ويحتمل خلافه
من أن يرى أن لا يوصل
رمضان بشئ من الصوم
الأن يكون رجل اعتاد
صوما من أيام معاوية
فوافق بعض ذلك الصوم
يوما يصل شهر رمضان
(قال الشافعي) فأختار
أن يفطر الرجل يوم
الثلث في هلال رمضان
إلا أن يكون يوما كان
يصومه فأختار صيامه
وأسأل الله التوفيق
ولهذا تطير في الصلاة
سند كرم في موضعه ان
شاء الله وهو النهي عن
الصلاة في ساعات من
النهار

(باب نفى الولد)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
المسيب أو أبي سلمة عن
أبي هريرة «الثلث من
سفيان» أن رسول الله
قال الولد للفراس وللعاقر
الحجر * أخبرنا سفيان

يكون قضى به عامل السوق أو عامل تامن الجهات وقول الأوزاعي على هذا كانت المقاسم في زمان عمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهلم جرا غير مقبول عندنا الكلبي من حديث رفعه إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش إلى بطن نخلة فأصاب هنالك عمرو بن الحضرمي وأصاب أسيرا أو اثنين
وأصاب ما كان معهم من آدم وزيت وتجارة من تجارة أهل الطائف فقدم بذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة وأرسل الله عز وجل في ذلك يستألفونك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كير حتى فرغ من الآية فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم المغنم ونجسه
محمد بن اسحق عن مكحول عن الحرث بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل ان شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقر
أصابها بقتل من نخلها الناس وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يبيعونه فقال معاذ (١) شرحبيل إذا لم يكن المسلمون محتاجين إلى لحومها ففروا على (٣) خلتها
فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنمة والخمس وان كان المسلمون محتاجين إلى لحومها فلتقسم عليهم فيا كونهما
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خيبر وفيها الغنم والبقر فقسمها وأخذ الخمس وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين (قال الشافعي)
رحم الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف عند أهل المغازي
لا يختلفون في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غير مغنم في بلاد الحرب فأما ما احتج به أبو يوسف من
أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر على بني المصطلق وصارت دارهم دارا لسلام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أغار عليهم وهم غارون في نعمهم فقتلهم وسباههم وقسم أموالهم وسببهم في دارهم سنة نجس وانما أسلموا بعد ذلك
بزمان وانما بعث إليهم الوليد بن عقبة مصداق سنة عشر وقد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم
دار حرب وأما خير فاعلمته كان فيها مسلم واحد وما صالح إلا اليهود وهم على دينهم وانما حول خير كله
دار حرب وما علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سرية قفلت من موضعها حتى تقسم ما ظهرت عليه ولو
كان الأمر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الوالي ببلاد الحرب فدخل فيما عاب وأما حديث مجالد عن الشعبي
عن عمر أنه قال من جاءك منهم قبل تنفق القتلى فأسهم له فهو ان لم يكن ثابتا داخل فيما عاب على الأوزاعي
فانه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا إلا ما هو
معروف ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم فان كان حديث مجالد ثابتا فهو
بخالفه هو يزعم أن المدد اذا جاءه ولما يخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظروا وهم لم ينفقوا ولا ينفقون
بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنمة فلو كانت الغنمة عندهم انما تكون للاولين دون المدد اذا تفقت
القتلى انبغى أن يعطى المدد ما بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلغني عنه أنه قال وان قسم بلاد الحرب
كان جائزا وهذا ترك لقوله ودخل فيما عاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال وان قسم بلاد الحرب ثم جاء
المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للمدد شيء وهذا يناقض قوله وحجته عليه بحديث عن عمر لا يأخذه ويدعه من
كل وجه وقد بلغني عنه أنه قال وان تفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها ولم يقسموا شركهم المدد
وكل هذا القول خروج مما احتج به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما الغنمة لمن شهد الواقعة لا للمد
وكذلك روى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأما ما احتج به من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم
غنما ثم بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لعثمان وطلحة رضي الله تعالى عنهما ولم يشهدا بدر فان كان كما قاله فهو يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه لانه يزعم أن ليس للإمام أن يعطى أحد الم يشهد الواقعة وليس كما قال غنم رسول الله صلى الله عليه

(١) بياض بالأصل

عن الزهري عن عروة
ابن الزبير عن عائشة
زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أن عبد بن
زمنة وسعدا اختصما
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ابن أمة
زمنة فقال سعد يا رسول
الله أوصاني أخي اذا
قدمت مكة أن انظر الى
ابن أمة زمنة فاقبضه
فانه ابني فقال عبد بن
زمنة أخي وابن أمة أبي
ولد علي فراش أبي فرأى
شبهها بينا بعتبة فقال
هولك يا عبد بن زمنة
الولد للفراش واحتجبي
منه يا سودة * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله فرق
بين المتلاعنين وألحق
الولد بالمرأة * أخبرنا
سفيان عن عبيد الله بن
أبي يزيد عن أبيه قال
أرسل عمر بن الخطاب الى
شيخ من بني زهرة كان
يسكن دارنا فذهبت
معه الى عمر بن الخطاب
فسأله عن ولاد من ولاد
الجاهلية فقال أما
الفراش فلفلان وأما
النطفة فلفلان فقال
عمر صدق ولكن رسول
الله قضى بالفسر اش
* أخبرنا ابراهيم
ابن سعد عن ابن
شهاب عن سهل بن
سعد الساعدي وذكر

وسلم غنائم بدر بسير شعب من شعاب الصفر اقریب من بدر وكانت غنائم بدر كما روى عبادة بن الصامت غنمها المسلمون قبل تنزل الآية في سورة الانفال فلما تشاحوا عليها انتزعها الله من أيديهم بقوله عز وجل يستألفونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلها خالصة وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والانصار وهم بالمدينة وانما أعطاهم من ماله وانما نزلت واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة بعد غنيمه بدر ولم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم خلق لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المؤلفه وغيرهم فائما من ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأنجاس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعتهم في آخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا فيما صنعوا حتى نزلت يستألفونك عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خالفه فيه الاوزاعي بسبيل

(أخذ السلاح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنيمه اذا احتاج اليه بغير إذن الامام فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يرد في المغنم وقال الاوزاعي يقاتل ما كان الناس في معصية القتال ولا ينتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنه من طول مكثه في دار الحرب وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياك وايا الغلول أن تترك الدابة حتى يحسرقبل أن يؤدي الى المغنم أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن تدره الى المغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال الاوزاعي ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجه تفسير لا يفهمه ولا يبصره الامن أعانه الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غني يبقى بذلك على دابته وعلى ثوبه أو يأخذ ذلك يريد به الحاجة فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس مع المسلمين فضل يحملونه الادواب الغنيمه ولا يستطيع أن يمشي فاذا كان هذا فلا يحل للمسلمين تركه ولا بأس بتركه ان شاءوا وان كرهوا وكذلك هذه الحال في السلاح والحال في السلاح أبين وأوضح ألا ترى أن قوما من المسلمين لو تكسرت سيوفهم أو ذهبت ولهم غنائم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفهم من الغنيمه فيقاتلوا بها ماداموا في الحرب أرايت ان لم يحتاجوا اليها في معصية القتال واحتاجوا اليها بعد ذلك بيومين وأغار عليهم العدو ويقومون هكذا في وجه العدو بغير سلاح أرايت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأسرون هذا الرأي توهين لمكيدة المسلمين ولجنودهم وكيف يحل هذا مادام في المعصية ويحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفقه المأمونين عليه أنه كان يغنم الغنيمه فيها الطعام فيأكل أصحابه منها اذا احتاج الرجل شيئا يأخذه وحاجة الناس الى السلاح في دار الحرب والى الدواب والى الثياب أشد من حاجتهم الى الطعام * أبو اسحق الشيباني عن محمد بن أبي المجالد عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر يأتي أحدنا الى الطعام من الغنيمه فيأخذ حاجته (قال الشافعي) كان أبو حنيفة انما جعل السلاح والثياب والدواب قياسا على الطعام من غني يحمدا يشري به طعاما أو فقيرا لا يحمدا يشري به أحل لهم أكله وأكله استهلاك له فهو ان أحاز لمن يحمدا يشري به طعاما أن يأكل الطعام في بلاد العدو فقياس السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام ويتفكه بركوب الدواب كما يتفكه بالطعام فيأكل فالوذاويا كل السمن والعسل وان اجتزا بالخبز اليابس بالملح والخبز واللبن وأن يبلغ بالدواب استهلاكا كهاو يأخذ السلاح من بلاد العدو فيتلذذ بالضرب بها غير العدو كما يتلذذ بالطعام لغير الجوع وكان يلزمه اذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكا له في قول من قال يكون ما بقي من

الطعام ملكا له ولا أحسب من الناس أحدا يجيز هذا وكان له بيع سلاحه ودوابه وأخذ سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وهبته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو زعت سهمان من جبل من بلاد العدو ما كنت بأحق به من أخيلك وما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقا لسنة معقولا لأنه يحل في حال الضرورة الشيء فإذا انقضت الضرورة لم يحل وما علمت قول أبي حنيفة قياسا ولا خبرا

﴿سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل﴾

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضرب للفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب للراجل بسهم وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس بسهمين ولصاحبه بسهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه * وقال أبو حنيفة الفارس والبرذون سواء وقال الأوزاعي كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون للبراذين قال أبو يوسف رضي الله تعالى عنه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه فأما البراذين فما كنت أحسب أحدا يجهل هذا ولا يعيز بين الفرس والبرذون ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول هذه الخيل ولعلها براذين كلها وأجلها ويكون فيها المقاريف أيضا ومما نعرف نحن في الحرب أن البراذين أوفق أكثر من الفرس من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها مما لم يبطل الغاية وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الحجاز أروأى بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الوضوء ولا التشهد ولا أصول الفقه صنع هذا فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنه أسهم للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وبهذا أخذ أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن له ثلاثة أسهم (قال الشافعي) وأخبرنا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا أفضل بهيمة على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لمكان محجوبا بخلافه لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا كان أعطى بسبب الفرس سهمين كان مفضلا على المسلم إذا كان أعطى المسلم سهمين ما ينبغي له أن لا يسوي البهيمة بالمسلم ولا يقربها منه وإن هذا كلام عربي وانما معناه أن يعطى الفارس سهمين وسهمين بسبب فرسه لأن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال جل وعز وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا فأنما سهم الفارس لراكبه لا للفارس والفارس لا يملك شيئا إنما يملكه فارسه بعنائه والمؤنة عليه فيه وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما تفضيل الأوزاعي الفرس على الهجين واسم الخيل يجمعهما فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن الأسود بن قيس عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل بالشام فأدركت الخيل من يومها وأدركت الكوادر ضحى وعلى الخيل المنذر بن أبي حصاة الهمداني ففضل الخيل على الكوادر وقال لا أجعل ما أدرك كما يدرك فبلغ ذلك عمر فقال (١) هبأت الوادعي أمه لقد أذكرت به أمضوها على ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم يروون في هذا أحاديث كلها أو بعضها أثبت مما احتج به أبو يوسف فإن كان فيما احتج به حجة فهي عليه ولكن هذه منقطعة والذي نذهب إليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقاريف ولو كنا ثبت مثل هذا ما خالفناه * وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلا ودخل أرض العدو وغازى راجلا ثم ابتاع فرسا يقاتل عليه وأحرزت الغنيمة

(١) جملة دعائية والغرض منها الإعجاب بعلمه وقوله لقد أذكرت به أي ولدت شهما اه كتبه مصححه

قال النبي انظروها فان جاءت به أسهم أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به أحير كأنه وحره فلا أراه الا كاذبا قال فخأت به على النعت المذكور * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال ان جاءت به أميغر سبطا فهو لزوجها وان جاءت به أدعج جعدا فهو للذي يتهمه قال فخأت به أدعج (قال الشافعي) وفي حديث ابراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفي الولد عن الزوج لأنه لو لم ينفعه عنه لم يأمر والله أعلم بالنظر إليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم لأن الله لا يطلع على السرائر غيره وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شيء أبدا بغير الظاهر وإبطال أحكام التوهم كلها من الذرائع وما يغلب على سامعه وما سواها ولا في لا أعلم شيئا بعد

أن يقول رسول الله
للملاعنة وهي حبلى ان
جاءت به كذا فهو الذي
يتهمه وان جاءت
به كذا فلا أحسبه
الاقصد كذب عليها
فتأتى به على ما وصف
انه الذي يتهمه ثم لا يجد
الذي يتهم به ولا هي
(قال الشافعي) وفي
حديث مالك عن نافع
ما في هذه الاحاديث من
إلحاق النبي الولد بالمرأة
وذلك نفيه عن أبيه وهو
أبين من هذه في نفي الولد
عن أبيه عند من ليس
له نظر (قال الشافعي)
وليس يخالف حديث
نفي الولد عن ولد على
فراشه قول النبي الولد
للفراش والعاهر الحجر
ومعنى قوله الولد للفراش
معنيان أحدهما وهو
أعهما وأولاهما أن الولد
للفراش ما لم ينفر به
الفراش باللعان الذي
نفاه عنه رسول الله فإذا
نفاه باللعان فهو منفي
عنه وغير لاحق بمن
ادعاه برتاوان أشبهه كالم
يلحق النبي المولود الذي
نفاه زوج المرأة باللعان
ولم ينسبه إلى رجل
بعينه وعرف النبي صلى
الله عليه وسلم شبهه به
لانه ولد على غير فراش
وترك النبي أن يلحقه به

وهو فارس انه لا يضرب له الاسهم راجل وقال الا وزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم لهم للخيل وتتابع على ذلك أئمة المسلمين وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الا وزاعي حجة ونحن أيضا نسهم للفارس كما قال فهل عنده أثر مستند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهمهم فارس لرجل غزاه معه راجلا ثم استعار واشترى فرسا فقاتل عليه عند القتال ويفسر ها هكذا وعليه في هذا أشياء رأيت لوقاتل عليه بعض يوم ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أكل هؤلاء يضرب لهم سهم فارس وانما هو فارس واحد هذا لا يستقيم وانما توضع الا مور على ما يدخل عليه الجند فن دخل فارسا أرض الحرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الى يومك هذا (قال الشافعي) رحمه الله القول ما قال الا وزاعي وقد زعم أبو يوسف أن السنة جرت على ما قال وعاب على الا وزاعي أن يقول قد جرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة ثم ادعاهما بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو لا يخالف في أن الديوان محدث في زمان عمر وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر وأن عمر انما دقن الديوان حين كثر المال والسنة انما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل بسهم فهذا الدليل على ما قال الا وزاعي لانه لا يسهم عنده ولا عند الامن حضر القتال فاذا لم يكن حاضر القتال فارسا فكيف يعطى بفارسه ما لا يعطى بيده وأما قوله ان قاتل هذا عليه يوما وهذا يوما أعطى كل واحد سهم فارس فلا يعطى بفارس في موضعين كما لا يعطى لوقاتل في موضعين الا أن تكون غنيمة فلا يعطى بشئ واحد في موضعين والسهم للفارس المالك لامن استعار الفرس يوما ولا يومين اذا حضر المالك فارسا للقتال ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زدناه على سهم فارس واحد كما لو أسهمنا للراجل ومات لم نزد ورثته على سهم واحد وكذلك لو خرج سهمه الى غير اقتسموه فقال بعض من يذهب مذهبه اني انما أسهمت للفارس اذا دخل بلاد الحرب فارسا للمؤنة التي كانت عليه في بلاد الاسلام قلنا فاقول ان اشترى فرسا قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة قال يكون فارسا اذا ثبت في الديوان قلنا فاقول في خراساني أو عماري قاذ فرسا من بلاده حتى أتى بلاد العدو فمات فرسه قبل أن تنتهي الدعوة اليه قال فلا يسهم له سهم فارس قلنا فقد أبطلت مؤنة هذين في الفرس وهذا أن كثر مؤنة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة * وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل انه لا يضرب له بسهم في الغنيمة وقال الا وزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخيبر فاجتمعت أئمة الهدى على الاسهام لمن مات أو قتل * وقال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يضرب لاحد من استشهد معه بسهم في شئ من المغانم قط وانه لم يضرب لعبيدة بن الحرث في غنيمة بدر ومات بالصفراء قبل أن يدخل المدينة * وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في النفي وغيره حال ليست لغيره وقد أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى يارسول الله قال وأجرى قال وأسهم أيضا طلحة بن عبيد الله في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى فقال وأجرى ولو أن اماما من أئمة المسلمين أشرك قومًا لم يغزوا مع الجند لم يتسع ذلك له وكان مسيأ فيه وليس للأئمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلان علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لاحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل بهارط معروفة فنانعلم أنه أسهم لاحد منهم وهذا لا يختلف فيه فعليك من الحديث بما تعرف العامة وایاله والشاذ منه فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي صلى الله عليه وسلم

مثل قوله وللعاهر الحجر
 بفعل ولد العاهر لا يلحق
 كان العاهر له مدعيا أو
 غير مدع (قال الشافعي)
 والمعنى الثاني اذا تنازع
 الولد رب الفراش والعاهر
 فالولد رب الفراش وان
 نفى الرجل الولد بلعان
 فهو منفي واذا حدث
 اقرار بعد اللعان فالولد
 لاحق به لان المعنى الذي
 نفى به عنه بالتعانه وكذلك
 اذا أقر بكذبه بالالتعان
 كان الولد للفراش كما قال
 رسول الله ولو أقر به مرة
 لم يكن له نفيه بعد اقراره
 باللعان لان اقراره بكل
 حق لا دعي مرة يلزمه
 ولا يخرج منه شيء
 غيره وقد قال قائل من
 غير أهل العلم لا أنفي الولد
 باللعان وأجعل الولد
 لزوج المرأة بكل حال لان
 النبي قال الولد للفراش
 وقوله الولد للفراش
 حديث مجمع عليه ونفي
 الولد عن رب الفراش
 حديث يخالف الولد
 للفراش قال وحديث
 الولد للفراش ثابت
 وكذلك حديث نفي
 الولد باللعان والحديث
 أن النبي نفي الولد عن
 المتلاعنين وألحقه بأمه
 أوضح معني وأخرى
 أن لا يكون فيه شبهة
 من حديث الولد للفراش
 لانه اذا نص الحديث

المنبر فطب الناس فقال ان الحديث سيفشو عني فأتاكم عني يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف
 القرآن فليس عني * مسعر بن كدام والحسن بن عمار عن عمرو بن مرة عن البخاري عن علي بن أبي
 طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا أتاكم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه الذي هو أهدي
 والذي هو أتق والذي هو أحيا * أشعث بن سوار واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن قرظة بن كعب
 الانصاري أنه قال أقبلت في رهط من الانصار الى الكوفة فشيعة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عني
 حتى انتهينا الى مكان قد سماه ثم قال هل تدرون لم مشيت معكم يا معشر الانصار قالوا نعم لحقنا قال ان لكم
 الحق ولكنكم تأتون قوما لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فاقتلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأنا شريككم فقال قرظة لا أحدث حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا كان عمر فيما بلغنا
 لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بشاهدين ولو لا طول الكتاب لأسندت الحديث لك
 وكان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والرواية تزداد
 كثرة ويخرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فإياك وشاذ الحديث وعليك
 بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء وما يوافق الكتاب والسنة فقس الأشياء على ذلك فما خالف
 القرآن فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان جاءت به الرواية * حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه اني لأحرم ما حرم القرآن والله لا يسكون علي بشيء فاجعل
 القرآن والسنة المعروفة لك اماما فادوا تتبع ذلك وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة
 * حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة هو ازن أن وفده هو ازن سأله فقال اماما كان
 لي ولبنی عبد المطلب فهو لكم وأسأل لكم الناس اذا صليت الظهر فقوموا وقولوا انا نتشفع برسول الله صلى الله
 عليه وسلم على المسلمين وبالمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا وافعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اماما كان لي ولبنی عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقالت الانصار مثل ذلك وقال عباس بن مرداس اماما كان ولي ولبنی سليم فلا وقالت بنو سليم
 اماما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الأقرع بن حابس اماما كان لي ولبنی عيم فلا وقال
 عينة اماما كان لي ولبنی فزارة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحصته من هذا السبي فله
 بكل رأس ست فرائض من أول في نصيبه فردوا الى الناس أبناءهم ونساءهم فردوا الناس ما كان في أيديهم
 ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس ولو أن اماما أمر جندا أن يدفعوا ما في أيديهم
 من السبي الى أصحاب السبي بست فرائض كل رأس لم يجز ذلك له ولم ينفذ ولم يستقم ولا تشبه الأئمة في هذا
 والناس النبي صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسيئة وهذا حيوان بعينه بحيوان بغير عينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اماما ذكر من أمر بدر وأن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم لعبيدة بن الحرث فهو عليه ان كان كما زعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد
 الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهما فان كان كما قال فقد خالفه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي ولم يمت عبيدة الا بعد قسم الغنيمة فأما ما ذكر من أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسهم
 لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدرًا وانما نزل تخميس الغنيمة وقسم الأربعة الأسهم بعد الغنيمة (قال
 الشافعي) وقد قيل أعطاهم من سهمه كسهمان من شهد فأما الرواية المتظاهرة عندنا فكما وصفت قال الله
 عز وجل يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت غنائم بدر
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شاء وانما نزلت واعلموا أن غنائمهم من شيء فإن لله خمسة وللرسول

والذي القربى بعد بدر على ما وصفت لك يرفع جسمها ويقسم أربعة أنجاسها وافرأ على من حضر الحرب من المسلمين إلا السلب فانه سن أنه للقاتل في الاقبال فكان السلب خارجا منه والا الصفي فانه قد اختلف فيه فقيل كان يأخذه من سهمه من الخمس والا البالغين من السبي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن فيهم سننا فقتل بعضهم وفادى بعضهم أسرى المسلمين فالامام في البالغين من السبي مخير فيما حكيت أن النبي صلى الله عليه وسلم سنه فيهم فان أخذ من أحد منهم فدية فسيبها سبيل الغنيمة وان استرق منهم أحد فسيب المرقوق سبيل الغنيمة وان أقاد بهم بقتل أو فادى بهم أسير مسلما فقد خرجوا من الغنيمة وذلك كله كما وصفت وأما قوله في سبي هو ازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استوهبهم من المسلمين فكما قال وذلك يدل على أنه يسلم للمسلمين حقوقهم من ذلك إلا ما طابوا عنه أنفسهم وأما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمن ست فرائض بكل سبي شح به صاحبه فكما قال ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض انما أعطاهم اياها عن رضاء من قبله ولم يرز عينة فأخذ عجزا وقال أعير بها هو ازن فأنخرجها من يده حتى قال له بعض من خدعه عنها أرغم الله أنفك فوالله لقد أخذتها ما نديها بناهد ولا بطنها بالاد ولا جدها بما جد فقال حقاما تقول قال إي والله قال فأبعدوها الله وأباها ولم يأخذ بها عوضا وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما أمر به أن لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الامن الثقات وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الحيوان نسيئة واستسلف بغير او قضي مثله واذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيئة لانه لا يكال ولا يوزن ولا يذرع ولا يعلم الا بصفة وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفاوتان فهو محجوج بقوله لانه لا يجيز الحيوان نسيئة في الكتابة ومهر النساء والديات وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها في الديات بصفة الى ثلاث سنين فقد أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم نسيئة فكيف زعم أنه لا يجيزها نسيئة وان زعم أن المسلمين أجازوها في الكتابة ومهور النساء نسيئة فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه وأما ما ذكر من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمسن الناس على بشي فاني لا أحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم الا ما حرم الله فما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط فيه حكم الا بما أحله الله به وكذلك ما حرم شيئا قط فيه حكم الا بما حرم الله عليه قال الله عز وجل فاستمسك بالذي أوحى اليك انك على صراط مستقيم ففرض عليه الاستمسك بما أوحى اليه وشهد له أنه على صراط مستقيم وكذلك قال ولكن جعلناه نورا لمن هدى به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم فأخبر أنه فرض عليه اتباع ما أنزل الله وشهد له بأنه هاد مهتد وكذلك يشهد له قوله لا يمسن الناس على بشي فان الله أحل له أشياء حظرها على غيره مثل عدد النساء وان ياتى ب المرأة بغير مهر وفرض عليه أشياء خففها عن غيره مثل فرضه عليه أن يخير نساءه ولم يفرض هذا على غيره فقال لا يمسن الناس على بشي يعني مما خص به دونهم فان نكاحه أكثر من أربع ولا يحل لهم أن يبلغوه لانه انتهى بهم الى الأربع ولا يجب عليهم ما وجب عليه من تخيير نسائه لانه ليس بفرض عليهم فأما ما ذهب اليه من ابطال الحديث وعرضه على القرآن فلو كان كما ذهب اليه كان محجوجا به وليس يخالف القرآن الحديث ولكن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين معنى ما أراد الله خاصا وعاما وناسخا ومنسوخا ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله عز وجل قبل لان الله تعالى أبان ذلك في غير موضع من كتابه قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوا في أشجار بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت الآية وقال عز وجل فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر قال أخبرني عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه

في الولد للفراش فأنما هو أن رجلين تنازعا ولدا أحدهما يدعيه لرب أمه الواطئ لها بالملك والآ خر يدعيه لرجل وطئ تلك الأمة بغير ملك ولا نكاح فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسبه لملك الأمة أفرأيت لو قال لنا قائل اذا كان مثل هذا فالولد للفراش لان رسول الله انما أحقه بالفراش بالدعوى لصاحب الفراش واذا لم يكن هذا فوالد مولود على فراش رجل لم أحقه به الا بدعوى يحدثها له هل الحجة عليه الا أن معقولا في الحديث أن يثبت النسب بالحلال ولا يثبت بالحرام وان لم يكن نصا بان الولد للفراش بدعوة رب الفراش وأن يكون يدعيه له من يجوز دعوته عليه فحديث الحاق الولد بالمرأة بين بنفسه لا يحتاج فيه الى تفسير من غيره فلا يحتمل تأويل ولا ولم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم (قال الشافعي) أ رأيت لو أن رجلا عمد الى سنة لرسول الله تخالفها أو الى أمر عرف عوام من العلماء مجتمعين عليه لم يعلم لهم فيه منهم مخالفا فعارضه أ يكون

له حجة بخلافه أم يكون
بها جاهلا يجب عليه
أن يعلم لأنه لو جاز هذا
لأحد كان لكل أحد
أن ينقض كل حكم
بغير سنة وبغير
اختلاف من أهل العلم
فن صار إلى مثل
ما وصفت من أن لا ينفي
الولد بلعان خالف سنة
رسول الله ثم ما أعلم
المسلمين اختلفوا فيه
ثم من أعجب أمر قائل
هذا القول أنه يدعي
القول بالاجماع وإبطال
غيره فما يعدو أن
يكون رجلا لا يعرف
اجماعا ولا افتراقا في
هذا أو يكون رجلا
لا يبالي ما قال

باب في طلاق الثلاث
المجموعة

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد المجيد عن ابن
جريج عن ابن طاوس
عن أبيه أن أبا الصهباء
قال لابن عباس
إنما كانت الثلاث
على عهد رسول الله
تجعل واحدة وأبي بكر
وثلاث من أمانة عمر
فقال ابن عباس نعم
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم وعبد المجيد

وسلم أنه قال ما عرفنا ما جاء أحدكم الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري ما هذا ما
وجدنا في كتاب الله عز وجل أخذنا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى دخل من رد الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي فلم يحجزه المسح على الخفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة
وعمتها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك * قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أرض الحرب
فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام مدد لهم ولم يلقوا عدوا حتى خرجوا
بها إلى دار الإسلام ففهم شركاء فيها * وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم
ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنيمة لا ينكر ذلك منهم وإلى جماعة ولا عالم * وقال أبو
يوسف حدثنا الكوفي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأشعري يوم حنين إلى أوطاس
فقاتل من بهما من هرب من حنين وأصاب المسلمون يومئذ سبايا وغنائم فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيما قسم من غنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ولا نعلم إلا أنه جعل ذلك غنيمة
واحدة وفيها واحدا وحدثنا مجالد عن عامر الشعبي وزيد بن علاقة الثعلبي أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص
قد أمددتك بقوم فن أتاك منهم قبل أن تنفق القتلى فأشركه في الغنيمة * محمد بن اسحق عن يزيد بن
عبد الله بن قسيط أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في خمسمائة من المسلمين مددا
لزيد بن لبيد وللهاجر بن أبي أمية فوافقوا الجند قد افتتح البحر في اليمن فأشركهم زيد بن لبيد وهو ممن شهد
بدر في الغنيمة وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحدا يعرف السنة والسيرة يجهل هذا ألا ترى أنه لو غزا
أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ثم فرق السرايا وترك الجند ردا لهم لولا هؤلاء ما اقترب السرايا
أن يبلغوا حيث بلغوا وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فيهم وما سمعنا
بأحد منهم قسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت شيئا ما أصابت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى احتج
أبو يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين من كان مع أبي عامر وهذا كما قال وليس مما قال الأوزاعي وخالفه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه بخين فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في اتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة
منهم ردة لا أخرى وإذا كان الجيش هكذا فلو أصاب الجيش شيئا دون السرية أو السرية شيئا دون الجيش
كانوا فيه شركاء لأنهم جيش واحد وبعضهم ردة وبعض وان تفرقوا فاساروا أيضا في بلاد العدو فكذلك
شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا فاما جيشان مفترقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه
شيئا وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردة لصاحبه مقيم له عليه ولو جاز جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقذونة
من دخل بلاد العدو لأنهم قد يعينونهم أو ينقروا اليهم حين ينالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم وانما يشرك
الجيش الواحد الداخل واحد وان تفرق في منعاد اجتماع في موضع وأما ما احتج به من حديث مجالد أن عمر
كتب فن أتاك منهم قبل تنفق القتلى فأشركهم في الغنيمة فهذا غير ثابت عن عمر ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى
قبوله منه وهو أن كان يشبهه عنه فهو صحيح جوج به لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم
بكرة وأنخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجاءهم المدد والقتلى يتشخطون في دمائهم لم يشركوهم ولو
قتلواهم فنفقوا وجاءوا الجيش في بلاد العدو قد أحرزوا الغنائم بعد القتل بيوم وقبل مقدم الجيش المدد بأشهر
شركوهم بخلاف عمر في الأول والآخروا احتج به فاما ما روى عن زيد بن لبيد أنه أشرك عكرمة فان زيادا
كتب فيه إلى أبي بكر فكتب أبو بكر رضي الله تعالى عنه انما الغنيمة لمن شهد الواقعة فكلم زيادا أصحابه
فطابوا نفسا أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم وهذا قولنا وهو يخالفه ويرى عنه خلاف ما رواه
عنه أهل العلم بالغزو * قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة تدوى بالدرح وتنفق الناس لا يسهم لها ويرضخ لها

عبد بن جريح قال

أخبرني عكرمة بن خالد
أن سعيد بن جبير أخبره
أن رجلاً جاء إلى ابن
عباس فقال طلق
امرأتى ألفاً فقال تأخذ
ثلاثاً وتدع تسعة
وسبعاً وتسعين * أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن
ابن جريح عن مجاهد قال
رجل لابن عباس طلق
امرأتى مائة فقال تأخذ
ثلاثاً وتدع سبعاً وتسعين
(قال الشافعي) فإن
كان معنى قول ابن عباس
أن الثلاث كانت تحسب
على عهد رسول الله
واحدة يعني أنه بأمر
النبي فالذي يشبه والله
أعلم أن يكون ابن عباس
قد علم أن كان شيئاً فتنسخ
فإن قيل فإدله على
ما وصفت قيل لا يشبه
أن يكون يروي عن
رسول الله شيئاً يخالفه
بشيء لم يعلمه كان من
النبي فيه خلافة فإن قيل
فلعل هذا شيء روي عن
عمر فقال فيه ابن عباس
بقول عمر قيل قد علمنا
أن ابن عباس يخالف
عمر في نكاح المتعة وبيع
الدينار بالدينارين وفي
بيع أمهات الأولاد
وغيره فكيف يوافق في
شيء يروي عن النبي فيه
خلافه فإن قيل فلم
يذكره قيل وقد يستل

* وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء بخير وأخذ المسلمون بذلك بعده * قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أسهم للنساء في شيء من غزوه وما جاء في هذا من الأحاديث كثيرة لا طول ذلك لكتبت لك من ذلك شيئاً كثيراً
ومحمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن ابن هرم قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إليه ابن عباس كان النساء يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يرضخ لهن من الغنمة ولم يكن يضرب لهن بسهم والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال أبو حنيفة يرضخ لهن ولا يسهم والحديث في هذا كثير وهذا قول
من حفظت عنه من حجازيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر عن أبيه
عن يزيد بن هرم أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى نجدة كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء فقد كان يغزو بهن فيداوين المرضى وذكر كلمة أخرى وكتبت تسألني هل كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم فلم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنمة وإنما ذهب
الأوزاعي إلى حديث رجل ثقة وهو منقطع روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا يهوداً ونساء من نساء
المسلمين وضرب لليهود وللنساء بمثل سهمان الرجال والحديث المنقطع لا يكون حجة عندنا وإنما اعتمدنا على
حديث ابن عباس أنه متصل وقدر أيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس * قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو لا يسهم لهم ولكن يرضخ لهم * وقال
الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن غرامعه من يهود وأسلمين بعده لمن استعانوا به على
عدوهم من أهل الكتاب والمجوس * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه
يجهل هذا ولا يشك الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال
استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم لهم والحديث في هذا معروفاً مشهور
والسنة فيه معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الأوزاعي فيه ما وصفت
قبل هذا وقدر أيت أهل العلم بالمغازي يروون أن النبي صلى الله عليه وسلم انما رخص لمن استعان به من
المشركين وقدر روى فيه حديثاً موصولاً لا يخصني ذكره

(سهمان الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له الا الواحد وقال الأوزاعي يسهم للفرسين
ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك أهل العلم وبه عملت الأئمة * قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين الا حديث واحد وكان الواحد عندنا شاذلاً لا تأخذه
وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا مثل قول أهل الحجاز وبذلك مضت السنة وليس يقبل هذا
ولا يحمل هذا الجهال فن الإمام الذي عمل بهذا العالم الذي أخذه حتى نتظر أهواً هل لان يحمل عنه مأمون
هو على العلم أولاً وكيف يقسم للفرسين ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله
لم يقاتل عليه وإنما قاتل على غيره فتفهم في الذي ذكرنا وفيما قال الأوزاعي وتدبره (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أحفظ عن لقيت ممن سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون للفرس واحد وبهذا أخذ * أخبرنا
سفيان عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم كان يضرب
في المغنم بأربعة أسهم سهم له وسهمين لفرسه وسهم في ذوى القربى سهم أمه صفيه يعني يوم خيبر وكان
سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد والحفاظ يروونه عن يحيى بن عباد وروى مكحول أن الزبير

فيه ولا يتقصى فيه
الجواب ويأتى على الشيء
ويكون جائز له كما يجوز
له لو قيل أصلى الناس
على عهد رسول الله إلى
بيت المقدس أن يقول
نعم وإن لم يقل ثم حولت
القبلة قال فإن قيل
فقد ذكر على عهد أبي
بكر وصدر من خلافة
عمر قيل والله أعلم وجوابه
حين استفتى يخالف
ذلك كما وصفت فإن قيل
فهل من دليل تقوم به
الحجة في تركه أن تحسب
الثلاث واحدة في كتاب
أو سنة أو أمر أبيين مما
ذكرت قيل نعم حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه قال كان
الرجل إذا طلق امرأته ثم
ارتجعها قبل أن تنقضى
عدتها كان ذلك له وإن
طلقها ألف مرة فعد
رجل إلى امرأته
فطلقها ثم أمهلها حتى
إذا شارفت انقضاء
عدتها ارتجعها ثم طلقها
وقال والله لا أؤيدك
إلى ولا تحلين أبدا فأنزل
الله الطلاق مرتان
فأمسك بعروف أو
تسريح بأحسن
فاستقبل الناس الطلاق
جديدا من يومئذ من

حضر خير فأسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفريسيه فذهب الأوزاعي
إلى قبول هذا عن مكحول منقطعا وهشام بن عروة أحرص لو أسهم لابن الزبير لفريسين أن يقول به فأشبهه
إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بحرصه على زيادته وإن كان حديثه مقطوعا لا تقوم به
حجة فهو كحديث مكحول ولكننا ذهبنا إلى أهل المغازي فقلنا أنهم لم يرووا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لفريسين ولم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم بخير بثلاثة أفراس لنفسه السكب والظرب والمرتجز
ولم يأخذ منها إلا لفريسي واحد * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنيمة وقال الأوزاعي
يسهم لهم وذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخير لصبي في الغنيمة وأسهم أمة المسلمين لكل مولود
ولد في أرض الحرب وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصبي وإن هذا الغير معروف عن أهل العلم ولو كان هذا في شيء من المغازي
ما خفي علينا محمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب إلى نجدة في جواب كتابه كتبت
تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له بسهم فانه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي عبد الله « شك أبو محمد الربيع » عن
نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأبنا أربع عشرة فلم يجزني وعرضت
عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع حدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله
في المقاتلة فلو كان هذا كما قال الأوزاعي لأجازه النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وما أحد من المهاجرين
والانصار ولده ولد في سفر من أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا محمد بن أبي بكر فان أسماء ولده بذي
الخليفة في حجة الاسلام فثبت من هذه الأحاديث والفتيا والله أعلم أن غزوهم ومقامهم فيه كان أقل مدة من
أن يتفرغوا للنساء والأولاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحجة في هذا مثل الحجة في المسئلة قبل في النساء
وأهل الذمة يرضخ للغلمان ولا يسهم لهم ولا يسهم للنساء ويرضخ * قال أبو حنيفة في رجل من المشركين
يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له بسهم إلا أن يلقى المساون قتالا فيقاتل معهم وقال
الأوزاعي من أسلم في دار الشرك ثم رجع إلى الله وإلى أهل الاسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم فحق على المسلمين
أسهامه وقال أبو يوسف فكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أفتى في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مددا
للجيش الذي فيها أنهم لا يشركون في المغنم وقال في هذا أشركه وانما أسلم بعد ما غنموا والجيش المسلمون المدد
الذين شددوا ظهورهم وقوتهم ومن ضعفهم وكانوا ردأ لهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعهم عن
الغنيمة بجهد وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه سبحانه الله ما أشد هذا الحكم والقول
وما نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف أنه أسهم لثل هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من
بنى قريظة فغنوا دماءهم وأموالهم ولم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنيمة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى معلوم عند غير واحد من لقيت من أهل العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله
تعالى عنه قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة
ابن الحجاج عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنيمة
لمن شهد الواقعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء
يثبت ما روى عن أبي بكر وعمر لا يحضر لي حفظه فمن شهد قتالاً ثم أسلم فخرج من دار الحرب أو كان مع
المسلمين مشركاً فأسلم أو عبداً فاعتق وجاء من حيث جاء شرك في الغنيمة ومن لم يأت حتى تنقضى الحرب وإن
لم يجز العنائهم لم يشرك في شيء من الغنيمة لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال ولو جاز أن يشرك في الغنيمة
من لم يحضر القتال ويكون رداً لأهل القتال غار يأمعهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين

كان منهم طلق أو لم يطلق
 وذ كر بعض أهل التفسير
 هذا فلعل ابن عباس
 أجاب على أن الثلاث
 والواحدة سواء وإذا
 جعل الله عدد الطلاق
 على الزوج وأن يطلق
 متى شاء فسواء الثلاث
 والواحدة وأكثرن
 الثلاث في أن يقضى
 بطلاقه (قال الشافعي)
 وحكم الله في الطلاق أنه
 مرتان فامسك بمعروف
 أو تسريح باحسان وقوله
 فان طلقها يعني والله
 أعلم الثلاث فلا تحل له
 من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره فدل حكمه
 أن المرأة تحرم بعد
 الطلاق ثلاثا حتى تنكح
 زوجا غيره وجعل حكمه
 بأن الطلاق إلى الأزواج
 يدل على أنه إذا حدث
 تحريم المرأة بطلاق
 ثلاث وجعل الطلاق
 إلى زوجها فطلقها ثلاثا
 مجموعة أو مفرقة حرمت
 عليه بعدهن حتى تنكح
 زوجا غيره كما كانوا
 مملكين عتق رقيقهم
 فان أعتق واحدا أو مائة
 في كلمة لزمه ذلك كما
 يلزمه كإجماع الكلام
 فيه أو فرقه مثل قوله
 لنسوة أنستن طوالق
 والله لا أقربكن وأنتن
 على كظهر أمي وقوله

هم مجموعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون
 في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فيلحقان جميعا بالمسلمين بعد ما يصيبون
 الغنمة أنه لا يسهم لهم ما ذل يلقى المسلمون قتالا بعد لحاقهما وقال الأوزاعي يسهم لهما وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى وكيف يسهم لهما ولا يسهم للجند الذين هم ردء لهم ومعونة ما أشد اختلاف هذا القول وعلم
 الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من السلف أنه أسهم لهؤلاء وليسوا عندنا بمن
 يسهم لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في التاجر المسلم والحربي يسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين
 لا يسهم لواحد منهما إلا أن يلتقي مع المسلمين قتالا فيشتري كان فيما غنم المسلمون وهذا مثل قولنا الأول وكان
 ينبغي لأبي حنيفة إذا قال هذا أن يقوله في المدد فقد قال في المدد خلافه فزعم أن المدد يشركون الجيش ما لم
 يخرج بالغنمة من بلاد الحرب فان قال على أولئك عناء لم يكن على هذين فقد ينبعثون من أقصى بلاد
 الإسلام بعد الواقعة بساعة ولا يجمل لهم شيئا فلو جمل لهم ذلك بالعناء جعله ما لم تقسم الغنمة ولو جعله بشهود
 الواقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الواقعة فهذا قول متناقض * قال أبو حنيفة في الرجل يقتل
 الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للامام أن يتفله إياه لأنه صار من الغنمة قال الأوزاعي مضت السنة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل علفا له سلبه وعملت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم وقال أبو يوسف
 حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال إذا نفل الامام أصحابه فقال من قتل قتيلا له سلبه فهو مستقيم
 جائز وهذا النفل وأما أن لا ينفل إلا ما شيا من هذا فلا ينفل أحد دون أحد والغنمة كلها بين جميع الجند
 على ما وقعت عليه المقاسم وهذا أوضح وأبين من أن يشك فيه أحد من أهل العلم (قال الشافعي) القول
 فيها ما قال الأوزاعي وأقول قوله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفلاح عن أبي
 محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل قتيلا له عليه بيعة
 له سلبه (قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالف له علمته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قاله بعد تقضي الحرب لأنه وجد سلب قتيل أبي قتادة
 في يدي رجل فأخرج من يديه وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة لأن الحديث يدل على أن النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضي الحرب (قال الشافعي) رحمه الله فالسلب لمن قتل
 مقبلا في الحرب مبارزا أو غير مبارز قاله الامام أولم يقله وهذا حكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم
 من سنه بعده قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بئر معونة وقد قاله من بعده من الأئمة * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى بشر بن علقمة قال بادرت رجلا يوم القادسية
 فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فغلبني ساعد * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه
 شيئا بعد ما يخرج إلى بلاد الإسلام فان كانت الغنمة لم تقسم أعاده فيها وان كانت قد قسمت باعه فتصدق
 بثمنه وقال الأوزاعي كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام
 ويقدمون به على أهلهم وبالقد يد ويهدي بعض إلى بعض لا ينكره امام ولا يعيبه عالم وان كان أحد منهم
 باع شيئا منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه في الغنمة وان باعه بعد القسمة يتصدق به عن ذلك الجيش وقال
 أبو يوسف أباعه وما أشد اختلاف قولك تشدد فيما احتاج المسلمون اليه في دار الحرب من السلاح والدواب
 والخياب اذا كان من الغنمة وتنتهى عن السلاح الا في معمة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف
 من الغنمة إلى دار الإسلام ثم يهديه إلى صاحبه هذا مختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين اليه
 واتسع هذا لهم وهم في بيوتهم والقليل من هذا والكثير مكره وينهى عنه أشد النهي بلغنا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لي من فيثكم ولا هذه وأخذوا بركة من سنام يعير إلا الخس والخس مرد وفيكم

لفلان على كذا ولفلان
 على كذا ولفلان على
 كذا فلا يسقط عنه
 بجمع الكلام معنى من
 المعاني جميعه كلام
 فيلزمه بجمع الكلام
 ما يلزمه بتفريقه فان
 قال قائل فهل من سنة
 تدل على هذا قيل نعم
 * حدثنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن عروة بن
 الزبير عن عائشة أنه
 سمعها تقول جاءت امرأة
 رفاعة القرظي الى رسول
 الله فقالت اني كنت
 عند رفاعة فطلقني فبت
 طلاق فترجعت عبد
 الرحمن بن الزبير وانما
 معه مثل هدية الثوب
 فتبسم رسول الله وقال
 أتردين أن ترجعي الى
 رفاعة لا حتى يذوق
 عسيلتك وتذوق
 عسيلته قال وأبو بكر
 عند النبي وخالد بن سعيد
 ابن العاص بالباب ينتظر
 أن يؤذن له فنادي يا أبا
 بكر ألا تسمع ما تجهربه
 هذه عند رسول الله صلى
 الله عليه وسلم (قال
 الشافعي) فان قيل
 فقد يحتمل أن يكون
 رفاعة بت طلاقها في
 في مرات قلت ظاهره
 في مرة واحدة وبت

فأدوا الخيط والمحيط فان الغلول عار وشار على أهله يوم القيامة فقام اليه رجل بكبة من شعر فقال هب هذا
 الى أخيط برذعة بعير لي أدبر فقال أما نصيب منه فهو لك فقال اذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها وقد بلغنا نحو
 من هذا من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والعلف ينتفع به (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى أما قول أبي يوسف يضيق أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام فان أبا عمرو لم يأخذ
 الفرق بين السلاح والطعام من رأيه فيما نرى والله تعالى أعلم انما أخذ من السنة وما لا اختلاف فيه من
 جواز الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيا كان أو فقيرا وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غني عنه أن يركب
 ولا يتسلح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الإجماع فان الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل
 الطعام للقياس اذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو فيكون له دون غيره من الجيش ففضل منه شيء انما فضل
 من شيء قد كان له دون غيره والله أعلم ولولم يجزله أن يجبس ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يخرج منه
 إلا أداه الى المغنم لانه للجيش كلهم ولاهل الجيش لا يخرج منه التصديق به لانه تصديق بما لا غيره فان قال
 لا أجدر أهل الجيش ووجد أمير الجيش أو الخليفة أداه الى أيهما شاء * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل
 يقع على الجارية من الغنمة انه يدرأ عنه الحد ويؤخذ منه العقر والجارية وولدها من الغنمة ولا يثبت نسب
 الولد وقال الأوزاعي وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحدين مائة جلدة ومهر قيمة عدل
 ويلحقونها وولدها له لكانه الذي له فيها من الشرك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له فيها نصيب على
 ما قال الأوزاعي فلا حد عليه وفيها العقر بلغنا عن عبد الله بن عمر في جارية بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال
 لا حد عليه وعليه العقر * أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه أنه قال ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان الامام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة
 فاذا وجدتم لمسلم مخرجا فادروا عنه الحد * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان كان هذا الرجل زانيا فعليه الرجم ان كان محصنا والجلد ان كان غير محصن ولا يلحق
 الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفراش والعاشر الزاني ولا يثبت نسب
 الزاني أبدا ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلا زني بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه
 الامام الحد أي يكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم
 غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم
 أقاموا الحدود على الزناة ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ولا أثبت منه نسب الولد * حدثنا
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن ابراهيم أنه قال لا يجتمع الحد والصداق الا في رجل زني بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه
 عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة يؤتي بها وقد فرت فتقول جعت فأعطاني وتقول
 الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منهما تقول هذا وان كان هذا الذي وطئ الجارية له نصيب فيها فذلك
 أخرى أن يدرأ عنه الحد أرايت هذا الذي وطئ الجارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عتقه
 فيهم ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل فان كان عتقه يجوز في جماعتهم فقد أخطأ السنة حيث جعل غنيمة
 المسلمين مولى لرجل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما علمت أن أبا يوسف احتج بحرف من هذا إلا
 عليه زعم أن الرجل اذا وقع بالجارية من السبي لا يثبت للولد نسب ولا يؤخذ منه مهر لانه زنا ويدرأ عنه الحد
 ويحتج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على جارية له فيها نصيب يدرأ عنه الحد وعليه العقر فان زعم أن الواقع
 على الجارية له فيها شرك فان ابن عمر قال في الرجل يقع على الجارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدرأ عنه
 الحد ونحن وهو تلحق الولد به فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الجارية من الجيش على الواقع على
 الجارية بينه وبين آخر لحق النسب وجعل عليه المهر ودرأ عنه الحد وان جعله زانيا كما قال لزمه أن يحده

انما هي ثلاث اذا
احتملت ثلاثا وقال
رسول الله أتردين أن
ترجعي الى رفاة لاحتي
بذوق عسيتك ولو كانت
عائشة حسبت طلاقها
بواحدة كان لها أن
ترجع الى رفاة بلا
زوج فان قيل أطلق
أحد ثلاثا على عهد
النبي قيل نعم عوير
العجلا في طلق امرأته
ثلاثا قبل أن يخبره النبي
أنها تحرم عليه باللعان
فلم أعلم النبي نهاء وفاطمة
بنت قيس تحكي للنبي
أن زوجها بت طلاقها
تعني والله أعلم أنه طلقها
ثلاثا وقال النبي ليس
لك عليه نفقة لأنه والله
أعلم لا رجعة له عليها ولم
أعلمه أب طلاق ثلاث
معا (قال الشافعي)
فلما كان حديث عائشة
في رفاة موافقا ظاهر
القرآن وكان ثابتا كان
أولى الحديثين أن يؤخذ
به والله أعلم وإن كان
ليس بالبين فيه جدا
(قال الشافعي) ولو كان
الحديث الآخر مخالفا
كان الحديث الآخر
يكون ناسخا والله
أعلم وإن كان ذلك ليس
بالبين فيه جدا

ان كان ثيبا حد الزنا بالرجم وحده حد البكر ان كان بكر افعله زانيا غير زان وقياسا على شيء وخالف بينهما وبين ما قاسها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحدين الى شيء روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مولاة لحاطب زنت فاستهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب فضر بهامائة وهي ثيب وما احتج به من أن الرجل من الجيش لو أعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضا لا يقول في عتق الرجل من الجيش قولا مستقيما فزعم أن الجيش اذا حرزوا الغنيمة فأعتق رجل من الجيش لم يجز عتقه وان كان له فيهم شرك لأنه استهلاك ويقول فان قسموا بين أهل كل راية فأعتق رجل من أهل الراية جاز العتق لأنه شريك بفعله مرة شريكا يجوز عتقه وأخرى شريكا لا يجوز عتقه

(في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة اذا سببت ثم سبى زوجها بعد ما بيوم وهما في دار الحرب انهما على النكاح وقال الأوزاعي ما كانا في المقاسم فهما على النكاح وان اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع وان شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعدما يستبرئها بحیضة على ذلك مضى المسلمون وزل به القرآن وقال أبو يوسف انما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم أصابوا سبايا وأزواجهن في دار الحرب وأحرزوهن دون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبالى من النبی حتى يضعن وغير الحبالى حتى يستبرأن بحیضة حیضة وأما المرأة سببت هي زوجها وصاراملاو كين قبل أن تخرج الغنيمة الى دار الاسلام فهما على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما ان شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح فهو اذا كان صحيحا فلا يستطيع أن يزوجهما أحدا غيره ولا يطأها هو وان كان النكاح قد انتقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما الا بنكاح مستقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبى رسول الله صلى الله عليه وسلم سبى أوطاس وبني المصطلق وأسروا من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبي وأمر أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ولا هل سبى زوجها مع امرأته ولا غيره وقال واذا استؤمينا بعد الحرية فاستبرئنا أرحامهن بحیضة ففي هذا دلالة على أن في تصييرهن إماء بعد الحرية قطعا للعصمة بينهن وبين أزواجهن وليست العصمة بينهن وبين أزواجهن بأكثر من استيمائهن بعد حریتهن (قال الشافعي) وأبو يوسف قد خالف الخبر والمعقول أرأيت لو قال قائل بل أنتظر بالتي سببت أن يخلو زوجها فان جاء زوجها مسلما وأسلمت ولم يسب معها كانا على النكاح وإلا حلت ولا أنتظر بالتي سبى معها زوجها الا الاستبراء ثم أصبحها الا أن زوجها قد أرق بعد الحرية فحال حكمه كما حال حكمها أما كان أولى أن يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن سبى أحدهما فأخرج الى دار الاسلام ثم أخرج الآخر بعده فلان نكاح بينهما وقال الأوزاعي ان أدركها زوجها في العدة وقد استردّها زوجها وهي في عدتها جاع بينهما فانه قد كان قد علم على النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين نسوة ثم اتبعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم قال أبو يوسف قول الأوزاعي هذا ينقض قوله الاول زعم في القول الاول ان شاء ردتها الى زوجها وان شاء زوجها غيره وان شاء وظئها وهي في دار الحرب بعد وزعم أنهم اذا خرجوا الى دار الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك فكيف استحل أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع السباء وأخرج بهن الى دار الاسلام فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في السبايا أن لا توطأ الحبالى حتى يضعن والحبالى حتى يستبرأن بحیضة ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن فيها ان جاؤا ولم يأمر بوطئهن في عدة والعدة أكثر من ذلك ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لآزواجهن فيهن

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد المجيد عن
ابن جريج قال أخبرني
أبو الزبير أنه سمع عبد الله
ابن أيمن يسأل ابن عمر
وأبو الزبير يسمع فقال
كيف ترى في رجل
طلق امرأته حائضا
فقال طلق عبد الله بن
عمر امرأته وهي حائض
على عهد النبي فقال
النبي ليرتجعها فردها
على ولم يرها شيئا فقال
إذا طهرت فليطلق أو
ليمسك * أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر أنه
طلق امرأته وهي حائض
في عهد رسول الله فسأل
عمر رسول الله عن ذلك
فقال رسول الله مره
فليراجعها ثم ليسكها
حتى تطهر ثم تحيض
ثم تطهر ثم إن شاء أمسك
وإن شاء طلق قبل أن
يمس فتلك العدة التي
أمر الله أن يطلق لها
النساء * أخبرنا مسلم
ابن خالد عن ابن جريج
أنهم أرسلوا إلى نافع
يسألونه هل حسبت
تطبيق ابن عمر على عهد
رسول الله قال نعم (قال
الشافعي) حديث مالك
عن نافع عن ابن عمر أن

الآن المسلمين يستبرئونهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه داخلة في جواب المسئلة قبلها * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد
المسلم يأتى إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنيمة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذه بغير قيمة
وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن أصابه بعد القسمة أخذه بالقيمة
وقال الأوزاعي إن كان أبق منهم وهو مسلم استتيب فإن رجع إلى الإسلام رده إلى سيده وإن أبى قتل
وإن أبى وهو كافر خرج من سيده ما كان عليه وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وإن شاء صلبه ولو كان أخذ
أسيرا لم يحل قتله ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء
من الوجوه ولم تكن المسئلة على ذلك وإنما كان وجه المسئلة أن يحوز المشركون العبد اليهم كما يحوزون
العبد الذي اشتروه وأما قوله في الصلب فلم تخص بهذا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من
أصحابه فيما نعلم ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا وإنما الصلب في قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال * قال حدثنا
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد
وبعير أحرزهما العدو ثم طفر بهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما إن أصبتم ما قبل القسمة
فهما لك * قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد أحرزه العدو فطفر به المسلمون فردّه على صاحبه
* قال وحدثنا الجراح بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
المسلمون يدعون من سواهم تنكأ فادماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ويعقد عليهم أم أولهم ويرد عليهم لقطاءهم
قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبد الأبق وشبهه وقوله ويرد متسريهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش
إذا غنمت السرية ودالجيش على الفقراء القعد فيهم بهذا الحديث وقال أبو يوسف الذي يأسره العدو وقد
أحرزوه وملكوه فإذا أصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أبق اليهم فهذا
مما لا يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مقررون
بالإسلام فطهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليهم فأما الصلب فليس يدخل فيما همنا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة بين العبدان أبق إلى العدو والعبد يحرز العدو ولا فرق بينهما
وهما السيد هما إذا طفر بهما وحالهم قبل يقسمان وحالهم بعد القسمة سواء وإن كان للسيد أن يأخذهما قبل
القسم أخذهما بعده وقد قال هذا بعض أهل العلم وإن لم يكن له أخذ أحدهما إلا بثمن لم يكن له أن يأخذ
الآخر إلا بثمن * قال أبو حنيفة إذا كان السبي رجالا ونساء وأخرجوا إلى دار الإسلام فإني أكره أن يباعوا
من أهل الحرب فيتقوا قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون بيع السبايا بأسا وكانوا يكرهون بيع الرجال
الأن يفادى بهم أسارى المسلمين وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة لأنهم قد
خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه
ولا أحد هما صنيت عليه لأنه في أيدي المسلمين وفي دارهم وأما الرجال والنساء فقد صاروا فاءا للمسلمين
فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجر مسلما أراد أن يدخل دار الحرب برقيق للمسلمين كفارا ورقيق
من رقيق أهل الذمة رجالا ونساء كنت تدعه وذلك ألا ترى أن هذا مما يتكثرون به وتغير بلادهم ألا ترى
أنى لا أترك تاجر يدخل اليهم بشيء من السلاح والحديد وشيء من الكراع مما يتقون به في القتال ألا ترى
أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم في ملكهم ولا ينبغي أن يفتنوا ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنة وأما
مفاداة المسلم بهم فلا بأس بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا سبي المسلمون رجالا ونساء وصبيانهم معهم
فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب ولا بأس في الرجال البالغين بأن يمين عليهم أو يفادى بهم ويؤخذ منهم على
أن يخلوا والذي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسارى يوم بدر فقتل

بعضهم وأخذ الفدية من بعضهم ومن على بعض ثم أسر بعدهم بدهر ثمانية بنات فبقى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك ثم أسلم بعد ومن على غير واحد من رجال المشركين ووهب الزبير (١) بن باطا لثابت بن قيس بن شماس ليمين عليه فسأل الزبير أن يقتله وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بنى قريظة فيهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث قبل الشام فبيعوا في كل موضع من المشركين وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا برجلين * أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين (قال الشافعي) فاما الصبيان اذا صاروا اليانيس مع واحد منهم أحد والديه فلا يبيعهم منهم ولا يفاديهم لان حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم فاذا تحولوا اليانيس والدمع أحد منهم فان حكمه حكم مالكه وأما قول أبي يوسف يقوى بهم أهل الحرب فقد عمن الله عليهم بالاسلام ويدعون اليه فيمن على غيرهم بهم وهذا مما يحل لنا أرايت صلة أهل الحرب بالمال واطعامهم الطعام ليس بأقوى لهم في كثير من الحالات من بيع عبد أو عبيدين منهم وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر فقالت ان أمي أتتني وهي راغبة في عهد قريش فأفصلها قال نعم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فكساها اقرباءه له بمكة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا مع ما وصفت من بيع النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين سبي بنى قريظة فاما الكراع والسلاح فلا أعلم أحد ارضى في بيعهما وهو لا يجيز أن يبيعهما * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أصاب المسلمون أسرى فأخرجوهم الى دار الاسلام رجالا ونساء وصبيانا وصاروا في الغنيمة فقال رجل من المسلمين أو اثنان قد كذا أمناهم قبل أن يؤخذوا وانهم لا يصدقون على ذلك لانهم أخبروا عن فعل أنفسهم وقال الا وراعى هم مصدقون على ذلك وأمانهم جائز على جميع المسلمين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد على المسلمين أدناهم ولم يقل ان جاء على ذلك بينة والا فلا أمان لهم قال أبو يوسف الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجوه لا يبصرها الا من أعانه الله تعالى عليها وهذا من ذلك انما معنى الحديث عندنا يعقد على المسلمين أولهم ويسعى بذمتهم أدناهم القوم يغزون قوما فيلتقون فيؤمن من رجل من المسلمين المشركين أو يصلحهم على أن يكونوا ذمة فهذا جائز على المسلمين كما أمنت زنب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها أبا العاص وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما غنيمة أحرزها المسلمون فقال رجل منهم قد كنت أمنتهم قبل الغنيمة فانه لا يصدق ولا يقبل قوله أرايت ان كان اذا غزا فاسقنا غير مأمون على قوله أرايت ان كانت امرأة فقالت ذلك تصدق أرايت ان قال ذلك عبد أوصي أرايت ان قال ذلك رجل من أهل الذمة استعان به المسلمون في حربهم له فيهم اقرباء أصدق أو كان مسلما له فيهم قرابات أصدق فليس يصدق واحد من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقد لهم أدناهم في مثل هذا مفسرا هكذا قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالف هذا عن الثقة ادعى رجل وهو في أسارى بدر أنه كان مسلما فلم يقبل ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء وأخذ ما كان معه في الغنيمة ولم يحسب له من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بذلك أما ما ظهر من أمره فكان علينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حالهم قبل أن يملكهم المسلمون مخالفة حالهم بعدما يملكونهم فانما قال رجل من مسلم أو امرأة قد أمنتهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين فانما هي شهادة تخبرهم من أيدي مالكهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه ولكن ان قام شاهدان فشهدا أن رجلا أو امرأة من المسلمين

(١) أي وهب النبي الزبير بن باطا لثابت ليمين عليه جزاء يدعنه فسأل الزبير ثابتا أن يقتله اه كتبه مصححه

أمنهم قبل أن يصيروا أسرى فهم آمنون أحرار وإذا أبطلنا شهادة الذي أمنهم فحقه منهم باطل لا يكون له أن يملكه وقد زعم أن لا ملك له عليه والله تعالى أعلم

(حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سورهم معهم أطفال المسلمين يترسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمنجنيق يعمدون بذلك أهل الحرب ولا يعمدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه فإن الله عز وجل يقول ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكيف يرعى المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضا منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسائهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خيبر وقرية والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدروا عليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنجنيق فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في مبدأهم الأطفال أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم لم يقاتلوا لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيخ الكبير الفاني والصغير والأسير والتاجر وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته ثم لم يرل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون الأجاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برعى ولا غيره من القوة لمكان النساء والصبيان ولمكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرهبان ومن نهى عن قتله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق غارتين في نعمهم وسئل عن أهل الدار يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم يعني صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لأنها دار شرك وقاتل المشركين مباح وإنما يحرم الدم بالآيمان كان المؤمن في دار حرب أو دار اسلام وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة وتنعج الدار من الغارة إذا كانت دار اسلام أو دار أمان بعقد بعقد عقد المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها وله أن يقصد قصد من حل دمه بغير غارة على الدار فلما كان الأطفال والنساء وإن نهى عن قتلهم لا ممنوعى الدماء بسلامهم ولا إسلام آبائهم ولا ممنوعى الدماء بأن الدار ممنوعة استدللنا على أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نهى عن قصد قتلهم بأعيانهم إذا عرف مكانهم فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل فإن غارته وأمره بالغارة ومن أغار لم يمنع من أن يصيب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرزوا بالاسلام ولا الدار ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة فلا كفارة عليه فأما المسلم فخرام الدم حيث كان ومن أصابه أثم بأصابته إن عمده وعليه القود إن عرفه فعمد إلى إصابته والكفارة أن لم يعرفه فأصابته وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة لأنهما من نعم الله تعالى عليهما والذي زاه والله تعالى أعلم منعاه أن يتحول فيصير أرقيقين ومصريهما رقيقين أنفع من قتلهم لأنه لا نكاح لهما فقتلهم لانتكاحه فارتقا فافقهما أمثل من قتلهم والذي تأول الأوزاعي يحتمل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفه عنهم عما سبق في علمه من أنه أسلم منهم طائفة طائعين والذي قال الأوزاعي أحب إلينا إذا لم يكن بنا ضرر ولا قتال أهل الحصن وإذا تكافى سبعة من أن لا تقاتل أهل حصن غير مؤمن لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في إصابة المسلمين فيهم ولكن لو اضطررنا إلى أن نحاقهم على أنفسنا ان كفنا عن حربهم قاتلناهم ولم نعد قتل مسلم فإن أصبناه كفرنا وما لم تكن هذه الضرورة قتلناهم قتلهم أقرب من السلامة وأحب إلى

الازواج بعد أن كن حلالا وأمروا أن يطلقوهن في الطهر فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المعصية إن كان عالما بطرح عنه التحريم ثم إذا حرمت بالطلاق وهو مطيع في وقته كانت حراما بالطلاق إذا كان عاصيا في تركه الطلاق في الطهر لان المعصية لا تزيد الزوج خيرا إن لم تزده شرا فإن قيل فهل لقوله فلم تحسب شيئا وجه قيل له الظاهر فلم تحسب تطليقة وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئا صوابا غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلق طاهرا أمراته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئا صوابا

(باب يبيع الرطب باليابس من الطعام)

* حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان

﴿ ما جاء في أمان العبد مع مولاه ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جازاً أمانه وإلا فأمانه باطل وقال الأوزاعي أمانه جائز أجازته عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولم ينظر كان يقاتل أم لا وقال أبو يوسف في العبد القول ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا عليك نفسه ولا عليك أن يشتري شيئاً ولا عليك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعلة لا يجوز على نفسه أرايت لو كان عبداً كافراً ومولاه مسلماً هل يجوز أمانه أرايت إن كان عبداً لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم ثم آمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك أرايت إن كان عبداً مسلماً ومولاه ذمياً فآمن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك * حدثنا عاصم بن سليمان عن الفضل بن يزيد قال كنا محاصري حصن قوم فعمد عبد له بعضهم فرمى بسهم فيه أمان فأجاز ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث وفي النفس من إجازة أمانه إن كان يقاتل ما فيها ولا هذا إلا ثرماً كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تكافؤاً دماً وهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهو عندنا في الدية انما هم سواء ودية العبد ليست دية الحر وربما كانت دية لا تبلغ مائة درهم فهذا الحديث عندنا انما هو على الأحرار ولا تكافؤاً دماً وهم مع دماء الأحرار ولو أن المسلمين سبوا سبياً فآمن صبي منهم بعد ما تكلم بالإسلام وهو في دار الحرب أهل الشرك جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وما قال أبو يوسف لا يثبت إبطال أمان العبد ولا إجازته أرايت حجة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدو واحدة على من سواهم تكافؤاً دماً وهم ويسعى بذمتهم أدناهم أليس العبد من المؤمنين ومن أدنى المؤمنين أو أرايت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أجاز أمان العبد ولم يسأل يقاتل أو لا يقاتل أليس ذلك دليلاً على أنه انما أجازته على أنه من المؤمنين أو أرايت حجة بأن دمه لا يكافي دمه فإن كان انما عني أن معنى الحديث أن مكافأة الدم بالدية فالعبد الذي يقاتل هو عنده قد يبلغ هو بديته دية حر إلا عشرة دراهم ويجعله أكثر من دية المرأة فإن كان الأمان يجوز على الحرية والإسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية وإن كان يحيزه على الإسلام فالعبد لا يقاتل داخل في الإسلام وإن كان يحيزه على القتال فهو بحيز أمان المرأة وهي لا تقاتل وأمان الرجل المريض والجبان وهو لا يقاتل وما علمته بذلك يحتاج إلا للأوزاعي على نفسه وصاحبه حتى سكت وإن كان يحيز الأمان على الديات انبغي أن لا يحيز أمان المرأة لأن ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون أكثر دية عنده وعندنا من الحرية أضعافاً فإن قال هذا المرأة دية فكذلك ثمن العبد العبدية فإن أراد مساواتهم بثمن الحر فالعبد يقاتل يسوي نجسين درهماً عنده جائز الأمان والعبد لا يقاتل ثمن عشرة آلاف إلا عشرة غير جائز وهو أقرب من دية الحر عن المرأة

﴿ وطء السبايا بالملك ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الإمام قد قال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي له أن يطأها وهذا حلال من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يقفوا ولا يصلح للإمام أن ينقل سرية ما أصابت ولا ينقل سوى ذلك إلا بعد الخس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة كان ينقل في البسطة الربع وفي الرجعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله هذا حلال من

أن زيداً أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلب قال له سعد أيهما أفضل فقال البيضاء فنهى عن ذلك وقال سمعت رسول الله يسئل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله أنه نقص الرطب إذا يبس قالوا نعم فنهى عن ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله نهى عن المزانية والمزانية بيع الثمر بالتمر كيلاً وبيع السكر بالزبيب كيلاً * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله أرخص لصاحب العرية أن يبيعها بكيلاً تمراً يأكلها أهلها رطباً * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع الثمر بالتمر قال عبد الله بن عمر وحدثنا زيد بن ثابت أن رسول الله أرخص في بيع العرايا (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وليس

الله أدر كتمشا نحن من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا لا تفسير * حدثنا ابن السائب عن ربيع بن خيثم وكان من أفضل التابعين أنه قال يا كرم أن يقول الرجل إن الله أحل هذا أو رخصه فيقول الله له لم أحل هذا ولم أرضه ويقول إن الله حرم هذا فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه * حدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه وهذا أبأس به فأما نقول هذا حلال وهذا حرام فأعظم هذا * قال أبو يوسف وأما ما ذكره الأوزاعي من الوطء فهو مكروه وبغير خصلة يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي شيئا قبل أن يخرجوه إلى دار الإسلام * أخبرنا بعض أصحابنا عن مكحول عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه نهى أن يوطأ السبي من النفي في دار الحرب * أخبرنا بعض أصحابنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل سعد بن معاذ يوم بني قريظة سيف ابن أبي الحقيق قبل القسمة والخمس وقال أبو يوسف رأيت رجلا أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطئها قبل أن يخرجها إلى دار الإسلام ولم يحرزها فكذلك الباب الأول وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس فقد نقضه عماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ينفل في البداية الربع وفي الرجعة الثلث ولم يذكر أن هذا بعد الخمس وصدق وقد بلغنا هذا وليس فيه الخمس فأما النفل قبل الخمس فقد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل أن تخمس (قال الشافعي) وإذا قسم الإمام النفي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها فلا بأس أن يطأها وبلا دار الحرب لا تحرم الحلال من الفروج المنكوحة والمملوكة وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة المريسيع بامرأة أو امرأتين من نسائه والغزو بالنساء أولا لو كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلمين أن يؤتى بهن بلاد الحرب فيسببن أولى أن يمنع من رجل أصاب جارية في ملكه في بلاد الحرب يغلبون عليها فيسترق ولد إن كان في بطنها وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساء هم المسلمات ومن كان من سبائهم ومانسأوهم إلا كههم فإذا غزوا أهل قوة بجيش فلا بأس أن يغزوا بالنساء وإن كانت الغارة التي انما يغرب فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم انما ينالون غرة وينجون ركضا كرهت الغزو بالنساء في هذه الحال وأما ما ذكر أبو يوسف من النفل فإن الخمس في كل ما أوجف عليه المسلمون من صغيره وكبيره بحكم الله إلا السلب للقاتل في الاقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم إن قتل وأما ما ذكر من أمر بدر فاعلموا كانت الانفال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل يستأونك عن الانفال قل الأنفال لله والرسول فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ثم نزل عليه منصرفه من بدر واعلموا انما غنمتم من شيء فأن لله نحسه وللرسول بجزءه ففعل الله له ولمن سمى معه الخمس وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن أوجف الأربعة الانحاس بالحضور للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم

(بيع السبي في دار الحرب)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أكره أن يبيعهما حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال الأوزاعي لم يرزل المسلمون يتبايعون السبايا في أرض الحرب ولم يختلف في ذلك اثنان حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام بمثل هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا فأكره ما لم يرزل الناس عليه مما لا يحل ولا ينبغي مما أوفسرتة لا لعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف من أصحابه ومن قوم فقهاء وإذا كان وطؤها مكروها فكذلك بيعها لانه لم يحرزها بعد (قال الشافعي) قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خيبر بخيبر وجميع ما حولها داز شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهود وهم له صلح معاملة بالنصف لانهم يمنعونها

فيه حديث يخالف صاحبه انما انتهى عن المزابنة وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام بيع منه كيل معلوم بجزاف وكذلك جزاف بجزاف لأن بينا في سنة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوما عند البائع والمشتري مثلاً مثل ويد بيد والجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي عن بيع الرطب بالتمر لان الرطب ينقص اذا يبس اذا يبس في معنى المزابنة اذا كان ينقص اذا يبس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدري كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب اذا يبس فصار تمر لم يعلم كم قدره من قدر التمر وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب بيايس في حال من الطعام اذا كانا من صنف واحد ولا رطب برطب لأن رسول الله انما نهى عن بيع الرطب بالتمر لان الرطب ينقص وتظهر في التعقب من الرطب وكذلك لا يجوز رطب برطب لان نقصهما

بعده صلى الله عليه وسلم وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق وما حوله دار كفر ووطئ المسلمون واستناده لم
رسول الله صلى الله عليه وسلم قفل من غزاة حتى يقسم السبي فإذا قسم السبي فلا بأس باتباعه وأصابته
والاتباع أخف من القسم ولا يحرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شيء غيره

(الرجل يغنم وحده)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من المصر فأغاروا في أرض الحرب فما
أصابا بها فلهما ولا يخمس قال الأوزاعي إذا خرجا بغير اذن الامام فان شاء عاقبهما وحرهما وان شاء نجس
ما أصابا ثم قسمه بينهما وقد كان هرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم
فقتلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد الخمس وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضا ذكر
في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلًا فله سلبه وأن السنة جاءت بذلك وهو مع الجند والجيش انما قوى على قتله
بهم وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش انما هو لصل أغار يخمس ما أصاب فالأول أخرى أن يخمس
وكيف يخمس فيأمر هذا ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب وقد قال الله عز وجل في كتابه وما أفاء الله
على رسوله منهم فإأوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله للرسول
بفعل النفي في هذه الآية لهؤلاء دون المسلمين وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه
شريك ولا نجس وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى رأيت قوما من المسلمين خرجوا بغير
أمر الامام فأغاروا في دار الحرب ثم انزلتوا من أيديهم وخرجوا بغنيمة فهل يسلم ذلك لهم رأيت أن يخرج
قوم من المسلمين يحفظون أو يتصيدون أو لعل أو لحاجة فأسرهم أهل الحرب ثم انفلتوا من أيديهم بغنيمة
هل تسلم لهم وإن ظفر وابتلك الغنيمة قبل أن يأسرهم أهل الحرب هل تسلم لهم فإن قال به فقد نقض قوله
وان قال لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث رسول الله صلى الله عليه
وسلم عمرو بن أمية الضمري ورجلا من الانصار سريه وحدهما وبعث عبد الله بن أنيس سريه وحده
فاذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الواحد يسرى وحده أو كثر منه من العدو ليصيب من العدو وغرة
بالخيلة أو يعطى فيعطى في سبيل الله وحكم الله بأن ما أوجف عليه المسلمون فيه الخمس وسن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أنجاس ما أوجفوا
عليه والسلب لمن قتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله ولكننا نكره أن يخرج القليل إلى الكثير بغير
إذن الامام وسبيل ما أوجفوا عليه بغير اذن الامام كسبيل ما أوجفوا عليه باذن الامام ولو زعمنا أن من خرج
بغير اذن الامام كان في معنى السارق زعمنا أن جيوشا لو خرجت بغير اذن الامام كانت سراقا وأن أهل حصن
من المسلمين لو جاءهم العدو فخار بهم بغير اذن الامام كانوا سراقا وليس هؤلاء بسراقا بل هؤلاء المطيعون لله
المجاهدون في سبيل الله المؤدبون ما افترض عليهم من التغير والجهاد والمتناولون نافلة الخير والفضل فاما
ما احتج به من قول الله عز وجل فإأوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وحكم الله في أن ما لا يوجفون عليه بخيل
ولا ركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سبي معه قائما أو لثلاث قوم قاتلوا بالمدينة بني النضير فقاتلوهم بين
بيوتهم لا يوجفون بخيل ولا ركاب ولم يكلفوا مؤنة ولم يفتحوا عنوة وانما صالحوا وكان الخمس لرسول الله صلى
الله عليه وسلم ومن ذكر معهم والأربعة الأنجاس التي تكون لجماعة المسلمين لو أوجفوا الخيل والركاب لرسول
الله صلى الله عليه وسلم خالصا يوضعها حيث يضع ماله ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله صلى
الله عليه وسلم من ذلك فهو لجماعة المسلمين لأن أحدا لا يقوم بعده مقامه صلى الله عليه وسلم ولو كانت
حجة أبي يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم لم يوجفوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يخمس ما أصابا

يختلف لا يدري كم نقص
هذا ونقص هذا فيصير
مجهولا بمجهول وسواء
كان الرطب بالرطب من
الطعام من نفس خلقة
أو رطبا بل بغير مبلول
(قال الشافعي) وإذا
رخص رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بيع
العرايا وهى رطب بتمر
كان نهيه عن الرطب
بالتمر والمراينة عندنا والله
أعلم من الجمل التي
مخرجها عام وهى يراد
بها الخاص والنهي عام
على ما عدا العرايا والعرايا
مما لم تدخل في نهيه لانه
لا ينهى عن أمر يأمر
به إلا أن يكون منسوخا
ولا نعلم ذلك منسوخا
والله أعلم (قال الشافعي)
والعرايا أن يشتري
الرجل تمر النخلة وأكثر
بخرصه من التمر يخرص
الرطب رطبا ثم يقدر كم
ينقص اذا يبس ثم يشتري
بخرصه تمر يقبض التمر
قبل أن يتفرق البائع
والمشتري فإن تفرقا قبل
أن يتقابض فسد البيع
كما يفسد في الصرف
ولا يشتري رجل من
العرايا إلا ما كان خرصه
تمرا أقل من خمسة
أوسق فاذا كان أقل

وتكون الاربعه الانجاس لهما لانهما و جفان فان زعم أنهم غير موجفين أنبغى أن يقول هذا الجماعة المسلمين أو الذين زعم أنهم ذكروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحشر فقال بما تأول ولا بكتاب في الخمس فان الله عز وجل أثبت في كل غنمة تصير من شرك أو جف عليها أو لم يوجف

﴿ في الرجلين يخرج جان من العسكر فيصيان جارية فيقباياعانها ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشترى أحدهما حصه الآخر منه انه لا يجوز ولا يطؤها المشتري وقال الاوزاعي ليس لأحد أن يحرم ما أحل الله فان وطأ ما يهاهما حل الله له كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده وإن المسلمين غدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفيه الى جانبه فقالوا يا رسول الله هل في بنت حي من بيع فقال انها قد أصبحت كنتكم فاستدار المسلمون حتى ولو اظهروهم وقال أبو يوسف ان خير كانت دار اسلام نظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليها حكمه وعاملهم على الاموال فليس بشبيه خيبر ما يذكر الاوزاعي وما يعنى به وقد نقض قوله في هذين الرجلين قوله الاول حيث زعم في الاول أنهم يعاقبون ويؤخذ ما معهم ثم زعم ههنا أنه جاز في الرجلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد وصفنا أمر خيبر وغيرها في الوطاء في المسائل قبل هذا وليس هذا كما قالوا وهو أن الذين أصابا الجارية ليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله في سورة الانفال وسورة الحشر ولهما أربعة أنجاسها فيقاسمهما الامام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء ثم يكون وطؤها لمن اشتراها بعد استبرائها في بلاد الحرب كان أو غيرها

﴿ اقامة الحدود في دار الحرب ﴾ قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير فانه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر والشام والعراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره وقال الاوزاعي من أمر على جيش وان لم يكن أمير مصر من الامصار أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع وقال أبو يوسف لم يقيم الحدود غير القطع وما لم يقطع من بين الحدود اذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولا يته عنهم لانه ليس بأمر مصر ولا مدينة انما كان أمير الجند في غزوههم فلما خرجوا الى دار الاسلام انقطعت العصمة عنهم * أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو والحدود في هذا كله سواء * حدثنا بعض أشياخنا عن ثور بن يزيد عن حكيم بن عمير أن عمر كتب الى عمير بن سعد الانصاري والى عماله أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا الى أرض المصالحه وكيف يقيم أمير سرية حدا وليس هو بقاض ولا أمير يجوز حكمه أو رأيت القواد الذين على الخيول أو أمراء الاجناد يقيمون الحدود في دار الاسلام فكذلك هم اذا دخلوا دار الحرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الارض اذا ولي ذلك فان لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأتوا بالشهود عليه الى الامام والى ذلك بلاد الحرب أو بلاد الاسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود لان الله عز وجل يقول والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزاني الثيب الرجم وحد الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثن من كان في بلاد الاسلام ولا في بلاد الكفر ولم يضع عن أهله شيئا من فرائضه ولم يجل لهم شيئا مما حرم عليهم ببلاد الكفر ما هو الا ما قلنا فهو موافق للتنزيل والسنة وهو مما يعقله المسلمون ويحتمسون عليه أن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر والجرام في بلاد الاسلام حرام في بلاد الكفر فمن أصاب حراما فقد حرم الله على ما شاء منه ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئا أو أن يقول قائل ان الحدود بالامصار والى أعمال

من نجسة أو سق بشئ وان قل جاز فيه البيع فان قال قائل كيف يجوز البيع فيما دون نجسة أو سق ولا يجوز فيما هو أكثر منها قيل يجوز بما أجاز به رسول الله الذي فرض الله طاعته ولم يجعل لاحد أن يقول معه الا باتباعه ويرد بما رده به عليه السلام * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجد عن أبي هريرة أن رسول الله أرخص في بيع العربا ما دون نجسة أو سق أو في نجسة أو سق «الشك من داود» (قال الشافعي) وفي توقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اجازته بمكيلة من العربا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع ببيعته في الحديث نفسه ولو قال قائل وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمزابة لكان مذهبا يصح عندنا والله أعلم ولا تكون العربا الا من نخل أو غلب لانه لا يخرص غيرها * حدثنا الربيع قال

قال الشافعي ولا يجوز
بيع تمر بتمر الا مثلاً بمثل
كيلاً بكيل ولا يجوز
وزناً بوزن لان أصله
الكيل

﴿باب الخلاف في
العرايا﴾

• حدثنا الربيع قال
(قال الشافعي) ولم يجد
الذين يظهرون القول
بالحديث في شيء من
الاحاديث من الشبه
ما وجدوا في المجمل
مع المفسر وذلك أنهم
يلقون بهم ما قوما من
أهل الحديث ليس لهم
بصر عدا به فيشبهون
عليهم وقد ذكرنا بعض
ما يدل على ما وراءه من
المجمل مع المفسر وقال
بعض الناس في بيع
الرطب بالتمر حلال
بخالفه بعض أصحابه
ووافقنا وقال لا يجوز
لنهي النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عاد صاحبه
الذي خالفه فقال لا بأس
بخطئة بخطئة مباولة
واحداهما أكثر ابتلالاً
من الأخرى ولا رطب
برطب ولم يزد على أن
أظهر الاخذ بالحديث
جمله ثم خالف معناه فيما
وصفت وقال ولا بأس
بتمرة بتمرين وثلاث

الامصار في أصاب حداً بادية من بلاد الاسلام فالحد ساقط عنه وهذا مما لم أعلم مسلماً يقوله ومن أصاب حداً
في المصر ولا والى للمصري يوم يصيب الحد كان للوالي الذي يلي بعده ما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الجيش
ان ولي الحد أقامه وان لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير
القطع سواء فأما قوله يلحق بالمشركون فان لحق بهم فهو أشقى له ومن ترك الحد خوف أن يلحق بالحدود ببلاد
المشركون تركه في سواحل المسلمين ومسالحتهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما
وما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتاج بحديث غير ثابت ويقول
حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت

﴿ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فجزوا عن حمله ذبحوا الغنم
وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كرامة أن ينتفع بذلك أهل الشرك وقال الاوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر
بهيمة الا لما كاه وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى ان كان علماء وهم ليكرهون للرجل ذبح الشاة والبقرة
ليأكل طائفة منها ويدع سائرهما وبلغنا أنه من قتل نخلاً ذهب ربع أجره ومن عقر جواد ذهب ربع أجره
وقال أبو يوسف قول الله في كتابه أحق أن يتبع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركتموها فائنة على أصولها
فبإذن الله وليخزي الفاسقين واللينسة فيما بلغنا النخلة وكل ما قطع من شجرهم وحرق من نخلهم ومتاعهم
فهو من العون عليهم والقوة وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وانما كره المسلمون أن يحرقوا
النخل والشجر لان الصائفة كانت تغزو كل عام فيتقون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم
البلاد والذي في تخريب ذلك من خزي العدو ونكابتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الجند في القتال
• حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم لبني الاسود
ابن مسعود أن يقطع حتى طلب بنو الاسود الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلبوا الى النبي صلى الله
عليه وسلم أن يأخذها لنفسه ولا يبقها فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أما كل مال الروح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويحرقوه بكل وجه لانه لا يكون معذباً انما
المعذب ما يألم بالعذاب من ذوات الارواح قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير وحرقها
وقطع من أعناب الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم لقي فيها حرباً وأما ذوات الارواح
فان زعم أنها قياس على مال الروح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كمالهم أن يحرقوا النخل والبيوت فان
زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها فانه انما أحل ذبحها للمنفعة أن تكون ما كولة (قال الشافعي) وقد
أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قتل عصفوراً بغير حقها حوسب بها قتل وما حقهها قال أن يذبحها فبأكلها ولا يقطع
رأسها فيرحى به (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصيرة عن أكلها فقد أحل أمانة
ذوات الارواح لمعنيين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان فيه المنفعة لئلا كل منه وحرّم
أن تعذب التي لا تضر لغير منفعة الا كل فاذا ذبحنا غنم المشركون في غير الموضع الذي نصل الى أكل لحومها
فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقون بلحومها وجلودها فلم نشك في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها
وانما أراد أن يذبحها لقطع قوتهم فان قال في ذبحها لقطع المنفعة لهم فيها في الحياة قيل قد تنقطع المنفعة
عنهم بآبائهم لو ذبحناهم وشيوخهم والرهبان لو ذبحناهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غنمهم حل لنا فاحل
لنا منه فعلناه وما حرم علينا تركناه وما شككنا فيه أنه يحل أو يحرم تركناه وإذا كان يحل لنا لو أطعمناهم

من طعامنا فليس يحرم علينا وتر كنا أشياء لهم اذالم نقدر على حملها كماليس يحرم علينا أن نترك مساكينهم أو نخيلهم لا نحرقها فاذا كان مباحا أن نترك هذا لهم وكما ممنوعين أن نقتل ذا الروح المأكول الالمنفعة بالأكل كان الاولى بنا أن نتركه اذا كان ذبحه لغیر منفعة

(قطع أشجار العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بقطع شجر المشركين ونخيلهم وتحريق ذلك لان الله عز وجل يقول ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وقال الاوزاعي أبو بكر بن تأول هذه الآية وقد نهى عن ذلك وعمل به أئمة المسلمين وقال أبو يوسف أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصروا بني قريظة اذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها فكان بنو قريظة يخرجون فينقضونها أو يأخذون بجارتها ليرموها بالمسلمين وقطع المسلمون نخلا من نخيلهم فأنزل الله عز وجل يحرقون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وأنزل الله عز وجل ما قطعتم من لينة أو تركتموها * قال وأخبرنا محمد بن اسحق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال لما بعث أبو بكر خالد بن الوليد إلى طليحة وبنو تميم قال أي واد أودار غشيتهم فأمسك عنها ان سمعت أذانا حتى تـألهـم ما يريدون وما ينقمون وأي دار غشيتهم فلم تسمع منها اذا نافشت عابهم الغارة واقتل وحرقت ولا نرى أن أبابكر نهى عن ذلك بالشام الا لعلمه بأن المسلمين سيظهرون عليها ويبقى ذلك لهم فنهى عنه ذلك فيما نرى لا أن تخرب ذلك وتحرقه لا يحل ولا كل من مثل هذا توجيه * حدثنا بعض أشياخنا عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل ان الروم يأخذون ما حصر من خيلنا فيستلقحونها ويقاتلون عليها أفنعقر ما حصر من خيلنا قال ليسوا بأهل أن ينقصوا منكم انما هم غدا رفقكم وأهل ذمتكم * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما الكراهية عندنا لانهم كانوا لا يشكون في الظفر عليهم وان الأمر في أيديهم لما رأوا من الفتح فاما اذا اشتدت شوكتهم واستنعدوا فانا نأمر بحسب الخيل أن يذبح ثم يحرق لجه بالنار حتى لا ينتفعون به ولا يتقوون منه بشئ وأكره أن نعذبه أو نعقره لان ذلك مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقطع النخل ويحرق كل مالاروح فيه كالمسئلة قبلها ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا أشجارهم انما هو لانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين فلما كان مباحا له أن يقطع ويترك اختار الترك نظر المسلمين وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بني النضير فلما أسرع في النخل قيل له قد وعدكها الله فلو استبقيتها لنفسك فكف القطع استبقاه لأن القطع محرم فان قال قائل قد ترك في بني النضير قيل ثم قطع بالطائف وهي بعده هذا كله وآ خر غزاة لقي فيها قتالا

(ما جاء في صلاة الحرس)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الحرس يحرسون دار الاسلام أن يدخلها العدو فكان في الحرس من يكتبني به فالصلاة أحب الي قال الاوزاعي بلغنا أن حارس الحرس يصبح وقد أوجب (١) في ما لم يمضي في هذا المصلي مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا احتاج المسلمون الى حرس والحرس أفضل من الصلاة فاذا كان في الحرس من يكفيه ويستغني به فالصلاة لانه قد يحرس أيضا وهو في الصلاة حتى لا يغفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما جميعا أفضل * أخبرنا محمد بن اسحق والكلبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زل واديا فقال من يحرسنا في هذا الوادي الليلة فقال رجلان نحن

(١) كذا في النسخة بهذا التحريف وغرض الأوزاعي تفضيل الحراسة مطلقا على الصلاة وحرر

باربع لان هذا لا يكال فقيله اذا كان التمر محرما الا كيلا بكيل فكيف أجزت منه قليلا بأكثر فان قال لا يكال فهكذا كل التمر اذا فرق قليلا وانما تجمع ثمرة الى أخرى فتكال وفي نهى النبي الا كيلا بكيل دليل على تحريمه عددا بعد مثله أو أقل أو أكثر منه فقد أجزته متفاضلا لان رسول الله نهى عنه الا مستويا بالكيل * قال الربيع قال يعني الشافعي وخالفونا معا في العرايا فقالوا لا نجيز بيعها وقالوا زرد اجازة بيعها بنهي النبي عن المزابنة ونهيته عن الرطب بالتمر وهي داخله في المعنيين فقيله لبعض من قال هذا منه فان أجاز انسان بيع المزابنة بالعرايا لان النبي قد أجاز بيع العسرايا قال ليس ذلك له قلنا هل الحجة عليه الا كهى عليكم في أن يطاع رسول الله فحصل ما أحل ونحرم ما حرم أرايت لو أدخل عليكم أحدا مثل هذا فقال أنتم تقولون ان النبي قال لينتفعلي من ادعني

وألمين على من أنكر
وتقولون في الحديث
دلالة على أن لا يعطى
الابينة ومن حلف
بى لم تقولون في قتل
يوجد في محلة يحلف
أهل المحلة ويغرمون
الدية فتغرمون من
حلف وتعطون من
لم تقم له البينة أن لا تقم
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم البينة على
من ادعى واليمين على
من أنكر قالوا ولكن
جملة يحتمل أن يراد به
الخاص ولما وجدنا عمر
يقضى في القسامة
فيه عطى بغير بينة ويحلف
ويغرم قلنا جملة البينة
على المدعى عام أريد
به الخاص لأن عمر
لا يجهل قول النبي ولا
يخالفه (قال الشافعي)
فقبل له أقول رسول
الله أدل على قوله أم قول
غيره قال لا بل قول
رسول الله أدل على قوله
قلت وهو الذي زعمنا
نحسن وأنت لأنه
لا يستدل على قول
رسول الله ولا
غيره إلا بقول نفس
القائل وأما غيره فقد
يخفى علينا قوله قال
وكيف تقول قلت أحل
ما أحل من بيع العرايا

فأثار أس الوادى وهما مهاجرى وأنصارى فقال أحدهما لصاحبه أى الليل أحب إليك فاختار أحدهما
أوله والآخرة فنام أحدهما وقام الحارس يصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن كان المصلى وجاء
الناحية التي لا يأتي العدو والامنها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحرس
فالصلاة أولى لأنه مصلى حارس وزائد أن يمتنع بالصلاة من النعاس وإن كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره
حتى يخاف تضييعه والحراسة أحب إلى إلا أن يكون الحرس جماعة فيصلى بعضهم دون بعض والصلاة
أعجب إلى إذا بقي من الحرس من يكفي وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فكذلك إذا كانوا جماعة أن يصلى
بعضهم أحب إلى لأن ثم من يكفيه وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب إلى من
الصلاة تمنعه من الحراسة

(خراج الأرض)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيكره أن يؤدي الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا إنما الصغار
خراج الاعناق وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل طائعا فليس منا وقال
عبد الله بن عمر وهو المرتد على عقبيه وأجمعت العامة من أهل العلم على الكراهية لها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة لأنه كان لعبد الله بن مسعود ولجباب بن الأرت ولحسين بن علي ولشريح
أرض خراج * حدثنا المجالد عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلي أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه أتى اشترى أرضا من أرض السواد فقال عمر أكل أصحابها أرضيت قال لا قال فأنت فيها
مثل صاحبها * حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من عظمائهم أسلموا في زمان عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلى بن أبي طالب ففرض عمر على الذين أسلموا في زمانه ألفين ألفين وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه أخرج هؤلاء من أرضهم وكيف الحكم في أرض هؤلاء
أيكون الحكم لهم أم لغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما الصغار الذي لا شئ فيه بجزية الرقة التي
يحقق بها الدم وهذه لا تكون على مسلم وأما خراج الأرض فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقق به الدم الدم
محقق بالاسلام وهو يشبه أن يكون ككراء الأرض بالذهب والورق وقد اتخذ أرض الخراج قوم من
أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطا

(شراء أرض الجزية) وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضا من
أرض الجزية فقال هو جائز وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين ينهون عن ذلك ويكتبون فيه
ويكرهه علماءهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقد أجبته في هذا

(المستأمن في دار الاسلام)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين للتجارة فزنى بعضهم في دار الاسلام
أو سرق هل يحد قال لا حد عليه ويضمن السرقة لأنه لم يصالح ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى
تقام عليه الحدود وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ليس تقام عليهم الحدود لأنهم
ليسوا بأهل ذمة لأن الحكم لا يجرى عليهم رأيت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فزنى أترجه رأيت أن زنى رجل
بامرأة منهم مستأمنة أترجها رأيت أن لم أترجها حتى عاد إلى دار الحرب ثم خرجا بأمان ثانية أمضى
عليهما ذلك الحد رأيت أن سبيا أمضى عليهما حد الحرام حد العبد وهما رفيق لرجل من المسلمين رأيت أن

لم يخرج جاثية فأسلم أهل تلك الدار وأسلمها ما أو صار اذمة أي يؤخذان وإن أخذوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا
اليما أنقيم عليهم الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا
حدودا فالحود عليهم وجهان فما كان منهم الله لاحق فيه لا دميين فيكون لهم عفووه وا كذاب شهود
شهدوا لهم به فهو معطل لأنه لاحق فيه لمسلم انما هو الله ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كففتهم والا
رددنا عليكم الامان والحقناكم بما منكم فان فعلوا الحقوهم بما منهم ونقضوا الامان بينهم وبينهم وكان ينبغي
للامام اذا آمنهم أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان أصابوا حدا أقامه عليهم وما كان من حد لا دميين أقيم
عليهم ألا ترى أنهم لو قتلوا قتلناهم فاذا كنا مجتمة عين على أن نقيدهم منهم حدا لقتل لانه لا دميين كان علينا أن
نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الآدميين مثل القصاص في الشجة وأرشاء ومثل الحد في القذف
والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغروا ومن قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالنطع وان
المسلمين غرموا من استهلك ما لا غير السرقة وهذا مال مستهلك فغرمناه قياسا عليه والقول الثاني أن يغرم
المال ولا يقطع لان المال لا دميين والقطع لله فان قال قائل فافرق بين حدود الله وحقوق الآدميين
قبل أرايت الله عز وجل ذكر المحارب وذكر حده ثم قال الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يختلف
أكثر المسلمين في أن رجلا لو أصاب رجلا دما أو مالا ثم تاب أقيم عليه ذلك فقد فرقتا بين حدود الله عز وجل
وحقوق الآدميين بهذا وبغيره

(بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن
بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضائهم فهو جائز قال الاوزاعي الربا
عليه حرام في أرض الحرب وغيرها لا ز رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه
الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه ربا العباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الربا في يوم قد حرم
الله تعالى عليه دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
يستحل ذلك وقال أبو يوسف القول ما قال الاوزاعي لا يحل هذا ولا يجوز وقد بلغتنا الآثار التي ذكر
الأوزاعي في الربا وانما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام (٣) في قولهم أنهم لم يتقابضوا ذلك حتى
يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ولكنه كان يقول اذا تقابضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو
مستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول كما قال الاوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الاوزاعي
وما احتج به أبو يوسف لا بي حنيفة ليس بثابت فلا حجة فيه

(في أم ولد الحرب تسلم وتخرج إلى دار الإسلام) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أم ولد أسلمت
في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الإسلام وليس بها حل أنها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها وقال الاوزاعي أي
امرأة هاجرت إلى الله بدينها خالها كحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدتها (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى مثلها تستبرأ بحيضة لا ثلاث حيض

(المرأة تسلم في أرض الحرب) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في امرأة أسلمت من أهل
الحرب وخرجت إلى دار الإسلام وليست بحبيلى أنه لا عدة عليها ولو أن زوجها طلقها لم يقع عليها طلاقه قال
الاوزاعي بلغنا أن المهاجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهن بمكة مشركون فن أسلم
منهم فأدرلك أمراة في عدتها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم
الولد عدة وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يتر وجن حتى تنقضي عددهن ولا سبيل

وأحرم ما حرم من بيع
المزابنة وبيع الرطب
بالتمر سوى العرايا
وأزعم أن لم يرد بما حرم
ما أحل ولا بما أحل ما
حرم فأطيعه في الأمرين
وما علمت لك الاعطلت
نص قوله في العرايا
وعامة من روى عنه
النهي في المزابنة روى
أن النبي أرخص في
العرايا فلم يكن للتوهم
ههنا موضع فنقول
الحديثان مختلفان
ولقد خالفه في فروع
بيع الرطب بالتمر قال
ووافقنا بعض أصحابنا
في جملة قولنا في بيع
العرايا ثم عاد فقال لا تباع
الا من صاحبها الذي
أعراها اذا تاذى بدخول
الرجل عليه بتمالي
الحديث قال فما علمته
أحلهما فيحلها كل مشتر
ولا حرمها فيقول قول
من حرمها وزاد فقال
تباع بتمزيئة والنسيئة
عنده في الطعام حرام
ولم يذكر عن النبي ولا غيره
أنه أجاز أن تباع بدين
فكيف جاز لأحد أن
يجعل الدين في الطعام
بلا خبر عن رسول الله
وأن يحل بيعا من انسان
يحرمه من غيره فشركهم
صاحبنا في رد بيع
العرايا في حال وزاد عليهم

لازواجهن ولا للموالى عليهن آخر الأبد أخبرنا الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رزى إلى زوجها بنكاح جديد وإنما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبايا يوطأن إذا استبرئن بحمضة فقال السبايا والاسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حدثنا الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عبد بن خريز إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما وحدثنا بعض أشياخنا أن أهل الطائف خاصموها في عبيد خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك عتقاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق فإن قدم زوجهاها مباحرا مسلما قبل انقضاء عدتها فمهما على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها مسلمة كانا على النكاح الأول ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام في هذا ألا ترى أنهم مالوا كانا في دار الحرب وقد أسلم أحدهما لم يحل واحد منهما للصاحبه حتى يسلم الآخر إلا أن تكون المرأة كتابية والزواج المسلم فيكونا على النكاح لانه يصلح للمسلم أن يتدنى بالنكاح كتابية فان قال قائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قيل أسلم أبو سفيان بن حرب بمكة وهي دار خراعة وهي دار اسلام وامرأته هند بنت عتبة كافرة، قيمة بمكة وهي دار كفر ثم أسلمت هند في العدة فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان ابن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وهما قيمان في دار الاسلام وهرب زوجهاها إلى ناحية البحر بن باليمن وهي دار كفر ثم رجعا فأسلما وأزواجهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول ولا يجوز أن يكون يروى حديثا يخالف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرب مسلمة لم تنكح حتى ينقضي استبرأؤها وهي حمضة لا ثلاث حيض وأم الولد مخالفة للزوجة أم الولد مملوكة فإذا خرجت إلى دار الاسلام من دار الكفر فقد عتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين وسأل ساداتهم بعدما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أولئك عتقاء الله ولم يردهم ولم يعوضهم منهم غير أن من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج اليان من عبد فهو حر فقال إذا قال ذلك الامام أعتقهم وإذا لم يقل أجعلهم على الرق ومنهم من قال يعتقون قاله الامام أولم يقله وبهذا القول نقول إذا خرجت أم الولد فهي حرة (١) ولو سبقت سيدها الحرية لأنها تخرج من رق حال المسبية استؤميت واسترقاقها بعد الحرية أكثر من انفساخ ما بينها وبين زوجها وتستبرأ بحمضة ولا سبيل لزوجها الأول عليها وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبي هوازن ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ألا ترى أن الأمة تخرج مملوكة فتصير حرة فكيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تسترق بعد الحرية وتلك تعتق بعد الرق

(الحرية تسلم فتزوج وهي حامل)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملا فتزوجت فنكاحها فاسد وقال الاوزاعي ذلك في السبايا فأما المسلمات فقد مضت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلموا في العدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان تزوجهن فاسد وإنما قال أبو حنيفة هذا على السبايا على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبايا من التي عتقت يضمن قال فكذلك المسلمات (قال الشافعي)

(١) قوله ولو سبقت سيدها الحرية إلى قوله من انفساخ ما بينها الخ فيه سقط واضح وتحريف فليتامل

(باب بيع الطعام)

* حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى

رجه الله تعالى اذا سببت المرأة حاملا لم توطأ بالملك حتى تضع وان خرجت مسلمة فنكحت قبل أن تضع
فالنكاح مفسوخ واذا خرج زوجها قبل أن تضع فهو أحق بهما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل
المسئلة الاولى

(في الحربى يسلم وعنده خمس نسوة)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوج خمس نسوة في عقدة ثم أسلم هو وهن جميعا
ونخرجوا الى دار الاسلام انه يفرق بينه وبينهن وقال الاوزاعي بلغنا انه قال أيتهن شاء وقال أبو يوسف رحمه
الله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال وقد بلغنا من هذا ما قال الاوزاعي وهو عندنا شاذ والشاذ
من الحديث لا يؤخذ به لان الله تبارك وتعالى لم يحل الانكاح الاربع فما كان من فوق ذلك كله فحرام من
الله في كتابه فالحامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام فلو أن حربيا تزوج أمًا وابنتها أكن
أدعهما على النكاح أو تزوج أختين في عقدة ثم أسلما أكنت أدعهما على النكاح وقد دخل بالأم والبنت
أو بالأختين فكذلك الخمس في عقدة ولو كن في عقد متفرقات جاز نكاح الاربع وفارق الاخرة * أخبرنا
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم أنه قال في ذلك ثبت الاربع الاول ونفرق بينه وبين الخامسة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة أن حنيفة بن عتبة قال لا يمكن ابن عتبة فالثقة عن معمر عن
الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك
أربعاء وفارق سائرهن أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد الحميد بن عوف عن نوفل بن معاوية
الديلي قال أسلمت وعندى خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعاء وفارق واحدة
فمعدت الى عموها قدمهن عاقر عندي منذ خمس سنين أو ستين سنة فطلقتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقال لي قائل كلنا على حديث الزهرى وأعفنا من حديث نوفل بن معاوية الديلي قلت ما ذاك فافعل قال
فقد يحتمل أن يكون قال له أسلمك الاول وفارق الاواخر قلت وتجد في الحديث أو تجد عليه دلالة منه
قال لا ولكن يحتمله قلت ويحتمل أن يكون قال له أسلمك أربعاء كن شابا وفارق العجائز أو أسلمك العجائز
وفارق الشباب قال قل كل كلام الا وهو يحتمل ولكن الحديث على ظاهره قلنا فظاهر الحديث بخلاف
ما قلتم ولو لم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وأين قلت في النكاح شيان عقدة ونكاح
فإن زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التمام فتقول أنظر كل نكاح مضى في الشرك فإن كان في الاسلام
أجزته فأجزه وإن كان لو كان في الاسلام لم أجزه فأردته تركت أصل قولك قال فانا أقوله ولا أدع أصل قولي
قلت أفرايت غيلان ليس بوثنى ونسأؤه وثنيات وشهوده وثنيون قال أجل قلت فلو كان في الاسلام
فتزوج بشهود وثنيين أو وثنى أيجوز نكاحه قال لا قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها
النكاح في الاسلام رددته مع اننا نرى انهم قد ينكحون بغير شهود وفي العدة وما جاز في أهل الشرك الواحد
من قولين اما ما قلت ان خالف السنة فتنفسخه كله ونسكفه بأن يتبدى النكاح في الاسلام واما أن لا تنظر الى
العقدة وتجعله معفو الهمة كما عفى لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدماء والتباعات وتنظر الى ما أدركه الاسلام
من الازواج فان كن عددا أكثر من أربع أمرته بفراق الاكثر لانه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع وإن
كن أختين أمرته بفراق احدهما لانه لا يحل الجمع بينهما وإن كن ذوات محارم فرقت بينه وبينهن فتكون
قد عفوت العقدة ونظرت الى ما أدركه الاسلام منهن فان كان يصلح أن يتبدى نكاحه في الاسلام أقرته معه
وان كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من

عنه رسول الله فهو
الطعام أن يباع حتى
يستوفى وقال ابن عباس
برأيه ولا أحسب كل
شيء الامثلة * أخبرنا
سفيان عن ابن أبي نجيح
عن عبد الله بن كثير
عن أبي المنهال عن ابن
عباس قال قدم النبي
المدينة وهم يسلفون
في التمر السنة والسنتين
والثلاث فقال رسول الله
من سلف فليسلف في
كيل معلوم ووزن معلوم
وأجل معلوم أو الى أجل
معلوم * أخبرنا الثقة
عن أيوب عن يوسف
ابن ماهر عن حكيم بن
خزام قال نهاني النبي
صلى الله عليه وسلم عن
بيع ما ليس عندى
(قال الشافعي) وليس
شيء من هذه الاحاديث
مختلفا ولكن بعضها
من الجمل التي تدل على
معنى المفسر وبعضها
أدى فيه أكثر مما أدى
في بعضه قال فسألتني
مقدم من أهل العلم بمن
يكثر خلافنا ويدخل
المجمل على المفسر
والمفسر على المجمل
فقال أرايت هذه
الاحاديث المختلفة هي
قلت ما يخالف منها واحد
واحدا قال فأبني من

الربان كنتم مؤمنين الآية الى قوله وهم لا يظلمون ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله كل ربا أدركه الاسلام ولم يقبض ولم يأمر أحدًا قبض ربا في الجاهلية أن يردده وهكذا حكم في الازواج عفا العدة ونظر فيما أدركه مما لو كابد العدة فاحل فيه من العدد أفره وما حرم من العدد نهى عنه

(في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها)

سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشتري دارا أو أرضا أو رقيقا أو ثيابا فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والارضون فهي في المسلمين وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي اشتراه وقال الاوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فخلى بين المهاجرين وأرضهم ودورهم مكة ولم يجعلها فيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عن مكة وأهلها وقال من أغلق عليه بابه فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ونهى عن القتل الا نفراد سمأهم الا أن يقتل أحد فيقتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون أني صانع بكم قالوا خيرا أخ كريم وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء ولم يجعل شيئا قليلا ولا كثيرا من متاعهم فيا وقد أخبرتك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كغيره فهذا من ذلك وتفهم فيما أتاك عن النبي صلى الله عليه وسلم فان لذلك وجوها ومعاني فأما الرجل الذي دخل دار الحرب فالقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المتاع والثياب والرقيق للذي اشتري والدور والارضون لا تحول ولا يجوزها المسلم والمتاع والثياب تحرز وتحول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الاوزاعي ولكنه لم يصنع في الحجة بمكة ولا أبو يوسف شيئا لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وانما دخلها سلمًا وقد سبق لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتلة خزاعة وليس لهم بمكة دور ولا مال انما هم قوم هربوا اليها فأى شيء يغنم من لا مال له وأما غيرهم ممن خالدين الوليد بدأهم بالقتال فلم يعقد لهم أمان واذعى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلموا قبل أن يظهر والهم حتى شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الأمان بالقاء السلاح ودخول داره وقد تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغلق داره فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن فقال من يغنم مال من له أمان ولا غنيمة على مال هذا وما يقتدى فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بما صنع أرايت حين قلنا نحن وهو في رجال أهل الحرب المأمور به ان الامام بخير بين أن يقتلهم أو يفاديهم أو يمن عليهم أو يستترقهم أليس انما قلنا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار فيهم بهذه السيرة كلها أفرأيت ان عارضنا أحد بمثل ما عارض به أبو يوسف فقال ليس لامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا شيء ولرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ما ليس للناس أو قال في كل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطاء السلب وقسم الأربعة الأجزاء ليس هذا الا لامام هل الحجة عليه الا أن يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المعلم بين الحق والباطل فما فعل فهو الحق وعلينا أن نفعله فكذلك هي على أبي يوسف ولو دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فترك لهم أموالهم قلنا فيما ظهر عليه عنوة لنا أن نترك له ماله كما لنا في الأوساري أن نحكم فيهم أحكاما مختلفة كما حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل قد خص الله رسوله بأشياء قيل كلها مبنية في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فيها مامعا ولو جاز أن كان مخصوصا بشيء فيبينه الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقال في شيء لم يبينه الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم إنه خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله صلى الله عليه وسلم جاز ذلك في كل حكمه فخرجت أحكامه من أيدينا ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى

أين انقضت ولم تختلف قلت أما ابن عمر فيقول ان رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه فدل هذا على أن لا يجوز لمبتاع طعاما يبعه قبل أن يستوفيه لانه والله أعلم مشهور بالبيع على البائع فلا يكون من ضمان غيره بالبيع ويأخذ هو غنمه وربحه وهو لو هلك في يد البائع قبل أن يقبضه المتاع أخذ منه رأس ماله وكان كمن لا يبيع بينه وبينه وأما حديث طاوس عن ابن عباس فمثل حديث ابن عمر والله أعلم الا أنه لم يذكر فيه من ابتاع طعاما وفيه دلالة اذ قال أما الذي نهى عنه رسول الله فالطعام أن يباع حتى يعلم يعني حتى يكال واذا اكأه المشتري فقد استوفاه وان كان حديث ابن عمر أوضح معني منه فأما حديث حكيم بن خزام فان رسول الله نهاه والله أعلم عن أن يبيع شيئا بعينه لا يملكه والدليل على أن هذا معني حديث حكيم بن خزام والله أعلم حديث أبي المنهال عن ابن عباس أن

بين الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أنه خاص وقد أسلم ابنه سمية القرطيان من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حاتم عليهم قد حصرهم فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ما ورثوا وأموالهم من النخل والأرض وغيرها والذي قال أبو حنيفة من هذا خلاف السنة والقياس وكيف يجوز أن يغنم مال المسلم وقد منعه الله بدينه وكيف ولو جاز أن يغنم ماله بكيونته في بلاد الحرب جاز أن يغنم كل ما عليه من ثيابه وفي يديه من ماله ورقيقه أرايت لو قال رجل لا تغنم دونه ولا أرضه من قبل أنه لا يقدر على تحويلهما بحال فتركه أياها ليس برضا بأن يقرها بين المشركين إلا بالضرورة ويغنم كل مال استطاع أن يحوله من ذهب أو ورق أو عرض من العروض لأن تركه ذلك في بلاد العدو الذين هو بين أظهرهم رضامنه بأن يكون مباحا ما ألحجته عليه هل هي إلا أن الله عز وجل منع بالاسلام دماءهم وأموالهم إلا بحقه حيث كانوا خروا للاسلام لهم ثابتة في تحريم دماءهم وأموالهم ولو جاز هذا عندنا جاز أن يسرق المسلم بين ظهراني المشركين فيكون حكمه حكم من حوله ولكن الله عز وجل فرق بالاسلام بين أهله وغيرهم

﴿ اكتساب المرتد المال في ردة ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سئل أبو حنيفة رجة الله تعالى عليه عن المرتد عن الاسلام اذا اكتسب مالا في ردة ثم قتل على الردة فقال ما اكتسب في بيت المال لأن دمه حلال فحل ماله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مال المرتد الذي كان في دار الاسلام والذي اكتسب في الردة ميراث بين ورثته المسلمين وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لورثته المسلمين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إنما هذا فيما كان له قبل الردة وقال أبو يوسف هما سواء ما اكتسب المرتد في الردة وقبل ذلك لا يكون فيما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل ما اكتسب المرتد في ردة أو كان له قبل الردة سواء وهو في أن الله تبارك وتعالى منع الدماء بالاسلام ومنع الأموال بالذي منع به الدماء فاذا خرج الرجل من الاسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكون مباحا قبل أن يسلم يباح معه ماله وكان أهون من دمه لأنه كان ممنوعا به الدماء فلما هتك حرمة الدم كانت حرمة المال أهتك وأيسر من الدم وليس قتلنا إياه على الردة كقتلنا إياه على الزنا والقتل ولا المحاربة تلك حدودنا نخرج بهما من أحكام الاسلام وهو فيها وارث موروث كما كان قبل أن يحدثها وليس هكذا المرتد المرتد يعود دمه مباحا بالقول بالشرك وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين فقل لبعض من يذهب مذهبه ما ألحجته لكم في هذا فقالوا وينا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قتل رجلا وورث ميراثه ورثته من المسلمين قلنا أما الحفاظ منكم فلا يروون الا قتله ولا يروون في ميراثه شيئا ولو كان ثابتا عن علي رضي الله تعالى عنه لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم لا نأويكم زوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أقيعدو المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافر قلنا فكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث مسلم كافرا ولا يرث كافر مسلما قال فإن قلت لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول إنما عني به بعض الكافرين دون بعض قلنا في عارضك غيرك بما هو أقوى عليك في ألحجة من هذا فيقول إن عليا قد أخبر بحديث الأشجعيين عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بر وع بنت واشق فاتهمه ورده وقال بخلافه وقال معه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرغمت أن لا ألحجة في أحد مع النبي صلى الله

رسول الله أمر من سلف في تمرنتين أو ثلاث أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا بيع مالمس عند المرء ولكنه بيع صفة مضمونة على بائعها وإذا أتى بها البائع لزم المشتري وليست بيع عين بيع العين إذا هلك قبل قبض المتاع انتقض فيها البيع ولا يكون بيع العين مضمونا على البائع فيأتي بماله إذا هلك فقال كل ما قلت كما قلت وبه أقول فقلت له ولا نجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبدا إذا وجد السبيل إلى أن يكونا مستعملين فلا نعطل منهما واحدا لأن علينا في كل ما عينا في صاحبه ولا نجعل المختلف الا فيما لا يجوز أن يستعمل أبدا الا بطرح صاحبه قال فقلت له ولو ذهب ذاهب في هذه الاحاديث إلى أن يجعلها مختلفة فيقول حكى ابن عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا أول مقدمه ثم حكى حكيم بن حزام وإنما

عليه وسلم وهو كما قلت لو ثبت وزعمت أن عمار حدث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فردة عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الجنب هو وابن مسعود وتأول ابن مسعود فيه القرآن فزعمت أن قول من قال كان أولى من قول من رده وهو كما قلت فكيف لم تقل بمثل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر وأنت لا تروى عن علي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عنه وقدر روى عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلماً من ذمي فقال نزلهم ولا يرثونا كما تحل لنا نساؤهم ولا يحل لهم نساؤنا أفرأيت أن قال قائل بهذا وقال لا يذهب على معاذ شيء حفظه أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك أورايت اذ زعمت أن حكم المرتد مخالف في الميراث حكم المشرك غيره لم تورثه هو ومن ورثته من المسلمين كما تورثهم منه فتكون قد قلت قولاً واحداً أخرجه فيه من جملة المشركين بما ثبت له من حرمة الاسلام فما قلت فيه عمار ويت عن علي رضي الله تعالى عنه لأنه لم يقل لا يرث المسلم وإذا ورث عقلتنا أنه يورثه ولا عمار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالقياس لأن المسلمين الذين أدر كنا نحن وأنت لا يختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما ادعيت في المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وإنما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه ولم يتحكموا في ورثون من رجل ولا يورثونه

(ذبيحة المرتد)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تؤكل ذبيحة المرتد وان كان يهودياً أو نصرانياً لأنه ليس بمنزلة لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قوماً فهو منهم وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره ودماءهم وحلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل الذمة سواء لا بأس بذبائحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا وإن والاهم ألا ترى أني أقبل من أهل الكتاب جميعاً ومن أهل الشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والسنة في المرتد مخالفة للسنة في المشركين والحكم فيه مخالف للحكم فيهم ألا ترى أن امرأة لو ارتدت عن الاسلام إلى النصرانية فزوجهام مسلم لم يجز ذلك وكذلك لو تزوجه نصراني لم يجز ذلك أيضاً ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك * أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومناحتهم فكرهنا كاح نسائهم وقال لا بأس بكل ذبائحهم وقال أبو يوسف فالمرتد أشد من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تؤكل ذبيحة المرتد

(العبد يسرق من الغنيمة)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنيمة وسيده في ذلك الجيش أيقطع قال لا وقال الأوزاعي يقطع لأن العبد ليس له من الغنيمة شيء ولأن سيده لو أعتق شيئاً من ذلك السبي وله فيهم نصيب كان عتقه باطلاً وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قطع رقيقاً سرقوا من دار الأماراة وقال أبو يوسف لا يقطع في ذلك حدثنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبداً من الجيش سرق من الخمس فلم يقطعه وقال مال الله بعضه في بعض حدثنا بعض أشياخنا عن سمك بن حرب عن النابغة عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رجلاً سرق مغفراً من المغنم فلم يقطعه

وقال أبو يوسف وعلى هذا جماعة فقهاءنا لا يختلفون فيه أما قوله لاحق له في المغنم فقد حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى للعبيد في المغنم ولم يضرب لهم بسهم حدثنا بعض أشياخنا عن عمير مولى أبي اللحم عن العبد الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يسأله قال فقال لي تقلد هذا السيف فتقلدته فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرتي المتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للأحرار بالسهمان ورضى للعبيد فإذا سرق أحد حضر المغنم شيأ لم أر عليه قطعا لأن الشركة بالقليل والكثير سواء

((الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم))

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل يسرق من الغنيمة وقد كان أبوه في ذلك الجند وأخوه أو ذوو رحم محرم أو امرأة سرق من ذلك وزوجها في الجند فقال لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الاوزاعي يقطعون ولا يبطل الحد عنهم وقال أبو يوسف لا يقطعون وهؤلاء والعبيد في ذلك سواء أ رأيت رجلا سرق من أبيه أو أخيه أو امرأته والمرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ليس يقطع واحد من هؤلاء وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك فكيف يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان السارق من هؤلاء شهد المغنم لم يقطع لأنه شريك ولا يقطع الرجل ولا أبوه فيما سرق من مال ابنه أو أبيه لأنه شريك فيه فاما المرأة محض زوجها الغنيمة أو الأخ وغيره فكل هؤلاء سراق لأن كل واحد من هؤلاء لو سرق من صاحبه شيأ لم يأمنه عليه قطعته

((الصبي يسبي ثم يموت)) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقعا في سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلى عليه وهو على دين أبيه لأنه لم يقر بالاسلام وقال الاوزاعي مولاة أولى من أبيه يصلى عليه وقال لولم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأمنا لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه كان مسلما ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان وهو ينقض قول الاوزاعي أنه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالاسلام وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني قريظة وذرايرهم فباعهم من المشركين فاشترى أبو الشحم اليهودي أهل بيت بجوز وولدها من النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباقي من السبايا أثلاثا إلى تهامة وثلاثا إلى نجد وطريق الشام فيبيعوا بالخيول والسلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكون من أجل أن أمهات الاطفال معهم ويحتمل أن يكون في الاطفال من لا أم له فاداسبوامع أمهاتهم فلا بأس أن يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولومات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فيه صفوا الاسلام لم يكن لنا أن نصلى عليهم وهم على دين الأمهات والآباء إذا كان السباة معا ولنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لا نأخذ حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا ترك الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا لم يمسح حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوالغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بالغة من أصحابه فقدي بها رجلين

((المذبذبة وأم الولد تسبيان هل يطوئهما سيدهما إذا دخل بأمان))

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المذبذبة أسرها العدو وأم الولد فدخل سيدهما بأمان فقال أنه لا بأس

خلاف الحديث عند من لعله لا يبصر (٣) في ان قال ذلك ممن يعيب عليك خلاف الحديث

((باب المصراة بالخراج بالضمان))

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله قال الخراج بالضمان * أخبرنا مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمان (قال الشافعي) وأحسب بل لا أشك أن شاء الله أن مسلما نص الحديث فذكر أن رجلا ابتاع عبدا فاستتم له ثم ظهر منه على عيب فقضى له رسول الله برده بالعيب فقال المقضى عليه قد استعمله فقال رسول الله الخراج بالضمان * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا تصروا الابل والغنم فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها

أن يطأهما أن لقيهما إلا نهما له ولا نهما لم يحوزوهما وقال الإوزاعي لا يحل له أن يطأ فربا يطؤه المولى سرا والزوج الكافر علانية ولولقيها وليس لها زوج ما كان له أن يطأها حتى يخلوا بينهما وبينه ويخرج بها ولو كان له ولد منها كانوا أملاك به منه وقال أبو يوسف قول الإوزاعي هذا ينقض بعضه بعضا قال الإوزاعي في غير هذه المسئلة لا بأس أن يطأ السبي في دار الحرب وكره أن يطأ أم الولد التي لا شأن له في ملكها كيف هذا قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطأ الرجل امرأته أو مدبرته أو أمتة في دار الحرب لأنها ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسل على قياس ما قال في مناكتهم ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس يملكهما العدو وكان يقول أن وطئهما في دار الحرب فقد وطئ ما يملك ولم يكن يقول أن كان لها زوج هنالك يطؤها أن لمولاه أن يطأها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى زعم أبو يوسف أن قول الإوزاعي ينقض بعضه بعضا روى عنه أنه قال لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كما قال الإوزاعي وقد وطئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد العدو وعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفية بالصهباء وهي غير بلاد المسلمين يومئذ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم بنكاح أو شراء وكره الإوزاعي أن يطأ الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو حنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الإوزاعي من قبل معنيين أحدهما ما يزعم أن شاهدين لو شهدا على رجل بزور أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حسلا وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطأ الرجل ما ملكت عينة في بلاد العدو وهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الإوزاعي وليس هو كما قال الإوزاعي للرجل أن يطأ أم ولده وأمتة في بلاد العدو وليس يملك العدو من المسلمين شيئا ألا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشيء أحرزوا العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجفوا عليه ولو كان العدو يملكه ملكا تاما ما كان الأمن أوجف عليه كما يكون سائر ملكهم غير أننا نحب للرجل إذا شره في بضع جاريته غيره أن يتوقى وطأها الولد

(الرجل يشتري أمتة بعلم ما يحرزها العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشتري الرجل أمتة فليس له أن يطأها وقال الإوزاعي يطؤها وقال أبو يوسف قال أبو حنيفة لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهي ويقول قد أحرزها أهل الشرك ولو أعتقوها جازعتهم فكيف يطؤها مولاهما ولاها ولا يست هذه كالمدبرة وأم الولد لأن أهل الشرك يملكون الأمة ولا يملكون أم الولد ولا المدبرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الرجل أمتة من المشركين بعد ما يحرزونها فأحب إلى أن لا يطأها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحا فاسدا أو أصيبت حتى يستبرئها بحبضة وقد صارت إلى من كان يستحلها وكذلك أم الولد والمدبرة وليس يملك العدو على أحد من المسلمين شيئا يملكها جميعا لما وصفت من أنه يوجف على ما أحرزوا المسلمون قبل كونه ملكا يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم فيكون أحق به من الموجهين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين وقد منع الله أموال المسلمين بدينه وخولهم عدوهم من المشركين بفعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدر واعلمها أفيجوز أن يكون من يملكه متى قدر واعلمه أن يملك على من أملكه متى قدرت عليه ولو أعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يجز لهم عتق وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالشرك أولى أن لا يجوز له ذلك فإن قال قائل قدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له فهذا لا يثبت ولو ثبت كان من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فإن قال قائل ما دل على هذا قيل

أرأيت لو استرقوا أحرار من المسلمين فأسلوا عليهم أيتكونون لهم فإن قال لا قيل فيدل هذا على خلافك الحديث وأن معناه كما قلنا فإن قال ما هذا الذي يجوز لهم ملكه قيل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه فإن قال فأين ذلك قيل مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لأموالهم فذلك لهم جائز حلال فإن سبي بعضهم بعضا وأخذ بعضهم مال بعض ثم أسلم السابي الآخذ فهو له لأنه آخذ رقبته ومالا غير ممنوع وأما مال المسلمين فما منعه الله تعالى بالاسلام حتى لو أن مسلما أخذ منه شيئا كان عليه رده ولم يكن له ملكه فالمشرك أولى أن لا يملك على المسلم من المسلم على المسلم

(الحرب يسلم في دار الحرب وله به مال)

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله به مال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار أنه يترك له ما كان في يديه من ماله ورقبته ومتاعه وولده الصغار وما كان من أرض أودار فهو فيء وامرأته إذا كانت كافرة فإذا كانت حبلى فإني بطنها فيء وقال الأوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا ولا أرضا ولا امرأة وآمن الناس وعفاه عنهم قال أبو يوسف قد نقض الأوزاعي حجته هذه ألا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وأمنهم الكافر منهم والمؤمن ولم يكن في مكة غنيمة ولا فيء فهذه لا تشبه الدار التي تكون فيأ يقسمها المسلمون بمافيها (قال الشافعي) الذي قال الأوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئا في احتجابه بمكة وقد بينها في مسئلة قبل هذه فتركتها تذكيرها ولكن الحجة في هذا أن ابن سعية القرظيين خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر بني قريظة فأسلما فأحرز لهما ما أسلما من ماله وجميع أموالهما من النخل والدور وغيرها وذلك معروف في بني قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهما الاسلام الدماء ولم يؤسر وأولم يحرز لهما الاموال وكيف يجوز أن يحرز لهما بعض الاموال دون بعض أرأيت لو لم يكن في هذا خبرا ما كان القياس إذا صار الرجل مسلما قبل أن يقدر عليه أن يقال إن حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الاسلام من دمه وماله أو يقال يكون غير محرز له من ماله إلا ما لم يكن يستطيع تحويله أما ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله وما شئته فلا لأن تركه إياه في بلاد الحرب المباحة رضامنه بأن يكون مباحا إذا أمكنه تحويله فلم يحوله ألا يكون قوله أسد من قول من قال يحرز له جميع ماله إلا ما لا يستطيع تحويله هذا القول خارج من القياس والعقل والسنة

(الحرب المستأمن يسلم في دار الاسلام)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل من أهل الحرب يخرج مستأنا إلى دار الاسلام فيسلم فيها ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هم فيء أجعون وقال الأوزاعي يترك له أهله وعياله كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس في هذا حجة على أبي حنيفة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك ممن أهل بمكة أموالهم وعيالهم وعفاه عنهم جميعا (قال الشافعي) رجه الله تعالى هذه مثل المسئلة الأولى بل خروج المسلم الذي كان مشركا إلى دار الاسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك فكيف يترك للأول بعض ماله ولا يترك لهذا الذي هو خير حالا منه بعض ماله بل جميع ماله كله وكل

وكذلك البقرة لا يافي معناها (قال) فإن رضى الذي ابتاع المصرة أن يسكها بعيب التصريح ثم جلبها زمانا ثم ظهر منها على عيب غير التصرية فإن ردها بالعيب ردها ولا يرد الابن الذي جلبه بعد لبن التصرية لأنه لم يكن في ملك البائع وإنما كان حادثا في ملك المبتاع كما حدث الخراج في ملكه ويرد صاعا من تمر للبن التصرية فقط (قال الشافعي) وإذا ابتاع العبد فأعماه ابتاعه بعينه وما حدث له في يده من خدمة أو خراج أو مال أفاده فهو للشري لأنه حادث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كابن الشاة الحادث بعد لبن التصرية في ملك مشترى لا يختلف وكذلك نتاج الماشية يشترىها فمتنج ثم يظهر منها على عيب فيردها دون النتاج وكذلك لو أخذها أصوا فأو شعورا أو أوبارا وكذلك لو أخذ للحائط ثم را إذا كانت يوم يرد بها حالها يوم أخذها أو أفضل وهكذا وطء الأمة الشيب قيد دلس له فيها عيب

مولود له لم يبلغ متروك له وكل بالغ من ولده وزوجته يسبي لان حكمهم حكم أنفسهم لاحكامه ومن أحرز له الاسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرز له الاسلام ماله وماله أصغر قدر من دمه والحجة في هذا مثل الحجة في الاولى وقد أصاب الاوزاعي فيها وحجته بمكة وأهلها ليست بشي ليست مكة من هذا بسبيل لافي هذه ولا في المسئلة الاولى * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار لانهم مسلمون على دينه وما سوى ذلك من أهله وماله فهو فيء وقال الاوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد اليه أهله وماله كما رده لأولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول فيه ما قال الاوزاعي والحجة فيه مثل الحجة في الاولين

(المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله)

* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان أخذ من ماله شيئاً فاستودع رجلاً من أهل الحرب كان فياً أيضاً وقال الاوزاعي لا واحتج في ذلك بصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال أحق من اقتدى به وتمسك بسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شريح ان السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تبدعوا فانكم ان تضلوا ما أخذتم بالاثر وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ منهم خزية ولا يقبل منهم الا الاسلام أو القتل وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم وأن اماماً لو ظهر على مدينة من مدائن الروم أو غيرها من أهل الشرك حتى تصير فياً أو غنيمة في يده لم يكن له أن يقتل منها شيئاً ولا يصرفها عن الذين افتكحوها يخدمها ويقسمها بينهم وان السنة هكذا كان الاسلام على (١) وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمها فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هوازن وسبي يوم بني المصطلق ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لاحد من الناس أن يسبي أحداً أبداً ولا كانت غنيمة ولا فيء ولكن الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير ما عليه المقاسم والمغانم فتفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغنم من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ولا سبي منها الا من عيال مسلم ولا من عيال كافر وعقاعنهم جميعاً وقد جاءته هوازن فكانت سنته ما أخبر به وقد ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبسك بحقه من السبي كل رأس بستة فرائض فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كثرت الرد في مكة والأمر فيها على خلاف ما قال معنا وقد بينا هذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستن الأجماع من بعده أن يستن الاما بين الله له أنه جعله له خالصادون المؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في العجم فة ادعى أن مكة دار حرب وهي دار مجرم فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم فيها خلاف حكمه في العرب من هوازن وبني المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من ذلك ولا غيره بشي اختلف ولكنه سبي من ظفر به عنوة وغنمه من عربي وعجمي ولم يسب عربياً (١) بياض بالأصل ولعله على عهد السلف أو نحو ذلك تأمل كتيبه معججه

ولا يحجميا تقدم إسلامه الظفر به ولا قبل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلموا ومنهم من قبل الأمان ولا شيء لهم بها فيؤخذ أنما هم قوم من غير أهلها لجأ إليها وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فمن كذا على هذا أحرص لولا أن الحق في غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أكيدر الغساني وبيروون أنه صالح رجالا من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتنبوخ وهرارة وخليط من خليط العرب وهم إلى الساعة مقيمون على النصرانية فضعف عليهم الصدقة وذلك بخزية وانما الجزية على الأديان لا على الأنساب ولولا أن نأثم بتني الباطل وددنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال وأن لا يجزى صغار على عربي ولكن الله عز وجل أجل في أعيننا من أن نحب غير ما قضى به والله أعلم

(كتاب القرعة)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم إلى قوله يختصمون وقال عز وجل وإن يونس لمن المرسلين إذا بقى إلى الفلك المشحون فساهم فكان من المدحذين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة المقترعين على مريم والمقارعى يونس مجتمعتهما فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستوين في الحجة ولا يعدو والله تعالى أعلم المقترعون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالتها فتنافسوها فلما كان أن تكون عند واحد منهم أرفق بها لأنها لو صيرت عند كل واحد منهم يوما أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه أن يكون أضربها من قبل أن الكافل إذا كان واحدا كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحتها العلم بأخلاقها وما تقبل وما ترد وما يحسن به اعتدائها فكل من اعتنف كفالتها كفلهما غير خابر بما يصلحها ولعله لا يقع على صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفالتها ما اعتنف غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحد إذا كانت صبية غير متممة مما يمنع منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد دون الجماعة قال ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالخصص كما تكون الصبية عند خالتها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها قال ولا يعدو الذين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا تشاحوا على كفالتها وهو أشبه والله تعالى أعلم أو يكونوا تدافعوا كفالتها فاقترعوا أيهم تلزمه فإذا رضى من شح على كفالتها أن يؤنهم يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيئا برضاه بالتطوع بأخراج ذلك من ماله قال وأي المعنيين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه لنفسه وتقطع ذلك عن غيره ممن هو في مثل حاله قال وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقفت بهم السفينة فقالوا ما يمنعها من أن تجري الألة بها وما علتها إلا ذو ذنب فيها فتعالوا فاقترعوا فوقع القرعة على يونس عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالة مريم لأن حال الركب كان كانت مستوية وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئا لم يلزمه قبل القرعة ويزيل عن آخر شيئا كان يلزمه فهو يثبت على بعض حقا ويبين في بعض أنه يرى منه كما كان في الذين اقترعوا على كفالة مريم غرم وسقوط غرم (قال الشافعي) وقرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع فيه في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين مماليك أعتقوا معا بفعل العتق تاما لثلاثهم وأسقط عن ثلثهم بالقرعة وذلك أن المعتق في مرضه أعتق ماله وماله غيره فإزعتقه في ماله ولم يجز في مال غيره فجمع النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يبعثه كما يجمع في القسم بين أهل الموارث

يكون له منفعة ما لا يحل له حبسه وكيف يجوز إذا جعل رسول الله المنفعة من المأول الذي يحل له ملكه المالك المدلس أن يحل معناه أن يجعل لغير مالك ولمن لا يحل له حبس الذي فيه المنفعة فيكون قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في المصرة)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض الناس في المصرة فقال الحديث فيها ثابت ولكن الناس كلهم تركوه فقلت له أفحكى لي عن أحد من أصحاب رسول الله أنه تركه قال لا قلت فأنتم تحكى عن ابن مسعود أنه قال فيها مثل معنى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت له أو تحكى عن أحد من التابعين أنه تركه فاعلمته ذكر في مجلسه ذلك أحد منهم يخالفه قال انما عنت بالناس المفتين في زماننا أو قبلنا لا التابعين قلت له أتعني بأى البلدان قال بالجواز

والعراق فقلت له
فأحكلي من تركه
بالعراق قال أبو حنيفة
لا يقول به وأصحابه قلت
أفتعد أصحابه الأرجل
واحدا لأنهم قبلوه عن
واحد قال فلم أعلم غيره
قال به قلت أنت أخبرنا
عن ابن أبي ليلى أنه قال
يردها وقمة اللبن يومئذ
قال وهكذا كان يقول
ولكن لا نقول به فقلت
أجل ولكن ابن أبي
ليلى قد زاد الحديث
فتأول فيه شيئا يحتمله
ظاهره عندنا على غيره
فقلنا بظاهره وابن أبي
ليلى أراد اتباعه
لا خلافه قال فما كان
مالك يقول فيه قلت
أخبرني من سمعه يقول
فيه بالحديث قال فما
كان الزنجي يقول فيه
قلت سمعته يفتي فيه
بمعنى الحديث (قال
الشافعي) وقلت له
ما كان من يفتي بالبصرة
يقول فيه قال ما أدري
قلت أفرأيت من غاب
عنه قوله من أهل
البلدان أيجوز لي أن
أقول على حسن الظن
بهم وافقوا حديث
رسول الله قال لا الآن
تعلم قولهم (قال
الشافعي) فقلت فقد

ولا يبعض عليهم وكذلك كان أقرعه لنسائه أن يقسم لكل واحدة منهن في الحضر فلما كان السفر كان منزله يضيق فيها الخروج بكلهن فأقرع بينهن فابتعن خرج سهمها خرج بها معه وسقط حق غيرها في غيبته بها فإذا حضر عاد للقسم لغيرها ولم يحسب عليها أيام سفرها وكذلك قسم خيبر فكان أربعة أحاسها لمن حضر ثم أقرع فأبهم خرج سهمه على جزء مجتمع كان له بكمالها وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره (أخبرنا) ابن عيينة عن اسماعيل بن أمية عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن المسيب أن امرأة أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن رجل عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الأنصار ما قال أوصي عنده وته فأعتق ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وما قال أعتق عندهم وته ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فخرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فذكر الحديث (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعتق رقيقه وفيهم الكبير والصغير فاستشار عمر رجلاً منهم خارجة بن زيد بن ثابت فأقرع بينهم قال أبو الزناد وحدثني رجل عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بينهم (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسراً فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة ويعتق وربما قال قيمة لا وكس فيها ولا شطط (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلاً أعتق ثلث رقيقه فأقرع بينهم أبان بن عثمان (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في زمان أبان بن عثمان أعتق رقيقاً له جميعاً لم يكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بذلك الرقيق فقسّموا أثلاثاً ثم أسهم بينهم على أيهم خرج سهم الميت فبعتهم فخرج السهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك ذلك أحسن ما سمعت (قال الشافعي) وبهذا كله أخذ وحديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول ابن عمر في العتق لا يختلفان في شيء حكى فيه ما ولا في واحد منهما وذلك أن المعتق أعتق رقيقه عند الموت ولا مال له غيرهم أن كان أعتقهم عتق بتمام حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد دلت السنة على معاني منها أن عتق البنت عند الموت إذا لم يصح المريض يموت فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق الثلث وأرق الثلثين استدلنا على أن المعتق أعتق ماله وماله غيره فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ماله ورد مال غيره كما لو كان الرقيق لرجل فباع ثلثهم أو وهبه فقسّمناهم ثم أقرعنا فأعطينا المشتري إذا رضى الثلث بحصصهم أو الموهوب له الثلث والشريك الثلثين بالقرعة إذا خرج سهم المشتري أو الموهوب كان له ما خرج عليه سهمه وما بقي لشريكه فكان العتق إذا كان فيما تحرى خروجاً من ملك كما كانت الهبة والبيع خروجاً من ملك فكان سبيلهم إذا اشتروا فيهم القسم (قال) ولو صح المعتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار ما كالههم غير ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أيموت منه أو يعيش وكذلك لو مات وهم يخرجون من ثلثه عتقوا كلهم فلما مات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصالة في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فإذا كان المعتق الشقص له في العبد إذا كان موسراً

فدفع العوض من ماله الى شريكه عتق عليه واذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشريك معه على ملكه وكل واحد من الحديثين موافق لصاحبه اذا عسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض يأخذه واذا أيسر المعتق تم العتق وكان لشريكه العوض فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق وكل واحد من الحديثين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان ابطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في حال عسرة المعتق ونفاذ العتق ان كان المعتق موسرا ثم ينفر حديث عمران بن حصين وابن المسيب بمعنى أحدهما أن عتق البتات عند الموت اذا لم يصح صاحبه وصية وأن الوصية تجوز لغير القرابة وذلك أن المالك ليسوا بذوي قرابة للمعتق والمعتق عربي والمالك عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم ان قول الله تبارك وتعالى الوصية للوالدين والاقر بين منسوخة بالمواريث والاخر أن الوصايا اذا جاوز بها الثلث ردت الى الثلث وهذا الحق في أن لا يجاوز بالوصايا الثلث وذلك انه لو شاء رجل أن يقول انما أأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد ولم يعلمه أنه لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع وارثا يعرف أو وصى بماله كله فحديث عمران بن حصين يدل على نجاسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة كلها في حديث عمران

(باب القرعة في المالك وغيرهم)

(قال الشافعي رضي الله عنه) كانت قرعة العرب قد احيوا عملونها من حوتة مستوية ثم يضعون على كل قدح منها علامة رجل ثم يحركونها ثم يقبضون بها على جزء معلوم فأقسمهم خرج سهمه عليه كان له (قال) وأحب القرعة الى وأبعدهما من أن يقدر المقرع فيها على الخيف فيما يرى أن يقطع رقعا صغيرا مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بندق طين مستوية لا تفاوت بينهما فان لم يقدر على ذلك الا بوزن وزنت ثم تستجف قلبا ثم تاتي في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا ادخالها في البندق ويعطى عليها ثوبه ثم يقال أدخل يدك فأخرج بندقه فاذا أخرجهما فضع اسم صاحبها ثم دفع اليه الجزء الذي أقرع عليه ثم يقال أقرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهمان شئ حتى ينفذ وهكذا في الرقيق وغيره سواء فاذا مات ميت وترك رقيقا قد اعتقهم كلهم أو اقتصر بعتقه على الثلث أو اعتق ثلثهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء جزوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهام فقبل أخرج على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه فان خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي الجزء الآخران فان أراد الورثة أن يقرع بينهم فكانا اثنين كتبنا اسميهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأقسمهم خرج سهمه فهو له والباقي للثاني فان كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما فأقسمهم خرج سهمه على الرقيق أخذ جزء الذي خرج عليه وان كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين الذين بقيار قيقين واستأنفنا قسمهم ثم أقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة وان خرج سهم الرق أولا على جزء رقوا ثم قبل أخرج فان خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث وان خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث وان اختلفت قيمهم جهدا فاسمهم على تعديلهم فضم القليل الثمن الى الكثير الثمن حتى يعتدوا فان لم يعتدوا التفاوت قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الواحد جزأ والاثنين جزأ والثلاثة جزءا ثم أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك ان خرج سهم الاثنين أو الثلاثة وانما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمهم أو اختلفت وان كان الواحد قيمته مائتين والاثنان قيمتهما مائتين والثلاثة قيمتهما مائتين فخرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف العبد وبقي نصفه والجزآن رقيقا فان خرج العتق على الاثنين عتقا ثم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة

زعمت أن الناس كلهم تركوا القول بحديث رسول الله في المصراة وزعمت على لسانك أنه لا يجوز لك ما قلت ولم يحصل في يدك من الناس أحد تسميه غير صاحبك وأصحابه (قال الشافعي) وقلت له وهل وجدت لرسول الله حديثا يثبت به أهل الحديث يخالفه عامة الفقهاء الا الى حديث لرسول الله مثله قال كنت أرى هذا قلت فقد علمت الآن أن هذا ليس هكذا قال وكنت أرى حديث جابر أن معاذا كان يصلي مع النبي العتمة ثم يأتي بني سلمة فيصلي بقومه العتمة هي له نافلة ولهم فريضة فوجدنا أصحابكم المكين عطاء وأصحابه يقولون به ووجدنا وهب بن منبه والحسن وأبا رجا والعطاردي وبعض مفتي أهل زماننا يقولون به قلت وغير من سميت قال أجل وفي هؤلاء ما دل على أن الناس لم يجمعوا على تركه قلت له ولقد جهدت منذ لقيتك وجهدا أن نجد حديثا واحدا يثبت به أهل الحديث خالفته العامة

فما وجدنا الا أن
يخالفوه الى حديث
رسول الله فذكر حديثا
قلت أثبت هو قال لا
فقلت ما لا يثبت مثله
فليس بحجة لاحد ولا
عليه قال فكيف نرد
صاعا من تمر ولا نرد ثمن
البن قلت أثبت هذا
عن النبي قال نعم قلت
ومأثنت عن النبي صلى
الله عليه وسلم فليس فيه
الا التسليم فقولا وقول
غيره فيه لم وكيف خطأ
قال بعض من حضره نعم
قلت فدع كيف اذا قررت
أنها خطأ في موضع فلا
تضعها الموضع الذي هي
فيه خطأ قال بعض من
حضره وكيف كانت
خطأ قلت ان الله تعبد
خلقه في كتابه وعلى
لسان نبيه صلى الله عليه
وسلم بما شاء لا معقب
لحكمه فعلى الناس
اتباع ما أمروا به وليس
لهم فيه الا التسليم
وكيف انما تكون في
قول الأديب بن الذين
يكون قولهم تبعا لا
متبوعا ولو جاز في القول
اللازم كيف حتى
يحمل على قياس أو
فطنة عقل لم يكن للقول
غاية ينتهي اليها واذا لم
يكن له غاية ينتهي اليها

يبدأ بتجزئتهم أثلاثا فأيهم خرج سهمه بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث وورق ما بقي منه ومن غيره وان بقي من
الثلث شيء يسير فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه ما بقي من حصة العتق وان خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا
لا يخرجون معاجزوا ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق عتق كله فان خرج سهم العتق على
واحد عتق كله أو ما حل ما بقي من العتق منه فان عتق كله وفضل فضل أقرع بين الذين بقوا معه في جزئه لان
العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا يخرج القرعة أبدا من سهم الذين خرج لهم سهم العتق
أولا حتى تكمل فيهم الحرية فان عتق واحد منهم ثم أقرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أقرع بينهما
أيضا فأيهما خرج سهمه في العتق عتق أو عتق منه ما حل الثلث فان عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما حل
الثلث من الباقي منهما واذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأقرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم ولهم عدد
لا يحتملهم الثلث أقرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فاعتق من خرج سهمه منهم فان بقي من العتق شيء
أقرع بين من بقي من الجزء خاصة لان الجزء من الاثنين عادر فيقا ولا يخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولا
سهم العتق حتى يستوظف الثلث أو يفضل فضل من العتق فيكون الجزء الباقيان فيه سواء بتبدأ القرعة
بينهم فيجزون أثلاثا فان لم يكن الباقيون رقيقا الا اثنين أقرع بينهما فأيهما خرج له سهم العتق عتق منه بقدر
ما بقي من العتق وأرق ما بقي ولا تبدأ القرعة بينهم أبدا الا على تجزئة ثلاثة أجزاء ما أمكن ذلك وان كان
المعتقان اثنين لا مال له غيرهما فهذا لا يمكن فيهما التجزئة فيقرع بينهما فأيهما خرج سهم العتق عتق منه
ما حل ثلث المال فان خرج على قليل القيمة فاعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي ما بقي من الثلث
ورق ما بقي منه وان كانوا ثمانية قيمتهم سواء فقيمهم قولان أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم ثم يقرع بينهم فان
خرج سهم الواحد أو الاثنين عتق ثم جرى الباقيون كذلك فأعيد فيهم سهم القرعة فأيهم خرج سهمه عتق منه
ما حل الثلث فان خرج سهم اثنين ولا يحتملهم الثلث أقرع بينهما فأيهما خرج له العتق عتق ورق الباقي فان
عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ما حل الثلث منه وكان ما بقي رقيقا ومن قال هذا القول أشبه أن
يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لانه لا يعتق اثنين ويرق أربعة الا والاثنان الثلث
كاملا لا زيادة فيه ولا نقص وان كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم ثم أقرع بينهم حتى يستكمل الثلث والقول
الثاني أن يجزئهم ثلاثة أجزاء فان كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد الى اثنين منهم فان خرج له سهم العتق
أقرع بينهم فاعتق من خرجت قرعته بكامله وكان ما بقي من العتق فيمن لم يخرج سهمه وهذا القول أصح
وأشبه بمعنى السنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء وهذا القول موافق للحديث
اختلفت قيمهم أو لم تختلف وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصة من القرعة فاذا صارت على الثلاثة
أعدت عليهم القرعة فان وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقين من السبعة اختلفت
قيمهم أو اتفقت وكذلك ان كانوا ثمانية أو أكثر ولا يجوز عندي أبدا أن يقرع بين الرقيق قولا أو أكثر
الا على ثلاثة أسهم وذلك أنه لا يعدو الرقيق الذين أقرع بينهم أن تكون قيمهم سواء أو ضم الاقل ثمنا الى الأكثر
حتى اذا اعتدلت قيمهم فهو كما أقرع بينهم على ثلاثة أسهم وقد كان يمكن فيهم كانت قيمهم سواء أو مختلفة أن
يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة فاذا خرج سهم واحد اعتقه ثم أعاد القرعة على من بقي حتى
يستوظف الثلث وكان ذلك أحب الى الرقيق لانه ان يقرع على الخمسة الباقين مرتين أحب اليهم من أن يقرع
بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث لا ضرر فيها على الورثة لانه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث الا الثلث فلما
أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على ثلاثة أسهم لم يجز أن يقرع بينهم الا على ثلاثة أسهم وان اختلفت قيمهم
وعدهم والله تعالى أعلم ولو جاز اذا اختلفت قيمهم جاز اذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق
كما يقرع على قدر عدد الورثة ولكن القرعة بين الرقيق للعتق والورثة للقسمة قد تختلف في موضع وان اتفقت

بطل القياس ولكن
القول قولان قول
فرض لا يقال فيه كيف
وقول تبع يقال فيه
كيف يشبه بالقول الغاية
«قال الربيع» والقول
الغاية الكتاب والسنة
(قال الشافعي) قلت
له هل تعلم في قضاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الخارج بالضمنان معنى
الاثنين قال ما هما قلت
ان الخارج حادث بعمل
العبد ولم يكن في ملك
البائع ولم يكن له فيه
حصه من الثمن فلا يجوز
لما كان هكذا في ملك
المشتري أن يكون الا
للمشتري وانه صلى الله
عليه وسلم قضى به للمالك
ملكاً صحيحاً (١) قال
لا قلت فانك لما فرغت
خالفت بعض معناهما
معاً قال وأين خالفت
قلت زعمت أن خارج
العبد والامة وخدمتهما
وما ملكا بهبة أو وصية
أو كنز وجداه أو غيره من
وجوه المالك يكون لسيده
الذي اشتراه ودلس له فيه
بالعيب وله رده والخدمة
وما ملك العبد بلا خارج

في غيره فان قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يضم القليل الثمن الى كثيره أفرأيت اذا فعلت هذا في
العتق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة قلنا بالقيمة قيل فان اختلفت قيمهم فكان ما بقي منهم متباين
القيمة ففي عبد ثمن ألف وعبد ثمن ثمانمائة والورثة رجلان قيل يقرع بينهم فان خرج سهم الاول على
الواحد رد على أخيه مائتين وخمسين وان خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين وان قال
صاحبه ليس عندى أخذ العبدين وكان شريكه في العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي نصف
ميراث الميت وذلك أن يكون له ربع العبد ولأخيه ثلاثة أرباعه وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض
وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيها قول آخر يصح أن تنظر قيمهم وإذا كانت كما وصفت قيل للورثة ان
أحببتم أن يقرع على ما وصفتنا فأبكم خرج سهمه على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة وأبكم خرج على
قليل الثمن أخذ ما بقي من القيمة فان رضوا معاً بهذا أقرعنا وان لم يرضوا قلنا أنتم قوم لكم ما لا يعتدل في
القسم فكأنكم ورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موار يشكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببتم أو تبيعوا فتنقسموا
الثمن ولا نسكركم على البيع وبهذا أقول فان قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق فاذا خرج سهم الكثير الثمن
عتق كله وصار عليه ما بقي ذنباً للورثة ان رضى ذلك العبد قيل لا يشبه الرقيق الورثة لان الرقيق لا مال لهم
ولو كان لهم مال كان لما لكهم فلا يجوز أن يخرج عبد ابقى فيه نصفه رقيقاً الى الحرية وأحيل عليه وارثاً
ما لكاه بدين اعله لا يأخذه أبداً غير رضاه وأنا لو خالفت حديث عمران بن حصين وابن عمر وابن المسيب
عن النبي صلى الله عليه وسلم ودخلت في الاستسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فان قيل فكيف
يخطئه من قال هذا القول قيل انما يقسم على الورثة بالقيم ويراد عليهم ويرادون برضاهم فاذا أسخطوا أشرك
بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما احتمله بالقيمة والعبد لا أموال لهم يرضون بأن يعطوها ونحن لا نجبر
من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئاً ويعطى معه أو يعطى الا برضاه وانما يقسم الرقيق بالقيمة
ما اعتدلت القيمة بالقيمة فاذا اختلفت أقرع بينهم ثم أعتق بالقيمة حتى يستوظف الثلث فان كانوا ستة قيمهم
سواء وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحراراً جزئاً ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم فاذا خرج سهم الحر على حر أقرع
بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد ويعتق الباقيون والجزآن اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران
وسواء في القرعة الرقيق الذين أعتقهم عتق بتات في مرضه ثم مات والذين أعتقهم بعد موته اذا كان الرقيق
معتقين عتق بتات معاً وكانوا معتقين بعد الموت معاً ولو كان له رقيق قد أعتقهم عتق بتات في مرضه
وأخرين أعتقهم بعد موته بدئ بالذين أعتقهم عتق البتات حتى لا يبقى منهم أحد فان لم يفضل من الثلث
شيء لم يعتق من الذين أعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعقدهم وان فضل عن المعتقين
عتق بتات من الثلث شيء أقرع بين المدبرين والموصى بعقدهم فأعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت
في القرعة قبل هذا وانما سقينا بين المدبرين والموصى بعقدهم أنه كان له في المدبرين الرجوع وأنه لا تجرى
فيهم حرية الا بعد موته وخروجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعقدهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء
لا يختلفون عندنا لان كليهما يعتق بالموت ويرق ان أحب صاحبه في حياته ولورجع في المدبرين والموصى
بعقدهم قبل يموت كان ذلك له

(باب عتق المساكين مع الدين)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فاذا كان على الميت دين يحيط بماله بيع الرقيق ولا يعتق منهم أحد
ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزئ الرقيق أجزاء ثم كتب بسهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه فان
كان الدين ثلثاً كتب الدين سهماً والعتق سهمين ثم أقرع بينهم فأبهم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق

(١) لعله قال نعم الآن
يكون في الكلام سقط
تأمل

غير الخراج فاذا قيل لا
لم يجعل ذلك له وهو غير
الخراج والخراج يكون
بعمله وما وهب له يكون
بغير عمله ولا يشغله عن
خدمته فقلت لانه حادث
في ملكه ليس مما انعقدت
عليه صفقة البيع
وزعمت أن ألوان الماشية
وأنتاجها وصوفها وعر
النخل لا يكون مثل
الخراج لان هذا شيء
منها والخراج ليس من
العبد وتعب العبد
بالخراج أكثر من تعب
الماشية بالبن والصوف
والشعر أو خذ منها
وكلاهما حادث في ملك
المشتري وزعمت أن
المشتري اذا كان جارية
فأصابها لم يكن له ردها
فقيل أو تنقصها الاصابة
قال لا فقيل الاصابة
أكثر أو يجد ألف دينار
ركازا فياخذها السيد
وكلاهما حادث في ملكه
فقلت فلم فرقت بينهما
قال لانه وطئ أمته فقلت
أولست أمته حين يردّها
قال بلى قلت ولولا أنها
أمته لم يأخذ كنزا
وجدته قال نعم قلت فما
معنى وطئ أمته وهي
عندنا وعندك أمته
حتى يردّها قال فروينا
هذا عن علي قلت أثبت

فباعون فيوفى ما عليه من دينه وان وقع على جزء وكانوا أكثر من دينه أفرع بينهم بالعتق والرق فأيهم خرج
عليه سهم الرق بيع فيه فان بقي منه شيء جزئ الباقي منهم مع الباقي ثم استوفى بينهم القرعة كأنه لم يترك
غيرهم وان خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه بيعوا ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه
وهكذا ان كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ بأبداسهم الرق فان
قال قائل كيف أفرعت بالعتق والرق ثم بيعت من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعتق من خرجت له قرعة العتق
قيل له ان الدين أولى من العتق فلما كانوا مستوين في العتق والرق لم أميز بينهم الا بالقرعة فاذا خرجت قرعة
الرق برئ من خرجت قرعته بثبوت الرق من العتق فبعته وكان من بقي مستوين في العتق والرق للورثة فأعدت
القرعة بينهم فن خرجت له قرعة العتق عتق ومن خرجت عليه قرعة الرق رق فان ترك عبدا واحدا اعتقه
وعليه دين بيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما بقي منه ورق ثلثه ولو أعتقهم بعد قضاء دينه ولم أعلم عليه
دينا غير الذي قضيت به فأعتقت ثلثهم ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم وبعته في الدين عليه وكذلك
أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم اذا اغترقه الدين فان قال قائل كيف ترد الحكم وقد
كان صوابا قلت كان صوابا على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا أولا به على غير ما حكمنا
به رددناه ولم نرد الظاهر الباطن مغيب وانما رددنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق منه ولو كان الذي ظهر عليه
من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فأفرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العتق وبدأت بقرعة العتق فأيهم خرج
عليه رددت عتقه وبعته أو بيعت منه ما يقضي به دين الميت فاذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كأي كنت
أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعت الى الورثة أربعة قيمتهم مائتان ثم ثبت على الميت مائة دينار فان كان الوارث
واحدا فاختار اخراج المائة فأخرجها نقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق الذين عتقنا ما زاد على الثلث
ثم أفرعت بينهم سهم الرق وسهم العتق فأيهم خرج عليه سهم الرق أرفقت منه ما جاوز الثلث وذلك أنهما
عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلث دينار والذين لهم الدين خرج لهم
سهم العتق بكامله حرا وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حرا وبعضه مملوكا فاعتقنا منه ما بقي من ثلث مال
الميت وذلك ستة عشر سهما وثلثا سهم من خمسين سهما وان كان الورثة اثنين فصاعدنا نقصنا قسم الاربعة
الاسهم وبعنا منهم حتى يوفى الغريم حقه ثم عدنا بالقرعة في الرق والحرية على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا
القسم بين الورثة على من بقي ممن كان في أيديهم من الرقيق وعلى من بقي من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم
فقسمناهم قسما مستأنفا بالقيمة وكلما ظهر عليه دين صنعناه كما وصفت من نقض القسم وغيره في المسئلة
قبل هذا ولولم يظهر عليه دين ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقضنا القسم وعدنا على
العتق فنقصنا بعضه بالقرعة لان ثلث مال الميت نقص ولو استحق أحد العبيد الذين عتقنا في الآخر حرا
وأقرعنا بين الذين في أيدي الورثة فأعتقنا ممن خرجت له قرعة العتق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم
فاستأنفناه جديدا

(باب العتق ثم يظهر للميت مال)

(قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أرفقنا ثلثهم وأعتقنا الثلث ثم ظهر له مال يخرجون معافيه من الثلث
أعتقنا من أرفقنا منهم ودفعنا الى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا الى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك
اياهم وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأيدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بتات أو قبل موت المعتق
عتق تديرا أو وصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه ويحسب الرقيق وما أخذ مما في أيديهم من المال ثم يعتق منهم
ثلث جميع ما ترك الميت فان اكتسب الرقيق المعتقون عتق بتات بعد العتق وقبل القرعة مالا أو وهب

عن علي فقال بعض من حضره من أهل الحديث لا قال فروينا عن عمر بن عبد العزيز عن عمر قال قلت أثبت عن عمر قال بعض من حضره لا قلت فكيف يحتج بما لم يثبت وأنت تخالف عمر لو كان قاله قال أفليس يقبح أن يرد جارية قد وطئها بالملك قلت أيقبح لو باعها قال لا قلت فإذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم رد العبد بالعيب والامنة عندنا وعندك مثل العبد وأنت ترد الامنة ما لم يطأها فكيف قلت في الوطء خاصة وهو لا ينقصها لا يردّها إذا وطئها من شراء مرة أو مرتين قال ما انتفع به منها وهو ينتفع منها بما وصفت ويردها معه قال فمن أحمأنا من وافقك على أن يرد الجارية إذا وطئت إذا كانت ثيباً وخالفك في نتاج الماشية فقلت الحجة عليه الحجة عليك

(باب كسب الجحام)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا

لهم أو أفادوه بوجه أو الرقيق الموصى بعقدهم بعد الموت بتديراً وغيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم ثم نظر إلى ما ترك الميت فإن ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عتقوا كلهم وكان لكل واحد منهم ما أفادوا كتسب لا يحسب من ميراث الميت وإن لم يحسب فكان الرقيق لا يخرجون معاً من ثلث مال الميت فأحصى مال كل واحد منهم ووقف ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت فكان الميت ترك ألفاً ورقيقاً يسوون ألفاً وكان من يعتق من الرقيق ثلثهم وذلك ثلث مال الميت كاملاً فأقرعنا بينهم فأعطينا ثلثهم وخليئنا بينهم وبين أموالهم لأنها أموال اكتسبوها وهم أحرار وأرقنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في أيديهم مما أفادوا واكتسبوا فكان مائة اكتسبها مملوك كان فزاد مال الميت فأقرعنا بين المالك الباقي حتى نستوظف ثلث مال الميت فأى ماله خرج عليهم سهمهم العتق عتق كله أو عتق منه ما حل ما بقي من الثلث وإذا عتق كله انبغى أن أرجع إليه ماله الذي دفعته إلى الورثة وإذا دفع ذلك إليه فكان ذلك ينقص مال الميت حتى لا يخرج من الثلث حسب ماله وقيمه ثم أعنتق منه بقدر ما عتق ودفعت إليه من ماله بقدر ما عتق منه فإن عتق نصفه أعطيته نصف ماله أو ثلثه أعطيته ثلث ماله فكان موقوفاً في يديه يأكله في يومه الذي يفرغ فيه لنفسه من خدمة ماله وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص

(باب كيف قيم الرقيق)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان الرقيق أعتق أو عتق ببات في مرض المعتق أو رقيقاً أعتقوا بتديراً أو وصية فبات المدبر أو الموصى ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة أو نقصان فالقول في قيم الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك وذلك أن الرقيق الذين عتقوا عتق ببات كان العتق لهم تاماً لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث ووقع على جاعتهم انما يردون بأن لا يدع الميت ما لا يخرجون به فيردون أو يرد منهم من ردوا فأتى عتق بعضهم ورد في بعض فأنما أعتقوا بالعتق المتقدم في حياة المعتق لأن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كانهم عتقوا يومئذ ولا أن القرعة أوقعت لمعتق عتقاً لم يكن له ولا زادته مالم يستوجب انما فرقت بين العتق والرق فأما زيادة في شيء بأمر لم يكن فلا ولكنه تمييز بين من يرق ويعتق ممن وقع له العتق بالقول المتقدم فإذا كان هذا هكذا انبغى أن تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المدبرون والمعتقون بوصية فقيمهم يوم يموت الميت لأنه وقع لهم يومئذ ومن قال هذا القول انبغى أن يقول إن كان المعتقون أماء أو كان فيهم أماء حبالي قومهم حبالي فإن استأخرت قيمتهن إلى أن يلدن فقيمتهن حبالي وأيتهن عتقت فولد حراً معها لأنها لما وقعت لها القرعة وهى حامل فكان حكم جملها حكمها يعتق بعقدها ويرق برقها ولو كان زايلاً قبل العتق كان حكمه غير حكمها وهكذا كل من رق من رق معها ولدها لا حكم للولد إلا حكم أمهاتهم ولو ولدت بعد العتق وقبل القرعة ثم عتقت كان ولدها أحراراً مثلها ولو ولدت قبل عتق عتق ببات كان ولدها كغيره من رقيق سيدها وما كان في أيدي هؤلاء الرقيق المعتقين عتق ببات عند الموت أو المعتقين بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على المعتقين فهو كله مال تركه الميت فيؤخذ فيكون ميراثاً كما ترك من مال سواء وكذلك أرش كل جناية جنيت على أحد منهم قبل وقوع العتق (٣) وإن لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما وهب لهم أو صار لهم من أجرة ومهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق لمالكه ولو زوج أمة منهم بمائة دينار فلم يدخل بها الزوج حتى أعتقها فالمائة للسيد إذا دخل بها أو مات عنها والمائة وجبت بالعقد كاملة وهى مملوكة إلا أن يطلق فيكون له أن يرجع بنصف المائة ويكون الخمسون للسيد (قال) وما أفاد العبيد المعتقون والاماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأرش جناية وغير ذلك وقف ومنعوه

(٣) قوله وإن لم يوجد الخ لعله دون ما لم يوجد الخ فخر رتبته مع صحته

سفيان بن عيينة عن
 الزهري عن حرام بن
 سعد بن محيصة أن
 محيصة سألت النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كسب
 الجحام فنهأ عنه فلم يزل
 يكلمه حتى قال له
 أطعمه رقيقك وأعانه
 ناضحك * أخبرنا
 مالك عن الزهري
 عن ابن شهاب عن حرام
 ابن سعد عن أبيه أنه
 استأذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في إجارة الجحام
 فنهأ عنها فلم يزل يسأله
 ويستأذنه حتى قال له
 أعلفها ناضحك ورقيقك
 * حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن حميد
 عن أنس قال حججنا أبو
 طيبة رسول الله فأمره
 بصاع من تمر وأمر أهله
 أن يخففوا عنه من
 خراجهم * وأخبرنا
 عبد الوهاب بن عبد
 المجيد عن حميد عن
 أنس أنه قيل له احتجج
 رسول الله قال نعم حججه
 أبو طيبة فأعطاه صاعين
 وأمر مواليه أن يخففوا
 عنه من ضريته وقال
 إن أمثلي ما تذاوitem
 به الجحامة والقسط
 البحرني لصبيانكم من
 العذرة ولا تعذبوهم

فإن خر جوامن الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا وأفادوا أو صارت لهم بأي وجه ما كان أموال
 أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أقروا بينهم فأيهم
 وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام بها في عتق البنات أو موت المعتق
 بموته وصار من ماله رقيقاً فأخذ ما في أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرش الجنابة ومهر المنكوحه
 وغيرها مما ملكوه فإذا أخذ فقد زاد مال الميت وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما جل ثلث الزيادة
 من الرقيق فعليها نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والاقتراع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق
 أعتقناه أو ما جل ما بقي من ثلث مال الميت وصار ما بقي من الرقيق وما بقي من أحدهم إن عتق بعضه بماله
 فإن أراد الورثة أن يقتسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كأننا وجدنا مال الميت زاد ما في أيدي العبيد والأماء
 الذين خرج عليهم الرق ألفاً وما تين فكان ثلث مال الميت منها أربع مائة دينار وقيمة الرقيق الذين أعتقهم
 الميت ألفاً فصارت لهم من العتق الجحاشان على معنى وذلك أننا نقرع بينهم فإن خرج سهم العتق من الرقيق
 على واحد قيمته أربع مائة ولم يكن كسب شيئاً أخذ من يده عتق ورق من بقي وصح المعنى فإن خرج سهم
 العتق على واحد قيمته أربع مائة أو وقعنا له العتق وإذا نظرنا فكننا قد أخذنا من ماله شيئاً كان علينا أن نرده
 عليه فكأننا أخذنا من كسبه أربع مائة فإذا أردنا ردها عليه وجدنا مال الميت ينقص فينقص عتقهم فنقف
 الأربع مائة ونعتق منه ثلث ثمانمائة فيكون ثلثه حراً وثلثه مملوكاً ثم يكون له ثلث أربع مائة ثم نزيد في العتق
 بقدر ثلثي أربع مائة فإذا تم زدناه في العتق شيئاً ثم ردناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه
 وماله بقدر ما يعتق منه إن عتق ثلاثة أربع مائة صيرنا إليه ثلاثة أربع مائة ثم ردنا ما بقي من كسبه ميراثاً
 للوارث وهذا من الدور وأصل هذا أن ننظر أبداً إلى الرقيق إذا عجز ثلث مال الميت فأعتقت نصفهم بالقرعة
 ثم زاد مال الميت بأي وجه ما كان فأحسب ثلث الزيادة ثم أعتق من بقي من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد
 مال الميت

﴿ باب تبدل بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة ﴾

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامي هذا حر لوجه الله ثم قال بعد وغلامي
 هذا حر ثم قال بعد لا آخر ذلك وليس له مال غيرهم وقفنا أمرهم فإن مات أعتقنا الأول فإن كان الثلث كاملاً
 عتق كله وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما جل الثلث دون ما بقي والعبدان معه وإن كان أقل من الثلث
 عتق كله وعتق من الثاني ما جل الثلث فإن خرج الثاني من الثلث فهو حر كله وإن خرج من الثلث وبقي
 فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث ولو كانوا أربعة فأكثر والمسئلة بحالها كان القول كما وصفت فإن
 قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو أدامت أو كان الرابع مديراً كان القول فيها كما وصفت وبدى عتق البنات
 لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير أو وصية والتدبير وصية لأن له أن يرجع فيه ما كان حيوانه
 لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق بنات عتق من المديراً أو ممن أوصى بعتقه
 ما جل الثلث ورق ما بقي وكذلك لو قال سالم حر وغانم حر وزياد حر وقفنا عتقهم فإذا مات بدأنا بالسالم لأن
 الحرية قد كانت وقعت له قبل غانم إن عاش فإن فضل فضل عتق غانم فإن فضل فضل عتق زياداً وما جل الثلث
 منه وإذا بدى عتق بعضهم على بعض عتق البنات كان كما وصفت لك بالقرعة إذا كان تبدلته لأن عتق كل واحد
 منهم يقع بالكمال على معنى إن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث إن مات المعتق وما جنى على الرقيق بعد
 وقوع العتق وقبل القرعة من جنابة فهي موقوفة حتى يقرع بينهم فأيهم خرج سهمه كان جراً وكانت الجنابة
 عليه كالجنابة على الحر وموقوفة وما أصاب في تلك الحال من حد فإذا خرج سهمه حذفيه حد الأحرار فإذا

بالغمر * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أنس بن سيرين عن ابن عباس * أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجهم رسول الله وقال للحجاء أشكموه (قال الشافعي) ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا أنه قد أُرخص لمحيصة أن يعلفه ناضجه ويطعمه رقيقه ولو كان حراما لم يجز رسول الله والله أعلم لمحيصة أن يملك حراما ولا يعلفه ناضجه ولا يطعمه رقيقه ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام ولم يعط رسول حجامة على الحجة أجرة إلا لأنه لا يعطى إلا ما يحل له أن يعطيه وما يحل للمالكه ملكه حل له ولن أطعمه إياه أكله قال فان قال قائل فما معنى نهى رسول الله وأرخصه في أن يطعمه الناضج والرقيق قيل لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دنيا وحسنا فكان كسب الحجامة دنيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي

شهد في تلك الحال وقفت شهادته فإذا عتق جازت وماورث في تلك الحال وقف فإذا خرج سهمه فكالحر لا تختلف أحكامه ويجزى الولاء ويرث ويرث لما وصفت من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق البنات والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية وهكذا ان جنوا وقفت جنائتهم فأيهم عتق عقلت عنه عاقلته من قرابته فان لم يحتملوا فواليه وأيهم رق جنائته جنائية عبدي بخير سيده بين أن يفديه أو يباع منه في الجنائية ما تؤدي به أو تأتي على جميع ثمنه (قال) ولو كان الجاني بعض هؤلاء المعتقين فعتق بالقرعة نصفه قيل لما لكه ان شئت فاقصد النصف الذي تملك بنصف أرش الجنائية تاما والابيع عليك ما تملك منه حتى تؤدي نصف جميع الجنائية فان كان في نصفه فضل عن نصف الجنائية يبيع بقدر نصف الجنائية إلا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من ثمنه وكان ما بقي من نصف الجنائية في مال ان اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته وما بقي دين عليه متى عتق أتبع به فان أعتق ثلاثة بمال ليس له مال غيرهم ومات فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد أو اثنان أقرع على الموتى والاحياء فان خرج سهم الحى حرا عتق وأعطى كل مال أفاده من يوم تكلم سيده بالعتق وكان المبتان رقيقين ان كانت قيمتهما سواء فان كان للميتين مال أحصى فكانت مائتا ألفا كسبها بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما مائة فزاد مال الميت فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما فحسبنا كم يعتق منه بتلك الخمسمائة التي كانت للمستفيد كانه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدرهم التي كسبها بعد عتق سيده فاعطيناه ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلثا درهم وبقي ثلثاها وهو ثلثا مائة وثلاثة وثلاثون وثلث فردناه في مال الميت فكنا اذا زدناه في العتق رجوع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فانتقمنا من العتق (قال) أبو يعقوب يقدر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت لان ذلك انما يحسبه نصيب حرة فهو له دون السيد (قال الشافعي) وقال بعض من ينسب إلى العلم في الرقيق يعتقون فلا يحملهم الثلث يقومون يوم يقرع بينهم ولا أنظر إلى قيمهم يوم يكون العتق لان العتق انما يقع بالقرعة كانه ذهب إلى أنه اذا لم يدرا أيهم عتق ولا أيهم رق وليست في واحد منهم حرية تامة انما تتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقا وأخذ ماله وورثة سيده فأقرع بين الاحياء كانه لم يدع رقيقا غيرهم (قال الشافعي) واذا كان العبد بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففهيها قولان أحدهما أنه يوقف عتقه فان وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وبان عتقه بالدفع (قال) وسواء في العتق العبد والامة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول انبغى أن يقول لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فممن أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فبين في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعتق بالقول اذا كان له مال والقيمة في ماله وان لم يرش شركاؤه بالعتق استدلنا على أن عتقه اذا كان ذامال ودفعت قيمته اخراجه من أيدي مالكيه معه أحبوا أو كرهوا فاذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للعتق والغرم لازم له في قيمة ملك شركائه من العبد فاذا كان هذا هكذا فلو أعتق واحد من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لانه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن ويقال لك الثمن فان شئت فخذ وان شئت فدعه والولاء للذين سبقا بالعتق ولو أعتق جميعا معا لمهم ما العتق وكان الولاء لهما والغرم لشريل ان كان معهما عليهما سواء فأما اذا تقدم أحد المعتقين من موسر فالعتق تام والولاء له وما كان من عتق بعده فليس بجائر وهو عتق مالا يملك وان كان أحد شركائه غائبا تم العتق ووقف حقه حتى يقدم أو يوكل من يقبضه فان أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسرا فهو حر وله ولاؤه ويبطل عتق الحاضر لانه أعتق حرا وان كان معسرا

هي أجل فلما زاد فيه
أمره أن يعلفه ناضحه
ويطعمه رقيقه تنزيها
له لا تحريم عليه (قال
الشافعي) رضى الله
عنه وقد روى أن رجلا
ذا قرابة لعثمان قدم
عليه فسأله عن معاشه
فذكر له غلة حرام
وكسب حرام أو حرامين
فقال ان كسبك لو سخر
أو قال لدني أو قال لدنس
أو كلمة تشبه ذلك

(باب الدعوى والبيئات)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن ابن أبي
مليكة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال البيعة
على المدعى (قال
الشافعي) وأحسبه
ولا أثبتة قال واليمين على
المدعى عليه * أخبرنا
عبد الله بن الحرث عن
سيف بن سليمان عن قيس
ابن سعد عن عمرو بن
دينار عن ابن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى باليمين مع
الشاهد قال عمرو في
الاموال * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا

عتق نصيبه منه وله ولاؤه وعتق الباقي على الحاضر وضمن لشريته قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف
العتق منه ما فان كان الأول موسرا دفع ثمنه وعتق عليه وكان عتق الآخر باطلا وان كان معسرا عتق على
الثاني نصيبه فان كان موسرا عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق
للاول والثالث وللاخر الثلثان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جعل على الذي يعتق نصيبه في عبد أن
يعتق عليه كاه اذا كان موسرا مدفوعا من ماله الى شركائه قضى على العتق الآخر بذلك والقضاء بقليل الغرم اذا
أعتق أولى من القضاء بكثيره أو في مثل معناه وفي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فكان له مال يبلغ
قيمة العبد قوم عليه دلالتان احدهما أن على المرء اذا فعل فعلا يوجب لغيره اخراج شيء من ماله أن يخرج منه
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل الا أن يكون لا مال له غير قيمة العبد فأما في مال الناس فهذا صحيح وقد
يحتمل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله ويحتمل أن يفرق بينه والقول الثاني أني أنظر الى المعتق شركاه
في عبد فاذا كان حينئذ موسرا ثم قوم عليه بعد ما أعسر كان حرا وأتبع بما ضمن منه ولم ألتفت الى تغير
حاله انما أنظر الى الحال التي وقع عليه فيها الحكم فان كان ممن يضمن ضمن وهذا القول الذي يصح فيه القياس
ولو أعتق عبدا قيمته ألف ولم نجده حين أعتق الا مائة أعتقنا منه خمس النصف فعتق نصفه وعشره وكان ما بقي
منه رقيقا وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للمعتق ورق ما بقي منه مما لم يحتمله
ماله ولو أعتق رجل شقصا من عبد في صحته ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله اذا كان العتق
وهو موسر لان يخرج من ماله لانه وجب عليه بأن يكون موسرا واجدا المال يدفع يوم أعتق ولا يمنع الموت
من حق لزمه في الصحة كما لو جنى جناية ثم مات لم يمنع الموت من أن يحكم به في ماله أو على عاقبته وسواء أخرج ذلك
أو قدم وكذلك لو كان العبد له خالصا فاعتق بعضه ثم مات كان حرا كله بالقول المتقدم منه ولو لم يدع مالا غيره
لان العتق وقع في الصحة وهو غير محجور عن ماله ومتى أعتق شركاه في عبد وكان له مال يعتق منه قوم عليه
يومئذ ودفع اليه قيمته وعتق كله فان أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما يملك المعتق وان أيسر
بعد ذلك لم يقوم عليه وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله انما أنظر الى الحال التي يعتق بها فان كان موسرا دافعا
عتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر وان لم يكن
دافعا اذا كان موسرا يوم أعتق وان كان غير موسر دافع لم يعتق لانه يومئذ وقع الحكم وان أيسر بعده وذلك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال في المعتق شركاه في عبد ان كان موسرا قوم عليه قيمة عدل فأعطى
شركاه حصصهم وعتق عليه والافقد عتق منه ما عتق وانما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق بعثق شريكه
بأن يكون شريكه موسرا دافعا لقيمته وهذا في قول من قال لا يعتق الا بالدفع والقول الآخر ان يعتق باليسر
وان لم يكن دافعا بأن يكون موسرا غير دافع واذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمرين اليسر والدفع لم يجز أن
يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول محمد من قاله مذهبا وأصح في القياس أن ينظر الى المعتق حين يقع العتق
فان كان موسرا بقيمته فقد وقع العتق وضمن القيمة وان أعدم بعد أتبع بالقيمة ولو كانت المعتقة جارية حبلى
يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولدت قوم حبلى وعتق ولدها معها لانها كانت حبلى يوم أعتقت فبعثق ولدها
بعثقها ويرقون برقها ليس بمنفصل عنها ولو زعمت أن العتق انما يقع يوم يكون الحكم انبني أن لا يعتق الولد
معها لانه لم يعتق الولد الا ترى أنه لو أعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها انما يعتق ولدها بعثقها اذا
كانت حبلى فاما اذا ولدت فحكم ولدها حكم ولدها غيرها

(عتق الشريك في المرض)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا أعتق شركاه في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بقات ثم مات

ابراهيم بن محمد عن
ربيعه بن عثمان عن
معاذ بن عبد الرحمن
التميمي عن ابن عباس
ورجل آخر سماه لا
أحفظ اسمه من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى باليمين
مع الشاهد * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
عبد الوهاب عن يحيى
ابن سعيد عن بشير
ابن يسار عن سهل بن
أبي حمزة أن عبد الله
ابن سهل ومحيصة بن
مسعود خرجا إلى
خبر ففترقا لحاجتهما
فقتل عبد الله بن سهل
فانطلق هو وعبد الرحمن
أخو المقتول وحويصة
ابن مسعود إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذكروا له قتل عبد الله
ابن سهل فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
تحلفون نحسين عينا
وتستحقون دم قتيلكم
أو صاحبكم قالوا يا رسول
الله لم نشهد ولم نحضر
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فبئرثكم يهود
بنحسين عينا قالوا
يا رسول الله كيف نقبل
أيمان قوم كفار فرغم

كان في ثلثه ما أعتق منه نفسه ولغيره إذا حمله الثلث فأمره في ثلثه كأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا
أعتقه عتق بتات وكذلك إذا أعتق من عبده سهم من مائة سهم في مرضه ثم مات وثلثه بحمله عتق
عليه كله لأنه أوقع العتق عليه وهو حي ماله لثلث ماله أو كله وكان كمن أعتق عبده كله ولو أوصى بعتق ثلث
مملوك له بعده موته لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما وقع بالموت وهو لا يملك شيئا يوم يقوم عليه فيه
كله وماله كله لو ارثه إلا ما أخذ من ثلثه فلما لم يأخذ من عبده إلا ثلثه كان لأماله له يقوم عليه فيه العبد فيعتق
بالقيمة والدفع

(اختلاف المعتق وشريكه)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركاه في عبده ولم يترافعا السلطان إلا بعد أشهر فحكم عليه
السلطان بالقيمة يوم أعتق واختلفا في القيمة يوم وقع العتق فقال المعتق كانت قيمته ثلاثين وقال المعتق عليه
كانت قيمته أربعين ففيها قولان أحدهما أن القول قول المعتق لأنه موثر واجددافع فإذا أعتق العبد
بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد ولا يخرج ماله
من يده إلا بما رضى كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمبتاع بالخيار وفي
هذا سنة وهو لا يصح قياسا على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائما فلا مبتاع رد العبد وأخذ بما قال
البائع وليس للمعتق ههنا رد العتق ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تحالفا وكان على المعتق قيمة العبد كما
يكون على المشتري قيمة الفائت إذا اختلفا في ثمنه كان مذهبا ولو اختلفا فقال الذي له الغرم العبد خباز أو
كاتب أو يصنع صناعة تزيد في عمله وقال المعتق ليس كذلك نظر فإن وجد كان يصنع تلك الصناعة أقيم
بصناعته وإن لم يوجد ذلك لم يؤخذ بقول الذي له الغرم وكان القول قول المعتق لأنه مدعى عليه زيادة القيمة وإن
كانت صناعته مما يحدث في مثل تلك المدة التي ترافعا فيها من يوم وقع العتق والقول قول المعتق ولو قال المعتق
أعتقت هذا العبد وهو أبى أو سارق أو معيب عيبا لا يرى في بدنه وقال الذي له الغرم ليس بأبى ولا سارق
فالقول قوله وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعى فيه
عيبا يطرح عنه بعض ما لزمه ومن قلنا القول قوله في هذا وغيره فقال الذي يخالفه هو يعلم أن ما قلت كما
قلت فأحلفوه أحلفناه على دعواه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين رد دنا اليمين على صاحبه فإن حلف
استحق وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين ولم نعطه إذا تركها على ما ادعى وذلك مثل قوله أعتقت العبد وهو
أبى فقلنا القول قول الذي له الغرم فإن قال المعتق هو يعلم أنه أبى أحلف كما وصفت وذلك أنه قد يكون يعلم
مالا يوجد عليه بينة وما أشبه هذا ولو كان العبد المعتق بعضه ميتا أو غائبا فاختلفا فيه فقال المعتق هو عبد
أسود زنجي يسوى عشرة دنانير وقال المعتق عليه هو عبد بربرى أو فارسي يسوى ألف دينار فالقول
قول المعتق الذي يغرم إلا أن يأتي الذي له الغرم ببينة على ما قال أو يحلف له المعتق أن أراد له ولو تصادقا على
أنه بربرى واختلفا في ثمنه فالقول قول المعتق مع عينه ولو تصادقا على أنه بربرى وقيمته ألف لو كان ظاهرا
ونحسمائة لو كان غير ظاهر وادعى المعتق أنه غير ظاهر فالقول قول الذي له الغرم إلا أن يأتي المعتق ببينة
على ما ادعى وإن شاء أحلفناه على ما ذكرنا قال هو يعلم ما قلت إنما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيبا
وقال قيمة السلعة كذا ما يكون مثله قيمة لمثل العبد بلا عيب فأما إذا ذكر عيبا فالغرم لازم وهو مدعى
طرحه أو طرح بعضه لأن القيمة إنما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيبا

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم عقله من عنده

قال بشير قال سهل

لقد ركضتني فريضة

من تلك الفرائض في

مربد لنا (قال الشافعي)

وهذه الأحاديث كلها

تأخذ وهي من الجمل

التي يدل بعضها على

بعض ومن سعة لسان

العرب أو اقتصار الحديث

على بعض ما يسمع دون

بعض أو هو مامعاً فمن

ادعى على أحد شيأ سوى

الذي في النفس خاصة

يريد أخذه لم يكن له

أخذه بدعواه بحال فقط

الآن يقيم بينة على

مادعى فإذا أقام شاهدين

على مادون الزنا أو

شاهد أو امرأتين على

الأموال قضى له بدعواه

ولم يكن عليه أن يحلف

مع بينته وإذا لم يقيم على

ما يدعى إلا شاهداً واحداً

فإن كان مالا أحلف

مع شاهده وأعطى

المال وإن كان الذي

يدعى غير مال لم يعط به

شيأً وكان حكمه حكم

من لم يأت بينة (قال

الشافعي) رضي الله

عنه البينة في دلالة

سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينتان بينة

كاملة بعد الشهود

(باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علم)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ومن ملك أباه أو جده أو ابنه أو ابن ابنه وإن تباعد أو جدام قبل أب أو أم أو ولدان ابن أو بنت وإن تباعد من يصير إليه نسب المالك من أب أو أم أو يصير إلى المالك نسبه من أب أو أم حتى يكون المالك ولداً أو والداً بوجه عتق عليه حين يصح ملكه ولا يعتق عليه غير من سميت لأخ ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوى القرابة ومن ملك من يعتق عليه شقصاً بهبة أو شراء أو أى وجه ما ملكه من وجوه الملك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذي ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسراً وعتق عليه والاعتق منه ما ملك ورق ما بقي لغيره وإذا كان الرجل إذا ملك أحدًا يعتق عليه بالملك فكان حكمه أبداً إذا ملكه كمن أعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه وقد كان قادراً على أن لا يملكه في حكم المعتق شركاه في عبد لا يختلفان وهو إذا وهب له أو وصى له به فله أن يرد الهبة والوصية وكل ما ملك غير الميراث فقبوله في الحال التي له رده فيها كاسترائه شقصاً منه وشراؤه وقبوله كعتقه ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن ألزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرد ملك الميراث ولو ورث عبد من أوصى له كان عليه نفقته وليس هكذا ملك غير الميراث ما سوى الميراث يدفع فيه المرء الملك عن نفسه وإذا ملك من يعتق عليه شقصاً عتق عليه ما ملك منه ولم يقوم عليه ما بقي منه لأنه لم يجز ملكه بنفسه انما ملكه من حيث ليس له دفعه وسواء كان الذي يملك فيعتق عليه مسلماً أو كافراً أو صغيراً أو كبيراً لا اختلاف في ذلك ولو ورث صبي لم يبلغ أو معتوه لا يعقل أو مولى عليه أباً أو من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث وإن ملك أحد هؤلاء شقصاً بالميراث عتق عليهم الشقص ولم يعتق غيره بقيته لما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرون على رد ذلك الملك (قال الشافعي) ولو أن صبياً أو معتوها وهب له أبوه أو ابنه أو أوصى له به أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولي كان على وليه قبول هذا كله ويعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بنصفه أو ثلثه أو وصى له به أو وهب له والصبي أو المعتوه معسران كان لوليه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده وإن كان موسراً فوهب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولي أن يقبل ذلك وذلك أنه يعتق عليه النصف ويكون موسراً فيكون الحكم على الموسر عتق ما يبقى وليس للولي أن يقبل هذا كله من قبل أن قبوله ضرر على مال الصبي والمعتوه ولا منفعة لهم ما فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن للولي أن يقبله له فإن قبله فقبوله مردود عنه لأن في قبوله ضرراً على الصبي أو ضرراً على شريك الصبي وذلك أنه انما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك بقيمة يأخذها فإذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه

(أحكام التدبير ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن أبا عبد كور رجلاً من بني عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه عن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلاً فليصدق على غيرهم وقد زاد مسلم في الحديث شيئاً هو نحوه من سياق حديث الليث بن سعد (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد وجناد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أعتق رجلاً

من بني عذرة عبد الله عن دبر فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فباعها النبي صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه ثم قال أبدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل عن نفسك شيء فلا هالك فان فضل شيء فلذوي قرابتك فان فضل عن ذوي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يريد عن عينتك وشمالك (قال الشافعي) قول جابر والله أعلم رجلا من بني عذرة يعني حلفاء أو جيرانا في عدادهم في الانصار وقال مرة رجلا منا يعني بالحلف وهو أيضا منهم بالنسب ونسبه أخرى إلى قبيلة كما سماه مرة ولم يسمه أخرى (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث حماد بن زيد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير سمعنا جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم وأعطاه الثمن (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث حماد بن زيد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير سمعنا جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله التهام قال عمرو وسمعت جابرا يقول عبد القبطيامات عام أول في أماره ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) هكذا سمعته منه عامة دهري ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاما له مات فاما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فان كان من سفيان فان جريح أحفظ الحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريح حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث تحديدًا يخبر فيه حياته الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ الحديث عمرو من سفيان وحده وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريح والليث عن أبي الزبير وفي حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير حماد بن زيد وقد أخبرني غير واحد عن لقي سفيان قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي مات فقال لعل هذا خطأ منه أو زلة منه حفظها عنه (قال الشافعي) وإذا باع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدبرا ولم يذكر فيه دين ولا حاجة لان صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج إلى ثمنه فالمدبر ومن لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالهم وفي كل حق لزوم مالهم يجوز بيعهم متى شاء مالهم وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم اذا لم يوجد له وفاء لا يبيعهم وذلك أن التدبير لا يعدوما وصفنا من أن لا يكون حائلا دون البيع فقد جاءت بذلك دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائلا فخن لا يبيع المكاتب في دين سيده للحائل من الكتابة فقد يؤول إلى أن يكون عبدا اذا عجز فاذا منعناه وقد يؤول إلى أن يكون عبدا يباع اذا عجز من البيع وبعنا المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا (قال الشافعي) ومن لم يبيع أم الولد لم يبعها بحال واعتقها بعد موت السيد فارغة من المال وكل هذا يدل على أن التدبير وصية (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع مدبرا احتاج صاحبه إلى ثمنه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر عن عمرو بن مسلم عن طاوس قال يعود الرجل في مدبره أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس قال سألت ابن المنكدر كيف كان أبوك يقول في المدبر أيبعه صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه اذا احتاج صاحبه إلى ثمنه فقال ابن المنكدر ويبيعه وان لم يحتج إليه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر عن أيوب بن أبي تيممة أن عمر بن عبد العزيز باع مدبرا في دين صاحبه (قال الشافعي) ولا أعلم بين الناس اختلافا في أن تدبير العبد أن يقول له سيده صحيا أو مريضا أنت مدبر وكذلك ان قال له أنت مدبر وقال أردت عتقه بكل حال بعد موتي أو أنت عتيقي أو أنت محرر أو أنت حر اذا

لا يحلف مقبها معها
وبينة ناقصة العدد
يحلف مقبها معها
(قال) ومن ادعى شيئا لم
يقم عليه بينة يؤخذ
بها أحلف المدعي عليه
فان حلف برئ وان
نكل لم يأخذ الذي ادعى
منه شيئا حتى يحلف على
دعواه فبأخذ بينة مع
نكول المدعي عليه
(قال) والحكم بالدعوى
ببلا بينة والایمان
(٣) مخالف له بالبينه
لسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقاس
به لانها شيء واحد
تضادا قال ومن ادعى
مالا دلالة للحاكم على
دعواه لا بدعواه أحلفنا
المدعي عليه كما يحلف
فيما سوى الدماء واذا
كانت على دعوى المدعي
دلالة تصدق دعواه
كالدلالة التي كانت
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقضى
فيها بالقسامة أحلف
المدعون نجسين عينا
واستحقوا دية المقتول
ولا يستحقون دما (قال)
وكل ما وصفت بين في
سنة رسول الله صلى الله

(٣) قوله بلا بينة
والایمان الخ كذا
بالنسخة التي بيدنا كما
روي وحرره من أصيل
صحيح كتبه مصححه

عليه وسلم نضافان
أحكامه لا تختلف
وانها اذا احتملت أن
يمضي كل شيء منها على
وجهه أمضى ولم يجعل
مختلفة وهكذا هذه
الاحاديث فان قال قائل
فتجد في كتاب الله تعالى
ما يشبه هذا قيل نعم
قال الله عز وجل واللاتي
ياتين الفاحشة من
نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم وقال
في الذين يرمون بالزنا
لولا جاءوا عليه بأربعة
شهداء فكان حكم الله
أن لا يثبت الحد على
الزاني الا بأربعة شهداء
وقال الله تعالى في الوصية
اثنان ذوا عدل منكم
فكان حكمه أن تقبل
الوصية باثنين وكذلك
يقبل في الحدود وجميع
الحقوق اثنان في غير
الزنا وقال في الدين
واستشهدوا شهيدين
من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان
فكان حكمه في الدين
يقبل بشاهدين أو شاهد
وامرأتين ولا يقال لشيء
من هذا مختلف على
أن بعضه ناسخ لبعض
وليكن يقال مختلف
على أن كل واحد منه
غير صاحبه قال وانما

مت أومتى مت أو بعد موتى أو ما أشبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير وسواء عندى قال أنت حر بعد موتى
أومتى مت ان لم أحدث فيك حدثاً أو تركت استثناء أن يحدث فيه حدثاً لان له أن يحدث فيه نقض التدبير
(قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبده أنت حر اذامضت سنة أو سنتان أو شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا بقاء
ذلك الوقت وهو في ملكه فهو حر وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج من ملكه ببيع أو هبة أو غيرها كما يرجع
في بيعه وان لم يرجع فيه ان كان قال هذا لامة فالقول فيها قولان أحدهما أن كل شيء كائن لا يختلف بحال
فهو كالتدبير وولدها فيه كولد المدبرة وحالها حال المدبرة في كل شيء الا أنها تعتق من رأس المال وهذا قول
يحتمل القياس وبه نقول ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة وولدها هذه بعتهما والقول الثاني أنها تختلف
المدبرة لا يكون ولدها بمنزلة ما تعتق هي دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول (قال الشافعي) ولو قال في صحته
لعبده أولاً منه متى ما قدم فلان فأنت حر أومتى ما برئ فلان فأنت حر فله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان أو
بره فلان وان قدم فلان أو برئ فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله اذا كان قدم فلان أو كان الذي أوقع
العتق عليه والقائل مالك حتى مريضاً كان أو صحيحاً لانه لم يحدث في المرض شيئاً وهذا موضع يوافقنا فيه
جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل مقدم فلان أو يبرأ فلان واذا سئلوا عن الحجة قالوا ان
هذا قد يكون ولا يكون فليس كما هو كائن فقبل لهم أو ليس انما يعتق المدبر والمعتق الى سنة اذا كان العبد المعتق
حياً والسيد ميتاً وقد مضت السنة أو ليس قد يموت هو قبل يموت السيد وتكون السنة وليس له يقين حكم يعتق
به وقد يفقد سيد المدبر فلا يعرف موته ولا يعتق وقد يمكن أن يكون قدماء ولكن لم يستيقن معرفته انما
يعتق باليقين (قال الشافعي) ولا أعلم بين ولدا لامة يقال لها اذا قدم فلان فأنت حرة وبين ولد المدبرة والمعتقة
الى سنة فراقين بل القياس أن يكونوا في حال واحدة ولو قال اذا قدم فلان فأنت حر متى مت أو اذا جاءت
السنة فأنت حر متى مت فأت كان مدبراً في ذلك الوقت ولو قال أنت حر ان مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا
أو في عامي هذا فليس هذا بتدبير (قال الشافعي) واذا صح ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حراً والتدبير ما أثبت
السيد التدبير فيه للمدبر (قال الشافعي) واذا قال لعبده أنت حر بعد موتى بعشر سنين فهو حر في ذلك
الوقت من الثلث وان كانت أمة فولدها بمنزلة ما يعتقون بعتهما اذا عتقت وهذه أقوى عتقاً من المدبرة لان
هذه لا يرجع فيها اذامات سيدها وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة

المشيئة في العتق والتدبير

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا قال الرجل لعبده ان شئت فأنت حر متى مت فشاء فهو مدبر وان لم
يشأ لم يكن مدبراً (قال الشافعي) واذا قال اذامت فشئت فأنت حر فان شاء اذامات فهو حر وان لم يشأ
لم يكن حراً وكذلك اذا قال أنت حر اذامت ان شئت وكذلك ان قدم الحرية قبل المشيئة أو آخرها وكذلك ان قال
له أنت حر ان شئت لم يكن الا أن يشاء (قال الشافعي) فان قال قائل فما بالك تقول اذا قال لعبده أنت حر
فقال لا حاجة لي بالعتق أو دبر عبده فقال لا حاجة لي بالتدبير أنفذت العتق والتدبير ولم يجعل المشيئة الى
العبد وجعلت ذلك له في قوله أنت حر ان شئت (قال الشافعي) فان العتق البتات والتدبير البتات شيء ثم
يقوله دون رضا المعتق والمدبر ويلزمه اخراج المعتق من ماله والمدبر في هذه الحال اذامات سيده فوقع له عتق
بتات أو عتق تدبير لم يلزمه ما عتق وفرائض لم تكن تلزمها قبل العتق ولم يكن في العتق مشنوية فيفتقر كال
المشنوية بل ابتدأ هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشنوية فيه فأما مضافاً كاملاً ولم أجعل المشيئة فيه
الى العبد كأن عتقه وتديره بمشنوية فلا ينفذ الا بكالها وكذلك الطلاق اذا طلق الرجل امرأته لم يكن له ايراد الطلاق
لانه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شيء لم يكن يلزمها قبله ولو قال أنت طالق ان شئت أو ان شئت فأنت

قالت لا يقسم المدعون
الدم الا بدلالة استدلالا
بما وصفت من سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن
الانصار كانت من
أعدى الناس لليهود
لقطعها ما كان بينها
وقتلها رجالها واجلائها
عن بلادها وفقد عبد
الله بعد العصور ووجد
قبل مغيب الشمس
قتيلا في منزلهم ودارهم
محسنة لا يخالطهم فيها
غيرهم فكان قبا
وصفت دلائل من عليها
أنه لم يقتله اليهود
لبغضهم فعرض النبي
صلى الله عليه وسلم على
الانصار أن يخلفوا
ويستحقوا فأبوا فعرض
عليهم أن يخلف يهود
فيبرثهم بخمسين عينا
فأبوا فوداه من عنده
وذلك عندنا تطوع فاذا
كان في مثل هذا وما في
معناه أو أكثر منه مما
يغلب على من يعلمه أن
الجماعة التي فيها القتل
أو بعضها قتلتها كانت
القسامة فيه واستحق
أهلها بها العقل لا الدم
واذا أبوا حلف لهم من
ادعوا عليه خمسين عينا
ثم يبرؤون لان قول
رسول الله صلى الله

طالق لم يكن أكمل الطلاق لانه أدخل فيه مشنوية فلا يكون الا بأن تجتمع المشنوية مع الطلاق فيتم الطلاق
باللفظ به وكال المشنوية وكالها أن تشاء (قال الشافعي) وكذلك ان قال ان شاء فلان وفلان فغلامي حر عتق
بتات أو حر بعد موتي فإن شاء كان حرا وكذلك المدبر مدبرا وان شاء أحدهما ولم يشأ الآخر أو مات الآخر أو غاب
لم يكن حرا حتى يجتمع ما يشاء بالقول معا ولو قال لرجلين أعتقا غلامي ان شئتما فاجتمعا على العتق
عتق وان أعتق أحدهما دون الآخر لم يعتق ولو قال لهما مدبرا ان شئتما فاعتقا عتق بتات كان العتق
باطلا ولم يكن مدبرا الا بان يدبراه انما تنفذ مشيئتهما بما جعل اليهما لا بما تعديا فيه وسواء التدبير في
الصحة والمرض والتدبير وصية لا فرق بينهما وبين غيرها من الوصايا لانه يرجع في تدبيره مريضاً وصحيحاً بان
يخرجه من ملكه كالأوصى بعبد لرجل أو داره أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مريضاً وصحيحاً وان
لم يرجع في تدبيره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث لانه وصية من الوصايا (قال الشافعي) أخبرنا علي
ابن ظبيان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال المدبر من الثلث (قال الشافعي) قال علي بن
ظبيان كنت أخذته مرفوعاً فقال لي أصحابي ليس بمرفوع هو موقوف على ابن عمر فوقفته (قال الشافعي) والحفاظ
الذين يحدثونه يقفونه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من المفتين اختلافوا في أن المدبر وصية من الثلث (قال
الربيع) للشافعي في المدبر قولان أحدهما انه اذا دبره ثم رجع فيه باللسان لم يخرج من التدبير حتى يخرج
من ملكه ببيع أو هبة أو صدقة لان النبي صلى الله عليه وسلم أخرج المدبر من ملك صاحبه ولا يخرج من
تدبيره حتى يخرج كما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم والقول الثاني أنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان
كما يرجع في الوصية وهذا أصح القولين عندي

(أخراج المدبر من التدبير) قال الشافعي واذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تدبيره بأن يخرج من
ملكه وان قال له المدبر عجل لي العتق ولك على خمسون دينارا قبل يقول السيد قدر جعت في تدبيره فقتال
السيد نعم فأعتقه فهذا عتق على مال وهو حر كله وعليه الخمسون وقد بطل التدبير واذا لم يزد المدبر دين يحيط
بماله ببيع المدبر في دينه كما يباع من ليس بمدبر من رقيقه لان سيده اذا كان مسلطاً على ابطال تدبيره بالبيع
وغيره فليس فيه حرية حائلة دون بيعه في دين سيده وبيعه في حياته نفسه وغير ذلك مما يباع فيه العبد غير
المدبر ولو لم يزد سيده دين بدئ بغير المدبر من ماله فبيع عليه ولا يباع المدبر حتى لا يوجد له قضاء الا ببيعه أو
بقول السيد قد أبطلت تدبيره وهو على التدبير حتى يرجع فيه أو لا يوجد له مال يؤدي دينه غيره (قال الشافعي)
ولو لم يلزم سيده دين كان له ابطال تدبيره فان قال سيده قدر جعت في تدبير هذا العبد أو أبطلته أو نقضته
أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوعاً في وصيته لرجل أو وصى له به لم يكن ذلك نقضاً للتدبير حتى يخرج من
ملكه ذلك وهو يخالف الوصية في هذا الموضع ويجامع مرة الايمان وكذلك لو دبره ثم وهبه لرجل هبة بتات
قبضه أو لم يقبضه أو رجع في الهبة أو ندم عليها أو وصى به لرجل أو تصدق به عليه أو وقفه عليه في حياته أو
بعد موته أو قال ان أدى بعد موتي كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التدبير باتصاله ولو دبر نصفه كان نصفه
مدبراً ولم يعتق بعد موته منه الا النصف الذي دبر لانه انما له من ثلثه ما أخذ واذا لم يأخذ الا نصفه فلا مال
له بعد موته يقوم عليه فيه لان الله عز وجل نقل ملكه الى ملك الأحياء الذين ورثهم فلا مال له بعد موته يقوم
عليه ولو دبره ثم أوصى بنصفه لرجل كان النصف الموصى له به وكان النصف مدبراً فان رد صاحب الوصية
الوصية ومات السيد المدبر لم يعتق من العبد الا النصف لان السيد قد أبطل التدبير في النصف الذي أوصى
به وكذلك لو وهب نصفه وهو حي أو باع نصفه وهو حي كان قد أبطل التدبير في النصف الذي باع أو وهب
والنصف الثاني مدبراً لم يرجع فيه واذا كان له أن يدبر على الابتداء نصف عبده كان له أن يبيع نصفه
ويقر النصف مدبراً بحاله وكذلك ان دبره ثم قال قدر جعت في تدبيره ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً فأبطلته كان

عليه وسلم فقتلهم ثم يهود
يدل على أنهم يبرؤن
بالإيمان ومثل هذا
وأكرمته تدخل الجماعة
البيت فيدخل عليهم
وفهم القتييل فيغلب
على العلم أنهم أو بعضهم
قتله أو يوجد الرجل
بالفلاة متلطخ الشيايب
بالدم أو السيف وعنده
القتيل ليس قربه عين
ولا أثر عين فيغلب على
من علم هذا أنه قتله أو
أخبار من يغلب على
من يسمع خبره أنه
لا يكذب إذا كان ذلك
بحضرة القتييل وأتى
واحد من جهة
وامرأة من أخرى أو
صبي من أخرى أو كافر
من أخرى وأثبت كلهم
رجلا فقالوا هذا قتله
وغيب فأروا غيره فقالوا
لم يقتله هذا وما كان في
هذا المعنى فإذا لم يكن
واحد من هذه المعاني
فادعي أولياء الميت أن
فلانا قتله وكان جماعة
من وجه واحد ليس فيهم
من تجوز شهادته يمكن
أن يكونوا تواطؤا على
الباطل بعد القتل فيما
لا يمكن أن يكون الذين
جاؤا من وجوه متفرقة
اجتمعوا فتواطؤا على
أن يقولوا أنه قتله لم يكن

ما رجع فيه منه باخراجه من ملكه خارجا من التدبير وما لم يرجع فيه فهو على تدبيره بحاله فإذا دبره ثم كاتبه
فليس الكتابة ابطالا للتدبير انما الكتابة في هذا الموضع بمنزلة الخراج والخراج بدل من الخدمة وله أن يخدمه
وأن يخرج منه وكذلك يكاتبه إذا رضى فإن أدى قبل موته عتق بالكتابة وإن مات عتق بالتدبير إن جله الثلث
وبطل ما بقي عليه من الكتابة وإن لم يحمله الثلث عتق ما حل الثلث منه وبطل عنه من الكتابة بقدره وكان
عليه ما بقي من الكتابة وكان على كتابته إلا أن يعجز لانه قد ير يدعجه العتق ويريد العبد تعجيل العتق فيكاتب
(قال الشافعي) ولو دبر رجل عبده ثم قال اخدم فلانا لرجل حر ثلاث سنين وأنت حر فإن غاب المدبر القاتل
هذا أو خرس أو ذهب عقله قبل يسأل لم يعتق العبد أبدا إلا بأن يموت السيد المدبر وهو يخرج من الثلث
ويخدم فلانا ثلاث سنين فإن مات فلان قبل موت سيد العبد أو بعده ولم يخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبدا لانه
أعتقه بشرطين فبطل أحدهما وإن سئل السيد فقال أردت ابطال التدبير وأن يخدم فلانا ثلاث سنين ثم هو
حر بالتدبير باطل وإن خدم فلانا ثلاث سنين فهو حر وإن مات فلان قبل يخدمه أو وهو يخدمه العبد لم يعتق
وإن أراد السيد الرجوع في الاخداع رجوع فيه ولم يكن العبد حرا وإن قال أردت أن يكون مدبرا بعد خدمة
فلان ثلاث سنين والتدبير بحاله لم يعتق إلا بهما معا كما قلنا في المسئلة الاولى ولو أن رجلا دبر عبده ثم قال
قبل موته إن أدى مائة بعد موتى فهو حر أو عليه خدمة عشر سنين بعد موتى ثم هو حر أو قال هو حر بعد موتى
بسنة فإن أدى مائة أو خدم بعد موته عشر سنين أو أتت عليه بعد موته سنة فهو حر والام يعتق وكان هذا
كله وصية أحدثها عليه وعليه بعد التدبير شيء أولى من التدبير كما يكون لو قال عبدي هذا فلان ثم قال بل نصفه لم
يكن له الا نصفه ولو قال رجل عبدي فلان ثم قال بعد ذلك عبدي فلان إذا دفع الى ورثتي عشرة نانير أو الى
غير ورثتي عشرة نانير فإن دفع عشرة نانير فهو له والام يكن له لانه أحداث وصية له وعليه بعد الاولى ينتقض
الشرط في الاولى والاخرة إذا انقضت أحق من الاولى (قال الشافعي) ولو جنى المدبر جناية فلم يتطوع
السيد أن يغديه فباعه السلطان ثم اشتراه ثانية لم يكن مدبرا بوجه من الوجوه وكان بيع السلطان عليه فيما
يجب عليه فيه كبيعته على نفسه وكان ابطالا للتدبير ولو افتداه سيده متطوعا كان على التدبير ولو ارتد العبد
المدبر عن الاسلام وتحلق بدار الحرب ثم أخذه سيده بالملك الاول كان على تدبيره ولا تنقص الردة ولا الاباق لو أبقى
تدبيره وكذلك لو أوجف عليه المسلمون فأخذوه سيده قبل أن يقسم أو بعدما يقسم كان مدبرا فساكن على الملك
الاول ما لم يرجع سيده في تدبيره بأن يخرج من ملكه ولو وقع في المقاسم كان لسيده أن يأخذه بكل حال وكان
على التدبير ولو كان السيد هو المرتد فوقف ماله لم يمت أو يقتل أو يرجع نائفا فيكون على ملك ماله لحق
بدار الحرب أو لم يلحق ثم يرجع الى الاسلام فهو على ملك ماله والعبد مدبر بحاله ولو مات كان ماله فيشا وكان
المدبر حرا لأن المسلمين انما ملكوا مال المرتد السيد المدبر ولم يكن للورثة أن يملكوا باليراث شيئا ودينهم غير دينه
(١) الا أنهم انما ملكوا في الحياة وكان التدبير وهو جائز الامر في ماله ولو قال المدبر قد رددت التدبير في حياة
السيد أو بعد موته لم يكن ذلك له وليس ما يعتق به العبد كما يوصى به الحرم من غير نفسه كل من أوصى له بمال
عليه عن نفسه كان له رد الوصية وكل من أعتق عتق بتات لم يكن له رد العتق لانه شيء أخرج من يد
المعتق تاما فثبتت به حرمة المعتق ويجب عليه الحقوق وكذلك إذا أعتق الى وقت (قال الشافعي) ولو
دبر أمته فوطئها فولدت كانت أم ولد تعتق بعد الموت من رأس المال ولو دبر عبده ثم كاتبه كان مكاتبا
وغير خارج من التدبير لان الكتابة ليست رجوعا في التدبير (قال الشافعي) ولو دبره ثم قال له أنت حر على أن
تؤدي كذا وكذا كان حرا على الشرط الا إذا قال أردت بهذا رجوعا في التدبير وإن لم يرد به هذا رجوعا
في التدبير عتق إن أدى فإن مات سيده قبل أن يؤدي عتق بالتدبير فإن أراد به هذا رجوعا في التدبير فهو رجوع
في التدبير ولا يكون هذا رجوعا في التدبير الا بقول بين أنه أراد رجوعا في التدبير غير هذا القول فإن
(١) قوله لا أنهم انما ملكوا في الحياة كذا بالاصل وراجع ميراث المرتد تعلم أن مقصوده الرد وقوله وكان
التدبير وهو جائز الخ المقصود به تعليل كون المدبر يصير حرا فتدبر كتمه مصححه

باب الخلاف في هذه
الاحاديث

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه في القنا بعض الناس
في هذه الاحاديث بفرد
خلاف حديث البين مع
الشاهد وخالف بعض
معنى البينة على المدعى
والبين على المدعى عليه
وقد كتبت عليه فيها
حججا اختصرت في هذا
الكتاب بعضها فكان
مما رده البين مع
الشاهد أن قال قال
الله تبارك وتعالى
شهيدين من رجالكم فان
لم يكونا رجلين فرجل
واحد اثنان فقلت له
لست أعلم في هذه الآية
تحريم أن يجوز أقل
من شاهدين بحال قال
فان قلت فيها دلالة على
أن لا يجوز أقل من
شاهدين قلت فقله
قال فقد قلته قلت فن
الشاهدان اللذان أمر
الله جل ثناؤه بهما قال
عدلان حران مسلمان
فقلت فلم أجز شهادة
أهل الذمة وقلت
لم أجز شهادة القابلة
وتخلفها قال لان عليا

دبره ثم قاطعه على شيء وتعجله العتق فليس هذا انقضا للتدبير والمقاطعة على ما تقاطع عليه فان أداه عتق فان
مات السيد قبل أن يؤديه المدبر عتق بالتدبير (قال الشافعي) واذ دبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا
في تدبيره ولا نقضه ولم يحق في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى
مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير الا باطاله اياه في حياته باخراجه من يديه أو ما وصفت من حق يلزمه
في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة أو كتاب
كان رجوعه كرجوع بالكلام اذا أخرجه من ملكه ولو دبره صحيحا ثم غلب على عقله ثم رجع في التدبير وهو
مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب اليه عقله فلم يحدث له تدبرا كان التدبير
وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو أعتقه وهو مغلوب على عقله لم يجر عتقه

(جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذ اجنى المدبر جنابة فهو كالعبد الذي لم يدبر ان شاء سيده تطوع عنه
باخراج أرش الجنابة فان فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وان لم يفعل فكانت الجنابة تستغرق
عتقه ببيع فيها فدفعت الى المجنى عليه أرش جنابته وان نقص ثمنه عن الجنابة فلا غرم على سيده وان كانت
الجنابة قليلة وثن المدبر كثيرا قيل لسيدته ان أحببت أن يباع كله ويدفع الى المجنى عليه أرش الجنابة ويدفع
اليك بقية ثمنه بعناه لانه قد كان لك بيعه بلا جنابة وان أحببت أن لا يباع كله ببيع منه بقدر أرش الجنابة
وكان ما بقي لك رقيقا مدبرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك
في كله من ابطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وانما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداء (قال الشافعي) ولو كانت
على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره فبني ببيع منه بقدر الجنابة وكان ما بقي منه على التدبير
ولا حث عليه لانه ليس هو الذي باعه (قال الشافعي) واذ اجنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر جنى عليه وهو
عبد في كل جنابة لانه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فيعتقه فتتم شهادته وحدوده وجنابته والجنابة عليه
وسهمه اذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه
(قال الشافعي) ولو جنى عليه حرجا جنابة تتلفه أو تتلف بعضه فأخذ سيده قيمته أو أرش ما أصيب منه
كان مالا من ماله ان شاء جعله في مثله وان شاء لا فهو له يصنع به ما شاء وان كان الجاني عليه عبدا فأسلم اليه
والمدبر المجنى عليه حي فهو على تدبيره والقول في العبد المسلم في خروج المدبر الى سيده المدبر كالقول فيما
أخذ من أرش جنابته من دنائير أو دراهم فان شاء جعله مدبرا معه وان شاء كان مالا من ماله يتموله ان شاء
(قال الشافعي) فان أخذ العبد عا لزم الجاني له من أرش الجنابة على مدبره ثم سكت فلم يقل هو مدبر مع
العبد ولا هو رقيق فليس بمدبر الا بان يحدث له تدبرا وكذلك لو قتل مدبرا فأسلم اليه عبدا أو عبدا قتلته لم
يكونا مدبرين الا بان يحدثا تدبرا فان قال قائل فلم زعمت أن العبد المرهون اذا جنى عليه فكان أرش
جنابته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد مرهونا لانه بدل منه ولا ترغم أن المال المأخوذ في أرش الجنابة على
المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر فيكون مدبرا والمال موضوعا في مدبر أو معتق قيل له فرقت
بينهما لا فترقا هما فان قال فإين الفرق بينهما قيل أرايت العبد المرهون لسيدته ببيعة أو هبته أو الصدقة به أو
ابطال الرهن فيه فان قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عتقه حقا لا يبطل حتى يستوفيه فان قال نعم قيل
ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه فان قال نعم قيل وانما لم يكن لمالك ابطاله لان غيره من الادميين فيه ملك
شيء دونه فان قال نعم قيل أفترجم مع مالك المدبر فيه ملك شيء من الاشياء من الادميين غيره فان قال لا قيل

أفجد مالك المدبر بقدر على بيعه وإبطال تدبيره فان قال أما في قولك فنعم قيل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت
 أن لي أن أبيع المدبر فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال انما فيه عتق ان كان كوصيتك لعبدك ان مت
 من مرضك أو سفره فهو حر فان مت كان حرا وان شئت رجعت ولو كانت فيه حرية ثابتة في الحين الذي
 يقال له هذا فيه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا أرايت أم الولد أليس تعتق بموت
 سيدها من رأس المال فلا يكون لسيدها بيعها ولا انخراجها الى ملك أحد فان قال نعم قيل فهي أوكدها من
 المدبر عندنا وعندك فان قتلها عبد وأسلم الى سيدها أو أمة فأسلمت أو حر فدفع ثمنها أيقوم الثمن مقام أم الولد أو
 الأمة المسلمة بها فان قال لا قيل لان أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والولد الذي كان منها انما عتقت به اذا
 كانت ولده من سيدها اذا مات سيدها والذي دفع أو دفع في جنايتها لم تلد من سيدها فتعتق عليه بالولد فان
 قال نعم قيل له وكذلك المدبر هو المشروط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوك أو ليس أحد بدله في ذلك
 الشرط بتلك الوصية فيعتق بها (قال) وان كانت الأمة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها مالم
 يزايلها اذا بيعت فهو كعضو منها لا يخرج من البيع فان ولدت قبل أن تباع بعد الجناية وقبل الحكم أو بعده
 فسواء لا يدخل ولدها في الجناية لانه اذا فارقها فارق حكمها في الجناية لانه غير جان وكان حكمه حكم أمة جنت
 ولها ولد فن رأى بيعها والتفريق بينهما وبين ولدها باعها ومن لم يربيعها الا مع ولدها فلم يتطوع السيد بفدائها
 باعها ورد على السيد حصه الولد من الثمن وأعطى المجنى عليه ثمنها ان كان قدر جنايته أو أقل لم يرد عليه وهذا
 أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى أعلم وبه أقول وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم
 ربيع ولدا امرأة فرق بينها وبينه للصغر وليس بيع المالك للربيع بهذه العلة بأكثر من بيع الصغير بما لم
 الام البيع فيه (قال الشافعي) واذا جنى المدبر أو المدبرة جناية يبلغ أرشها مائة من الابل ولم تكن قيمة
 الجاني حسين من الابل وللمدبر مال وسيد له لا حق للمجنى عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل ولد المدبرة
 ولا ولد المملوك غير المدبرة في جنايته مالا لهم لم يجنوا فدخلوا في جنايته وهم كالسيده سواهم (قال
 الشافعي) واذا جنى على المدبر أو المدبرة جناية فعلى الجاني عليهما أرش الجناية عليهما بقدر قيمتهما مملوكين
 لا تدبير فيهما ما ان جنى عليهما ما يقطع أيديهما فعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع الى سيدهما ويقال له هو
 كمال من مالك أن تملكه كمالك المدبر والمدبرة وبيعهما مملوك أن تصنع فيه ما شئت وعلى الجاني على المدبر
 أو المدبرة ان كانت جنايته بنفسا قيمتهما مملوكين يوم تقع الجناية صحيحين أو مريضين كانا وان كانت
 المدبرة حبلى فقتلها فعليه قيمتها حبلى ولا شيء في ولدها وان جنى عليها فألقت جنينا ميتا وماتت في الجنين
 عشر قيمة أمه يوم يجنى عليها وفي الأمة قيمتها وقيمة جنينها السيد يصنع به ما شاء كما وصفت قبل هذا وان
 ألقت جنينا حيا ثم مات وماتت ففيها قيمتها وفي الجنين قيمته اذا كان حيا فحكمه حكم نفسه وان كان ميتا
 فحكمه حكم أمه

(كتابة المدبر وتدبير المكاتب)

(قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس الكتابة بإبطال للتدبير انما إبطاله أن يخرج من ملكه
 قبل الكتابة ويسأل فان قال أردت اثباته على التدبير غير أني أردت أن أتجمل العتق فهو مدبر مكاتب وهكذا
 ان كاتب أمة فان ولدت ولدا فهو مكاتب معها وان كانت مدبرة مكاتبة فولدها مكاتب مدبر (قال) واذا
 كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وان شاء الثبات على الكتابة ثبتناه عليها فان أدى عتق وان مات
 سيده قبل الاداء عتق بالتدبير ان حله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه ما حل الثلث وبطل عنه من الكتابة

قال شاهد دين وشاهدا
وامرأتين ففيه دليل
على ما تم به الشهادة
حتى لا يكون على من
أقام الشاهدين عيب
لا أنه حرم أن يحكم
بأقل منه ومن جاء
بشاهد لم يحكم له بشئ
حتى يحلف معه فهو
حكم غير الحكم
بالشاهدين كما يكون أن
يدعى الرجل على الرجل
الحق فينكل المدعى
عليه عن اليمين فيلزمه
عندك ما نكل عنه
وعندنا إذا حلف المدعى
فهو حكم غير شاهد
ويبين وشاهدين قال
فإننا ندخل عليكم فيها
وفي القسامة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال البيعة على المدعى
قلت فهذا القول
خاص بأوعام قال بل
عام قلت فأنتم إذا أشد
الناس له خلافا
قال وأين قلت أنت
ترغم لو أن قتيلا
وجد في محلة أحلفت
أهلها نجسين عينا
وغرمتهم الديّة وأعطي
ولي الدم بغير بيعة وقد
زعمت أن قول النبي
صلى الله عليه وسلم البيعة
على المدعى عام فلا

بقدر ما عتق منه وإن قال أردت الرجوع في التدبير فلا يكون رجوعا إلا بأن يخرج منه من ملكه فهو مدبر
وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فإن قال أردت الرجوع في التدبير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبير له
وإن كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وإن شاء الثبات على الكتابة ثبتت عليه أوله الكتابة والتدبير
وإن دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة لأن الكتابة لا تكون ابطلا للتدبير إنما
يكون ابطلاه بأن يقول مالكه أردت إبطاله ويخرجه من ملكه قبل الكتابة

(جامع التدبير قال الشافعي) وإذا قال الرجل لعبده يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فذهب عقل السيد
ودخل العبد الدار كان مدبرا ولو أعتقه بدخول الدار صحیح العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد
ذاهب العقل كان حرا وإن كان السيد قال هذا هو ذاهب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحیح العقل لم
يعتق لأنه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو أعتق لم يجز عتقه ولو أوصى لم تجز وصيته لأنه لم يعقل عتقا ولا وصية
ولا غيرهما (قال الشافعي) ولو قال يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد
ثم دخلها لم يعتق لأن العبد قد خرج من ملك السيد وصار لغيره مملوكا ولو قال متى دخلت الدار فأنت حرة فمات
السيد ثم دخل العبد الدار لم يعتق لأن العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى مت فأنت حرا وغير
حر ثم مات لم يكن العبد حرا ولو قال متى مت أنا فأنت حرة لم يبرأ أيهم عنى بهذا ثم مات ولم يبين أقرعنا بينهم
فأيهم خرج سهمه أعتقناه ولو قال رجل لعبده متى مت وأنت بمكة فأنت حرة ومتى مت وقد قرأت القرآن كله
فأنت حرة فمات السيد والعبد بمكة وقد قرأ القرآن كله كان حرا وإن مات وليس العبد بمكة أو مات ولم يقرأ
القرآن كله لم يعتق ولو قال له متى مات وقد قرأت قرآنا فأنت حرة فذا قرأت من القرآن شيئا فقد قرأت قرآنا فهو حر
ولو قال له متى مت فأنت حرة إن شاء ابني فلان فإن شاء ابنه فلان فهو حر وإن لم يشأ فليس بحر وإن مات ابنه فلان
قبل يشاء أو خرس أو ذهب عقله قبل أن يشاء لم يكن حرا إلا أن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله فيشأ
فيكون حرا إن خرج من الثلث (قال الشافعي) وجاع هذا أنه إذا أعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر
لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفة أو الصفات ولا أعتقه بأقل مما شرط أنه يعتق به أبدا
ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته إن مت من مرضي هذا فأنت حرة وأنت حرة
ويوصي لناس بوصايا ثم يفريق من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الأمة ولا
ينفذ لواحد من أهل الوصايا وصية لأنه أعطاهما في حال فلا يكون له في غيرها فعلى هذا الباب
كله وقياسه

(العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فنصيبه مدبر ولا قيمة عليه
لشريكه لأنه قد أوصى لعبده في نفسه بوصية له الرجوع فيها فلما لم يقع العتق بكل حال لم يكن ضامنا لشريكه
ولو مات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة لأنه وصية ولو أوصى بعتق نصفه لم يقوم عليه النصف الآخر لأنه لا مال له
إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئا غير ما وصى به وشريكه على شركته من عبده لا يعتق إن مات
شريكه الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى مت ومات فلان فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما ولو كان
بين اثنين فقالا معا ومترفين متى متنا فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما أو قال أنت حبس على الآخر
مناحتي يموت ثم أنت حر كان كل واحد منهما قد أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته ثم هو حر فيكون وصية
في الثلث جائزة ويعتق بموت الآخر منهما والله أعلم

يعطى أحد الابينة وأحلفت أهل المحلة ولم تبرئهم وقد زعمت أن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعى عليه أن المدعى عليه إذا حلف برئ مما ادعى عليه فإن قلت هذا بان عمر قضى به قلت فمن احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه أولى بالحجة ممن احتج بقضاء غيره فإن قال بسل من احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فقد احتججت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت أن قوله البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه عام قال ما هو بعام قلنا فلم امتنعت من أن تقول بما إذا كشفت عنه أعطيت ما يدل على أن عليك أن تقول به وقلت بما إذا كشفت عنه ووجد عليك خلافه (قال) فقد جعلتم اليمين مع الشاهد تامة في شيء ناقصة في غيره وكذلك جعلتم الشاهدين تامين في كل شيء إلا الزنا وجعلتم رجلا وامرأتين تامين في المال ناقصين في الحدود

(في مال السيد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل عبده وترك ما لا غائباً وحاضراً لم يعتق من المدبر شيء إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يعتق في الغائب حتى يحضر فبأخذ الوارثة سهمين ويعتق منه سهم وان حضر فبهاك قبل أخذ الورثة له كان كالميراث ويعتق فيما علم للسيد من ماله دون ما لم يعلم وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المدبر من مال أذاه قبل موت سيده فاذا مات وأذاه ما لا بعد موت السيد فإن خرج من الثلث سلم إليه ماله كله وإن لم يخرج من الثلث سلم إليه من ماله الذي اكتسب بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمدبر ولا أم ولد ولا عبد أموال هؤلاء لاساداتهم إذا أعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال للآلحرار والمكاتب إذا عتق وكان أقاد ما لا في كتابته

(تدبير النصراني) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا دبر النصراني عبده نصرانياً فأسلم العبد النصراني قيل للنصراني إن أردت الرجوع في التدبير بعناه عليك وإن لم ترده قيل للنصراني نحول بينك وبينه ونخارجه ونُدفع إليك خراجك حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه وترجع فبنيعه وهكذا يصنع في المكاتب وأم الولد تمنعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فبنيعه أو يؤدى فيعتق وفي النصراني المدبر قول آخر أنه يباع عليه بكل حال وللنصراني من مال مدبره وعبده وأم ولده مسلمين ما للمسلم من أخذه

(تدبير أهل دار الحرب)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا قدم الحربى دار الاسلام بأمان فدبر عبده فالتدبير جائز فإن أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما وإن أسلم العبد المدبر قلنا للحربى إن رجعت في التدبير لم تمنعك الرجوع في وصيتك وبعناه عليك العبد أبيت أم أطعت لا نالنا ندعك تلك مسلماً لنا بعه عليك وإن لم ترجع فأردت المقام خارجنا لك ومنعناك خدمته لك وإن أردت الرجوع إلى بلادك فإن رجعت في تدبيره بعناه وإن لم ترجع خارجنا ووكلت بخراجك إن شئت من يقبضه لك فاذا مات فهو حر ولو دبره في دار الحرب ثم خرج اليها مقيماً على التدبير كان مدبراً ما لم يرجع في التدبير بأن يخرج منه من ملكه وفيه قول آخر أنه يباع بكل حال وكذلك لو أعتق في دار الحرب ثم خرج إلى دار الاسلام ولم يحدث ملكاً له بعبه يغصبه أياه يسترقه به في دار الحرب بعد العتق كان حراً فإن قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً قيل العتق إخراج ملك إلى صاحبه فهو إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه ببيع أو ملك بصلح ثم أسلم إلى برد إليه ما أخرج من ملكه إلى مثله الحكم فيه أن لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذه في دار الحرب وإن أحدث أخذه في دار الحرب فلا يخرج من يديه ما غلب عليه في دار الحرب والعتق إخراج شيء من يديه لم يرجع فبأخذه بعد إخراجك فلا يكون له أخذه بعد أن يصير إلى دار الاسلام قال والحجة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا

(في تدبير المرتد) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر المرتد فقيهه أقاويل أحدها أنه موقوف فإن رجع إلى الاسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وإن قتل فالتدبير باطل وماله فيء ومن قال هذا القول قال إنما وقفنا ماله عند ارتداده ليكون فينا أن مات على الردة وراجعنا إليه إن رجع فلما مات على الردة علمت أن ردت نفسهها صيرت ماله فينا والثاني أن التدبير باطل لأن ماله موقوف يكون فينا وماله خارج إلا بأن يعود إليه فالتدبير والعتق باطل كله ومن قال هذا القول قال إن ماله خرج من يديه إلا أن يعود وإنما علمك بالعودة كما حقن دمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير مالك وهذا أشبه الأقاويل

بأن يكون صحيحا وبه أقول والثالث أن يكون التدبير ماضيا عاش أو مات لأنه لا يملك ماله إلا بموته وبموته يقع العتق ومن قال هذا أجاز عتقه وجميع ما صنع في ماله (قال الشافعي) فيها ثلاثة أقاويل أحدها أن التدبير باطل

(تدبير الصبي الذي لم يبلغ) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا بر الغلام الذي لم يعقل ولم يبلغ ثم مات والتدبير جائز في قول من أجاز الوصية لأنه وصية ولولي في حياته يبيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي لعبده في بيعه وإن مات جاز في الوصية وكذلك البالغ المولى عليه ومن لم يجز وصيته (قال) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل ولو بلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدث له تدبير بعد البلوغ في حياته وإذا بر المعتوه أو المغلوب على عقله لم يجز تدبيره وإن كان يجز ويقتى فدبر في حالة الافاقة جاز وإن دبر في غير حال الافاقة لم يجز

(تدبير المكاتب) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا بر الرجل مكاتبه فإن أدى قبل موت السيد عتق بأداء الكتابة وإن مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من النجوم إن حله الثلث وإن لم يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حل الثلث وإن شاء إذا بر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز وكان لسيدته أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل أنه أجاز زاده خيرا ولم ينقصه ألا ترى أنه لو أعتق جاز عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير منقضا لشي من الكتابة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق بعد ومتى وقع سقط ما يسبق من الكتابة (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا مات السيد وله مكاتب لم يبيع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجومه في دينه فإذا عجز بيع في الدين وكان رقيقا والمكاتب يخالف المدبر المدبر يباع فيه لأنه وصية ويبيعه سيده في حياته والمكاتب لا يبيعه سيده في دين ولا غيره ولا بعد موته حتى يعجز ولو كان عبد بين اثنين فدبر أحدهما نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه وهو موثر فيه قولان أحدهما أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه لأن التدبير ليس بعتق بتات ولا يحول بين السيد وبين بيعه وبه أقول وإن كان معسرا فنصفه حر ونصفه الآخر مدبر والقول الثاني أنه لا يعتق منه إلا ما عتق والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء

(مال المدبر) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وما كنسب المدبر في تدبيره من شيء ثم عتق بعد موت سيده فهو مال لورثة سيده لأن المدبر لا يملك شيئا إلا كسبه بعد العتق وما يملك المملوك من شيء فأنما يملكه لسيدته وكذلك لسيدته قبض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجهه كان المالك بكسب أو هبة أو وصية أو جناية جنبته عليه أو غير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق وبيده مال يقر أنه انما أفاده قبل موت سيده كان ميراثا لسيدته ولو قال أفدته بعدم موت سيدي كان القول قوله مع يمينه وعلى الورثة البينة أنه كان ملكه قبل موت سيده فإن جأوا به على المال أو بعضه أخذوا ما أقاموا عليه البينة وإن لم يأتوا بها كان ما في يديه له ولو كان ذلك بعدم موت سيده بساعة لأن كثير المال قديفاد في ساعة ويتعذر قليله في الزمان الطويل فإذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال فالقول فيه قوله مع يمينه (قال الشافعي) ولو اختلف المدبر وورثته من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعدم موت سيده والورثة البينة أنه أفاد ذلك المال قبل موت سيده كانت البينة بينة المدبر والقول قوله لأنهم مستوون في الدعوى والبينة ولو فضل في كينونته في يده فهو أرجح منهم سببا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يديه وسيدته حي وقال المدبر كان في يدي لغيري وانما ملكته بعدم موت سيدي كان القول قوله مع يمينه ولا أخرج من يديه حتى يقول الشهود كان في يديه ملكه أو هو ملكه فإذا أنبتوا عليه هذا أخرجته من يديه وسواء جميع حكم المدبر كان المدبر صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا

وجعلتم شهادة أهل الذمة تامة بينهم ناقصة بين غيرهم وشهادة المرأة تامة في عيوب النساء ناقصة في غيرها قال واحتج في القسامة بأن قال أعطيتهم بغير بينة قلت فكذلك أعطيت في قسامتك واحتج بأن قال أحلفتهم على ما لا يعلمون قلت فقد يعلمون بظاهر الاخبار بمن يصدقون ولا تقبل شهادتهم وأقرار القاتل عندهم بلا بينة ولا يحكم بأدعائهم عليه الأقرار وغير ذلك قال العلم ما رأوا بأعينهم أو سمعوا بأذانهم قلت ولا علم ثالث قال لا قلت فإذا اشترى ابن خمس عشرة سنة عبدا ولده بالمشرك منذ خمسين ومائة سنة ثم باعه فادعى الذي ابتاعه أنه كان أبقا فكيف تحلفه قال على البتة قال يقول لك تظلمني فإن هذا ولد قبلي وبلد غير بلدي وتحلفني على البتة وأنت تعلم أني لا أحيط بأن لم يأت قط علما قال يستل قلت يقول لك فانت تحلفني على ما تعلم اني لا أبر فيه قال واذ

سئلت وسعداً أن يحلف
قلت أفرجل قتل أبوه
فغبي من ساعته فسأل
أولى أن يعلم قال نعم
قال بعض من حضره
بل من قتل أبوه قلت
فقد عبت عينه على
القسامة ونحن لا نأمره
أن يحلف إلا بعد العلم
والعلم بمكته واليمين على
القسامة سنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقلت برأيل يحلف على
العبد الذي وصفت قال
فقد خالف حديثكم
ابن المسيب وابن مجيد
قلت فأخذت بحديث
سعيد وابن مجيد فتقول
اختلفت أحاديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم
فأخذت بأحدها قال لا
قلت فقد خالفت كل
ما روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم في القسامة
قال لا قلت فلم تأخذ
بحديث ابن المسيب
قال هو منقطع والمتصل
أولى أن يؤخذ به
والانصاريون أعلم
بحديث أصحابهم من
غيرهم قال فكيف لم
تأخذ بحديث ابن مجيد
قلت لا يثبت بثبوت
حديث سهل فهو سيذا
صرنا إلى حديث سهل

﴿ولامدبر﴾ (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا أذن الرجل لمدبره فكبح قبل التدبيراً وبعده فسواء وما ولده فحكم المولود في الحرية والرق حكم الام التي ولده ان كانت حرة كان حراً وان كانت أمة كان عبداً كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر (قال الشافعي) وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية أن ينكح الا باذن سيده وليس له أن يتسرى بحال واذا أذن له سيده بالتسرى فتسرى ذراً ناعته الحد بالشبهة وألحقناه الولد وفرقنا بينهما متى علمنا فان لم نعلم حتى مات السيد ومالك المدبر الامة لم تكن الامة أم ولده بذلك الولد بحال لانه وطء فاسد لا وطء ملك صحيح ولا تكون الامة أم ولد حتى يكون الولد والوطء من ماله لها حركامل الحرية

«ولدمدبرة ووطؤها» (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ولسيد المدبرة أن يطأها لانه على الرق (قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر انه دب رجارتين له فكان يطؤها وهما مدبرتان (قال الشافعي) واذا دب الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبرة فسواء والقول فيهم واحد من قولين كلاهما له مذهب والله تعالى أعلم فأما أحدهما فإن سيد المدبرة لما دبها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق ما لم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من ملكه وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلة ابنتها كان حرة كان حراً وإن كانت مملوكة كان عبداً لا وقف فيها غير الملك كان مملوكاً كان ولد المدبرة بمنزلة ابنتها يعتقون بعتقها ويرقون برقها وقد قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول ينبغي أن يقول فإن رجع السيد في ولدها كان له ولم يكن ذلك رجوعاً في تدبير أمهم وكذلك إن رجع في تدبيرها لم يكن رجوعاً في تدبير من ولدت وهي مدبرة والرجوع أن يخرجها من ملكه فإن قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعاً في تدبير ولدها وإنما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبرة فحكمنا أنهم كمن ابتدئ تدبيره ولم يحكم لهم أنهم كعضومنها فالدليل على ذلك قيل ألا ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها أو أقل أو أكثر ثم مات السيد قوموا كما تقوم أمهم ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة فإذا حكمنا بهذا جعلنا حكمهم كحكم أنفسهم وإن ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لها دونهم ولم أجعل له الرجوع فيهم دونها وجعلنا إذا رجع فيها راجعاً فيهم وجعلناهم رقيقاً لو ماتت قبل موت سيدها وأبطلنا تدبيرهم إذا لم تعتق أمهم فهذا لا يجوز لمن يقول هذا القول والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وسواء كان ولدها ذكراً أو أنثى فإن ولد أنثى بمنزلة أمهاتهم سواء والقول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع والرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة أنفسها وولدها ذكور بمنزلة أمهاتهم إن كن حرائر كانوا أحراراً وإن كن أماء كانوا أماء لمن ملك أمهاتهم (قال) وإذا دب أمة فولدت أولاداً بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت فإن رجع في تدبيرها ثم ولدت أولاداً أقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر لأن العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليهم وإن ولدت لسته أشهر فصاعداً بعد الرجوع فالولد مملوك لا تدبر له إلا أن يحدث له السيد تدبيراً (قال الشافعي) وإذا دب رجارية له ثم قال تدبيرها ثابت وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده ولا ولد لها فليس هذا بشيء لأنه لا يرجع إلا فيما وقع له تدبير فأما ما لم يملك ولم يقع له تدبير في أي شيء يرجع لأشئ له يرجع فيه وإذا ولدت المدبرة ولداً فاختلاف السيد فيه والمدبرة أو المدبرة وورثة السيد بعد موت السيد فقال السيد أو الورثة ولدته قبل التدبير وقالت المدبرة بل ولدت بعد التدبير فالقول قول السيد والورثة لأنهم مالكون وهي مدعية أخراج ملكهم من أيديهم وعلى من قلت القول قوله اليقين بما قال فإن أقامت بينة بما قالت كانت البينة العادلة أولى من اليقين الفاجرة وإن أقامت بينة وأقام السيد أو ورثته بينة بدعواهم كانت بينتهم أولى وكان ولدها رقيقاً من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كينوتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيمون بينة ولو كانت أمة بين اثنين فدبراهما ثم طاعت بولدها فدعا أحدهما كان ابنه وضمن

نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عقرها الشر يكره ان شاء شر يكره لان مشيئته أخذ قيمته الرجوع في تدبيرها وكانت أم ولد له ولوألفت الولد الذي ادعى ميتا لم يكن له قيمة ولو جنى انسان جناية فأخذ لها أرشاً كالأرش بينهما والقول الثاني أن الرجل اذا دبر أمة فولدت بعد التدبير أو ولادافهم مملوكون وذلك أنها انما هي أمة موصى لها باعتقها صاحبها الرجوع في عتقها وبيعها فليست هذه حرة ثابتة وهذه أمة موصى لها والوصية ليست بشئ لازم هو شئ يرجع فيه صاحبه وأولادها مملوكون وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أولاد المدبرة مملوكون وقال هذا غير أبي الشعثاء من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قال الشافعي) والعق مخالف للتدبير عند كل أحد ولو أعتق رجل أمة لها ولد لم يعتق ولدها باعتقها بحال إلا أن يعتقهم

((في تدبير ما في البطن)) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل ما في بطن أمة فليس له بيعها إلا أن يريد بيعها الرجوع عن التدبير ولو أعتقه لم يكن له بيعها وانما قلنا لا يكون له بيعها إلا لا أعلم مخالف في أن الأمة اذا بيعت أو وهبت أو أعتقت حاملا كان ما في بطنها تبعها ما لم يزايلها كبعض بدنها يملكه من يملكها ويعتق بعتهما فحكمه كحكم عضو منها ما لم يزايلها لم يجز أن تباع أمة حامل لأن حكم حملها كحكمها ولو باع الذي دبر ولدها أمة وهي حامل به فقال أردت الرجوع في تدبير الولد كان البيع جائزاً وقال لم أرد أنه كان البيع مردوداً ولو باع أمة واستثنى ما في بطنها فان ولدت لأقل من ستة أشهر فالولد مدبر ان كان دبره وحران كان أعتقه وان لم تلد إلا ستة أشهر فصاعداً من يوم كان التدبير والعق لم يكن مدبراً ولا حراً وان ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والاخر لا أكثر من ستة أشهر فهو من حمل واحد وحكمه حكم واحد فاذا كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقاً ومدبراً وكل من معه في ذلك الحمل ولو دبر ما في بطنها أو أعتقه ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقاً ومدبراً والبيع باطل وان ولدت بعد ستة أشهر ففيها قولان أحدهما انه لما كان ممنوعاً من البيع ليعرف حال الحمل فيساع في تلك الحال كان البيع مردوداً بكل حال لانه في وقت كان فيه ممنوعاً والاخر أن البيع جائز ولو قال لامته ولدك ولد مدبر لم يكن هذا تدبيراً إلا أن يريد به تدبيراً

((في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض)) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل في صحته رقيقاً أو بعضهم قبل بعض وفي مرضه آخرين كذلك وأوصى بعق آخرين بأعيانهم فلا يبدى واحد منهم على واحد كالأوصى لرجل بوصية صحيحاً ولا آخر مريضاً يبدأ أقدم الوصية على حديثها لانه شئ أوقعه لهم في وقت واحد وكانوا انما يدلون في ذلك الوقت معاً بحجة واحدة وهي أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت فان خرجوا من الثلث عتقوا ومعاوان لم يخرجوا أقرع بينهم فأعتق من خرج له سهم العتق حتى يستوعب ثلث الميت قيساً على الذين أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المريض فأعتق ثلث الميت وأرق ثلثي الورثة

((الخلاف في التدبير)) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه خالفنا بعض الناس وأجرى في المدبر خلافاً سأحكي بعضه ان شاء الله تعالى فقال لي بعض من خالفنا فيه على أي شئ اعتمدت في قولك المدبر وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء قلت على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي قطع الله بها عذر من علمها قال فعندنا فيه حجة قلنا فاذا كرها قال ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثك بمبايعه ولم يسأله صاحبه بيعه قلت العلم يحيط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحد ماله الا فيما لزمه أو بأمره قال فبأيهما باعه قلت أما الذي يدل عليه آخر الحديث في دفعه اياه الى صاحبه الذي دبره فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين دبره وكان يريد بيعه اما محتاجاً واما غير محتاج فأراد الرجوع فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم

دونه قال فان صاحبكم قال لا تجب الفسامة الا بلوث من بينة أردعوى من ميت ثم وصف اللوث بغير ما وصفت قلت قد رأيتنا تركناه على أصحابنا وصرنا الى أن نقضى فيه بمثل المعنى الذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بشئ في غير معناه قال وأعطيتم بالفسامة في النفس ولم تعطوا بها في الجراح قلت أعطيناها حيث أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجراح مخالفة للنفس قلت لان الجروح قد يتبين من جرحه ويدل على من عمل ذلك ولا يتبين الميت ذلك قال نعم قلنا فبهذا لم نعط بها في الجراح كما أعطينا بها في النفس والقضية التي خالفوا بها البيهني على المدعى واليهين على المدعى عليه أنهم أحلفوا أهل المحلة ولم يبرؤهم وانما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهين موضع براءة وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب وما

رباعه وكان في بيعه دلالة على أن بيعه جائز له اذا شاء وأمره ان كان محتاجاً أن يبدأ بنفسه فمسلك علمه يري ذلك
 لثلاثيحتاج الى الناس قال فان قال قائل فانارويناعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما باع خدمة المدير (قال الشافعي) فقلت له ما روى هذا أحد عن أبي جعفر فيما علمت يثبت
 حديثه ولو رواه من يثبت حديثه ما كان في نفسه حجة من وجوه قال وما هي قلت أنت لا تثبت المنقطع
 لو لم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع يخالفه المتصل الثابت قال فهل يخالفه قلت ليس بحديث وأحتاج الى
 ذكره فأذكره على ما فيه قال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقبة مديراً كما حدث جابر
 وخدمة مديراً كما حدث محمد بن علي (قال الشافعي) فان قلت أنه يخالفه قلت هو أدل لك على أن حديثك حجة
 عليك قال وكيف قلت ان كان محمد بن علي قال للمدير الذي روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقبة
 انما باع النبي صلى الله عليه وسلم خدمته كما قلت فغلط من قال باع رقبة بما بين الخدمة والرقبة كنت خالفت
 حديثنا وحديث محمد بن علي قال وأين قلت أتقول ان بيعه خدمة المدير جائز قال لا لانها غرر فقلت فقد
 خالفت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فلعله باعه من نفسه قلت جابر سمى باعه بثمانمائة درهم من
 نعيم النخام ويقول عبد قبطي يقال له يعقوب مات عام أول في اماره ابن الزبير فكيف يوهم أنه باعه من نفسه
 وقلت له روى أبو جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد فقلت مرسله وقدر واه معه عدد
 فطرحته ورأيت يوافقه عليها عدد فيهما حديثان متصلان أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحد برواية
 غيره وأردت تثبت حديثاً رويته عن أبي جعفر يخالفه فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما بعد ما بين
 أقاويلك وقلت له وأصل قولك أنه لو لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم شيئاً لا يخالفه فيه غيره لزمك وقد باعت عائشة مديراً لها فكيف خالفتهم مع حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وأنت تروون عن أبي اسحق عن امرأته عن عائشة شيئاً في البيوع تزعم وأصحابك أن القياس غيره وتقول
 لا أخالف عائشة ثم تخالفها ومعها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس والمعقول (قال الشافعي) وقلت
 له وأنت محجوج بما وصفنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا عذر لاحد في تركها ولو لم تكن فيما
 تثبته محجوجاً كنت محجوجاً بقول عائشة فيما تزعم أنك تذهب اليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجاً
 بالقياس ومحجوجاً بحجة أخرى قال وما هي قلت هل يكون لك أن تقول الاعلى أصل أو قياس على أصل
 قال لا قلت والاصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس قال لا يكون
 أصل أبداً الا واحداً من هذه الاربعة قلت وقولك في المدير داخل في واحد من هذه الاربعة قال لا قلت
 أقياس على واحد منها قال أما قياساً في كل شيء فلا قلت فمع أي شيء هو قياس قال اذا حله الثلث ومات
 سيده عتق قلت نعم بوصيته كعتق غير المدير قال فهو قول أكثر الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء أن يباع
 قال لسنان قوله ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكر وغيرهم يبيعه
 بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه
 فكيف ادعيت فيه الا أكثر ولا أكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لاحد مع السنة وان كنت محجوجاً بكل
 ما ادعيت وبقول نفسك قال وأين ذلك من قول نفسي فقلت رأيت المدير لم أعتقه من الثلث وأستسعيه
 اذا لم يخرج من الثلث رأيت لو كان العتق له ثابتاً كهولام الولد لم تعتقه فارغاً من المال ولا تستسعيه أبداً
 قال انما فعلت هذا لانه وصية قلت رأيت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير المدير قلت أفيجوز
 أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلا خبر يلزم فيجوز عليك أن
 يرجع الموصى في المدير ولا يرجع في عبد ولو أوصى بعتقه غير مدير قال الناس مجتمعون على أنه يرجع في
 الوصايا ومتفرقون في الوصية في المدير قلت فان اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أنه أن يرجع

رأيتناهم ادعوا الحجة في
 شيء الا تركوه ولا عابوا
 شيئاً الا دخلوا في مثله أو
 أكثر منه (قال الشافعي)
 رضي الله عنه ومن
 كتاب عمر بن حبيب
 عن محمد بن اسحق
 قال حدثني محمد بن
 ابراهيم بن الحرث التيمي
 عن عبد الرحمن بن بريد
 ابن قبطي أحد بني حارثة
 قال محمد يعني ابن ابراهيم
 وآيم الله ما كان سهلاً
 بأكثر علماً منه ولكنه
 كان أسن منه قال والله
 ما هكذا كان الشأن
 ولكن سهلاً وأهم ما قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احلفوا على ما لا علم
 لهم به ولكنه كتب الى
 يهود خيبر حين كلمته
 الانصار انه وجد قتيل
 بين أيديكم فدوه
 فكتبوا اليه يحلفون
 بالله ما قتلوه ولا يعلمون
 له قاتلاً فوداه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 عنده (قال الشافعي)
 فقال لي قائل ما يمنعك
 أن تأخذ بحديث ابن
 بريد قلت لا أعلم ابن
 بريد سمع من النبي صلى
 الله عليه وسلم واذا لم يكن
 سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو منسلي

ولسنا ولا يالك ثبت
المرسل وقد علمت سهلا
صحب النبي صلى الله
عليه وسلم وسمع منه
وساق الحديث سياقا
لا يثبت به الا الاثبات
فأخذت به لما وصفت
قال فما منعك أن تأخذ
بحديث ابن شهاب
قلت مرسل والقتيل
أنصاري والأنصاريون
أرلى بالعناية بالعلم به من
غيرهم اذا كان كل ثقة
وكل عندنا بنعمة الله
تعالى ثقة

باب المختلفات التي
لا يثبت بعضها
من مات ولم يحج أو كان
عليه نذر

حدثنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن
ابن عباس أن سعد بن
عبادة استفتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
إن أمي ماتت وعلمها نذر
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم أفضه عنها قال
الشافعي رضي الله عنه
سنن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن تقضي
فريضة الحج عن من بلغ
أن لا يستمسك على
الراحلة وسن أن يقضي

في جميع الوصايا غيره وافترقوا فيه فكيف لم تجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فتستدل على أن من قال
لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية اذا كان يردده فيما سواه من الوصايا (قال الشافعي) ثم ذكرت أن
قائل هذا القول يقول لو قال لعبد اذا مات أنا وفلان فأنت حر كان له أن يبيعه ولو قال اذا جاءت السنة فأنت حر
كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله اذا مات فأنت حر فقال
ماهما في القياس الاسواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الامر فيه أن هؤلاء عمال ليل له أوصى لهم بالعق
في وقت لم يقع فتثبت لهم به حرية قلنا فهذه الحجة عليك في المدبر قال وأخرجت المدبر اتباعا والقياس
فيه أن له أن يرجع فيه قلنا فن اتبعنا فيه ان كان قال قولك أحدا أكثر من سعيد بن المسيب فاذا كره فقد
خالف القياس كما زعمت وخالف السنة والاثار وأنت تترك على سعيد بن المسيب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد
وتزعم أن ليست عليك فيه حجة والذين احتججت بموافقتهم من أهل ناحيتنا بخالفونك في المدبر نفسه فيبيعهونه
بعد موت سيده اذا كان على سيده دين ولم يدع مالا قال هؤلاء باعوه في الحين الذي صار فيه حرا ومنعوه من البيع
قبل أن يصير حرا قلت ويقولون أيضا اذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماه فان صار للذي لم
يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الاول لأنهم أبطلوا التدبير والسيده لا يريد ابطاله وجبروا
المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فلهذا ان أبعد قولين قالهما أحدهما من الصواب قلت فاذا
كانت حجتك بأن وافقك هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول أقترى فيك
وفهم حجة على أحد لو خالفكم قال ما فينا حجة على أحد قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الاثر
فان الحجة في السنة قال الحجة مع من معه السنة قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الاثر
قال نعم قلت فهم ما معامعنا قلت ولولم يكن أثر كانت الحجة مع من معه القياس قال نعم قلت وأنت وغيرك
تشهد لنا أن السنة والاثار والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم
الى قولنا في المدبر (قال الشافعي) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والاثار والقياس والمعقول قول من قال
يباع المدبر وما رأيت أشد تناقضا من قولنا فيه ولكن أصحابنا غلبونا وكان الاغلب من قوله الا كثير لم يرجع
عنه مع هذه المقالة وقد حكى لي عنه انه اشترى مدبرا وباعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قال
لي قائل منهم لا يسلك أهل العلم بالحديث أن ادخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فبات فباع النبي صلى الله
عليه وسلم مدبره غلط الا أن الحفاط كما قلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بسياق يدل على أن سيده
كان حيا ولولم يعلم أن مثل هذا غلط لم نعرف غلطا ولا أمرا صحيحا أبدا ولكن لو كان صحيحا لا يخالفه غيره أن
النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر بعد موت سيده الذي دبره ما كان القول فيه الا واحدا من قولين أحدهما أن
التدبير لا يجوز اذا لم يكن أنه باع في دين على سيده لان أقل أمره عندنا وعندك اذا كان التدبير جائزا أن يعتق ثلثه
ان لم يكن على سيده دين وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني ان الناس اذا اجتمعوا على اجازة التدبير فلا يكون أن
يجعل عامتهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبعه النبي صلى الله عليه وسلم وشئ منه يخرج من الثلث وان لم يكن
ذلك مؤدى في الحديث قال ولولم يكن لك حجة في المدبر الا هذا وكان صحيحا كانت لك الحجة فقلت نعم فقال
وما هي قلت لو باعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه وانه وصية وأن الوصايا
تكون من الثلث وذلك أني رأيت أم الولد تعتق فارغة من المال والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده فلما
بطلت وصية هذا جاز يبعه استدلت على أن يبعه في الحياة جائزا لانه وصية من الوصايا بالرجوع فيها كما يرجع
في الوصايا وانه خارج من معنى من يثبت له العتق لان المكاتب يرق اذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون
يبطلها هو فتبطل بالعجز وكان بسبب من حرية فلم تبطل حتى يبطلها هو ويبطل تدبير المدبر واستدلت على أن
المدبر وصية وان صار اليه عتق فبالوصية لا بمعنى حرية ثابتة (قال الشافعي) وزعم آخر قال بخمالة قوله لا يباع

المدير لان سيد المدير اذا اذن ديناً يحيط بماله لم يبيع مدبره في دينه ولا في جناية لوجهاها المدير لانه محبوس على أن يموت سيده يعتق بموته فان مات سيده وعليه دين يبيع في دينه وكذلك ان كانت على المدير جناية لم يبيع في جنايته فنعته من أن يباع وسيده حتى قبل يقع له العتق وقد يموت المدير قبل سيده فيموت عبد الله لانه لا يقع عليه العتق عنده الا بموت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده ووقع عتقه باعه في جناية نفسه ودين سيده فباعه في أولى حاله أن يمنعه فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حاله أن يبيعه فيها والله المستعان واية أسأل التوفيق (قال الشافعي) فان قال فاني انما باعته بعد موت سيده لانه مات ولا مال له وانما هو وصية ولا تكون الوصايا الا من الثلث قيل فذلك الجحمة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه اذا لم يخرج من الثلث وتمنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا فان قلت ان فيه حرية والحرية لا ترد قلت فقد رددتها حين وقعت وان اعتلت بافلاس سيده فقد يفلس وله أم ولد فلا يردها وينفذ عتقها وقد يفلس وله مكاتب قد كاتبه على نجوم متباعدة فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعد موته الا بما يرقه به في حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة ولم يمت سيدها في أي الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار فرجها من سيدها ممنوعاً وأنت لا ترعى الاستسعاء بالدين قالوا مطلقاً لا يباع المدير قالوا هو حر ويسعى في قيمته وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقولهم على أصل مذهبهم أشد استقامة من قولك على أصل مذهبك أفرأيت الرجل ان كان اذا أفلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من ديونه فكيف لم يبيع مدبره كما باعه بعد الموت وأحل ديونه بعد الموت فان قال قائل فقد يفيد مالا قيل فلم أرك انتظرت بدين عليه الى مائة سنة وجعلته حالاً بموته فان قلت انما أحكم عليه حكم ساعته وذلك حكم الموت فكذلك يبيع مدبره بافلاسه وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك ارقاقه بعد الموت بما يمكن ولا يبيعه في الحياة في افلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أرقه في الحياة بغير افلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدير ولا أحد غيره لان من أرقه في الحياة انما أرقه اذا رجع فيه صاحبه وقال اذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماً فان صار للذي دبره كان مدبراً كله وان لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير الا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمته فيلزمه ويكون مدبراً (قال الشافعي) ولا يجوز في قوله والله تعالى أعلم لا يباع المدبر ما عاش سيده الا أن يكون مدبراً كله ويضمن الذي دبره لشريكه نصف قيمته لان التدبير عنده عتق وكذلك هو عنده لو أعتقه ولا يجوز في قوله أن ينتقض التدبير (٢) لانه اذا جعل لسيده المدير نقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير اذا لم يشتر المدبر ان كان اذا نقض التدبير فقد جعل له فأثبت عليه في وضع غيره وقد ذكرناه وان كان لم يرد نقضه فقد جعل له نقضه وهو لا يريد وما معنى يتقاومانه وهما لا يريدان التقاوم ولا واحد منهما ما أعرف ليتقاومانه وجهاً في شيء من العلم والله المستعان والقول فيه في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مدبر كله وعلى المدير السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يباع المدبر فاما نحن فانا اذا جعلنا لسيده نقض تدبيره وبيعه فتدبيره وصية وهو بحاله مدبر النصف من فوق النصف الشريل لانه لم يعتقه فيضمن لشريكه نصف قيمة العبد ويعتق عليه

(المكاتب) بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل والذين يتبعون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أخبرنا عبد الله بن

نذرا ليج من نذره وكان
فرض الله تعالى في
البحر على من وجد اليه
السبيل وسن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
السبيل المركب والزاد
وفي هذا نفقة على المال
وسن النبي صلى الله
عليه وسلم أن يتصدق
عن الميت ولم يجعل الله
من البحر لغير البحر ولم
يسم ابن عباس ما كان
نذراً مـ سعد فاحتمل
أن يكون نذراً لبحر فأمره
بقضائه عنها لان من
سنته قضاء عن الميت
ولو كان نذراً صدقة كان
كذلك والعسرة كالبحر
(قال) فأما من نذر
صياماً أو صلاة ثم مات

(٢) قوله لانه اذا جعل
الح كذا بالاصل وحرره
كتبه مصححه

الحارث بن عبد الملك بن جريح أنه قال لعطاء ما الخير المال أو الصلاح أو كل ذلك قال ما نراه إلا المال قلت
فإن لم يكن عنده مال وكان رجل صدق قال ما أحسب خيرا إلا ذلك المال قال مجاهد إن علمت فيهم
خيرا المال كائنة أخلاقهم وأديانهم ما كانت (قال الشافعي) والخير كلمة يعرف ما أريد منها بالمخاطبة بها قال
الله عز وجل إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية فعقلنا أنهم خير البرية بالإيمان وعمل
الصالحات لا بالمال وقال الله عز وجل والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ففعلنا أن الخير
المنفعة بالاجر لا أن لهم في البدن مالا وقال عز وجل إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا فاعقلنا أنه إن ترك
مالا لا المال المتروك وبقوله الوصية للوالدين والأقربين قال فلما قال الله عز وجل إن علمت فيهم خيرا
كان أظهر معانيها بدلالة ما استدللنا به من الكتاب قوة على اكتساب المال وأمانة لأنه قد يكون قويا في كسب
فلا يؤدى إذا لم يكن ذا أمانة وأمين فلا يكون قويا على الكسب فلا يؤدى قال ولا يجوز عندي والله تعالى
أعلم في قوله إن علمت فيهم خيرا إلا هذا وليس الظاهر أن القول إن علمت في عبدك مالا عنيين أحدهما أن
المال لا يكون فيه إنما يكون عنده لافيه وأكن يكون فيه إلا كتاب الذي يفيد المال والثاني أن المال
الذي في يده لسيده فكيف يكون أن يكتبه بحاله إنما يكتبه بما يفيد العبد بعد بالكتابة لأنه حينئذ يمنع
ما أفاد العبد لاداء الكتابة قال ولعل من ذهب إلى أن الخير المال أنه أفاد بكسبه مالا لسيده فيستدل على
أنه كم يقدر مالا يعتق به كما أفاد أولا والعبد والأمة البالغان في هذا سواء كانا ذوى صنعة أو غير ذوى صنعة إذا
كان فيهم ما قوة على الاكتساب والامانة

(ما يجب على الرجل يكتب عبده قويا أمينا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رضي الله عنه قال أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريح قال
قلت لعطاء أو أوجب على إذا علمت أن فيه خيرا أن يكتبه قال ما أراه إلا واجبا وقالها عمرو بن دينار
وقلت لعطاء أن أترها عن أحد قال لا (قال الشافعي) أما إذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين
أو أمين غير قوي فلا شك عندي والله تعالى أعلم في أن لا تجب مكاتبته على سيده وإذا جع القوة على الاكتساب
والامانة فأحب إلى سيده أن يكتبه ولم أكن أمتنع أن شاء الله من كتابة مملوك لي جع القوة والامانة ولا
لأحد أن يمتنع منه (قال الشافعي) ولا يبين لي أن يجبر الحاكم أحد على كتابة مملوكه لأن الآية محتملة
أن تكون إرشادا وأباحة لكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه لاحتمال كما أبيح الصيد المحظور في
الأحرام بعد الأحرام والبيع بعد الصلاة لأنه حتم عليهم أن يبيعوا ويبيعوا وقد ذهب هذا المذهب عدد من
لقبت من أهل العلم فإن قيل فهل فيه دلالة غير ما وصفت قيل أرأيت إذا قيل فكتبوه هل يجوز أن يقال
أوجب كما وجبت المتعة الا وهو محذور بآقل ما يقع عليه اسم الكتابة أو لغاية معلومة فإن قيل لا فلا يختلف
أحد علمته في أن عبدا لرجل ثمنه ألف لوقال له كاتبني على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكتبه
على هذا فإذا قيل فعلى كم فإن قال السيد كاتبك على ألف فأبى العبد أخرج السيد من أن يكون خالف
أن يكتبه فإن قيل نعم قيل فهل يجبر على أن يكتبه على قيمته (٣) قيل فالكتابة إنما تكون دينيا والقيمة لا تكون
بالدين ولو كانت بدين لم تكن الأعلى من له ذمة تلزمه بكل حال والعبد ليست له ذمة تلزمه بكل حال (قال

فإنه يكفر عنه في الصوم
ولا يصام عنه ولا يصلى
عنه ولا يكفر عنه
في الصلاة (قال
الشافعي) فإن قال قائل
ما فرق بين الحج والصوم
والصلاة قلت قد فرق
الله تعالى بينهما فإن قال
وإن قلت فرض
الله تعالى الحج على من
وجد إليه سبيلا وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يقضى عن من
يحبس ولم يجعل الله تعالى
ولا رسوله صلى الله عليه
وسلم من الحج بدلا غير الحج
وفرض الله تعالى الصوم
فقال فمن كان منكم
مريضا أو على سفر
إلى قوله مساكين قيل

(٣) قوله قيل فالكتابة الخ كذا بالنسخ ولعل فيه سقطا ولا ضل فإن قيل نعم قيل فالكتابة الخ وحرر

كتبه مصححه

(الشافعي) ومالك الله عز وجل العباد رقيقهم ولم أعلم مخالفا في أن لا يخرج العبد من يدي سيده إلا بطاعته فهل (١) هذا لم ين أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المدبر والمذبرة وأم الولد لان كلام يخرج من ملك اليمين قال والعبد والأمة في هذا سواء لان كلاهما ملكت اليمين ولو أجز رجل عبده ثم سأله العبد أن يكتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في اجارته فان العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره ولو كاتبه وهو أجير كانت الكتابة منفسخة ولو فسخ المستأجر الاجارة لم تجز الكتابة حتى يحدد السيد كتابته برضا العبد وفي قول الله عز وجل والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم دلالة على أنه انما أذن أن يكتب من يعقل لا من لا يعقل فأبطلت أن تبتغي الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال وانما أبطلنا كتابة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كاتبوا عن أنفسهم أو كاتب عنهم غيرهم بهذه الآية وانما أبطلنا أن يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله وأن يكتب عنه وليه لانه لا نظر في الكتابة له وانه عتق وليس له أن يعتق

(هل في الكتابة شيء تكرهه) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوى ولا أمين أو لا أمانة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي مباحة اذا أبيحت في القوى الامين أبيحت في غيره والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قويا بما فرض الله عز وجل له في الصدقات فان الله تبارك وتعالى فرض فيها الرقاب وهم عندنا المكاتبون ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب لانها لا حق لها اذا كلفت كسبا بلا كتابة في الصدقات ولا لرغبة الناس في الصدقة عليهم امتطوعين كرغبتهم في الصدقة عليها مكاتبه (قال) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده اذا كان ذا صنعة مكنتها اذا كره ذلك العبد ولكن يؤجره وينفق عليه ان شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضة ونافلة فأما الفريضة فهي كمال المكاتب وأما النافلة فشي صار له بالعطاء والقبض وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي لنا هدية وعليها صدقة وكذلك الصدقة على المكاتب وهي للسيد تحقق كحق الغريم على رجل تصدق عليه (قال) ومن أين أدى المكاتب الى سيده حلالا له فعليه أن يقبله ويجبر على قبوله الا أن يعلم أنه أدى اليه من حرام فلا يحل قبول الحرام (قال) فان قال المكاتب كسبته من حلال جبر الحاكم سيده على أخذه أو ابرائه منه ولا يحل لسيده أخذه اذا علمه من حرام فان سأل سيد العبد الحاكم احلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فان نكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يجبره على أخذه وقال للمكاتب أداليه من حلال أو من شيء لا نعرفه حراما فان فعل جبره على أخذه والا عجزه ان شاء سيده (قال) ولا يجبره الا على أخذ الذي كاتبه عليه ان كاتبه على دنائير لم يجبره على أخذ دراهم وان كاتبه على عرض لم يجبره على أخذ دراهم وان كاتبه على عوض لم يجبره على أخذ قيمته ولكنه لو كاتبه على دنائير جواد فأدى اليه من رأسه مثاقيل جواد اجبره على أخذه لان اسم الجودة يقع عليها وعلى مادونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجواد غيرهما من دنائير أو دراهم مما يقع عليه اسم الجودة ولو كاتبه على دنائير جدد جواد من ضرب سنة كذا فأدى اليه خيرا منها من ضرب غير تلك السنة فان كانت الدناير التي شرط تنفق ببلده ولا ينفق بها الذي أعطاه لم يجبر عليها وان كانت خيرا وهكذا في التمر والعروض ولو كاتبه بتمر عجوة فأدى اليه صيحانيا وهو خير من العجوة لم يجبر على أخذه ويجبر على عجوة أجود من شرطه بجميع صفتيه ويزيد الفضل على ما بيع عليه صفتيه الا أن يكون يصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو ينفق ببلده ولا ينفق به ما أعطاه

يعطيه قونه كانوا يطيقونه ثم عجزوا عنه فعلمهم في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقضى الحائض ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عوام المفتسين ولا المغلوب على عقله ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكر في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد عن أحد وكان عمل كل امرئ لنفسه وكانت الصلاة والصوم عمل المرء لنفسه لا يعمله غيره وكان يعمل الج عن

(١) قوله فهل هذا لم ين أن أوجب الخ كذا بالاصل والمقام يعطى أن يكون الصواب فهذا لم ين لي أن أوجب الخ أو فهل هذا لم ين أن لا أوجب الخ وحرر كتبه

مصححه

(تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كتب عبد الله بن خمسة وثلاثين ألفاً ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم عندي مثل قول الله عز وجل وللطلقاء متاع بالمعروف فيجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتابة شيئاً وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يجبر على أكثر منه فإن مات قبل أن يضع عنه جبر ورثته على ذلك فإن كانوا صغاراً وضع عنه الحاكم أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سيد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به فإن قيل فلم جبرت سيد المكاتب على أن يضع عنه ولم تجبره على أن يكتبه قيل لبيان اختلافهما فإنه إذا كاتبه ممنوع من ماله وما أعطاه له دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه ومالك العبد فأنما ملكه لسيده ومالك العبد بعد الكتابة ملكه العبد دون (قال) وإذا أدى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيد أن يرد عليه منها شيئاً فإن مات فعلى ورثته وإن كان وارثه مولياً أو محجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين أو وصية جعل للمكاتب أدنى الأشياء يحاصصهم به وإذا أدى المكاتب كتابته ثم مات سيده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فإن لم يكن له ولي فعلى الحاكم أن يوليّه من رضى به ويجبره على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيده وقد أدى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يؤدوه من مال سيد المكاتب فإن كان على سيد المكاتب دين لم يكن لهم أن يحاصوا أهل الدين إلا بأقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبيهم لأنه لم يكن يلزمه الأقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم يضموا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده وكذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع به بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره وهكذا سيده لو فليس فأما لو أعطاه سيده شيئاً ولم يقبل أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ثمن وإن قل غنمه فكان أقل من درهم وإن كاتبه على دينار فأعطاه حبة ذهب أو أقل بماله ثمن جاز وإن كاتبه على دراهم فكذلك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء ويعطيه مما أخذ منه لأن قوله من مال الله الذي آتاكم يشبه والله تعالى أعلم آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غيره فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى إلى لا أجبر أحد له حق في شيء أن يعطاه من غيره

الرجل اتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصلاة والصوم لأن فيه نفقة من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحداً أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قيل فلم لا تأخذه قبل حدث الزهري عن عبيد الله ابن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نذراً ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء

(من تجوز كتابته من المالكين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأما ما خطب الله عز وجل والله تعالى أعلم بالفعل في المالك من كان ملكه ثابتاً في المالك وكان غير محجور فليس يكون هكذا إلا بالغير محجور وإذا كاتب الحر المحجور عبده ثم أطلق عنه الجحر فإن كتابته باطل إلا أن يكون جردها بعد إطلاق الجحر والحررة البالغة في الرشد والحر لا يختلفان ولو كاتبه قبل أن ينطلق عنه الجحر ثم أطلق عنه الجحر ثم تأداه الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون جردها بعد إطلاق الجحر أو قال بعد إطلاق الجحر إذا أدبت إلى كذا فانت حر فيعتق بهذا القول لا بأداء الكتابة كلها كما لو قال هذا العبد له إن دخلت الدار فانت حر فدخلها بعد إطلاق الجحر عن السيد لم يعتق حتى يجدد عينا أو عتقاً بعد إطلاق الجحر ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه فقال كاتبك وأنا محجور وقال العبد كاتبتي وأنت غير محجور فالقول قول العبد وعلى السيد البينة وإذا كاتب السيد عبده وهو غير محجور ثم جحر على السيد أو عبده كانت الكتابة على السيد ثابتة ويستأدى وليه الكتابة وإذا أدى العبد فهو حر (قال) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرم أو به لم أعارض غالب على عقله

أو مزيل له وإن لم يغلب عليه حين كاتبه فالكتابة باطل لانه في هذه الحال لو أعتقه لم يجز عتقه فإن أفاق فأثبتته عليها فالكتابة باطل حتى يجدها له في الوقت الذي لو أعتقه فيه جاز عتقه أو باعه جاز بيعه وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة انما أنظر الى عقدتها فإذا كان صحيحاً أثبتته وإذا كان غير صحيح لم أثبتته بحال يأتي بعده

﴿كتابة الصبي﴾ (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته باذن أبيه كانت الكتابة أوقاض أو وليه وكذلك لو أعتقه على مال يأخذه منه لأن الصبي ممن لا يجوز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأثبتته على الكتابة لم تجز الكتابة إلا أن يجدها بعد البلوغ والرشد

﴿موت السيد﴾ أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكتابة بحالها ولو كاتب أم ولد أو مديون مملوكا لم تجز الكتابة ولو أخذنا جميعها لم يعتق لانهم ممن لا يجوز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المكاتب عبده لم تجز كتابته ولو أخذنا الكتابة لم يعتق لانه ممن لا يجوز عتقه ولا يثبت له ولاء كان ذلك نظرا منه لنفسه أو لم يكن وكذلك لو أخذ من العبد عاجلا في أول كتابته مثل قيمته مرارا لأن كسب عبده له وليس له أن يخرج عبده منه بعثق ولا يمنع نفسه ماله

﴿كتابة الوصي والاب والولي﴾ (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليس لأب الصبي ولا لولي اليتيم وصيا كان أو مولى أن يكاتب عبده بحال لان الكتابة لا نظير فيها للصغير ولا للكبير ألا ترى أن العبد المكاتب إذا كان ذامالاً أو أمانة أو اكتساب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى وإن كان غير ذى أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعه واجارته وأرث الجناية عليه ويكاتب على نجوم (١) تمنع في مدته لها من منفعة ثم لعله أن لا يؤدى ما عليه وإن قيل فقد ينصح ويكتسب إذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً قيل فإن كانت نصيحته مما لا يؤدى عنه فأتطلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبته العبد ولا منفعته وإن كانت نصيحته اكتساباً فآجره فإن خبث أدبه فإن قيل فقد يخاف أن يأتى أن لم يكاتب قيل ولا يؤمن عليه إذا كوتب أن يقيم حتى إذا تقارب حلول نجمه أبق فليست الكتابة نظراً بحال وانما أجزأها على من يلى ماله لانه لو أعتق جاز فإن كاتب أبو الصبي أو ولي اليتيم أو المولى فالكتابة باطل وإن أدى العبد وأعتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤدى منه حلال لسيدته وإن أعطى من سهم الرقاب رجوع الوالى عليه فأخذه من صار إليه لانه ليس من الرقاب وإذا باعه من أجنبي فاستوفى قيمته أو ازداد أو باعه بما يتغابن الناس بمثله في نظر المولى لعتق أو غيره جاز البيع من قبل أنه يملك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى ملك وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن المولى يملكه لأن ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس لولى الصبي أباً كان أو غيره أن يعتق عبده على مال يعطيه إياه العبد إن أعطاه وقبض المال من العبد وأعتقه عليه فالمال للمولى والعتق باطل وليس لولى المولى أباً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين فإن باعه بدين فالبيع مفسوخ ولو أعتقه الذى اشتراه كان العتق مردوداً وفي عتق الأب والولى عبد المولى عليه على مال أو مكاتبته معنى بأن لا يجوز أن يكون الولاء إلا للعتق والمولى غير معتق والمعتق غير مالك ولا يجوز العتق لغير مالك وإن كان المولى بالغاً فاذن لوليه لم يجز لانه في حكم الصغير في أن لا يجوز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد وإذا كان العبد بين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل يلى نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور ووليه أم لم يأذن وإذا أدى عتق نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعتق كله عليه إن كان موسراً وضمن للمحجور نصف قيمة العبد مملوكاً ولا يرجع على المحجور بشئ أخذه منه لانه أخذه من عبده

غيره عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظاً فإن قيل أتعرف الذى جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبيران الزبير حل من متعته الحج فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء وهذا غلط فاحش قال الشافعي وليست علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أو طعن مختلفاً ما وصفت ولا مؤنة على أهل العلم بالحديث والنصفة

(١) قوله تمنع في مدته لها الخ كذا بالأصل ولعله تمنع في سعيه لها الخ وحرر كتبه مصححه

﴿ من يجوز كتابته من الممالك ﴾

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبده مغلوبا على عقله ولا عبده غير بالغ لأنه إذا كان مغلوبا عن الذعر وجل أنه انما خاطب بالفرائض البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكتابة إذا كانت فريضة لا بد لازمة على سيده وللسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء ولبس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كالأبجد بقوله ولا يؤخذ بقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس (قال الشافعي) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو المعتوه والصبي عنهما ولا أمهما إن كانا مملوكين وكاتبهما على أنفسهما أو عليهما دون أنفسهما لأنه لا يجوز أن يحمل العبد أسبغ به شيء خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي سبب فكالك وقه فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبواهما مملوكين فكاتبهما على نجوم وضعها إلا وإن فشرط السيد أنهما مملوكان حتى يؤدبا إليه هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدبا إليه عنهما عتقا كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة ويأخذ السيد قيمة المعتق منهم ما ويرجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحرفي الميم وليس لأبيهم ما إذا اعتق أن يرجع على السيد عما أعطاه على عتقهما كما ليس لهما لو قال أعتق عبدا على مائة فاعتقه أن يرجع كما لو أعطاه مائة أو ضمناها له على أن يعتقه فاعتقه لم يكن لهما أن يرجعوا ولهما أن يرجعوا في الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا (قال) وإذا أراد أبواهما أن يجوز هذا اشترياها بنقد أو دين إلى أجل أو حال فإذا فعل لزمهما المال وكان الابنان حريين بملك الأبوين لهما وكذلك الأجنيبون في هذه المسائل كلها إلا أن الأجنيبين إذا اشتروهما لم يعتقا حتى يمدوا لهما عتقا ولو كاتب رجل على نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلا وكذلك على نفسه وابن له معتوه أو بالغ غير معتوه غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه وما ولد له من غير أمه لم يجز هذا وإذا كاتب العبد بالغ صحيحا ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يعجزه حتى يحل نجم من نجومه فإذا حل لم يكن له تعجزه لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم ولا ينبغي للحاكم أن يعجزه حتى يسأل عن ماله فإن وجد له مالا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أداها أو نفق عليه من فضله وإن لم يجده ما يؤدي عنه الكتابة أو النجم الذي حل عليه منها عجزه فإن عجزه ثم أفاق فدل على ماله أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التعجز عنه وجعله مكاتب بحاله إذا كان المال له قبل التعجز وادعى ذلك المكاتب فإن كان مالا أفاده بعد التعجز جعله لسيد ولم يرد التعجز ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأداه عتق وإن لم يجده مالا ولم يجده نفقة ولا أحدا يتطوع بأن ينفق عليه عجزه وألزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضى عليه بالعجز فإذا وجد له مالا كان قبل التعجز فدل التعجز عنه ويرد السيد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين ما وصفت في كتاب تعجزه ياه ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لأنه يؤدي عنه من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعا فعلى الحاكم قبول ذلك للمكاتب حتى يصير مالا له ثم يعطيه سيده وليس على السيد قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه قدم ملكته إياه فيلزم السيد قبوله عن المكاتب لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه فإن أبي السيد أن يقبله عنه وخفي ذلك على القاضي فعجزه ثم علمه رد تعجزه وأخذه بما تطوع به عليه إن أعطاه المتطوع فإن لم يعطه لم يعجزه الحاكم عليه

في العلم بالحديث الذي يشبهه أن يكون غلطا والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة فمن لا يثبت حديثه والآخرون أن يوجد من الحديث ما يرد فيه قولون إذا جاز في واحد منه جاز في كله وصرت في معنانا فقلت أرأيت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة

﴿ كتابة النصراني ﴾

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رضي الله عنه إذا كاتب الرجل النصراني عبده على ما يجوز للإسلام

أن يكتب عبده عليه فالكتابة جائزة وإن ترافعا اليها أنشدناها فإن كاتب عبده ثم أسلم العبد فهو على الكتابة
 الآن يشاء أن يعجزه فإن شاء العجز بعناه عليه وكذلك أمته يكاتبها ثم تسلم إن شاءت العجز بعناها وإن لم تشأه
 أثبتنا الكتابة وإن أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكتابة بحالها وكذلك لو أسلم جميعا ولو كاتب نصراني
 عبده نصرانيا على حجر أو خنزير أو شئ له ثمن عندهم محرم عندنا بخفاءنا السيد برباط الكتابة والعبد برباط
 اثباتها والعبد برباطها والسيد برباطها بطلناها لانهم ما جازا أنا (قال) ونبطلها ما لم يؤد المكاتبة الخمر
 أو الخنزير وهما نصرانيان فإذا أدى الخمر أو الخنزير وهما نصرانيان ثم ترافعا اليها وجاءنا أحدهما فقدم عتق
 ولا يرد واحد منهما على صاحبه بشئ لأن ذلك مضى في النصرانية بمنزلة ثمن خمر يبيع عندهم ولو كاتبه في
 النصرانية بخمر فأداهما الاقليلا ثم أسلم السيد والعبد بحاله فما أنا بطلناها المكاتبه لانه ليس له أن يأخذ
 خمر أو هو مسلم وكذلك لو أسلم العبد ثم جاءنا السيد والعبد بطلناها المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يؤدى خمر وكذلك
 لو أسلم جميعا وكذلك لو لم يسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما بطلناها المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يقتضى خمر (قال)
 ولو أسلم السيد والعبد أحدهما وقدم على العبد رطل خمر فقبض السيد ما بقي عليه عتق العبد بقبضه
 آخر كتابة ورجع السيد على العبد بجميع قيمته ديناه عليه لانه قبضها وليس له ملكها إن كان هو المسلم
 وكذلك إن كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تأديتها اليه ولو أن نصرانيا ابتاع عبدا مسلما وكان له
 عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد اسلام العبد على دينار أو دراهم أو شئ تحل كتابة المسلمين عليه ولا تحل ففيها
 قولان أحدهما أن الكتابة باطل لانها ليست باخراج له من ملكه تام ومتى ترافعوا اليها رددناها وما أخذ
 النصراني منه فهو له لانه أخذ من عبده فإن لم يترافعوا حتى يؤديها العبد المكاتب عتق وترجعها بفضل
 قيمة العبد إن كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجع على العبد بالفضل وإن كان ما أدى اليه العبد
 أكثر من القيمة رجع على النصراني بالفضل عن قيمته ولو كاتبه بخمر أو خنزير أو شئ لا ثمن له في الاسلام
 بعد ما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة فإن أداهما العبد عتق بهما ورجع عليه النصراني بقيمة تامة لانه لا ثمن
 للخمر الذي دفع اليه ولو كانت المكاتبه للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطأها فإن وطئها
 فلم تحمى فلها مهر مثلها وإن وطئها حملت فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تمضى على
 الكتابة فإن اختارت المضى على الكتابة فلها مهر مثلها وهي مكاتبه ما لم تعجز وإن اختارت العجز أو عجزت
 جبر على بيعها ما لم تلد فإن ولدت له فالولد مسلم حر باسلامها لا سبيل عليه لانه من ماله كما وإن مضت على
 الكتابة فمات النصراني فهي حرة بموته ويبطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ما لها ليس لورثته منه شئ لانه
 كان ممنوعا من مالها بالكتابة ثم صارت حرة فصاروا ممنوعين منه بخريرتها وإن ولدت وعجزت أخذت بنفقتها
 وحيل بينه وبين اصابتها فإذا مات فهي حرة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها والقول الثاني أن
 النصراني إذا كاتب عبده المسلم بشئ يحل فالكتابة جائزة فإن عجز يبيع عليه وكذلك إذا اختار العجز
 يبيع عليه وإذا أدى عتق وكان للنصراني ولاؤه لانه مالك معتق وإذا كاتبه كتابة فاسدة يبيع ما لم يؤد فاعتق
 فإن أدى فعتق بالأداء فهو حر ولاؤه للنصراني ويتراجعان بقيمة العبد مملوكا وتكون للنصراني عليه ديننا
 (قال) وجناية عبد النصراني والجناية عليه وولده وولد مكاتبته في الحكم إذا ترافعوا اليها مثل جناية مكاتب
 المسلم والجناية عليه وولده لا يختلفون في الحكم

عبد يعرفه ومجروح
 يعرفه ورجل يجهل
 جرحه وعنده ليس
 يحيز شهادة العدل ويترك
 شهادة المجروح ويتف
 شهادة المجهول حتى
 يعرفه بعدل فيجيزه أو
 يجرح فيرده فإن قال بلى
 قيل فلماذا المجروح في
 الشهادة بالظنة جازله أن
 يرد العدل الذي لا يوجد
 ذلك في شهادته فإن قال
 لا قيل فكذلك الحديث
 لا يختلف وليس نجيز
 لكم خلاف الحديث
 وطائفة تكلمت
 بالجهالة ولم ترض أن
 تترك الجهالة ولم تقبل
 العلم فتعلمت مؤنتها وقالوا
 قد تردون حديثنا

(كتابة الحرب)

(قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا كاتب الحربى عبده في بلاد الحرب ثم خرجا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما

الا أن يكون السيد أحدث لعبد قهر على استعباده وإبطال الكتابة فإذا فعل فالكتابة باطل ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الاسلام ولو أحدث له المسلم قهر باطل به الكتابة أو أدى الى المسلم فأعتق والعبد مسلم أو كافر ثم قهره المسلم فسيباه لم يكن ذلك له وكان حرا لان الكتابة أمان له منه ان كان كافرا وعتق تام ان كان مسلما وكافرا ولو كان العبد كافرا فاعتق بكتابة المسلم ثم سباه المسلمون لم يكن رقيقا لان له أمانا من مسلم يعتقه اياه ولو كان أعتقه كافرا بكتابة أو غير كتابة فسيباه المسلمون كان رقيقا لانه لا أمان له من مسلم فالذي أعتقه نفسه يسترق إذا قدر عليه ولو أن حريا دخل الينا بأمان فكتب عبده عندنا والعبد كافرا فأراد أن يخرج به الى بلاد الحرب وتحكما الينا منعت من اخراجه ووكل من يقبض بنجومه فإذا أدى عتق وكان ولاؤه للحربي وقيل له ان أردت المقام في بلاد الاسلام فأسلم أو أذا الجزية ان كنت ممن تؤخذ منه الجزية وانما تركنا لتقيم في بلاد الاسلام للامان لك وانك مال لجزية عليك ولو كاتب الحربى عبده في بلاد الاسلام أو الحربى ثم خرجا مستأمنين ثم لحق السيد بدار الحرب فقتل أو مات فالمكاتب بحاله يؤدى نجومه فإذا قبضت دفعت الى ورثة الحربى لانه مال له كان له أمان ولو لم يمت السيد ولم يقتل ولكنه سبي والمكاتب ببلاد الاسلام لم يعتق المكاتب ولم تبطل كتابته بسبي السيد ولو سبي سيد المكاتب لم تبطل الكتابة وكان المكاتب مكاتب بحاله فان أدى فعتق نظرت الى سيده الذي كاتبه فان كان قتل حين سبي أو من عليه أو فودى به فولاؤه لسيده الذي كاتبه وان كان استرق فبات رقيقا لم يكن له ولاؤه وعتق المكاتب وكان لا ولاؤه ولا يجوز أن يجعل الولاء لرفيق واذالم يجوز أن يكون الولاء له لم يجوز أن يكون الولاء لاحد بسببه ولد ولا سيده ولو أعتق سيد المكاتب بعد ما استرق كان ولاؤه له لانه قد أعتقه وصار ممن يصلح أن يكون له ولاؤه بالحرية فان قيل فكيف تجعل الولاء اذا أعتق سيده لسيده وقدر قيل بابتداء كتابته كما جعل ولاء المكاتب بكتابته الرجل ثم عوت السيد فاعتق المكاتب بعد موت سيده بسنين لسيده لانه عقد كتابته والكتابة جائز له ولو لم يدع الميت شيئا غيره والميت لا يملك شيئا فان قيل فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده قيل لانه كاتبه والكتابة جائزة ولا يبطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيد ولا افلاسه ولا الحجر عليه فاذا كاتب الحربى عبده في بلاد الاسلام ورجع السيد الى دار الحرب فسبي وأدى المكاتب الكتابة والحربي رقيق أو قد مات رقيقا فالكتابة لجماعة أهل النقي من المسلمين لانه (٣) لا يملك لها اذا بطل أن يملك سيد المكاتب واذالم يجوز أن صار رقيقا بعد الحرية أن يملك ما لا لم يجوز أن يملكه عبد سيده ولا قرابة له ولو قتل السيد أو سبي فن عليه قبل يجري عليه رق أو فودى به لم يكن رقيقا في واحد من هذه الاحوال ورد ماله الى سيده في بلاد الحرب كان أو في بلاد الاسلام فان مات رد على ورثته وان استرق سيد المكاتب ثم عتق ففيها قولان أحدهما أن يدفع اليه اذا مكاتبته وان مات قبل يدفع اليه يدفع الى ورثته لانه كان مالا موقوفا له لم يملكه مالكه عليه لانه مال كان له أمان فلم يجوز أن تبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقا ولا سيددونه اذا لم يملكه هو فلما عتق كانت الامانة مؤداة اليه اذا كان مالكا فكان ممنوعا منها اذا كان اذا ضرب اليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الابوين فلما كان الابوان مملوكين لم يجوز أن يورثا لانه يملك مالهما مالهما ولو عتق الابوان قبل موت الوالدورثا فان قيل فقدم لك بعض هذا المال قبل عتق السيد قيل كان موقوفا ليس لاحد بعينه ملكه كما يوقف مال المرتد لملكه هو أو غيره اذا لم يرجع الى الاسلام والقول الثاني أنه اذا جرى عليه الرق فأدى المكاتب لاهل النقي لانهم ملكوا ماله بأن صار غيره مالكا له اذا صار رقيقا ولو كان العبد لحق بدار الحرب فلم يحدث له السيد قهرا يسترقه به حتى خرجا الينا بأمان فهو على الكتابة ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها ولم يحدث له السيد قهرا وخرجا الينا كان حرا ولو دخل الينا حربي وعبد به بامان فكتبه ثم خرج الحربى الى بلاد الحرب ثم خرج عبده وراءه أو معه فأحدث له قهرا بطلت الكتابة وكذلك لو أدى اليه ثم استعبده ثم أسلم معا

وتأخذون بآخر قلنا نرده بما يجب به رده ونقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيه مؤنة وان غضب قوم لبعض من ردمن حديثه فقالوا هؤلاء يعيرون الفقهاء وليس يجوز على الحكم أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وان ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجهه يجوز به رد الشهادة

باب المختلقات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاه في عبد

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع

قوله اذا كان اذا ضرب اليه الخ كذا بالاصل اهـ

في دار الحرب كان عبدا له كما يحدث قهر الحرب ببلاد فيكون له عبدا ولو دخل الحرب إلى بنا بأمان ثم كاتب عبده ثم خرج الحرب إلى بلاد الحرب ثم أغار المشركون على بلاد الإسلام فسيبوا عبدا الحرب ثم استنقذه المسلمون كان على ملك الحرب لأنه كان له أمان كما لو أغاروا على نصراني فاستعبده ثم استنقذه المسلمون كان حرا لأنه كان له أمان وكذلك لو أغاروا على الحرب ببلاد الإسلام وقد دخل بأمان فسيبوه فاستنقذه المسلمون كان له أمانه ولو أقام مكاتب الحرب في أيديهم حتى يمر به نجم لا يؤديه كان للحرب أن كان في بلاد الإسلام أو بلاد الحرب أن يعجزه فان عجزه بطلت الكتابة وان لم يعجزه فهو على الكتابة وهذا كله إذا كانت كتابته صحيحة فأما إذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كاتبه على حرام مثل الكتابة على الحجر والخزير وما أشبه هذا فإذا صار إلى المسلمين فردوه مولاه أفسدوا الكتابة

(كتاب المرتد من المالكين والملوكين)

(قال الشافعي) رضى الله عنه إذا ارتد الرجل عن الإسلام فكاتب عبده قبل أن يقف الحاكم ماله فكتابته جائزة وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز كما كان قبل الردة فإذا وقف الحاكم ماله حتى يموت أو يقتل على الردة فيصير ماله يومئذ فمأوى أو يتوب فيكون على ملكه لم تجز كتابته وإذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل برتد ثم ارتد فالكتابة ثابتة قال ولا أجيز كتابة السيد المرتد ولا العبد المرتد عن الإسلام الأعلى ما أجيز كتابة المسلم وليس ولاء واحد منهما كالتصرايين ومن لم يسلم قط فبترأ على ما استحل في دينه ما لم يتماكم إلينا ولو تأدى السيد المرتد من مكاتبته المسلم أو المرتد كتابة حراما عتق بها ورجع عليه بقيمته وكذلك كل كتابة فاسدة تأداهما منه عتق بها وتراجعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحق السيد بدار الحرب وقف الحاكم ماله وتآدى مكاتبته فتي عجز فلا حاكم رده في الرق ومتى أدى عتق وولاه الذي كاتبه وان كان مرتدا لأنه المالك العاقل للكتابة وإذا عجز الحاكم المكاتب فبإسائه تائباً فالتعجير تام على المكاتب إلا أن يشاء السيد والعبد أن يحدد الكتابة وإذا وقف الحاكم ماله نهى مكاتبته عن أن يدفع إلى سيده شيئا من نجومه فإذا دفعها إليه لم يبرئه منها وأخذ بها ولو أن رجلا كاتب عبدا له فارتد العبد المكاتب وهو في دار الإسلام أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بحالها لا تبطل الردة وكذلك لو كان العبد ارتدا ولا ثم كاتبه السيد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة أقام العبد في بلاد الإسلام أو لحق بدار الحرب فتي أدى الكتابة فهو حر وولاه سيده ومتى حل نجم منها وهو حاضر أو غائب ولم يؤده فليس سيده تعجيره كما يكون له في المكاتب غير المرتد وإذا قتل على الردة أو مات قبل أداء الكتابة فماله لسيده ولا يكون مال المكاتب فيأبى لحوقه بدار الحرب لأن ملكه لم يتم عليه وما ملك المكاتب موقوف على أن يعتق فيكون له أو يموت فيكون ملكا لسيده وسواء ما كتب ببلاد الحرب أو بلاد الإسلام فان مات أو قتل وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذي كاتبه لا يكون في أول غنيمته ولو أوجف عليه بخيل أو ركاب لأنه ملك للسيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشئ فوقع في المقاسم أو لم يقع فهو لسيده وماله كله وكذلك لو أسر ثم سبي كان لسيده (قال الشافعي) فان أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسيب فهو وماله غنيمته لأنه قد تم ملكه على ماله غير أنه ان ظفر به وهو مكاتب أو حراستيب فان تاب والاقبل مكاتب وماله للسيد وان عرض قبل أن يقتل أن يدفع إلى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله فيأوان لم يدفع حتى يقتل فماله كله لسيده إذا كان سيده مسلما ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فان عجز المكاتب وقتل السيد أو مات على الردة فالمكاتب وماله في علانه مال للمرتد وإذا أدى فعتق فما أدى من الكتابة فالمرتد يكون فيأ و ما بقى في يده فالعبد الذي عتق بالكتابة لا يعرض له وإذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعابد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فان كان موسرا فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست بوكس ولا شطط ثم يغرم لهذا حصته

عن الاسلام فاقبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالكاتب منه برى وما قبض بعد الحجر منه فالوالى
أخذه بنجومه ولا يبرئه منه فان أسلم المولى وقد أقر بقبضه منه أبرأه الوالى فاقبض المولى منه ان كان قبض منه
في الردة نجما ثم سأله الوالى ذلك النجم فلم يعطه اياه فعجزه وأسلم المرتد ألغى التمييز عن المكاتب لانه لم يكن عاجزا
حيث دفع الى سيده وهو يخالف المحجور في هذا الموضع لان وقف الحاكم ماله انما كان توفيراً على
المسلمين ان ملكوه عنه بأن يموت قبل يتوب ولم يكن عليه ضرر روتاب في وقفه عنه ألا ترى أنه ينفق عليه منه
ويقضى منه دينه وتعطى منه جنايته وهذا دليل على أنه في ملكه واذا ارتد العبد عن الاسلام وكاتبه سيده
جازت كتابته فان لحق به دار الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الآخر حصته وعتق من الكتابة
بقدره ولم يؤخذ من حصته المرتد شيئاً وكذلك الامه المرتدة تكاتب فان ولدت في الكتابة فتى عجزت فولد هارقيق
ومتى عتقت عتقوا واذا سبي مكاتب مسلم فسيده أحق به وقع في المقاسم أو لم يقع وان اشتراه رجل في بلاد
الحرب باذنه رجع عليه بما اشتراه به الا أن يكون أكثر من قيمته وان اشتراه بغير اذنه لم يرجع عليه بشئ واذا
كاتب العبد وهو في بلاد الحرب فخرج العبد مسلماً وترك مولاه بهامش كانه هو حر ولا كتابة عليه وكذلك
لو خرج مسلماً وهو مكاتب فان كان سيده مسلماً في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وهو على ما كان عليه
في بلاد الحرب ولو خرج سيد المكاتب بعد ساعة لم يرد في الرق ولم يكن له ولاؤه لانه لم يعتق ولو كاتب
مسلم عبداً له مسلماً فارتد قبل السيد ثم ارتد السيد أو ارتد السيد ثم ارتد العبد أو ارتد العبد ثم ارتد السيد
ذلك كله والكتابة بحالها فان أدى المكاتب الى السيد قبل أن يوقف ماله عتق وسواء رجع المكاتب الى
الاسلام أو لم يرجع اذا أدى الى السيد في أن يعتق العبد بالأداء وكل حال وكذلك سواء رجع السيد
الى الاسلام أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء ولو جاء العبد الى الحاكم فقال هذه كتابتي فاقبضها فان
سيدى قد ارتد لم يكن له أن يعجز بل بقبضها حتى ينظر فان كان مرتداً قبضها وأعتقه ووقفها فان
رجع سيده الى الاسلام دفع اليه الكتابة وان لم يرجع حتى مات أو قتل على الردة كانت الكتابة فيأ
كسائر ماله

(العبد يكون للرجل نصفه في كتابته ويكون له كله في كتاب نصفه)

(قال الشافعي) رضى الله عنه واذا كان العبد نصفه حر ونصفه لرجل فكتاب الرجل نصفه فالكتابة جائزة لان
ذلك جميع ما يملكه منه وما بقي غير مملوك لغيره ولو كان له نصف عبد ونصفه حر فكتاب العبد على كله
كانت الكتابة باطلاً وكان شبهه بمعنى لو باعه كله من رجل لانه باعه ما يملك وما لا يملك فان أدى المكاتب
الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وتراجع في نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه
فكتابته على ثلثه كانت الكتابة فاسدة لانه كاتبه على ما لا يملك منه فاذا كاتبه على ما يملك منه وما بقي منه
حر بأن عتق جاز نصفاً كان أو ثلثاً أو أكثر فاذا كاتبه على ما هو أقل مما يملك منه فالكتابة باطل كالرجل يكون
له العبد في كتاب نصفه (قال) ولو كان لرجل نصف العبد ورجل نصفه قد درم أو أعتقه الى أجل أو أخذ منه
أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئاً فكتابته شرى يكره لم تجز الكتابة وانما معنى اذا كان العبد بأكمله لرجل فكتاب
نصفه أو جزءاً منه أن الكتابة ليست بعتق ببات فاعتقه كله عليه بالسنة ولا يجوز أن يجعله مكاتباً كله وانما
أكاتب نصفه فليس العبد في ملكه بحال فانفذ الكتابة لان العبد اذا كوتب منع سيده من ماله وخدمته
واذا كاتب نصفه لم يستطع منعه من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب واذا قاسمه الخدمة لم يتم للعبد كسب
ولم يبين ما اكتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يترك فيه لكسبه واذا أراد السفر لم يكن له أن
يسافر لانه يمنع سيده يومه فلا يكون كسبه تاماً فلذلك أبطلت الكتابة فيه (قال الشافعي) واذا ترافعا الينا

(حدثنا) الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد المجيد عن
ابن جريج قال أخبرني
قيس بن سعد أنه سمع
مكحولاً يقول سمعت
سعيد بن المسيب يقول
أعتقت امرأة أو رجل
سته أعبد لها ولم يكن لها
مال غيرهم فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم في
ذلك فأقرع بينهم فأعتق
ثلثهم (قال الشافعي)
كان ذلك في مرض
المعتق الذي مات فيه
أخبرنا عبد الوهاب عن
أيوب عن أبي قلابة عن
أبي المهلب عن عمران
ابن حصين أن رجلاً من
الانصار أوصى عند موته

قبل أداء الكتابة أبطلنا الكتابة وإذا أبطلناها فأدى منها إلى سيده فهو مال له وإذا لم يترافعا لينا حتى يؤدي المكاتبة عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه انما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة فكان كرجل قال لعبد له نصفك حر إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاها ياها عتق العبد كله لأنه مال له وإذا أعتق منه شيأ عتق كله ولو كانت المسئلة بمحالها فبات السيد قبل يتأدى منه بطلت الكتابة ولو تأدى منه الورثة لم يعتق لأنهم ليسوا بعماله الذي قال له إذا أدبت إلى كذا فأنت حر وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها الورثة بعد موته لم يعتق المكاتب بها لما وصفت وما أخذوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيده إن دخلت الدار فأنت حر فلم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه وإذا كاتب الرجل عبده كتابة غير جائزة ثم باعه قبل الأداء فالبيع جائز لأن الكتابة باطل وكذلك إذا وهبه أو تصدق به أو أخرج منه من ملكه بأي وجهه ما كان وكذلك إذا أجره فالأجرة جائزة وكذلك إذا جنى فهو كعبد لم يكاتب بخير في أن يفديه متطوعاً أو يباع في الجناية

(العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكاتبه دون صاحبه أذن أو لم يأذن لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبده في النصف الذي كاتبه على نجسين ابلا يعتق بأدائهم لم يجز له أن يأخذ الخمسين حتى يأخذ شريكه مثلها فتكون كتابته على نجسين ولا يعتق إلا بمائة وإذا أخذ الخمسين فليشر يكة نصفها ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين وانما أعتق بخمسين ولا يجوز أن يعتق بأداء نجسين لم تسلم لسيده الذي كاتبه قال وإذا أذن له أن يكاتبه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن ارادته أن يكاتب نصفه لا تزيل ملكه عن نصفه هو وإذا لم يزل ملكه عن نصفه فهو ليس للذي كاتبه أن يتأدى منه شيئاً إلا وله نصفه ولو قال له تأداه ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه ما لا يملك من كسب العبد فإذا كسبه العبد فان أعطاه أيام حيثئذ يعلم شريكه وكم هو وأذنه جاز له وله الرجوع ما لم يقبضه شريكه فأما قبل كسبه أو قبل علم الشريك وتسليمه فلا يجوز ولا يجوز أن يكاتبه بأذنه إلا أن يأذن له في كتابة العبد كله فيكون الشريك وكيل الشريك في كتابته في كتابته كتابة واحدة فتكون بينهما نصفين فإن كاتب رجل عبده بغير إذن شريكه على نجسين فأداهما إليه فليشر يكة نصفها ولا يعتق وإن أداهما إلى سيده الذي كاتبه وأدى إلى سيده الذي لم يكاتبه مثلها عتق لأنه قد أدى إليه نجسين سلمت ويتراجع السيد الذي كاتبه والمكاتب بقيمة نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فإن كان ثمن نصفه أقل من نجسين رجع عليه العبد بالفضل على الخمسين وإن كان أكثر من نجسين رجع عليه السيد بالزائد على الخمسين ولو أراد شريكه في العبد الذي لم يكاتب أن يمنع عتقه بان يقول لا أقبض الخمسين لم يكن له وقبضت عليه لأنه قد أدى إليه مثل ما أدى إلى صاحبه وإن كان السيد موسراً ضمن لشريكه نصف قيمته وكان العبد حراً كله لأنه أعتق ما مال من عبده ولا خفيه شركاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان معسراً عتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل الكتابة ولو أن شريكه حين أعتق أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفاً فإن كان المعنى الأول موسراً فأدى قيمته إليه عتق عليه كله وكان له ولاؤه وإن كان معسراً عتق على الشريك ما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما وهكذا لو كان العبد بين ثلاثة أو أربعة أو أكثر وإذا كان العبد بين اثنين فكاتبه أحدهما بأذن صاحبه أو بغير إذنه ثم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثاني ولا يجوز كتابة

فأعتق ستة ممالك ليس له مال غيرهم أو ليس له مال غيرهم أو أوفال أعتق عند موته ستة ممالك ليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وكل واحد من هذه الأحاديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنأعتق شركه في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاءه حصصهم وكان حراً يوم

العبد بين الاثنين حتى يجتمعا جميعا على كتابته يجعلانها عقدا واحدا ويكونان شر يكتن فيهما مستويي الشركة ولا خير في أن (١) لا يكون لأحدهما في الكتابة أكثر مما للآخر

(العبد بين اثنين يكاتبانه معا)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء مكاتب بين قوم فأراد أن يقاطع بعضهم قال لا إلا أن يكون له من المال مثل ما قاطع عليه هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا تأخذ فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئا دون صاحبه فإن أخذه فهو ضامن لنصيب صاحبه منه وشريكه بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع إليه أو يتبع المدفوع إليه ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته وإذا كان العبد بين اثنين فكاتباه معا كتابة واحدة فالكاتب جائر ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه وإن أدى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق لأنه لم يسلم له ما أدى إليه حتى يقبض صاحبه مثله أو يبرئ المكاتب من مثله فإن فعل عتق المكاتب ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من المكاتب دونه فقبض جميع حصته ففهم أقولان أحدهما أن لا يعتق المكاتب لأن لشريكه الرجوع عليه بما أخذ منه وأذنه له أن يقبض ما لم يكن في يدي السيد فيعطيه إياه أذنه بما ليس يملك فله الرجوع فيه والآخر يعتق ويقوم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فحجز عن نجم من نجومه فأراد أحدهما انظاره وأن لا يعجزه وأراد الآخر تعجزه فحجزه فهو عاجز والكتابة كلها مفسوخة ولا يكون لأحدهما إثبات الكتابة وللاخر أن يفسخها بالعجز كما لا يكون له أن يكاتب نصيبه منه دون صاحبه ولو أن عبد بين رجلين فكاتباه معا على نجوم مختلفة فحل بعضها قبل بعض أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة ولو أجزت هذا أجزت أن يكاتبه أحدهما دون الآخر وذلك أنهم في كسبه سواء فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة وإذا أدى إليهما على هذا فعتق رجوع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورد إليه فضلا إن كان أخذه وتراجع في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه وإذا كان العبد بين اثنين فقال أحدهما كاتبناه معا على ألف وقال الآخر على ألفين وأدعى المكاتب ألفا تحالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة ولو صدق المكاتب صاحب الألفين والألف فقال كاتبنى أحدهما على ألف والآخر على ألفين ففسخت الكتابة بلايين ولو قال المكاتب بل كاتبناني جميعا على ألفين فإن صدقه صاحب الألف فالكاتب ثابتة وإن قال بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين فالكاتب مفسوخة ولو كاتباه معا على ألف فقال قد أديتها إلى أحد كما وصدقه فمعا لم يعتق حتى يقبض الذي لم يؤديه إليه خمسمائة من شريكه أو يبرئه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برئ وعتق العبد وذلك أن القابض الألف مستوف لنفسه خمسمائة لا تسلم له إلا بأن يستوفي صاحبه مثلها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده ولو كاتباه على ألف فادعى أنه دفعها إليهما معا وأقرله أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف الخمسمائة ولم يرجع بها هو على العبد لأنه يقر فيه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ما عليه وأن صاحبه يأخذها منه بظلم ولا يعتق عليه النصف الباقي لأن العبد يقر أنه برئ من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي عتق وإن عجز رد نصفه رقيقا وكان كعبد لصاحبه نصفه فكاتبه فحجز (قال الشافعي)

تكلم بالعتق وله ولاؤه وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه ومن كان له مما يملك لأعمال غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق بسات ثم مات من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فأيهم خرج له سهم العتق عتق ورق الباقي ولا يستسعي الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال

(١) لعل لا زائدة من قلم الناسخ تأمل

رحمه الله تعالى ولو أن مكاتبين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع اليهما نصيبهما فعتق وأنكر شريكه حلف شريكه ورجع على الذي أقر فأخذ نصف ما في يديه وتأداه الآخذ ما بقي من الكتابة كما وصفت في المسئلة قبلها فان أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى المنكر شيئا لم يحلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أقر بقبضه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعى عليه بل دفعته اليك مع حلف المدعى عليه وشركه صاحبه فيما أخذوا حلفت الذي يبرئه المكاتب لشريكه لا للمكاتب فان حلف برئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه بأن يقبض نصيبه منه فقبض منه ثم عجز المكاتب أو مات فسواء ولهما ما في يديه من المال نصفين ان لم يكن استوفى المأذون له جميع حقه من الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة ففهمها قولان فمن قال يجوز ما قبض ولا يكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيه فنصيب شريكه منه حر ويقيم عليه ان كان موسرا وان كان معسرا فنصيبه منه حر فان عجز بجميع ما في يديه للذي بقي له فيه الرق وانما جعلت ذلك له لانه يأخذه بما بقي من الكتابة ان كان فيه وفاء عتقه به وان لم يكن فيه وفاء أخذ بما بقي من الكتابة وعجزه بالباقي منه وان مات فالمال بينهما نصفان يرثه ربه بقدر الحرية التي فيه ويأخذ هذا ما له بقدر العبودية فيه والقول الثاني لا يعتق ويكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيما أذن له به وهو لا يملكه فأخذ الذي له على الحر وادته له بالقبض وغير ادته سواء فان قبضه ثم تركه فأنما هي هبة وهبه له تجوز اذا قبضها

(ما يجوز عليه الكتابة)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل بالمكاتب وادته كله على ما يحل فلما كانت الكتابة مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بما شرط له سيده اذا أذاه كان بينا أن الكتابة لا تجوز الا على ما تجوز عليه اليهود والاحبار بأن تكون بثمن معلوم الى أجل معلوم وبعمل معلوم وأجل معلوم فاجاز بين الحرين المسلمين في الاجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيده وما رتبين الحرين المسلمين في البيع والاجارة رتب بين المكاتب وسيده فيما علك بالكتابة لا يختلف ذلك فيجوز أن يكتبه على مائة دينار وصوفه الوزن والأعيان الى عشر سنين وأول السنين سنة كذا وآخرها سنة كذا تؤدى في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا دينارا ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة فيؤدى في سنة دينار وفي سنة خمسين وفي سنة ما بين ذلك اذا سمي كم يؤدى في كل سنة ولا خير في أن يقول أكتبك على مائة دينار تؤديها في عشر سنين لانها حينئذ تحل بانقضاء العشر السنين فتكون نجما واحدا والكتابة لا تصلح على نجم واحد أو تكون تحل في العشر السنين فلا يدري في أولها تحل أو في آخرها وكذلك لا خير في أن يقول أكتبك على أن لا تمضي عشر سنين حتى تؤدى الى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدى الى في عشر سنين مائة دينار كيف يخف عليك غير أن العشر السنين لا تنقضي حتى تؤديها وذلك أنهم لا يدريان حينئذ كم يؤدى في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أكتبك على مائة دينار وعلى ألف درهم وان سمي لها آجال معلومة لانه لا يدري حينئذ على أي شيء الكتابة وكذلك لو قال أكتبك على مائة دينار تؤديها الى كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع الى عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائتي درهم أو عرض كذا لم يجز من قبل أن الكتابة وقعت بعشرة دنانير في كل سنة وأنه ابتاع بالعشرة دراهم والعشرة دين فابتاع دراهم دينارا بدنانيرين وهذا حرام من جهاته كلها وكذلك ان قال ابتعت منك اذا حلت عرضا لان هذا دين بدين والدين بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر ويجوز أن يكتبه بعرض وحده ونقد وانما كاتبه بعرض لم يجز الا أن يكون العرض موصوفا والأجل معلوما كما لا يجوز أن يشتري الى أجل الا الى أجل معلوم وصفة

(باب الخلاف في هذا الباب)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي وخالف مذهبا في هذا بعض الناس فرغم أن الرجل اذا اعتق شركاه في عبد فشريكه بالخيار بين أن يعتق أو يضمه أو يستسعي العبد بخالفه أصحابه وعابوا هذا القول عليه فقالوا اذا كان المعتق للشقة قص له في العبد موسرا عتق عليه كله وان كان معسرا فالعبد حرو يسعي في حصته شريكه وقالوا في ثلاثة مما يليك أعتقهم رجل لا مال له غيرهم عند

معلومة يقام عليهما وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض سواء لا يختلفان فإن كان العرض ثيابا قال ثوب مروي طوله كذا وكذا وعرضه كذا ووصفيق أو رقيق جيد يوفيه إياه في موضع كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا وهكذا إن كان العرض طعاما أو حيوانا أو رقيقا أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبداً سوداً فرأى من جنس كذا أسود حالاً السواد أمر دمر بوع أو طوال أو قصير يرى من العيوب وإذا كان من الإبل قال جل ثني أو رباع من نعم بن فلان أجر أو جون غير مودن يرى من العيوب ويوفيه إياه في موضع كذا وقت كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة إلا أن يترك قوله يرى من العيوب فأنما له يرى من العيوب وإن لم يشترط ذلك وسواء كاتبه على عرض منفردة أو عرض ونقد يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه داراً بعرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوماً إلى أجل معلوم والله تعالى الموفق

((الكتابة على الإجارة))

(قال الشافعي) رحمه الله والإجارة تملك ما تملك به السويع إذا شرع فيها مع الإجارة فإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له عملاً بيده معلوماً فأخذ فيه حين يكاتبه ويجعل عليه أن يؤدي معه أو بعده في نجم آخر ما لا ما كان كانت الكتابة جائزة وإن كاتبه على أن يعمل له عملاً ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل ما لا يأخذه لم تجز الكتابة عليه وذلك أن العمل إن كان واحداً فهو ونجم واحد والكتابة لا تجوز على نجم واحد في مال ولا غيره وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملاً وبعد شهر عملاً آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملاً لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يمنع العمل من مرض وموت وجبس وغيره والعمل باليد ليس بمال مضمون يكافئ أن يأتي به وقد يقدر على المال مريض ولا يقدر على العمل به ولو كاتبه على أن يبنى له داراً وعلى المكاتب جميع عمارتها وسمى له ذرعاً معلوماً الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسمى ما يدخل فيها من اللبن وقدر اللبن والحجارة كان كعمله بيده لا يجوز إلا أن يكون يأخذ في ذلك حين يكاتبه ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن استأجر العمل لا يجوز ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً فأخذ فيه حين يكاتبه ويؤدي إليه شيئاً بعد الشهر جاز ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً حين كاتبه وشهر بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلاً لا يكون على المكاتب فيه خدمة وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حراً على أن يؤخر الخدمة شهراً ثم يخدمه ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً حين يكاتبه ثم يوفيه لبناً أو حجارة أو طيناً معلوماً بعد شهر كان هذا جائزاً وكان هذا كالمال ولو كاتبه على أن يخدمه شهراً ثم يعطيه ما لا بعد فرض ذلك الشهر انتقضت الكتابة ولم يكن له أن يعطيه أحداً يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كما لو استأجر حراً على أن يخدمه شهراً فرض في الشهر لم يكن عليه ولا له أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة ولو كاتبه على نجوم مسماة على أن يخدمه بعد النجوم شهراً أو يعمل له عملاً بعد ذلك كانت الكتابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم أو عمل عتق وترأجا بقيمة المكاتب وحسب للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وترأجا بقيمة ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدي إليه في كل شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوماً أو ساعة شيئاً معلوماً كانت الكتابة فاسدة لأنها خير العمل ولو كاتبه على مائة يؤدي إليه في كل سنة عشرة ويعطيه ضحية فإن وصف الضحية فقال ما عزة ثنية من شياه بلد كذا أو شياه بن فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشاه من الكتابة وإن قال أضحية فلم يصفها فالكتابة فاسدة لأن الضحية تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز وما فوقهما فلا يجوز هذا كما لا يجوز

الموت يعتق ثلث كل واحد منهم ويسعى في ثلثي قيمته (قال الشافعي) وسمعت من يحتج بأنه قال بعض هذا بان روى عن رجل عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبدین اثنين يعتقه أحدهما وهو معسر يسعى وروى عن رجل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة

في البيوع وان كاتبه على مائة دينار في عشرين وعشرين ضحية بعدها كل ضحية في سنة ووصف الضحايا لم يعتق الا باداء آخر الكتابة الضحايا والضحايا بنجوم من نجوم كتابته لا يعتق الا بان يؤذيها قال وان كاتبه على شيء معلوم وضحايا أهله ما بلغ أهله عن كل انسان ضحية موصوفة وان زادوا ازدادت عليه الضحايا وان نقصوا نقصت الضحايا قال الكتابة فاسدة لانها حينئذ على غير شيء معلوم وان قال له ابن لي هذه الدار بناء موصوفا أو علم لي هذا الغلام أو اخدمني شهرا أو اخدم فلانا شهرا أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حر ففعل ذلك فهو حر وليس بمكاتب وله أن يبيعه قبل أن يفعله وان مات سيد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك وهذا مثل قوله ان دخلت الدار فأنت حر أو كلمت فلانا فأنت حر وهكذا ان قال له أعطني مائة دينار وأنت حر فان أعطاه اياه فهو حر وان أراد يبيعه قبل أن يعطيه اياه فذلك له ولا يكون شيء من هذا كتابة انما الكتابة النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ويحاط بصفة بنائها عليه عمارتها حتى يوفيه اياها فاقعة على صفته وسمى معهادا نير يعطيه اياه قبلها أو بعدها كان هذا جائزا لأن هذا ضمان عمل عمله بعده أو لم يعمل يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره وكذلك ان كاتبه على ضمان بناء دارين يبنى احدهما في وقت كذا والاخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا كالعمل بيده الى أجل معلوم وهو اذا كاتبه أو استأجر حرا على أن يعمل بيده لم يكلف أن يأتي بغيره يعمل له واذا ضمن عملا كاف أن يوفيه اياه بنفسه أو غيره والله تعالى أعلم

﴿ الكتابة على البيع ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجدة في عشرين وعشرين على أن يباعه السيد عبده له معروفا فالكتابة فاسدة من قبل أن البيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على أن يهب له الرجل عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالبيع ولا يشبه هذا أن يكتبه على أن يعمل له المكاتب عملا فان ذلك كله شيء يعطيه اياه المكاتب من الكتابة ككتابته على دنائير وعبد وماشية وهذا بيع وكتابة والبيع لازم لا يشبه الكتابة لان الكتابة لا تلزم العبد لزوم الدين الكتابة متى شاء العبد تركها وفيه أن كان لثمن العبد حصه من الكتابة غير معلومة وغير لازمة بكل حال والكتابة حصه (١) معلومة لان لها من ثمن العبد نصيبا فلم يحجز من جميع هذه الجهات ولو كان في يدي عبد عبد فكتابته سيده عبادة دينار منجدة على أن يشتري منه ذلك العبد بعشرة دنائير لم تجز الكتابة من قبل أنه لما باعه العبد على أن يكتبه كان العبد مالا من مال السيد لا يجوز له شراؤه ولو أبطلت على السيد ثمنه كما كنت مبطله لو اشتراه بلا شرط كتابة كنت زدت على المكاتب في كتابته لانه لم يرض أن يكتبه على مائة الاوله على السيد عشرة ولو أثبت ثمنه على السيد كنت قد أثبت عليه أن يشتري ماله بماله وهذا مما لا يثبت عليه بحال ولو كان كاتبه كتابة صحيحة ثم اشتري السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لان السيد حينئذ ممنوع من مال مكاتبه وليس ممنوع من مال عبده قبل الكتابة ألا ترى أن العبد يكتب سيده فيأخذ سيده ما كان بيده من المال قبل الكتابة والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كتابة العبيد كتابة واحدة صحيحة ﴾ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله

تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قال عطاء ان كاتب عبد الله بنون يومئذ فكاتبك على نفسه وعليهم فوات أبوهم أو مات منهم ميت فقيمة يوم يموت توضع من الكتابة وان أعتقه أو بعض بنيه فكذلك وقالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال

(١) لعله غير معلومة كما يرشد اليه التعليل تأمل

(قال الشافعي) قيل له
أوثبت حديث أبي
قلاية لو لم يخالف فيه
الذي رواه عن خالد
فقال من حضر هو
مرسل ولو كان موصولا
كان عن رجل لم يسم
ولم يعرف ولم يثبت
حديثه فقلت أثبت
حديثك عن سعيد
ابن أبي عروة لو كان
منفردا بهذا الاسناد
فيه الاستسعاء وقد
خالفه شعبة وهشام
فقال بعض من حضره
حديثه شعبة وهشام
هكذا ليس فيه استسعاء

ويرفع عن المكاتبين معه حصته من الكتابة وأيهم عجز فليسيدة تعجزه وأيهم شاء أن يعجز فذلك له وأيهم أعتق السيد فالعتق جائز وأيهم أبرأه مما عليه من الكتابة فهو حر وترفع حصته من الكتابة عن شركائه وأيهم أدى عن أصحابه متطوعا فبعتهم قواما لم يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عنهم بأذنهم يرجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما وغير أمر الآخر يرجع على الذي أدى عنه بأمره ولم يرجع على صاحبه

(ما يعتق به المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وجماع الكتابة أن يكاتب الرجل عبده أو عبده على نجمين فأكثر بمال صحيح يحل بيعه ومملكه كما تكون البيوع الصحيحة بالحلال إلى الآجال المعلومة فإذا كان هكذا وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا ويصفه فأنت حر فإن أدى المكاتب ما شرط عليه فهو حر بالأداء وكذلك إذا أبرأ السيد مما شرط عليه بغير عجز من المكاتب فهو حر لأن مانعه من العتق أن يبقى لسيدته عليه دين من الكتابة فإن قال قد كاتبتك على كذا ولم يقل له إذا أدبتك فأنت حر لم يعتق إن أداه فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول فكاتبهم إن علمتم فبهم خيرا قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جل جلاله إباحة الكتابة بالتزويل فيه وأبان في كتابه أن عتق العبد إنما يكون باعناق سيده إياه فقال فكفارته أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فكان بينا في كتاب الله عز وجل أن تحريرها عتاقها وأن عتقها إنما هو بأن يقول للمالك أنت حر كما كان بينا في كتاب الله عز وجل إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن أن الطلاق إنما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصريح لا التعريض ولا ما يشبهه الطلاق هكذا عامة من جعل الفرائض أحكت جلها في آية وأبنت أحكامها في كتاب أو سنة أو إجماع فإذا كاتبت الرجل عبده ولم يقل إن أدبت إلى فأنت حر وأدى فلا يعتق وذلك خراج أداه إليه وكل هذا إزامات السيد وأخرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قول إلا أن قولي قد كاتبتك إنما كان معقودا على أنك إذا أدبت فأنت حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لانه كلام يشبه العتق كما لو قال له اذهب أو أعتق نفسك يعني به الحرية عتق وكما لو قال لامرأته اذهبي أو تقنعي يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق إلا بأن يقول قد عتقت القول على نية الطلاق والعتاق

(جملة العبيد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء كتبت على رجلين في بيع إن حيكا عن ميتكما ومليككما عن معدمكما قال يجوز وقالها عمرو بن دينار وسلم بن موسى وقال زعامته يعني جملة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال فقلت لعطاء كاتبت عبدين لي وكتبت ذلك عليهما قال لا يجوز في عبيدك وقالها سليمان بن موسى قال ابن جريج فقلت لعطاء لم لا يجوز قال من أجل أن أحدهما لو أفلس رجع عبدا لم يملك منك شيئا فهو مغرم لك هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرج منك فيها مال قال قلت له فقال لي رجل كاتبت غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ثم مات أو عجز قال لا يغرم لك عنه وهذا مثل قوله في العبيدين قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز

ابن حصين بإبطال الاستسعاء (قال الشافعي) ولقد سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث يقول لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفردا لا يخالفه غيره ما كان ثابتا (قال الشافعي) فعارضنا منهم معارض آخر بحديث آخر في الاستسعاء فقطعه عليه بعض أصحابه وقال لا يذكر مثل هذا الحديث أحد يعرف الحديث لضعفه قال

أن يكاتب الرجل عبيده على أن بعضهم جلاء عن بعض لانه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه ديناً على غيره
لسيده ولا لغيره وليس في الجملة ثبوت ملكه العبد ولا شيء يخرج من أيديهم ما بذنهم ما يقبض فان كاتبا على
أن بعضهم جلاء عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل ان كان في قيمتهم فأبهم أدى
متطوعا عن أصحابه لم يرجع عليهم وأبهم أدى بذنهم رجع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن
يحمل له رجل بما عليه من كتابته حراً كان الرجل أو عبداً ما ذوناله أو غير ما ذون له لانه لا يكون للسيد على
عبده بالكتابة دين يثبت كسوت ديون الناس وان الكتابة شيء اذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له
ذمة يرجع بها الجليل عليه قال وان عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلان جميل بها وفلان حاضر
راض أو غائب أو على أن يعطيه به جيلاً يرضاه فالكتابة فاسدة فان أدى المكاتب الكتابة فالمكاتب حراً كما
يعتق بالحنث واليمين إلا أنهم ما يتراجعان بالقيمة وان لم يؤدوها بطلت الكتابة وان أراد المكاتب أداءها فالسيد
أن يعتق من قبولها منه لأنها فاسدة وكذلك ان أراد الجليل أداءها فالسيد الامتناع من قبولها فاذا قبلها
فالعبد حر واذا أذاها الجليل على الجملة له الى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها واذا رجع
بها أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمته للسيد لانه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصاً من قيمة العبد
وهكذا كلما اعتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغة ما بلغت وحسبت للعبد من يوم كاتب
الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يحمل له عبده عنه ولا يجوز أن
يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبداً جنبى لانه لا يكون له على عبده دين ثابت
بكتابة ولا غيرها قال ولا يجوز أن يكاتب العبد كتابة واحدة على أن بعضهم جلاء عن بعض ولا أن
يكاتب ثلاثة أعبد على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لان هذه كالجمل من بعضهم
عن بعض فاذا كاتب الرجل عبده أو عبيده على أن بعضهم جلاء عن بعض أو كاتب اثنين على مائة على أنه
لا يعتق واحد منهم ما حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكتابة فاسدة فان ترافعاها نقضت وان لم يترافعاها
فهى منتقضة وان جاء العبدان بالمال فالسيد رده اليهما والاشهاد على نقض الكتابة وترك الرضا بها فاذا
أشهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة لانه مال عبده أو عبديه وأصح له أن يبطل الحاكم
تلك الكتابة وان أخذ من عبده ما كاتبه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمتهم له يحاصهم
بما أخذ منهم في قيمتهم ولو كاتب عبده أو عبيده على أرطال خمر أو ميتة أو شيء محرم فأدوه اليه عتقوا اذا كان
قال لهم فان أتيتهم الى كذا وكذا فأنتم أحرار او رجع عليهم بقيمتهم حالة وانما خالفنا بين هذا وبين قوله
ان دخلتم الدار أو فعلتم كذا فأنتم أحرار ان هذه عين لا بيع فيها بحال بينهم وبينه وان كاتبهم على الخمر وما
يحرم وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به واذا وقع به العتق لم يستطع رده وكان
كالبيع الفاسد يقبضه مشترى ويغوث في يديه فيرجع على مشترى بقيمته بالغة ما بلغت ويكون شيء أن
أخذه من مشترى حرام بكل حال لا يقاص به وان أخذ منه شيئاً يحل ملكه قاص به من ثمن البيع الفاسد

بعضهم تناظرنا في قولنا
وقولك فقلت أول المناظرة
موضع مع ثبوت سنة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بطرح الاستسعاء
في حديثي نافع وعمران
قال اننا نقول ان أيوب
ربما قال فقال نافع فقد
عتق منه ما عتق وربما
لم يقله وأكثرني أنه
شيء كان يقوله نافع
برأيه فقلت له لا أحسب
عالم بالحديث وروايته
يشك في أن مالكا
أحفظ الحديث نافع
من أيوب لانه كان ألزم
له من أيوب ولما لك

(الحكم في الكتابة الفاسدة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل كتابة قلت انها فاسدة فأشهد سيد المكاتب
على إبطالها فهي باطلة وكذلك ان رفعها الى الحاكم أبطلها وان أشهد سيد المكاتب على إبطالها أو أبطلها
الحاكم ثم أدى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فان قال له ان دخلت
الدار فأنتم حرثم قال قد أبطلت هذا لم يبطل والكتابة بيع يبطل فاذا بطل فأتى ما جعل عليه فقد أداها على غير
الكتابة ألا يأنه ان قال ان دخلت الدار وأنتم لا بأس كذا فأنتم حرأود دخلت الدار قبل طلوع الشمس

فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها الإسماء قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب لأنه لم يتأد إذا أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكل الشرط وإن كان كاتب السيد عبده كتابة فاسدة فلم يبطلها حتى أدى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعتقه على شرط عليه أداءه فإن كان ما دفع إليه المكاتب حراما لا تثن له رجع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبدا يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه إنما خرج من يديه يوم عتق وإن كان ما أدى إليه مما يحل وكان معه شرط يفسد الكتابة أقيم جميع ما أدى إليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم تراجع بالفضل كأن تأدى منه عشرين دينارا أو قيمتها وهو كتأدى عشرين دينارا وقيمة المكاتب مائة دينار فيرجع عليه السيد بثمانين دينارا يكون بها غريما من الغرماء يحاص غرماءه بها لا يقدم عليهم ولا هم عليه لأنه دين على حر لا كتابة ولو كانت قيمة المكاتب عشرين دينارا فأدى إلى السيد مائة رجع المكاتب على السيد بثمانين وكان بها غريما وإذا كاتب الرجل عبده كتابة فاسدة فبات السيد فتأدى ورثته الكتابة عاين بفساد الكتابة أو جاهلين لم يعتق المكاتب لأنهم ليسوا الذين قالوا أنت حر بأداء كذا فيعتق بقولهم وبأن الكتابة فاسدة فما أدى اليهم عبدهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تأداها السيد بعد ما حجر عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد أداها فيكون كقوله أنت حر على كذا فإذا كان محجورا لم يعتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد ولو كان صحيحا لزمه بعد الحجر وذهب العقل وكذلك لو كاتبه كتابة فاسدة وهو صحيح ثم خبل السيد فتأداها منه مغلوبا على عقله لم يعتق ولو كان المكاتب مخبولا فتأداها السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة وكل له القاضي وليا يتراجعان بالقيمة كما كان المكاتب تراجعها لأن كتابة العبد المحبوس فاسدة فتأدى منه السيد فأنما يتأدى من عبده وإيقاعه العتق له واقع

(الشرط الذي يفسد الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبته أو مكاتبه أنه إذا أدى إليه ما طابت به نفسه عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به نفس سيده فالكتابة في هذا كله فاسدة ولو كاتبه على نجوم بأعيانها على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فتأداها كان مديرا وكان لسيد بيعه وليست هذه كتابة إنما هذا كقوله إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فله بيعه قبل أدائها وبعده وإذا كاتبه على مائة دينار يؤتيها في عشرين سنين (١) فإن أدى منها خمسين معجلة في سنة فالكتابة فاسدة لأنها إلى غير أجل ولو أدى الخمسين الأخرى لم يعتق لأنه لم يقل فإن أدت فأنت حر فإن شاء السيد أعتقه وإن شاء لم يعتقه ولم يكن شيء من هذا كتابة فإن أدى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بني سيده وكان هذا كالخراج ولبيده بيعه في هذا وفي كل كتابة قلت إنها فاسدة وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤتيها في عشرين سنين في كل سنة كذا ولم يقل فإذا أدتها فأنت حر كان هذا خراجا فإن أداها فليس بحر وكذلك لو قال له إن أدت إلى مائة دينار فأنت مكاتب وسواء في هذا كله قال إذا أدت عتقت أو لم يقله فإن أدى المائة الدينار فليس بمكاتب لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة ولم يسم كتابة فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال إن أدت إلى مائة دينار فأنت مكاتب على مائة دينار تؤتيها في ثلاث سنين في كل سنة ثلاثها فأدى إليه مائة دينار لم يكن مكاتباً وليس هذا كقوله إن دخلت الدار فأنت حر وإن أدت إلى مائة دينار فأنت حر لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلا لو قال لرجل إن أعطيتني عشرة دنانير فقد بعثت داري بمائة فأعطاها عشرة دنانير لم تكن داره بيعا له بمائة ولا غيرها ولا يكون بينهما بيع حتى يحد ثا ببيع مستقبلا يتراضيان به فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً حتى يحد ثا كتابة يتراضيان بها

(١) قوله فإن أدى الخ كذا في النسخ وانظره

فضل حفظ الحديث
أصحابه خاصة ولو
استويا في الحفظ فشك
أحدهما في شيء لم يشك
فيه صاحبه لم يكن في
هذا موضع لأن يغلط به
الذي لم يشك أن يغلط
الرجل بخلاف من هو
أحفظ منه أو يأتي بشيء
في الحديث يشركه فيه
من لم يحفظ منه ما حفظ
وهم عدد وهو منفرد
وقد وافق ما لكافي
زيادته والافتقار عتق
منه ما عتق غيره وزاد
فيه بعضهم ورق منه
مارق قال فقلت له هل

(الخيار في الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب الرجل عبده على أن السيد أن يفسخ الكتابة متى شاء ما لم يؤد العبد كات الكتابة فاسدة ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة لأن ذلك بيد العبد وان لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعتق بالكتابة دون الأداء ولم يخرج من ملك السيد خروجا تاما فتي شاء ترك الكتابة ألا ترى أن الكتابة شرط أثبتته السيد على نفسه لعبده دونه فلا يكون السيد فسخه

(اختلاف السيد والمكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه كتابة صحيحة فاختلغا في الكتابة فقال السيد كاتبتك على ألفين وقال العبد على ألف تحالفا كما يتحالفا المتبايعان الحران ويترادان وكذلك ان تصادقا على الكتابة واختلفا في الاجل فقال السيد تؤذيها في شهر وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر وسواء كان المكاتب أدي من الكتابة شيئا كثيرا أو قليلا أو لم يؤده وان أقام جميعا البينة على ما يتداعيان وكانت البينة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن الا كتابة واحدة أبطلت البينة وأحلفتها كما ذكرت وكذلك لو شهدت بينة المكاتب على أنه كاتبه على ألف فأداهما شهدت بينة سيده أنه كاتبه على ألفين فأدى ألفا لم يعتق المكاتب وتحالفا وترادوا الكتابة من قبل ان كل واحد من البينتين تكذب الأخرى وليست احدهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهدا معا بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد يعمل له العتق وقالت بينة السيد أخر عنه ألفا فاعلها ديناء عليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيدته كانت أكثر من ألفين أو أقل من الألف لاني طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون فقال السيد لم تؤد شيئا وقال العبد قد أديت اليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع عيینه وعلى المكاتب البينة فان لم تقم بينة وحلف السيد قيل للمكاتب ان أديت جميع ما مضى من نجومك الآن والافلسيدك تعجزك ولو قال السيد قد عجزته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بما لم يقربه كان القول قول المكاتب مع عيینه ولا يصدق السيد على تعجزه الا بيينة تقوم على حلول نجم أو نجوم على المكاتب فيقول ليس عندي أداء ويشهد السيد أنه قد فسخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عند حاكم أو غير حاكم وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة فتي قال السيد قد كنت قبضت من عبيد المكاتب كاهها والسيد صحيح أو مريض فالعبد حر ويحرر المكاتب ولده من المرأة الحرة ولو كانت المسئلة بحالها ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت نجومه كلها يشبث عتقه قبل موته وكذبه موالى المرأة الحرة وصدقه ولد المكاتب الا حار كان القول قول الموالى في أن لم يعتقه حتى مات ويثبت لهم الولاء على ولده مولاتهم وأخذ مال ان كان للمكاتب يدفع الى ورثته الا حار باقرار سيده انه قد مات حرا وهكذا لو قذف المكاتب رجلا لم يصدق مولاه على عتقه ولا يحد الا بيينة تقوم على أنه عتق قبل عوت ويصدق سيد المكاتب على ما عليه ولا يصدق على ماله وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالا كان على المكاتب أودينا يصدق وليس هذا بوصية ولا عتق هذا اقرار له ببراءة من دين عليه كما يصدق على اقراره لحر ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان فأقر أنه قد استوفى ما على أحدهما ثم مات ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه أقرع بينهما فأيهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه الا ما أثبت أنه أداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدى كل سنة نجما فمرت به سنون فقال قد أديت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع عيینه وعلى المكاتب أن يؤدى النجوم الماضية مكانه والافلسيد تعجزه

علمت خلقا يخالف
حديث عمران بن حصين
في حديث القرعة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قلت فكيف
كان خلافك له وهو كما
وصفت وهو مما ثبت
نحن وأنت أكثر من
خلافك حديث نافع
ومن أين استجيزت أن
تخالفه وقد علمت أن
معارض الوعاء ضل فقال
عطية المريض كعطية
الصحيح فلم يكن لك
عليه حجة أقوى من
حديث عمران بن حصين
أن النبي صلى الله عليه

وهكذا الو مات سيده فادعى ورثته أن نجومه بحالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع أيمانهم
 كما تكون أيمانهم على حق لأبيهم لأن الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يبطله حلول أجل المكاتب حتى تقوم
 بينة باستيفائه أياه ولو قامت بينة باستيفاء سيده نجمه في سنة لم يبطل ذلك نجومه في السنين قبلها لأنه قد
 يستوفي نجم سنة ولا يستوفي ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه فان لم يحلف له أحلف العبد على ما ادعى ولزم
 ذلك السيد ولو ادعى أن سيده كاتبه وقدمات وأنكر ذلك الورثة فعليه البينة فان لم يقدم بينة حلف الورثة
 ما علموا بأبائهم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان ابني فأقر أحدهما أن أباه كاتبه أو نكل عن البين حلف
 المكاتب وأنكر الآخر وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً وإن كان في يده مال أفاده
 بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقرب بالكتابة نصفه وكان نصفه للمكاتب وكان الذي لم يقرب بالكتابة أن
 يستخدمه ويؤجره يوماً وليلة الذي أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذي أقر أنه عليه ولا يرجع به أخوه
 عليه وإذا عتق لم يقوم عليه لأنه إنما أقر أنه عتق بشئ فعله الأب كمالو ورثا عبد فادعى عتقا فأقر أحد الابنين
 أن أباه أعتقه وأنكر الآخر عتقه نصيبه منه ولم يقوم عليه لأنه إنما أقر بعتقه من غيره وولاء نصفه إذا عتق
 لأبيه ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه وهذا مخالف للعبد بين اثنين يتدعى أحدهما كتابته دون صاحبه
 لأن هذا يقر أنه لم يرثه قط إلا مكاتباً وذلك مال الكا عبد يتدعى أحدهما كتابته فلا يجوز لأنه ليس له أخذ شئ
 منه دون شريكه ولو عجز المكاتب الذي أقر له أحدهما رجوع رقيقاً بينهما كما كان أولاً فان وجد له مال
 كان له في الكتابة قبل موت سيده اقتسماه فان وجد له مال كان بعد اثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان
 للذي أقر بالكتابة دون أخيه إذا كان أخوه يستخدمه يومه قال والقول قول الذي أقر بالكتابة لانا حكمنا
 أن ماله في يديه ولو أنا حكمنا بأن نصفه مكاتب وأعطينا الذي بحده نصف الكتابة وقلنا له استخدمه يوماً ودعه
 للكسب في كتابته يوماً فترك سيده استيفاء يومه واكتسب ما لا يطلبه السيد وقال كسبته في يومى وقال الذي
 أقر له بالكتابة بل في يومى كان القول قول الذي له فيه الكتابة والذي لم يقرب له بالكتابة عليه أجر مثله فيما مضى
 من الأيام التي لم يستوفها منه يرفع منها بقدر نفقة العبد فيها فان عجز عن أدائها ألزمناه العجز مكانه وتبطل
 كتابته كما إذا عجز عن أداء الكتابة عجزناه وأبطلنا كتابته ولو أن عبد ادعى على سيده أنه كاتبه أو على
 ابن رجل أن أباه كاتبه وإنما ورثه عنه فقال السيد كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أبى وهو محجور أو مغلوب
 على عقله وقال المكاتب ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبني فان كان يعلم أنه قد
 كان في حال محجور أو مغلوب على عقله فالقول قوله مع عيने وما ادعى من الكتابة باطل وإن لم يكن يعلم كان
 مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله ولا يعلم ذلك باطلاً ويحلف المكاتب لقد كاتبه وهو جائز
 الأمر ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف فأداه وعتق وقال مولاه كاتبك على ألفين وأديت
 ألفاً ولا تعتق إلا بأداء ألف الثانية فان أقام البينة وقالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا
 وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا كذا بامن كل واحدة من البينتين للآخرى وتحالفا
 وهو مملوك بحاله إن زعمهما أن لم تكن كتابة الواحدة ولو قالت بينة السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا
 وقالت بينة العبد كاتبه في شوال من تلك السنة جعلت البينة بينة العبد لأنهما قديكونان صادقين فيكون
 كاتبه في شهر رمضان ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى قال ولو قالت بينة العبد كاتبه في
 شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على
 ألفين كانت البينة بينة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة لأنه يمكن فيهما أن يكونا صادقين وإذا قالت
 البينة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البينتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بحال ولو أقام العبد البينة
 أنه كاتبه على ألف والسيد أنه كاتبه على ألفين ولم توفت إحدى البينتين أحلفته مامعاً ونقضت الكتابة

وسلم حكم في عتق المريض
 عتق بنات أنه وصية
 وعلمت أن طابوا قال
 لا تجوز الوصية للأقربة
 وتناول الوصية للوالدين
 والأقربين فقال نسخ
 الوالدان بالفرائض ولم
 ينسخ الأقربون فلم يكن
 لنا عليه حجة الآن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنزل عتق المالك
 وصية وأجازها وهم غير
 قرابة للعتق لأنه كان
 عربياً والرقيق عجم وعلمت
 أن حجتنا وحجتك في
 الاقتصار بالوصايا على
 الثلث من حديث عمران

وحيث قلت أحلفهم ما فان نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى وان لم يحلف كان عبدا وان نكل السيد والعبد كان عبدا الا يكون مكاتبا حتى ينكل السيد ويحلف العبد مع نكول سيده ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بينة بكاتبته ولم تقبل البينة على كذا والى وقت كذا لم تجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبه على مائة دينار ولم تثبت في كم يؤديها وكذلك لو قالت كاتبه على مائة دينار منجمة في ثلاث سنين ولم تقبل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توفت المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فاذا انقضت البينة من هذا شيا سقطت وحلف السيد وكان العبد مملوكا وان نكل حلف العبد وكان مكاتبا على ما حلف عليه ولو أقام بينة أنه كاتبه فأدى اليه فعتق فقامت له بينة أن سيده أقر أنه كاتبه على أنه ان أدى فهو حر وأنه أدى اليه ووجد السيد وأدعى أن الكتابة فاسدة أعتقه عليه وأحلفت العبد على فساد الكتابة فان حلف برئ ولا حلف السيد وتراد القيمة

(جاء أحكام المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى أن من كاتب عبده على مائة أو قية فأداها الا عشر أو اق فهو رقيق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد ابن ثابت قال في المكاتب هو عبد مابق عليه درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا نأخذ وهو قول عامة من لقيت وهو كلام جلة ومعنى قولهم والله تعالى أعلم عبد في شهادته وميراثه وحدوده والحناية عليه وجلة جنايته بأن لا تعقلها عاقلة مولاه ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنايته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الاكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن لسيده بيعه ولا أخذ ماله ما كان قائما بالكتابة ولا يعتق المكاتب الا بآداء آخر نجومه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار منجمة في كل سنة على أنك متى أديت نجما عتق منك بقدره فأدى نجما عتق كله ورجع عليه سيده بما بقي من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن قذف مكاتبا كان كمن قذف عبدا وإذا قذف المكاتب حد حد عبد وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه حد فده حد عبد ولا يرث المكاتب ولا يرث بالنسب (١) وان مات المكاتب ورث هو بالرق ومثل أن يرث المكاتب بالرق أن يكون له عبد فموت فأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته لانه ماله له وإذا مات المكاتب وقدم بقى عليه من كتابته شيء قل أو كثر فقد بطلت الكتابة وإذا كان المكاتب اذا قال في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لانه اختار تركها أو عجز فجزه السيد بطلت الكتابة كان اذا مات أولى أن تبطل الكتابة لأن المكاتب ليس بجي فيؤدى الى السيد دينه عليه وموته أكثر من عجزه (٢) ولا مزية للمكاتب تفضل بين المقام على كتابته والعتق وإذا مات فخرج من الكتابة أحطنا أنه عبد وصار ماله لسيده كله وسواء كان معه في الكتابة بنون ولد أو من جارية له أو أم ولد أو بنون بلغوا يوم كاتب وكاتبوا معه وقرابة له كاتبوا معه فجميع ماله لسيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو وهبته له أو أعتقته لم يكن حرا وكان المال ماله بحاله لانه انما وهب لميت مال نفسه ولو قذف رجل وقدم مات ولم يؤد لم يحمله لانه مات ولم يعتق فاذا مات المكاتب فعلى سيده كفنه وقبره لانه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل يقبضه سيده أو دفع المال الى رسول ليدفعه الى سيده فلم يقبضه سيده حتى مات مات عبدا وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فمعه فمعه أجنبي أو ابن لسيده فقتله كانت عليه قيمته عبدا وكذلك لو كان سيده قتله كان ظالم لنفسه ومات عبدا فليسيده ماله ويعزر سيده في قتله ولو وكل المكاتب من يدفع الى السيد آخر نجومه ومات المكاتب فقال ولد المكاتب الاحرار قد دفعها اليك الوكيل وأبونا حتى وقال السيد ما دفعها الي الا بعد موت أبيكم فالقول قول السيد المكاتب لانه ماله ولو أقاموا بينة على أنه دفعها اليه يوم الاثنين ومات أبوه يوم (١) أي بل بالرق فيرث ويورث به فان مات ورثه سيده بالرق ومثل أن يرث هو بالرق أن يكون له عبد الخ قتلته

ابن الحصين دون حديث سعد لانه ليس بين في حديث سعد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الاصول وغيرها واحتجنا به على من خالفنا ثم صرت الى خلاف شئ منه بلا خبر مخالف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أن الذي احتج (١) عليه بعضكم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عطية المريض من الثلث

(١) كذا في النسخ

الاثنين كان القول قول السيد حتى تقطع البينة على أنه دفعها اليه قبل موت المكاتب أو توفت فتقول دفعها اليك قبل طلوع الشمس يوم الاثنين ويقر السيد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم أو تقوم بينة بذلك فيكون قد عتق ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فشهد وكيل السيد المكاتب أنه قبضها منه قبل عتق وقال السيد قبضها بعد ما مات جازت شهادته وكيل سيد المكاتب عليه وحلف ورثة المكاتب مع شهادته وكان أبوهم حراً وورثته وورثته الأحرار ومن يعتق بعتقه

﴿ ولد المكاتب وماله ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء رجل كاتب عبد الله وقاطعه فكتمه ماله وعسدا وما لا غير ذلك قال هو للسيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء فان كان السيد قد سأل ماله فكتمه إياه فقال هو للسيد فقلت لعطاء فكتمه ولدا من أمة ولم يعلمه قال هو للسيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى قال ابن جريح قلت له أرأيت ان كان سيده قد علم بولد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة قال فليس في كتابته هو مال السيد وما قالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في ولد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال السيد وكذلك مال العبد للسيد ولا مال للعبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فلا السيد أخذ كل مال كان للعبد قبل مكاتبته

﴿ مال العبد المكاتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاجراً أو غير تاجر في يديه مال فمكاتبته سيده فالمال للسيد وليس للمكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا سبيل للسيد عليه حتى يعجز فإذا اختلف العبد والسيد وقد تداعيا الكتابة ولم يكاتبا أو لم يتداعياها في مال في يدي العبد فالمال للسيد ولا موضع للسئلة في هذا ولكن إذا اختلفا في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أفدته بعد الكتابة وقال السيد أفدته قبلها أو قال هو مال لي أو دعته فالحق قول العبد المكاتب مع عيظه وعلى السيد البينة فما أقام عليه شاهد من أو شاهد أو امرأتين أو شاهد أو حلف أنه كان في يدي العبد قبل الكتابة فهو للسيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يده قبل الكتابة فهو للسيد ولو شهد الشهود على شيء كان في يدي العبد ولم يجدوا حداً يدل على أن ذلك كان في يدي العبد قبل الكتابة كان القول قول العبد حتى يحدوا وقتاً يعلم فيه أن المال كان بيدي العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يديه يوم الاثنين لغرة شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول العبد حتى تحد البينة حداً يعلم أن المال كان في يديه قبل تصح الكتابة ولو شهدوا أنه كان في يديه في رجب وشهدوا له على المكاتب في شعبان من سنة واحدة فقال العبد قد كاتبني بلاينة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البينة كان القول قول العبد وانما قلت هذا أن سيد المكاتب انما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لا مال له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكتابة فاسدة علم المال وأحضره أو لم يعلم لانه كتابة وبيع لانه لا يعلم حصه الكتابة من حصه البيع لان لكل واحد منهما حصه من الكتابة غير متميزة وأنه يعجز فيكون رقيقاً ويفوت المال فان أدى فعتق تراجعا بقيمة العبد فتكون يوم كوتب ورجع سيده بماله الذي كاتبه عليه

فان كان حديث عمران ثابتاً فقد خالفته وان كان غير ثابت فلا حجة لثفيه ولكنك وإياه محجوبان به قال فكيف يعتق ستة يعتق اثنان ويرق أربعة قلت كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً لثلاثهم فيقتسمون فينفذ للمعطي بالوصية لثلاثهم ويعطى الورثة لثلاثهم فلما أعتق المريض ماله ولغيره جميعاً اعتقنا ماله في بعضهم ولم نعتق مال غيره عليه (قال الشافعي) قلت له

أومثله أو قيمته ان فات في يديه ويجوز أن يكاتبه ثم يبيعه بعد الكتابة ما في يديه أو يهبه أو يتصدق به عليه فأما أن يعقد الكتابة عليه فلا يجوز بحال « قال الربيع » وفيه حجة أخرى أنه اذا كاتبه على نفسه وماله فالكتابة فاسدة لأنه كاتبه على نفسه وماله الذي في يديه والمال الذي في يديه لسيد ليس للعبد

(ما اكتسب المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ما أفاد المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس للسيد أخذه ولا أخذ شيء منه فان قيل فكيف لا يأخذه ماله وهو لم يخرج من ملكه قيل ان شاء الله تعالى لما أمر الله بالكتابة وكانت الكتابة مالا يؤديه العبد ويعتق به فلو سلب السيد على أخذه لم يكن للكتابة معنى اذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد به مؤديا كان العبد الاداء مطيقا ومنه منوعا بالسيد أو كان له غير مطيق فيبطل معنى الكتابة بالمعنيين معا ويجوز للمكاتب في ماله ما كان على النظر وغير الاستهلاك لماله ولا يجوز ما كان استهلاكا كالماله فلو وهب درهمان من ماله كان مردودا ولو اشترى شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا أو باع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا وكذلك لو جنبت عليه جنابة فعفا الجنابة على غير مال كان عفوه باطلا لأن ذلك اهلاك منه لماله ويجوز بيعه بالنظر وقراره في البيع ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح فأصاب المرأة فسخ النكاح ولها عليه مهر مثلها اذا عتق ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق لأنها نكحته وهي طائفة ولو اشترى جارية شراء فاسدا فباتت في يديه كان لقيمتها ضامنا لان شراءه وبيعه جائز فالزمنه بسبب الشراء لزمه في ماله ولو اشترى جارية فأصابها فاستحقها رجل عليه أخذها وأخذ منه مهر مثلها لان هذا بسبب بيع وأصل البيع والشراء له جائز وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم ألزمه في ماله ما كان مكاتباً بصدق المرأة وألزمه به بعد عتقه فاذا تحمل عن الرجل بحمالة وضمن عن آخر كان ذلك باطلا لان هذا تطوع بشئ يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة يهبها ولا يلزمه بعد العتق واذا كان له ولد صغير أو كبير زمن محتاج أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته وتلزمه نفقة زوجته ان أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها ولو كان له عبد فبات كان عليه كفه ميتا ونفقته مريضا ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حرا كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيره على النظر واذا باع منهم عبدا على غير النظر فالبيع مردود وان أعتقه الذي اشتراه فالعتق باطل وان أعتق المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته مردودا وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يجدد قيمهم بيعا فاذا جدد قيمهم مما يملك الا أن يشاء الذي اشتراهم أن يجدد لهم عتقا ولو باع هذا البيع الفاسد فاعتق العبد ثم جنى فقضى الامام على مواليه بالعقل ثم علم فساد البيع ردّ ورد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم وكذلك لو جنى عليه فقضى بالجنابة عليه جنابة حر فقبضها أو قبضت له ردت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحدا يعتق عليه لو كان حرا ولدا ولا والدًا ومتى اشتراهم فالشراء قيمهم مفسوخ فان ماتوا في يديه قبل يردتهم ضمن قيمتهم لانه بسبب الشراء فان لم يردتهم حتى يعتق فالشراء باطل ولا يعتقون عليه لانه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يجدد لهم شراء بعد العتق فاذا جدده عتقوا عليه قال وانما أبطلت شراءهم لانه ليس له بيعهم واذا اشترى ما ليس له بيعه فليس له بشراء نظر انما هو اطلاق لائتمانهم وليس للمكاتب أن يتسرى وان أذن له سيده فان تسرى فولده فله بيع سرية وليس له وطؤها لان وطأها باها بالملك لا يجوز وليس وطؤها باها فتلد بأكثر من قوله لها أنت حرة وهو اذا قال لها أنت حرة لم تعتق وللمكاتب أن يشتري جارية قد كانت ولدت له بنكاح وبيعهها وله أن يشتري من

كيف قولك في حديث
نثبتته نحن وأنت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عندنا وعندك غير
واسع تركه لفرض الله
علينا قبول ما جاء عن
النبي صلى الله عليه
وسلم واذا أثبتنا
عنه شيئا فالفرض
علينا اتباعه كما عدلنا
وعدلت فقلنا في الجنين
غرة ولو كان حيا كانت
فيه مائة من الابل أو ميتا
لم يكن فيه شيء وهو لا
يعدو أن يكون حيا أو
ميتا وكما قلنا نحن وأنت
في جميع الجنائيات

لا يعتق عليه من ذوى رحمه وغيرهم اذا كان شراؤا ياهم نظرا قال وله ان أوصى له بأبيه وأمه وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم وإذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم وأخذ فضل كسبهم وما أفادوا من المال لانهم ملك له فاستعان به في كتابته ففى أدى عتق وكانوا أحرارا بعتقه وما كان لهم من مال أو جنى عليهم من جنسية أو ملكوه وهم فى ملكه بوجه من الوجود فهو للمكاتب وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونهم وإذا جنى عليهم قبل يعتق فهو جنسية على ممالك وليس له أن ينفق عليهم وهم يقدرون على الكسب ويدعهم من أن يكتسبوا كما لا يكون ذلك له فى عبيد غيرهم لان هذا اتلاف ماله وعليه أن ينفق عليهم ان مرضوا أو عجزوا عن الكسب ولو خاف العجز لم يكن له بيع واحد ممن يعتق وذلك الوالدون والولد قال وان عجز رد رقيقا وكانوا ماعمالك للسيد لان عبده كان ملكهم على ما وصفت وان جنى واحد منهم جنسية لم يكن له أن يفديه بشئ وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجنسية ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجنسية لان ما قد بقي فى يديه منه يعتق بعتقه اذا عتق وإذا اشترى أحدا ممن ليس له شراؤه أو باع أحدا ممن ليس له بيعه كان الشراء والبيع منتقضا فيه لا يجوز لان صفقته كانت فاسدة

(ولد المكاتب من غير سرية)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه فى الكتابة وان كاتب عليهم صغارا كانت الكتابة فاسدة لانه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيد ولا غير سيده ولا يجوز كتابة الصغار وإذا ولدوا بعد كتابته حكمهم حكم أمهم لان حكم الولد فى الرق حكم أمه فان كانت أمهم حرة فهم أحرار وان كانت مملوكة فهم ممالك أمهم كان سيد المكاتب أو غيره وان كانت مكاتبه لغير سيده فليس للاب فيه سبيل اما أن يكونوا موقوفين على ما نصير اليه أمهم فان عتقت عتقوا وان رقت رقوا واما أن يكونوا رقيقا وان كانت مكاتبه لسيدته معه فى الكتابة أو غير الكتابة فسواء وحكمهم بأمهم دونهم وكتابة أمهم غير كتابته ان أدت عتقت وان أدت دونها عتق لانه لا يكون جيلاعنها ولا هى عنه

(نسرى المكاتب وولده من سرية) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يتسرى باذن سيده ولا بغير اذنه فان فعل فولده ولدى كتابته ثم عتق لم تكن أم ولده التى ولدت بوطء المكاتب فى حكم أم الولد ولا تكون فى حكم أم الولد حتى تلده منه بوطء بعد عتقه لانه لا يتم ملكه لاله حتى يعتق فاذا عتق فولدت بعد عتقه لسته أشهر فصاعدا كانت به فى حكم أم الولد وان ولدت لأقل من ستة أشهر لم تكن فى حكم أم الولد وإذا ولدت للمكاتب جارية فى الكتابة أو امرأته ثم اشتراها فله أن يبيعها لان امرأته التى ولدت بالنكاح لا تكون فى حكم أم الولد التى ولدت بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولدا بوطء الفاسد كله ولا تكون فى حكم أم الولد أمة إلا أمة وطئت بملك صحيح للكل أو البعض ولو ولدت بوطء المكاتبه ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم ولدها بوطء بدم الحرية لا بالوطء الأول وإذا كان المكاتب لو أعتق جاريته لم يجز عتقها ولم تعتق عليه بعتقه إياها وهو مكاتب لم يجز أن تكون أم ولده ينعى بيعها وحكم أم الولد أضعف من العتق وليس كالحر يطاء الأمة يملك بعضها ملكا صحيحا لانه لو أعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه ان كان موسرا وإذا جنت أم ولد المكاتب فهى كأمة من أمائه يبيعها ان شاء وان شاء فداها كما يفدى رقيقه

(ولد المكاتب من أمته)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده وكان له أن يبيع أمته متى شاء فاذا عتق عتق ولده معه واذا عتق لم تكن أم ولده فى حكم أم ولده بذلك كما وصفت فكان له أن يبيعها

ما جنى رجل فى ماله
الا الخطأ فى بنى آدم فعلى
عاقلته وكما قلنا نحن
وأنت فى الديات وغيرها
بالامر الذى ليس فيه الا
الاتباع ولا ينبغي أن
يختلف قولك (قال
الشافعى) رضى الله عنه
فقال فأكلت فى حديث
نافع قلت أول الكلام
فيه موضع قال انك
خلطت فيه بين حكم
الرق والحرية قلت
ما فعلنا لقد تركناه
لنفسه وكسبه كما تركناه
لخدمة سيده ما قدرنا
فيه على غير هذا كما نفعل
لو كان بين اثنين قال
أفتجعلن ما اكتسب
فى يومه له قلنا نعم قال
وان مات ورثه ورثته
الأحرار قلنا نعم قال
فتورثونهم منه ولا تورثونه
قلنا نعم لم يخالفنا مسلم

وما جنى على المولود أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته إن شاء وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يعتقون على من يملكهم من الأحرار لم يجز شراؤهم لأن شرائهم أنلاف لماله إنما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ولو وهبوا له أو وصى به بهم أو تصدق بهم عليه لم يجز له بيع أحد منهم ووقفوا معه فان عتقوا يوم يعتق لانه يومئذ يصح له ملكهم وان رق فهم رقيق لسيدهم ولا يباعون وان بقي عليه درهم عجز عنه ثم مات ردوا رقيقا وان قالوا نحن نؤدى ما عليه لومات لم يكن ذلك لهم وللمكاتب أن يأخذ ما لان كان في أيديهم فيؤديه عن نفسه وان جنبت عليهم جنابة لها أرش فله أن يأخذها وله أن يستعملهم ويأخذ أجور أعمالهم لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق فإذا عتقوا حين يتم عتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يعتق من هؤلاء أحد لأنهم موقوفون على أن يجز فيكونوا رقيقا للسيد ولا للسيد أن يعتق واحدا منهم لأنهم لو جنى عليهم أو كسبوا كان للمكاتب الاستعانة به فان أجمع ما على عتقهم جازعتهم وإذا ولد للمكاتب من أمته فقال السيد ولده قبل الكتابة وقال المكاتب ولد بعد هذا القول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق وذلك أن تكون الكتابة منسنة وأكثر المولود يشبه أن يكون ولده بعد الكتابة فأما إذا كانت الكتابة لسنة والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة ويحيط العلم أنه ابن أكثر منها حاطة بينة فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب وان أشكل فأمكن أن يكون صدق فالقول قوله إلا أن يقيم السيد البينة على أنه ولد قبل الكتابة فيكون رقيقا للسيد ولو أقام السيد والمكاتب البينة على دعواهما أبطلت البينة وجعلتهما كالتسديعين لا بينة لواحد منهما ولو أقام السيد البينة على ولدين ولدا للمكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مملوكين للسيد لأنه إذا رقب له أحدهما رقب الآخر لان حكم الوالدين في البطن حكم واحد وكل ما قبلت فيه بينة السيد جعلت ولد المكاتب له رقيقا فأقر به المكاتب للسيد قبلت إقراره فيه لانه لا يقر على أحد عتق ولو أقام السيد البينة على ولده وافي ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد أو بعد عجزه عن الكتابة وان أحدث كتابة بعدها

(كتابة المكاتب على ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب على نفسه وولده كما رخصه من رضاهم فالمكاتب جازة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبد من معه وأكثر فان كاتب على نفسه وابن له بألف فالألف مقسومة على قيمة الأب والابن فان كانت قيمة الأب مائة وقيمة الابن مائة فعلى الأب نصف الألف وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان وخمسون إذا كانت قيمتهما سواء فان مات الأب رفعت حصته من المكاتب وان مات أحد الابنين رفعت حصته من الكتابة وهي مائتان وخمسون وبقيت على الآخر مائتان وخمسون وإذا مات الأب وله مال فإله السيد ولا شيء لابنه فيه وهما من ماله كأجنبيين كاتبهما وكذلك ان مات الابن أو أحدهما وله مال فإله السيد لان من مات منهم قبل أدا الكتابة مات عبدا فان أدى أحدهم عنهم فعتقوا بغير أمرهم لم يرجع عليهم وان كان أدى عنهم باذنهم رجع عليهم وأيه عجز سقطت حصته من الكتابة وكان رقيقا وللقول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الأجانبين يكاتبون لا يختلف ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق وكان من معه من ولده مكاتبين إذا أديا عتقا وان عجزا رقا وليس للأب من استعمال بنيه في المكاتب شي ولا من أموالهم وكذلك ليس للأب من جنابة جنيت على واحد منهم ولا عليه من جنابة جناها واحد على واحد منهم في المكاتب شي وجنابته والجنابة عليه له وعليه دون أبيه وولده ولو كانوا معه في الكتابة وجماع هذا أن الرجل إذا كاتب هو وولده واخوته أو كاتب هو وأجنبيون فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يجز وليس سيده أن يجز إذا عجز وهو كالمكاتب وحده

علمناه في أنه إذا بقي في العبد شي من الرق فلا يرث ولا تجوز شهادته فقلنا لا يرث بحال باجماع وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفتجد غيره يورث ولا يرث ويحكم له ببعض حكم الحرية ولا يحكم ببعض قلت نعم الجنين يسقط ميتا يورث ولا يرث والمكاتب يحكم له في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد ونحكم له فيما سوى ذلك منه بحكم العبد (قال الشافعي)

وقلت له رأيت إذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان المعتق موسرا أن يعطى شريكه قيمة خصيته ويكون حرا أتجدد أعتقه في هذا

في هذا كله وله أن يجعل الاداء فيعتق اذا كان مما يجوز تعجيله واذا كاتب والد او ولده أو اخوة فمات الاب أو الولد قبل يؤدي مات مملوكا وأخذ سيده ماله ورفعت حصته من الكتابة عن شركائه فيها وكذلك للسيد أن يعتق أيهم شاء واذا أعتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة وكان على كل واحد منهم حصته نفسه كما كانت قبل يعتق وليس للكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي لان هذه جملة مكاتب وجه له لا تجوز عن غيره فان كاتب على هذا الكتابة فاسدة

(ولد المكاتبه)

الموضع الابان أعطى شريكه الذي لم يعتق قيمة نصيبه منه اذا خرج نصيبه من يده قال لا قلت فاذا لم يثبت لك أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقه على المعسر واستسعادا ما خالفت رسول الله والقياس على قوله اذا أعتقه فأخرجته من مال مالكه الذي لم يعتقه بغير قيمة دفعها اليه قال أجعل العبد يسعى فيها قلت فقال لك العبد لا يسعى فيها ان كان الذي أعتقني يعتقني والا لا حاجة لي في السعاية أما ظلمت السيد وخالفت السنة وظلمت العبد اذ جعلت عليه قيمة لم يجز فيها جناية ولم ير ض بالقيمة منه فدخل عليك ما تسمع مع خلافك فيه السنة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز كتابة المرأة فاذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج أو تزوجت باذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولد لها موقوف فان أدت فعتقت عتق وان ماتت قبل تؤدي ولها مال تؤدي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها فقد ماتت رقية أو مالها ان كان لها السيدها وولدها رقيق لأنهم لم يكن لهم عند مكاتبه فيكون عليهم حصه يؤديونها فيعتقون لو لم تؤديهم وليسوا كولد أم الولد التي لا ترق بحال المكاتبه قد ترق بحال وليس كذلك أم الولد في قول من قال لا ترق أم الولد وقد قيل ما ولدت المكاتبه فهم رقيق لان أمهم لم تكن حرة والقول الاول أحب اليّ واذا جنى على الولد الذي ولدته في المكاتبه جناية تأتي على نفسه قبل تؤدي أمه فقها قولار أحدهما أن قيمته لسيدته ومن قال هذا قال ليست تلك المرأة ولدها فلا يكون سبب ملك لها كما يملك المكاتب ولد أمته وان كان ولده (١) كان سبب ملك له وكذلك ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يعتق فهو لسيدته لانه مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حياته شيء لانه ليس برقيق لها ومن قال هذا أخذ سيده بنفقة صغيره ولا يأخذ به أمه لانها لا تملكه وان عتقت عتق واذا اكتسب مالا أو صار له بوجه من الوجوه أنفق عليه منه ووقف ولم يكن للسيد أخذها فان مات المولود قبل تعتق فهو مال لسيدته وان عتق المولود بعتق أمه فهو مال للمولود وانما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته لان أمه لا تملكه ولكن يكون حكمه بها وليس ملكا لها وملك المكاتب اذا ولدت جارية يته فمأولدت جاريته مملوكا له لو كان يجري على ولده رقيق غير ولده ولو أن مكاتبته ولدت ولدا فأعتقهم السيد جاز العتق لما وصفت ولو ولد للمكاتب من جاريته ولد فأعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمه وولده فأعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له اتلاف شيء من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها ساعة أو أقل منها فهو كما وصفت وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوك لسيدته خارج مما وصفت والقول الثاني أن أمهم أحق بما ملكوا واستعين به لانه يعتق بعتقها والاول أشبههما واذا كان مع المكاتبه ولد فاختلقت هي والسيد فيه فقال ولده قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع عيने وعليها اليئنة فان جاءت بها قبلت وان جاءت هي وسيدتها بينة طرحت البيتين وكان القول قول السيد ما تمكن الكتابة متقدمة والمولود صغير لا يولد مثله قبل الكتابة وانما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى فسواء فان ولد لولدها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها وولد بناتها بمنزلة أمهم فأمهم ان كانت أمه فهم لسيد الام وان كانت حرة فهم أحرار وان كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم وهكذا ولد ولدها ما تناسلوا وبقيت المكاتبه وليس للمكاتبه أن تزوج الابان سيدها فان فعلت بغير اذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولد لها بمنزلة لها وسواء ما كانوا حلالا بشكاح باذن السيد أو حراما بفجور بغير اذن السيد لان حكمها في حكم أم الولد

(مال المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسيد ممنوع من مال المكاتبه كما يمنع من مال المكاتب كما وصفت وممنوع

(١) لعله فكان سبب ملك له وقوله وملك المكاتب اذا الخ لعله وأما المكاتب اذا تأمل

من وطئها كما يمنع من الجناية عليها لانها تملك بوطئها على غير حرام عوضا كما تملك بالجناية عليها وما استهلك من مالها قال فان وطئها الذي كاتبها طائعة أو كارهة فلا حد عليه ولا عليها ويعزر وهي ان طأعت بالوطء الا ان يكون أحدهما جاهلا فيسدرأ عنه التعزير بالجهاالة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها تعزير وعليه في اصابته اياها مهر مثلها يؤخذ به يدفعه اليها فان حل عليها مما عليها بنجم جعل النجم قصاصا منه وان لم يحل عليها بنجم وكان مفلسا جعل قصاصا مما عليها الا ان يوسر قبل يحل بنجم فيكون لها أخذه به وسواء في أن لها مهر مثلها طائعة ووطئها أو كارهة لانه لا حد في الوطء كما توطأ طائعة بشكاح فاسد فيكون لها مهر مثلها وتغصب فيكون لها مهر لانه لا حد عليها فان حلت المكاتبه فولدت من سيدها فالمكاتبه بالخيار بين أخذ المهر وتكون على الكتابة والعجز فان اختارت ذلك فلها المهر وكانت على الكتابة فان أدت عتقت وان مات السيد قبل الأداء عتقت لانها أم ولده في قول من يعتق أم الولد وبطلت عنها الكتابة ومالها لها لان مالها كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الولد غير المكاتبه لان تلك مملوكة وأن سيدها غير ممنوع من مالها وان اختارت العجز كانت أم ولده وكان مالها السيدها وان مات سيدها كان لورثته بعد موته وبطل عن سيدها مهرها لانهم ملكوا من مالها ما عاك السيد بتعجزها نفسها وان أصاب السيد مكاتبته مرة أو مرارا لم يكن لها الا صداق واحد حتى تخير فاختار الصداق (١) أو العجز فان خيرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر فاذا خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر كذا كح المرأة نكاحا فاسدا فاصابة مرة أو مرارا توجب صداقا واحدا فاذا فرق بينهما وقضى بالصداق ثم نكحها نكاحا آخر فلها صداق آخر وان ولدت مكاتبه رجل جارية فأصاب الجارية بنت المكاتبه فلها مهرها عليه وان حبلى فليست كأمها اذا حبلى لانها لا حصه لها في الكتابة انما عتق أمها فتهتق بعتة لها أو يموت السيد فتهتق بأنها أم ولدها وتعجز الام فتكون رقيقا وتكون هي أم ولدها ولا تخير في ذلك واذا وطئ أمه للمكاتبه فلا مكاتبه عليه مهر الامة كما يكون لها عليه جناية لوجناها على الامة وان حلت الامة فهي أم ولده وعليه مهرها وقيمتها للمكاتبه حال في ماله تأخذه به الا ان تشاء أن تجعله قصاصا من كتابتها ولو وطئ أمه لولده ولد المكاتبه في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر ان لم تحمل والمهر والقيمة ان حلت لان كل ذلك مال ممنوع منه

(المكاتبه بين اثنين يوطئها أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما فلم تحبل فعلى الواطئ لها مهر مثلها وليس للذي لم يوطأها أخذ شيء منه ما كانت على المكاتبه فان عجزت أو اختارت العجز قبل تأخذ المهر كان للذي لم يوطأها أخذ نصف المهر من شريكه الواطئ وان دفعه شريكه الواطئ الى المكاتبه ثم عجزت أو اختارت العجز بعد دفعه اياه اليها لم يرجع الشريك على الواطئ بشيء لانه قد أعطاه المهر وهي تملكه وسواء كان ذلك بأمر سلطان أو غير أمره واذا عجزت وقد دفع اليها المهر فوجدت في يدها ما لا المهر وغيره فأراد الذي لم يوطأ أن يأخذ المهر دون شريكه الواطئ لم يكن ذلك لانه كان ملكا لها في كتابتها وكل ما كان ملكا لها فهو بينهما نصفان ولو حبلى فاخترت العجز كان لسيدها الذي لم يوطأ نصف المهر ونصف قيمتها على الواطئ ولو حبلى فاخترت المضى على الكتابة مضى عليها وأخذت المهر من واطئها وكان لها فادأ أخذته ثم عجزت لم يرجع شريكه عليه بشيء من المهر ورجع عليه بنصف قيمتها وكانت أم ولدها الواطئ وهكذا لو حبلى فاخترت المضى على الكتابة وأخذت المهر من واطئها ثم مات السيد قبل أن تؤدي عتقت بموته في قول من يعتق أم الولد ورجع الشريك على الميت بنصف قيمة الامة في ماله لان الكتابة بطلت بوطئه ولو أن مكاتبه بين

(١) قوله أو العجز لعله زائد من قلم الناسخ كما لا يخفى وقوله فان خيرت أي واخترت الصداق فتأمل

(باب قتل المؤمن
بالكافر)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد عن
ابن أبي حسين عن عطاء
وطاوس أحسبه قال
ومجاهد والحسن أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يوم الفتح ولا
يقتل مؤمن بكافر
(قال الشافعي) وهذا
عام عند أهل المغازي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تكلم في
خطبته يوم الفتح (قال
الشافعي) وهو يروى
مسندا عن النبي صلى
الله عليه وسلم من حديث
عمر بن شعيب وحديث
عمران بن حصين أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
مطرف عن الشعبي عن

رجلين وطئها الرجلان معا كان على كل واحد منهما مهر مثلها فان عجزت أو اختارت العجز والمهران سواء فلكل واحد منهما قصاص بما على صاحبه وان كان المهران مختلفين كأن أحدهما وطئها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة ثم وطئها الآخر في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة مائة مائة ويرجع الذي لزمه مهر مائة على الذي لزمه مهر مائتين بخمسين لانها نصف المائة وحقه بما للجارية النصف ويبتل نصف الواطئ عنه بعجزها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت لرجلين مكاتبة فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر كان لها على كل واحد منهما مهر مثلها وان عجزت لم يكن لها على واحد منهما مهر بالا صابة وكان نصف مهر مثلها على كل واحد منهما لصاحبه بما لزمه من المهر كرجلين بينهما جارية فوطئها معا فلكل واحد منهما على صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصا من الآخر وهذا كله اذا لم تجبل ولو أصابها من اصابة أحدهما نقص ضمن أرش نقصهما مع ما يلزمه من المهر ولو أفضاها أحدهما ضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها ولو أفضيت فادعى كل واحد منهما على صاحبه أنه أفضاها تخالفا ولم يلزم واحد منهما لصاحبه في الافضاء شيء ولو تناكر الوطء لم يلزم أحدهما بالوطء شيء حتى يقر به أو تقوم به عليه بينة « قال الربيع أفضاها يعني شق الفرج الى الدبر وفيه الدية اذا كانت حرة وهي على العاقلة وذلك عمدا لخطا وكذلك السوط والعصا مغلظة منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها واذا أفضى الرجل أمة لرجل فعليه قيمتها في ماله والشافعي يجعل قيمتها على العاقلة » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت المكاتبة بين اثنين فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر فباعت بولد استة أشهر من وطء الآخر منهما فقد أعياه معا أو دفعاه معار كلاهما يقر بالوطء ولا يدعى الاستبراء خبرت المكاتبة بين العجز وتكون أم ولد والمضى على الكتابة فان اختارت العجز أرى الولد القافة فان أحقوه بهما لم يكن ابن واحد منهما وجبل بينهما وبين وطء الأمة وأخذنا بنفقتها وكان لهما أن يؤجراها والجاره بينهما على قدر نصيبهما فيها ويحصى ذلك كله فاذا كبر المولود فانتسب الى أحدهما قطعت أبوة الآخر عنه وكان ابنا الذي انتسب اليه فان كان موسرا ضمن نصف قيمة الأمة وكانت أم ولده في قول من لا يبيع أم الولد وان كان معسرا فنصفها بحاله لشريكه وليس وطؤه اياها بأكثر من أن يعتقها وهو معسر ويرجع الذي له فيها الرق على الذي لحق به الولد بنصف قيمة الولد ويكون الصدقان ساقطين عنهما ان كانا مستويين ويرجع أحدهما على الآخر بفضل ان كان في أحد الصداقين فيكون له نصفه كما وصفت « قال الربيع قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم ينتسب اليه على الذي انتسب اليه بما أنفق » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان موسرا فصارت أم ولده واختارت العجز فكانت اصابة الذي لم يلحق به الولد قبل اصابة الذي لحق به الولد ولم تأخذ الصدق منه كان للذي لحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه وكان له نصف الصداق على الذي لحق به الولد ونصف قيمة الجارية وفي نصف قيمة الولد قولان أحدهما أنه له يوم سقط والثاني لشيء له منه لانه كان به العتق ولو كان وطء الذي لم يلحق به الولد بعد وطء الذي لحق به الولد ففي ما عليه من الصداق قولان أحدهما ان صاحبه الذي لحق به الولد يضمن له نصف المهر لانه وطئ أمة بينه وبينه ويضمن هو لصاحبه المهر كله لانه وطئ أمة آخر دونه والثاني أنه لا يضمن الا نصف المهر كما ضمن له الآخر لانها لا تكون أمة له الا بعد أداء نصف قيمتها اليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وطئها أحدهما ثم جاءت بولد ثم وطئها الآخر بعد فباعت بولد وكلاهما ادعى ولده ولم يذكر ولد صاحبه فان كان الاول موسرا وأدى نصف قيمتها فهي أم ولده وعليه نصف قيمتها لشريكه والقول في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت ويلحق الولد بالواطئ الآخر وعليه مهرها كله وقيمة الولد كله يوم سقط تكون قصاصا من نصف قيمة الجارية لانه وطئ أم ولد غيره وانما لحق به الولد للشبهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وطئها معا أحدهما بعد الآخر وجاءت بولدين فتصادق في الولدين وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل

أبي جحيفة قال سألت
عليها كرم الله وجهه هل
عندكم من رسول الله
شيء سوى القرآن فقال
لا والذي فلق الحبة وبرأ
النسمة الا أن يعطي الله
عبداهما في كتابه
وما في الصحيفة قلت
وما في الصحيفة قال
العقل وفكالك الأسير
وأن لا يقتل مؤمن
بكافر (قال الشافعي)
وبهذا نأخذ وهو ثابت
عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ببعض
ما حكيت ولا يقتل حر
بعبد ولا مؤمن بكافر

باب الخلاف في قتل
المؤمن بكافر

حدثنا الربيع قال قال
الشافعي نخالفنا بعض
الناس فقال اذا قتل

ولد صاحبه الحق بهما الولدان وأوقف أمر أم الولد وأخذها بنفقة وأقامات الأول منها عتق نصيبه وأخذ الآخر بالنفقة على نصيب نفسه فأقامات عتقت ولاؤها موقوف إذا كانا موسرين في قول من يعتق أم الولدان كانا معسرين أو أحدهما معسر والاخر معسر فولاؤها موقوف بكل حال والله أعلم

(تعجيل الكتابة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين معلومة فأراد المكاتب أن يعجل السيد الكتابة قبل محل السنين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت الكتابة دنائير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب وهكذا إن كاتبه ببلد ولقيه ببلد غيره فقال لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريقه حراية أو في بلد فيه نهب فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإما كانا بالبلد الذي كاتبه فيه جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا يكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه (قال الشافعي) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما يلزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من الأداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتبه على عرض من العروض فإن كان لا يتغير على طول الحبس كالحديد والنحاس والرصاص والحجارة وغيرها مما لا يتغير على طول الحبس كالدينار والدراهم يلزم السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره لأن لمولته مؤنة وليس كالدينار والدراهم التي لا مؤنة لملها في هذا الوجه وما كنت جابرا عليه الرجل له على الرجل الدين أن يأخذه جبر عليه سيد المكاتب ومالم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه وكل ما شككت فيه أيتغير أم لا يستل أهل العلم به فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالحديد والرصاص وما وصفت وإن كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك الحنطة والشعير والأرز والحيوان كله مما يتغير في نفسه بالنقص فتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر ولم يعجز سيد المكاتب ثم قال سيده لا أقبضه لأنه في غير وقته جبر على قبضه إلا أن يرثه منه لأنه حال وإنما يأخذه قضاء قال وهذا مكتوب في كتاب البيوع إلى آجال فإن قال قائل فهل بلغك في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه الكتابة إذا تطوع بها المكاتب قبل محلها قيل نعم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتبا أنس جاءه فقال اني أتيت بمكاتبتني إلى أنس فأبى يقبلها فقال ان أنسا يريد الميراث ثم أمر أنسا أن يقبلها أحسبه قال فأبى فقال آخذها فأضعها في بيت المال فقبلها أنس وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شيبان هذا عن بعض الولاة وكأنه أعجبه والمكاتب الصحيح والمعتق في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده ثم عتقه جبر وليه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح وكذلك نجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد وأولياء المحجورين على ذلك وإذا تداول على المكاتب نجمان أو أكثر ولم يعجزه السيد ثم قال أنا أعجزه لم يكن ذلك له حتى يقال للمكاتب أجمع ما حل عليك قديما وحديثا فإن فعل فهو على الكتابة وإن عجز عن شيء من ذلك قديما وحديثا فهو عاجز

(بيع المكاتب وشراؤه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع السيد شقصا في دار للمكاتب فيها شيء فالملكاتب فيه الشفعة لأن السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حيا مكاتبا كما يمنع من مال الاجنبي ولو أن المكاتب كان البائع كان لسيد فيه الشفعة وسواء كان المكاتب باع بأذن سيده أو بغير إذن سيده إذا باع بما يتغابن الناس بمثلها

المؤمن الكافر الحار أو العبد قتله به وإذا قتل المستامن الكافر لم أقتله به (قال الشافعي) فقلت لغير واحد منهم أقاويل جمعها كلها جماعها أن قلت لمن قلت منهم ما جئت في أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد دون المستامن قال روى ربيعة عن ابن أبي ليلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمنا بكافرا وقال أنا أحق من وفي بذمته فقلت له رأيت لو لم يكن لنا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالف هذا أيسكون هذا مما ثبت عندك قال انه لم يرسل وما ثبت المرسل قلت لو كان ثابتا كيف استجرت أن ادعيت فيه ما ليس

قال واذا باع المكاتب باذن سيده الشقص فقال الذي اشترى باذنه ان السيد قد سلم الى الشفعة لم يكن ذلك تسليم الشفعة ألا ترى لو أن أجنبيا كان له في الدار شقص فأذن له شريك له في الدار أن يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليم الشفعة لان اذنه وصمته سواء وله أن يشفع ولو أذن سيد المكاتب للمكاتب أن يبيع شقصه بما لا يتغابن الناس بمثله فباع به المكاتب جاز البيع وكان للسيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليم الشفعة فان قال المشتري أحلفه لي ما كان اذنه تسليم الشفعة لم تحلفه لانه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له أن يستشفع وانما تحلفه اذا قال سلم الشفعة بعد البيع ولو باع المكاتب ما لا شفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره فقال سيده أنا آخذ به الشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه الا كما تكون له الشفعة فيما باع الاجنبي ولا يجوز للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله الا بما يتغابن الناس بمثله لان بيعه بما لا يتغابن الناس بمثله اتلاف وهو يومئذ ممنوع من اتلاف قليل ماله وكثيره اذا باع بما لا يتغابن الناس بمثله بغير اذن سيده فالبيع فيه فاسد فان وجد بعينه رد فان فات فعلى مشتريه مثله ان كان له مثل وان لم يكن له مثل فقيمته وان كان الذي باع عبدا نأعتق المشتري فاعتق فيه باطل وهو مردود وكذلك ان كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة وعلى المشتري عقرها وقيمة ولدها يوم سقط ولدها وولدها حر وان ماتت فعلى المشتري قيمتها وعقرها وقيمة ولدها وان لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقرها وولدها وان نقصت فعليه ردها ورد ما نقص من ثمنها ولو أراد السيد في هذه المسائل انفاذ البيع لم يجز ولا يجوز اذا عقد بغير اذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يجدد المكاتب بيعا باذن السيد مستأنفا فيجوز اذا كان لا يتغابن الناس بمثله أو يجدد بغير اذن سيده بيعا يتغابن الناس بمثله ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع وأنا أَرْضَى أن لا أرد له لم يجز وكذلك لو قال السيد قد عفوت رد البيع وعفوت ما لزم المشتري من عقرو وقيمة ولد وقيمة شيء ان فات من البيع فقال المكاتب لا أعفوه كان ذلك للمكاتب اذا قال لا أفعل لان فعله الاول كان فيه غير جائز وكذلك لو قال المكاتب قد عفوته وقال السيد لا أعفوه لم يجز اجمع على عفوتي منه فاذا اجتمعا على احدث بيع فيه جاز بيعهما مستأنفا ولم يكن العبد المعتق عتيقا ولا أم الولد في حكم أمهات الاولاد حتى يجتمع على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده بيعا جائزا فاذا كان ذلك فأحدث المشتري للعبد عتقا عتق ولا أم الولد وطأ تلذذه منه كانت في حكم أم الولد وان لم يحدث ذلك بعد البيع الجائزة والعبد والامة مملوكا كان لسيدهما يبيعهما ولو رثته ان مات قبل أن يحدث ذلك لهما مالا كهما وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله في هذا لا يختلف فاذا ابتاع المكاتب البيع باذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله فالبيع جائز وان أراد السيد رد البيع بعد اذنه له أو أراداه مع ما لم يكن لهما ذلك لان البيع كان جائزا فلا يرد وان أقر السيد بالاذن للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله ثم قال قد رجعت في اذني بعد وصدقه المكاتب أو كذبه فسواء اذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع الا أن تقوم بينة برجوعه عن الاذن به قبل البيع فيرد البيع وان باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله فقال المشتري كان ذلك باذن السيد وانكر السيد فعلى المشتري البينة وعلى السيد اليمين وان وهب المكاتب من ماله شيئا قل أو كثر لم يجز له فان أجاز السيد فهو مردود ولا تجوز هبة المكاتب حتى يتدبرها باذن السيد فاذا ابتدأها باذن السيد جازت كما تجوز هبة الحر وانما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون الا له أو لسيده فاذا اجتمع معا على هبته جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب باذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كبيعها لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله فان هلك في يدي المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه فان كان شراؤه بما لا يتغابن الناس بمثله باذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه قال ولو اشترى المكاتب شيئا أو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله فعلم به السيد فلم يرد السيد وسله أو لم يسلمه أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا

فيه وجعلته على بعض الكفار دون بعض وقلت لمن قلت منهم أثابت حديثنا قال نعم حديث على ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن له معنى غير الذي ذهبتم اليه قلت وما معناه قال لا يقتل مؤمن بكافر من أهل الحرب حتى يسأوا أو يعطوا الجزية عن يد قلت أتوهم أحد أنه يقال لا يقتل مؤمن بكافر أمر المؤمن بقتله قال أعني من أهل الحرب مستأمننا قلت أفجد هذا في الحديث أوفى شيء يدل عليه الحديث بمعني من المعاني فقال أجده في غيره قلت وأين ذلك قال قال سعيد بن جبير في الحديث لا يقتل مؤمن

كان للمكاتب أخذ من باعه فان فات كان للمكاتب اتباعه بقيمة ان كان مما لا مثل له أو بمثله ان كان مما له مثل ولو اشترى المكاتب جارية بمالا يتغابن الناس بمثله فأحبها أو عتق فولدت فالبيع فيها مردود عليه وعليه عقرها وقيمة ولدها حين ولد وولدها حراً لا يملك كما كان ذلك يكون له في بيع الجارية بمالا يتغابن الناس بمثله بغير اذن السيد وهكذا لو اشترى عبداً بمالا يتغابن الناس بمثله فلم يرد البيع حتى عتق المكاتب ثم أعتقه كان العتق غير مجزئ للبيع لان أصل البيع كان مردوداً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع المكاتب أو اشترى ببيعاً وشراً عاجزاً على أن المكاتب بالخيار أو المكاتب ومبايعه بالخيار ثلاثاً أو أقل فلم تمض أيام الخيار حتى مات المكاتب قام السيد في الخيار مقام المكاتب فإذا كان للمكاتب الخيار فله الرد وامضاء البيع قال ولو باع المكاتب أو اشترى شراً عاجزاً بلا شرط خيار فلم يفرق المكاتب وبيعه عن مقامهما الذي باع فيه حتى مات المكاتب وجب البيع لانه لم يختر الرد حتى مات فالبيع جائز بالعقد الاول ولا يجوز للمكاتب أن يهب للثواب لان من أجاز الهبة للثواب فأنيب الواهب أقل من قيمة هبته وقبل ذلك لم يجعل للواهب الرجوع في هبته وجعلها كالرضاء منهم يلزمهم منه ما رضوا به ولا يجوز للمكاتب أن يتصدق بقليل ولا بكثير من ماله ولا أن يكفر كفارة عيّن ولا كفارة ظهار ولا قتل ولا شيئاً من الكفارات في الحج أو أذن له فيه سيده أو غير ذلك من ماله ولا يكفر ذلك كله إلا بالصوم ما كان مكاتباً فان أخر ذلك حتى يعتق جازله أن يكفر من ماله لانه حينئذ مالك لماله والكفارات خلاف جنائبه لان الكفارات تكون صياماً فلا يكون له أن يخرج من ماله شيئاً وغيره يجزيه والجنائيات وما استهلك لا آدميين لا يكون فيه الا مال بكل حال وكل ما قلت لا يجوز للمكاتب أن يفعل في ماله ففعله بغير اذن السيد فلم يرد السيد حتى عتق المكاتب وأجاز السيد أنه لم يجزه لم يجز لاني انما أجز كل شيء وأفسده بالعقد لا بحال تأتي بعد العقد وإذا استأنف فيما فعل من ذلك هبة أو شيئاً يجوز أو أمر المن هو في يديه من كتابته باذن سيده أو بعد عتقه جاز ذلك ولو أعتق المكاتب عبداً له بغير اذن سيده أو كاتبه فأدى اليه فلم يرد ذلك السيد حتى عتق المكاتب فلم يحدث المكاتب للعبد عتقاً حتى مات العبد المعتق فأراد تجديد العتق للميت لم يكن عتقاً لان العتق لا يقع على ميت وما ابتدأ المكاتب باذن سيده من هبة أو بيع بمالا يتغابن الناس بمثله فهو له جائز لانه انما يمنع من اتلاف ماله لئلا يعجز فيرجع الى سيده ذاهب المال فإذا سلم ذلك سيده قبل فعله ثم فعله فاصنع فيه مما يجوز للحر جازله قال وإذا أذن الرجل لمكاتبه أن يعتق عبده فأعتقه أو أذن له أن يكاتب عبده على شيء فكاتبه وأدى المكاتب الاخر قبل الاول الذي كاتبه أو لم يؤد فلا يجوز في هذا الا واحد من قولين أحدهما أن العتق والكتابة باطل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فلما كان المكاتب لا يجوز له ولا لم يجز أن يعتق ولا يكاتب من يعتق بكتابه وهو لا ولاؤه ومن قال هذا قال ليس هذا كالبيوع ولا الهبات ذلك شيء يخرج من ماله لا يعود عليه منه بحال والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيه على المعتق حق ولاؤه فلما لم نعلم مخالفاً أن الولاء لا يكون الا لحر لم يجز عتقه بحال والقول الثاني أن ذلك يجوز وفي الولاء قولان أحدهما أنه اذا عتق عبد المكاتب أو مكاتبه قبله فالولاء موقوف أبداً على المكاتب وان عتق المكاتب فالولاء له لأنه المالك المعتق وان لم يعتق حتى يموت فالولاء لسيد المكاتب من قبل أنه عبد عبده عتق والثاني أنه لسيد المكاتب بكل حال لانه عتق باذنه في حين لا يكون له بعته ولاؤه فان مات عبد المكاتب المعتق أو مكاتبه بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف الميراث كما وصفت بوقف ولاؤه فان عتق المكاتب الذي أعتقه فهو له فان مات قبل يعتق أو عجز فالمال لسيد المكاتب المعتق اذا كان حياً يوم يموت معتق مكاتبه فان كان ميتاً فلورثته من الرجال كما يكون ذلك لهم ممن أعتقه بنفسه وميراثه في القول الثاني لسيد المكاتب لان له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما ما أعطى المكاتب سيده الذي كاتبه ببيع لا يتغابن الناس بمثله أو هبة أو صدقة فذلك جائز لسيد

بكافر ولا ذو عهد في عهده قلت أيثبت حديث سعيد بن جبير وان كان حديثه أي لمنا تأويلك لو تأولته بما لا يدل عليه الحديث قال فما معنى قول سعيد قلت لا يلزمنا منه شيء فمحتاج الى معناه ولو لم يكن ما كان لك فيه مما ذهب اليه شيء قال كيف قلت لو قيل لا يقتل مؤمن بكافر علمنا أنه غنى غير حربي وليس بكافر غير حربي الا ذو عهد اما عهد بجزية واما عهد بأمان قال أجل قلت ولا يجوز أن يخص واحداً من هذين وكلاهما حرام الدم وعلى من قتله دية وكفارة الا بدلالة عن رسول الله

كما يجوز له من حر لوصنعه به لانه مال لعبد فياخذه كيف شاء واذا باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين سيده وبين حراً جنبى لا يختلف في مال كل واحد منهما ان باعه من صاحبه وكذلك ما أخذ منه في مكاتبته وكذلك ما باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا بما يحل بين الحرين الأجنيين ويجوز بينهما التغاير فيما باع السيد من المكاتب والمكاتب من السيد وان كثر لانه لا يعد وان يكون مالاً لأحدهما وكما يجوز البيع بين الحرين فيما باع برضاهما وليس للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله بدين وان كثر فضله فيه بحال ورهن فيه رهناً وأخذه جيلاً لأن الرهن يهلك والغريم والجمل يفلس ولا يجوز للمكاتب في الدين الا ما يجوز للضارب الا باذن سيده وليس للمكاتب أن يضارب أحداً وله أن يبيع بخيار ثلاث اذا قبض الثمن لان البيع مضمون على قابضه اما بالثمن واما بالقيمة والمكاتب أن يشتري بالدين وان لم يأذن له سيده لأن ذلك نظيره وغير نظير للذي أدانه وله أن يستسلف وليس له أن يرهن في سلف ولا غيره لانه ليس له أن يتلف شيئاً من ماله ولان الرهن غير مضمون وليس للمكاتب أن يسلف في طعام لان ذلك دين قد يتلف وله أن يتسلف في طعام لان التلف على الذي يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من البيوع على غير النظر فهو مكروه بينه وبين ولده سيده ووالده ولا كرهه لسيده

(قطاع المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم بجوز له فان أناه قبل تحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئاً غيره أو يضع عنه منه شيئاً ويجعل له العتق لم يحل له فان كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالاً على أن يرثه من الباقي فيعتق لم يجز ذلك له كما لا يجوز في دين إلى أجل على حر أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضاً فان فعل هذا في المكاتب رد على المكاتب ما أخذ منه ولم يعتق المكاتب به لانه أبرأ مما لا يجوز له أن يرثه منه وان فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقاً فأحسده له فالمكاتب حر ويرجع عليه سيده بالقيمة لانه أعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة ولا يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لانها باطلت بالعتق ويكون له عليه القيمة كما وصفت فان أراد أن يصح هذا لهما فليرض المكاتب بالعجز ويرض السيد منه بشيء يأخذه منه على أن يعتقه فان فعل فالكتابة باطلة والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجعان فيه بشيء قال ولو كاتبه بعرض فأراد أن يجعله دنائراً قل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يجز لأمرين أحدهما أنه وضع عنه ليحمله العتق فكان ما يجعل منه مقسوماً على عتق من لا يملكه بكاله وعلى شيء موصوف بعينه فلم تعلم حصة كل واحد منهما والثاني أنه ابتاع منه شيئاً له عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا ان كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئاً غيره لا يختلف ولو حلت نجومه كلها وهي دنائير فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضاً يتراضيان به ويقبضه السيد قبل أن يتفرقا كان جائزاً وكان حراً اذا قبضه على أن المكاتب يرى مما عليه كالأمر كان له على رجل حر دنائير حالة فأخذ بها منه عرضاً أو دراهم يتراضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز وعتق المكاتب ولم يتراجعا بشيء ولو كانت للمكاتب على السيد مائة دينار حالة والسيد على المكاتب ألف درهم من نجومه حالة فأراد المكاتب والسيد أن يجعل المائة التي له على سيده قصاصاً بالألف التي عليه لم يجز لانه دين بدين وكذلك لو كان دينه عليه عرضاً وكاتبته نقداً ولو كانت كاتبته دنائير ودينه على سيده دنائير حالة فأراد أن يجعل كاتبته قصاصاً عنها جاز لانه حينئذ غير بيع انما هو مثل القضاء ولو كان للمكاتب على رجل مائة دينار وحلت عليه سيده مائة دينار فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل لم يجز ولكن ان أحالة على الرجل فحضر الرجل ورضى السيد أن يحتمل عليه بالمائة جاز ويرثه وليس هذا بيعاً وانما هو حوالة والحوالة غير بيع وعتق العبد اذا أبرأ السيد

صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه قال فامعناه قلت لو كان ثابتاً فكان يشبهه أن يكون لما أعلمهم أنه لا قود بينهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل العهد محرمة عليهم فقال لا بقتل مؤمن بكافر غير حرب ولا يقتل ذو عهد في عهده قال فانا ذهبنا إلى أن لا يقتل مؤمن بكافر حرب ولا يقتل به ذو عهد لوقتله قلت أفبدلالة فما علمته جاء بأكثر مما وصفت قال بعضهم فانما قلنا قولنا بالقرآن قلنا فاذا كره قال قال الله تبارك وتعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل فأعلم الله سبحانه أن لوليه

ولو أعطاه بها حيل لم تجز الحاله عن المكاتب ولو حلت على المكاتب نجومه فسأل سيده أن يعتقه ويؤخره
بما عليه فأعتقه كان العتق جائزاً وتبعه بحاله عليه ديناً وكذلك لو كانت النجوم إلى أجل فسأله أن يعتقه
ويكون دينه في الكتابة عليه بحاله جاز العتق وكان عليه ديناً بحاله وهذا كعبد قال للسيد أعتقني ولك على
كذا حاله أو إلى أجل أو آجال

(بيع كتابة المكاتب ورقبته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه نجومه حاله أو لم تحل فلا يجوز له أن يبيع
نجومه ولا شيئاً منها حالاً أو غير حال من أحد فإن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري
ردّه فإن استهلكه رد مثله أو قيمته ورد عليه البائع الثمن الذي أخذه منه وإن كانت لرجل على مكاتبه نجوم ولم
تحل فباعها من أجنبي فقبضها الأجنبي من المكاتب أو ما رضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع
باطل وليس هذا كرجل وكله سيد المكاتب بعث المكاتب عتق ذلك كعتقه لانه وكيله وانما فعله بأمر سيده
وعتق هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وبيع كتابة المكاتب يبطل من وجوه منها أنه (٣) دين بدين غير ثابت
كدين الحر ألا ترى أن المكاتب يعجز فلا يلزمه من الكتابة شئ ألا ترى أن من أجاز بيع كتابته فقد أجاز
غير شئ يأخذه المشتري ولازمة لازمة للمكاتب كذمة الحر وأنه إن قال إذا عجز كان له دخل عليه أقبح من
الأول من قبل أنه يبيع دين على مكاتب فصارت له رقبه المكاتب ملكاً ولم تبع الرقبه قط فإن قال في عقد
بيع كتابة المكاتب إن أخذها المشتري والا فالعبد له قيل هذا محال ولو كان كما قلت كان حراماً من قبل
أنه يبيع ما لا يعلم البائع ولا المشتري في ذمة المكاتب هو أو في رقبته أرايت رجلاً قال أبيعك ديناً على حر فإن
أفلس فعبدي فلان لك يبيع فإن زعم أن هذا جائز فقد أجاز بيع ما لم يعلم وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابة
المكاتب أولى أن يردلما وصفت وأولى أن لا يملك المشتري به رقبه المكاتب ولو أجاز هذا كما عجز
المكاتب بفعله رقبه الذي اشترى كتابته فأعتقه لم يكن حراً ورد قضاؤه لانه لا يملكه بالبيع الفاسد والله
سبحانه وتعالى أعلم

(هبة المكاتب وبيعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه
ولا يهبه حتى يعجز فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكاتب أو يختار العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه
كان العتق باطلاً لانه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز
كان البيع مفسوخاً حتى يحدث له بيع بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل يعجز
أو يرضى بالعجز وأخذ السيد ماله فسخ البيع ورد على المكاتب ماله إلا أن يكون حل نجم من نجومه
فأخذ ما حل له منه وكذلك لو باعه وماله من رجل نزع مال المكاتب من يدي المشتري فكان على كتابته
فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكاتب على سيده في ماله إن لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها
فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصاً وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أيهما شاء إن شاء الذي
امتلك ماله وإن شاء سيده ولو باعه ولا مال للمكاتب أوله مال قليل فأقام في يدي المشتري سنتين وحل
عليه نجمان من نجومه ثم ردنا البيع فسأل المكاتب أن ينظر سنتين ليسعي في نجميه الذين حلا عليه ففيه
قولان أحدهما لا يكون ذلك له كالحبس سلطان أو ظالم لم ينظره بالحبس وكذلك لو مرض أو سبي
لم ينظره بالمرض ولا السبأ وكان له أن يحسب على سيده قيمة إجارة السنتين اللتين غلبه فيهما على البيع

المقتول ظلماً أن يقتل
قاتله قلنا فلا تعد وهذه
الآية أن تكون مطلقة
على جميع من قتل
مظلوماً أو تكون على
من قتل مظلوماً ممن
فيه القود من قبله ولا
يستدل على أنها خاص
الابنة أو أباها فقال
بعض من حضره
ما تعدوا أحد هذين
فقلت أعني أيهما شئت
قال هي مطلقة قلت
أفرايت رجلاً قتل عبده
والعبد ابن حر يكون
ممن قتل مظلوماً قال نعم
قلت أفرايت رجلاً قتل
ابنه ولا ينه ابن بالغ
أيكون الابن المقتول
ممن قتل مظلوماً قال نعم
قلت أفعل واحد من
هذين قود قال لا قلت
ولم وأنت تقتل الحر
بالعبد الكافر قال أما

من تجومه فان أدى ذلك عنه كتابته والارجع عليه السيد بما بقي مما حل فأدام والافهوعاخر وان كان في اجارته من السنتين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواء خاصم في ذلك العبد أو لم يخاصم اذا وقع ذلك وكان البيع قبل يعجز أو يرضى بالعجز وعلى هذا اذا كانت الكتابة منجمة وهكذا لو كاتبه السيد ثم عد عليه فحبسه سنة أو أكثر فعليه اجارة مثله في حبسه فان كان الحابس له غيره رجع عليه فأخذ منه اجارته ولم يتظر المكاتب بشئ من تجومه بعد تحمله الا أن يشاء سيده والقول الثاني أنه يتظر بقدر حبس السيد له ان حبسه أو حبسه بالبيع وهذا اذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكاتب في جميع أحكامه شرائه وبيعه وغيره

﴿ جنابة المكاتب على سيده ﴾

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى المكاتب على سيده عدا فليس يده القود فيما فيه القود وكذلك لو ارث سيده ان مات سيده من الجنابة وليس يده وارثه فيما ليس فيه القود الارش حالا على المكاتب فان أداه فهو على الكتابة ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنابته أو لم يمت فان أداه فهو على الكتابة وان لم يؤدها فله تعجيره ان شاء فاذا عجزه بطلت الجنابة الا أن تكون جنابة فيها قود فيكون لهم القود أما الارش فلا يلزم عبدا لسيده أرش واذا لم يلزمه لسيده أرش لم يلزمه لو ارث سيده واذا جنى المكاتب على سيده وأجنبيين فسيده والأجنبيون سواء في أخذ أرش الجنابة من المكاتب ليس واحد منهم أولى من الآخر ما لم يعجز فاذا عجز سقط أرش جنابته على سيده ولزمته جنابته على الأجنبيين يباع فيها اذا عجز أو يفديه سيده متطوعا فان عجز عن الجنابتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان للأجنبيين تعجيره وبيعه في جنابته الا أن يفديه السيد بأرش الجنابة متطوعا ولو أن مكاتبين رجلين جنى على أحدهما جنابة ضمن الأقل من أرش الجنابة أو قيمته فان أداه فهو على الكتابة وان عجز عن أدائها مع الكتابة فللمجنى تعجيره فاذا عجزه بطل عنه نصف الجنابة لانه مال نصفه ولا يكون له دين فيما علك منه وكان لشريكه أن يفديه بالأقل من نصف أرش الجنابة متطوعا أو نصف قيمته فان لم يفعل بيع نصفه في أرش الجنابة ولو كان المكاتب جنى عليه ما عدا جنابة كان لكل واحد منهما عليه في الجنابة ما لا يخر فان عجز المكاتب أو عجزا أو أحدهما فهو عاخر ويسقط نصف أرش جنابة كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موصحة وقيمتهما عشرة من الابل فيخير كل واحد منهما بين أن يفدى نصيبه منه بغير بن ونصف أو يسلم نصيبه منه فيباع منه بغير بن ونصف فيما أخذه صاحبه أو يكون أرش موصحتها قصاصا فيكون على الرق ولو جنى على أحدهما موصحة وعلى الآخر مومة كان نصف أرش الموصحة للجنى عليه (٣) في نصف ما علك شريكه منه ونصف أرش المأمومة فيها للجنى عليه مأمومة فيما علك شريكه منه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

﴿ جنابة المكاتب ورقيقه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى المكاتب جنابة أو عبد للمكاتب أو المكاتب جنابة فذلك كله سواء وعلى المكاتب أو المكاتب في جنابتهما الأقل من قيمة الخاني منهما يوم جنى أو الجنابة فان قدر على أدائها مع المكاتب فهو مكاتب بحاله وله أن يؤديه قبل الكتابة اذا كانت حالة فان صالح عليها صلحا صحيحا الى أجل فليس له تأديتها قبل محله لان هذا زيادة من ماله وليس له أن يزيده من ماله شيئا بغير إذن سيده وله أن يؤدى الكتابة قبل الجنابة وقبل محل نجوم الكتابة لانه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وان كان عليه دين وجنابة وكتابة والدين والجنابة حالان كان له أن يؤديه ما قبل

الرجل يقتل عبده فان
السيد ولي دم عبده
فليس له أن يقتل نفسه
وكذلك هو ولي دم ابنه
أوله فيه ولاية فلا يكون
له أن يقتل نفسه مع أن
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم يدل على أن
لا يقتل والد بولده فقيل
أف رأيت رجلا قتل ابن
عمه أخى أبيه وليس
للمقتول ولي غيره وله ابن
عم يلقاه بعد عشرة آباء
أو أكثرأ يكون لابن
العم أن يقتل القاتل
وهو أقرب الى المقتول
منه بما وصفت قال نعم
قلت وهذا الولي قال
لا ولاية لقاتل وكيف
تكون له ولاية ولا ميراث
له بحال قلت فما منعك
من هذا القول في الرجل
يقتل عبده وفي الرجل
يقتل ابنه قال أما قتله

الكتابة والكتابة قبلهما حالة كانت أو غير حالة ما لم يقوموا عليه ويقف الحالك ماله كما يكون للحر أن يقضى بعض غرمائه دون بعض ما لم يقف الحالك ماله إلا أنه يخالف الحر عليه الدين فلا يكون له أن يؤدى شيأ عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده لأن ذلك زيادة من ماله وليس له أن يزيد من ماله بغير إذن سيده وله أن يؤدى ذلك إلى سيده لأن المال ماله وماله لسيده وله أن يؤدى إلى الأجنبي ماله غير حال باذن سيده وإذا وقف الحالك ماله أدى عنه إلى سيده كتابته وإلى الناس ديونهم وجعلهم فيه شرعا فان لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله عجزه في مال الأجنبي وإن كره ذلك السيد والمكاتب معا إذا شاء ذلك الأجنبيون وإن شاء سيده أن يدع حقه عليه ويأخذ الأجنبيون حقوقهم فاستوفواهم فهو على الكتابة ما لم يعجز سيده وإن شاء الأجنبيون وسيده انظاره لم يعجز ومتى أنظره سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقوم عليه حتى يستوفي حقه أو يعجزه فذلك له وإذا عجزه السيد أَرْضَى المكاتب أو عجزه الحالك (١) خير الحالك سيده بين أن يتطوع أن يفديه بالأقل من أرش جنائيه وكل ما كان في حكم الجناية من تحريق متاع أو غصبه أو سرقة أو رقبته فان فعل فهو على رقه وإن لم يفعل بيع عليه فأعطى أهل الجناية وجميع ما كان في حكمها منه حصصا لا يقدم واحد منهم على الآخر وإن كان عليه دين أدانته إياه رجل من بيع أو غيره لم يحاصهم لأن ذلك في ذمته ومتى عتق تبعه به وسواء كان فعله فيما يلزمه أن يباع فيه متفردا بعضه قبل بعض أو مجتمعا لا يبدأ بشئ قبل شئ وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجير على آخر تحاصبا جعافى عنه وإن أبرأه بعض أهل الجناية أو صالح سيده له أو قضى بعضهم كان للباقيين بيعه حتى يستوفوا أو يأتواهم ومن يشركهم على ثمنه وجناية المكاتب على ابن سيده وأبيه وأمرأته وكل ما لا يملكه سيده بجنائيه على الأجنبي لا تختلف وكذلك جنائيه على جميع أموالهم وكذلك جنائيه على أيتام سيده وليس لسيده أن يعفو جنائيه عن أحد منهم ولا يضع عنه مناشيا إن كان المجنى عليه حيا وإن كانت جناية المكاتب نفسا خطأ وكان سيده وارث المجنى عليه ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنائيه وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من الميراث وليس له أن يعفو حصته غيره منه وإن جنى المكاتب على مكاتب لسيده وكان المكاتب المجنى عليه حيا فجنائيه عليه بجنائيه على الأجنبيين يؤدى المكاتب الأقل من أرش جنائيه عليه أو قيمته فان عجز عن أدائه خير سيده بين أن يؤدى سيده للمجنى عليه الأقل من قيمته أو الجناية أو يدع فيباع ويعطى المكاتب أرش جنائيه وما بقي رده على سيده وإن لم يبق شئ لم يضمن له سيده شيأ وإن جنى على المكاتب لسيده جنائية جاءت على نفسه فالجنائية لسيده إن شاء أخذها أو يعجزه فيرد رقيقا وإن شاء عفاها فان قطع المكاتب يد سيده ثم أبرأ السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبرأ سيده من الكتابة أو عتق بأى وجه ما كان تبع المكاتب بأرش جنائيه وإن أبرأها السيد ولم يؤدّها المكاتب ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من اتباعه بالجنائية أو يعجزونه فيباع ولو كاتب عبيده كتابة واحدة فجنى أحدهم كانت الجنائية عليه دون الذين كاتبوا معه وكذلك ما لزمه من دين أو حق بوجه من الوجوه ولا تلزم أحد من أصحابه ويكون كالمكاتب وحده إن أدى ما يلزمه بالجنائية فهو على الكتابة وإن عجز كان رقيقا وبطلت الكتابة ثم خير سيده بين أن يفديه متطوعا أو يباع عليه ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة وهكذا كل حق لزمه يباع فيه من تحريق متاع أو غيره فأما ما لزمه من دين أدانته به صاحب الدين طائعا فلا يباع فيه وهو في ذمته مكاتباً فان أدانته والالزمه إذا عتق وإن جنى المكاتب على سيده جنائية تآتى على نفسه كانت جنائيه عليه بجنائيه على غيره لا تبطل كتابته فان أدى ما لزمه فيها فهو على الكتابة وإن عجز ردد رقيقا إن شاء الورثة وإن كانت عبداً كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشأوا العقل وكذلك لو لم تأت الجنائية على نفس سيد المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتص منه في العبد أو أخذ منه الأرش إن كانت خطأ فإذا كاتب الرجلان عبداً لهما فجنى على أحدهما جنائية فهو كعبد

ابنه فبالحديث قبل
الحديث فيه أثبت
أم الحديث في أن لا
يقتل مؤمن بكافر فقد
تركت الحديث الثابت
(قال الشافعي) وقلت
له فليس في المسلم يقتل
المستأمن علة فكيف
لم تقتله بالمستأمن معه
ابن له ولا ولي له غيره
يطلب القود قال هذا
حربي قلت وهل كان
الذي الأحرى فأعطى
الجزية فخرم دمه وكان
هذا حربي فطلب الأمان
فخرم دمه قال آخر
منهم يقتل المسلم بالكافر
لأن الله عز وجل قال
وكتبنا عليهم فيها أن
النفس بالنفس الآية
قلت له أخبرنا الله تعالى
أنه كتب عليهم في التوراة
هذا الحكم أفحكم هو
بيننا قال نعم قلت

الرجل يكاتبه ثم يجني فان جنى على أحدهما جناية مكاتبه عليه ان أدى فهو على السكابة وان لم يؤدي فهو عاجز وخير سيده الشر يكفيه بين أن يفدى نصفه بما يلزمه أو يدعه فيباع نصفه في الجناية فان كان في ثمن نصفه فضل عن نصف الجناية رد إلى سيده والام يضمن سيده شيئا وسقط نصف الجناية لانه صار الجاني إلى السيد مملوكا (٣) وصنعوا بالنصف ما شاؤا لانه رقيق لهم اذا عجز واذا جنى عليه جناية قيمتها عشر من الابل قيمة مائة فقال أو أدى نجسا من الابل أو كونه على السكابة لم يكن ذلك له حتى يؤدي أرش الجناية كلها اذا كانت قيمته أو أكثر منها ولا يبطل عنه من الجناية شيء حتى يعجز فاذا عجز بطل عنه نصفها والله أعلم

﴿جناية عبيد المكاتب﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان للمكاتب عبيد جنى أحدهم جناية خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرش الجناية أو قيمة عبده يوم يجني عبده اذا كان العبد يوم يجني غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيبيع فيوفى صاحب الجناية أرش جنايته فان فضل شيء كان للمكاتب ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر والعبد الجاني صحيح قيمته مائة ثم مرض فصارت قيمته عشرين والجناية قيمة مائة وأكثر فأراد أن يفتكه عماه أو أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حينئذ بأكثر من عشرين لم يعجز الشراء وانما يكون له أن يفتكه بأقل من قيمته يوم جنى بما اذا اشتراه به يوم يفتكه جاز الشراء وباعه الحاكم فأدى إلى الجني عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مخالف للحر يجني عبده ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوى مائة جناية قيمتها مائة أو أكثر ثم أبقى عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فاذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له فان لم يفعل بيع عليه وأديت الجناية فان فضل شيء رد عليه والام يلزمه غيرها وما وهب للمكاتب أو اشتراه من له ملكه لو كان حرام من ذى رحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه لان كل هؤلاء مملوك له يبيعه ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعتق عليه اذا ملكه لو كان حرا جنى جناية لم يكن له أن يفديه بشيء وان قل من الجناية من قبل أن ملكه ليس بتمام عليه ألا ترى أني لا أجعل له يبيعه اذا فداه وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا ولد لو ولد للمكاتب من أم ولده وولد للمكاتب لا يكون له أن يفديهم ويسلمهم فيباع منهم بقدر الجناية فقط وما بقي بقي بحاله يعتق يعتق المكاتب ولا يفدى أحدا من ليس له يبيعه فيجوز له الا باذن السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب يبيعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كما ليس له أن يفديه من الاجنبيين الا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه وان لم يرض السيد بيع من الجاني بقدر الجناية وأقر ما بقي بحاله حتى يعتق يعتق المكاتب أو يرق برقه واذا جنى بعض من يعتق على المكاتب على بعض عدا فله القتل فان جنى من ليس للمكاتب يبيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الجناية وأن يعفو وان كانت الجناية عدا فله القود الا أن يكون الذي جنى والد المكاتب فليس له أن يقتل والد برقيقه وهو لا يقتل به لو قتله واذا جنى المكاتب جناية فلم يودها حتى يعجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرش الجناية وهكذا عبد المكاتب يجني ولا يؤدي المكاتب عنه حتى يعجز المكاتب فيصير ماله لسيد يبيعه كأنه جنى وهو في يدي سيده فاما فداه وما يبيع عليه في الجناية واذا كان في العبد فضل عن الجناية خير السيد بين أن يبيعه كله فيكون له ما فضل عن الجناية أو يبيع منه بقدر الجناية واذا جنى المكاتب جناية فلم يودها حتى أدى فعقت مضي العتق وكان عليه في الجناية الأقل من قيمته أو الجناية لان الجناية اذا لم يعجز عليه دون مولا ولو كانت المسئلة بحالها جنى فأعتقه السيد ولم يود فبعث بالاداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الجناية واذا جنى المكاتب جناية أخرى ثم أدى فعقت ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية يشتركان فيها

أفرأيت الرجل يقتل
العبد والمرأة أ يقتل بهما
قال نعم قلت ففقا عينه
أو جرحه فيمادون
النفس جراحات فيها
القصاص قال لا يقاد
منه واحد منهما قلت
فأخبر الله عز وجل أن
حكمه حيث حكم أن
النفس بالنفس الآية
فعطت هذه الاحكام
الأربعة بين الحر والعبد
والرجل والمرأة وحكما
جامعا أكثر منها والجرح
قصاص فرزعت أنه
لا يقتص واحد منهما
منه في جرح وزعت أنه
يقتل النفس بالنفس
كل واحد منهما فما
تخالف في هذه الآية
أكثر مما وافقت فيه
انما وافقتها في النفس
بالنفس ثم خالفت في
النفس بالنفس في ثلاثة

والآخر أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

﴿ ما جنى على المكاتب فله ﴾ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج وقال عطاء إذا أصيب المكاتب (١) له نذره وقاله عمرو بن دينار قال ابن جريج من أجل أنه كاتبه من ماله يحزره كما يحزر ماله قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون لسيده أخذها بحال وإن أزمته فمعجز المكاتب عن العمل لأنه قد يؤدي وهو زمن ولا يكون لمولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يؤدي فتكون الجناية كلها لمولاه لأنه مات رقيقا

﴿ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي جناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأجنبيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبدان مات قبل يؤدي ولم يتبع السيد بشيء لانها جناية على عبده ان لم يعتق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فسأل المكاتب الوالي أن يعطيه أرش الجناية قبل يبرأ نظر ما يصيبه بأداء الجناية وإن كان يعتق به قال إن جعلته قصاصا عما عليك وكانت كتابتك كما وجب لك أعتقك وأخذت منه فضلا كان لك فإن اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه حيا ما ضمن هو ولو جنى على عبده غيره فاعتق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عمدا لان الجناية كانت ولا قصاص بينه وبينه وإن لم يختار ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا فاذا بقي على المكاتب شيء من كتابته جنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أيهما شاء وإن كانت الكتابة غير حالة لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وإن جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعتق به فقال المكاتب بماله قبل براء الجناية أعطيه جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت ثمنه لو مات فاذا جاوزت ثمنه لو مات لم يعطه إياها حتى يبرأ فيوفيه إياها لا أن لا ندري لعلة يموت فتنتقض الجناية عن سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيد المكاتب على المكاتب جناية عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفيه فيكون له حينئذ عفوها لانها صارت له والله أعلم

﴿ الجناية على المكاتب ورقيقه ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى على المكاتب عبد جناية عمدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلامكاتب القصاص لان سيده ممنوع من ماله وبدنه « قال الربيع » وفيها قول آخر أنه ليس للمكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يهجر فيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أبطل الارش الذي كان للسيد أخذه ولم يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن يزني أن يحده ولا أن أذنب أن يجلده وللمكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحده لان الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا إذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) فيها قصاص فأنما هما العقل وليس للمكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصلح فيه الأعلى استيفاء جميع أرش ما صالح به أو الأزداد وإذا صالح فازداد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لأنه قد ملكها وليس له اتلاف شيء ملكه وإذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عمدا فله الخيار في أخذ الارش أو القود فإن أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بلا أرش فعفوه باطل لأنه يملك بالجناية العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له إبطالهما

(١) قوله له نذره أي له أرشه وعقله والنذور لا تكون إلا في الجراح (٢) لعله ليس فيها قصاص اهـ مع صحه

أنفس في الرجل يقتل ابنه وعبده والمستأمن ولم يجعل من هذه نفسا بنفس وقيل لبعضهم لانزاله تحتج بشيء إلا تركته أو تركت منه والله المستعان قال فكيف يقتص لعبد من حر وامرأة من رجل فيما دون النفس وعقلهما أقل من عقله قلت أو تجعل العقل دليلا على القصاص فاذا استوى اقتصمت وإذا اختلف لم تقتص قال فأين فقلت فقد يقتل الحر دية مائة من الأبل وهي ألف دينار عندك بعد قيمته نجسة دنائير وامرأة ديتها جسون من الأبل قال ليس القود من العقل بسبيل قلت فكيف احتججت به فقال منهم قائل اني قتلت

مع اذا كان ممنوعا من اتلاف ماله وهذا اتلاف لماله ولو عفا ثم عتق كان له اخذ المال ولم يكن له القود لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كمالو وهب شيئا مكاتب او وضعه ثم عتق كان له اخذه لانه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جناية على المكاتب ولا يأخذ من يدي المكاتب شيئا من أرض الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجناية مقطوع اليدين والرجلين أعمى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل ان ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الحاكم فيضع مال المكاتب على يدي عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدي عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتب ورقيقه لا يختلف فان كانت الجناية جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتب فهكذا لا يختلف وان كانت الجناية جاءت على نفس المكاتب والمكاتب قبل أدائهم ما فقد بطلت الكتابة وصار مالهما للسيد هما فله في ماله ما ان جنى عليه مالم يستوف المكاتبان الجناية وفي أنفسهما وما جنى عليهما مالم يستوفيا ماله في الجناية على رقيقه له غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جناية فيها قصاص فبرأ منها وأخذ نصف أرضها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجناية يدافصالح من المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يدي مكاتبه لان مكاتبه ترك الفضل فالمولى أخذه كمالو وضع عن انسان ديناً عليه أو وهب له هبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهوب له اذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجناية قال والجناية على المكاتب في قيمته وقيمه عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الاجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الاجنبي لهم فيمادون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك الا أنه ان ضمنه لهم فلم يؤدي حتى يعجز أو يموت سقط عنه لانه صار ماله وان جنى عليهم جناية يلزمه فيه ما يؤدي عن المكاتب كتابته فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصاً أخذ بها السيد فان مات المكاتب والمكاتب حاله قبل يجعلها قصاصاً مات عبداً وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالا للسيد وان جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوي ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته ديناراً أو أقل أو أكثر الى أجل لم يعتق المكاتب مما وجب له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجبت له خمسمائة بصلح أو غيره ولم يبق عليه الا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصاً فاذا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فان لم يبق له حتى مات كان عبداً وهكذا ان جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جناية تلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحل فلم يبق للمكاتب قد جعلت ما قصاصاً حتى مات مات رقيقاً وان قال قد جعلت ما قصاصاً بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك ان قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصاً بما لمولاي كان قصاصاً وكان حراً واتبعه بفضله وهذا كله اذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فان لم يبق على المكاتب الانجم أو بعض نجم أو أكثر الا أن جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجزه سيده حتى جنى عليه سيده جناية فيها وفاء بما بقي على مكاتبه أو فيها وفاء وفضل عتق المكاتب لان سيده مستوف بما لزمه جميع ما عليه اذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة ألا ترى أني لا أجبر السيد على دفع الجناية اليه الا أن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل اليه وان وجدت للمكاتب مالا لم أجبره على أن يدفع الى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجوم المكاتب فعدا السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب اذا كانت نجومه حرة وكذلك لو اقتضى ديناً بوكالة المكاتب وجب له على المكاتب بغير ان يرضى عتق المكاتب وان كانت نجومه لم تحل فرد السيد اليه لم يعتق الا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصاً فيجبر السيد على اعطائه اياه اذا لم تكن نجومه حلت ولم يجبر المكاتب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله اذا كانت جناية السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يد على من سواهم تتسكف أقدامهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أورايت ان قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتسكف أقدامهم أمانى هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتسكفاً (قال الشافعي) رضي الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمنين يقتل خطأ فحسب في دية مسلمة الى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهد قلت أفرايت المستامن فيه دية مسلمة الى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم لم تقتل به مسلماً قتله

المكاتب من الصنف الذي منه كاتبه كانت قصاصا فان كان يلزم السيد بالجناية على المكاتب غير الصنف الذي منه الكتابة لم يعتق بها ولم تكن قصاصا حتى يقبضها ويدفع من ثمنها اليه آخر ما عليه أو يصطلح حاصلها يصلح على أنها قصاص وذلك أن يجنى على المكاتب وعلى المكاتب مائة صاع خنطة تسوى نجسين ديناراً وانما لزم السيد بالجناية ذهب أو ورق أو ابل هي أكثر ثمنها على المكاتب فلا يكون هذا قصاصا وان كانت الكتابة حالة لان الذي على المكاتب غير الذي وجب له ولكن لو حرق السيد للمكاتب مائة صاع مثل خنطته والخنطة التي على المكاتب حالة كان قصاصا وان كره سيد المكاتب فان كان خيرا أو شرا من خنطته لم تكن قصاصا حتى يرضى المكاتب اذا كانت الخنطة المحرقة خيرا من الخنطة التي عليه أن يجعلها قصاصا أو يرضى السيد أن يجعلها قصاصا اذا كانت الخنطة التي حرق شرا من الخنطة التي له على المكاتب فلا تكون قصاصا الا بان يحتمل بها المكاتب برضاه على السيد وهكذا لو كان مكان الخنطة جناية على المكاتب لم يختلف هذا وان جنى السيد على المكاتب جناية لزمه بها أرش فجعلها السيد والمكاتب قصاصا تأخر ما على المكاتب أو كان ما على المكاتب حالا يلزم السيد به ما مثل ما على المكاتب أو أكثر برضاهما ثم عاد السيد بجنى على المكاتب جناية ثانية كانت جنيته على حرفها قصاص ان كانت مما يقتص منه وأرش الحران كانت مما لا يقتص منه وان اعتل بأنه لم يعلم بأنه يعتق بان يصير لمكاتبه عليه مثل الذي بقي من كتابته فيكون قصاصا فيعتق لم يقبل ذلك منه كما لا يقبل من رجل علم رجلا عبدا فقتله بعد ما عتق ولم يعلم بعتقه « قال الربيع » وفيه قول آخر انه يؤخذ منه دية حر ولا قود لموضع الشبهة كما لو قتل حربيا ولم يعلم باسلامه فعليه دية حر ولا قود وهو يفارق الحربى لانه حلال له على الابتداء قتل الحربى وليس حلالا له على الابتداء قتل العبد « قال الربيع » وقول الشافعى أصح (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولوعتق المكاتب وعاد السيد أو غيره بجنى عليه جناية بعد عتقه وقد علم الجاني عتقه أو لم يعلم فسواء وجب عليه جنيته عليه بجنيته على حر ولو جنى سيد المكاتب على المكاتب فقطع يده فلزمه نصف قيمته وكان قد حل عليه مثل ما لزمه له وكان آخر نجومه عتقه به وكذلك لو لم يحل فجعله السيد والمكاتب قصاصا عتقه به فان عاد السيد فقطع يده الاخرى خطأ فمات لزم عاقلته نصف دية حر بالجناية على اليد الاخرى لانه جنى عليه وهو حر واذا جنى على المكاتب فعفا باذن سيده عن أرش الجناية فالعفو جائز واذا جنى على المكاتب وعتق فقال كانت الجناية وأنا حر وقال الجاني كانت وأنت مكاتب فالقول قول الجاني وعلى المكاتب البينة وسواء صدقه في ذلك مولى المكاتب أو كذبه فان قطع مولاه له الشهادة أن الجناية كانت وهو حر قبلت الشهادة لانه ليس في شهادته ما يجرب به الى نفسه شيئا وكلفته شهادته فادأ أثبت عليه قضيت له بجناية حر واذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أبوه فله أن يبيع بقدر الجناية واذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيع منه بقدر الجناية ولا يبيع بأكثر منها ولو جنى عبد المكاتب على المكاتب كانت الجناية هدرالا أن يكون فيها قصاص فيكون له أن يقتص فأما اذا كانت عقلا أو عمدا فأراد أرش الجناية فليس ذلك له ولكن له بيعه على النظر كما يكون له بيعه بلا جناية جناها واذا جنى المكاتب على عبده ببيع جنيته هدرالا أن تكون الجناية عمدا فيها قصاص فيكون له القصاص فأما مال فلا يكون للعبد على سيده بحال وكذلك لو ملك المكاتب أباه أو أمه بجنى عليهما فان كانت جنيته فيها قصاص فلهما القصاص وليس لهما اختيار المال أن يأخذه منه وهما غير خارجين من ملك المكاتب ولا أن يأخذه منه مالا لو كانت الجناية خطأ ولو عتقا وعتق لم يكن لهما أن يتبعاه عمال لان ذلك كان وهما غير خارجين من ملكه ولو جنى العبد المكاتب على ابن له كاتب معه كانت جنيته عليه بجنيته على أجنبي يأخذه به الابن ولا يكون له أن يعفوها لان الابن مملوك لغيره كهو ولو كانت عمدا لم يكن

باب جرح العجماء
جبار

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعى قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن ابن المسيب
وأبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال العجماء جرحها جبار
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعى قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن حرام بن سعد
ابن محينة أن ناقة للبراء
ابن عازب دخلت حائطا
لقوم فأفسدت فيه
فقضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن على
أهل الأموال حفظها
بالنهار وما أفسدت
المواشى بالليل فهو ضامن
على أهلها * أخبرنا
أيوب بن سويد قال

للأبن أن يقتص منه وكان عليه أن يأخذ منه أرشها وليس للأبن ترك الأرش له فإن لم يأخذ منه الأرش حتى عتق
الأبن قبل يأخذها منه فله عفوها عتق الأب أو لم يعتق لأن حقه مال له لا سبيل لأحد عليه فيه

﴿ عتق سيد المكاتب ﴾

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده فأدى إليه أو لم يؤد حتى أعتقه
فالعتق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفاد في الكتابة كله ليس للسيد منه شيء ولو كاتبه ثم قال
قد وضعت عنك كتابك كلها كان حرا وكان كقوله أنت حر من قبل أنه قد أعتقه في أصل الكتابة بالبراءة
إليه من الكتابة ولو قال قد وضعت عنك الكتابة الأدينارا أو الأعمشرة دنانير كان بريئا من الكتابة إلا ما استثنى
ولا يعتق إلا بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيد من الكتابة قول السيد أن قال الذي
وضعت من المؤخر والذي أخرت من الوضع المقدم فالقول قوله وإن مات السيد فالقول قول ورثته فإن
لم يكونوا يعرفون عن أنفسهم ألزم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لأنه قائم بذلك لمن صار
المال له ولا يضيع عنه إلا ما يحيط أنه وضع عنه بحال وهو إذا وضع عنه آخرها على إحاطة أنه وضع الذي
وضع عنه أو ما قبله فكان الآخر بدلا من الأول وإذا وضع السيد عن المكاتب أو أعتقه في المرض فالعتق
موقوف فإن خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر والاعتق منه ما جل الثلث
فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ومتى أقر سيد المكاتب أنه قبض بنجوم
المكاتب في مرضه الذي يموت فيه أو في صحته فأقراره جائز كما يجوز أقراره للاجنبي بقبض دين عليه وإذا
كاتب الرجل عبده على دنانير فقال قد وضعت عنك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شيئا من قبل أنه
ليس عليه دراهم وكذلك لو كاتبه على دراهم فقال قد وضعت عنك من كتابك مائة دينار وانما قيمتها مثل
ما عليه من الدراهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئا لأنه انما وضع عنه شيئا ليس له عليه وكذلك كل
صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره ولو قال السيد كاتبه على ألف درهم وقلت قد وضعت عنك
خمسين دينارا أعني وضعت عنك الألف وهي قيمة خمسين دينارا كان وضعها وكان المكاتب حرا ولو لم يقل هذا
السيد فأدعى المكاتب على سيده أحلفته ما أراد هذا ولو مات السيد ولم يبين أحلفت الورثة ما علموه أراد وضع
الألف أن قال هي قيمة خمسين فإذا شهد الشهود للمكاتب أن سيده قال قد استوفيت منه أو قال لسيدة
أست قد وفيتك فقال بلى فقال المكاتب هذا آخر نجومي كان القول قول السيد فإن قال لم يوفني إلا درهما
فالقول قوله مع يمينه وقول ورثته إذا مات لأنه عبد أبدأ حتى يشهد الشهود أنه وفاه جميع كتابته أو كل
كتابته أو كذا وكذا دينار فيلزمه ما أثبت عليه الشهود وإن شهد الشهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابك
ولم يزيدوا على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السيد في حياته وورثته بعد موته لأن الاستيفاء لم تثبت
ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابك إن شئت لم يكن استيفاء لأن هذا استثناء
فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابك إن شئت لم يكن استيفاء لأن هذا استثناء

﴿ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجلان عبدا لهما فأدى بعض نجومه أو لم يؤد منها شيئا حتى
أعتق أحدهما نصيبه منه فنصيبه منه حر كما يجوز عتقه أم ولده ومدره وعبده الذي لا كتاب له فإن كان له مال

حدثنا الأوزاعي عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن محبصة عن
البراء بن عازب أن ناقة
البراء دخلت حائط رجل
من الأنصار فأفسدت
فيه فقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
أهل الحوائط حفظها
بالنهار وعلى أهل الماشية
ما أفسدت ماشيتهم
بالليل (قال الشافعي)
فأخذ ناقة لشبوتة باتصاله
ومعرفة رجاله قال
ولا يخالف هذا الحديث
حديث العجماء جرحها
جبار ولكن العجماء
جرحها جبار جلة من
الكلام العام المخرج
الذي يراد به الخاص
فلما قال صلى الله
عليه وسلم العجماء
جرحها جبار وقضى
رسول الله صلى الله عليه

قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما فان لم يكن له مال
فالتصف الثاني مكاتب بحاله واذا أعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فان كان الاول موسرا باداء قيمة نصفه
كان المكاتب حرا وكان على المعتق الاول نصف قيمته وعتق الآخر باطل والولاء للمعتق الاول وان لم يكن موسرا
فعتق الآخر جائز والولاء بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة ولم يعتقه فهو
كعتقه ويقوم عليه ان كان موسرا وكذلك اذا أبرأه ماله عليه لانه ماله وانه اذا أعتق فالولاء له وهو مخالف
للمكاتب يورث

(ميراث المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أنكح ابنته ثيبا برضاها مكاتبه أو عبده ثم كاتبه كان النكاح
جائزا فان مات السيد وابنته وارثته ففسد النكاح لانها قد ملكت من زوجها شيئا ولو ماتت وليست ابنته
وارثته كانا على النكاح فان أعتقه واحد من الورثة فنصيب الذي أعتقه حر وولاؤه للذي كاتبه وكذلك
اذا أبرأه ماله عليه فنصيبه حر وان عجز لم يكن له في رقبته شيء وكان نصيبه حرا بكل حال ولا يقوم عليه
بحال لان عتقه اياه وبراءه منه عتق لولاءه به انما الولاء للذي عقد كتابته وانما معنى من تقويمه عليه أنه
لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يعجز فبعته بعد العجز وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لانه لو لم يكن له فيه رق
فعجز لم يكن له أن يملكه ولو ورثه وأخر فأعتقاه لم يعجز عتقهما ولو كانا ورثا مالا عليه وليكنهما ورثا رقبته على
معنى أنهما اذا أعتقاه عتق وولاؤه للذي عقد الكتابة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها
بيعكها على أن ولأها لنأخذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة
ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة قال وأحسب حديث نافع أثبتها كلها لانه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت
شرطت لهم الولاء فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم أنها ان أعتقت فالولاء لها وان كان هكذا فليس أنها
شرطت لهم الولاء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشاماً أو عروة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يمنعك ذلك انما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر
رضي الله عنهما والله أعلم قال فالأحاديث الثلاثة متفقة فيما سوى هذا الحرف الذي قد يغلط فيه منتهى
الغلط والله تعالى أعلم فهذا نأخذ وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يحتمل أن يجوز بيع
المكاتب والمكاتب ان لم يعجز اقل ما أعلم مخالفاً في أن لا يباع المكاتب حتى يعجز أو يرضى بترك الكتابة
لم يكن هذا معنى الحديث لاني لم أجد حديثاً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرفت من جميع الناس
على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو أحرهما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط
للكاتب على سيده فمضى المكاتب أبطل الكتابة لانها وثيقة له لم يخرج من ملك سيده ولا يخرج به إلا بأدائها
وهذا هو أولى المعنيين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فانما رخصت المكاتب أو المكاتب ابطال الكتابة فلها
وله ابطالها كما يكون لكل ذي حق ابطاله وكما يقال للعبد ان دخلت الدار فأنت حر فترك دخولها ويقال له
ان تكلمت بكذا فأنت حر فترك أن يتكلم به فلا يعتق في واحد من الوجهين ألا ترى أن بريرة تستعين في
الكتابة وتعرض عليها عائشة الشراء والعتق وتذهب ببريرة إلى أهلها بما عرضت عائشة وترجع إلى عائشة

وسلم فيما أفسدت
العجماء بشي في حال دون
حال دل ذلك على أن
ما أصابت العجماء من
جرح وغسيرة في حال
جبار وفي حال غير
جبار قال وفي هذا
دليل على أنه اذا كان
على أهل العجماء حفظها
ضمنوا ما أصابت فاذا
لم يكن عليهم حفظها
لم يضمنوا شيئا مما أصابت
فيضمن أهل الماشية
الساعة بالليل ما أصابت
من زرع ولا يضمنونه
بالنهار ويضمن القائد
والراكب والسائق لان
عليهم حفظها في تلك
الحالة ولا يضمنون لو
انقلبت (قال الشافعي)
وما يشبه هذا الحديث
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن

بما عرض أهلها وتشتريها عائشة فتعقها بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذا دليل على ما وصفت من
وضايرة بترك الكتابة أو العجز فتى قال المكاتب قد عجزت أو أبطلت الكتابة فذلك إليه علم له مال أو قوة على
الكتابة أو لم يعلم وإن قال سيده لا أرضى بعجزه فيل ذلك له وإليه دونك فهو ملك مملوك نخذ مالك حيث كان
واستخدمه وأجره نخذ فضل قوته وحرفته وماله خير لك من أداء نجومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد في كتابة
واحدة فعجز أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة خرج منها ورفع عن معه في الكتابة حصته كما ترفع
لومات أو أعتقه سيده وسواء عجز المكاتب نفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجز نفسه فهو عاجز وإن عجز
نفسه وأبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك له إلا بتجديد كتابة وتعجزه نفسه عند سيده وفي
غيبه سيده سواء وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم أدى إلى سيده فعتق بالشرط الأول ثم قامت عليه بينة بأنه
عجز نفسه أو رضى بفسخ الكتابة كان مملوكا وما أخذ سيده منه حلال له وإن أحب أن أحلف له سيده
ما جدد كتابة كان ذلك له ولو كانت المسئلة بحالها فدفعت إلى سيده آخر نجومه وقال له أنت حر بالمعنى الأول
ولا علم له بتعجز نفسه ولا رضاه بفسخ الكتابة كان له فيما بينه وبين الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن
يعتق عليه ويرجع عليه بقيمته كلها لا تحسب له مما أخذ منه شيئا لأنه أخذ منه وهو مملوك له وأعتقه بسبب
كتابته فرجع عليه بقيمته

(عجز المكاتب بالارضاء)

(قال الشافعي) وإذا رضى السيد والمكاتب بالمكاتب فليس للسيد فسخها حتى يعجز المكاتب عن نجم من
نجومه فإذا عجز ولم يقل قد فسخت الكتابة فالكتابة بحالها حتى يختار السيد فسخها لأن حق السيد دون
حق المكاتب أن لا يثبت على الكتابة وهو غير مؤتمعا عليه فيها إلا أن يترك السيد حقه بفسخها فيكون له
حيث لا نهما مجتمعا على الرضا بالكتابة فتى حل نجم من نجوم الكتابة ولم يؤده ولم يبطل السيد الكتابة
فهو على الكتابة فإن أدى بعد حلول النجم من مدة قصيرة أو طويلة لم يكن للسيد تعجزه ولا يكون له
تعجزه إلا ونجم أو بعض نجم حال عليه فلا يؤديه وإذا كان المكاتب حاضرا بالبلد لم يكن للسيد تعجزه
إلا بحضوره فإذا حضر فسأله ما حل عليه قل أو كثر فقال ليس عندي فأشهد أنه قد عجزه أو قد أبطل كتابته
أو فسخها فقد بطلت ولو جاء المكاتب بما عليه مكانه لم يكن مكاتبا وكان لسيد أخذه منه كما يأخذه منه
مملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فإذا جاء به السلطان فسأله نظرة مدة يؤدي إليه نجمه أو سأل ذلك
سيده لم يكن على السيد ولا على السلطان انتظاره إلا أن يحضر شيئا يبيعه مكانه فينظره قدر بيعه فإن
قال لي شيء غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره إلى قدوم الغائب لأنه قد ينظره فينفوت العبد بنفسه ولا
يؤدي إليه ماله وليس هذا كالحري سأل النظر في الدين لأن الدين في ذمته لا سبيل على رقبته وهذا عبدانما
يمنع نفسه بأداء ما عليه فإذا كان غائبا فلنجمه فأشهد عليه سيده أنه قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز
فإن جاء من غيبته وأقام بينة على سيده أنه قبض منه النجم الذي عجز به أو أبرأه منه أو أنظره به كان على الكتابة
وهكذا لو جاء سيد المكاتب السلطان فسأله تعجزه لم ينبغ أن يعجزه حتى يثبت عنده على كتابته وحلول نجم
من نجومه ويحلفه ما أبرأه منه ولا قبضه منه ولا قابض له ولا أنظره به فإذا فعل عجزه وجعل المكاتب على
حجته أن كانت له حجة قال وإن جاء إلى السلطان فقال قد أنظرته بنجم من نجومه إلى أجل وقدمتني صنع فيه
ما صنع في نجم من نجومه حل قال وإن قال قد أنظرته إلى غير أجل أو إلى أجل فبد إلى أن لا أنظره لم يعجزه
وكتب له إلى حاكم بلده فأحضره وأعلمه أن صاحبه قد رجع في نظره وقال إن أدبت إلى وكيله أو إليه نفسه

يخطب الرجل على خطبة
أخيه وذكر فاطمة
أن معاوية وأباجهم
خطبها فخطبها على
أسامة وتزوجته فأحاط
العلم أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا ينهى
أن يخطب الرجل على
خطبة أخيه في حال
يخطب هو فيها وحديث
جرح النجاء جبار
مطلق وجرحها فسادها
(١) في حال يقضى فيه
على رب العجماء بفسادها
ومثله نهيه عليه السلام
عن الصلاة بعد العصر
وبعد الصبح جلة وهو
يأمر من نسي صلاة
أن يصليها إذا ذكرها
ولا يمنع من طواف وصلى
أية ساعة شاء

(١) كذا في الأصل
وفيه سقط والمراد أنه
مطلق ولا يعمل بإطلاقه
لأنه لا يحكم بنفيه مطلقا
ثم يقضى فيه في حال
تأمل

والا أبطلت كتابتك وبعثت بك اليه فان استنظره لم يكن له أن يتظره ان كان لسيدته وكيل حتى يؤدي اليه فان لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره الى سيدته فضر به أجلا فان جاء الى ذلك الاجل والاعجزه حاكم بلده الا أن يأتيه مكانه بشئ يبيعه له من ساعته فينظره قدر بيعه لا يجاوز به ذلك أو يأتيه بغيره يدفع اليه مكانه أو يبيع على الغريم شيئا حاضرا أيضا فان لم يكن للغريم شئ حاضر حبسه له وعجزه وجعل ما على الغريم لسيدته لانه مال عبده ومتى قلت للسيد تعجيزه أو على السلطان تعجيزه فعجزه السلطان أو السيد ثم أحضر المال لم يرد التعجيز فان قال قائل فهل في قولك للسيد أن يعجزه دون السلطان أثر قلت هو معقول بما وصفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كاتب غلامه على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال اني قد عجزت فقال اذا انحو كتابتك قال قد عجزت فامحها أنت قال نافع فأشرت اليه امحها وهو يطمع أن يعتقه فحاشا العبد وله ابنان أو ابن قال ابن عمر اعترل جاري قال فاعتق ابن عمر ابنه بعده (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شيب بن غرقدة قال شهدت شريحا ردم كتابا عجز في الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعجز السيد والسلطان المكاتب فاذا حل نجم المكاتب فسأله سيده أداءه فقال قد أدبته اليك وأدبته الى وكيلك أو الى فلان بأمرك فأكر السيد لم يعجل الحاكم تعجيزه وأنظره يوما أو كثيرا يتظره ثلاث فان جاء بشاهد أحلفه معه وأبرأه مما شهد به شاهد وان جاء بشاهد ولم يعرفه الحاكم لم يعجل حتى يسأل عنه فان عدل أحلفه معه وان لم يعدل دعاه بغيره فان جاء به من يومه أو غده أو بعده والاعجزه وان ذكر بينة غائبة أشهد أنه ذكر بينة غائبة وأنى قد عجزته الا أن تكون له بينة فيما يدعى من دفع نجمة أو ابراء مولاه منه فان جاء بها أثبت كتابته وأخذ سيده بما أخذ من خراج وقيمة خدمته وان لم يأت بها تم عليه التعجيز وان عجزه على هذا الشرط ثم جاءت بينة ببراءته من ذلك النجم وهو آخر نجومه ومات المكاتب جعل ماله ميراثا لورثته الاحرار لانه مات حرا وأخذ السيد بما أخذ منه وقيمتها وان لم يكن آخر نجومه فقد مات رقيقا واذا عجز المكاتب سيده أو السلطان فقال سيده بعد التعجيز قد أقرتلك على الكتابة لم يكن عليها حتى يجدد له كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الاولى وقال قد أثبت لك العتق عتق باثبات العتق وتراجع بقيمة المكاتب كما تراجع في الكتابة الفاسدة وكذلك لو قال قد أثبت لك الكتابة الاولى ولم يذ كر العتق لان قوله أثبت لك الكتابة الاولى أثبت لك العتق بالكتابة الاولى على الاداء ولو عجزه ثم تأدى منه كما كان يتأدى ولم يقل قد أثبت لك الكتابة لم يكن حرا بالاداء وكان تأديته كالخراج يأخذه منه واذا كاتب عبده له كتابة واحدة فعجزوا كلهم عن نجم من النجوم فليسيدهم أن يعجز أيهم شاء ويتظر أيهم شاء فيقره على الكتابة ويأخذه بحصته منها وكذلك ان أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له تعجيزه ومن لم يؤد فله تعجيزه وهم كعبيد كاتبوا كتابة مفرقة فعجزوا فله أن يعجز أيهم شاء ويقر أيهم شاء على الكتابة وليس له تعجيز من يؤدي واذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه فلم يعجزه سيده وأنظره فمات قبل أن يؤديه مات عبدا ولسيده ماله واذا كاتب الرجل عبده فعجز عن نجم وأنظره السيد ثم مات السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه ولو أنظره أبوه لم تأب أخذه حالا كما كان لا يبيعهم أن يرجع في النظره ويأخذه حالا فان أداء والا فلهم تعجيزه وهم يقومون في تعجيزه مقام أبيهم واذا ورت القوم مكاتب فعجز عن نجم فأراد بعضهم انظاره وبعضهم تعجيزه كان للذي أراد تعجيزه وللذي أراد انظاره انظاره فمات نصيبه منه على الكتابة وان كان في يديه يوم يعجزه أحدهم مال أخذ منه الذي عجزه بقدر ما ملك منه وترك له بقدر ما ملك الذي لم يعجزه وقيل للذي عجزه أن تأخذه يوما بقدر ما ملك منه

باب المختلقات التي
عليها دلالة

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد العزيز
ابن محمد الدراوردي
عن جعفر بن محمد عن
أبيه عن جابر بن عبد الله
قال أقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم
بالمدينة تسع سنين لم يحج
ثم أذن في الناس بالحلج
فتدارك الناس بالمدينة
ليخرجوا معه فخرج
فانطلق رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانطلقنا
لأنعرف الحلج وله
خرجنا ورسول الله
صلى الله عليه وسلم
بين أظهرنا ينزل
عليه القرآت وهو
يعرف تأويله وانما
يفعل ما أمر به فقد منا

فتواجره أو تختار له وعليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر نصيبك منه لأن أصل كتابته كان صحيحا لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته مالا. مكاتب على سيده والسيد على مكاتبه وليس هذا كالعبد بين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب رجل عبدا كتابة واحدة فعجز وأراد تعجز بعضهم وأقرار بعضهم كان ذلك له وعلى كل حصته من الكتابة ولو كاتب رجل عبده فعجز فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كما لم يكن له أن يكاتب بعضه فإن فعل فأدى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لأنه إذا عتق نصفه وهو مملوكه عتق كله والله أعلم

(بيع كتابة المكاتب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجز بيع كتابة المكاتب بدين ولا ينقد ولا يحال من الأحوال لأنها ليست بضمونة على المكاتب فإنه متى شاء عجز فإن بيعت فالبيع باطل وإن أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يبرأ منها بأمر السيد في برئ منها فهو حر ويرد مشتري الكتابة ما أخذان كان قائما في يديه ومثله إن كان له مثل أو قيمته إن فات ولم يكن له مثل وكذلك يرد البائع ما أخذ من ثمن كتابة المكاتب

(استحقاق الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل فأدى المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعد مامات المكاتب فأنعامات رقيقا وللسيد أخذ ما كان له وما أخذ ورثته إن كانوا قبضوه وكذلك لو جنى على المكاتب فأخذ أرش حر رجوع الذين دفعوا الأرض في مال المكاتب بالفضل من أرض عبد وكذلك لو كاتب على دنائير فاستحققت باعياها ولو كانت هذه المسئلة بحالها فاستحق على المكاتب شيء من صنف ما أدى وعلى صفته كان العتق ماضيا وتبع المكاتب بما استحق عليه ولم يخرج من يدي سيده ما أخذ منه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعد ما أداه وهو حي أخذه من استحقه فإن كانت نجوم المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب إن أديت جميع كتابتك إلى مولاه الآن فقد عتقت وإن لم تؤده فله تعجزك ولو استحققت والمكاتب غائب وللمكاتب مال أو وقف ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحل نجومه وهو غائب فإن أدى والافلس سيده تعجزه ومتى مات في غيبته قبل يؤدي مات رقيقا وهكذا إذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فإن جاء رجل فاستحقه على سيده بأقرار من سيده عليه أو على المكاتب وبجهد المكاتب ما أقر به عليه السيد وأخرج له من ملكه بحال فالمكاتب حر وهذا اتلاف من سيده لماله ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب وقد أ تلفه السيد كان هكذا وكان الذي استحقه أن يرجع على السيد إن شاء لأنه أ تلف ماله أو على المكاتب لأنه سلط السيد على اتلافه ولو شهد شهود على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب أنت حر فقال السيد إنما قلت أنت حر بأنك قد أديت ما عليك أحلف بالله ما أريد أحداث عتق له على غير الكتابة وكان مملوكا وكذلك لو شهدوا عليه بعد أداء الكتابة وقبل استحقاق المتاع أنه قال هذا خرا وقد قال له أنت حر فإن شهدوا عليه بعد استحقاق ما أدى إليه من الكتابة أنه قال أنت حر كان خرا وكان هذا أحداث عتق له وكذلك لو شهدوا عليه قبل يؤدي الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا خرا حين يؤدي الكتابة أو بعد فإن قيل

مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفاء والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش عن جابر أنه قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحرامه حجا ولا عمرة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أنها سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقين من ذى القعدة ولا نرى إلا أنه ألج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من

لم لا يعتق عليه اذا استحققت قيل له ألا ترى أنه حر في الظاهر وأن الحاكم يحكم بأنه حر وأن قول السيد أنت حر وتركه سواء فإذا قال له هذا حر على أنه قد عتق بالأداء ثم بطل الأداء بطل العتق اذ لم يسلم الذي كان بالأداء لانه ملك لغيره وليس هذا كالعبد بكتابة سيده على نحر أو ميتة فيؤديه اليه فيعتق ويرجع عليه السيد بقيمته هذا قد سلم للسيد ولم يستحقه أحد عليه ملك له دونه غير أن حراما على السيد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقعنا العتق برضا السيد بالعتق على شيء لم يغيره العبد منه ولو استحق النحر أحد بملك على السيد لم يعتق العبد في النحر لانه لم يعتقه الا على أن يملك عليه فلما عتق رجع على المكاتب بقيمته ولو قال لعبد ان قتلت فلانا أو ضربت فلانا فأنت حر فقتل فلانا أو ضرب فلانا كان حرا ولم يرجع عليه السيد بشيء لانه لم يعتقه على شيء يملك عليه فكان كمن ابتدأ عتق عبده وان كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا يحل له قتله ولا ضربه واذا أدى المكاتب الى سيده ما كاتبه عليه فأعتقه القاضي ثم استحق رد القاضي عتقه لانه انما أعتقه على الظاهر كما يقضى للرجل بالدار يشترطها الرجل بالعبد فاذا استحق العبد رد الدار الى مالكها بالملك الاول ولو قال له سيده عند قبضه منه ما كاتبه عليه أنت حر ثم استحق رد العبد رقيقا وحلف السيد ما أراد بقوله أنت حر أحداث عتقه على غير أداء الكتابة لان قوله أنت حر كصمته هو حر في الحكم عندنا وعند من حتى تستحق الكتابة ولو قال سيده أنت حر عند أداء الكتابة ثم مات فاستحق ما أدى رد رقيقا وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حر أحداث عتقه على غير كتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لعلامة ان أدبت الى تحسين دينار أو عبدا يصفه فأنت حر فأدى ذلك ثم استحق رد رقيقا ولو قال له عند أدائه أنت حر كان كما وصفت في المكاتب واذا قال لعبد ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فأعطاه ما قال فعتق ثم استحق رد رقيقا لان معنى قوله ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فصاح لي ملكه كقوله للمكاتب ان أدبت الى كذا فأنت حر وهكذا لو قال لعلامة ان زوجتك فأنت حر فزوجه تزويجا فاسدا أو قال ان بعثك فأنت حر أو بعث فلانا فأنت حر فباعه أو باع فلانا بعبا فاسدا لم يكن حرا لان كل هذا انما هو على الصحة ولو قال له ان ضربت فلانا فأنت حر فضربه كان حرا لان هذا ليس بعتق على شيء يملكه ولو قال ان ضربت فلانا فأنت حر فضرب فلانا بعد ما مات لم يعتق لان الضرب انما يقع على الأحياء ألا ترى أن أحدا لو وقع على رجل ثم مات لم يجز أن يضربه لان الضرب انما يقع على الأحياء واذا كاتب الرجل على شيئين في نجمين فأداها فعتق ثم استحق أحدهما رد رقيقا فان كانا قد حلا قيل ان أدبت مكانك فأنت حر وان لم تؤده فليسيدك تعجزك وهكذا لو كاتب على أشياء فأدى بعضها فاستحق منها شيء وهكذا لو كاتب على دنائير وازنة فأدى نقصا لم يعتق إلا بما شرط عليه وهكذا لو كاتب على عبيد فأداهاهم معيين أو بعضهم معيبا وعتق ثم علم سيده بالمعيب كان له رد المعيب منهم بعيبه فان اختار رده رد العتق وان اختار حبسه تم العتق لان الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فما كان يكون لمن دلس له بعيب رد المعيب ونقض البيع كان ذلك له في الكتابة ولو كاتبه على عبيدين فأداهاهم معيين فماتا في يده أو أعتقهما ثم ظهر منهما على عيب دلسه له المكاتب علم به المكاتب أو لم يعلم قيل للمكاتب ان أدبت قيمة ما بين العبد صحى ومعيبا عتقت وان لم تؤده فليسيدك تعجزك لانك لم تؤد ما كوتبت عليه بكاله كالأدبت اليه دنائير نقصا لم تعتق إلا بأن تؤديه وازنة أو تعطيه نقصا منها وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض كلها يكاتب علمها لا يختلف

لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر بالحج بقر فقلت ما هذا فقالوا نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه قال يحيى قد كرت هذا الحديث للقاسم فقال أتتك بالحديث على وجهه أخبرنا سفيان عن ابن طاوس وابراهيم ابن ميسرة أنهما سمعا طاوسا يقول خرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسبي حجوا ولا عمرة ينتظر القضاء قال فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من

(الوصية بالمكاتب نفسه)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل بمكاتبه لرجل لم تجز الوصية لانه

لا يملك أن يخرج من ملكه إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة قال وإن قال إن مت من مرضى هذا أومتى مت ففلان يكتبه لفلان كانت الوصية باطلا ولو عجز الم كاتب بعد موته أو قبله لم تكن الوصية جائزة لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجها إلى ملك الموصى له به كما لو قال متى مت ففلان لعبد ليس له لفلان فلم يمت حتى ملكه لم يكن له حتى يحدث له بعد ملكه وعجز الم كاتب وصية به ولو وهب مكاتبه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلا ولو عجز الم كاتب في يدى الذى قبضه كانت الهبة باطلا لأنه وهبه وهو لا يملك هبته وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضى بالعجز فعجزه ولكنه لو أوصى بكتابه لرجل جازت الوصية ما كان مكاتبه وكان له إذا جعلها الثلث أن يتأداها كلها والم كاتب حر ولاؤه الذى عقد كتابته وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابة مكاتبه فمجز الم كاتب فهو رقيق لو رثته وقد بطلت الوصية ولو قال رجل مالى على مكاتبى لفلان فإن عجز فهو له أو هو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابه الذى أوصى له بها وإذا عجز فهو الذى أوصى له برقبته كان الموصى له بكتابه أو غيره وإذا أوصى بكتابة عبده لرجل فلن نجم من نجومه فمجز عنه فأراد الموصى له بكتابه أن لا يعجزه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تعجزه فذلك للورثة لأن رقبته تصير لهم وهكذا لو أوصى بكتابة مكاتبه لرجل ورقبته لآخران عجز كان الذى أوصى له برقبته أن عجز أن يعجزه لأن له رقبته وإذا أوصى الرجل أن كتابة مكاتبه لرجل أن عمل نجومه قبل محلها فإن عمل نجومه قبل محلها فكتابه له وإن لم يفعل لم يعجز الم كاتب على تعجيلها ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له لأنه إنما أوصى له به بمعنى فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية ولو قال كل نجم من كتابة مكاتبى يحمله قبل محله لفلان كان كما قال وأى نجم يحمله فهو لفلان وأى نجم لم يحمله فهو لورثته وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة ولو أن رجلا كاتب عبده كتابة فاسدة ثم أوصى بكتابة عبده لرجل كانت الوصية باطلا لأنه لا كتابة على عبده ولو كانت المسئلة بحالها فأوصى برقبته لرجل ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطل إلا أن يقول ليس بمكاتب لأن كتابته فاسدة وأما إذا أوصى به وهو يراه مكاتباً فالوصية باطل وكذلك لو باعه بيعاً فاسداً ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلا لأنه أوصى به وهو يراه لغيره والقول الثانى أن الوصية جائزة في الوجهين لأنه ليس بمكاتب ولا خارجاً من ملكه بالبيع الفاسد « قال الربيع » القول الثانى عندى هو الذى يقول به

« الوصية للمكاتب »

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا أوصى سيد المكاتب بعقده عتق بالأقل من قيمته أو ما بقى عليه من كتابته كأن قيمته كانت ألفاً والذى بقى عليه من كتابته خمسمائة فأعتق بخمسمائة لأنه إذا أوصى بعقده فقد وضع كتابته وإذا أوصى فوضع كتابته فقد عتق كأنه كان قيمته ألفاً وبقى من كتابته ألفان فيعتق بالألف وإذا عتق سقطت كتابته فإن قال ضعوا عنه كتابته أو أوصى له بكتابه فهي كوصيته بعقده لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالأقل من قيمته أو الكتابة وسواء كانت الكتابة ديناً أو حلاً تحسب من الثلث حالة ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أى نجم شاءوا متأنحراً أو متقدماً وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شاءوا فإن قال ضعوا عنه أى نجم من نجومه شتم فهكذا وإن قال ضعوا عنه أى نجم من نجومه شاء فهو ذلك إلى المكاتب فأى نجم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث متقدماً كان أو متأنحراً وإن كانت له نجوم مختلفة فقال ضعوا عنه أى نجم من نجومه فأوسط نجم من نجومه يحتمل أوسطها في العدد وأوسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرهما من الآخر فيقال للورثة ضعوا أى نجم من نجومه إن شتم فأوسطها في العدد

من أمرى ما استدبرت
لماسقت الهدى ولكنى
لبدت رأسى وسقت
هدى فليس لي محل إلا
محلى هذا فقام إليه
سراقة بن مالك فقال
يا رسول الله اقض لنا
قضاء قوم كائنا ولدوا
اليوم أم رتنا لعامنا
هذا أم للابد فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا بل للابد دخلت
العمرة في الحج الى يوم
القيامة قال فدخل على
من اليمن فسأله النبي
صلى الله عليه وسلم بما
أهلت فقال أحدهما
ليسك أهلال النبي صلى
الله عليه وسلم وقال
الآخر ليسك حجة النبي
صلى الله عليه وسلم
* أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة أن

وان شئت فأوسطها في الأجل فان ادعى المكاتب أن الذي أوصى له به غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلمون ما قال ووضعوا عنه الأوسط من أيها شأوا ولو كانت المسئلة بحالها وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أو لها أو آخرها أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد والمال فان أردتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وهو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد ولو كانت عليه أربعة أنجم فأرادوا وضع الأوسط من النجوم المؤجلة وضعوا عنه أي النجمين شأوا الثاني أو الثالث لانه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر ولو كانت خمسة كان لها أوسط وهو الثالث لان قبله نجمين وبعده نجمين اذا كانت نجومه وترا فلها أوسط نجم واحد واذا كانت شفعاً فلها أوسطان فان كانت نجومه مختلفة عدد المال فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال ضعوا عنه نجما من نجومه وضعوا عنه أيها شأوا فان قال ضعوا عنه أكثر نجومه وأقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا الا العدد فيوضع عنه اذا قال أكثر أو قال أقل فلها عددان واذا قال أوسط احتمل موضع المال وموضع الوسط وان قال ضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أنجم وضع عنه الأوسط الذي لأقلها ولا أكثرها وان كانت أربعة واحد عشر وواحد عشر وواحد ثلاثون وواحد أربعون فقال ضعوا عنه أوسط نجومه عدد وضعوا عنه ان شأوا والعشرين وان شأوا الثلاثين لانه ليس واحد منهما أولى باسم الأوسط من الآخر فعلى هذا الباب كله وقياسه ولو قال ضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العددان شأوا المؤخر منها وان شأوا ما قبله منها وكذلك ان قال نصفها أو ربعها أو عشرة منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب واذا أوصى له بشئ يوضع عنه فعجز فقد صار رقيقا ولو أوصى لمكاتب بمال بعينه جازت الوصية فان عجز المكاتب قبل يقبض الوصية بطلت الوصية عنه لانه لا يجوز أن يوصى لعبده (٣) لان ذلك ملك لورثته لان الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال ان شاء مكاتبتي فيعوه فشاء مكاتبته قبل يؤدى الكتابة ببيع وان لم يشأ لم يبيع واذا قال الرجل ان عجز مكاتبتي فهو حر فقال المكاتب قبل حلول النجم قد عجزت لم يكن حرا واذا حل نجم من نجومه فقال قد عجزت وقال الورثة ليس بعاجز طلبوا ماله فان وجدوا ووفاء بنجمه لم يكن عاجزا وان لم يوجد له وفاء أحلف ما يجد لهم وفاء وكان عاجزا واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي فيعوه فلم يعجز حتى قال قد شئت أن تبيعوني قيل لا تباع الا برضاك بالعجز فان قال قدر ضيقت به ببيع وان لم يرض به فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة واذا قال الرجل في مرضه ضعوا عن مكاتبتي بعض كتابته أو بعض ما عليه وضعوا عنه ما شأوا من كتابته وان قل ولهم أن يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بشئ عليه من دين حال وأجل وضعوا عنه ان شأوا من الحال وان شأوا من الأجل لان ذلك كله من كتابة المكاتب ودين من الدين ولو قال ضعوا عنه نجما من نجومه أو بعض نجومه لم يكن لهم الا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم أن يضعوا أي نجم شأوا ولو قال ضعوا عنه من بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ما شأوا لان بينا في قوله ان يضعوا عنه نجما أنه وضع عنه شئ منه فان قال ضعوا عنه ما يخفف عنه من كتابته أو وضعوا عنه خرا من كتابته أو وضعوا عنه كثيرا من كتابته أو قليلا من كتابته أو ذاما من كتابته أو غير ذى مال من كتابته كان لهم أن يضعوا ما شأوا لان القليل يخفف عنه الباقي عليه من كتابته وزيادة وضعت المائة ولم يكن قوله وزيادة شأوا لانه لا يضع عنه ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته وضعوا عنه النصف وزيادة ما شأوا لان ذلك أكثر ما بقي من كتابته ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته ومثل نصفه وضعوا عنه أكثر من النصف بما شأوا ومثل نصف الذي وضعوا

النبي صلى الله عليه وسلم
أفرد الج * أخبرنا
سفيان عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة
قالت وأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالج
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر عن حفصة
زوجة النبي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
ما بال الناس حنوا
بعمرة ولم تحلل أنت من
عمرك قال اني لبدت
رأسي وقلدت هدي
فلا أحل حتى أنحر
(قال الشافعي) وليس
مما وصفت من هذه
الاحاديث المختلفة شئ
أخرى الا أن يكون متفقا
من وجه أو مختلفا من
وجه لا ينسب صاحبه الى

(٣) كذا في بعض النسخ لأن في الموضعين وتأمل

عنه وهكذا ان قال ومثل ثلاثة أرباعه وضع عنه ما قال ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه من الكتابة ومثله معه وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لانه وضع ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه ما شاء من كتابته فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك له لان معقولا أن ما يوضع من الشيء لا يكون الا وقد بقي من الشيء الموضوع منه شيء ويوضع عنه كل ما قال اذا بقي شيء من الكتابة قل أو أكثر لان ذلك شيء من الكتابة

﴿ الوصية للعبد أن يكتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل أن يكتب عبدا يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا بجميع قيمته نقدا أو كتب على كتابة مثله لا تجبر الورثة على غير ذلك وان كان لمال له غيره ولادين عليه ولا وصية لم تجبر الورثة على كتابته وقيل ان شئت كاتبنا في ثلث وان شئت لم تكاتب فان لم يشأ أن يكتب ثلثه فهو رقيق وان شاء أن يكتب ثلثه كوتب على ما يكتب عليه مثله لا ينقص من ذلك ومتى عتق فثلث ولأهله سيده الذي أوصى بكتابته وثلثاه رقيق ولو كانت المسئلة بحالها فقال أنا أجعل ثلثي قمتي لم يكن ذلك له لانه ان كان له مال فماله لورثة سيده وكذلك ان وهب رجل له مالا كان لورثة سيده فان قال رجل ان شئت عجلتكم ثلثي قيمته لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك ولا يعتقوه عاجلا ولا يخرجوا ثلثيه من أيديهم بكتابة وثلثه لا يحتمله ولو أوصى أن يكتب وعليه دين يحيط بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكتب وهو يخرج من الثلث فقال كاتبوه بألف دينار وهو لا يسوي عشرة ولا يكتب مثله على نجسين قيل ان رضيت بالكتابة التي أوصى أن تكاتب بها كوتبت وان لم ترض أو عجزت فأنت رقيق واذا خير في الكتابة فاخترت تركها ثم سأل أن يكتب لم يكن ذلك له لانه قد تركها كما اذا رد الرجل الوصية يوصي له بها لم يكن له أن يرجع فياخذها ولو قال كاتبوا عبدا من عبيدي كان لهم أن يكتبوا أي عبده شاءوا ويجبرون على ذلك وليس لهم أن يكتبوا أمة وكذلك لو قال كاتبوا أحد عبيدي فان قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكتبوا عبدا أو أمة ان شاءوا لان العبد ليس بأولى باسم الرقيق من الأمة ولو قال كاتبوا احدي امائي لم يكن لهم أن يكتبوا عبدا ولا خنثى في هذا الوجه ولا ان أوصى أن يكتب أحد رقيقه اذا كان مشكلا

﴿ الكتابة في المرض ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده في المرض وهو يخرج من الثلث على شيء وان قل جاز لانه لو أعتقه جاز وعتقه عتق بنات أكثر من كتابته وان كان لا يخرج من الثلث فكتابته موقوفة فان أفاد السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث جازت الكتابة بكل حال وان لم يفد ما لا يخرج به من الثلث وكاتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلث لانها ليست ببيع بنات وجازت في الثلث وهكذا اذا كانت على أقل من كتابة مثله بطلت في الثلث وكانت جائزة في الثلث اذا لم يكن عليه دين ولا وصية وان كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة فان كانت معه وصايا حاص أهل الوصايا ولم يبدأ عليهم

﴿ افلاس سيد العبد ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنتقض الكتابة وكان للغرماء أخذ ما عليه من الكتابة عند محله ولو عجل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن للسيد منه وكان للغرماء أخذه منه ولو أداه إلى سيده عتق به وكان للغرماء أخذه منه فان فهو كفافات من ماله وتجاوز كتابته له حتى يقف الخاكم

الغلط باختلاف (١) من حديث أنس ومن قال قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم من قال كان ابتداء احرامه حجا لا عمرة معه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من المدينة الا حجة واحدة قال ولم يختلف في شيء من السنن الاختلاف في هذا من وجه أنه مباح وان كان الغلط فيه قبيحا مما حل من الاختلاف ومن فعل شيئا مما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله كان له واسعا لان الكتاب ثم السنة ثم ما لا أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة الى الحج وإفراد الحج والقران

(١) رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لبى بالحج والعمرة معا أي فهو قارن ولم تذكر رواية أنس في هذا الموضوع فتنبه كتيبه مصححه

ماله واذا وقف الحاكم ماله لم تجز كتابته فان كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة فان أدى لم يعتق وأخذ ما أدى والعبد في بيع وكذلك اذا اعتقه لم يعتق وبيع وان لم يوجد له وفاء بدينه لم يعتق واذا اختلف السيد والغرماء فقالوا كاتبه بعد وقف القاضي مالك وقال بل كاتبه قيل وقف القاضي مالى ولا بينة كان القول قول السيد وليس في هذا شيء يجزى نفسه انما هذا حق اقرب به للعبد اذا ادعاه العبد وكذلك اذا كاتبه فقال السيد والغرماء كانت الكتابة بعد الوقف وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع يمينه وعليهم البينة واذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فأقر السيد بعد التفليس بأنه قبض منه شيئا قبل وقف القاضي ماله فالقول قوله وكذلك ما أقربه الغريم له عليه حق فهو براء قله وان أقر أنه قبض منه شيئا بعد وقف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتبعوا به العبد يناعليه في ذمته اذا أدى الى الغرماء حقوقهم

(ميراث سيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها فان أدى الى الورثة عتق وكان ولاؤه للذي كاتبه وان عجز فهو ميراث لهم وان كان المكاتب تزوج بنت سيده في حياته سيده برضاها ثم مات السيد والبنت وارثة لا ينفك عنها لانها قد ملكت قدر ميراثها منه وان كانت لا ترث أباهما باختلاف الدينين أو لأنهما قائل لأبيهما فالكتابة بحالها والنكاح بحاله ولو أسلمت بعد موته لم يفسد النكاح لانها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت فلكو أمته ما كان يملك ولو لا ملك رقبته بعجز لم يرد رقيقا فان قيل فلم لا يبيعهونه قيل لم يكن للذي ورثه عنه أن يبيعه فلا يعدون أن يكونوا مثله أو في أقل من حاله لأنهم انما ملكوه عنه فان قيل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه قيل للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العقد أن ولاه اذا أدى له فالعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأى ورثة الميت أعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقا ولم يقوم عليه من قبل أن ولاه ما أعتق منه قبل بعجز المكاتب موقوف للذي كاتبه فلو أعتقه معه كان ولاؤه للذي كاتبه فان عجز لم يكن للذي أعتقه أو أبراه من الكتابة من رقبته شيء وكان من بقي على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر أن يقوم عليه فاذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لان الكتابة أو لا بطلت وأعتق هذا عبده ولو أبراه الورثة أو بعضهم من الكتابة فانه يبرأ من نصيب من أبراه ويعتق نصيبه منه كما لو أبراه الذي كاتبه من الكتابة واذا ورث القوم مكاتباً فخل نجم من نجومه فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيله وأراد بعض أن لا يعجزه ففيها قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه فن عجز فله تعجيله ونصيبه رقيق له ومن لم يعجزه فهو على الكتابة فاذا عتق فولاؤه ما عتق منه الذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجزه لان ولاه لغيره والقول الثاني أنهم ان أجمعوا على ترك تعجيله كان على الكتابة وان لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيله كان عاجزا كله ولم يكن لمن بقي منهم ترك تعجيله وانما ذهب من قال هذا أن قال أجعل هذا كابتداء الكتابة وكان عبدا بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم اذا كاتبوا معا فعتق على المعتق واذا ورثه فولاؤه لغيرهم وهم يقومون مقام الميت في أخذ الكتابة ورقه ان عجز ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء وليسوا بعتق كابتداءه اذ عجز انما هم تاركون حقها لهم في تعجيله ولا يمنع أحد ترك حقه في تعجيله متى أراد تركه واذا مات أحد من ورثة سيد المكاتب فورثته يقومون مقامه ولو مات سيد المكاتب وله ابنان فشهدا أن أباهما قبض ما عليه وأنكر ذلك الورثة أو كانوا صغارا أو نساء كلهم فان كانوا عدلين جازت شهادتهما والمكاتب حرو ولاؤه للذي كاتبه وان كانا غير عدلين برئ المكاتب من حصته من الكتابة ولزمته حصة من أنكر وحصة الصغار منها ولا يعتق عليهما

واسع كله (قال الشافعي) وأشبه الرواية أن يكون محفوظا في حج النبي صلى الله عليه وسلم رواية جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لا يسمى حجا ولا عمرة وطاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج محرما ينتظر القضاء لان رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء تقصوا الحديث ومن قال أفرد الج في شبهه والله أعلم أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحدا لا يكون مقبلا على حج الا وقد ابتدأ إحرامه بالج (قال الشافعي) وأحسب أن عروة حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بحج انما ذهب الى أنه سمع عائشة تقول فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجه

لان الولاء ليس لهما لانهم ما شهدوا أو اقربا بفعل غيرهما لا أعلمهما فاعلا شيئا يلزمهما به عتق ان كانا موسرين واذا مات سيد المكاتب وأراد المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة فلا يدفعها حتى يأتي الحاكم فان كان للميت ورثة صغار وكبار أمرا الحاكم المكاتب أن يدفع من الكتابة الى الورثة الكبار بقدر نصيبهم والى الولي نصيب الصغار واعتقه فان كان الورثة الكبار غيبا فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة الى عدل يقبضه لهم ان لم يكن لهم وكيل كان ذلك له فاذا دفعه عتق المكاتب وليس هذا كدين لهم على رجل ثم غابوا عنه فغابوا به الى الحاكم لم يدفعه هذا الا يدفع الا اليهم أو وكيل لهم فان لم يكن وكيل تركه الحاكم فلم يأمر يقبضه من صاحبه الذي هو عليه لان في الكتابة عتقا للعبد فلا يحبس بالعتق وليس في الدين شيء يحبس عنه صاحب الدين فان كان الورثة محجورين فدفع المكاتب ما عليه الى وصيهم وعلى الميت دين أو لادين عليه أوله وصايا أو ولا وصايا له فالمكاتب حر واذا هلك ذلك في يدى الوصى قبل يصل الى الورثة الصغار وأهل الدين والوصايا منه عتق المكاتب بكل حال لان الوصى يقوم مقام الميت اذا كان أوصى اليه بدينه ووصايا به وتركه وليس فيهم بالغ غير محجور فان كان فيهم بالغ غير محجور أو كان للميت وصيان فدفع الى أحدهما لم يعتق حتى يصل الى الوصيين والبالغ وكذلك ان كان الميت مات عن ورثة كبار وليس فيهم صبي وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع الى الورثة حتى يصل الى أهل الدين دينهم لان الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين فان قضى الدين حتى يصل الى أهل الوصايا وصاياهم لان أهل الوصايا شركاء بالثلث حتى يستوفوا وصاياهم فاذا صار الى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم والى أهل الموارث موارثهم عتق المكاتب واذا لم يدفع بأمر الحاكم ولا وصى جماعة فلا يعتق حتى يصل المال الى كل من كان له حق بسبب الميت فان مات المكاتب قبل يصل ذلك الى آخرهم مات عبدا كمالو كاتبه رجلا ن فدفع جميع الكتابة الى أحدهما فلم يدفع المدفوع اليه الى شريكه حقه منها مات عبدا ولو مات بعد دفعه الى شريكه حقه مات حرا وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكاتبته الى سيده فان دفعها والمكاتب حتى عتق وان لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبدا ولو لم يدفعها ولم يمت المكاتب لم يكن المكاتب بريئا منها ولا حرا بها ولو كان السيد وكل رجلا يقبض كتابة المكاتب فدفعها اليه المكاتب عتق وكان كدفعه الى سيده وهكذا اذا دفع المكاتب بأمر الحاكم أو الى وصى جماعة كلهم مولى عليه واذا دفع المكاتب كتابته الى قوم أثبتوا على سيده ديونهم عتق ان لم يكن في كتابته فضل على دينهم فان لم يكن عليه دين وله وصايا فدفع الى الورثة والى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق وان بقى منهم أحد لم يدفع اليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم ولو تعدى فدفع الى وارث دون الورثة أو الى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير الى كل وارث حقه والى كل ذي دين دينه

(موت المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني عطاء المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر مما بقى عليه من كتابته قال يقضى عنه ما بقى من كتابته وما كان من فضل فلبنية قلت أبلغك هذا عن أحد قال زعموا أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان يقضى به « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول يقضى عنه ما عليه ثم لبنية ما بقى قال عمرو بن دينار ما أراه لبنية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني أنه لسيدته والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روي عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وهو روى عنه

وذكر أن عائشة أهلت بعمره انما ذهب الى أن عائشة قالت ففعلت في عمرتي كذا الا أنه خالف خلافا بينا الحديث جابر وأصحابه في قول عائشة ومنا من جمع الحج والعمره (قال الشافعي) فان قال قائل قرن الصبي ابن معبد فقال له عمر ابن الخطاب هديت لسنة نبيك قبل له حكى له أن رجلا قال له هذا أضل من جله فقال هديت لسنة نبيك أن من سنة نبيك أن القران والافراد والعمره هدى لا ضلال فان قال قائل فإدلى على هذا قيل أمر عمر بنان بفصل بين الحج والعمره وهو لا يأمر إلا بما يسمع ويجوز في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ما يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وافسراده الحج (قال الشافعي) فان قيل فما قول حفصة للنبي صلى

أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى فلا أدري أثبت عنه أم لا وإنما نقول بقول زيد بن ثابت فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل مذهبنا ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من الكتابة أو أن يرثه سيده منه وإن كان موسرا واجدا فإذا كان هذا هكذا لم يجز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيده وقد مات رقيقا لأنه من مات بحال لم يحل حاله بعد الموت وقد مات غير حر فلا يكون بعد الموت حرا ألا ترى لو أن عبد مات فقال سيده هو حر لم يكن حرا لأن العتق لا يقع على الموتي وإن قد فقه رجل لم يحمله وإن كان مع المكاتب ولد ولدوا في كتابته وأم ولد لم يكاتب عليها فهم رقيق وإن كان معه ولد كبار كاتب عليهم فهم كرقيق كاتبوهم معافير عن كاتب معه حصة الميت من الكتابة ويكون عليه حصة من الكتابة ولا يرث المكاتب الميت قبل يؤدي ولد أحرار ولا ولد ولدوا له في كتابته ولا كاتبوهم بحال فإن كان في كتابته ولد بالغون كاتبوهم وأجنبيون فسواء يأخذ سيده ماله لأنه مات عبدا ويرفع عنهم حصته من الكتابة وإذا كان معه ولد ولدوا في كتابته من أمة لم يكاتب عليهم إفاة قبل يؤدي فهم وأم ولد مرقيق وماله لسيده لأنهم أنما كانوا يعتقون بعتقه لوعتق وإذا بطلت كتابته بالموت لم يعتقوا بعتق من لا يعتق وكذلك لو ملك أباه وأمه ثم مات أرقوا فأما من كاتب عليه برضاء فعلى الكتابة لأن له حصة من الكتابة ولو كانت له زوجة مملوكة للسيد فكاتب عليها برضاء فولدت أولادا في الكتابة ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصة امرأته ووقف ولده الذين ولدوا في الكتابة مع أمهم فإن عتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل أن تؤدي رقوا ولو قالوا تؤدي عنها فعتق لم يكن لهم لأنهم لم يشترطوا في الكتابة أنما كانوا يعتقون بعتق أمهم فلما بطل عتقها لم يجز أن يعتقوا

(في افلاس المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني لعطاء أفلس مكاتبى وترك مالا وترك ديناً للناس عليه لم يدع وفاء ابتدى بحق الناس قبل كتابتي قال نعم وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج قلت لعطاء أما أحاصهم بنجم من نجومه حل عليه أنه قد ملك غنمه لى سنة قال لا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذنا فإذا مات المكاتب وعليه دين بدى بديون الناس لأنه مات رقيقا وبطلت الكتابة ولادين للسيد عليه وما بقى مال السيد وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجزا إن شاء الله تعالى لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأما إذا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة لأن ماله ليس لسيده وسيده حينئذ في ماله كفر يم غيره فإذا بطلت الكتابة بطل كل مال سيده عليه من مال استهلكه أو جناية جناها عليه وغير ذلك لأنه لا يكون لسيده على عبده دين وإذا زعم عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيده عليه دين لأنه لا يكون له عليه دين إلا مادام مكاتباً فله لا يخالفه أن يموت لأن الكتابة تبطل بموته قبل الأداء

(ميراث المكاتب وولاؤه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لابن طاوس كيف كان أبوك يقول في الرجل يكاتب الرجل ثم يموت فترث ابنته ذلك المكاتب فيؤدي كتابته ثم يعتق ثم يموت قال كان يقول ولاؤه لها ويقول ما كنت أظن أن يخالف في ذلك أحد من الناس ويعجب من قولهم ليس لها ولاؤه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل توفي عن ابنين له وترك مكاتباً فصار المكاتب لأحدهما ثم قضى كتابته الذي صار له في الميراث ثم مات المكاتب

الله عليه وسلم ما بال الناس حبالوا ولم يحلل من عمرتك قبل أكثر الناس لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمروا أن يجعلوا أحرامهم عمرة ويحلوا فقالت لم حل الناس ولم يحل من عمرتك تعنى من أحرامك الذي ابتدأته وهم بنية واحدة قال عليه السلام أبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر بدني يعنى والله أعلم حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أن يجعل من كان معه هدى أحرامه حجا وهذا من سعة لسان العرب الذي تكاد تعرف ما الجواب فيه فإن قال قائل فمن أين ثبت حديث عائشة وجابر وابن عمرو وطاوس دون حديث من قال قرن قيل لتقدم صحة جابر وحسن سياقه لا ابتداء الحديث وآخره وقرب عائشة

من يرثه قال يرثانه جميعا وقالها عمر وبن دينار وقال عطاء رجع ولاؤه الذي كاتبه فرددتهما عليه فقال ذلك غير مرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عطاء وعمر وبن دينار نقول في المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد ثم يؤدي المكاتب فيعتق بالكتابة ان ولاءه الذي عقد كتابته لانه لما عقدها لم يكن له ارقاقه ما قام المكاتب بالكتابة فلا يكون ولاؤه لاله ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتبه وابن ابنه ان الابن ان يقتسم مال الميت حتى يصير المكاتب لاحدهما من قبل ان القسم يبيع وبيع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدى المكاتب فاذا عجز المكاتب صار عبد الهيم ان يقتسموه وان اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب الى حصة أحدهم فالقسم باطل وما أخذ منه فهو بينه وبين ورثة أبيه والله أعلم

((باب الولاء))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق قال وقال الولاء لجهة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب فلم يكن يجوز لأحد ولاء على أحد الا بان يتقدمه عتق ومن لم يعتق فهو حر ولا ولاء له وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم

يقول أحد مبشرى تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه الفقير اليه تعالى نصر بن محمد بن أحمد العادلي غفر الله ذنوبه وسنترعيوبه إن الكلام على الولاء قد تقدم في جملة أبواب بأوسع عبارة مع ذكر الخلاف فيه والمناظرات التي وقعت بين الإمام ومخالفيه فأرجع اليها متى شئت ﴿ هذا وقد فرغنا من تصحيحه ولم نترك شيئا مما في الامكان على ما في النسخ الأصلية من بعض التحريف والتغيير والتقديم والتأخير مما كان يذهب في بعض المواضع بمعنى الكلام ومغراه ولكن بحمد الله رجع كل شيء الى أصله وهذا كله من محض قبض الله وفضله نسأله تعالى أن يغفر لنا أجمعين وأن ينفعنا ببركات أئمة الدين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمي وعلى آله وصحبه وجميع محبيه وخزبه آمين

من النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولان من وصف انتظار النبي عليه السلام القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج قبل حجة الاسلام

طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة يشبهه أن يكون حفظ عنه لانه قد أتى في المتلاعنين فانتظر القضاء فيهما وكذلك حفظ عنه في غيرهما والله أعلم

بحمد الله تم كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي محمد بن ادريس مصححا حسب الطاقة على ما عثرنا عليه من النسخ وقد راجعنا فيه مواضع كثيرة من كتاب الأم ومختصر المزني وغيرهما حتى جاء بحمد الله صحيح المباني راجع المعاني والله نسأل الفوز بالمأمول وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وجميع أتباعه وخزبه آمين

(يقول خادم التصحيح بدار الطباعة الأميرية محمد بن محمد البليسي الشافعي الحسيني أصرح الله منه الطوبى)

الحمد لله الكريم الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الحليم الأواب القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه والتابعين (وبعد) فقد تم طبع كتاب الأم لأمم الأئمة بالاتفاق وحبر الأمة وحجة الله في الآفاق صاحب المذهب النفيس مولانا ولي نعمتنا الشافعي محمد بن إدريس القائل إذا صح الحديث فهو مذهبي وناهيك بهما من هذا الامام القرشي المطلي

فهو الامام به الأئمة تقتدى * وله الهدى وغيره التقليد

وماذا أقول وفرائض فكري ترعد من الوجمل وقلبي يتصبب عرقا من الخجل وغاية ما أقول قدس الله روحه ونور ضريحه بما أفادنا وقلده جيدنا مما استنبطه من الكتاب والسنة وجعله أماتولده منها فروع ذات ثمار عظمت بها علينا المنه طالما تناول منها الأعلام وهدرت بها شفاشق الأقوام حتى إذا درجوا مدارج الرياح وطفئ منهم المصباح وخلف من بعدهم خلف أضاعوها وفي زوايا الإهمال وضعوها واستغنوا عنها بما تناوله السلف منها ولم تجدلها أهلا يسامرها ويصونها ولا كفوا يسايرها ويعونها تفرقت أجزاءها وذبلت أوراقها وقدمضى عليها وهي كذلك أحقاب ونفوس العلماء تود أن تراها ولوم من وراء حجاب فانتدب لنشرها وكشف نقابها العالم الكبير والعلم الشهير نبجل الأشراف السيد أحمد بك الحسيني جزاه الله خيرا وأجزله أجرا فلقد صرف همه في جمع ما تفرق من أجزاءها في الأقطار وبذل في تحصيلها نفيس النصار والسترم طبعها على نفقته بالطبعة الأميرية ذات الطبع الحسن والدقة البهية ووشى منها الحواشي والطرر بثلاثة كتب كلها غرر أولها مختصر الامام أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزي وثانيها المسند للامام الشافعي وثالثها كتاب اختلاف الحديث له وكلاهما برواية الربيع جعلنا الله معهم في حرزه المنيع وقد بذلنا الجهد في تصحيحها وتهذيبها من سقطات نسخها الخط العارية من الضبط بل من النقط بخاء بحمد الله هذا المطبوع أصبح منها ومن ارتاب في ذلك فليعرضه عليها ليكون عاذرا فيما عساه لمن عاناه وإلى الله المشتكى من نسخ ممسوخة معطلة أحيانا هذا السيد ومن أحيانا رضائية فهي له في ظل

الحضرة الفخيمة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية من بلغت به رعيته غاية

الأماني خديوينا المعظم (عباس حلي باشا الثاني) أدام الله أيام سعده

وأقر عينه بولي عهد وأصلح الله في الدارين حاله وألهم العدل

والاصلاح رجاله وذلك في أوائل ربيع الأول من

عام ١٣٢٦ من هجرة خاتم النبيين من عليه

في الشفاعة المعول صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه والتابعين

على منسوا له

تم

وقد قرطه مؤرخا تمام طبعه حضرة الأستاذ الفاضل والأريب الأديب الكامل
الشيخ محمود حسن زناقي الفسنى أحد أفاضل المصححين فقال

العلم أفضل ما ترو * ح له أنا العليا وتسعى
فاجهد بنفسك فيه طو * ل الدهر تحصيلها وجمعها
لا تحسب المال يغني * عنه مهمها كان نفعا
ذو المال يغني ذكره * وصفاته من يوم ينسى
والعلم ذكر صفات صا * حبه مدى الأيام يرى
انظر تجدد رب العلو * م له الثنا وترا وشفعا
وكفاه من شرف علا * الذ كر أنى حل صفعا
وبحسبه ذكر سما * في الخافقين يلذ سمعا
ان حل في قوم رأو * ه هو المقدم وقت يدعى
مثل ((الحسيني أحمد)) * من ساد أهل العلم جمعها
الهـاشمي ابن الحسين * ومن زكا خلقا وطبعها
العالم البحر الذي * جمع العلوم فكان أوعى
لله منه أخسورا * ع صارم كالسيف قطعها
يا عترة المختار من * عن ربه قد سن شرعا
من ذا يقوم بشكر نعم * منك التي أوليت وسعها
اني جهدت له اليرا * غ فضايق عند القول ذرعا
ناديت به أهلى عليه * من البيان فقال سمعا
فأخذت أذكر بعض ما * في وصفكم أحكت وضعها
من منة عظمت وقد * جلّت لدى العلماء وقعها
أحييت سفر الأمم ير * قل في ثياب الحسن طبعها
فأنقذ بها أحييته * يا ((ابن الحسين)) فعم نفعا
حليت طهرته بأس * فار زهت كالزهر ينعا
من بعد ما لعبت بها * حقبت خلت بتراب وبعثها
بجمعت كل أصولها * وشعبت في الاسلام صدعا
ورجعت فقمسه الشافعي * الى حياة الدين رجعي
حبر الأئمة من على * أقواله في الدين نسعي

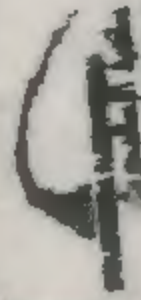
من علمه المكنون * جاء في التنزيل قطعاً
 من يحمل ومفصل * يجلو الهدى أصلاً وفرعاً
 فيه الهدى لمن اهتدى * يسانه ووعاه سمعاً
 وحديث خير الخلق من * فوعا يحاشي فيه وضعاً
 يرويه مشفقوا بنق * رواه الحفاظ شفعا
 نقد الدنانير الحيا * دترد وجه الزيف دفعا
 هذا هو الرأي الصحيح * وغيره فامنع منعا
 * اني أدین الله أنك قد آتيت بخير مسعى
 فاعمل على هذا السبيل * وخل أهل اللهو صرعى
 واذا المسود أباه فاص * فعه بلين القول صفعا
 واعلم بأن الشافعي * وقدره المعهود طبعاً
 قد سره ما قد فعلت * وقال قد أحسنت صنعا
 وحبالك فضلاً حل * بيتنا شاده التاريخ رفعا
 لله أحمد نلت عزاً يوم * تم الأم طبعاً

٦٥ ٥٣ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٢ ٨٢

سنة ١٣٢٦



Bibliotheca Alexandrina



0408632